ترجمان

فرانز ليوبولد نويمان

البهيموت

بنية الاشتراكية القومية (النازية) وممارستها

ترجمة: حسني زينة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

البهيموت

بنية الاشتراكية القومية (النازية)

وممارستها

1933-1944

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

البهيموت

بنية الاشتراكية القومية (النازية) وممارستها
1944-1933

فرانز ليوبولد نويمان

ترجمة

حسني زينة

مراجعة

ثائر ديب



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
نويمان، فرانز ليوبولد، 1900-1954

البهيموت: بنية الاشتراكية القومية (النازية) وممارستها، 1933-1944/ فرانز ليوبولد نويمان؛ ترجمة حسني زينة؛ مراجعة ثائر ديب.

863 ص.: جداول؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 771-812) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-125-0

1. ألمانيا - تاريخ - الريخ الثالث، 1933-1945. 2. ألمانيا - تاريخ - الإمبراطورية، 1918-1933. 3. الاشتراكية. 4. النازية. 5. القومية - ألمانيا. 6. الإمبريالية الغربية. 7. ألمانيا - أحوال اقتصادية - القرن 20. 8. الرأسمالية. 9. معاداة السامية. أ. زينة، حسني. ب. ديب، ثائر. ج. العنوان. د. السلسلة.

943.086

هذه ترجمة لكتاب

Behemoth
The Structure and Practice of National Socialism, 1933-1944
by Franz Neumann
with a new introduction by Peter Hayes

عن دار النشر
Ivan R. Dee, 2009

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



بالتعاون مع «دراسات عراقية»

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطـر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2017

المحتويات

القسم الثاني

الاقتصاد الاحتكاري التوتاليتاري

القسم الثالث

المجتمع الجديد

البهيموت

الملحق

ملاحظة حول اسم البهيموت

يدل البهيموت واللوياثان في الرؤية الآخروية التوراتية، البابلية الأصل، على مسخين هائلي الحجم، البهيموت يحكم الأرض (الصحراء)، واللوياثان يحكم البحر، الأول ذكر، والثاني أنثى. بهائم الأرض تبجّل البهيموت، وبهائم البحر تعظّم اللوياثان كسيّدين لها. والمسخان هما مسخا الفوضى. واستنادًا إلى الكتابات الرؤيوية فإن البهيموت واللوياثان كليهما سوف يعودان إلى الظهور قبيل نهاية العالم. وسوف يبسطان حكم الإرهاب، ثم يهلكهما الله. وفي روايات أخرى يتقاتل البهيموت واللوياثان بلا هوادة ثم يقضي كل منهما على الآخر. ثم يأتي يوم البررة والعدول، فيأكلون لحم المسخين في وليمة تؤذن ببداية ملكوت الله. والكتابات الآخروية التوراتية، وسفر أيوب، والأنبياء، والكتابات المنحولة (الأبوكريفية) حافلة بالإشارات إلى هذه الأسطورة التي كثيرًا ما تفسّر على أنحاء مختلفة وكثيرًا ما تكيّف وفقًا للأوضاع السياسية. من ذلك أن القديس أوغسطين رأى في البهيموت صورة من صور الشيطان.

ويعود الفضل إلى توماس هوبز (Thomas Hobbes) في إذاعة خبر اللوياثان والبهيموت على نطاق واسع. فكتابه الموسوم بـ **اللوياثان** (Leviathan) هو تحليل لبنية الدولة ومفهومها كنظام سياسي للإكراه لا تزال آثار حكم القانون وحقوق الأفراد محفوظة فيه. أما كتابه الموسوم بـ **البهيموت، أو البرلمان الطويل** الذي يناقش فيه الحرب الأهلية الإنكليزية في القرن السابع عشر، فهو يصوّر حال اللادولة، والعماء، وانعدام القوانين، والاضطراب، والفوضى.

ولما كنا نعتقد بأن الاشتراكية القومية (النازية) هي الآن - أو في سبيلها لأن تصير - لا دولة، عماءً، وحالًا من انعدام القوانين والاضطراب، والفوضى، تبتلع حقوق الإنسان وكرامته، وفي صدد تحويل العالم إلى فوضى بتسيّدها على مساحات شاسعة من الأرض، فنحن نجد أنه من الملائم أن نطلق على نظام الاشتراكية القومية (النازية) اسم البهيموت.

إلى زوجتي

تمهيد

أُنجِزَت مخطوطة هذا الكتاب يوم هاجمت ألمانيا روسيا، وبدأ تنضيدها يوم أعلنت ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة، إنقاذًا لماء وجهها. ولمّا كان المؤلف لم يعتقد يومًا بإمكان التعاون الروسي - الألماني، ولمّا كانت الحرب على الولايات المتحدة، سواء أكانت معلنة أم لم تكن، أمرًا واقعًا منذ العام 1939، فإن الحادثتين لم تؤثرا في كتابه.

مع ذلك، وحتى كتابة هذه السطور، خلّفت الحادثتان أثرًا عميقًا في الوضع الداخلي الألماني، على الصعيدين العسكري والسيكولوجي.

كان على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى أن تحارب على جبهتين، لا في ساحة المعركة فحسب، بل على الصعيد النفسي أيضًا منذ العام 1917: إذ باتت تواجه عدوين: البلشفية والويلسونية. وكانت هزيمتها سنة 1918 تعني انتصار هذين المذهبين على شبه الاستبداد المطلق الذي كان يسود الإمبراطورية، ثم، وفي المنافسة النهائية بين الديمقراطية والبلشفية، ظلت حرّية ويلسون الجديدة منتصرة. وتكاد تركيبة اليوم تكون هي نفسها. فالنازية تخوض، من جديد، حربًا على جبهتين. وبالنسبة إلى الجيل الأكبر سنًا في الشعب الألماني، لا تزال أميركا بلد الإمكانات الصناعية اللامتناهية، وهي تمثل نمط حياة متفوقًا كليًا على الثقافة الخاضعة للإرهاب والتلاعب الفكري. ومن جهة ثانية، فإن روسيا السوفياتية تمثل في نظر جماعات كبرى من العمال، سواء أكانوا شيوعيين أم غير ذلك، تجسيدًا لأحلام قديمة مقترنة هذه المرة بفعالية عسكرية تضارع فعالية النازية إن لم تتفوّق عليها.

إن هزيمة ألمانيا العسكرية ضرورة. أما إمكانية سحق النظام النازي من دون هزيمة عسكرية فأمر لا علم لي به. لكنني متيقن من أن الهزيمة العسكرية سوف تمحقه تمامًا. ولا بد من أن يُبيَّن للشعب الألماني التفوق العسكري الذي تتمتع به الديمقراطيات وروسيا السوفياتية. ففلسفة الاشتراكية القومية (النازية) تنهض وتسقط مع «فعاليتها» المزعومة. ولا بد من إظهار بطلان هذه «الفعالية». وينبغي ألا يُسْمَح لأسطورة الطعنة الغادرة في الظهر التي نشأت سنة 1918 بأن تظهر ثانية إلى الوجود. إن من شأن طائرات ودبابات ومدافع أكثر وأفضل، ومن شأن هزيمة عسكرية ماحقة أن تستأصل النازية من أذهان الشعب الألماني.

لكن هذا ليس كافيًا؛ إذ يجب أن تُقَصَّر الحرب عبر تقسيم ألمانيا والمباعدة بين النازية والجماهير الكبرى من الشعب. وهذه مهمة الحرب النفسية التي ينبغي ألا تنفصل عن السياسات الداخلية والخارجية لخصوم ألمانيا. والحرب النفسية ليست مجرد دعاية (بروباغندا). إنها سياسة. وهي تتمثل في البرهنة للشعب الألماني بأن التفوق العسكري يمكن أن يتحقق على يد الديمقراطية التي لا تدَّعي أنها كاملة، بل تعترف، على الضد من ذلك، بمَواطِن قصورِها، ولا تتهرب من مهمة التغلب عليها مهما كانت عسيرة وطويلة الأجل.

حرصتُ في تحليلاتي، على امتداد هذا الكتاب، على استعمال المصادر الألمانية حصرًا، نظرًا إلى كونها تختلف اختلافًا بيّنًا عن التفسيرات الرائجة للنازية. وليس القصد من وراء المقدمة كتابة تاريخ جمهورية فايمار أو تقديم تحليل كامل عنها؛ بل يقتصر القصد منها على إظهار العيوب البنيوية في نظامها. وآمل أن أنشر تاريخًا اجتماعيًا لهذه الجمهورية عما قريب.

نشأت فكرة هذا الكتاب من دراسات قمت بها في «كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية» (London School of Economics and Political Science)، حيث استمتعت بالعمل مدة ثلاث سنوات. وأنا مدين بكثيرٍ من الاقتراحات للصديق هارولد ج. لاسكي والبروفسور موريس غنسبرغ.

كما أنني مدين لكثير من الأصدقاء، وعلى رأسهم زملائي في «معهد الدراسات الاجتماعية» بإدارة الدكتور ماكس هوركهايمر والدكتور فريدريك

بولوك. وقد دقّق الصديق هربرت ماركوزه بعض أقسام المخطوطة، وحباني الدكتور أوتو كيرشهايمر باقتراحات نفيسة في مسائل القانون الجنائي. كما وضع الدكتور آ. ر. ل. غورلاند معرفته الشاملة بالصناعة الألمانية تحت تصرفي. وأعانني صديقي د. ف. غلاس في القسم المتعلق بالمشكلات السكانية. وأنفق مساعدي السابق الدكتور أو. ك. فلشتهايم، الذي يدرس حاليًا في جامعة أتلانتا، الكثير من الوقت في البحوث المتعلقة بتاريخ جمهورية فايمار. كما أن البروفسور إي. ج. غامبل الذي يدرس اليوم في «كلية البحوث الاجتماعية الجديدة»، أعارني كثيرًا من منشوراته حول العدالة الجمهورية.

وسمح لي سيادة السيد ثورمان و. أرنولد، مساعد وزير العدل في الولايات المتحدة باستعمال مذكرة أُعِدَّت له أصلًا والمحاضرات التي ألقيتها أمام أعضاء قسم مكافحة التروست في العامين 1938 و1939.

كما سمح لي «معهد دراسات السلام ومشكلات ما بعد الحرب» التابع للجنة اليهودية الأميركية بأن أضمِّن مذكرتي حول النظام الجديد في ألمانيا. وراجع البروفسور روبرت م. ماكايفر الفصل الختامي وتقدم ببعض الاقتراحات القيمة.

وتكرّم البروفسور ألفرد إ. كون من «مؤسسة روكفلر للبحوث الطبية» بوضع مبلغ من المال في تصرفي للإنفاق على تكاليف التحرير. وقام بعمل التحرير السادة د. ف. غلاس، م. أي. فنكلشتاين، ونوربرت غوترمان الذين ساعدوني مع الدكتور فليكس وايل أيضًا على قراءة البروفات.

وأنا مدين بعرفان الجميل للناشرين التالية أسماؤهم على السماح لي بإعادة طبع بعض المقاطع:

Little, Brown & Company, Boston, from Douglas Miller, *You Can't Do Business with Hitler.*

Houghton Mifflin Company, Boston, from Adolf Hitler, *Mein Kampf* (published by Reynal and Hitchcock).

Alfred A. Knopf, New York, from William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism.*

The Brookings Institution, Washington, from Cleona Lewis, *Nazi Europe and World Trade.*

The Viking Press, New York, from Thorsteins Veblen, *Imperial Germany and the Industrial Revolution.*

W. W. Norton, New York, from Alfred Vagts, *A History of Militarism, and* Emil Lederer, *State of the Masses. The Threat of a Classless Society.*

Columbia University Press, New York, from Mildred Wertheimer, *The Pan-German League.*

A.J. Holman Company, Philadelphia, from their edition of Martin Luther's *Works*, Vol. i, from pp. 250 and 271, Vol.iv from pp. 240, 249, and 272.

فرانز نويمان

23 كانون الأول/ ديسمبر 1941

تمهيد للطبعة الثانية

كان حريًّا بالمؤلف أن يكتب كتابًا جديدًا لو كانت الأوضاع سوية. وكان من شأن هذا أن يجعل النشر المبكر مستحيلًا، تمامًا مثلما تجعله صعوبات الصناعة الحالية. وقد ارتأى كلٌّ من الناشر والمؤلف أن يضيفا إلى الطبعة الأولى ملحقًا شاملًا. ويقوم الملحق بتحديث تطور النازية حتى تاريخه، كما يملأ بعض الثغرات في الطبعة الأولى، ولا سيما في أربعة حقول كبرى هي:

الإدارة الألمانية، ولا سيما الشرطة

بنية الحزب

نظرية الحكم العسكري الألمانية وممارستها

بنية الضوابط الاقتصادية.

هكذا، فإن هذا الملحق كتاب صغير قائم بذاته، ووحدها شجاعة «مطبوعات جامعة أوكسفورد» (Oxford University Press) جعلت من الممكن نشر كتاب أكبر حجمًا بالسعر القديم نفسه.

يُستهَل كل فصل من فصول الملحق بملحوظة تبيّن أي فصل من فصول الكتاب الأصلي هو الذي يُستكمَل به. ولما كانت المادة الجديدة، فضلًا عن ذلك، مدرجة بتفصيلها في فهرس المحتويات وفهرس الألفاظ، فمن المفترض أن يسهل الربط ما بين الكتاب والملحق.

بعد الفراغ من هذا الملحق، تآمر الجنرالات الألمان على اغتيال هتلر. غير أن محاولة 20 تموز/ يوليو 1944 أخفقت، وإن كانت قد أفضت إلى التركيز

التام للسلطات السياسية والتشريعية والإدارية في أيدي غورينغ (Goring)، وغوبلز (Goebbels)، تحت إدارة هملر (Himmler) الذي كان يسيطر أيضًا على الجيش الاحتياطي. ليس هملر إذًا الحاكم المطلق غير المنازع المتحكم بالجبهة الداخلية فحسب، بل تمتدّ سلطته أيضًا عبر الجيش الاحتياطي وفرق الإس إس (S.S.) القتالية إلى عمق جبهة القتال.

ربما أدى مرسوم هتلر الصادر في 25 تموز/يوليو 1944 والقاضي بتكليف غورينغ تكييف الجبهة الداخلية لمقتضيات الحرب الشاملة، وتعيين غوبلز نائبًا له، إلى تلاشي ما كان قائمًا من ازدواجية الدولة والحزب. فمن شأن الحزب عندها أن يقوّض ما تبقى من الدولة العقلانية والإدارية وأن يحلّ محلها الحركة العديمة الشكل، بحيث تتحوّل البقية الباقية من الدولة إلى شيء أشبه ما يكون بالفوضى المنظمة إلى حد ما.

فرانز نويمان

أول آب/ أغسطس 1944

واشنطن

مقدمة
انهيار جمهورية فايمار

1. الإمبراطورية

تمحور تاريخ ألمانيا الحديثة، طوال نصف قرن أو أكثر، حول قضية مركزية: التوسع الإمبريالي من خلال الحرب. ومع ظهور الاشتراكية كحركة صناعية وسياسية تهدد الموقع الثابت للثروة الصناعية والمالية والزراعية، سيطر الخوف من هذا الخطر الذي يتهدد الإمبريالية على السياسة الداخلية للإمبراطورية. حاول بسمارك أن يقضي على الحركة الاشتراكية، بالإغراء من ناحية، وأكثر من ذلك بسلسلة من المراسيم التي حظرت الحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحادات العمالية (1878-1890)، فأخفق. ومن ثم سعى كلٌّ من فيلهلم الأول وفيلهلم الثاني[1] إلى تقويض تأثير الاشتراكيين في صفوف العمال الألمان عبر اعتماد عدة إصلاحات اجتماعية، وأخفقا أيضًا.

كانت محاولة مصالحة الطبقة العاملة مع الدولة تجري بقدر ما كانت القوى الحاكمة تتجرأ على ذلك؛ وكان من شأن المزيد من الجهد في هذا

---

(1) أعلنت الرسالة الإمبراطورية الصادرة عام 1881 بداية برنامج التشريعات الاجتماعية الذي وضعت بموجبه الإجراءات التالية موضع التنفيذ:

1883 قانون التأمين ضد المرض.

1884 قانون التأمين ضد حوادث الصناعة.

1889 قانون التأمين الاجتماعي لذوي العاهات.

1891 قانون صحة العمال (الذي يلحظ التعطيل يوم الأحد... إلخ).

الاتجاه أن يعني التخلي عن أهم الأسس التي تقوم عليها الإمبراطورية، أي مبادئ النظام شبه المطلقة والبيروقراطية. وحدها التنازلات السياسية التي تُقَدَّم للطبقات العاملة كانت تستطيع تحقيق المصالحة. غير أن الأحزاب الحاكمة لم تكن مستعدة لتقويض نظام الامتيازات السياسية البروسي الثلاثي الطبقات، وإقامة حكومة برلمانية مسؤولة في الرايخ (Reich) نفسه وفي الدول المكوّنة. أمام هذه الممانعة، لم يبق أمام هذه الأحزاب إلا الحرب، حتى الموت، ضد الاشتراكية باعتبارها حركة سياسية وصناعية منظّمة.

اتخذت طرائق القتال المختارة ثلاثة أشكال أساسية: (1) إعادة تنظيم البيروقراطية البروسية لجعلها معقلًا للحكم شبه المطلق؛ (2) إقامة الجيش باعتباره الحصن الحصين للسلطة الملكية؛ و(3) تلاحم الطبقات المالكة كلها.

كان خلو هذا البرنامج من أي تعبير عن الليبرالية أمرًا لافتًا. كان الليبراليون قد هُزموا في ألمانيا عام 1812، وعام 1848، وفي النزاع الدستوري الذي نشب عام 1862. وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الليبرالية قد فقدت أي أهمية لها كمذهب أو كحركة سياسية نضالية؛ وكانت قد تصالحت مع الإمبراطورية. بل إنّ الناطقين باسم الحكم المطلق كانوا، من الناحية النظرية، قد نبذوا الليبرالية كأداة نافعة في مكافحة الاشتراكية. لنأخذ مبدأ الحقوق الثابتة مثلًا: ألم تكن مجرد أداة لصعود الطبقات العاملة وتعاظمها؟ وقد أعرب المؤرخ القانوني المحافظ العظيم رودولف زوهم (Sohm)، عن هذه القناعة كما يلي:

«من دوائر الطبقة الثالثة (Third estate) نفسها برزت الأفكار التي راحت تحرِّض اليوم جماهير الطبقة الرابعة (Fourth estate) ضد الطبقة الثالثة. ولا يختلف ما يُكتب في كتب العلماء والمربّين عما يبشّر به في الشوارع... التربية التي تسود مجتمعنا هي التي تبشر بتدميره، وتربية اليوم، على غرار تربية القرن الثامن عشر، تحمل الثورة في قلبها. وعندما تضع حملها فإن الوليد الذي غذته بدمها سوف يقتل أمه»[2].

(2) Rudolf Sohm, *Kirchengeschichte im Grundriss*, 20th ed. ([s. l.: s. n.], 1867), pp. 216-217.

قام بعملية إعادة تنظيم البيروقراطية وزير الداخلية البروسي روبرت فون بوتكامر (Puttkamer)، من عام 1881 إلى عام 1888. وخلافًا للاعتقاد السائد، كانت بيروقراطية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أبعد ما تكون عن الموقف المحافظ، إذ كانت تتضامن مع روّاد الرأسمالية الصناعية الناشئة في وجه الامتيازات الإقطاعية. وبدأ تحول البيروقراطية يوم بدأت طبقة النبلاء نفسها تشارك بكثافة في المشروع الرأسمالي. وصَرَفَ بوتكامر من الخدمة، في عملية تطهير واسعة النطاق، العناصرَ «غير الموثوق بهم» (وهم، في جملتهم، من الليبراليين). فأصبحت وظائف الإدارة/ الخدمة المدنية بمنزلة طائفة مهنية مغلقة، ونجحت حملة ضخ الذهنية المحافظة في هذه الوظائف تمامًا مثلما نجحت في الجيش. وبات بمقدور الملك أخيرًا أن يطلب في مرسوم من «موظفي الإدارة/ الخدمة المدنية الذين ائتمنوا على تنفيذ قرارات حكومته، والذين يمكن صرفهم من وظائفهم بأمر تأديب»، أن يدعموا مرشحيه في الانتخابات[3].

استعان بوتكامر أيضًا بسلاح آخر في حربه على الاشتراكية. واعتقادًا منه بأن «بروسيا هي محبوبة الله»[4]، جعل الدين جزءًا من الحياة البيروقراطية[5]. وأصبحت البيروقراطية والدين معًا، أو بالأحرى البيروقراطيتان الدنيوية والإكليريكية، أهم هيئتين في مكافحة الاشتراكية. وكان الرديف الأيديولوجي الشجب المتواصل للمادية والتعظيم المستمر للمثالية الفلسفية. من ذلك أن هاينريش فون ترايتشكه (Heinrich von Treitschke)، المؤرخ الألماني البارز في تلك الفترة، صاغ مدائحه للسلطة والدولة والرجال العظام بلغة المثالية الحديثة ذاتها التي كانت تُكرَّر في كل جامعة ومدرسة ومنبر. وبذلك ترسخ اتحاد ثابت بين حزب المحافظين والكنيسة البروتستانتية، والخدمة المدنية البروسية.

---

(3) Eckart Kehr, «Das soziale System der Reaktion in Preussen unter dem Ministerium Puttkamer,» *Die Gesellschaft* (Berlin), vol. 11 (1929), pp. 253-274, esp. p. 269.

(4) رسالة بوتكامر إلى والده في أيار/ مايو 1859. مذكور في: المصدر نفسه، ص 254.

(5) وتشهد حادثة على نوع المحاولة المبذولة: اعترض الإمبراطور فيلهلم الأول في رسالة إلى بوتكامر في 11 أيلول/ سبتمبر 1883 (المصدر نفسه، ص 256)، على خطة للاحتفاء بمولد لوثر [مؤسس المذهب البروتستانتي] في احتفال عام. لقد هالته الفكرة لأن من شأنها تمكين الليبراليين من المشاركة في الاحتفالات.

تمثلت الخطوة الثانية في تحويل الجيش إلى أداة صلبة للرجعية. فمنذ أيام فريدريك الثاني ملك بروسيا، كان سلك الضباط مستمدًا في معظمه من طبقة النبلاء الذين كان يفترض أنهم يمتلكون المزايا الطبيعية للقيادة. وكان فريدريك الثاني يفضّل النبلاء الأجانب على البرجوازية البروسية التي كان ينظر إليها، هو والرجال العاملون في جيوشه، نظرته إلى «رعاع» عُجْم[6]. وكانت الحروب النابليونية قد مزّقت هذا الجيش وأثبتت أن الجنود الذين لا يجمعهم إلا الانضباط الصارم أدنى كفاءة بكثير من جيوش فرنسا الثورية. بعد ذلك أعيد تنظيم الجيش الألماني وأدخلت في تنظيمه جرعة محدودة من الديمقراطية في ظل غنايزناو (Gneisenau) وشارنهورست (Scharnhorst)، ولكن هذا التطور لم يدم طويلًا. ففي عام 1860، وبعد أن فرغ مانتيفيل (Manteuffel) من عمليات التطهير التي قام بها، كان أقل من ألف من أصل 2900 ضابط مشاة ينتمون إلى طبقات من غير النبلاء. كانت كل تعيينات الضباط في خيّالة الحرس، و95 في المئة من الخيالة الآخرين، وأفضل أفواج المشاة، من صفوف النبلاء[7].

لا يقل عن ذلك أهمية ما كان من تكييف الجيش مع المجتمع البرجوازي ومصالحته وإيّاه. ففي الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ومع هزيمة الليبرالية في صفوف البرجوازية وتنامي خطر الحركة الاشتراكية، تخلت البرجوازية عن معارضتها لبرنامج توسيع الجيش. ونشأ تحالف بين العدوين السابقين، وظهر في المشهد نمط «البرجوازي الإقطاعي». والوسيط المؤسساتي لهذا النمط الجديد كان الضابط الاحتياطي، المستمد غالبًا من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى لتلبية المشكلات الهائلة في إدارة شؤون الأفراد التي نشأت عن زيادة الجيش إلى قوة حربية قوامها 1,200,000 جندي عام 1888 ثم إلى 2,000,000 (3.4 في المئة من عدد السكان الإجمالي) عام 1902. كان «البرجوازي الإقطاعي»[8]

---

(6) Herbert Rosinski, *The German Army* (New York: [Frederick A. Praeger], 1939), p. 30.

(7) Alfred Vagts, *A History of Militarism; Romance and Realities of a Profession* (New York: W. W. Norton and Company, 1937), p. 201.

(8) لفظة نحتها كارل برنكمان: Carl Brinkmann, «Die Aristokratie im kapitalistischen Zeitalter,» in: Gerhard Albrecht [et al.], *Grundriss der Sozialökonomik, IX. Abt.: Das soziale System des Kapitalismus* (Tübingen: Mohr, 1926-1927), pp. 22-34.

الجديد يتصف بكامل غرور السيد الإقطاعي القديم وتكبره، مع قدر قليل من فضائله، وقدر أقل من اعتداده بالولاء أو الثقافة. كان يمثل تحالف الجيش والبيروقراطية وأصحاب العقارات الكبيرة والمصانع الكبرى من أجل استغلال الدولة معًا.

في فرنسا القرن التاسع عشر، انصهر الجيش في البرجوازية. أما في ألمانيا، فعلى الضد من ذلك، انصهر المجتمع في الجيش[9]. وراحت الآليات البنيوية والسيكولوجية التي تَسِمُ الجيش تتسلل باطّراد إلى الحياة المدنية حتى أحكمت قبضتها عليها[10]. وكان الضابط الاحتياطي اللاعب الأكبر في هذه العملية. وحل هذا الضابط المتحدر من الشريحة «المثقفة» والمحظيّة من المجتمع محل ضابط الدفاع المدني (Landwehr) الأقل حظوة والأكثر ليبرالية. (لم يزل الرجعيون يرتابون بالدفاع المدني ويعتبرون ضباطه «أهم روافع انعتاق الطبقة الوسطى»)[11]. وفي العام 1913، ويوم تبين أن مَدَد الضباط الاحتياطيين المتحدّرين من الشريحة المحظية كان ضئيلًا جدًا بالنسبة إلى الجيش الأعظم الذي كان يُخَطَّط لتشكيله، ألغت وزارة الجيش البروسية بهدوء خططها لزيادة حجم الجيش بدلًا من أن تفتح أبواب سلك الضباط أمام تنوّع «أكثر ديمقراطية»[12]. وفقد أحد المحامين تعيينه في السلك الاحتياطي جراء دفاعه عن ليبرالي في دعوى قضائية أثارت اهتمام الرأي العام؛ كما وقع الشيء نفسه لرئيس بلدية لأنه لم يمنع أحد مستأجري بعض ممتلكات المدينة من عقد اجتماع اشتراكي[13]. أما الاشتراكيون، فتقرَّر أنهم يفتقرون إلى المزايا الأخلاقية الضرورية ليكونوا ضباطًا.

---

(9) Eckart Kehr, «Zur Genesis des Kgl. preussischen ReserveofEziers,» *Die Gesellschaft,* vol. 2 (1928), p. 492.

(10) Vagts, p. 11.

(11) المصدر نفسه، ص 171.

(12) وزير الحرب البروسي في هيئة الأركان، 20 كانون الثاني/ يناير 1913. مقتبس من: Hans Herzfeld, *Die deutsche Rüstungspolitik vor dem Weltkriege* (Bonn; Leipzig: K. Schroeder, 1923), p. 63.

(13) Vagts, p. 340.

الخطوة الثالثة كانت المصالحة بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي. كان الركود الاقتصادي الذي شهده عام 1870 قد أصاب الزراعة بضربة موجعة. كما تفاقمت المصاعب جراء استيراد الحنطة الأميركية، وارتفاع الأسعار الصناعية[14]، وسياسة التجارة الكلية التي اعتمدها المستشار كابريفي (Caprivi)، والتي سادتها الرغبة في إبقاء الأسعار الزراعية متدنية. ولما دُفع المزارعون إلى حافة اليأس، نظّموا اتحاد الفلاحين (Landwirte der Bund) في عام 1893 وبدأوا يناضلون من أجل الحصول على رسوم جمركية حمائية على الحبوب[15]، بحيث أثاروا حفيظة الرأسماليين الصناعيين.

عملت مصالحة تاريخية على وضع حد لهذا النزاع. وتوصّلت المجموعات الصناعية التي عملت من أجل إقرار برنامج ضخم للبحرية، والمزارعون الذين كانوا إما معارضين وإما غير مبالين من قبل، إلى الاتفاق، من خلال ممثلهم الأساس، الحزب البروسي المحافظ، على التصويت لمشروع البحرية مقابل دعم الصناعيين مطلب فرض الرسوم الجمركية الحمائية. واستُكمِلَت سياسة اندماج القوى الرأسمالية الحاسمة كلها أخيرًا تحت قيادة جوهانس فون ميكال (Johannes von Miquel) الذي قام، بصفته زعيمًا لليبراليين القوميين عام 1884، ثم كوزير بروسي للمالية من عام 1890 إلى عام 1901، بحشد الأكثرية اليمينية من حزبه وراء سياسات بسمارك وأطلق سياسته الشهيرة المعروفة بسياسة التجميع (Sammlungspolitik)، أي حشد «القوى الوطنية» كلها ضد الديمقراطية الاجتماعية. وبلغت سياسة التجميع ذروة تجلياتها في الاقتران المباشر بين الرسوم الحِمائيّة وبرنامج بناء القوة البحرية عام 1900. هكذا توصل الليبراليون القوميون، والوسط الكاثوليكي، والحزب المحافظ إلى قاعدة مادية مشتركة.

---

(14) Max Weber, *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte* (Tübingen: Mohr, 1924), pp. 471-507.

(15) ينبغي أن نذكر هنا أن تردي أحوال الزارعة البروسية يعزى في معظمه إلى عدم ترشيد المزارعة في ألمانيا الشرقية، وإلى الأسعار الباهظة التي فرضها مالكو العقارات والتي كانت تستبقى مرتفعة عمدًا لتضمن الاستهلاك الفاخر الملائم لهؤلاء المالكين. وتناقش هذه المسألة مناقشة جيدة جداً في: Eckart Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik, 1894-1901: Versuch eines Querschnitts durch die innenpolitischen, sozialen und ideologischen Voraussetzungen des deutschen Imperialismus*, Historische Studien; 197 (Berlin: Ebering, 1930), p. 250.

سرعان ما أظهرت نهاية الحرب العالمية الأولى وعواقبها أن اتحاد القوى الرجعية كان مجرد بنية هشّة للغاية. لم يكن ثمة أيديولوجيا مقبولة من الجميع للإبقاء على هذا التلاحم (ولا كانت هناك معارضة وفيّة على شكل حركة ليبرالية نضالية). ومن اللافت بصورة صارخة أن ألمانيا الإمبراطورية كانت قوة عظمى مفتقرة إلى أي تصور مقبول للدولة. فأين كان موقع السيادة مثلًا؟ فالرايخشتاغ (Reichstag) لم يكن مؤسسة برلمانية. ولم يكن في مقدوره أن يفرض تعيين الوزراء في الحكومة ولا أن يعزل أيًا منهم. ولم يتمتع بممارسة النفوذ السياسي إلا بعد عزل بسمارك، ولم يتجاوز ذلك قط. أما الموقف الدستوري للبرلمان البروسي فكان أسوأ من ذلك؛ إذ كان بسمارك قد توصل، بفضل نظريته الخاصة التي وصفها بنظرية «الثغرة الدستورية»، إلى الاستمرار في الحكم من دون أي موافقة برلمانية على موازناته.

كانت السلطة السيادية للإمبراطورية في أيدي الإمبراطور والأمراء المجتمعين في المجلس الثاني المسمى بوندسرات (Bundesrat). وكان الأمراء يستمدون سلطتهم من حق الملوك الإلهي في الحكم، وكان هذا التصور الموروث من القرون الوسطى - واتّخذ في القرن السابع عشر شكل الحكم المطلق- أفضل ما تستطيع ألمانيا الإمبريالية أن تقدّمه في باب النظرية الدستورية. لكن المشكلة هي أن أي نظرية دستورية ليست سوى وهم إن لم تكن مقبولة عند أكثرية الشعب، أو عند القوى الحاسمة في المجتمع على الأقل. فالحق الإلهي في الحكم كان مجرد سخافة في أنظار معظم الألمان. وكيف كان يمكن له أن يكون خلاف ذلك؟ ففي كلمة ألقاها في 25 آب/ أغسطس 1910 في كونيغزبرغ (Königsberg)، صرّح الإمبراطور فيلهلم الثاني بما يلي:

«في هذا المكان صيّر الناخب الأكبر نفسه دوق بروسيا ذا السيادة بقراره الخاص؛ هنا وضع ابنه التاج الملكي على رأسه... وهنا أرسى فريدريك وليام الأول سلطته كصخرة من البرونز... وهنا وضع جدي مرّةً أخرى التاج الملكي على رأسه بقرار منه، مشددًا ثانية على أن الله منحه إياه بنعمة منه وحده، وليس بفضل البرلمانات، والمجالس الشعبية، والقرار الشعبي، اعتبر نفسه، لهذا السبب، أداة اختارتها السماء... وأنا أمضي في سبيلي معتبرًا نفسي أداة الرب...».

لا يترك العدد الهائل من الفكاهات والصور الكاريكاتورية المتهكمة على هذه الصيغة الجديدة للنظرية، أي مجال للشك في أنه لم يكن في ألمانيا يومها أي حزب سياسي يحمل هذه النظرية على محمل الجد إلا المحافظون. وحتى هؤلاء لم يقبلوا بها إلا بقدر ما كان الإمبراطور يتماهى مع مصالحهم الطبقية. لكن تسويغ السلطة السيادية هو المسألة المركزية في النظرية الدستورية، وكان على الكتّاب الألمان أن يتحاشوها. لم يكن ثمة من بديل في بلد مقسم وفق خطوط على هذا القدر من التنوع - الكاثوليك والبروتستانت، الرأسماليون والبروليتاريون، كبار ملاكي الأراضي والصناعيون - ومع انتظام كل فريق من هؤلاء في منظمات اجتماعية عظيمة النفوذ. كان في وسع أغبى الأغبياء أن يرى أن الإمبراطور بعيد عن أن يكون رئيس الدولة المحايد، وأنه منحاز إلى مصالح دينية واجتماعية وسياسية محددة.

ثم جاءت محنة حرب استدعت أعظم تضحيات الشعب بالدم والطاقة. وانهارت السلطة الإمبراطورية وتنحّت كل القوى الرجعية عام 1918 من دون أن تبدي أدنى مقاومة حيال انزلاق الجماهير نحو اليسار - لكن ذلك كله لم يكن من نتائج الهزيمة العسكرية، بل من نتائج الانهيار الأيديولوجي. كانت «الحرية الجديدة» التي نادى بها ويلسون ونقاطه الأربع عشرة هي المنتصر الأيديولوجي، لا بريطانيا العظمى وفرنسا. واعتنق الألمان بشراهة «الحرية الجديدة» مع ما تنطوي عليه من وعد بحقبة من الديمقراطية، والحرية، وتقرير المصير بدلًا من الحكم المطلق والآلة البيروقراطية. حتى الجنرال لودندورف (Ludendorff)، الدكتاتور الفعلي على ألمانيا خلال السنوات الأخيرة من الحرب، اعترف بتفوق أيديولوجية ويلسون الديمقراطية على الكفاءة البيروقراطية البروسية. لم يقاتل المحافظون فعلًا، والواقع أنهم ما كانوا يمتلكون شيئًا يقاتلون به.

2. بنية ديمقراطية فايمار

تُجسّد الدساتير التي تكتب عند المنعطفات التاريخية الكبرى قراراتٍ تتعلق ببنية المجتمع المستقبلية. يُضاف إلى ذلك أن الدستور ليس مجرّد نصه

القانوني؛ فهو أيضًا أسطورة تطالب بالولاء لمنظومة قِيَم دائمة الصحة. ويكفينا، لإثبات هذه الحقيقة، أن نتفحص الدساتير المميَّزة في تاريخ المجتمع الحديث، كدساتير الثورة الفرنسية أو دستور الولايات المتحدة. أرست هذه الدساتير الأشكال التنظيمية للحياة السياسية كما عرّفت أيضًا أهداف الدولة وحددتها. وتحققت هذه الوظيفة الأخيرة بسهولة في الحقبة الليبرالية. فمواثيق الحرية، سواء أتجسَّدت في الدستور أم لم تتجسد، كانت ملزمة بتأمين الحماية من تعديات السلطات القائمة. وكل ما كان مطلوبًا لاستمرار المجتمع بحرية كان ضمان حرية الملكية، والتجارة الخارجية والداخلية، والتعبير، والاجتماع، والمعتقد الديني، والصحافة.

لم تكن هذه حال ألمانيا ما بعد الحرب. فدستور العام 1919 كان مقتبسًا من حرية ويلسون الجديدة. لكنّ مخططي جمهورية فايمار، لما واجهوا مهمة بناء دولة جديدة ومجتمع جديد انطلاقًا من ثورة 1918، حاولوا تفادي الخوض في صَوْغ فلسفة جديدة للحياة، ومنظومة قِيم شاملة ومقبولة من الجميع. كان هوغو بروس (Hugo Preuss)، المحامي الدستوري الديمقراطي البصير الذي كُلّف بوضع الدستور، يود الذهاب إلى حد اختزال الوثيقة إلى مجرد نمط تنظيمي. ولم يُثنِ على مسعاه أحد. وقرّ قرارُ صنّاع الدستور، المتأثرين بالديمقراطي فريدريش ناومان (Friedrich Naumann)، على السير في الوجهة المعاكسة، أي إحكام منظومة القيم الديمقراطية إحكامًا كاملًا في القسم الثاني من الدستور، تحت عنوان «حقوق الشعب الألماني الأساسية وواجباته».

لم يكن اعتماد تعاليم الليبرالية السياسية أمرًا مطروحًا بالمرّة. فثورة 1918 لم تكن ثمرة جهد الليبراليين بل الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية، وإن كان ذلك عكس إرادة القيادة وميلها. صحيحٌ أنها لم تكن ثورة اشتراكية: فالملكية الخاصة لم تصادر، والعقارات الكبرى لم تقسّم، ولم تمس آلة الدولة بسوء، وظلت البيروقراطية في موقع السلطة، لكن كان لا بد من تلبية مطالب الطبقة العاملة في الحصول على حصة أكبر في تقرير مصير الدولة.

كان المطلوب تحويل الصراع الطبقي إلى تعاون بين الطبقات، وتلك

كانت غاية الدستور. والواقع أن أيديولوجية حزب الوسط الكاثوليكي هي التي أضحت أيديولوجية فايمار، وقُيّض لحزب الوسط نفسه الذي كان يستمد عضويته من أكثر الجماعات تنافرًا - كالعمال، وأصحاب المهن الحرة، والموظفين المدنيين، وأصحاب الحرف اليدوية، والصناعيين، والمزارعين - أن يصبح المثال المحتذى في البنية السياسية الجديدة. وكانت التسويات بين الجماعات الاجتماعية والسياسية كافة هي جوهر الدستور. كان المأمول أن تتناغم المصالح المتناقضة بوساطة البنية السياسية التعددية، المحتجبة وراء شكل الديمقراطية البرلمانية. وكان ينبغي أن يوضع حد للتوسع الإمبريالي، قبل كل شيء. ومن شأن ألمانيا الجمهورية أن تجد الاستعمال الكامل لجهازها الإنتاجي في سياق تنظيم دولي لتقسيم العمل.

كان المذهب التعددي بمنزلة احتجاج على نظرية سيادة الدولة وممارستها. «إن نظرية الدولة السيّدة قد انهارت» وينبغي أن تُطَّرَح[16]؛ فالتعددية تنظر إلى الدولة لا باعتبارها وحدة ذات سيادة منفصلة عن المجتمع وفوقه، بل كهيئة اجتماعية من بين الكثير من الهيئات، لا تتمتع من السلطة بأكثر مما تتمتع به الكنائس أو الاتحادات العمالية أو الأحزاب السياسية أو التجمعات المهنية والاقتصادية[17]. وانطلقت هذه النظرية من تفسير أوتو فون غيركه (Otto von Gierke) للتاريخ القانوني الألماني المنصهر في مزيج طريف مع النزعة النقابية الإصلاحية «برودون» (Proudhon) والتعاليم الاجتماعية للأكوينية المحدثة. فقد نهضت الكنائس والاتحادات النقابية تطالب بالاعتراف بحقها الأصيل الذي لا نقاش فيه ولا تفاوض عليه في تمثيل جماعاتٍ مستقلة من الشعب في وجه دولة سيّدة مناوئة. «نحن ننظر إلى الدولة لا كتجمع للأفراد في حياة مشتركة؛

---

(16) A. B. Lindsay, «The State in Recent Political Theory,» *Political Quarterly*, vol. I (1914), p. 136.

(17) تجد أفضل عرض للنظرية التعددية علاوة على بيبليوغرافيا مختارة في: Francis W. Coker, *Recent Political Thought*, Century Political Science Series (New York; London: D. Appleton-Century Company, 1934), pp. 497-520.

والنقد الحاد لهذه النظرية نجده عند: William Yandell Elliott, *The Pragmatic Revolt in Politics; Syndicalism, Fascism, and the Constitutional State* (New York: Macmillan, 1928).

بل كتجمع للأفراد المتحدين أصلًا في مجموعات متنوعة من أجل غاية مشتركة أبعد وأكثر شمولًا»[18].

في أساس مبدأ التعددية، ثمّة حراجة موقع الفرد العاجز في مواجهة آلة الدولة الهائلة القوة. ومع تزايد تعقيد الحياة وتزايد عدد المهمات التي تقوم بها الدولة، تتزايد احتجاجات الفرد المعزول على تسليمه إلى قوى لا يستطيع أن يفهمها ولا أن يسيطر عليها، ولذلك ينضم إلى منظمات مستقلة. وكان أصحاب مبدأ التعددية يأملون، من خلال إيكالهم مهمات إدارية حاسمة إلى هذه الهيئات المستقلة، تحقيق غايتين: ردم الهوة بين الدولة والفرد، وجَعْل التماهي الديمقراطي بين الحاكم والمحكوم أمرًا واقعًا. كما كانوا يأملون تحقيق الفعالية القصوى عبر وضع المهمات الإدارية في أيدي منظمات ذات كفاءة.

التعددية، إذًا، هي رد الليبرالية الفردية على حكم الدولة المطلق. ومن نكد الحظ أنها لا تحقق المهمات التي حددتها لنفسها. وما إن تُخْتَزَل الدولة إلى مجرد هيئة اجتماعية أخرى وتُجَرَّد من سلطتها القسرية العليا، حتى لا يعود قادرًا على توفير التلبية الملموسة للمصالح المشتركة إلا التعاهد بين مختلف الهيئات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ولا بد، كي تُعقد أمثال هذه الاتفاقيات وتُحترم، من وجود قاعدة أساس من التفاهم بين مختلف الجماعات الاجتماعية المعنية. وجملة القول إنه لا بد للمجتمع من أن يكون متناغمًا. ولكن، لما كان الواقع أن المجتمع متناقض، فإن من شأن مبدأ التعددية أن ينهار عاجلًا أم آجلًا؛ فإما أن تنتحل إحدى الجماعات الاجتماعية سلطة السيادة لنفسها، وإما أن تشلّ كل جماعة الجماعة الأخرى أو تحيّدها، فتصبح بيروقراطية الدولة مطلقة السلطة وتكون سلطتها أقوى من ذي قبل لأنها ستحتاج حيال جماعات اجتماعية قوية إلى وسائل قسرية أقوى بكثير مما كانت تحتاج إليه للسيطرة على أفراد معزولين وغير منظمين.

يجب أن يُفهم التعاهد المعتبر الأداة الأساس للتعددية بالمعنى الحرفي.

---

(18) Ernest Barker, *Political Theory in England from Herbert Spencer to the Present Day* (New York: Everyman's Library, 1915), pp. 175-183.

فجمهورية فايمار كانت مدينة بوجودها لجملة من المعاهدات بين الجماعات، يحدد كل منها القرارات المهمة المتعلقة ببنية الدولة والسياسة العامة.

1 - في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، عقد الفيلد مارشال فون هندنبرغ (Hindenburg) الذي أشرف على تسريح الجيش، وفريتز إيبرت (Fritz Ebert) الذي كان يومها زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي ثم أول رئيس للجمهورية لاحقًا، اتفاقًا لم يُفصَح عن مضامينه إلا بعد بضع سنوات. وروي عن إيبرت قوله بعد ذلك: «تحالفنا كي نكافح البلشفية. كانت عودة النظام الملكي غير واردة. وكانت غايتنا في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر أن نخرج في أسرع وقت ممكن بحكومة منظمة يدعمها الجيش والجمعية الوطنية. أنا نصحت الفيلد مارشال بألا يحارب الثورة... واقترحت عليه أن تتحالف القيادة العليا للجيش مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي لا لشيء إلا لاستعادة حكومة منظمة بمساعدة القيادة العليا للجيش. وكانت أحزاب اليمين قد تلاشت تمامًا»[19]. إن هذا التفاهم، وإن تمّ من دون معرفة حزب إيبرت أو حتى أقرب مساعديه، كان يتسق تمامًا مع سياسة الحزب الديمقراطي الاجتماعي. واشتمل التفاهم على نقطتين: إحداهما سلبية، وهي محاربة البلشفية، والثانية إيجابية، وهي عقد اجتماع مبكر للجمعية الوطنية.

---

(19) أدلى بهذا الكلام الجنرال غرونر (Gröner) في محاكمة. والقضية كانت تتعلق بدعوى قدح وذم تقدم بها محرر ديمقراطي اجتماعي ضد ناشر قومي يلوم الديمقراطيين الاجتماعيين على «طعنهم الجيش في الظهر» خلال الحرب. والاقتباس مأخوذ من: Martin Gruber, *Der Dolchstoss-Prozess in München, Oktober-November 1925; eine Ehrenrettung des deutschen Volkes* (München: G. Birk, 1925), p. 223.

ينكر المؤرخ الألماني البارز، الأميركي الآن، آرثر روزنبرغ (Arthur Rosenberg) في كتابه: Arthur Rosenberg, *A History of the German Republic*, Translated by Ian F. D. Morrow and L. Marie Sieveking (London: Methuen, 1936), pp. 50 and 324-325.

أن تصريح غرونر صحيح. أنا لا أستطيع الموافقة. لقد أفلح روزنبرغ في الحجاج بأن غرونر أخطأ عندما شهد بأن إيبرت أخبره في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1918 أنه سيغادر برلين ويريد الاستراحة مدة ثلاثة أيام. غير أن هذا لا يبطل باقي كلام غرونر الذي تؤكده الوقائع الموضوعية والذاتية. كان ثمة خط هاتفي سري بين إيبرت ومقر هندنبرغ في هانوفر، انظر: Rosenberg, pp. 60-61.

وقد كتب هندنبرغ في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1918 رسالة إلى إيبرت أكّد فيها الاتفاق فعلًا. يضاف إلى ذلك أن إيبرت لم يخف قط كرهه للثورة الاجتماعية، حتى إنه اعترض على إعلان شايديمان (Scheidemann) الجمهورية من دون إذن.

2- لم يؤتَ في اتفاق هندنبرغ - إيبرت إلى أي ذكر للبنية الاجتماعية في الديمقراطية الجديدة. ذلك أنَّ تغطية هذه الناحية كانت قد تمّت في اتفاقية شتينيس - ليغيين (Stinnes - Legien) التي عُقدت في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر والتي أقامت لجنة عاملة تجمع أرباب العمل والعمال. توافق شتينيس ممثلًا الأوائل وليغيين زعيم النقابات الاشتراكية على النقاط التالية: من ذلك التاريخ فصاعدًا، يسحب الأوائل كل دعم يقدمونه لمنظمات «الكلب الأصفر»(*) [أي المنظمات العمالية «العميلة» لأرباب العمل]، ولا يعترفون إلا بالنقابات المستقلة. كما قَبِل أرباب العمل باتفاقية المفاوضات الجماعية كطريقة لتنظيم الأجور وظروف العمل ووعدوا بالتعاون مع النقابات العمالية إجمالًا في الشؤون الصناعية. لم يكن من الممكن حقًا التوصل إلى وثيقة أصدق احترامًا للتعددية من هذا الاتفاق بين جماعات خاصة، ولا سيما من حيث تأسيسها بنية العلاقات الألمانية المستقبلية كنظام جماعي أنشأته جماعات مستقلة وسيطرت عليه.

3- انطوى الاتفاق المعقود في 22 و23 آذار/ مارس 1919 بين الحكومة والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وبعض المسؤولين الحزبيين الرسميين على البند التالي:

«يتشكل تمثيل للعمال وفق النظم القانونية للإشراف على الإنتاج، والتوزيع، والحياة الاقتصادية للأمة، وذلك بغية تفتيش المؤسسات المؤمَّمة والمساهمة في تحقيق عملية التأميم. وسوف يسنّ في أقرب وقت ممكن قانون يسمح بهذا التمثيل. وينبغي أن ينص هذا القانون على انتخاب مجالس العمال الصناعيين وأرباب العمل التي يتوقع منها أن تتعاون بالتساوي على تنظيم ظروف العمل بصورة عامة. كما ينبغي أن ينص هذا القانون على بنود تلحظ تشكيل مجالس عمالية في المقاطعات، ومجلس عمالي للرايخ [أي مجلس اتحادي] كليّ، بالتضافر مع ممثلي جميع المنتجين الآخرين، يفترض

(*) كان من الشائع منذ أواخر القرن التاسع عشر أن يُعقد بين العامل ورب العمل اتفاق يوصف باتفاق الكلب الأصفر ينص على شرط للاستخدام يتعهد العامل بموجبه ألا ينضم إلى أي نقابة عمالية مستقلة (المترجم).

فيها أن تبدي رأيها كهيئات خبراء قبل إصدار أي قانون يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. ويحق لهذه المجالس أن تقترح إصدار قوانين من هذا القبيل. وينبغي للبنود المشار إليها أن تدرج في دستور الجمهورية الألمانية».

واشتملت المادة 165 من الدستور على بنود من هذا القرار المشترك، ولكن لم يفعل أي شيء لتنفيذ الوعد إلا في قانون 1920 الذي أنشأ مجالس العمل.

4- العلاقة بين حكومة الرايخ [الاتحادية] ومختلف المقاطعات نظمتها اتفاقية 26 كانون الثاني/يناير 1919. اطّرح حلم الوحدة الألمانية كما اطّرح مطلب هوغو بروس بتفكيك بروسيا كخطوة أولى على درب توحيد ألمانيا. كما أُدخل المبدأ الفدرالي في صلب الدستور وإن بصورة ألطف من ذي قبل.

5- أخيرًا، نُسِخَت الاتفاقيات السابقة كلها بمقتضى التفاهم بين أطراف تحالف فايمار: الديمقراطيون الاجتماعيون، والوسط الكاثوليكي، والديمقراطيون. وقد اشتمل هذا التفاهم على قرار مشترك لعقد اجتماع وطني في أقرب فرصة ممكنة، والقبول بالوضع الحالي للبيروقراطية والكنائس، وصيانة استقلالية القضاء، وتوزيع السلطة على مختلف شرائح الشعب الألماني مثلما تم تحديدها لاحقًا في ذلك القسم من الدستور المتعلق بالحقوق الأساسية للشعب الألماني وواجباته.

هكذا كان الدستور عند إقراره أخيرًا عملية قوننة لاتفاقات كانت قد عُقدت بين مختلف الجماعات الاجتماعية السياسية التي طالب كل منها بقدر من الاعتراف بمصالحه الخاصة وحصل على شيء منها.

3. القوى الاجتماعية

كانت ركيزتا النظام التعددي الأساسيتان هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي والنقابات المهنية. فهما وحدهما، في ألمانيا بعد الحرب، كانا يستطيعان دفع جماهير الشعب الكبرى في اتجاه الديمقراطية؛ لا العمال فحسب

بل والطبقة الوسطى أيضًا، أي ذاك القطاع من السكان الذي عانى أكثر من غيره من عملية الاحتكار.

أما الشرائح الأخرى، فكانت ردة فعلها على وضع ما بعد الحرب وما بعد الثورة على النحو الذي يتوقعه المرء تمامًا. اتبع كبار ملاكي الأراضي سياسة رجعية في كل الحقول. وحاربت الصناعات الاحتكارية الاتحادات المهنية والنظام السياسي الذي منحها هذه المكانة. واستعمل الجيش كل الوسائل المتاحة لتقوية الروح القومية الشوفينية كي يستعيد عظمته السابقة. وانحاز القضاء باطراد إلى جانب اليمين، ودعم العاملون في الخدمات المدنية الحركات المضادة للثورة. ومع ذلك لم يكن في وسع الديمقراطية الاجتماعية أن تنظم كامل الطبقة العاملة ولا الطبقة الوسطى. وفقدت قطاعات من الأولى لكنها لم تكسب قط موطئ قدم مع الأخرى. كان الديمقراطيون الاجتماعيون يفتقرون إلى نظرية متماسكة، وإلى قيادة كفوءة، وإلى حرية العمل. وعززوا من دون علمهم الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة الألمانية، ولما كانوا يثقون ثقة تامة في الشرعية الشكلية، فإنهم عجزوا عن استئصال العناصر الرجعية في القضاء والخدمات المدنية، كما عجزوا عن إيقاف الجيش عند حدود دوره الدستوري الصحيح.

يعزو أوتو براون[*] (Otto Braun)، رجل الحزب الديمقراطي الاجتماعي القوي، ورئيس الوزراء البروسي حتى 20 حزيران/يونيو 1932 يوم خلعه انقلاب هندنبرغ - بابن (Hindenburg - Papen)، فشل الحزب ونجاح هتلر في الاستيلاء على السلطة إلى تضافر جهد فرساي وجهد موسكو[20]. وليس هذا الدفاع دقيقًا ولا بارعًا بشكل استثنائي. فمعاهدة فرساي وفرت طبعًا مادة ممتازة للدعاوة السياسية ضد الديمقراطية بصورة عامة، وضد الحزب الديمقراطي

(*) ربما يبدو الكلام على رئيس الوزراء البروسي من باب المفارقة التاريخية باعتبار أن بروسيا أصبحت جزءًا من جمهورية فايمار بعد سقوط إمبراطورية الهوهنتزولرن في ألمانيا، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لكن الواقع أن هذا الجزء ظل دولة حرة بدءاً من عام 1919. فقدت بروسيا هذه الصفة في عام 1932 بعد قرار المستشار فرانتز فون بابن (المترجم).

(20) Otto Braun, *Von Weimar zu Hitler*, 2nd ed. (New York: Europa Verlag, 1940), p. 5.

الاجتماعي بصورة أخص. كما أن الحزب الشيوعي قام بلا شك بعدة اختراقات في صفوف الديمقراطيين الاجتماعيين. ولكن لا هذه ولا تلك كانت مسؤولة عن انهيار الجمهورية. ثم، ماذا لو أن فرساي وموسكو شكلتا العاملين الأكبرين في قيام الاشتراكية القومية (النازية)؟ ألم يكن من واجب قيادة ديمقراطية عظيمة أن تجعل الديمقراطية تعمل على الرغم من موسكو وفرساي؟ إن إخفاق الحزب الديمقراطي الاجتماعي يبقى الأمر المحوري، بصرف النظر عن أي تفسير رسمي. وهو أخفق لأنه لم يرَ أن المشكلة المركزية كانت في إمبريالية رأس المال الألماني الاحتكاري التي صارت أكثر إلحاحًا مع استمرار نمو الاحتكار؛ فكلما كان الاحتكار ينمو كان يتحول إلى نقيض للديمقراطية السياسية.

إن من مساهمات ثورشتاين فيبلين (Thorstein Veblen) العظيمة المتعددة أنه لفت الانتباه إلى هذه الخصائص المحددة للإمبريالية الألمانية الناشئة عن تأخرها في دخول السباق على السوق العالمية:

«إنَّ قادةَ الصناعة الألمانية الذين تولّوا الإدارة الاستنسابية في الحقبة الجديدة كانوا محظوظين بما يكفي كي لا يتخرجوا من مدرسة تدريب في بلدة ريفية قائمة على تجارة التجزئة في سوق المضاربات العقارية والتكسّب السياسي من المناصب... فقد خضعوا لامتحان اللياقة الانتقائي خلال إدارتهم المقدامة للمشروعات الصناعية... ومع كون البلد في الوقت نفسه... غير مرتبط إجمالًا بمواقع وطرق متقادمة لمراكزه الصناعية، فإن الرجال الذين مارسوا سلطتهم الاستنسابية كانوا مطلقي الأيدي في الاختيار، ورائدهم الأوحد هو الفعالية الممكننة لهذه المواقع... ولما كانوا لا تعوقهم معدّات بائدة ولا صلات تجارة خارجية عفا عليها الزمن ومشوِّشة للرؤية، فقد كان الأمر لهم في تولّي العمليات بأفضل وأرفع ما يقتدرون عليه من فعالية»[21].

وُلِدَ النظام الفعال والمُحكَم التنظيم الذي نعرفه اليوم جراء سلسلة

(21) Thorstein Veblen, *Imperial Germany and the Industrial Revolution*, with an Introduction by Joseph Dorfman, New ed. (New York: Viking Press, 1939), p. 193.

من العوامل التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى؛ فقد سمح التضخّم الذي عرفته أوائل العشرينيات من القرن العشرين لأصحاب المشروعات العديمي الوجدان أن ينشئوا إمبراطوريات اقتصادية عملاقة على حساب الطبقتين الوسطى والعاملة. ومن أبرز النماذج على ذلك إمبراطورية شتينيس، ومما لا تخفى دلالته أن يكون هوغو شتينيس ألدَّ أعداء الديمقراطية وسياسة راتِناو (Ratenau) الخارجية. وقد منحت القروض الخارجية التي تدفقت على ألمانيا بعد عام 1924 الصناعة الألمانية السيولةَ المالية التي تحتاج إليها لترشيد منشآتها وتوسعتها. حتى مشروع الرعاية الاجتماعية الضخم الذي رعاه الديمقراطيون الاجتماعيون عُزّز بصورة موازية عملية تركيز الصناعة وتكثيفها؛ إذ أصبح في مقدور الشركات العملاقة أن تنهض بالعبء على نحو أيسر مما يستطيعه أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة. وغطّت التروستات (trusts) واتحادات الشركات والكارتيلات كامل الاقتصاد بشبكة من المنظمات التسلطية. وباتت منظمات أرباب العمل تتحكم بسوق العمل، كما كان لوبي كبار رجال الأعمال يستهدف وضع الآليات التشريعية والإدارية والقضائية في خدمة رأس المال الاحتكاري.

لم يكن في ألمانيا قط شيء يشبه الحركة الشعبية المناوئة للاحتكار التي عرفتها الولايات المتحدة في ظل تيودور روزفلت وودرو ويلسون. وكان الصناعيون وأصحاب رؤوس الأموال مقتنعين، بالطبع، بأن الكارتيل والتروست يمثّلان أرفع صور التنظيم الاقتصادي. لم تكن الطبقة الوسطى المستقلة تجيد التعبير عن معارضتها إلا حيال المخازن الكبرى وسلاسل المتاجر. ومع أن الطبقة الوسطى كانت تنتمي إلى مجموعات ضغط ذات نفوذ، كالاتحاد الفدرالي للصناعات الألمانية، فإن قادة كبار الصناعيين كانوا باستمرار هم الذين يتحدثون بلسانها.

لم يُعاد العمال قط عملية التحول إلى التروستات. كان الشيوعيون ينظرون إلى الاحتكار كمرحلة لا مفر منها في تطور الرأسمالية، ولذلك اعتبروا أنه لا طائل من محاربة تركيز رأس المال بدلًا من محاربة النظام نفسه. ومن

المفارقات أن سياسة الجناح الإصلاحي من الحركة العمالية لم تكن تختلف عن ذلك من حيث المفعول[22]. كان الديمقراطيون الاجتماعيون يعتبرون تركيز رأس المال أمرًا لا مفر منه، وصورة عليا من صور التنظيم الرأسمالي. وقد أوجز منظِّرهم الرائد، رودولف هيلفردينغ (Hilferding)، الموقفَ في اجتماع الحزب عام 1927: «الرأسمالية المنظمة تعني الاستعاضة عن التنافس الحر بالمبدأ الاجتماعي القاضي ببرمجة الإنتاج. إن مهمة الجيل الحاضر من الديمقراطيين الاجتماعيين هي استدعاء المساعدة الحكومية في تحويل هذا الاقتصاد الذي ينظمه الرأسماليون ويوجهونه، إلى اقتصاد تنظمه الدولة الديمقراطية»[23]. كان ما يعنيه الحزب الديمقراطي بالديمقراطية الاقتصادية هو الحصول على حصة كبرى من التحكم بالمنظمات الاحتكارية وحماية فضلى للعمال من مساوئ التركيز الصناعي.

تكوّنت أضخم التروستات في تاريخ ألمانيا في ظل جمهورية فايمار. وأسفر اندماج أربع من كبريات شركات الفولاذ في غرب ألمانيا عن تشكيل اتحاد مصانع الصلب (Vereinigte Stahlwerke). كما شكّل اتحاد مصانع سيليزيا العليا (Vereinigte Oberschlesische Hüttenwerke) اندماجًا مماثلًا لمصانع الصلب في هذه المنطقة. ونشأ تروست صناعة الأصباغ الألماني (I.G. Farbenindustrie) في عام 1925 عبر اندماج الشركات الست الكبرى في هذا المضمار، وهي شركات كانت قد تشاركت سابقًا في اتحاد يجمعها كلها. وفي عام 1930 بلغ رأس المال المستثمر في تروست الأصباغ 1,100,000,000 مارك ألماني، وعدد العاملين فيها 100,000 عامل.

لم يحدث في أي وقت من حقبة الجمهورية (ولا حتى في عام 1929، عام الازدهار) أن استخدم كامل القدرات الإنتاجية للصناعة الألمانية، أو استخدمت

---

(22) Robert A. Brady, *The Rationalization Movement in German Industry: A Study in the Evolution of Economic Planning* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1933), pp. 336-340.

(23) Rudolf Hilferding, «Die Aufgaben der Sozialdemokratie in der Republik,» in: *Sozialdemokratischer Parteitag 1927 in Kiel: Protokoll mit dem Bericht der Frauenkonferenz* (Berlin: J. H. W. Dietz Nachf, 1927), pp. 165-184.

بالطريقة المثلى[24]. وكانت الحال على أسوأ ما تكون في الصناعات الثقيلة، ولا سيما صناعتي الفحم والصلب، أي في الحقلين اللذين وفرا الرِّيادة الصناعية في ظل الإمبراطورية، ولا يزالان يهيمنان على مؤسسات الأعمال الأساسية. ومع حلول الكساد الكبير، راحت الفجوة بين القدرة الإنتاجية والإنتاج الفعلي تتسع اتساعًا خطيرًا إلى حد أن المساعدة الحكومية أصبحت أمرًا لا بد منه. تم اللجوء إلى الكارتيلات والرسوم الجمركية إضافةً إلى الدعم المتمثل في هبات وقروض ونسب فوائد متدنية[25]. وساعدت هذه التدابير إلى حد ما، لكنها كثّفت في الوقت نفسه خطرًا آخر. كان الإطار العام للحكم في ألمانيا لا يزال ديمقراطيًا برلمانيًا، ولكن ماذا لو نشأت داخل المنظمات الجماهيرية حركات تهدد البنية الاحتكارية القائمة؟ منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1923 كان ضغط الجماهير قد أكره حكومة شتريسيمان (Stresemann) على إصدار مرسوم يسمح لها بأن تحلّ الكارتيلات وأن تهاجم المواقع الاحتكارية إجمالًا. لم تستعمل هذه السلطة قط، لكن تهديد الامتيازات الذي تنطوي عليه الديمقراطية السياسية ظل قائمًا وأصبح أظهر للعيان في أزمنة الأزمات الكبرى.

4. انحطاط التنظيمات العمالية

كان لكامل عمليات الترشيد والتركيز والبَقْرَطَة تداعيات خطرة الشأن على البنية الاجتماعية. يقينًا، كان أخطر هذه التداعيات تدهور قوة الاتحادات العمالية التي جاءت أبرز تجلياتها في انحطاط فعالية الإضرابات. يبلغ سلاح الإضراب فعاليته العظمى في فترة التنافس الحر، ذلك لأن قدرة رب العمل المنفرد على المقاومة تكون متدنية نسبيًا. وتزداد صعوبة نجاح الإضراب مع تنامي الاحتكارات، وتزايد منظمات أرباب العمل قوة، وتبلغ ذروة الصعوبة عندما تصل الاحتكارات إلى مستوى الكارتيلات الدولية، كما هي الحال مع

---

(24) توجد التقديرات في: Kurt Mendelsohn, *Kapitalistisches wirtschaftschaos oder sozialistische planwirtschaft?* (Berlin: J. H. W. Dietz nachf, 1932), p. 15, and Brady, p. 139.

(25) تقديرات الدعم الممنوح للصناعة ترد في: Mendelsohn, p. 55.

الفولاذ. فالكارتيل يستطيع أن يعوّض حتى عن وقف الإنتاج كليًا على نطاق الدولة بأكملها. وهذه قوانين عامة التطبيق.

أدت تعددية فايمار إلى وجود عوامل إضافية في ألمانيا؛ فتزايد تدخل الدولة في المشروعات والمؤسسات الخاصة أضفى على النزاعات صبغة الإضرابات ضد الدولة، بينما حملت الأنظمة الحكومية الكثير من العمال على الزُّهد في الانضمام إلى النقابات. كما أن النقابات لم تكن متشوّقة إلى منازلة دولةٍ لها فيها كل تلك المصالح. كانت الاحتكارات، فوق ذلك كله، تسبب في التراتب الاجتماعي تغييرات كبرى ضارة بالنسبة إلى النقابات. ومن هذه التغيرات التزايد المطّرِد في نسبة العمال غير المهرة وأشباه المهرة (ولا سيما في صفوف النساء العاملات)؛ ومنها تزايد عدد العاملين كرؤساء عمال ومشرفين؛ ومنها زيادة عدد الموظفين في مناصب مكتبية وفي جهاز التوزيع المتنامي الحجم، وانضمام الكثير منهم إلى نقابات غير اشتراكية تتبنى أيديولوجية الطبقة الوسطى[26] وعملت هذه التغيرات والعوامل كلها على إضعاف الحركة النقابية. ثم جاء الكساد الكبير يزيد الحال تفاقمًا، أولًا جراء الانخفاض الهائل في الإنتاج وظهور جماهير واسعة من العاطلين عن العمل، وثانيًا، لأن التوتر السياسي المصاحب عمل على جعل كل إضراب إضرابًا سياسيًا، تعارضه النقابات بوضوح جراء نظرياتها التنقيحية أو التحريفية وجرّاء «الديمقراطية الاقتصادية».

أدى التعاون الوثيق بين الديمقراطية الاجتماعية والنقابات من جهة، والدولة من جهة أخرى إلى تزايد مطّرد لحجم البيروقراطية داخل الحركة العمالية. كما عمل هذا التطور، مشفوعًا بالتركيز شبه الحصري على الإصلاح الاجتماعي، على جعل الحزب الديمقراطي الاجتماعي غير جذاب في أنظار الجيل الشاب. إن لتوزيع عضوية الحزب وفقًا لطول مدة العضوية، والفئة العمرية، دلالة واضحة:

---

(26) ثمة مناقشة ممتازة لهذه الأمور في: Hans Speier, «The Salaried Employee in Modern Society,» *Social Research*, vol. 1, no. 1 (February 1934), pp. 118-119.

مدة العضوية	النسبة المئوية	الفئة العمرية	النسبة المئوية
5 سنوات وما دون	46.56	25 سنة وما دون	7.82
6 سنوات إلى 10	16.26	26 سنة إلى 30	10.34
11 سنة إلى 15	16.52	31 سنة إلى 40	26.47
16 سنة وما فوق	20.66	41 سنة إلى 50	27.26
	100.00	51 سنة إلى 60	19.57
		61 سنة أو أكثر	8.54
			(27)100.00

خضع ما تبقى من حرية الحركة في أيدي الديمقراطية الاجتماعية لمزيد من القيود من طرف الحزب الشيوعي. وباستثناء الأيام الثورية التي شهدها عاما 1918 و1919 والتضخم والاحتلال الأجنبي اللذين بلغا ذروتهما في تموز/ يوليو 1923، لم يكن الحزب الشيوعي الألماني قوة سياسية حاسمة بصورة مباشرة. وقد سعى هذا الحزب في وقت من الأوقات إلى أن يكون مجرد طائفة صغيرة من الثوريين المحترفين على غرار الحزب البلشفي عام 1917؛ وسعى في أوقات أخرى إلى أن يكون «منظمة ثورية جماهيرية»، أو ضربًا من التركيبة التي تجمع بين النموذج الروسي المبكر وبنية أشبه بالحزب الديمقراطي الاجتماعي. وتعود أهميته إلى أنه مارس تأثيرًا كبيرًا غير مباشر. والأرجح أن من شأن دراسة معمقة للحزب الشيوعي أن تكشف عن خصائص الطبقة العاملة الألمانية وبعض قطاعات الإنتليجنسيا أكثر مما قد تفصح عن ذلك دراسة للحزب الاشتراكي الأكبر والنقابات.

مارس الحزبان الشيوعي والاشتراكي جاذبيتهما على الشريحة الاجتماعية نفسها: الطبقة العاملة. كان مجرد وجود حزب بروليتاري بصورة أساسية، مكرّس للشيوعية ولدكتاتورية البروليتاريا، وتحفزه الصورة السحرية التي

---

(27) *Jahrbuch der deutschen Sozialdemokratie für das Jahr, 1930* (Berlin: Dietz, 1930), p. 195.

تعكسها روسيا السوفياتية والإنجازات البطولية لثورة أكتوبر هناك، يشكل تهديدًا دائمًا للحزب الديمقراطي الاجتماعي وللقوى المسيطرة على الحركة النقابية، ولا سيما في فترات الركود والاضطراب الاجتماعي. أما أن يكون هذا الخطر خطرًا حقيقيًا، مع أن حجمه لم يكن ثابتًا قط، فأمر تبيّنه الانتخابات وأرقام العضوية. يقينًا، عجز الشيوعيون عن أن ينظموا أكثريةً من الطبقة العاملة، وأن يسحقوا الحزب الاشتراكي، أو أن يستحوذوا على قيادة النقابات. والسبب في ذلك يعزى إلى عدم قدرتهم على أن يقوّموا بدقة العوامل السيكولوجية والاجتماعية الفاعلة في صفوف العمال الألمان، بقدر ما يعزى إلى عجزهم عن اختراق المصالح المادية والصلات الأيديولوجية التي كانت تربط العمال بنظام الديمقراطية التعددية الذي طورته الحركة الإصلاحية. ومع ذلك، كانت السياسة الإصلاحية متذبذبة دائمًا لا لشيء إلا بسبب خطر قيام العمال باطراح المنظمات الإصلاحية والتحول إلى الحزب الشيوعي.

ومن الأمثلة الممتازة على ذلك تسامح الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتردد حيال حكومة برونينغ (Brüning) (1930-1932) مقارنة بمعارضته الواضحة لحكومتي بابن وشلايخر (Schleicher) (1932). كان الحزب الشيوعي قد هاجم الحكومات الثلاث باعتبارها دكتاتوريات فاشيّة.

وجد الرجعيون في الحزب الشيوعي كبش محرقة مناسبًا، لا في هجومهم على الشيوعيين والماركسيين فحسب، بل أيضًا على الجماعات الليبرالية والديمقراطية كافة. فالديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والشيوعية إنما هي فروع من الشجرة نفسها في نظر الاشتراكيين القوميين (والفاشيين الإيطاليين). كان كل قانون يُفترض فيه أن يستهدف كلا الشيوعيين والاشتراكيين القوميين يطبَّق، بلا استثناء، ضد الحزب الاشتراكي واليسار بأجمعه، لكنه نادرًا ما كان يطبَّق على اليمين.

كانت سياسة الحزب الشيوعي نفسه متجاذبه بصورة صارخة. فهو، من ناحية، أعطى العمال ما يكفي من البصيرة النقدية كي يروا حقيقة عمليات النظام

الاقتصادي وتركهم، لذلك، قليلي الثقة في الأمان الذي تعدهم به الليبرالية والديمقراطية والمذهب الإصلاحي. وكان قد فتح أعينهم بصورة مبكرة جدًا على الطابع العابر والوهمي كليًا للازدهار الذي عقب التضخم. وأعلن المؤتمر العالمي الخامس للكومنترن في التاسع من حزيران/ يونيو 1924 أن الرأسمالية باتت في مرحلة أزمة حادة. ومع أنّ هذا التحليل لم يكن ناضجًا، ما جعل التكتيكات «اليسارية» التي اعتمدها الحزب الشيوعي تاليًا خاطئة كليًا، فإنه حال دون الاطمئنان الذي شاع في صفوف الاشتراكيين الذين رأوا في الازدهار المموَّل بقروض أجنبية حلًّا للمشكلات الاقتصادية كافة، واعتبروا كل رئيس بلدية أو أمين مالية مدينة من الديمقراطيين الاجتماعيين ساحرًا ماليًا من الطراز الأول إذا ما توصل إلى الحصول على قرض من الولايات المتحدة. وحتى في ذروة الازدهار كان القياديون الشيوعيون يتوقعون أن تحلّ بالعالم بعده أزمة ركود قاسية، ولذلك كان حزبهم ذا مناعة ضد مخاطر التفاؤل الإصلاحي.

من ناحية ثانية، قابل السماتِ ذات الصدقيّة في التحليل الشيوعي الطابع الشديد التخلف لسياستهم وتكتيكاتهم وطغى عليها: انتشار مبدأ القيادة داخل الحزب وتقويض ديمقراطيته، عقب التبعية التامة لسياسة الحزب الروسي؛ غلبة التكتيكات النقابية الثورية؛ «الخط البلشفي القومي»؛ مذهب الفاشيّة الاجتماعية؛ شعار الثورة الشعبية (Volksrevolution)؛ وأخيرًا، التغيرات المتكررة في خط الحزب.

أما الحليف الممكن الآخر، أي حزب الوسط الكاثوليكي، فقد تبين أنه غير مأمون الجانب. كان هذا الحزب، بزعامة إرتزبرغر (Erzberger) ولفترة من الزمن بزعامة جوزيف فيرث (Josef Wirth)، قد قدّم أفضل قيادة ديمقراطية شهدتها الجمهورية. ولكن، مع تنامي الرجعية، زادت غلبة الجناح اليميني في الحزب، مع بروز برونينغ ممثلًا للمحافظين المعتدلين، وبابن ممثلًا للقسم الرجعي. أما الأحزاب الأخرى، فقد غاب الحزب الديمقراطي منها عن المشهد السياسي، وحاولت فصائل عدة منشقة عنه أن تحتل موقعه كناطقة بلسان الطبقة الوسطى. وشكّل أصحاب المنازل، وأصحاب الحرف اليدوية، وصغار الفلاحين أحزابًا

خاصة بهم؛ ونظم المخمّنون حركة سياسية. كان في وسع هؤلاء كلهم أن يحصلوا على شيء من التعبير السياسي لأن نظام التمثيل النسبي أتاح لكل فريق قطاعي صوتًا وحال دون تكوّن أكثريات متينة.

5. الثورة المضادة

في اليوم نفسه الذي اندلعت فيه الثورة عام 1918، بدأ حزب الثورة المضادة ينظم صفوفه. حاول بأشكال وحيل عديدة، لكنه سرعان ما تعلّم أن ليس في وسعه الوصول إلى السلطة إلا من خلال آلة الدولة وليس ضدها. وأثبت انقلاب كاب (Kapp Putsch) في عام 1920 وانقلاب هتلر (Hitler Putsch) في عام 1923 صحة ذلك.

في وسط الثورة المضادة كان يقف الجسم القضائي. وخلافًا للأفعال الإدارية التي ترتكز على اعتبارات اللياقة والنفعية، تستند قرارات القضاء إلى القانون، أي إلى الصواب والخطأ، وهي تتمتع دائمًا بأضواء العلانية. ولعل القانون أفتك الأسلحة في الصراعات السياسية، وذلك جراء الهالة التي تحيط بمفهومي الحقّ والعدل. فالحق، على ما قال هوكينغ، «هو زعم يُقَابَل خرقه، على الصعيد النفسي، باستياء أعمق من أن ترضيه الأذيّة، استياء قد يصل إلى الشغف الذي يخاطر البشر من أجله بحيواتهم وأموالهم مخاطرة لا يقدمون على مثلها لأجل المنفعة»[28]. وعندما تصبح العدالة «سياسية»، فهي تستولد الحقد واليأس في صفوف أولئك الذين تستفرد بهم في تهجمها. أما الذين تحابيهم فيتشكل عندهم احتقار عميق لقيمة العدالة نفسها؛ إذ يعرفون أنها مما يمكن أن يبتاعه أصحاب النفوذ. فالعدالة إذا ما استُخدمت أداة لتقوية جماعة سياسية على حساب الآخرين، وللقضاء على الأعداء وتعزيز الحلفاء السياسيين، تهدد القناعات الأساسية التي ترتكز عليها تقاليد حضارتنا.

---

(28) William Ernest Hocking, «Ways of Thinking about Rights: A New Theory of the Relation between Law and Morals,» in: Alison Reppy, ed., *Law, a Century of Progress, 1835-1935: Contributions in Celebration of the 100th Anniversary of the Founding of the School of Law of New York University*, 3 vols. (New York: New York University Press; London: Humphrey Milford; Oxford University Press, 1937), vol. 2: *Public Law and Jurisprudence*, p. 261.

إن الإمكانات التقنية لحَرْف العدالة خدمة لغايات سياسية هي إمكانات واسعة في كل نظام قانوني؛ أما في ألمانيا الجمهورية، فكانت تضارع في أعدادها أعداد فقرات القانون الجزائي[29]. ولعل السبب الرئيس يكمن في طبيعة المحاكمات الجنائية نفسها؛ ذلك أن الإجراءات القانونية كانت، خلافًا للنظام القضائي الأميركي، تخضع للقاضي الرئيس لا للتشاور بين المستشارين. وكانت قد عززت سلطة القاضي، علاوة على ذلك، سنة بعد سنة. وكانت الأحكام القانونية المفضلة، في القضايا السياسية الطابع، هي تلك التي تتناول التشهير الإجرامي والتجسس، وهي ما يسمى بقانون حماية الجمهورية، وفي مقدمتها الفقرتان (80 و81) من قانون العقوبات المتعلقتان بالخيانة العظمى. وإن من شأن التحليل المقارن لثلاث قضايا مشهورة أن يوضح إيضاحًا لا مزيد عليه أن المحاكم الجنائية في جمهورية فايمار كانت جزءًا لا يتجزأ من المعسكر المعادي للديمقراطية.

بعد انهيار جمهورية بافاريا السوفياتية عام 1919، أصدرت المحاكم الأحكام الآتية:

الحكم على 407 أشخاص بالسجن في قلعة

الحكم على 1737 شخصًا بالسجن

الحكم على 65 شخصًا بالسجن مع الأشغال الشاقة

صدر حكم على كل شخص داعم للجمهورية السوفياتية مهما كانت علاقته طفيفة بالانقلاب الفاشل.

ولا يمكن للتباين بين هذا والمعاملة القانونية لانقلاب كاب اليميني عام 1920 أن يكون أوضح من ذلك. فبعد خمسة عشر شهرًا من الانقلاب، أعلنت وزارة عدل الرايخ رسميًا في 21 أيار/ مايو 1921 أنها درست ملفات 705 تُهَم بالخيانة العظمى. ومنها، 412 تقع في رأي المحكمة تحت قانون العفو الصادر

(29) مراجعة ممتازة للعدالة الجمهورية: Philipp Loewenfeld, *Das Strafrecht als politische Waffe*, Sozialistische Rechtsidee; 1 (Berlin: J. H. W. Dietz Nachf, 1933).

في 4 آب/أغسطس 1920، على الرغم من أن القانون استثنى من أحكامه قادة الانقلاب تحديدًا.

108 تُهَم أُسقطت بسبب الوفاة أو سوى ذلك من الأسباب

174 تهمة لم تتابَع

11 تهمة لم تُستكمل.

لم يُعَاقَب أي شخص على الإطلاق. ولا تقدم لنا الإحصاءات الصورة كاملة. ومن أصل القضايا الإحدى عشرة التي ظلت أمام المحكمة في 21 أيار/مايو 1921، لم تخلص إلا واحدة منها إلى حكم بالعقوبة؛ حيث حُكِمَ على رئيس الشرطة السابق فون ياغوف (Jagow) البرليني بخمس سنوات من الاحتجاز الفخري. ويوم قطعت الدولة البروسية معاش ياغوف، حكمت المحكمة الفدرالية العليا بإعادته. أما العقل المدبّر للانقلاب، الدكتور كاب (Kapp)، فقد توفي قبل المحاكمة. وفرّ قادة الانقلاب الآخرون من أمثال الجنرال فون لوتفيتز (Lüttwitz) والرائدين بابست (Pabst) وبيشوف (Bischoff)؛ ولم يلاحق الجنرال لودندورف لأن المحكمة ارتأت قبول ذريعته بأنه كان موجودًا هناك صدفة؛ وأما الجنرال فون ليتوف - فوربك (Lettow - Forbeck) الذي كان قد احتل مدينة بكاملها لمصلحة كاب، فلم يُعتبر قائدًا بل مجرد تابع.

المثال الثالث الصارخ هو المعالجة القضائية لانقلاب هتلر الفاشل في ميونخ عام 1923[30]. حُكم على هتلر، وبوهنر (Pöhner)، وكريبل (Kriebel)، وفيبر (Weber) بخمس سنوات سجنًا؛ أما روهم (Röhm)، وفريك (Frick)، وبروكنر (Brückner)، وبرنيت (Pernet)، وفاغنر (Wagner) فحكم على كل واحد منهم بالسجن سنة وثلاثة أشهر. مرة أخرى كان لودندورف حاضرًا بالمصادفة وأُفرج عنه. وعلى الرغم من أن الفقرة التاسعة من قانون حماية الجمهورية تنص صراحة ومن دون لبس على طرد كل أجنبي يُحكم عليه بالخيانة العظمى، فإن

---

(30) Sozialdemokratischen Partei Deutschlands, Landesausschuss Bayern, *Hitler und Kahr, die bayerischen Napoleongrössen von 1923; ein im Untersuchungsausschuss des bayerischen Landtags aufgedeckter Justizskandal*, 2 vols. (München: G. Birk, 1928).

محكمة الشعب في ميونخ أعفت هتلر من ذلك، استنادًا إلى الحجة المشبوهة القائلة إنه يعتبر نفسه ألمانيًا على الرغم من جنسيته النمساوية.

قد يكون بلا طائل أن نفصّل تاريخ العدالة المسيَّسة في ظل جمهورية فايمار[31]. لذلك سنكتفي ببعض الأمثلة الأخرى. أنشأ القانون الجزائي جريمة

---

(31) I. إحصاءات الاغتيالات السياسية 1924 إلى 1931:

1924	3	1928	6
1925	3	1930	20
1926	4	6 أشهر 1931	18
1927	5		

المصدر: Emil Julius Gumbel, *«Lasst Köpfe rollen»: faschistische Morde 1924-1931* (Berlin: Deutsche Liga für Menschenrechte E. V., 1931).

II. إحصاءات الاغتيالات السياسية 1918 إلى 1922:

ارتكبتها	جماعات يسارية	جماعات يمينية	المجموع
	22	354	376
لم تعاقب	4	326	330
عوقبت جزئيًا	1	27	28
عوقبت كليًا	17	1	18

	جماعات يسارية	جماعات يمينية
عدد الأحكام ضد	38	24
إخلاء سبيل على الرغم من الاعتراف بالذنب	..	23
تخفيف على الرغم من الاعتراف بالذنب	..	3
سجن بتهمة القتل	15 سنة	4 أشهر(*)
عدد الإعدامات	10	..

(*) المعدل لكل شخص.

المصدر: Emil Julius Gumbel, *Vier Jahre Politischer Mord* (Berlin-Fichtenau: Verlag der Neuen Gesellschaft, 1922), pp. 73-81.

بلغ عدد اغتيالات فيهمه (Fehme) 17، منها 11 ارتكبت عام 1923؛ أخلي سبيلهم أو لم يحاكموا، 8؛ سجن مع الأشغال الشاقة 3؛ سجن 5. جمعت على أساس: Emil Julius Gumbel, *«Verräter verfallen der Feme»: Opfer, Mörder, Richter, 1919-1929*, unter Mitwirkung von Berthold Jacob und Ernst Falck (Berlin: Malik-Verlag, 1929), pp. 386-389.

«خيانة البلد»[32] لتغطية إفشاء الأسرار العسكرية وسواها من الأسرار إلى هيئات أجنبية. غير أن المحاكم سرعان ما وجدت استعمالًا سياسيًا خاصًا لهذه الأحكام. فبعد أن أجبرت معاهدة فرساي ألمانيا على نزع السلاح، شجع الرايخسفيهر (Reichswehr) (الجيش الألماني) على تشكيل تنظيمات سرية وغير شرعية من الجنود، سمّيت «الرايخسفيهر الأسود». ويوم قام الليبراليون ودعاة السلام والاشتراكيون والشيوعيون بإدانة هذا الانتهاك للالتزامات الدولية والقانون الألماني (لأن المعاهدة كانت قد أصبحت جزءًا من النظام القانوني الألماني)، اعتُقلوا وحُوكموا بتهمة ارتكاب جريمة خيانة الوطن من

(32) تكتسي الإحصاءات التالية لجرائم خيانة الأمة أهمية عظمى:

العام	إدانة بالخيانة العظمى وخيانة الوطن	نسبة الإجرام لكل 100,000 من السكان الخاضعين للقانون الجزائي	مؤشر الإجرام
1895	18	0.06	1.05
1900	6	0.02	0.35
1913	36	0.07	1.22
1921	111	0.23	4.01
1923	137	0.28	4.89
1924	516	1.10	19.20
1925	561	1.18	20.60

يُحسب مؤشر الإجرام بجعل متوسط أرقام الإجرام للأعوام 1893-1913، وهي 0.0573 مساوية لواحد، أي 1.

خيانة الوطن التي ارتكبتها الصحافة 1924-1927 (غير كاملة):

معلومات معطاة ضد	360
لم يحاكم	45
حوكم	315
تمنّع عن الملاحقة	252
عالقة	63
عقوبة	3

المصدر: Emil Julius Gumbel, «Landesverratstatistik,» Die Menschenrechte, vol. 3 (1928), pp. 1-8.

خلال الصحافة. هكذا قامت المحاكم بحماية الرايخسفيهر الأسود اللاقانوني والرجعي. ومن جهة أخرى، فإن الاغتيالات التي اقترفها الرايخسفيهر الأسود ضد الخونة المزعومين الذين خرجوا من صفوفه (اغتيالات فيهمه السيئة الصيت) لم تتعرض للملاحقة قط أو أنها عولجت برفق.

كانت المحاكم تتحول دائمًا إلى منابر للدعاوة السياسية (البروباغندا) عند محاكمة النازيين. ويوم مثُل هتلر شاهدًا في محاكمة لمجموعة من الضباط النازيين المتهمين بالخيانة العظمى، سُمِحَ له بأن يلقي خلال ساعتين خطبة نارية مشحونة بالشتائم لكبار المسؤولين الحكوميين والتهديدات لأعدائه، من دون أن يُعتقل بتهمة احتقار هيئة المحكمة. كانت التقنيات الجديدة المستخدمة لتسويغ النازية والترويج لها ضد جمهورية فايمار تحظى بالدفاع عنها باعتبارها خطوات يراد منها درء الخطر الشيوعي. كانوا يصيحون بأن النازية هي حامية الديمقراطية، وكانت المحاكم أكثر من راغبة في تناسي المبدأ الأساس لأي ديمقراطية ولكل دولة، وهو أن السلطة القاهرة يجب أن تكون حكرًا على الدولة عبر جيشها وشرطتها، وأنه لا يحق لأي جماعة خاصة أو أي فرد أن يحمل السلاح بذريعة الدفاع عنها إلا إذا كلّفته بذلك السلطة ذات السيادة أو إذا ما كانت الحرب الأهلية قد اندلعت.

في العام 1932 اكتشفت الشرطة مؤامرة نازية في هيسن (Hessen). كان دكتور يدعى بست (Best) قد أصبح مسؤولًا رفيع المستوى في النظام الحاكم، ووضع خطة مدروسة للانقلاب، وكانت الدلائل الموثقة متاحة (وثائق بوكسهايمر (Boxheimer))[33]. لم يتخذ أي إجراء. صدقت المحكمة تصريح بست بأنه لم يكن ينوي استخدام خطته هذه إلا في حال قيام ثورة شيوعية.

من المستحيل أن يتفادى المرء الاستنتاج بأن العدالة المسيَّسة هي الصفحة الأكثر سوادًا في تاريخ الجمهورية الألمانية. فقد استعمل الرجعيون السلاح القضائي بكثافة متزايدة. علاوة على ذلك، فإن هذه الإدانة تمتد لتشمل كامل

(33) Gustav Radbruch, in: *Die Justiz*, vol. 6 (1932), p. 187, and Loewenfeld, p. 36.

سجل القضاء، ولا سيما التغيير في التفكير القانوني وفي موقف القاضي الذي بلغ ذروته في المبدأ الجديد القائل بمراجعة القضاء للقوانين (كوسيلة لنسف الإصلاحات الاجتماعية). وبذلك تنامت سلطة القضاة على حساب البرلمان.

سيشكّل انحطاط البرلمانات اتجاهًا عامًا في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى. أما في ألمانيا فقد تفاقم جراء أوضاع ألمانية خاصة، وخصوصًا جراء التقاليد الملكية - القومية التي تمسكت بها البيروقراطية. كان ماكس فيبر قد أشار، قبل سنوات، إلى أن تخريب سلطة البرلمان يبدأ ما إن تكفّ هذه الهيئة عن أن تكون مجرّد «نادٍ اجتماعي»[34]. عندما يُنتخب النواب من حزب جماهيري تقدمي ويهددون بتحويل السلطة التشريعية إلى رافعة للتغيرات الاجتماعية العميقة، تنشأ الميول المعادية للبرلمان حتمًا، متخذة صورًا متعددة، ويصبح تشكيل الحكومة مهمة في غاية التعقيد والدقة، ذلك لأن كل حزب بات يمثل طبقة متميزة من سواها بمصالحها ونظراتها إلى الحياة وتفصلها عن الطبقات الأخرى فوارق حادة. من ذلك أن المفاوضات استمرت أربعة أسابيع بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الوسط الكاثوليكي والحزب الديمقراطي وحزب الشعب الألماني قبل أن تتشكل آخر حكومة دستورية تمامًا، وهي حكومة مولر (Müller) في أيار/ مايو 1928. فالاختلافات السياسية بين حزب الشعب الألماني الذي يمثل رجال الأعمال والحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يمثل حزب العمال كانت عميقة إلى حد أنه ما كان ليجمعهما إلا تسوية مدروسة بعناية فائقة، بينما ظل حزب الوسط الكاثوليكي على خلاف مع الآخرين جراء استيائه من قلة الرعاية.

لا يمكن لبنية متقلقلة إلى هذا الحد أن تسمح باختلال توازناتها الدقيقة بسهولة، وبات من الضروري أن تُعَدَّل أي مبادئ برلمانية من شأنها أن ترجّح إحدى الكفتين. كان لا بد من تخفيف لهجة الانتقادات الموجهة إلى الأحزاب الحاكمة، ولم يستعمل التصويت على الثقة فعليًا إلا في مناسبتين. وعندما كان

(34) Max Weber, «Wirtschaft und Gesellschaft,» *Grundriss der sozialökonomik* (Tübingen), vol. 3, no. 1 (1921), p. 174.

يستحيل التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب، كانت تتشكل «حكومات خبراء» (على غرار حكومة كونو (Cuno) الشهيرة عام 1923) التي كانت تقف، في ما زعم، بمنأى عن الأحزاب السياسية وصراعاتها. وأصبحت مهزلة الديمقراطية المتنكرة على هذه الصورة المثال الأعلى للرجعيين، لأنها كانت تحجب سياساتهم غير الديمقراطية تحت جبّة الخبير. وبذلك كانت استحالة تطبيق الضوابط البرلمانية على عمل الحكومة العلامة الأولى على تقلّص قوة البرلمان.

إن السلطة السياسية التي مارسها الرايخشتاغ (*Reichstag*) (البرلمان) فعليًا لم توازِ قط الصلاحيات التي منحه إياها الدستور. ويكمن جزء من أسباب ذلك في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة التي حدثت في ألمانيا وأسفرت عن تعقيد هائل في الحياة الاقتصادية. عمل التنظيم الصارم المتنامي في المجال الاقتصادي على إزاحة مركز الثقل من السلطة التشريعية إلى البيروقراطية، كما أن تنامي سياسة التدخل جعل من المستحيل تقنيًا على الرايخشتاغ أن يسيطر كليًا على السلطة الإدارية أو حتى أن يستعمل صلاحياته التشريعية استعمالًا كاملًا. كان على البرلمان أن يفوّض السلطة التشريعية. وكان من الممكن للديمقراطية أن تنجو وتبقى على الرغم من ذلك لكن بشرط أن تكون منظومة القيم الديمقراطية راسخة الجذور في المجتمع، وأن لا يستعمل تفويض السلطة لحرمان الأقليات من حقوقها أو كدرع تحتمي بها القوى المناهضة للديمقراطية التي مضت في عملها الدؤوب على إقامة دكتاتورية بيروقراطية.

من الخطأ الافتراض أنَّ انحطاط السلطة التشريعية للبرلمان لم يكن سوى ثمرة للفترة الأخيرة، السابقة على الفاشيّة، من الجمهورية الألمانية، أي للفترة الممتدة من 1930 إلى 1933. لم يكن الرايخشتاغ قطّ شديد الحرص على الاحتفاظ بحق التشريع الحصري، وتنافست فيه منذ بداية الجمهورية ثلاثة أنماط متجاورة من التشريع. فمنذ عام 1919 تخلّى الرايخشتاغ طوعًا عن تفوقه في المجال التشريعي، إذ أصدر قانونًا تمكينيًا منح صلاحيات واسعة جدًا للحكومة، أي للبيروقراطية الوزارية. كما اتخذت قرارات مشابهة في الأعوام 1920، 1921، 1923، 1926.

مكّن القانون الصادر في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1923، على سبيل المثال، الحكومة من أن «تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة وملحّة في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية»، كما أعلنت التدابير الآتية بمقتضى هذا التمكين: مرسوم يتعلق بإغلاق المصانع، وإنشاء المصرف الريعي الألماني (Deutsche Rentenbank)، وتنظيم العملة، وتعديلات في قانون ضريبة الدخل، ومرسوم ينظم السيطرة على الكارتيلات والاحتكارات. وفي السنوات الخمس الممتدة من 1920 حتى 1924، صدر 450 مرسومًا عن الحكومة مقارنة بسبعمئة قانون صدرت عن البرلمان. وهكذا، فإن بدايات السلطة التشريعية للحكومة ترقى عمليًا إلى ولادة النظام البرلماني الألماني.

نقع على المؤشر الثاني على انحطاط سلطة البرلمان في طبيعة القانون نفسه. فقد حمل تعقيد العمل التشريعي الرايخشتاغ على الاكتفاء بإرساء الأسس العامة الغامضة وإيلاء الحكومة سلطة التطبيق والتنفيذ.

كانت الخطوة الثالثة والنهائية حق الرئيس في إصدار مراسيم جمهورية في الحالات الطارئة، استنادًا إلى المادة 48 من الدستور. ومع أن الرايخشتاغ كان يمتلك الحق الدستوري في رد هذه التشريعات الطارئة، فإن هذا كان مجرد عزاء ضئيل، لأن هذا الحق كان ظاهريًا أكثر مما كان واقعيًا. وما إن تُتَّخذ هذه الإجراءات حتى تؤثر تأثيرًا عميقًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن البرلمان كان بمقدوره أن يستسهل إلغاء مرسوم طارئ (كتخفيض أسعار الكارتيلات، والأجور، مثلًا)، فإنه لم يكن في وسعه أن يقر إجراء بديلًا. وأدى هذا الاعتبار دورًا ما في تحديد موقف الرايخشتاغ من قرارات برونينغ التي صدرت عام 1930 والتي اعتمدت تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. كان من شأن ردّ هذه التشريعات أن يعرقل مجرى الحياة القومية، أما البديل منها فكان مستحيلًا نظرًا إلى التناقضات بين مختلف الجماعات في البرلمان. والواقع أنه على الرغم من كل الشجب الذي أبدته الأحزاب لتفويض السلطات التشريعية إلى الرئيس والبيروقراطية، فقد كانت سعيدة في أكثر الأحيان لتملّصها من المسؤولية.

الركيزة الأساس لأي نظام برلماني هي حق السلطة التشريعية في أن تتحكم بالموازنة، وقد انهار هذا خلال جمهورية فايمار. كان الدستور قد قيّد الرايخشتاغ إلى حد ما بمنعه من زيادة النفقات بعد أن تقترحها الحكومة، إلا بموافقة المجلس الاتحادي. لكن، وباستثناء هذا القيد، كانت ضمانات حقوق البرلمان المتعلقة بالموازنة كافة قد أدرجت ضمن قانون الموازنة (Reichshaushaltsordnung) الصادر في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1922 وفي المواد 85 و86 و87 من الدستور. ولكن بقي عدد كاف من الثغرات كي تتمكن البيروقراطية من التجاوز باطراد. وقد انتُزِعَت مسألة التدقيق والمحاسبة كليًا من الرايخشتاغ وحُوِّلَت إلى ديوان المحاسبة والتدقيق المحاسبي (Rechnungshof für das Deutshe Reich)، وهو هيئة إدارية مستقلة عن الحكومة والبرلمان، لا يحق لأي عضو في البرلمان أن ينتمي إليها. أخيرًا، كان وزير المال يحتل موقعًا على قدر من النفوذ بالنسبة إلى زملائه بحيث كان في وسعه أن يضع الفيتو بمفرده على أي إنفاق صغير، كما كان في وسعه بمعية المستشار أن يضع الفيتو على النفقات الأخرى حتى في وجه قرار اتخذته أكثرية الحكومة كلها. وفي الحد الأقصى كان رئيس الرايخ يصدر الموازنة بمراسيم طارئة خلافًا لمشورة المحامين الدستوريين.

مرة أخرى، نجد في ألمانيا وحدها اشتغالًا مخصوصًا لاتجاه عام. فحقوق البرلمان المتعلقة بالموازنة تميل دائمًا إلى الانحطاط في الدول التي تعتمد سياسة التدخل في الاقتصاد، مثلما يتبين من الحالة الإنكليزية. فالأعباء الثابتة تميل إلى التزايد على حساب الأعباء المترتبة على الإمدادات. وحيثما توجد بيروقراطية ضخمة دائمة ونشاط متزايد بقيادة الدولة في كثير من الحقول الاقتصادية والاجتماعية، تصبح النفقات ثابتة ودائمة وتقع فعليًا خارج صلاحيات البرلمان. أما في ألمانيا، فلم تسجل في الموازنة إلا دخول الرايخ نفسه ونفقاته. غير أن العمليات المالية للمؤسسات التي تمتلكها الفدرالية، سواء أكانت تخضع للقانون العام أم للقانون الخاص، كانت تقع خارج نطاق سيطرة الموازنة. فالبريد، والسكك الحديد، والمناجم، والمصانع التي يمتلكها الرايخ لم تكن تخضع للموازنة. كانت كشوف حساباتها تظهر إما كدخل للرايخ أو كدعم مطلوب منه ليس غير.

كان هذا الاتجاه بكامله ينسجم انسجامًا كاملًا مع رغبات الصناعة الألمانية. وكان اللوبي الأكبر التابع لها، الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية، يطالب بقيود متزايدة على حقوق الرايخشتاغ في ما يخص الموازنة. وتبنى حزب الشعب الألماني مقترحاتهم في مشروعه الانتخابي. وأصر على أن تحظى المصاريف كلها بموافقة الحكومة وعلى أن يمنح ديوان المحاسبة والتدقيق (Rechnungshof) موقع الحسم في تحديد مصير الموازنة قبولًا أو رفضًا. أما أسباب محاولة تقويض حقوق الرايخشتاغ في شأن الموازنة، فأفصح عنها الدكتور بوبيتز (Popitz)، الخبير الأبرز في المالية العامة في وزارة المالية الفدرالية. فالانتخابات العامة، على قوله، أدخلت إلى الرايخشتاغ شرائح من المجتمع لا تدفع ضرائب دخل مرتفعة ولا ضرائب إضافية[35].

عاد انحطاط سيادة البرلمان العليا بالنفع على الرئيس وعلى البيروقراطية الوزارية تاليًا. كان دستور فايمار ينص، اقتداءً بالنموذج الأميركي، على انتخابات رئاسية شعبية. غير أن التشابه بين النظامين الدستوريين يقف عند هذا الحد. فالرئيس، في الولايات المتحدة، هو الرأس المستقل للفرع التنفيذي من السلطة، بينما كان ينبغي لمراسيم الرئيس الألماني أن يوقعها الوزير المعني أو المستشار الذي كان يتحمل المسؤولية السياسية عن المراسيم والتصاريح الرئاسية. ومع ذلك، كان الرئيس الألماني حرًا نسبيًا؛ فالانتخاب الشعبي كان يمنحه موقعًا مستقلًا بعض الشيء عن مختلف الأحزاب. وكانت له الصلاحية في تعيين المستشار والوزراء؛ ولم يكن مقيدًا بأي عرف دستوري، كالتقليد الإنكليزي القاضي بدعوة زعيم الحزب الفائز. وأصرَّ كل من الرئيسين إبرت وفون هندنبرغ على القيام باختياراتهما بحرية واستقلالية. وكان حق الرئيس في حل البرلمان يمنحه نفوذًا سياسيًا إضافيًا. أما الشرط الذي يُلزمه بعدم القيام بذلك مرتين للسبب نفسه فكان مما يسهل الالتفاف عليه.

على الرغم من ذلك لم يكن من الممكن أن يوصف الرئيس بأنه «حامي

(35) Johannes Popitz, «Finanzausgleich,» in: Ludwig Elster, Adolf Weber and Friedrich Wieser, eds., *Handwörterbuch der Staatswissenschaften*, 8 vols., 4th ed. (Jena: G. Fischer, 1939), vol. 3, p. 1013.

الدستور»، على ما زعمه المنظرون المناوئون للديمقراطية. فهو لم يكن يمثل الديمقراطية، ولا كان رأس الدولة المحايد، الواقف فوق مشاحنات الأحزاب والمصالح الخاصة. كانت الرئاسة منحازة بامتياز على امتداد حقبة فايمار، ولا سيما في ظل هندنبرغ. كانت الجماعات السياسية ترتب انتخاب الرئيس وتموّله، فيظل هذا معتمدًا على الجماعات الحزبية المحيطة به والمشيرة عليه. كانت له خيارات وتفضيلات واصطفاف سياسي يحاول دفعه أبعد من الحدود الدستورية. ويوم حاول الشيوعيون والاشتراكيون أن يصادروا المنازل الأميرية عبر مبادرة شعبية، دان الرئيس هندنبرغ المحاولة في كتاب مفتوح (22 أيار/ مايو 1926) لم يكترث حتى بالحصول على توقيع المستشار عليه، مشددًا على أن كتابًا كهذا إنما هو شأن شخصي يعنيه. وعند تعيين برونينغ مستشارًا لولاية ثانية طالب هندنبرغ بضم اثنين من أصدقائه المحافظين (تريفيرانوس (Treviranus) وشيله (Schiele)) إلى التشكيلة الحكومية. ثم خانهما.

كانت سلطة إبرت محدودة. فهو لم يحصل، كونه اشتراكيًا، على الاحترام اللائق برئيس الجمهورية. أما هندنبرغ فكان الفيلد مارشال، والجندي العظيم، والرجل الكبير السن. كان ذلك مختلفًا، ولا سيما بعد أن أوجد برونينغ أسطورة حقيقية اسمها هندنبرغ ليضمن إعادة انتخابه سنة 1932. وكانت قوة هندنبرغ تكمن في معظمها في صلاته الوثيقة بالجيش وكبار ملّاك الأرض في بروسيا الشرقية. ومنذ العام 1930 فصاعدًا، أي منذ أن جعل وجود 107 نواب نازيين عمليات التشريع البرلمانية المألوفة تقارب الاستحالة، أصبح المشرّع الوحيد، مستعملًا صلاحيات المادة 48 من الدستور[36].

ظل الرايخسفيهر (الجيش) الذي قلّص إلى 100,000 جندي بمقتضى معاهدة فرساي، معقل النزعة المحافظة والقومية. ولا عجب، مع إغلاق المناصب العسكرية في وجه الكثيرين وتباطؤ الترقيات، أن يصبح سلك الضباط

(36) راجع النظرة العامة الجيدة التي ألقاها: Frederick Mundell Watkins, *The Failure of Constitutional Emergency Powers under the German Republic*, Harvard Political Studies (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1939).

شديد العداء للديمقراطية، ويسخر من الحياة البرلمانية لأنها تتدخل عن كثب في أسرار الإنفاق العسكري، ويكره الاشتراكيين لأنهم قبلوا بمعاهدة فرساي وتقويض تفوق ألمانيا العسكري. وفي كل مرة كانت تنشأ فيها أزمة سياسية، كان الجيش ينحاز باستمرار إلى جانب العناصر المعادية للديمقراطية. كان هتلر نفسه من نتاج الجيش الذي استخدمه منذ عامي 1918 و1919 كمتحدث وضابط بروباغندا. ليس من بين هذه الأمور ما يدهش. لكن المدهش هو أن الجهاز الديمقراطي تساهل مع هذا الوضع.

كان وزيرا الرايخسفيهر (الجيش)، أي غيسلر الذي لا بد منه والجنرال غرونر الأكثر ولاء للديمقراطية في وضع دستوري في غاية الغموض والحراجة. فهما من حيث منصبهما كوزراء في الحكومة يخضعان لرقابة البرلمان ومحاسبته، لكنهما كمرؤوسين للرئيس، القائد الأعلى، كانا خارج سيطرة البرلمان. كان حل التناقض سهلًا في الممارسة: أن يدافع وزيرا الرايخسفيهر (الجيش) عن الجيش ويهاجما الرايخشتاغ. والواقع أنهما كانا يتماهيان مع بيروقراطية الجيش إلى حد أن السيطرة البرلمانية على الجيش باتت معدومة فعليًا.

6. انهيار الديمقراطية

كان الديمقراطيون الاجتماعيون ومعهم الاتحادات النقابية عاجزين عن مواجهة الهجمات المتعددة الجوانب على ديمقراطية فايمار. بُذلت جهود معتدلة لنشر فكرة الديمقراطية الاقتصادية، ولكن تبيّن أن هذه الأيديولوجيا الجديدة أقل جاذبية حتى من البرنامج الاشتراكي القديم. واتخذ العاملون الأجراء موقفًا متحفظًا؛ تناقص عدد أعضاء مؤسسة الخدمة المدنية المنتسبة إلى النقابات الاشتراكية من 420,000 في عام 1922 إلى 172,000 في عام 1930، بينما ضمَّ تجمع العاملين في الخدمات المدنية 1,043,000 عضو في عام 1930، معظمهم من المراتب المتوسطة والدنيا. إن دلالة هذه الأرقام بيّنة.

كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي فريسة تناقضاته؛ فعلى الرغم من أنه

ظل يزعم أنه حزب ماركسي، فإن سياسته باتت تدرّجيّة منذ زمن طويل. فهو لم يمتلك قط شجاعة التخلي عن أي من الاثنتين، الأيديولوجيا التقليدية، أو السياسة الإصلاحية. كان الانفصال الجذري عن التقاليد واطّراح الماركسية يُفضيان إلى دفع الألوف من الملتزمين نحو المعسكر الشيوعي. أما التخلّي عن التدرّجية واتباع النهج الثوري فكان من شأنه أن يقطع الكثير من الصلات التي تربط الحزب بالدولة القائمة. لذلك حافظ اشتراكيو الحزب الديمقراطي الاجتماعي على هذا الموقف الملتبس، ولم يكن في وسعهم أن يخلقوا وعيًا ديمقراطيًا. وهكذا فإن دستور فايمار، الذي كان يتعرض للهجوم على اليمين من القوميين والنازيين والليبراليين الرجعيين وعلى اليسار من الشيوعيين، ظل مجرد ظاهرة عابرة بالنسبة إلى الديمقراطيين الاجتماعيين، خطوة أولى نحو مستقبل أكبر وأفضل. ولم يكن من شأن خطة مرحلية أن تثير الكثير من الحماسة.

لذلك، حتى قبْل بداية أزمة الركود الكبرى، كانت الأنظمة الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد توقفت عن العمل بصورة لائقة. وأيًا كانت مظاهر السيرورة الناجحة التي كانت تبدو على هذه الأنظمة، فهي إنما كانت تستند أساسًا إلى تسامح القوى المعادية للديمقراطية، وعلى الازدهار الوهمي الذي جعلته القروض الخارجية يبدو ممكنًا. فأزمة الركود إنما كشفت تحجّر البنية الاجتماعية والسياسية التقليدية وعمّقته. فقد انهارت العقود الاجتماعية التي ارتكزت إليها هذه البنية. الحزب الديمقراطي تلاشى؛ وحزب الوسط الكاثوليكي انتقل إلى اليمين؛ وكرّس كل من الشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين من الطاقة للتقاتل فيما بينهم، أكثر مما حشدوا لمكافحة الخطر النازي المتزايد. أما الحزب النازي فراح يُكيل الشتائم للديمقراطيين الاجتماعيين، فوصمهم بوصمة «مجرمي تشرين الثاني/ نوفمبر»: حزب المفسدين والمسالمين المسؤولين عن هزيمة 1918، ومعاهدة فرساي، والتضخّم.

كان ناتج الصناعة الألمانية قد انخفض انخفاضًا حادًا. وكانت البطالة

تتزايد[37]: بلغ عدد العاطلين عن العمل المسجلين ستة ملايين وربما أضيف إليهم حوالى المليونين ممن يوصفون بالبطالة المقنّعة. قسم ضئيل منهم فحسب كان يحصل على تأمين البطالة، وكان قسم متعاظم يفتقر إلى أي دعم على الإطلاق. أصبح الشبان العاطلون عن العمل مشكلة خاصة قائمة بذاتها. وكان ثمة مئات الألوف ممن لم يحوزوا أي عمل من قبل، وصارت البطالة حالة اجتماعية. وفي مجتمع يُعتبر فيه النجاح في قمة الأولويات، أصبحت البطالة وصمة. ثار الفلاحون في الشمال بينما راح كبار ملّاك الأرض يصرخون مطالبين بالمساعدة المالية. واجه صغار رجال الأعمال وأصحاب الحرف الخراب. ما عاد في وسع مالكي المنازل جمع إيجاراتهم. انهارت المصارف واستولت عليها الحكومة الفدرالية. حتى معقل الرجعية الصناعية، أي تروست اتحاد صناعة الصلب، شارف على الانهيار وابتاعت الحكومة الفدرالية أسهمه بأسعار تفوق واقعها في السوق، واختلّت حال الموازنة. ورفض الرجعيون دعم برنامج الأعمال الواسع النطاق لئلا يتوصل إلى إحياء قوة النقابات العمالية التي راحت أموال صناديقها تنفد وعضويتها تتضاءل.

كان الوضع يائسًا وكان يدعو إلى إجراءات يائسة. كان الحزب الديمقراطي

---

(37) عدد العاطلين عن العمل بالألوف ونوع الدعم الذي يتلقونه:

	العدد الإجمالي	دعم من تأمين البطالة	دعم من إدارة البطالة الطارئة	دعم من مساعدات البلدية لإغاثة الفقراء أو غير مدعومين(*)	غير مدعومين
1929 تموز/ يوليو	1251	711	153	387	...
1932 كانون الثاني/ يناير	6042	1885	1596	1713	847

(*) قبل تموز/ يوليو 1930، لم يحصل أي تمييز إحصائي بين المستفيدين من مساعدات البلدية لإغاثة الفقراء وبين غير المستفيدين منها.

المصدر: W. Woytinsky, in: Ludwig Heyde, ed., *Internationales handwörterbuch des gewerkschaftswesens*, in gemeinschaft mit Anton Erkelenz [et al.], 2 vols. (Berlin: Werk und wirtschaft verlagsaktiengesellschaft, 1930-1932), p. 1563.

قام الكاتب بتحديث هذه المعلومات حتى عام 1932 استناداً إلى: Germany, Statistisches Reichsamt, *Deutsche Wirtschaftskunde; ein Abriss der deutschen Reichsstatistik*, 2nd ed. (Berlin: R. Hobbing, 1933), p. 295.

الاجتماعي أمام أحد أمرين، فإما أن يختار طريق الثورة السياسية عبر جبهة موحدة مع الشيوعيين تحت قيادة اشتراكية، وإما التعاون مع شبه دكتاتورية برونينغ، بابن، شلايخر، في محاولة لدفع الخطر الأكبر المتمثل في هتلر. لم يكن أمامه أي خيار آخر. وقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي أمام أصعب قرار في تاريخه. فقرر مع النقابات أن يتحمّل حكومة برونينغ يوم دخل 107 نواب نازيين الرايخشتاغ في عام 1930 وحال دون حصولهم على أكثرية برلمانية. تم تسويغ هذه السياسة أيديولوجيًا في الخطاب الرئيس الذي ألقاه فريتز تارنوف، النائب في البرلمان ورئيس اتحاد عمال الخشب، في آخر مؤتمر للحزب عام 1931:

«هل نقف... أمام سرير مرض الرأسمالية وقفة مشخّص للداء فحسب أم وقفة طبيب يسعى إلى العلاج؟ أم كوَرَثة مبتهجين، لا يكادون يملكون الصبر استعجالًا للنهاية، ويتمنون المساعدة على تعجيلها بالسم؟... يبدو لي أننا محكومون بأداء دور الطبيب الذي يسعى جاهدًا إلى العلاج، كما أننا نحتفظ في الوقت نفسه بالشعور أننا الورثة الذين يودون الاستيلاء على كامل ميراث النظام الرأسمالي اليوم قبل الغد»[38].

تلك كانت سياسة رجل يحاصره الأعداء ويرفض القبول بالزوال أو الرد على الضربة بمثلها، ويخترع العذر بعد العذر لتسويغ إحجامه عن الفعل.

واستمرارًا في سياسة أهون الشرّين هذه، دعم الحزب إعادة انتخاب هندنبرغ في نيسان/ أبريل 1932.

المرشح	عدد الأصوات	في المئة	عدد الأصوات	في المئة
دوستربرغ (Düsterberg) (شتالهلم)	2,577,729	6.8	....	....
هندنبرغ	18,657,497	49.6	19,359,983	53
هتلر	11.339,446	30.1	13,418,547	36.8
تالمان (Thaelmann)	4,983,341	13.2	3,706,759	10.2

(38) Fritz Tarnow, «Kapitalistische Wirtschaftsanarchie und Arbeiterklasse,» in: *Sozialdemokratischer Parteitag in Leipzig 1931 vom 31. Mai bis 5. Juni im Volkshaus: Protokoll, Sozialdemokratischer Parteitag: Protokolle über die Verhandlungen des Parteitages der SPD* (Berlin: Dietz, 1931), p. 45.

ما لبث هندنبرغ أن ردّ الدَّين بتنظيمه انقلاب 20 حزيران/ يونيو 1932، مستعيضًا عن حكومة بروسيا المنتخبة شرعيًا والتي يرئسها أوتو براون بربيبه بابن. وكان كل ما فعله الحزب الديمقراطي الاجتماعي في مواجهة ذلك أن استعان بالمحكمة الدستورية التي أصدرت حكمًا ملتبسًا لم يلامس الوضع السياسي. ظل بابن مفوّض الرايخ في بروسيا، وانهارت معنويات الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وبدا أن آخر أمل في مقاومة النازية قد تلاشى.

ولم يكن الشيوعيون أقل تفاؤلًا من الاشتراكيين لأسباب أخرى. «نحن نشدد، بوعي وجدية، كما قال تالمان، على أن الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر كان على نحو ما أفضل يوم في حياة هتلر؛ وأنه لن يعقب هذا اليوم يوم أفضل منه بل أسوأ»[39]. كانوا يتطلعون إلى ثورة اجتماعية في الغد القريب، ثورة تفضي إلى دكتاتورية البروليتاريا.

في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1932 خسر النازيون 34 مقعدًا. ابتهج الديمقراطيون الاجتماعيون، استنادًا إلى تفكيرهم البرلماني، واعتقدوا أن النازية قد هزمت. نشر منظّرهم الرائد رودولف هيلفردينغ، ومحرر صحيفة الحزب دي غزيلشافت (*Die Gesellshaft*) مقالًا في عدد كانون الثاني/ يناير 1933 بعنوان «بين قرارين». وقد ذهب فيه إلى أن النازية صُدَّت بوساطة الشرعية البرلمانية (فكرة مالابارته (Malaparte)). وتجاسر هيلفردينغ أكثر. رفض التعاون مع شلايخر، سلف هتلر المباشر، ورفض الجبهة الموحدة مع الحزب الشيوعي. فالغاية الأولى للاشتراكيين هي مكافحة الشيوعية. سخر من محاولة هتلر الحصول على سلطة دكتاتورية من الرئيس هندنبرغ قائلًا: «المطالبة بما تؤدي إليه الثورة من دون ثورة: هذه التركيبة السياسية لا يمكن أن تنشأ إلا في دماغ سياسي ألماني»[40]. نسي هيلفردينغ أن السياسي الإيطالي موسوليني كان قد حمل الفكرة ذاتها ونفذها بنجاح.

---

(39) في الجلسة العامة، في: *Kommunistische Internationale* (1931), p. 79.

(40) Rudolf Hilferding, «Zwischen den Entscheidungen,» *Die Gesellschaft*, vol. 10, no. 1 (January 1933), p. 4.

بعد أيام قلائل فحسب من نشر مقال هيلفردينغ تسلّم هتلر السلطة. في الرابع من كانون الثاني/ يناير 1933 رتّب المصرفي كورت فون شرويدر (Kurt von Schroeder) من مدينة كولون لقاء بين بابن وهتلر أسفر عن المصالحة بين الجماعات الرجعية القديمة والحركة الجديدة المعادية للثورة، ومهّد الطريق أمام تعيين هتلر مستشارًا في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير. كانت مأساة الحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحادات النقابية أن يكون على رأسها رجال ذوو مزايا فكرية رفيعة مع افتقارهم كليًا إلى أي إحساس بحالة الجماهير وأي تبصر في التغيرات الاجتماعية الكبيرة التي استجرتها فترة ما بعد الحرب الأولى.

كان حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني (النازي) من دون أي أيديولوجيا، ويتألف من أكثر الشرائح الاجتماعية تنوعًا، لكنه لم يكن يتردد في ضم الحثالة من كل قطاع، ويتمتع بدعم الجيش، والقضاء، وأقسام من الإدارات المدنية، ويتلقى التمويل من الصناعيين، ويستخدم المشاعر المعادية للرأسمالية في صفوف الجماهير ويحرص في الوقت نفسه على عدم استعداء الجماعات المتمولة. انقض هذا الحزب بالترهيب والدعاوة السياسية (البروباغندا) على مواطِن ضعف جمهورية فايمار؛ ولم تكن فايمار بين عامي 1930 و1933 سوى موطِن واحد كبير من مواطن الضعف.

قال ودرو ويلسون في خطاب ألقاه في كنساس في السادس من أيار/ مايو 1911: «إن الرجل ذو النفوذ قادر، إذا كان عديم الضمير ويمتلك لسانًا بليغًا ولا يبالي بشيء إلا نفوذه، أن يلقي بلده كله في النار، لأن هذا البلد كله يعتقد أن هنالك خطأ ما، والناس متشوقون لاتباع أولئك الذين يعلنون أنهم يستطيعون أن يقودوا البلد إلى برّ الأمان بعيدًا عن المصاعب»[41].

---

(41) مقتبس من: Matthew Josephson, *The President Makers; the Culture of Politics and Leadership in an Age of Enlightenment, 1896-1919* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1940), p. 376.

7. موجز تمهيدي

لا بد لأي نظام اجتماعي من أن يلبي الحاجات الأولية للشعب. أفلح النظام الإمبراطوري في ذلك بقدر ما كان قادرًا على التوسع وطيلة مدة التوسع. كانت سياسة الحرب والتوسع الإمبريالي قد نجحت في مصالحة قطاعات كبرى من الشعب مع شبه الاستبداد. فالطابع غير السوي للبنية السياسية لم يكن حاسمًا عند مقارنته بالمزايا المادية المكتسبة. كان الجيش، والبيروقراطية، والصناعيون، وكبار المزارعين يحكمون. ولم تكن نظرية الحق الإلهي في المُلك، وهي النظرية السياسية الرسمية، تحجب حكم هؤلاء ولم يكن أحد يحملها على محمل الجد. ولم يكن الحكم الإمبراطوري مطلقًا بالفعل، إذ كان مقيدًا بالقانون وفخورًا بنظريته القائلة بدولة القانون (Rechtsstaat)، وقد هُزم وتنازل عن العرش عندما صُدّت سياسته التوسعية.

ذهبت ديمقراطية فايمار مذهبًا آخر. كان عليها أن تعيد بناء بلد منهك ومصاب بالفقر، بلغت فيه التناقضات الطبقية درجة الاستقطاب. وحاولت أن تمزج ثلاثة عناصر: تراث الماضي (الإدارة المدنية خصوصًا)، والديمقراطية البرلمانية المشكّلة على النموذجين الأوروبي الغربي والأميركي، والجماعية التعددية (pluralistic collectivism)، أي إدماج المنظمات الاجتماعية والاقتصادية القوية في صلب النظام السياسي. غير أن ما أنتجته فعلًا إنما كان تفاقم التناقضات الاجتماعية، وانهيار التعاون الطوعي، وتقويض المؤسسات البرلمانية، وتعليق الحريات السياسية، ونمو البيروقراطية الحاكمة، وانبعاث الجيش كعامل سياسي حاسم.

لماذا؟

لم يكن في وسع التعددية أن تعمل في بلد مصاب بالفقر ومتمتع مع ذلك بقدرات صناعية عالية إلا في ظل الشروط المتنوعة التالية. ففي المقام الأول، كان في وسعها أن تعيد بناء ألمانيا بفضل المساعدات الأجنبية، وتوسعة أسواقها عبر الوسائل السلمية حتى حدود قدراتها الصناعية. مالت سياسة جمهورية فايمار في هذا الاتجاه، وأمِلَتْ حكومتها أن تحصل على تنازلات من خلال

انضمامها إلى جوقة القوى الأوروبية الغربية. غير أنها أخفقت في محاولتها؛ فهي لم تحظ بالدعم لا من الصناعة الألمانية وكبار ملّاك الأرض ولا من القوى الأوروبية، إذ أطل عام 1932 على ألمانيا وهي في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية كارثية.

كان في وسع هذا النظام أن يعمل أيضًا لو أن الجماعات الحاكمة قدمت تنازلات طوعية أو بإكراه من الدولة. وكان من شأن ذلك أن يقود إلى حياة فضلى لجماهير العمال الألمان، وإلى الأمان للطبقات الوسطى على حساب أرباح كبار أرباب الأعمال ونفوذهم. لكن طبقة كبار الصناعيين لم تكن متجاوبة، كما أن الدولة انحازت إليها أكثر فأكثر.

الإمكان الثالث كان تحويل الدولة إلى دولة اشتراكية، لكن ذلك كان قد بات غير واقعي كليًا عام 1932 لأن الحزب الديمقراطي الاجتماعي لم يكن اشتراكيًا إلا بالاسم فحسب.

أثبتت أزمة 1932 أن الديمقراطية السياسية وحدها، ومن دون استخدام أكمل للإمكانات التي يحتوي عليها النظام الصناعي الألماني، أي من دون إنهاء البطالة وتحسين مستويات المعيشة، تظلُّ فوقعة خاوية.

الخيار الرابع كان العودة إلى التوسع الإمبريالي. غير أن المغامرات الإمبريالية ما عادت ممكنة ضمن الإطار التقليدي، لأنها ستواجه بمعارضة جادة جدًا. ولم يكن من الممكن لها أن تتخذ صورة إعادة النظام الملكي؛ فالمجتمع الذي مر في مرحلة ديمقراطية لا يستطيع أن يستبعد الجماهير من الحسبان. لذلك، اتخذ المنحى التوسعي صورة الاشتراكية القومية (النازية)، أي صورة دكتاتورية توتاليتارية قادرة على تحويل بعض ضحاياها إلى مؤيدين لها وأن تنظّم البلد كله في معسكر واقعٍ في قبضة انضباط حديدي.

القسم الأول

النمط السياسي للاشتراكية القومية (النازية)

ملاحظات تمهيدية
حول قيمة الأيديولوجيا الاشتراكية القومية

تقدّم لنا أيديولوجية الاشتراكية القومية (النازية) الفكرة الفضلى عن غاياتها القصوى. وهي ليست ممتعة جدًا ولا هيّنة على الدرس. فعندما نقرأ أفلاطون وأرسطو، وتوما الأكويني ومرسيليوس البادوي، وهوبز وروسو، وكانط وهيغل، نؤخذ بالجمال الداخلي لتفكيرهم، ونعجب بتماسكهم وأناقتهم، بقدر ما نؤخذ بطريقة تلاؤم مذهبهم مع الوقائع الاجتماعية - السياسية. فالتحليل الفلسفي يسير يدًا بيد مع التحليل الاجتماعي. أما الأيديولوجيا النازية فهي خالية من أي جمال داخلي. فأسلوب كتّابها الأحياء بغيض، وأبنيتهم مشوّشة، وتماسكهم معدوم. وكل بيان لهم إنما ينبع من الوضع المباشر، وهو يُطّرَح حالما يتغيّر الوضع.

الصلة المباشرة والانتهازية بين المذهب النازي والواقع تجعل دراسة الأيديولوجيا النازية أمرًا جوهريًا. علينا، في العادة، أن نرفض الفكرة القائلة إن علم الاجتماع يمكن أن يحدّد صحة نظام من الأفكار أو خطأه من خلال امتحان أصله الاجتماعي، أو من خلال ربطه بطبقة معينة في المجتمع. ولكن لا بد لنا في حال الأيديولوجيا النازية من أن نعتمد على الطرائق السوسيولوجية. ولا سبيل آخر إلى بلوغ الحقيقة، ولا سبيل حتمًا إلى بلوغها استنادًا إلى تصريحات القادة النازيين.

ربما لم تكن السيطرة على العالم الغاية الواعية للنازية، لكن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ستدفعها إلى توسعة مجالها إلى ما وراء أوروبا. وتجعل

العناصر المذهبية لهذه الأيديولوجيا من الوصول إلى هذه النتيجة أمرًا حتميًا على الرغم من كل التكذيبات، وحتى على الرغم من قيام هتلر شخصيًا بشجب خطاب ذائع الشهرة لوزير الزراعة داريه (Darré) أعلن فيه الأخير أن السيطرة على العالم هي غاية النازية (انظر رسالته إلى الشعب الألماني في مناسبة رأس السنة التي نشرتها صحيفة **فرانكفورتر تزايتونغ** (*Frankfurter Zeitung*) في أول كانون الثاني/ يناير 1941) وتسفيه هتلر هذه الفكرة باعتبارها «كذبة غبية وشائنة». ولا بد لنا لإثبات التهمة من تفحّص كل عنصر من عناصر مذهبه على حدة.

يستطيع الناظر أن يستشفَّ خلف كتلة ضخمة من الرطانة، والترهات، والتشويهات، وأنصاف الحقائق، الموضوع المركزي الحاسم في هذه الأيديولوجيا: وهو أن كل النظريات والقيم التقليدية يجب أن تُنتبذ سواء انبثقت من العقلانية الفرنسية أم من المثالية الألمانية، من التجريبية الإنكليزية أم من البراغماتية الأميركية، وسواء أكانت ليبرالية أم استبدادية، ديمقراطية أم اشتراكية؛ فهي جميعها معادية للغاية الأساسية للنازية، ألا وهي إنهاء التفاوت القائم بين إمكانات الجهاز الصناعي الألماني والواقع الموجود والمستمر بالوجود، وذلك باعتماد الحرب الإمبريالية.

إن القيم والمفاهيم التي رفضتها النازية هي المفاهيم الفلسفية والقانونية والسوسيولوجية والاقتصادية التي نعمل بموجبها كل يوم والتي تسم مجتمعنا. وكثير من هذه الأفكار، مثل فكرة سيادة الدولة، التي غالبًا ما تعتبر رجعية، يتكشف طابعه التقدمي عند التحليل، وتظهر مغايرته للنازية. وسوف نتناول في دراستنا للأيديولوجيا النازية كل عنصر من عناصرها على حدة ثم نبيّن عمله الفعلي داخل بنية النظام السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية. والمقولات التي سوف يتم تطويرها لا تُقابِل بالضرورة مراحلَ محددة في تطور الأيديولوجيا النازية، وإن كان بعضها يتماشى مع ذلك.

تختلف الأيديولوجيا التوتاليتارية في مظهرها الخارجي، أي من حيث هي دعاوة سياسية (بروباغندا)، عن الأيديولوجيات الديمقراطية لا لأنها أحادية وإقصائية فحسب، بل لأنها منصهرة بالإرهاب أيضًا؛ فالأيديولوجيا في

النظام الديمقراطي هي واحدة من بين أيديولوجيات عدة. والواقع أن مصطلح «أيديولوجيا» ذاته يتضمن معنى العلاقة التنافسية بين بنى فكرية عدة في المجتمع. ومن الجائز أن نصف النظرية النازية بالأيديولوجيا لا لشيء إلا لأنها تنافس سواها من الأيديولوجيات الأخرى في سوق الأفكار العالمية، وإن كانت أحادية وتتفرد بالسيادة في السوق المحلية. والأيديولوجيا الديمقراطية تكون ناجحة إذا ما استطاعت إقناع الناس أو اجتذابهم؛ أما الأيديولوجيا النازية فهي تقنع الناس باستعمال الإرهاب. يقينًا، إن القبول بالأيديولوجيا السائدة في الديمقراطيات يعود بالمنافع المادية على الذين يقبلون بها، وإن الذين لا يقبلون ربما تعرضوا للعنف أحيانًا، لكن النظام الديمقراطي يسمح على الأقل بانتقاد أمثال هذه التحالفات ويفسح المجال أمام العناصر والقوى المتنافسة.

ليس للنازية أي نظرية للمجتمع كما نفهمه، ولا أي تصور متماسك لكيفية عمله، وبنيته، وتطوره. إن لها بعض الغايات التي تسعى إلى تحقيقها، وهي تكيف بياناتها الأيديولوجية بمقتضى سلسلة من الأهداف الدائمة التغير. وانعدام النظرية الأساس هذا يشكّل أحد الفوارق بين النازية والبلشفية. الأيديولوجيا النازية في حال تحوّل دائمة؛ فهي تنطوي على بعض المعتقدات السحرية - كعبادة القائد، وتفوق العرق السيّد - لكن أيديولوجيتها ليست مدوّنة ومبيّنة في سلسلة من البيانات الدغمائية القاطعة.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات في أيديولوجيتها تتيح لنا أن نحدد ما إذا كانت النازية قد نجحت أم لا في استمالة الشعب الألماني؛ ذلك أنه حيثما تقوم صلة بين الأيديولوجيا المعلنة والواقع السياسي، لا بد للتحولات في صوغ النظرية من أن تنشأ عن كون شريحة معيّنة من الشعب الألماني لم يجتذبها الصوغ السابق.

I
الدولة التوتاليتارية

1. تقنيات الفكر الدستوري المضاد للديمقراطية

تعلّم النازيون من إخفاق انقلاب كاب عام 1920 وانقلاب ميونخ عام 1923 أن الانقلاب ليس الطريقة الفضلى للاستيلاء على السلطة في عالمنا. كان كورزيو مالابارته (Curzio Malaparte) قد وضع بشأن الانقلاب كتابًا واسع الانتشار والقراءة[1]. وفي رأيه أن طريقة إنجاح ثورة ترتكز على قيام جماعات صغيرة من القوات الصادمة والمتآمرين ذوي الكفاءات العالية بالاستيلاء على مواقع رئيسة في الإدارات العامة. وقد أورد في معرض البرهنة على ذلك شواهد من الثورة الروسية عام 1917، وانقلاب كاب، واستيلاء الفاشيين على السلطة في إيطاليا، وانقلابا بيلسودسكي (Pilsudski) في بولندا وبريمو دي ريفيرا (Primo de Rivera) في إسبانيا. وما كان من الممكن لانتقائه الشواهد أن يكون أسوأ من هذا. فمن الجائز أن يعزى نجاح الثورة البلشفية إلى الممارسات المالابارتية، لكن أولى بأن ينسب إلى ضعف حكومة كيرنسكي وإلى دخول المجتمع الروسي مرحلة التفكك التام. أما انقلاب كاب فكان فاشلًا، كما كان زحف موسوليني على روما أسطورة. ويتصل بهذا ويشبهه من حيث البُطلان النظرية العسكرية القائلة بأن جيشًا رفيع المهارة ومجهّزًا بأحدث الأسلحة يتفوّق حتمًا على جيش ضخم الكتلة. فالانتصارات الألمانية في الحرب الدائرة

---

(1) Curzio Malaparte, *Coup d'état: The Technique of Revolution*, Translated by Sylvia Saunders (New York: E. P. Dutton and co., inc., 1932).

حاليًا إنما تعزى إلى التفوق الهائل لجيش ضخم الكتلة ومعزز بفرق صادمة رفيعة المكننة، علاوة على التحلل المعنوي لخصومه.

من نكد حظ مالابارته أنّه تنبأ في عام 1932 بأن هتلر الذي وسمه بـ«الزعيم الممكن» و«مجرد كاريكاتور لموسوليني»، لن يصل إلى السلطة لأنه يعتمد اعتمادًا حصريًا على الطرائق الانتهازية البرلمانية. وتبيّن، طبعًا، أن النازيين كانوا على صواب وأن مالابارته كان على خطأ. وفي خطاب ألقاه في الذكرى، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1935، أقر هتلر نفسه بالخطأ في انقلابه الأول: «كان القدر يضمر لنا خيرًا - فهو لم يتوّج بالنجاح عملًا كان من شأنه لو نجح أن يتهاوى جرّاء عدم نضوج الحركة من الداخل واختلال أسسها التنظيمية والفكرية. ونحن نعرف هذا الأمر اليوم. وقد تصرفنا آنذاك بشجاعة ورجولة. غير أن العناية الإلهية تصرفت بحكمة».

بعد إخفاق ميونخ أصبح الحزب النازي «شرعيًا». وأخذ على نفسه عهدًا علنيًا بعدم التحريض على الخيانة العظمى، أو على الإطاحة الثورية بالدستور. وبصفته شاهدًا في محاكمة ضباط الرايخسفيهر النازيين المتهمين بالخيانة العظمى، أقسم هتلر في 25 أيلول/سبتمبر «قسم النقاء» الشهير. وأصبحت «قوات العاصفة» هيئات رياضية واستعراضية غير مؤذية. ولم تشدد إلا قلّة من الأحزاب السياسية بقوة على صون الحريات المدنية والمساواة الديمقراطية بقدر ما شدّد النازيون على صونها.

أصبح كل إجراء من إجراءات الديمقراطية البرلمانية، وكل مؤسسة ليبرالية، وكلّ شرط قانوني، وكلّ صلة اجتماعية وسياسية سلاحًا مشهرًا في وجه الليبرالية والديمقراطية؛ وانتُهِزَتْ كل فرصة لكيل الشتائم لجمهورية فايمار والتشهير بعدم فعاليتها. وفي ما يلي مقتطفات متواضعة من التهم المستمدة حصرًا من كتابات الأساتذة الأكاديميين النازيين (ويمكن مع ذلك ترك مهاترات الخطباء الحزبيين لمخيلة القارئ):

الدولة الليبرالية «محايدة وسلبية»، وهي مجرد آلة؛ وهي، إذا ما استعملنا عبارة لاسال (Lassalle)، «دولة الحارس الليلي». ولذلك فهي «عديمة الجوهر»،

عاجزة عن التوصل إلى قرار أو تحديد ما هو جيّد وما هو رديء، ما هو عادل وما هو ظالم. أما فكرة الحرية فقد انحطّت إلى درك الفوضى. الانحلال والمادية يستفحلان. والمثال الماركسي الذي لا يعدو كونه مجرد تنويع على الليبرالية، ليس أفضل منها.

الديمقراطية هي حكم «الجماهير غير المنظمة»، وهي تكتل أفراد أشبه بروبنسون كروزو منهم بالشعب. مبدأها هو «عد الأنوف»، وبرلماناتها الخاضعة للجماعات الخاصة ما هي إلا ساحات للصراعات الوحشية على السلطة. والقانون لا يخدم إلا المصالح الخاصة؛ والقاضي ليس إلا آلة. فالليبرالية والقانون متنافيان، وإن تحالفا موقتًا لمصلحة تصريف الأمور الضرورية. وجملة القول إن الديمقراطية والليبرالية ليستا إلا مجرد مسخين، لوياثانين «سلبيين»، إذا جازت العبارة، قويين إلى حد أنهما تمكنا من إفساد المؤسسات العرقية للتراث الجرماني.

لكن من الخطأ، افتراض أن النازية اقتصرت، خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، على إثبات أن الديمقراطية عديمة القيمة، أو اقتراح بديل عنها كالملكية أو الدكتاتورية، أو أي شيء آخر، بل إنها راحت تتباهى، على العكس من ذلك، بأنها منقذة للديمقراطية. وقام كارل شميت (Carl Schmitt)، المنظّر الأيديولوجي لهذه الخدعة، ببلورتها كما يلي:

«تنطوي ديمقراطية فايمار على عنصرين، أحدهما ديمقراطي والآخر ليبرالي (دولة القانون (rechtsstaatlich))، وينبغي عدم الخلط بينهما. فالديمقراطية تطبق المبدأ القائل بتطابق الحكام والمحكومين. والمساواة هي جوهرها، لا الحرية. ولا يمكن للمساواة أن توجد إلا ضمن جماعة معينة، ومن الجائز أن يتباين أساس الجماعة وأساس المساواة. فقد يكون لدينا مساواة مستمدة من التجانس المادي أو المعنوي للجماعة، كالفضيلة التي اعتبرها مونتسكيو (Montesquieu) مبدأ الجمهورية. أو قد تصدر المساواة عن تضامن ديني، على غرار الأيديولوجيا الديمقراطية التي اعتمدتها حركة دعاة

المساواة(*) (Levellers) في الثورة البيوريتانية(**). ولا يزال الأساس، منذ الثورة الفرنسية، هو التجانس القومي. من ذلك أن روسو الذي صاغ هذه الفكرة وشيّد عليها النظام الديمقراطي الحقيقي الوحيد، كان يعتقد أن التجانس القومي يعني الإجماع[2]. ولذلك فإن تصوره للإرادة العامة لا يقبل بالأحزاب السياسية، لأن الأحزاب لا تعبّر، كما يدل اسمها، إلا عن إرادات جزئية. أما النظام الديمقراطي الحقيقي فيعبر عن التماهي التام بين الحكام والمحكومين[3].

لا تتطابق البرلمانيّة مع الديمقراطية بل هي مجرد صورة من صورها. والمبادئ الأساس للبرلمانيّة هي النقاش العام، وفصل السلطات، وشمولية القانون. يقتضي النقاش أن تنخرط هيئات السلطة السياسية في النقاش كوسيلة للتوصل إلى الحقيقة. والنقاش العام يتيح لجمهور المواطنين أن يضبطوا ممثليهم ويتحكموا بهم. وهنا يعترض شميت بأن الممارسة ما عادت تماثل النظرية؛ فالنقاش البرلماني اليوم ليس أكثر من مجرد وسيلة لتدوين القرارات التي تم التوصّل إليها سابقًا في الخارج. وكلّ نائب ملزم بالانضباط الحزبي الصارم. ولا يجرؤ على السماح لنفسه بأن يغلبه خصمه. والنقاش خدعة. والخطب إنما تلقى لتسجيل المواقف. لأن القرارات الكبرى يتم التوصل إليها في لجان سرية أو في مفاوضات غير رسمية بين المجموعات المسيطرة، حتى علانية النقاش أو عموميته ليست إلا خدعة.

مبدأ الفصل بين السلطات يقصر سلطة البرلمان على مجرد سنّ القوانين، أي على صوغ قواعد مجرّدة عامة. مرة أخرى ابتعدت الممارسة عن النظرية. ما عاد البرلمان مجرّد مشرّع؛ بل بات إداريًا أكثر منه مشرّعًا، وإداريًا غير فعال فوق

(*) حركة سياسية مستلهمة من الدين عرفت خلال الحرب الأهلية في إنكلترا (1642-1648)، شددت على حقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة الشعب والمساواة أمام القانون: «كل حكم يرتكز على موافقة الشعب الحرة» (المترجم).

(**) ثورة كرومويل وما رافقها من حرب أهلية (المترجم).

(2) Carl Schmitt, *Die geistesgeschichtliche Lage des heutigen Parlamentarismus*, 2nd ed. (München: Duncker and Humblot, 1926).

(3) Hans Peter Ipsen, «Vom Begriff der Partei,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 100 (1940), p. 490.

هذا. وفي حقبة الرأسمالية الاحتكارية، أصبحت القوانين العامة مجرد حِيَل لإخفاء القرارات الفردية. ويكاد تجانس الشعب يكون معدومًا؛ فقد أحل النظام التعددي ولاءات عدة محل الولاء الأساس الأوحد للأمة. كما أن حكم الكثرة (polycracy)، أي الجسم المركّب من هيئات عامة مستقلة (كمؤسسات الضمان الاجتماعي، ومجالس التحكّم، والشركات التي تمتلكها الدولة، وما أشبه) غير الخاضع لأي رقابة برلمانية، قد قوّض وحدة القرارات السياسية. وسلخ كثيرًا من الأطراف الحيوية عن بدن الكيان السياسي، كما حوّل المبدأ الفدرالي الذي يحمي المصالح الفئوية فكرة سيادة الشعب الواحد إلى هُزأة.

أخيرًا، إن الحريات المدنية والحقوق غير القابلة للتصرف تنفي الديمقراطية. كان روسو قد أشار إلى هذه النقطة سابقًا، تضمينًا على الأقل؛ ذلك لأن نظرية العقد الاجتماعي تعني أن المواطن تنازل عن حقوقه عند مشاركته في هذا العقد. والحريات الشخصية والسياسية التقليدية كانت من نتائج الرأسمالية التنافسية. وقد انقضت هذه الحقبة ودخلت الرأسمالية اليوم مرحلة الرأسمالية التدخلية، والاحتكارية، والجمعيّة. ولما كانت حرية التجارة وحرية التعاقد قد زالتا، فإن ما يلزم عنهما من حرية التعبير والتجمع، وحرية الصحافة وتنظيم النقابات المهنية، قد أصبح بلا معنى[4].

المفارقة اللافتة أن هذا التحليل المضاد للديمقراطية، والمصمّم للتقليل من شأن الحقوق الأساسية، أفرط كثيرًا في تقدير قيمتها في الوقت نفسه، محوِّلًا إياها إلى حصون للدفاع عن المِلْكية الخاصة ضد تجاوزات الدولة، وناسبًا إليها وظيفة دستورية غريبة تمامًا عن التقاليد الألمانية[5]. وقد انتقد عددٌ كبير من الكتب والكراريس والخطب المؤسسات البرلمانية ودان عدم فعاليتها، وطابعها غير الديمقراطي، وقابليتها للفساد. وكان المستفيد المباشر من ذلك هو الأيديولوجيا البيروقراطية. رُفع القضاء إلى مستوى الوظيفة السياسية

---

(4) Ernst Rudolf Huber, «Der Bedeutungswandel der Grundrechte,» *Archiv für öffentliches Recht*, vol. 23 (1932), pp. 1-98.

(5) Franz L. Neumann, «Gegen ein Gesetz über Nachprüfung der Verfassungsmässigkeit von Reichsgesetzen,» *Die Gesellschaft*, vol. 1 (1929), pp. 517-536.

السامية، وتم الامتناع بعناية عن أي انتقاد للوضع السياسي المستقل للجيش، على الرغم من كلّ التهجمات على الأسباب التعددية والفدرالية للانقسام. شُجبت الحقوق الأساسية باعتبارها تتنافر مع الفلسفة الديمقراطية، بينما مُنحت الحقوق الأساسية المتعلقة بالملكية والمساواة حيزًا وعمقًا لم تحظ بمثلهما من قبل.

كانت النتيجة المنطقية المترتبة على مناورة متعمّدة كهذه هي المطالبة بحكومة قوية، وهي مطالبة بلغت ذروتها في الشعار القائل «كل السلطة للرئيس». وزُعِمَ أنَّ الرئيس هو مؤسسة ديمقراطية حقيقية: إذ ينتخبه الشعب. ولما كان بحق السلطةَ الحقيقية الوحيدة المحايدة والوسيطة (pouvoir neutre et intermédiaire)، فينبغي أن تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية في يديه. وليست حيادية الرئيس مجرد انعدام لون، بل هي موضوعية وتسام على صغائر المشاحنات بين المصالح الكثيرة المختلفة، والهيئات العامة، والولايات[6].

هكذا كانت الفكرة الأساس التي برزت من ذلك كلّه هي قراريّة (dicisionism) كارل شميت[7]، أي مطلب الفعل بدلًا من التداول والتشاور، مطلب القرار بدلًا من التقويم.

ترتكز القرارية على نظرية خصوصية، لكنها جذّابة جدًا، في طبيعة السياسة. وهي نظرية تشبه في كثير من وجوهها النقابية الثورية التي دعا إليها جورج سوريل. فالسياسة، على قول شميت، هي العلاقة بين الصديق والعدو. فالعدو في النهاية هو أي شخص تجب إبادته ماديًا. وكل علاقة بشرية يمكن أن تصبح سياسية بهذا المعنى، لأنه يمكن لكل خصم أن يصبح عدوًا يستحق الإبادة المادية. أما أمر **العهد الجديد** بأن يحب المرء عدوّه، فإنما يشير إلى العدو الشخصي (inimicus)، لا العدو الجماعي (hostis)[8]. هذه نظرية القوة

---

(6) Carl Schmitt, *Die Hüter der Verfassung*, Beiträge zum öffentlichen Recht der Gegenwart; 1 (Tübingen: Mohr, 1931).

(7) Carl Schmitt, ed., *Der Begriff des Politischen*, Wissenschaftliche Abhandlungen und Reden zur Philosophie, Politik und Geistesgeschichte; 10, new ed. (München: Duncker and Humblot, 1932).

(8) المصدر نفسه، ص 17.

البهيمية في أجلى صورها، إنها نظرية تضع نفسها في موضع مضاد لكل وجه من أوجه الديمقراطية الليبرالية وضد كل تصوراتنا عن حكم القانون.

أما النظريات المخالفة فكانت إما عديمة التأثير وإما تصب في مصلحة الطرح المعادي للديمقراطية. من ذلك أن الشيوعيين، مثلًا، دانوا الدستور باعتباره قناعًا للاستغلال الرأسمالي وبنية عليا سياسية لاقتصاد رأسمالي احتكاري. والواقع أن دستور فايمار لم يكن يحجب شيئًا؛ فطبيعته التسووية، والتفاهم على المصالح، والوضع المستقل لبيروقراطية الرايخسفيهر، والدور السياسي العلني للقضاء، كانت كلها ظاهرة للعيان. وكشفت النظرية الدستورية وممارستها عن ضعف القوى الديمقراطية وقوة خصومها. كما كشفت أيضًا عن أن دستور فايمار مدين بوجوده لتسامح أعدائه أكثر مما هو مدين بهذا الوجود لقوة مؤيديه. فانعدام أي نظرية دستورية مقبولة، وإن كانت مجرد تمويه ووهم، والطابع العلني اللاحق للتناقضات الأساسية، كانا العاملين اللذين جعلا الدستور موقتًا، وحالا دون تكوّن ولاء راسخ له.

أخفقت النظرية الدستورية الاشتراكية في تطوير مذهب اشتراكي محدّد. فقد وافقت كارل شميت في إدانة دستور فايمار لعجزه عن اتخاذ القرار[9]. ولم تعزُ إلى الدستور صفة التسوية، بل تمسّكت بفكرة أن المصالح والمواقف المتضاربة تجاورت فيه من دون أي تكامل أو اندماج. كان الاشتراكيون يرون أنه ينبغي لكل دستور يوضع عند منعطف تاريخي أن يحدّد برنامج عمل وأن يطوّر نظامًا جديدًا للمجتمع. ولما لم يكن لدستور فايمار أي أهداف خاصة، فإنه قبِل كل منظومات القيم التي يمكن تصورها.

شكل نقد الاشتراكيين الهدّام تحديًا لهم كي يعيدوا صوغ منظومة قيم ديمقراطية فايمار. لذلك طوّر هؤلاء مذهب حكم القانون الاجتماعي الذي مزج تراث الحقوق المدنية، والمساواة القانونية والسياسية، بمستلزمات

(9) خير شاهد على ذلك هو الكتاب الممتاز الصغير الذي وضعه: Otto Kirchheimer, *Weimar... und was dann?: Entstehung und Gegenwart der Weimarer Verfassung*, Jungsozialistische Schriftenreihe (Berlin: Laub, 1930).

الجماعية (collectivism)[10] وركّزوا على أن ينص الدستور على تأميم الصناعة، والاعتراف بالنقابات، وطالبوا بوضع دستور اقتصادي يتيح حصصًا متساوية لتمثيل القوى العاملة. كان حكم القانون الاجتماعي إذًا عقلنة لمطالبة القوى العاملة بحصة ملائمة في حياة الأمة السياسية، وكان نظرية سياسية موقتة (شأنه شأن مذهب الديمقراطية الاقتصادية المصاحب)، لأن حكم القانون الاجتماعي كان يُعتبر الخطوة الأولى نحو مجتمع مالك وسائل الإنتاج كافة. ولم يكن له من أثر يذكر، شأنه شأن بقية السياسة الديمقراطية الاجتماعية والنقابية.

من معارضي القرارية أيضًا ما عُرف بالمدرسة النمساوية: مدرسة «علم القانون البحت»؛ فعند أصحاب هذا المذهب، تُعتبَر الدولة والقانون مجالين متماهيين. فثمة قانون واحد، وهو قانون الدولة. ولما كان لا بد لكل ظاهرة سياسية من أن تُفَسَّر من حيث القانون، فإنّ كلَّ شكل سياسي هو حكمُ قانون، أي دولة مرتكزة على القانون. ولا يمكن حتى للدكتاتورية الأكثر استبدادًا أن تتحاشى الوقوع في هذه الفئة، لأن سلطة الدكتاتور لا يمكن أن تُعقَل إلا باعتبارها مفوّضة إليه تصريحًا أو تضمينًا بوساطة قانون أساس يتربع على قمة النظام القانوني. والنظام القانوني تراتبي، نظام إسنادات يجري من المعيار الأساس في القمة إلى العقد الفردي والقرار الإداري المحدد في القاعدة. فلا وجود إذًا لتمييز مطلق بين القانون العام والقانون الخاص، بين الشخص الطبيعي والشخص القانوني[11].

لا يمكن إنكار الأثر النقدي والقوة التفنيدية التي اتسمت بها المدرسة النمساوية. كما أن إصرارها على سريان القانون الوضعي وحده وعلى الحذف

---

(10) من الأمثلة: Hermann Heller, *Rechtsstaat oder Diktatur?*, Recht und Staat in Geschichte und Gegenwart; 68 (Tübingen: Mohr, 1930), and Franz L. Neumann, *Koalitionsfreiheit und Reichsverfassung, die Stellung der Gewerkschaften im Verfassungssystem* (Berlin: C. Heymann, 1932).

(11) لخّص هانز كيلسن نظريته في: Hans Kelsen, *Reine rechtslehre; einleitung in die rechtswissenschaftliche problematic* (Leipzig und Wien: F. Deuticke, 1934).

ومن العروض بالإنكليزية تجد: Charles H. Wilson, «The Basis of Kelsen's Theory of Law,» *Politica*, no. 1 (1934), pp. 54-82, and H. Lauterpacht, «Kelsen's Pure Science of Law,» in: *Modern Theories of Law* (London: Oxford University Press; H. Milford, 1933), pp. 105-138.

الكامل، من علم القانون، لكل الاعتبارات الأخلاقية السوسيولوجية أو السياسية الطابع، إنما يجعل إلباس المطالب السياسية لبوس القانون أمرًا مستحيلًا. وهذه النظرية نسبية في قرارتها، لا بل عدمية؛ ولا عجب أن يكون مؤسسها وداعيتها الدؤوب، هانز كيلسن قد طابق ما بين الديمقراطية والبرلمانية وعرّفها باعتبارها إطارًا تنظيميًا لبلوغ قرارات من دون الرجوع إلى أي قيم مقبولة بالإجماع[12]. هذا التصور النسبي للديمقراطية هو الأساس الذي وجه إليه القراريون والاشتراكيون هجماتهم.

إن تفنيد نظرية ما، وإن كان ذا فائدة في التحليل العلمي، لا يمكن أن يشكل قاعدة للعمل السياسي. علاوة على ذلك، يتقاسم علم القانون البحت تلك العيوب التي تشوب مذهب الوضعية المنطقية وكل «علم بحت» آخر: فهو يتصف ببكارة البراءة. وهو إذ يُسقط من الحسبان كل المسائل السياسية والاجتماعية المتصلة بذلك، إنما يمهّد الطريق أمام القرارية، أي أمام القبول بالقرارات السياسية أيًا كان مصدرها أو مضمونها، ما دام وراءها القوة الكافية. كان أثر علم القانون البحت كأثر النظرية القرارية في تقويض أي منظومة قيم مقبولة من الكل.

كان الليبراليون هم الذين مثلوا، في المجال القانوني، التقاليد الثقافية الألمانية العظيمة: المعرفة التاريخية العميقة، والقدرة الثاقبة والدقيقة على التفكير التحليلي، والالتزام الثابت بقيم الفلسفة المثالية الألمانية. وحاولوا أن يوائموا بين البنية الديمقراطية والضمانات الليبرالية. غير أن نظام فايمار الذي يفترض فيه أن يكون التعبير الدستوري عن هذا التناغم، إنما كان تجسيدًا لإخفاقهم.

لا نحتاج هنا إلى الكلام على المذاهب الدستورية المحافظة. كان حلم أصحابها بعودة النظام الملكي يشارك القرارية تشوّقهم إلى قيام دولة قوية موحدة في الداخل وقوية في الخارج. كان المفترض في الدولة أن تشكل

---

(12) Hans Kelsen, *Vom Wesen und Wert der Demokratie*, 2nd ed. (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1929), pp. 27-28.

القيمة الأخلاقية العليا. وخدم المحافظون في نقدهم الليبرالية مصالحَ الحركة المعادية للديمقراطية وهيّأوا الساحة للمرحلة الأولى من الأيديولوجيا النازية.

2. الدولة التوتاليتارية

نشأت فكرة الدولة التوتاليتارية من المطالبة بتركيز كل السلطة في يدي الرئيس. وفور اعتلاء هتلر سدّة السلطة، راح المنظرون السياسيون يتوسّعون في الفكرة التوتاليتارية بالصورة التي وضعها عليها الفقهاء الدستوريون. كان لا بد من حصر كل السلطة في الدولة؛ وكان كل ما هو أقل من ذلك يعتبر تخريبًا للثورة النازية. ووصفت الدولة التوتاليتارية بأنها نظام للسيطرة وشكلٌ لجماعة الشعب (People's Community). وكانت معادية للديمقراطية لأن الديمقراطية تخرّب السلطة اللازمة للزعامة بفعل فكرتها عن التطابق بين الحاكم والمحكوم. فالزعامة، وفق ما أعلن النازيون، لا يفوّضها الشعب: «السلطة تفترض الرتبة وتصح في مواجهة إرادة الشعب لأن الشعب لا يسبغ السلطة بل يقرُّ بها»[13].

أدى صعود هتلر سدّة السلطة إلى بروز أدبيات واسعة تعيد فحص الأشكال التقليدية للدولة والحكم. فظهرت التمييزات بين حكم القانون الليبرالي الذي ولد في الثورة الفرنسية، وحكم القانون القومي الذي بادر إلى وضعه الفاشيّون الإيطاليون، ثم انتصر لاحقًا في ألمانيا النازية. ووُصِفَ الأخير بأنه دولة توائم بين العدالة والضرورة السياسية[14]. وساد الاعتقاد بأن جوهر الثورة النازية إنما يكمن في إحيائها للتقاليد المحافظة الفضلى (التي كان يمثلها فريدريك الثاني البروسي خير تمثيل)، وهي تقاليد «دنّسها وحطّ من منزلتها» الليبراليون أنصار «دولة الحارس الليلي»[15]. أما فكرة هيغل عن الدولة، فكانت عند بعض المنظّرين نموذج الدولة النازية.

(13) Ernst Forsthoff, *Der totale Staat* (Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1933), p. 29.

(14) Otto Koellreutter: *Vom Sinn und Wesen der nationalen Revolution*, Recht und Staat in Geschichte und Gegenwart; 101 (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1933), pp. 11-12; *Der deutsche führerstaat* (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1934), and *Volk und Staat in der Weltanschauung des Nationalsozialismus* (Berlin: Pan-Verlagsgesellschaft, 1935).

(15) Hans Gerber, *Staatsrechtliche Grundlagen des Neuen Reiches* (Tübingen: [s. n.], 1933), p. 15.

شدّد المنظرون، في مسعاهم إلى تفادي مماهاة الدولة التوتاليتارية مع أنظمة الحكم المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، على أن الدولة ليست مجرد نظام للإكراه: فهي شكل من أشكال حياة الفولك (Volk) [الشعب] العرقيّ. وتم التمييز بين أنماط عدة من الدول التوتاليتارية لتبيان تفوق الأنموذج النازي على غيره، سواء أكان إيطاليًا أم روسيًا[16].

من المهم أن نذكر هنا أن كبار قادة الحزب كانوا يعتنقون المذهب التوتاليتاري؛ فقد أعلن غوبلز «أن حزبنا لم يزل يطمح إلى الدولة التوتاليتارية... ولا بد لهدف الثورة من أن يكون دولة توتاليتارية تشمل كافة مناحي الحياة العامة»[17]. أما فريك، وزير الداخلية، والشخصية البارزة في الحزب، فقد وقّع رسالة سيارة في 11 تموز/ يوليو 1933، يحثّ فيها كبار المسؤولين الفدراليين على «حماية سلطة الدولة في كل الأحوال»[18]. وخاطب هتلر قادة فرقة العاصفة على نحو مماثل في باد رايشنهال (Bad Reichenhall) في أول تموز/ يوليو 1933. فالمرحلة الثالثة من الثورة، كما قال، «ينبغي أن تكون إقامة الدولة التوتاليتارية، كما نفهمها؛ ويجب على الحركة النازية أن تجعل هذه الدولة حاملة لخيراتها الروحية»[19]. وفي مؤتمر المحامين لسنة 1933، حثّ مستمعيه على «حماية سلطة هذه الدولة التوتاليتارية»[20]. عاد فريك ثانية، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934، وفي خطاب ألقي على ضباط الجيش، إلى التشديد على الحاجة إلى السلطة المطلقة، إلى «حكم قوي لا يعوّقه أفراد، ولا جماعات، ولا طبقات، ولا أملاك، ولا أحزاب، ولا برلمان»[21].

---

(16) Ernst Rudolf Huber, «Die Totalität des völkischen Staates,» *Die Tat*, vol. 26, no. 1 (1934), pp. 30-41.

(17) أدلي بهذا الكلام في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، وفق ما ورد في: Fritz Poetzsch-Heffter, Carl-Hermann Ule and Carl Dernedde, «Vom Deutschen Staatsleben,» *Jahrbuch des öffentlichen Rechts*, vol. 22 (1935), p. 125.

(18) Axel Friedrichs, ed., *Die nationalsozialistische revolution, 1933*, Dokumente der deutschen politik; 1 (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935), pp. 59-61.

(19) *Völkischer Beobachter*, 4/7/1933.

(20) *Völkischer Beobachter*, 5/10/1933.

(21) Wilhelm Frick, *Der Neubau des Dritten Reiches: Vortrag gehalten vor Offizieren der Reichswehr am 15. November 1934* (Berlin: Heymann, [1934]), p. 6.

غير أن هذا التمجيد للدولة ما لبث أن اطُّرِحَ بعد فترة وجيزة (وهو، بالمناسبة، لا يؤتى إلى ذكره في كتاب كفاحي (*Mein Kampf*)). تُرى ما سبب كلّ هذا التشديد طيلة العام 1934؟ يبدو أن ثمة ثلاثة عوامل حاسمة. أولًا، احتفظ منظّرو الحقبة السابقة وقانونيوها بمواقعهم البارزة في مجال صياغة الأيديولوجيا. ونظر هؤلاء الرجال إلى الثورة النازية باعتبارها نسخة جديدة من النظام الإمبراطوري، مع قاعدته في سلطة البيروقراطية والجيش. أما وقد غدت الدولة الألمانية الآن في أيدي قيادة أمينة، فلا شكّ أنها سوف تجسد القيم العليا. كانت الفاشيّة الإيطالية قد وضعت مذهبًا في الدولة التوتاليتارية، ولما كانت الفوارق بين الاثنين لم تظهر، كان من الطبيعي أن تجري محاولة ربط المذهب الإيطالي بالميراث الألماني السابق.

ساعدت في ذلك أشدّ المساعدة حيلة خاصة أدخلها على المذهب التوتاليتاري كارل شميت، وهو أذكى الفقهاء الدستوريين النازيين قاطبة وأولاهم بالثقة. فقد جعلها سائغة حتى في نظر كبار الصناعيين، وهو أمر كان قد باشره منذ عام 1932. وفي خطاب - يحمل عنوانًا دالًا هو «دولة قوية واقتصاد سليم» - ألقاه أمام لانغنام فراين (Langnam Verein) (حرفيًا: رابطة الاسم الطويل، أو الصناعات الشمالية الغربية)، ابتكر تمييزًا بين نوعين من الكليّة، الرومانية والجرمانية[22]. فالكليّة الرومانية كمية أما الجرمانية فهي نوعية. الأولى تنظّم مجالات الحياة كافة تنظيمًا صارمًا، وتتدخل في كل نشاط إنساني. خلافًا لذلك، ترضى الجرمانية بدولة قوية ذات نفوذ، تطالب بالسيطرة السياسية الكاملة ولكنها تترك النشاط الاقتصادي غير مقيد. غير أن نظرية شميت ليست جرمانية، طبعًا، أكثر مما هو نقيضها رومانيًا. والواقع أنها كانت قد صيغت على نحو أوضح وأكثر واقعية على يد مفكر إيطالي، هو فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) الذي تبنّى السلطوية السياسية والليبرالية الاقتصادية في الوقت نفسه، وأثر في سياسات موسوليني الأولى.

---

(22) Carl Schmitt, «Starker Staat und gesunde Wirtschaft: Ein Vortrag vor Wirtschaftsfuhrern,» *Volk und Reich*, no. 2 (1933), pp. 81-94.

بدا الاعتباران - الدعوة إلى الميراث الملكي المبني على دولة قوية وإلى الملكية الخاصة والمبادرة الخاصة - واضحين في الخطاب الأخير لهتلر أمام أعضاء الرايخشتاغ المنتخبين بحرية (نسبية) في 23 آذار/ مارس 1933. أعلن هتلر أن إعادة النظام الملكي ليست مطروحة للمناقشة الآن، لأن المهمة الرئيسة هي بسط السلطة غير المشروطة للحكومة. ووعد في الوقت نفسه بأقوى الحوافز للمبادرات الخاصة والاعتراف بالملكية الخاصة[23].

كان مذهب الدولة التوتاليتارية يرضي مختلف الأنصار التقليديين للرجعية الألمانية: أساتذة الجامعات، البيروقراطيون، ضباط الجيش، وكبار الصناعيين، كما كان مقبولًا من العالم الغربي إجمالًا؛ ذلك لأن أي نظرية سياسية تكون فيها الدولة مركزية ومسيطرة ومؤتمنة على المصالح العامة تتسق مع تراث الحضارة الغربية مهما كان هذا التراث ليبراليًا. فالتراث الغربي لا يعتبر الدولة آلة قمعية مضادة لحقوق الإنسان، بل هي كيان يسهر على مصالح الكل ويحمي هذه المصالح في وجه تعديات أي جماعات مخصوصة. وتعبّر سيادة الدولة عن الحاجة إلى الأمن، والنظام، والقانون، والمساواة أمام القانون، ولم يكن تشديد النازيين على توتاليتارية الدولة قد انقطع بعد عن هذا التراث الأوروبي.

كانت التوتاليتارية تخدم أيضًا الحاجات العملية لتلك اللحظة. ففي أثناء الأشهر الأولى للنظام، حاول كل موظف من ذوي القمصان البنيّة والسوداء أن يهبش كل المكاسب والمواقع التي تصل إليها يده. وبدأ أعضاء الحزب يتذمرون من خيانة الثورة؛ حتى إنَّ أحد الأجنحة دعا إلى ثورة ثانية. ونظر أصحاب القمصان البنيّة التابعون لإرنست روهم إلى قوة الرايخسفيهر المستجدة حاسدين.

كان الوضع صعبًا فسارع هتلر إلى استعمال سلاح المذهب التوتاليتاري. كان ينبغي للثورة أن تسير على نحو منظم، في ما يتعلق بالملكية، والخدمات المدنية، والجيش. ونص القسم 26 من قانون الجيش، ومرسوم بروسي صدر

(23) نشر في: Ernst Forsthoff, ed., *Deutsche Geschichte seit 1918 in Dokumenten*, Kröners Taschenausgabe; 113, 2nd ed. (Stuttgart: A. Kröner, 1938), pp. 290-299.

في 4 أيار/ مايو 1933 على ضرورة تخلّي أعضاء الحزب عن عضويتهم عند انخراطهم في القوات المسلحة أو الشرطة، لأنهم يخضعون لسلطة تأديبية مختلفة. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، خرج رودولف هيس الذي كان نائبًا للقائد يومها، بتصريح قوي يقضي بأن ليس لقياديي الحزب الحق في إصدار الأوامر والمراسيم"[24]. والأهم من هذا أن يكف كل قياديي الحزب المحليين والإقليميين أيديهم عن الشؤون الصناعية والتجارية. وهذا هو معنى رسالة الدكتور فريك السيارة التي يحذر فيها كبار المسؤولين الاتحاديين الذين وُجِّهَت إليهم من السماح لآلة الحزب بالتعدي على سلطة البيروقراطية. لم يكن للدكتور فريك أي نية للتدخل في ترهيب اليهود، وضرب السجناء العزّل في ثكنات القمصان البنيّة، وخطف الشيوعيين، والاشتراكيين، ودعاة السلام، واغتيال الخصوم السياسيين تحت ذريعة «قُتِلَ أثناء محاولته الهرب». ولكن يجب على الحزب ألا يتدخل في الأعمال والإدارة.

3. التنسيق الشامل للحياة السياسية

كانت النظرية التوتاليتارية أيضًا أداة لتنسيق النشاط العام كلّه؛ فالتحكم المطلق من القمة - أي الـ Gleischschaltung الشهير (أو التنسيق) للنشاط الفدرالي ونشاط الدولة، والمناطق، والبلديات - وجد تبريره أيضًا في مذهب حقّ الدولة الكلّي وسلطتها الكلّية. وخلافًا لجمهورية فايمار التعددية والفدرالية، لم تكن الدولة الجديدة تستطيع، أو تقبل، أن تتحمل وجود كيانات عامة في داخلها؛ وفي خلال الفترة 1933-1934 التي سماها هتلر فترة تثبيت السلطة، تولّت سلسلة كاملة من المراسيم أمر التفصيلات اللازمة. وخلافًا لإيطاليا، تمّت عملية تركيز السلطة وتنسيق النشاط في مدة قصيرة جدًا من الزمن.

كان القانون الأساس هو القانون التمكيني الصادر في 24 آذار/ مارس 1933 تحت عنوان «قانون إغاثة الشعب والرايخ من المحنة» الذي أصدره الرايخشتاغ المنتخب قبل أقل من ثلاثة أسابيع، في الخامس من آذار/ مارس.

(24) Poetzsch-Heffter, Ule and Dernedde, pp. 119-120.

وأُطْلِقَتْ عليه أيضًا تسمية «دستور الرايخ التمهيدي»[25]. ومنح هذا القانون الحكومة صلاحيات تشريعية غير محدودة، كما منحها حق الخروج عن النصوص الدستورية والتدخل في كل مكان إلا في المؤسسات البرلمانية أو في المجلس الفدرالي (Reichsrat). نصّ هذا القانون على أنه يجب ألا تقيّد صلاحيات الرئيس، كما أقرّ أصولًا إجرائية تشريعية جديدة و«مبسّطة». وعلى الرغم من أن السلطة التشريعية للرايخشتاغ لم تلغَ صراحة، فإنها أصبحت بحكم الباطلة فعليًا، فلا تُستعمل إلا في الأوضاع الاستثنائية، وإذا حدث ذلك فإنما يكون لغرض زخرفي.

ليس الرايخشتاغ الذي استُبقي إلى اليوم، والمكوّن من مسؤولي الحزب الرسميين، سوى مجرد زخرف، كما أن جلسته التي عُقدت في أول أيلول/ سبتمبر 1939 (اجتماع الحرب)، لم يحضرها سوى مئة فقط من أعضائه، بينما ملئت المقاعد الباقية بموظفين اختيروا بصورة عشوائية من صفوف الحزب، على ما تبيّن من أقوال[26] السيد فريتز تيسن، أحد أعضاء هذا المجلس الموقّر، بعد فراره من ألمانيا.

باتت الحكومة مصدر التشريع المعتاد. هذا المحو التام للفصل بين الوظائف التشريعية والإدارية - وهو تطور مميز في جميع الدول الحديثة تقريبًا - إنما يعني أن السلطة السياسية ما عادت موزعة على مختلف شرائح المجتمع، وأن الأقليات باتت تعدم أي وسيلة لمعارضة المقترحات التشريعية[27]. فسلطة الدولة ليست موحدة فحسب بل مطلقة أيضًا (وهي موحدة أيضًا في الديمقراطيات الليبرالية، طبعًا، لأن فصل السلطات لا يعني أن ثمة ثلاث سلطات مختلفة، بل الأدق أن نتحدث عن ثلاث وظائف منفصلة ومتميزة بدلًا من ثلاث سلطات).

---

(25) Frick, p. 7.

(26) *Life* (April 1940).

(27) نجد تحليلًا جيدًا للفصل بين السلطات في: Charles H. Wilson, «The Separation of Powers under Democracy and Fascism,» *Political Science Quarterly*, vol. 52, no. 4 (December 1937), pp. 481-504.

شكّل القانون التمكيني أبرز ابتعاد جذري عن المبادئ الدستورية الليبرالية، وعن نظام المعايير والأعراف التي تحدّد السلطات التشريعية للدولة. وعلى حد تعبير أحد الكتاب، «فإن الإدارة الفدرالية قد تسلّمت سلطة القيادة على ألمانيا؛ وهذه هي أوسع سلطة سياسية على الإطلاق في ظل أدولف هتلر»(28).

إن تاريخ القانون التمكيني يكذّب زعم النازيين بأنهم وصلوا إلى السلطة عبر وسائل دستورية. صحيح أن القانون أُقر بتصويت 441 صوتًا ضد 94 وحصل تاليًا على أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين (المادة 76 من دستور فايمار)، غير أن الجلسة عُقدت في جو من الإرهاب. فالنواب الشيوعيون الواحد والثمانون وعديد من نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي تعرضوا للاعتقال التعسفي، وكانوا لذلك غائبين عن الجلسة. (أما الديمقراطيون الاجتماعيون الحاضرون، فقد صوّتوا ضد هذا الإجراء). ولو أن الوسطيين لم يستسلموا ويدعموا القانون، لكان حكم الإرهاب قد تمّ تفاديه من دون شك.

علاوة على ذلك، نصّت المادة الخامسة على أن القانون التمكيني يفقد صلاحيته إذا ما «استعيض عن الحكومة الفدرالية الحالية بحكومة أخرى». إن الأوضاع المحيطة بهذا الشرط الذي طالب به هندنبرغ مليئة بالدلالة. فقد نسي العالم أن حكومة هتلر الأولى هذه التي تسلمت السلطة في 31 كانون الثاني/ يناير 1933 لم يكن من بين أعضائها إلا ثلاثة من الحزب النازي من أصل اثني عشر عضوًا. (والواقع أن هذه الحكومة كانت بمنزلة إحياء لجبهة هارتزبرغ التي تكونت في تشرين الأول/ أكتوبر 1931، والتي نظمها هتلر وهوغنبرغ بمباركة شاخت لتشكيل معارضة «قومية» لحكومة برونينغ)(29). فقد أصرّ هندنبرغ على المادة الخامسة لحماية غالبية أصدقائه الرجعيين في حكومة «التجمّع القومي»

---

(28) Frick, p. 7.

كان من المفترض أن ينتهي مفعول قانون التمكين في الأول من نيسان/ أبريل 1937. وقد تم تمديده مرتين وبقي ساري المفعول حتى 10 أيار/ مايو 1943.

(29) حول موضوع جبهة هارتزبرغ (Hartzburg)، انظر: Frederick L. Schuman, *The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism*, 2nd ed. (New York: A. A. Knopf., 1939), p. 149.

الجديدة، وبصورة أخص ثلاثة منهم (نائب المستشار فون بابن، ووزير الاقتصاد هوغنبرغ ووزير العمالة غيركه). بعبارة أخرى، منح القانون التمكيني سلطة تشريعية كاملة للحكومة كما كانت مشكّلة يومها، وليس لأيّ حكومة أخرى.

سرعان ما استقال هوغنبرغ من وزارة الاقتصاد؛ وألقي القبض على غيريكه لاختلاس الأموال؛ وعُيّن داريّه النازي وزيرًا للزراعة؛ وبدأ هيس، نائب الزعيم، يحضر جلسات الحكومة وإن لم يكن عضوًا فيها. وكان من شأن هذا، قانونيًا، أن ينهي مفعول القانون التمكيني. ومن نافل القول إن شيئًا من هذا لم يحصل في الواقع. وإليكم كيف دافع أحد الفقهاء الدستوريين، وهو من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، عن الإبقاء على القانون التمكيني: «إن الشروع في مناقشة تدور حول ما يشكل إنهاءً مبكرًا للعملية التشريعية المبسّطة، سواء أكان ذلك عن طريق الاستعاضة عن شخص بآخر في الحكومة أو عبر تغيير تركيبتها السياسية، يعتبر تحقيرًا لأهمية الحدث العظيم المتمثل في التجمّع القومي»[30]. وذهب معلّق آخر أقل تحفظًا إلى أن القانون التمكيني يحتفظ بصلاحيته لأن الحزب النازي لا يزال يمتلك الأكثرية في الحكومة[31]. وكان هذا كذبًا صراحًا.

نظرًا إلى الانتهاك الصريح للمادة الخامسة، فإن المنظّرين السياسيين والقانونيين النازيين يفضلون الكلام على القانون التمكيني باعتباره «حجر الزاوية في الدستور الجديد». ذلك أن تسميته بالقانون التمكيني إنما تعني الاعتراف بأصوله في دستور جمهورية فايمار المقيت. وقد حوّلوا القانون من مجرد تفويض استثنائي للسلطة بمقتضى الدستور، أي من إجراء يجب أن تقوّم صحته في ضوء الدستور، إلى Reichsführungesetz، أي إلى قانون يؤسس قيادة الرايخ. وهو، بصفته هذه، يؤذن بنهاية نظام فايمار وبداية النظام النازي[32].

على أي حال، ليست النازية معنية بالامتثال القانوني للمنظومة الدستورية

(30) Franz Albrecht Medicus, *Programm der Reichsregierung und Ermächtigungsgesetz*, Recht der nationalen Revolution; 1 (Berlin: C. Heymann, 1933), p. 19.

(31) Poetzsch-Heffter, Ule and Dernedde, p. 63.

(32) Huber, «Die Totalität des völkischen Staates,» p. 47.

السائدة. وهي تحلُّ زَعْمَ «الشرعية» محل الدستور[33]؛ فالنظام «شرعي» عندما يحصل على تسويغ داخلي لوجوده، والتسويغ في هذه الحال هو نجاح الثورة النازية. بعبارة أخرى، إن تسويغ الدستور الجديد هو في نجاحه، وهذه حجة ليست جديدة ولا مقنعة.

لم تتوقف انتهاكات القانون التمكيني عند المادة الخامسة منه. فقد حفظ القانون ظاهريًا، كما رأينا، المؤسسات البرلمانية، والمجلس الفدرالي، وتعهّد بضمان حقوق الرئيس. ولكن، في أقل من سنتين، أُبطِلَ المجلسُ الفدرالي (قانون 14 شباط/فبراير 1934) ودُمج منصبا المستشار والرئيس معًا فور وفاة هندنبرغ في الأول من آب/أغسطس 1934. وتمت المدافعة عن الدمج استنادًا إلى وصية هندنبرغ التي يفترض أنها سمّت هتلر خلفًا له، وبتسويغه بنسبة 89.9 بالمئة من الأصوات الموافقة على ذلك في الاستفتاء الشعبي في 19 آب/أغسطس من تلك السنة. لم يكن للاستفتاء، حتى وفقًا للنظريات النازية، أي قيمة دستورية، بل أهمية معنوية ممكنة. وميّز دستور فايمار بين الاستفتاء والمبادرة. ففي الأول يتصرف الشعب تصرف الحَكَم في النزاعات التشريعية بين الرئيس والبرلمان - وهو وضع لم ينشأ قط في الممارسة. أما المبادرة فهي تمنح الجماعات السياسية الفرصة إما لفرض التشريع وإما لمنع إصداره عن البرلمان. وكانت قد جرت ثلاث محاولات تقديم مبادرات في مجمل تاريخ الجمهورية: مبادرة يسارية المنشأ لمصادرة ممتلكات الأمراء؛ مبادرة شيوعية ضد بناء السفن الحربية؛ ومبادرة تقدم بها الرجعيون ضد خطة الشباب. وقد أخفقت كلها؛ وكان ذلك أمرًا محتومًا نظرًا إلى الطريقة التي كانت قد نُظِّمَت بها الحياة العامة تنظيمًا كليًا، ونظرًا إلى جمود النظام الحزبي. وعلى الرغم من ذلك، كانت المبادرة أداة ممكنة لتصويب حال التحجر التي كانت عليها الحياة السياسية والبرلمانية. من ذلك أن المبادرة التي أطلقها الشيوعيون لمصادرة منازل الأمراء أثارت، مع أنها فشلت، الجماهير الاشتراكية إلى حد أن الهيئة التنفيذية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي اضطرت إلى تغيير سياستها وقيادة الحركة الشعبية.

---

(33) روّج لهذا التمييز كارل شميت في: Carl Schmitt, *Legalität und Legitimität* (München: Duncker and Humblot, 1932).

خلافًا للأشكال الجمهورية، كان قانون الاستفتاء العام النازي الصادر في 14 تموز/ يوليو 1933 مسألة بروباغندا أكثر مما كان قانونًا دستوريًا. يمنح هذا القانون الحكومة الحق الحصري بطرح مشروع قانون على الشعب. وفسّر القانونيون النازيون القانون تعسفًا بأنه يعني أن الشعب يمكن أن يدعى إلى الموافقة على قانون تم سنّه ونشره. والاستفتاء في نظام الحزب الواحد المفتقر إلى الضمانات الليبرالية يختلف اختلافًا كليًا عن الاستفتاء الديمقراطي. وقد زعم البيان المرافق لقانون الاستفتاء أن هذا الأخير نابع من «أشكال قانونية جرمانية قديمة» وأن وظيفته هي التعبير عن صوت الشعب «بصورة نبيلة». وماذا لو رفض الشعب إجراءً يراد اتخاذه أو سبق أن اتخذته الحكومة؟ بصرف النظر عن استحالة حالة كهذه، يُجمع الخبراء على أن الفوهرر غير ملزم بالقرار الشعبي. «فهو، وإن انقلب عليه جمهور الناخبين، الممثل الوحيد لغاية الشعب الموضوعية»[34].

أُنجِزَت عملية توحيد السلطة التشريعية وتركيزها ما إن اختُزل الاستفتاء سياسيًا وفقهيًا إلى مجرد حلية زخرفية، وما إن حُصِرَت سلطة التشريع كليًا في الحكومة. بات من الممكن الآن توسيع التنسيق الشامل بحرية كي يصل إلى عمق المجال الإداري. تمثلت الخطوة التالية في إلغاء الوضع المستقل للأقاليم (Länder). ونزلت الضربة الأولى مع قانون التنسيق الصادر في 31 آذار/ مارس 1933 الذي منح حكومات الدولة حق التشريع إلى جانب المجالس الإقليمية. ثم حُلَّت بعدئذٍ البرلمانات الإقليمية القائمة بموجب قانون فدرالي. وفي الانتخابات اللاحقة فازت المعارضة المسماة «قومية»، والمكونة من النازيين والقوميين، بالأكثريات في جميع المجالس الإقليمية. واتسع حجم الأكثريات أكثر بعدما عُزِلَ الديمقراطيون الاجتماعيون من مواقعهم في السابع من تموز/ يوليو 1933. وفي 30 كانون الثاني/ يناير 1934 قضى قانون إعادة بناء الرايخ (Reichs-Aulbaugesexz) بنقل كل السلطات السيادية التي كانت الأقاليم لا تزال تتمتع بها إلى الرايخ، وقوّض بذلك طابعها كأقاليم ومحق مجالسها نهائيًا.

---

(34) Huber, «Die Totalität des völkischen Staates,» p. 97.

تكررت العملية نفسها في البلديات، فأُلغيت المجالس البلدية بقانون البلديات (Gemeindeordnung) الصادر في 30 كانون الثاني/يناير 1935. وبذلك اكتمل عقد التحكم السلطوي من القمة إلى القاعدة.

وقضى قانون ثان للتنسيق، صدر في 7 نيسان/أبريل 1933، بإنشاء منصب حاكم فدرالي يعيّنه هتلر. في بروسيا، تولى هتلر نفسه هذا المنصب. كما قضى قانون 30 كانون الثاني/يناير 1935 - (Reichsstatthalter - halter Gesetz) بإخضاع الحكام الفدراليين لأمر الحكومة محوِّلًا إياهم إلى موظفين في خدمة الرايخ. جُرّد هؤلاء من حقهم في تعيين أعضاء الحكومات الإقليمية، وما عاد في وسعهم إلا اقتراح الأسماء على الفوهرر. وهكذا أصبح الحكام الفدراليون مجرد حكام صوريين. غير أن المنصب كان جيد المُرتَّب، ولم يفز به إلا المسؤولون الحزبيون. حتى قانونيو النازية المدافعون عنها باتوا يعجزون الآن عن أن يحددوا بدقة الوضع الدستوري للأقاليم، وكان أفضل ما توصلوا إليه هو القول بأن هذه الأقاليم لا تزال مؤسسات موقتة تنتظر التنظيم النهائي الشامل لأراضي الرايخ[35].

راح المنظِّرون الذين كانوا يطالبون، في ما مضى، بتركيز السلطة كلها في يدي الرئيس يحرصون الآن حرصًا مماثلًا على تقليص منصبه إلى مجرد منصب صوري. وصاغ ذلك أحد رجال القانون بطريقة لطيفة جدًا، فقال: «لقد انتقل مركز الثقل إلى الرئيس نظرًا إلى إخفاق البرلمان. أما الآن، وبعد استيلاء الحزب النازي على السلطة، فإن في استطاعة رئيس الرايخ مرة أخرى أن يتحرر من التورط في السياسات اليومية والعودة إلى موقعه الدستوري كممثل لوحدة الشعب وحام للأمة»[36]. وذهب كاتب آخر أكثر منه تحفظًا بقليل، إلى أن الرئيس لم يتنَازل عن قيادته السلطوية لمصلحة هتلر، بل تولى وظيفة

(35) Erich Becker, «Die Rechtsstellung der deutschen Länder in der Gegenwart,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 97 (1937), pp. 462-498, esp. p. 494.

(36) التشديد مني. انظر: Poetzsch-Heffter, Ule and Dernedde, pp. 53-54.
والاقتباس حري بالاهتمام أيضًا لأنه يسلّم بأن ممارسة السلطة الرئاسية خلال السنوات الأخيرة من جمهورية فايمار كانت غير دستورية.

جديدة وهي وظيفة التمثيل[37]. وتم التعبير عن الانحطاط السريع في سلطة الرئاسة بصورة قانونية واضحة، ولا سيما في القانون الذي أنشأ منصب الحاكم الفدرالي. فلم يجعل القانون هؤلاء الحكام يخضعون لأوامر الرئيس بل لأمر المستشار[38]: «مهمة الحاكم الفدرالي هي السهر على تنفيذ مبادئ السياسة التي يضعها المستشار الفدرالي». هكذا أصبح الرئيس الذي كان الرجل القوي في ما مضى، مجرد واجهة تحتجب وراءها سلطة الفوهرر اللامحدودة.

4. الدولة التوتاليتارية في الحرب

كان تركيز السلطة السياسية في أيدي الحكومة الفدرالية قد بلغ، قبل اندلاع الحرب الحالية، مستوى عاليًا جدًا. وعمل قانون الحكام الفدراليين وتقويض الحكومة البلدية المحلية الذي قلّص مكانة الهيئات البلدية ووضعها تحت ولاية الحكام الفدراليين، على منح الحكومة الفدرالية سلطة كاملة على كامل البنية السياسية الألمانية نزولًا حتى أدنى وحدة إقليمية. ولم يكن يحد هذه السلطة إلا سلطة المحاكم الإدارية والقضاء.

لكن اندلاع الحرب شهد تركيزًا أكبر من هذا للسلطة السياسية. وتكوّن المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ من المجلس الفدرالي للدفاع عن الرايخ (ولا يعرف شيء عن تركيبة هذا المجلس ولا عن مهماته، على ما اضطرت إلى الاعتراف به حتى صحيفة **فرانكفورتر تزايتونغ** (*Frankfurter Zeitung*) في عددها الصادر في كانون الثاني/ يناير 1941). واستولى المجلس الوزاري فعليًا على السلطات التشريعية للحكومة. وتألف هذا المجلس من ماريشال الرايخ غورينغ الذي كان رئيسًا له، ومن نائب الفوهرر؛ ومن مدير المستشارية الفدرالية، لامرز؛ ورئيس القيادة العليا للقوات المسلحة، كايتل؛ والمفوض العام للإدارة، فريك (وهو وزير الداخلية أيضًا)؛ والمفوض العام للاقتصاد، فونك (وهو وزير

---

(37) Ernst Rudolf Huber, «Die deutsche Staatswissenschaft,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 95 (1935), pp. 202-229, esp p. 204.

(38) Carl Schmitt, *Das Reichsstatthaltergesetz*, Recht der nationalen Revolution; 3 (Berlin: C. Heymann, 1933).

الاقتصاد أيضًا). وهو يسمح، في حالات خاصة، بإضافة أشخاص آخرين. كان إنشاء المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ بمنزلة إقامة هيئة أركان للدفاع المدني والاقتصاد. وكان المفوض العام للاقتصاد (فونك) يملك السلطة العليا بالقياس إلى وزراء الاقتصاد، والعمل، والغذاء، والغابات، وحتى المالية؛ بينما كان وزراء العدل، والداخلية، والثقافة، والشؤون الكنسية بمنزلة مرؤوسين للمفوض العام للإدارة الفدرالية (فريك). ولا شيء يعطي صورة فضلى عن انقلاب الأشكال الليبرالية البالية من مشهد انحطاط دور وزير المالية. فالاعتبارات المالية ما عادت تعوّق اتخاذ الإجراءات الإدارية والاقتصادية الضرورية. ولطالما كان النفوذ الطاغي الذي امتلكته الخزانة في إنكلترا، ولا تزال تملكه، عقبة تواجه تنفيذ الكثير من المهمات الضرورية. أما في التركيبة الإدارية الجديدة فقد غدا وزير المالية مجرد موظف كبير مرؤوس وخاضع.

المجلس الوزاري هو المشرّع المعتاد للأغراض العملية كافة. ولقراراته قوة القانون ولا تحتاج إلى توقيع الفوهرر عليها، لأنه على ما ذكرت صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ، «غالبًا ما يمكث في مقره خارج العاصمة خلال الحرب» (10 كانون الثاني/يناير 1941). وينظم المجلس الوزاري جميع الشؤون المتصلة مباشرة أو مداورة بالدفاع عن الدولة. وهذا البند لا يحد، طبعًا، من مرجعيته على الإطلاق.

غير أن قرارات المجلس الوزاري لا تهتم، ولا يمكنها أن تهتم، بالتفصيلات كلها، وفي العملية التشريعية العادية أو المبسطة تترك التفصيلات للقرارات التنفيذية التي يصدرها الوزير الذي تقع هذه المسألة المخصوصة أو تلك ضمن ولايته المحددة. وتنطوي القرارات التنفيذية التي يمكن أن تصدر لتنفيذ القوانين التشريعية الصادرة عن المجلس الوزاري، أو لتجاوزها، على قوة مماثلة أو أبعد مدى.

ومن الجائز لمفوضي الاقتصاد والإدارة والنائب العام، ضمن خطة السنوات الأربع، أن يصدروا، كلٌّ في مجاله الخاص، ولكن بعد موافقة المفوضين الآخرين وموافقة رئيس القيادة العليا للقوات المسلحة، قرارات تنفيذية ربما

تخالف - وهذه هي الخطوة الجديدة - التشريعات القائمة. وهكذا يبدو أن سلطة المفوضين أوسع بكثير من سلطة البيروقراطية الوزارية التي تصوغ المراسيم التنفيذية. وقد غيّر المفوضون جرَّاء ذلك أصول القانون الجزائي وإجراءات القانون المدني.

ولكن حتى هذا التطور لم يكن الأخير في عملية تركيز السلطة التشريعية؛ ففي كانون الثاني/ يناير 1941 أصدر الفوهرر مرسومًا يولي ماريشال الرايخ الصلاحية لأن يصدر بصورة مستقلة أي تشريعات أو قرارات إدارية يراها ضرورية للحماية من الغارات الجوية. ويذهب مرسوم التمكين هذا إلى أبعد مما ذهب إليه أي مرسوم معروف آخر.

وبذلك بات الفوهرر يتمتع بالسلطات التشريعية الآتية:

1- قراراته المباشرة، إما بصورة قانون، أو أمر، أو مرسوم. ويتزايد اللجوء إلى النوع الأخير كما في حالتي ضمّ يوبن - مالمدي (Eupen - Malmedy) ومورسنيت (Moresnet) إلى الرايخ، وكما في حالة تعيين مفوضين فدراليين للنرويج وهولندا. ومن الأمثلة الأخرى عليه تمديد خطة السنوات الأربع. غير أن النشاط التشريعي المباشر من الفوهرر تناقص.

2- القوانين التشريعية المبسطة التي تصدرها الحكومة، استنادًا إلى قانون الطوارئ الصادر عام 1933. وقد اطّرح هذا فعليًا خلال الحرب.

3- القوانين البرلمانية. لم تستعمل هذه منذ عام 1936، ولكن من الممكن بعثها مجددًا لغايات الدعاوة (البروباغندا).

4- الاستفتاء. وهو وسيلة أخرى من وسائل الدعاوة.

5- السلطة التشريعية للمجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ؛ المشرّع الاعتيادي.

6- قرارات المفوضين الثلاثة، وبعضها قرارات تنفيذية لقوانين تشريعية صادرة عن المجلس الوزاري، وبعضها يتجاوز تلك القوانين. ويقع في هذه الفئة قرار سلطة مفوض خطة السنوات الأربع.

7- سلطات ماريشال الرايخ التشريعية في المسائل المتعلقة بالحماية من الغارات الجوية.

8- السلطات التشريعية المفوضة إلى الوزراء الفدراليين كلٌ في مجال ولايته الخاصة، وذلك استنادًا إلى أذونات محددة، وكمية كبيرة، طبعًا، من التشريعات المفوضة الأخرى.

لم يتوقف تركيز السلطة السياسية عند القمة، بل امتد أيضًا ليطاول المستوى المناطقي؛ فقد قضى قرار صادر عن المجلس الوزاري في أول أيلول/ سبتمبر 1939 بتعيين 18 مفوضًا للدفاع القومي، يقيم كل منهم في مقارّ القيادات المناطقية الثمانية عشر للقوات المسلحة (Wehrkreiskommando). وهم الوكلاء التنفيذيون للمجلس الوزاري في المناطق، ومهمتهم توحيد الدفاع المدني. ليس لهم أي جهاز خاص بهم، بل عليهم أن يستعملوا الآليات الموجودة في حوزة رؤساء المناطق (في بروسيا)، والحكام الفدراليين، أو وزارات الدولة تبعًا للموقع الذي يوجد فيه مقر القيادة المناطقية للقوات المسلحة. فمفوضو الدفاع القومي هم المسؤولون الإداريون الأعلون في المناطق، والمخوّلون إصدار الأوامر لكل هيئة إدارية في منطقتهم إلا إذا كانت معفاة من ذلك. أما نوابهم الذين يقومون فعلًا وفي أكثر الأحيان بالعمل الفعلي، فهم رؤساء تلك الهيئات الإدارية التي يستعملها مفوضو الدفاع القومي للقيام بمهماتهم. ويستجر هذا التنظيم تقويضًا تامًا للبنية التراتبية التقليدية للخدمة المدنية الألمانية، ويشهد في الوقت نفسه على أن الحاجة إلى الفعالية الإدارية كانت موضع تقدير أعلى من التصورات والقيم التقليدية. من ذلك، أن مفوض الدفاع القومي رقم 12، لقيادة القوات المسلحة المرابطة في فيسبادن، يستعمل للقيام بنشاطه مكتب مساعد رئيس المنطقة في فيسبادن. ولذلك فإن نائبه هو، بحسب القانون، مساعد رئيس المنطقة في فيسبادن. لكن هذا الأخير يخضع لرئيس المنطقة عادة، ولكن نظرًا إلى كونه نائبًا لمفوض الدفاع القومي، فهو ينزل، في الواقع، منزلة أعلى من ضابطه الأعلى منه رتبة.

استنادًا إلى قرار آخر من قرارات المجلس الوزاري صادر في 22 أيلول/

سبتمبر 1939، يحق لمجالس الدفاع القومي أن تعيّن نوابًا خاصين في مناطق معيّنة.

في التاريخ نفسه شُكِّلت 18 لجنة دفاع لمساعدة مفوضي الدفاع القومي. وقد ضمّت الحكام الفدراليين، وقياديي الحزب المحليين، ورؤساء المناطق، ورئيس وزراء الإقليم ووزرائه، وكبار قياديي الإس إس (S.S)، رؤساء المناطق ومساعديهم، ورؤساء مكاتب التوظيف والعمل (Labor exchanges)، وأمناء العمال، وسواهم من الرجال الذين يمكن الاستعانة بهم. كانت وظيفة هذه اللجان ذات طبيعة استشارية.

لهذا دفعت الحرب واقع الدولة التوتاليتارية إلى درجة الكمال. فالسلطة السياسية تقع حصريًا في أيدي المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ.

قبيل اندلاع الحرب مباشرة، ألغي معظم القيود التي فرضتها المحاكم الإدارية. وجعل مرسوم صادر عن الفوهرر في 28 آب/ أغسطس 1939، تبسيط الإدارة أمر اليوم. وأُبطل، تحت هذا العنوان المضلل، أكثر القيود التي تحد من تسلط الهيئات الإدارية. وألغي حق الاستئناف ثانية من الأصول الإجرائية الخاصة بالرايخ، والأقاليم، والبلديات، والمؤسسات العامة. واستعيض عن الاستئناف القضائي أمام المحاكم الإدارية بمجرد شكوى أمام الهيئة الإدارية الأعلى من الأولى. ولا يجوز التقدم بهذا الاستئناف إلا إذا كانت المحكمة الإدارية الدنيا تسمح بمثل هذه الخطوة.

صدر القرار الثاني المتعلق بتبسيط الإدارة في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1939، وأبطل ببساطة كل المحاكم الإدارية الدنيا، كما كان قرار آخر صدر في 26 أيلول/ سبتمبر 1939 قد أبطل أدنى الهيئات الإدارية القضائية في المقاطعات. وأصبحت الهيئات العامة مجرد أداة من أدوات الدولة بمقتضى مرسوم الفوهرر. فهي ما عادت تخضع لرقابتها فحسب بل أضحت جزءًا لا يتجزأ من الجهاز الإداري أيضًا، وأصبح من الممكن إغلاقها وفقًا لاستنساب السلطات الفدرالية. ولم يُستثن من هذا الإمكان إلا الحزب والمنظمات التابعة له.

أنشأ مرسوم 3 نيسان/أبريل 1941 محكمة إدارية فدرالية جديدة. وهي تدمج المحكمة الإدارية البروسية، والمحكمة الإدارية النمساوية سابقًا، والمحكمة التأديبية الفدرالية سابقًا، وما شابه. يعيّن الفوهرر أعضاء هذه المحكمة لكنهم يُنقلون إلى مناصب أخرى في نهاية كل سنة. ويجوز لوزير الداخلية أن يعيّن لفترات محددة أعضاء فوق العادة لمعالجة مسائل خاصة، وربما عيّن أشخاصًا خارجيين. فالمحكمة الإدارية الفدرالية الجديدة ليست إذًا هيئة مستقلة ولا يتمتع القضاة فيها بضمان استقلاليتهم. وهكذا، فإن سلطة المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ وهيئاته الدنيا، أي مجالس الدفاع القومي الثمانية عشر، كانت غير مقيدة في الواقع، وغير محدودة على الإطلاق، وغير خاضعة لأي رقابة مؤسساتية.

توسّع واقع الدولة التوتاليتارية خلال الحرب الدائرة حاليًا إلى حد أنه ما عاد من مجال بعده لمزيد من التوسع.

غير أن هذا الواقع لا يتطابق مع الأيديولوجيا؛ إذ واجهتْ فكرة الدولة التوتاليتارية من الرفض بقدر ما ازدادت السلطة السياسية للدولة.

II

ثورة الحزب ودولة «الحرَكة»

1. الاحتجاج الأيديولوجي على الدولة التوتاليتارية

كانت مطالب الحزب تتصادم تصادمًا بيّنًا مع مطالب الدولة التوتاليتارية. وإذا كان لا بد ليد الدولة من أن تكون هي العليا، فلا يمكن للحزب إلا أن يكون ذراعًا من أذرعها، أسوة بالإدارات المدنية أو الجيش، وربما كان أقل أهمية من أي منهما. غير أن النازية كانت قد انتصرت بجهد الحزب وجماعاته السياسية وتفرعاته العسكرية، ومنظماته الحرفية، وفروعه الزراعية، وحتى جناحه العمالي. كان مسؤولو الحزب جياعًا للمغانم وكانوا يصيحون مطالبين بالمناصب التي يحتلها موظفو الإدارات المدنية الذين ظل معظمهم غير منتسبين إلى الحزب، أو ربما التحقوا به لمنفعتهم لا لقناعتهم؛ وطالبت الطبقة الوسطى الصغيرة بحصتها من المخازن الكبرى والتعاونيات؛ وكان أصحاب القمصان البنيّة، بقيادة روهم (Röhm) متعطشين إلى المساواة مع الرايخسفيهر (القوات المسلحة) التي كانوا يصمون قادتها باحتقار بـ «جنرالات المكاتب». كان ألفرد روزنبرغ، العرّاف الفلسفي للحزب، يضيق ذرعًا بالسياسة الخارجية الحذرة للبارون فون نويرات (Baron Von Neurath). وانتشر التململ والتذمر. حاول الحزب أن يضع حدًّا للاستياء عبر إطلاق حملة بروباغندا واسعة مشفوعة بالتهديد بمعسكرات الاعتقال. غير أن الحديث عن ثورة ثانية يقودها ذوو القمصان البنيّة لم يهدأ، وكان يستبين في التهامس العام هزيم منذر بالسوء. وخابت آمال القمصان البنيّة، جيش البروليتاريين المقتلعين وصغار أفراد الطبقة الوسطى، حين عمد هتلر إلى تعين فون فريتش (Von Fritsch) خلفًا لهامرشتاين (Hammerstein) كقائد

للجيش، وسمح لفون بلومبرغ أن يحتفظ بوزارة الحرب. رأى روهم مطامحه تُحبَط وتخيب. تزايد التوتر؛ ونشأت احتكاكات متواصلة بين القمصان البنيّة وذوي الخوَذ الفولاذية القوميين والجيش. واتخذت التدخلات اللاشرعية في المصالح والأعمال أبعادًا خطرة. وفي 17 حزيران/يونيو 1934، ألقى نائب المستشار الألماني فون بابن (Von Papen) خطابه الشهير في ماربورغ ودافع فيه عن حق المواطن في أن ينتقد نظام الحكم[1]. فقرر هتلر التخلّص من «جبله». وكانت النتيجة مجزرة 30 حزيران/يونيو 1934، الشبيهة بحوادث ليلة سانت بارتولوميو عام 1572. أعادت سلطة الدولة تأكيد حقوقها بصورة دموية؛ وماتت الثورة الثانية.

على الرغم من ذلك، انتُبِذَت، خلال الفترة نفسها، فكرة الدولة التوتاليتارية. فتح ألفرد روزنبرغ الهجوم عليها بمقالة في صحيفة **فولكيشه بيوباختر** (*Völkische Beobachter*) [**الرقيب الشعبي**] لسان حال الحزب (9 كانون الثاني/يناير 1934)[2]. فالدولة التوتاليتارية أو «المجرّدة»، على حد قوله، تنتمي إلى حقبة الليبرالية، أيام كانت تُستعمل أداة تقنية من أدوات السلطة. كانت الدولة، في ظل النظام الليبرالي، فوق الأمة: كان ممثلوها يدعون الصدارة بالنسبة إلى سائر المواطنين. «إن ثورة 30 كانون الثاني/يناير 1933 ليست تكملة لدولة الحكم المطلق تحت تسمية جديدة؛ بل هي تضع الدولة في علاقة جديدة مع الشعب... علاقة مختلفة عن تلك التي كانت سائدة عام 1918 أو عام 1871. إن ما حدث عام 1933 ليس بسطًا لشمولية الدولة بل لشمولية الحركة النازية. فالدولة ما عادت كيانًا مجاورًا للشعب والحركة، ولا يتم تصورها باعتبارها جهازًا آليًا أو أداة للسيطرة؛ فالدولة هي أداة لفلسفة الحياة النازية». وأوضح روزنبرغ الأسباب التي دعته إلى شجب فوقية الدولة؛ فإسباغ الكمال المثالي على الدولة، كما يقول، ينطوي على تمجيد مسؤوليها على حساب الحركة. ولذلك أوصى بالكف عن الكلام على الدولة التوتاليتارية

---

(1) Frederick L. Schuman, *The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism*, 2nd ed. (New York: A. A. Knopf, 1939), p. 430.

(2) أعيد طبعه في: Alfred Rosenberg, *Gestaltung der Idee: Reden und Aufsätze von 1933-1935*, herausgegeben von Thilo von Trotha, Blut und Ehre; 2 (München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1936).

والتشديد على شمولية النظرة النازية إلى الحياة، وعلى الحزب النازي باعتباره أداة هذه النظرة.

كان مقال روزنبرغ الاحتجاجي على فوقية الدولة يتسق تمامًا مع مؤلَّفه الكبير المعنون *The Myth of the Twentieth Century* (**أسطورة القرن العشرين**) الذي شجب فيه الدولة، ورفض أن «يجثو على التراب» أمامها، وهاجم هيغل[3]. وقد أعرب هتلر، في كتابه **كفاحي** الذي نشر قبل وقت طويل من وصوله إلى السلطة، عن آراء مشابهة لهذه، وأطلق العنان لازدرائه جمهورية فايمار، وتنبأ بولادة حقبة جديدة. ومن الواضح أنَّ الفقهاء والدستوريين والمنظّرين السياسيين الذين أعلنوا في العام 1933 و1934 عن تحوّلهم إلى النازية، أهملوا قراءة هذا الكتاب الذي يُفَنِّد فيه كل زعم تقدمت به الدولة ودعاتها. فالدولة، على قول هتلر، ليست تصورًا أخلاقيًا ولا تجسيدًا لفكرة مطلقة، بل هي خادمة للشعب المنتمي إلى العرق نفسه. فهي «ليست غاية بل وسيلة. وهي في الواقع شرط مسبق لتشكيل ثقافة إنسانية أرقى، لكنها ليست سببًا لها. بل على العكس، فإن الثقافة تكمن في وجود عرق قادر على الثقافة». وهو يقول في موضع آخر «الدولة وسيلة لغاية. وغايتها هي الحفاظ على جماعة من الكائنات الحية المتساوية بدنيًا ونفسيًا وارتقاء هذه الجماعة». فهي تمكنهم من أن يحافظوا على نوعهم بطريقة فضلى. ويلزم عن ذلك أن «إنجازات الدولة الثقافية وقوتها النسبية ليست العامل الحاسم في تقويمها بل هو الدور المعطى لشعبها... وتكون الدولة رديئة، مهما كان مستوى ثقافتها، إذا ما ساقت حَمَلَة هذه الثقافة العرقية إلى هلاكهم». ولهذه الأسباب يرفض هتلر إطاعة الدولة طاعة غير مشروطة ويؤكد حق الناس البيولوجي في المقاومة؛ «فالغاية العليا للوجود ليست الحفاظ على دولة أو حكومة، بل الحفاظ على الشعب... وما إن يتعرض هذا الأخير لخطر أن يُظلَمَ أو أن يُلغى، فإن مسألة الشرعية لا تعود تؤدي إلا دورًا ثانويًا... قد تستعمل السلطة الحاكمة ألف وسيلة 'شرعية' مزعومة، ومع ذلك فإن غريزة البقاء في المظلومين هي على

---

(3) Alfred Rosenberg, *Der Mythus des 20. Jahrhunderts; eine Wertung der Seelisch-geistigen Gestaltenkämpfe unserer Zeit*, 7th ed. (München: Hoheneichen-Verlag, 1933), esp. pp. 525-527.

الدوام المسوِّغ الأسمى لقتالهم بكافة الأسلحة... حقوق الإنسان تضع حدًا لحقوق الدولة»[4].

يقول هتلر في موضع آخر: «إذا ما ساقت حكومةٌ شعبها إلى الدمار، فإن تمرد كل فرد من أفراد الشعب ليس حقًا فحسب بل واجب عليه أيضًا... وإذا لم يكن إنسانٌ مستعدًا للقتال أو قادرًا عليه دفاعًا عن وجوده، فإن العناية الإلهية المحِقَّة تكون قد حتّمت هلاكه».

لا جدال في أن هذه النظرية ضرب من الليبرالية المنحرفة، المبنية على تصوّر بيولوجي للقانون الطبيعي الذي يحلّ فيه نقاء العرق محل الحقوق الفطرية للفرد. الليبرالية أيضًا تتصور الدولة كأداة أو آلية، ويذكّرنا تلميح هتلر إلى العناية الإلهية بالفلاسفة الليبراليين التأليهيين الذين استعانوا بالعناية الإلهية ليضمنوا التناغم الاجتماعي. غير أن الاختلافات بين الفريقين واسعة. فالنظرية الليبرالية كانت نظرية حماية الدولة بقطع النظر عن العرق، والمعتقد، والطبقة. وقد استعيض عن ذلك بنظرية النخبة العرقية.

بُعِثَت النظرية الداعية إلى وضع الدولة في مرتبة أدنى حيّةً بعد عملية التطهير الدموية التي جرت في 30 حزيران/ يونيو 1934. ووفر مؤتمر الحزب النازي الذي عقد في أيلول/ سبتمبر 1934، المناسبة لإعادة صوغ العلاقة بين الحزب والدولة، وشدّدت كلمة الفوهرر على أن الثورة النازية باتت شيئًا من الماضي[5]. رفض هتلر فكرة الثورة المستمرة، معلنًا أن من شأنها أن تقود إلى تفكك الحياة العرقية، والسياسية، والاقتصادية. وتابع قائلًا إن الثورات المستمرة ليست إلا «صراعات على السلطة بين ساسة متعطشين إلى المغانم». لا يمكن تحقيق النجاح من دون الاستقرار. وكان لا بد من وضع حد للثورة

(4) Adolf Hitler, *Mein kampf* (New York: Reynal and Hitchcock, 1939), pp. 122-123, 592, 594, and 596.

على الرغم من أنني استعملت هذه الطبعة، فقد غيرت عددًا من الترجمات. ينبغي لمفهوم فولك (Volk) ألا يترجم قط بكلمة «أمة».

(5) E. Koch (ed.), *Nüremberg* (1934).

النازية لأن الشعب تشبّع بفلسفة الحياة النازية ولأن الجيش أصبح إلى الأبد حصنًا حصينًا للدولة النازية. كانت المهمة العليا في الفترة التي سبقت ذلك مباشرة تعزيز سلطة الدولة. والمهمة المستقبلية هي تعزيز الحزب ومقاتليه من القمصان البنّية ونخبة الحرس في جماعة واحدة، يجمعها قَسَم علني بتنقية الشعب كله وتعبئته وتقوية الثقة بالحزب. وفي خطاب آخر، ألقي في ختام المؤتمر، شنّ هتلر أعتى هجوم له على نظرية الدولة التوتاليتارية. فالحزب، على ما أعلن هتلر، هو الذي يوفّر النخبة السياسية؛ «الدولة ليست سيدتنا بل نحن سادة الدولة»[6].

2. الدولة الثلاثية المكونات

هبّ المنظرون السياسيون والدستوريون الذين أثيرت غرائزهم الامتثالية فورًا لإعادة صوغ النظرية النازية. مرة أخرى كانت المساهمة الحاسمة من صنع كارل شميت[7]. فالبنية السياسية الألمانية، في ما كتب، تنهض على أسس ثلاثية هي: الدولة، والحركة، والشعب. والدولة هي «الجزء السياسي السكوني»، والحركة هي «العنصر السياسي المتحرّك»، والشعب هو «القطاع غير السياسي المقيم في حِمَى القرارات السياسية» (ص 12). ومع أن شميت يرفض أي محاولة «للتحذلق في دفع أي من هذه العناصر في مواجهة الآخرين»، فإن النمط الذي يضعه ينطوي على تراتبية هرمية. «فالمتحرّك» (مهما كانت دلالة الكلمة) يحتل داخل التقاليد النازية أو الفاشية مرتبة أعلى من «السكوني»، كما يأتي ما هو غير سياسي في منزلة أدنى من السياسي. والحقيقة أن كتاب شميت يرفض أي محاولة لمماهاة الدولة ببيروقراطيتها وقضائها، «فالحركة» تحمل «جهاز الدولة فضلًا عن النظام الاجتماعي والاقتصادي» (ص 14).

يميّز كارل شميت تمييزًا حادًا بين نظريته المتعلقة بالبنية الثلاثية للدولة والنظرية الليبرالية الثنائية التي تتواجه فيها الدولة والمجتمع ككيانين منفصلين.

---

(6) *Völkischer Beobachter* (Munich) 8/9/1934.

(7) Carl Schmitt, *Staat, Bewegung, Volk: die Dreigliederung der politischen Einheit*, Deutsche Staat der Gegenwart; 1 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1933).

ففي النظرية الجديدة لا تنفرد الدولة باحتكار القرارات السياسية. ويستخلص شميت من ذلك أن الدولة ما عادت تحدد العنصر السياسي بل تتحدًّد به، أي بالحزب.

لكن العلاقة الدقيقة بين الدولة والحركة تبقى غامضة. فالحزب، وإن كان منصهرًا بالدولة انصهارًا لا فكاك منه، فهو لا يتماهى بها. وهو يصدر التوجيهات إلى الدولة، لكنه لا يتصرف إلا من خلال زعيمه. ويجب ألا يخلط بين الزعامة والرقابة، والإمرة، والدكتاتورية، والحكم البيروقراطي. والدور الذي يجب أن يقوم به الشعب أقل وضوحًا من هذا بكثير. الشعب، من حيث تعريفه، هو القطاع غير السياسي، أي ليس له قول في القرارات السياسية. غير أن هذا الجزء من أطروحة شميت لم يلقَ القبول؛ ذلك أن تضمينه الواضح بأن الشعب لا يوجد إلا لكي يُحكَم أثارَ اعتراضاتٍ حامية. واحتج المعترضون على شميت بأن الشعب ليس غير سياسي بل هو سياسي، وأنه القوة الأولية (Urkraft) التي يستمد منها كل الأفراد حقوقهم. «إن الشمول السياسي النازي يرتكز على فكرة سياسية شاملة مستمدة من شعب سياسي موحد ومتحقق في حركة سياسية واحدة. وشكل الدولة الحي والدائم هو التجسيد لهذه الفكرة»[8].

تعتز النازية، كما سوف نرى، بجعلها الشعب في مركز فلسفتها الاجتماعية والسياسية. وقد اعتمدت نظرية كارل شميت الثلاثية مع تعديل وحيد بليغ الدلالة هو اعتبار الشعب جزءًا من البنية السياسية. لم يفسر أحد كيف يمكن الشعب أن يقوم بالفعل السياسي؛ ولم يتم الاعتراف إلا بقيادة «الحركة». وانبرى عدد لا يحصى من المنظّرين وكتاب الكراريس يصفون الشعب بأنه منبع الدولة، لكن لم يستطع أحد منهم أن يبين كيف يمكن الشعب أن يقوم بهذه الوظيفة، خصوصًا إذا ما تذكرنا أن الزعيم لم يكن مقيدًا بأي استفتاءات. حلّت الميتافيزيقا الرديئة محل أي مناقشة عقلانية للمشكلة.

(8) Ernst Rudolf Huber: «Die Totalität des völkischen Staates,» *Die Tat*, vol. 26, no. 1 (1934), pp. 30-42, and «Die deutsche Staatswissenschaft,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 95 (1935), p. 210, and many others.

3. الحزب والدولة

تتسم النظرية السياسية النازية بالغموض أيضًا في ما يختص بالعلاقة بين الحزب والدولة. وحاول هتلر نفسه أن يعرّف هذه العلاقة في خطاب ألقاه في مؤتمر الحزب عام 1935: «إن مهمة الدولة هي أن تواصل، من ضمن الإطار القائم، إدارة التنظيم الذي يخصها والذي طورته على مر التاريخ». أما مهمة الحزب، فهي «أولًا، توجيه جهود منظماته كلها باتجاه إقامة خليّة للمذهب النازي خالدة، مستقرة، تجدد ذاتها بذاتها؛ ثانيًا، تربية الشعب كله على هذه الفكرة؛ وثالثًا، تسليم الشعب الذي تمت تربيته على هذا النحو إلى الدولة من أجل القيادة... أما بالنسبة إلى الباقي، فإن مبدأ الاحترام المتبادل ينبغي أن يعتمد بالنسبة إلى ولاية الفريقين [الدولة والحزب]»[9]. وهذا يتركنا، تحديدًا، حيث كنا من قبل، لأن المسألة المطروحة هي مسألة تحديد أين تنتهي ولاية الدولة وأين تبدأ ولاية الحزب.

تكشف دول الحزب الواحد ثلاثة أنماط من العلاقة بين الحزب والدولة. ففي إيطاليا، «أُدمِجَ» الحزب في الدولة؛ والحزب هو عضو من أعضاء الدولة، وهو «حزب الدولة». وفي روسيا السوفياتية يُمنَح الحزب السيطرة الكاملة على الدولة، وغالبًا ما تستهدف عمليات التطهير التي تجري دوريًا، الحؤول دون تراكم السلطة السياسية المستقلة في أيدي بيروقراطية الدولة. ويقع النموذج الألماني في مكان ما بين النموذجين السابقين وهو عسير على التحليل. ولكن لا بد للتحليل من أن يتم لا لإرضاء فضول الفقهاء الدستوريين والإداريين بل لإيضاح المشكلات الأساسية المتعلقة بأين تقع السلطة السياسية وإلى أي مدى تغلغلت الأفكار النازية في الجيش والإدارات المدنية.

لنبدأ بحثنا عن إيضاح هذه المشكلات بتحليل للممارسات التشريعية، والإدارية، والقضائية. تقوم قاعدة العلاقة بين الحزب والدولة على قانون «وحدة الحزب والدولة» الصادر في عام 1933، المتمم بمرسوم الفوهرر

---

(9) Adolf Hitler, *Die Reden Hitlers am Parteitag der Freiheit 1935* (München: F. Eher Nachf., 1935), esp. pp. 80-81.

الصادر في 29 آذار/ مارس 1935. وينص هذا القانون على أن «الحزب هو حامل الفكرة الجرمانية للدولة وهو متحد بالدولة اتحادًا لا ينفصم». وهو هيئة بحكم القانون العام، على أن يصدر ميثاقه عن الزعيم. وجُعِلَ هيس (Hess) الذي كان نائبًا للزعيم يومها، ورُوهم الذي كان قائد القمصان البنّية، عضوين في الحكومة الفدرالية بغية تمتين هذه الوحدة تنظيميًا. وبمقتضى هذا القانون ذاته، بات لأعضاء الحزب والقمصان البنّية ولاية مستقلة. كان قانون «الوحدة» نتيجة منطقية لكل تلك القوانين التي دمّرت الأحزاب الأخرى المنافسة: قواعد الشرطة التي صدرت بمقتضى المراسيم الرئاسية الطارئة في 28 شباط/ فبراير 1933؛ وقانون 26 أيار/ مايو الذي صودرت بموجبه ممتلكات الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ وقرار 23 حزيران/ يونيو 1933 الذي وقعه وزير الداخلية البروسي وحظر بموجبه كل نشاط على الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وعلى نوابه في البرلمان، وفي المجالس الإقليمية، ومجالس الدولة، والمجالس المناطقية، والبلديات؛ وحظر حلبات المصارعة القومية (*Kampfringe*)، في أول حزيران/ يونيو 1933؛ حل حزب الشعب القومي الألماني طوعيًا (27 حزيران/ يونيو 1933)، وحزب الشعب البافاري (4 تموز/ يوليو 1933)، وحزب الوسط الكاثوليكي (5 تموز/ يوليو 1933)، إلى أن بلغ كل ذلك الذروة في قانون 14 تموز/ يوليو 1933 الذي حظر تشكيل أحزاب جديدة تحت طائلة السجن عقابًا لكل محاولة لتنشيط أو تنظيم أي حزب، إلا الحزب النازي.

لا يختلف القانون كثيرًا، إذا ما أخذ على ظاهره، عن القانون الإيطالي الصادر عام 1932 والمنظم للعلاقة بين الحزب الفاشي القومي والدولة الإيطالية. فهو لا يضع الحزب فوق أي هيئة عامة أخرى كالكنيسة، أو البلدية، أو مجلس يدير صندوقًا للضمان الصحي. فالهيئة، بحسب القانون الألماني العام، إنما هي مؤسسة حرة نسبيًا. ولا توجد في القانون العام أي مؤسسات لا تخضع لسيطرة الدولة[10]. ويحدد القانون مهماتها بوضوح، ونطاقَ مرجعيتها

---

(10) Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, Systematisches Handbuch der deutschen Rechtswissenschaft; Abt. 6, Bd. 1-2. Making of Modern Law: Foreign, Comparative and International Law, 1600-1926, 2nd ed. (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1914-1917), p. 591.

بشكل صارم، كما أن نشاطها يقع تحت ولاية المحاكم الإدارية وسواها من الهيئات. والواقع أن ليس للهيئات العامة استقلالية عامة في الدولة الحديثة. وتتلقى كل منها سلطتها بتفويض الدولة لها، وقد ذهب بعض المنظرين بصورة منطقية تمامًا إلى رفض فكرة الاستقلالية باعتبارها غير متلائمة مع النظام القانوني للدولة الحديثة. ونحن إذ نصف الحزب بأنه هيئة عامة، نعني ضمنًا أن مهماته وصلاحياته محدودة بحدود القانون وأن نشاطه يقع تحت رقابة الدولة. ولذلك يكون الحزب عندئذٍ متساويًا مع أي مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة مستقلة نسبيًا.

لكن هذه الاعتبارات لم تنسجم، في ما يبدو، مع الزعم بأن «الحركة» تمثل الدولة وتقودها. فكان من جراء ذلك أن النظرية الدستورية والقانونية اطّرحت حرفية قانون الوحدة الصادر عام 1933 وأعادت صوغ عباراته بحيث أضحى الحزب مستقلًا تمامًا عن الدولة، لا بل منتصبًا فوقها[11].

يشير التطور الفعلي للعلاقة بين الحزب والدولة إلى أن تصور الهيئة العامة لا يجد تطبيقًا له هنا. فالحزب لا يقتصر على مجرد التعاون في شؤون التشريع، والإدارة، والعملية القضائية، بل يحتل موقعًا أرفع من موقع الدولة. ويصح هذا بصورة أخص بالنسبة إلى الإس إس (.S.S) وشبيبة هتلر.

4. الإس إس وشبيبة هتلر

الإس إس، أو نخبة الحرس هي الشرطة وهي الدولة تاليًا في أهم وظائفها الداخلية. وهي تعمل كشرطة حماية وتوفر الأفراد لشرطة الدولة السرية. شكّلت الإس إس، منذ تأسيسها عام 1925 وتوسعتها عام 1929، جماعة مغلقة تعيش في ظل قوانين خاصة بها. كان اختيار عناصرها يتم بصورة رئيسة على أسس بيولوجية كالتي يستعملها «مؤصّل البزور»: فالغاية هي انتقاء الأفراد الأقرب

(11) Anton Lingg, *Die Verwaltung der Nationalsozialistischen Deutschen Arbeiterpartei*, 2nd ed. (München: Eher, 1940); Ernst Rudolf Huber, «Die Rechtsgestalt der NSDAP,» *Deutsche Rechtswissenschaft*, vol. 4 (1939), pp. 314-357, and Gottfried Neesse: «Die Rechtsnatur der NSDAP,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 95 (1935), pp. 709-718, and «Die Verfassungsrechtliche Gestaltung der Ein-Partei,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 98 (1938), p. 692.

شبهًا بالرجل النوردي (Nordic) المثالي[12]. والعنصر الرئيس في أيديولوجية أعضائها هو الإيمان، الشرف، والطاعة غير المشروطة. ووعيهم النخبوي يقرّه مرسوم صادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1935، يخوّل كل رجل في الإس إس ويلزمه بأن يدافع عن شرفه بسلاحه. ويجب استنادًا إلى المرسوم نفسه أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره على الأقل، وأن يمضي فترة تدريب مدتها ثمانية عشر شهرًا، وأن يقسم يمين الولاء للزعيم، ويكون قد أكمل خدمته العملية والعسكرية. ويتم إدراجه في السلك عند تسلمه خنجره. وتم توسيع الامتيازات الممنوحة للإس إس بحكم المحكمة الفدرالية العليا. وفي حين سمح القسم 53 من القانون الجزائي للمواطنين العاديين أن يستعملوا الأسلحة في حال الدفاع الضروري عن النفس فحسب، فإنَّ قرار المحكمة أقر لرجال الإس إس بأن يستعملوا أسلحتهم حتى عندما يمكن صد الاعتداء بوسائل أخرى. «لا يليق بمن يرتدي بزّة الإس إس أن يظهر بمظهر المتورط في عراك أمام أقرانه. هذا المشهد يتنافى مع بزّة الإس إس»[13].

ويعرِّف حكم صادر في 26 أيار/مايو 1939 الإس إس من حيث علاقتها بالشرطة[14]. فمهمتها هي الدفاع عن الدولة ضد الأعداء الظاهرين والمستترين. لكن قطاعات الإس إس الثلاثة تختلف بعضها عن بعض بحيث إنها لا تكاد تشترك في ما بينها بشيء إلا الاسم[15]. فالإس إس «العامة» منظمة حزبية بحتة، يديرها أمين مالية الحزب (الذي يرأس أيضًا إدارة الحزب). ويتفرّع من الإس إس «العامة» جماعتان خاصتان: «القوات الجاهزة» (Verfügungstruppen) وتشكيلات «رأس الموت» (Totenkopfformationen) تخضعان كلتاهما لوزير الداخلية[16]. وتقع قوات الحزب تحت تصرف الدولة، كما أن قائد الإس إس

(12) Heinrich Himmler, *Die Schutzstaffel als antibolschewistische Kampforganisation* (München: F. Eher Nachf., 1936), esp. p. 21.

(13) *Juristische Wochenschrift* (14 November 1938), p. 3289.

(14) *Verwaltungsblatt*, no. 147 (1939).

(15) Werner Best, «Die Schutzstaffel der NSDAP und die Deutsche Polizei,» *Deutsches Recht* (1939), p. 47.

(16) *Völkischer Beobachter*, 3/7/1939, p. 184.

(هملر) هو في الوقت نفسه قائد الشرطة الفدرالية (قانون 17 حزيران/ يونيو 1936).

تتألف الشرطة من منظمتين هما: شرطة الانضباط (Ordnungspolizei) (التي يرأسها مساعد قائد الإس إس، دالوغه (Daluege)) وشرطة الأمن (Sicherheitspolizei) (التي يرأسها مساعد قائد الإس إس، هايدريش (Heidrich)). فقيادة الشرطة هي نفسها قيادة الإس إس، كما أن تشكيلات الإس إس هي نفسها تشكيلات الشرطة، بعبارة أخرى، تنازلت الدولة في هذا الحقل عن مركزها لمصلحة الحزب.

من الأمثلة الأخرى على تسيّد الحزب، هناك شبيبة هتلر التي انبثقت من رابطة الشباب النازي (Jugenbund der NSDAP) (التي تأسست عام 1922 واتخذت شكلها الحالي عام 1926). لم تكن هذه المنظمة في بداية عهدها إلا قطاعًا من القمصان البنيّة، وتخضع لسيطرة قائد فرقة العاصفة (S.A.). كان بالدور فون شيراخ (Baldur Von Schirach) الذي عيّن قائدًا للشبيبة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1931، قائدًا لمجموعة من فرقة العاصفة. ولما كانت شبيبة هتلر قطاعًا من فرقة العاصفة، كان من الضروري أن يطبق عليها أيضًا الحظر الذي فرض على تلك الفرقة في 13 نيسان/ أبريل 1932. وفصلت شبيبة هتلر عن فرقة العاصفة بعد الحظر الذي فرض على الأخيرة. لكن العملية كانت بطيئة؛ ومع أن بالدور فون شيراخ عيّن قائدًا لشبيبة الرايخ (Reichsleiter) في الحزب في حزيران/ يونيو 1933، وبات يُقبَل في أعلى حلقات القيادة، لم تصبح شبيبة هتلر مستقلة عن فرقة العاصفة ومعترفًا بها كإحدى جماعات الحزب إلا بعد صدور قرار تنفيذي في 29 آذار/ مارس 1935.

كانت شبيبة هتلر تتألف من جماعات عدة: شبيبة هتلر بحصر المعنى (فتيان بين 14 و18 عامًا)؛ الشبان (Jungfolk)؛ رابطة الشابات الألمانيات (Bund Deitcher Mädel)؛ الفتيات (Jung Mädel)؛ منظمة الإيمان والجمال (Glaube und Schönheit) التي شكلتها رابطة الشابات الألمانيات. ويمثل هذا الكيان بمجمله ويشرف على تمويله أمين مالية الحزب.

يوم عيّن بالدور فون شيراخ قائدًا لشبيبة الرايخ الألماني، أصبح أعلى مسؤول في الدولة يعنى بشؤون منظمات الشبيبة، وعمل كقائد في الحزب والدولة. واستعمل سلطاته الجديدة لتنسيق كامل حركة الشبيبة ووضع بذلك موضع التنفيذ مطلب الحزب بالسيطرة الكاملة. حلّ رابطة ألمانيا الكبرى (Grossdeutscher Bund)، ودمج شبيبة شارنهورست (Scharnhorst) وجبهة عمل الشبيبة والشبيبة المزارعين في الحركة، وتوصل إلى اتفاق عمل مع منظمات الشبيبة الدينية.

وعلى الرغم من احتكاره السياسي جميع منظمات الشبيبة، لم يُعتبر قائد الشباب مسؤولًا رسميًا في الدولة؛ فهو لا ينتمي إلى الإدارة المدنية ولا يخضع لأنظمتها التأديبية. ويرتكز الاتحاد بين شبيبة هتلر والدولة على أساس وحيد هو أن شخصًا واحدًا يحتل منصبين. ومع ذلك تتلقى شبيبة هتلر المساعدة المالية من الدولة وتتمتع بامتيازات سياسية لا تحصى.

في أول كانون الأول/ ديسمبر 1936 أصدرت الحكومة «قانون شبيبة هتلر» الذي أعلن أن «كامل الشبيبة الألمانية داخل أراضي الرايخ تُنَظَّم داخل شبيبة هتلر». ورفع القانون نفسه قائد الشبيبة الألمانية إلى منصب فدرالي رفيع يرجع إلى هتلر مباشرة. ومنح قرار 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 قائد الشبيبة هذه المرجعية العليا في المسائل الشبابية كلها بالنسبة إلى المسؤولين المناطقيين في بروسيا والحكومات الإقليمية والمفوضين الفدراليين في الأراضي المحتلة. على الرغم من ذلك كله، لا تعتبر الحركة الشبابية «شبيبة الدولة» (على غرار منظمة باليلا(*) الإيطالية، مثلًا) بل «شبيبة الحزب»(17). أما الهيئات الفدرالية والحكومية، فهي مجرد وسائل يلبي من خلالها قائد الشباب الألماني حاجات

(*) منظمة للشبيبة الإيطالية عملت كرديف للتربية المدرسية، وسمّيت باسم باليلا، وهو الاسم «الحركي» أو الحربي لشخصية ثورية شبه أسطورية، هي شخصية الصبي جيوفان باتيستا بيراسو الذي يروى أنه أطلق حركة التمرد في جنوى عام 1746 ضد قوات هابسبرغ النمساوية التي احتلت المدينة يومها. وسميت المنظمة باسم ذلك الصبي إلهامًا للشبيبة (المترجم).

(17) Hans-Helmut Dietze, «Die verfassungsrechtliche Stellung der Hitler-Jugend,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 101 (1941), pp. 113-156, esp. pp. 132-137.

الحزب. وتتمتع شبيبة هتلر بسلطة تشريعية وإدارية وقضائية خاصة بها، وتم توثيقها بصورة خاصة في مرسوم خدمة الشباب (Jugenddienstverordnung) الصادر في 25 نيسان/ أبريل 1939 الذي جعل من واجب كل ناشئ بين العاشرة والثامنة عشرة أن يخدم في شبيبة هتلر. ووصف المنزل، والمدرسة، وشبيبة هتلر بأنها الأركان الثلاثة لتربية الناشئة، محاكاةً لنظرية كارل شميت الثلاثية.

ويوم وُسِّعت شبيبة هتلر لتشمل كامل شبيبة ألمانيا، فقدت طابعها الحزبي. صار من الضروري أن تنشأ منظمة جديدة لقولبة قادة المستقبل، ونصّ قرار تنفيذي (25 آذار/ مارس 1939) على إيجاد نخبة كهذه، «ذرّية» شبيبة هتلر داخل المنظمة. والعضوية فيها طوعية وهذه الجماعة المركزية هي أداة حزبية بالمعنى الحصري للكلمة[18].

5. الحزب والهيئات الأخرى

انعكست العلاقة التي وصفتها في القسم السابق بالنسبة إلى السلك العمالي، وإدارة الجيش، والسلك الإداري المدني: هنا أحِلَّت الدولة فوق الحزب. نصّت الفقرة 26 من قانون الجيش (Reichswehrgesetz) على إلغاء العضوية في الحزب خلال فترة الخدمة العسكرية. وحظرت الفقرة 17 من قانون السلك العمالي (26 حزيران/ يونيو 1935) النشاط الحزبي خلال الخدمة في هذا السلك، مع بعض الاستثناءات القليلة. صحيح أن الفقرة 11 من قانون الإدارة المدنية يعلّق مبدأ التنافر ويتيح لموظفي الإدارات المدنية القبول بمناصب غير مأجورة في الحزب والمنظمات المنتمية إليه من دون إذن خاص؛ غير أن العلاقة الحقيقية بين الإدارات المدنية والحزب تظهر بأجلى صورة لها في «تنظيم إدارة الوحدات الريفية الصغيرة» (Anordnung über die Verwaltungsführung in den Landkreisen) الصادر في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1939. ويوكل هذا القرار عملية التوجيه (Menchenführung)، أي التلاعب بالعقول، إلى مساعد القيادي الحزبي المسؤول

(18) *Soziale Praxis*, vol. 48 (1939), p. 47.

أمام رؤسائه عن «مزاج الشعب وموقفه في الوحدات الإدارية الصغرى». لكن المسؤولية عن المهمات الإدارية تبقى في يدي مدير الدائرة الذي لا يخضع لأي مداخلة من المسؤولين الحزبيين الذين يحق لهم أن يتقدموا باقتراحات فحسب. ويبرهن هذا الحكم بوضوح أنه على الرغم من التردي الأيديولوجي للدولة، فإن السلطة القيادية المطلقة والحصرية لأجهزة الدولة التنفيذية لم تنقص على أي نحو كان. وباستثناء الشرطة وحركة الشبيبة، تبقى إدارات الخدمة المدنية هي العليا، وتبقى الدولة توتاليتارية.

تعالج المصاعب الناشئة عن العلاقة البالغة الالتباس بين الحزب والدولة قانونيًا وفق مبدأ القيادة؛ علاوة على ذلك، يتولى الكثير من كبار قياديي الحزب مناصب رفيعة في الدولة. وسوف نناقش في هذا السياق الإطار القانوني وحده؛ أما الفحوى السوسيولوجية والسياسية فنناقشها لاحقًا.

على مستوى القمة، تتجسد وحدة الحزب والدولة في شخص أدولف هتلر الذي يتولى زعامة الحزب ورئاسة الدولة في الوقت نفسه. كما أن نائب زعيم الحزب عضو في الحكومة، وإن لم يكن وزيرًا بالمعنى الدقيق[19]. كل الحكام الفدراليين ومعظم رؤساء الولايات البروسية هم أيضًا قادة ولايات حزبيين (Gauleiter)[*]... ويحتل قائد القسم الخارجي في الحزب (Bohle) المنصب نفسه في الشؤون الخارجية (30 حزيران/ يونيو 1937). لكن ثمة بعض التباينات، من ذلك أن الأمر الذي صدر في 29 شباط/ فبراير 1937 قضى بألا يحتل قائد الناحية (Kreisleiter) في الحزب أي منصب إداري بدوام كامل في الدولة أو في البلديات. ومن جهة أخرى، كانت منظمات الدولة والحزب كلاهما يخضعان لأوامر مصلحة شق الطرق توت (Todt)، ورئيس خطة السنوات الأربع غورينغ.

---

(19) Arnold Köttgen, «Vom deutschen Staatsleben,» in: *Jahrbuch des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Das öffentliche Recht der Gegenwart (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1937), p. 58.

(*) غاولايتر مركّبة من كلمتين ألمانيتين هما Gua وهي كلمة جرمانية قديمة في القرون الوسطى أحياها النازيون للدلالة على ما يشبه الولاية لدى العثمانيين، و Leiter، أي المرشد أو القائد. وفي عام 1928 كان Gauleiter قد أصبح مرتبة عليا في التشكيلات النازية شبه العسكرية، ثم تطور ليصبح أعلى منصب في الرايخ بعد منصب Reichsleiter (أي القائد القومي)، ثم بات الغاولايتر الحاكم المطلق للمنطقة التي يسود عليها (المترجم).

لم يقتصر الأمر على تولّي قادة الحزب مناصب حكومية رفيعة في كثير من الأحيان، بل إن صلاحيات الحزب منحت صفة رسمية أيضًا؛ فنائب زعيم الحزب يساعد على وضع الأطر للأوامر القانونية والتنفيذية (مثال ذلك قرارات 25 تموز/ يوليو 1934 و6 نيسان/ أبريل 1935) واختيار الموظفين المدنيين الذين يعيّنهم القائد مباشرة (الفقرة 31 من قانون الخدمة المدنية الصادر في 26 كانون الثاني/ يناير 1937). ويصح الشيء نفسه على قادة السلك العمالي (3 نيسان/ أبريل 1936). أما في الإدارة البلدية، فإن مندوب الحزب يبقى مسؤولًا رسميًا في الحزب (الفقرة 6 من قانون بلديات الرايخ (Reichsgemeindeordnung)).

قد نستنتج من هذا أن من المستحيل أن نصف الحزب بأنه هيئة عامة. ويتضح هذا الواقع أكثر عندما نتفحص مسألة الرقابة القضائية، وهي المسألة الجوهرية في أي هيئة عامة. فالآراء مجمعة على أن الحزب لا يخضع لأي رقابة كانت. وأملاكه لا يمكن أن ترتهن لأي دين عام أو خاص[20]. علاوة على ذلك، لا الإدارة الداخلية للحزب، ولا بنيته التشريعية، ولا القضائية تشبه نظائرها في أي هيئة عامة أخرى. والوثائق التي يُصدرها قادة الحزب هي وثائق عامة، كما أن قادة الحزب السياسيين هم موظفون في القطاع العام. وتتمتع المحاكم الحزبية بصلاحيات مماثلة لصلاحيات المحاكم العادية: فهي مؤهلة لأن تستمع إلى الشهود، والخبراء، بعد قسم اليمين؛ ولا يحق لمسؤول حزبي متدني الرتبة أن يشهد أمام أي محكمة أو هيئة إدارية من دون موافقة رؤسائه الحزبيين. وهكذا فقد منحت الامتيازات الحكومية التي يتمتع بها موظفو القطاع العام لأعضاء التراتبية الحزبية، كما أن بزات الحزب ومؤسساته تتمتع بالحماية نفسها التي تتمتع بها بزات الدولة ومؤسساتها (قانون 20 كانون الأول/ ديسمبر 1934). وممتلكات الحزب معفاة من الضرائب (قوانين 15 نيسان/ أبريل 1935 وأول كانون الأول/ ديسمبر 1936).

تظهر استقلالية الحزب بأجلى صورها في أنه لا يتحمل تبعات أضرار مسؤوليه، وإن كانت تبعات كهذه قد أثبتها القانون الألماني بالنسبة إلى

(20) Lingg, p. 113.

المسؤولين في الهيئات أو المؤسسات الخاصة وموظفي الخدمة المدنية (المادة 131 من دستور فايمار). وقد حكم بعض محاكم الاستئناف البروسية بمسؤولية الحزب عن أضرار تسبب بها مسؤولوه، ولا سيما في مسائل غير سياسية[21]، لكن أكثرية المحامين ومعظم محاكم البداية لا تقبل تحميل الحزب أي مسؤولية على الإطلاق. فالحزب يطالب علنًا بكل امتيازات وظائف الخدمة المدنية لكنه يرفض كل مسؤولياتها. ولا يمكن ملاحقته على الأذى أو الضرر الذي يتسبب به أفراده إلا إذا وافق طوعًا على ولاية الدولة في كلّ حالة خاصة[22]. وهكذا فإن الحزب يحتل الموقع الذي تحتله دولة ذات سيادة تجاه دولة أخرى. وإذا قيّض لهذا الوضع أن يمتد إلى الحقول كافة، فإن الحزب سيكون في نهاية المطاف فوق الدولة.

الحزب ليس أداة من أدوات الدولة. ولا يمكن لوضعه أن يحدّد وفقًا لفقهنا الدستوري التقليدي. ويشبّه فالتر بوخ[23]، قاضي قضاة الحزب، وأحد الذين يمتلكون، بهذه الصفة، سلطة الحياة والموت، الحزبَ بالدولة نفسها. ولئن صحّ تشبيهه فسوف ينشأ وضع عبثي يوجد فيه نظام مزدوج، سلطتان متجاورتان تحملان السيادة، تطلب كل منهما الولاء لها وتخلق ولاية أو سلطة مزدوجة. وبغية حل هذه المعضلة، يلجأ فريك (Frick)، وزير الداخلية الفدرالي، والعضو القديم في الحزب، والرجل الذي لم يتمكن من تجريد ذهنه من تقاليد الفكر التقليدي الذي تشرّبه يوم كان موظفًا في الخدمة المدنية في بافاريا، إلى استعمال التشبيه الآتي: الحزب وجهاز الدولة أشبه بعمودين يحملان سقف

---

(21) محكمة الاستئناف البروسية (Stettin) 25 آذار/ مارس 1936، في: *Juristische Wochenschrift* (1937), p. 241.

محكمة الاستئناف البروسية (Kassel)، 8 تموز/ يوليو 1936؛ وبخاصة المحكمة الفدرالية العليا، 17 شباط/ فبراير 1939 في: *Deutsches Recht* (1939), p. 1785.

ثمة مناقشة موسعة للمشكلة في: Lingg, pp. 278-303.

قارن أيضًا: Ernst Fraenkel, *The Dual State: A Contribution to the Theory of Dictatorship,* Translate from the German by E. A. Shils in Collaboration with E. Lowenstein and K. Knorr (New York: Oxford University Press, 1941), pp. 34-37.

الذي يناقش فيه الكثير من القرارات.

(22) Lingg, p. 303.

(23) «Die Parteigerichtsbarkeit,» *Deutsches Recht*, (1934).

الدولة، لكن المسؤول الرسمي في الدولة يحق له ويجب عليه ألا يقبل الأوامر إلا من رئيسه في تراتبية الدولة[24]. وقد نشأت احتجاجات عنيفة على هذا التفسير، لأنه جعل الدولة هي العليا مرة أخرى. وركّز راينهارت، وزير الدولة في وزارة المالية الفدرالية والمسؤول الكبير في الحزب، على أن الركن الأساس في الوحدة «ليس الدولة بل الحزب النازي»[25]. وتبدو الدولة وفقًا لنظرته هيئة من هيئات الحزب؛ وهذا ما يناقضه كون الجيش وإدارات الخدمة المدنية لا تخضع إلا لأمر المرجعية الصالحة في الدولة.

لو أن كارل شميت حاول أن يحل هذه الأحجية بالإشارة إلى صيغته القائلة «إن الحزب والدولة مختلفان ولكن غير منفصلين، مترابطان ولكن غير ممتزجين»[26]، لما استطاع حقًا أن يلقي إلا القليل من الضوء على المشكلة، شأنه شأن أولئك المنظرين النازيين الأذكياء الذين يذهبون إلى أن الحزب والدولة يعيشان في «تشارك دستوري» يجعل فكرة الحزب هي فكرة الدولة[27]. وتوصل مراقبون أكفياء عديدون إلى الاستنتاج بأنه لا يمكن الجزم بأي شيء، ما دامت النظرية السياسية والدستورية النازية لا تزال في حال تموّج[28]. وسوف تتركز مهمتنا على إظهار أن هذا الأمر ليس صحيحًا، وأن ثمة نمطًا محددًا من النظرية السياسية والدستورية، وإن لم يكن هذا النمط ينسجم تمامًا مع المقولات العقلانية للفكر السياسي كما نعرفه، سواء أكان ليبراليًا أم مطلقًا أم ديمقراطيًا أم استبداديًا.

علينا، قبل أن نمضي في تفصيل بنية نظرية النازية الجديدة، أن نتفحص معاني انتقاص النازيين من مكانة الدولة. وسوف تتضح المسألة كلها عبر عقد مقارنة بين النظريتين النازية والفاشيّة.

---

(24) Wilhelm Frick, «Partei und Staat,» *Deutsche Verwaltung*, nos. 15-16 (1934).

(25) *Münchner Neueste Nachrichten*, nos. 319-320 (November 1938).

(26) المصدر نفسه، ص 21.

(27) Hans Peter Ipsen, «Vom Begriff der Partei,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 100 (1940), pp. 309-336 and 477-510, esp. p. 487.

(28) Fritz Morstein Marx, *Government in the Third Reich*, with a Foreword by W. Y. Elliott, McGraw-Hill Studies in Political Science, 2nd ed. Rev. and Enl. (New York; London: McGraw-Hill Book Company, 1937), pp. 67-68.

6. الحزب والدولة في إيطاليا

لا تزال النظرية الهيغلية للدولة سائدة في إيطاليا، وإن بصورة مشوّهة. «إن أساس الفاشية» استنادًا إلى موسوليني، «هو تصورها للدولة، وطابعها، ومهمتها، وغايتها. فالفاشية تتصور الدولة باعتبارها مطلقًا يكون كل الأفراد والجماعات نسبيين إذا ما قورنوا به... فالدولة في نظرنا نحن الفاشيين ليست حامية فحسب... ولا هي منظمة تستهدف أهدافًا مادية بحتة... ولا هي مخلوق سياسي بحت... فالدولة كما تصورها الفاشيون وأوجدوها، واقع روحي ومعنوي في ذاته، وذلك لأنها تنظيم سياسي، وقانوني، واقتصادي للأمة من حيث هي شيء ملموس؛ وينبغي لتنظيم كهذا أن يكون في أصله وتطوره مظهرًا من مظاهر الروح»[29].

اعتمدت النظرية الدستورية الرسمية في إيطاليا كلام موسوليني، المتأثر كثيرًا بمذاهب القوميين الإيطاليين، اعتمادًا كليًا؛ «فالدولة تشمل كل شيء»[30] وهي كائن عضوي له حياته الخاصة به[31]. وقد صاغ جيوفاني جنتيلي هذه النظرية في شكلها الفلسفي. الدولة هي دولة أخلاقية، إنها تجسيد للوعي القومي، وهي مكلفة برسالة. والواقع أن الدولة هي الفرد وقد تحرّر من كل «الاختلافات العارضة»؛ الدولة هي فعل وروح[32]. والحزب الفاشي هو، انسجامًا مع هذه النظرية، جزء من الدولة، ومؤسسة من مؤسساتها[33].

---

(29) Benito Mussolini, *The Political and Social Doctrine of Fascism*, an Authorized Translation by Jane Soames, Day to Day Pamphlets; no. 18 (London: L. and Virginia Woolf at the Hogarth Press, 1933), pp. 21-22.

(30) Sergio Panunzio, *Allgemeine Theorie des faschistischen Staates*, Aus dem Ital. übers. v. Harald Fick (Berlin: W. de Gruyter, 1934), p. 28.

(31) Alfredo Rocco, *La dottrina del fascism* (Roma: Stab. Tip. «Aurora», 1925).

(32) Giovanni Gentile, *Che cosa è il fascismo; discorsi e polemiche*, Uomini e idee (Firenze: Vallecchi, 1925), p. 35.

(33) Vincenzo Zangara, *Il partito e lo stato* (Catania: Studio editoriale moderno, 1935), p. 37. برزت في فترة أحدث عهدًا معارضة النظرة التقليدية القائلة بشخصية الدولة واندراج الحزب تحت ولايتها. انظر: Carlo Costamagna, *Storia e dottrina del fascismo* (Torino: Unione tipografico-editrice torinese, 1938), trans into German under the title: Carlo Costamagna, *Faschismus: Entwicklung und Lehre*, Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie; Beiheft 36 (Berlin: A. Limbach, 1939) لم أتمكن حتى الآن من ملاحظة أي عواقب عملية للمعارضة الجديدة.

في مرحلة سابقة من سيرته العملية، أيام كان معارضًا للحكومة، كان موسوليني قد شجب تمجيد الدولة الذي جعله في مرحلة لاحقة العقيدة السياسية الرسمية. كان يقول: «أنا أبدأ من الفرد وأشطب الدولة. لتسقط الدولة في جميع أشكالها وتجلياتها. دولة الأمس، واليوم، والغد. الدولة البرجوازية والدولة الاشتراكية. في تجهم اليوم وظلمة الغد، لا يبقى لنا نحن الفردانيين المحتّم علينا الفناء من عقيدة في الوقت الحاضر إلا ديانة الفوضى المعزية دائمًا وإن كانت عبثية»[34]. إن انقلابًا في المواقف كهذا ليس بالأمر الجديد على موسوليني. فموقفه خضع لعدة تبدلات عميقة في موضوع الملكية الخاصة، والنظام الملكي، والكنيسة، ومجلس الشيوخ، وتثبيت وضع الليرا[*]، وما شابه ذلك.

أثبتت سفسطات جنتيلي أنها مفيدة كثيرًا خلال هذه التحولات؛ فالاستعانة بها تمكّن من التوفيق بين كل المتناقضات تقريبًا. حتى الفوضوية والدولة المطلقة يمكن التوفيق بينهما عند وصف الدولة بأنها الفرد الحقيقي الوحيد. غير أننا لسنا معنيين بتشعبات الأيديولوجيا الفاشية، بل نحن نسعى إلى معرفة لِمَ تضع الأيديولوجيا الرسمية الإيطالية الدولة فوق كل شيء، خلافًا للنازية. يعطينا موسوليني نفسه الجواب في خطاب ألقاه في ميلانو في 4 نيسان/ أبريل 1924 على مسامع جمهور من الليبراليين المحافظين.

«على امتداد تغيير الحكومات المتعددة الألوان، ظلت البيروقراطية العنصر الوحيد المستقر. ولولا البيروقراطية لكنا الآن في الفوضى المطلقة. مثلت البيروقراطية استمرارية حياة الأمة من الناحيتين الإدارية والسياسية وسط التبدلات الدائمة في الحكومات المتوالية وغير المستقرة»[35].

مجّدت الفاشية الدولة لأن الدولة لم تزل ضعيفة على امتداد التاريخ

---

(34) افتتاحية كتبها موسوليني في 6 نيسان/أبريل 1920 واقتبسها من: Giuseppe Antonio Borgese, *Goliath; the March of Fascism* (New York: Viking Press, 1937), p. 224.

(*) العملة الإيطالية (المترجم).

(35) Ignazio Silone, *Der fascismus, seine entstehung und seine entwicklung* (Zürich: Europa-verlag, 1934), p. 73.

الإيطالي. فتوحيد إيطاليا الذي حدث بالتزامن تقريبًا مع توحيد ألمانيا، لم يفضِ إلى إيجاد دولة قوية السلطة. ظلت إيطاليا بلدًا تقسمه التناقضات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الحادة[36]. وظلّت الوحدة السياسية التي تحققت معرّضة لمخاطر شديدة. وعارض الفاتيكان وكهنته السبعون ألفًا الدولة الإيطالية الجديدة لأنها جرّدت الكنيسة من أراضيها. وحتى في زمن متأخر كتشرين الثاني/ نوفمبر 1914، كان في وسع السفير الألماني فون بيلوف (von Bülow) أن يهدد إيطاليا بإحياء الدولة البابوية إن لم تنضم إيطاليا إلى التحالف الألماني - النمساوي. يضاف إلى ذلك أن جماهير الشعب الإيطالي كانت تعارض حرب 1914، ولم تقتصر المعارضة على بعض الجماعات الثورية الصغيرة كما كانت الحال في ألمانيا. خلافًا لألمانيا، كانت إيطاليا تقف على شفير الحرب الأهلية قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى مباشرة. وكان العقد الممتد من عام 1890 إلى عام 1900 حافلًا بالإضرابات، وحركات التمرد، والفضائح في مجالي المال والصناعة، وارتفاع الأسعار، وتزايد الاضطرابات في صفوف البروليتاريا الصناعية في الشمال، والفلاحين في الجنوب[37]. وعشية الحرب العالمية الأولى كان في مقدور العمال الإيطاليين أن ينظموا «أسبوعًا أحمر» ويعلنوا عنه. ولم يكن الكثيرون على علم بأنه كان أمام المحاكم الإيطالية 1,100,000 قضية فرار من الخدمة العسكرية[38].

فرضت مستلزمات المنافسة في السوق العالمية على الفاشية مهمة تقوية سلطة الدولة الإيطالية. وكان من شأن دولة إيطالية ديمقراطية أن تواجه هذه المهمة الضرورية نفسها، وإن كان من شأنها أن تستعمل طرقًا أخرى وأن تصدر في معالجتها عن دواع مغايرة. وهذا كله هو الذي يفسر لِمَ كانت أناشيد تمجيد الدولة تحتل تلك المكانة المركزية في الأيديولوجيا الفاشية.

(36) Erwin von Beckerath, *Wesen und werden des fascistischen staates* (Berlin: J. Springer, 1927), pp. 7-9.

(37) ثمة تحليل ممتاز للوضع في إيطاليا الزراعية بعد الحرب العالمية الأولى في: Friedrich Vöchting, *Die Romagna: eine studie über Halbpacht und Landarberiterwesen in Italien*, mit enem Begleitworte von Robert Michels, Wirtschaftsstudien; 8 (Karlsruhe: Braun, 1927), pp. 363 ff. and 418 ff.

(38) Silone, p. 35.

خلافًا لإيطاليا، لم تتعرض آلة الدولة الألمانية قط لأي تهديد جدي، ولا حتى خلال الأيام الثورية التي شهدها عاما 1918 و1919. ظلت البيروقراطية تعمل تحت إمرة رؤسائها، وإن بدت ظاهريًا تحت إمرة مجالس العمال والجنود. ولم تتدخل الحكومات الديمقراطية الجديدة التي تشكّلت في الرايخ، وفي الولايات، تدخلًا كبيرًا في عمل الموظفين القدماء، كما أن الخطوات التي أقدمت عليها هذه الحكومات لتبديل إدارات الخدمة المدنية القديمة بمسؤولين ديمقراطيين جدد كانت بطيئة ومترددة. ويوم قامت حكومات العمال بتسريع عملية التحول الديمقراطي للإدارة، كما حدث في ثورينجيا وساكسونيا، تدخّل الرايخ وأسقط الحكومات. وكان دستور 1919 قد ضمن أخيرًا حقوق الموظفين في الإدارات المدنية ومكانتهم. ثم أضافت الفترة اللاحقة من تدخل الدولة حقولًا جديدة إلى نشاط بيروقراطية الدولة، ومع تلاشي الديمقراطية البرلمانية انتقلت السلطة تدريجيًا إلى المكاتب الوزارية والجيش.

كان النازيون يواجهون إذًا تراكمًا في سلطة الدولة متركزًا في بيروقراطية رفيعة المهارة وطويلة الخبرة. أما محاولاتهم لإقامة آلة حزبية منافسة إلى جانب آلة الدولة البيروقراطية، شاملة نشاط الدولة كله، فقد باءت بالفشل. ففي مرحلة مبكرة كان ثمة وزارة خارجية للحزب (ألفرد روزنبرغ (Alfred Rosenberg)، ووزارة عدل للحزب (هانز فرانك) (Hans Frank)، ووزارة عمل للحزب (هيرل) (Hierl)، ووزارة حرب للحزب (روهم). وقد وضع هتلر نفسه حدًّا لهذه المحاولات في 30 حزيران/ يونيو 1934.

7. البيروقراطية العقلانية

كان لا بد من التخلي في ألمانيا عن مذهب أولوية الدولة وصدارتها لأن مطالب الحزب كانت تتعارض مع مطالب الدولة. ولو لم يكن هذا الوضع سائدًا لما حال شيء دون تمسك هتلر بنظرية الدولة التوتاليتارية. أما اليوم، فإن النظريات التي تمجّد الدولة، ولا سيما الهيغلية، انتبذت تمامًا.

من الجائز، مثلما حاول هوبهاوز (Hobhouse) أن يُثبت، أن يكون تمجيد هيغل للدولة هو العامل الأيديولوجي الأقوى المسبِّب للنزعة العسكرية البروسية والحرب العالمية الأولى[39]. غير أن هيغل لا يمكن أن يعتبر مسؤولًا عن النظرية السياسية النازية. ثمة عدد من الهيغليين الذين لا يزالون ينشطون ضمن صفوف الحركة النازية؛ ومن جملتهم من يحاول حتى أن يكيف نظرية هيغل بما يلائم الأيديولوجيا النازية الجديدة[40]. لكن جهدهم مضحك؛ ذلك لأنه لا يمكن أحدًا أن يشك في أن فكرة هيغل عن الدولة تغاير الأسطورة العنصرية الألمانية مغايرة أساسية. فقد أكّد هيغل أن الدولة هي «تجسيد للعقل»، وإذا ما قورنت بنظريات هالر (Haller) والنظريات الليبرالية المزعومة لاتحادات الطلاب التي قادها الفيلسوف فريس (Fries)، فإن نظريته السياسية كانت تقدمية. كان هالر يمثل تحركًا سياسيًا رجعيًا لتبرير السلطة السياسية لأكثر شرائح المجتمع تخلفًا، بينما كانت نظرية الاتحادات الطلابية «الليبرالية» تحتوي على بذور العنصرية، واللاسامية، ومركزية الذات التوتونية (Teutonic)، مثلما استطاع حتى ترايتشكه

(39) Leonard T. Hobhouse, *The Metaphysical Theory of the State* (London: George Allen and Unwin Ltd., 1926).

(40) علينا أن نميّز هنا. فبعضهم يعتبر أن هيغل هو أعظم فيلسوف سياسي ألماني، ولكنهم لا يقومون بأي محاولة لتكييف نظريته بالنازية. فهؤلاء إنما يزجون إليه الثناء لا أكثر: ومنهم هانز فرانك، رئيس أكاديمية القانون الألماني، في: Hans Frank, «Die Aufgaben des Rechts,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 5 (1938), p. 4.

وثمة بعض آخر يحاول إعادة بناء نظرية هيغل وجعلها مفيدة للنازية، ومثاله كارل لارنز: Karl Larenz, «Die Bedeutung der völkischen Sitte in Hegels Staatsphilosophie,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 98 (1938), p. 110.

حيث يقول: «لم تكن الدولة بالمعنى المعتاد للكلمة هي محط اهتمام هيغل الأصلي، بل التشارك في الحياة ككل مع سمة ونشاط خاص كأشمل ما يكون». كان من شأن هيغل أن يرتعش لو قيض له أن يطّلع على هذا التعريف. أخيرًا، أكثر المنظرين السياسيين تأثيرًا يرفضون فلسفة هيغل السياسية لأنها تمجد الدولة. ونذكر من هؤلاء ألفرد روزنبرغ: Rosenberg, *Der Mythus des 20. Jahrhunderts*, pp. 525-527; Otto Koellreutter, *Volk und Staat in der Weltanschauung des Nationalsozialismus* (Berlin: Pan-Verlagsgesellschaft, 1935), pp.12-15, and Schmitt, pp. 31-32.

حيث يقول: «في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير هذا [وهو يوم تعيين هتلر]... حلّت بنية جديدة للدولة محل دولة الإدارات المدنية المعروفة في قرن هيغل التاسع عشر... ولذلك يستطيع المرء أن يقول، في هذا اليوم توفي هيغل». ويلي ذلك الثناء المعهود على عظمة هيغل.

أن يلاحظ[41]. إنَّ نظرية هيغل عقلانية؛ وهي تؤمن أيضًا بحرية الفرد. كما أن دولته تنهض على أسس بيروقراطية تضمن حرية المواطنين لأنها تعمل وفقًا لمعايير عقلانية يمكن توقعها[42]. وهذا التشديد على سلوك البيروقراطية سلوكًا عقلانيًا يعتبر في نظر هيغل شرطًا مسبقًا للحكم الصحيح، هو ما يجعل نظريته غير سائغة بالنسبة إلى «الدينامية» النازية.

لا بد من لمحة سريعة لتوضيح مفهوم البيروقراطية «العقلانية»، مثلما تصورها هيغل، والعلاقة بينها وبين النظام الديمقراطي. ثمة اليوم في كل البلدان تقريبًا استياء من التعديات البيروقراطية على الحرية الفردية. وإذا ما عرفنا الديمقراطية حصريًا بأنها نسق تنظيمي يوزع السلطة السياسية بين ممثلين منتخبين بحرية، فإن في وسعنا أن ندرك بسهولة أن من شأن البيروقراطية الدائمة، والمنظمة تراتبيًا، والخاضعة للأوامر الاستنسابية أن تبدو نقيضًا للديمقراطية. لكن الديمقراطية ليست مجرد نسق تنظيمي، بل هي أيضًا منظومة قيم، كما أن الأهداف التي تتبعها قد تتغير. وقد استهدفت الرأسمالية التنافسية حصريًا حماية حرية المجتمع من تدخل الحكومة. وفي حقبة الجماعية (Collectivism) التي حلّت محل الرأسمالية التنافسية جرّاء تغيرات اقتصادية عميقة طالبت فيها الجماهير بالاعتراف بوضعها المادي، باتت منظومة القيم التي تمثلها الديمقراطية الليبرالية غير مواتية. فالتأمين ضد البطالة، والضمان الصحي ضد الإعاقة، وبرامج الإسكان تصبح ضرورية ويجب القبول بها باعتبارها من لوازم الديمقراطية ومكمِّلاتِها. علاوة على ذلك، لا بد من إقامة نوع من التحكم بالنشاط الاقتصادي. ويبدو أن ثمة طريقتين لتحقيق هذه الأهداف الجديدة: الأولى، وهي حل تعددي، ينطوي على الإدارة الذاتية من خلال

---

(41) Herbert Marcuse, *Reason and Revolution; Hegel and the Rise of Social Theory* (London; New York: Oxford University Press, 1941).

أوافق كليًا على تحليل دكتور ماركيز. أما بالنسبة إلى تنديد ترايتشكه بتوتونية المنظمات الطلابية، فانظر: Heinrich von Treitschke, *Deutsche geschichte im neunzehnten jahrhundert*, 5 vols. (Leipzig: S. Hirzel, 1882-1899), vol. 2: *th. Bis zu den Karlsbader beschlüssen*, 3rd ed. (1886), pp. 383-443.

(42) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Hegel's Philosophy of Right*, Translated by S. W. Dyde (London: George Bell and Sons, 1896), pp. 289-297.

أطراف خاصة مهتمة ومعنية؛ الأخرى، وهي حل واحدي، ينطوي على التنظيم البيروقراطي الصارم. والخيار بين الطريقتين ليس سهلًا، وهو يزداد صعوبة نظرًا إلى أن السلطة البيروقراطية القصوى لا يمكن بلوغها إلا عندما تتداخل البيروقراطيتان العامة والخاصة. وتفضيل الإدارة الذاتية لا يلزم بالضرورة عن طبيعة الديمقراطية. ومن شأنه أن يلزم، لا بل من شأنه أن يكون الحل المثالي، إذا ما توصلت البيروقراطيات الخاصة إلى اتفاق على جميع المسائل الكبرى من دون أن تضرّ بمصالح المجتمع ككل. لكن هذا التوقع طوباوي الطابع. فكلما توافقت الجماعات الخاصة جاء توافقها على حساب المجتمع ككل؛ وقد عانى المستهلك من ذلك وكان التدخل الحكومي أمرًا لا بد منه. فمجتمعنا ليس متناغمًا، بل متناقض، وسوف تظل الدولة العقل الأمثل (ratio ultima). وكان نظام الإدارة التعددية في ألمانيا، على ما حاولت تبيانه، قد أجبر الحكومة على التدخل، وترتب على ذلك تزايد سلطة بيروقراطية الدولة. يضاف إلى ذلك أن الأطراف المعنية، كالاتحادات العمالية، والكارتيلات، والروابط المهنية، والجماعات السياسية، تميل إلى أن تصبح هيئات بيروقراطية، تتوخى الحفاظ على سيرورة منظماتها، أو إبقاء نفسها في القمة. ولا مناص في هذه الحال من التضحية بالرغبات العفوية لعامة العمال.

وعند مواجهة الخيار بين هذين النوعين من البيروقراطية ربما يفضل المواطنون البيروقراطية العامة على الخاصة، ذلك لأن البيروقراطيات الخاصة تبحث عن مصالح أنانية للجماعة، بينما البيروقراطيات العامة تميل إلى خدمة الخير العام، حتى عندما تسودها المصالح الطبقية. والسبب في ذلك أن البيروقراطيات العامة تخضع لقواعد ثابتة يمكن التثبت منها، بينما البيروقراطيات الخاصة تتّبع تعليمات سرية. ويتم اختيار الموظف الحكومي في حالة البيروقراطيات العامة على أساس نظام الكفاءة استنادًا إلى مبدأ تكافؤ الفرص لكل المتنافسين، وإن خضع هذا المبدأ لكثير من الانحرافات في الممارسة. أما البيروقراطيات الخاصة فتستميل أعضاءها وتختارهم على نحو لا يخضع للرقابة العامة.

إن تحليل ماكس فيبر السوسيولوجي للبيروقراطية يحتوي على قدر من

الحقيقة ينطبق على أي هيئة بيروقراطية، وإن كان يستند إلى حالة مثالية. فالدقة، والديمومة، والانضباط، والموثوقية، والعقلانية هي من سمات البيروقراطي الذي يتصرف بطريقة «غير شخصية»، أي من دون حقد ولا شغف (sine ira et studio)؛ فدواعيه إنما تصدر عن فكرة الواجب، من دون اعتبار للشخص، مع مساواة صورية بين الجميع[43]. صحيح أن البيروقراطية يمكن أن تنقلب إلى قوة مضادة للديمقراطية، لكن قيامها بذلك أو عدمه يتوقف على قدرة القوى الديمقراطية أكثر مما يتوقف على ميولها الداخلية. والبيروقراطية وإن أصبحت رجعية، فهي تميل إلى القيام بمهماتها بصورة قانونية انسجامًا مع القواعد الثابتة الملزمة لسلوكها. وهي سوف تحافظ على حد أدنى من الحرية والأمن وتدعم بذلك الزعم القائل إن لكل قانون عقلاني، مهما كان مضمونه، وظيفة حمائية لا جدال فيها.

تبدو الممارسات العقلانية للبيروقراطية مغايرة للنازية للأسباب المذكورة. ولذلك كان رفض أولوية الدولة وصدارتها أكثر من مجرد أداة أيديولوجية يرجى منها محو خيانة الحزب للجيش والإدارات المدنية؛ وهو رفضٌ يعبر عن حاجة النظام إلى التخلص نهائيًا من حكم القانون العقلاني.

لكن، ينبغي ألا يغرينا هذا بالاعتقاد أن مركزية الآلة البيروقراطية قد تناقصت على أي نحو في ألمانيا، وأن وجود الحزب قد حدّ على أي نحو من الأنحاء السلطات البيروقراطية. لا بل على العكس من ذلك، فإن الاستعداد للحرب والحرب ذاتها عززا بصورة ظاهرة السيطرة السلطوية التي للبيروقراطيات على مستوى الفدرالية، والولاية، والبلدية.

8. الحزب بوصفه آلة

يواجهنا هنا اتجاهان متزامنان: النمو الهائل للبيروقراطية العامة من حيث العدد والوظيفة؛ وحملة تعريض واتهامات أيديولوجية ضد البيروقراطية

---

(43) Max Weber, «Wirtschaft und Gesellschaft,» *Grundriss der sozialökonomik* (Tübingen), vol. 3, no. 1 (1921).

مشفوعة بحملة تعظيم للحزب. فالحزب نفسه يمثل بيروقراطية ضخمة، كما أن حملته على جهاز الدولة لم تؤخر بأي وجه كان عملية تزايد البيروقراطية داخل الحزب نفسه، بل على العكس، تزايدت البَقْرَطة الخاصة، وبصورة تتماشى مع القاعدة العامة، بتزايد تدخل الدولة. ومع تقدّم عملية التنظيم العام الصارم، اتخذت المنظمات الخاصة مظهرًا بيروقراطيًا. ونظرًا إلى الطَّابع المعقد لنشاط الدولة يضطر الأفراد للانضمام إلى منظمات لا يستطيعون من دونها أن يرتجوا الاهتداء إلى سبيلهم عبر متاهة التنظيم العام الصارم. وقد أجبرت العملية نفسها المنظمات على تعيين خبراء، وإيجاد تقسيم للوظائف بين العاملين فيها، واعتماد قواعد ثابتة لنشاطها. ونتج عن ذلك أن الحزب ما عاد كتلة من الحزبيين المخلصين، بل غدا جسمًا بيروقراطيًا أيضًا. وهو يمثل انصهار نوعين من القواعد: «الكارزمية» والبيروقراطية[44]، كما أن حجم إدارته يباري حجم بيروقراطية الدولة. ويميز فقهاء الحزب، نتيجة لذلك، تمييزًا حادًا بين قيادة الحزب وإدارة الحزب؛ وفي رأي أحد رجال القانون الموظفين لدى أمين الصندوق، فإن التمييز بين القيادة والإدارة يتجلى رمزيًا في التباين بين مبنيي الحزب: الفوهررباو (Führerbau) (مبنى القيادة) المتسم «بتعددية الأوجه الفنية»، ومبنى الإدارة المتسم بالوظيفية الجامدة[45]. وسوف نعود إلى هذه الإشارة المجازية لاحقًا. أما الآن فمن المهم أن نلحظ أنه منذ 16 أيلول/ سبتمبر 1931 أصبحت السيطرة التامة على إدارة الحزب في يدي أمين الصندوق. وتم توكيد ذلك في قراري 2 حزيران/ يونيو 1932 و23 آذار/ مارس 1934. «إن إدارة الحزب تقع كليًا بين يديّ»، على ما لاحظ فرانز شفارتز (Franz Schwarz) أمين صندوق الحزب، «لأنه يجب توحيدها»[46]. يسيطر شفارتز على الحزب بكليته، وعلى تجمعاته كفرقة العاصفة، والإس إس، والمنظمات التابعة له (جبهة العمال الألمانية؛ ومنظمات الأطباء، والمحامين، والمهندسين،

---

(44) Hans Gerth, «The Nazi Party: Its Leadership and Composition,» *American Journal of Sociology*, vol. 45, no. 4 (January 1940), pp. 517-541.

(45) Lingg, p. 83.

(46) فرانتس شفارتز في خطاب ألقاه في أول نيسان/ أبريل 1939، كما هو مقتبس في: المصدر نفسه، ص 17.

والمدرسين، وأساتذة الجامعات، والموظفين في الإدارات المدنية، والفرق المؤللة، وشبيبة هتلر، واتحاد الطلبة). كما تخضع فئة ثالثة، هي فئة المنظمات المحمية[47] (betreuten) لرقابة الحزب أيضًا، ومنها رابطة البلديات الألمانية (Deutsche Gemeindetag)، والقوى النسائية الألمانية (Deutsche Frauenwehr)، ورابطة الرايخ للعائلات الكثيرة الأولاد (Reichsbund der Kindrreichen)، ورابطة الرايخ للمنظمات الرياضية (Reichsbund für Leibesübungen).

يحدد مرسوم هتلر الصادر في 29 آذار/ مارس 1935 نطاق صلاحيات أمين الصندوق الرقابية، معلنًا أن الحزب وتجمعاته يشكلان وحدة مالية واحدة تحت رقابة أمين الصندوق الذي يحق له أن يستعين بأي إدارة من إدارات الدولة ويطلب منها المساعدة القانونية بغية القيام بمهماته. ولأمين الصندوق سلطة مالية على ممتلكات الحزب وتجمعاته، كما أنه يشرف على مالية متعلقاته كافة؛ وهو يحدد في الواقع المبالغ التي يجب على كل منظمة مرتبطة بالحزب أن تجمعها من أعضائها. ولا تقتصر رقابة الحزب المالية على منظمات الحزب وحدها، بل تمتد إلى النشاط غير الحزبي كجمع أموال الإغاثة الشتوية (قرارا أول كانون الأول/ ديسمبر 1936 و24 آذار/ مارس 1937)، وإن كانت معظم المساهمات تأتي من غير أعضاء الحزب. أما المنظمات المعفاة من رقابة أمين الصندوق فهي السلك العمالي وفرقة الطيران النازية (قرار 17 نيسان/ أبريل 1939). ويشاهد هذا الميل العام إلى الإعفاء أيضًا في الإس إس: أي إن تلك التشكيلات النازية التي تعمل عمل الذراع القسرية للدولة تُعفى تدريجيًا من رقابة الحزب.

تتجمع أموال الحزب من رسوم عضوية الأعضاء، مع رسم موحد للأعضاء القدماء (الذين انضموا قبل أول نيسان/ أبريل 1933) وسلّم متدرج للأعضاء الجدد؛ ورسوم الخدمات (رسم دخول، رسم تسجيل،... إلخ)؛ ورسوم ترخيص لصناعة البزات الحزبية، والشعارات، وما شابهها؛ والمبالغ التي تجمع

---

(47) Oskar Redelsberger, «Von der NSDAP betreute Organisation - ein neues Rechtsgebilde,» *Deutsche Verwaltung*, vol. 16 (1939), p. 132.

خلال عمليات جمع الأموال الخاصة (قانون 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934)، واليانصيب (قانون 6 آذار/ مارس 1937) والمساعدات الحكومية. والأمر يتعلق هنا بمبالغ طائلة، على ما يمكن استنتاجه من حجم عضوية الحزب (ناهز عددهم 2,400,000 في أواخر 1934، وظل كما هو تقريبًا حتى أول أيار/ مايو 1937، يوم ازداد ازديادًا ملحوظًا). وارتفعت هذه الزيادة كثيرًا منذ 10 أيار/ مايو 1939، يوم يُسِّرت متطلبات الانضمام إلى الحزب. وأصبحت نسبة عدد الأعضاء المنتسبين، وفقًا لرغبة هتلر، عشرة في المئة من عدد السكان. ونصّت تنظيمات 11 آب/ أغسطس 1937 على وجوب اختيار الأعضاء الجدد من شبيبة هتلر الذين انتسبوا إلى هذه المنظمة لمدة أربع سنوات متواصلة وبلغوا سنّ الثامنة عشرة. ويتم تنسيب هؤلاء أثناء المؤتمر السنوي للحزب. ولم يكن الحزب يمتلك آلة ضخمة على مستوى القمة فحسب، بل ضمّ أيضًا 760 من قياديي المقاطعات، و21,354 من القياديين المحليين، و70,000 قيادي للخلايا الحزبية، و400,000 قيادي للكتل الحزبية[48]. وقد نتج عن ذلك وقوف الدولة والحزب جنبًا إلى جنب. ولا يتحكم أي منهما في الآخر من الناحية القانونية، بل يتمتع بالسيادة في حقله الخاص، وهذا وضع دستوري متناقض داخليًا.

---

(48) قبل ضم النمسا والسوديت: Gerth, p. 522.

III

الزعيم الكاريزمي في دولة الزعامة

1. الوظيفة الدستورية للزعيم

الزعيم (أو الفوهرر)، أي أدولف هتلر، واستنادًا إلى الأيديولوجيا النازية السائدة اليوم، هو الرابطة الموحِّدة التي تجمع الدولة، والحزب، والشعب. وللفظ «الزعيم» في علم تأصيل الكلمات الألمانية، وعلى ما اضطر أحد فلاسفة النازية أن يعترف، خلفيةٌ أقرب إلى الابتذال[1]، فلا وجود للـ «الزعماء» في الجيش (إلا في أدنى الرتب)، أي في التراتبية النموذجية التي أولع المنظرون النازيون بالإشارة إليها؛ ولكن كان ثمة الكثير من «الزعماء» في المهن غير البطولية: فسائق الترامواي، ومهندس السكك الحديد، وملاح المركب، كان يطلق عليهم لقب «الزعماء» عادة، وإن ما عاد يسمح لهم اليوم بأن يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم.

يشير مبدأ الزعامة أولًا إلى نمط تنظيمي يعمل من القمة إلى القاعدة ولا يعمل بعكس هذا الاتجاه مطلقًا. وهو يسود جميع المنظمات الاجتماعية، والسياسية، باستثناء القضاء الذي ما زال، على ما يحبّ رجال القانون النازيون أن يقولوا، يصوّت وفقًا لمبادئ «جرمانية»، وإن كان يصعب على المرء أن يرى لِمَ كان على هذه الممارسة الديمقراطية الجرمانية المزعومة أن تبدأ عند قوس المحكمة

(1) Carl August Emge, *Ideen zu einer philosophie des führertums; vortrag, gehalten 1934 in der gesellschaft für gemeinnützige tätigkeit in Lübeck* (Berlin: Verlag für Staatswissenschaften und geschichte g.m.b.h., 1936), p. 7.

وتنتهي عنده. ولا يعمل مبدأ الزعامة في الشركات الصناعية، أو الاتحادات، أو الكارتيلات. ولا بد من فهم وظيفة الزعامة لفهم الأيديولوجيا النازية.

الزعامة تختلف اختلافًا كليًا، في ما يزعمون، عن السيطرة: فسمة الزعامة، استنادًا إلى الأيديولوجيا الألمانية، هي تحديدًا ما يفرق النظام عن السيطرة المطلقة. وبالمثل، فإن تحكم ألمانيا بأوروبا لا يوصف بأنه سيطرة. فالنظام الجديد إنما هو نظام «زعامة» ألمانيا وإيطاليا. «فألمانيا وإيطاليا لا تدعيان السيطرة [Herrschaft] بل الزعامة» على ما جاء في افتتاحية صحيفة **فرانكفورتر تزايتونغ** في الخامس من كانون الثاني/ يناير 1941.

أدولف هتلر هو الزعيم الأرفع. وهو يجمع وظائف المشرّع الأعلى، والإداري الأعلى، والقاضي الأعلى؛ وهو قائد الحزب، والجيش، والشعب. وقد توحدت في شخصه سلطة الدولة، والشعب، والحركة[2]. وكان الزعيم، في الأصل، مجرّد مستشار، أقسى وأشد ممن خلوا قبله، ثم أصبح أقوى سلطة بفضل قانون 1933 التمكيني، لكنه ظل مع ذلك مرجعًا واحدًا من بين مراجع عدة؛ وكان لا بد لقراراته من أن يوقع عليها وزراؤه ولم يكن في وسعه أن يتصرف في كثير من الأحيان إلا من خلال الرئيس فون هندنبرغ. وبعد وفاة هندنبرغ، انصهر منصب الرئاسة بمنصب المستشار (بحيث كان هتلر الزعيم والمستشار الفدرالي في أول الأمر، ثم أصبح الآن، ومنذ تموز/ يوليو 1939، الزعيم فحسب)، وتحولت الدولة إلى شخص بمفرده. وهذا الشخص هو قائد مدى الحياة[3]، وإن كان لا أحد يعرف من أين استمدّ حقوقه الدستورية. فهو مستقل عن المؤسسات

---

(2) Otto Koellreutter, *Der deutsche führerstaat* (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1934).

(3) Ernst Rudolf Huber, «Das Staatsoberhaupt des Deutschen Reichs,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 95 (1935), pp. 202-229, esp. p. 207; Reinhard Höhn: «Der Führerbegriff im Staatsrecht,» *Deutsches Recht* (1935), p. 298, and «Führer oder Staatsperson?,» *Deutsche Juristen-Zeitung* (1935), p. 66; Wilhelm Frick, *Der Neubau des Dritten Reichs: Vortrag gehalten vor Offizieren der Reichswehr am 15 November 1934* (Berlin: Heymann, [1934]); Fritz Morstein Marx, *Government in the Third Reich*, with a Foreword by W. Y. Elliott, McGraw-Hill Studies in Political Science, 2nd ed. Rev. and Enl. (New York; London: McGraw-Hill Book Company, 1937); Karl Loewenstein, «Germany and Central Europe,» in: James T. Shotwell, ed., *Governments of Continental Europe* (New York: Macmillan Company, 1940), and Hans Gerth, «The Nazi Party: Its Leadership and Composition,» *American Journal of Sociology*, vol. 45, no. 4 (January 1940).

الأخرى كلها، بحيث إنه لم يكن عليه أن يقسم اليمين الدستورية أمام البرلمان مثلما تقتضي المادة 42 من الدستور (ولا هو فعل ذلك). وهو لا يمكن أن يُعزَل بفعل مبادرة شعبية، كما تنصّ المادة 43 من الدستور. ولا يدير المناصب الثلاثة: الرئيس، المستشار، وزعيم الحزب، بل يستعملها لإظهار سلطته. والحكومة الفدرالية ليست حكومة؛ والوزراء الخمسة عشر مسؤولون أمام الزعيم وحده. وما هم إلا مجرد رؤساء إدارات يعينون على هواه ويعزلون. ولذلك لا حاجة إلى عقد جلسات للحكومة، وهذه الجلسات نادرة بالفعل بحيث تترك الزعيم مشرّعًا أوحد. قوانين الحكومة التي سنّت على أساس قانون 1933 التمكيني، ليست قوانين حكومية بمعنى كونها قرارات اتخذت داخل الحكومة، بل هي قوانين الزعيم. ولا حاجة إلى استشارة الوزراء. ويصح القول نفسه على الاستفتاءات العامة والقوانين التي يسنّها الرايخشتاغ. فالقانون هو ما يشاؤه الزعيم، والتشريع هو من تجليات سلطته. وبالمثل، فهو يجسد السلطة الإدارية التي تمارس باسمه. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (قانون 21 أيار/ مايو 1935) وهو أيضًا، كما سوف نرى من بعد، القاضي المعصوم الأعلى. سلطته غير محدودة قانونيًا ودستوريًا، ومن العبث أن نحاول وصفها. فالتصور غير المحدود لا يمكن أن يحدد في العقل.

يوم وفاة هندنبرغ أُلزِمَ كل عنصر في الجيش أن يقسم اليمين الآتية: «أقسم هذا القسم المقدس أمام الله: أن أطيع أدولف هتلر، قائد الرايخ، والشعب، والقائد الأعلى للجيش، طاعة غير مشروطة وأن أكون مستعدًا، كجندي شجاع، لأن أفدي هذا القسم بحياتي في كلّ وقت»[4]. كما كان على أعضاء الحكومة أن يقسموا اليمين الآتية: «أقسم بأن أكون مخلصًا ومطيعًا لأدولف هتلر، قائد الرايخ والشعب الألماني، وبأن أقدم قوتي لخير الشعب الألماني، وأن أطيع القوانين وأتمم واجباتي بضمير، وأطلب المعونة من الله على أدائها». (قانون 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1934). أما قسم الإدارة المدنية فكان كما يلي: «أقسم بأن أكون صادقًا ومطيعًا لأدولف هتلر، وبأن أطيع القوانين وأتمم واجباتي بضمير،

---

(4) Arnold Köttgen, «Vom deutschen Staatsleben,» in: *Jahrbuch des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Das öffentliche Recht der Gegenwart (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1937).

وأطلب المعونة من الله على أدائها». وتُظهِرُ هذه الأيمان أن القيادة العليا أو الزعامة ليست مؤسسة تنظمها القواعد والسوابق، أو منصبًا ذا سلطة مفوّضة، بل تركّز السلطة في شخص واحد هو أدولف هتلر[5]. وتسويغ هذا المبدأ كاريزمي: إذ يستند إلى القول إنَّ الزعيم يتمتع بمزايا معدومة في سائر البشر. وتفيض منه صفات فائقة للبشرية وتنتشر في الدولة والحزب والشعب. ولا حاجة لأن نورد ههنا العبارات الوثنية التي تفوه بها أعضاء الحزب ووزراء الحكومة وضباط الجيش وأساتذة الجامعات وعدد من رجال الدين البروتستانت.

لفت ماكس فيبر[6] الانتباه إلى ظاهرة الحكم الكاريزمي العامة وميزها من جميع نظريات السيطرة التقليدية والعقلانية. والواقع أن اكتشافه هو إعادة اكتشاف لظاهرة قديمة قدم الحياة السياسية نفسها. ولطالما أُهمل الحكم الكاريزمي وسُخِّف وسُخر منه، ولكن له في ما يظهر جذور عميقة وهو يتحول إلى مثير قوي ما إن تتوفر الأوضاع النفسية والاجتماعية. فقوة الزعيم الكاريزمية ليست مجرد توهم، إذ لا يستطيع أحد إنكار أن الملايين يؤمنون بها. ونقترح هنا تفحّص ثلاثة أوجه من المشكلة: أصل القيادة الكاريزمية؛ التركيبة النفسية للذين يؤمنون بها؛ ووظيفتها الاجتماعية. علينا أن نسائل التاريخ عن هذه الأوجه.

2. لوثر وكالفن

نَسَخَتْ فلسفاتُ الحكم المطلق اللاعقلانية الفكر السياسي القروسطي وسادت ردحًا من الزمن قبل أن ينسخها الفكر العقلاني الحديث. وقدم الإصلاح اللوثري والكالفني تبريرات نظرية لاعقلانية للسلطة السيادية غير المحدودة، ولم يكن هذا الإصلاح، كما يُعتقد عادة، من بين الحركات التي

---

(5) Gottfried Neesse, *Führergewalt, die Entwicklung und Gestaltung der hoheitlichen Gewalt im Deutschen Reiche*, Beiträge zum öffentlichen Recht der Gegenwart; 7 (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1940), and Ernst Rudolf Huber, *Verfassungsrecht des Großdeutschen Reiches*, Grundzüge der Rechts- und Wirtschafts-Wissenschaft. Reihe A: Rechtswissenschaft (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939), p. 69.

(6) Max Weber, «Wirtschaft und Gesellschaft,» *Grundriss der sozialökonomik* (Tübingen), vol. 3, no. 1 (1921), pp. 140-148.

أطلقت حقبة الليبرالية والحقوق الطبيعية والمساواة والعقلانية. في فترات الحروب الدينية وحركات العصيان المدني، كانت الطبقات الوسطى الصاعدة في حاجة ماسة إلى السلم والاطمئنان؛ وكان التجار والصناعيون يتشوقون إلى المساواة مع رجال الإكليروس والنبلاء. وتأسست نتيجة لذلك سلطة مركزية دنيوية وتم تبرير سلطتها السيادية باعتبارها المؤسسة التي يجب على الناس ألّا يطيعوها طاعة خارجية فحسب، بل أن يتفانوا أيضًا في طاعتها تفانيًا داخليًا مخلصًا. وهكذا وجد التبرير الكاريزمي للسلطة القائمة مكانًا له في بداية المجتمع البرجوازي؛ واليوم، وفي خضم أعتى وأعمق أزمة تمر بها أوروبا، نراها تعود إلى أقدم آرائها النظرية.

استعمل أوائل البيوريتانيين التيودور(*) كل أصناف التبريرات لسلطة الملك: الكتب المقدسة، القانون الطبيعي الإلهي، أسباب الدولة؛ وأشاروا بلهجة التحذير المهيب إلى المصير المرعب الذي ينتظر الحركات الثورية والألفية الأوروبية، كتمرد الفلاحين أو حركة التابوريين(**) (Taborite) والأنابابتيست(***) (Anabaptist). واستعان المدافعون عن هنري الثامن بالآراء الكالفنية واللوثرية ليوصوا بطاعة شخص الملك. كان حجاجهم لاعقلانيًا في معظمه، بل كان كاريزميًا. فالملك، على ما كتب تنديل (Tyndale)، «لا يخضع في هذا العالم لأي قانون، ويجوز له أن يفعل الخير أو الشر على هواه ولا يؤدي حسابًا عن ذلك إلا لله وحده»[7]. وقد شُبِّهَ هنري الثامن بـ «شمس الإنسان» وقيل عنه إنَّ «أحدًا لا يجرؤ على توجيه نظره مباشرةً إلى الأشعة اللاهبة المنبعثة

(*) أسرة مالكة بريطانية تحدر منها خمسة ملوك بين عامي 1485 و1603 (المترجم).

(**) فرقة مسيحية راديكالية انتشرت في صفوف الفلاحين في القرن الخامس عشر وعبرت عن الآمال المسيحانية للمحرومين في إسقاط النظام الإقطاعي وإقامة مجتمع لاطبقي خال من الملكية الخاصة. من قادتهم المشاهير جون زيجكا وبروكوبيوس الأكبر، وقد نسبوا إلى معقلهم الحصين تابور الذي أقاموه جنوب مدينة براغ (المترجم).

(***) فرقة مسيحية ظهرت في أواسط القرن السادس عشر ودعت إلى فصل الكنيسة عن الدولة (المترجم).

(7) William Tyndale, «The Obedience of a Christian Man,» in: William Tyndale, *Doctrinal Treatises and Introductions to Different Portions of the Holy Scriptures*, Edited by H. Walter (Cambridge, [Eng.]: Cambridge University Press, 1843), p. 178.

من شمس [الملك] الساطعة أو يستطيع أن يحدّق فيها»(8). طاعته واجب مدني، لا بل ديني. ويقتضي الواجب أن يُطاع الملك لأنه يتمتع بصفات إنسانية فائقة. فهو الزعيم. وفي وسع المرء أن يرى بسهولة أن هذه النظريات كانت انتهازية الطابع، ومفصلة بحيث تلبي حاجات وضع إنكلترا الداخلي والدولي. كان لا بد من وجود سلطة مركزية لا يقوى أحد على مقاومتها، متحررة من قبضة الكنيسة الكاثوليكية وقادرة على أن تقاوم العدوان الأجنبي: سلطة من شأنها أن تستتبع استقلالية المقاطعات المحلية الإقطاعية والكنسية، وأن تقضي عليها إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وهذا كله جَعَلَ من المستحيل اللجوء إلى نظرية العقد الاجتماعي، مع ما تنطوي عليه من مضامين ثورية. ووفرت النظريات السياسية اللوثرية والكالفنية حلًا لهذه المسألة.

صحيح أن لوثر افترض وجود حرية فردية، لكن تصوره للحرية كان يختلف اختلافًا بيّنًا عن تصورنا. والواقع أن تصوره كما جاء في رسالته المهمة الموسومة «في الحرية المسيحية» يجمع ما بين تصورنا الحالي ونقيضه التام. فالرجل المسيحي، كما جاء في هذا المؤلف، «هو أكثر الناس حرية ولا يخضع لأحد؛ والمسيحي هو أكثر الخدام تفانيًا في خضوعه للجميع». ولا تكاد هذه المفارقة تصاغ بعبارات أصرح وأدق من هذه. وتدعي كلتا المسلّمتين، الحرية والخضوع، القدر نفسه من الصحة والكلية.

مفهوم «الحرية الداخلية» يحلّ التناقض. فالحرية والعبودية تنتميان إلى مجالين مختلفين؛ الأولى إلى العالم الداخلي، والأخيرة إلى العالم الخارجي. قول لوثر الأول يتعلق بالإنسان الداخلي وحريته؛ والثاني بالإنسان الخارجي الذي يجب عليه أن يطيع. كانت هذه القسمة الثنائية بين الحياة الداخلية والحياة الخارجية اللتين تحكم كلًا منهما قوانين مختلفة، غريبة عن الفلسفة اليونانية والوسيطية. ذهب كل المفكرين الإغريق إلى أن الحرية الداخلية ليست ممكنة من دون الحرية الخارجية، كما أن مفكري العصر الوسيط نظروا إلى الإنسان

---

(8) من الكراريس الأولى للتيودور (Tudor) المحتواة في: Franklin Le Van Baumer, *The Early Tudor Theory of Kingship*, Yale Historical Publications. Miscellany; 35 (New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1940), p. 86.

باعتباره كائنًا عاقلًا ينتظم نشاطه وجوهره بنظام القانون الطبيعي. فرّق لوثر ما بين المجال الداخلي والمجال الخارجي، وأنكر قيمة «الأعمال»، أي المؤثرات الخارجية. «لا يمكن لأي شيء خارجي أن يجعل المسيحي حرًا أو تقيًا»، ولا تستطيع أي علاقة خارجية أن تؤثر في «الروح، سواء أكان ذلك لتحريرها أم لاستعبادها». والفقير حر كالثري، والفلاح المستخدم حر كالملك، والسجين حر كسجانه. والمحرومون يمتلكون الحرية؛ فَلِمَ يسعون إليها؟

صحيح أن العالم كما هو عليه لا يطابق المثال المسيحي. فالأخوة والعدالة والمحبة لا تسود فيه، ولم يعتقد لوثر في الأساس أن هذا العالم هو تجسيد للمبادئ المسيحية. فهو لم يقبل بالعالم وبسلطة الدولة حاملة السيادة إلا باعتبارهما وقائع يؤسف لها. غير أن قبوله الخاضع سرعان ما تحول إلى تبرير كامل. «إن هذا المطلب [والإشارة هنا إلى مطالبة الفلاحين بإلغاء السخرة] سيجعل الناس كلهم متساوين ويحول تاليًا ملكوت المسيح الروحي إلى مملكة خارجية من هذا العالم؛ وهذا مستحيل. ذلك لأن المملكة المنتمية إلى هذا العالم لا يمكن أن تبقى إلا إذا بقيت اللامساواة بين الأشخاص، بحيث يكون بعضهم أحرارًا، وبعضهم سجناء، وبعضهم سادة وبعضهم مسودين،... إلخ. ويقول القديس بولس... إن السيد والعبد هما واحد في المسيح»[9]. هكذا كان رد لوثر على المطالبة بإلغاء عبودية الأقنان.

ثمة في رأي لوثر نوعان من العدالة، عدالة داخلية وعدالة خارجية. العدالة الداخلية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في الحرية الداخلية، والعدالة الخارجية من خلال قيام المرء بواجباته في وضع معين. الهجوم على حاكم هو هجوم على منصبه. «لا بد من التمييز في المقام الأول بين عمل ما والرجل الذي يقوم به، بين العمل والذي يعمله. من الجائز أن يكون العمل خيّرًا وسديدًا في ذاته وأن يكون مع ذلك سيئًا وخاطئًا إذا كان الرجل الذي يعمله ليس خيّرًا ولا محقًّا

---

(9) Martin Luther, «Admonition to Peace: A Reply to the Twelve Articles of the Peasants in Swabia (1525),» in: Martin Luther, *Works of Martin Luther, with Introductions and Notes*, 6 vols. (Philadelphia: A. J. Holman Company, 1915-1932), vol. 4, p. 240.

أو كان لا يقوم بواجبه بطريقة سديدة»[10]. للمنصب في ذاته سلطة مطلقة، وهي منفصلة عمن يشغل المنصب، وهذا يستبق الطابع المجرد للعلاقات الإنسانية ويؤذّن به. هكذا تصبح العلاقة بين السيد والعبد، الملك والرعية مجردة وغفليّة. وتصبح مؤسسة العبودية أزلية وعصية على التغيير. فالمسيحي وإن وقع في أيدي الترك غير المتمدنين، يجب عليه ألا يفر من أسياده الجدد: «لأنك إذا فررت كنت كمن يسرق بدنه من حوزة سيده الذي اشتراه أو حصل عليه بأي طريقة أخرى؛ وبدنك هذا ما عاد ملكًا لك بل صار ملكًا له، كالماشية وسواها من الممتلكات»[11]. هكذا تكون كل العلاقات التي تتضمّن سلطةً على البشر والأشياء، سواء أكانت خاصة أم عامة، مقدّسة إلى أعلى درجة. «والعصيان أيضًا إثم أكبر من القتل، أو الزنا، أو السرقة، أو الخديعة». و«الطاعة واجب الرعية، ولذلك عليهم أن يبذلوا كل ما في وسعهم من جلَد وجد كي يعملوا ويتركوا ما يريد سادتهم أن يتركوه، ولا يسمحوا لأنفسهم بأن ينسلخوا أو يبعدوا عن هذا، مهما فعل غيرهم»[12].

لا يقتصر العالم الخارجي على عدم اقتضائه التآخي، والعدل، والمحبة، بل إنه لا يحتاج حتى لأن يكون متناغمًا. السلطات تطلب الطاعة لا المحبة، وهي لا توزع الرحمة بل العقاب الشديد. «الحمار يتلقى الضرب، والناس يُحكمون بالقوة؛ والله يعلم ذلك علمًا كاملًا، وهو لذلك لم يعط الحكام منفضة ريش بل سيفًا»[13]. «لذلك فليقطع، أو يذبح، أو يطعن كل من يستطيع ذلك، في السر أو في العلن، وليتذكر أن لا شيء يمكن أن يكون أشد من المتمرد سمًا، أو أذى، أو شيطانية؛ فالأمر حياله كحال من يجب عليه أن يقتل كلبًا مسعورًا»[14].

---

(10) Martin Luther, «Whether Soldiers, too, Can Be Saved (1526),» in: Luther, *Works of Martin Luther*, vol. 5, p. 34.

(11) «Aus der Heerpredigt».

(12) Martin Luther, «Treatise on Good Works (1520),» Trans. by W. A. Lambert, in: Luther, *Works of Martin Luther*, vol. 1, pp. 184-286.

(13) Martin Luther, «An Open Letter Concerning the Hard Book against the Peasants (1525),» in: Luther, *Works of Martin Luther*, vol. 4, p. 272.

(14) Martin Luther, «Against the Robbing and Murdering Hordes of Peasants (1525),» in: Luther, *Works of Martin Luther*, vol. 4, p. 249.

غير أن نظرية لوثر السياسية، إن كان له مثل هذه النظرية، لم تحتو سوى أقلّ القليل مما يمكن أن يوصف بأنه تبرير كاريزمي للسلطة، وعلى الرغم من كونها عديمة الرحمة، فإن أطروحته قدمت، من حيث اعترافها بالحرية الداخلية، عالمًا داخليًا متناغمًا في مواجهة العالم الخارجي بما فيه من شرور وفساد. واحتوت، بهذا القدر، على بذور ثورية تفتّحت في تعاليم التابوريين والأنابابتيست. علاوة على ذلك، فهي إذ فصلت المنصب عن شاغله، وإذ جعلت العلاقات الإنسانية غير شخصية، استهلّت ووطدت نظرية البيروقراطية العاملة بصورة عقلانية.

تمّ تطوير النظرية الكاريزمية على يدي كالفن[15]. وتشكّل كتاباتهُ النظريةَ السياسية لبرجوازية ذلك الزمن، تلك البرجوازية التي كانت معنية أولًا بتجهيز الدولة بآلة القسر القوية. وتمثل النظرية الكالفنية انقطاعًا باتًا عن الفكر الوسيطي في كل أوجهه اللاهوتية والفلسفية والسياسية والاجتماعية؛ وبينما واجه لوثر الشر في العالم بعدالة النظام الإنجيلي، باعتبار هذا النظام محتويًا على بذور الاعتراض الممكن والثورة، وضع كالفن العالمين الزمني والديني في تناغم وانسجام عبر فرض عقيدته الجديدة على الدولة. والعقيدة الجديدة لم تكن تلك المتمثّلة في خطبة [المسيح] على الجبل بل في الوصايا العشر، واللاهوت فيها ليس مدرسيًا بل وضعي. فالإنسان عند كالفن ليس كائنًا عقلانيًا محبوًّا بنور العقل، وهو عاجز عن أن يبصر ويقود حياته بمقتضى أحكام العقل. عقله فاسد، «مغلّف بما لا يحصى من الأخطاء التي تعميه»[16]. «ذكاؤه وعقله حرفتهما الخطيئة» كما «أن سلامة فهمه»[17] خُرِّبَت، بحيث يستحيل عليه أن يبلغ الحقيقة، اللّهم إلا في حقل محدود جدًا. وهذا «الحقل المحدود» يؤسس لصلة جوهرية بين الكالفنية والموقف التجريبي، الاختباري للفترة التي أعقبت. فكالفن يسلّم بقدرة بشرية معينة «على إدراك الأمور الأرضية، تلك التي لا

---

(15) Jean Calvin, *Institution de la religion Chrestienne; Lettres de Jean Calvin: Lettres françaises*, recueillies pour la première fois et publ. d'après les ms. originaux par Jules Bonnet, 2 vols. (Paris: C. Meyrueis, 1854), et Marc-Edouard Chenevière, *La Pensée politique de Calvin* (Genève: Editions Labor; Editions «Je sers», 1937).

(16) From the *Catechism* of 1557, Cited in: Chenevière, p. 50.

(17) «Confession à l'Empereur,» (1562), Cited in: Chenevière, p. 50.

تعلّمُ الإنسانَ عن الله أو مملكته أو العدل الحقيقي أو خلود الحياة الأخرى، بل تتصل بالحياة الحاضرة»[18]. ولا يمكن بلوغ الحقيقة عبر العملية العقلانية. وعلى الإنسان أن يقتصر على «العقيدة السياسية، وفن الحكم الجيد، والفنون الميكانيكية، والفلسفة، وعلى كل تلك المهن التي نسميها مهنًا حرّةً»[19]. لا قِبَل للفلسفة والنظريات السياسية بالتوصّل إلى الحقيقة القصوى؛ فهما معنيتان حصرًا بالتماس الوسائل للغايات التي حددها الوحي. ويتبدى مذهب كالفن الوضعي بصورة أوضح في أن المبادئ المنهجية الوحيدة التي يعترف بصحتها هي الاستقراء والتعميم انطلاقًا من التجربة اليومية[20]. وبالطبع، فإن اليقين والكلية لا ينتجان من إجراءات علمية كهذه.

لكن في داخل كل إنسان بذرة من بذور العقل، وهذا ما يميزه عن البهائم. بعد الوقوع في الخطيئة، كان من شأن البشرية أن تهلك لو لم يودع الله في نفوسنا حدًا معقولًا من العقل، يمكن أن نسميه «نعمة الله العمومية»[21]. كيف يمكن لهذه النعمة أن تنمو وتنضج؟ ليس من خلال عملية تفكير الإنسان - هذا مؤكد - بل من خلال اصطفاء الله لنا بالنعمة. والنعمة الكلية التي تشمل من حيث الإمكان البشر كافة بالتساوي، لا تتحقق إلا من خلال تعيين الله للأشخاص في مواقع خاصة. هنا يعيدنا كالفن إلى يوم ولادتنا ليبين أن العقل الذي نمتلكه هو هبة من الله وليس ملكًا طبيعيًا. «ماذا يملك الوليد من الحكمة عندما يغادر رحم أمه؟... فالطفل أدنى من أفقر البهائم... فكيف يتأتى لنا روح الذكاء عندما نبلغ أشدنا؟ من الضروري أن يحبونا بها الله»[22]. والاصطفاء بالنعمة ليس جزاء لحياة التقوى، ولا لصالح الأعمال؛ فقد يحظى بها رجل وثني[23]. إن سبل الله وإن كانت لا تُسبَر فهي لا تتبع مسارًا عارضًا وقائمًا على المصادفة، فكل شيء مقدّر سلفًا ومحتوم، لأن الله أراده.

(18) Calvin, livre 2, 2, 13.

(19) المصدر نفسه.

(20) المصدر نفسه.

(21) Calvin, livre 2, 2, 14 et 17.

(22) *Corpus Reformatorum*, vol. 33, p. 542, cited in: Chenevière, p. 59.

(23) Calvin, livre 2, 2, 15.

لكن كيف يعرف البشر أن أبناء جلدتهم من البشر وُهبوا النعمة الإلهية؟ الجواب هو: من خلال نجاحهم. فالحاكم، والقاضي، ورجل الأعمال الناجح، والزعيم السياسي، والمحامي، والطبيب، ورئيس العمال في المصنع، ومالك العبيد، يدينون جميعًا بما هم فيه لنعمة الله. ولذلك كانت طاعتهم [لله] واجبة. فالكاريزما تفيض باتجاه كل من هو في السلطة، في كلّ مجال من مجالات الحياة، وكل مهنة وكل وضع.

تلزَم النظرية السياسية والاجتماعية لزومًا منطقيًا عن المقدمات اللاهوتية، بحيث يشكل الكل انفصالًا جذريًا كليًا عن الموقف المدرسي (السكولائي). لا يمكن أن يوجد أي مبدأ أو قانون طبيعي، قادر على أن يلزم الكل. إذا كان ضمير الإنسان فاسدًا، فكذلك هو القانون الطبيعي، ولا يجوز أن نتصور عدالة الله من خلاله. «لو بقي [الإنسان] في حال السلامة الطبيعية التي خلقه عليها الله... لحَمَلَ كل امرئ القانون في قلبه، بحيث لا تبقى أي قيود، ولَعَرَف كل أحد قاعدته... واتبع ما هو خير وعدل»[24]. ولكن الضمير والقانون الطبيعي لا يستطيعان أن يعلمانا كيف نتصرف. فالقانون الطبيعي ليس المبدأ الخالق للدولة التي ليست مؤسسة طبيعية ولا هي وليدة حاجات الإنسان. فالدولة مؤسسة قسرية، مضادة لطبيعة الإنسان[25]. وهي من خلق الله وجزء من خطته لإنقاذنا من الحرمان. «لمّا كان نظام الطبيعة قد انحرف، فمن الضروري أن يبيّن لنا الله... أننا لسنا قادرين على الحرية، وأنه من الضروري أن نبقى في حال من الخضوع»[26]. هكذا يفارق كالفن التراث الأرسطي والتومائي، ويعتنق المذهب السياسي الأوغسطيني، مؤسسًا «الحق الإلهي للنظام القائم»[27].

لا تمتد القداسة إلى الدولة، بما هي دولة (مثلما زعم لوثر) فحسب، بل أيضًا إلى جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصبها ويشاركون في ممارسة

(24) *Corpus Reformatorum*, vol. 27, p. 409, Cited by: Chenevière, p. 83.

(25) Calvin, livre 2, 2, 24.

(26) *Corpus Reformatorum*, vol. 27, p. 412, Cited by: Chenevière, p. 118.

(27) Georges de Lagarde, *Recherches sur l'esprit politique de la Réforme* (Paris: Editions A. Picard, 1936), p. 227.

سلطتها. لا تمييز بين حامل السيادة وأجهزتها. فنحن مدينون لرؤسائنا بالطاعة غير المشروطة، لا كواجب نحو الإنسان، بل نحو الله، كما ندين لهم أيضًا بالتواضع والإجلال فوق الطاعة. أما الذين يعصون فيستنزلون على أنفسهم غضب الله لا مجرد قسوة القوانين الأرضية وحدها. طاعة السلطة وإجلالها مطلوبان لا جرّاء الإكراه بل جرّاء الإرادة. هكذا تُنبَذ الفكرة القروسطية القائلة بعقد حكومي تصريحًا وتضمينًا. ففي رأي كالفن أن محاسبة الملك بالتزاماته أو خدماته للشعب تنزل بمنزلة الحض على التمرد والعصيان، لأن الملك ليس ملزمًا بأي شيء تجاه أحد، بل تجاه الله. والواقع أن كالفن يتحدث أحيانًا عن «التزام متبادل» بين الملك والشعب، لكنه لا يفهم ذلك بمعنى العقد؛ فالواجبات التي يفرضها الله على الحاكم والشعب ليست واجبات متبادلة.

إن من شأن أي قيود مؤسساتية على سلطة الحاكم أن تتعارض مع نظرة كهذه. هذا لا يعني أن كالفن يدعو إلى الاستبداد والطغيان أو يدافع عنهما، بل هو، على العكس، يعظ الحكام أن يحصنوا أنفسهم ضد الغرور وأن يتمموا واجباتهم بروح تتوخى الصالح العام، وإلا فسوف يتعرضون لغضب الله[28].

أولى مؤرّخو الفكر السياسي عناية كبرى لقول كالفن إن للقضاة أو الحكام أن يقاوموا الملك إذا ما خوّلهم الدستور أن يقاوموه. «في حال وجود ممثلين للشعب قد نُصِّبوا للحد من طغيان الملوك، مثلما كانت الحال مثلًا مع المدافعين عن حقوق الشعب في روما القديمة، أو الطبقات ذات الامتيازات السياسية في ممالكنا، فإن من واجبهم أن يقاوموا ادعاءات الحكام. فإذا تنازلوا كانوا بمنزلة من خان حرية الشعب التي ائتمنهم عليها الله»[29]. إن هذه الفقرة القصيرة التي حظيت باهتمام عظيم اعتُبِرَت بمنزلة أثر من آثار نظرية القانون الطبيعي القروسطية أو بداية الأيديولوجيا الديمقراطية. هذا التفسير غير مبرر إطلاقًا، وهو مخالف لروح العمل بمجمله، أي لكتاب أسس الديانة المسيحية، وكان قد نشأ لأن الهوغنوت(*) (Huguenots) الفرنسيين من أمثال فرانسيس هوتمان (Francis

(28) *Lettres de Jean Calvin*, vol. 1, p. 346.

(29) Calvin, livre 4, 14, 17.

(*) لقب أطلقه الفرنسيون من أتباع المذهب الكاثوليكي على أتباع كالفن (المترجم).

(Hotman ودو بليسي مورني (Du Plessis Mornay) أعربوا عن نظريات ثورية زائفة تدعو إلى قتل الملك استنادًا إلى نظرية كالفن. غير أن كتابات رافضي الملكية المطلقة (monarchomachs)(*) هؤلاء ينبغي ألّا تُتخذ أساسًا لتفسير كهذا. أولًا لأنّ كالفن لم يكن مسؤولًا عن نظرياتهما، وثانيًا لأنهما لم يكونا ثوريين بأي معنى من معاني الكلمة، بل مجرد وصوليين استخدما كل حجة فقهية ونظرية لمحاربة الملك والرابطة الكاثوليكية. وكلام كالفن الذي أوردناه أعلاه، محافظ: وهو ينكر حق الفرد في المقاومة ويصف الوضع القائم في فرنسا ودول أوروبية أخرى، حيث تمكنت الطبقات ذات الامتيازات السياسية من تقييد سلطة الملك[30]. ويشدد كالفن على أنه حيثما توجد سلطات كهذه فمن الواجب ألا يفرّط بها، لأنها تصدر عن نعمة الله بقدر ما تصدر عنها سلطة الملك.

يتكلم الفصل نفسه من كتاب **أسس الديانة المسيحية**[31] على وسيلة أخرى للتخلص من الأعباء الظالمة، والفقرة أكثر اتساقًا مع نظرية كالفن من كلامه على حقوق الطبقات ذات الامتيازات السياسية. وهي لم تلق إلا القليل من الاهتمام. فالله، على قول كالفن، قد يرسل منقذًا من قبله للشعب. ويظهر الله قدرته العجائبية، وخيره، وعنايته بتعيين أحد عباده منقذًا وتسليحه بحيث يستطيع معاقبة حاكم جائر وإنقاذ الشعب من الظلم. لكن على الشعب ألا يكون شديد التصديق عندما يظهر منقذ كهذا. وهذا هو الموضع الذي يُعْلَن فيه عن الزعيم الكاريزمي، أي الرجل المخوّل باسم العناية الإلهية أن يقلب الحكومة ويحرر الشعب.

3. الملوك صانعو المعجزات

عند ولادة الرأسمالية الحديثة التي أطلقت، في ما زُعِمَ، نظام العقلانية، وقابلية الحساب، والتنبؤ، تنتصب هذه النظرية الاجتماعية التي تمثل نقيض

(*) لقب منظّري الهوغنوت الفرنسيين الذين عارضوا نظام الملكية المطلقة في أواخر القرن السادس عشر (المترجم).

(30) وقد بيّن ذلك بصورة مقنعة في: Kurt Wolzendorff, *Staatsrecht und naturrecht in der lehre vom widerstandsrecht des volkes gegen rechtswidrige ausübung der staatsgewalt: zugleich ein beitrag zur entwicklungsgeschichte des modernen staatsgedankens* (Breslau: M and H. Marcus, 1916).

(31) Calvin, livre 4, 20, 30.

العقلانية من كل وجه، وإن كانت تلبي حاجات نفسية معينة لأناس أقدم من الرأسمالية. وكان الأنثروبولوجيون قد لفتوا الأنظار إلى كرامات الملوك، تلك القوة السحرية التي تشع من شخص الحاكم وتبلغ الشعب. فلمْس الملك أو التعرض للمسة الملك يمنح الضعيف القوة والسقيم الصحة. فالملك هو البطل، وتجسيد الطوطم القَبَلي؛ وهو يصد الشياطين الذين يهددون الناس، وممتلكاتهم، وصحتهم. تلك كانت عقائد البدائيين. ولم تكن آراؤهم لاعقلانية؛ فللاعتقاد بقوة الحاكم السحرية أساس عقلاني؛ إذ كان على الحكّام أن يضمنوا النجاح. يوم كانت الفيضانات تهدد القبيلة، أو كانت الأوبئة والحروب تفنيها، كان على الملك أن ينقذ شعبه ويخلّصه. فإن لم يفلح كان يُخلع ويُقتل[32]. كانت الكاريزما الملكية مبنية على صفقة متبادلة. وكلما ازددنا اقترابًا من الحضارة الحديثة ازداد الانفصال عن التزامات الملك الاجتماعية والسياسية.

كان التصور الشرقي للملكية، حتى الفكرة الخلاصيّة[*] الواردة في العهد القديم، يستند إلى النظرية الكاريزمية. وأساس الفكرة أنه كان يوجد في الزمن الأول وحش يجسّد الشر ويعادي الله والإنسان (أسطورة تعامة (Tehom))[33]. ثم إن يهوه، المنقذ، تغلّب على هذا الوحش (تعامة). وحمل البركات الموقتة إلى الشعب. وهذه الفكرة، وهي الفكرة الأساس لا في العهد القديم وحده بل وفي سائر الديانات الشرقية أيضًا، تكمن في أساس الاعتقاد بقدرة الملوك الإلهية والسحرية. ولم يكن الأبطال متى كانوا حقيقيين، بشرًا، بل آلهة[34]. «أقدم الديانات المعروفة هي الاعتقاد بألوهية الملوك»[35].

استورد الإسكندر المقدوني فكرة المَلَكيّة الشرقية إلى أوروبا، فالحكام

(32) James George Frazer, *The Golden Bough; a Study in Magic and Religion*, and A. M. Hocart, *Kingship* (London: Oxford University Press; H. Milford, 1927), pp. 32-37.

(*) الاعتقاد بمجيء المسيا أو المسيح المخلّص لإنقاذ العالم (المترجم).

(33) W. O. E. Oesterley, *The Evolution of the Messianic Idea: A Study in Comparative Religion* (London: Sir I. Pitman, 1908), p. 41.

(34) Baron Raglan, *The Hero; a Study in Tradition, Myth, and Drama* (New York: Oxford University Press, 1937), pp. 268-276.

(35) Hocart, p. 7.

اليونانيون الذين جاؤوا قبله كانوا مجرد شخصيات سياسية بحتة، وعلاقتهم بالشعب عقلانية كليًا في طبيعتها، ثُمَّ عُبِدَ الملوك عبادة الآلهة منذ الإسكندر[36]. والمسافة الأيديولوجية بين الإسكندر وأغسطس قصيرة؛ إذ اعتُبِرَ أغسطس مخلّصًا[37]، على ما يتبين من وصف هوراسيوس: «إنه ابن مايا(*) الذي نزل إلى شعب الكويريين»[38].

ارتبطت الكاريزما، في التاريخ الألماني، بالقبيلة لا بشخص الملك[39]، ومع ذلك فلم تعتبر قط مصدر السلطة الوحيد، ولا مصدر القانون، وكانت الموافقة الشعبية مهمة كأهمية الهالة المحيطة بالقبيلة المختارة. كانت الكاريزما، في التراث الإفرنجي (Frankish)، تظهر عبر خصل الشعر المتدلية على رؤوس الملوك الإفرنج، وتمنحهم القوة غير المعتادة والحظ. ولم تتحدر هذه العقيدة من التراث المسيحي؛ ويتضح هذا من كون الكنيسة قد عارضت النظرة الجرمانية إلى الشرعية المرتبطة بالدم. ومع ذلك قامت الكنيسة، جراء حادث تاريخي مهلك، بمساهمة استثنائية لإحياء العقيدة الكاريزمية. فبعد الإطاحة بالملوك الميروفنجيين وقيام السلالة الكارولنجية، عملت الكنيسة، من خلال تكريسها بيبين، على نقل الكاريزما من الميروفنجيين إلى الكارولنجيين. وجعل البابا، بصفته وسيطَ وحي القانون الطبيعي، وعبر تثبيته الانقلاب الكارولنجي، التكريسَ من الأسرار المقدسة مسبغًا نعمة الله على البيت الملكي الجديد. بهذا الفعل الذي أقدمت عليه الكنيسة، ولدواعي تصريف المصالح الآنية،

---

(36) Julius Kaerst, *Studien zur Entwicklung und theoretischen Begründung der Monarchie im Altertum*, Historische Bibliothek; 6 (München: Oldenbourg, 1898), pp. 40-41.

(37) August Freiherr von Gall, *Basileia tou theou: Eine religionsgeschichtliche Studie zur vorkirchlichen Eschatologie*, Religionswissenschaftliche bibliothek; 7 (Heidelberg: C. Winter, 1926), pp. 452-453.

(*) مايا الكبرى، إلهة الأرض والنمو في الربيع عند الرومان، وباسمها سموا الشهر الخامس «ماي» (أيار) (المترجم).

(38) *Odes*, I, 2, 42.

[الكويريون (Quirites) هم شعب روما] (المترجم).

(39) Fritz Kern, *Gottesgnadentum und widerstandsrecht im früheren mittelalter; zur entwicklungsgeschichte der monarchie*, Mittelalterliche Studien; 1-2 (Leipzig: K. F. Koehler, 1914), p. 20.

تخلّت سياستها القديمة القاضية بمعارضة إجلال الملوك كآلهة، وهي سياسة كانت قد اعتمدتها بقوة في وجه الملوك البيزنطيين ولا سيما ما تعلّق بالتبجيل (Proskynesis).

لكن الكنيسة اضطرت، بعد ذلك بوقت غير طويل، إلى تجديد مكافحتها تأليه الملك. وكان ملوك فرنسا ومثلهم ملوك إنكلترا من سلالة البلانتاجينيت منذ أيام روبرت التقي قد ادّعوا القدرة على شفاء الأمراض، فكان من شأن لمسة الملك أن تشفي سلّ الغدد اللمفاوية [الذي سمّي أيضًا بداء الملك]، وفي مناسبات طقوسية ثابتة كان الألوف من الناس يتقاطرون حول الملك للحصول على هذه الهبة. ولم يكن النزاع بين البابوية والمملكة مجرد نزاع تخوضه الكنيسة على الأولوية بين السلطة الدنيوية والسلطة الروحية، بل كان صراعًا تشنه الكنيسة ضد القوى السحرية والفائقة للطبيعة التي كان يدعيها الملوك لأنفسهم[40]. ومنذ تلك الحقبة فصاعدًا ما عاد التكريس يعتبر سرًّا من أسرار الكنيسة، وصار الإمبراطور رجلًا لا يتصف بأي صفة دينية.

على الرغم من هذه المعارضة، ظلّت قدرة الملوك على الشفاء عالقة في أذهان الشعب. وحاول الإمبراطور الألماني بربروسا أن يسبغ على الرايخ الألماني صفات مقدسة بغية محاربة البابا؛ إذ اعتبر نفسه نومن(*) (numen) متمتعًا بالقدرة على مساءلة الغيب. واعتبر قوانينه مقدسة (sacer)، والدولة إلهية (diva).

---

(40) أهم المنشورات في هذا الحقل هو كتاب مارك بلوخ: Marc Bloch, *Les Rois thaumaturges: Étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre*, publications de la faculté des lettres de l'université de Strasbourg; Fascicule 19 (Strasbourg; Istra; Paris: Humphrey Milford; Oxford University Press, 1924).

وترد في الصفحة 123 من الكتاب رسالة مهمة جدًا وجهها البابا غريغوريوس السابع إلى هرمان (Hermann) رئيس أساقفة ميتز (Metz). وأنا أوردها مترجمة هنا: «أين يجد المرء في الأباطرة والملوك رجلاً تضارع معجزاته معجزات القديس مارتين (Martin)، والقديس أنطون (Anton)، أو القديس بنديكتوس (Benedictus)، هذا مع إغفالنا الرسل والشهداء؟ فأي إمبراطور أو ملك أحيا الأموات، وأبرأ البرص، وأعاد البصر إلى العمي؟ انظر إلى الإمبراطور قسطنطين، التقي الذكر، ثيودوروس وهونوريوس، تشارلز ولويس، وكلهم من أحباب العدالة، وناشري الدين المسيحي، وحماة الكنيسة. الكنيسة المقدسة تجل هؤلاء وتثني عليهم؛ لكنها لا تشير إلى أنهم امتازوا بفضل معجزات كهذه».

(*) كلمة لاتينية تدل على الإرادة أو النعمة الإلهية (المترجم).

نُظِرَ إلى فريدريك الثاني هوهنشتاوفن، بتأثير من التصورات الشرقية، باعتباره إلهًا متجسدًا، وكان جون ساليزبوري، المفكر الإنساني الإنكليزي الكبير، على حق حين نظر إلى هذا الاتجاه نظرته إلى علامة على الارتداد إلى الوثنية[41]. وعرف الاعتقاد الخرافي بقدرة الملوك على الشفاء ذروة مديدة، امتدت حتى زمن متقدم من عصر العقلانية. وأعاد فيليب العادل، ملك فرنسا، وحاشيته إحياء قدرة الملك على الشفاء كوسيلة تقف إزاء مزاعم البابا بونيفاس الثامن[42]، وتسهيل مصادرة ممتلكات فرسان المعبد[*]. وشهد القرن الرابع عشر انبعاث العقائد والممارسات السحرية، حتى أن لوثر ينقل أخبارها من دون أي كلمة انتقاد واحدة[43]، كما تناولت عشرات الكراريس التي صدرت في فرنسا وإنكلترا قدرة الملك على الشفاء. وينفرد عصر وصاية كرومويل بكونه الفترة الوحيدة التي لم يمارس فيها هذا النوع من الشفاء. وأعيد إحياء هذا المعتقد بعد إعادة النظام الملكي مع قدر مذهل من الأدبيات المدافعة عنه في عهد تشارلز الثاني[44]. أما في فرنسا فاندثر هذا الاعتقاد بُعَيدَ الثورة الفرنسية.

يبرز في تاريخ صنع المعجزات في الغرب أنَّ القوى السحرية تُثار في كل مرة يحاول الملك تثبيت استقلاله حيال الدين والقوى الاجتماعية. من ذلك أن الإسكندر احتاج إلى تأليه نفسه من أجل فتوحاته الإمبراطورية. فهو لما كان يحكم شعوبًا متعددة الديانات، أصبح انتماؤه إلى أي منها ينطوي على خطر انتباذ الديانات الأخرى. لكنه لما رفع ذاته إلى مصاف الآلهة تجاوز كل الديانات القائمة. أما طرق تبرير الحكم الأخرى، كنظرية أرسطو العقلانية أو نظرية السفسطائيين الديمقراطية، فكانت خارج البحث، ومنه أن أغسطس

---

(41) *Policraticus sive de nugis curialium et vestigiis philosophorum*, recogn. et prolegomenis, apparatu critico, commentario, indicibus instruxit Clemens C. J. Webb, 2 vols. (Oxford: [s. n.], 1909), vol. 1, p. 202 (3.10).

(42) Bloch, p. 129.

(*) تنظيم لفرسان أقسموا على القتال حتى الموت تم حله في أوروبا عام 1312 (المترجم).

(43) Bloch, p. 149.

(44) المصدر نفسه، ص 377.

قيصر روما شعر بالحاجة إلى تأليه ذاته أيضًا لأسباب مماثلة[45]، ومنه أن سلالة الكارولنجيين الملكية لجأت إلى الحيلة نفسها لأنهم أسسوا ملكهم بوسائل غير دستورية. ومنه أن فريدريك بربروسا وفريدريك الثاني استعانا بالكاريزما لحماية السلطة الدنيوية من تعديات الكنيسة. ودافع، في فرنسا وإنكلترا، كتّاب طليقو الأقلام عن قدرة الملك على اجتراح المعجزات، واستُعْمِلَ تأليه الملك كوقاية من المقاومة الشعبية. وزعم أعضاء السلالات الملكية كالبوربون، والبلانتاجين، وأوائل سلالة التيودور على السواء أنهم آلهة صغار، كوسيلة للتسلح بالقوة الضرورية لإلقاء الرهبة في نفوس المعاندين من الرعية.

4. سيكولوجية الكاريزما

لا بد من بضع كلمات عن أسباب إحياء فكرة الكاريزما، وإن كنا لسنا معنيين بالنظريات الأنثروبولوجية المتعلقة بادعاء حيازتها. فلا شك في أن المواهب الفائقة الطبيعة التي ادعاها الملوك إنما هي صورة مشوهّة للفكرة الخلاصية التي يمكن تتبع أصولها السابقة بالعودة إلى «الوحش البدئي الذي جسّد مبدأ الشر ووقف في مواجهة الله والإنسان». غير أن أمثال هذه السوابق لا تفسّر سيكولوجية الكاريزما التي تكتسي أهمية أكبر من تحليلها الموضوعي. أما في ما يتعلق بالادعاء الكاريزمي نفسه، فلا يكفي أن نصفه بأنه «نتيجة لسمة إنسانية فطرية هي سمة التبعية لسلطة عليا»، والتماس طبيعي «للمعونة من شخص في محنة نعاني منها»[46]؛ فأمثال هذه الأقوال لا تفسر لِمَ تبرز هذه النظرية في فترات معينة من التاريخ أو لِمَ تستند إليها شرائح اجتماعية معينة بدلًا من الاعتماد على اعتبارات عقلانية.

تحتاج هذه المسألة إلى تحليل للعمليات النفسية المفضية إلى الاعتقاد بقدرة رجل واحد على اجتراح المعجزات، وهو اعتقاد يسم بعض الاستعدادات

(45) ثمة تحليل مثير للاهتمام في: Ronald Syme, *The Roman Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1939), esp. pp. 469-475.

(46) Oesterley, *The Evolution of the Messianic Idea.*

ما قبل الدينية الكامنة في العقل البشري[47]. ويمكن للتحليل أن يقود إلى فهم العمليات النفسية الكامنة وراء عبادة إنسان لإنسان آخر. فكما أوضح رودولف أوتو (Rudolf Otto)، فإن حال الذهن والعواطف التي تدخل هنا هي حال فرد يغلب عليه الشعور بعدم فعاليته الخاصة وينقاد إلى الاعتقاد بوجود سر هائل (Mysterium Tremendum). والسر يولد الرعب، والفزع، والرهبة. فالإنسان يرتعد أمام الشيطان أو غضب الله. لكن موقفه متجاذب وجدانيًا، فهو يشعر بالرهبة والافتتان. ويمر بلحظات انخطاف غامر يشعر خلالها بتماهيه مع المقدّس.

ينشأ هذا الاعتقاد البعيد كل البعد عن العقلانية في أوضاع لا يقوى الانسان العادي عن الاحاطة بها وفهمها عقلانيًا. ليس القلق وحده ما يدفع البشر الى اعتناق الخرافة، بل العجز عن فهم أسباب افتقادهم للقدرة، وبؤسهم، وتقهقرهم. وفي فترات النزاع المدني، والاضطراب الديني، والانقلابات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المولدة للبؤس والكرب، غالبًا ما يكون البشر عاجزين، أو يُجعَلون عاجزين عمدًا، عن إدراك القوانين التطورية التي تقف وراء حالهم. والشريحة الأقل عقلانية في المجتمع تلتفت إلى الزعماء. ومثل البدائيين، يتطلعون إلى منقذ يخلّصهم من بؤسهم وضياعهم. وهناك على الدوام عامل حسابي، لدى الطرفين غالبًا. فالزعيم يستخدم شعور الرهبة ويعززه؛ والأتباع يتقاطرون عليه للحصول على غاياتهم.

الطاعة مكوّن ضروري في الزعامة الكاريزمية، ذاتيًا، كعبء باهظ، وموضوعيًا، كوسيلة لانتزاع تأدية الواجب. ولذلك، لا يمكن أن تتم المساواة بين الأتباع، لأن السلطة مستمدة من الزعيم، وعليه أن يوزعها بجرعات غير متساوية، بحيث تنشأ نخبة يعتمد عليها، نخبة تشاطر الكاريزما الخاصة به وتستطيع من خلالها أن تعاونه على التحكم بالجماهير. فالتنظيم الكاريزمي مبني دائمًا على الطاعة الصارمة ضمن بنية تراتبية[48].

---

(47) Rudolf Otto, *The Idea of the Holy: An Inquiry into the Non-Rational Factor in the Idea of the Divine and its Relation to the Rational*, Translated by John W. Harvey, 3rd Impression Rev. with Additions (London; New York: H. Milford; Oxford University Press, 1925).

(48) تكشف الكنيسة الأولى هذا بوضوح. وكان المؤرخ القانوني الألماني الراحل رودولف =

لكن، لئن كانت ظاهرة الكاريزما الدينية في أساسها تنتمي إلى المجال اللاعقلاني، فإن تجلّيها السياسي الموازي ليس إلا حيلة لإقامة السلطة، أو الحفاظ عليها، أو تعزيزها. ومن الخطأ الفاتك الزعم بأنها تناقض أي تسويغ عقلاني لسيادة الدولة. إن الزعم الكاريزمي الذي يتقدم به الزعماء المحدثون إنما يعمل عمل أداة واعية تعتمد لترويج العجز واليأس في صفوف الشعب، والقضاء على المساواة، وإحلال نظام تراتبي بديل يتشاطر فيه الزعيم وجماعته المجد ومزايا الألوهة (numen). وهو أكثر فعالية من كاريزما الملكية البدائية: فالزعماء لا يُعْزَلون أو يُقْتَلون إذا ما أخفقوا في إنقاذ شعبهم من الشر. وقاعدة «أنا أعطي كي تعطي أنت» (Do ut das) ما عادت تُطبَّق. أصبحت الكاريزما مطلقة، تدعو إلى طاعة الزعيم لا بسبب وظائفه النافعة، بل بسبب مواهبه الفائقة المزعومة.

= زوهم قد ارتكز، في دراساته للقانون الكنسي، على الإعلان الشهير بأن «القانون الكنسي مباين لجوهر الكنيسة»: Rudolf Sohm, *Kirchenrecht*, 2 vols. (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1923), vol. 1: *Die geschichtlichen Grundlagen*, p. 1.

والتنظيم الأقدم للكنيسة، في نظر زوهم، لم يكن قانونياً بل كان كاريزميًا وبعطاء من الله: Sohm, vol. 1, p. 26.

لم يكن يوجد فيه أي مساواة مجردة، بل مجرد تنظيم للأعلى والأدنى، وفقًا لطريقة الله في توزيع عطاياه: Sohm, vol. 1, p. 27.

والطاعة المطلوبة بفضل الكاريزما لم تكن تستند إلى القوانين الشكلية، بل كانت طوعية ومتولدة عن القناعة بأن الله أرادها: Sohm, vol. 1, p. 27, and vol. 2: *Katholisches Kirchenrecht*, p. 178.

IV

الشعب العرقي مصدر الكاريزما

لا بد للكاريزما التي يتصف بها الزعيم من أن تأتي من مكان ما، من الله أو من القبيلة. مصدر الكاريزما في النظرية النازية هو الشعب العرقي. قليلة هي التصريحات النازية التي لا تدّعي أن السلطة كلها تصدر من الشعب. ورأينا أن نظرية كارل شميت السياسية الثلاثية استثارت انتقادًا صارمًا لأنها انحرفت في هذه النقطة، ونسبت إلى الشعب دورًا أدنى، مجردًا من السياسة.

1. الأمة والعرق

ماذا يفهم النازيون الألمان من عبارة «الشعب العرقي»، ولِمَ يشددون على تفوّقه؟ ولِمَ يتعمّدون تحاشي استعمال كلمة «أمة»؟

الأعراق موجودة، لا إنكار لهذا، ويمكن تعريف العرق بأنه مجموعة أفراد يمتلكون سمات مشتركة وراثية وواضحة إلى درجة تميز جماعة من البشر عن جماعة أخرى[1]. ولما لم نكن معنيين بالمسائل الأنثروبولوجية، فإن في وسعنا أن نتجاوز مسألة ماهية هذه السمات المميزة ومتى تكون واضحة وضوحًا كافيًا. كما أننا لسنا معنيين باعتماد أي تصنيف محدد للأعراق؛ فنحن نوافق على ما تذهب إليه الأكثرية الواسعة من علماء الأنثروبولوجيا من أنه لا وجود لأعراق عليا وأعراق دنيا، وأنه لا وجود لعلاقة علمية ثابتة بين السمات العرقية

(1) Ruth Benedict, *Race: Science and Politics* (New York: Modern Age Books, 1940), pp. 11 ff.

والثقافية. «إن التفسير العرقي المزعوم للفوارق في الأداء والإنجاز البشريين هو إما سخافة وإما زيف»[2]. ونحن نوافق أيضًا على أنه لا وجود لأعراق نقية، وأن «كل جماعة متحضرة لها سجل تاريخي، إنما هي جماعة هجينة، وهو أمر كفيل بذاته أن يثبت بطلان النظرية القائلة إن المهجّنين أدنى مرتبة من أنقياء العرق»[3].

لا تقدم الحجج العلمية شيئًا يذكر في سبيل فهم العرقية أو العنصرية الألمانية. مثال ذلك أنه من غير المجدي مهاجمة هذه العنصرية بالإشارة إلى أن لفظة «آري» لا تدل على الاشتراك في البنية العظمية أو تركيبة الدم أو أي تشابه جسمي أو بيولوجي، بل على مجرد الأصل اللغوي المشترك. حتى مكتشفات الأنثروبولوجيا النازية لم تُدمَج على أي نحو يذكر في الفلسفة النازية التي تقتصر على الحديث عن أعراق آرية، أو عن التفوّق النورديكي أو الجرماني. وبدلًا من تفنيد النظرية العرقية، سنحاول أن نتفهم دلالتها الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهي محاولة كانت قد جرت من قبل؛ إذ لفت العلماء الانتباه إلى الصلة الوثيقة بين العنصرية واضطهاد الأقليات، تلك الصلة التي وسمت محاكم التفتيش[*]، والحملة على الألبيجنسيين[**]، والحملة على الهوغنوت الفرنسيين، وفسّرت الاضطهاد العرقي باعتباره شكلًا حديثًا من أشكال عدم التسامح الديني ومطاردة أصحاب البدع. على هذا الأساس، وُصِفَت العنصرية بأنها أيديولوجيا مصمّمة لتبرير «اللامساواة في حقوق المواطنين»[4] والدفاع عنها. هذه النظرية صحيحة حقًا، ولكنها لا تساعدنا في معرفة لِمَ حلّت العنصرية محل النزعة القومية

---

(2) Arnold Toynbee, *A Study of History*, 6 vols. (London: Oxford University Press, 1934-1939), vol. 1, p. 245.

(3) Ralph Linton, The *Study of Man; an Introduction*, Century Social Science Series, Student's ed. (New York: D. Appleton-Century Co., 1936), p. 34.

(*) محاكم شكلتها الكنيسة الكاثوليكية لمطاردة أصحاب البدع (المترجم).

(**) فرقة من المسيحيين عُرفت في القرن الثاني عشر باسم الكاثار (Cathars). خالف أصحابها كنيسة روما فجرد الأمراء الموالون لروما حملة صليبية للقضاء عليها في جنوب فرنسا في Languedoc (المترجم).

(4) Benedict, p. 241.

ولِمَ باتت معاداة السامية، أي الشكل الألماني من أشكال العنصرية، مقبولة لا كذريعة للاضطهاد فحسب، بل كفلسفة حياتية حقيقية تغلب على كامل العقيدة النازية. لن نتمكن من حل هذه المسألة إلا عبر تحليل وظائف مختلف المفاهيم التي تنبني عليها هذه النظرة.

العرق ظاهرة بيولوجية تمامًا: وينطوي مفهوم «الشعب» على خليط من العناصر الثقافية. الأصل المشترك، الموقع الجغرافي المشترك، العادات والأعراف المشتركة، اللغة والديانة المشتركة، تؤدي كلها أدوارًا في قيام شعب من الشعوب، وإن تفاوتت الأهمية الخاصة لمختلف هذه العوامل تبعًا للظروف التاريخية[5]. غير أن مفهوم الشعب العرقي، وهو عبارة يشغف بها الألمان، إنما يرتكز أساسًا على السمات البيولوجية؛ والعناصر الثقافية لا دور لها إلا في تمييز مختلف الجماعات داخل عرق واحد.

الأمة، خلافًا لذلك، مفهوم سياسي في الدرجة الأولى. فهو ينطوي على فكرة الدولة التي لا يمكن تصور الأمة من دونها. فالشعب يصبح أمة إذا كان يمتلك إدراكًا لغاياته السياسية المشتركة، وإذا كان قادرًا على تحقيق إرادة سياسية موحدة وصونها. كان زعيم سياسي بارز من طراز دزرائيلي يرفض مجرد فكرة الشعب. وكان يرى أن «كلمة 'الشعب' هراء محض. وهي ليست مصطلحًا سياسيًا. إنها كلمة من التاريخ الطبيعي. فالشعب هو نوع من الأنواع؛ الجماعة المتحضرة هي أمة. والأمة هي عمل من الأعمال الفنية، وعمل من أعمال الزمن»[6].

الأمة والقومية ترتبطان ارتباطًا جوهريًا بالدولة[7] غير أن الأمة لم تخلق

---

(5) Otto Bauer, *Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie*, Marx-Studien. Blätter zur Theorie und Politik des wissenschaftlichen Sozialismus; 2 (Wien: Verlag der Wiener Volksbuchhandlung, 1924), p. 114.

(6) Benjamin Disraeli, *Whigs and Whiggism: Political Writings*, Ed., with an Introduction by William Hutcheon (London: J. Murray, 1913), p. 343.

(7) تظهر أكثر تحليلات معاني مختلف الألفاظ تعمّقًا في: Friedrich Julius Neumann, *Volk und Nation, eine Studie* (Leipzig: Duncker und Humblot, 1888).

للاطلاع على لمحة قصيرة ودقيقة، انظر: Royal Institute of International Affairs, *Nationalism: a Report* (London; New York: Oxford University press, 1939), pp. xvi-xx.

الدولة الحديثة، بل إن هذه نشأت من إدخال الإنتاج السلعي الذي سبق ظهور الأمم الحديثة. فعندما يصبح أحد منتوجات العمل سلعة قابلة للتحول إلى نقد، يمكن أن يستعمل هذا النقد في بناء الدولة وإقامة بيروقراطية وجيش دائم. أولى الدول الحديثة كانت المدن - الدول الإيطالية التي لم يخلقها الشعور القومي ولا النضال القومي، بل الرأسماليون الذين استأجروا العساكر والبيروقراطيات لبناء آلة مركزية. وفي إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا تمّ إنشاء هذه الدول بأيدي الأجانب الذين استعان بهم الملوك الفرنسيون، والحكام(*) (Podeste) الإيطاليون، والأمراء الألمان لكسر المعارضة الإقطاعية[8]. فالدولة الحديثة الباكرة لم تكن غير قومية فحسب، بل كانت مناهضة للقومية بعمق أيضًا. ولم تكن لحكوماتها أي شرعية. والنظرية السياسية التي تطورت خلال تلك الحقبة، حين لم تكن في موقع المعارضة، كانت معنية بصورة حصرية بأسرار السيطرة (arcana dominationis)، أي التقنيات المستعان بها لتنصيب الحكام المستبدين استبدادًا مطلقًا والحفاظ على سلطتهم. وما أمير مكيافيلي إلا الأنموذج الأمثل لهم كلهم.

الأمة، في وظيفتها الحاسمة، هي الأساس الأيديولوجي الذي يبرر السلطة القسرية المركزية فوق السلطة الإقطاعية، والمحلية، والكنسية. وهي تعمل عمل الآلية التي توحّد الشبكة الواسعة لمصالح الأفراد والجماعات، وهذا في الفترة التي أصبحت الطبقات الوسطى فيها واعية لأهدافها الخاصة ونجحت في فرضها على مجمل الشعب.

كانت نظرية العقد الاجتماعي، كما طورها هوبز (Hobbes)، غير ملائمة لتلبية الحاجة إلى آلية وأيديولوجيا توحيدية، وسارع روسو (Rousseau) إلى تسقّط عيوبها وأوجه قصورها. كان هوبز قد ذهب إلى أن المصلحة الذاتية الأنانية يمكن على نحو ما أن تُبقي المجتمع متماسكًا، وأن الدولة، بوصفها

(*) حاكم مدينة إيطالية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر للميلاد (المترجم).

(8) Friedrich Hertz, «Wesen und Werden der Nation,» in: *Jahrbuch für Soziologie* (Karlsruhe: G. Braun, 1927), pp. 84-87.

إجماع الإرادات الفردية، يمكن أن تقوم وإن لم يغلب على أفرادها هدف مشترك. وقد أعلن روسو، على نقيض هذه النظرية، أنه لا بد للمجتمع من أن يكون «كيانًا جماعيًا أخلاقيًا»[9]. ولا بد للتحول من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي، على قوله، من أن يولّد «تغيّرًا لافتًا جدًا» في الإنسان «عبر إحلال العدالة في سلوكه محل الغريزة وإسباغ الصفة الأخلاقية على أفعاله التي كانت تخلو من هذه الصفة سابقًا»[10]. فحق الأقوى الذي كان أساسًا في مذهب هوبز وسبينوزا (Spinoza) السياسي لا يستطيع أن يوفر قاعدة يرتكز عليها المجتمع؛ فهذا الحق في رأي روسو هو إما نافل أو عديم المعنى[11].

الأمة تولّد أهدافًا مشتركة وولاءات مشتركة، وهي تجسد الإرادة العامة وتجعل الدولة مستقلة عن التكريس الإلهي، وتنشئ صلات حصرية بين الفرد والجماعة الدنيوية. والأمة فوق هذا، تمنح كل دولة قاعدة شرعية تختلف في هذا المجال عن كونية العصر الوسيط. وهي أخيرًا تقضي على الشرعية المرتكزة إلى مبدأ السلالة الحاكمة الذي يماهي بين الدولة والحاكم. وأظهرت الأمة نفسها، خلال الثورة الفرنسية، باعتبارها القوة السياسية الحاسمة. ففي تلك الحقبة تحوّل العامل الذاتي، أي الشعور القومي، وإرادة الوحدة السياسية، إلى واقع موضوعي[12]، وشكلت إحدى الطبقات، ألا وهي البرجوازية، نفسها كأمة بحيث أصبحت الأمة مِلكًا لهذه الطبقة. وتمكنت البرجوازية من أن تفرض عبر الأمة منظومة قيمها على الشعب كله.

كان لانصهار نظرية القومية بعقيدة سيادة الشعب التي هي أقدم منها

---

(9) Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract and Discourses*, Everyman's Library: Philosophy and Theology; 660 ([London: J. M. Dent; New York: E. P. Dutton, s. d.]), Book I, chap. 6.

(10) Rousseau, Book I, chap. 8.

(11) Rousseau, Book I, chap. 3.

عن تأثير روسو في نظرية الأمة، انظر: Royal Institute of International Affairs, pp. 27-28.

(12) بهذا المعنى فحسب نستطيع أن نوافق على قول البروفسور باركر إنه «من الممكن للأمم أن توجد، وأن توجد لمدة قرون، في حال من الصمت الخالي من التفكير» انظر: Ernest Barker, *The National Character and the Factors of its Formation* (London: [s. n.], 1917), p. 116.

وإلى أن يبدأ التفكير لا نستطيع التكلم إلا على شعب.

عهدًا، تضمينات ثورية[13] تسمح بظهور مجتمع دنيوي أو علماني في جوهره؛ مجتمع تسوده منظومة من القيم المقبولة عند الجميع. وتشكل الثورة الفرنسية خير شاهد على الوقع الثوري للمفهوم الجديد. كان الأب سييس (Abbé Sieyès) أول من روّج لفكرة أن الطبقة الثالثة، أي الطبقة الوسطى، هي الأمة، لأنها كانت القطاع المنتج الوحيد في المجتمع. فالأمة في رأيه هي مجموع الأفراد الذين يخضعون لقانون مشترك، ويتمثلون عبر المجلس التشريعي نفسه. الأمة هي حامل السيادة، وجودها هو تبريرها الكامل، وإرادتها هي القانون الأعلى. والدولة أداة في خدمتها، ولا تكون سلطة الدولة شرعية إلا بها ومن خلالها. كان مثل هذا التصور الموجه ضد الأرستقراطية والنظام الملكي ثوريًا بصورة واضحة. كان تأثيره قويًا إلى حد أنه حتى أنصار الثورة المضادة لم ينكروا وجود الأمة، بل حاولوا جاهدين أن يحوّلوها إلى مصلحة النظام الملكي والأرستقراطية (دو ميستر ومونتلوزييه (de Maistre and Montlosier))[14].

حدّدت الثورة الفرنسية مجمل مسار النقاش الأيديولوجي بين الدول الأوروبية قبل وصول هتلر إلى السلطة: الأمة ككيان مكون من مواطنين أحرار ومتساوين، وهذا تصوّر اليعاقبة (Jacobins) للأمة. وفي رأي إرنست رينان (Ernest Renan) أن الأمة هي استفتاء عام يتجدد يوميًا ويتأسس على القرار الحر للرجال الأحرار[15].

تفسّر الوظيفة السوسيولوجية لهذا المفهوم الجديد ذاتها بذاتها. فقد نهضت المناطق الاقتصادية الكثيفة السكان موحدةً بالعملة المشتركة، والرسوم المشتركة، والمواصلات المشتركة؛ وقضت بذلك على السلطات الوسيطة المستقلة أو أضعفتها على الأقل، وطالبت بولاء جديد. أعلنت الثورات

---

(13) Raymond Carré de Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'État spécialement d'après les données fournies par le droit constitutionnel français*, 2 vols. (Paris: Recueil Sirey, 1920-1922), vol. 2, p. 168.

(14) Neumann, p. 124.

(15) Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?: Conférence faite en Sorbonne, le 11 Mars 1882*, 2nd ed. (Paris: C. Lévy, 1882), p. 217.

حول الدلالة السياسية لنظرية رينان، إعادة غزو الألزاس واللورين، انظر: Hertz, p. 56.

الفرنسية كلها، في الأعوام 1791 و1793 و1848، أن سيادة الأمة غير قابلة للتجزئة ولا للتحويل. ودافعت الأمة الجديدة دفاعًا غيورًا عن حقوقها؛ فكان النواب يُنتَخَبون باسمها لا باسم أي جماعة أو طبقة، ولم يسمح لأي كان أن يقف بين الفرد والأمة. وترسّخ ذلك في قانون لو شابلييه (Le Chapelier) الذي سُنَّ خلال الثورة الفرنسية، وهو قانون حظر تشكيل الاتحادات؛ إذ أعلن لو شابلييه أن الفرد «لا يدين بالولاء إلا للدولة وحدها حصرًا وليس لأحد سواها».

علاوة على ذلك، استُعمِلَ مفهوم الأمة لتحديد فرادة مجتمع محدد عبر تمييزه عن غيره من المجتمعات. ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا عندما تتواجه مجتمعات يتسم كل منها بسمات خاصة يمكن تمييزها بيُسْر. فبعد انهيار مبدأ الكونية في العصر الوسيط، طُرح مبدأ السلالة الحاكمة أساسًا للفرادة. ولكن عندما انهار هذا المبدأ وأعقبته الدولة الليبرالية، لم يكن ثمة أي عامل دامج أو عامل قادر على تحديد الفرادة. كان في وسع الدولة الليبرالية أن تقوم بهذه الوظيفة. وكانت غايتها سلبية فحسب، ألا وهي: حماية الحياة، والحرية، والمِلكية. فالدول من حيث هي آلات بيروقراطية، وأمنية، وعسكرية، تبدي من أوجه الشبه أكثر مما تبدي من أوجه الاختلاف، وبالتالي، كان على المفهوم القومي أن يملأ الفراغ الذي خلّفه زوال مبدأ السلالة الحاكمة. ووفر في الوقت نفسه العامل المثبت لفردية الدولة في عالم من الدول المتزاحمة.

2. العرقية في ألمانيا

خلافًا لفرنسا، لم يشدد التطور الألماني قط على السيادة القومية. وفي الحقيقة، فإن مفهوم الأمة لم يترسخ قط في ألمانيا. صحيح أن فيخته (Fichte)، وهو من السبّاقين إلى فكرة القومية العِرقية[16]، صاغ فكرة الأمة الألمانية، غير أن هذه الفكرة كانت تدل على «الشعب» وشددت على صلات التشابه العرقية والبيولوجية التي يولدها النسب المشترك على حساب صلات التشابه السياسية

(16) Johann Gottlieb Fichte, *Addresses to the German Nation*, Translated by R. F. Jones and G. H. Turnbull (Chicago; London: Open Court Publishing Company, 1922).

أو القرار الواعي والحر للمواطنين المتساوين. حتى فيلهلم فون همبولت (Wilhelm von Humboldt)، الليبرالي الكبير، أنكر سيادة الأمة[17]، بينما نظر هاينريش فون ترايتشكه (Heinrich von Treitschke) إلى المبدأ القومي باعتباره «فكرة مجرّدة»، «عبارة نابوليونية»، و«صورة فارغة»[18].

غالبًا ما تسير الفكرة القومية والمبدأ الديمقراطي والسيادة الشعبية يدًا بيد، والاثنان هما مما لا يستسيغه المنظّرون والساسة الألمان. وربما كان لتفرّق الألمان والمنافسات بين مختلف الإمارات وأمرائها اليد الطولى في هذا النفور. وعلى أي حال فإن المنظِّرين والساسة الألمان إذا ما تكلموا يومًا على الأمة فإنهم إنما يفعلون ذلك مع فصلها عن أي تضمينات يعقوبية، أو ديمقراطية، أو سياسية، أي عن أي عقيدة تتعلق بنظرية السيادة الشعبية. هكذا، أحِلّت نظرية العرق البيولوجية محل نظرية القومية السياسية. وقبل هتلر بزمن طويل، كان الرابط السياسي بين البشر الأحرار يميل إلى الامّحاء أمام الرابط العرقي بين الألمان.

ثمة سبب آخر لكون الفكرة القومية لم تؤد دورًا حاسمًا في ألمانيا الإمبراطورية. فالتشديد على سيادة الأمة بما هي أمة يساوي بين الأمم ويشكل عائقًا في وجه التوكيد على التفوق القومي. فإذا ما كانت الأمة تقوم على القرار الحر للبشر الأحرار، فلن تكون أي أمة متفوقة على أي أمة أخرى. والسيادة القومية تعوّق التوسع الإمبريالي. والحقيقة، أن الدول الديمقراطية متى لجأت إلى مثل هذا التوسع، فهي تكاد كلها تقريبًا تلغي المفهوم القومي وتمجّد السمات العرقية والبيولوجية التي تجعلها متفوقة على الأمة المغلوبة. ونظرية «مسؤولية الرجل الأبيض» دليل على هذا، وهي تصح على الولايات المتحدة. ولا نحتاج إلى أكثر من الاستشهاد بكتابات جوزايا سترونغ، إذ يقول: «من

(17) Friedrich Meinecke, *Weltbürgertum und Nationalstaat: Studien zur Genesis des deutschen Nationalstaates*, 6th ed. (München: R. Oldenbourg, 1922), p. 39.

(18) Heinrich von Treitschke, *Politics*, Translated from the German by Blanche Dugdale and Torben de Bille; with an Introduction by the Rt. Hon. Arthur James Balfour and a Forward by A. Lawrence Lowell, 2 vols. (New York: Macmillan Company, 1916), vol. 1, p. 280.

الظاهر أن الأنكلوساكسوني يمسك في يديه بمصائر البشرية، ومن البيّن أنه من المقيّض للولايات المتحدة أن تصبح موطنًا لهذا العرق، والمستقر الرئيس لسلطانه»[19]. فالنظرية العرقية كانت الأساس للتوسع الإمبريالي بقدر ما كانت الحلّ المزيّف للتناقضات الطبقية.

مع ذلك، فإن النظريات العرقية لم يكن لها أثر أساس في تشكيل أيديولوجية الشعبين الإنكليزي والأميركي. والنمو السريع لهذه النظريات في إنكلترا وأميركا خلال القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين إنما كان بمنزلة مسعِف في غزو دول استعمارية، شبه استعمارية، أو ضعيفة جدًا، لكن خدمات هذه النظريات لم تُطلَب لتنظيم القدرة الكلية لهاتين الدولتين على خوض الحرب. ولم تكن الحال على هذا النحو في ألمانيا. فالتوسع الألماني كان ولم يزل يُوَجَّه ضد دول قوية؛ ذلك أن ألمانيا لما برزت بروز قوة إمبريالية، وجدت الكرة الأرضية موزعة بين مختلف الآلات العسكرية. واستلزمت إعادة التوزيع قوة السلاح سفكًا للدماء وإنفاقًا للأموال هائلين، حيثما تبينت استحالة تحقيق إعادة التوزيع بالسبل السلمية. واستلزمت أيديولوجية قادرة على تسويغ المجهود الهائل في أعين الشعب. وقامت بهذه الوظيفة نظرية تفوق العرق الألماني النورديكي المزعومة.

لزم عن ذلك أن عقيدة التفوق الألماني عميقة الجذور في تاريخ الفكر الألماني. من ذلك أن هردر، أول فيلسوف بارز من فلاسفة التاريخ، كتب عن «شعب استطاع بحجمه وشدة بأسه الجسدي، وروحه المقدامة، ومجالدته في الحرب... أن يساهم أكثر من أي عرق آخر في خير هذا الربع من الكرة الأرضية وشره. فالألمان هم الذين ذادوا عن المسيحية في وجه الغزوات المتواصلة التي شنّها الهون (Huns)، والهنغار، والمغول، والترك. وبفضلهم أيضًا، لم يتم

---

(19) Josiah Strong, *Our Country: Its Possible Future and its Present Crisis*, with an Introd. by Austin Phelps (New York: Baker and Taylor, 1885), p. 179.

وتشتمل أعمال سترونغ الأخرى على *Expansion* (التوسع) (1900)، و *Our World* (عالمنا) (1913). حول هذه الفترة من التاريخ الفكري الأميركي انظر: Ralph Henry Gabriel, *The Course of American Democratic Thought; an Intellectual History since 1815*, Ronald Series in History (New York: Ronald Press Company, 1940), pp. 340-344.

فتح القسم الأكبر من أوروبا، وزرعه، وتطويره فحسب، بل وتغطيته وحمايته أيضًا»[20]. ويشارك في النظرة نفسها عدد كبير من المؤرخين والفلاسفة والاقتصاديين الألمان؛ إذ ألمح فريدريش فون شليغل (Friedrich von Schlegel) إلى المزايا العرقية ليفسر تفوّق القبائل الجرمانية على الرومان[21]. كما أن هاينريش فون ترايتشكه مؤرخ حقبة بسمارك، وإن اتخذ موقفًا ملتبسًا بعض الشيء بالنسبة إلى مسألة العرق، فسر التاريخ كعملية تتسم بصعود الأعراق[22] وانهيارها، وأقام مقارنة بين الصفات العرقية للألمان والصفات العرقية للهولنديين والإنكليز والروس والإيطاليين والأميركيين، مظهرًا أن كل الشعوب غير الألمانية تقع في مرتبة أدنى من الألمان من حيث السخاء والشعور بالجمال و«الإخلاص البسيط» الطبيعي. وجملة القول إن ترايتشكه وضع بيانًا مصوّرًا بالفضائل الألمانية لا يزال حتى اليوم مرجعًا لكل صنّاع البروباغندا الألمان. وفي الوقت نفسه، حارب ترايتشكه الفلسفة العرقية التوتونية لاتحادات الطلاب (البورشنشافتن (Burshenschaften))[23]، وألّه سلطة الدولة، وأنكر أن تكون مرة على خطأ، وأكد أن الحرب هي التعبير الأقوى والأوفر صحة عن قوة الدولة[24].

يبدو أن تأثير من يُدْعَون باشتراكيي الدولة أو اشتراكيي المنابر الأكاديمية (Katheder) في التصور النهائي للعرقية النازية كان أهم من ذلك بكثير. فكتابات فريدريش ليست (Frederich List) وأدولف فاغنر (Adolph Wagner) تظهر بوضوح العوامل التي أسهمت في انتصار الأفكار العنصرية. كان هذان الرجلان يحاولان مجابهة النظريات الاشتراكية القائمة على الصراع الطبقي

(20) Johann Gottfried Herder, *Outlines of a Philosophy of the History of Man*, Trans. by T. O. Churchill (London: L. Hansard, 1800), p. 477.

وتجد مراجعة جيدة في: Charles Callan Tansill, «Racial Theories from Herder to Hitler,» *Thought*, vol. 15 (1940), pp. 453-468

(21) Friedrich von Schlegel, *The Philosophy of History; in a Course of Lectures, Delivered at Vienna*, Trans. by James Burton Robertson, 7th ed. (London: G. Bell and sons, 1888), pp. 310 and 348 and Tansill, pp. 456 ff.

(22) Treitschke, *Politics*, vol. 1, pp. 50 ff.

(23) Heinrich von Treitschke, *Deutsche geschichte im neunzehnten jahrhundert*, 5 vols., 3rd ed. (Leipzig: S. Hirzel, 1882-1899), vol. 2 (1886), pp. 383-443.

(24) Treitschke, *Politics*, vol. 1, p. 96.

عبر انتباذ الفكر السياسي الليبرالي وإنشاء نظام لرأسمالية الدولة من شأنه أن «يستوعب» الطبقات العاملة ويفعم الشعب كله بروحية التفوق العرقي. كان المقصود تنظيم المجتمع استعدادًا للمغامرات الإمبريالية. واعتبر أدولف فاغنر أن المساعي البروسية للقضاء على الحركة العمالية السياسية والصناعية كانت قاصرة ومحتومة الإخفاق. كما أنه كان يعتقد أن التصور الغربي للأمة خطر على ألمانيا، لأنه ينطوي على إعطاء الطبقات العاملة حقوقًا متساوية، وتسليمهم عبر ذلك مصير الأمة والدولة.

أما فريدريش ليست، أول نازي مفوّه - ولم يكن مجرّد سابقة من سوابق النازية، بل كان نازيًا كامل الصفات - فحضّ على إنشاء نظام رأسمالية الدولة. وكتابه المعنون *National System of Political Economy* (**النظام القومي للاقتصاد السياسي**)[25] رسم الخطوط العريضة للمشروع، وكتابه الآخر المعنون *Memorandum on The Value and The Conditions Of Alliance Between Great Britain and Germany* (**مذكرة في قيمة التحالف بين بريطانيا العظمى وألمانيا وشروطه**)[26] أضفى عليه المزيد من الإيضاح. ويُظهِرُ الكتاب الثاني بأجلى بيان الأسباب الكامنة وراء قبول النظريات العرقية ورأسمالية الدولة.

يرى ليست أنَّ القسم الحاكم من شعوب هذه الأرض لطالما ميّز نفسه وفقًا لنسبه... فيتكلم المرء على عرق جرماني، وعرق روماني، وعرق سلافي من الوجهة السياسية. ويبدو أنه قيّض لهذا التمييز وحده أن يمارس تأثيرًا عظيمًا على السياسة العملية في المستقبل. فعلى رأس الأعراق الثلاثة تقف بريطانيا، وفرنسا، وروسيا... ولا يكاد يوجد مجال للشك في أن العناية الإلهية اصطفت العرق الجرماني وفضلته لما يمتاز به من طبيعة وسمات، كي ينهض بالمهمة العظمى، ألا وهي قيادة شؤون العالم وتمدين البلدان المتوحشة البربرية، وأن

(25) Friedrich List, *The National System of Political Economy*, Trans. by Sampson S. Lloyd; with an Introduction by J. Shield Nicholson (London; New York: Longmans, Green, and Co., 1909).

(26) Friedrich List, «*Über den Wert und die Bedingungen einer Allianz zwischen Grossbritannien und Deutschland* (1846),» in: Friedrich List, *Schriften, reden, briefe*, 10 vols. in 12 (Berlin: R. Hobbing, 1927-1936), vol. 3, pp. 267-298.

يسكن منها ما لا يزال غير مأهول، لأنه لا قدرة لأي عرق من الأعراق الأخرى على أن يهاجر بأعداد ضخمة ويؤسس مجتمعات أكمل منه في الأراضي الأجنبية... وأن يجعلها بمأمن من تأثيرات البرابرة وأشباه البرابرة من السكان الأصليين.

وتقع على إنكلترا التي يسكنها عرق جرماني وتتمتع بأسطول عظيم وإمبراطورية مترامية الأطراف، مهمة إعادة تنظيم العالم. غير أنها لا تستطيع أن تقوم بذلك إلا بمعونة ألمانيا. «التحالف مع ألمانيا سيبقى الوسيلة الوحيدة التي تستطيع إنكلترا من خلالها أن تجعل آسيا وأفريقيا صالحتين لخدمة عظمتها المستقبلية، التحالف مع ألمانيا لا كما هي اليوم، بل مع ألمانيا كما ينبغي أن تكون وكما تستطيع أن تكون بمساعدة إنكلترا»[27]. وعلى إنكلترا أن تعترف، على ما يرى ليست، بأن ألمانيا لا تستطيع أن تصبح قوية على أساس التجارة الحرة. فالتجارة الحرة ملائمة لأمة قوية أصلًا. ألمانيا مفككة وضعيفة، ولا يضمن وحدتها السياسية وقوتها الاقتصادية شيء إلا الرسوم الجمركية الحمائية. ينبغي أن تصبح قوية إلى حد تقتدر معه على إبقاء فرنسا وروسيا في وضع دفاعي. علاوة على ذلك، أثبتت التجارب السابقة إثباتًا وافيًا أن نمو ألمانيا الصناعي يخدم مصالح إنكلترا، لأن إنكلترا تمدّ السوق الألمانية بالسلع.

هكذا كان ليست أول من وضع النظرية التي طوّرها هتلر في شكلها الكامل في كتابه **كفاحي** وحاولت السياسة الخارجية النازية تحقيقها في السنوات التي سبقت معاهدة عدم الاعتداء الألمانية - الروسية عام 1939: إعادة توزيع الكرة الأرضية بين ألمانيا وإنكلترا على أساس مذاهب التفوق العرقي الجرماني.

وتظهر دوافع مماثلة في كتابات أدولف فاغنر، زعيم الاشتراكيين الأكاديميين، ونشاطه السياسي[28]. فالمشكلة الأساس التي يطرحها على نفسه

---

(27) المصدر نفسه، ص 283.

(28) يجد القارئ تحليلًا ممتازًا لنظريات فاغنر وتأثيرها في: Evelyn A. Clark, «Adolf Wagner: From National Economist to National Socialist,» *Political Science Quarterly*, vol. 55, no. 3 (1940), pp. 398-411.

هي: كيف يمكن أن تصبح ألمانيا قوية؟ لا يمكن أن يحدث هذا من خلال قبول النظام الاقتصادي البريطاني، أي حرية التجارة وحرية التنافس. كما لا يمكن لألمانيا أن تصبح عظيمة بقبول الاشتراكية الماركسية، أي النظرية المادية التي تحض على الصراع الطبقي وترفض حق الملكية[29]. غير أن فاغنر مستعد لأن يعترف بأن ثمة ذرة من الحقيقة في النقد الماركسي لليبرالية. والحل يكمن في بناء الاقتصاد الألماني وفق الخطوط التي اقترحها ليست[30]. فالاقتصاد يجب أن يكون خاضعًا للجماعة، وينبغي المصالح الأنانية كافة أن تخضع للدولة. والجماعة التي تكتسب التفوق على هذا النحو هي جماعة عرقية تصوّرها فاغنر على غرار الأنموذج الذي أرسى أسسه هردر وشليغل[31]. والثقافة الألمانية، على النحو الذي أوجده العرق الجرماني، متفوقة على جميع الثقافات الأخرى. ووضع فاغنر نظريته العدوانية في الإمبريالية العرقية موضع التنفيذ العملي خلال الحرب الفرنسية - البروسية عام 1870، يوم ندّد بفرنسا تنديدًا مرًّا باعتبارها كانت دولة قوية وأضحت في طور الانحطاط، ودولة قيض لها أن تنهار لأن عرقها الغالي (Gallic) أدنى بيولوجيًا من العرق الجرماني[32]. ولا تستطيع ألمانيا أن تفوز بالمكانة التي تستحقها إذا ما التزمت بمبادئ ليبرالية مانشستر (Manchester)، وأتاح الاتحاد من أجل السياسة الاشتراكية (Verein Für Sozialpolitik) (1872) لفاغنر وسيطًا قويًا للتنديد بالليبرالية والاشتراكية على السواء، ولإخضاع العالم الأكاديمي (ومن خلاله موظفي الإدارات المدنية) بفكرته عن اشتراكية الدولة. فتنظيم الدولة كما تصوره ورحّب به، سوف يفيد من القدرة الإنتاجية للصناعة ويعززها ويضعف بذلك القوة الصناعية والسياسية للبروليتاريا.

لم يكن ثمة إلا خطوة واحدة تفصل هذه الإمبريالية العرقية عن معاداة السامية التي سنتطرق إليها لاحقًا.

---

(29) Adolf Wagner, *Grundlegung der politischen Ökonomie*, 3rd ed. (Leipzig: Winter, 1892), vol. 1, p. 6.

(30) المصدر نفسه، ص 47.

(31) *Preussische Jahrbücher*, vol. 21 (1868), pp. 379-402.

(32) Adolf Wagner, *Elsass und Lothringen und ihre Wiedergewinnung für Deutschland*, 2nd ed. (Leipzig: Duncker and Humblot, 1870), pp. 2 ff.

يرقى الرواج العظيم للنظرية العرقية إلى نشر هيوستون ستيوارت تشامبرلين (Houston Stewart Chamberlain) مؤلفه التلفيقي الغرّ المعنوَن: *Foundations of the Nineteenth Century* (أسس القرن التاسع عشر)[33] الذي كان اقتباسًا لكتاب الكونت غوبينو (Count Gobineau) المعنوَن: *Essay on the Inequality of Human Races* (مقالة في اللامساواة بين الأعراق البشرية)[34] الذي نشر عام 1854. رفض كتاب غوبينو ثورتي 1789 و1848 الفرنسيتين وكلّ ما مثّلتاه. ووضع نظريته لمحاربة الليبرالية السياسية والحركة العمالية، وأهدى الكتاب الذي احتوى هذه النظرية إلى ملك هانوفر الذي كان ألغى منذ فترة وجيزة الدستور الليبرالي بوسائل غير دستورية. التمس غوبينو أساسًا أيديولوجيًا لشكل الدولة الذي من شأنه أن يحرم البروليتاريا من الحقوق السياسية ويضمن مرتكزًا ثابتًا للحكم الأرستقراطي، ويُدخل تحسينات على النظريات المضادة للثورة التي وضعها بونالد (Bonald) ودو ميستر (De Maistre). يرى غوبينو أن الأرستقراطية مشروطة عرقيًا. وهو يضع تراتبًا هرميًا للأعراق يقع فيه السود في أدنى المراتب ويحتل فيه العرق الجرماني الأشقر الأبيض مكانة القيادة الخاصة. مرة ثانية، تأتي إنكلترا، لا ألمانيا، أنموذجًا أمثل لسمات العرق الجرماني. وتأسست جمعية خاصة لغوبينو وقامت بالكثير لنشر تعاليم المعلّم[35]. غير أن غوبينو لم يكن معنيًا بتسويغ أي نوع من الإمبريالية، سواء أكان فرنسيًا، ألمانيًا، أم إنكليزيًا. كان اهتمامه الأولي ينحصر في الحفاظ، أو بالأحرى في استعادة امتيازات طبقة أرستقراطية تمزقت سلطتها السياسية بسلسلة من الثورات وما عاد من الممكن تسويغ حكمها بمجرد التقاليد.

أعاد هيوستون ستيوارت تشامبرلين وحموه ريتشارد فاغنر صياغة نظرية غوبينو؛ وتحولت على يديهما إلى أداة قوية للإمبريالية العرقية ولمعاداة

---

(33) Houston Stewart Chamberlain, *Die Grundlagen des neunzehnten Jahrhunderts*, trans. by John Lees (New York: [s. n.], 1912).

(34) Arthur Gobineau, *The Inequality of Human Races*, by Adrian Collins (New York: G. P. Putnam's sons, 1915).

(35) William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2 vols. (New York; London: A. A. Knopf, 1935), vol. 2, p. 417.

السامية. وربما يكون من المملّ أن نكرر حجج تشامبرلين، وحاصلها أن العرق التيوتوني يضم أولئك الذين شكّلوا حقيقةً «مصائر البشرية، سواء أكانوا من بناة الدولة أم من مكتشفي الأفكار الجديدة والفن الأصيل... حضارتنا كلها اليوم وثقافتنا هما من صنع عرق محدد من البشر، ألا وهو العرق التيوتوني»[36]. وذهب تشامبرلين إلى أبعد بكثير مما ذهب إليه غوبينو، وانتقده على قبوله بالقدرة الإبداعية للأعراق المختلطة. فالأعراق النقية، في ما زعم، سوف تتطور عبر مسار تاريخي طويل يفضي في نهايته إلى إيجاد عرق من البشر الفائقين.

كان ريتشارد فاغنر قد التقى غوبينو في روما في تشرين الثاني/نوفمبر 1876 وتأثر به تأثرًا عميقًا[37]. ولما انضم تشامبرلين إلى حلقة فاغنر ثم تزوج من ابنة الأخير، انتقلت حماسة حميه لغوبينو إلى تشامبرلين نفسه. وتشهد الرسائل المتبادلة بينه وبين حماته كوزيما فاغنر[38] (Cosima Wagner)، بوضوح على تطور العقيدة العرقية وتأثير شخصية غوبينو وفكره في حلقة آل فاغنر. ومن الغرائب فعلًا، أن تشامبرلين يفند الفكرة القائلة بأن العرق النقي أسمى من العرق المهجن (رسالة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1893). وهو ينسب الأطروحة المعاكسة إلى غوبينو، لا بل يعلن أن «شبح تعاليم غوبينو يظل مرفرفًا كسحابة فوق بعض مناقشات [فاغنر] في المجلد العاشر [من أعمال فاغنر]»[39] علاوة على ذلك، تبين المراسلات بوضوح متزايد أن البنية المُحكَمة الكلية لكتاب *Foundations of the Nineteenth Century* (**أسس القرن التاسع عشر**) ما هي إلا مجرد تزويق لمعاداة تشامبرلين للسامية، وأطروحتها المركزية هي تأكيده وجود مؤامرة يهودية لإنزال الهزيمة بالأعراق الجرمانية[40]. وفي رسالة مؤرخة

---

(36) Houston Stewart Chamberlain, *The Foundations of the Nineteenth Century*, a Translation from the German by John Lees; with an Introduction by Lord Redesdale, 2 vols. (London; New York: J. Lane, 1911), vol. 1, pp. lxvi-lxviii.

(37) Tansill, p. 464.

(38) Paul Pretzsch, ed., *Cosima Wagner und Houston Stewart Chamberlain im Briefwechsel 1888-1908* (Leipzig: Philipp Reclam jun, 1934).

(39) المصدر نفسه، ص 36.

(40) المصدر نفسه، ص 604 وما بعدها، وتحتوي الصفحة 642 تهجمًا على مومسن (Mommsen).

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1902[41]، نراه يشدد على أن «الفصل المتعلق بالسامية هو بالنسبة إلي أهم الفصول». وتتكرر فكرة المؤامرة اليهودية مرارًا في مناقشات حلقة فاغنر ولا سيّما في آرائه الخاصة. تمسّك فاغنر بهذه الفكرة تمسكًا مستغربًا في صلابته، على الرغم من أن واحدًا من أعظم أنصاره نفوذًا في عالم الموسيقى كان هرمان ليفي، قائد الأوركسترا اليهودي لفرقة أوبرا ميونخ الملكية الذي نذر كل طاقاته لأوبرات فاغنر. غير أن فاغنر ظل دائم الارتياب من ليفي، وظل يتصور دائمًا أن ثمة مؤامرة يهودية كلما عرض خطأ في أداء أعماله. ويتضح هذا الأمر بصورة خاصة من خلال مكاتباته مع الملك لويس الثاني[42].

3. نظريات معاداة السامية

تحوّلت العرقية بصورة متزايدة إلى عداء نقي للسامية بحيث إنه كلما تطورت عقيدة التفوق العرقي الألماني تطور الموقف المعادي للسامية مع تطورها. هنا أيضًا تبدو المناقشة العلمية لحقيقة التصريحات المعادية للسامية الصادرة عن النازية نافلة، لأن معاداة السامية لها جذور عميقة في التاريخ الألماني. إن كامل تاريخ ألمانيا الفكري مرقَّط بمضايقة اليهود، كما أن المنظمات المعادية للسامية أدّت دورًا رائدًا حتى في أيام العهد الإمبراطوري.

باستثناء ليسينغ، غوته، شيلينغ، وهيغل، فإن كبار شعراء ألمانيا ومفكريها كلّهم، وإن لم يكونوا من المعادين الصريحين للسامية، يندُّ منهم، بصورة لا واعية غالبًا، آراء معادية للسامية تتناقض تناقضًا حادًا مع الفلسفات الإنسانية التي دعوا إليها.

كان مارتن لوثر أول معاد صريح للسامية ومشغوف بهذا الموقف. ورأى

---

(41) المصدر نفسه، ص 641.

(42) Richard Wagner, *König Ludwig II. und Richard Wagner: Briefwechsel*, mit vielen anderen Urkunden in vier Bänden herausgegeben vom Wittelsbacher Ausgleichs-Fonds und von Winifred Wagner. Bearbeitet von Otto Strobel. Mit 16 Handschriftennachbildungen und 16 Bildbeilagen, 5 vols. (Karlsruhe: G. Braun, 1936-1939), vol. 3, p. 236.

أنَّ على المسيحيين ألا يتناقشوا مع اليهود حول أركان العقيدة. والأفضل، فيما يُعلن، طرد اليهود من ألمانيا. وتبدو ملاحظاته المتهكمة حول كيفية طردهم من ألمانيا مشابهة لملاحظات در شتورمر (Der Stürmer)، وهي النشرة المعادية للسامية التي كان يصدرها شترايخر (Shtreisher) وتظهر فيها دعايات تعرض على اليهود بطاقات سفر بلا رجعة إلى فلسطين. يقول لوثر «أراضينا وشوارعنا مفتوحة أمامهم كي ينتقلوا إلى بلادهم إذا أرادوا. سوف نهديهم الهدايا، بسرور كي نتخلص منهم لأنهم عبء ثقيل كالطاعون والوباء والنكبة في بلدنا». وتلي هذا القول أقوال أخرى مشحونة بالحقد المر والغيظ. عندما يغادر اليهود، ينبغي أن يجردوا من «كل نقودهم، وجواهرهم، وفضتهم وذهبهم». وأن «يوضع في أيدي كل شاب من الشبان اليهود وكل شابة من الشابات اليهوديات الأقوياء مِدرَس يدوي، وفأس، ومعول، ومالج، وفلكة مِغزَل، ومغزل، ويجبروا على كسب قوتهم اليومي بعرق جبينهم مثلما وضع على عواتق أبناء آدم»، وأن «تطرح النار في محافلهم أو مدارسهم»، وأن «تُنقَضَ منازلهم وتقوّض... ويوضعوا تحت سقيفة أو زريبة، كالغجر... في البؤس والأسر حيث إنهم لا يكفون عن النواح والتشكي إلى الله منّا»[43].

إن المؤلفَين الخاصَّيْن اللذين تظهر فيهما فوراتُ الحقد المتعصب هذه هما أنموذجان على آراء قطاع صغير من الطبقات الوسطى الألمانية على امتداد التاريخ الألماني الحديث، وقد شكلا أساس الأفعال المعادية للسامية إلى أن جعلتهما النازية جزءًا من السياسة الرسمية.

كان فيخته معاديًا للسامية بصورة معلنة، واتخذت مشاعره المعادية للسامية شكلها الأكثر حدة خلال الفترة التي كان يطوّر فيها نظريته شبه الفوضوية في الدولة. ومن المهم أن ندرك أن هذه التصريحات المعادية للسامية جاءت خلال الفترة الليبرالية من تطوره. ولم تكن الصلة طارئة، كما يمكن أن نلمس إذا تذكرنا أنه في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية وحروب التحرير، فإن الحركة الليبرالية

---

(43) استقي الاقتباس من مشروع البحث المعنون «اللاسامية» الذي ينفذه معهد البحوث الاجتماعية، والذي نشر في: *Studies in Philosophy and Social Science* (1940).

هي التي التقطت معاداة السامية ودفعتها قدمًا. كان حكم نابليون قد جاء بالتحرير القانوني لليهود في ألمانيا، ولذلك اتخذ النضال ضد نابليون هناك شكل النضال ضد كل ما حققته إصلاحاته. ففي ظل شعارات ليبرالية ووطنية قوّضت الغوغاء منازل اليهود ومحافلهم، وغدا سوء معاملة اليهود حادثًا شبه يومي.

لم تزل معاداة السامية قوة سياسية في ألمانيا منذ حروب التحرير. كما أن حقبة بسمارك جعلتها حركة شعبية. وألقي اللوم على اليهود بسبب الأزمة المالية التي ختمت الازدهار الاقتصادي الذي شهدته سنوات ما بعد حرب 1870. وفي العام 1873 نشر فيلهلم مار (Wilhelm Marr)، وهو صحافي من هامبورغ، كراسًا عنوانه *The Victory of Judaism over Germany* (**انتصار اليهودية على ألمانيا**)[44] تسبب في اندلاع الحقد العنيف المعادي لليهود. وفي الفترة نفسها، تشابكت أيدي الإمبريالية العدوانية المبرَّرة بالحجج العرقية وموجة العداء لليهود.

اندمج التياران المذكوران أخيرًا عندما انضم أدولف فاغنر إلى قس البلاط شتوكر (Stökker) في حزب العمال المسيحي الاجتماعي (Christlisch Soziale Arbeitreparti) عام 1878[45]. وما لبثت هذه المنظمة التي كانت غايتها الأصلية حشد التأييد العمالي للبرنامج الإمبريالي أن اصبحت حزبًا مجاهرًا بمعاداة السامية ويقوم بدعاوة واسعة النطاق ويفوز بمقاعد في الرايخشتاغ. وتتسم تلك الفترة بسلسلة كاملة من الكتّاب المنادين بمعاداة السامية: إيوجين دوهرينغ (Eugen Dühring) ناقد الرأسمالية الليبرالية الشهير الذي هاجمه إنغلز (Engels) في كتابه *Anti-Dühring* (ضد دوهرينغ)؛ وماكس شتيرنر، الفوضوي؛ وهرمان

---

(44) راجع: James W. Parkes, *The Jewish Problem in the Modern World*, Home University Library (London: T. Butterworth Ltd., 1939), p. 60.

(45) Clark, pp. 398 ff.

تجد خير إحصاء للأحزاب المعادية للسامية في: Kurt Wawrzinek, *Die Entstehung der deutschen Antisemitenparteien, 1873-1890* (Berlin: Ebering, 1927), esp. pp. 18-30.

السيرة النازية الرسمية لحياة شتوكر كتبها فالتر فرانك (Walter Frank) [رئيس المعهد الفدرالي لتاريخ ألمانيا الجديدة]: Walter Frank, *Hofprediger Adolf Stoecker und die christlichsoziale Bewegung*, 2nd ed. (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935).

آلفارت (Hermann Ahlwardt) الذي حرّض على المجازر المنظمة وأفلح في تنظيم محاكمة لجريمة شعائرية في كزانتن (Xanten) بالقرب من دوسلدورف. وفي النهاية دخلت الحركة في تحالف سياسي مع الحزب المحافظ.

على الرغم من أن معاداة السامية لم تكن تُنشَر في أي مكان بالفعالية نفسها التي كانت تُنشَر بها في ألمانيا، فإنها أخفقت في مدّ جذورها في صفوف السكان؛ أصبح التحريض على درجة من التعصب بحيث إنه أفشل نفسه. ظلت الحركة العمالية حصينة ضده، كما أن بيبل، زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني في فترة ما قبل الحرب، لقي الترحيب والتأييد يوم ندد بمعاداة السامية معتبرًا إياها «اشتراكية الحمقى». وفي عام 1885 أسقط المحافظون معاداة السامية من مجموعة مواقفهم وقطعوا الصلات مع حزب معاداة السامية، وتسببوا بهزيمته البرلمانية.

كانت معاداة السامية السياسة الأساسيةَ للاتحاد الجرماني الشامل الذي رفع مطلب تحقيق إمبراطورية ألمانيا الكبرى، ولا سيما لأوروبا الوسطى في ظل الهيمنة الألمانية.

ثلاثة موضوعات كبرى تتردد في هذه الكتابات المعادية للسامية. أولًا، مماهاة الرأسمالية واليهودية، ولا سيما في كتابات أدولف فاغنر، وقد طرحت هذه الأطروحة للتقصي العلمي في كتاب فيرنر زومبارت (Werner Sombart) الشهير *The Jews and Economic Life* **(اليهود والحياة الاقتصادية)**، الأطروحة الثانية هي أن اليهود هم أيضًا قادة الاشتراكية الماركسية. وتتكرر الثيمتان بلا كلل في خطة الدعاوة النازية وتغلب غلبة تامة في سيرة هتلر الذاتية(46). والثيمة الثالثة والأشد نفوذًا تمزج الثيمتين الأخريين: قادة اليهود العالميون (حكماء صهيون) نظموا مؤامرة دولية يهودية للقضاء على «العرق الآري». وقد أُفرِدَ بعض اليهود، ضمن هذه المؤامرة، ليقودوا الرأسمالية العالمية، في حين أُفرِدَ سواهم ليقودوا عمليات الاشتراكيين الأمميين والبلاشفة. والبينة على هذه

---

(46) انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

المؤامرة تتمثل في كتاب بروتوكولات حكماء صهيون السيئ الصيت الذي باتت قصته مشهورة إلى حد لا تستلزم معه المناقشة هنا[47].

4. تنقية الدم والتشريعات المعادية لليهود

النازية هي أولى الحركات المعادية للسامية التي دعت إلى القضاء التام على اليهود. غير أن هذه الغاية ليست إلا جزءًا من خطة أشمل عرفت بـ «تنقية الدم الألماني»، وهي خطة تختلط فيها البربرية وبعض المظاهر التقدمية لتكوّن كلًّا منفّرًا؛ إذ سنّت تشريعات وقائية لضمان تكاثر النورديين بأعداد كافية[48]. ولم يكن يُسمَح بالزواج إلا بعد فحص طبي كامل بهدف تحسين النسل. ولا بد لرجال الإس إس من أذونات خاصة للزواج. والأهم من ذلك هو الإجراءات الملحوظة لمنع تكاثر الأشخاص غير السليمين بدنيًا وبيولوجيًا: إخصاء المجرمين المعتادين على الإجرام، وتعقيم المصابين بعاهات وراثية. وتشير عبارة «المجرمين المعتادين» إلى الأشخاص الذين تجاوزوا الحادية والعشرين والذين حُكموا مرتين بالسجن لفترة ستة أشهر لجرائم جنسية، أو الأشخاص الذين دينوا بالقتل العمد أو غير العمد لتهييج الشبق الجنسي أو لإشباعه. والسلطة التي تأمر بالإخصاء هي المحكمة الجنائية.

النص الأساس للتشريع المتعلق بتحسين النسل هو القانون المتعلق بـ«الحيلولة دون النسل المعتل وراثيًا» (صدر في 14 تموز/ يوليو 1933)،

---

(47) للمعلومات عن اعتماد النازية لكتاب البروتوكولات، انظر: Adolf Hitler, *Mein kampf* (New York: Reynal and Hitchcock, 1939), pp. 423 ff.

شكّل كتاب البروتوكولات موضوع محاكمة في برن بسويسرا، حيث دين الناشر لأنه طبعها. أما أساس الاتهام فكان قانون برن الصادر في 10 أيلول/ سبتمبر 1915 والذي يعرّض من يقوم بتوزيع «حثالة» للعقوبة. وقد أسقطت التهمة لأن البروتوكولات لم تعتبر واقعة تحت أحكام القانون. غير أن المحاكمة تبقى مهمة لأنها المرة الأولى التي تعلن فيها بوضوح هيئة غير منحازة، وبالاستناد إلى بيّنات وافية، أن البروتوكولات مكونة من خليط من السرقة الأدبية الوقحة، والتزييف، والترهات. انظر: Emil Raas and Georges Brunschvig, *Vernichtung einer Fälschung: der Prozess um die erfundenen «Weisen von Zion»* (Zürich: Verlag «Die Gestaltung», 1938).

(48) قانون حماية الصحة الوراثية للشعب الألماني (Ehegesundheitsgesetz)، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1935.

وهو يسمح بالتعقيم في حالات (1) البلاهة الوراثية، (2) جنون الفصام، (3) هوس الاكتئاب، (4) داء الصرع الوراثي، (5) رقاص هنتنغتن، (6) العمى الوراثي، (7) الصمم الوراثي، (8) التشوه البدني المفرط. ويحق للمريض، والموظف في الفريق الطبي، أو مدير المؤسسة التي يُحجَر فيها على المريض أن يتقدم بطلب من محكمة التعقيم الخاصة (Erbgesundheitsgericht) المؤلفة من قاضٍ وموظف في الفريق الطبي وطبيب. والاستئناف على قرارها يمكن أن يُحمَل إلى محكمة استئنافية (Erbgesundheitsobergericht)، وهي مؤلفة على النحو نفسه وقرارها نهائي[49].

اتخذت المحاكم تفسيرًا مفرط الاتساع والوحشية لقانون التعقيم[50]. ولئن شئنا أن نصدّق تصريحات السيد وليام شيرر (William Shirer) في مقالاته في مجلة لايف (*Life*)[51]، فإن هملر، قائد الشرطة الألمانية والإس إس أمر بإعدام حوالى 50,000 شخص متخلف عقليًا خلال هذه الحرب وحدها. ولما كان

(49) قانون ضد المجرمين المعتادين، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933؛ قانون الوقاية من النسل العليل وراثيًا، 14 تموز/ يوليو 1933، وتعديله في 26 حزيران/ يونيو 1935 و4 شباط/ فبراير 1936.

(50) وأنا أورد بعض الأحكام في ما يلي: (1) فلاح في الأربعين من عمره لم يزل يعمل طيلة حياته تحت إمرة ذويه حكم عليه بالتعقيم بتهمة البلاهة. «ينبغي للفلاح أن يكون قادرًا على القراءة والعد بصورة صحيحة». 4 نيسان/ أبريل 1939 (يينا (Jena)): *Deutsches Recht* (Berlin) (1939), p. 1400.

(2) كان يُحكَم بالتعقيم ولو لم يستطع الاختصاصي أن يتبيّن هل حالة الصرع الواقعة تحت المراقبة مزمنة أم عابرة. 22 آذار/ مارس 1939 (يينا (Jena)): *Deutsches Recht* (1939), p. 1400.

(3) حتى ظهور وحيد لشيء من جنون الفصام يكفي للحكم بالتعقيم. 4 حزيران/ يونيو 1940 (يينا): *Deutsches Recht* (1940), p. 203.

(4) قصر النظر الشديد والمعقد يساوى بالعمى. 15 حزيران/ يونيو 1938 (يينا): *Juristische Wochenschrift* (Berlin) (1938), p. 2914.

(5) إعتام عدسة العين وإن تمت معالجته بنجاح سبب للتعقيم، لأن الإعتام قد يعود. وقد أثني على هذا الحكم ثناء عظيمًا. 8 آذار/ مارس 1938 (برلين): *Juristische Wochenschrift* (1938), p. 2913.

(51) الآن في كتابه: William L. Shirer, *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent, 1934-1941* (New York: A. A. Knopf, 1941), pp. 569-575.

وتكمل هذا التقرير مقالة مايكل ستريت (Michael Strait) في صحيفة *The New Republic* الصادرة في 5 أيار/ مايو 1941 التي تظهر صورًا عن هجمات الفاتيكان على القتل الرحيم. ويورد ج. س. هارش (J. C. Harsch) وقائع مشابهة في: *Christian Science Monitor* (13 March 1941).

هملر هو الأشدّ صراحةً بين المتعصبين العرقيين وأفصحهم عبارة وسيد الحياة والموت في ألمانيا، فإن لتقرير شيرر نصيبًا أوليًا من احتمال الصحة.

لعل السياسة السكانية النازية - التي يُنَاقَش قسم منها في الفصل المعنون رايخ ألمانيا الكبرى (The Grossdeutsche Reich) - هي الأكثر إثارة للنفور في سياسات الحكم النازي. وهي خالية كليًا من المحبة المسيحية، ومفتقرة إلى أي سند من العقل، ومضادة تمامًا للرأفة والتعاطف إلى حد أنها تبدو من عوائد أناس في غاية الوثنية. وهي تتمحور حول أمرين أصدرهما الزعماء النازيون: أولهما للنساء الألمانيات، بإنجاب الأولاد سواء أكنّ متزوجات أم لا؛ وثانيهما لرجال الإس إس، بأن يقتلوا من هم غير أهل للحياة. إنجاب أكبر عدد ممكن من الأولاد بحيث يمكن عرق الأسياد أن يحكم الأرض؛ وقتل غير الأصحاء بحيث لا يحتاج الأسياد إلى تحمل أعباء العناية بالضعفاء.

في هذا المضمار، تفترق النازية عن البلشفية افتراقًا كليًا. ليس اضطهاد المخالفين في السياسة - وهو أمر يُمارَس في البلدين - بل إبادة الأفراد الذين لا حول لهم ولا قوة هو ما تمتاز به النازية. والروحية نفسها تطغى على التشريعات المعادية لليهود، والتي لن نستطيع الاطلاع عليها هنا إلا في خطوطها العريضة؛ ذلك أن عملية التَمَدْين التي أثرت في السكان كلهم ازدادت حدة في صفوف اليهود، ولا سيما في ظل نظام هتلر. ولكن قبل ارتقاء هتلر سدة الحكم بسنوات كان عدد السكان اليهود يميل إلى التناقص جراء انخفاض نسبة الولادة بينهم، وتكاثر الزيجات المختلطة، وحالات التخلي الكثيرة عن الانتماء إلى الجالية اليهودية[52].

كان النفوذ اليهودي قويًا ولا شك في المهن الحرة وفي المدن الكبرى. وفي ما خلا المهن الحرة، كان اليهود يشتغلون في التجارة والمواصلات، مع أن حصتهم من الصناعة لم تكن ليستهان بها. أما في الزراعة فكانوا يقومون

---

(52) عن انخفاض عدد السكان اليهود، انظر: *American Jewish Year Book, 5701* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1940), p. 600.

ويحتوي هذا الكتاب على أفضل إحصاءات متاحة عن توزيع اليهود.

بدور صغير جدًا، إذا وجد. كان اليهود يملكون معظم المخازن الكبرى؛ وكانوا بارزين أيضًا في مهن المعادن (57.3 في المئة يهود) وإن تراجع تأثير مهن المعادن جراء العملية الاحتكارية التي سبق ذكرها في الفصل السابق. وكان اليهود يسيطرون على 18.7 في المئة من كل المصارف ومعظم صناعة الألبسة. غير أن الأهمية الاقتصادية للمصارف كانت في أفول لأن رأس المال المالي كان يتراجع منذ فترة لمصلحة رأس المال الصناعي(53).

في الصناعة البحتة، لم يكن تأثير اليهود مهمًا جدًا. كان يمكن أن يقال عن واحدة فقط من بين المصالح التقنية الإلكترونية إنها يهودية. طبعًا كان هناك عدد من اليهود في صفوف أعضاء مجالس الإدارة والإشراف في بضعة مشاريع صناعية عملاقة. غير أنه حيثما احتل اليهود مناصب عليا في حقل الإدارة الصناعية، فإنهم احتلوا تلك المناصب بفضل فعاليتهم وقدرتهم؛ وإلا لما كان يُقَيَّض لهم أن يحظوا بتسامح القيادة الصناعية التي كانت معادية كليًا للسامية. من ذلك إن بول سيلفربرغ، كان منظم صناعة الفحم الحجري في منطقة الراين، وأوسكار أوليفن كان مبرّزًا في مجال الكهربة، ومع ذلك فإن معظم من يوسمون بالقياديين الصناعيين اليهود كانوا في الواقع قد قطعوا صلاتهم بالجالية اليهودية، وكانوا في أغلب الأحيان من الكاثوليك أو البروتستانت المتحمسين ومن الرجعيين السياسيين الذين كان من شأنهم أن يبتهجوا بالانضمام إلى الحزب النازي لو لم يكن الحزب معاديًا للسامية على ذلك النحو الطاغي.

أثرت قوانين معاداة السامية في وضع اليهود كمواطنين. فالقوانين الموسومة بقوانين نورمبرغ (Nuremberg) الصادرة في 15 أيلول/ سبتمبر 1935، والتي سُنّت لـ«الحفاظ على نقاوة الدم الألماني» حظرت الزواج بين اليهود (وفي جملتهم الأشخاص الذين يوجد في أصولهم جد يهودي واحد) والمواطنين الألمان ذوي «الدم الألماني أو الدم المشابه عرقيًا». وكان يُسمح لغير الآريين الذين يوجد في أصولهم جد يهودي واحد أو أكثر أن يتزوجوا بعضهم من بعض

(53) Alfred Marcus, *Die wirtschaftliche Krise des deutschen Juden, eine soziologische Untersuchung* (Berlin: G. Stilke, 1931).

بعد موافقة وزير الداخلية الفدرالي، ونائب القائد. أما الزيجات التي تتم خلافًا للقانون، ومثلها العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج، فقد جُعِلَت لها عقوبة الأشغال الشاقة. ولم يسمح لليهود بأن يعرضوا أعلامًا رسمية، أو أن يعرضوا ألوانهم بأي طريقة كانت. ولم يكن يحق لهم أن يستخدموا أي خادمة ألمانية الدم إلا إذا تجاوزت الخمس والأربعين سنة.

كانت قوانين «تنقية الدم» هذه من بين القوانين الأسوأ صيتًا في سجل النازية؛ فهي لم تمكّن المبتزّين فحسب، بل مزّقت كليًّا آخر آثار الحماية القانونية التي كان القانون الجزائي يمنحها للفرد. ومع أن القانون لا يحظر بوضوح إلا المساكنة خارج الرباط الزوجي، ومع أن الفقرة 3 من القانون الجزائي تؤكد مبدأ إقليمية القانون التي بمقتضاها لا تعاقب في ألمانيا إلا الجرائم المرتكبة ضمن الحدود الإقليمية الألمانية، وسّعت المحاكم هذا القانون إلى أوسع من نصه الأصلي، وباتت جرائم خيانة العرق وتدنيسه خاضعة للعقوبة وإن ارتكبها ألمان مقيمون خارج ألمانيا[54]. وبني التفسير الجديد على الفقرة 2 من القانون الجزائي، وفق تعديله بالقانون الصادر في 28 حزيران/ يونيو 1935 الذي ينص على أن «يُعاقَب كل شخص يرتكب فعلًا يعتبره القانون مستَحقًّا للعقوبة، أو مُستحقًّا للغرامة وفقًا للتصورات الأساسية لقانون ما وللشعور الشعبي السليم. فإن لم يوجد قانون جزائي يتناول هذا الفعل مباشرة، فإنه يعاقب بمقتضى القانون الأقرب الذي ينطبق تصوره الأساس على هذا الفعل». وهذه الفقرة على الرغم من تطرفها، لا تنطبق بوضوح على المادة التي نناقشها، وقد قام أستاذ للقانون الجنائي شهير مسنّ بشجب الأحكام التي بنيت على هذه الفقرة[55].

---

(54) خيانة العرق خارج ألمانيا: قرار المحكمة الجزائية الكبرى 23 شباط/ فبراير 1938، مدوّن في: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 5 (1938), p. 349.

قرار المحكمة الجزائية، 9 شباط/ فبراير 1940، مدوّن في: *Deutsches Recht* (1940), p. 790.

قرار محكمة آخن الإقليمية، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، مدوّن في: *Deutsche Justiz* (1939), p. 372.

قرار محكمة هامبرغ الإقليمية، 29 نيسان/ أبريل 1938، مدوّن في: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 5 (1938), p. 569.

(55) Eduard Kohlrausch, «Rasseverrat im Ausland,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 5 (1938), pp. 335 and 569. =

وأشار هذا الأستاذ إلى أن قرار المحكمة الفدرالية العليا لم يحتو على أي كلمة تصلح دليلًا، وأن الفقرة 2 لا تسمح بترك المبادئ الإقليمية التي تعتمد عليها بنية القانون الجزائي نفسه.

تبدّت القسوة بصورة متزايدة في القرارات المتصلة بالعلاقات الجنسية خارج الزواج بين اليهود وغير اليهود. من ذلك مثلًا أن المحكمة الفدرالية العليا قدّرت أنه من الظروف التشديدية لا التخفيفية أن رجلًا آريًا كبير السن ظل يعيش مع امرأة يهودية وكان على استعداد للزواج منها حتى من بعد إنفاذ قانون «تنقية الدم». واعتبرت المحكمة أن سلوكه هذا تعبير «عن تمرد متميز في عناده على التشريع النازي»[56]. وقد طبق القدر نفسه من الصرامة في الحالات التي كان فيها الشخصان غير المتزوجين قد أنجبا ولدًا يقومان كليًا بمتطلباته[57].

يظهر تخلي المحاكم التام عن الشرعية بأجلى صوره في تأويلها عبارة «مساكنة غير مسموح بها»؛ فقد اعتُبِرَ عددٌ كبير من الأفعال التي لا تشكل مساكنة جنسية مستحقًا للعقوبة[58]، حتى إن مجرد الطلب الشفهي بالمساكنة فُسِّر وعوقب باعتباره «محاولة لتدنيس العرق»[59]. ومن الأسرار الغوامض كيف أمكن التوفيق بين قرارات كهذه وغاية القانون المعتبرة، وفقًا لتعريف صادر عن المحكمة العليا، أنها «حماية الدم باعتباره متعضيًا حيًا يجري في الشعب الألماني»[60]. وقد طُبِّقَ القرار بقسوة متساوية على تدنيس العرق (الذي يرتكبه اليهود وغير الآريين) وخيانة العرق (الذي يرتكبه الألمان).

= عن النظرة المعاكسة، انظر *Reichsgerichtsrat* دكتور شفارتز (عضو المحكمة الفدرالية العليا): «Das Verbrechen der Rassenschande,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 10 (1937), p. 459.

(56) قرار 28 آذار/مارس 1938 المنشور في: *Juristische Wochenschrift* (1938), p. 1239.
قرار 21 آذار/مارس 1938 المنشور في: المصدر المذكور، ص 1240.

(57) قرار 19 أيلول/سبتمبر 1938، في: المصدر نفسه، ص 2952؛ قرار المحكمة الجزائية الكبرى، 9 كانون الأول/ديسمبر 1936 مذكور في: *Juristische Wochenschrift* (1937), p. 160.

(58) قرار 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1938، مذكور في: *Juristische Wochenschrift* (1938), p. 228.

(59) قرار 5 كانون الثاني/يناير 1939، مذكور في: *Juristische Wochenschrift* (1939), p. 340.

(60) قرار 14 تشرين الأول/أكتوبر 1938، في: المصدر نفسه، ص 34.

بُذِلَ مجهود منظم لخلق غيتو أو معزل قانوني، وعملت أحكام وقرارات عدة صادرة عن المحاكم على إسقاط الحقوق السياسية لليهود وغير الآريين. وتناول المرسوم الصادر في 17 آب/ أغسطس 1938، والأمر التنفيذي الصادر عن وزير الداخلية في 23 آب/ أغسطس 1938 الأسماء اليهودية الأُوَل. وأرغم كل يهودي على إضافة اسم «إسرائيل» أو «ساره» إلى اسمه، ما لم يكن مسمى بأحد الأسماء التي ورد السماح بها في القائمة. وما عاد من الممكن لليهود الذين ولدوا بعد إنفاذ القانون أن يسموا إلا بالأسماء الواردة في أمر وزير الداخلية. من ذلك أن أسماء مثل ديفيد، أبراهام، جاكوب، دانيال، غابريال، جوديث، إيف، روث التي تنطوي جميعها على دلالة دينية أو تاريخية، لم تدرج في القائمة وباتت محظورة على اليهود. أما الأسماء المسموح بها فكانت تهجّأ على طريقة اللغة اليديشية لوصم أصحابها بوصمة الغرباء وجعلهم مدعاة للسخرية في أعين الألمان. وعوقب خرق الحكم على نحو غير مقصود أو عن طريق الإهمال بغرامة وبالسجن لمدة شهر. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1938، فُرِضَ مرسوم طوابع يهودية خاصة على جوازات السفر الصادرة لليهود. وكان قرار سابق (23 تموز/ يوليو 1938) قد أجبر اليهود على تقديم طلبات أوراق ثبوتية خاصة ألزموا بحملها في كل الأوقات وبإرفاقها بكل الاستمارات التي يتقدمون بها من الهيئات الرسمية أو الحزبية.

بدأ طرد اليهود من الأراضي الألمانية بقانون الجنسية الصادر في 15 أيلول/ سبتمبر 1935 الذي ميّز بين «رعايا الدولة» (Staatsangehörige) و«المواطنين» (Reichsbürger). رعايا الدولة هم أولئك الذين ينتمون إلى الرابطة الحمائية للرايخ الألماني؛ والمواطنون هم ذوو الدم الألماني أو الدم المشابه له الذين «أثبتوا بسلوكهم أنهم مستعدون وقادرون على أن يخدموا الشعب والرايخ الألماني بإخلاص». كان الحصول على المواطنية يتم بوساطة ميثاق المواطن، وكان المواطنون وحدهم يملكون حقوقًا سياسية. وقضى مرسوم تنفيذي صدر في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935 بمنح المواطنية بلا ميثاق لكل من كان ألماني القومية أو كان ذا دم شبيه عرقيًا، شرط أن يكون حائزًا حق الانتخاب أو أن يكون قد منحه وزيرُ الداخلية الفدرالي المواطنية. وطرد قانون المواطنية نفسه جميع موظفي الإدارات العامة اليهود الباقين.

كانت هذه هي الخطوة الأخيرة من سلسلة التدابير التشريعية الهادفة إلى طرد غير الآريين من وظائف الإدارات العامة، والمهن الحرة والمجالات الثقافية كافة. جاءت الخطوة الافتتاحية مع القانون الصادر في 7 نيسان/ أبريل 1933، والهادف إلى «استعادة الإدارات المدنية العامة»، والقاضي بأنه لا يحق لليهود أن يبقوا في وظائفهم إلا إذا كانوا من قدامى المحاربين أو قُتِلَ آباؤهم أو أبناؤهم في الحرب العالمية الأولى. ولكن بنهاية العام 1938، كان اليهود قد أبعدوا كليًا من الإدارات العامة والمهن الحرة، وكانت عملية تقويض موقعهم الاقتصادي جاهزة لأن تبدأ بكامل قوتها. كانت المناسبة لهذه الخطوة التالية اغتيال فوم رات (vom Rat) مستشار السفارة الألمانية في باريس. وتزامن الهجوم على موقع اليهود الاقتصادي، بصورة لا تخلو من الدلالة، مع تطهير العاملين «غير الفعالين» من مصالح بيع التجزئة والحرف: أي مع نكوث الحزب النازي بالعهد الذي كان قطعه بحماية الطبقات الوسطى القديمة. ومن اليقيني عمليًا أن اغتيال فوم رات كان مجرد ذريعة وأن الاضطهاد الاقتصادي لليهود كان مجرد إلهاء يقصد منه حجب الأنظار عن الهجوم على الطبقات الوسطى بكلّيتها.

5. أَرْيَنة الأملاك اليهودية

جرت عملية إقصاء اليهود عن الحياة الاقتصادية على ثلاثة أشكال: بالتعاقد، وبطريقة غير شرعية، وبالقانون. اتخذ الإقصاء «القانوني» شكل البيوع الإكراهية، ولا سيما بيوع المصالح اليهودية الصغيرة بما يرضي شهوات المسؤولين الرسميين النازيين، والمنافسين الآريين الصغار. ومن الطرق التي استُعملت عملية نقل حصة اليهودي في مصلحة ما إلى شريكه الآري، إذ كان قائد الناحية النازي غالبًا ما يضغط على الشريك الآري للتخلص من شريكه اليهودي[61]. وبات اليهود يُحرَمون بصورة متزايدة من حماية تشريعات العمل الألمانية[62]. ولا تستحق الممارسات ذات الأهمية الاقتصادية الصغرى الاهتمام

---

(61) المحكمة الفدرالية العليا، في: *Juristische Wochenschrift* (1938), p. 1826, and Ernst Fraenkel, *The Dual State: A Contribution to the Theory of Dictatorship*, Translate from the German by E. A. Shils in Collaboration with E. Lowenstein and K. Knorr (New York: Oxford University Press, 1941), p. 92.

(62) محكمة العمل الفدرالية العليا: *Juristische Wochenschrift* (1937), p. 2310, and Fraenkel, p. 92.

إلا في دراسة طرائق الاضطهاد النازية وما سمّته بـ «النقاوة في العمل». ففي 8 أيار/ مايو 1935 اضطرت صحيفة فرانكفرتر تزايتونغ إلى الاعتراف بأن عملية الأرينة لم تنفع الطبقات الألمانية الوسطى قط، بل خدمت مصالح الشركات العملاقة التي اقتنصت الفرصة «لتحسّن أصولها وتوسعها» بشراء حصص المالكين اليهود. أما الشركات الصغرى فلم تكن تملك رأس المال الكافي ولا التجهيزات المطلوبة لتستحوذ على المصالح اليهودية. هكذا أصبحت الأرينة محفزًا قويًا لتركيز رأس المال والاحتكار، وهذا تطور سوف نناقشه أدناه.

برز نمو الاحتكار عن طريق الأَرْينة بروزًا خاصًا في المضمار المصرفي. وانخفض عدد المصارف الخاصة بين عامي 1932 و1939 من 1350 مصرفًا إلى 520 مصرفًا [63]. فالأرينة لم تُسعف مصالح المؤسسات المصرفية القوية فحسب، بل أصبحت وسيلة تتوسلها الصناعة للاستحواذ على مصارف خاصة بها وتوسع نشاطها في المجال المصرفي[64]. من ذلك، أن مؤسسة س. هيرشلاند أوف إسّن (S. Hirschland of Essen) المصرفية القوية التي كانت أدّت دورًا عظيمًا في التنمية الصناعية في حوض الرور (Ruhr) قدمت الدعم المالي والمساعدة إلى تيسن (Thyssen)، تمت أرينتها على يد مجموعة يسيطر عليها تيسن وفليك (Flick) (ولعل العملية ذاتها أسهمت في انهيار تيسن لأنها جعلت أقوى منافسيه، شريكًا في ملكية مصرف كان سابقًا يخدم مصالح تيسن).

نفتقر هنا إلى المساحة الكافية لنروي قصة أرينة المصالح اليهودية بكاملها. فحيثما لم يكن من الممكن للمؤسسات الآرية أن تبتلع المؤسسات اليهودية القوية، كانت المصارف تستحوذ عليها، مثلما حدث مع مخازن شوكن الكبرى (Schocken)، وهي مؤسسة عائلية باتت اليوم شركة مساهمة مشتركة تمتلكها المصارف؛ أو محلات الماكنات ومصنع العربات لأورنشتاين وكوبل (Orenstein and Koppel). عززت الأرينة رأس المال «السلاب» على حساب رأس المال

---

(63) Günter Keiser, «Der jüngste Konzentrationsprozeß,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 18, no. 2 (1939), p. 148.

(64) *Der DeutscheVolkwirt*, vol. 12, no. 41 (1938).

«الإنتاجي». وأضرّت أيضًا بتجارة التجزئة على وجه الإجمال. من ذلك أن عددًا من المشاغل اليهودية، ومن بينها ثلاثة من أكبر مشاغل الأحذية التي كانت تمتلك منافذ لبيع التجزئة خاصة بها، دُمِجَت في مؤسسة واحدة، وتعززت بذلك قبضة الاحتكاريين على باعة التجزئة والقطاع كله. إن الزيادة الهائلة في القوة والأرباح التي عادت بها الأرينة على المصارف الكبرى وكبار رجال الأعمال تعززت أكثر بعد أن تم الاستيلاء على النمسا، ومقاطعة السوديت، والمحميات، وفرنسا.

لا توفّر المصادر الألمانية التي يرتكز عليها هذا الكتاب الأدلة الوثائقية الكافية على المصادرات غير الشرعية، وإن كانت شهادات اللاجئين تتيح لنا بينات وافية على أن هذه الممارسات كانت واسعة الانتشار. ومع ذلك، نجد في الوثائق قدرًا كبيرًا ممّا يتعلق بالمصادرات القانونية. فثمة في ألمانيا عدد من المهن التي تستلزم ممارستها ترخيصًا. ورأى عدد من رجال القانون والمحاكم الإدارية أنَّ اليهودي بحدّ ذاته هو شخصٌ لا يعوّل عليه وأنه لهذا السبب لا تستطيع الهيئة الإدارية أن ترفض منح الترخيص ليهودي بسبب عِرقه وحده[65]. ولهذا السبب تم تعديل القانون الذي تظهر فيه معظم أحكام هذه المسألة بقانون صدر في 6 تموز/ يوليو 1938، بحيث جعل اليهود غير مؤهلين للحصول على التراخيص في عدد من الحرف (كالحراس، والخفراء، وعملاء الاستطلاع، والوكلاء العقاريين، ومديري العقارات، ووكلاء عمولة الاقتراض، ووكلاء مكاتب الزواج، والأدلاء... إلخ). ويستدل رجال القانون الألمان من هذا القانون على أن مبدأ حرية اتخاذ المهنة ما عاد يطبق على اليهودي.

راحت القرارات التشريعية والإدارية تسعى في كل مكان إلى جعل إخفاء المصالح اليهودية أمرًا مستحيلًا. وبات في وسع أي تاجر أن يطلب أمرًا ضد أي مؤسسة يهودية تثير ولو انطباعًا بأنها آرية[66]، ولكل آري الحق في أن

---

(65) مثاله المحكمة الإدارية البافارية كما تظهر في مقالة كتبها أوتو ريلك: Otto Rilk, «Der Judentum und Wirtschaft in der neuen deutschen Rechtsprechung,» *Juristische Wochenschrift* (1938), p. 2533.

(66) المحكمة الفدرالية العليا في: *Juristische Wochenschrift* (1936), p. 333.

يحذر الزبون من الشراء من منافس يهودي إذا كان هذا التحذير يخدم مصلحة الجمهور[67]. ثم راحت المحاكم ببطء وتردد تمنح الآريين حق التنصل من العقود الطويلة الأمد المعقودة مع اليهود[68].

بدأت عملية الإقصاء الكامل لليهود عن الحياة الاقتصادية بمرسوم 26 نيسان/ أبريل 1938 الذي ألزم اليهود بأن «يسجلوا ويقوّموا مجموع ممتلكاتهم المحلية والخارجية»، وحظر عليهم (بمرسوم إداري صدر في التاريخ نفسه) الاستحواذ عن طريق البيع أو الإيجار على أي مؤسسة صناعية، زراعية، أو تعنى بالغابات؛ كما حظر على اليهود في الوقت نفسه أن ينشئوا أي مصلحة جديدة من دون ترخيص. إن كون جردة الممتلكات اليهودية قد أُمر بإجرائها منذ نيسان/ أبريل 1938 يجعل من المستبعد جدًا أن تكون تشريعات المصادرة التي صدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام مجرد إجراء انتقامي لاغتيال فوم رات أو تجاوبًا مع «الغضب العفوي الذي بدر عن الشعب المستفَز». كان ذلك في الأرجح جزءًا من خطة قديمة العهد. كان لا بد من تنفيس استياء صغار رجال الأعمال جرّاء تجريدهم من مواقعهم.

قضى مرسوم صدر في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد حوالى أسبوع من مقتل فوم رات، بمنع اليهود من مزاولة بيع التجزئة، والحرف اليدوية، أو البيع من خلال البريد، أو بيع سلعهم في المعارض والأسواق. وأقصى هذا المرسوم أيضًا اليهود من إدارة المصانع (أول كانون الثاني/ يناير 1939) وأباح لأرباب العمل صرف الموظفين اليهود الأهم رتبة؛ كما سمح للتعاونيات بطرد أعضائها اليهود. وبذل المرسوم التنفيذي الصادر في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر جهدًا كبيرًا ليضمن ألا تعود التصفية الإجبارية للمصالح اليهودية بالربح على مالكيها اليهود. فلم يكن من الممكن بيع السلع خارجًا للمستهلكين، بل كان لا بد من إيداعها لدى المجموعة في الصناعة أو التجارة لتحفظها. وكان لا بد لهذه السلع من أن تقوّم على أيدي أشخاص تعينهم المراجع الرسمية، كما كان المصفّون غالبًا ما يعيّنون.

شُفِع هذا القرار الذي لم يَضْرِب إلا باعةَ التجزئة والحِرف اليدوية، بقرارٍ

(67) المحكمة الفدرالية العليا في: *Deutsches Recht* (1939), p. 437.

(68) المحكمة الفدرالية العليا في: *Juristische Wochenschrift* (1937), pp. 2310 and 2707.

آخر صدر في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1938 طاول كل مؤسسة صناعية أو تجارية يهودية يمكن أن توضع موضع التصفية أو البيع. كان من الممكن أن يعيّن أمناء لهذه المشروعات، بحيث يفقد المالك كل سلطة للتصرف بمشروعه أو بأي جزء منه. كما أباح القرار للحكومة أن تأمر أي يهودي بأن يبيع الأراضي الزراعية أو الغابات والعقارات ضمن مهلة يتم تحديدها. وقد حظر على اليهود أن يشتروا هذه الممتلكات، بالمبايعة أو المزاد. ولم يكن يسمح لليهود أن يتصرفوا بممتلكاتهم من دون إذن خاص؛ ولم يكن يحق لهم أن يسترهنوها. وتم تفسير الحكم الأخير على قدر من الاتساع بحيث ما عاد لليهود في النهاية أي ضمانة لحقوقهم؛ من ذلك أنه ما عاد في مقدور مستفيد يهودي من وصية أن يضمن حقه بعقار ما عبر وضعه موضع رهن[69].

حُرِمَ اليهود أيضًا من الحماية باستبعادهم من مكاسب قرار ينظم نضوج الرهنيات القديمة (22 كانون الأول/ ديسمبر 1938)، على الرغم من أن نص القرار لم ينطو على التمييز ضدهم[70]. حلّ الأمناء المعينون لتصفية أو بيع المصالح اليهودية كليًا محل المالك، بحيث لم يكن يسمح له حتى بإلغاء اسم مؤسسته من السجل التجاري. (كثيرًا ما كان اسم المؤسسة يتمتع بشهرة واسعة تشكل بذاتها أصلًا من الأصول الكبرى)[71]. وأرغم المرسوم نفسه اليهود على إيداع كل الأسهم والسندات في مصرف معترف به. ولم يكن من الممكن التصرف بهذه الوثائق إلا بإذن خاص من وزير الاقتصاد الفدرالي. ويجب التخلّي عن الذهب والبلاتين والفضة والمجوهرات والمقتنيات المشابهة لها إلى مؤسسات شراء خاصة أقامها الرايخ (المرسوم التنفيذي الصادر في 21 شباط/ فبراير 1939). أما أساس التقويم فقد حددته الحكومة.

اتُّخِذَ اغتيال فوم رات ذريعة لتقويم خاص قدره 1,000,000,000 مارك

---

(69) تجد مراجعة جيدة للمواد المتعلقة بهذا التفسير في مقالة بقلم القاضي الدكتور هوفر (Höver) (عضو المحكمة البروسية العليا) بعنوان: Höver, «Entjudungsfragen,» *Deutsches Recht* (1941), p. 12. عن القرارات، انظر قرارات المحكمة البروسية العليا الواردة في: *Deutsches Recht* (1940), pp. 820, 459 and 42.

(70) المحكمة البروسية العليا في: *Deutsches Recht* (1939), p. 2110.

(71) Höver, p. 13.

ألماني وَجب دفعه على جميع اليهود الذين يحملون الجنسية الألمانية والذين تتجاوز قيمة ممتلكاتهم 5000 مارك. ونُظِّمَ هذا الرسم بصورة ضريبة نسبتها 20 في المئة على الممتلكات العائدة لأمثال هؤلاء اليهود، ويمكن دفعها على أربعة أقساط متساوية حتى 15 آب/ أغسطس 1939 (مرسوم 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 والمرسوم التنفيذي الصادر في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938). إمعانًا في الانتقام، أجبر مرسوم خاص (12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938) اليهود على دفع نفقات الأضرار التي لحقت بالمصالح والمنازل اليهودية جراء أعمال الشغب التي اندلعت أيام 8 و9 و10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 التي نظمها الحزب النازي نفسه. كانت الضريبة وسواها من القوانين متصلة إحداها بالأخرى. وتم التعجيل في تصفية المصالح اليهودية والعقارات والأسهم والسندات جراء الحاجة إلى تسديد الرسم؛ وبُخِسَت قيمة الممتلكات اليهودية ومُسح كثير من الممتلكات من الوجود.

حتى التشريعات الاقتصادية المعادية لليهود لا يمكن مراجعتها بالتفصيل هنا؛ فالإعفاءات الضريبية الممنوحة للجمعيات الخيرية مُنِعَت عن اليهود، والقوانين الهادفة إلى التخفيف من أعباء المدين لم تُطَبَّق عليهم. والإعفاءات الضريبية الممنوحة للأزواج ذوي الأولاد كانت تعلّق إذا كان الأولاد يهودًا (قانون المواطن الصادر في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1938). ولم يتمتع المستأجرون اليهود بأي ضمانة ضد إنذار بالإخلاء من طرف المالك (30 نيسان/ أبريل 1939). هكذا سار التمييز، والاستعباد السياسي، والإبادة الاقتصادية، والمعزل الثقافي، يدًا بيد.

6. فلسفة العداء للسامية

لم يكتمل الاستعباد بضربة واحدة. وثمة عدد من الأسباب لليونة الظاهرية التي أُبدِيَت حيال الوضع الاقتصادي لليهود حتى عام 1938؛ فالكلمة التي ألقاها وزير الداخلية الفدرالي الدكتور فريك[72] أمام الهيئات الدبلوماسية

(72) Wilhelm Frick, *Die Rassengesetzgebung des Dritten Reiches*, Hier spricht das neue Deutschland; 4 (München: Eher, 1934).

والصحافة الأجنبية في 15 شباط/ فبراير 1934 وسوّغ فيها التشريعات المعادية لليهود، تُظهِر بوضوح إلى أي حد كانت ألمانيا تهتم بالرأي العام. كما يجب أن يُفَسَّر الإلحاح على الشرعية بدلًا من المصادرة السافرة على أساس أسباب اقتصادية بحتة؛ إذ كان من شأن التصفية المتسرعة للممتلكات اليهودية أن تخل بالحياة الاقتصادية الألمانية.

يبدو أن العوامل النفسية والسياسية أدَّت دورًا حاسمًا في التشريعات الاقتصادية المعادية لليهود. فالتشريعات الاقتصادية ضد اليهود كانت إحدى أهم الوسائل التي اعتُمِدَت لتوزيع المغانم؛ وقامت بالوظيفة نفسها التي قامت بها مصادرة ممتلكات الكنيسة في ظل الملك هنري الثامن وخلال الثورة الفرنسية؛ ذلك أنّها أعادت توزيع الملكية على شرائح المجتمع التي كان تأييدها حيويًا للنظام القائم: كبار الرأسماليين الصناعيين والماليين.

كانت مصادرة ممتلكات اليهود أيضًا طريقة لتلبية التطلعات المعادية للرأسمالية التي تعتمل في نفوس الشعب الألماني. ولما كانت النازية قد تركت الملكية إجمالًا ولم تمس بها، كان من الحيوي بالنسبة إلى النظام أن يظهر أنه قادر على أخذها. كانت مصادرة ممتلكات قطاع واحد من الشعب تظهِر في أعين الجماهير المعادية للرأسمالية أن النظام قد يلجأ يومًا إلى التأميم الشامل الكامل، وهو توقع كان كثير من المراقبين الأجانب الميالين إلى وصف النظام النازي بأنه معاد للرأسمالية يشاركون الجماهير فيه.

بدلًا من استئصال الحياة الاقتصادية اليهودية بضربة واحدة، عمدت الإدارة النازية إلى ذلك بالتدريج، وكانت أسباب ذلك سياسية. كانت تلك الإدارة تُخفي في جعبتها عددًا من التدابير المضادة لليهود وتنفذها واحدًا واحدًا، كلما كان من الضروري أن تثير الجماهير أو أن تصرف انتباهها عن سياسات اجتماعية اقتصادية أو دولية أخرى. فالعداء الشعبي العفوي للسامية لا يزال ضعيفًا في ألمانيا. وهذا قول لا يمكن إثباته مباشرة، غير أن من اللافت أن على الرغم من الدعاوة السياسية (البروباغندا) المتواصلة التي أُخضِعَ لها الشعب الألماني منذ سنوات عدة، لم يسجل أي اعتداء على اليهود من جهة أشخاص لا ينتمون

إلى الحزب النازي. وقناعة الكاتب الشخصية هي أن الشعب الألماني هو أقل الشعوب عداء للسامية، مهما بدت هذه القناعة مفارقة.

يستلزم فهم جذور الإرهاب المعادي للسامية التمييز بين مختلف أنماط العداء لليهود، ومناقشة وجيزة لنظريات العداء لليهود السائدة.

العداء للسامية يمكن أن يكون توتاليتاريًا أو غير توتاليتاري. فاليهودي، في نظر التوتاليتاري المعادي للسامية، كف منذ زمن طويل عن أن يكون بشرًا. لقد صار تجسيدًا للشر في ألمانيا، لا بل في العالم بأسره. بعبارة أخرى، العداء التوتاليتاري للسامية سحري ولا يحتمل المناقشة.

أما العداء غير التوتاليتاري للسامية فيحتفظ ببقايا من العقلانية، ويمكن لذلك أن يخضع للتحليل. وهو يقع في أربعة أشكال: الديني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي.

يستمد العداء الديني للسامية قوته من اتهام اليهود بأنهم المسؤولون عن صلب المسيح. وهذا الشعور الذي لا يزال قويًا في بعض البلدان الكاثوليكية (مثل كندا الكاثوليكية، وجنوب أميركا) لم يكن له تأثير كبير في ألمانيا. كان من الممكن أن يوجد في صفوف الجماهير الكاثوليكية الفقيرة، ولا سيما في سيليزيا العليا، ولكن حتى هناك كان العداء للسامية منصهرًا في النزعة القومية البولندية. وكان يعبر إلى حد بعيد عن المعارضة لجرمنة المنطقة إبان الفترة الإمبراطورية، وهي عملية أدّى فيها اليهود الألمان دورًا مهمًا وربما كان الأهم. كانت النزعة القومية البولندية موجهة ضد البيروقراطية البروسية التي مثّلت السلطة السياسية، وضد اليهود الألمان الذين مثلوا الجرمنة الثقافية. ولما كانت المراتب الدنيا من الإكليروس الكاثوليكي تحمل في معظمها النزعة القومية البولندية، فإن انصهار العداء الديني للسامية والنزعة القومية البولندية كان أمرًا لا مفر منه. الكنيسة الكاثوليكية كلها ليست معادية للسامية، بل على العكس، فهي تعترف بأن العداء للسامية يتنافى مع الأصول اليهودية للمسيحية[73].

---

(73) مصطلح وضعه جاك ماريتان، في: Jacques Maritain, *Anti-semitism* (London: Geoffrey Bles, 1939), p. 27.

والعداء للسامية في الكنيسة هو أقرب إلى التصريفات السياسية الآنية منه إلى أن يكون عنصرًا أساسيًا في العقيدة أو السياسة.

اقتصر العداء للسامية في صوره الأخرى على الطبقات الوسطى الجديدة والقديمة: المهن الحرة، أساتذة الجامعات، المزارعون، العاملون ذوو الياقات البيض، الحرفيون، أصحاب المتاجر الصغيرة، والموظفون في الإدارات المدنية. كان لعدائهم للسامية أساس اقتصادي ثابت: كان في الوقت نفسه تنافسيًا ومضادًا للرأسمالية. إن كون الموقع التنافسي للمحامين، والأطباء، وباعة التجزئة، وأساتذة الجامعات، وموظفي الإدارات العامة اليهود قد تسبب بالعداء للسامية أمر يستلزم التفسير. كان اليهود الذين يحتلون مواقع الوساطة يشكلون التجسيد الملموس للرأسمالية في أعين الطبقات الوسطى القديمة والجديدة. فالمزارع الصغير كان يذهب إلى صاحب المصرف اليهودي، أو إلى تاجر الحبوب أو الماشية اليهودي، أو إلى وكيل الرهنيات اليهودي. وكان لا يزال على تاجر التجزئة الكاره لوجود المخازن الكبرى اليهودية أن يشتري بضاعته من تاجر الجملة اليهودي، وأن يقترض من مُراب أو صاحب مصرف يهودي، وكان دائنوه من اليهود. لم يكن الألماني العادي يرى، ولا كان في وسعه أن يرى، أن الوسطاء اليهود كانوا بالفعل مجرد وسطاء، أي مجرد ممثلين لقوة غير غُفل تملي نشاطهم الاقتصادي. كان من شأن الإدراك بأن الوسطاء يصدرون في أفعالهم عن رأسمالية صناعية ومالية غير يهودية أن يدفع بالمزارعين، وباعة التجزئة، وأصحاب الحرف اليدوية إلى المعسكر الاشتراكي، وهي خطوة ما كان لهم أن يقدموا عليها من دون التخلّي عن تقاليدهم. أضف إلى ذلك أن البرنامج الاشتراكي أهمل مصالح هذه الجماعات. كان في مقدور العامل الأبيض الياقة المعادي للسامية والمستخدم عند يهودي من تجار الجملة أو التجزئة، أو عند صاحب مصرف أو مخزن كبير أن يضم يده إلى يد العامل اليدوي في مهاجمة الرأسمالية، أو تحسينها، أو القضاء عليها. غير أنه كان يرفض أن يُنزَّل في منزلة البروليتاريا. كما كان يرفض زعم البروليتاريا الصناعية الريادة، ويحاول أن يشكّل وعيه الطبقي الخاص (Standesbewusstsein)، وكانت الصناعة وتشريعات العمل تدعمانه في مسعاه هذا. هكذا تركزت تطلعاته المعادية للرأسمالية في كراهيته وحقده على رب العمل اليهودي مهما كانت ظروف عمله واستخدامه جيدة.

أتاح العداء للسامية لهذه الجماعة «منفذًا تطلق منه الغيظ الناشئ عن المساس بالكرامة»[74]، كما جعل من الممكن التعاون السياسي بين الطبقات الوسطى القديمة والجديدة من جهة، والأرستقراطية مالكة الأرض من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن الحقد المعادي للسامية كان يعرب عن قلق تلك الجماعات التي باتت أنماط ثقافتها التقليدية تهدِّدها الطليعة الفكرية المكوّنة في معظمها من اليهود. فالمسرح الحديث، والموسيقى اللامقامية، والتعبيرية في الرسم والأدب، والعمارة الوظيفية، شكلت جميعها، في ما يبدو، تهديدًا للمحافظين الذين كان منظورهم الثقافي ريفيًا في أساسه، والذين باتوا يماهون المدينة وثقافتها واقتصادها وسياستها باليهود.

والعداء للسامية وسيلة أيضًا لإلقاء الإثم المتعلق بالحرب الأخيرة على «أعداء أجانب بحيث ما عاد اتهام الذات ضروريًا»[75]. فاللوم يقع على اليهود في حين تظلّ الذات الألمانية المقدسة سليمة من الأذى.

غير أن العداء للسامية في ألمانيا اليوم ليس مجرد أداة تستعمل عند الضرورة وتطّرح عندما تستنفد أغراضها. يجب ألا ننسى أن النازية تعيد كتابة التاريخ الألماني، بل تعيد كتابة التاريخ العالمي من منظور محاربة النفوذ اليهودي، وفضحه، والقضاء عليه. فالمعهد الفدرالي لتاريخ ألمانيا الجديدة طلب إعادة كتابة التاريخ في كل جوانبه. وقد وضع فيلهلم غراو [76] البرنامج وبدأ بتطبيق المسلمات الجديدة في دراسته لفيلهلم فون همبولت[77]، مؤسس جامعة برلين الذي يعتبر في نظر غراو، من أكثر المؤيدين للسامية. ويُعنَى فالتر فرانك، رئيس هذا المعهد، بالمسألة اليهودية بصورة شبه حصرية. وهو

---

(74) Harold D. Lasswell, «The Psychology of Hitlerism,» *Political Quarterly*, vol. 3, no. 3 (July 1933), pp. 373-384.

وإن كنت لا أقبل نظرية لاسويل القائلة بأن هتلر يقوم «بدور أمومي بالنسبة إلى بعض طبقات المجتمع الألماني» [ص 379].

(75) Lasswell, p. 380.

(76) Wilhelm Grau, *Die Judenfrage als Aufgabe der neuen Geschichtsforschung*, Schriften des Reichsinstituts für Geschichte des neuen Deutschlands (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935).

(77) Wilhelm Grau, *Wilhelm von Humboldt und das Problem des Juden* (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935).

مؤلف سيرة أدولف شتوكر الرائدة. وندد بالطابع اليهودي للجمهورية الفرنسية الثالثة[78]. ويتناول كتابه الأخير[79] بصورة حصرية الشخصيات اليهودية في جمهورية فايمار، من أمثال فالتر راتناو (Walter Rathenau) وماكسيميليان هاردن (Maximilian Harden) (كان هاردن صحافيًا يهوديًا وداعية من دعاة سياسة التوسع الإمبراطورية، لكنه لم يكن جوهرة في تاج مهنته).

نشرت منظمة رجال القانون النازيين تسعة كراريس تتناول تأثير اليهود في النظرية القانونية والممارسة القانونية، وتحمّلهم المسؤولية عن العقلانية في النظرية القانونية[80]. وثمة عدد هائل من المساهمات التي تتحدث عن انحراف المؤسسات الألمانية جراء التأثير اليهودي، ولا يكاد يوجد كتاب، أو كراس، أو تصريح أيديولوجي يخلو من هجوم على المؤامرة اليهودية، اللاأخلاقية اليهودية، والروح اليهودية التفكيكية، والرأسمالية اليهودية، والعقلانية اليهودية، ونزعة السلام اليهودية، والنزعة العسكرية اليهودية. وليس ثمة من رذيلة لا تُنسَب إلى اليهود. ولا يكاد يستغرب المرء أن تقوم النازية بكل هذا. غير أن فساد الإنتليجنسيا الألمانية شبه المطبق، ولا سيما منها العالم الأكاديمي، هو الأمر المحبط.

أما إلى أي مدى كانت النازية تحمل «البحث العلمي» على محمل الجد، فنتبيّنه في الافتتاح الذي شهدته فرانكفورت في 26 آذار/مارس 1941 (فرانكفورتر تزايتونغ 27 آذار/مارس 1941) لمعهد البحوث اليهودية، وهو المرجع الخارجي الأول للحزب (مدرسة الحزب العليا). وحضر حفل الافتتاح ضيوف سلوفاكيون وهنغاريون ورومانيون (كوزا (Cuza)) وإيطاليون وبلغاريون ونرويجيون (كيزلينغ (Quisling)) وهولنديون (موسرت (Mussert))، إضافة إلى رسميين حزبيين وعسكريين وموظفي الإدارات العامة. مرة أخرى ركّز ألفرد روزنبرغ على موضوعه المفضل، «العِلم والحزب». كان من شأن جامعة

---

(78) Walter Frank, *Nationalismus und Demokratie im Frankreich der dritten Republik, 1871-1918* (Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1933).

(79) Walter Frank, *«Höre Israel!»: Harden, Rathenau und die moderne Judenfrage* (Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1939).

(80) *Das Judentum in der Rechtswissenschaft*, 9 pamphlets (Berlin: [s. n., s. d.]).

الحزب أن تفتح آفاقًا جديدة أمام العلم - ولاسيما علوم الطبيعة - ولكن عليها أن تركز على «القوانين البيولوجية... للشعوب والأعراق» وتفضح التأثير السام لليهود. وشرح المدير الجديد للمعهد فيلهلم غراو مهمة المعهد الجديد بالمفاهيم نفسها التي كان قد استعملها من قبل، حيث تصبح شخصية اليهودي هي الشخصية الطاغية على التاريخ الألماني، لا بل الأوروبي. ويحتوي المعهد على أكبر مكتبة يهودية أوروبية استطاع الفاتح أن يصادرها: مكتبة روتشيلد في فرانكفورت على الماين (Frankfurt am Main)، مكتبة حلقة وارسو الدراسية اللاهوتية التابعة لمحفل تلوماكي (Tlomacky) اليهودي، ومكتبة المعهد العلمي اليديشي، ومكتبة الاتحاد الإسرائيلي العالمي (باريس). وأوضحت المنشورات والخطب أن المعهد الألماني المذكور يعتبر العداء للسامية الأيديولوجيا الأساس للإمبريالية الألمانية. وذهب أحد الخبراء، وهو الدكتور غروس، إلى وجوب تحاشي استعمال لفظة العداء للسامية لأن اليهود ليسوا ساميين، بل هم عرق مختلط ولا يمكن أن يوطّنوا في أوروبا أو في البلدان العربية خارج أوروبا (فرانكفورتر تزايتونغ، 28 آذار/ مارس 1941). إن عبودية هذه «المنظمة العلمية» للإمبريالية الألمانية بادية للعيان. ولم تُعر العنصرية الألمانية أي اهتمام جاد لاكتشافات الأنثروبولوجيين الألمان أنفسهم. وإذا كان من الضروري أن يُستمال الشرق الأدنى ويُكسب، فلن يكون اليهود ساميين، وسيُحتفظ باسم الساميين لأمّة العرب الصديقة.

يبدو أن ثلاثة عوامل تقوم بدور أساس في العداء الحالي الشامل للسامية[81].

أولاً، العنصرية العرقية والعداء للسامية بديلان عن الصراع الطبقي. إن جماعة الشعب التي تأسست بصورة رسمية والتي نسخت الصراع الطبقي وحلّت محلّه تحتاج إلى عنصر مسبب للتكامل. وأكد كارل شميت أن السياسة

(81) اللاسامية الإيطالية مجرد ذريعة ومسألة ملاءمة لا اكثر، على الرغم من أن فاريناتشي، الأمين العام السابق للحزب، وباولو أورانو, Paolo Orano, *Gli ebrei in Italia* (Roma: Casa editrice Pinciana, 1937). طوّرا نظرية معادية للسامية.

راجع: Martin Agronsky, «Racism in Italy,» *Foreign Affairs*, vol. 17 (January 1939), pp. 391-401, and Israel Cohen, «Jews in Italy,» *Political Quarterly*, vol. 10, no. 3 (July 1939), pp. 405-418.

هي صراع ضد عدو يجب أن يباد. وهذه النظرية صحيحة إذا كان المجتمع عدوانيًا. والعدو الجديد هو اليهودي. هكذا يمكن للمجتمع الآري أن يتدامج في كل واحد عبر تكديس كل الحقد، والغيظ، والبؤس على عدو يمكن أن يباد بسهولة ولا يمكنه أن يقاوم. والقيمة السياسية الداخلية لمعاداة السامية لن تسمح لذلك بإبادة كاملة لليهود. فالعدو لا يمكن أن يزول كما أنه يجب ألا يزول؛ بل يجب أن يبقى جاهزًا ككبش محرقة لكل الشرور الناشئة في النظام الاجتماعي السياسي.

ثانيًا، يوفر العداء للسامية تسويغًا للتوسع نحو الشرق. فسيرة هتلر الذاتية[82] وبرنامج الحزب يطالبان بتحرير كل الأخوة في العرق من النير الأجنبي (المادتان الأولى والثانية من برنامج الحزب) وهذا يستتبع التوسع نحو الشرق. وعلى الرغم من أن برنامج الحزب يطالب أيضًا باستعادة المستعمرات، فإن هتلر نفسه يدعو في سيرته الذاتية إلى سياسة فريدريش ليست الخارجية؛ أي التعاون مع إنكلترا؛ تعزيز الإمبراطورية الأوروبية، وذلك عبر احتياز الأراضي الشرقية؛ ورفض التوسع الاستعماري. لكن اليهود إنما كانوا يشكلون أقليات متراصة في الشرق والجنوب الشرقي تحديدًا[83]. ولولا النظرية العرقية لكان من شأن ضم هذه الأراضي

---

(82) Hitler *Mein Kampf*, chapter XIV.

(83) يهود شرق أوروبا وجنوب شرقها تحت الحكم الألماني (تموز/ يوليو 1940):

البلد	قبل التغيرات الإقليمية	هاجروا	الآن تحت الحكم الألماني
النمسا	181778	117000	56000
تشيكوسلوفاكيا	356830		
بوهيميا - مورافيا	117551	20000	75000
سلوفاكيا	136737	0000	85045(*)
كارباتو - أوكرانيا	102542	0000	0000
بولندا	3325000	0000	2200000
رومانيا	758226	0000	438226
بلغاريا			48398
المجموع	5027062	137000	2902669

(*) 88951، استنادًا إلى تقرير من بلاتيسلافا: *New York Times*, 21/3/1941.

المصدر: «Statistics of Jews, 1940,» in: *American Jewish Year Book, 5701*, pp. 589-632, esp. p. 600.

أن يمنح اليهود الذين تربطهم بالثقافة الألمانية أواصر أوثق من تلك التي تربط البولنديين، والتشيكيين والسلوفاكيين والكرواتيين والرومانيين والبلغاريين وضعًا مساويًا لوضع السكان غير اليهود أو حتى متفوقًا عليه. إن نظرية التفوق العرقي الألماني والدونية العرقية اليهودية تسمح بالاستعباد التام لليهود الشرقيين، كما تسمح تاليًا بتحريك إحدى الأقليات في مواجهة الأخرى. وهي تقيم فعليًا تراتبًا هرميًا للأعراق، تحرم بمقتضاه اليهود من أي حقوق، وتمنح القليل من الحقوق للبولنديين، وحقوقًا إضافية قليلة أخرى للأوكرانيين (لأنهم هم أيضًا يعيشون في روسيا السوفياتية، ويجب تملّقهم) وحقوقًا كاملة للألمان.

تميز إدارة الحكومة العامة (لبولندا المحتلة من الألمان) تمييزًا حاذقًا بين مختلف الأقليات[84]. الألمان بالعرق، أي أولئك الذين هم ألمان من حيث نسبهم، وموقفهم، وتربيتهم، أو سوى ذلك، ويحلّون في القمة، وإن لم يكتسبوا المواطنية الألمانية. فهم يحصلون على بطاقات هوية (مرسوم 26 كانون الثاني/ يناير 1940) تصفهم بأنهم ألمان بالانتماء الشعبي (Volkszugehörige). وهم يوظفون في الإدارة ويُنزَّلون إلى حد بعيد منزلة المواطنين الألمان. ولا يمكن لأولادهم أن يتعلموا إلا في المدارس الألمانية. ولا يحق الحصول على تراخيص للصيد إلا لهم وللمواطنين الألمان. وهم يستفيدون من تنظيمات الأجور الجماعية الموضوعة للعمال والأجراء الألمان، كما يستفيدون من مكاسب التأمين الاجتماعي وإن لم يكن لهم أي حق قانوني. وكانوا، أخيرًا، قد شكّلوا **رابطة الشعب الألماني**، وهي منظمة ذات شخصية قانونية بحسب المرسوم الصادر في 19 نيسان/ أبريل 1940.

يأتي بعد هؤلاء الألمان الأوكرانيون، والغورال، والروس البيض الذين يحصلون كلّهم على معاملة تفضيلية. ويجوز لهم، وإن لم يقوموا بذلك حتى الآن، أن يشكلوا إدارة قضائية خاصة بهم (مرسوم 19 شباط/ فبراير 1940). كما سُمِحَ لهم بأن يحتفظوا حتى بأجهزة الراديو خاصتهم.

(84) Albert Weh, «Das Recht des Generalgouvernements,» *Deutsches Recht* (1940), pp. 1393-1403.

يأتي بعد هؤلاء البولنديون، ويلي البولنديين في أسفل السلم، اليهود. وتحوّل المعزل (الغيتو) الثقافي، والاقتصادي، والقانوني، والسياسي تدريجيًا إلى معزل مادي، كما في وارسو وكراكوف. وتطبق التشريعات المعادية للسامية إلى حد بعيد في بولندا. وقضى مرسوم صادر في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 بأن تشكل كل جالية يهودية مجلسًا يهوديًا يفترض فيه أن يتعاون مع السلطات الألمانية. وفيما كان على البولنديين أن يقوموا بواجب العمل (Aebeitspflicht)، أُخضِعَ جميع اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و60 سنة للعمل الإجباري (Arbeitszwang)؛ أي عمل المحكومين بالأشغال تحت إمرة كبار مسؤولي الإس إس والشرطة. ويجب عليهم أن يعصبوا سواعدهم بعصائب بيض عليها نجمة صهيون (مرسوم 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939). أما ممتلكاتهم (أول نيسان/ أبريل 1941) فصُودرت أو سوف تصادر.

أخيرًا، العداء للسامية في ألمانيا هو تعبير عن رفض المسيحية وكل ما تمثله[85]. للنزعات المضادة للمسيحية في ألمانيا أصلان واتجاهان متعاكسان. الأول ينبذ المسيحية لأنها مسيحية، والثاني لأنها ليست مسيحية بالقدر الكافي. نبذت حركة المفكرين الأحرار المسيحية لا لكونها غير مثبتة علميًا فحسب، بل أيضًا لأن الكنائس خانت، في نظرهم، «الموعظة على الجبل». غير أن المفكرين الأحرار لم يحلّوا الكره العرقي، وإجلال القيادة، أو الإرهاب محل المحبة المسيحية، كاريتاس (*Caritas*)، وأخوّة الإنسان للإنسان، بل أحلّوا تطور نظرية عقلانية للعدالة والأخلاق تثبت أمام العلم. وحاولت الاشتراكية المسيحية في ألمانيا (من بين بروتستانت وكاثوليك) أن تدمج الاشتراكية بالأخلاق المسيحية.

التيار الثاني المعادي للمسيحية لا يرفض الكنائس بسبب خيانتها المزعومة للمبادئ المسيحية، بل يرفض المبادئ المسيحية نفسها لأنها منافية لمهمات

---

(85) هذه هي الأطروحة الأساس عند: Maurice Samuel, *The Great Hatred* (New York: A. A. Knopf, 1940).

محددة يجب على ألمانيا القيام بها، أو لأن هذه المبادئ تشوّه الإنسان وتلجمه بلجامها.

معاداة السامية من منطلق ديني هي إذًا - وأنا، إلى هذا الحدّ، أشارك موريس ساموبل نظرته - الرفض البليغ للأخلاق المسيحية، غير أنها تنحصر في الأصل السامي للمسيح لأن المسيحية متأصلة في الشعب الألماني وعملية اقتلاعها مهمة عملاقة إلى درجة أن النازية لن تستطيع إنجازها إلا عبر عملية التربية الطويلة الأمد.

كان تأثير نيتشه أشد التأثيرات الأيديولوجية المعادية للمسيحية نفوذًا في ألمانيا الإمبراطورية. غير أن نيتشه لم يكن معاديًا للسامية، ولا بد لكل محاولة تسعى إلى وسمه بهذا الوسم من أن تبوء بالفشل. حتى النازيون اضطروا أخيرًا إلى التسليم بأن أقواله المحابية للسامية كانت أكثر عددًا من أن يتم تجاهلها[86]. شجب نيتشه معاداة السامية باعتبارها مجرد حسد للروح والمال، ووصم المعادين للسامية بأنهم أحدث «المنظرين للمثالية»[87]. كان عمل نيتشه أقوى هجوم على فلسفة القرن التاسع عشر. ويتركز حقده على المسيحية والليبرالية والديمقراطية والاشتراكية، أي على تلك التيارات التي أطلقت، في نظره، عملية استعباد الانسان وأنجزتها. وفي رأي نيتشه أن ثورةً شاملة تعتري القيم وحدها يمكن أن تعالج الوضع. وإرادة القوة هي المطيّة الموصلة إلى النظام الجديد. فالنظام القديم يستتبع استعباد غرائز الإنسان المفعمة بالصحة والحيوية، ذلك الاستعباد الذي بدأته اليهودية والمسيحية، والعهد الجديد أكثر بكثير من العهد القديم. أدخلت الديانة فكرة المساواة، وعلمت الإنسان «أن يفأفئ كلمات المساواة»[88]؛ وما الديمقراطية إلا مجرد

---

(86) Heinrich Härtle, *Nietzsche und der Nationalsozialismus* (München: Zentralverlag der NSDAP, 1937), pp. 45-46.

(87) تستند الشواهد كلها إلى طبعة أوسكار ليفي: Friedrich Wilhelm Nietzsche, *The Complete Works of Friedrich Nietzsche*, Edited by Oscar Levy, 18 vols., First Complete and Authorised English Translation (Edinburgh; London: J. N. Foulis, 1909-1913), vol. 13: *The Genealogy of Morals*, Translated by Horace B. Samuel, 407 d, Aphorism 765.

(88) Friedrich Wilhelm Nietzsche, «*The Will to Power*,» *in:* Nietzsche, *The Complete Works*, Aphorism 765, vol. 15, p. 212.

مسيحية معلمنة، «نوع من العودة إلى الطبيعة»[89]. «المسيحية هي التي بذرت سم تعاليم الحقوق المتساوية للجميع»[90]. «مساواة الأنفس أمام الله، هذه الكذبة، هذه الستارة لأحقاد جميع الوضيعي العقول، هذه الفكرة القنبلة الفوضوية التي أصبحت الثورة الأخيرة، فكرة تدمير كامل النظام الاجتماعي ومبدؤه، هذا هو الديناميت المسيحي»[91]. إن القديس بولس، وجان جاك روسو، والاشتراكية يمثلون كلهم الانحراف نفسه. «يرى الإنجيل أنَّ الوضعاء والمساكين يتساوون في الوصول إلى السعادة، وأن ليس على المرء أن يفعل شيئًا سوى أن ينعتق من المؤسسات، والتقاليد، ومرجعيات المراتب العليا، وفي هذا المجال، ليس صعود المسيحية شيئًا غير التعاليم المميزة للاشتراكيين»[92].

لكن نيتشه، بقدر ما ينبذ الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والمسيحية، يندد أيضًا بالقومية والإمبريالية. كان نيتشه عميق الاقتناع بأن المسيح شوّه غرائز البشر الصحية إلى حد أنه لم يغفر لصديقه ريتشارد فاغنر أوبرا **بارسيفال** (Parsifal) التي رجع فيها فاغنر إلى المسيحية. ويُبدي بغضه للمسيحية، ولا سيما في **هكذا تكلم زرادشت**، سمات ساديّة. فالمسيحية، من حيث هي نفيٌ للطبيعة، غير طبيعية ومقيتة لهذا السبب.

على الرغم من أن فلسفة نيتشه والأيديولوجيا النازية اشتملتا على قدر لا يستهان به من أوجه التشابه، فإن ثمة فجوة لا تردم بين الاثنتين، نظرًا إلى أن فردية نيتشه تتعالى على كلّ نظام تسلطي.

مهما كان المعنى النهائي لفلسفة نيتشه، فإن حسن قبوله في ألمانيا أسهم في تنامي النازية[93]، وأمد النازية بأبٍ فكري يمتلك العظمة والفطنة، ويتصف

(89) Nietzsche, *The Will to Power*, Aphorism 215, vol. 16, p. 230.

(90) Friedrich Wilhelm Nietzsche, «*Twilight of the Idols*,» *in:* Nietzsche, *The Complete Works*, Aphorism 43, vol. 16, p. 186.

(91) Nietzsche, *Twilight of the Idols*, Aphorism 39, vol. 16, p. 230.

(92) Nietzsche, *The Will to Power*, Aphorism 150-151 and 209.

(93) راجع: Crane Brinton, *Nietzsche*, Makers of Modern Europe (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941), esp. pp. 172-243. =

أسلوبه بالجمال ولا ينفّر، ويستطيع الإعراب عن السخط على الرأسمالية الاحتكارية والبروليتاريا الصاعدة. وتميّزت حركة الشباب الحر، المسماة بشباب الاتحاد (Bündidche)، بالاحتجاج على تعفّن الثقافة البرجوازية، وعلى رضا الإكليروس البروتستانتي عن ذاته، وعلى الأشكال التقليدية للقومية، وعلى حكم البيروقراطيين، وجنرالات المكاتب، وزعماء الاتحادات العمالية، وأرباب الصناعة، والمتعيّشين من الوظائف المالية، وجملة القول إنهم انتبذوا عالم الثقافة البرجوازية بكامله. ولكن مثلما أن نيتشه كان عاجزًا عن الاستعاضة عن هذا الواقع المدان والتعاليم المسيحية بأي شيء آخر غير النزعة الطبيعانية الأكثر صقلًا، ونظرية الانتقاء الطبيعي الداروينية، كذلك عجزت حركة الشباب الحر التي أمدت الحزب النازي بكثير من القياديين، عن بلورة أي فلسفة جديدة غير العدمية الأخلاقية والدينية التي تفضي في نهاية المطاف، مثلما تفضي أي حركة عدمية أخرى، إلى القبول بأي سلطة قوية بما يكفي كي تسحق كل معارضيها. مرة أخرى، كانت الطبقات الوسطى هي الأعمق تأثرًا بعداء نيتشه للمسيحية. لقد وجد الاعتراض على عالمٍ لم يلبِّ طموحاتهم، وعلى منظومة قيم تفرض القيود الأخلاقية عليهم منفذًا للتعبير من خلال الحركة المعادية للمسيحية والمعادية لليهودية.

= من نكد الحظ أن برنتن لا يعالج الانتشار الفعلي لأفكار نيتشه في صفوف مختلف فئات الشعب الألماني وتحوّل أفكاره أثناء عملية الانتشار هذه. لا يزال القيام بهذه المهمة المهمة مطلوباً. أما كون نيتشه لا يتلاءم مع النظام التسلطي، فأمر أبدع ألفرد فون مارتن في إظهاره في: Alfred Wilhelm Otto von Martin, *Nietzsche und Burckhardt* (München: E. Reinhardt, 1941), esp. p. 33.

V

رايخ ألمانيا الكبرى
المجال الحيوي وعقيدة مونرو الجرمانية

تبرر النظرية العرقية للمؤمن بها «تحرير» الألمان من السيادة الأجنبية وضم كثير من الأراضي التي يقطنها الألمان إلى ألمانيا الكبرى. وجلب تقرير المصير العرقي كلًّا من دانتزيغ وميمل وسيليزيا العليا والممر البولندي ومقاطعة السوديت ومقاطعة بوزن إلى الرايخ. ويمكن للعرقية في مراحلها الأحدث عهدًا أن تستعمل كسلاح أيديولوجي ضد إنكلترا والولايات المتحدة، لأن النازيين يعلنون أن الحرب العالمية الجديدة ستكون صراعًا بين العرق البروليتاري والديمقراطيات البلوتوقراطية.

لكن لا يستطيع أي إفراط في الخيال أن يمكّن العرقية أو عقيدة الإمبريالية الاجتماعية من أن تبرر «النظام الأوروبي الجديد» الذي أوجدته ألمانيا، أي ضم دول متخلفة لا جدال في لاجرمانيتها. فبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، ورومانيا، ويوغوسلافيا، أكثر «بروليتارية» من ألمانيا، كما أن شعوبها ليست جرمانية من حيث العرق ولا من حيث التاريخ. كان ضم هذه البلدان إلى ألمانيا يستلزم أسلحة أيديولوجية أخرى، أي عقيدة المجال الحيوي (Lebensraum). وقد شرح هتلر هذا المفهوم في خطاب أمام الرايخشتاغ في 28 نيسان/ أبريل 1939. وكانت المناسبة برقية السلام التي أرسلها الرئيس [الأميركي] روزفلت والمعبرة عن قناعة الأخير بأن كل المشكلات الدولية يمكن أن تحلّ سلميًا عبر المفاوضات. في النقطة الثانية عشرة من ردّه يقول هتلر:

«أردّ: نظريًا يجب أن نعتقد بأن هذا قابل للتنفيذ، ذلك لأن الفطرة السليمة تبيّن بيانًا واضحًا في كثير من الحالات عدالة المطالب التي يتقدم بها أحد الأطراف وضرورة أن يقدم الطرف الآخر بعض التنازلات. من ذلك أنه وفقًا للفطرة السليمة نفسها، والمنطق، وجميع مبادئ العدالة الإنسانية والعدالة العليا، لا بل وحتى قوانين الإرادة الإلهية، يجب أن تحظى الأمم كلها بحصص متساوية من خيرات هذا العالم. وينبغي ألا تحظى أمة من الأمم بوفرة من المجال الحيوي بحيث لا تستطيع تدبره، إذ لا يوجد في أراضيها 15 ساكنًا في الكيلومتر المربع، بينما تضطر أمم أخرى إلى القيام بأود 140 أو 150 أو حتى 200 نسمة في المساحة نفسها. ولكن ينبغي ألا تقوم هذه الأمة المحظية في أي حال من الأحوال بتضييق المجال الحيوي للشعوب التي تعاني من ضيقه أصلًا، وتجريدها من مستعمراتها، مثلًا. لذلك، فسوف يسعدني أن يكون من الممكن حقًا تسوية هذه المشكلات على طاولة المفاوضات»[1].

لم يزل المجال الحيوي الشعار الأساس للفكر السياسي الألماني منذ تقسيم تشيكوسلوفاكيا. إن «تمرد القارة»، على ما كتبت صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ، «يكمن في إقصاء إنكلترا نهائيًا عن أوروبا. لقد بدأت أوروبا تتحرر من هيمنة إنكلترا الاقتصادية والسياسية»[2]. والمجال الحيوي مفهوم معقد جدًا، وهو يستلزم تغييرات مهمة في السياسة السكانية ومراجعة كاملة لتصورات القانون الدولي التقليدية. وهو يستمد ثوبًا علميًا مزعومًا من العوامل الجيوسياسية، وجذوره ضاربة في التقاليد الألمانية حتى العصور الوسطى.

1. ميراث العصور الوسطى

ترتبط فكرة رايخ ألمانيا الكبرى ارتباطًا وثيقًا بفكرة المجال الحيوي. وانقضّ النازيون على هذا المفهوم، بكل جاذبيته التقليدية والرومنطيقية، واتخذوا منه أساسًا أيديولوجيًا لنظامهم الجديد.

---

(1) Robert René Kuczynski, *Living-Space and Population Problems*, Oxford Pamphlets on World Affairs; no. 8 (Oxford: Clarendon press, 1939), pp. 4-5.

(2) *Frankfurter Zeitung*, 1/10/1939.

لا شكّ في أنّ الصفات الجذّابة لهذا الشعار صفات قوية؛ فعلى امتداد صراعات القرون الستة أو السبعة من تاريخ أوروبا، لم يتخلَّ الناس عن تطلعهم إلى أوروبا موحدة في ظل قيادة سياسية واحدة، لا بالقوة العسكرية الوحشية والاستغلال الاقتصادي، بل عبر فلسفة مشتركة. كانت مظاهر هذا التطلّع تتغيّر بين فترة وفترة ومن بلد إلى بلد. غير أن جاذبيته الأساس ظلت كما هي ولم تتغير.

من أقدم التعابير عن ذلك وأعمقها هي فكرة الشاعر الإيطالي الكبير دانتي عن حكم إمبراطوري يكون تعبيرًا عن ذروة المدنية الإنسانية[3]. فالإنسانية وحدة سياسية ترتكز على تفاني الفرد الواعي لأجل هذه الوحدة التي تجسد ثقافة مشتركة وفلسفة مشتركة للحياة. ويجب أن يكون تجسيد هذه الوحدة إمبراطورًا يتخذ روما مقرًا ويكرّس جهده لبسط السلام والنظام. وهو يجسد السلطة الدنيوية القاهرة (vis coactiva)، كما يجسّد البابا السلطة التأملية (vis contemplativa). وفي أوضاع مختلفة تمامًا، التمس شاعر القرن التاسع عشر الألماني نوفاليس (فريدريش فون هاردنبرغ) هروبًا مماثلًا من تناقضات العالم الواقعي وتنافراته. ووجد هو أيضًا، في مقالة رائعة تحت عنوان «المسيحية أو أوروبا»، الإمكانات لقيام عالم منظم وموحّد، في إحياء رومنطيقي لفكرة الكونية القروسطية المتجسدة في شخص الإمبراطور المسيحي.

كما أن ستيفان جورج (Stefan George)، أعظم الشعراء الألمان في القرن العشرين، اتخذ من الثيمة نفسها محورًا لعمله. كان نشاط حلقة جورج التي خلّفت أثرًا كبيرًا في ثقافة ألمانيا بعد الحرب [الأولى] (ففي الكتابة التاريخية مثلًا، أنتجت المدرسة سيرًا مهمة لقيصر، وشكسبير، وغوته، ونابليون، ونيتشه، وكلايست (Kleist)، وفريدريك الثاني هوهنشتاوفن (Frederic II Hohenstaufen)) اعتراضًا متواصلًا على مكننة الحياة المعاصرة وعلى حضارة البرجوازية وروحية أصحاب الدكاكين وملذاتهم ومتعهم الرخيصة. وحلمت هذه الجماعة

---

(3) Fritz Kern, *Humana civilitas (staat, kirche und kultur)* (Leipzig: K. F. Koehler, 1913), esp. p. 33.

التي اعتبرت دانتي ونوفاليس (Novalis) سابقين لها، بإحياء إمبراطورية تدمج كونية الكنيسة وسلطة الإمبراطورية الرومانية. وترفع قصيدة جورج الطويلة، الخاتم السابع (The Seventh Ring)، عودة أيام أعظم الأباطرة الألمان، فريدريك الثاني هوهنشتاوفن، إلى مرتبة المثال الأعلى[4].

كان هذا كله حنطة للمطحنة النازية. فالفكرة الإمبراطورية ترقى إلى أيام الإمبراطورية الرومانية، ووجدت تعبيرًا جديدًا عنها في أعظم الأعمال الأدبية الألمانية الحديثة، وهي تشكل مصدر إلهام للرجل العادي. فأي سلاح أمضى من هذا السلاح الجاهز كي يحوّل ويكيّف لخدمة أهداف الإمبراطورية الجديدة؟

لكن المسيرة كانت شاقة جداً؛ ذلك لأن فكرة الرايخ لا تتلاءم فعليًا مع النازية. وكان ألفرد روزنبرغ مرة مستقيمًا إلى حد الاعتراف بذلك. فالنازية، على ما كتب، ليست وريثة الإمبراطورية الرومانية المقدسة: بل هي على العكس وريثة صراعات الشعب الألماني ضد كونية تلك الإمبراطورية[5]. وحتى في أيامها، كانت الإمبراطورية القروسطية قائمة على متاهة من التناقضات. لم يكن من الممكن أن تقوم وحدة بين المفهوم المسيحي للنظام العالمي، وهيمنة الإمبراطور الألماني، والمساعي الديمقراطية للكومونات الإيطالية. ففي وجه المزاعم البابوية بالسلطة الكونية المرتكزة إلى الفكرة التومائية القائلة بتراتبية الأنظمة التي ينتصب في ذروتها نظام كوني واحد، قدم الأباطرة السلطة «الدستورية» التي كانت لروما القديمة. وكان هذان الزعمان في حالٍ من الصراع مع فكرة السيادة الشعبية. وفي واقع الحال ظلت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، من حيث هي القوة الناظمة لأمة ألمانية، مجرد أسطورة لبضع سنوات قصار[6].

---

(4) تحليل ممتاز لستيفان جورج في: Paul Rosenfeld, «The Nazis and Stefan George,» *New Republic*, 28/10/1940.

(5) Alfred Rosenberg, «Gegen Tarnung und Verfälschung,» in: Alfred Rosenberg, *Gestaltung der Idee: Reden und Aufsätze von 1933-1935*, herausgegeben von Thilo von Trotha, Blut und Ehre; 2 (München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1936), pp. 15-19.

(6) Fedor Schneider, *Rom und Romgedanke im Mittelalter die geistigen Grundlagen der Renaissance* (München: Drei Masken-Verl, 1926), p. 221.

تمثل حالة ستيفان جورج شاهدًا ساطعًا على عجز النازيين عن حل هذا التضارب القديم العهد. فجورج يبدو، من الوهلة الأولى، طليعة حقيقية للأيديولوجيا النازية، وهذا التصنيف لعمله تصنيف شائع جدًا. وشنّت المجلة الناطقة بلسان حلقة جورج، *Blätter Für die kunst*، حملة لا هوادة فيها على المذهب الطبيعي والواقعية في الأدب[7]. لكنها ليست حملة على العالم الواقعي المكروه، لأن من شأن حملة كهذه أن تكون مجرّد تلوّث بالواقع. بدلًا من ذلك، فرّ جورج وأتباعه إلى عالم الفن للفن، حيث على الفرد البطولي أن يغيّر نفسه لا أن يغير العالم. وعليه أن يمحض ثقته للإيمان لا للعقل، للدم لا للفكر، للطبيعة لا للمجتمع[8].

إن صلة النسب التي تصل هذه الشخصية البطولية بالأفكار النازية بادية للعيان. أضف إلى ذلك أن جورج هو الذي أحيا عبارة الرايخ الثالث (كان عنوان عمله الأخير **الرايخ الجديد**، وكان، يا للسخرية، واحدًا من أبأس أعماله). ولكن هذا المفهوم كان مفهومًا ثقافيًا حصرًا. وهو لا يستتبع هيمنة بروسيا على أوروبا. ويوم وصل جورج إلى الامتحان الحاسم، لم يقبل بالنازية، بل غادر ألمانيا إلى سويسرا بصحبة صديقه الحميم الشاعر كارل فولفسكيل (Karl Wolfskehl) اليهودي. وما عاد إلى ألمانيا قط. وقبيل وفاته في لوكارنو في عام 1935، انتزع من أصدقائه، بحسب إحدى الروايات، عهدًا بألا يسمحوا بإعادة جثمانه إلى ألمانيا خاضعة للنازية.

بعد جورج، تزايد انشغال الكتّاب الألمان بفكرة الرايخ الثالث. مولر فان دن بروك (Moeller van den Bruck) هو الذي كيّف الفكرة بحيث تلائم احتياجات الإمبريالية الألمانية الجديدة[9]. ومع أنه شدد على أنه ينبغي ألا يغفل عن

---

(7) Friedrich Wolters, *Stefan George und die Blatter fur die Kunst* (Berlin: Georg Bondi, 1930).

(8) تحليل ممتاز لهذا الوجه من فلسفة ستيفان جورج بقلم هربرت ماركوزه: Herbert Marcuse, «Der Kampf gegen den Liberalismus in der totalitären Staatsauffassung,» *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 3 (1934), pp. 161-195, esp. p. 162.

(9) Arthur Moeller van den Bruck: *Das dritte reich*, Die ringbücherei der Hanseatischen verlagsanstalt, 3rd ed. Ed. by Hans Schwarz (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1931), p. 300. (First ed. 1922), and *Germany's Third Empire*, translated by E. O. Lorimer (New York: [s. n.], 1941).

«تواصل التاريخ الألماني» في برنامج الرايخ الثالث، فإن مولر فان دن بروك لا يمكن أن يصنّف بدقة في عداد الإحيائيين لفكرة الإمبراطورية القديمة، بل كان أفصح الناطقين بلسان نظرية الإمبريالية الاجتماعية الجديدة.

ومع نشر كتاب كريستوف شتيدينغ (Steding) المعنون *The Reich and the Sickness of European Culture* (**الرايخ ومرض الثقافة الأوروبية**)[10] في عام 1938 بعد وفاته، مع تمهيد بقلم فالتر فرانك، رئيس معهد تاريخ ألمانيا الجديدة، انعكس تصوّر ستيفان جورج للرايخ الثالث رأسًا على عقب. كان شتيدينغ حاقدًا حقدًا يكاد يكون مرضيًا على الثقافة و«الحياد». ويمثّل كتابه هجومًا شاملًا على المعرفة، والتربية، والفكر، و«ثرثرة» الديمقراطيات التي لا تنتهي. ثمة واقع - وهو الرايخ - الذي يفوق أي فلسفة أو أي نظرية قوة. وكل مساهمة لا تعترف بالفكرة الإمبريالية يجب أن تنتبذ باعتبارها تافهة وخطرة في كثير من الأحيان. ولما كانت الثقافة غير السياسية من مستوردات الحياديين الأجنبية، على ما يذهب إليه شتيدينغ، فلا بد للحياديين من أن يتحملوا المسؤولية. فالحياد يعني تحاشي القرارات السياسية. والحيادي فرّيسي(*) بالفطرة؛ فهو مثل وكيل العمولة، يحتج على بربرية الرايخ ويسحب «ثقافته». «لا فضيلة للحيادي في أن ينتصب واقفًا على قدميه الاثنتين، بل فضيلته هي في أن يعرج على قدميه الاثنتين» (ص71).

هكذا يتصوّر كتاب شتيدينغ الثقافة الأوروبية بكليتها مؤامرة عملاقة على الرايخ ومصيره. وهذا العداء للرايخ هو مرض الثقافة الأوروبية. ومؤرّخو الثقافة، كالسويسري جاكوب بوركهارت (Jacob Burckhardt)، أو الهولندي هوزينغا (Huizinga)، هم أعداء؛ فهم يناقشون آداب المائدة وتاريخ الرايخ بالقدر نفسه من الجدية. ألم يختزل بوركهارت الدولة نفسها إلى «مجرّد عمل فنّي،

(10) Christoph Steding, *Das Reich und die Krankheit der europäischen Kultur*, Schriften der Reichsinstituts für geschichte des neuen Deyrschlands (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1938). Excellent review by Günther Stern in: *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 8 (1939), pp. 464-468.

(*) طائفة يهودية عُرفت بتمسكها بالطقوس والتقوى الكاذبة، عن معجم المورد (المترجم).

ومجرّد تعبير حيادي»، عبر تركيزه المتمادي على «الأمور الحميمة، وعلى العمليات الداخلية» بدلًا من التركيز على السياسة (ص 207)؟ وإلى جانب المؤرخين الثقافيين، ونيتشه، وكتّاب المسرح الاسكندينافيين إيبسن (Ibsen) وستريندبرغ (Strindberg)، ينصبّ حقد شتيدينغ بصورة خاصة على ممثلي اللاهوت الجدلي (بارت (Barth)، أوفربيك (Overbeck)، ثرنيسن (Thurneysen)، برونر (Brunner)، كيركغارد). فهو يكتب قائلًا «إن خطط يونغ أند داوز (Young and Dawes)، ومصرف التسويات الدولية، ولاهوت كارل بارت الجدلي إنما هي شيء واحد» (ص 79). إن هذا النقد الساحق لَيُعْيِي المرء. فثقافة الحياديين بعد هذا كله ليست مثنوية وتوسطية فحسب، بل هي انحرافية أيضًا (ص201). بعبارة أخرى، أن يكون المرء حياديًا هو أن ينحرف عن كل ما هو جوهري للرايخ.

وحده الرايخ القوي يمكن أن يضمن حقيقة ألمانيا وأوروبا، وأن يضمن «عدم استطاعة قنصل إنكليزي عام أن يقوم بكل ما يحلو له في بلد مثل النرويج» (ص 269). وحده الرايخ يمكن أن يعيد إلى العلم طابعه الخاص، ألا وهو الموضوعية. والمقصود بكلمة «موضوعية» هو سياسي بطابعه، لأنه على هذا النحو فقط يستطيع العلم أن «يغتذي من المدينة، الدولة، والرايخ». (ص 299)، والواقع أن هذا الرايخ يرتكز إلى تراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة؛ ولكن كواقع سياسي وليس كفكرة ثقافية (ص 350). ولا عجب إذًا أن ينبذ شتيدينغ ستيفان جورج ومولر فان دن بروك أيضًا إلى موقع فلسفة الرايخ الثاني. فهما ليسا مندمجين اندماجًا كافيًا في واقع الرايخ الثالث. حتى نازي من أمثال العالم النفسي يونغ (Jung) (هذا إذا لم نذكر نيتشه) مدان على مثنوية تفكيره (ص 127).

أما ما يعنيه شتيدينغ بعبارة الرايخ فأمر غامض كليًا. ولما كان الكتاب قد نُشر في عام 1938، فإن محقق الكتاب فالتر فرانك اهتم بأن يعلن في التمهيد أن شتيدينغ «غير معني بمراجعة الحدود السياسية بل بمراجعة الآفاق الروحية؟» (ص xlvii). كان من شأن هذا التشويه البيّن، النابع من دواع بيّنة أيضًا، أن

يواجَه برفض شتيدينغ باعتباره لغوًا فكريًا، طبعًا. فما يعنيه في المقام الأول إنما هو تحديدًا ضم أوروبا إلى ألمانيا، أو على الأقل الأراضي التي كانت قديمًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

هكذا نجد شاهدًا آخر على المصاعب التي يثيرها مفهوم الرايخ بالنسبة إلى الأيديولوجيا النازية. فالعرقية لا تنجو من بعض السهام في كتاب شتيدينغ. وهو وإن ألقى إطراء عابرًا على الفلسفة الرسمية، لا يكنّ إلا الازدراء لعلماء الأنثروبولوجيا المنقّرين في ثنايا الماضي بحثًا عن سمات عرقية مميِّزة. «إن الذين كثيرًا ما يتكلمون على الشعب (folk) يكرهون الدولة؛ و«المسيّسون» يفعلون ما يفعله خصومهم الذين يتكلمون على الدولة ويكرهون الشعب» (ص 555). العرق ليس العنصر الخلاق؛ بل إنما هو المادة الأولى التي ينبغي أن يتشكّل منها الرايخ.

ماذا بقي من مسوّغ للرايخ؟ ليس العرقية، ولا فكرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ولا، يقينًا، أي هراء ديمقراطي كسيادة الشعب أو تقرير المصير. وحده الرايخ يبقى. إنه هو المسوّغ لذاته. أما الجذور الفلسفية لهذا الحجاج فنجدها في فلسفة هايدغر (Heidegger) الوجودية. ترى الوجودية، إذا ما نقلت إلى مجال السياسة، أنَّ السلطة والقوة حقيقيتان: السلطة مرتكز نظري كاف لمزيد من السلطة. فألمانيا تقع في الوسط، وفي إمكانها أن تكون أعظم قوة في أوروبا، وهي فعلًا في طريقها لأن تصبح أعظم الدول قوة. ولذلك، فهي محقّة في بناء النظام الجديد. وقد لاحظ أحد النقاد الثاقبي النظر أن «شتيدينغ، وهو تلميذ هايدغر، إنما يبني الأَنويّة القومية من بقايا ما كان عند أستاذه من أَنويّة متعالية وفاعلة»[11].

لكن حتى «الأنويّة القومية» تنشئ المصاعب في وجه النازيين. ويتضح هذا في كتاب صدر حديثًا، بعنوان: *Hegemony: A Book about Leading States*

(11) *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 8 (1939).

(الهيمنة: كتاب عن الدول القائدة)، بقلم هاينريش تريبيل (Heinrich Triepel)[12]. يقدم الكتاب تحليلًا واقعيًا، من وجهة نظر فقيه دستوري رجعي ولكنه غير نازي البتّة، للسمات القانونية والسوسيولوجية للهيمنة. تعرّف الهيمنة بأنها سمة الزعامة التي تتسم بها دولة حيال دولة أخرى (ص 343)، وهي لذلك تقع في موقع متوسط بين النفوذ والسيطرة السافرة. ومع أن تريبيل ينطلق من مقاربة مختلفة تمامًا، فهو يوازي شتيدينغ في تعريف الهيمنة بعبارات القوة المجردة من كل الزوائد الثقافية. وهو يرى أن إمبراطورية العصور الوسطى كانت هيمنة مزدوجة، وأن الرايخ الثالث هو إلى حد بعيد استمرار للميراث البروسي. ولأن ألمانيا الجديدة أعظم قوة في أوروبا، فهي تستطيع أن تطالب بالمزيد من القوة.

مع ذلك، كان لا بد لتريبيل، شأنه شأن أي محافظ حقيقي متأصل في تراث المثالية الألمانية، من أن يلتمس أساسًا أخلاقيًا للزعامة والهيمنة. وهو يجده في الموافقة الإرادية للأتباع (ص 44). الزعامة ليست إلا ممارسة «الصولة الفعالة والمعتدلة» (ص 41)؛ والزعيم السياسي إنما هو واحد من بين كثر (ص 16). وتعمّ ظاهرة الزعامة والموافقة الحرة كل العلاقات الاجتماعية والسياسية. إن سكوت تريبيل عن التماهي العرقي بين الزعيم والتابع وعن الصفات الميتافيزيقية للزعامة مدمّر. فهو ينشئ معادلة بسيطة: الهيمنة هي القوة. من هنا كانت قيمة الكتاب العظمى تكمن في ما يقوم به من فضح للتزييف. لذلك كان استقبال النازية الرسمية للكتاب، بما لها من ميتافيزيقا مموّهة وأنثروبولوجيا زائفة، استقبالًا باردًا[13].

2. الجغرافيا السياسية

الدعامة الثانية، والأهم بكثير، للبرنامج التوسعي النازي هي الجغرافيا السياسية. يفترض في الجغرافيا السياسية أن تشكل المرتكز العلمي لمفهوم المجال الحيوي. والظاهر أن أبا الجغرافيا السياسية الجغرافي فريدريش راتزل

(12) Heinrich Triepel, *Die hegemonie: ein buch von führenden staaten* (Stuttgart: Verlag von W. Kohlhammer, 1938).

(13) Roger Diener, «Reichsproblem und Hegemonie,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 561-566.

(Friedrich Ratzel) كان في الواقع أول من استعمل مصطلح المجال الحيوي في كتاب صغير صدر تحت هذا العنوان في أوائل هذا القرن. ولكن حتى مع راتزل، فإن هذا «العلم» الذي يسميه أنثروبوغرافيا (anthropography)، لم يكن جغرافيا بقدر ما كان فلسفة للتاريخ. وأفلحت التطورات اللاحقة في نزع كل عنصر علمي وأحلت محله حججًا سياسية، واعتبارات ميتافيزيقية، وكثيرًا من الهذر الخالي من المعنى.

كان إخضاع الجغرافيا السياسية لحاجات الإمبريالية الألمانية ثمرة عمل رجلين هما: رودولف كيلن وكارل هاوسهوفر. كان كيلن السويدي عالمًا في السياسة (توفي 1922)، تُرجِمَت أعماله ونُشِرَت على نطاق واسع في ألمانيا. وهو الذي سَكَّ مصطلح الجغرافيا السياسية وروّجه. ويروي أحد الباحثين الحادثة الآتية: «كان في وسع المرء في معرض لايبتزيغ الدولي، في ربيع 1924، أن يرى ملصقًا فعالًا في قاعة دور النشر: رجل كادٌّ يعمل على ثقب كرة أرضية تقع تحت ركبته وقد كتب فوقه، «الجغرافيا السياسية عمل مثمر»(14). عمل مثمر لا للناشرين فحسب بل للإمبرياليين الألمان أيضًا! ذلك لأن هذا الملصق يشهد على أكثر من مجرد الاهتمام الشعبي المستجد بالجغرافيا السياسية. ففي عام 1924 تغلّبت ألمانيا على التضخم المدمر الذي عقب الحرب الأولى وبدأ الإمبرياليون فيها يستعملون «العلم» الرائج الجديد. وفي ذلك العام أيضًا بدأت مدرسة الجغرافيا السياسية تنظم ذاتها كفريق عمل وتصدر العدد الأول من **تزايتشريفت فور جيوبوليتيك** (*Zeitschrift für Geopolitik*) [**صحيفة الجغرافيا السياسية**].

إن لسان حال مدرسة الجغرافيا السياسية الذي لا يكل هو كارل هاوسهوفر، أستاذ الجغرافيا في جامعة ميونخ، ومؤسس الأكاديمية الألمانية، ومايجور جنرال متقاعد، ورحالة عالمي، ومعلم رودولف هس (Rudolf Hess) وصديقه. كان هاوسهوفر قد بدأ منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى كتابة سيل من الكتب والمقالات حول الحدود، والقوة، والأرض، والقوى الفاتحة

---

(14) Otto Haussleiter, «Rudolf Kjelléns empirische Staatslehre und ihre Wurzeln in politischer Geographie und Staatenkunde,» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, vol. 54 (1925), p. 157.

وجغرافيا المحيط الهادئ السياسية، وبعض المسائل النظرية العامة[15]. وأكثر كتبه رواجًا هو *Weltpolitik von Heute* (السياسة العالمية اليوم) الصادر في عام 1934 مع إهداء إلى هس وصديق آخر. أما غرض الكتاب فيعرّفه التمهيد بأنه «التفكير بالمجالات الواسعة». وصحيفة الجغرافيا السياسية هي الناطقة بلسان هاوسهوفر وتلامذته. وكان تحت تصرفهم مجلة شهرية هي *Raumforschung und Raumordnung* (**بحث المجالات وتنظيمها**) الصادرة عن هيئة حكومية هي *Reichstelle für Raumforschung* (**المكتب الفدرالي لبحوث المجال**).

إن لتاريخ الجغرافيا السياسية أهمية أكثر من عابرة بالنسبة إلينا لأنه يوفر لنا شاهدًا ممتازًا على الطريقة التي اعتمدها النازيون في تحوير المذاهب الموجودة أصلًا وتغييرها لدمجها في خططهم الفكرية والعملية. فهم لم يبتكروا الجغرافيا السياسية أكثر مما ابتكروا فكرة (grossdeutsche Reich) (رايخ ألمانيا الكبرى). إن ما فعلوه إنما هو استثمارها بطريقة أنجح بكثير من الإمبرياليين الألمان السابقين.

سكّ راتزل مصطلح «الجغرافيا الأنثروبولوجية» ليشير إلى دراسة العوامل الطبيعية في حياة الإنسان. لم يزل الاهتمام بالمناخ وسواه من العوامل الطبيعية كبيرًا في الكتابة التاريخية. ومن المغري جدًا أن ينكفئ المرء إلى أمّنا الأرض الدائمة، الثابتة، اللامتغيرة، باعتبارها العامل الأبرز في تشكيل الثقافة الإنسانية. وما التمسه راتزل إنما كان «الجغرافيا الأنثروبولوجية الميكانيكية»[16] لاستخلاص القوانين الناظمة «للعلاقة البسيطة بين سطح الأرض الثابت والإنسانية المتغيرة عليه»[17]. الثيمة الأساسية هنا هي العلاقة بين الإنسان المتحرك والأرض الثابتة: «الحياة حركة»[18].

---

(15) مراجعة بقلم: Charles Kruszewski, «Germany's Lebensraum,» *American Political Science Review*, vol. 34, no. 5 (October 1940), pp. 964-975.

(16) Friedrich Ratzel, *Anthropogeographie*, Bibliothek geographischer Handbücher, 2nd ed. (Stuttgart: J. Engelhorn, 1899), vol. 1: *Grundzüge der Anwendung der Erdkunde auf dis Geschichte*, p. 21.

(17) المصدر نفسه، ص 33.

(18) Friedrich Ratzel, *Der Lebensraum. Eine biographische Studie*, Festgaben für Albert Schäffle zur 70. Wiederkehr seines Geburtstages (Tübingen: H. Laupp, 1911), p. 14.

ثمّة عاملان جغرافيان هما الموقع والمجال، يؤديان دورًا كبيرًا في تحديد قوانين الجغرافيا الأنثروبولوجية، ويتسمان بسمة الإطلاق في الأيديولوجيا النازية. الموقع هو العامل الأهم قطعًا بالنسبة إلى راتزل[19]. واللفظ يغطي حجم إقليم معين وشكله، وصفاته كالمناخ والنباتات، وعلاقته بالمجالات المجاورة، ومقوماته الفاصلة والواصلة. الموقع هو الذي يحدد هل كان يجب أن يكون إقليم ما على علاقة صداقة أو عداوة بجيرانه. وهو يساعد على تحديد الثقافة: المواقع المنعزلة تتيح الأمان، ولكنها أيضًا تسبب العقم الثقافي؛ الموقع المركزي وحده يجعل بلدًا قويًا يتمتع بنفوذ أشد؛ وهو الذي يضع بلدًا ضعيفًا كألمانيا في شدق الخطر المميت[20]. أما الأهمية العظمى للبحر في هذا المضمار فظاهرة للعيان.

أما مفهوم المجال، وإن كان أقل أهمية بكثير[21]، فهو يقف وراء بعض القوانين المهمة. يشدد راتزل تشديدًا عظيمًا على قانون نمو المجالات، أي التوجه نحو الإمبراطوريات العملاقة. والمجال، كالموقع، يترابط مع الثقافة. كلما صغر المجال ازدادت الثقافة كثافة، بينما يكون توغل الثقافة بطيئًا نحو المركز في المجالات الكبيرة. ولكن، لا بد للأعراق الكبيرة ذات الخصائص المميزة من أن تقيم في مجالات واسعة، للحؤول دون أن يؤدي اختلاط الأعراق المحتوم إلى إفساد اللباب العرقي في المركز.

لا بد هنا من إشارة خاصة إلى فكرة راتزل المتعلقة بـ «تجذّر» (Einwürzelung) الشعب في الأرض. فهذه الفكرة، في تضميناتها التاريخية والسياسية، من أهم القوانين التي تحكم العلاقة بين الإنسان والأرض. الشعوب ذات المستويات الثقافية الدنيا، على ما يقول راتزل أقل اعتمادًا بكثير على الأرض من الشعوب الأعلى منها مستوى. وكلما كانت الأعمال الزراعية (بأوسع معنى لها بما يشمل الزراعة العادية ويتخطاها) أكثف بات السكان أعمق «تجذّرًا».

(19) Ratzel, *Anthropogeographie.*

(20) المصدر نفسه، ص 101.

(21) المصدر نفسه، ص 317-470، وخصوصًا ص 212.

مزّقت جغرافيا راتزل الأنثروبولوجية التصورات التقليدية للدولة. فقوانين الحركة، والموقع، والمجال لا يمكن أن تتواءم مع مفهوم السيادة القانونية والسياسية الموحدة على مساحة محددة. وإلا فإن المجال لن يكون أكثر من محلّ للحكم، بينما يشكّل، هو والموقع، جوهر الدولة في نظر راتزل. فالاتحاد بين الإنسان والأرض رباط عضوي[22]، وليس مجرد قياس أو تشبيه، كما في مختلف نظريات المجتمع العضوية، بل هو اتحاد حقيقي، وحقيقة علمية. ولا يعنينا هنا الاطلاع على كيفية بناء راتزل لهذه النظرية. وسنكتفي من الاستفاضات العبثية الذي انخرط فيها بشاهد واحد. فبغية تسويغ استمرار وجود بروسيا من بعد ما بترت أراضيها في عام 1806، شبّه الدولة بالمتعضيات المتدنية المستوى: لا يستطيع البدن أن يستمر في الحياة بعد إتلاف أحد أعضائه الحيوية إلا على مستويات الحياة الدنيا.

تكتسي تضمينات نظرية راتزل العضوية أهمية سياسية عظمى بالنسبة إلى النظرية والممارسات المتعلقة بمفهوم القومية. فالحدود ليست خطًا تم تحديده خبط عشواء، بل هو شريط يسم التلاقي بين حركة وحركة مضادة. وهو ناتج عملية «تجذّر» طويلة الأمد، تتزايد خلالها قيمة المجال. ومن الجائز أن تشكل الحدود عضوية مستقلة داخل الدولة. يضاف إلى ذلك أن القانون الأساس لنمو المجالات - وشاهده اتساع مجال روسيا أو الإمبراطورية البريطانية مقارنة بفارس أو روما، مثلًا - يتجه باتجاه معاكس لمبادئ القومية[23]. حتى البحار العالية تخضع لهذا القانون. فالمحيط الأطلسي أزاح البحر المتوسط؛ وربما أزيل عن عرشه بدوره هو أيضًا.

هكذا تكون سياسات القومية انكفائية. ولا يجوز الإبقاء عليها إلا عندما تكون عونًا في اكتساب أراضٍ جديدة. وقد طورنا في أيامنا هذه «قوات فاتحة» (Raumüberwindende Mächte)، وهي عبارة من مبتكرات راتزل أصبحت جزءًا

---

(22) المصدر نفسه، ص 12.

(23) Friedrich Ratzel, *Politische geographie; oder, Die geographie der staaten, des verkehres und des krieges*, 2nd ed. (München: R. Oldenbourg, 1903), p. 35.

من الكلام الرسمي النازي. ومن كبرى المهمات أمامنا أن نطور الوعي الشعبي للمجالات الكبيرة. فالشعب الذي يظل أفقه أفق المجال الصغير سوف ينحطُّ لا محالة.

يقدم كييلن[24] الجسر بين راتزل والنازية. وهو يمتلك مقدرة خاصة في الكتابة الشعبية الموَّثقة توثيقًا ملموسًا، وهذا ما أولاه دورًا مهمًا في تطوير أيديولوجيا الجغرافيا السياسية. وهو يباين، في إحدى النقاط، تحليل راتزل مباينةً مهمة: فهو يعيد القومية إلى مكانتها، أو بالأحرى يدمج العنصرين القومي والإقليمي. ولكنه لا يتكلم على أمة القرن التاسع عشر، بل على الشعب (folk). فالقومية هي في رأي كييلن التعبير عن «الفرادة الشعبية» للدولة. فالدولة القومية إذًا هي الشكل الطبيعي العضوي للدولة. والشعب والدولة المختلفان عضويًا يندمجان في وحدة واحدة.

على الرغم من كل ما تتصف به من «تجريبية» وواقعية مزعومة، وعلى الرغم من بعض التباينات المهمة، تظل نظرية كييلن قولبة جديدة لنظرية راتزل العضوية. فالدول، على ما كتب، هي «متعضيات فائقة للأفراد ولكنها حقيقية بقدر حقيقية الأفراد، إلا أنها أكبر بكثير وأقوى في عملياتها النمائية»[25] الدولة ظاهرة بيولوجية، «شكل من أشكال الحياة» (ص 44). فرادة الدولة هي وحدة طبيعية تعبر عن ذاتها في المضمار الاقتصادي عبر الاكتفاء الذاتي، وديموغرافيًا عبر القومية، واجتماعيًا عبر تضامن الجماعات كلها، وسياسيًا عبر الولاء للحكام (ص 142-143).

لا يفوت أي قارئ أن نظرية كييلن ليست مجرد جغرافيا سياسية بسيطة، بل هي مركّبة. ومن الظاهر للعيان أيضًا أنها تُنبئ بالنظرية النازية الخاصّة بالتوسّع في أوروبا. فدولته هي اقتصاد مكتفٍ بذاته تتضامن فيه الجماهير تحت شعار

(24) Rudolf Kjellén, *Die grossmächte vor und nach dem weltkriege*, 22nd ed. (Leipzig; Berlin: B. G. Teubner, 1930).

(25) Rudolf Kjellén, *Der staat als lebensform*, 4th ed. (Berlin-Grunewald: K. Vowinckel, 1924), p. 35.

جماعة الشعب. وهي تطالب بالولاء غير المشروط للطبقة الحاكمة وتسوّغ توسع ألمانيا وفتوحاتها الخارجية بموقعها المتوسط في أوروبا وحاجتها إلى مجال حيوي. هكذا تتكشّف النظرية العضوية على أنها مكيافيلية بحتة. إن نظريات المجتمع العضوية ليست في جملتها إلا ترهات عبثية إذا ما اعتبرت أكثر من مجرد تشبيهات وضروب قياس. فالقوانين الطبيعية لا تتكرر في الحياة الاجتماعية. أما من حيث هي أيديولوجيا، فإن النظريات العضوية يمكن أن تكون أدوات فعالة جدًا، على الرغم من سخفها. ولنلاحظ ختامًا أن كيلن يشدد على أن التصريفات السياسية التي تتحكم بها العوامل الطبيعية، هي المحدد الوحيد لسياسات الدولة (ص 38). أما الاعتبارات القانونية والأخلاقية فلا محلّ لها.

يستحق اسمان آخران الذكر في معرض التاريخ السابق للجغرافيا السياسية النازية: السير هالفورد ماكندر وفريدريش ناومان. وتتمثّل مساهمتهما الكبيرة التي يقر بها هاوسهاوفر علانية، في صوغ فكرة أوروبا الوسطى (Mittel Europa) وترويجها. ماكندر، وفق هاوسهاوفر، هو الذي سكّ العبارة بُعَيد نهاية القرن التاسع عشر[26] وحمّس بارتش، الجغرافي الألماني ذا الشهرة العالمية، على وضع خريطة لأوروبا الوسطى مكونة من ألمانيا، وهولندا، وسويسرا، والنمسا - هنغاريا ورومانيا. وفي عام 1919، نشر ماكندر كتابًا تحت عنوان *Democratic Ideas and Realities* (**أفكار ووقائع ديمقراطية**)، داعيًا إلى مؤتمر سلام لاطراح أفكار الديمقراطية العاطفية والاعتراف بالوقائع الجغرافية. كان يريد بصورة خاصة الحؤول دون تلاحم المجالين الروسي والألماني، لأن من شأن اتحاد كهذا أن يحكم لا أوروبا وحدها بل العالم بأسره.

اكتسبت فكرة أوروبا الوسطى شعبية كبرى في ألمانيا بطبيعة الحال إبان الحرب العالمية الأولى.

في وسعنا أن نذكر هنا بول دو لاغارد (بوتيشر) (Paul de Lagard

(26) Halford J. Mackinder, «The Geographical Pivot of History,» *Geographical Journal*, vol. 23, no. 4 (April 1904), pp. 434-437.

(Bötticher)) (1827-1891)، أستاذ اللغات الشرقية في جامعة غوتينغن. كان لاغارد مسؤولًا بالدرجة الأولى عن تشكيل أيديولوجية روزنبرغ، كما أن روزنبرغ كثيرًا ما يعترف بدَينه للاغارد ويشاطره كراهية الكاثوليك واليهود، وكراهية حق الانتخاب للشعب، والتنوير، ويطالب باجتثاث كل العناصر السامية والرومانية من اللغة والثقافة الألمانيتين. كان لاغارد من السباقين إلى فكرة أوروبا الوسطى؛ ورأى مستقبل ألمانيا في توسعها نحو بولندا وروسيا الغربية وكان يدعو إلى أوروبا وسطى تمتد من مصب نهر إمز إلى مصب الدانوب، ومن ميمل إلى تريسته، ومن ميتز إلى نهر بَغ[27]. حتى فكرة روزنبرغ بترحيل اليهود إلى مدغشقر مستمدة من لاغارد.

لعل أهم العوامل المروجة للفكرة كان كتاب فريدريش ناومان *Mitteleuropa* **(أوروبا الوسطى)** الذي نشر في عام 1915[28]. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يكن مصنفًا في الجغرافيا السياسية بالمعنى الدقيق، فهو يقع حتمًا ضمن التوجه الذي نناقشه هنا. وزاد في أهميته الموقع الذي كان يحتله المؤلف في ألمانيا. فناومان عضو في الرايخشتاغ، وهو مؤسس الحزب الديمقراطي عام 1918، أي الحزب الذي وضع إطار دستور جمهورية فايمار. وأضفت مكانته العظيمة كزعيم «ديمقراطي» هالة من الليبرالية والديمقراطية على الإمبريالية الاجتماعية التي كان تعلّمها من تدربه المبكر على يدي شتوكر المعادي الفج للسامية.

كان اقتراح ناومان الأكبر إقامة دولة فدرالية عليا (Oberstaat)، متكاملة كليًا من الناحية الاقتصادية ومحاطة بحائط من الرسوم الجمركية الحمائية (ص 289)، تسمى أوروبا الوسطى، وتكون روحيتها روحية ألمانيا الجديدة (الكيان الألماني الجديد (Neudeutsches Wesen))، وينظم فيها النشاط الاقتصادي تنظيمًا جماعيًا. وفي معرض تسويغ اقتراحه تذرّع هذا الرجل الديمقراطي بوجود نفسية اقتصادية ألمانية خاصة؛ ففي رأيه إذا تسلّم رجل أعمال فرنسي طلبًا تجاريًا

---

(27) Paul de Lagarde, *Schriften für das deutsche Volk*, 2 vols. (München: J. F. Lehmann's Verlag, 1924), vol. 1: *Deutsche Schriften*, herausgegeben von Karl August Fischer.

(28) Friedrich Naumann: *Mitteleuropa* (Berlin: G. Reimer, 1915), and *Central Europe*, Translated by C. M. Meredith; with an Introduction by W. J. Ashley (London: P. S. King, 1916).

يستلزم توسيع مصنعه باستخدام خمسة عشر رجلًا، فهو يلجأ إلى تلزيم العمل الإضافي إلى رجل أعمال آخر بدلًا من توسيع مصنعه. وإذا ما قام بهذا الأمر فسوف يتبين حتمًا أنه لم يكن رجلًا فرنسيًا حقيقيًا بل ألزاسيًا أو سويسريًا. أما رجل الأعمال الألماني فإنه، بلا استثناء، يوسع مصنعه في هذه الظروف. رجل الأعمال الألماني مقدام، علمي في مقاربته، ومنضبط. عماله يدعمونه بولاء، إذ أليس العمال الألمان أكثر عمال العالم ثقافة، وتدربًا في النقابات والحزب الاجتماعي الديمقراطي؟

الرأسمالية الإنكليزية محكومة بالزوال. وزمن ألمانيا آتٍ. «فلزماننا هذا ثقّفَنا فريدريك الثاني، وكانط، وشارنهورست، وسيمنز، وكروب، وبسمارك، وبيبل، وليغيين، وكيردورف، وبالين. ولهذا الوطن سقط قتلانا في المعارك. يجب أن تمضي ألمانيا قدمًا في هذا العالم!» (ص 113). سيبزغ فجر حقبة اقتصادية جديدة. ستكون هنغاريا أهراء أوروبا الوسطى، وسوف تخصص منتوجات أخرى بكل قسم. وسوف يقوم رجال الأعمال اليهود بدور مهم في توسيع الطابع الألماني أصلًا لاقتصاد أوروبا الوسطى. وفي نهاية المطاف، ستكون قوة العالم قد تركزت في بضعة مراكز: لندن، نيويورك، موسكو (أو سانت بطرسبرغ)، وربما الصين أو اليابان (ص 161). أما الدول الأخرى فسوف تكون مجرد توابع تعزّز «المجموعة الرائدة التي ينتمون إليها». الحياديون اليوم هم «كالنيازك أو الكواكب المذنّبة» خارج الكوكبة. يجب أن يُجذَبوا إلى الداخل لأنه لا مكان للحياد في عالم من الأسياد العمالقة (ص 172). هذه هي رسالة ألمانيا الجديدة. «وسوف تساعدنا كل منظمات المقاولين والعمال في هذه المهمة. هذه سوف تكون اشتراكيتنا العالمية الاقتصادية والسياسية» (ص 197).

بلغت هذه التيارات كلها صياغتها النهائية مع كارل هاوسهوفر[29]. ومن الممكن أن تدرس أفكاره باختصار في أكثر كتبه شعبية، وهو الكتاب الذي

---

(29) مراجعة لكتاباته في: Kuczynski, *Living-Space.*

أهداه إلى صديقه رودولف هس *Weltpolitik von Heute* (**السياسة العالمية**). لنتتبع هذه الأفكار في الترتيب الذي وضعها فيه هاوسهوفر.

بداية، لا بد للألماني الذي يود أن يفهم الأساس الجغرافي السياسي للسياسة العالمية المعاصرة من أن يضع نفسه وسط الـ«Folk» (الشعب) والمجال الثقافي. هنا نجد هاوسهوفر أقرب طبعًا إلى كييلن منه إلى راتزل. فالمحددات العرقية، و«الإرادة العرقية»، هي عناصر ديناميكية داخل «عالم الاتفاقات الدولية السكوني» (ص 16-17). ولكن ضمن أي مجال «شعبي» يقف المرء؟ ألمانيا العام 1932 كانت نتيجة معاهدة فرساي، والمعاهدة كانت مبنية على أخطاء جغرافية سياسية فادحة. والواقع أن الجغرافيا السياسية هي سلاح من الأسلحة في الصراع من أجل تصحيح أخطاء مثل تقسيم أوروبا إلى قوى تمتلك مستعمرات في الغرب، وقوى تمتلك مجالات في الشرق، ودول مختنقة في الوسط.

معاهدة فرساي هي أيضًا التي تسببت بتطور أميركا المستقل، وإضعاف الإمبراطورية البريطانية، وعودة روسيا إلى آسيا، والإحياء التدريجي لتقرير المصير في جنوب وشرق آسيا. القرارات السياسية العليا سوف تتخذ ضمن هذه المجموعات، وسوف تتوقف على التبصّر الواضح في العلاقات بين القوة والدولة. «الدوافع الجغرافية السياسية الأولية» (geopolitische urtriebe) هي الفاعلة في هذا الإطار المجالي، مندفعة من القارة إلى الساحل ومن ثم إلى ما وراء الساحل للسيطرة على الساحل المقابل. قانون راتزل في المجالات المتنامية لا يقتصر على الكتل القارية: بل يعبر البحر (ص 49).

من وجهة النظر الألمانية، ينبغي للمجال المركزي أن يكون أوروبا الوسطى (وكان هاوسهوفر فضل مصطلح «أوروبا الداخلية» باعتباره أدق من الناحية الجغرافية السياسية). والمهمة السياسية الأولى هي إعادة المجال للرايخ الألماني. ثمة خمسة مجالات ألمانية مختلفة: (1) المجال العسكري الذي كان عام 1934، أصغر من إقليم الرايخ؛ (2) إقليم الرايخ؛ (3) الكتلة المتراصة لتراب «الشعب» الألماني - ألمانيا، الممر البولندي، مقاطعة السوديت، سيليزيا العليا، تيشين (Teschen)، النمسا، الألزاس - اللورين، والدانمارك الجنوبية؛ (4)

دائرة تأثير اللغة والثقافة الألمانيتين؛ و(5) المجالات الهولندية - الفلمنكية المستقلة.

تنقسم القوى الكبرى في العالم إلى فئات متمايزة. والتعارض الأساس هو بين قوى «النهضة»، أي ألمانيا وإيطاليا واليابان، وقوى «المحافظة»، أي إنكلترا وفرنسا. أما الولايات المتحدة، وروسيا، والبرازيل، والصين فتعمل «بين المد والجزر» (ص76). يضاف إلى ذلك أن ثمة مجالات كالهند ومنغوليا التي تمتلك مستقبلًا لكنها لا تملك حاضرًا، ومجالات كبحر البلطيق وإسبانيا والبرتغال ليست سوى بقايا من الماضي. إن حل هذه التعارضات والصراعات السياسية لا يكمن في النزعة العالمية أو الأممية. فعصبة الأمم، والكومنولث البريطاني، واتحاد الدول السوفياتية، والمنظمة الأميركية الجامعة، والمنظمة الأوروبية الجامعة، والمنظمة الجامعة للمحيط الهادئ، والأفريقية الجامعة كلها لا طائل تحتها. ويذهب مثل ألماني قديم إلى القول: «الاعتماد على النفس هو خير اعتماد» (wer auf sich selber ruht, steht gut) (ص 105). في عام 1931 كتب هانز كريبز (Hans Krebs)، نائب السوديت، في صحيفة نازية يهاجم فكرة كودنهوفي كاليرغي عن اتحاد أوروبي جامع، مستخدمًا حججًا مماثلة. وهو يضع أوروبا الوسطى في مواجهة اتحاد أوروبا الجامع؛ ذلك أنَّ فدرالية أوروبا ضمن إطار العصبة تتنافى مع الأفكار النازية حول المجال والمجال الحيوي.

وإذ ينتقل هاوسهوفر إلى الاعتبارات العملية، فإن المشكلة الأولى التي يواجهها هي تصور الهامش المكاني أو المجالي الضروري لحياة الدولة. والحل الذي يقدمه يسوّغ تدمير فرنسا وإنكلترا وضم الدول الصغرى. فثمة من جهة قانون المجالات المتنامية. مجال الإمبراطورية البريطانية بلغ أقصى حدوده ولذلك بات تفككه محتومًا. فرنسا فقدت إرادة الحياة، لأن البلد الذي بدأ يستسلم بلد منتهٍ (ص 110-111). ومن جهة ثانية، ثمة حد أدنى للمجال، ولذلك يجب أن تدمج الدول الصغرى في مجالات أكبر. ويسمح باستثنائين - مدينة الفاتيكان وسويسرا - نظرًا إلى تاريخهما الاستقلالي الطويل.

لا بد من الاستعاضة عن مفهوم القوة العظمى بالقوة العالمية. فالقوة العظمى إنما تحدد «بإرادة القوة»، وإلا لكانت الصين والبرازيل من القوى العظمى. كان هذا مفهومًا مقبولًا في حقبة «منظومة القوى» يوم كانت القوى العظمى تتعاون على تقاسم العالم في ما بينها (ص 129). أما وأن التعاون زال لمصلحة التضارب، فإن القوى العالمية أصبحت حاسمة من الناحية الجغرافية السياسية. وبما أن ألمانيا لم تصل إلى مكانة القوة العالمية، فيجب ألا تكون معنية بالاحتكاكات بين القوى. يجب على ألمانيا أن تعمل بيقظة، مستغلّة التناقضات القائمة «بتدخل حاسم مفاجئ من النصح والفعل»: كل شيء سوف يقع في أحضان من يعرف أن ينتظر (ص 135). هذا التحليل لدور ألمانيا في تصارع القوى العالمية هو لب الكتاب، وفقًا لهاوسهوفر.

السلاح الماضي الآخر الذي لا يثمّن في صراع ألمانيا للحصول على المجال الحيوي هو العرقية، ويقدم هاوسهوفر في هذا المضمار تحليلًا مدهشًا في صراحته. على «الأعراق السيدة» أن تظل نقية؛ فاختلاط الأعراق تسبب في انحلال كثير من الإمبراطوريات الكبرى (ص151). من ذلك أن فرنسا، مثلًا، تحمل بذور تدمير ذاتها. في الشعوب غير الجرمانية يصبح العرق مرادفًا للطبقة، وفي هذا ما فيه من دلالة، ومن الجوهري الحؤول دون صعود الطبقات والأعراق الدنيا إلى مستوى العرق السيد.

نشاهد اليوم قمع الأقليات العرقية في كل مكان، وهذه فرصة ذهبية للتلاعب السياسي والدعاوي بشعار تقرير المصير. «إن من شأن سياسة بعيدة النظر أن تفتح أمامنا إمكانات هائلة... إذا ما قدّرنا حق قدره مبدأ تقرير المصير للشعوب الكبيرة والصغيرة... مع شعار «شرف، حرية، مساواة»... غير أن الشرط هو المعرفة الفائقة بحالة الضغط على الشعب [Volksdruckverhältinsse] وأشكال السيطرة السياسية في أرجاء العالم الذي أصبح منذ وقت طويل حقل قوة موحدًا» وما عاد من الممكن أن يحصل فيه شيء من دون أن يولّد أصداء في أماكن أخرى (ص 152). لا يمكن أن يكون شيء أصرح من هذا، فتقرير المصير هو مجرد سلاح. استفِد من كل احتكاك يتولّد عن مشكلات الأقليات.

حرِّك النزاعات القومية والعرقية حيثما استطعت. كل صراع سيعود بالمنفعة على ألمانيا التي عيّنت ذاتها وصيّة جديدة على الشرف، والحرية، والمساواة في سائر أنحاء العالم.

الاعتبارات الأخلاقية والعسكرية أسلحة أيضًا. إن لألمانيا الحق في أن تبني سياساتها على عدم أخلاقية المكتسبات الإقليمية التي حققتها القوى الأخرى. كانت هذه المكتسبات عمليات سرقة مقنّعة ومسوّغة بالقانون الدولي. فالانتدابات مثلًا ليست إلا «احتيالاً مجاليًا» (ص 155). إعادة توزيع المجال سوف تتم على أنحاء جديدة ومختلفة تمامًا. سوف تستعمل ألمانيا «الحرب النفسية» (الدعاوة السياسية)، وتقنيات عسكرية جديدة، من جملتها استعمال الطائرات والدبابات ضد الجنود والمدنيين لإضعاف تماسكهم؛ وتوجيه ضربات خاطفة مدمرة للمعنويات على أيدي فرق صغيرة عالية التخصص من الجنود؛ أسلحة إضافية كالمقاطعة التي تمارس اليوم في الهند والصين والتي يمكن أن تشكل قوة عظيمة إذا ما نسِّقت مع الحركة النازية. على هذا النحو، قد يتمكن «الشعب - الثقافة التي ليس لديها مستعمرات» من اكتساب أقاليم مدارية من دون سفك دماء (ص 158-159). ليست الحدود «خطوطًا بلا روح» بل هي عضويات ومن الممكن تغييرها كما نريد.

لا يمكن أن تفهم مهمة ألمانيا العالمية إلا من خلال الأهداف البعيدة المدى للقوى العالمية[30]. أهداف بريطانيا العظمى البعيدة المدى هي المحافظة على ما تمتلكه الآن. ولذلك فإن الإمبراطورية البريطانية سوف تقطع إربًا. فرنسا أيضًا سوف تنهار. ولن يبقى من قوى عالمية إلا روسيا، والولايات المتحدة، واليابان وألمانيا، وإلى حد أدنى إيطاليا. أما ما هي أهداف ألمانيا القريبة الأجل، فأمر لا يكشف بوضوح، ولكنه ليس من العسير استنباطها من بقية المناقشة.

---

(30) Karl Haushofer and Kurt Trampler, *Deutschlands weg an der zeitenwende* (München: H. Hugendubel, 1931).

مثال واحد يكفي شاهدًا على سطوة الجغرافيا السياسية في الدوائر الألمانية الرسمية (وبصورة أخص الجيش والبحرية). فقد كتب ألفرد روزنبرغ في العام 1927 «علينا أن نختار اليوم بين سياسة الحروب الصليبية وسياسة المجال؛ بين الإمبريالية العالمية وإرادة الدولة العرقية؛ بين بربروسا وهنري الأسد(*)؛ بين عصبة أمم غوستاف شتريسيمان والدولة الجرمانية النازية العرقية»[31]. إنه الخيار ما بين الجغرافيا السياسية وكونية العصور الوسطى في تأسيس الرايخ الجديد.

أصرح ممثلي الجغرافيا السياسية المختلطة بالعرقية هو إيفالد بانزه (Ewald Banse) الذي أعلن بسذاجة تامة عن الحاجة إلى الحرب الإمبريالية، وطوّر من الجغرافيا والنزعة العرقية والعلم العسكري وفكرة الرايخ ما سماه علم الحرب (Wehrwissenschaft)، باعتباره فرعًا من العلوم الأكاديمية «يطبّق بصورة منهجية كل فرع من فروع الفكر ويسعى إلى زيادة القوة الدفاعية لشعبنا»[32]. وفي كتاب غير معروف[33] كُتِب للإنسان العادي، حلل بانزه العالم كله، كل بلد منه على حدة، من حيث الجغرافيا، «الدم والطابع»، وتنظيمه السياسي، وفق مبادئ الجغرافيا السياسية للمعرفة، واستعمل كل نزاع مهما كانت طبيعته في كل جزء من العالم لخدمة الأهداف الألمانية.

معظم الشعبية العامة للتحليلات الجغرافية السياسية يمكن أن يوجد في العنصر نفسه الذي يرتكز إليه نجاح أي نظرية علمية زائفة عن المجتمع أو السياسة: إمكان نسبة كل الشرور إلى عامل وحيد وموضوعي في ظاهره. ففي

(*) بربروسا (الأحمر اللحية) هو فريدريك الأول فون هوهنشتاوفن (Frederick I von Hohenstaufen). أمّا الإمبراطور هنري فلفس (Henry Welfs) الأسد، فهو نسيب الإمبراطور فريدريك الأول بربروسا الذي عرف بالطمع وبسياسة التدخل في شؤون عدد من الممالك والإمارات المعاصرة له بالاستقلال عن الإمبراطور. (المترجم)

(31) Alfred Rosenberg, *Der zukunftsweg einer deutschen aussenpolitik* (München: F. Eher nachf., g.m.b.h., 1927).

(32) Ewald Banse, *Germany Prepares for War*, trans. by Alan Harris (New York: Harcourt, Brace and Co., 1934), p. 349.

(33) Ewald Banse, *Was der Deutsche vom Auslande wissen muss: eine weltkundliche fibel* (Leipzig: W. R. Lindner, 1934).

رواية هانز غريم (Hans Grimm) **شعب بلا مجال** (*Volk ohne Raum*)، مثلًا، ثمّة معالجة شعبية عاطفية للجغرافيا السياسية[34]. فالصفحات الألف والمئتان كلها تشكل صرخة طويلة ضد القوة البريطانية، وتهيئة للتوسع الإمبريالي الألماني. وهذا وصف ملائم لكتاب هاوسهوفر أيضًا. من ذلك أن إنكلترا تصور في إحدى الخرائط (ص 120) بصورة رتيلاء هائلة قابعة في الجزر البريطانية تمتص الدماء من سائر أقطار الأرض. أما حيال روسيا، فإن موقف هاوسهوفر يغلب عليه الغموض. ومع ذلك فإن الإشارة إلى تصور ماكندر للمجال الروسي - الألماني باعتباره المحور الجغرافي للتاريخ يمكن أن يكون تهيئة لتوقيع معاهدة عدم الاعتداء، أو تهيئةً للحرب على روسيا على السواء.

في التحليل الأخير، ليست الجغرافيا السياسية سوى أيديولوجية التوسع الإمبريالي. أما القليل من الجغرافيا المفهومة الذي يبقى منها، كما في الحجج المقدمة من أجل تصحيح بعض الحدود، فهو ليس بالجديد ولا بذي الأهمية الخاصة ضمن البنية الكلية. والجغرافيا السياسية ككل هي خليط من الاعتبارات الأخلاقية والعسكرية والاقتصادية والعنصرية والديموغرافية والتاريخية والسياسية. وهي تشكل شاهدًا ساطعًا على تحريف الاعتبارات العلمية الأصيلة لمصلحة الإمبريالية النازية.

ليست الجغرافيا السياسية، من حيث هي تسويغ للتوسع، إلا هراء، طبعًا[35]. ولا يمكن أن يكون لها أي نصيب من الصحة إلا إذا كان العالم كله متمحورًا حول موقع محوري واحد. ولكن، لما كان يوجد في الواقع أكثر من موقع مركزي، فكيف يمكننا أن نحدد من سوف يبتلع من؟ لِمَ يجب أن تدمج الألزاس - اللورين بألمانيا بدلًا من أن تبتلع فرنسا ألمانيا حتى نهر الراين؟ من يجب أن يضم بولندا: ألمانيا أم الاتحاد السوفياتي؟ أو لنطرح ذلك على نحو أعم: انطلاقًا من الحجة القائلة إن الحدود هي شريط أو كيان عضوي وليس

---

(34) ثمة تحليل ممتاز في: A. Whitney Griswold, «Paving the Way for Hitler,» *Atlantic* (March 1941), pp. 314-321.

(35) W. G. East, «The Nature of Political Geography,» *Politica*, vol. 2 (1937), pp. 259-286.

مجرد خط، كيف نحدد لمصلحة من يجب أن تصحح الحدود؟ ألمصلحة كندا أم الولايات المتحدة؟ للولايات المتحدة أم المكسيك؟ واضح أن الجواب لا يتعلق بالجغرافيا، بل بالقوة.

3. الضغط السكاني

أكثرت ألمانيا وإيطاليا من اعتماد سياسات تشجع التزايد السكاني كأساس إضافي لمطالبتهما بمزيد من المجال الحيوي. غير أن نجاح هذه السياسات نفسه - على الرغم من صعوبة الحصول على بيانات رسمية تتعلق بالغاية منها، وبصفة أخص في حالة ألمانيا، فإن نسب الولادات لا تترك مجالًا للشك في نجاحها - يفضح فورًا زيف المطلب. ففي رده على الرئيس [الأميركي] روزفلت، اشتكى هتلر بمرارة من الازدحام السكاني في البلدان المفتقرة إلى مجال حيوي. غير أن نظامه أقام الدنيا ولم يقعدها لزيادة عدد السكان الألمان.

كانت ألمانيا الجمهورية قد اتخذت أصلًا خطوات لزيادة نسب الولادات. فالمادة 119 من دستور فايمار وعدت بحماية خاصة للأسر الكبيرة. ومارست منظمات خاصة كرابطة الأسر الكبيرة (أُسست في عام 1919) ضغطًا مستمرًا على المجلس التشريعي. كانت علاوات الرواتب المستندة إلى الوضع العائلي شاملة لموظفي الإدارات العامة وشائعة في صفوف الأجراء. من ناحية ثانية، عارضت نقابات العمال اليدويين المخصصات العائلية لأسباب، منها أيديولوجي (الرغبة في أجر طبقي)، ومنها ما يتعلق بالخوف من أن تؤدي هذه العلاوات إلى صرف أرباب الأسر من العمل. وكانت المعلومات عن تحديد النسل توزّع على نطاق واسع. كانت خمس عشرة منظمة ناشطة في هذا المجال، وكان كثير من صناديق المرض يوفّر النُّصح بشأن وسائل منع الحمل[36]. كما ساعدت ليونة المحاكم، ولا سيما في المناطق البروتستانتية،

---

(36) David Victor Glass, *Population Policies and Movements in Europe* (Oxford: Clarendon Press, 1940), pp. 276, 278 and 458.

على رفع عدد حالات الإجهاض إلى حوالى 800,000-1,000,000 سنويًا. وبصورة عامة، كان تشجيع النسل في موقف دفاعي في ظل جمهورية فايمار.

لم يُضِع النازيون كثيرَ وقتٍ في قلب هذه الصورة رأسًا على عقب. أعلن وزير الداخلية فريك عن التغيير في خطاب ألقاه في حزيران/ يونيو 1933[37]. أُغلقت مراكز تحديد النسل، أُوقفت الليونة في المحاكم حيال الإجهاض بحدة، كما مُنع الترويج لوسائل منع الحمل[38]. استولى الحزب على رابطة الأسر الكبيرة، وحولها إلى قسم من دائرة سياسة العرق. ويبلغ عدد أعضائها اليوم 300,000 أسرة. وبات في وسع الأشخاص الراغبين في الزواج أن يحصلوا، بمقتضى قانون صدر في أول حزيران/ يونيو 1933 (أصبح نافذًا بعد شهرين) على قروض بلا فوائد تصل إلى 1000 مارك إذا ما استوفوا بعض الشروط؛ إذ ينبغي أن يكون العروسان مواطنين مأمونين سياسيًا، ومؤهلين عرقيًا، وبدنيًا، وأخلاقيًا. وينبغي للعروس أن تكون قد عملت عملًا مأجورًا لفترة ستة أشهر على الأقل خلال الفترة التي تسبق الزواج. ويجب أن تتوقف عن العمل وأن تتعهد بعدم اتخاذ أي عمل آخر إلا إذا عجز الزوج عن القيام بأعباء العائلة. وتكون القروض على صورة قسائم تستعمل لشراء الأثاث واللوازم المنزلية وتسدد على دفعات صغيرة في فترة تمتد ثماني سنوات. ويُلغى ربع القرض عند ولادة كل ولد. غايات القانون واضحة من أحكامه: الحد من البطالة بإزاحة النساء المتزوجات اللواتي يعمل أزواجهن (وهو استمرار للسياسة الرجعية التي اعتمدت على الرغم من المعارضة الواسعة قرب نهاية الجمهورية)، وزيادة معدل الولادة.

كما جَلَبَ برنامج الإعداد العسكري عمالة كاملةً في أعقابه، راح برنامج تنشيط الزيجات والأسر الكبيرة يتوجه بصورة حصرية أكثر فأكثر نحو زيادة نسب الولادات. وقضى مرسوم الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 بإلغاء

---

(37) «Ansprache des Herrn Reichsminister des Innern Dr. Frick,» *Schriftenreihe des Reichsausschusses für Volksgesundheitsdienst* (Berlin), vol. 1 (1933).

(38) Dr Stolzenburg, «Entwicklung der Kriminalität,» *Deutsche Justiz* (1938), pp. 933-934, and Glass, p. 285.

شرط توقف النساء اللواتي حصلن على قروض زواج عن العمل. وكان إجراء اتُخذ قبل حوالى شهر من ذلك قد قضى بأن تستعمل النقود المعادة تسديدًا للقروض في توفير مخصصات خاصة وهبات للأسر ذات الأطفال القصّر، وخصوصًا كهبات استيطان لزيادة السكان الريفيين. كما ميّزت تدابير أخرى الأسر الكبيرة في نسب ضريبة الدخل وطرق أخرى عديدة.

لا شك في أن سياسة زيادة نسبة الولادات النازية قد أفلحت. ففي نهاية العام 1938، منحت 1,121,707 قروض زواج و980,365 إعفاءً بسبب الولادات[39]. وعملت هذه المنشطات المشفوعة بتحسن اقتصادي عام على دفع نسبة الولادات صعودًا، مع أن من المستحيل أن نعرف أي هذه العوامل قام بالدور الأهم.

الآن، ماذا تعني المطالبة بـ«مجال ملائم للسكان» في الحقيقة؟ إن أساسها العلمي المفترض غير موجود[40]. فمن العبث أن نحتج بأنه لما كانت ألمانيا (وفي جملتها دانتزيغ والسوديت) تضم 4 في المئة من سكان العالم، فإنه ينبغي لحصتها البالغة 0.5 في المئة من مساحة العالم أن تزاد لتبلغ 4 في المئة من هذه المساحة. ثمة تغيرات كبيرة جدًا في قيمة مختلف أقسام الأرض. يضاف إلى ذلك أن من شأن أمة صناعية أن تكون أقل حاجة إلى الأراضي من بلد زراعي أو بدوي. وإذا كانت الحجة هي أن الأمة تحتاج إلى ما يكفي من المجال للتغلب على البطالة البنيوية، فإن ألمانيا نفسها ردت على ذلك ببلوغها العمالة الكاملة في وقت عجزت فيه أمم عدة «حاصلة» على المجال عن بلوغ ذلك. وحتى لو نسبنا نجاح ألمانيا إلى كثرة التسلح الموقت والحرب، فإن هذا لا ينقذ التذرع بحجة السكان. فالمستعمرات غير ملائمة للاستيطان الواسع النطاق. وأوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية مزدحمتان بحيث إن الاستيطان الألماني فيهما لن يكون ممكنًا إلا بطرد السكان الحاليين. المسؤول الحقيقي عن الازدحام السكاني هو النظام الاقتصادي غير الفعال أو الضعيف الفعالية.

---

(39) Glass, p. 289.

(40) Kuczynski, *Living-Space*.

ولذلك لا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا بتقسيم دولي فعال للعمل، وليس باحتياز المزيد من الأراضي. إن اعتبار الازدحام السكاني مسؤولاً عن البطالة إنما هو مجرد ديماغوجيا تستهدف إخفاء التناقضات الداخلية التي يولدها النظام الرأسمالي.

الاستنتاج المحتوم هو أن عقيدة المجال الحيوي ليس لها في ما يخص المشكلة السكانية إلا وظيفة أيديولوجية تخدم مصلحة الإمبريالية. إن المقارنة بنظريات سكانية أسبق عهدًا مليئة بالعبر. كانت سياسة أوائل القرن التاسع عشر مسكونة بخشية وحيدة، أعرب عنها بإيجاز أمير أوتينغن - فالرشتاين (Ottingen- Wallerstein) أمام المجلس البافاري الثاني في عام 1834: «ينبغي إغلاق الطريق أمام الثورة بجعل الزواج عسيرًا على الذين لا ملكية لديهم»[41]. فمن خلال سلسلة من القوانين فرضت دوقية فورتنبرغ (Württemberg) ترخيصًا حكوميًا للزواج وقائمة طويلة من التحريمات. وكان ذلك بمنزلة قلب حاد للمركنتيلية المبكرة التي نبذت القيود على الزواج لا بل وشجعت إنجاب الأولاد غير الشرعيين لزيادة عرض اليد العاملة. وحذت ولايات أخرى عديدة، ومنها بافاريا، حذو فورتنبرغ.

ذهب أحد الكتّاب إلى حد تقديم اقتراح يقضي بإلزام الشبان بوضع حلقة حول القضيب لمنع المجامعة، على ألا تنزع هذه الحلقة حتى يثبت الرجل قدرته على أن يعيل زوجة وأولادًا[42]. حتى الدستوري الليبرالي الشهير روبرت فون مول (Robert von Mohl) وجد أن من الضروري المحاججة ضد الزيجات غير المقيدة، مع أنه هو نفسه أدرج الزواج في جملة حقوق الإنسان الأصلية[43]. واقترح آخرون تدابير تمييزية ضد الأولاد غير الشرعيين أو طالبوا

---

(41) وفقاً لرواية: Friedrich von Thudichum, *Über unzulängliche Beschränkungen des Rechts der Verehlichung* ([s. l.: s. n.], 1866), p. 66.

(42) C. A. Weinhold, *Von der Ueberbevölkerung in Mittel-Europa und deren Folgen auf die Staaten und ihre Civilisation* (Halle: [s. n.], 1827).

(43) Robert von Mohl, *Die Polizei-Wissenschaft nach den Grundsätzen des Rechtsstaates* (Laupp: [s. n.], 1832), vol. 1.

بضمانات مالية مختلفة للسماح بالزواج[44]، بكلّ ما يحول دون المزيد من النمو السكاني وخطره المفترض على أمن الطبقات الحاكمة. فما أشد اختلاف تقنية النازية عما سبق. فهي تسعى، عبر إمبرياليتها العرقية، إلى ضم الجماهير في بنية المجتمع التسلطية الجديدة، وتعدهم بحصة من مكاسب فتح العالم. هكذا تمهّد نظرية المجال الحيوي الطريق أيديولوجيًا، بينما السياسة السكانية تهيئ الطريق ماديًا بزيادة حجم عِرق السادة.

4. القانون الدولي الجديد

لا تكتمل أيديولوجية التوسع بالتقليد، والجغرافيا السياسية، وتشجيع الإنجاب. لا بد من قانون دولي جديد؛ وربما قانون جديد عند كل مرحلة من مراحل العلاقات الدولية. قدمت النازية مساهمات عدة للقانون الدولي، وفي هذا مفاجأة للذين يعتقدون أن النظرية السياسية النازية ليست إلا الدولة المطلقة. ولكن، لِمَ لا؟ فالنازية لم تزل تستعمل قبل عام 1933 الصيغ الديمقراطية الليبرالية حيثما أمكنها الاستفادة منها لبلوغ بعض الأهداف. ألم يستفد النازيون استفادة كاملة من الحقوق المدنية، ولا سيما حرية الصحافة والحكومة البرلمانية، قبل تسلم السلطة؟ بعد استلام السلطة، وتقويض الحقوق المدنية داخليًا، ظل في وسعهم أن يستعملوا القانون الدولي في تعاملهم مع العالم الخارجي. وكانوا صريحين في ذلك؛ فقد كتب أحد المحامين الدوليين النازيين: «لأسباب محددة، ينبغي لخبراء القانون الدولي المشهورين أن يثبتوا أن تصور القانون الدولي القديم يتلاءم مع فلسفة الحياة النازية. ويجب على ألمانيا أن تحاول اليوم أن تستعمل القانون الدولي، من جملة وسائل أخرى، للتأكد من زوال الأحكام المفروضة عليها وإحلال نظام أفضل»[45]. المدهش

---

(44) Heinrich Luden, *Ueber Sinn und Inhalt des Handbuchs der Staatsweisheit* (Jena: Frommann, 1811), and Karl Heinrich Rau, *Lehrbuch der politischen Ökonomie* (Heidelberg: C. F. Winter 1826-1837).

(45) Günther Kraaz, «Nationalsozialisches Völkerrechtsdenken,» *Reichs-und Preussisches Verwaltungsblatt*, vol. 55 (1934), p. 7, and Ernst Wolgast, «Nationalsozialismus und internationales Recht,» *Deutsches Recht*, (1934), p. 196.

حيث يقول: «كما أن اعتبارات المنفعة» تجعل من الأفضل القبول بالقانون الدولي الذي يلزم دائمًا القوة الأقوى.

هو أن خبراء القانون الدولي خارج ألمانيا، وفي إنكلترا تحديدًا، كانوا غير متنبهين، في ما يبدو، للعبة التي كان يلعبها النازيون.

كان البديل أمام النازيين إحياء عقيدة فيليب وأندرياس تزورن (Philip and Andreas Zorn) البروسية القديمة القائلة بأن القانون الدولي غير موجود، وبأن القانون الدولي المزعوم ما هو إلا قانون دولة خارجي خاضع لسلطة الدولة صاحبة السيادة. كما كان في وسعهم أن يرتدوا، بدلًا من ذلك، إلى مبدأ **تبدّل الأحكام بتبدّل الظروف** (clausula rebus sic stantibus): أي إن الظروف المتغيرة جذريًا تبيح لبلد ما أن يتنصل من جميع الالتزامات الدولية القائمة. وقد حاول في هذا الاتجاه محام نازي يسمى شيشر[46]؛ إذ أخذ على عاتقه إثبات أن الفلسفة النازية تولي القانون الداخلي للدولة أولوية غير محدودة على القانون الدولي. فالأخير لا صحة له إلا بقدر ما يشكل جزءًا من النظام القانوني المحلي، والدولة وحدها هي التي تحدد ذلك. كان المنظرون الرسميون أحذق من شيشر بكثير، وقد أجمعوا على رفض آرائه.

مُنيت فكرة الجغرافيا الحقوقية بفشل مماثل[47]، وهي تستحق الذكر لأنها حظيت بدعم قوي من هاوسهوفر. وتسعى الجغرافيا الحقوقية إلى إعادة صوغ القانون الدولي وفق مفاهيم التُبَّع والتبعيات والمحميات، والاتحادات الفدرالية المصنفة استنادًا إلى مبادئ جغرافيّة سياسية. جوهر الحجاج هو أن المجال يمكن أن يجعل الاستقلال القضائي خاليًا من المعنى. عندما يستطيع المرء أن يجتاز دولة، كالنمسا مثلًا أو سويسرا، بلا مبالاة، فإن استقلال دولة كهذه يكون بلا معنى. من ناحية ثانية، فإن دانتزيغ، ميمل، والسار (Saar)، وحتى رقبة بافاريا الجنوبية الغربية غير آمنة مجاليًا للأسباب نفسها، وتحتاج إلى حماية إضافية (التعليق الضروري الوحيد هو أن هذا حجاج عسكري، وأن المجال جذِب إليه للتمويه).

---

(46) Ludwig Schecher, *Deutsches Aussenstaatsrecht* (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1933).

انظر، على وجه الخصوص، المناقشة الممتازة تحت عنوان: John H. Herz, *Die Völkerrechtslehre des Nationalsozialismus* (Zürich: Europa-Verlag, 1938).

(47) Manfred Langhans-Ratzeburg, *Die grossen Mächte; geojuristisch Betrachtet* (München; Berlin: R. Oldenbourg, 1931).

تحطيم قيود فرساي

تمت الموافقة الرسمية، إذًا، على استخدام القانون الدولي لقلب «الأحكام المفروضة على» ألمانيا، وتحطيم «قيود فرساي». يجب أن تستعيد ألمانيا المساواة مع بقية القوى الكبرى عبر إعادة التسلح، وعسكرة أرض الراين، وإزالة «الظلم الاستعماري»، و«العار الإقليمي». هذا، في الواقع، ما كان معظم فقهاء القانون الدولي يقولونه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. «إزالة عار فرساي» كانت العبارة التي تلهج بها الألسن في جمهورية فايمار. وظلوا يعتقدون أن معاهدة فرساي غير صالحة لأنها سلام مفروض فرضًا، محتجين إما بالاستناد إلى المقارنة بالقانون المدني حيث العقود المعقودة تحت الضغط تعتبر لاغية وباطلة، وإما بالاستناد إلى مبدأ تبدّل الأحكام بتبدّل الأوضاع، أو باتهام الآخرين بعدم تنفيذ الوعود التي نصت عليها نقاط مذكرة لانسينغ الأربع عشرة في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. وذهب سواهم إلى أن المعاهدة تناقض أفكار العدالة الخالدة. وبعد تسلم هتلر السلطة نُزعت الأغلفة، طبعًا، وازداد الهجوم قوة وذمًّا[48]. كانت الأكثرية الساحقة من الشعب الألماني تؤيد بلا شك مطالب المراجعة والتنقيح، شرط أن يكون من الممكن تحقيقها سلميًا.

الصوت الرائد في جوقة النازيين التنقيحيين هو صوت كارل شميت[49]. واللازمة التي يعتمدها هي القانون الطبيعي، وهو مفهوم استبعده النازيون استبعادًا قاطعًا من قانونهم الداخلي. ويقول أحد زملاء شميت «ليس الأمر أمر إرادة الإنسان وقواعده، بل أمر الطبيعة التي هي قانون الإنسان وحدود قدراته»[50]. تم تحاشي عبارة «القانون الطبيعي» إجمالًا لأسباب ظاهرة، لكن

---

(48) قارن: Bristler, pp. 73-77.

(49) Carl Schmitt, *Nationalsozialismus und Völkerrecht*, Schriften der Deutschen Hochschule für Politik; 9 (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1934).

(50) من ذلك البروفسور فيكتور برُنز (الذي عمل في ظل جمهورية فايمار ولا يزال مديرًا لمعهد القانون العام الأجنبي والقانون الدولي ببرلين): Viktor Bruns, *Völkerrecht und Politik*, Schriften der Deutschen Hochschule für Politik. I. Idee und Gestalt des Nationalsozialismus; 10 (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1934), p. 24.

الإصرار على العدالة والأخلاق وشكل الحجاج نفسه ما هو إلا القانون الطبيعي العقلاني الذي يرقى إلى غروتيوس(*).

أُلبس العنصر العقلاني مصطلحات اللاعقلانية[51]. لم يوضع الإنسان بل الجماعة في مركز المنظومة. ويذهب الحجاج إلى القول، لما كان جوهر الجماعة منع أي فرد من التغلب على فرد آخر، ولما كان المجتمع الدولي جماعة، فإن اللامساواة الدولية تنتهك جوهر القانون الدولي. إن ألمانيا محقة في المطالبة بحقوقها في المساواة. وتكمن حيلة الحجاج وخدعته في كلمة مساواة. ولا يمكن منازعته القول بأن الدول كلها متساوية من حيث سيادتها. ولا يمكن القانون الدولي أن يوجد من دون الاعتراف بهذا المبدأ، شرط أن تُفهَم المساواة على أنها مقولة قانونية. وعلى النحو نفسه، فإن مساواة الناس كلهم في نظامنا القانوني تعني المساواة القانونية، أي لا شرعية العبودية وما إلى ذلك. غير أن النازيين لا يكتفون بهذا المفهوم الصوري. فالمساواة عندهم تعني أيضًا حق كل دولة بمجال حيوي ملائم. ولها أنواع عديدة من التضمينات السياسية[52]. ويعدد كارل شميت طيفًا كاملًا من الحقوق، كالحق الأبدي في الوجود، وتقرير المصير، والدفاع، وما إلى ذلك[53].

سلسلة الحجاج بكاملها ليست أصيلة كثيرًا ولا صحيحة في جوهرها. ويسلّم أنصارها أنهم يمحون تمامًا الحدود بين الأخلاق والقانون[54]. ولئن وافقنا على ما جاء في كتاب أميركي حديث يعتبر هذا الأمر تقدمًا[55]، إذًا لجاز

(*) هو هوغو دو غروت (Hugo de Groot) المعروف بغروتيوس، فقيه قانوني هولندي، وضع كتاب *De Jure Belli Ac Pacis* (في قانون الحرب والسلم) (المترجم).

(51) Franz L. Neumann, «Types of Natural Law,» *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 8, no. 3 (1940), pp. 338-361.

(52) Carl Bilfinger, «Gleichheit und Gleichberichtigung der Staaten,» in: Hans Frank, *Nationalsozialistisches Handbuch für Recht und Gesetzgebung*, 2nd ed. (München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1935), p. 100.

(53) Bristler, p. 83, and Schmitt, *Nationalsozialismus und Völkerrecht*, pp. 7-8.

(54) Heinrich Rogge, *Hitlers friedenspolitik und das völkerrecht* (Berlin: Schlieffen Verlag, 1935), p. 10.

(55) Lon L. Fuller, *The Law in Quest of Itself; Being a Series of Three Lectures Provided by* =

لنا أن نفنّد النازيين بمفاهيم سياسية أو أخلاقية، لا بمفاهيم قانونية. لكننا إذا ما استبقينا الفصل التقليدي بين القانون والأخلاق باعتباره فصلًا جوهريًا، كما أفعل، فإن الطابع التعسفي للحجاج يظهر واضحًا للعيان. ربما كان الأولى بأن يسمح لألمانيا بأن تتسلح، وتعسكر أرض الراين، وتحتل الممر البولندي ودانتزيغ. ليست هذه هي المشكلة. غير أن تسويغ هذه الأفعال بالقانون الدولي يجعل القانون مجرد مومس للسياسة.

إن لهذه الحجاج، ولا شك، جاذبية شعبية. فقد خدع العالم المتمدن بصورة ناجحة جدًا. وعرفت آلة الدعاوة السياسية النازية كيف توصل كتابات فقهائها في القانون الدولي إلى دوريات أجنبية محترمة. وكان لذلك منافعه. كما أن حيلة استبعاد روسيا السوفياتية من المجتمع الدولي ساعدت هي الأخرى. أصروا على أن العضوية في المجتمع الدولي تستلزم التجانس، أي عددًا من السمات والمعتقدات المشتركة[56]. ومن الواضح أن هذه الحجة مستعارة من المذهب القائل إن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل إلا إذا كان ثمة درجة معينة من التجانس داخل حدودها[57]. أما ما هي عناصر هذا التجانس الدولي فأمر لا يُوضَح البتّة. وما يوضح وضوح الشمس فهو القول إن الاتحاد السوفياتي لا يشارك في أي من سمات العالم المتمدن، ولذلك يبقى خارج عتبة القانون الدولي[58].

صدر قرار حرمان روسيا السوفياتية عن هتلر في خطابه أمام مؤتمر الحزب عام 1936. واستجرّ هذا الخطاب فيضًا من الأدبيات في أعقابه[59]. وعلى الرغم من عبثية هذه الحجج، فإنّها شكلت عونًا كبيرًا لنجاح السياسة الخارجية النازية. وراح رجال الدولة في البرلمانات وعصبة الأمم يرفعون

---

the Julius Rosenthal Foundation for General Law, and Delivered at the Law School of Northwestern University at Chicago in April, 1940 (Chicago: Foundation Press, Inc., 1940), p. 5. =

(56) Carl Schmitt, «Sowjet-Union und Genfer Völkerbund,» *Völkerbund und Völkerrecht*, vol. 1 (1934-1935), p. 263.

(57) Carl J. Friedrich, «Democracy and Dissent,» *Political Quarterly*, vol. 10 (1939), pp. 571-582.

(58) Norbert Gürke, *Volk und völkerrecht*, Beiträge zum öffentlichen recht der gegenwart; 5 (Tübingen: Mohr, 1935), pp. 84 and 99.

(59) Bristler, p. 134.

الصوت شاجبين عسكرة الراين، والتجنيد الإجباري العام في ألمانيا. لكن هذه الأصوات لم تكن صادرة عن القلب، ولم تعقبها أفعال. فلا حزب العمال البريطاني، ولا الليبراليون أو دعاة التهدئة أنكروا صحة المطالب الألمانية.

الحياد الجديد والحرب العادلة

في أوضاع أخرى، وفي مسألة الحياد تحديدًا، أدى خلط القانون والأخلاق إلى الحل الخطأ. هناك ارتد النازيون إلى التقليدية الصارمة. كان فقهاء القانون الدولي الإنكليز والأميركيون قد أحيوا مؤخرًا مفهوم العصور الوسطى والليبرالية المبكرة المتعلق بالحرب العادلة وفصلوا بين حقوق الدول المحايدة وواجباتها وفقًا لطبيعة الحرب. ربما كان أفضل تعبير عن هذه النظرة هو ذاك الذي قدمه المحامي العام روبرت هـ. جاكسون (Robert H. Jackson) في خطابه أمام رابطة المحامين الدولية في 27 آذار/ مارس 1941. هاجم السيد جاكسون أولئك الذين لم يواكبوا هذا القرن الذي ذهب، بفضل ميثاق عصبة الأمم ذي العقوبات على المعتدين ومعاهدة كيلوغ - برايَند (Kellog-Briand)، إلى نبذ الحرب بوصفها وسيلة سياسية، وذهب بمرتكزات القرن التاسع عشر، بفضل معاهدة الأرجنتين المضادة للحرب، إلى حدّ الزعم بأن كل الحروب متشابهة وكل المحاربين مستأهلين لمعاملة متماثلة»[60]. ورأى أنّ على المحايدين أن يساعدوا الأمم التي تحارب لرد العدوان، إذ إنَّ هذه حرب عادلة. وفي السياق نفسه ثمة كتلة لا يستهان بها من الأدبيات التي تذهب إلى أنه يجوز للمحايدين أن يمارسوا التمييز ضد أي أمة تنتهك معاهدة كيلوغ - برايَند. وتذهب مساهمتان في كتاب *British Yearbook of International Law* (**الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي**) (1936)، مثلًا، إلى أبعد من ذلك[61].

---

(60) *New York Times*, 28/3/1941.

قارن مناقشة فيليب س. جسب في: Philip C. Jessup [et al.], *Neutrality, its History, Economics and Law*, 4 vols. (New York: Columbia University Press, 1935-1936), vol. 3: *The World War Period*, by Edgar Turlington, p. 179.

(61) John Fischer-Williams, «Sanctions under the Covenant,» and Arnold D. McNair, «Collective Security,» in The British Year Book of International Law (London: H. Frowde; Hodder and Stoughton, 1936).

كان من المفترض أن تكون هذه النظرية الجديدة، ولا سيما في صياغة جاكسون لها، مرضية تمامًا لفلسفة القانون الألماني. ومع ذلك فقد هاجموها، مشيرين إلى أقدم البراهين العقلانية وجودًا. فكارل شميت نفسه الذي ابتكر «التفكير بكلمات ملموسة»، لتحل محل الفكر العقلاني المجرد، نذر مقالات عدة لمحاربة النظرية الجديدة في الحرب والحياد. وهو ينكر التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، كما ينكر أن يكون من الممكن تقسيم الحياد إلى «نصفين»[62]. فإما أن الحرب لا تزال مؤسسة شرعية، على ما يقول، وفي هذه الحال فإن تفضيل الدولة المحايدة لأي من الطرفين يجعلها دولة محاربة؛ وإما الحرب ليست إلا إجراءً بوليسيًا تتخذه هيئة أعلى من الأمم.

ذهب الفقهاء القانونيون الألمان إلى أن إعلان إنكلترا الحرب على ألمانيا ينتهك ميثاق عصبة الأمم، وأن معاهدة كيلوغ - برايَند أصبحت لاغية جراء التحفظات الكثيرة التي تقوّض كونيّتها[63]. لذلك لا وجود لأي أساس قانوني للتمييز ضد ألمانيا. وهم يستشهدون بحبور بالغ بآراء بورتشارد ولايج (Borchard and Lage) في التحفظات البريطانية على معاهدة كيلوغ - برايَند[64]. وفي وسعنا أن نشير، في النهاية، إلى أن الرأي المناقض لم يفز قط بالتأييد الشامل في الولايات المتحدة. وفي حوار مطوّل ومثير للنقاش العام مع صحيفة ذا نيويورك تايمز، مثلًا، ذهب هايد وجسب (Hyde and Jessup) كلاهما إلى أن انتباذ قانون الحياد القديم كان عملًا غير حيادي وفيه انتهاك لمبدأ عدم الانحياز[65].

وفيما كان الألمان يصوغون نظرياتهم في القانون الدولي، قوّضت الحكومتان الفرنسية والبريطانية عصبة الأمم. ففي خطاب ألقاه في العاشر

---

(62) Carl Schmitt: «Das neue Vae Neutris,» *Völkerbund und Völkerrecht*, vol. 4 (1937-1938), pp. 663-668, and *Die Wendung zum diskriminierenden Kriegsbegriff*, Schriften der Akademie für Deutsches Recht; 5 (München: Duncker and Humblot, 1938).

(63) Carl Bilfinger, «Die Kriegserklärungen der Westmächte und der Kellogpakt,» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*, vol. 10 (1940), pp. 1-23.

(64) Edwin Borchard and William Potter Lage, *Neutrality for the United States* (New Haven: Yale University Press, 1937), p. 293.

(65) رسالتهم: 21 أيلول/ سبتمبر 1939.

من تشرين الأول/أكتوبر 1936، أعلن ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا، إبطال الالتزامات «الأحادية الجانب» واعتماد سياسة الحياد التام على غرار النموذجين الهولندي والسويسري. واعتبر الرأي العام البريطاني فورًا أن هذه هي الضربة القاضية على الأمن المشترك. لكن فقيهًا إنكليزيًا واحدًا في القانون الدولي، على الأقل، سُرَّ بذلك إلى حد أنه أعلن تأييده في صحيفة ألمانية كثيرًا ما كان يكتب فيها[66]. ورأى أن إنكلترا سوف تحارب مع ذلك حفاظًا على استقلال هولندا وبلجيكا، ولكن ليس خدمة للقانون الدولي أو لعصبة الأمم، بل لحماية مصالح الإمبراطورية حصرًا. كما كان واثقًا أيضًا من أن بريطانيا لن تدخل طرفًا في أي نزاع ينشأ عن المعاهدة الفرنسية - السوفياتية.

في أمكنة أخرى من القارة نجد سويسرا - التي لم تكن يومًا محبّذة لعصبة الأمم والتي كانت معفاة من التزامات ميثاق العصبة بعد إعلان لندن في 13 شباط/فبراير 1920 - تعود إلى وضعية الحياد المطلق في 22 كانون الأول/ديسمبر 1937 - 14 أيار/مايو 1938. كما أن تطورًا مشابهًا وقع في اسكنديتافيا[67].

سجلت النظرية الألمانية انتصارًا آخر، لا بسبب كفاءتها بل لأسباب تتعلق بالتصريفات السياسية. ومن نافل القول إن الدول المحايدة لم تكن هي المستفيدة، ربما باستثناء السويد وسويسرا لبرهة وجيزة. لم يكن الهجوم الألماني على نظرية الحرب العادلة والحياد التمييزي سوى جزء من الاستعداد للحرب العالمية الجديدة.

عقيدة مونرو الجرمانية

لكن، مع اندلاع الحرب الحالية راح يتطور نمط جديد كليًا من القانون الدولي: عقيدة مونرو الجرمانية التي جمعت الجغرافيا السياسية والقانون الدولي معًا.

---

(66) H. A. Smith, «Grossbritannien und die belgische Neutralität,» *Völkerbund und Völkerrecht*, vol. 3 (1936-1937), pp. 513-518.

(67) Dietrich Schindler, «Die schweizerische Neutralität, 1920-1938,» pp. 413-444, and Edvard Hambro, «Das Neutralitätsrecht der nordischen Staaten,» pp. 445-469, *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*, vol. 8 (1938).

إن نظرية «المجال الواسع» لا تحتّم تغيير مضمون القانون الدولي. فإذا ما اعتقد المرء أن الدول هي صاحبة الشأن في العلاقات الدولية، فإن حجم الدول، سواء أكانت كبيرة المجال أم صغيرته، لا شأن له في هذه العلاقات، كما لا شأن لكون بعضها يطلق على ذاته لقبًا مفتخرًا كالرايخ، مثلًا، أو يكتفي باسم «دولة». لا تزال هذه هي نظرة عدد من فقهاء القانون الدولي الألمان[68]. غير أن المدرسة السائدة تركت المفاهيم التقليدية والدولة والقانون الدولي. وذهب أحد هؤلاء إلى طرح المسألة كما يلي: «إذا كان التطور يميل فعلًا نحو المجالات الواسعة، فهل يغدو «القانون الدولي» عندئذٍ ذلك الذي يُعنى بالعلاقات بين المجالات الواسعة أم يكون قانون الناس الأحرار المقيمين في مجال واسع مشترك؟»[69]. إن مجرد صوغ السؤال على هذا النحو يكشف الدافع الأساس. فهو لا يكتفي بدمغ البولنديين والتشيكيين والهولنديين والبلجيكيين واليهود كأناس «أحرار»، بل يبرر أيضًا تراتبية الأعراق داخل المجال الألماني بمنظومة من القواعد، المسماة قانونًا دوليًا لكنها ليست في الحقيقة إلا القانون الذي يحكم الإمبراطورية. بعبارة أخرى، إن العلاقة بين الدول بعضها مع بعض لا تقع بعد الآن ضمن نطاق القانون الدولي، بل على العكس، فإن قدسية القانون الدولي تُرفَض باعتبارها لا تطبق إلا على الموقع ضمن كل واحدة من الإمبراطوريات[70].

إن لهذه الاستراتيجيا السكولائية عواقب أخرى. فالميل باتجاه المجالات الواسعة الذي تصوره راتزل مجردَ ظاهرة جغرافية، يصبح الآن عملية تاريخية - سياسية. فاقتصادات المجال الواسع تسبق سياسة المجال الواسع. ويحاجُّ أصحاب هذا الرأي بأن المجالات الواسعة أصبحت واجبة جراء نمو تروستات

---

(68) Carl Bilfinger, «Englische Völkerrechtspolitik, ein Rückblick,» *Deutsches Recht* (1941), pp. 225-228.

(69) Carl Schmitt, «Raum und Grossraum im Völkerrecht,» *Zeitschrift für Völkerrecht*, vol. 24 (1940), pp. 145-179.

(70) S. S. Brigadeführer, «Rechtsbegriff und Völkerrecht,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 1345-1348.

الصناعة الألمانية، واحتكاراتها، وكهربتها، وعقلنتها[71]. فوظيفة التكنولوجيا التكاملية لا يُنظَر إليها من ضمن إطار برنامج لتقسيم العمل إقليميًا، بل ضمن برنامج للتوسع الإقليمي ضخم إلى حد يمكنه من امتصاص منتوجات عمالقة الاقتصاد. وهكذا تنكشف الصلة الجوهرية بين الاقتصاد الاحتكاري والفتح الإقليمي انكشافًا تامًا.

دِينَ القانون الدولي التقليدي باعتباره من اختلاق اليهود[72] ولباسًا يخفي الإمبريالية البريطانية. وصار من الواجب أن يصبح المجال الأساسَ الأول للنظام الدولي[73] بعبارة أخرى، إنها عودة إلى الأفكار الإقليمية. إنها الإقليمية النازية مقابل القانون الدولي الكوني للإمبريالية وسياسة التدخل البريطانية. «وراء واجهة المعايير العامة [للقانون الدولي] يقبع، في الحقيقة، نظام الإمبريالية العالمية الأنكلوساكسوني»[74]. الكونية تعمل على أساس أن مسلّمة المساواة بين الجميع متضمنة في مفهوم السيادة نفسه. ولما لم تعد الدول تنتصب في مركز القانون الدولي، فإن أفكار سيادة الدولة، والمساواة بين الدول يجب أن تزول. يجب أن يستعاض عن الكونية بالتفكير في «أنظمة ملموسة» وأكثر الأنظمة القائمة ملموسية هو رايخ ألمانيا الكبرى. يقترب كتاب شتيدينغ كثيرًا من هذا التصور. ومع أنه لم يتسبب إلا بالقليل من الأصداء الأخرى في ألمانيا، فإن فقهاء القانون الدولي النازيين أولوه اهتمامًا كبيرًا[75].

يشير الألمان، في معرض السوابق لإقليميتهم الجديدة، إلى بعض النتائج المجالية للحرب الحديثة كفكرة مناطق الخطر التي يعبر عنها قانون

(71) Schmitt, «Raum und Grossraum,» p. 145.

(72) المصدر نفسه، ص 147.

(73) Carl Schmitt, *Völkerrechtliche Grossraumordnung mit Interventionsverbot für raumfremde Mächte: ein Beitrag zum Reichsbegriff im Völkerrecht* (Berlin: Wien Deutscher Rechtsverlag, 1939), pp. 12-13.

لم أستطع الوصول إلى الطبعات اللاحقة.

(74) المصدر نفسه، ص 43.

(75) Carl Schmitt: «Der Reichsbegriff im Völkerrecht,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 341-344, and «Neutralität und Neutralisierung. Zu Christoph Steding,» *Deutsche Rechtswissenschaft*, vol. 4 (1939), pp. 97-118.

الحياد الأميركي والمناطق الأمنية في اتفاقية باناما في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1939. للفكرة الأولى أهمية كبرى في نظر الألمان لأنها تطّرح حرية البحار، أي المبدأ الأساس للكونية الدولية، وتحل محلها مبدأ المناطق. وبالمثل فإن منطقة الثلاثمئة ميل التي أعلنت عنها اتفاقية باناما تعتبر نتيجة حتمية لفكرة المجال الواسع المتضمنة في عقيدة مونرو، وهي غير متلائمة مع الحياد[76]. ويغتبط المنظّرون الألمان من الصياغة الجديدة لعقيدة مونرو وتحويلها إلى الجامعة الأميركية. وكتب أحدهم «إن مبدأ النظام هذا قد اعتبر صحيحًا بالنسبة إلى العالم كله»[77]. لكن خبيرًا أميركيًا يدعى كوينسي رايت، هو الذي قال عن اتفاقية هافانا: «بينما كانت عقيدة مونرو سابقًا تقتصر على تناول مناطق اليابسة في القسم الغربي من الكرة الأرضية، يقترح علينا اليوم أن نوسعها لتتناول البحار. في السابق كانت عقيدة مونرو ترتبط بالتأكيد العام على حرية البحار، لكنها تتسم في شكلها الجديد بسمات تشبه عقيدة البحر المغلق (mare clausum) الإسبانية والبرتغالية في القرن السادس عشر، تلك العقيدة التي أطلق ضدها غروتيوس مبدأ البحر الحر (mare liberum)»[78]. وهذا يتماهى، في زعم النازيين، مع الحلف الألماني - الإيطالي - الياباني المعقود في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

هكذا تقيم العقيدة الألمانية تقابلًا بين مقاربتين: مبدأ المجال الإقليمي، المضاد للكونية، والمبدأ الكوني البريطاني القائل بحماية خطوط حياة الإمبراطورية في كل جزء من العالم. وتصبح عقيدة مونرو «أكثر الأمثلة نجاحًا على تطبيق مبدأ واسع النطاق في القانون الدولي»[79]. وفي معرض حجاجه المستند إلى مبدأ ما هو مسموح لك مسموح لغيرك، أجاد رينتروب

---

(76) Ulrich Scheuner, «Der Gedanke der Sicherheit Amerikas auf den Konferenzen von Panama und Habana und die Monroedoktrin,» *Zeitschrift für Völkerrecht*, vol. 24 (1940), pp. 273-292, esp. p. 275.

(77) المصدر نفسه، ص 276.

(78) Quincy Wright, «Rights and Duties Under International Law: As Affected by the United States Neutrality Act and the Resolutions of Panama,» *American Journal of International Law*, vol. 34, no. 2 (April 1940), p. 248.

(79) Schmitt, *Völkerrechtliche Grossraumordnung*, p. 23, and Triepel, pp. 298-301.

(Ribbentrop) استعمال عقيدة مونرو في ردّه، في الأول من تموز/ يوليو 1940، على تحذير وزير الخارجية هول (Hull) من أن الولايات المتحدة «لا تستطيع القبول بأي محاولة لنقل أي منطقة جغرافية في نصف الكرة الغربي من قوة غير أميركية إلى قوة غير أميركية أخرى»[80]. أنكر ريبنتروب أولًا صحة هذا التفسير لعقيدة مونرو، ثم ختم بما يلي: «تود حكومة الرايخ أن تغتنم هذه الفرصة لتوضح أن عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأميركية لا يمكن أن يسوَّغ، من حيث المبدأ، إلا إذا امتنعت الدول الأميركية بدورها عن التدخل في شؤون القارة الأوروبية».

منذ أول مؤتمر للسلام في لاهاي عام 1909، أصرّت الولايات المتحدة على أن عقيدة مونرو تحتل مكانة استثنائية[81]. ولطالما تساءل الفقهاء القانونيون الأميركيون هل يمكن اعتبار هذه العقيدة جزءًا من القانون الدولي أصلًا. وفضلوا اعتبارها تعبيرًا عن حق الدفاع عن النفس لا يتعارض إطلاقًا مع كونية القانون الدولي. أما في الأيدي الألمانية فقد أصبح الاستثناء اليوم هو القاعدة. ما عاد يوجد اليوم قانون دولي واحد، بل يوجد من هذه القوانين الدولية بقدر ما يوجد إمبراطوريات، أي مجالات واسعة. رايخ ألمانيا الكبرى هو منشئ قانونه الدولي الخاص لمجاله الخاص. ويجب على التدخليين أن يرفعوا أيديهم عنه.

تبدو مسلّمات نظرية مونرو الألمانية مقْنعة للوهلة الأولى. ذلك أنّه لا يكاد أي عنصر أيديولوجي آخر في حضارتنا أن يحظى بمثل ما يحظى به القانون الدولي من احتقار عميق. فما من جيل إلّا رآه ينهار بوصفه وسيلة لتنظيم السلام، والنظرية التي تتنازل عن مزاعمها الكونية تتمتع بمزية بيّنة وهي الظهور بمظهر الواقعية. ولكن ينبغي للمغالطة أن تكون بيّنة للعيان هي أيضًا. فاطِّراح الكونية بسبب إخفاقاتها إنما هو كاطِّراح الحقوق المدنية لأنها تساعد على

(80) *Key*, vol. 2 (1940), p. 116.

(81) المادة 21 من عصبة الأمم. قارن: James T. Shotwell, *War as an Instrument of National Policy and its Renunciation in the Pact of Paris* (New York: Harcourt, Brace, 1929), and André N. Mandelstam, *L'Interprétation du pacte Briand-Kellogg par les gouvernements et les parlements des états signataires* (Paris: A. Pedone, 1934), pp. 32-95 (on the Monroe Doctrine).

شرعنة الاستغلال الطبقي وحجْبه، أو كاطّراح الديمقراطية لأنها تخفي سيطرة الزعيم، أو الديانة المسيحية لأن الكنائس أفسدت الأخلاق المسيحية. فالإنسان العاقل إذا ما جوبه بفساد جهاز العدالة لا يطالب بالعودة إلى حرب الجميع على الجميع، بل يناضل من أجل إحلال نظام نزيه. وبالمثل، فمتى أظهر لنا أن القانون الدولي قد أسيء استعماله لأهداف إمبريالية، فإن مهمتنا تكون قد بدأت، ولم تنته. لا بد لنا من محاربة الإمبريالية.

صحيحٌ أن مبدأ ما هو مسموح لك مسموح لغيرك هو ما نفهمه من العدالة. ولكن هل المسموحات هي ذاتها؟ لا قِبَل لأحد أن ينكر أن عقيدة مونرو كانت في ما مضى أساسًا أيديولوجيًا للإمبريالية الأميركية. ففي رسالته الرئاسية عام 1904، ادعى تيودور روزفلت أن للولايات المتحدة موقع الحَكَم الأعلى بالنسبة إلى القارة الأميركية بكاملها. وقد جعلت التدخلات المتكررة، ولا سيما في البحر الكاريبي، هذه العقيدة غير مقبولة في بلدان أميركا اللاتينية. ولكن، مع إدارة وزير الخارجية تشارلز إيفانز هيوز، راحت عقيدة مونرو تفقد تدريجيًا لسعتها التدخلية والإمبريالية، وفي إدارة روزفلت الحالية يتم دمجها في مبدأ تضامن الجامعة الأميركية. وقد صاغ وزير الخارجية هول التصور الجديد في بيانه الصحافي تعليقًا على تبادل المذكرات مع الحكومة الألمانية:

«لا تحتوي [عقيدة مونرو] على أدنى أثر لأي تضمين، ولا لأدنى افتراض، هيمنة الولايات المتحدة. وهي لم تشبه يومًا، ولا تشبه اليوم السياسات التي تبدو شبيهة بعقيدة مونرو، لكنها بدلًا من أن ترتكز إلى... احترام السيادات القائمة، تبدو مجرد ذريعة لفتح البلاد بالسيف... والسيطرة الاقتصادية والسياسية الكاملة لبعض القوى»[82].

ربما كنا على استعداد للتسليم بأن تضامن الجامعة الأميركية ليس مجرد مثال أعلى بعيد. ولكن، مع ذلك، فإن الاختراق الاقتصادي لبلد من البلدان يبقى مختلفًا جدًا عن السيطرة السياسية والاقتصادية عليه من طرف دولة أخرى. والمقاومة التي أبدتها بلدان أميركية لاتينية عديدة في المؤتمرات الأخيرة لنصف

(82) *Key*, vol. 2 (1940), p. 118.

الكرة الغربي تشكل دليلًا وافيًا. وما إن تفهم الولايات المتحدة التضامن الأميركي الجامع، فإنها سوف تدرك أنه لا بد لهذا التضامن من أن يرتكز على التعاون بين الجماهير الكبرى للعمال والفلاحين والطبقات الوسطى، ولا يكتفي بالتعاطي مع الجماعات الأميركية اللاتينية الحاكمة والمستعدة لأن تتحالف مع قوة عظمى لتضمن مكانتها السياسية وامتيازاتها وترفها. فالتضامن بين الحكومات ينبغي أن يُعَزَّز بالتضامن بين الشعوب. وهذه هي أعظم مهمات الولايات المتحدة السياسية. وحتى في شكلها الأولي الحاضر، فإن الجامعة الأميركية تختلف اختلافًا كليًا عن التصور الألماني لعقيدة مونرو. فالقاعدة الأميركية هي التوافق الديمقراطي لدول ذات سيادة؛ أما ألمانيا فلا تعرف إلا الفتح والسيطرة.

جماعة الشعب ضد الأقلية

يظن المرء، للوهلة الأولى، أنه لن يكون ثمة من محل للنظرية العرقية في نظرية المجال الواسع في القانون الدولي. ولكن هنا تحديدًا يختلط مفهوما الرايخ والعرق.

ثمة فكرة شائعة مفادها أن الإصرار النازي على القانون العرقي إنما هو مجرد أيديولوجيا لا عواقب عملية لها إلا بالنسبة إلى اليهود، وأن الممارسة الألمانية للقانون الدولي تعمل وفقًا للمفاهيم القديمة. كما أن ثمة فكرة مشابهة وواسعة الانتشار عن النظرية السياسية الألمانية. كلتا الفكرتين غاية في الخطأ. فانحطاط الدولة في القانونين الداخلي والدولي ليس مجرد أيديولوجيا؛ بل هو يعبر عن اتجاه عملي كبير. وقد رأينا من قبل أن كارل شميت وأتباعه يرفضون اعتبار العلاقات القانونية بين الإمبراطوريات المتنافسة قانونًا دوليًا بل يقصرون هذا المصطلح على القانون المنظم للعلاقات بين الجماعات العرقية داخل كل إمبراطورية. فهذه النظرية، بعبارة أخرى، تحمل إنكار الدولة وسيادة الدولة على محمل الجد. والغاية الأيديولوجية هي بوضوح منح الحل الألماني لمسألة الأقليات العرقية حرمة القانون الدولي. والنتيجة السياسية الأساس هي التخلي عن مبدأ حماية الأقليات واعتناق ما يسمى بقانون «جماعات الشعوب» (Volksgruppenrecht).

يمكن اتخاذ الطريقة التي تُعَامَل بها الأقليات الدينية والقومية والعرقية والثقافية مؤشرًا لمستوى الدولة الأخلاقي والثقافي. وكان قد اتضح خلال مؤتمر باريس للسلام أن مبدأ تقرير المصير الويلسوني لم يكن كافيًا في ذاته لحل هذه المشكلة الأكثر إلحاحًا بين المشكلات الأوروبية. فقد تداخلت في المناقشات اعتبارات عسكرية واقتصادية وجغرافية وتاريخية. وبقيت الأقليات. لم يكن من الممكن أن تترك مسألة حمايتهم تحت رحمة الدول التي يعيشون فيها. ولذلك عمد مصممو معاهدة فرساي وميثاق عصبة الأمم إلى إنشاء نظام من القواعد الدولية تحت رعاية العصبة. وفي الواقع ظهرت أحكام الحماية الدولية أول مرة في المعاهدة التي عقدتها قوى الحلفاء والقوى الملتحقة بها مع بولندا، وقد اعتبر هذا الاتفاق أنموذجًا لجميع الدول الأوروبية الشرقية التي ترتب عليها أن تقبل بالتزامات مماثلة قبل أن تحظى بالدخول إلى العصبة.

تعكس فكرة حماية الأقليات أفضل ميراث خلَّفته الليبرالية[83]. فقد ضمنت المساواة القانونية والسياسية لجميع المواطنين «بلا تمييز من حيث المولد أو القومية أو اللغة أو العرق أو الدين». ويمكن أن تستعمل أي لغة بلا قيود في الحياة الخاصة وتُوفَّر تسهيلات ملائمة لاستعمالها في المحاكم. وحيثما تشكل أي أقلية «نسبة لا يستهان بها من السكان» تعتبر الدولة مجبرة على توفير التعليم الابتدائي بلغة هذه الأقلية والتكفل بنفقات الخدمات التربوية والدينية والرعائية. ويمكن للأقليات أن تنشئ على نفقاتها الخاصة مدارسها وسوى ذلك من مؤسسات اجتماعية وثقافية. وينبغي أن تكون حرية العبادة غير مقيدة. ويمكن للنزاعات أن تُنقل إلى العصبة وفي النهاية إلى المحكمة الدولية في لاهاي.

استهدفت معاهدات الأقليات المساواة أولًا، واستهدفت بصورة ثانوية فحسب حماية الطابع القومي والثقافة. والصعوبة العملية الكبرى في تنفيذ أحكامها كانت أن الأقليات لم تكن تتمتع بحقوق جماعية، ولا كان في

---

(83) Max Hildebert Böhm, «Minoritie, National,» in: *Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. 10, p. 521, and Oscar I. Janowsky, «The Treatment of Minorities,» *International Conciliation*, no. 369 (1941), pp. 287-294.

وسعها التصرف تصرف الوصية على مصالحها. ولم تكن الحماية الدولية في أحسن الأحوال حماية لأقلية قومية من حيث هي كذلك، بل لكل واحد من أفرادها[84]. يضاف إلى ذلك أن العصبة وجدت أن من الأكثر ملاءمة آنيًا أن تنحاز إلى جانب الدول ذات السيادة. وحتى عمل وحشي كالحملة التي شنتها بولندا لمعاقبة الأوكرانيين في غاليشيا (Galicia) الشرقية، والتي أتيحت لي فرصة الاطلاع على عواقبها شخصيًا، لم تستثر أي اعتراضات جادة من العصبة. وفي التحليل الأخير، لم تكن الحماية القانونية بموجب المعاهدات أنجح من الجهد الذي بذلته الأقليات لتنظيم مؤتمرات تعقد سنويًا في الدول الأوروبية كافة باستثناء روسيا السوفياتية. وانهار هذا الجهد انهيارًا تامًا مع انحطاط العصبة، واطّرحت الحكومة البريطانية مبادئها الأساسية، في نهاية المطاف، خلال أزمة السوديت (Sudeten) في أيلول/ سبتمبر 1938.

ومن نافل القول، أن النظرية النازية وممارستها انتهجت مقاربة جديدة كليًا، ألا وهي قانون الجماعة الشعبية[85]. ويمكن أن تلخص أهدافه عبر مقابلتها بالأنموذج الجهيض لحماية الأقليات دوليًا.

---

(84) من الوثائق المهمة التي تختصر وضع الأقليات المذكرة التي أرسلها إلى مجلس العموم اللورد كرانبورن (Cranborne) الذي كان يومها مساعداً لوزير الخارجية السيد وليام سترانغ (William Strang) الذي كان في عصبة الأمم. وقد نشرت في: *Congress of the European National Minorities: London Meeting 14th - 15th July 1937* (Wien: Wilhelm Braumüller, 1938).

(85) طوّر الأساس الأيديولوجي في الدرجة الأولى: Max Hildebert Boehm, *Das eigenständige Volk: Volkstheoretische Grundlagen der Ethnopolitik und Geisteswissenschaften* (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1932).

وأشد دعاته حميّة هو فيرنر هاسلبلات (مستشار اتحاد المجموعات الفولكية الألمانية في أوروبا). ومن مساهماته: Werner Hasselblatt: «Die politischen Elemente eines werdenden Volksgruppenrechts,» in: *Jahrbuch der Akademie des Deutschen Rechts, 1938* (Berlin; Munich: [s. n.], 1938), pp. 13-24; «Volkspolitische Wende in Europa,» *Europäische Revue,* vol. 15 (1939), pp. 28-34, and «Die sudetendeutschen Anträge über Volksgruppenrecht,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht* (1937), pp. 353-361.

انظر: Herbert Kier, «Über die Gestaltung eines Volksgruppenrechts,» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*, vol. 7 (1937), pp. 497-500, and Gustav Adolf Walz: «Grundlagen des Volksgruppenrechts,» in: Paul Ritterbusch, ed., *Politische Wissenschaft* (Berlin, Wien: Deutscher Rechtsverl., 1940), and *Artgleichheit gegen gleichartigkeit: die beiden grundprobleme des rechts,* Schriften der Akademie für deutsches recht; 8 (Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1938), pp. 44-45.

الحماية الدولية للأقليات	قانون جماعات الشعوب
1. تستهدف مساواة جميع أعضاء الأقليات مع باقي المواطنين؛	1. يستهدف تمييز الوضع القانوني والسياسي لكل جماعة وفقًا لسماتها الخاصة؛
2. تحمي الأقليات بضمانات دولية؛	2. يركز الحماية بالبلد الأم حصرًا؛
3. فردية من حيث إنها لا تعترف بالأقليات بوصفها كيانات قانونية ولكنها تعترف بالحقوق الفردية لأعضاء الجماعة؛	3. يعترف بالجماعة بوصفها كيانًا ولكنه لا يعترف بالحقوق الفردية لأعضائها؛
4. ترى السمات المحددة للأقلية في عامل موضوعي (عرق، دين، لغة) أو في عامل ذاتي يتمثل في تمسّك الأفراد الواعي بالجماعة.	4. يرى السمات المحددة لجماعات الشعوب في العامل الموضوعي للعرق أو العامل الذاتي، وفي قبول الجماعة للفرد.

إن رفض النازية نزعة المساواة هو خطوة إلى الوراء بلا شك، وإنكار للمبدأ الذي ميّز الحضارة الغربية من المجتمعات السابقة. ينقضُّ النازيون على عدم الكفاية الظاهرة للمساواة القانونية والدستورية المجردة، ويطلقون التهم بأن المساواة الصورية لا تميل إلا إلى حجب الامتيازات الاجتماعية - الاقتصادية والاستغلال. وينبغي لنا أن نسلّم بشيء من الصحة في تُهمهم. فلا بد من أن تؤخذ «الشخصية الملموسة» لجماعة الشعب في الحسبان. ويجب على المشرعين والحكومات أن ينظروا في الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الفعلي لكل أقلية، ولكن من دون التضحية بالمبدأ الأساس للمساواة القانونية والدستورية. علاوة على ذلك، ربما تتضمن فكرة جماعات الشعوب حق الأقلية في أن تمثل أمام المحاكم القومية والدولية بصفة الوكيلة عن أعضائها أو حتى عن المجموعة بكاملها. وهنا تظهر الخدعة المميزة لكل نقد نازي للتصورات الغربية التقليدية؛ ذلك أنهم لا يبذلون أي جهد لتحويل البنية الاجتماعية - الاقتصادية بحيث تجعل المساواة الصورية حقيقية. بدلًا من ذلك يستعملون نقدًا مشروعًا ليقوضوا المساواة القانونية نفسها من الأساس. هذه التقنية تسم كامل الإطار الفكري والتصوري للنازية. فـ «الشخصية الملموسة» لجماعات الشعوب إنما تعني، عندهم، التمييز بين الجماعات بحيث يمكن أن تؤلّب الواحدة منها ضد الأخرى. الفاتح يفرض تراتبية الأعراق. وليست فكرة

جماعات الشعوب إلا حيلة لإخضاع بعض الجماعات بينما تُدعَى الجماعات الأخرى إلى المشاركة في مغانم الفتح.

إن ترك الضمانات الدولية والاستعاضة عنها بالحماية من البلد الأم أمران سلّم بهما لورد رانسيمان (Lord Runciman) ونيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain) في الأيام الخريفية المشؤومة من عام 1938[86]. كانت تلك جريمة ضد القانون الدولي وحماية الأقليات، وإن كانت عاقبة محتومة من عواقب انهيار عصبة الأمم. ولو أن فقدان الأقليات حقوقها كان مجرد إجراء موقت إذًا لكان من الممكن القبول به من دون كبير اعتراض. غير أن النازية تعتبر النظام الجديد الحل الدائم. فكارل شميت ينكر مجرد وجود القانون الدولي بين الإمبراطوريات المتنافسة. ويذهب هاسلبلات الذي كان له الضلع الأكبر في وضع مقترحات حزب السوديت الألماني (Sudetendeutsche) إلى وصف مسودة قانون 27 نيسان/ أبريل 1937 بأنها «القانون الدولي الداخلي للدولة»[87]. ونحن نواجه هنا وجهًا منذرًا بالويل من وجوه النظرية الألمانية الجديدة. فالقبول بالمبدأ القائل بأن البلد الأم هو الوصي السياسي على الأقليات لا يعني رفض العلاقات الدولية العقلانية فحسب، بل يعني أيضًا نهاية الوحدة الداخلية في كل دولة تضم أقليات كبيرة. وهو يجعل الشعب الأم محكمًا في النزاعات التي قد تنشأ بين الدولة والأقليات المقيمة بين ظهرانيها. وبدلًا من تدخل المجتمع الدولي استنادًا إلى معايير وإجراءات عقلانية، يطالب النازيون بالتدخل التحكمي للدولة الأم؛ أي بالإمبريالية العرقية، بعبارة أخرى. فالصلات العرقية المزعومة ستكون أقوى من الولاء القانوني أو السياسي. والنَّسَب يتمتع بالأفضلية على المواطنية. الألمان العرقيون في أنحاء العالم يبقون ألمانًا، أعضاء في جماعة الشعب، وخاضعين لقانونها. ويُرفَع الطابور الخامس إلى مستوى المؤسسة (الجماعات الأقلية داخل ألمانيا هي الاستثناء، طبعًا).

---

(86) Frederick L. Schuman, *Europe on the Eve; the Crises of Diplomacy, 1933-1939* (New York; London: A. A. Knopf, 1939), p. 384.

(87) Hasselblatt, «Die sudetendeutschen Anträge über Volksgruppenrecht,» p. 353.

اقترن الاعتراف بالجماعة العرقية الألمانية بوصفها هيئة في ظل القانون العام بطلب الاستقلالية التامة وبحصة متساوية في الحكومة؛ ذلك كان المعنى الصريح لمقترحات حزب السوديت الألماني في 27 نيسان/ أبريل 1937[88]. وكان من شأن مشروعات القوانين الستة التي قدموها، ولا سيما مسودة القانون الجزائي ضد «إساءة استعمال التجريد من القومية»، إخضاع الدولة التشيكوسلوفاكية لضغوط الأقلية الألمانية. وقد ذهبت اقتراحات رانسيمان إلى أبعد من ذلك وفصلت فعليًا الألمان عن السيادة التشيكوسلوفاكية[89]. فالاعتراف بالأقلية كهيئة عامة، حسبما فهمها الألمان وطبقوها في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا[90]، يخلق فعليًا دولة ضمن الدولة ويعفي الجماعة الألمانية من سيادة الدولة.

في هولندا، استعيض عن القانون الجزائي والإدارة الهولنديين بالقانون الألماني في جميع الجرائم التي يرتكبها الألمان أو المواطنون الألمان السابقون أو مواطنو محمية بوهيميا - مورافيا[91]. ويطبق القانون الجزائي الألماني أيضًا على كل من يرتكب جريمة ضد رايخ ألمانيا الكبرى أو ضد الشعب الألماني وضد الحزب النازي وتجمعاته أو ضد المنظمات المنتمية إليه وضد مواطن ألماني وضد أي شخص موظف لدى الرايخ أو في خدمة السلطات الألمانية؛ أو إذا ارتكبت الجريمة في مبان ومنشآت تخدم الرايخ أو الحزب، وما إلى ذلك.

ربما ذهب بعضهم إلى أن التنظيمات الخاصة بهولندا إنما هي تدابير خاصة مصدرها أوضاع الاحتلال القاسية. غير أن أحكامًا متماثلة تطبق في محمية بوهيميا - مورافيا[92]، وهذه ليست مناطق محتلة بل هي، حسبما نُدعَى إلى

(88) المصدر نفسه.

(89) Schuman, p. 387.

(90) بشأن معاهدة الأقليات الألمانية - الهنغارية والألمانية - الرومانية، انظر: Freiherr von Freytagh-Loringhoven, «Politik und Recht,» *Europäische Revue*, vol. 17 (1941), p. 7.

(91) *Deutsches Recht* (1940), p. 1508.

(92) تستند المناقشة إلى المقالات الآتية: Bälz, «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorate =

الاعتقاد، «أراض أصلية تابعة ضمن رايخ ألمانيا الكبرى أنشئت بمقتضى إرادة الزعيم وحدها»[93]. الأساس الدستوري مستمد من مرسوم هتلر الصادر في 16 آذار/ مارس 1939. فقانون المحمية ليس وريثًا للجمهورية التشيكوسلوفاكية وقانون ما قبل الدمج ليس صالحًا كجزء من القانون التشيكوسلوفاكي. لقد ترك الفوهرر، طبعًا، هذا القسم من القانون الذي لا «يتعارض مع جوهر تولي الرايخ الألماني الحماية». وعلى الرغم من ذلك، فإن الإعفاءات التي منحت للألمان في المحمية تفوق كثيرًا التنازلات السيئة السمعة، أي الامتيازات التي تمتع بها الأجانب في الإمبراطورية العثمانية ومصر والصين والمغرب[94].

جعل مرسوم هتلر (المادة الثانية، القسم الأول) «كل ساكن ألماني من سكان المحمية» مواطنًا ألمانيًا وخاضعًا لإدارة العدل الألمانية حصرًا. وركّب النظام الجزائي بسلسلة من المراسيم التي لا تستهدف حماية الجماعات الشعبية الألمانية، بل «توثيق صلة الألمان الموجودين في المحمية بالرايخ، وتعزيز تطور سماتهم العرقية»[95]. وأنشئت إدارة للعدل ألمانية تمامًا ولم تكن سوى نسخة عن النظام السائد في الرايخ نفسه.

للقضاء المدني الألماني ولاية قضائية على كل الألمان، سواء أكانوا مُدَّعين أم مُدّعى عليهم. وبفضل خدعة ذات دلالة، اعتبرت كل الشراكات، والشركات المحدودة المسؤولية، والشركات ذات الأسهم المشتركة، والمؤسسات، بمنزلة مواطنين ألمان إذا ما كان مركزهم الرئيس في الرايخ، وأحيانًا حتى وإن كان مقرّهم الرئيس في المحمية. وللمحاكم الألمانية الولاية القانونية في كل

Böhmen-Mähren,» pp. 1401-1403; H. Krieser, «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorat Böhmen = und Mähren: Ausübung und Umfang,» pp. 1745-1754, and Dr Nüsslein, «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorate Böhmen-Mähren', Strafrechtspflege,» pp. 2085-2091: *Deutsches Recht* (1940).

(93) Bälz, p. 176.

(94) 1. General: 14 April 1939. 2. Administration of Penal justice:14 April 1939, 18 September 1939. 3. Military justice:8 May 1939. 4. Civil Justice:14 April 1939, 3 May 1939, 5 September 1939, 20 March 1940. 5. The right of the protector to hand over cases to German courts:4 April 1940. 6. Executive order of the federal minister of justice to esblish branches of German courts outside their seats:7 April 1939. (All decrees except No. 6 are published in the German Reichsgesetzblatt.).

(95) Krieser, p. 1745.

النزاعات الزوجية إذا ما كانت الزوجة ألمانية العرق، حتى وإن كان الزوج مواطنًا في المحمية. ولم يكن يسع الألماني أن يمثل أمام إحدى محاكم المحمية إلا في الحالات الاستثنائية جدًا. واستبقي كثير من القانون الموضوعي للجمهورية التشيكوسلوفاكية، ولكن حتى هنا أُدخل بعض الاستثناءات للألمان العرقيين. والاستثناء الأهم هو إدخال قانون الزواج الألماني وبعض التعديلات على قانوني العمل والبراءات.

يتبع القانون الجنائي في هولندا نظام المحمية عن كثب. وثمة ميل ملحوظ إلى توسيع القانون الجزائي الألماني غير الإجرائي ليشمل المحمية (إن من شأن قائمة بالقوانين ذات الصلة أن تملأ صفحات عدة). أخيرًا احتفظت الدولة الحامية بحق اطراح أي قرار يصدر عن محاكم المحمية ووضع القضية أمام محاكم ألمانية.

يتضح ما تعنيه قوانين جماعة الشعب في البلدان التي سيطرت عليها ألمانيا من خلال هذه الشواهد. الأقلية الألمانية تحظى بمكانة الأكثرية المسيطرة، بينما الأكثرية، من البوهيميين والمورافيين مثلًا، تكتسب عجز الأقلية. فالنظرة القائلة بأن الألمان هم أرفع عرقيًا والتشيكيين أدنى، وبأن كل جماعة شعب هي كيان قانوني، «وحدة مستقلة بذاتها» مثلما يصفها الألمان، وتعيش في ظل قانون موافق لسماتها المميزة، قوّضت نهائيًا ذلك القليل الذي مُنِحته الأقليات بموجب المعاهدات الدولية المتعلقة بها. إن النظرية المضادة للعقلانية، والمضادة للمساواة، والمضادة للمعيارية التي لا تنظر إلا إلى «الشخصية الملموسة»، وترفض الاعتراف بالمبدأ الكلي للمساواة أمام القانون، أحالت الأكثريات في الأراضي المفتوحة إلى مرتبة العبيد.

ما الذي يحدد جماعة الشعب، على أي حال؟ تتشكل الأقلية بالعرق أو الدين أو القومية أو اللغة. وكان القرار الواعي الذي يتخذه الفرد على هذا الصعيد حاسمًا، كما في معاهدة 1922 الألمانية - البولندية الرائعة المتعلقة بسيليزيا العليا والتي انتهت مدتها عام 1937. يرفض النازيون هذه الطريقة في تحديد الأقلية. ففي المعاهدات الحديثة العهد التي عقدت

مع هنغاريا ورومانيا، اعُتبِرَت المعايير الموضوعية والذاتية غير كافية. فالمعايير الأولى رُفِضَت لأن الدولة التي تعيش فيها الأقلية قد تدقق في كل حالة لترى هل تتحقق الشروط الموضوعية، وقد تنكر وجودها في بعض الحالات وتعطّل بذلك حقوق فرد من أفراد الأقلية. أما المعايير الثواني، فغير صحيحة لأنها تقبل كثيرًا ممن لا يمتون إلى جماعة الشعب بأي صلة وانضموا إليها للكسب المادي. وينص بروتوكول المعاهدة الألمانية - الهنغارية على مزيج من شرطين للانتماء إلى جماعة الشعب الألمانية، وهما: الرغبة والقبول[96]. هكذا تصبح قيادة الجماعة هي الحكم، ويحدد تركيبة الجماعة في النهاية البلد الأم الذي يمارس السيطرة الكاملة على الجماعة الشعبية عبر مبدأ القيادة والمال والدعاوة السياسية والإرهاب. فمن الممكن أن تخنق في المهد أي آراء سياسية مباينة داخل جماعة الشعب الألمانية، ويمكن أن تحول الجماعة إلى مجرد أداة في يد البلد الأم.

القانون الدولي الشعبي وسيادة الدولة

لا يحد هذا التوجه الإمبريالي أي قانون دولي ولا هو يحتاج إلى أي تبرير. فالرايخ موجود، وهذا الواقع هو التبرير الكافي. هذه هي النتيجة الثانية للمذهب الجديد في القانون الدولي.

الكلمة الألمانية التي تعبر عن القانون الدولي هي «فيلكرريخت» (Völkerrecht). وحملت النظرية النازية الجديدة هذه الكلمة على معناها الحرفي أي «قانون الشعوب». وهي إذ ترفض كون الدول تخضع للقانون الدولي، تتمسك بأن الشعب هو الذي يخضع لهذا القانون. ما دامت الدولة تعتبر خاضعة للقانون الدولي، فهي لا تزال جزءًا من تقاليد الحضارة الغربية[97]. حتى البنود التقييدية، كالزعم بأن المصالح الحيوية لدولة ما قد تغلب على الالتزامات الدولية، أو أن المعاهدات اللاأخلاقية باطلة، أو أن تغير الأوضاع جذريًا يبيح

---

(96) Freytagh-Loringhoven, «Politik und Recht».

(97) Lawrence Preuss, «National Socialist Conceptions of International Law,» *American Political Science Review*, vol. 29, no. 4 (August 1935), p. 594, and Bristler, p. 72.

التنصل من الالتزامات الدولية - وكلها حيل مفتعلة بوضوح - إنما تتضمن استمرار الاعتراف بالمفهومين الأساسَين للقانون الدولي، وهما سيادة الدولة والتساوي بين الدول.

درج فقهاء القانون الدولي الليبراليون على إلقاء تبعة الفوضى الحالية في العالم على السيادة القومية اللامحدودة. وهم يعتقدون أن لا إمكان لإقامة نظام دولي عقلاني ما لم تقيد سيادة الدولة أو تبطل كليًا. وربما ذهب بعضهم حتى إلى القول بأن المواطن الفرد هو أصلًا - أو يجب أن يكون - خاضعًا للقانون الدولي، وهو لذلك مرتبط بمنظمتين، الدولة والمجتمع الدولي(98). فإذا كان المجتمع الدولي سيطبق عقوبات، مثلًا، فإن العقوبة يجب أن توجه، بحسب أصحاب هذه النظرة، لا ضد الدولة بل ضد الحكومة المنتهكة للقانون حصرًا. فيكون في وسع المواطنين عندها أن يثوروا على الحكومة من دون أن يخلّوا بولائهم للدولة(99). وبخلق ولاءين منقسمين، توفر هذه القسمة الثنائية المرتكز السيكولوجي للتضامن الدولي.

لا حاجة بنا إلى الوقوف عند المصاعب المنهجية الناشئة عن نظرية السيادة المزدوجة. ففي وسعنا أن نقبل بسهولة أنه لا بد لأي نظام دولي ينشأ بعد تدمير الفاشية من أن تكون له قاعدة سيكولوجية ووسائل مادية للحفاظ على المجتمع الدولي، ولكن ليست هذه هي المشكلة الحالية. وينبغي لنا، مهما كنا شغوفين بالرغبة في سحق الفاشية، ألا نغفل عن احتمال عدم إزالتها من الوجود. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نفضح الطابع الدعاوي للتصور النازي للقانون الدولي والمخاطر الكامنة في مذهب الولاء المزدوج. ويجوز للصفحات التالية أن تعنون بالعنوان الآتي: **دفاعًا عن سيادة الدول.**

---

(98) Edwin Borchard, *The Diplomatic Protection of Citizens Abroad* (New York: Banks Law Publishing co., 1919), p. 17, and Quincy Wright, «Fundamental Problems of International Organizations,» *International Conciliation*, no. 369 (1941), pp. 468-492, esp. p. 485.

(99) أشار البروفسور كوينسي رايت الذي تكرّم بتوضيح هذه النقاط في رسائل تبادلناها، إلى تجارب الحرب الأهلية [الأميركية] التي كانت من وجهة نظر الشماليين «حرب تمرد وعصيان» لا «حربًا بين ولايات» مثلما كانت تسمى في الدوائر الجنوبية.

لا يزال من المفيد، وإن كان ذلك ينطوي على شيء من التكرار، أن نعرّف السيادة بأنها السلطة العليا. ولما كانت السلطة العليا والحق الأعلى متنافيان، فإن حدود السيادة لا تقع ضمن القانون، بل في الأسس التي ترتكز عليها السيادة، في المنطقة التي تفعل فيها، وفي الشعب الذي تحظى الدولة بطاعته. السيادة مفهوم سجالي، موجه ضد قوى ذات سيادة بالمثل. ولذلك كان من شأن تعريف أكمل للسيادة أن يعتبرها السلطة العليا على إقليم معيّن وعلى فئة معينة من الناس. ويعتبر مفهوم السيادة اليوم، إذا ما تصورناه على هذا النحو، مفهومًا تقدميًا لسببين سلبيين: المساواة القانونية بين جميع الدول وما تستتبعه من عقلانية في العلاقات الدولية. إذا كانت كلّ دولة ذات سيادة، فإن الدول كلها تكون متساوية. والمساواة، بما هي مقولة قانونية، ناقصة وعرجاء، طبعًا. وعلى الرغم من ذلك فهي تمنع سوء استعمال القانون الدولي للتوسع الإمبريالي. فالسيادة تُقيم عقلانيةً صوريةً في عالم فوضوي، وتخلق تحديدًا واضحًا لمجالات السلطة، وتخضع سلطة الدولة للذين يعيشون على أراضيها وقلة مصطفاة من (المواطنين) المقيمين في الخارج. وهي تخلق حاجزًا، إذا جاز القول، يحد من مدى سلطة الدولة وإن كان في الوقت نفسه يعوّق إقامة نظام دولي عادل.

في العلاقات الدولية لا يمكن للسيادة أن تُنسب إلا إلى الدولة بما هي دولة، وكيان قانوني، ولا تُنسب على الإطلاق إلى أي من أجهزتها. فمن المستحيل منطقيًا أن يتحدث المرء عن سيادة الملك أو الحكومة. وهذه المقاربة تقدمية أيضًا على نحو سلبي، وهي أكثر تقدمية من النظريات المؤسساتية، والسوسيولوجية، والتعددية التي ترفض مفهوم سيادة الدولة وتنسب السلطة إلى أجهزة أو جماعات اجتماعية داخل الدولة. صحيح أن الحديث عن الدولة كدولة يقوم بوظيفة أيديولوجية هي حجب السلطة الحاكمة لجماعات محددة. ولكن هذا لا يمنعنا من تبيّن الممسكين الحقيقيين بزمام السلطة وراء القناع، بينما يمنعنا إلغاء الدولة ذات السيادة من تبيّن ذلك. إذا لم تعد الدولة كيانًا قانونيًا مجردًا بل مجرد بنية الشعب (folk) أو العرق، كما في النظرية النازية، لزم عن ذلك نتيجتان ظاهرتان. الأولى، هي زوال الطابع التقدمي سلبيًا لمفهوم

سيادة الدولة. فالعرق ذو السيادة لا يعرف حدودًا إقليمية، ولا تبقى عندئذٍ حواجز أمام السلطة العليا. وتكون سيادة العرق الجرماني حيثما يكون الألمان العرقيون. فواقع المواطنية القانوني لا يستطيع إلغاء الواقع الطبيعي للانتماء إلى العرق. سيادة العرق هي المرتكز الأيديولوجي للطابور الخامس والإمبريالية. وتشير النازية إلى واقعة أن الدول الأخرى أيضًا، عندما تدعو الأوضاع، تبدي من الاهتمام بالنسب العرقي أكثر بكثير مما تبديه بواقع المواطنية القانوني. وهم يحيلون إلى أن أستراليا قامت في عام 1914، مثلًا، بسجن 3866 مواطنًا أستراليًا ولدوا في ألمانيا، و61 أستراليًا ألمانيًا ولدوا في أستراليا[100]. ربما كانت هذه الوقائع المؤسفة مبررة أو غير مبررة بمبدأ التصريفات السياسية. ومع ذلك، فهي لم تجرّ أستراليا إلى رفع الاستثناء إلى مستوى المبدأ العام.

أضف إلى ذلك أننا إذا ما نزعنا قناع الدولة، فلن نتمكن بعد ذلك من أن ندرك المحور الحقيقي للسلطة السياسية. فالعرق لا يحكم، طبعًا، ولا يمسك الشعب (folk) بأي سلطة سياسية. فمن يحكم في ألمانيا؟ أين تكمن السلطة السياسية فعلًا؟ تصعب الإجابة عن هذه الأسئلة ضمن إطار الفقه القانوني التقليدي. كما أن إيجاد الأجوبة عنها في الأيديولوجيا النازية أصعب، ولا سيما أن الصعوبة هي الغاية الجوهرية لهذه العقيدة. فغايتها هي إخفاء أنّ الدولة الألمانية الجديدة جمعت سلطة سياسية واجتماعية هائلة من دون الحدود المفروضة تقليديًا على سلطات الدولة.

ترفض النازية بالمثل اعتبار الدولة خاضعة للقانون الدولي وتحل محلّه الشعب العرقي ذا السيادة. وتم إعداد هذا التطور على مراحل، بحيث أصبح أكثر جسارة مع توسّع القوة الألمانية. ففي عام 1934 أعلن أحد المنظّرين الشباب، مثلًا، أن القانون الدولي ليس إلا قانون الحرب[101]. ولما كانت الحرب الظاهرة المركزية في العلاقات بين الدول، على قوله، فإن جميع العقائد

---

(100) Hans K. E. L. Keller, *Abschied vom Völkerrecht*, Das recht der völker; 1 (Berlin: F. Vahlen, 1938), p. 118.

(101) Heinrich Rogge: *Nationale Friedenspolitik. Handbuch des Friedensproblems und seiner Wissenschaft auf der Grundlage systematischer Völkerrechtspolitik* (Berlin: Junker, 1934), and *Hitlers friedenspolitik und das völkerrecht* (Berlin: Schlieffen Verlag, 1935), and Bristler, p. 110.

التي تعتبر القانون الدولي أداة للسلام إنما هي عقائد طوباوية[102]. والوظيفة الوحيدة للقانون الدولي هي تنظيم الحرب وضبطها وفقًا لأصول الشرف والمبارزة. كانت هذه المقاربة خطوة خجولة على درب نبذ القانون الدولي نبذًا كليًا، بإنكار وظيفته الأساس في تنظيم السلام. في الواقع، ليس في هذا القول خطأ جسيم من وجهة النظر «الواقعية» الضيقة. ولكن عندما نتفحص النتائج المترتبة على المسلّمة المضمرة - نبذ الأمن الجماعي، العقوبات، معاهدات التعاون المتبادل، الوساطة والتحكيم - يظهر بجلاء أن النظرية ليست إلا صياغة خاصة لسياسة هتلر الخارجية، الموجهة ضد عصبة الأمم ومعاهدات عدم الاعتداء الفرنسية - الروسية وغيرها.

نجد مقاربة أقرب إلى النظرية العرقية في الكتاب الشهير المعنون *Die rassengesetzliche Rechtslehre* (نظرية قانون العرق في نظرية القانون) الذي كتبه الفقيه القانوني النازي هلموت نيكولاي الذي لا يزال مهمًا وإن كان معزولًا الآن[103]. وكما يشير العنوان، فإن نيكولاي سعى إلى وضع نظرية لقانون العرق تشمل حقل القانون كلّه (وليس القانون الدولي فحسب). وأخفق لأنه كان يفتقر إلى المعرفة والخيال ولم يذهب إلى أبعد من تأكيد أن القانون يستمد صحته من الشعور الشائع بالحق، وهو شعور مستمد بدوره من السمات العرقية المشتركة. إن إمكان القانون الدولي ما زال مؤكدًا، وإن كان مضمونه قد اختُزل إلى الحد الأدنى.

الخطوة التالية نحو العقيدة العرقية النقية أقدم عليها نوربرت غوركه[104]، أكثر فقهاء القانون الدولي النازيين أصالة. هو أيضًا ينطلق من المسلمة نفسها القائلة إن الاشتراك في النسب العرقي ينتج القانون الدولي، والفوارق العرقية تشترطه. وهو لا يلغي مفهوم الدولة كليًا، بل يستبقيه بوصفه الشكل التاريخي

(102) Rogge, *Nationale Friedenspolitik*, p. 657.

(103) Helmut Nicolai, *Die rassengesetzliche Rechtslehre; Grundzüge einer nationalsozialistischen Rechtsphilosophie*, Nationalsozialistische Bibliothek; 39, 2nd ed. (München: F. Eher, 1933).

(104) Norbert Gürke: *Volk und völkerrecht*; *Grundzüge des Völkerrechts* (Berlin: Spaeth und Linde, 1936), and «Der Staats- und Volksbegriff im Völkerrecht,» *Deutsches Recht* (1934), p. 333.

الذي يتخذه العرق لنفسه[105]. ويبقى إمكان القانون الدولي بين مختلف الدول العرقية قائمًا.

في النهاية تمت عملية استخلاص التضمينات الجذرية للعقيدة العرقية بصورة تامة على يدي فيرنر بست (Werner Best)[106]، وهو موظف رفيع المستوى في الإس إس كان مسؤولًا في جمهورية فايمار عن محاولة الانقلاب التي أسفرت عن اكتشاف الوثائق المسماة بوثائق بوكسهايمر. القانون واقعة من وقائع الحياة، على قول بست. ولما كانت الحياة عضوية ومعادية للمعايير المجردة، ولما كانت تعني الحياة ضمن شعب من الشعوب، فإن القانون يظهر دائمًا بمظهر القاعدة الملموسة التي لا تستهدف إلا استمرار الحياة، أو بعبارته الخاصة «عمليات الحياة الداخلية للشعب». والقانون لا يمكن أن يضعه إلا القائد، أي الرئيس الملموس للشعب. والحقل الخارجي لعمل القانون ليس الإنسانية (كما هو في التصور الليبرالي)، بل الشعب الملموس. «وعلى أساس المفهوم العرقي للقانون لا يمكن العلاقات بين الدول، والمسماة حتى الآن قانونًا دوليًا، أن تسمى قانونًا»[107]. وفي حقل الفعالية الداخلي، يجد الليبرالي تنوعًا كبيرًا في أشكال القانون، مستندًا إلى المسلّمة القائلة بأن الإنسان حر. أما بالنسبة إلى القائلين بالعرقية، فإن الفعالية الداخلية للقانون إنما تعتمد على بنية الشعب «العابرة للأشخاص والعابرة للزمن». ولذلك فإن القانون الدولي أمر غير معقول في هذه المقاربة أيضًا. ويقبل بست بأن بعض القواعد قد تحكم بين الحين والحين العلاقات الدولية. ولكن لما كان من الممكن التخلي عنها في أي وقت، فإنه من اللغو الشكلي أن توصف هذه القواعد بالقانون الدولي.

جملة القول، إن المنظرين النازيين يتفقون على أن العقبات التي تقف في وجه العظمة الإمبراطورية تختفي من الوجود عندما يطلب الشعب ذلك. والنظرية العرقية، إذ توفر المرتكز للتوسع، تختلف اختلافًا أساسيًا عن تلك

---

(105) Gürke, p. 99.

(106) Werner Best: «Rechtsbegriff und Völkerrecht,» pp. 1345-1348; «Rechtsbegriff und Gesetzgebung,» p. 673, and «Rechtsbegriff und Verfassung,» p. 1207: *Deutsches Recht* (1939).

(107) Best, «Rechtsbegriff und Völkerrecht,» p. 1347.

النظريات المحافظة والمطلقة التي تفسر القانون الدولي باعتباره مجرد قانون خارجي للدولة وهذان المذهبان الأخيران رجعيان، لكنهما يحتفظان ببقايا من العقلانية بقدر ما يضعان حدودًا قانونية على سيادة الدولة. أمّا النظرية العرقية فديناميكية: ويمكن إيجاز وظيفتها كما يلي:

(1) بإنكارها أن الدول تخضع للقانون الدولي تنكر أن الدول متساوية وتسمح بالتمايز بينها.

(2) بإنكارها أن الدول لها سيادة تقوض العنصر الأخير من العقلانية في العلاقات الدولية، وبذلك تختفي الحدود المكانية والوظيفية الجوهرية في مفهوم سيادة الدولة.

(3) بإعلانها سيادة العرق، تخضع كل الألمان بالعرق، مهما كانت قوميتهم، لقانون العرق الجرماني.

(4) إذ تنكر وجود القانون الدولي بين الإمبراطوريات المتنافسة، تنبذ أي حدود قانونية للعدوان، بينما تحامي في الوقت نفسه عن إمبراطوريتها عبر عقيدة مونرو المنحرفة.

(5) بتطبيقها مصطلح القانون الدولي على العلاقات بين جماعات الشعوب داخل إمبراطوريتها تقوّض آخر بقايا حماية الأقليات وتسبغ على ظلم الأقليات قداسة القانون الدولي.

5. طابع رايخ ألمانيا الكبرى ونطاقه

من السهل نسبيًا تحديد أيديولوجية رايخ ألمانيا الكبرى وبنيته انطلاقًا من خطط النازية، ولكن لا يسهل تحديد النطاق النهائي لهذا الرايخ. فمن الخطأ الفادح جدًا الافتراض بأن القيادة النازية قد حددت الحدود النهائية للسيطرة الألمانية على أوروبا أو الشكل المحتمل لإمبراطوريتها. فالحدود يتم تحديدها بالأوضاع السياسية، بالنجاحات العسكرية، بالدوافع الاستراتيجية، بالاعتبارات الاقتصادية التي ربما تتطابق أو لا تتطابق.

لنكتفِ بشاهد واحد، هو عمل فيرنر دايتز (Werner Daitz)، وهو اسمٌ غير معروف عند الجمهور الأميركي، لكن نفوذه عظيم داخل الحزب النازي كما داخل الصناعة والمصارف. فدايتز[108] كيميائي ومهندس من حيث المهنة، وهو لم يزل وثيق الصلة بالصناعة الخاصة، ومرتبط حاليًا مع مجموعة بوسيل (Posseh) وأعمال صهر الحديد الموجودتين في لوبيك، وهو من الرجال القلائل الذين نشرت صورتهم وسيرتهم عام 1934 باعتبارهم نافذين في الحزب النازي في ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية[109]. إنه يعمل بالتنسيق الوثيق مع كورت فايغلت، أحد مديري دويتشه بنك، وعضو في مجلس المشرفين على البنك الألماني الآسيوي، والشركة الألمانية لشرق أفريقيا، وسوى هذه، كما أنه عضو في المكتب الاستعماري للحزب النازي. لم يزل دايتز عضوًا في قيادة الحزب منذ عام 1931، كنائب للشؤون الاقتصادية، وهو اليوم في مكتب السياسة الخارجية للحزب. ومن الواضح أنه رجل تعتبر نظرياته معبّرة عن عناصر مهمة في قمة النظام الألماني الحالي.

خطة دايتز للتنظيم الأوروبي توليفة من العرقية والجغرافيا السياسية، والاقتصاد الواسع النطاق. من ذلك أنه يرى أن المجال الحيوي لا يتحدد باعتبارات جغرافية فحسب، بل باعتبارات عرقية أيضًا. ومن المفيد أن يتم توسيع المدار الأوروبي للسيطرة الألمانية إلى أقصى حد. ومفتاح نظريته هو تعريفه «للبّ العرقي» و«المجالات النووية».

يرى دايتز أنَّ عالم اليوم مقسم إلى مجالات عدة حيوية متنوعة محددة عرقيًا. «القانون الأساس لنظام الحياة العرقي» هو «أن العرق لا يستطيع أن يغادر مجاله الحيوي الأصلي من دون أن يغادر ذاته إلى حد ما»[110]. هذا المجال

---

(108) Werner Daitz: *Das Selbstbestimmungsrecht Europas* (Dresden: [s. n.], 1940); «Das neue Europa, seine Lebenseinheit und Rechtsordnung,» *Deutsches Recht* (1940), pp. 2081-2084, and *Der Weg zur völkischen Wirtschaft und zur europäischen Grossraumwirtschaft* (Dresden: [Meinhold Verlagsgesellschaft], 1938).

(109) Rolf Fritzsche, *Aufbau der Wirtschaft im dritten Reich* (Berlin-Charlottenburg: Verlag Volksbuch g.m.b.h., 1934), Appendix.

(110) Daitz, «Das neue Europa,» p. 2082.

الأصلي الحاسم هو اللب العرقي أو المجال النووي. ولا يمكن المجالات الاستعمارية أو الحدودية أن تأخذ مكانه. الدم والتراب والقانون هي العناصر المكونة للنظام الجديد الذي يستلزم تقويض النظام الكوني والاستعاضة عنه بأنظمة قارية. ويعبَّر عن التقسيم المستقبلي للعالم عبر «الدعاية لعقيدة مونرو العرقية» بواسطة شعارات: أوروبا للأوروبيين، أميركا للأميركيين، والهند للهنود. وبينما نجد أن عقائد مونرو الأوروبية، واليابانية، والهندية، بيولوجية في طبيعتها، نجد أن عقيدة مونرو الأميركية إمبريالية أيضًا بسبب طبيعتها الجغرافية البحتة. أما لماذا يجب أن تكون هذه هي الحال، فأمر لا يوضحه تحليل دايتز. ويبدو للناظر أن العقلِ يقضي بالحجاج عكس ذلك، بالقول إن الحدود الجغرافية أصلية وطبيعية، وإنَّ الاعتبارات البيولوجية تنتهكها.

إن تعريف المجال النووي الأوروبي هو الأسطع من حيث ما يكشف عنه. «فأوروبا، من حيث هي المجال النووي الضروري للعرق الأبيض، تمتد من جبل طارق إلى جبال الأورال ومن الرأس الشمالي إلى شمال أفريقيا»[111]. وتمتد مجالاتها الطبيعية المكملة والاستعمارية إلى آسيا الشمالية وإلى بحرَي أوخوتسك وبيرينغ وبعيدًا في قلب أفريقيا إلى الجنوب. وإيطاليا وروسيا هما بوَّابا العرق الأبيض في الجنوب والشرق، وهو منصب كان لإيطاليا وإنكلترا سابقًا. إن هذا الاعتبار لمجمل أوروبا وحده هو الذي حمل الفوهرر على محاولة إقامة علاقات طيبة مع إنكلترا.

هنا ينشأ السؤال الواضح: من المسؤول عن المجال الجديد الهائل؟ والجواب واضح بالمثل. «ألمانيا مسؤولة لا عن ذاتها فحسب، بل وعن أوروبا ومجموعة الشعب الأوروبي، وذلك بسبب وزنها الطبيعي». (هذه نظرة فريدريش ليست مع تعديل مهم؛ ألمانيا هنا تحل محل إنكلترا). «في ظل أدولف هتلر تنهض الإمبراطورية الألمانية العظمى مجددًا مع قاعدتها السياسية المجالية في مجال بحر البلطيق الشمالي، ونمط حياتها العسكري، وواجبها السياسي الخارجي». وما يقصده دايتز بالواجب السياسي الألماني

(111) المصدر نفسه، ص 2082.

إنما هو وضع سياسة قارّية. يجتمع مجالا الشمال وبحر البلطيق ومجال البحر المتوسط بقيادة إيطاليا، ويجتمع المجال الروسي في وحدة «لتقوية أوروبا». وقد عادت روسيا إلى أوروبا عبر عقدها معاهدة عدم الاعتداء الألمانية - السوفياتية.

تُبْرِزُ هذه النظرية اللافتة ثلاثة أفكار رئيسة: أوروبا هي وحدة تضم كامل المنطقة الجغرافية الأوروبية ومناطق أفريقيا وشمال آسيا. قيادة أوروبا تعود إلى ألمانيا. وتستطيع روسيا وإيطاليا أن تشاركا في هذه المهمة ما دامتا تلعبان لعبة ألمانيا. ولكن إذا ما قام حلفاء ألمانيا بمخالفتها فهي سوف تقوم بدور الوصاية الحصرية على كامل أوروبا، مع ما يضاف إليها من مجالات استعمارية.

أطروحة دايتز هي التعبير الأوضح عن مدى الطموحات الألمانية. وهي ملموسة كأحسن ما يمكن أن تكون عليه النازية. أما هل تقوم ألمانيا بتوسيع قبضتها إلى ما وراء المجال الذي حدّده، فأمر يتعلق بالفرص الاستراتيجية والتناقضات الداخلية ضمن الرايخ الجديد.

من المستحيل التنبؤ الآن بشأن ما إذا كانت أشكال الحكم السياسي التي طورها النازيون قبل الحرب وخلالها سوف تستبقى من بعد أم لا. ويمكن أن يميز المرء الأنماط السياسية التالية في علاقة ألمانيا وبقية أنحاء إمبراطوريتها:

1 - الحكم العسكري مميز لشمال فرنسا وبلجيكا[112]. والسلطة في أيدي المرجعيات العسكرية. وهي مشكّلة في بنية تراتبية في شمال فرنسا (القيادة الميدانية العليا، والقيادة الميدانية، وقيادة المنطقة (Oberfeldkommandanturen، Feldkommandanturen, Ortskommandanturen)، وإن كان التمييز العسكري بين القيادتين الأوليين قد أُبطل إلى حد بعيد في أول كانون الأول/ ديسمبر 1940. وتدير كل منهما الآن مقاطعة[113]، بينما تقتصر الثالثة على هيئة عسكرية محلية.

(112) Gustave Dumas, «Documents from Occupied France,» *Thought*, vol. 16, no. 1 (March 1941), pp. 133-141.

(113) *Deutsches Recht* (1941), p. 34.

تتخطى الإدارة العسكرية النازية بكثير نطاق الاحتلال العسكري التقليدي. وهدفها هو تحويل بنية الأراضي المحتلة وسياساتها، بحيث تتناغم مع بنية وسياسات الرايخ نفسه. ويتضح هذا بصورة خاصة في معالجة المسألة اليهودية (مرسوم 28 آب/أغسطس 1940 الذي أنشأ سجلًا لليهود، يستلزم تسجيل الممتلكات اليهودية كلها، ويفرض ضريبة خاصة عليها)، كما يتضح في الصلات الوثيقة بين المصالح الألمانية والمصالح الفرنسية.

2- أفضل تمثيل للنمط الثاني نجده في هولندا والنرويج. السلطة العليا في الأراضي الهولندية هي المفوض الفدرالي المعيّن بموجب مرسوم الفوهرر الصادر في 18 أيار/مايو 1940. يمارس المفوّض (الدكتور زايس - إنكفارت لهولندا في الوقت الحالي) جميع الوظائف الدستورية للملك وحكومته. فهو يشرّع، ويعيّن، ويقيل، مستعملًا الموظفين الرسميين الهولنديين لتنفيذ أوامره. مرؤوسوه المباشرون هم أربعة مفوضين عامين من الألمان، واحد للإدارة والقضاء (الدكتور فيمر)، وواحد للأمن (قائد الإس إس راوتر (Rauter))، وواحد للمالية والاقتصاد (الوزير السابق الدكتور فيشبوك)، وواحد من دون حقيبة (قائد الإس إس فريتز شميت) الذي يتولى تنفيذ السياسات المعادية لليهود وللماسونيين الأحرار من جملة مهمات أخرى. ويمكن المفوضين العامين أن يشبّهوا بوزراء حكوميين. يستبقي مرسوم الفوهرر القانون الهولندي بقدر ما يتسق مع الحاجات الألمانية؛ وقد نسخ جزئيًا بالقانون الألماني، ومن الممكن أن تُستَعمَل الإس إس الألمانية لأسباب سياسية حيثما تدعو الحاجة. والسياسة الفعلية هي سياسة دمج أوثق لهولندا في فلك الرايخ الألماني[114].

تختلف إدارة النرويج عن هذا اختلافًا طفيفًا فحسب[115]. فعندما أخفقت محاولة كويزلينغ لتشكيل حكومة نرويجية جراء الافتقار إلى الدعم لا من الشعب النرويجي وحده بل ومن السلطات العسكرية الألمانية أيضًا، على ما

---

(114) *Deutsches Recht* (1940), p. 1820.

(115) *Norway Does not yield; the Story of the First Year*, with an Introduction by J. Borden Harriman (New York: American Friends of German Freedom, 1941), and Josef Terboven, «Neuordnung und Zusammenarbeit in Norwegen,» *Europäische Revue*, vol. 17 (1941), pp. 13-20.

يظهر، عيّن هتلر بمرسوم صدر في 20 نيسان/ أبريل القائد النازي جوزيف تربوفن مفوضًا فدراليًا. فوُجِئ تربوفن بمجلس إداري نرويجي قائم مدعوم شعبيًا ومناوئ كليًا لكويزلينغ. حاول تربوفن وكويزلينغ أول الأمر إقامة نوع من الحكم غير المباشر يتولى فيه الألمان دور الحماة. فطلبا من مجلس الأمن الدعوة إلى اجتماع لخلع الملك وانتخاب مجلس دولة. باء المجهود كله بالفشل. في إثر ذلك حلّ تربوفن جميع الأحزاب السياسية (25 أيلول/ سبتمبر 1940) والمجلس الإداري القديم، وعيّن مفوضين مختارين حصرًا من صفوف حزب الوحدة الوطنية بزعامة كويزلينغ مديرين لوزارات الحكومة الثلاث عشرة. استنادًا إلى قرار تربوفن الصادر في 28 أيلول/ سبتمبر 1940، يتمتع رؤساء الدوائر بسلطة مطلقة على أقسامهم وهم مسؤولون أمام المفوض وحده. ويجوز لهم أن يصدروا وينفذوا قرارات إدارية كانت سابقًا تصدر عن الملك، والشتورتينغ، أي مجلس الدولة. فهم رؤساء أقسامهم بالمعنى الألماني. أما المفوض الفدرالي نفسه، فهو المشرّع والإداري الأعلى طبعًا. وتنقسم مفوضيته إلى ثلاثة أقسام وظيفية وثمانية مكاتب إقليمية. إضافةً إلى ذلك، أُدخلت آلة الإرهاب الألمانية؛ ليس الإس إس وحدها التي تمارس السلطة السياسية في جميع الأراضي المحتلة، بل ومحاكم الشعب أيضًا[116]. وبحلول أيلول/ سبتمبر 1940 أصبحت السيطرة التسلطية شبه كاملة من القمة إلى القاعدة، والألمان يفتخرون بذلك[117].

الفارق بين نمطي الإدارة العسكرية والمدنية شاسع؛ فالإدارة المدنية تمارس شكلًا من السيطرة التسلطية أقوى وتُعنى أكثر بكثير بتنميط الحياة السياسية والاجتماعية بكاملها واستيعابها.

3- ينظر الألمان إلى محمية بوهيميا - مورافيا نظرتهم إلى أنموذج النظام الإداري لرايخ ألمانيا الكبرى. والنمط الذي يذهبون إليه هو تحريف لمبدأ

---

(116) مرسوم المفوض الفدرالي، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1940: *Deutsches Recht* (1940), p. 2100.

(117) المصدر نفسه، ص 1819.

اللورد لوغارد الشهير القائل بـ «بالحكم غير المباشر»: أعطِ السكان الأصليين استقلالًا ظاهريًا واحتفظ بالمواقع الأساس في أيدي البيض. يعمل هذا المبدأ بشكل سيئ جدًا في البلدان المستعمَرة، إذ يُبقي السكان الأصليين عند مستوى اجتماعي واقتصادي معيّن ويمنعهم من التقدم. وعندما يطبّق على أمة أوروبية لا تأتي ثانية إلا بعد الألمان من حيث الفعالية الاقتصادية، فإن النتيجة تكون مأساة صارخة. وقد اصطدم الألمان بعقبة خطرة. فصيغة لوغارد لا يمكن أن تطبق إلا إذا كان قطاع مهم واحد على الأقل من السكان مستعدًا لتسيير الحكم تحت وصاية خارجية. ففي تشيكوسلوفاكيا، لم يزل كبار الصناعيين والمزارعين معادين للديمقراطية ومستعدين لأن يبيعوا أنفسهم لمن يدفع السعر الأغلى. وقد تعاونوا بكثير من طيبة الخاطر مع النظام النازي وسُعِدَ الألمان بالوقوع على هاشا (Hacha)، وهو رجل أضعف من أن يتولّى مهمة الحكم. غير أن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح في أي بلد آخر. ولم يتمكن الألمان من أن يجدوا حتى في بولندا جماعة مستعدة لأن تعمل أداة لهم؛ وهذا دليل ثابت من جملة أدلة أخرى على أن المبدأ الويلسوني المحتقر والقائل بتقرير المصير إنما هو مبدأ متأصل في وجدان الشعب.

4- اعتُمِدَت الأساليب الاستعمارية في أسوأ صورها في بولندا من خلال الحكومة العامة (Generalgouvernement) مثلما سمّاها النازيون[118]. جرى ضمّ أقسام بولندا التي كانت ألمانية سابقًا إلى الرايخ نفسه (مرسوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1939؛ أصبح نافذًا منذ 26 تشرين الأول/أكتوبر): بروسيا الغربية، بوزنان (التي سميت فارتيلاند لاحقًا)، سيليزيا العليا، ومنطقة زيخناو في بروسيا الشرقية. وقد أصبح الباقي مستعمرة ألمانية تغطي 100,000 كم^2 وتضم عشرة ملايين نسمة. أما القاعدة الدستورية لذلك، فهي مرسوم الفوهرر الصادر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1939 والذي أوجد منصب الحاكم العام وعيّن فيه

(118) Werner Best, «Die neue Gliederung und Verwaltung des emaligen polnischen Staatsgebietes,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 2089-2090; Julius von Medeazza, in: *Deutsches Recht* (1941), pp. 565-566, and Julius von Medeazza, «Ein Jahr Generalgouvernement,» pp. 1793-1807, and Albert Weh, «Das Recht des Generalgouvernements,» pp. 1393-1403: *Deutsches Recht* (1940).

الدكتور هانز فرانك، الوزير من دون حقيبة ورئيس نقابة المحامين النازيين. وأصبحت بولندا اليوم مجرد أرض محتلة في النظرية والممارسة الألمانيتين. وزالت الدولة البولندية، أما الحكومة العامة «فهي بنية دستورية منفصلة تمامًا عن الدولة البولندية السابقة»[119]. وتمّ تغيير اسم البلد نفسه في آب/أغسطس 1940 من «الحكومة العامة للأراضي البولندية المحتلة» إلى مجرّد «الحكومة العامة». هذه الأراضي تخضع للسيادة الألمانية، وإن لم تكن جزءًا من رايخ ألمانيا الكبرى. خلافًا للمحمية البوهيمية، تعتبر الحكومة العامة بلدًا أجنبيًا مستبعدًا من منطقة الجمارك والعملة الألمانية.

تتم إدارة البلد، حسبما نُظّمَت حديثًا جدًا بمقتضى مرسوم 16 آذار/مارس 1941، بوساطة حاكم عام وحكومة هي عبارة عن جهاز تنفيذي وهيئة استشارية في الوقت نفسه. يرئس الحكومة وزير دولة، وهي تنقسم إلى قسمين، سكرتاريا مكونة من ثمانية مسؤولين (مكتب الحاكم العام، ومكتب الحكومة، والتشريع، وتكوين الأسعار، وتنظيم المجال، والعاملين، والإدارة، والأرشيف)، واثنتي عشرة إدارة: الداخلية، المالية، العدل، الاقتصاد، الغذاء والزراعة، الغابات، العمل، الدعاوة السياسية (البروباغندا)، الإعمار، والسكك الحديد، والبريد.

في صفتها الاستشارية، تتألف الحكومة من الحاكم، وزير الدولة، مديري مصرف العملة ومكتب التدقيق، ورؤساء الدوائر الاثنتي عشرة، ومديرية احتكارات الدولة، ورؤساء شرطة النظام والأمن.

تنقسم المستعمرة إلى أربع مقاطعات يرئس كلًا منها حاكم. ثم تنقسم كل منطقة بدورها إلى وحدات ريفية وحضرية. قوة الشرطة هي في يد قائد رفيع الرتبة من الإس إس، مسؤول أمام الحاكم مباشرة. وأُنشئت داخل المراتب الإدارية الدنيا قوة شرطة خاصة (6 أيار/مايو 1940) مكونة من الألمان عرقًا

---

(119) Weh, p. 1394.

ممن تراوح أعمارهم بين ثمانية عشرة وأربعين عامًا[120]. حتى 31 تموز/ يوليو 1940 كان الحاكم رئيسًا لمكتب خطة السنوات الأربع في المنطقة؛ وبعد ذلك استعمل الإطار العام لإدارته من أجل تنفيذ مهمات خطة السنوات الأربع. ويؤازره في هذا العمل مجلس اقتصادي للحكومة العامة، يرئسه هو أيضًا. إضافةً إلى ذلك، فهو يرئس مجلس الدفاع عن الرايخ ويرئس الحزب في الحكومة العامة وهكذا، لا يوجد أي إدارة بولندية. وكل ما بقي للشعب البولندي هو «الاستقلالية الطبيعية»، كما صاغها فرانك[121]، من دون أي حقوق قانونية أو دستورية. ومع أنّ إدارة 1148 مدينة وقرية متروكة للبولنديين على الورق، فإنها تخضع لاستنساب الحاكم العام، وهي فعليًا تحت السيطرة الألمانية.

من الأمثلة المميزة للوضع الاستعماري لهذه البلاد قرار الحاكم العام الصادر في 13 أيلول/سبتمبر 1940، والقاضي بإنشاء نظام للقانون الإداري الجزائي[122]؛ إذ منح رؤساء الإس إس، والشرطة، سلطة تقويم غرامات تصل إلى 1000 زلوتي، وأن يحكموا بعقوبة السجن حتى ثلاثة أشهر. ولا يُستمع للمتهم بالضرورة. أما الاستئناف، فلا يمكن أن يقدم إلا إذا كانت العقوبة صادرة عن أدنى القادة الإداريين. وجميع المسؤولين الآخرين يتمتعون في الوقت نفسه بصفة المدعين، والقضاة، والمنفذين، ولا استئناف لقراراتهم. بهذا نرى أن الإدارة السلطوية في بولندا كاملة شاملة، وأن وضع الأراضي البولندية هو وضع المستعمرة بكل بساطة، وليس ثمة من إشارة إلى أن هذه الأراضي سوف تصبح يومًا بولندا جديدة مستقلة أو حتى شبه مستقلة.

لا يخضع تنوع أنماط التنظيم السياسي لرايخ ألمانيا الكبرى لأي خطة مسبقة، بل يعكس مختلف المشكلات التي واجهها الفاتحون. فكل واحد من هذه الأنماط هو من أنماط الفتح، حتى في تلك الدول التي احتفظت

---

(120) *Deutsches Recht* (1941), p. 913.

(121) Weh, p. 1396.

(122) *Deutsches Recht* (1940), p. 1819.

باستقلالها القضائي كسلوفاكيا، وهنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا. وقد استعملت وسائل الدعاوة السياسية، والاختراق الاقتصادي، وفساد الجماعات الحاكمة، والطوابير الخوامس، والتدخل العسكري كلها. كما أن حاضنة البذور كانت قد خصِّبت قبل ذلك بوقت طويل جراء التناقضات العرقية والاجتماعية الحادة التي حالت دون نمو وعي ديمقراطي قوي في أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية. كانت الزمر الصغيرة الحاكمة، والمكونة غالبًا من ملّاك غائبين، تحتاج إلى الدكتاتورية والمساعدة الخارجية، وكانت تدعم أي شخص يستطيع أن يدفع أكثر ويضمن حكمها. والمسألة الزراعية، البالغة الحدة في هذه المناطق، لم تعالج قط معالجة سليمة. وباستثناء تشيكوسلوفاكيا، كانت الأقليات تُعَامَل بحراب البنادق لا بالقفازات. كان الفرنسيون والبريطانيون قد ارتكبوا خطأ مميتًا بعدم بناء سياساتهم في أوروبا الشرقية على دعم الجماهير والأقليات. ولذلك كانت الطريق ممهدة أمام الدعاوة السياسية الألمانية في صفوف القطاعات المظلومة من السكان (ضروب التشابه مع أميركا اللاتينية تستحق الاعتبار).

ليس النمط الاقتصادي لرايخ ألمانيا الكبرى واضحًا كوضوح نظامه السياسي؛ فهنا يظهر انعدام التصور العقلاني لأوروبا الجديدة بأجلى صوره. يصرّ جناح من النازيين على أن الرايخ الألماني ذاته يجب أن يكون المركز الإنتاجي لأوروبا، وأنه يجب تكثيف عملية التصنيع داخل هذه المنطقة، وأن الرايخ متى أصبح المنتج الوحيد لكل أوروبا، فإن ذلك سوف يرفع مستويات معيشة شعبه، وأن على البلدان المحيطة أن تمده بالمواد الأولية والقوى العاملة وأن تنتج السلع الزراعية. من ناحية ثانية يذهب وزير الزراعة اليوغوسلافي السابق أوتو فون فرانجيس (Otto von Frangés) في مناقشة مفصلة للعلاقة بين أوروبا الجنوبية الشرقية وخطة السنوات الأربع الألمانية، إلى أن البلدان الجنوبية الشرقية تشهد ازدحامًا سكانيًا خطرًا ولا بد من تصنيعها[123]. وكان وزير التجارة الروماني السابق م. مانويليسكو قد شدد في كتابه *Théorie*

(123) *Europäische Revue*, vol. 15 (1939), pp. 238-243 and 337-342, and K. Vowinckel, in: *Zeitschrift für Geopolitik*, vol. 17 (1940), p. 596.

(نظرية الحمائية *du protectionisme et de l'échange international* (Paris. 1929) والتبادل الدولي) على استعمال الرسوم الحمائية لتصنيع رومانيا.

يمثل فرانجيس مدرسة كاملة من الاقتصاديين في جنوب شرق أوروبا[124]. وهم وإن توافقوا على أن من شأن دول الدانوب أن تمد ألمانيا بمعظم قمحها وذرتها وصوفها ومواشيها وزيوتها النباتية إذا ما كثفت الاستثمار الزراعي، يشددون على ضرورة تصنيع المنطقة كضرورة مركزية. فمنذ العام 1929 ذهب وزير التجارة الروماني السابق مانويليسكو، مثلًا، إلى أنه يجب ألا تصدّر دول الدانوب الركاز بل المعادن النقية أو شبه النقية. ومن الواضح أن هؤلاء الاقتصاديين يودون رفع مستويات معيشة شعبهم، وإن أصبحت مطالباتهم أكثر اعتدالًا في السنوات الأخيرة. فهم يقصرون برامجهم اليوم على إقامة الصناعات التي يمكن أن يتم فيها تشغيل القوى العاملة غير الماهرة ذات الدربة القليلة والإنتاجية المتدنية. وهم يذهبون حتى إلى الاعتراف بأن على الرغم من أن ضم دول الدانوب إلى مجال أوسع يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التصنيع، «فلا يمكن تعليق الآمال الكبار على ذلك»[125].

يرفض كارل برينكمان، اقتصادي هايدلبرغ، التصنيع[126]. فهو يريد حلًا وفق نظرية فريدريش لِيست الاقتصادية، أو «خطة هاملتون الأميركية». وهو يرى أن حصار نابليون القاري أخفق لأن روسيا لم تُدخَل فيه، ولأن الخطة لم تفِ

(124) الأدبيات الألمانية الأساس حول المسألة هي: Andreas Predöhl, «Die sogenannten Handelshemmnisse und der Neuaufbau der Weltwirtschaft," *Weltwirtschaftliches Archiv*, vol. 52, no. 2 (1940), p. 193; Giselher Wirsing, *Zwischeneuropa und die deutsche zukunft*, Tat schriften (Jena: E. Diederichs, 1932); Ferdinand Fried, *Wende der Weltwirtschaft* (Leipzig: W. Goldmann, 1939); Ernst Wagemann, *Der neue Balkan; altes land- junge wirtschaft* (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939); Bela Csikos-Nagy, «Zur Neuordnung der europäischen Wirtschaft,» *Weltwirtschaftliches Archiv*, vol. 53 (1941), pp. 126-135, and Otto von Franges: «Jugoslawiens Interesse am Vierjahresplan,» *Der Vierjahresplan*, vol. 1, no. 18 (1937); «Der Vierjahresplan und die industrialisierung der südosteuropäischen Agrarstaaten,» *Europäische Revue*, vol. 15 (1939), and «Die Donaustaaten Südosteuropas und der deutsche Grosswirtschaftsraum,» *Weltwirtschaftliches Archiv*, vol. 53 (1941), pp. 284-316.

(125) Franges, «Die Donaustaaten Südosteuropas,» p. 515.

(126) Carl Brinkmann, «Die wirtschaftliche Gestaltung des europäischen Grossraumes,» *Bank-Archiv*, no. 3 (1941), p. 29.

بالجهد الذي بُذل لأجلها. لقد ارتكزت البنية الاقتصادية لجنوب شرق أوروبا على استغلال «الفلاحين من أجل التجريب غير الطبيعي في التصنيع»، ولا سيما في رومانيا. من ناحية ثانية يرفض برينكمان أيضًا فكرة الدول ذات الزراعة الواحدة التي لا وظيفة لها إلا مدّ ألمانيا بالمواد الخام والمواد الغذائية. وهو يطالب بالقدر الأقصى من «التصنيع المستقل» المكفول بالطابع المميز لكل بلد. وحده تبادل السلع ينبغي أن يتركّز داخل منطقة أوروبا الوسطى الواسعة.

الواقع أن لا طائل من وراء البحث عن مناقشة لطريقة تنظيم رايخ ألمانيا الكبرى اقتصاديًا. فالوضع الاقتصادي للدول المغلوبة لن يُحَدَّد طبقًا لخطة مسبقة التصميم، بل وفق ديناميات الاحتكار الرأسمالي التوتاليتاري. والسياسات الألمانية الحالية لا تُعطي أي مؤشر على البنية الاقتصادية المستقبلية. فهي مشروطة بالمستلزمات المباشرة لحال الحرب، وتستهدف الإنتاجية العليا من جميع الصناعات الضرورية للمضي في الحرب، مع تخفيض إنتاج الصناعات الاستهلاكية أو الكمالية إلا متى كانت ضرورية للتصدير.

السمة المشتركة بين جميع الأراضي المفتوحة هي معاملة المصالح اليهودية؛ فبمعزل عن المشكلات الكثيرة التي أثارتها الأرينة، والتي حُلَّت على الطريقة نفسها التي حُلَّت بها في ألمانيا ذاتها، فإن اقتصاد رايخ ألمانيا الكبرى منذور حصريًا لتلبية الرايخ الألماني نفسه. ففي الأراضي المحتلة كلها تقريبًا تُرسَل أعداد متزايدة من العمال إلى الرايخ، وهكذا أدخلت خدمة العمل الإجباري أو الطوعي شكليًا. وكذلك فإنَّ المصادرة المباشرة للسلع والاستغلال من خلال التلاعب بسعر صرف العملة هما طريقة مهمة أيضًا في نهب الأراضي المحتلة. فحيثما يتم اللجوء إلى البيع، يتم تحديد سعر صرف العملات الأجنبية بصورة تعسفية[127]. وعلى الرغم من دمج المحميات في

(127) في بلجيكا، عام 1941، الفرنك الواحد يساوي 8 بفينيغ، البلغا الواحدة تساوي 40 بفينيغ: *Deutsches Recht* (1941), p. 1719.

في الدنمارك: أفلحت ألمانيا خلال أربعة أشهر في تحويل سلفة ألمانية صغيرة إلى دين قدره 800,000,000 كراون. كان قسم من هذا الدين يشكل كلفة الاحتلال، أما القسم الأكبر فيمثل زيادة =

اتحاد عملة رايخ ألمانيا الكبرى، فإنَّ بولندا لم تدمَج (مرسوم العملة الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1939)[128]، ولذلك يجب أن تصرف العملة الألمانية لدى الحكومة العامة من خلال مكتب العملة في كراكوف.

تبقى أمامنا مناقشة مسألتين: السيطرة على المصالح والأعمال في الأراضي المحتلة والتغيرات الاقتصادية البنيوية. ليس ثمة أدنى شك في أن المصالح الألمانية وسّعت سيطرتها على المصالح الأجنبية في المناطق المحتلة. الصحف والدوريات الألمانية تنقل بأمانة أنباء المكتسبات الجديدة، ولكن من دون الإشارة إلى الطرائق المستخدمة. وتبرز من بين هذه طرائق أربع: إحداها دمج المصالح الأجنبية في بنية الكارتيل الألمانية. في بعض الحالات، أدخلت تشريعات الكارتيل الألمانية، خصوصًا تلك المتعلقة بالكرتلة الإلزامية، إلى الأراضي الجديدة (المحمية، 10 كانون الثاني/يناير 1940)[129]؛ في أماكن أخرى ضُمّت المؤسسات الأجنبية ببساطة إلى الكارتيلات الألمانية. ولما كانت الكارتيلات المهمة كلها كارتيلات ذات حصص (كوتا)، فمعنى هذا أن حصص الإنتاج أو المبيعات المخصصة للمصانع الأجنبية تحددها الأغلبية الألمانية. ويعترف الكتاب الألمان أحيانًا بأنهم عززوا نفوذهم تعزيزًا كبيرًا عبر هذه الحيلة[130]. ومن الممكن أن يُقضى على مؤسسة أجنبية بهذه الطريقة، أو أن تُبتَز حتى تستسلم لمنافسيها الألمان. وكانت النتيجة النهائية تكثيف عملية نمو الاحتكارات داخل ألمانيا ذاتها.

يشار تكرارًا إلى جَرمَنة المصالح المطّردة باعتبارها «تبسيطًا لبنية اتحادات المنشآت»؛ إذ وجد عدد كبير ومتزايد من الشركات الأجنبية طريقه

= شحن السلع الدانماركية إلى ألمانيا. انظر: Henry Chalmers, «Impact of War upon Trade Policies of Foreign Countries,» *International Reference Service* (U.S. Department of Commerce), vol. 1, no. 6 (1941).

(128) W. Lepenies, «Das Devisenrecht in den besetzten Gebieten and im Generalgouvernement,» *Deutsches Recht* (1941), pp. 89-91.

(129) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 41, and Louis Domeratzky, «The German Cartel as an Instrument of Economic Control of the European Continent,» *Foreign Commerce Weekly*, vol. 3, no. 10 (1941).

(130) أي كارتيل الورق في المحمية: *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 309.

إلى المجموعات الألمانية[131]. من ذلك أن صناعة الفحم والحديد البوهيمية أُدمِجَت، كما أُدمِجَت المصارف[132]. وتم الاستيلاء على أصول ضخمة لمصارف أجنبية، خصوصًا فرنسية، في جنوب شرق أوروبا، وبموافقة المالكين في كثير من الأحيان، طمعًا بحصة من غنائم المنتصر. أما حيث لم يكن هذا ممكنًا، تم أحيانًا استخدام حيلة حاذقة جدًا (وهذه هي الطريقة الثانية). شركة فيليبس الهولندية لصناعة المصابيح في أيندهوفين، في هولندا، والتي تسيطر على شركات ألمانية عدة، كانت ولا تزال تبدو عصية على الشركات الألمانية. عمد الألمان إلى إنشاء شركة ألديفي الألمانية المحدودة المسؤولية، الألمانية بصورة حصرية، ثم جعلوها بالقانون وكيلة جميع الأسهم التي تمتلكها مجموعة فيليبس الهولندية في الشركات الألمانية. وكان من نتيجة ذلك أن الهولنديين أو سواهم من المالكين الأجانب تم تمثيلهم عبر شركة ألمانية في اجتماعات المساهمين في الشركات الألمانية[133]. هكذا قضي على النفوذ المسيطر لمجموعة فيليبس الهولندية بصورة فعالة. (ومن المؤسسات الأكثر استفادة من الجرمنة الاقتصادية في النمسا والمحمية مؤسسة هرمان غورينغ ووركس، طبعًا). وبصورة متزايدة، وهذه الطريقة الثالثة، تم تعيين ألمان أمناء على الممتلكات الأجنبية، كالأمانة على مجموعة يونيليفر الهولندية ذات الشهرة العالمية[134] أو مصانع الحديد والصلب في اللورين[135]. أما الطريقة الرئيسة الرابعة، وهي إقامة شركات خاصة لاستغلال الأراضي المفتوحة، فسوف تناقش لاحقًا.

---

(131) حاز درسدنر بنك مناجم *Nordböhmische Kohlenwerksgesellschaft*، في بروكس بشمال بوهيميا: *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 255.

وحاز مصرف Allgemeine Deutsche Kreditanstalt, Leipzig مصرف Länderbank, Prague التشيكي: المصدر المذكور، ص 259.

(132) Sudetendeutsche Bergbau, A. G. a new combine: *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 351.

اندماج: Länderbank and Böhmische Escompte-Bank: المصدر المذكور، ص 61.

تركيز صناعة الحديد البوهيمية: *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 385.

(133) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 61.

(134) المفوض الفدرالي لاتحاد يونيليفر هو وزير الدولة بوسه (Posse)؛ انظر: *Frankfurter Zeitung*, 2/7/1941.

(135) الأمناء هم الاتحادات الألمانية الكبيرة؛ انظر: *Frankfurter Zeitung*, 11/7/1941.

عن المصارف الألمانية في النظام الجديد، انظر: *Bank-Archiv*, no. 10 (1941), p. 214.

أما ممتلكات الدولة، فما من تقارير واضحة إلا عن بولندا. فاحتكارات الدولة للكحول والملح والتبغ وعيدان الكبريت والزيت المعدني والسكر واليانصيب أعيد تأسيسها لا بل وتوسيعها، وتعود الأرباح على الفاتحين[136]. وأنشأت الحكومة العامة مصرفها الخاص لإصدار العملة تحت اسم بنك الإصدار (Emissionsbank) في بولندا، ويديره حاكم مسؤول أمام حاكم بولندا العام فحسب. كما وُزِعَت الممتلكات التي كانت للدولة البولندية السابقة غنائم؛ فقد قضى مرسوم صدر في 24 أيلول/سبتمبر 1940 بضم جميع ممتلكات الدولة البولندية؛ وفي 24 أيلول/سبتمبر 1940 نُقِلَت الملكية إلى الحكومة العامة. ولما كانت الإدارة الجديدة لا تعتبر خليفة للدولة البولندية، فإنها ترفض تحمل أي مسؤولية عن التزامات سابقة حيال هذه الممتلكات[137]. وأُنشِئَت شركة مخصوصة (هي شركة أعمال الحكومة العامة (Werke des Generalgouvernements) برأس مال قدره 1,000,000 زلوتي، لتدير بعض أجزاء ممتلكات الدولة البولندية السابقة. ويقوم الحاكم العام بإدارة أجزاء غيرها، كما أُجّرت أجزاء أخرى من بعض المصالح الألمانية. وأُعلن أن «من غير المستبعد أن يتم نقل هذه المؤسسة أو تلك إلى الملكية الخاصة في وقت لاحق»[138].

لذلك نستطيع الاستنتاج بصورة يقينية أن الصناعيين الألمان استولوا على معظم المصالح القائمة في الأراضي المحتلة، وأن الجرمنة، كالأرينة، عجّلت عملية تركيز رأس المال. ثمة مشكلة جوهرية واحدة بالنسبة إلى جماهير الشعب في هذه الأراضي. هل ستمضي ألمانيا في عملية التصنيع، هل ستسرّع، وتكمّل، وتعقلن الصناعة وترفع بذلك مستوى المعيشة؛ هل ستسمح حصرًا بالجهد الإنتاجي الذي من شأنه أن يعضد الإنتاج الألماني؛ أم أنها ستعكس تيار التصنيع وتقذف السكان إلى مستوى الفلاحين الجياع الذين يلبّون حاجات العرق السيّد؟ لا يمكن للأجوبة أن تبنى على التصريحات

(136) Medeazza, «Ein Jahr Generalgouvernement,» p. 1776.

(137) *Deutsches Recht* (1940), p. 1874.

(138) المصدر نفسه، ص 2100.

الأيديولوجية للنازية. ألا تطمح أيديولوجية «الدم والتراب» إلى بلد من الفلاحين، بينما تسير عملية التحول الحضري للسكان الألمان تحت هذا الشعار بسرعة أكبر من ذي قبل؟

إن التناقضات الداخلية للاقتصاد الألماني هي التي سوف تحدد بنية رايخ ألمانيا الكبرى. ومن شأن هذه التناقضات، المتأصلة في كل نظام رأسمالي، أن تظهر أكثر فأكثر في ألمانيا وتتعقد جراء التناقضات القومية التي أنتجتها سياسة رايخ ألمانيا الكبرى. لن تتمكن ألمانيا من القيام بالمهمة الهائلة المتمثلة في تحويل اقتصاد الحرب إلى اقتصاد للسلم إلا إذا حوّلت أوروبا المحتلة إلى خزان واسع لليد العاملة، ومنتجي المواد الغذائية والمواد الخام. ولذلك فسوف يُخَفّض مستوى معيشة السكان كسبًا لرضى الطبقة العاملة الألمانية. لا يمكن أن نستخلص كبير شيء من تجربة اليوم. أغلقت بعض الصناعات، ولا سيما تلك التي تنافس الصناعة الألمانية أو التي لا تنتج إلا سلعًا استهلاكية. وأعيد بناء صناعات أخرى أو تم توسيعها. لا شك في أن الطاقة المائية سوف تشجع في النرويج[139]، ومثلها إنتاج النفط في بولندا. والطرق تشقّ[140]. هذه الخطوات ضرورية للفعالية العسكرية. وليس لدينا من سبيل لمعرفة هل قام الألمان بتدمير شامل للمشروعات الصناعية، وإن بدا هذا الأمر مستبعدًا.

إذا قيّض لرايخ ألمانيا الكبرى أن ينتصر فإنه سوف يرتكز على أعظم استغلال اقتصادي وسياسي في التاريخ كله. وسوف يكون من المستحيل على الحكومة الألمانية المستقبلية، لعقود عديدة على الأقل، أن تبرر نفوذها في أوروبا الوسطى. لا بد لألمانيا، بوصفها أعظم الآلات الصناعية تطورًا في أوروبا، من أن تقوم، طبعًا، بدور حاسم في البنية الاقتصادية الأوروبية. كيف ستتمكن ألمانيا من إبراز هذا الزعم بعد أن أحالت النازية ملايين الناس إلى جياع، هذه مسألة لا نستطيع الآن التنبؤ بجواب عنها. الاستغلال – ولا شيء

(139) Terboven, «Neuordnung und Zusammenarbeit». Foundation: 23 August 1940.
وتشارك I. G. Farben، انظر: *Frankfurter Zeitung*, 20/6/1941.

(140) Terboven, «Neuordnung und Zusammenarbeit».

غيره - هو القاسم المشترك بين جميع الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اعتمدت في الأراضي المحتلة. وهتلر أوضح ذلك إيضاحًا وافيًا في الخطاب الذي ألقاه يوم 27 كانون الثاني/ يناير 1932 في دوسلدورف أمام الصناعيين الغربيين الذين أتوا بدعوة من تيسن (Thyssen)، فقال: «لا يستطيع العرق الأبيض أن يحافظ على موقعه عمليًا إلا إذا ظلّت الفوارق في مستويات المعيشة في العالم كما هي. أعطوا لما يسمّى بأسواق صادراتنا مستوى المعيشة الذي نحظى به، تجدوا أنه لن يكون من الممكن الحفاظ على تفوّق العرق الأبيض الذي لا يعبّر عنه من خلال القوة السياسية للأمة فحسب، بل ومن خلال الوضع الاقتصادي للفرد أيضًا»[141]. صدق الوعد الذي وعد به هتلر الصناعيين الغربيين إلى حد يتخطى في الأرجح توقعات أكثر الصناعيين عدوانية.

---

(141) Adolf Hitler, *Vortrag Adolf Hitlers vor westdeutschen Wirtschaftlern im Industrie-Klub zu Düsseldorf am 27 Januar 1932* (München: Eher, 1932), p. 13.

VI
نظرية الإمبريالية العرقية

اكتفينا إلى الآن بقبول الإمبريالية باعتبارها التيار الأبرز في السياسة الألمانية. والواقع أن تحليلنا كله تركز على مسألة التوسع الألماني.

قصرت الفترة الإمبراطورية استعداداتها للتوسّع على إقامة جيش وبحرية وبيروقراطية موثوق بها، ودمج مصالح الدولة والقيادتين الصناعية والزراعية. استُبعدت الطبقات العاملة، وقُمعت منظماتها السياسية والصناعية، وعندما أخفقت هذه التجربة، أبقتهم عزلتهم الأيديولوجية واستبعادهم الكامل عن الخدمة العامة خارج الدولة والجماعات الحاكمة.

1. الديمقراطية والإمبريالية

شهدت الحرب العالمية الأولى 1914-1918 المحاولة الأولى لدمج الطبقات العاملة في نظام إمبريالي. وتعاون الديمقراطيون الاجتماعيون والاتحادات العمالية تعاونًا نشطًا. وخانوا، بفعلهم هذا، جزئيًا مبادئ برنامجهم الحزبي، لكن منهم من كانوا يعتقدون صادقين أن الحرب كانت دفاعية وأنهم سوف يتمكنون من تنفيذ رسالتهم الاشتراكية بقلب النظام القيصري في روسيا، وإطلاق قوى الثورة. ولكن على الرغم من النجاح الأولي، أخفقت محاولة دمج الجماهير في النهاية. ونما الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وعصبة سبارتاكوس (Spartakus Bund) على حساب الديمقراطيين الاجتماعيين والاتحادات العمالية. بات الهدف الإمبريالي للصناعة الألمانية واضحًا إلى حد

أنه ما عاد من الممكن الالتفاف على أهداف السلام. وفي النهاية جاء الوقع الهائل للأيديولوجيا الويلسونية يمزق الأساس الأيديولوجي الذي ترتكز عليه الإمبريالية الألمانية.

حاولت ديمقراطية فايمار - أي الديمقراطيون الاجتماعيون، والديمقراطيون، والكاثوليك اليساريون - أن تنشئ مجتمعًا غير إمبريالي لكنه معنيّ بعملية إعادة إعمار ألمانيا من الداخل ومشاركتها في مجموعة القوى الأوروبية الغربية. وأخفقت هذه المحاولة أيضًا لأن الشركاء الثلاثة عجزوا عن القضاء على الوحش الذي كان كامنًا داخل النظام الاقتصادي الألماني. والواقع أنهم بدلًا من سحق قوة الاحتكاريين الصناعيين، عززوها من حيث لا يدرون.

وجدت القطاعات الإمبريالية من المجتمع الألماني في الحزب النازي الحليف المطلوب لتأمين القاعدة الجماهيرية للإمبريالية. هذا لا يعني أن النازية كانت أداة طيّعة للصناعة الألمانية، بل يعني أنه بالنسبة إلى التوسع الإمبريالي، كانت للصناعة والحزب النازي الأهداف ذاتها.

لكن كيف يمكن سياسة إمبريالية عدوانية أن تُنَفَّذ اليوم؟ هذا غير ممكن ضمن إطار نظام سياسي ديمقراطي. يتفق الجنرال لودندورف وج. أ. هوبسون، المرجع الإنكليزي البارز في الإمبريالية، على هذه النقطة اتفاقًا تامًا. «الشعوب لا تفهم الحروب العدوانية، لكنها تفهم تمامًا القتال من أجل الحفاظ على حيواتها... لا يمكن الأمة ولا الفرد فيها أن يدعما الحرب إلى النهاية، إلا إذا وُجِدت القناعة اليقينية بأن الحرب هي للحفاظ على حيواتهم»[1]. والظاهرة البارزة في عصرنا، بالنسبة إلى هوبسون، هي التنافي بين الإمبريالية والديمقراطية؛ «فالديمقراطية السياسية التي تمسك فيها مصالح الشعب وإرادته بسلطات الدولة كلها، سوف تعارض بقوة العملية الإمبريالية. إن مثل هذه الديمقراطية تعلمت اليوم الدرس القائل إن المساواة الاقتصادية الجوهرية في الدخل والملكية مهمة لاشتغالها. ولذلك، فإن الدفاع عن الرأسمالية يرتبط

Erich Ludendorff, *Der totale krieg* (München: Ludendorffs verlag, g.m.b.h., [1935]), p. 87. (1)

في كل بلد بتقويض الانتخابات العامة والحكومة التمثيلية، أو إضعافها»[2].
والتاريخ يثبت صحة رأيي لودندورف وهوبسون. الحرب العالمية الأولى مثال ممتاز على ذلك، كما سبق وأشرنا؛ فالبقية الباقية من الديمقراطية والحريات المدنية التي كانت لا تزال قائمة في ألمانيا 1914-1918 كانت عوامل فعالة في ترويج دعاوة سياسية مناوئة للإمبريالية، أي دعاوة غير مفروضة من فوق، بل نابعة من أعمق أحاسيس الجماهير. وفي إيطاليا كان التشوق إلى السلام وكراهية الحرب قد زادا أضعافًا مضاعفة منذ حرب الحبشة عام 1896. كما أن تاريخ العلاقات الخارجية الأميركية يوفر مادة وافية. فالمحاولة الأولى لضم هاواي (16 شباط/فبراير 1893)، والتي قام بها الرئيس هاريسون، أخفقت. ثم سحب الرئيس غروفر كليفلاند معاهدة الضم. المحاولة الثانية والناجحة (16 نيسان/أبريل 1897) تمت في ظل مصاعب كبرى، وإن لم تستلزم تضحيات بالدم أو المال. مرة أخرى، كان المسوّغ الأول للاستيلاء هو الشعار القديم القائل بعبء الرجل الأبيض. كذلك كان الاستيلاء على الفليبين عام 1898 محفوفًا بالمخاطر. فعلى الرغم من ارتداء الرداء المدرّع الذي كان قد راج للتّو لدى القوى الأوروبية[3]، كانت المعارضة قوية إلى حد أنها كادت تحقق الغلبة.

يُظهر تاريخ الإمبريالية الإنكليزية تطورات مماثلة. ربما يسلّم المرء بأن من الممكن في كثير من الأحيان إثارة المشاعر الشعبية المؤيدة للاستيلاء الإمبريالي. فمن شأن الدعاوة الماهرة، مثل إثارة الهلع من الغزو كالذي سرى في إنكلترا خلال حرب البوير (Boer)، والتواشج بين ما يسمّيه السيد واينبرغ الإنسانيّة والقوة[4]، والتنازلات للجماهير كمنحها حق الانتخاب أو المكاسب المادية، أن تفلح لفترة من الزمن في تأمين الدعم الجماهيري. غير أنه ليس من شأن مثل هذه القاعدة الجماهيرية أن تكون مستقرة إطلاقًا؛ فالمعارضة قد تنشأ،

---

(2) John Atkinson Hobson, *Imperialism* (London: G. Allen and Unwin Ltd., 1938), introduction, p. xxi.

(3) Albert K. Weinberg, *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansionism in American History* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1935), p. 286.

(4) المصدر نفسه، ص 297.

ولطالما نشأت. ثم إن حروب القرن التاسع عشر الإمبريالية لم تستلزم تضحيات كبيرة في الدم والطاقة. والحرب الإسبانية - الأميركية مثال على ذلك، وحرب البوير مثال آخر. ولم تستلزم أي حرب إمبريالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي شيء يقارب التعبئة الكلية للقوى البشرية والإنتاجية التي وسمت الحروب منذ عام 1914. ولم تتطلب أي حرب منها تحويل الأمة إلى معسكر مسلح؛ ولم تغير أي منها الحياة الاجتماعية؛ ولم تتسبب أي منها بثورة في العادات. ومع ذلك، من الممكن، حتى داخل نظام ديمقراطي ليبرالي، أن يُكَثَّف الشعور القومي من خلال الدعاوة السياسية الماهرة ومنح المكاسب المادية للطبقات الدنيا، بحيث تظهر الحرب فعلًا أنها ناتجة عن المطلب العفوي الصادر عن الجماهير لا عن السياسة المقصودة التي اعتمدتها جماعة بعينها.

2. الشعب البروليتاري في مواجهة البلوتوقراطيات (حكم الأثرياء)

اتخذت الدعاوة السياسية الإمبريالية، على امتداد تاريخ الإمبريالية الحديثة، مقاربتين مختلفتين: **الأولى** تصوير أي حرب بصورة الحرب الدفاعية، والقتال من أجل الحياة؛ والثانية ضم الجماهير أيديولوجيًا وتنظيميًا إلى الحرب[5]. عبء الرجل الأبيض، رسالة الشعب، القَدَر الواضح، أمثلة على النوع الثاني من المقاربات[6]. ولم يتمكن هذا النوع قط من إنتاج التأييد لحرب عدوانية واسعة النطاق؛ فالناس لن يقرروا البتّة أن ينظموا أنفسهم للتوسع الإمبريالي عندما يستلزم هذا التوسع تضحيات هائلة في الدم والطاقات. ولا بد من أن يُرْغَموا على ذلك. لا بد من أن يُنَظَّموا على نحو لا يستطيعون معه أن يقاوموا. لا بد من أن يُخضعوا لنوع من الدعاوة السياسية بحيث لا يعبرون عن المقاومة السافرة. لا بد من اقتلاع قناعاتهم الديمقراطية وزرع أيديولوجيات أخرى محلها.

(5) William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2 vols. (New York; London: A. A. Knopf, 1935), vol. 2, p. 663.

(6) نوقشت بالنسبة إلى الولايات المتحدة في كتاب السيد واينبرغ (Weinberg)؛ وبالنسبة إلى إنكلترا، انظر: المصدر نفسه، مج 1، ص 67-100.

كما ما عاد من الممكن لأمثال هذه الحروب أن تُنَظَّم ضمن الإطار القديم للثورة المضادة والحكم المطلق، حيث آلة الحرب وحدها مركّزة ولا تعتمد إلا على السلطات الدكتاتورية للقيادة العسكرية. فالحرب باتت كلية، ولا يبقى أي مجال من مجالات الحياة بمنأى عنها. يجب أن يخضع النشاط كله لها؛ وينبغي للفرد أن يغوص فيها كليًا، وأن يصبح جزءًا جوهريًا فيها. إن عملية الدمج هذه ضرورية بصورة خاصة لأن المجتمع الذي مرّ في مرحلة من الديمقراطية الواسعة النطاق لا يستطيع أن يستبعد الجماهير بعد ذلك. فلا بد من بلورة أنماط تنظيمية وأيديولوجية ودعاوية لأجل هذه الغاية. يجب أن تكون الأيديولوجيا الجديدة ديمقراطية في مظهرها على الأقل. ويجب أن يُمَثَّل الحكام والمحكومون باعتبارهم يطلبون المصالح ذاتها؛ ويجب استعمال التناقضات الاجتماعية الداخلية وتحويلها إلى عدوان خارجي.

إن العقيدة النازية الجديدة القائلة بالإمبريالية البروليتارية العرقية هي ذروة هذه الطريقة. وتصهر هذه العقيدة عنصرين أساسيين: كراهية إنكلترا وكراهية ماركس.

جوهر النظرية في غاية البساطة. ألمانيا وإيطاليا عرقان بروليتاريان، محاطان بعالم معادٍ من الديمقراطيات اليهودية - الرأسمالية - البلوتوقراطية. هكذا تكون الحرب حرب البروليتاريا ضد الرأسمالية. «هذه الحرب هي حرب قوة المال ضد قوة العمل وضد الكائن البشري المبدع، المجسِّد للعمل». يجب على الكائنات البشرية المبدعة أن تتوحد. «لكل الشعوب الناهضة التي تجعل العمل محور حيواتها، يجب أن يكون الشعار من الآن فصاعدًا كما يلي: يا عمال البلاد كلها توحدوا لتسحقوا حكم الرأسمالية الإنكليزية». بهذه الكلمات أطلق الدكتور روبرت ليه[7]، رئيس جبهة العمال الألمانية، حملة الدعاوة السياسية الجديدة التي بلغت ذروتها في خطاب هتلر في كانون الأول/ ديسمبر 1940. وقد وضع هذا الخطاب الحرية الرأسمالية، أي حرية «كل شخص في أن يعيش لذاته، بعيدًا عن سيطرة الدولة»، في مقابل «قوة العمل». «لقد بنيت

---

(7) *New York Times*, 14/2/1940.

اقتصادي كلّه على أساس العمل. إن ماركنا الألماني غير المدعوم بالذهب يساوي أكثر من الذهب». وهو يصوِّر الحرب باعتبارها حربًا لعالم من العمال المتعاونين» ضد «الأنانية... الرأسمالية... والامتيازات الفردية والعائلية»، حربًا على «البلوتوقراطية الملعونة، وعلى تلك السلالات القليلة التي تدير السوق الرأسمالية لمصلحة بضع مئات من الأشخاص الذين يديرون، في التحليل الأخير، تلك العائلات»[8].

الرأسمالية، في نظر النازية، اختراع يهودي؛ ولذلك كان لا بد من أن يكون اليهود أعداء النازية. واطّرحت صحيفة **الفيلق الأسود** (*Schwarze Korps*) لسان حال الإس إس، كامل النظرية العرقية النازية وأعلنت أن الإنكليز هم أمة من اليهود البيض[9]. وطُلِبَ من الباحثين البدء فورًا بالعمل لإثبات أن الثقافة والحضارة الإنكليزيتين هما يهوديتان في معظمهما. ونذر أحد هؤلاء الباحثين[10] كتابين كبيرين ليُظهر كيف أن اليهود غزوا إنكلترا وكيف أنهم يحكمونها. وعبر تشويه كامل لأطروحة ماكس فيبر، يعرض الثورة البيوريتانية وصعود النزعة البيوريتانية عمومًا باعتبارهما انتصارًا لليهودية على المسيحية[11]. كما أُطلِقَت دورية خاصة ضد البلوتوقراطية وتحريض الناس، تحت اسم **العمل** (*Die Aktion*)[12] في آب/أغسطس 1940 بهدف ترويج الدعاوة المعادية للإنكليز.

البروليتاريا العرقية هي النظرية الأصيلة للنازية وأخطر تعبير عنها. إنها العقيدة الأشدّ مغالطةً والأكثر جاذبية مع ذلك. أما كونها راسخة في المغالطة فأمر ظاهر. إذا كان الذهب يشكل الثروة، فإن ألمانيا فقيرة حقًا. ولكن النازية تصر على أن الذهب ليس الثروة، وأن كل ثروة تستمد من إنتاجية الإنسان. فإذا

---

(8) *Time Magazine*, 23/12/1940.

(9) *New York Times*, 4/2/1940.

(10) Peter Aldag, *Juden in England* (Berlin: Nordland-Verlag, 1940-1942), vol. 1: *Juden erobern England*, and vol. 2: *Juden beherrschen England*.

(11) Aldag, vol. 1: *Juden erobern England*, pp. 88-97.

(12) Nibelungen-Verlag.

كان هذا كذلك، فإن ألمانيا هي أغنى بلد في العالم. لا شك في أن هذه النظرية جذابة. وهي تستغل كراهية إنكلترا، وهذا دافع قوي في ألمانيا، وفي أنحاء عديدة من الإمبراطورية البريطانية، وفي كثير من بلدان أميركا اللاتينية. وهي تستغل كراهية اليهود، والنفور من الرأسمالية، وأخيرًا تستخدم المصطلحات والرمزية الماركسية إلى حد متزايد باطراد. ومن الواضح أن الغاية الأساس من عقيدة البروليتاريا العرقية هذه هي إغراء الطبقات العاملة. وهذه النقطة تتطلب المزيد من المناقشة.

إن نظرية القيمة المبنية على العمل، والصراع الطبقي، والمجتمع اللاطبقي هي المقولات الثلاث الأساس في تطور النظرية الماركسية في ألمانيا. ومهما غيّر الماركسيون التحريفيّون والمتزمتون العقيدة الماركسية أو حتى اطّرحوها، فلا شك في أن الزخم الأساس للحزبين الديمقراطي الاجتماعي والشيوعي يصدر عن هذه المفاهيم الثلاثة. كانت النظرية الماركسية قد انتشرت في صفوف الجماهير، وشكّلت محور جميع المناقشات السياسية بين الحزبين وفي داخلهما. كل خطوة تكتيكية كانت تناقش من منطلقات النظرية الماركسية، كما كانت الاقتباسات من ماركس وإنغلز تستعمل في كل مناقشة تتناول المشكلات الأساس. لم يكن أي اشتراكي بارز يتجرّأ على اطّراح نظرية صراع الطبقات؛ ولا كان أحد يتجرأ على إنكار الغاية القصوى المتمثلة بالمجتمع اللاطبقي. حتى المساومات الجماعية كان يتم تصورها كشكل من أشكال الصراع الطبقي، واعتبرت مشاركة ممثلي الاتحادات العمالية في المحاكم العمالية ومجالس التحكيم اعترافًا بهذا المبدأ. ربما بدت أمثال هذه المناقشات مضحكة في نظر مراقب أجنبي، ودوغمائية، ومسببة لما يوصف بـ «عدم نضج» الحركة العمالية الألمانية. لا نية لنا في مناقشة هذه النقطة. ولا جدال في أن النظرية والرمزية الماركسيتين قد شاعتا كليًا في الحركات العمالية الديمقراطية الاجتماعية والشيوعية، وشكّلت طابعها، وفي هذا الإطار ينبغي للنظرية البروليتارية العرقية أن تُفهَم. فهذه النظرية هي محاولة لاستئصال الماركسية من خلال عملية تحويرها. وكان من شأن الانهيار الكامل للحركة العمالية الألمانية، وما انجرّ عنه من تقويض التنظيمات الديمقراطية الاجتماعية والشيوعية، تسهيل هذه

المهمة العسيرة. أما ما إذا كان الزخم الأساس قد انهار أيضًا فمسألة أخرى تمامًا.

إن هدف المجتمع اللاطبقي وشكلِ الحياة الأرفع لا يتحقق في نظر الاشتراكيين الديمقراطيين الاجتماعيين والشيوعيين عبر استعباد الأمم الأخرى، بل بتحويل النظام الرأسمالي وتقويض البيروقراطية الظالمة. ويستلزم تحقيق هذا الهدف الشجاعة العليا والاستعداد لبذل التضحيات والصبر والذكاء. وصراع المرء ضد الطبقة الحاكمة المحلية أعتى، على ما يظهره التاريخ، من خوض الحروب الخارجية، كما أن التضامن البروليتاري الدولي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر صراع سياسي طويل وعسير. لكن النازية تقدم للعامل كل شيء تقدّمه الماركسية، ومن دون صراع طبقي. فالنازية تقدم له شكلًا أرفع من أشكال الحياة، «جماعة الشعب»، وسيطرة العمال على المال، من دون أن تجبره على مقاتلة طبقته الحاكمة المحلية. لا بل على العكس، فهو مدعو إلى الانضمام إلى الطبقات الحاكمة، والمشاركة في سلطتها، ومجدها، ومكاسبها المادية بانتمائه إلى آلة عملاقة هائلة. ولا حاجة به لأن يكون معزولًا أو أن يقاوم التيار. ولا يُطلَب منه أن يظهر من الشجاعة وأن يبذل من التضحيات أكثر من أي شخص آخر. لا بل على العكس، فإن انتصار ألمانيا هو انتصاره، انتصار العمال على المال، وانتصار جماعة الشعب على حكم الطبقة، والحرية الحقيقية على الحرية التي كانت مجرد قناع للاستغلال. وهذه العقيدة لم تطّرح حتى بعد الهجوم على روسيا.

هل الأيديولوجيا النازية ناجحة؟ هل شاعت نظرية البروليتاريا العرقية في صفوف الحركة العمالية؟ هل قوّضت نهائيًا الايمان بالاشتراكية الديمقراطية أو الشيوعية؟ هذا هو السؤال الحاسم، لأن مصير أوروبا يتوقّف على الإجابة عنه. كما تتوقف على هذه الإجابة أيضًا، وإلى حد بعيد، طرائق الحرب النفسية التي يجب أن تُستَعمَل ضد ألمانيا. فإذا كان كل ألماني، أو حتى كل عامل ألماني، هتلرًا محتملًا، وإذا كانت الجماهير تقف بصلابة خلف الفوهرر، وإذا كان الشعب كله يقف متحدًا وراء عقيدة الإمبريالية البروليتارية العرقية، فإن

أعداء ألمانيا لن يكون لهم إلا هدف واحد للحرب: تقويض ألمانيا، وتقسيمها، وإبقاؤها مستعبَدة. لأنه إذا كانت الحال هذه فلن يقيّض النجاح لأي محاولة لدقّ إسفين بين هتلر والشعب الألماني.

الواقع أن هذا هو الرأي الذي يراه الكثيرون، خصوصًا رجال الدولة الأجانب أولئك الذين فعلوا أقصى ما في وسعهم لتقويض الديمقراطية الألمانية ودعم النازية في كل أزمة دولية. إنهم رجال الدولة أولئك الذين يودّون نزع المسؤولية عن انتصار النازية عن سياستهم الخارجية والقاءها على الشعب الألماني حصرًا. صحيح أن هذه الحجة لا يمكن أن تدفع بخفّة، وأن من الأصعب بكثير إقامة الحجة على أن الشعب الألماني لا يقف وراء النازية. فثقافة ألمانيا اليوم ليست إلا دعاوة سياسية ولا شيء آخر؛ والرأي العام في ألمانيا عرضة للتلاعب والتحكم؛ والتعبير عن الآراء المعارضة يعني الموت أو معسكرات الاعتقال. ونحن نعدم أي وسيلة مباشرة للتأكد من الموقف الحقيقي للشعب الألماني، وعلينا أن نطوِّر وسائل غير مباشرة. وسوف نحاول التثبت من مدى شيوع النازية في الشعب الألماني عبر تحليل وظيفة الأيديولوجيا الجديدة بمزيد من التفصيل، من خلال مناقشة أصل هذا النمط من الإمبريالية الاجتماعية، وتفحص الشرائح الاجتماعية المسؤولة أكثر من غيرها عن الإمبريالية الألمانية العدوانية، وأخيرًا من خلال استقصاء طبيعة التنظيم الاجتماعي للنازية لنرى كيف أنها مبنية على الإرهاب ومدى بعدها عن الموافقة والرضى. والقسم الأكبر من هذه المناقشة يقع في الفصل الأخير.

3. العناصر الماركسية المزيفة في نظرية الإمبريالية الاجتماعية

الأيديولوجيا النازية الجديدة تحريف واضح للأيديولوجيا الماركسية، وهي تستهدف استمالة الطبقة العاملة الماركسية وتضليلها. ولا علم لي إلا بحالة واحدة تم فيها الاعتراف الصريح بعملية استمالة العمال الماركسيين كهدف للسياسة الاجتماعية، وهي «أطروحات مكلينبرغ لاتحاد القساوسة النازيين» (البروتستانت) في 29 أيار/ مايو 1933. تبدأ الأطروحة الأولى كما يلي: «إن شعبنا الذي تأثر بالماركسية، واعتنق النازية، ما عاد يعترف بالأشكال

الكنسية القديمة». ولذلك، بات من المتعذر الاحتفاظ بهذه الأشكال القديمة، ولا بد من تغييرها ومواءمتها مع هذه الشريحة الاجتماعية[13]. وأفضى هذا الاهتمام إلى محاولات عدة مختلفة، أخفقت جميعها. وإن أيديولوجية البروليتاريا العرقية هي الرد الجديد على هذا التحدي القديم.

عندما نقرأ التصريحات الأيديولوجية الجديدة، نكاد نعتبرها تحليلات ماركسية مزينة بلمسة من شبنغلر، مولر فان دن بروك، وروزنبرغ. من ذلك مثلًا، أن المقال الافتتاحي في صحيفة الفرانكفورتر تزايتونغ[14]، المعنون «العالم الغارق»، هو بالفعل، نقد ماركسي لبريطانيا العظمى. وهو يقول إن على الرغم من وجود أثرياء في ألمانيا، «فليس لهم أي دور في سير الأمور»، خلافًا لإنكلترا التي تعد «مقر العالم البرجوازي المتفكك». «كان النظام الاجتماعي البرجوازي ضروريًا لتقويض الإقطاعية»، ولذلك كانت له مزايا تاريخية كبيرة، غير أنه بقي بعد زوال فوائده. «ثمة داخل هذا العالم... دويّ هادر يمكن أن يسمع منذ أكثر من قرن. وقد ازداد ارتفاعًا، وكلما أغلق المرء أذنيه ازداد ارتفاعًا ووعيدًا». إنّه هدير الجماهير «التي تعيش من دون نور ولا هواء». والحريات التي كانت لهذه الجماهير «لم تكن حتى كافية لتعطيها العمل والخبز اليومي».

ويواصل المقال، إنَّ الطبقة البريطانية العليا ضمنت موقعها بصورة أمتن وأعند في هذه الديمقراطية المزعومة... وأنت لا تجد في إنكلترا أي أثر للأفكار الجديدة... فحزب العمال لا يريد أن يقوض العالم البرجوازي... وفي إنكلترا ليس العالم الرأسمالي معرّضًا لأي خطر من الداخل. والبريطانيون ليسوا ضد قيام ألمانيا عظيمة وقوية خوفًا من أن تُنقِص ألمانيا كهذه قوة إنكلترا، بل هم ضد الأفكار الألمانية لأنهم يخشون أن ينهار عالمهم الخاص أمام أعينهم.

ينتمي هذا المقال إلى تقاليد ماركس، إنغلز، ولينين، وهو لا يكاد يختلف عن التشهيرات الشهيرة بالنظام الاجتماعي والسياسي الإنكليزي. وهو مبني

---

(13) Kurt Dietrich Schmidt, ed., *Die bekenntnisse und grundsätzlichen äusserungen zur kirchenfrage des jahres 1933* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1934), p. 18.

(14) *Frankfurter Zeitung*, 15/12/1940.

على أساس تحليل طبقي للمجتمع البريطاني، ذلك المجتمع الذي تستعمل فيه الطبقات الحاكمة الأشكال الخارجية للديمقراطية للحفاظ على امتيازاتها وأصبح فيه حزب العمال منظمة للبرجوازية الصغيرة. والنظام كله دخل في طور الانحلال، ويقاتل يائسًا ضد الجاذبية التي تمارسها النظرية الجديدة، والاقتصاد الجديد، والمجتمع الجديد على جماهير الشعب البريطاني المخدوعة.

يظهر الدور الذي أدّته نظرية العمل الماركسية الخاصة بالقيمة في نقد النظام الاقتصادي الإنكليزي بوضوح في خطاب للدكتور ديتريش (Dietrich)، رئيس الصحافة الفدرالي، تحت عنوان: «الأسس الروحية لأوروبا الجديدة»[15]. يقول: «اعترفت النازية بأن الأساس الأفضل لكل عملة هي الثقة في قيادة الدولة وفي القوى الإنتاجية للأمة». والاشتراكية الألمانية، وإن انطلقت من اللامساواة الطبيعية للبشر، تطلب أن تتاح لكل إنسان فرصة متساوية للارتقاء في السلم الاجتماعي. «في داخل الشبكة الرقيقة النسج للعملية الاقتصادية، ووراء نقاب المال»، اكتشفت النازية «مركز القوة الاقتصادية، ألا وهو العمل البشري باعتباره القاعدة المحركة للكل... ووجدت داخل متاهة المفاهيم الاقتصادية خيط أريان الهادي الذي يقود تفكيرنا الاقتصادي على الطريق إلى الوضوح: إنه العمل المنتج. لقد خلعت الدوغما الليبرالية عن عرشها، تلك الدوغما القائلة بأولوية الأرباح للرأسماليين وأحلت مبدأ الإنتاجية القومية محلها».

يردد هذا التصريح، وتصريح آخر مماثل أدلى به ألفرد روزنبرغ لدى افتتاح معهد الحزب للدراسات اليهودية، أصداء العقيدة الماركسية القائلة بالطابع الصنمي للمجتمع البرجوازي. ومن نافل القول إن هذا التحليل ليس ماركسيًا أصيلًا، بل ماركسي زائف. فهو موجه ضد المال حصرًا ويغفل الطبيعة الصنمية للسلعة. لكن المصطلحات المستخدمة مصوغة حتمًا وفقًا للحاجة إلى استمالة الجماهير الماركسية التي تألف هذه المصطلحات.

ربما كانت هذه الأمثلة كافية. ويجوز لنا، على سبيل المقابلة، إظهار تكييف الشعارات الماركسية وتحويلها لتلبية حاجات السياسة النازية.

---

(15) *Frankfurter Zeitung*, 21/1/1941.

الصيغة الماركسية	الصيغة النازية
الصراع الطبقي	الحرب البروليتارية ضد الدول الرأسمالية
نظرية القيمة القائمة على العمل	المال بوصفه صنم القدرة الإنتاجية للأمة
المجتمع اللاطبقي	جماعة الشعب
البروليتاريا حاملة الحقيقة	العرق الألماني بوصفه عرقًا بروليتاريًا هو تجسيد للأخلاق

هكذا يتماشى صوغ العقيدة الجديدة مع اعتماد رموز ماركسية كالعلم الأحمر (وإن كان مزينًا بالسواستيكا [الصليب المعقوف])، رفع يوم العمال الماركسي في أيار/مايو إلى مرتبة العيد القومي، وقبول الكثير من الأغاني البروليتارية وإن مع نصوص جديدة. هذا كله يخدم الغاية نفسها: جعل نظرية الإمبريالية العرقية الأساس الأيديولوجي لحرب الشعب الألماني على العالم المحيط به، مع كون هذه الحرب تتوخى بلوغ الحياة الفضلى للعرق السيد من خلال إحالة الدول المغلوبة وتلك التي تدور في فلكها إلى مستوى شعوب مستعمَرة.

4. الأسلاف القوميون للإمبريالية الاجتماعية

كان الإيطالي إنريكو كوراديني (Enrico Corradini) مؤسس الحزب القومي الذي مارس التأثير الأكبر في الفاشية الإيطالية أول من طوّر العقيدة الجديدة بتمامها. أخذ الحزبُ الفاشي الحزبَ القومي وقمصانه الزرق جملة واحدة، ثم غيّر اسمه ليجعله الحزب القومي الفاشي[16]. كان القوميون أقلية صغرى لكنهم كانوا يضمون عددًا من الرجال الرفيعي التدريب أكبر من عدد الفاشيين، كما أن نظرياتهم كانت مقبولة لدى الحزب الجديد. لويجي فدرزوني (Luigi Federzoni)، ألفريدو روكو (Alfredo Rocco)، سيبيو سيغيلي (Scipio Sighele)، ر. فورجيس دافانتزاتي (R. Forges-Davanzati) كلهم كانوا في الحزب القومي. وضع

(16) Giuseppe Antonio Borgese, *Goliath; the March of Fascism* (New York; Viking Press, 1937), pp. 248-249.

كوراديني، وهو أستاذ في مدرسة ثانوية، أول نظرية متماسكة في الإمبريالية الاجتماعية مبنية على استمالة الجماهير وضمّها[17]. والنظرية نفسها خليط من عدة عناصر، ولا سيما «القومية التامّة» الفرنسية والنزعة النقابية الثورية. والحجاج سهل. إيطاليا بلد بروليتاري كبير. وثمة بين إيطاليا والدول المحيطة العلاقة نفسها بين الطبقات العاملة والبرجوازية المتخمة. إيطاليا سجينة البحر المتوسط من دون موارد صناعية ومن دون إمبراطورية استعمارية. لذلك لا بد لقوميتها من أن تكون اشتراكية، حتى إنَّ كوراديني ابتكر مصطلح الاشتراكية القومية[18] (socialismo nazionale). وذهب إلى ما هو أبعد من مجرّد تأكيد ضرورة الحرب والبطولة؛ إذ ضم إلى عمله الخاص عقائد جورج سوريل وحوّلها إلى وسائل لاستمالة الطبقات العاملة وتضليلها[19]. ولم تكن عملية التكييف صعبة جدًا، لأن سوريل، ألمع منتقدي الماركسية والليبرالية وأكثرهم تناقضًا، لم يخفِ قط ميوله إلى «القومية الفرنسية التامّة»، وللأكسيون فرنسيز (Action française) (العمل الفرنسي)[20]. كان سوريل يعتقد أن البروليتاريا لن تستطيع تحقيق أهدافها إلا بالعنف، أي بالإضراب العام، وهو أسمى مظاهر التضامن. أما كوراديني، فكان يرى أن التعبير الأسمى عن التضامن هو الحرب[21]، وكان يعتقد أن المجتمع اللاطبقي الجديد لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس التعاون الحر لجميع المنتجين في النقابات. وبالنسبة إلى كوراديني، النظام الجديد هو نظام النقابات التشاركي[22]. ولكن بينما كان سوريل يعتبر أن العمال التابعين هم المنتجون، اعتبر كوراديني ومثله الفاشية، والنازية لاحقًا، أن المنتجين يضمون

---

(17) Enrico Corradini: *Il nazionalismo italiano* (Milano: Fratelli Treves, 1914); *La Vita nazionale* (Siena: S. Bernardino, 1923), and *Discorsi politici (1902-1924)* (Firenze: Vallecchi, 1923).

مناقشة ملهمة بقلم: Ignazio Silone, *Der fascismus, seine entstehung und seine entwicklung* (Zürich: Europa-verlag, 1934), pp. 267-272, and Erwin von Beckerath, *Wesen und werden des fascistischen staates* (Berlin: J. Springer, 1927), pp. 18 and 28-34.

(18) Corradini, *Il nazionalismo italiano*, p. 34.

(19) Corradini, *La Vita nazionale*, p. 123.

(20) Max Ascoli, *Georges Sorel*, avant-propos par Edouard Berth (Paris: P. Delesalle, 1921), p. 34.

(21) Corradini, *La Vita nazionale*, p. 30.

(22) Corradini, *Discorsi politici*, p. 422.

الجميع: أرباب العمل والعمال، المخدوم والخادم، المنظمين معًا في نظام نقابي وتشاركي يحل محل الديمقراطية البرلمانية. كان كوراديني، لذلك، أول من دعا إلى اقتران القومية بالنزعة النقابية الثورية، وهو قران بلغ تمامه في الفاشية.

من اللافت أن تطوير عقيدة كوراديني حدث بين عامي 1909 و1912، وبلغ ذروته في مؤتمر الحزب القومي بفلورنسا عام 1910[23]. كانت تلك فترة توتر شديد بين القوى العظمى المتزاحمة، واتسمت بأزمة مراكش، وحادثة أغادير، والحرب التركية - الإيطالية عام 1911، وفتح طرابلس الغرب عام 1912. قبيل معاهدة السلام عام 1912 منحت إيطاليا حق الانتخاب العام للذكور البالغين. وعارضت جماهير الشعب مغامرات عامي 1911 و1912 الإمبريالية. ومن اللافت أن أنطونيو لابريولا، وهو زعيم اشتراكي ذو ميول نقابية عديدة، دافع عن الحرب الليبية واعتبر ضم طرابلس الغرب مصلحة جيدة للبرجوازية وبالتالي، مكسبًا للبروليتاريا. غير أن الاشتراكيين عارضوا الحرب وإن كانت معارضتهم خجولة. كانت المعارضة العفوية أشد بكثير؛ حتى إن موسوليني نفسه الذين كان يومها اشتراكيًا ثوريًا، هاجم كوراديني والحزب القومي بحماسة، وسخر من العلم القومي معتبرًا إياه «خرقة يجب أن تُرفَع على كومة قمامة»[24]، وأطلق حملة دعاوة سياسية ضد الحرب التركية - الإيطالية، فأُدخِلَ السجن مدة عام.

ربما كانت نظرية كوراديني المحاولة الأولى لاستعمال القوى الفاعلة في الصراع الطبقي لتطوير اشتراكية إمبريالية.

تطرقنا سابقًا إلى المحاولات التي بذلها فريدريش ناومان في كتابه *Middle Europe* (**أوروبا الوسطى**) للتشديد على تطابق مصالح الرأسمالية والطبقة العاملة والتأثير التربوي للحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحادات العمالية. وذكرنا أيضًا الخط المتصل من فريدريش لِيست إلى أدولف فاغنر. غير أن

---

(23) Gaudens Megaro, *Mussolini in the Making* (Boston; New York: Houghton Mifflin Co., 1938), p. 235.

(24) المصدر نفسه، ص 86، 160 و250.

أبلغ تعبير ألماني عن نظرية الإمبريالية الاشتراكية يمكن أن نجده في أعمال أوزفالد شبنغلر ومولر فان دن بروك. لا يعنينا موقف شبنغلر من النازية ولا موقف النازية من شبنغلر. هذه في معظم الأحيان ظواهر عارضة. كان لشبنغلر تأثير عظيم في جميع الحركات والأيديولوجيات المناوئة للديمقراطية. ومهما تكن آراء الخبراء في أقواله، لا مجال لإنكار براعته. فكتابه *The Decline of the West* (**انحطاط الغرب**) يتضمن ملاحظات تضيء المشهد على غرار لمع البرق وتبرز ملامح جديدة نميل إلى إغفالها في زحمة التفصيلات. ولا نية لنا هنا أن نتناول فلسفة التاريخ عند شبنغلر، ولا مورفولوجيتها، ولا نظريتها الدوريّة، بل مشكلتين اثنتين صاغهما في فلسفته السياسية: ظهور النزعة القيصرية من ظروف الديمقراطية السياسية، والحاجة إلى التوسع الإمبريالي على صورة اشتراكية بروسية.

إن ظهور قيصر من رحم الديمقراطية أمر لطالما تنبأ به منظرو الثورة المضادة: الفرنسيون، والألمان، والإسبان. وهذه النبوءة مستمدة من نظرية محددة في الطبيعة الإنسانية، تذهب إلى أن الإنسان فاسد للغاية، وجاهل، وشرير، وعاجز عن الحرية.

«العالم ينطلق بسرعة فائقة نحو تشكيل حكم استبدادي هو الأضخم والأكثر تدميرًا مما عرفه البشر. فالطريق ممهدة أمام طاغية عملاق كلّي. وكل شيء مهيأ له. انتبهوا تمامًا. ما عاد هناك أي مقاومة أخلاقية أو مادية. المقاومة المادية انعدمت: أزال الحكام ورجال الدول الحدود، والتلغراف الكهربائي ألغى المسافات. المقاومة الأخلاقية زالت: كل النفوس منقسمة، كل روح وطنية ماتت. والمسألة هي مسألة اختيار الدكتاتورية الآتية من الأسفل أو الدكتاتورية الآتية من الأعلى [الله]. أنا أختار تلك الآتية من الأعلى، لأنها تأتي من مناطق أنقى وأكثر استقرارًا. لكن المسألة في التحليل الأخير، هي مسألة الاختيار بين دكتاتورية الخنجر ودكتاتورية السيف: أنا أختار ديكتاتورية السيف لأنه أنبل»[25].

---

(25) Juan Donoso Cortés, *Oeuvres*, 3 vols., 3ème éd. (Lyon: Briday, 1876), vol. 1, pp. 352 and 337, L'église et la révolution (1848) et Discours sur la dictature (1849).

هذا هو المستقبل الذي كان دونوسو كورتيس، الكاتب الإسباني الكاثوليكي المعادي للثورة، قد تنبأ به خلال فترة الثورات الليبرالية في أوروبا 1848. لم يكن يؤمن بأي رجاء في حكم يأتي من الأعلى، وحكم الله تحديدًا. فالمسألة كلها كانت تبدو خيارًا بين نوعين من الدكتاتوريات: الدكتاتورية العسكرية من جهة، والديماغوجية من أسفل، من جهة ثانية. أما هو ففضّل الحكم العسكري. وبذلك وقف في خط بونالد ودي ماستر اللذين كانا قد دانا الليبرالية والديمقراطية باعتبارهما حاملتين نزعة التفرد القيصرية، وذلك في معرض الاحتجاج على الثورة الفرنسية.

هذا أيضًا هو مزاج شبنغلر. ففلسفة الإنسان عنده متشائمة للغاية: «الإنسان وحش مفترس»؛ فهو «يعرف تسميم الشعور عندما تخترق السكين لحم العدو، وتعطي الحواس المنتصرة النحيبَ ورائحة الدم»[26]. الديمقراطية تلد الأحزاب، والأحزاب تلد آلة حزبية تسيطر على الجماهير وتضمها إليها وبذلك تنشئ قيصرًا جديدًا. حق الانتخاب الشعبي تزوير؛ كلما اتسع نطاقه قلّت سلطة الناخب. وهو بذلك يخدم مصالح النوازع القيصرية داخل المنظمات السياسية[27]. حرية الصحافة تبقي الإنسان مستعبدًا. فالصحافة والأخبار البرقية تتنمر عليه عبر جمل وعبارات جذّابة تفيض عليه سيلًا متواصلًا من الدعاوة السياسية. كان من شأن شبنغلر أن يوافق على وصف اللورد ساليزبوري لصحافة الإثارة الإنكليزية وأن يعمّمه على الصحافة بعامة، خصوصًا أن هارمسورث (لورد نورثكليف) «كان قد ابتكر صحيفة للذين يستطيعون القراءة ولا يستطيعون التفكير، وصحيفة أخرى للذين يستطيعون أن يروا ولا يستطيعون أن يقرأوا»[28]. «ثلاثة أسابيع من العمل

---

(26) Oswald Spengler, *Man and Technics*, Translated from the German by Charles Francis Atkinson (London: G. Allen and Unwin, 1932), p. 43.

الترجمة هي نص من: Hans Speier, «Germany in Danger (Concerning Oswald Spengler's Latest Book),» *Social Research*, vol. 1, no. 2 (Summer 1934), p. 233.

(27) Oswald Spengler, *The Decline of the West*, Trans. by Charles Francis Atkinson (New York: A. A. Knopf, 1939), vol. 1: *Form and Actuality*, p. 452.

(28) Langer, vol. 1, p. 85.

الصحافي وتصبح الحقيقة محل اعتراف الجميع». «هذه نهاية الديمقراطية»[29]. في المقام الأول قوّض المال الديمقراطية، وأسلحته التدميرية هي الأحزاب السياسية وحق الانتخاب للجميع، أي الحريات نفسها التي يقدّرها تقديرًا عاليًا. ومع تقويض الديمقراطية تبدأ حقبة الدول المتناحرة التي يقودها وينظمها القياصرة الذين يسيطرون على الإنسان سيطرة تامة[30].

ما البنية الداخلية لهذه الدول المتناحرة، ولا سيما دولة ألمانيا؟ الجواب في أهم مؤلفات شبنغلر السياسية: *Prussiandom and Socialism* (**النزعة البروسية والاشتراكية**)[31] الذي نشر أول مرة عام 1920. مرة أخرى الهمُّ الأساس لهذا الكتاب هو دمج الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الاشتراكية البروسية لخدمة أهداف الحروب الإمبريالية. ويتم هذا أولًا عبر إعادة تعريف الاشتراكية. فالاشتراكية تُجَرَّد من الماركسية وتُمَاهَى بتقاليد الواجب، والسلطة، والتراتبية البروسية. والاشتراكية ليست أمميّة؛ بل هي ألمانية - بروسية. وهي ليست صراعًا طبقيًا بل تعاونٌ تحت سلطة الدولة. لا أحزاب، لا ساسة محترفين، لا انتخابات دورية؛ بل يجب أن يكون التنظيم الاقتصادي في بنية تراتبية هو نظام المجتمع. ولا يمكن للطبقة العاملة أن تندمج إلا بالانضباط، والتراتبية، والسلطة، والطاعة[32]. ويرى شبنغلر أن الكارتيلات والنقابات تشي بالبنية القادمة لدولة تسلطية نقابية تشارُكيّة كهذه. مرة أخرى، نجد أن العداء بين ألمانيا وإنكلترا هو الذي يحدد سياسة الدول المتناحرة. ولذلك فإن المسألة في نظر شبنغلر هي: «هل ستحكم التجارةُ الدولةَ أم الدولةُ التجارة؟» والجواب هو: «إن النزعة البروسية والاشتراكية تقفان معًا ضد تأثير الروح البريطانية في ألمانيا، وضد فلسفة الحياة تلك التي تشيع في حياتنا كلها كشعب، وتشلّها وتجعلها بلا روح». هذه «الاشتراكية تعني القوة، القوة، والقوة أيضًا. الخطط والأفكار ليست شيئًا من دون القوة»[33].

---

(29) Spengler, *The Decline*, vol. 2: *Perspectives of World History*, p. 461.

(30) المصدر نفسه، ص 463.

(31) Oswald Spengler, *Preussentum und Sozialismus* (München: Beck, 1920).

(32) المصدر نفسه، ص 97.

(33) المصدر نفسه، ص 98.

هذا هو برنامج شبنغلر للإمبريالية الاشتراكية. فنوع الاشتراكية الذي كان يفكر فيه واضح في مقالاته الصغرى الكثيرة: يجب أن يكدّ «الهوام البشري»، أي الطبقات الكادحة، اثنتي عشرة ساعة على الأقل يوميًا، كما في أوائل أيام الرأسمالية[34].

الزيادات في الأجور وفي الضرائب تعني نهبًا للقوى الإنتاجية[35]. ودولة العبيد التي صوّرها هيلير بيلوك هي الدولة التي يدعو إليها شبنغلر.

ما المُثل الجديدة التي تحرك هذه الحقبة الجديدة من اشتراكية الدولة البروسية، اشتراكية الحرب والإمبريالية؟ لا وجود لمثُل كهذه. «عصر النظريات يبلغ نهايته». ويحل محلّه «تديّن ثانٍ»[36]، هو نقيض حقبة القيصرية، ويقوم على «جبروت الوقائع الكبرى المنفلت»[37].

هذه العقيدة هي فلسفة وضعية وثنية، وهي تكشف أكثر من أي شيء آخر في كتابه قطيعته الكاملة عن الحضارة الغربية برمّتها. ومن اللافت أن نقّاد شبنغلر البروتستانت[38] لم يلحظوا الطابع الوثني للكتاب، بينما رآه النقّاد الكاثوليك بوضوح وشجبوه[39]. ويحتوي كتاب شبنغلر جميع عناصر الفلسفة النازية تقريبًا باستثناء النظرية العرقية التي اعتبرها شديدة الفجاجة. أما الازدراء بالإنسان والجماهير، بالثقافة والعقل، والتشديد على التراتبية والقيادة، على الانضباط والطاعة، ورفع مكانة «القوى الإنتاجية، فماثلة في كتاب شبنغلر كما هي ماثلة عند ليه (Ley) أو هتلر.

---

(34) Oswald Spengler, *The Hour of Decision, Part One: Germany and World-Historical Evolution*, Translated from the German for the First Time by Charles Francis Atkinson (New York: A. A. Knopf, 1934), p. 145.

(35) Oswald Spengler, *Neubau des Deutschen Reiches* (München: Beck, 1924), p. 112.

(36) Spengler, *The Decline*, vol. 2: *Perspectives of World History*, p. 454.

(37) المصدر نفسه، ص 311.

(38) لفت الدكتور شباير الانتباه إليه: Speier, «Germany in Danger».

(39) نقد كاثوليكي ممتاز لفلسفته الاجتماعية: Goetz A. Briefs, *Untergang des abendlandes, christentum und sozialismus*, eine auseinandersetzung mit Oswald Spengler (Freiburg im Breisgau: Herder and Co., G.M.B.H., 1920).

مراجعة لمناقشة شبنغلر بقلم علماء اللاهوت: Manfred Schröter, *Der Streit um Spengler: Kritik seiner Kritiker* (München: Beck, 1922), pp. 116-141.

نجد الجهد نفسه تمامًا، أي الإعداد الأيديولوجي للحرب الإمبريالية في أعمال مولر فان دن بروك[40]. مرة أخرى، لا نستطيع أن نجزم نهائيًا في ما إذا كان مولر فان دن بروك سلفًا من أسلاف النازية. فألفرد روزنبرغ يرفض هذا الزعم بشدة[41]. غير أن روزنبرغ يعتقد أن الأسلاف الأصلاء للنازية كانوا نيتشه، وريتشارد فاغنر، وبول دو لاغارد، وهيوستون ستيورات تشامبرلين. وهو يعتبر مولر فان دن بروك مجرد أديب، على الرغم من بعض الإطراءات التي يخصه بها، كما يعتبر نظريته فاقدة للحيوية ومصطنعة. ورُفضت نظريته أيضًا لأنها كانت فلسفة **الجبهة** السوداء (جماعة شتراسر) والنوادي المحافظة التي تجشمت النازية عناء القضاء عليها. إن رفض النازية له يشرّف مولر فان دن بروك، لأنه كان أديبًا عظيم القدر حقًا، ومترجمًا لفلوبير (Flaubert) ودوستويفسكي (Dostoievski)، وفاتحًا لطريق الروائيين والشعراء الفرنسيين المعاصرين.

لا نستطيع أن نستعرض نظرية فان دن بروك بكاملها، بل سنركز على وجهين مترابطين ترابطًا وثيقًا منها: كراهية إنكلترا والإمبريالية الاشتراكية. اللازمة الأساس للرايخ الثالث هي تصريح كليمنصو (Clemenceau) السيئ السمعة بأن ثمة 20,000,000 ألماني زيادة عن المطلوب في العالم (ص 17)، وكانت مطالب ألمانيا بالتوسع قد تبلورت حول هذا التصريح. هناك عدد من الصياغات الجيوسياسية (ص 65)، ولكن لا قيمة أساسية لها. والمسألة الأهم هي المسألة الاجتماعية. والكتاب برمّته محاولة محمومة لفصل العامل الألماني عن ماركس، واقتلاع نظرية الصراع الطبقي وإحلال نظرية الحرب محلها. «قبل أن تحل المسألة الاجتماعية للطبقات، لا بد من أن تحل بالنسبة إلى الأمة» (ص 67). العمال الإنكليز والفرنسيون يمكن أن يعيشوا، بينما العمال الألمان والروس لا يستطيعون. لا برامج الاستيطان ولا الهجرة، لا المالثوسية

(40) Arthur Moeller van den Bruck, *Das dritte reich*, Die ringbücherei der Hanseatischen verlagsanstalt, Hamburg, 3rd ed by Hans Schwarz (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1931); *Das ewige Reich*, 3 vols. (Breslau: W. G. Korn, 1932-1935), vol. 1: *Die politischen Kräfte* and vol. 2: *Die geistigen Kräfte*, and *Sozialismus und Aussenpolitik*, hrsg. von Hans Schwarz (Breslau: W. G. Korn, 1933).

(41) Alfred Rosenberg, *Gestaltung der Idee: Reden und Aufsätze von 1933-1935*, herausgegeben von Thilo von Trotha, Blut und Ehre; 2 (München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1936), vol. 1, pp. 15-19.

(Malthusianism) ولا الصراع الطبقي، يمكن أن تحل المسألة الاجتماعية. فبرامج الاستيطان غير كافية. والمالثوسية الجديدة غير طبيعية لأن «الطبيعة أرادت الازدحام السكاني» (ص 70). الأحزاب الماركسية أخفقت إخفاقًا كاملًا، لكن فكرة الاشتراكية واقع. يجب أن تكون الاشتراكية قومية، لا أممية، ويجب أن تفكر وفق مبادئ السياسة الخارجية. ولذلك يجب أن تحل «السياسة العالمية» محل الصراع الطبقي (ص 188). ويستخلص مولر فان دن بروك الاستقراء النهائي من الإمبريالية الاشتراكية. وهو يتعاطف مع عقيدة البلشفية القومية على النحو الذي دعا إليها الحزب الشيوعي في بعض الأحيان ودعت إليها جبهة أوتّو شتراسر السوداء. كان هذا الرجل الثوري المحافظ الذي روّج عبارة «الرايخ الثالث» يصدر عن شغف قومي جارف. وهو أبلغ ممثلي العقيدة التي بلغت ذروتها في العرقية البروليتارية، وأوسعهم ثقافة، وأهمهم.

هدف العقيدة واضح، ولكن تبقى مسألة نجاحها. هل انبثّت وشاعت في الكتلة الكبرى للمجتمع الألماني؟ ستكون الإجابة أسهل عبر تحليل تلك الشرائح الاجتماعية التي دعمت التوسع الإمبريالي بقوة.

5. الإمبريالية الألمانية

تستمتع الإمبريالية الألمانية بمكاسب كونها جاءت متأخرة، وبكونها تعود إلى بلد مفتقر. إن هذا الواقع هو الذي يمنح الإمبريالية الألمانية فعاليتها وضراوتها. في بلدان كإنكلترا، وهولندا، أو فرنسا التي تجاوزت مرحلة الاستثمار البسيط وانتقلت إلى إمبريالية الاستعمار والمحميات، نشأت التوجهات الداخلية المناوئة للإمبريالية بصورة لا محيد عنها. فتصدير رؤوس الأموال على نطاق واسع يخلق شريحة رأسمالية غير معنية كليًا بالمزيد من التوسع، لا بل معادية له، إنها شريحة الجماعة الريعية[42]. فصاحب الريع الذي لا يستمد دخله من العمل المنتج والنشاط التجاري بل من الأسهم والسندات ليس عدوانيًا، بل هو على العكس من ذلك من دعاة التهدئة، وهو يريد أن يحافظ على ما يمتلكه ويرفض

---

(42) عن الدخل من الاستثمارات البريطانية في ما وراء البحار، انظر: Hobson, p. 375.

أن يُقَدِم على مخاطر جديدة. وغلبَ التناقض بين صاحب الريع والإمبريالي الناشط على السياسة الخارجية البريطانية منذ أيام جوزيف تشامبرلين وانتهى بانتصار صاحب الريع في ظل بلفور، وبالدوين، ونيفيل تشامبرلين. ويظهر هذا الصراع بين التوري الديمقراطيين والمحافظين القدامى بوضوح في رسائل السير أوستن تشامبرلين تحت عنوان: **السياسة من الداخل**[43]. ويجوز أن يوصف دزرائيلي وجوزيف تشامبرلين بأنهما سَلَفا الإمبريالية الاشتراكية. كانا إمبرياليين ديمقراطيين، يؤسسان توسع الإمبراطورية على الطبقات العاملة التي كانت قد حصلت على حق الانتخاب والمكاسب المادية؛ ولكن منذ أيام بلفور، اندفعت طبقة أصحاب الريوع قدمًا داخل حزب المحافظين. فهي ليست معنية بالتوسع؛ وهي تكره المخاطر. وظهر الخلاف داخل حزب المحافظين إلى العلن مع قضية التجارة الحرة أو الحماية. وفيما رأى جوزيف تشامبرلين بوضوح استحالة مزاحمة ألمانيا المتوسعة على أساس التجارة الحرة وأراد خلق سور من الرسوم الجمركية حول الإمبراطورية، رفضت جماعة أصحاب الريوع الانخراط في تجربة من شأنها أن تستلزم إعادة تنظيم الآلة الصناعية الإنكليزية بما ينطوي على التركيز التام والتحول إلى تروستات. عُزِلَ بلفور أخيرًا عام 1911، لكن أوستن تشامبرلين لم يخلفه. تولى بونار لو (Bonar Law) زعامة الحزب وأصبح الناطق بلسان جماعة أصحاب الريوع. هكذا، فقدت الجماعة الإمبريالية الزعامة داخل حزب المحافظين منذ عام 1911؛ ولم تستعدها إلا خلال الحرب العالمية الأولى بقيادة لويد جورج ضمن حكومة ائتلافية؛ ثم فقدتها مجددًا في ظل بلدوين ونيفيل تشامبرلين. كانت ألمانيا تدرك بحدة هذا الصراع الظاهر داخل بنية المجتمع الإنكليزي وفي السياسة الخارجية الإنكليزية. وفي جميع الأشكال التي تتخذها الكراهية الألمانية لإنكلترا، سواء أكانت مستمدة من الجغرافيا السياسية أم من الإمبريالية الألمانية، فإن إنكلترا تُصَوَر باعتبارها بلدًا في طور الانحلال، بلد برجوازية ما عادت راغبة في التوسع وانتهكت القانون الأساس للحياة في مجتمع تنافسي: القانون القائل بأن عليك أن تتوسع أو تموت.

(43) Austen Chamberlain, *Politics from Inside: An Epistolary Chronicle, 1906-1914* (New Haven: Yale University Press, 1937).

مُحِقَت طبقة أصحاب الريوع الألمان كليًا خلال فترة التضخم. كانت الحرب قد قوّضت الاستثمارات الأجنبية؛ ومحق التضخم المدخرات المنزلية. وتبيّن أن إزالة طبقة وسطى مزدهرة من الوجود هي الدافع الأقوى للإمبريالية العدوانية، ذلك لأن ذلك القطاع من الطبقة الوسطى الذي لم يبق أمامه كبير شيء يخسره هو الذي دعم من صميم قلبه اندفاع الصناعة الثقيلة نحو إعادة التسلح والإمبريالية.

كانت المشكلات التي واجهتها الإمبريالية الألمانية تختلف من وجه آخر عن مشكلات بريطانيا العظمى. كانت الإمبريالية البريطانية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين موجهة ضد بلدان مستعمَرة، أو شبه مستعمَرة، أو ضعيفة؛ كما أن بريطانيا العظمى كانت تخوض حروبها الاستعمارية بجيوش من السكان الأصليين تحت قيادة بريطانية. أما ألمانيا، فقد واجهت العالم المقسم بين دول تمتلك جيوشًا أو أساطيل كبيرة. ولما لم تكن إعادة التوزيع السلمية ممكنة، وكانت الكارتيلات الدولية واقتطاع دوائر المصالح غير كافية، لم يبق إلا الحرب. جاءت المحاولة الأولى عام 1914؛ والثانية عام 1939. لكن ألمانيا تعلّمت تمامًا دروس 1914، وهي أن الإعداد للحرب يجب أن يبدأ في السلم، وأن الحرب والسلم ما عادتا مقولتين مختلفتين، بل هما تعبيران عن الظاهرة نفسها، ظاهرة التوسع. يجب أن تغيّر بنية المجتمع بغية استخدام قوى المجتمع المنتجة استخدامًا كاملًا في الحرب. وعلى وجه التحديد، يجب ضم القوى العاملة وجعلها جزءًا جوهريًا من البنية التوتاليتارية. ويجب أن تستعمل المكاسب المادية، والإرهاب، والدعاوة السياسية لاجتثاث أي قناعات سلمية أو اشتراكية.

ثمة نوعان أساسيان من الإمبريالية يُعرَفان عادة بإمبريالية «المترفين» وإمبريالية «الفقراء». وينبغي لكل واحدة منهما أن تقسم إلى أقسام فرعية. وكل واحدة تختلف عن الأخرى من حيث الأيديولوجيا، والتقنية، والغاية. ويسهّل المخطط التالي فهم هذه الأنواع، وإن كان لا يعني أن الدول «المترفة» سوف تظل مترفة إلى الأبد. وهي يمكن أن تتحول إلى معتدية في ظل أوضاع معينة، ولكنها عندئذ، أي اليوم، تصبح فاشية لا محالة.

إمبريالية القوى المترفة

الإمبريالية الاقتصادية البحتة:

الإمبريالية التجارية - تجارة حرة - قانون دولي كوني - بنية تنافسية في الاقتصاد - لا تغييرات في النظام السياسي الداخلي - احتفاظ البلد موضوع التوسع باستقلاله مع بعض الحقوق للقوة الإمبريالية، مناطق تجارية، امتيازات في المرافئ... إلخ.

الإمبريالية الاستثمارية - رسوم جمركية حمائية - بداية النزعة الاقليمية (دوائر المصلحة) - احتكار وتحول إلى تروستات - لا تغيرات في النظام السياسي الداخلي - استقلال البلد المرغوب والمقوّض اقتصاديًا.

الإمبريالية السياسية - الاقتصادية:

الإمبريالية الاستعمارية - محاولة ضم الجماهير أيديولوجيًا (الإمبريالية «الديمقراطية»: دزرائيلي، جوزيف تشامبرلين، إيطاليا عام 1912)، ولكن لا تغيير في النظام الداخلي - ضم الأرض المطلوبة إلى القوة الإمبريالية بصفة مستعمَرة.

إمبريالية المحميات - محاولة ضم الجماهير أيديولوجيًا (عبء الرجل الأبيض... إلخ) - احتكار وتحول إلى تروستات - تصدير رؤوس الأموال - الحماية السياسية للاستثمارات عبر تقييد استقلال الدولة التي تم إخضاعها.

إمبريالية القوى «الفقيرة»

الإمبريالية «الاشتراكية»:

الإمبريالية القاريّة - ضم الجماهير أيديولوجيًا وتنظيميًا - اكتفاء ذاتي - أعلى مستويات الاحتكار والتحول إلى تروستات - عقيدة مونرو الجديدة - تحويل الدول (المتمدنة) التي تم إخضاعها إلى مستعمرات.

الإمبريالية العالمية - ضم الجماهير أيديولوجيًا وتنظيميًا - القارة بمنزلة النواة - العرقية البروليتارية كأيديولوجيا ورافعة للإمبريالية العالمية.

نحن نزعم أن إمبريالية ألمانيا هي بالدرجة الأولى سياسة قيادتها الصناعية التي دعمها الحزب النازي دعمًا كليًا؛ وأن الطبقات الأخرى إنما تتبع هذه القيادة أو حتى تقاومها. ولا بد لزعمنا هذا من إثبات. ولا يمكن لإثبات كهذا أن يقدّم إلا بإظهار النمو التاريخي للإمبريالية في ألمانيا، وذلك عبر تحليل مواقف مختلف طبقات المجتمع حيال الحرب العدوانية. ومن شأن تحليل كهذا أن يقوّي بدوره زعمنا بأن الحرب الإمبريالية هي نتيجة التناقضات الداخلية للاقتصاد الألماني.

يجوز لنا أن نستعمل سلوك الشعب الألماني حيال بريطانيا العظمى مفتاحًا لفهم موقفه من الحرب. شددنا سابقًا على أن كراهية إنكلترا ماثلة في كل العقائد التي دخلت في تكوين الأيديولوجيا النازية. ولا يغير في نظرتنا هذه شيء من رغبة فريدريش ليست أو من أمل هتلر في التعاون مع بريطانيا العظمى مثلما أعرب عنه في سيرته الذاتية. فهذا التعاون إنما كان مأمولًا في الأساس استنادًا إلى أن إنكلترا لا تزال قوة دولية عظيمة القدرة، وأن استغلال العالم معًا أفضل من المخاطرة في حرب ضد إنكلترا.

إن الهيئة التي تتخذها كراهية إنكلترا في المجتمع الألماني تُظهِر صورة طريفة، كان أول من كشف النقاب عنها المؤرخ الألماني الموهوب للغاية، الراحل إيكارت كير[44]. فإنكلترا لم تزل، في المجتمع الألماني، محل إجلال وكراهية على السواء. الزراعيون المحافظون المعنيون أولًا بتأمين الحماية لإنتاجهم من الحبوب لم يكن لهم أي اعتراضات اقتصادية على مجمل التجارة الخارجية والصناعة البريطانية. كان جل همّهم المحافظة على البنية الاقتصادية الألمانية، بحيث يحتفظون بنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولم يطلبوا السيطرة على العالم بل الحماية والأمان. ولكن سياسيًا، كانت إنكلترا تبدو في أعين الزراعيين المحافظين بمظهر تجسيد الشر في العالم، وذلك عبر ديمقراطيتها البرلمانية وحق الانتخاب الممنوح

(44) Eckart Kehr: «Englandhass und Weltpolitik,» *Zeitschrift für Politik*, vol. 17 (1928), pp. 500-526, and «Deutsch-englisches Bündnisproblem der Jahrhundertwende,» *Die Gesellschaft*, vol. 2 (1928), pp. 24-31.

للجميع. كانت إنكلترا تمثل ذلك النوع من الحكم الذي يقع على النقيض التام من شكل الحياة المحافظة.

أما موقف الزراعيين المحافظين من روسيا، فكان نقيض ذلك تمامًا. ففي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، راحت روسيا تبدو أكثر فأكثر منافسة لإنتاج ألمانيا الزراعي، وأصبحت لذلك محل كراهية اقتصادية. أما سياسيًا، فقد بدت روسيا مثالية للمحافظين. فكانوا يجلّون حكمها المطلق ويعجبون به.

كان موقف الصناعيين الألمان مناقضًا كليًا لموقف الزراعيين المحافظين. كانت إنكلترا المنافس المخيف والمكروه، وكانت تثير كل النقمة التي يشعر بها «الفقير» على «المترف». وفي الوقت نفسه كان الصناعيون الألمان معجبين بالنظام الدستوري الإنكليزي الذي بات منذ أيام مونتسكيو الأنموذج الذي احتذت به جميع الحركات الليبرالية الأوروبية في سياساتها. من جهة ثانية، كان الصناعيون الألمان يحبون المواد الغذائية والحبوب الرخيصة المستوردة من روسيا، لأن المستوردات الرخيصة تحول دون زيادة الأجور. كما كانوا يكرهون نظام الحكم المطلق الروسي. وتبدو الصورة إذا ما عُبِّرَ عنها بإيجاز على النحو الآتي:

- الليبراليون (الصناعيون) - سياسيًا ضد روسيا؛ اقتصاديًا ضد إنكلترا.
- المحافظون (الزراعيون) - اقتصاديًا ضد روسيا؛ سياسيًا ضد إنكلترا.

ولكن بدلًا من إلغاء «كراهية إنكلترا» و«إجلال إنكلترا» كل منهما الآخر، اندمج نفور الزراعيين السياسي ونقمة الصناعيين الاقتصادية في «كراهية واحدة شاملة لإنكلترا».

أما مناسبة هذا الاندماج فكانت برنامج تيربتز (Tirpitz) لبناء السفن.

لم يكن الزراعيون المحافظون يميلون كثيرًا إلى برنامج تيربتز لبناء السفن. وهذا ما يتبيّن بعد التمعّن في مجلدين كبيرين من مذكرات الكونت فيستارب[45]

(45) Kuno Friedrich Westarp, *Konservative Politik im letzten Jahrzehnt des Kaiserreiches*, 2 vols. (Berlin: Deutche Verlagsgesellschaft, 1935), vol. 1: *Von 1908 bis 1914* and vol. 2: *Von 1914 bis 1918*.

(Westarp) الذي ظل أعوامًا عديدة زعيم حزب المحافظين. ولا يذكَر هذا الأمر تصريحًا لأن الكتاب نشر عام 1935 في ظل النظام النازي. لا بل إن الإعجاب بتيربتز يظهر مرارًا كثيرة. ومع ذلك، يميز الكونت فيستارب بوضوح بين سياسة المحافظين والسياسات التي اعتمدها الليبراليون القوميون والرابطة الألمانية الجامعة التي سنخصها ببعض الكلمات لاحقًا، والتي كانت تمثل ألمانيا الغربية بمحافظيها الأحرار وليبراليتها القومية، وفقًا لفيستارب، لكنها لم تكن تمثل سياسة المحافظين[46]. يرفض فيستارب، مثلًا، سياسة العصبة الألمانية الجامعة خلال أزمة مراكش عام 1911، ويجتهد كثيرًا كي ينأى عما سمّاه «الأهداف الطوباوية للحرب»[47] والتي وضعتها العصبة الألمانية الجامعة من عام 1914 حتى عام 1918. ويشدد باستمرار على تأثير الليبراليين القوميين في سياسة الإمبريالية العدوانية والضم[48]. ويكشف هذا المحافظ الحقيقي عن نفور عارم من الحزب الليبرالي القومي، ودعاة الضم الجارف، وإن لم يجرؤ لأسباب واضحة على مهاجمتهم علانية، ولا سيما بعد أن توصل المحافظون والليبراليون إلى تفاهم بعد عام 1900.

الواقع أنه من أكثر الظواهر اللافتة في التاريخ الألماني أن البرجوازية الصناعية، العاجزة أو غير الراغبة في النضال من أجل الديمقراطية البرلمانية والمنقادة لنظام الإمبراطورية شبه المطلق، وجهت كل طاقتها السياسية نحو الإمبريالية العدوانية. لم تكن الليبرالية السياسية الألمانية لطيفة وإنسانية قط؛ بل كانت عدوانية وضارية، حتى وإن بدا الشكل ديمقراطيًا. ومنذ أيام الثورة البرجوازية عام 1848، كانت البرامج والأفكار الألمانية الجامعة والداعية إلى ضم الأراضي قد أصبحت ظاهرة تمامًا. وكتب غيورغ هرفيغ (Georg Herwegh) الزعيم الديمقراطي الحقيقي لثورة 1848، والشاعر المتميز العظيم، قصيدة في عام 1844، عبر فيها عن الحلم بأسطول ألماني يحمل عظمة ألمانيا: (Und in die Furchen die Kolumb gezogen. geht Deutschland's Zukunft auf) (ويسير

---

(46) Westarp, vol. 1: *Von 1908 bis 1914*, p. 168

(47) Westarp, vol. 2: *Von 1914 bis 1918*, p. 43.

(48) Westarp, vol. 2: *Von 1914 bis 1918*, p. 50.

مستقبل ألمانيا على الخطى التي رسمها كولومبوس»[49]. والحرية الواسعة التي يكتسبها هذا الأسطول سوف تحرر ألمانيا، كما رأى، من «روحية السَّمَّان» الإنكليزية[50].

لفت ألفرد فاغتس[51]، بحسه المرهف حيال الأساس الاجتماعي للسياسة الخارجية، أنظارنا إلى اثنين من مشاهير هؤلاء الليبراليين. كان فارنهاغن فون إنزه (Varnhagen von Ense) قد أعرب في عام 1836 عن أمله بضم هولندا إلى ألمانيا، وصاغ منذ عام 1848 مخططًا للإمبريالية الديمقراطية أو الاجتماعية. «ربما يحصل أن نطالب فرنسا بالألزاس واللورين، وأن نطلب بلدان بحر البلطيق من روسيا. فالأسود، الأحمر، والذهبي (علم ألمانيا) يستطيع أن يقوم بها. حتى الآن ليس هذا إلا مجرد بداية». ويروي فاغتس أيضًا أنه في العام 1861 دعا أحد الليبراليين وصناع الرأي العام البروسي إلى سياسة عدوانية تجاه فرنسا والدانمارك: «في ميدان الوقائع والأفعال وحده يمكن للمسألة الألمانية أن تحل، ووحده نظامنا المطلق العاجز وهذرنا اللامتناهي قد أخفقا في القيام بذلك»[52]. وفي العام 1914 طالب فرانتس فون ليست، العالم الجنائي والفقيه الدولي البارز بضم البلدان الاسكندينافية وتركيا إلى الفلك الألماني[53].

قارن فيرنر زومبارت في كتيّبه الشهير *Händler und Helden* **(تجار وأبطال)**، (ميونخ ولايبتزيغ 1915)، الروحية الإنكليزية التجارية والانتفاعية بالروح البطولية الألمانية. روحية إنكلترا هي روحية التاجر الذي يختصر موقفه من

---

(49) «Die Deutsche Flotte», Gedichte, Zürich, 1844, p. 29.

(50) Veit Valentin, *Geschichte der deutschen Revolution von 1848-49* (Berlin: Ullstein, 1930), vol. 1: *Bis zum Zusammentritt des Frankfurter Parlaments*, p. 268.

(51) Alfred Vagts, *A History of Militarism; Romance and Realities of a Profession* (New York: W. W. Norton and Company, 1937), p. 208.

(52) المصدر نفسه، ص 208؛ من: Julius Henderhoff and Paul Wentzcke, *Deutscher Liberalismus im Zeitalter Bismarcks*, vol. 1, p. 71.

(53) Franz von Liszt, *Ein mitteleuropäischer Staatenverband als nächstes Ziel der deutschen auswärtigen Politik* (Leipzig: S. Hirzel, 1914), pp. 32-33.

أنا مدين بهذا المرجع لكارل بكر: Carl L. Becker, «The Old Disorder in Europe,» *Yale Review*, vol. 30 (1941), pp. 433-453, esp. p. 439.

الحياة في السؤال: «ماذا تستطيع الحياة أن تعطيني؟» (ص15) المجتمع الإنكليزي بلوتوقراطي؛ والأخلاقيات الإنكليزية تتسم بنصائح جيريمي بنتام(*) (Jeremy Bentham) «السافلة» «hundsgemeine» (ص 19)؛ والدولة الإنكليزية ليست إلا مشروعًا تجاريًا عملاقًا. على العكس من ذلك، إن لألمانيا رسالة تؤديها، وعليها أن تنشر الروح البطولية الألمانية، والفكرة الألمانية عن الدولة.

لم يزل الحزب الليبرالي القومي الألماني يدعو منذ تأسيسه في عام 1866 إلى توسيع الجيش وإنشاء أسطول بحري، وإلى التوسع وفتح المستعمرات. والحملة التي شنها إيوجين ريختر بوصفه ممثلًا لليبراليين اليساريين ضد توسيع الجيش كانت فاشلة حتى داخل حزبه، ولا سيما أن عداء ريختر لهذين الأمرين كان يستند أساسًا إلى أسباب مالية. ومن العام 1893 فصاعدًا لم يناضل الليبراليون الألمان قط نضالًا ناشطًا ضد توسيع الآلة العسكرية.

في مجال بناء السفن الحربية، كانت الليبرالية الألمانية هي التي أطلقت الفكرة. ويُعْرَض هذا الوجه من تاريخ الليبرالية الألمانية ومن كامل مسألة الأصول الاجتماعية للسياسة البحرية الألمانية عرضًا رائعًا في كتاب للمؤرخ الألماني إيكارت كير[54]، وهو كتاب لا بد منه لفهم الإمبريالية الألمانية. فهو يبرهن بطريقة مقنعة أن الدافع لبناء البحرية صدر عن البرجوازية الصناعية، وليس عن التاج، أو الإدارة المدنية، أو حزب المحافظين. فالحزب الليبرالي القومي، باعتباره حزب البرجوازية الصناعية، اطّرح تدريجيًا الليبرالية التي كانت لا تزال ظاهرة تمامًا في برنامج 12 حزيران/ يونيو 1867، وركّز في الدرجة الأولى على إعادة التسلح العسكري والبحري[55] ولكن لعل الأظهر من ذلك هم أولئك الرجال الذين اعُتبروا الممثلين الحقيقيين لليبرالية الألمانية: تيودور

(*) مؤسس مذهب المنفعة في الأخلاق. (المترجم)

(54) Eckart Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik, 1894-1901: Versuch eines Querschnitts durch die innenpolitischen, sozialen und ideologischen Voraussetzungen des deutschen Imperialismus*, Historische Studien; 197 (Berlin: Ebering, 1930).

(55) Felix Salomon, *Die deutschen Parteiprogramme*, 4th ed. (Leipzig: Teubner, 1926), vol. 1, pp. 155-159.

بارت، ماكس فيبر، وغيرهارت فون شولتزه غيفرنيتز؛ فهُم مثّلوا الليبرالية الديمقراطية بآمالها في تحطيم امتيازات الزراعيين المحافظين بدعمهم البحرية والدعوة إلى سياسة خارجية إمبريالية. كان إميل راتناو، والد فالتر راتناو، مؤسس شركة جنرال إلكتريك، وغيورغ فون سيمنز، منافسه الكبير ينتميان كلاهما إلى هذه الجماعة.

اندمجت هذه التيارات أو بلغت ذروتها في الرابطة الألمانية الجامعة التي تأسست عام 1890[56] (والتي سميت بهذا الاسم منذ عام 1894). كانت هذه الرابطة نتيجة مباشرة لسياسة ألمانيا الاستعمارية والسلف الأيديولوجي المباشر للنازية. كانت الرابطة الألمانية الجامعة بلا شك الأكثر عدوانية من بين جميع الروابط الوطنية التي أنشئت في ألمانيا الإمبريالية، والأكثر إثارة للنفور. ومع أنها لم تكن قط عظيمة العدد، كان لها جهاز دعاوة سياسية فائق الفعالية يقوم بالتحريض المتواصل على التسلح البري والبحري، والتوسع الاستعماري، واعتماد سياسة عدوانية مناوئة لإنكلترا. لم تتردد هذه الرابطة في مهاجمة الملكية عندما لم تلائم سياسات فيلهلم الثاني خططها. واستخدمت العداء لليهود كلما بدا ذلك ضروريًا وأينما بدا. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، كانت أكثر الجماعات تطرفًا في المطالبة بالغزو والضم. إن الانتماءات السياسية لأعضاء الرابطة[57] لافتة جدًا:

- 47 في المئة من أعضائها كانوا ينتمون إلى الحزب القومي الليبرالي.
- 15 في المئة إلى حزب المحافظين.
- 15 في المئة إلى الحزب الألماني الاجتماعي (Deutsche Sozial).
- 14 في المئة إلى حزب الرايخ (Reichspartei).
- 9 في المئة إلى الزراعيين المعادين لليهود (wirtschaftliche Vereinigung).

وكان في جملة أعضاء الرابطة بعض القوميين الليبراليين البارزين من أمثال

(56) Mildred S. Wertheimer, *The Pan-German League, 1890-1914* (New York: [s. n.], 1924), p. 123.

(57) المصدر نفسه، ص 133.

أ. باسرمان، هاينتسه، وغوستاف شتريسيمان. كما كان زعيما الرابطة يأتيان من المعسكر الليبرالي. تعاونت الرابطة تعاونًا وثيقًا مع سائر المنظمات الوطنية الأخرى، كرابطة البحرية، والرابطة الاستعمارية، وجمعية الألمان المهاجرين، ورابطة الأمن القومي (Wehrverein)، وجمعية الطلاب الألمان، وأمثالها. ولا تنطوي الإحصاءات عن التركيبة الاجتماعية للجماعة على كبير دلالة. من ذلك أن 24 في المئة منها كانوا، في عام 1914، ينتمون إلى مهنة التدريس، 31 في المئة كانوا من رجال الأعمال، 12 في المئة موظفين رسميين، 8 في المئة أطباء، كما أن رجال الأعمال كانوا يأتون في الدرجة الأولى من أعمال صغيرة أو متوسطة الحجم. والاستنتاج بأنه «يبدو أن لا صلة قبل الحرب بين كبار رجال الأعمال والرابطة الألمانية الجامعة لا من حيث التمويل ولا من حيث العضوية»[58] قد يكون صحيحًا. ولكن هذا لا يروي الحقيقة كلها، لأنه لا مجال لأدنى شك في أن دعاوة الرابطة خدمت مصالح كبار رجال الأعمال، مهما كانت الدوافع الأخرى لأعضائها[59].

ترسّخت العلاقة الداخلية بين الدعاوة البحرية وحاجات رجال الأعمال الألمان بوضوح في قرار صدر عن حركة الشباب القومي الليبرالي عام 1902، أي بعد صدور قانون بناء السفن الحربية الجديد. «حتى من بعد تنفيذ برنامج بناء البحرية الأخير، فإن الأسطول الألماني لا يبدو متماشيًا مع أهمية الشحن البحري الألماني، ولا يبدو متلائمًا مع سياسة خارجية قوية ومستقلة»[60].

لم يكن الدور المقدام الذي قامت به القيادات الصناعية - والذي لم يقبله الزراعيون إلا على مضض - أوضح مما كان عليه بين العامين 1900 و1902، بمناسبة اعتماد برنامج تيربتز للبحرية. وكان تيربتز نفسه قد أعلن بوضوح ساطع أهداف البحرية الألمانية في مذكرته الشهيرة بتاريخ 16 حزيران/يونيو 1894. «إن نقطة الانطلاق لبناء الأسطول يجب أن تكون

---

(58) المصدر نفسه، ص 73.

(59) Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik*, pp. 307-308.

(60) مطبوع في: Oskar Stillich, *Die Politischen Parteien in Deutschland. II, Der Liberalismus* (Leipzig: W. Klinkhardt, 1911), p. 81.

المصالح البحرية للأمة... فالدولة التي لها مصالح بحرية أو عالمية ينبغي لها أن تكون... قادرة على التعبير عنها وجعل قوتها محسوسة... ضمن مياهها الإقليمية. إن التجارة العالمية العقلانية، الصناعة العالمية، وإلى حد ما الصيد في المياه العميقة، والاتصالات العالمية، والمستعمرات، مستحيلة من دون أسطول قادر على المبادرة إلى الهجوم». وهو يضيف في مذكراته، «لم أفكر قط بالبحرية باعتبارها غاية في ذاتها، بل دائمًا باعتبارها وظيفة لهذه المصالح البحرية. فوضع ألمانيا في العالم من دون قوة بحرية أشبه بإحدى الرخويات التي لا قوقعة لها»[61]. هنا يظهر بوضوح دور البحرية بوصفها حامية للتجارة الألمانية، وأداة هجومية، أي عدوانية. ومن اللافت أنه لتحقيق هدف كهذا دأب تيربتز على دعم تحالف الإمبراطور فيلهلم القارّي، ذلك التحالف مع روسيا لإبقاء خاصرة ألمانيا الشرقية حرة في مواجهة إنكلترا[62]. ولم يتردد تيربتز قط في استعمال كل آلة الدعاوة الوطنية المتاحة[63]، والتعاون مع جميع المنظمات الوطنية القائمة، وحتى تكوين هيئة للدعاوة خاصة به. وترويجًا لذهنية البحرية، تأسست الجمعية البحرية عام 1898. كانت من مبتكرات تيربتز واثنين من أعظم صانعي الأسلحة نفوذًا، فون شتوم هالبرغ (Halberg-von Stumm) الذي كان يملك صحيفة *Die Post*، وكروب الذي كان يملك صحيفة *Neueste Nachrichten*[64]. وبعد شيء من الاستعدادات الدعاوية شنّ أرباب الصناعة الحملة من أجل توسيع قدرة البحرية (1899)، بدعم كامل من تيربتز. كان المروجون أيضًا يعتقدون أن قانون البحرية كان متنفسًا ممتازًا للنقمة العميقة التي أثارتها سياسة الحكومة الفاشلة في قمع الحزب الديمقراطي الاجتماعي. لكن الحملة الدعاوية الأولى هذه التي أطلقتها صحيفة *Die Post* التي يملكها شتوم والتي تدعمها الأحزاب الوطنية، تلاشت. ثم انطلقت ثانية عندما طالب الإمبراطور علانية، في خطابه الشهير في 18 تشرين الأول/

---

(61) Langer, vol. 2, p. 431, and Alfred von Tirpitz, *My Memoirs*, 2 vols. (New York: Dodd, Mead, & Co., 1919), vol. 1, p. 77.

(62) Langer, vol. 2, p. 436.

(63) Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik*, pp. 194-220.

(64) المصدر نفسه، ص 169-170.

أكتوبر 1899، بأسطول قوي. فما لبثت الصحيفتان المذكورتان أن أعادتا شن الحملة من أجل أسطول قوي، بحيث نشرت مسودة قانون جديد خاص بالبحرية. وغدت العلاقات بين القوميين وأرباب الصناعة قوية وعلانية إلى حد أن عددًا من القوميين النزهاء، وخاصة أساتذة جامعة برلين، راحوا يهاجمون هذا التزاوج بين الفريقين. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الشجب، تمسك الصناعيون ببرنامجهم. وفي اجتماع للاتحاد المركزي للصناعة الألمانية في 13 شباط/ فبراير 1900، أعلن قرار المضي في البرنامج على الملأ والتغيير الوحيد الذي أدخل عليه كان إحلال الأيديولوجيا الوطنية محل نظرية المصالح والأعمال[65].

مع ذلك، كان قانون القوة البحرية هذا تحديدًا هو الخطر الذي تهدد بقلب سياسة التركيز التي اتبعها ميكال، وهي الوحدة بين الصناعيين والزراعيين. هاجم الزراعيون المحافظون القانون وحاولوا استدراج الوسط الكاثوليكي إلى التصويت ضده. وبقيت منظمة الزراعيين المعروفة باسم رابطة المزارعين شديدة الارتياب إن لم تكن معادية للقانون علنًا. أخيرًا أُقِرَّ هذا القانون نتيجة صفقة مخجلة بين الصناعيين والزراعيين. وفي الأول من أيار/ مايو 1900 رُبط بين قانون القوة البحرية والرسوم على الحبوب ربطًا وثيقًا، وانتصرت سياسة التركيز التي اعتمدها ميكال. «للصناعيين الأسطول والسياسة العالمية والتوسع؛ وللزراعيين الرسوم الجمركية؛ وللمحافظين الحفاظ على التفوق الاجتماعي؛ كما منح حزب الوسط الهيمنة السياسية نتيجة لهذه التسوية»[66]. وشجب المؤرخ الليبرالي الكبير تيودور مومسن هذه التسوية باعتبارها «اتحادًا بين الإقطاع البروسي والإكليروس الكاثوليكي»[67] (union of Junkerdom and Chaplainocracy)، حتى أدولف فاغنر الإمبريالي المتعصب هاجم هذا التحالف بين الوطنية والمصالح الصناعية، وهاجم الطمع اللامحدود بالأرباح[68].

(65) المصدر نفسه، ص 193.

(66) المصدر نفسه، ص 205.

(67) المصدر نفسه، ص 205.

(68) Adolph Wagner, *Vom territorialstaat zur weltmacht* (Berlin: [s. n.], 1900).

عند هذه اللحظة تحديدًا أدرك التوسعيون الحاجة إلى استمالة الجماهير وضمّها وجعلها تشارك في هذا المشروع التجاري الهائل. ولهذه الغاية قام الاقتصادي إرنست فون هاله، وهو من مرتزقة وزارة البحرية تم تعيينه لترويج الدعاوة لمصلحة برنامج القوة البحرية، بصوغ السياسة الاجتماعية الإمبريالية بالكلمات الآتية: «لا تستطيع ألمانيا أن تنجح في الإقدام على منافسة الأمم الأخرى سياسيًا إلا إذا كان وراءها دعم الجماهير الكبرى». ولا يمكن الحصول على هذا الدعم إلا عبر سياسة اجتماعية تقدمية. هكذا يجب أن تحدِّد أولويةُ السياسة الخارجية الإصلاحَ الاجتماعي. «إذا نحن لم نفلح في دمج الإصلاح الاجتماعي والسياسة الدولية في وحدة عليا، فلن يستطيع شعب ألمانيا في المستقبل أن يمتلك حق تقرير المصير في سياسته الداخلية والخارجية، بل ستقررهما أمم أجنبية»[69].

الوحدة العليا التي اندمج فيها الإصلاح الاجتماعي والسياسة العالمية هي النازية، ومن سخرية الأقدار أن تصدر هذه الصياغة الحاسمة للأيديولوجيا النازية عن إرنست فون هاله الذي ولد تحت اسم ليفي (Levy)[70].

هكذا يمكننا القول إنه فيما كان التوسع داخل مجال النفوذ البريطاني أمرًا يطالب به الصناعيون والحزب الليبرالي، فإن المحافظين والكاثوليك وافقوا عليه في النهاية كجزء من صفقة ضمنت قوتهم الاجتماعية والسياسية، وإن كانوا ترددوا حياله في البداية.

تبيّن في انتخابات 1907[71] إلى أي مدى كانت الطموحات الإمبريالية قد تغلغلت في الشعب الألماني. كان برلمان 1906 قد حُلّ بقرار من المستشار فون بيلوف، لأن سياسته الاستعمارية تعرّضت للهجوم من حزبي الوسط الكاثوليكي والديمقراطي الاجتماعي اللذين انتقدا بحدة الحكم العسكري في

---

(69) Ernst von Halle, «Weltmachtpolitik und Sozialreform,» *Volks- und Weltwirtschaft*, vol. 2 (1899), pp. 204 and 228-229, and Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik*, pp. 439-440.

(70) Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik*, p. 101.

(71) George D. Crothers, *The German Elections of 1907* (New York: [s. n.], 1941).

أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وفساد السياسة الاستعمارية، ولا سيما العقود الاحتكارية. وذهبت الحكومة وحزبها إلى صناديق الانتخابات بشعار مفاده أن هذه الانتخابات يجب أن تحدد ما إذا كانت «ألمانيا قادرة على التطور من قوة أوروبية إلى قوة دولية»[72]. ومن المبشرين بإنجيل الإمبريالية ديرنبرغ وزير المستعمرات - وهو مصرفي وليبرالي - والحركة الليبرالية كلها، والروابط القومية الكثيرة، وأخيرًا لا آخرًا رابطة الصناعيين الألمان المركزية. غير أن الانتخابات تطورت أيضًا إلى قتال ضارٍ ضد الكاثوليكية والاشتراكية. وما لبث هذا الهجوم المضاد على حزب الوسط أن ولّد أثره المرغوب، إذ أصبح الحزب خائفًا وحريصًا على توكيد أهدافه القومية، والوطنية، وحتى الإمبريالية، وحصر هجومه الخاص في تجاوزات الإدارة الاستعمارية الألمانية. وأسفرت انتخابات 1907 عن هزيمة للاشتراكية ولكن ليس للوسط الكاثوليكي، وعن انتصار للأحزاب الإمبريالية[73]. فالاشتراكيون خسروا حوالى نصف نوّابهم وإن لم يخسروا إلا بعض الأصوات. وبدأ التكتل الليبرالي - المحافظ يحكم، وراح حزب الوسط ينحو نحو اليمين كثيرًا حتى غيّر قيادته الجذرية.

كان موقف الأحزاب البرجوازية، إذًا، واضحًا: فهي إما أنها سعت إلى القيادة الإمبريالية للمجموعات الصناعية، وإما كانت تدعم هذه القيادة على الأقل.

6. الديمقراطيون الاجتماعيون والإمبريالية

ظل السؤال المهم: هل اندمج الإصلاح الاجتماعي والسياسة الدولية في «وحدة عليا» مثلما طالب فون هالّه؟ نشب الشقاق حول مسألة الإمبريالية تحديدًا ضمن النظرية الاشتراكية وضمن الحركة الاشتراكية. وحول هذه المسألة هاجم فريق من التنقيحيين أو المراجعين داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الماركسية التقليدية؛ وحول هذه القضية أساسًا هاجم لينين جميع الحركات الاشتراكية الديمقراطية في العالم. فموقف الطبقات العاملة حيال

(72) المصدر نفسه، ص 105.

(73) نتائج الانتخابات: المصدر نفسه، ص 166 و175.

الإمبريالية لم يكن المسألة السياسية العليا فحسب، بل إن الديمقراطيين الاجتماعيين كانوا يدركون ذلك. وإذا ما صغنا المسألة صوغًا بالغ الفجاجة، فإنها تصبح: هل يجب أن يدعم العامل الألماني، أو على الأقل، هل يجب أن يتساهل هذا العامل مع التوسع الألماني كي يشارك في المكاسب المادية التي يمكن أن تستمد من هذا التوسع.

تسببت انتخابات 1907 بوفرة من المقالات والكراريس والخطب والمناقشات حول الإمبريالية والاستعمار، وشارك الديمقراطيون الاجتماعيون البارزون كلهم في المناقشات. وبرز الصراع إلى الواجهة في المؤتمر الدولي للاشتراكية في شتوتغارت عام 1907 وفي مؤتمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي في إسّن في العام نفسه. ظهرت ثلاثة تيارات في هذه المناقشة: المراجعون، المناوئون التقليديون للإمبريالية، والإمبرياليون الاجتماعيون[74]. كان بارفوس، الماركسي التقليدي البارز الذي أصبح من أهم الإمبرياليين الاجتماعيين خلال الحرب العالمية الأولى، قد هاجم الاستعمار خلال الحملة الانتخابية وأعاد نشر كرّاسه بعد الهزيمة عام 1907[75]. وكرّاسه لافت من وجوه عديدة: في إنكاره أن الاحتكار والكرتلة يخدمان مصالح الطبقات العاملة بصورة آلية، وفي إصراره على أن من شأن المستعمرات أن تخفض مستوى معيشة العامل الألماني بدلًا من رفعه، وفي تحليله للجماعات الألمانية الحاكمة

---

(74) مراجعات لمختلف مذاهب الإمبريالية بالإنكليزية: Brynjolf J. Houde, «Socialist Theories of Imperialism Prior to the Great War,» *Journal of Political Economy*, vol. 36 (1928), pp. 569-691, and E. M. Winslow, «Marxian, Liberal, and Sociological Theories of Imperialism,» *Journal of Political Economy*, vol. 39, no. 6 (December 1931), pp. 713-758.

وتجد ثبتًا بيبليوغرافيًا وافيًا وممتازًا في: Langer, vol. 1, pp. 96-99.

كما تجد مراجع حول سياسة الديمقراطيين الاشتراكيين الفعلية في: Crothers, pp. 151-154 and 211-229.

ولا بد من ذكر دراستين ألمانيتين ممتازتين: Kurt Mandelbaum, «Die Erörterung innerhalb der Sozialdemokratie über das Problem des Imperialismus,» (Ph. D. Dissertation, Frankfurt a/M., 1930), and Alfred Meusel, «Der Klassische Sozialismus,» in: Goetz A. Briefs, ed., *Die wandlungen der wirtschaft im kapitalistischen zeitalter; ein sammelwerk der Internationalen vereinigung für rechtsund wirtschaftsphilosophie* (Berlin-Grunewald: W. Rothschild, 1932), pp. 36-79.

(75) Parvus, *Die Kolonialpolitik und der Zusammenbruch* (Leipzig: Verlag de Leipziger Buchdr. Aktiengesellschaft, 1907).

التي ذهب إلى وصفها بأنها مؤلفة من قادة الكارتيلات، ومديري المصارف، وكبار المسؤولين في الدولة. ودعمه في نقده هذا رودولف هيلفردينغ، المنظر البارز في الحزب[76]. فالاستعمار في نظر هيلفردينغ نتيجة محتومة من نتائج الرأسمالية. فهو يرى أن على الرغم من أن نسبة ربح الصناعة الألمانية كانت عالية جدًا يومها بسبب الكرتلة والرسوم الجمركية الحمائية، فهي مهددة بالتراكم المفرط. نتيجة لذلك يجب أن تتوسع الصناعة الألمانية خارج حدود ألمانيا. لكن تحقيق هذا التوسع أمر عسير على ألمانيا لأنها وصلت متأخرة. وكانت قد أحبطَت أربع محاولات سابقة كهذه في البرازيل، وشرق آسيا، ومراكش، وتركيا. غير أن الصناعيين الألمان لن يترددوا في تكرار المحاولة، ولذلك عززت سيطرتها الداخلية. وكانت قد نجحت سابقًا، أو كادت تنجح في كسب الزراعيين المحافظين إلى جانبها، والوسط الكاثوليكي، وسائر مكونات الحركة الليبرالية، ومن شأنها أخيرًا أن تنظم الرأي العام برمته. وهي إذا ما أفلحت في هذه المهمة فسوف تنقلب على البروليتاريا، لأن الإمبريالية الألمانية رجعية، خلافًا لإنكلترا، ولا بد لها من أن تكون رجعية لأن مقاومة الطبقة العاملة عظيمة جدًا في الأساس (ص 163).

لكن هذه لم تكن نظرة الحزب كله[77]؛ ففيما كانت دورية الحزب العلمية الرسمية *Die neue Zeit* **(الزمن الجديد)** تعبر في معظمها عن رأي القطاع التقليدي، كانت مجلة *Sozialistische Monatshefte* **(الدفاتر الاشتراكية الشهرية)** التي يترأس تحريرها جوزيف بلوخ، تنطق بلسان الإمبرياليين الاجتماعيين والجماعة التي طالبت بتوجه قارّي لألمانيا ضد إنكلترا[78]. اطّرحت هذه الجماعة الهجوم على الرأسمالية وسعت بدلًا من ذلك إلى تحصيل أقصى ما

---

(76) كتب تحت اسم مستعار هو: Karl Emil, «Der deutsche Imperialismus und die innere Politik,» *Die Neue Zeit*, vol. 26, no. 1 (October 1907), pp. 148-163.

(77) Kehr, *Schlachtflottenbau und Parteipolitik*, pp. 306-307.

(78) R. Calwer, «Der 25 Januar,» *Sozialistische Monatshefte*, vol. 11 (1907), pp. 101-107 and 192-200; Ludwig Quessel, «Der Wert unserer Kolonien,» *Sozialistische Monatshefte*, vol. 16 (1912), pp. 1124-1131, and Max Schippel: *Grundzüge der handelspolitik. Zur orientierung in den wirtschaftlichen kämpfen* (Berlin: Akademischer Verlag für sociale wissenschaften, 1902), and «Die Handels- und Wirtschaftspolitik und die Arbeiter,» *Sozialistische Monatshefte*, vol. 4 (1900), p. 542.

يمكن للعمال. غير أن هذا الموقف التنقيحي انقسم إلى جناحين منفصلين. الأول، ويقوده لسان الحال النظري إدوارد برنشتاين[79] سعى إلى تغيير القاعدة الاجتماعية للحركة الديمقراطية الاجتماعية من خلال ضم الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الممثلة بالليبراليين اليساريين، وعمل على تشجيع الاتحاد بين هاتين الجماعتين. ولذلك حاول أن يضم إلى الحركة الديمقراطية الاجتماعية تلك الشرائح من المجتمع التي عانت أكثر من غيرها، وربما أكثر من العمال، جراء البنية الاحتكارية للمجتمع. وأصبح برنشتاين، جراء ذلك، زعيم الجماعة المسالمة داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ثم انتقل خلال الحرب إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل المعادي للحرب.

غير أن الجناح الآخر كان يقينًا «إمبرياليًا اجتماعيًا»، ونحن نستعمل اللفظ هنا بمعناه الأصلي، أي السياسة الإمبريالية المرغوبة من الطبقات العاملة، ومن أجل هذه الطبقات. وقد ازدرت هذه الجماعة الليبراليين اليساريين والبرجوازية الصغيرة[80]، وسعت إلى التحالف مع أرباب الصناعة. وقبلت تمامًا بالتوسع الاستعماري باعتباره منحة للطبقات العاملة، متوقعة ارتفاع الأجور وتسريعًا في الحياة الطبيعية للرأسمالية التي من شأنها أن تعجّل مجيء الاشتراكية[81].

بات من الواضح في المؤتمرين أن عداء الوفود الألمانية العنيد للاستعمار خفّ، وأن بعض الآراء ذهب إلى التمييز بين السياسات الإمبريالية الجيدة والسيئة، الإنسانية واللاإنسانية. وأشارت الأكثرية التقليدية الحانقة إلى ما كان صحيحًا كليًا، ألا وهو أن الوفد الألماني إلى المؤتمر الدولي كان يتكون في معظمه من مندوبين نقابيين معرضين للأفكار الإمبريالية أكثر من قيادة الحزب وأعضائه. ومع ذلك، فحتى في صفوف قادة الحزب التقليديين تراجع الرفض غير المشروط أمام الرفض المشروط[82].

---

(79) Eduard Bernstein: *Die voraussetzungen des sozialismus und die aufgaben der sozialdemokratie*, and «Die heutige Sozialdemokratie in Theorie und Praxis,» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, vol. 25 (1907).

(80) Schippel, *Grundzüge der handelspolitik*, pp. 336-337.

(81) Calwer, pp. 101-107 and 192-200, esp. p. 105.

(82) Crothers, pp. 214-220.

خلال الحرب العالمية الأولى اشتدت حدة الميول الإمبريالية الاجتماعية، والتعبير الكلاسيكي عن هذا التوجه هو كتاب هاينريش كونوف *Is the Party Bankrupt?* (هل أفلس الحزب؟)[83]؛ إذ قام كونوف، وهو أستاذ في جامعة برلين خلال جمهورية فايمار ومؤرخ اقتصادي عظيم القدر، بالقفز من موقع المعارضة الثورية إلى القبول الكامل بالإمبريالية، محتجًا بأن التطور الإمبريالي للرأسمالية كان عملية طبيعية لا يمكن مقاومتها أكثر مما يمكن مقاومة اعتماد الآلات التي توفر العمل البشري. ومعاداة الإمبريالية لا معنى لها إذًا اليوم مثلما كان لا طائل وراء تحطيم الآلات في الأيام الماضية[84]. وغدا بول لينش[85] أشد مروّجي الدعاوة السياسية حميّة في هذه المجموعة. وكان يعاونه الثوري السابق بارفوس.

كثيرًا ما يحتج بعضهم بأن التوجه الإمبريالي الاجتماعي كان قد أصبح حركة قوية داخل صفوف الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ويستند هذا الزعم المغلوط إلى أن الأكثرية الغالبة من الحزب ومن النقابات كانوا وطنيين ومؤيدين للحرب. ولكن الوطنية الاجتماعية لأكثرية الحزب كانت موجهة ضد روسيا، وضد الحكم القيصري المطلق، بينما كانت عداوة الإمبرياليين الاجتماعيين موجهة ضد إنكلترا[86]. والتمييز بين التيارين أمر لا بد منه، على الرغم من أنهما يتداخلان وكثيرًا ما يتطابقان في الممارسة. فلا شك في أن أكثرية الحزب العظمى ظلّت غير ملوّثة بالإمبريالية الاجتماعية، ولم تقبل قط الحجاج الفاسد القائل إن مصالح الطبقة يمكن أن تُخدم على نحوٍ أفضل بحرب على المنافسين الإمبرياليين.

تظهر ضآلة تغلغل الإمبريالية الاجتماعية في الحزب من خلال تطور هذا

---

(83) Heinrich Cunow, *Parteizusammenbruch?: Ein offenes Wort zum inneren Parteistreit* (Berlin: Verl. Buchh. Vorwärts Singer, 1915).

(84) المصدر نفسه، ص 14.

(85) Paul Lensch: *Die deutsche sozialdemokratie und der weltkrieg: eine politische studie*, 2nd ed. (Berlin: Buchhandlung Vorwärts, 1915), and *Drei jahre weltrevolution* (Berlin: S. Fischer, 1917).

(86) Meusel, p. 62.

الحزب في ظل جمهورية فايمار. لم تنتصر الإمبريالية الاجتماعية التنقيحية، بل النظرة البرجوازية الصغيرة المسالمة التي اعتمدها إدوارد برنشتاين. وكانت الفابية الإنكليزية هي التي انتصرت في ظل جمهورية فايمار على النظرة التقليدية، وإن تم الاحتفاظ بالصيغ والشعارات التقليدية. وعلى امتداد تاريخ الحزب الديمقراطي الاجتماعي في جمهورية فايمار، لم يسر أي زعيم عمال مسؤول في ركاب الإمبريالية الاجتماعية إلا أوغست فينيغ[87] (August Winnig)، وهو رئيس نقابة سابق انحاز، بوصفه رئيس مقاطعة، إلى جانب انقلاب كابّ، واضطر إلى ترك الحزب، ونذر قدراته الأدبية للتبشير بإنجيل الإمبريالية الاجتماعية، وانضمّ أخيرًا إلى الحزب النازي.

يمكن أيضًا تبيّن ضآلة تقدم العقائد الإمبريالية الاجتماعية داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي من سياسته حيال روسيا، إذ عقدت ألمانيا في رابالو عام 1922، وبرعاية وزير الخارجية فالتر راتناو، أول معاهدة صداقة لها مع روسيا، وهي خطوة بارعة مضادة للديبلوماسية الفرنسية. وكانت فكرة الاستعانة بالدعم الروسي في محاربة فرساي تلك الفكرة الشائعة لدى كثير من الجماعات في ألمانيا. وكان الكونت بروكدورف رانتزاو، السفير الألماني إلى روسيا الذي رفض التوقيع على معاهدة فرساي، من بين الأوائل. وكان التحالف مع روسيا يعتبر وسيلة لمحاربة الرأسمالية والإمبريالية «عرّابتَي فرساي». ورسم هوغو شتينّيس، الصناعي الألماني البارز، في مؤتمر شبآ (Spaa) صورة ثورة بروليتارية احتجاجًا على احتلال الرور. كما دعت الجماعات البولشفية القومية، ولا سيما جماعة فيدرشتاند بزعامة إرنست نيكيش، حتى عام 1935 إلى محاربة الشرق للغرب. كما أن الجيش الألماني كان يتعاون سرًا مع الجيش الأحمر، لاكتساب الخبرة في الأسلحة الجديدة المحظورة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي من جهة، ولأن التقاليد البسماركية الداعية إلى إقامة علاقات صداقة مع روسيا كانت لا تزال قوية، من جهة أخرى.

---

(87) August Winnig, *Vom proletariat zum arbeitertum* (Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1930).

لم يدعم الحزب الديمقراطي الاجتماعي يومًا الصداقة الروسية - الألمانية كوسيلة لكسر قوة إنكلترا وفرنسا. كان يعتقد أن عصبة الأمم هي الكلمة الأخيرة في العلاقات الدولية العقلانية. لم يكن هذا، طبعًا، ينطوي على العداء لروسيا، بل على العكس، فالحزب لم يدعم قط السياسة الساعية إلى التحالف مع روسيا ضد القوى الغربية.

كانت كراهية روسيا في صفوف الطبقات الحاكمة كبيرة كمثل كراهية إنكلترا. ولم تزل سعة الأراضي السوفياتية الكتل البشرية وسهول القمح الشاسعة ومناجم الحديد وحقول النفط تشكل جاذبًا عظيمًا للرأسمالية الأوروبية. فمنذ عام 1917 تصور الجنرال ماكس هوفمان الذي وقّع معاهدة برست ليتوفسك، فكرة محاربة القوى الغربية للبلشفية. وفي العام 1920 اقترح ذلك على الحزب الديمقراطي الاجتماعي ولكنه رُفض. وفي العام 1922 أعد مذكرة يعرض فيها مساندة ألمانيا للقوى الغربية في مكافحة البلشفية[88]. كان الإمبرياليون خلال الحرب العالمية الأولى متعطشين إلى القمح الروسي بقدر تعطشهم إلى النفط، وإلى مجال «الاستيطان» البلطيقي بقدر تعطشهم إلى لونغوي، وبرييه، وألزاس، ولورين، وبلجيكا، والمستعمرات البريطانية. وسبقت الإشارة إلى نظرة فريدريش ناومان، أما بول روهرباخ فكان أحد دعاة استقلال أوكرانيا تحت السيادة الألمانية. وذهب الجيوسياسيون المذهب نفسه. وقد رأينا سابقًا أن تضمينات نظرية ماكندر لا تستلزم تحالفًا ألمانيًا روسيًا بالضرورة؛ بل يمكن أن تنطوي على ضم روسيا إلى ألمانيا.

ظهرت إنكلترا وروسيا كهدفين للتوسع الألماني: ضد روسيا، يمكن المرء أن ينضم إلى الجوقة المعادية للبلاشفة؛ أما ضد إنكلترا، فيمكن المرء أن يجعل الإمبريالية اجتماعية أو اشتراكية. كان الديمقراطيون الاجتماعيون محصنين ضد كراهية إنكلترا وكراهية روسيا. وأيًا كانت كراهية الحزب للبلاشفة، فهو لم يمد يد العون إلى أي حرب تدخلية على روسيا السوفياتية.

---

(88) Max Hoffmann, *Die Aufzeichnungen des General-majors Max Hoffmann*, Edited by Karl Friedrich Nowak, 2 vols. (Berlin: Kulturpolitik, 1929), vol. 1, p. 366, and Ernst Fraenkel, «German-Russian Relations Since 1918: From Brest-Litovsk to Moscow,» *Review of Politics*, vol. 2, no. 1 (January 1940), pp. 34-62.

7. الإمبريالية العرقية والجماهير

الهوة الفاغرة بين النازية وروحية الديمقراطية الاجتماعية القديمة عميقة إلى حد أن حفنة من زعماء العمال الديمقراطيين الاجتماعيين هم الذين تحوّلوا إلى النازية: قلة في المنظمة المركزية للنقابات الديمقراطية الاجتماعية، محرر لصحيفة اشتراكية، سكرتير حزبي أو نقابي، لكن الأكثرية الكبرى من موظفي الحزب والنقابات ظلت على مبعدة من النازية أو معارضة لها. هذا الموقف هو الميراث الحقيقي الباقي من ثقافة الديمقراطية الاجتماعية. إن الذهنية الدفاعية التي تطورت في الحزب والنقابات من عام 1914 إلى عام 1932، وإن تبين أنها كارثية على وجود جمهورية فايمار، حالت دون انخراط مسؤولي الحزب في دعم النظام [النازي]. ماتت الحركة النقابية الألمانية ميتة بطولية، إذا ما قورنت بالنقابات الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي.

أخفقت المرحلة الأخيرة من النظرية النازية، أي عقيدة العرقية البروليتارية، والإمبريالية الاجتماعية، في إحكام قبضتها على الجماهير. فبيروقراطية الحزب القديم والنقابات لا تتعاون مع النظام [النازي]. والأكثرية العظمى من الديمقراطيين الاجتماعيين والنقابيين ليسوا نازيين. وقاوموا على امتداد تاريخهم نظرية الإمبريالية الاجتماعية الجذابة؛ ولا سبب للاعتقاد بأنهم يدعمونها اليوم. إن السياسة الاجتماعية القمعية التي ينتهجها النظام النازي تضيف المزيد من التعزيز لزعمنا. لكننا لا نستطيع القول، طبعًا، إن الديمقراطيين الاجتماعيين والنقابيين يجاهرون بمناوءتهم للنازية. لقد تقوّضت منظماتهم القديمة، وذهب إيمانهم بفائدة منظماتهم. ولكن حتى الأجيال الناشئة التي لم تتمذهب بعقيدة الحزب الديمقراطي الاجتماعي والنقابات، لا تبدي كبير تعاطف مع النازية.

عندما نناقش البنية الاجتماعية للنازية، سنلفت الانتباه إلى ظاهرة خارجة عن المألوف: المذهبة التامة للجماهير تقترن دائمًا بالترهيب شبه التام. وهذا ضروري جراء التناقض بين القدرة الهائلة لجهاز الإنتاج والاستعمالات التدميرية التي يُسَخَّر لها. حتى العامل الأقل تنويرًا يضطر إلى مساءلة نفسه كيف يمكن التوفيق بين تمجيد الجماهير ومحاكاة الأيديولوجيا الماركسية

محاكاة القردة والإنتاجية العالية والإرهاب. حتى العامل الأكثر تقوقعًا على أنانيته سيصطدم كل يوم تقريبًا بالتساؤل: لِمَ يجب على جهاز صناعي متطور كالجهاز الصناعي الألماني أن يبقى متماسكًا بقوة الإرهاب. القدرة الإنتاجية اللامحدودة، والإرهاب، والدعاوة السياسية لا يمكن أن تولّد النازية في صفوف العمال. لا بل على العكس من ذلك، من الأرجح أن يتحرك العمال باتجاه خيارات نقابية ثورية، وأن يطوروا أفكار التخريب والعمل المباشر، وهي أفكار كان ينفر منها الديمقراطيون الاجتماعيون والشيوعيون على السواء، لكن كان يمكن أن يعتبروها الوسائل الوحيدة لتأكيد كرامة الإنسان ضمن نظام إرهابي.

لا تختلف الصورة كثيرًا بالنسبة إلى العامل الشيوعي. كان الحزب الشيوعي قد أُعدّ للإمبريالية الاجتماعية عبر عقيدة البلشفية القومية، على ما رأينا من قبل. ولذلك فمن الممكن، وحتى من المرجح، أن تكون بعض الجماعات داخل الحركة الشيوعية، ولا سيما العمال الأدنى أجورًا، معرضة للنظريات الإمبريالية الاجتماعية حتى اندلاع الحرب الألمانية - الروسية. لكن الشعار البلشفي القومي للحزب الشيوعي لم يكن إلا صيغة وضعتها قيادة فاسدة تبحث بحثًا محمومًا عن حيل دعاوية تمكّنها من مزاحمة القومية، كما أن البلشفية القومية لم تكن قط مقبولة عند جماهير الشيوعيين. كان هذا الشعار مقبولًا عند البروليتاريا الرثّة، خصوصًا تلك الجماعات الكثيرة المنتمية إلى العصبة المقاتلة الحمراء التي تم استيعابها إلى حد لا يستهان به في صفوف القمصان البنية والقمصان السود. علاوة على ذلك، اطرح الحزب الشيوعي الشعار البلشفي القومي عندما اتضح له أن الجماهير الشيوعية انقلبت ضد القومية والنازية، على الرغم من محاولة الحزب الشيوعي التعاون مع الجماعات الرجعية. وأخيرًا، دُفِعَت البقية الباقية من البلشفية القومية، خصوصًا في صفوف شرائح العمال الشيوعيين الأدنى أجورًا، خارجًا جرّاء السياسة الاجتماعية الفعلية للنازية، تلك السياسة التي كانت أشد إرهابًا ضد هؤلاء العمال تحديدًا. فالعامل غير الماهر، وغير المدرّب، ولا سيما بنّاء الطرق، هو الذي لقي أسوأ معاملة وهُضمت حقوقه وسُحقت مصالحه بصورة شبه يومية.

مع ذلك، من الأرجح أن تكون الأيديولوجيا الإمبريالية الاجتماعية مقبولة كليًا في صفوف الطبقات الوسطى المقتلعة، بقدر ما تم تنظيمها في صفوف الحزب النازي؛ ذلك لأن هذه الشرائح تكنّ عداءً أصيلًا للرأسمالية. والنظرية الجديدة بالنسبة إليهم هي حقًا صياغة لمطلب سيكولوجي بمزيد من الكرامة. كان وصف أي عضو من الطبقة الوسطى بالبروليتاري أيام جمهورية فايمار يعبّر، في نظره، عن الازدراء به. أما تسميته بروليتاريًا اليوم فتنطوي على رفع مرتبته إلى أعلى كرامة ممكنة: أي تسميته بالمقاتل من أجل ألمانيا بروليتارية عظمى ضد العالم الرأسمالي المحيط. رجل الإس. إس. هو رجل معاد للرأسمالية ويبدو أنه يعتز اليوم بأن يوصف بالبروليتاري. فبائع التجزئة سابقًا أو الحرفي، الفلاح المجرد من أرضه، والمثقف العاطل من العمل والذي لم يتوفر له الوقت أو المال لينهي دراسته، مدرّس المرحلة الابتدائية، كل هذه الجماعات تكره الرأسمالية بقدر ما يكرهها الشيوعيون والديمقراطيون الاجتماعيون. وهم يعتبرون عقيدة الإمبريالية الاجتماعية تعبيرًا ملائمًا عن تطلعاتهم وصياغة ملائمة لمطالبهم بالكرامة والأمن. والاشتراكية في نظرهم عقيدة لا يمكن الركون إليها، فهم يكرهون الأساس الذي ترتكز إليه العقيدة الاشتراكية، أي المساواة بين البشر. علاوة على ذلك، فإن عقيدة الإمبريالية الاجتماعية كانت ولم تزل حيلة تستعملها الطبقات الحاكمة، حيلة قديمة قدم الإمبريالية نفسها. الإمبريالية الاجتماعية هي أخطر صياغة لأيديولوجية الحزب النازي. فهي جذابة لكل تلك الجماعات المعرضة لخطر التحول إلى بروليتاريا في كل أنحاء العالم: من فلاحين، وباعة تجزئة، وحرفيين، ومدرسين، وسواهم من المثقفين؛ وهي جذّابة للعاطلين عن العمل، وكل أولئك الذين فقدوا الأمان جرّاء عملية الاحتكار لكنهم لا يريدون أن يوصفوا بالبروليتاريين. وهي تصبح خطرة جدًا لأنها تحتوي على عنصر من الحقيقة، وهو أن الاقتصاد الألماني متطور جدًا، فعّال، ويشتمل على الكثير من العناصر التقدمية. إن الفعالية المدهشة التي يتصف بها جهاز ألمانيا التقني، تلك الفعالية المقترنة بعقيدة الإمبريالية الاجتماعية، هي اليوم أعظم سلاح في يد ألمانيا. وسوف نلتفت الآن إلى بنية هذا النظام الاقتصادي.

القسم الثاني

الاقتصاد الاحتكاري التوتاليتاري

I

اقتصاد لا يطاوله علم الاقتصاد؟(*)

1. رأسمالية الدولة؟

ينبغي لنا، في سياق تلخيص استقصائنا، أن نلحظ النقاط الآتية. تُبرز البنية السياسية للنازية عددًا من العناصر المتباينة. إن مفهوم الدولة التوتاليتارية القوية الشمولية، وإن كان الآن منبوذًا في الأيديولوجيا، هو الأبرز. فحكم البيروقراطية

(*) استعملت المختصرات الآتية في حواشي هذا الفصل [مع أننا في النسخة العربية لم نستعمل هذه المختصرات]:

BA	*Bank-Archiv*
DAZ	*Deutsche Allgemeine Zeitung*
DR	*Deutsches Recht*
DV	*Der Deutsches Volkswirt*
DZ	*Deutsche Bergwerks-Zeitung*
FZ	*Frankfurter Zeitung* [p.499]
KR	*Kartell-Rundschau*
SJ	*Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich*
SP	*Soziale Praxis*
VP	*Der Vierjahresplan*
WK	*Die Wirtschaftskurve*
WS	*Wirtschaft und Statistik*
ZA	*Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*
ZS	*Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*

واستعملت المجموعات القانونية الآتية: Hans Ernst Posse, ed., *Kommentar zur Reichsverteidigungs gesetzgebung*, 4 vols. (München: Beck; Berlin: O. Elsher, [n. d.]); Carl Mölders, ed., *Dasgesamte Recht des Vierjahresplanes: Ergänzbare Sammlung*, 2 vols. (Berlin-Charlottenburg: H. Luchterhand, [n. d.]), and August Lutzeyer, *Die Anordnungen zur Durchführung des Vierjahresplans*, 3 vols. (Berlin: A. Lutzeyer, [s. d.]).

والقوات المسلحة، المتمثل في المجلس الوزاري للدفاع عن البلاد، حكم كامل. والدولة غير مقيدة إلا بالشرطة وإدارات الشبيبة، حيث سيادة الحزب كاملة. الأيديولوجيا الكامنة هي العرقية، وسيادة الشعب العرقي تتجسد في الزعيم أو الفوهرر. وتسخّر البنية كلها لخدمة فكرتين، النظام الجديد والعرقية البروليتارية: تفوّق أمة «الفقراء» المحاطة بالديمقراطيات البلوتوقراطية المعادية.

مع ذلك، فإن السؤال الأعظم الذي يتطلب جوابًا ملحًّا هو: ما هي القوى التي تحفظ تماسك المجتمع النازي؟ لا نستطيع أن نأمل في الوصول إلى جواب شافٍ. ولا نستطيع تقديم تحليل كامل للمجتمع النازي، وعلينا أن نستبعد الآن الثقافة والتربية تحديدًا. وسوف يتناول القسم الثالث من هذا الكتاب ثلاث مسائل حيوية:

(1) الاقتصاد الجديد: سوف نحاول أن نكشف النقاب عن كيفية اشتغال القوى المادية التي تحفظ المجتمع النازي.

(2) المجتمع الجديد: تحليل القوى الاجتماعية التي تحدد بنية المجتمع؛ وفي طليعتها التراتب الطبقي وتكوّن النخبة.

(3) الدعاوة السياسية والإرهاب باعتبارهما وجهين لتطور واحد: تحويل الإنسان إلى ضحية مستكينة لقوة شاملة تتملّقه وتُرْهِبه، ترفع قدره وترسله إلى معسكرات الاعتقال. وسوف نحاول في الفصل الختامي لهذا الكتاب أن نرسم النمط الكامل للمجتمع النازي، تضافر الدولة والقانون والاقتصاد والسياسة والثقافة.

منجزات الاقتصاد الألماني مذهلة. القضاء على البطالة، زيادة الإنتاج، تطوير الصناعات التركيبية، إخضاع النشاط الاقتصادي إخضاعًا تامًا لحاجات الحرب، نظام الحصص الغذائية قبل هذه الحرب وفي أثنائها، ونجاح السيطرة على الأسعار؛ منجزات يصعب إغفالها. على هذا الحكم يتفق المراقبون كافة، ولكن هنا أيضًا ينتهي الاتفاق، فلا اتفاق على كيفية تحقيق هذه المعجزة، لأن لا اتفاق على طبيعة النظام الاقتصادي.

ثمة ميل متزايد إلى إنكار السمة الرأسمالية للنازية[1]. وهي توصف بنظام البلشفية السمراء، أو برأسمالية الدولة، أو الجماعية البيروقراطية، أو حكم البيروقراطية الإدارية. وتذهب هذه المدرسة الفكرية إلى الاعتقاد بأنه ما عاد هناك مقاولون في ألمانيا، بل مجرّد مديرين؛ وأنه ما عاد هناك حرية تجارة وتعاقد؛ ولا حرية استثمار؛ وأن السوق أبطلت، ومعها قوانين السوق. ولذلك، فإن الأسعار هي أسعار إدارية، والأجور أجور إدارية. والقيم هي قيم استعمالية كليًا وليست قيمًا تبادلية. والطبقات، هذا إذا ما اعتُرف بوجودها، ما عادت نتيجة للإنتاج. والسلطة التي يخضع لها العامل ليست سلطة اقتصادية. واستغلاله استغلال سياسي وما عاد ناتجًا عن موقعه في العملية الإنتاجية. وعملية الاستيلاء على عمله فعل سياسي وليس فعلًا اقتصاديًا. فالاقتصاد الجديد، لذلك، هو اقتصاد لا يطاوله علم الاقتصاد. فقد غدا الاقتصاد تقنية إدارية. والإنسان الاقتصادي مات. ودافع القوة حل محل دافع الربح. القوة، وليس القانون الاقتصادي، هي المحرك الأول لهذا المجتمع الذي تحكمه نخبة مؤلفة من مديري الصناعة وبيروقراطيات الحزب وكبار الموظفين الحكوميين وضباط الجيش.

تكاد هذه النظريات كلها تستند إلى النظرة القائلة إن عصر الثورة الصناعية ولّى. أما أن تحدث تغيرات تكنولوجية فأمر معترف به، طبعًا. لكن تسببها بتغيرات أساسية في بنية المجتمع أمر يتم إنكاره. وكان أول من أعرب عن هذه النظرة قبل وصول هتلر إلى السلطة «حلقة تات»، وهي جماعة من الرجعيين الرومنطيقيين الذين تحوّلوا لاحقًا إلى جماعة من أخبث النازيين المرتبطين

---

(1) Peter D. Drucker, *The End of Economic Man: A Study of the New Totalitarianism* (New York: The John Day Co., 1939); Frank Munk, *The Economics of Force* (New York: G.W. Stewart, 1940); James Burnham: «The Theory of the Managerial Revolution,» *Partisan Review*, vol. 8, no. 3 (May-June 1941), pp. 181-197, and *The Managerial Revolution; what Is Happening in the World* (New York: John Day company, 1941); Dwight Macdonald, «The End of Capitalism in Germany,» *Partisan Review*, vol. 8, no. 3 (May-June 1941), pp. 198-220, and Bruno Rizzi, *La Bureaucratisation du monde: Le Collectivisme bureaucratique. Quo vadis América?* (Paris: [L'Auteur], 1939).

والكتاب الأخير هو أهم الكتب المذكورة، وقد كتبه ماركسي سابق. انظر أيضًا: Frederick Pollock, «State Capitalism: Its Possibilities and Limitations,» *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 9, no. 2 (1941), pp. 200-226.

بمجلة دي تات (Die Tat) (العمل) الشهرية. وأعلن زعيمهم، فرديناند فريد[2]، نهاية حقبة الاختراعات، وبذلك نهاية الرأسمالية. ويعتقد لورانس دنيس أن «الثورة الصناعية بما هي دينامية رأسمالية قد ولّت» وأن التغيرات التكنولوجية اللاحقة «ليست دينامية ولا بنّاءة»[3]. ولا بد إذًا، في نظر دنيس، من حدوث ثورة سياسية توتاليتارية لتحل محل الثورة الصناعية.

الصياغة المثلى لهذا النمط من النظرية قدمها المنظّر الألماني للحزب الديمقراطي الاجتماعي، رودولف هيلفردينغ[4]، لا بالنسبة إلى ألمانيا بل بالنسبة إلى روسيا.

ما يقوم به اقتصاد الحكومة هو القضاء على استقلالية قوانين الاقتصاد تحديدًا؛ فلا يعود الاقتصاد اقتصاد سوق بل اقتصاد استعمال. ما يُنتَج، وكيفية إنتاجه، لا يحددهما السعر بعد الآن، بل لجنة التخطيط في الدولة، وهي التي تحدد طابع الإنتاج ومداه. وبالنسبة إلى المظاهر الخارجية، لا تزال الأسعار والأجور موجودة، لكن وظيفتها تغيرت كليًا، فهي ما عادت تحدد مسار الإنتاج، بل تديرها الحكومة المركزية... فالأسعار والأجور باتت الآن مجرد أدوات توزيع تحدد الحصة التي يحصل عليها الفرد من المجموع الكلي الذي تخصصه الحكومة لمجمل السكان. أصبحت الأسعار الآن وسائل تقنية للتوزيع، وسيلة أسهل من أمر مباشر يقرر كمية المنتوجات المختلفة (التي ما عادت «سلعًا») التي يحصل عليها كل فرد. أصبحت الأسعار رموزًا للتوزيع، لكنها ما عادت تقوم بدور المنظّمات لاقتصاد الأمة. ومع أن الشكل استبقي، فإن الوظيفة تغيّرت كليًا.

من يعتقدون أن هذه النظرية تنطبق على ألمانيا يقبلون أيضًا بالتفسير الفاشي لليبرالية والديمقراطية. وهم يذهبون إلى أن الرأسمالية تتسم بالمبادرة الخاصة، وبالعلاقة بين الرأسمالي والعامل، وبوجود دول عدة ذات سيادة

---

(2) Ferdinand Fried, *Das ende des kapitalismus*, Tat Schriften (Jena: E. Diederichs, 1931).

(3) Lawrence Dennis, *The Dynamics of War and Revolution* (New York: Weekly Foreign Letter, 1940), p. 66.

(4) مذكور في: Macdonald, pp. 212-213.

سياسية، وبالمؤسسات البرلمانية، وبطبقة حاكمة مكونة من رأسماليين، وحقوق مدنية أو طبيعية للفرد. ولم يبق أي شيء من هذا كله.

ثمة طبعًا اختلافات في مقاربة الوضع الألماني. فالدولة الألمانية لا تمتلك رأس المال كله في البلد، لكن هذا لا يهم المذهب الذي ناقشناه للتو. ومهما يكن الأمر، على ما يرى هذا المذهب، فإن الدولة الألمانية تتحكم برأس المال كله. ولكن، بالنسبة إلى كتّاب آخرين، تُبرز صياغة هيلفردينغ النمط أو الأنموذج المثالي الذي يعتقدون أنه في طور التحقق السريع.

هذه، إذًا، باختصار الخطوط العريضة للنظرة التي يتبنّاها كثير من المعلقين بالنسبة إلى ألمانيا. إنها نظرة جذابة لأنها تُظهر أن ثمة بالإضافة إلى الفوارق السياسية والأيديولوجية بين النازية والديمقراطية فوارق اقتصادية أيضًا: أي إنها تنظر إليهما باعتبارهما نظامين اقتصاديين، الرأسمالية الخاصة، ورأسمالية الدولة، أو الرأسمالية والدكتاتورية الإدارية.

هناك طريقتان لتفنيد نظرية كهذه. الطريقة الأولى تتمثل في استنباط استحالة قيام بنية كهذه من الناحية النظرية. أما الثانية فتتمثل في توضيح بنية الاقتصاد الألماني وكيفية اشتغاله بالتفصيل. ونحن نقترح اتباع الطريقة الثانية في الأساس. ولا بد من بعض الملاحظات التمهيدية أولًا.

إن عبارة «رأسمالية الدولة» نفسها هي نوع من التناقض بين الاسم وما يضاف إليه (contradictio in adiecto). «إن مفهوم «رأسمالية الدولة» لا يحتمل التحليل من وجهة النظر الاقتصادية؛ فما إن تصبح الدولة المالك الوحيد لوسائل الإنتاج، حتى تجعل اشتغال الاقتصاد الرأسمالي مستحيلًا، وتقوّض الآلية التي تبقي العمليات الاقتصادية قائمة وناشطة»[5]. ولا تعود دولة كهذه رأسمالية بعد ذلك. من الممكن أن تسمى دولة عبيد أو دكتاتورية إدارية أو نظام جماعي بيروقراطي؛ أي ينبغي أن توصف بمقولات سياسية لا اقتصادية.

(5) Rudolf Hilferding, «Zwischen den Entscheidungen,» *Die Gesellschaft*, vol. 10, no. 1 (January 1933), p. 212.

غالبًا ما يتكلم المنظّرون على نمط مثالي أو أنموذج مثالي، لم يتحقق في الواقع، لكنه في طور التحقق. ومن المسلّم به أن ألمانيا لا تزال تحتفظ ببقايا أسواق وأسعار. لكن مذهب رأسمالية الدولة يتمسك بأن ليس لهذه البقايا أي أهمية أساسية، وأن الواقع يقارب النموذج بسرعة. لا يكاد هذا الإجراء يكون مشروعًا ولا يمكن أن يسوّغ بالاستناد إلى نماذج مشابهة، كتلك التي وضعها آدم سميث وكارل ماركس. كان سميث وماركس قد قصرا تحليلاتهما على اتجاهات سائدة ضمن نظام معين ولم يتجاوزاها. حتى إن ماركس رفض عامدًا وصف النظام في المجتمع اللاطبقي والتزم البقاء ضمن حدود نظام واحد: الرأسمالية. وتنتهك النظرية الجديدة المبدأ القاضي بوجوب كون الأنموذج أو النمط المثالي مستمدًا من الواقع ووجوب عدم تجاوزه؛ ذلك لأن دعاتها يصفون نظامًا يختلف اختلافًا نهائيًا عن الرأسمالية، أي إنه نقيضها المباشر، وهو يستلزم قفزة من واقع إلى واقع آخر. ليس من شأن هذا الاعتراض المنهجي، طبعًا، أن يجعل نظريتهم غير صحيحة، لكنه يجبرهم على أن يبيّنوا بالتفصيل أن الرأسمالية الألمانية زالت من الوجود. فلا يجوز لهم الاكتفاء بالإشارة إلى اتجاهات داخل الرأسمالية ليُظهروا أنها لا بد من أن تولّد بالضرورة نظامًا من سياسة القوة التي لا يطاولها علم الاقتصاد، بل ينبغي لهم أن يثبتوا زعمهم بالنسبة إلى كل واحد من الأنظمة المعنية، لكنهم لم يقدموا أي إثبات كهذا حتى الآن. وسوف نثبت في الدراسة الحاضرة أنَّ ما يعاكس زعمهم هو الصحيح.

سؤال أخير. ماذا يمكن هذه «الجماعية البيروقراطية» أن تعنيه بالنسبة إلى الإنسانية؟ هل ستجلب السلام والسعادة أم الحرب والظلم؟

في رأينا، لا بد لهؤلاء المنظرين من الإقرار بأن نظامهم ربما كان عهد الألفية السعيدة (millenium). إن بقاء المجتمع يتوقف اليوم على السياسة وحدها. والعقبات التي يواجهها مجتمع كهذا هي عقبات طبيعية حصرًا، وما عادت اقتصادية. القوى العاملة والموارد الطبيعية هي العوامل الوحيدة التي يمكن أن تعوّق توسّع مجتمع كهذا. ما عاد هناك أي تناقض بين قوى الإنتاج وشروط الإنتاج الاجتماعية. وما عاد دافع الربح يلجم إنتاجية القوى العاملة.

لن يعود من الممكن لأي مصنع أن يمتنع عن التوسع، لأنه ما عاد هناك أي دافع ربح يمنعه من ذلك. والتقدم التكنولوجي الذي ينبع من حافز الربح بات ينبع الآن من قرار يتخذه أحد أجهزة الحكومة المركزية. إن مسألة اتخاذ هذا القرار أو عدم اتخاذه، ومسألة إنتاج سلع إنتاجية أو استهلاكية، ما عادتا تتحددان بموجب قانون التراكم بل بموجب الذرائع السياسية أو ما يلائم سياسيًا. قد يتمكن نظام كهذا من أن يقدم لكل فرد منزلًا وسيارة، وست بزات وعشرة أزواج من الأحذية في السنة. وربما استطاع أن يرفع مستوى المعيشة باستمرار. وفي وسعه أن يقصّر ساعات العمل باعتماد طرائق لادخار اليد العاملة. ولذلك، فقد يستطيع أن يحقق حلم البشرية. هذا قد يصح وإن لم تتمكن النازية من حكم العالم كله. لأن من رأي هذا المذهب أن البلاد كلها تسير على طريق ألمانيا. فالصفقة الجديدة (New Deal) [للرئيس روزفلت] تُعتبر سلفًا من أسلاف الجماعية البيروقراطية والبيروقراطية الإدارية. وسوف يقسّم العالم قريبًا إلى إمبراطوريات لرأسمالية الدولة، متحررة كلها من الضرورات الاقتصادية. ولكن إذا صح هذا، فلن تكون هناك سوق عالمية، وإذا ما زالت السوق العالمية فقد لا ينشأ قتال بين الإمبراطوريات المتنافسة للحصول على حصة كبرى من هذه السوق. ولن يكون أمامنا شيء إلا حكم السياسة الوحيد والحصري؛ ومن الجائز أن تقضي الذرائع السياسية باستبعاد الحرب مدة عقود مقبلة. وبالتالي فإن نظرية رأسمالية الدولة لا توافق على النظرية البلشفية التي قدمها بوخارين عام 1917[6]، بأن الدول الرأسمالية سوف تتحول إلى تروستات عملاقة للدولة، وسوف تتنافس في السوق العالمية بحيث إن التناقضات الداخلية سوف يعاد إنتاجها على مستوى أرفع في النطاق الدولي. هذه ليست نظرة القائلين برأسمالية الدولة، ذلك لأنه إذا كان العالم كله يتجه نحو رأسمالية الدولة أو الجماعية البيروقراطية، فإن السوق العالمية سوف تبطل وسوف تصبح العلاقات بين الدول سياسية بحتة، وتتم معالجتها بالطرق السياسية حصرًا.

إذا كنا نشارك في هذه النظرة، فعلينا أيضًا أن نستنتج أن لا شيء يستطيع

---

(6) Nikolai Bukharin, *Imperialism and World Economy*, with an Introd. by V. I. Lenin (New York: International Publishers, 1929), and Macdonald, pp. 209.

أن يقوّض أنظمة كهذه إلا سلسلة من الحوادث الطارئة. فإذا كانت هذه الأنظمة تتماسك بفضل الصلات السياسية فحسب، لا بمقتضى أي ضرورة اقتصادية محتومة، فلا شيء إلا الأخطاء السياسية يمكن أن تقوّضها. ولكن لِمَ سيقيّض للأخطاء السياسية أن تقع؟ السياسة المنفصلة عن الاقتصادات ليست سوى تقنية صرف، أو فن من الفنون. والسياسة في حقبة رأسمالية الدولة ليست إلا تقنية للسيطرة على الجماهير، تقنية تم تطويرها تطويرًا رفيعًا فعلًا. فإذا اقتضت مستلزمات السيطرة على الجماهير رفع مستوى المعيشة، يكون من الممكن رفعه. ويمكن إنتاج السلع الاستهلاكية بوفرة. وإذا نشأت المعارضة ضمن صفوف الجماعات الدنيا ضد هذا النظام، فيمكن إدخال هذه الجماعات ضمن النخبة. ومن شأن نظام ماهر كهذا في السيطرة على الجماهير أن يضمن استقرار النظام مدة ألف سنة. وهذا هو بالفعل الوعد الذي قطعه هتلر لشعبه. ففي إمكان العمليات السياسية الماهرة أن تستبعد الحرب نفسها، لأنه لن توجد ضرورات اقتصادية تدفع إليها.

غير أن أنصار رأسمالية الدولة ليسوا نازيين؛ أو على العكس من ذلك، فمهما بلغ افتتانهم بفعالية النظام الألماني واعتقادهم بأنه النتيجة المحتومة للميول الكامنة في الرأسمالية الاحتكارية، فإنّهم يمقتونه بشدة، ويميلون إلى اكتشاف أسباب انحلاله. ولكن هل في وسعهم أن يكتشفوا هذه الأسباب؟ فهم يقولون إن هذا النظام لا يمكن أن يتحمل رفع مستوى المعيشة باستمرار، لأن من شأن هذا، على ما يعتقدون، أن يولد السخط في صفوف الجماهير. فالجماهير، في ما يذهبون، سوف تبدأ بالتفكير والتشكيك في إمكان المواءمة بين الفعالية التقنية العالية والآلة القمعية والإرهابية. لا أدري إذا كانت البطون المتخمة تهيئ لحرية الفكر. لكن الزعم المناقض يمكن أن يكون صحيحًا أيضًا، أي أن تساهم التخمة المادية في زيادة الارتخاء السياسي والتبلّد. ولكن حتى وإن كانت الفرضية الأولى صحيحة، فلا شيء يمكن أن يمنع النظام من أن يخرس هذا النوع من المعارضة بضم المعارضين إلى النخبة الحاكمة. وإذا ما ثارت الجماهير نفسها فلِمَ لا يُنشأ مجتمع لاطبقي، ولِمَ لا يصبح إرهابيو اليوم قادة مجتمع الغد اللاطبقي؟ لا وجود لضرورات اقتصادية تحول دون حصول تحوّل كهذا.

ربما احتج دعاة رأسمالية الدولة بأن ثمة قوانين بيولوجية، مورفولوجية أو سوسيولوجية تساهم في تفكك أي نظام اجتماعي بعد أن يكون قد أنهى مساره. وكان قد تم «اكتشاف» كثير من هذه القوانين. كما أنَّ النظريات الدوريّة في التاريخ وفيرة، لكن صحتها لم تثبت قط؛ بل هي مجرد مقولات ميتافيزيقية.

ذلك، إذًا، ما يمكن أن يكون عليه مصير البشرية في ظل الجماعية البيروقراطية. قد لا يكون العالم مكانًا ممتعًا للعيش بالنسبة إلى المثقف، لكنه قد يكون جنّة في نظر جماهير المجتمع الكبرى.

لكن من الجائز أيضًا، وبالسهولة نفسها، أن يكون جحيمًا. فالسيطرة على الجماهير قد تستلزم توسيع آلة الإرهاب، وتخفيض مستويات المعيشة، والحرب على قوى رأسمالية الدولة الأخرى، وذلك بغية إبقاء الجماهير تحت السيطرة. الإمكانان كلاهما قائمان. ونكرر، إذا ما سلّمنا بمسلّمات نظرية رأسمالية الدولة، فإن الخيارات إنما تُحَدَّد بحكم التصريفات أو الذرائع السياسية الآنية. وللحكام الحرية المطلقة في تحديد طابع حكمهم: فنظام سيطرتهم على الجماهير مرن إلى حد أنه يبدو منيعًا في وجه التقلبات الداخلية.

لا يقبل كاتب هذه السطور هذه النظرة الممعنة في التشاؤم، بل هو يعتقد أن تناقضات النظام الرأسمالي تعمل في ألمانيا على مستوى أرفع وأخطر، وإن كانت هذه التناقضات تُحجَب وراء حجاب من الجهاز البيروقراطي وأيديولوجية جماعة الشعب.

علينا، عند تحليل بنية النظام الاقتصادي النازي واشتغاله، ألا نركن إلى الأشكال القانونية والإدارية. فهي لا تنبئنا إلا بالقليل. «إن من يبتغي أن يعرف بنية [النظام الاقتصادي] لا يستطيع أن يقوم بذلك عبر دراسة القوانين، والمراسيم، والأحكام فحسب. فبعض البنود أصبح باطلًا، ولم يتحقق بعضها الآخر في عالم الواقع قط»[7]. هذا هو حُكم المعلّق الرسمي على القوانين

(7) Eberhard Barth, *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft*, Gesetz und Wirtschaft; 6 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939), p. 9.

المتعلقة بتنظيم الأعمال. فدراسة الصحف والدوريات الألمانية أهم بكثير من دراسة البيانات القانونية والإدارية. وتستند دراستنا استنادًا كليًا إلى المصادر الألمانية، ولا تستعمل الدراسات الأجنبية كمراجع إلا عرضًا.

2. نظرية اقتصادية نازية: أسطورة الدولة التشاركية

هل تتطابق النظرية الاقتصادية النازية مع مذاهب «رأسمالية الدولة»؟ الجواب هو كلا. فلا وجود لنظرية اقتصادية نازية ما خلا الشعار القائل بأن المصلحة العامة أهم من المصلحة الخاصة، وهو شعار يتكرر في كل مناسبة ممكنة، ويستعمل لتغليف كل قرار اقتصادي. فباستثناء أمثال هذه العبارات الخالية من المعنى، نستطيع أن نجد من النظريات الاقتصادية بقدر ما نجد من الجماعات داخل المجتمع النازي. ينبغي لنا أن نقرّ بصورة نهائية أن بنية النظام الاقتصادي النازي لا تتبع أي مخطط مسبق، ولا هي مبنية على أي نظرية متماسكة، سواء أكانت المركنتيلية الجديدة أم نظرية النقابات الحرفية (guild) أم «المراتب الاجتماعية» (estate)، أم أي دوغما ليبرالية أو اشتراكية. فتنظيم النظام الاقتصادي هو تنظيم براغماتي. وهو نظام توجّهه الحاجة إلى أعلى مستوى ممكن من الفعالية والإنتاجية، أي ذاك المستوى الذي لا بد منه للمضي في الحرب. ومن الممكن طبعًا رؤية نمط محدد. لكن هذا النمط لم تصممه عقيدة، بل البنية المادية للاقتصاد.

احتوى برنامج الحزب الصادر في 25 شباط/ فبراير 1920 على عدد من التصريحات البرنامجية المتعلقة بإعادة تنظيم ألمانيا اقتصاديًا. فالنقاط 11، 19، و25 تحتوي على مطالب مثل تحطيم أغلال الفائدة؛ إلغاء الدخل من دون عمل أو سعي؛ المصادرة الكاملة لأرباح الحرب؛ «تأميم مصانع [التروستات] التي تم تأميمها أصلًا»؛ المشاركة في أرباح المؤسسات الكبرى؛ توسيع ضمان الشيخوخة توسيعًا سخيًا؛ إيجاد طبقة وسطى سليمة بتأميم المخازن الكبرى وتأجيرها بإيجارات متهاودة لصغار رجال الأعمال؛ مزيد من الاعتبار لصغار رجال الأعمال في العقود العامة؛ إصلاح زراعي؛ «سن قانون للمصادرة من دون تعويض لأغراض المصلحة العامة»؛ إلغاء ريوع الأرض؛ وحرب لا

هوادة فيها على المرابين. وشمل البرنامج أيضًا اقتراحًا محددًا لتنظيم النظام الاقتصادي: فهو يطالب بإنشاء غرفة للمراتب الاجتماعية والمهن بغية تنفيذ القوانين التي تسنها السلطات التشريعية بقصد تطبيق مبدأ أولوية المصلحة العامة على المصلحة الذاتية.

في 22 أيار/ مايو 1926 أُعلن أن هذا البرنامج غير قابل للتعديل، وأضاف غوتفريد فيدر (Gottfried Feder)، صاحب النظريات الاقتصادية في تلك الحقبة من النازية، أن هتلر طالب بأن يُطبع المبدآن الأكبران لهذا البرنامج بأحرف واضحة: أولوية المصلحة العامة، وتحطيم أغلال الفائدة[8]. وتمت بلورة هذه النظريات في كتاب فيدر[9] الذي سماه هتلر «خلاصة تعاليم حركتنا». أخيرًا، في العام 1926 عيّن هتلر فيدر حَكَمًا أعلى في جميع النزاعات التي تنشأ حول تفسير برنامج الحزب. واحتفظ فيدر لبرهة قصيرة من الزمن بعد وصول هتلر إلى السلطة بدور كبير الأهمية؛ فَعُيّن وزير دولة في وزارة الاقتصاد الفدرالية. لكن تأثيره تلاشى منذ ذلك الزمن، وبات الرجل الذي كان الحَكَم الأعلى نسيًا منسيًا.

يدل انحطاط أهمية فيدر على التخلي التام عن الفقرات الاقتصادية من برنامج الحزب، لأنه لم تطبّق نقطة واحدة من هذا البرنامج غير القابل للتعديل، وتطورت كل ظاهرة دانها البرنامج بخطى واسعة في ظل النظام النازي. وعلّقَ عدم قابلية البرنامج للتعديل منذ 13 نيسان/ أبريل 1928، يوم تخلّى عنه هتلر الحريص على كسب تأييد الأرستقراطية من ملّاك الأرض، وكان ذلك بوساطة «تفسير أصيل»، للنقطة السابعة عشرة من برنامج الحزب، وهي النقطة التي تطالب بمصادرة الأرض من دون تعويض. بدلًا من ذلك حُصِرَت المصادرة في «شركات السمسرة العقارية اليهودية»[10].

---

(8) Gottfried Feder, *Das Programm der NSDAP und seine weltanschaulichen Grundgedanken*, Nationalsozialistische Bibliothek; 1 (München: F. Eher nachf, 1937), pp. 20-21.

(9) Gottfried Feder, *Der Deutsche staat auf nationaler und sozialer grundlage*, Nationalsozialistische Bibliothek; 35, 13th ed. (München: F. Eher nachf, 1933).

(10) Feder, *Das Programm der NSDAP*, p. 7.

كانت النظريات الاقتصادية التي وُضِعَت خلال هذه المرحلة من النازية موجهة بالدرجة الأولى ضد سيادة رأس المال المالي، من أجل حماية الطبقات الوسطى، وضد المصالح اليهودية. ولم يجرِ التعرض لرجال الأعمال بالهجوم قط، بل على العكس، تلقّى رجال من أمثال ألفرد كروب (Alfred Krupp)، مانسمان (Mannesmann)، فيرنر سيمنز (Werner Siemens)، تيسن (Thyssen) [الأب]، بورسيغ (Borsig)، كراوس (Krauss)، مافيي (Maffei) تعليقات مادحة[11].

ذهب بعض النازيين إلى وضع برامج شاملة لإعادة تنظيم النظام الاقتصادي الألماني على أساس تشاركي، مستلهمين النقطة 25 من برنامج الحزب[12]. وحتى بعد وصول هتلر إلى السلطة[13]، تأسس معهد نازي للتنظيم التشاركي[14] لكنه لم يستمر إلا فترة وجيزة.

يتمسك كثير من المراقبين بالرأي المغلوط القائل إن تنظيم ألمانيا الاقتصادي يتأثر أساسًا بأفكار المراتب الاجتماعية القديمة والتشاركية. ترتبط هذه الأفكار ارتباطًا وثيقًا بالحركة الرومنطيقية الألمانية التي مثلت الاحتجاج الأول على الرأسمالية والنزعة البرلمانية الإنكليزية ومالت إلى الحفاظ على الماضي الألماني. جاء آدم مولر (Adam Müller) الذي كانت نظرياته الاقتصادية مشوَّشة إلى حد أنه يكاد يستحيل ترتيبها على أي وجه كان، في أعقاب الثورة الفرنسية. ولعله كان أول من نظّر لنظام المراتب الاجتماعية بديلًا عن نظام الطبقات؛ إذ كان يخشى على الأمة من أن تنقسم إلى طبقتين، وسعى إلى الحؤول دون التناقض الناشئ عن ذلك بإيجاد نظام مراتب اجتماعية يتكون من الأرستقراطية، والإكليروس، والصناعيين، والتجار، ويكون من شأنه أن

---

(11) Feder, *Der Deutsche staat*, p. 60.

(12) انظر: Taylor Cole, «Corporative Organization of the Third Reich,» *Review of Politics*, vol. 2, no. 4 (October 1940), pp. 438-462.

غير أن البروفسور كول سها عن ذكر تأثير كارل مارلو والمناقشات داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في العامين 1918 و1919.

(13) Max Frauendorfer, *Der Ständische Gedanke im Nationalsozialismus*, Nationalsozialistische Bibliothek; 40, 3rd ed. (München: F. Eher, 1933).

(14) Institut für Ständewesen، برئاسة فالتر هاينريش (Walter Heinrich). انظر: Cole, p. 447.

يدمج النظام الصناعي بالنظام السياسي[15]. وتصوّر هيغل في كتابه فلسفة الحق (الفقرتان 203 و205) المراتب الاجتماعية وسيطة بين الدولة والمجتمع المدني، تقف بين عالمي القانون العام والقانون الخاص. وآمن بأن من شأن نظام التشاركيات أن يصهر المجتمع المدني والدولة معًا. وفي أعقاب ثورة 1848، بلور أعظم منظّري فكرة المراتب الاجتماعية وأقلهم شهرة في الوقت نفسه، كارل مارلو (Karl Marlo) (كارل غيورغ فينكلبليخ) (Karl Georg Winkelblech)، نقدًا شاملًا ورائعًا من أوجه عدة للاقتصاد الليبرالي ودعا إلى تنظيم يستند إلى المراتب الاجتماعية[16]. هالت فينكلبليخ حالة التطرف التي سادت البروليتاريا الصناعية والتي نسبها إلى الأوضاع الاقتصادية الوحشية لأوائل الثورة الصناعية. كما هاله أيضًا تقويض الحرفيين والعمال اليدويين، ولذلك هاجم المنافسة الحرة والليبرالية والتفرقة بين الدولة والمجتمع، تلك التفرقة التي ينطوي عليها كل نظام ليبرالي. وفي رأيه أن التوفيق بين المجالين يكمن في تنظيم يستند إلى المراتب الاجتماعية وتظهر فيه الدولة كإحدى المراتب. وحصلت نظريته على أهمية عملية في خطاب ألقاه أمام برلمان فرانكفورت عام 1848[17]، طالب فيه بإنشاء «مجلس اجتماعي [برلمان اجتماعي] ينظر في جميع التشريعات الاجتماعية ويرفع القرارات التي يتخذها إلى المجلس السياسي [برلمان سياسي] لإقرارها». و«يُنْتَخَب أعضاء المجلس الاجتماعي بوساطة جميع المراتب الاجتماعية وفقًا لقانون انتخابات يكفل كليًا تمثيل المهن الخاصة كلها». وفيما كان خطاب مارلو يطالب بتعايش المجلس

(15) Adam Heinrich Müller, «Staatswirtschaftliche Verlegenheiten und Reform der Geldverhältnisse in Osterreich,» in: Adam Heinrich Müller, *Ausgewählte Abhandlungen*, mit erklärenden anmerkungen herausgegeben von dr. Jakob Baxa; mit einem Geleitwort von dr. Othmar Spann, Die Herdflamme, Sammlung der gesellschaftswissenschaftlichen Grundwerke aller Zeiten und Völker; 19, 2nd ed. (Jena: G. Fischer, 1931), p. 200, and Cole, p. 439.

(16) Karl Marlo, *Untersuchungen über die Organisation der Arbeit oder System der Weltökonomie*, 2nd ed. (Tübingen: Laupp, 1884-1886), vol. 1: *Historische Einleitung in die Oekonomie* and vol. 2: *Geschichte und Kritik der ökonomischen Systeme*.

راجع سيرته العظيمة بقلم: Wilhelm Eduard Biermann, *Karl Georg Winkelblech, (Karl Marlo), Sein Leben und sein Werk*, 2 vols. (Leipzig: A. Deichert'sche Verlagsbuchhandlung Nachf.; Georg Böhme, 1909).

(17) نشرها: Biermann, vol. 2, pp. 453-456.

المهني والمجلس السياسي وإخضاع الأول للثاني، وهو مطلب تمت تلبيته في جمهورية فايمار، سارعت الحركة الرجعية إلى تلقّف الفكرة المهنية بغية قمع المؤسسات البرلمانية، على مثال نظرية بسمارك السياسية والاجتماعية. فقد صوَّر بسمارك خطته السياسية المثالية بصورة نظام ملكي قويّ يقيّده نظام تمثيل تشاركي[18]. ومع ذلك فإن فكرة التمثيل المهني لم تكن مهمة قط خلال الفترة الإمبراطورية، وربما كان ذلك بسبب غياب النظريات النقابية.

لكن هذه الفكرة انبعثت مجددًا في عامي 1918 و1919، حين حاولت المجموعة التنقيحية داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي (ماكس كوهين ويوليوس كاليسكي) أن تحوّلها إلى فكرة مجلس عمالي، أي إلى فكرة التمثيل المهني مع حقوق متساوية في البرلمان السياسي. وهزم هذه الخطة محامي العمال اللامع في ألمانيا، هوغو سينزهايمر[19] (Hugo Sinzheimer)، الذي أشار في خطابين باهرين إلى أن التمثيل المهني سيفضي إلى تثبيت العلاقات الحالية بين الطبقات، وتقويض المرونة التي يوفرها النظام البرلماني، وإلى إحداث جمود كامل في النظام الاجتماعي، وإغلاق الطريق، بذلك، في وجه التغيير السلمي. كانت معارضة سينزهايمر ناجحة. ولم يبق من الفكرة التشاركية في دستور جمهورية فايمار إلا المجلس الاقتصادي الفدرالي الموقت والمكون من الصناعيين والعمال والمستهلكين والمهن الحرة والخبراء. وكان هذا المجلس منظمة بلا إنجازات تفتخر بها، تمتلك حقوقًا تشريعية وبعض الوظائف الاستشارية التي تجاهلتها الحكومة جزئيًا إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى.

أيديولوجيًا، تلقت الأفكار التشاركية بعض الدعم من الفاشية الإيطالية ومن النظرية الاجتماعية الكاثوليكية المعبّر عنها في الرسالة البابوية المعنونة **السنة الأربعون** (*Quadragesimo Anno*) (1931) التي أُحكمَت وتحولت إلى

(18) Otto Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, 2 vols. (Stuttgart: J. G. Cotta'schen Buchhandlung Nachfolger, 1898), vol. 1, pp. 15-16.

(19) Hugo Sinzheimer, *Das Rätesystem: zwei Vorträge zur Einführung in den Rätegedanken* (Frankfurt am Main: Union-Dr. und Verl.-Anst., 1919).

عقيدة كاثوليكية في التضامن[20]. لكن الكاثوليك الألمان، خلافًا لإخوانهم النمساويين، بقوا حريصين في التشديد على التلاؤم ما بين أفكارهم التشاركية والديمقراطية البرلمانية. وكان عالم الاجتماع الفييناوي أوتمار شبان (Othmar Spann) ومدرسته[21] من أوائل دعاة الوجه الرجعي جدًا من الفكرة التشاركية. وبلورت هذه الجماعة، استنادًا إلى عقيدة كونية، نظرية مراتب اجتماعية - جذرية تستهدف الحلول محل المؤسسات البرلمانية. «الكل الاجتماعي واقع مستقل موجود قبل وجود الفرد... وهو ليس ملموسًا قطّ ولا مرئيًا بالعين الخارجية. ولا بد من التركيز الروحي العميق لإدراكه بالبصيرة الداخلية»[22]. حتى الدولة والاقتصاد تم تصورهما في إطار المراتب الاجتماعية، إذ تبدو الدولة مرتبة اجتماعية عليا تنسق المراتب الأخرى كافة.

على الرغم من أن نظريات شبان (Spann) نالت مزيدًا من الاهتمام أكثر قليلًا عام 1932، ودعمتها في عام 1933 بعض الجماعات ضمن المدار النازي - أي معهد تنظيم المراتب الاجتماعية، وبعض الدوائر في الجبهة العمالية، وقادة منظمات باعة التجزئة والحرفيين النازيين - فإنها اطُّرحت ونُبذت، وأُرسل مدير المعهد إلى أحد معسكرات الاعتقال، استنادًا إلى رسائل السيد تيسن في مجلة **لايف** (*Life*) في 29 نيسان/ أبريل 1940.

في الفترة الأولى شددت الجبهة العمالية بقوة على التنظيم التشاركي للنظام الاقتصادي الألماني. وطالب زعيم الجبهة الدكتور روبرت ليه (Robert Ley) بهذه القاعدة في عدد من الخطابات. «المواطنية مرتبطة بالانتماء إلى إحدى المراتب الاجتماعية» (9 أيار/مايو 1933). «المرتبة الاجتماعية هي ما يقف فيه الإنسان كإنسان ذي مهنة، ككيميائي، كمهندس...» (12 آب/ أغسطس 1933). «يجب أن يكون المصنع الذي يعرف فيه الرجال بعضهم بعضًا معرفة وثيقة هو الخلية الأساس لبنية المرتبة الاجتماعية. ويجب أن يكون

---

(20) Cole, p. 444.

(21) Othmar Spann, *Der wahre Staat: Vorlesungen über Abbruch und Neubau der Gesellschaft*, 3rd ed. (Jena: G. Fischer, 1931).

(22) Othmar Spann, *Gesellschaftslehre*, 3rd ed. (Leipzig: Quelle and Meyer, 1930), p. 98.

تنظيم أحوال العمل والأجور من صلاحيات المرتبة الاجتماعية». وسُمِحَ لفيدر أن يفترض في خطابه أمام مؤتمر الحزب عام 1933، عملية إعادة تنظيم كاملة للاقتصاد الألماني على أساس تشاركي[23].

الواقع أن التشاركية والنازية متنافيتان. فأولوية السياسة محسومة في نظر النازية: «لم يسمح الحزب لنفسه قط، خلال سنوات النضال، بأن يُستدرج إلى وضع المسائل الاقتصادية في الواجهة وإلى إعلان برامج الحزب الاقتصادية الرسمية الشاملة». ودأب الحزب على تقديم أولوية السياسة على الاقتصاد، ولذلك ظل، عن وعي، حزبًا سياسيًا من دون أي توجه اقتصادي أساس. هذه هي نظرية فيلهلم كبلر، نائب الفوهرر للقضايا الاقتصادية[24]، كما أعرب الراحل برنهارد كوهلر، الرئيس السابق للجنة الاقتصادية للحزب، عن الرأي نفسه. «كانت النازية منذ البداية ثورة لمشاعر الشعب الحية على كون حياته كلها محكومة بالاقتصاد، بالوجود المادي»[25]. وتغيير البنية الاقتصادية وحدها لا يفضي إلى «بنية اشتراكية لحياة الشعب» (ص 9). ولا يستطيع أن يقوم بذلك إلا التغييرات السياسية وحدها. يشتمل هذان الخطابان على هجوم لا هوادة فيه على الأفكار التشاركية، وعلى محاولات المدرسة التشاركية، وعلى جماعات داخل الجبهة العمالية وغيرهم. وكان ألفرد روزنبرغ قد هاجم الأسس الفلسفية لنظريات شبان المتعلقة بالمراتب الاجتماعية، ولا سيما الطابع المجرّد للتصورات الكلية وإخفاقها في إدماج الأفكار العرقية[26]. ثم إن زعيم الجبهة العمالية، روبرت ليه، انضمّ إلى الجوقة[27] مطّرحًا أخطاءه السابقة.

زد على ذلك أن الكارتيلات سارعت إلى تلقّف فكرة المراتب الاجتماعية

(23) انظر الاقتباسات في: Walther Gehl, ed., *Der nationalsozialistische staat; grunlagen und gestaltung* (Breslau: F. Hirt, 1933), pp. 116-127.

(24) Wilhelm Keppler, «Grundsätze nationalsozialistischer Wirtschaftspolitik,» in: *Wirtschaftspolitik im Dritten Reich* (München: Eher, 1934), p. 3.

(25) Bernhard Köhler, «Politischer Sozialismus,» in: *Wirtschaftspolitik im Dritten Reich*, p. 7.

(26) Alfred Rosenberg, *Der Mythus des 20. Jahrhunderts. Eine Wertung der seelisch-geistigen Gestaltenkämpfe unserer Zeit*, 7th ed. (München: Hoheneichen-Verlag, 1933), pp. 695-696.

(27) *New York Times*, 2/1/1935, and Cole, p. 450.

بغية تعزيز قوتها وتقويض الخارجين عن الكارتيلات والمنافسين. وبعد الثورة النازية مباشرة أدخلت كارتيلات عدة مبدأ القيادة في تنظيماتها. فعيّنت مديرين نازيين واستقوت بسلطة الحزب لإجبار المنافسين الخارجين عنها على الانضمام إلى تنظيم الكارتيل أو التعرض للتدمير. هكذا أسيء استخدام فكرة المراتب الاجتماعية لتعزيز عملية الكرتلة الإجبارية. وهذا سبب من أسباب إيقاف تنظيم المراتب الاجتماعية عام 1933، استنادًا إلى النازيين[28].

الواقع أن تنظيم ألمانيا الاقتصادي لا يشبه مطلقًا نظريات المراتب الاجتماعية أو التشاركية. فحتى قطاع الأغذية وقطاع الثقافة اللذان سُمّيا رسميًا مرتبتين اجتماعيتين، لا يتسمان بهذه السمة. فهما ليسا مستقلين بل من أجهزة الدولة. وهما لا يعملان من القاعدة إلى القمة بل على العكس. وهما لا ينظمان الأجور وأحوال العمل؛ إنهما منظمتان لرجال الأعمال تستبعدان العمال، وتخضعان لسيطرة الدولة وتقومان ببعض المهمات الإدارية.

يتبيّن من هذه المناقشة أن لا وجود لأي منظومة مرجعية من العقائد النازية المتعلقة بتنظيم ألمانيا الاقتصادي. ورفض هتلر نفسه تكرارًا أي مخططات مسبقة، وإن كان أشار أحيانًا بشيء من الثناء، في كتابه كفاحي، إلى أيديولوجية المراتب الاجتماعية: «نريد أن نعيد الأولوية للسياسة التي يجب عليها أن تنظم معركة حياة الأمة وتقودها» (21 آذار/ مارس 1933). «لا يمكن القضاء على البطالة من خلال اللجان الاقتصادية والمنظمات والتركيبات والنظريات» (6 تموز/ يوليو 1933). وصاغ المعلّق الرسمي، المذكور آنفًا، موقف الحزب على النحو الآتي: «التحرر من العقائد والدوغما يؤدي إلى كون السياسة الاقتصادية في الدولة النازية تتحدد تبعًا لاعتبارات التصريفات الآنية، وتعتمد من دون أحكام مسبقة الوسائل الضرورية، في كل حالة على حدة، لضمان مصالح الشعب الاقتصادية»[29].

---

(28) Barth, p. 26.

ووزير الاقتصاد الفدرالي الدكتور شميت في خطاب أمام كبار الصناعيين منشور في: Axel Friedrichs, ed., *Die nationalsozialistische revolution, 1933*, Dokumente der deutschen Politik; 1 (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935), p. 207.

(29) Barth, p. 11.

لذلك ثمة تباينات مهمة في الآراء بالنسبة إلى البنية المستقبلية للاقتصاد النازي؛ فكثر هم الذين يرون في التنظيم الحالي الصارم للنظام الاقتصادي مرحلة انتقالية، مشروطة بمستلزمات الحرب. وهم يعتقدون ذلك لأن تنظيم ألمانيا الاقتصادي يتحدد في الدرجة الأولى بوضع ألمانيا الخاص، وافتقارها إلى المواد الأولية تحديدًا[30]. ويميل آخرون إلى الاعتقاد بأن سيطرة الدولة الدائمة قد تكون هي مستقبل النظام الاقتصادي الألماني. ولكن، ما من قيادي نازي مسؤول يذهب إلى القول بمصادرة الملكية الخاصة وإحلال نظام اشتراكي أو شبه اشتراكي (بالمعنى الذي نفهم به الاشتراكية) محل الرأسمالية المسيَّرة أو «الموجَّهة». باختصار، لا أحد يتبنى نظرية رأسمالية الدولة على النحو الذي ناقشناه من قبل. وهذا لا يعني، طبعًا، أن النظام الاقتصادي القائم ليس غير رأسمالي ولا أن التيارات الكامنة داخل النظام لن تؤدي في نهاية المطاف، إن لم تكن قد أدت الآن، إلى دكتاتورية البيروقراطية الإدارية. ولكن ليس هذا هو هدف النازية الصريح.

(30) Leonhard Miksch, «Brauchen wir noch Unternehmer?,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 20 (1941), pp. 5-14, esp. p. 7.

II
تنظيم الأعمال

1. الوضع السياسي للأعمال في جمهورية فايمار

لا يمكن فهم البنية الشديدة التركيب لتنظيم الأعمال في ظل النازية بسهولة إلا إذا وضعت ضمن السياق التاريخي الملائم. ونحن متى ما فعلنا ذلك، سنجد في الوقت نفسه أن النازية لم تضف جديدًا إلا القليل إلى نمط التنظيم القائم أصلًا.

تمارس ملكية وسائل الإنتاج وظيفتها في عدد من المجالات، وبصورة خاصة في سوق العمل وسوق السلع والدولة. ففي سوق العمل نراها تعمل كشريك معادٍ أو صديق للمنظمات العمالية، إما كربٍّ عمل فردي وإما كمنظمة لأرباب العمل أنشئت من أجل المساومة الجماعية. أما في سوق السلع، فهي تعمل عمل المقاول الفرد أو الكارتيل أو تجمّع الكارتيلات أو التروست لتحديد الأسعار والمبيعات وأوضاع الشراء. أما في الدولة، فتُنَظّم الأعمال بصورة روابط مهنية أو روابط طبقية للتأثير في سياسات الدولة الاقتصادية أو المالية. وفي هذه الحالة تكون الأعمال بمنزلة جماعة سياسية ضاغطة تقوم أيضًا ببلورة الآليات الكفيلة بإسداء النصائح لأفرادها، وحمايتهم، وجعل حياتهم أيسر في ظل تنظيم الدولة الصارم المتزايد التركيب.

وتقابل دوائر النفوذ الثلاث هذه ثلاثة تنظيمات مختلفة تتمثل نماذجها الأولية في تنظيم أرباب العمل بالنسبة إلى سوق العمل، والكارتيل بالنسبة إلى

سوق السلع، والرابطة المهنية أو الحرفية (Fachverband) بالنسبة إلى التنظيم السياسي للأعمال. وعلى الرغم من التمييز الجامد إجمالًا في تركيبة التنظيم، تتداخل الأنماط الثلاثة من حيث العاملين عبر تداخل الإدارة. ففي المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يكون مدير الكارتيل، بصورة عامة، مديرًا في الوقت نفسه لرابطة أرباب العمل وللرابطة المهنية أو الحرفية المحلية أو الإقليمية.

تطور تنظيم الأعمال السياسي هذا على أساس مزدوج، إقليمي ووظيفي. الوحدات الإقليمية هي غرف الصناعة والتجارة (غرف الحرف اليدوية)، وهي منظمات بمقتضى القانون العام، تفرض عضويتها بصورة إلزامية وتُجبى مستحقاتها كما تُجبى الضرائب. وهي تتمتع بقدر كبير من الإدارة الذاتية وتخضع، كأي مصلحة خاضعة للقانون العام، لرقابة الوزارة المختصة. المسؤولون الرسميون عن الغرف ينتخبهم الأعضاء. والغرف تمثل الأعمال في إقليم مخصوص، مع قيام الرئيس بدور مهم في الحياة البلدية وفي تنظيم البورصة. والغرف تتحد في روابط إقليمية ليس لها أي طابع عام، بل هي منظمات خاصة كليًا، باستثناء رابطة الغرف الحرفية. والمنظمة المركزية لغرف الصناعة والتجارة في ألمانيا تسمى مجلس الصناعة والتجارة الألمانية. وهي ما يسمى Spitzenverband[1]، أي المنظمة العليا، المكونة من منظمات أدنى منها مستوى لا من أعضاء أفراد.

لذلك تعني المنظمات الإقليمية كل رجل أعمال، حيث يُقبل في الغرف، شكليًا على الأقل، على أساس من المساواة، مهما كان حجم مصنعه. ولا تتناسب قوة رجل الأعمال الانتخابية مع حجم مصنعه، وفي وسعه أن يقوم بدور ما في الغرفة، وفي بعض اللجان، كخبير معترف به علنًا أمام المحاكم القضائية والإدارية وما شابهها.

غير أن السلطة الحقيقية لتنظيم الأعمال السياسي لا تكمن في القسمة الإقليمية بل الوظيفية. وتنتظم الحِرف، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والمصارف، وشركات التأمين في منظمات عليا (Spitzenverbänden) مكوّنة من

---

(1) عن المنظمات العليا، انظر المساهمة الممتازة التي قدمها: Robert A. Brady, «Policies of National Manufacturing Spitzenverbande,» *Political Science Quarterly*, vol. 56 (1941), pp. 199-225.

روابط عدة أعضاء فيها. وأوسعها نفوذًا هو الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية الذي تأسس، كمعظم المنظمات العليا الأخرى عام 1919 (3 شباط/ فبراير) كمحاولة للحفاظ على مصالح الأعمال في عالم تمزقه الثورة الاجتماعية. وينص ميثاق هذا الاتحاد على أن الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية هو «ممثل الصناعة الألمانية في جميع مسائل سياسة الأعمال والاقتصاد، وأنه يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الاتحاد الفدرالي لمنظمات أرباب الأعمال الألمان الذي يمثّل الصناعة الألمانية في جميع المسائل الاجتماعية والاجتماعية السياسية». ونشأ هذا الاتحاد من انصهار منظمتين صناعيتين هما الاتحاد المركزي للصناعة الألمانية الذي تأسس عام 1876 والذي يمثل الصناعة الثقيلة، وعصبة الصناعيين التي تأسست عام 1895 المتماهية إلى هذا الحدّ أو ذاك مع الصناعات الخفيفة أو التحويلية ويرئسها قادة بارعون. واتحدت هاتان المنظمتان خلال الحرب العالمية الأولى في اللجنة الحربية للصناعة الألمانية التي دعمها المجلس الصناعي الألماني منذ عام 1918. كان تركيب الاتحاد الفدرالي خليطًا من المبادئ الوظيفية والإقليمية، لكن كبرى الروابط المنتمية إليه كانت ما يسمى بالروابط المهنية التي وصل عددها إلى 1500 رابطة في عام 1931، والتي اعتُمِدَت في 28 مجموعة وظيفية. لكن الاتحاد كان يضم أيضًا مقاولين أفرادًا (بلغ عددهم 1400 مقاول في عام 1931) وجماعات إقليمية ضاغطة عظيمة النفوذ كاتحاد الصناعيين البافاريين ورابطة الصناعيين السكسونيين، وفوق هؤلاء وأولئك رابطة حماية المصالح الاقتصادية المشتركة لأقليم الراين، ووستفاليا المعروفة بـ«رابطة الاسم الطويل». كانت الروابط المهنية الممثِّلة لنواة الاتحادات العليا مركّبة بدورها من وحدات عدة أصغر منها وأدنى مرتبة. وكانت كل واحدة منها شبكة من الوحدات الوظيفية الدنيا. وثمة إلى جانب جمعية الأعضاء لجنة عليا مكونة من 200 عضو وإدارة يتراوح عدد أعضائها بين 205 و220 عضوًا، ورئاسة يراوح عدد أعضائها بين 30 و36 عضوًا ومجلس أعلى. وكان الرؤساء على التوالي الدكتور زورغه من مديرية كروب، والدكتور دويسبرغ من تروست الأصباغ، وأخيرًا دكتور كروب فون بولن، وهالباخ. كان الاتحاد الفدرالي يوفر لأعضائه عددًا من الخدمات، منها ما يتعلق بمسائل السياسة الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالرسوم والصادرات

والواردات والنقد والمالية وتعويضات الحرب. وكانت أهم الخدمات تصدر عن دائرة الكارتيل التي كانت تعمل عمل هيئة استشارية وتنسيقية لكافة الكارتيلات وتسدي إليهم النصائح القانونية والاقتصادية، وتضع لهم الاتفاقيات التوجيهية، وتدير آلة البروباغندا وفق سياسة منظمات التسويق. هكذا كان التنظيم السياسي الألماني للأعمال في ظل جمهورية فايمار صرحًا هائلًا تمتد سلطته إلى جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا.

تنظيم الأعمال في جمهورية فايمار

ملكية وسائل الإنتاج تؤثر في: 1) سوق السلع. 2) سوق العمل. 3) الدولة

1) سوق السلع (المنظمات الناظمة للسوق Marktregulierende)

المشروع	المنظمات الأفقية	المنظمات العمودية
	الكارتيل تتلقى الكارتيلات المشورة من دائرة الكارتيلات في الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية	التروستات الأنماط: أ) مزيج من الوظائف الامتلاكية: تبادل الأسهم ب) مزيج من الوظائف الإدارية (تداخل الإدارات) ج) مزيج الأرباح (التشارك في الأرباح (Interessengemeinschaften

2) سوق العمل

أرباب العمل (Spitzenverbände اتحادات عليا) في المجالات التالية:	العمال (اتحادات عليا تمارس أيضًا وظائف «سياسية»)
أ) الزراعة والغابات ب) الصناعة (Vereinigung der Deutschen Arbeitgeverbände اتحاد أرباب الأعمال الألمان) ج) التجارة د) المصارف هـ) التأمين	«معترف بها» أ) الاشتراكيون: 1- عمال يدويون. 2- عمال برواتب. 3- عمال الخدمة المدنية. ب) القوميون المسيحيون: 1- عمال يدويون. 2- عمال برواتب. 3- عمال الخدمة المدنية. جـ) الديمقراطيون: 1- عمال يدويون. 2- عمال برواتب.
	«غير معترف بها» أ) شيوعيون ب) نقابيون ثوريون ج) نازيون د) منظمات «صفراء»

يتبع

تابع

3) الدولة (منظمات المراتب الاجتماعية)

التنظيم الإقليمي	التنظيم الوظيفي
أ) غرف الزراعة (في بافاريا: غرف الفلاحين). قانون عام. المنظمة البروسية المركزية: Preussische Hauptlandwirtschafts - Kammer (غرفة الزراعة البروسية الرئيسية). قانون عام. المنظمة الفدرالية المركزية: Deutscher Landwirtschaftsrat (المجلس الألماني للزراعة). قانون خاص.	أ) اتحاد أعلى: Reichsauschuss der deutschen Landwirtschaft (اللجنة الفدرالية للزراعة الألمانية). أهم الأعضاء: فدرالية الزراعة الألمانية التي قامت عام 1921 من اندماج منظمتين تضمان 30 منظمة وظيفية. أصبح منذ عام 1929 عضوًا في الجبهة الخضراء، وهي جماعة ضاغطة من أجل زيادة الرسوم الزراعية.
ب) غرف الصناعة والتجارة. قانون عام. منظمة فدرالية مركزية: Deutscher Industrie und Handelstag (مجلس الصناعة والتجارة الألمانيتان). قانون خاص.	ب) اتحادات عليا: (1) Reichsverband der deutschen Industrie (الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية، عام 1919، المؤلف من "Fashverbänd"). (2) Reichsverband des Deutschen Gross und Ueberseehandels (تجارة الجملة وما وراء البحار). (3) Hauptgemeinschaft des deutschen Einselhandels (جمعية تجار التجزئة) عام 1919 مكونة من 72 منظمة. (4) Zentralverband des deutschen Bank - und - Bankiergewerbes (جمعية المصارف). (5) Reichsverband für Privatversicherung (جمعية شركات التأمين).
ج) غرف الحرف اليدوية. قانون عام. منظمة مركزية فدرالية: Deutscher Handwerks - und Gewerbstag (مجلس الحرف الألمانية). قانون عام. تحت إشراف وزير الاقتصاد الفدرالي.	ج) اتحاد أعلى: Reichsverband des deutschen Handwerks. 1919. اتحاد الحرفيين المكون من: جمعيات حرفية منظمة بمقتضى القانون العام، ومنظمات حرفية حرة؛ والاتحاد المركزي للتعاونيات الحرفية الألمانية.
	د) أ – ج تنسّق في إطار اتحاد أعلى فوق العادة وهو: اللجنة العليا لاتحاد أرباب العمل Zentralausschuss der Unternehmerverbände, 1920 وينتمي إليها أيضًا اتحاد منظمات أرباب العمل الألمان.

ثمة تقسيم للعمل واضح جدًا بين المنظمات السياسية ومنظمات أرباب العمل. وهذه الأخيرة أيضًا تنظم في اتحادات عليا، وثمة خمسة منها تندرج قيادتها في الاتحاد الصناعي الأعلى لمنظمات أرباب العمل وهو اتحاد منظمات أرباب العمل الألمان (Die Vereinigung der deutschen Arbeitergeberverbände). ليست اتحادات أرباب العمل العليا روابط للمساومة لأن القانون الألماني ينص على أن منظمات سوق العمل المكونة من أعضاء أفراد، يحق لها وحدها أن تساوم جماعيًا[2]. واتحاد منظمات أرباب العمل الألمان هيئة تنسيق لجميع روابط أرباب العمل في الصناعة، يسدي إليهم المشورة ويعمل معهم على وضع سياسة مشتركة ضد نقابات العمال، ويقدم للأعضاء حماية مالية ضد الإضرابات عبر شركة تأمين ضد الإضراب. ويوضح ميثاق الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية الذي ذكرناه آنفًا، أن الاتحادين الصناعيين الأعليين المتعلقين بسوق العمل والسياسة يعملان بانسجام معًا.

لكن حتى هذه المركزية في الروابط لم تذهب بعيدًا بقدر كافٍ. ففي عام 1920، قام جميع الاتحادات العليا في الزراعة والصناعة والتجارة والمصارف والتأمين والحرف اليدوية، مع الاتحادات العليا لمنظمات أرباب العمل وبعض الجماعات الصناعية الضاغطة بتأسيس اللجنة المركزية لمنظمات المقاولين بغية توحيد النشاط الصناعي كله في وجه الخطر المتمثل في الاتحادات العمالية. إن من شأن الصورة السابقة أن توضح بنية منظمات الأعمال الألمانية.

2. التنظيم السياسي للأعمال في ظل النازية

لا تختلف بنية منظمات الأعمال الألمانية في ظل النازية عما كانت عليه في ظل جمهورية فايمار. فالمجلس الاقتصادي الموقت الذي كان قد توقف فعليًا عن العمل تم حلّه رسميًا في 23 آذار/ مارس 1934 بعد أن شُكِّلَ مجلس عام للاقتصاد في 15 تموز/ يوليو 1933. كان هذا مجلسًا صغيرًا لم يتمثل

---

(2) Franz L. Neumann, *Tarifrecht auf der Grundlage der Rechtsprechung des Reichsarbeitsgerichts* (Berlin: Verlag Deutscher Baugewerksbund, 1931), pp. 29-30.

العمال فيه إلا من خلال رئيس الجبهة العمالية الدكتور روبرت ليه، وانعقد مرات عدة، واستمع إلى الخطب، لكنه لم يطوّر أي نشاط. وسرعان ما أصبح هذا المجلس بائدًا بسبب التنظيم السياسي الجديد للأعمال.

التزم الشكل الجديد بالتقسيم الثنائي إلى وحدات إقليمية ووحدات وظيفية، وعصرن التنظيم القائم وجعله إلزاميًا بصورة شاملة، وأدخل مبدأ القيادة[3]. نهضت بنية التنظيم الاقتصادي النازي على ركنين اثنين: ركن إقليمي وركن وظيفي. الوحدات الإقليمية هي مرة أخرى غرف الصناعة والتجارة، وغرف الحرفيين، من دون أي تغيير في تكوينها. والوحدات الوظيفية هي، مثلما كانت من قبل، المنظمات العليا التي رفعت إلى مرتبة هيئات إلزامية. الاستثناء الوحيد كان تنظيم الإنتاج الزراعي والغذائي الذي بات له الآن وجود منفصل سمّي بمرتبة قطاع الأغذية.

القانون الأساس هو قانون 27 شباط/ فبراير 1934، «لإعداد بنية عضوية للاقتصاد الألماني»، وهو يسمح لوزارة الاقتصاد بأن تحل الروابط المهنية وتدمجها، وتغير مواثيقها، وتُدْخِل مبدأ القيادة، وتدخل الخارجيين إلى داخل المنظمات، وتعترف بالروابط باعتبارها الممثلة الشرعية الحصرية لفروع المهن والصنائع.

أنشأ المرسوم التنفيذي الأول الصادر في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934 هيئتين جديدتين. الأولى هي الغرفة الاقتصادية القومية، ومهمتها تنسيق البنى الإقليمية والوظيفية. كما أنشأ المرسوم نفسه مجموعة عمل غرف الصناعة والتجارة كاتحاد أعلى للغرف الإفرادية. ولم تخضع الغرف نفسها لأي تغيير

---

(3) تجد خير مراجعة لأشكال التنظيم النازية في: Robert A. Brady, *The Spirit and Structure of German Fascism* (New York: Viking Press, 1937).

وأصبح متقادمًا إلى حد ما الآن. وتستند مناقشتي في المقام الأول إلى: Eberhard Barth, *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft*, Gesetz und Wirtschaft; 6 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939).

وهو لا يحتوي على تنظيم الحرب الذي غيّر الصورة أيضاً. وقد استعملت الكثير من المقالات، والقوانين، والمراسيم، والأحكام التي سوف أذكر بعضها.

في بنيتها تقريبًا. فمرسوم 20 آب/ أغسطس 1934 اكتفى بإقرار مبدأ القيادة، ونقل الإشراف على غرف الصناعة والتجارة إلى وزارة الاقتصاد الفدرالية[4]. أما مرسوم 7 تموز/ يوليو 1936 الصادر عن وزير الاقتصاد، فَعَصرَنَ التنظيمات السياسية للأعمال التي كانت قد أنشئت في الفترة السابقة، كما أن قرار الوزارة الصادر في 20 كانون الثاني/ يناير 1937 أنشأ محاكم تأديبية داخل هذه المنظمات وتوفر هذه القرارات والمراسيم البنية القانونية الأساسية للتنظيم السياسي المستقل للأعمال. وبهذا بات التنظيم تامًا.

المجموعات

يجب على كل رجل أعمال أن يكون عضوًا في المجموعة القومية (التقسيم الوظيفي) وفي غرفة الصناعة (أو الحرفة) (التقسيم الإقليمي). حتى المشروعات العامة، وعلى الرغم من عدم انتمائها في بروسيا إلى غرف الصناعة، لا بد لها من الانضمام إلى المجموعات ذات الصلة، بحيث إن مجموعات كالمصارف وشركات التأمين كانت تتكون كليًا من مشروعات عامة. وحدها التعاونيات كانت مُعفاة. وينبغي لنا ألا نغفل الملاحظة هنا بأن الكارتيلات، باعتبارها مكونات لسوق السلع، لا تدخل في البنية السياسية للأعمال هذه. وسوف نناقش لاحقًا العلاقة بين الكارتيل والتنظيم السياسي.

يرتكز التقسيم الوظيفي إلى سبع مجموعات قومية تتطابق تقريبًا مع الاتحادات العليا القديمة وهذه المجموعات هي: (1) الصناعة، (2) التجارة، (3) المصارف، (4) التأمين، (5) الطاقة، (6) السياحة، (7) الحرف اليدوية. مجموعات المواصلات القومية الست منظمة بصورة منفصلة. وتنقسم المجموعات القومية إلى مجموعات اقتصادية، 31 في الصناعة، 4 في التجارة، 6 في المصارف، 2 في التأمين، 2 في الطاقة، 1 في السياحة، بينما تنقسم مجموعة الحرف اليدوية إلى 50 منظمة نقابية. وبينما تتطابق المجموعات القومية إلى حد ما مع الاتحادات العليا، فإن المجموعات الاقتصادية تتطابق

---

(4) عن غرف الحرف: المرسوم المتعلق ببنية الحرف الألمانية الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933؛ المرسوم التنفيذي الأول الصادر في 5 كانون الثاني/ يناير 1934.

مع الروابط المهنية داخل الاتحاد الفدرالي للصناعة الألمانية، أو داخل سواها من الاتحادات العليا. وهذا التطابق والاستمرار لا يُحجبان البتة؛ لا بل على العكس، فهما محل تشديد في البيانات الإدارية. وفي ما يلي أنموذج على قرار اعتراف صادر عن وزير الاقتصاد الفدرالي[5].

مرسوم وزير الاقتصاد الفدرالي للاعتراف بالمجموعة الاقتصادية الخاصة بالاستيراد والتصدير بالجملة، 18 أيلول/ سبتمبر 1934.

استنادًا إلى الفقرة الأولى من قانون 27 شباط/ فبراير 1934 القاضي بإعداد البنية العضوية للاقتصاد الألماني، أرسم ما يلي:

(1) يُعْتَرَف بالمجموعة الاقتصادية للاستيراد والتصدير بالجملة في برلين قطاع 30 الغربي، شارع مكنسن 10 [الرابطة القومية لتجارة الاستيراد والتصدير الألمانية بالجملة؛ المعروفة سابقًا باسم رابطة بيع الجملة وتجارة ما وراء البحار] باعتبارها الممثلة الوحيدة لفرعها الاقتصادي.

مرسوم الاعتراف، إذًا، يأخذ بكل بساطة روابط المهن القائمة ويعترف بها ممثلة رسمية للفرع المهني كله.

تنقسم المجموعات الاقتصادية بدورها إلى مجموعات فرعية، يوجد منها الآن 327 مجموعة؛ كما تنقسم هذه إلى مجموعات فرعية أدنى منها.

المبدأ التنظيمي، كما يتبين بوضوح، أفقي هنا وليس رأسيًا كما في قطاع الأغذية. فالمبدأ الرأسي يضم كل من كان ناشطًا في إنتاج بعض السلع وتوزيعها، تدرّجًا حتى أصغر بائع تجزئة. وتمت المحافظة على المبدأ الأفقي القديم عبر الاعتراف بالمجموعة المهنية القومية. وبينما كانت المجموعات القومية والاقتصادية تتشكل بموجب قانون يصدر عن وزارة الاقتصاد الفدرالية، فإن المجموعات الفرعية، والمجموعات الأدنى منها تتشكل بسلطة المجموعة القومية الاستنسابية. ولكن، ومنذ القرار الإصلاحي الصادر عام 1936، بات من اللازم الاستحصال على إذن وزير الاقتصاد الفدرالي لإنشاء مجموعات فرعية ومجموعات فرعية دنيا، وكذلك لإنشاء وحداتها الإقليمية.

(5) Barth, p. 107.

المجموعة الاقتصادية ضمن المجموعة القومية هي نواة البنية كلها. فالمجموعات الاقتصادية تجبي المساهمات وتموّل المجموعات القومية من جهة والمجموعات الفرعية الدنيا من جهة أخرى. والاختلافات في الحجم والأهمية بين المجموعات كبيرة طبعًا. فبينما لا يتجاوز عدد المجموعة الاقتصادية التي تغطي صناعة المناجم (ضمن المجموعة القومية التي تشمل الصناعة) الخمسين عضوًا، فإن المجموعة الاقتصادية التي تغطي باعة التجزئة (داخل المجموعة القومية التي تشمل التجارة) تضم حوالى 500,000 عضو.

الغرف

تنظّم هذه البنية وفق شرائح ثلاث: عليا، ووسطى، ودنيا. في القمة تقع الغرفة الاقتصادية القومية، وهي بمعنى ما، وريثة المجلس الاقتصادي الفدرالي الموقت؛ تتكون من 7 مجموعات قومية، 23 غرفة اقتصادية، 100 غرفة صناعة وتجارة، و70 غرفة حرف يدوية.

ترتبط بالغرفة الاقتصادية القومية ارتباطًا وثيقًا «مجموعة عمل غرف الصناعة والتجارة»، وريثة مجلس الصناعة والتجارة الألمانية، مثلما يتبين بسهولة للناظر. ومجموعة العمل هذه غير فاعلة لكنها تمدُّ غرفة الاقتصاد القومي بالعاملين، والقيادة العليا للمنظمتين هي نفسها (رئيس المنظمتين هو بيتش (Pietzsch)).

لكن الفوارق بين الغرفة الاقتصادية القومية والمجلس الاقتصادي الموقت عظيمة. فالعمال والمستهلكون، والمهن الحرة والخبراء المستقلّون، مستبعدون تمامًا من الغرفة الاقتصادية التي باتت اليوم لا تمثل إلا الأعمال والحرف اليدوية ولا يعكّر صفوها أي مؤثر غريب عنها. صحيح أن الغرفة الاقتصادية دخلت الجبهة العمالية كهيئة تشاركية بمقتضى اتفاقية لايبتزيغ[6] عام 1936 التي عقدت بين وزير الاقتصاد الفدرالي، ووزير العمل الفدرالي، وزعيم جبهة العمال الألمان، لكن هذه الاتفاقية إنما وضعت كي تلغي أي صوت

---

(6) Brady, *The Spirit*, p. 146.

للعمال في تنظيم الأعمال والتحكم بها. يضاف إلى ذلك أن الغرفة الاقتصادية القومية مُنِحَت ما لم يكن في حوزة المجلس الاقتصادي الفدرالي: آلة تنفيذية على مستوى الشرائح الوسطى والدنيا. وأهم الأعضاء في الغرف الاقتصادية القومية هم المجموعات القومية السبع.

تتكون الشريحة الوسطى، وهي جديدة تمامًا، من 23 غرفة اقتصادية تشتمل على غرف الصناعة والتجارة في مقاطعتها، وغرف الحرف اليدوية، والمجموعات الاقتصادية في المقاطعات. ولذلك فإن الغرف الاقتصادية تجمع أيضًا المبدأين الوظيفي والإقليمي. وهي تمثل جميع الأعمال في مقاطعة ما، وتخلق جبهة موحدة للأعمال بالنسبة إلى الآلة التنفيذية للدولة في هذه المقاطعة. ويرئس الغرف الاقتصادية في حالات عدة رئيس كبرى غرف الصناعة في المقاطعة، كما أنها أصبحت الأدوات الحاسمة للإدارة الصناعية الذاتية منذ مرسوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. وهي تشتمل على ست دوائر:

(1) دائرة «غرف الصناعة»، الهيئة المنسقة لغرف المنطقة؛ (2) دائرة «الصناعة»، وهي الهيئة المنسقة للمجموعات الفرعية والفرعية الدنيا في المجموعة القومية التي تغطي الصناعة على مستوى المنطقة؛ (3) دائرة «التجارة» حيث التقسيمات الدنيا كالتجزئة، والجملة، والاستيراد والتصدير، والوكلاء والوسطاء، أهم من الدائرة نفسها؛ (4) دائرة «السياحة»؛ (5) دائرة «غرف الحرف اليدوية»، القائمة بأعمال هيئة التنسيق بين غرف الحرف اليدوية في هذه المنطقة؛ (6) وأخيرًا مكتب التسوية المناطقي الذي اكتسب أهمية كبرى، والذي يمتلك تأثيرًا حاسمًا في توزيع العقود العامة بين أعضاء الغرف الاقتصادية. ويدير مكاتب التسوية هذه إجمالًا رئيس الغرفة الاقتصادية ويشرف عليها مفوضون حكوميون. ويرئس كل دائرة من الدوائر مدير يعاونه مجلس ويتصرف عبر مدبّر يكون من الصناعيين الذين يقودون مجموعة المقاطعة.

تعمل إلى جانب الغرف الاقتصادية منظمات المقاطعة للمجموعات الاقتصادية (220)، والمجموعات الفرعية (180)، والمجموعات الفرعية الدنيا (270)، ومنظمات الحرف اليدوية، والمنظمات النقابية في المقاطعة.

في القاعدة تقع غرف الصناعة والتجارة (100)، وغرف الحرف اليدوية (70)، والهيئات المحلية للمجموعات حيثما توجد هذه، ونقابات الحرف اليدوية.

الجدول اللاحق يوضح هذه البنية التنظيمية.

تُدار هذه البنية كلها وفقًا لمبدأ القيادة. تقترح المجموعة الاقتصادية قادة الغرفة الاقتصادية القومية، والغرف الاقتصادية، وغرف الصناعة، والمجموعات القومية والمجموعات الاقتصادية، ويعيّنهم وزير الاقتصاد الفدرالي، أما قادة المجموعات الفرعية والمجموعات الفرعية الدنيا فيقترح أسماءهم قائد المجموعات الاقتصادية ويعينهم قادة مجموعاتهم القومية. وينبغي على أعضاء المجموعات أن يطيعوا أوامر قادتهم، ويحق لقائد المجموعة الاقتصادية أن يوقع، باعتباره المرجع المركزي، عقوبات تأديبية على الأعضاء الذين يخرقون القانون.

ليس مبدأ القيادة في هذا النشاط الاقتصادي إلا كما هو في المجال السياسي، مجرد تورية ملطفة لوصف جسم بيروقراطي مركزي يدار على أسس تسلطية. وبالطبع فإنَّ القادة، وهم في معظمهم رجال أعمال ذوو أهمية، على ما سوف نرى لاحقًا، لا يقومون بتدبير الأعمال كلها؛ بل إن المجموعات التي يديرها مدبّرون هم المديرون الفعليون. ويحيط بكل من القادة مجلس استشاري مكوّن من قادة المجموعة ورؤساء غرف الصناعة وممثلي قطاع الأغذية والبلديات ومنظمة المواصلات. وما عادت اجتماعات الأعضاء تقوم بأي دور، منذ أن سمح مرسوم الرابع من آذار/ مارس 1935 لقادة المجموعة العليا بأن يستغنوا عن أمثال هذه الاجتماعات إذا ما رأى المجلس الاستشاري ذلك ملائمًا.

هذا، باختصار، هو التنظيم السياسي المستقل للأعمال الألمانية كما كان قد تشكّل قبل اندلاع هذه الحرب. من وجهة النظر القانونية، تقوم المنظمات بمهمة مزدوجة، كما هي حال كل هيئة ذاتية الإدارة في القانون الألماني. فهي تقوم بوظائف أصلية في الإدارة الذاتية، كما أنها تقوم بوظائف الدولة التي تفوّضها إليها السلطات الرسمية. وسواء أكانت بلدية، أم غرفة صناعة، أم

البنية السياسية المستقلة للأعمال الألمانية

(المجموعات والغرف باستثناء قطاع الأغذية)

الشريحة العليا

الغرفة الاقتصادية القومية ⟷	مجموعة عمل غرفتي الصناعة والتجارة
الأعضاء: 1. المجموعات القومية (7) 2. الغرف الاقتصادية (23) 3. غرف الصناعة (100) 4. غرف الحرف اليدوية (70)	الأعضاء: غرف الصناعة والتجارة (100) غير فاعلة

المجموعات القومية

1 الصناعة	2 التجارة	3 المصارف	4 التأمين	5 الطاقة	6 السياحة	7 الحرف اليدوية ⟷ مجلس الحرف اليدوية	مجموعات المواصلات القومية(6)

المجموعات الاقتصادية

(31) (4) (6) (2) روابط النقابات القومية (50)

مجموعات فرعية (328)

مجموعات فرعية دنيا (327)

الشريحة الوسطى

منظمات المقاطَعة للمجموعات الاقتصادية، المجموعات الفرعية، والفرعية الدنيا	23 غرفة اقتصادية	المنظمات النقابية في المقاطعة

الأعضاء

غرف الصناعة

غرف الحرف اليدوية

المجموعات الاقتصادية في المقاطعة

الدوائر

1. الصناعة
2. التجارة؛ مع أربع دوائر صغرى
3. السياحة
4. المخالصة (للعقود العامة)
5. غرف الصناعة
6. غرف الحرف اليدوية

الشريحة الدنيا

التنظيم المحلي للمجموعات حيثما توجد	100 غرفة صناعة وتجارة	70 غرفة حرف يدوية	النقابات المحلية
الأعضاء: الشركات الفردية فحسب			

مجموعة، فكل منها تعمل وفقًا لصلاحية مزدوجة: كهيئة ذاتية الإدارة وجهاز من أجهزة الدولة.

يتجه هذا التنظيم السياسي للأعمال في وجهات ثلاث: وجهة سوق السلع، أي نشاط الأعمال التي تقوم بها المشروعات الفردية والكارتيلات والمجموعات والتروستات؛ ووجهة سوق العمل؛ ووجهة الدولة.

آلة الدولة التنفيذية

الأداة الأساس لاقتصاد الحرب هي غورينغ. وأهم هيئتين هما مكتب خطة السنوات الأربع والمفوّض العام للاقتصاد فونك الذي يتحكم بكامل الحياة الاقتصادية، باستثناء صناعة الأسلحة. لذلك، ليس فونك مجرد وزير للاقتصاد بل هو في الوقت نفسه رئيس لوزراء العمل والمالية والتغذية والغابات. لم يكن لوزارة الاقتصاد قبل اندلاع هذه الحرب أي أجهزة تنفيذية مناطقية ومحلية خاصة بها. وتمت معالجة هذا النقص بفضل «مرسوم إدارة الاقتصاد» الصادر في 27 آب/أغسطس و28 تشرين الثاني/نوفمبر 1939 الذي أوجد أجهزة إقليمية وتنفيذية لوزارة الاقتصاد.

أنشأ المفوّض العام للاقتصاد جهاز موظفي قيادة الاقتصاد الذين ألحقوا برؤساء المقاطعات في بروسيا وبالحكام الفدراليين ووزارات الدولة في الأقاليم الأخرى. وينسق موظفو القيادة هؤلاء النشاط بجميع أشكاله في مجال الاقتصاد (خارج صناعة الأسلحة تحديدًا)، وقد جُعِلوا أرفع مرتبة من المنظمات الإقليمية لوزارات العمل والغذاء والغابات والغرف الاقتصادية وكافة الهيئات الإقليمية لمجموعات وروابط الحرف اليدوية، ولغرف الصناعة والحرف اليدوية ومع أن المفوضية العامة للاقتصاد إنما هي مجرد هيئات تنسيق، فإن المرسوم نفسه أنشأ الآن بنية إقليمية ومحلية لوزارة الاقتصاد في المكاتب الاقتصادية الإقليمية الثمانية عشر والمكاتب الاقتصادية المحلية، المعنية بصورة أساس بتقنين السلع الاستهلاكية.

ائتُمِنَ على هذه المكاتب الثمانية عشر مسؤولون رسميون مختلفون،

كرؤساء المقاطعات البروسيين أو الحكام الفدراليين أو رؤساء المناطق المساعدين. وهؤلاء القادة الاقتصاديون المناطقيون الذين يرئسون موظفي قيادة الاقتصاد، مرؤوسون لوزير الاقتصاد، ولهم الحق في إصدار الأوامر لجميع السلطات العامة التابعة للشريحة الوسطى وللمجموعات وغرف الصناعة والحرف اليدوية. وتشكل المكاتب الاقتصادية المناطقية جزءًا من المكتب الذي أقيمت فيه. هكذا، لم يُنشأ تنظيم جديد، بل استعملت الأجهزة القديمة. وفي وسع المكاتب الاقتصادية الثمانية عشر في المقاطعة أن توجه النشاط الاقتصادي برمّته في مقاطعتها. وسهّل هذا التوجّه التسلطي تفويض النشاط الذي يراه ملائمًا إلى الغرف استنادًا إلى سلطة وزير الاقتصاد. وينقاد المفوضون الفدراليون لأوامر القادة الاقتصاديين في المقاطعات. ولذلك، فثمة من الناحية القانونية مركزية كاملة للإدارة الاقتصادية برمّتها. والمفوّض الفدرالي للاقتصاد أعلى من وزراء الاقتصاد والمالية والعمل والغذاء والغابات. وهو ينشط محليًا عبر المفوضين الفدراليين لغرف الصناعة والتجارة.

غير أن المرسوم يذهب إلى أبعد من ذلك. فهو ينشئ إضافة إلى ذلك، مكاتب مناطقية للغذاء، تم تشكيلها في مكاتب الأجهزة العليا لمختلف الأقاليم (في بروسيا، في مكتب رؤساء المقاطعات)؛ كما أن هذا المرسوم يُخضع قطاع الأغذية كله لأوامر وزير الغذاء والزراعة الفدرالي. ويطبّق التنظيم التسلطي نفسه في مجال الغابات عبر مكاتب الغابات والخشب المناطقية.

وتكرر العملية نفسها على المستوى الأدنى.

يبيّن المرسوم التنفيذي الأول (27 آب/أغسطس، 22 أيلول/سبتمبر 1939) مدى السلطة المفوضة إلى التنظيمات الجديدة، أي المكاتب الاقتصادية الثماني عشر. وهو يخضعها لأجهزة فدرالية مختلفة ويمنحها حقّ إصدار الأوامر إلى التنظيمات الآتية: هيئات التعدين التابعة للدولة؛ الغرف الاقتصادية، وفي جملتها دوائر التسوية التابعة لها؛ غرف الصناعة، غرف الحرف اليدوية؛ المجموعات في المقاطعات (المجموعات القومية والاقتصادية والفرعية والفرعية الدنيا)؛ المكاتب الفدرالية للتجارة الخارجية؛ ومكاتب

العملة. ويستعان بها على تأمين الإنتاج وحماية المهن والحرف الضرورية والتعاون على صيانة التغذية بالطاقة الكهربائية وتنفيذ الإجراءات المتعلقة باستهلاك الفحم والنفط والمطاط ومواد النسيج والصابون، وتنظيم جمع المواد المستعملة. ويقضي المرسوم نفسه بجعل رؤساء غرف الصناعة والتجارة مفوضين فدراليين للغرف التي تحوّلت بذلك إلى هيئات تنفيذية لكامل المجال الواقع تحت ولاية المكاتب الاقتصادية في المقاطعات.

من البيّن أن أهم هيئة في تنظيم الدولة هي وزارة الاقتصاد. ومنذ شباط/ فبراير 1938، لم يزل يرئسها فالتر فونك، الذي كان أيضًا يرئس مصرف الرايخ. وتنقسم الوزارة إلى خمس دوائر أساسية.

آلة الترشيد

بموازاة الوزارة، وأهمّ منها على نحوٍ ما، يقع مكتب خطة السنوات الأربع الذي يرئسه ماريشال الرايخ الألماني الأكبر هرمان غورينغ الذي يتمتع بصفته هذه بلقب النائب العام لخطة السنوات الأربع. ويقوم هذا المكتب بجزء من مهماته داخل وزارة الاقتصاد، وبجزء منها عبر النواب العامين لفروع معينة من التجارة والصناعة وبجزء عبر مكتبه الخاص.

كان هذا المكتب في الأساس (1936) الهيئة المركزية لاقتصاد الجهوزية، وهي نوع من مؤسسات التخطيط. وأحال معظم مهماته إلى هيئات أخرى، وبات يركز بالدرجة الأولى على مهمتين اثنتين: ترشيد فروع معيّنة من الصناعة الألمانية، وهذا ما يتم في معظمه عبر النواب العامين واكتساب مواقع اقتصادية أساسية للحزب (كأشغال هرمان غورينغ). وكان غورينغ قد عيّن فونك وكيلًا مشرفًا على كامل مجال الترشيد.

النواب العامون هم في الدرجة الأولى أدوات لزيادة فعالية مهنة معينة، وذلك عبر التوصية بإجراءات الترشيد، ووضع المعايير، وإعادة التنظيم. وأهم هؤلاء هم: نائب عام الطاقة (وهو حاليًا المحافظ ديلغارت في إسّن الذي يرئس في الوقت نفسه مجموعة الطاقة القومية رقم 5)؛ ونائب عام العربات السيارة

(حاليًا الكولونيل فون شل)؛ والإنتاج الآلي (حاليًا كارل لانجه، مدير V.B.M.A. في جمهورية فايمار ومدير المجموعة الاقتصادية أيضًا)؛ والمهمات الخاصة في الصناعة الكيميائية (حاليًا البروفسور ك. كراوخ، عضو مجلس إدارة تروست الأصباغ)؛ والحديد والصلب (الفريق فون هانيكن الذي يرئس أيضًا الدائرة الرئيسية الثانية في وزارة الاقتصاد).

ثمة أيضًا نائب خاص لإنشاء المباني مهمته أوسع من مهمات النواب الآخرين. فمنذ التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 1938 عيّن غورينغ المفتش العام للطرق الألمانية، الدكتور ف. توت (F. Todt) «نائبًا عامًا لتنظيم إنشاء المباني»[7]. الدكتور توت هو أيضًا وزير الذخائر[8]. كانت مهمته تكييف إنشاء المباني المدنية وفقًا للحاجات العسكرية واتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لزيادة فعالية صناعة البناء. وهو يتمتع بسلطات واسعة جدًا. كما أنه مخوَّل أن يحدد حصص مواد البناء (من حديد، وخشب، وأسمنت) ووضع نظام للأولويات. وتم تبسيط عملية تقنين مواد البناء بجعل بعض المكاتب المركزية مكاتب حصص. وهذا يعني أن الجبهة العمالية ووزارة العمل ووزارة الاتصالات وما إليها، باتت مؤهلة كمكاتب حصص لأن تتلقى إمدادات من مواد البناء للمشروعات والمؤسسات المرتبطة بها. فإذا أراد صانع الفولاذ، مثلًا، أن يشيّد مبنى واحتاج إلى مواد البناء، فيجب عليه أن يتقدم بطلب إلى مكتب الحصص الخاص به، أي وزارة الاقتصاد الفدرالية في هذه الحالة، الدائرة الأساسية الثانية.

يعمل النائب العام لصناعة البناء أيضًا عبر نوّاب إقليميين (21 نائبًا) يحق لهم، بمقتضى مرسوم 30 كانون الأول/ ديسمبر 1939، أن يطلبوا المعلومات من جميع السلطات العامة والحزبية. ويحق للنائب العام لصناعة البناء أيضًا أن يعيّن بصورة استنسابية مسؤولين خاصين به في بعض الوحدات الإقليمية الدنيا.

---

(7) Hans Ernst Posse, ed., *Kommentar zur Reichsverteidigungsgesetzgebung*, 4 vols. (München: Beck; Berlin: O. Elsher, [n. d.]), vol. 2, sect. iv (Allgemeines-Bauwirtschaft), p. I.

(8) هو أيضًا وزير للطاقة الكهربائية.

التحكم بالمواد الأولية

أُخِذَ الإمداد بالمواد الأولية وتحديد الأولويات كليًا من مكتب خطة السنوات الأربع ونُقِلا إلى وزارة الاقتصاد التي أنشأت لهذه الغاية مكاتب الرايخ المختصة بفروع محددة، استنادًا إلى مرسوم تبادل السلع (Warenverkehr) الصادر في 18 آب/أغسطس 1939 الذي كان قد استُمِد بدوره من «مجالس الإشراف» على الصادرات والواردات المستند إلى مرسوم 4 أيلول/سبتمبر 1934. مكاتب الرايخ هي هيئات فدرالية، تتمتع بالاستقلال القانوني، وتموَّل بالرسوم أو بالمساهمات الدائمة التي يجب على الصناعات المعنية أن تدفعها عن نشاط محدد. وهي تقع تحت رئاسة نائب فدرالي، ومعنية حصرًا، للتكرار، بالتقنين، ولذلك فهي معنية بالتجارة الخارجية أيضًا.

ويمكن توضيح طبيعة المهمة التي تقوم بها هذه المكاتب ببعض الأمثلة.

في العام 1934، وبموجب مرسوم صادر في 13 آب/اغسطس، أنشئ «مكتب للإشراف على الحديد والصلب» وأصبح الآن مكتبًا للرايخ[9]. «من حق هيئة الحديد والصلب» أن تصدر الأوامر لتسجيل المواد الأولية. ومن حقها أن تنظم الإنتاج وأن تضع عددًا من القيود. وتُرَقَّم أوامر مكاتب الرايخ وتقع في أربع فئات، أهمها ما يسمى بـ«التوجيهات» التي تنشئ أنظمة الحصص. ويحتوي التوجيه رقم 25 الصادر في 25 كانون الثاني/يناير 1940 على تقنين نظام الحصص هذا وينشئ أنواعًا متعددة من الحصص، ويحدد الهيئات التي تعمل عمل أجهزة توزيع للحصص. من ذلك أنه يجب على الصناعي الذي يُعنَى بالحديد والصلب أو أي مادة أولية أخرى، أن يرفع طلبه إلى مجموعته الاقتصادية التي تقرر من ثم إمداده بهذه المواد أو عدم إمداده بها.

ثمة هيئة مماثلة للورق[10] أنشئت في أيلول/سبتمبر 1934 كهيئة إشراف، وهي اليوم مجرد مكتب للرايخ، وبدأت هذه الهيئة الفدرالية كمكتب لتقييد استيراد السيلولوز، لكنها أصبحت بالضرورة هيئة للتحكم الكامل بالواردات

---

(9) Posse, ed., (Auftragsregelung-Eisen-u. Stahlwirtschaftung), p. 1.

(10) Posse, ed., (Papier und Verpackungswesen).

والإنتاج. فهي تضع القواعد للشراء والمعالجة والتوضيب ولجمع الورق القديم ومواد التوضيب واستعمالهما. واستتبعت لسلطتها منذ اندلاع الحرب الحالية مخزونات الورق كلها. وتسببت في النهاية بتنظيم صناعة الورق في ثمانية كارتيلات؛ وتم تعيين نائبين حربيين للمواد الورقية ومواد التوضيب، بموافقة وزير الاقتصاد الفدرالي.

وثمة الآن 31 مكتبًا للرايخ، 25 منها في الصناعة تحديدًا.

لما كانت ندرة المواد الأولية أهم مشكلات الاقتصاد الألماني قبل هذه الحرب، ولما زادت أهميتها خلال هذه الحرب نفسها، اكتسبت وظيفة مكاتب الرايخ خطورة قصوى. فهي أوسع المكاتب الفدرالية نفوذًا في تنظيم فروع معينة من الصناعة وحاجات الحرب، ولا سيما تقنين المواد الأولية وإقامة نظام أولويات. لكن مكاتب الرايخ لا تمتلك أجهزة تنفيذية خاصة بها، ولم يكن في وسعها أن تتعامل بمفردها مع كمية العمل الهائلة المطلوبة. ولذلك بدأت منذ خريف 1939 تنشئ ما سمّي بهيئات التوزيع (Verteilungsstellen). مهمة هذه الهيئات هي تطبيق نظام التقنين ضمن كل فرع من فروع الصناعة، أي تخصيص المشروعات الصناعية المختلفة بالمواد الأولية المتوفرة تلبية لحاجاتها.

في خريف 1939 أنشأ مكتب الرايخ الخاص بصناعة الفحم اثنتي عشرة هيئة توزيع كهذه، تطابق نقابات الفحم الاثنتي عشرة وتستخدم العاملين فيها. وبذلك أصبحت نقابات الفحم مكاتب توزيع تحدد كمية الفحم التي ينبغي أن تخصص لكل مستهلك[11].

في صناعة الورق، يعمل مكتب الرايخ، على ما رأينا، عبر نائبين حربيين، كما أنه يعمل أيضًا عبر كثير من هيئات التوزيع التي تتطابق، هنا أيضًا، مع الكارتيلات[12]، بحيث نجد أمامنا تطابقًا تامًا بين تنظيم الأعمال في صناعة

---

(11) Leonhard Miksch, «Bewirtschaftungskartelle,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 24-32.

(12) 'Anordnung Nr. 1'، الأمر رقم 1 الصادر في 8 كانون الثاني/يناير 1940، في: Posse, ed., vol. 2, sect. iv (Papier etc.), p. 81.

الورق (الكارتيلات) والتنظيم السياسي لصناعة الورق (المجموعات الفرعية)، والهيئة الحكومية لتوزيع حصص الورق (مكاتب التوزيع).

تختلف البنية في صناعة النسيج بعض الاختلاف. فثمة في هذه الصناعة ستة مكاتب للرايخ ينسق بينها «نائب خاص للغزل». وأنشأت مكاتب الرايخ الستة أيضًا مكاتب للتوزيع، لكن مكاتب الرايخ هذه لم تستطع في هذه الحالة أن تستند إلى الكارتيلات، لأنه لا وجود عمليًا لكارتيلات أسعار. ولهذا السبب جُعِلَت المجموعات الفرعية والمجموعات الفرعية الدنيا هيئات للتوزيع[13].

وفي صناعة البطاريات أيضًا حوّل كارتيل البطاريات بكل بساطة إلى مكتب توزيع.

خلاصة

عنينا في هذا القسم عناية حصرية بالتنظيم المستقل للأعمال في ملامحه السياسية وبنية أجهزة الدولة التي تنظم الحياة الاقتصادية. وقد استبعدنا بصورة جامدة بنية الأعمال الألمانية في نشاطها اليومي المعتاد.

ويرتكز تنظيم الأعمال الألمانية، كما رأينا، على ركنين: ركن إقليمي وآخر وظيفي، ويتحدان على مستوى القمة في الغرفة الاقتصادية القومية، وعلى المستوى الأوسط في الغرف الاقتصادية الثلاث والعشرين. وقد ثُبِّت تأثير الدولة التحكمي في المفوض العام للاقتصاد، ووزارة الاقتصاد، ومكتب خطة السنوات الأربع، ومكاتب الغذاء والاقتصاد المحلية والمناطقية الجديدة.

تحليل البنية هذا لا ينبئنا بالكثير عن كيفية اشتغال الآلة الاقتصادية فعليًا. ولا يكشف لنا ما إذا كانت الأسواق لا تزال قائمة أم لا، ولا عن مدى قوة تأثير الدولة، ولا لمصلحة من تشتغل هذه الآلة. هذه الأسئلة أساسية كلها.

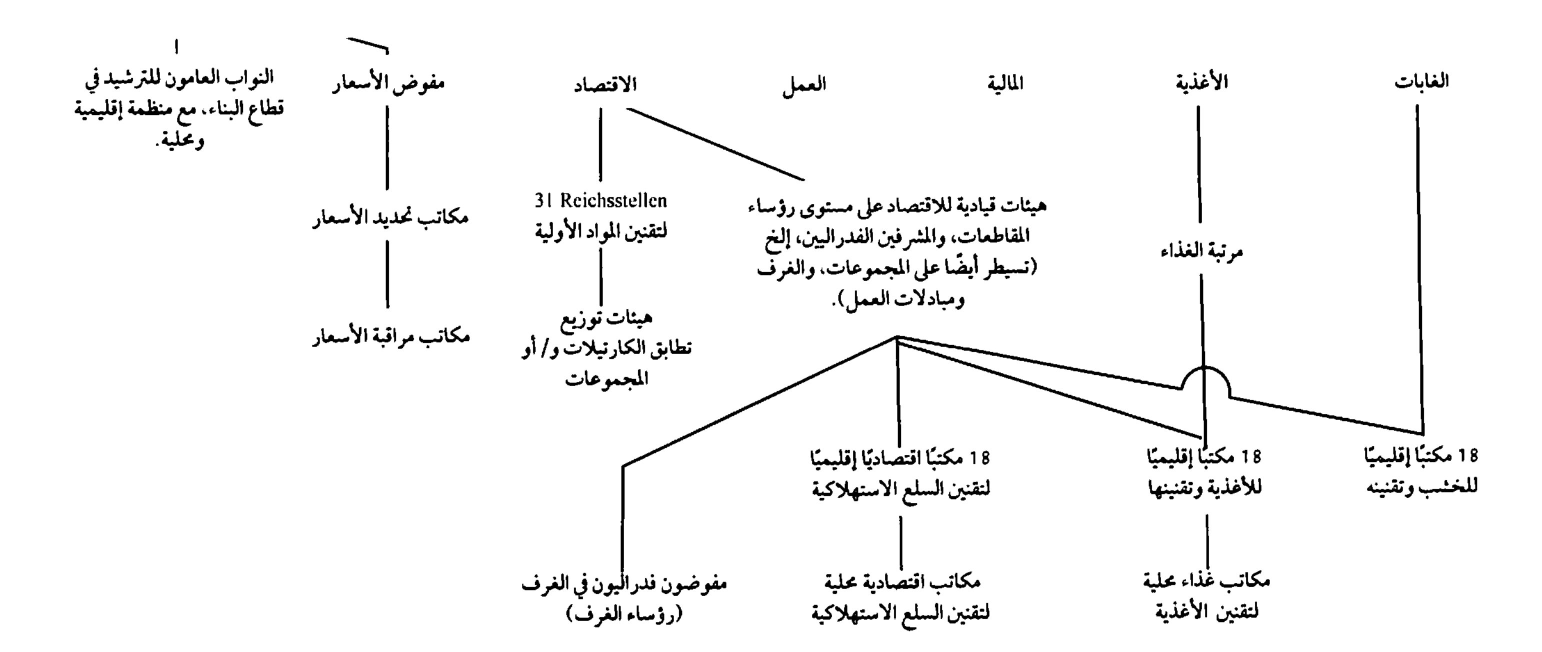
نظريًا، تتمتع الدولة بسلطة لا حدود لها. وفي استطاعتها قانونيًا، أن تفعل

---

(13) 'Anordnung Nr. 2'، الأمر رقم 2 الصادر في 4 أيلول/ سبتمبر 1939، في: Posse, ed., (Allegemeines-Spinnstoffwirtschaft), p. 11.

التنظيم الحربي للاقتصاد الألماني

المرسوم 27 آب/ أغسطس 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939



كل شيء تقريبًا؛ وفي وسعها أن تصادر أموال أي كان. ونحن إذا ما حملنا منطوق القانون على ظاهره فسوف يتكون لدينا انطباع بأن ألمانيا بلد تسوده رأسمالية الدولة، على الرغم من أننا لم نأت بعد إلى ذكر التحكم بالقوى العاملة والاستثمارات، والعملة. غير أن القانون كاللغة لا يعبّر دائمًا عن الواقع؛ بل كثيرًا ما يحجبه. وكلما كانت تناقضات المجتمع أظهر للعيان، وكلما تزايدت إنتاجية القوى العاملة وتقدّم الاحتكار في المجتمع، عظمت مهمة القانون في حجب التناقضات وإخفائها، حتى يصبح من شبه المستحيل أن يخرق حجاب الألفاظ. لكن هذا ما يجب أن نفعله على وجه التحديد.

III
الاقتصاد الاحتكاري

1. المِلْكية والتعاقد (الاقتصاد والسياسة)

إن من شأن بعض الاعتبارات حول العلاقة بين الملكية والتعاقد أن يساعدنا على فهم طبيعة النظام الاقتصادي النازي. ما هي الرأسمالية؟ كيف نعرّفها؟ يذهب كثيرون إلى مماهاة الرأسمالية بحرية التجارة والتعاقد، أي بالمنافسة الحرة. وتعرّف الرأسمالية بأنها اقتصاد تحافظ عليه باستمرار المبادرات الحرّة التي يقوم بها عدد كبير من المقاولين المتنافسين في سوق حرّة. وهي بذلك تعرّف بمرحلة واحدة من مراحل تطورها، أي الرأسمالية التنافسية. وفي تلك المرحلة، تعتبر المنافسة الحرّة العلامة المميزة. وهذه النظرة إلى الرأسمالية هي إلى حد ما النظرة الكلاسيكية، وإن كانت تتسم باختلافات عظيمة الدلالة.

نحن نقترح التدليل على طبيعة النظام الاقتصادي بدراسة مؤسسة المِلْكية[1]. إن ما نعنيه بالمؤسسة هو ترابط البشر أو البشر والملكية، على

---

(1) أهم مساهمة في هذا الحقل هي مساهمة: Karl Renner, *Die Rechtsinstitute des Privatrechts und ihre soziale Funktion: ein Beitrag zur Kritik des bürgerlichen Rechts* (Tübingen: Mohr, 1929) (1st ed. Published under the pseudonym Josef Karner, 1904, in Vol. 1 of the *Marx-Studien*).

وقد كيّفت هذه الأفكار بمقتضى حال ألمانيا في فترة 1920-1932 في: Franz L. Neumann, *Koalitionsfreiheit und Reichsverfassung, die Stellung der Gewerkschaften im Verfassungssystem* (Berlin: C. Heymann, 1932).

وبمقتضى النازية في مقال لي بعنوان: Franz L. Neumann, «Der Funktionswandel des Gesetzes im =

نحو تسلّطي أو تعاوني، بغية استمرار الحياة الاجتماعية. هذا تعريف وصفي بحت، ولا علاقة له بالفلسفات المؤسساتية، أو بالتعددية، أو التومائية الجديدة، أو النقابية. وتعريفنا هذا يغطي جميع أنواع المؤسسات: الأسرة، الملكية، المنشآت... إلخ. وهو فوق كل شيء يعرّف المؤسسة الكبرى في المجتمع الحديث، ألا وهي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. والملكية عند رجل القانون هي مجرد حق ذاتي يمتلكه إنسان ما في وجه كل الآخرين. وهي تمنح المالك حقوقًا دفاعية مطلقة. إن مدى سلطة إنسان ما على الأشياء التي يمتلكها غير محدود في المبدأ. فالمالك يتمتع بالسيادة.

غير أن لا بد لعالم الاجتماع من أن يميز بين مختلف أنواع الملكية. فالإنسان الذي يمتلك منزلًا يعيش فيه، وأثاثًا يستعمله، وملابس يلبسها، وطعامًا يأكله، وسيارة يقودها، ليس له أي سلطة أخرى غير الملكية المباشرة لهذه الأشياء التي يمتلكها. وهو لا يتحكم، جراء ملكيته، بحيوات أناس آخرين. فالمنازل والأغذية والألبسة والسيارات ليست مؤسسات، ولا يفترض فيها أن تدوم. فهي تتلاشى أو تصبح عديمة القيمة بفعل استهلاكها أو استعمالها.

لكن ثمة نوعً ثانيًا من الملكية، وهو مؤسسة لأنه تنظيم تسلطي، مستدام، وضروري لاستمرار المجتمع وبقائه وهو ملكية وسائل الإنتاج. ونحن نطلق في كلامنا الاسم نفسه، أي «الملكية»، على التحكم بوسائل الاستهلاك ووسائل الإنتاج؛ وأصبح المصطلح بذلك القناع القانوني الذي يمارس مالك وسائل الإنتاج السلطةَ على البشر الآخرين من ورائه. فمصطلح الملكية لا يشير إطلاقًا إلى نوع الشيء المملوك وأي نوع من السلطة يقع وراءه، وهل تنحصر هذه السلطة في السيطرة عليه أم تتعدى ذلك إلى التحكم بمصائر الناس. ملكية وسائل الإنتاج تمنح سلطة: سلطة على العمال، سلطة على المستهلكين، وسلطة على الدولة. ملكية وسائل الإنتاج مستدامة، تساعد في إعادة إنتاج المجتمع باستمرار، وهي المؤسسة الأولية في المجتمع الحديث.

Recht der bürgerlichen Gesellschaft,» *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 6 (1937), pp. 542-596, and = *Second-Year Course in the Study of Contemporary Society (Social Science II) Selected Readings*, Edited by the staff, 8th ed. (Chicago, Ill.: University of Chicago Bookstore, 1939).

تذهب الأفكار الليبرالية إلى أنه لا بد من وجود سوق حرة إذا كان للمجتمع أن يعيد إنتاج ذاته. والمستلزمات الأساس للسوق الحرة هي وجود رجال الأعمال الأحرار وحرية التعاقد وحرية التجارة. يجب أن يكون المالك قادرًا على أن يبيع ويشتري، أن يقرض ويقترض، أن يستأجر العاملين وأن يصرف من العمل. فحرية التعاقد إذًا ضمانة إضافية أو مساعدة للملكية الخاصة. فهي تتيح لمالك وسائل الإنتاج أن ينتج ويوزع. ولا بد للمجتمع التنافسي من أن يستند أيضًا إلى حرية التجارة، والحق في القيام بالأعمال من دون تدخل، وتأسيس أعمال منافسة. ولذلك فإن حرية التجارة ضمانة إضافية أو مساعدة أخرى للملكية خلال مرحلة المنافسة الحرة، وهي أيضًا تساعد في إعادة إنتاج المجتمع. خلال عملية المنافسة، يُطّرَح المنافسون غير الأكفياء خارجًا، وتنشأ مؤسسات جديدة. الاختلالات في التوازن تقضي على رجال الأعمال الذين لا يتمتعون بالعقلانية الكافية في إدارة مصالحهم؛ وتجتذب الأرباح المرتفعة في فرع ما رأس المال من فروع أخرى، وتحفظ بذلك النوعية الدينامية للمجتمع التنافسي. حرية التجارة وحرية التعاقد هما إذًا عنصران جوهريان في المجتمع التنافسي.

من هنا كانت الملكية محاطة بضمانات إضافية ومساعدة، ومؤسسات إضافية ومساعدة تجعل عمل هذه المؤسسة الكبرى ممكنًا. وهي تعمل في خدمة المؤسسة الكبرى، أي الملكية، وتتغير، تاليًا، متى غيرت المؤسسة وظيفتها. ولذلك، فهي ليست مجرد مقولات قانونية مثلما يتم تصورها اليوم. وقد أدرك أنصار القانون الطبيعي في القرن السابع عشر والاقتصاديون الكلاسيكيون في القرن الثامن عشر إدراكًا واضحًا أن حرية التجارة ليست مجرد مقولة قانونية، بل هي تمارس وظائف اجتماعية. ويذهب المدافعون المعاصرون عن الليبرالية الاقتصادية إلى أن حرية التعاقد تتضمن حق إقامة اتحادات شركات صناعية، وإنشاء كارتيلات، وتروستات. وهم يعتقدون أن حرية التجارة تظل قائمة حتى حين يكون أحد فروع الصناعة قد تحوّل تحولًا كليًا إلى احتكار، بحيث تصبح حرية التجارة مجرد حق صوري. وهم يذهبون إلى أن المنافسة تنطوي على حق القضاء على المصالح والأعمال المنافسة وإقامة امتياز مجموعة احتكارية.

لم تكن هذه نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين. «يجب ألا يفضل فرد من الأفراد ذاته على أي فرد آخر إلى حد إيذاء ذلك الآخر أو إصابته كي يستفيد هو، وإن كان مكسب الواحد أعظم بكثير من إيذاء الآخر أو إصابته». «في التسابق على الثروة والشرف والامتياز، يمكن لكل واحد أن يعدو بأسرع ما يستطيع ويشد كل عصب وكل عضل كي يفوق منافسيه، ولكن إذا ما عنّ له أن يدفع أو يطرح أيًا منهم أرضًا، كفّ المشاهدون عن التساهل معه كليًا»[2]. بهذين القولين، يعتمد آدم سميث تمييزًا بين نوعين من المنافسة، أحدهما يستند إلى الفعالية والآخر يرتكز على تقويض المنافس الآخر. وهو لا يتساهل مع المنافسة المنفلتة من القيود، لأن المنافسة في نظرية آدم سميث هي أكثر من حق لرجل الأعمال: إنها الأداة الأساس لاستمرار المجتمع في إعادة إنتاج ذاته على مستوى أعلى باطّراد. ولكن هذا يفترض بالضرورة انعدام الاحتكارات. فحرية التعاقد لا تنطوي على حق إقامة اتحادات لشركات صناعية؛ بل إن حرية التعاقد هي صورة «السلع الحرة». وحيث لا تكون السلع حرة، وحيث تخضع للاحتكار، ينبغي للدولة أن تتدخل. «لا مجال [لتدخل الدولة هذا] بالنسبة إلى السلعة الحرة، بل يكون هذا التدخل ضروريًا إذا ما اتفق الخبازون في ما بينهم على جعل كمية الخبز وأسعاره بحسب ما يروقهم»[3].

ومع ذلك، فإن المفترضات التي يبدي الاقتصاديون استعدادهم لضمان الحرية بمقتضاها تبقى أوسع من حيث طابعها. فهم يحيلون إلى الملكية الخاصة، باعتبارها المؤسسة الأساس للمجتمع. فالاحتكارات منبوذة باعتبارها غير متلائمة مع النظام الاقتصادي والاجتماعي، مع الإقرار ببعض الاستثناءات للمستعمرات فحسب، وهنا أيضًا لا تقرُّ إلا لفترة انتقالية. أما القوانين التي سنّت لحماية الاحتكارات خلال الفترة المركنتيلية - «كقوانين دراكو (Draco)،

---

(2) Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, 2 vols., 6th ed. (London: A. Strahan; T. Cadell, 1790), vol. 1, part 3, chap. 3, p. 339 and vol. 2, part 2, sec. ii, chap. 2.

(3) Adam Smith, *Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms,* Reported by a Student in 1763 and Edited with an Introduction and Notes by Edwin Cannan (Oxford: Clarendon Press, 1890), p. 177.

فمن الممكن القول إن هذه القوانين كُتبت بالدم»[4]. حتى الشركات المساهمة مرفوضة في المبدأ ولا يُسمح بها إلا في أربعة من أوجه النشاط الاقتصادي: المصارف، والتأمين، وبناء الأقنية والملاحة فيها، وإمداد المدن الكبرى بالمياه[5]. ومن مميزات التبصّر السوسيولوجي العميق لآدم سميث أنه لا يعتبر الشركات المساهمة شرعية إلا لأن مبادرة رجل الأعمال في أوجه النشاط هذه أصبحت غير ضرورية لأن النشاط الاقتصادي اختُزِلَ هنا إلى مجرد روتين.

ترتكز آلية النظام الكلاسيكي إذًا على افتراض وجود عدد كبير من رجال الأعمال المتساوين في القوة تقريبًا، والمتنافسين بحرية بعضهم مع بعض على أساس حرية التعاقد وحرية التجارة، وقيام رجل الأعمال باستثمار رأس ماله وعمله لخدمة غاياته الاقتصادية وتحمّله المخاطر الاقتصادية التي ينطوي عليها ذلك.

في هذه المرحلة من مراحل المجتمع كانت حرية التعاقد فعلًا وسيلة لإبقاء المجتمع مترابطًا. كان التعاقد يومها الصورة التي يمارس من خلالها المالك حريته كما كان في الوقت نفسه الوسيلة لخروج كل مالك من العزلة التي يجد فيها نفسه. «أن أجعل نفسي مالكًا لملكية ما، لا بوساطة شيء وبوساطة إرادتي الذاتية الخاصة فحسب بل بوساطة إرادة آخر، ومن خلالها بوساطة الإرادة المشتركة؛ هذا ما يشكل مجال التعاقد»[6]. فالتعاقد، في عرف هيغل إذًا، هو الشكل الذي من خلاله يعترف المجتمع بالملكية، والذي من خلاله يشكل أصحاب الملكية المجتمع.

من سمات التطور اللاحق من تطورات الرأسمالية أنها فصلت فصلًا كاملًا ما بين حرية التعاقد وحرية التجارة القانونية كمقولات قانونية من جهة، وخلفيتها الاجتماعية الاقتصادية من جهة ثانية، وجعلت المقولات القانونية مطلقة. فحرية التعاقد، أي الوسيلة التي ضُمِنت من خلالها المنافسة الحرة، أصبحت

---

(4) Adam Smith, *The Wealth of Nations*, Book 4, chap. 8.

(5) Smith, *The Wealth of Nations*, Book 5, chap. 1, p. iii, Art. I.

(6) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Philosophy of Right*, Translated by S.W. Dyde, sec. 71.

الوسيلة المعتمدة في تقويضها. فقد فُصِلَ المفهوم القانوني لـ«حرية التجارة» عن المستلزمات الاجتماعية الاقتصادية في النظرية والممارسة القانونيتين، وفي أوروبا أكثر مما في الولايات المتحدة. وأصبحت حرية التعاقد وسيلة ومسوّغًا لتكوين اتحادات للشركات الصناعية، منبئة بنهاية التنافس الحر. وعلى النحو نفسه، تدهورت حرية التجارة إلى آلية للحفاظ على الامتيازات والصلاحيات الاقتصادية. وتم توكيد وجودها حتى في فروع الصناعة التي لا أمل فيها لأي شخص آخر أن ينشئ صناعة منافسة بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة في منشأة واحدة، لأنه لن يكون في وسعه أن يوظف رأس المال الضروري لذلك. كما تم تشويه التجارة الحرة لتصبح مجرد شعار للدفاع عن الامتيازات الاقتصادية في وجه تدخل الدولة.

هذا وجه من وجوه التطور، لكن ثمة وجهًا ثانيًا ربما كان واسمًا أكثر لتطور الرأسمالية. فحرية التعاقد، وإن كانت محلّ سجال مديد، تتضمن حق تشكيل الاتحادات العمالية ومعارضة قوة الاحتكاريين بوساطة قوة العمال الجماعية. كما أن حرية التجارة تتضمن أيضًا حق أي رجل أعمال بترك أي اتحاد وإعادة توكيد حريته الاقتصادية، بحيث يشكل تهديدًا للممتلكات الاحتكارية. وهي وإن كانت فقدت الكثير من مضمونها الفعلي، لا تزال تتيح إقامة بعض المصالح المنافسة، بحيث تعرض الامتيازات الاحتكارية مرة أخرى للخطر. وتتخذ هذه الحقوق شكلًا خطرًا هو شكل الامتيازات الاحتكارية في أزمنة الانكماش والركود الاقتصاديين. وكلما أصبحت بنية الاقتصاد أكمل وأجمد، صارت أكثر حساسية للتغيرات الدورية. فمن شأن الركود الشديد أن يمزّق حتمًا المواقع الاحتكارية. تنحل الكارتيلات، ويبقى الخارجيون على ابتعادهم، وتقاوم الاتحادات العمالية أي تخفيضات في الأجور، مستعينة بقداسة العقود المبرمة. في أوضاع كهذه يتحوّل التعاقد الحر، أي حرية البقاء على مسافة من الاحتكاريين، إلى سلاح أعظم ضدهم.

علاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا الجديدة تستلزم استثمارات ضخمة، وتنطوي على مخاطر، وربما لا تعود على المستثمر إلا بأرباح غير مضمونة.

وحدها الشركات الغنية والقوية تستطيع أن تُقدِم على استثمارات بهذا الحجم، كما أن استعدادها للقيام بذلك يتوقف على الحماية التي تحصل عليها تجاه المنافس القاتل والمحتال، وحتى تجاه المنافسة بذاتها. فقد تطالبُ الدولةَ أحيانًا بضمانات مخصوصة، على شكل ضمانات للربح أو لدوران رأس المال، والسماح بشطب بعض الاستثمارات في فترة قصيرة، أو حتى في شكل الحصول على دعم مباشر. الخارجيون، والمنافسون الجدد، والاتحادات العمالية: كل هذه التعبيرات عن حرية التجارة والتعاقد تصبح عندها مصادر إزعاج وينبغي القضاء عليها.

لذلك، يصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مسألة أساس بالنسبة إلى كلا الفريقين: الجماهير الواسعة وصغار رجال الأعمال من جهة، والقوى الاحتكارية من الجهة الثانية. الجماهير الواسعة وصغار رجال الأعمال سوف يستنجدون بآلة الدولة لحمايتهم. وسوف يطلبون التدخل في حرية التعاقد وحرية التجارة من أجل وقف التحول الاحتكاري أو حتى حل الاتحادات الصناعية القائمة. وهم إذ يطالبون بذلك إنما يستخلصون النتائج المترتبة على آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين. ولكن في هذا الظرف بعينه يطالب الاحتكاريون بإبطال حرية التعاقد وحرية التجارة. وسوف يصرون على أن حق المؤسسات الصناعية في ترك الكارتيلات أو البقاء بعيدًا عنها يعني خراب النظام الاقتصادي. وسوف يشيرون إلى أن حرية العمال في التنظم تزيد تكاليف الإنتاج وتزيد بذلك سعر السلع. ولذلك فسوف يطالبون بإبطال الحرية الاقتصادية كليًا.

في فترة التحول الاحتكاري لا يعود التعاقد يشكل الضمانة الإضافية للملكية بل القرار الإداري، الشكل الذي تتدخل فيه الدولة. ولكن، ولأن الحال هي هذه، فإنَّ شكل الإجراء التدخلي ومضمونه يكتسب الآن الأهمية القصوى. وبذلك تصبح مسألة مَن يتدخل ولمصلحة من يتدخل هي المسألة الأهم بالنسبة إلى المجتمع الحديث، كما أن امتلاك آلة الدولة هو الموقع الذي يدور حوله كل شيء آخر. هذا هو المعنى الممكن الوحيد لأولوية السياسة على الاقتصاد. هل تسحق الدولة الملكيات الاحتكارية، أو هل تقيدها خدمة للجماهير، أو هل يستعمل

التدخل لتقوية المواقع الاحتكارية، والمساعدة على الدمج الكامل لنشاط الأعمال كله في شبكة المنظمات الصناعية؟ هل تصبح الدولة السلاح الذي يُستعمل لجعل الجماهير خاضعة كليًا لسياسات الإمبراطوريات الصناعية داخلها؟

لا يمكن أهداف القوى الاحتكارية أن تتحقق في نظام الديمقراطية السياسية، في ألمانيا على الأقل. والحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحادات العمالية، وإن فقدا إقدامهما النضالي، كانا يحتفظان بما يكفي من القوة للدفاع عن مكاسبهما. كانت قوتهما الدفاعية تجعل من المستحيل وضع كامل آلة الدولة في خدمة جماعة مخصوصة في المجتمع. وبالمثل، فإن الحزب النازي لم يكن يقوى على تنفيذ سياسته الاقتصادية على أساس ديمقراطي. كانت دعاوته وبرنامجه يستهدفان في الظاهر حماية صغار رجال الأعمال والحرفيين والتجار؛ أي تلك الجماعات التي عانت أكثر من غيرها في ظل النظام النازي. لم يكن من الممكن تحقيق إخضاع الدولة لإملاءات الحكام الصناعيين إلا بوساطة تنظيم سياسي لا تتحكم به الجماهير من أسفل، ويفتقر إلى أي تنظيمات جماهيرية مستقلة وإلى حرية النقد. كان من وظائف النازية أن تقمع وتقضي على الحرية السياسية والاقتصادية بوساطة الضمانات المساعدة للملكية، وذلك عن طريق السيطرة والقرار الإداري، بحيث تحشر كامل النشاط الاقتصادي الألماني في شبكة الاتحادات الصناعية التي يديرها عتاة الصناعيين.

يتسم الاقتصاد الألماني اليوم بسمتين عامتين لافتتين. إنه اقتصاد احتكاري واقتصاد أمري. إنه اقتصاد رأسمالي خاص، تنظمه الدولة التوتاليتارية تنظيمًا صارمًا. ونحن نقترح التسمية التالية لوصفه: «الرأسمالية الاحتكارية التوتاليتارية».

2. سياسة الكارتيل النازية

دكتاتورية برونينغ والكارتيل

كانت المرحلة الأولى من سياسة الكارتيل النازية إثباتًا مباشرًا لأطروحتنا. فنظام الكارتيلات الذي تعرض لخطر كبير خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى تم

إنقاذه على أيدي النازيين. ومن المفيد، قبل الخوض في تحليل سياسة الكارتيل النازية، أن نتقدم ببعض الملاحظات التمهيدية عن السياسة التي انتهجتها إدارات برونينغ، وبابن، وشلايخر أثناء تلك الأزمة.

في العام 1930، كانت الحكومة تواجه مأزقًا: إما أن تهاجم نظام الكارتيل القائم وتخفض الأسعار إلى مستوى السوق العالمية، وإما أن تحافظ على النظام القائم على حساب جماهير المستهلكين الكبرى. لم تستطع الحكومات المتعاقبة بين عامي 1930 و1933 أن تجد مخرجًا من هذا المأزق، لأنها كانت كلها تفتقر إلى أكثرية برلمانية تدعمها. لذلك كانت السياسة المتبعة حيال الكارتيلات في فترة 1930-1933 تتسم بأكثر السمات تناقضًا. وكانت قد بدأت بمرسوم رئاسي صدر في 26 تموز/ يوليو 1930، موجه بصورة مباشرة ضد نظام الأسعار الثابتة. منح المرسوم الحكومة سلطة إلغاء اتفاقيات الكارتيل أو أقسام منها، وأن تحظر على الكارتيلات انتهاج بعض الممارسات. ولم يقتصر هذا الإلغاء على اتفاقيات الكارتيل الأصلية، بل تجاوزها، وللمرة الأولى، إلى الاتفاقيات الشاقولية، أي تلك الاتفاقيات الفردية المعقودة بين المنتجين، وباعة الجملة، وباعة التجزئة بغية الإبقاء على بنية الأسعار وتثبيتها. علاوة على ذلك، طاول المرسوم جميع الاتفاقيات والترتيبات ذات التأثير الاقتصادي ذاته، حتى وإن لم تقع تحديدًا ضمن نطاق المرسوم، وفي جملة ذلك الاتفاقات بين المنتجين المستقلين، أو روابط رجال الأعمال. وجاء في نص البيان الصحافي الذي رافق المرسوم ما يلي: «من المتفق عليه عمومًا أن التصحيح الحقيقي للأسعار المثبتة بصورة اصطناعية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي المتغير ومع انحطاط القدرة الشرائية، ومع أعباء بعض دوائر الأعمال المنخرطة في المنافسة غير المقيدة إنما يجري بإيقاع بطيء جدًا وبحدود ضيقة جدًا». وأنحى البيان باللائمة في تنافر العلاقة بين الأسعار والخدمات على الكارتيلات، وأكد أن تعافي الاقتصاد يعوّقه الكارتيل ونظام الأسعار. ويشكّل قرار الطوارئ هذا، إذا ما حُمِلَ على ظاهره، خطوة مهمة باتجاه سياسة اقتصادية ناشطة؛ إذ حرر الحكومة الفدرالية من سيطرة محكمة الكارتيل وبات في وسع الحكومة الآن أن تتصرف من دون أن تتقدم من محكمة الكارتيل باستدعاء. وبهذه الطريقة بات من الممكن تنسيق سياسة

الكارتيل تنسيقًا كليًا مع السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الحكومة. غير أن نتائج المرسوم كانت هزيلة بصورة غير مألوفة. لم يفكك إلا كارتيل واحد، وهو كارتيل فحم الليغنايت، وذلك لأنه كان يتعرّض للهجوم منذ سنوات عدة وأُخضع لتحقيق لجنة خاصة من الاختصاصيين اتهمته بممارسات غير معقولة على الإطلاق. ولم تُستعمَل قط السلطة الحاسمة التي منحها المرسوم الطارئ للحكومة الاتحادية كي تلغي الرسوم أو تخفضها لكسر أسعار الكارتيلات.

سرعان ما دفع إخفاق مرسوم الطوارئ بالحكومة إلى التماس طرق أخرى لكسر بنية أسعار الكارتيلات. واستنادًا إلى مرسوم الطوارئ الرئاسي أصدرت الحكومة في 16 كانون الثاني/ يناير 1931 مرسومًا يهاجم بنية أسعار السلع ذات العلامة التجارية. أُبطلت جميع اتفاقيات الأسعار المتعلقة بالسلع ذات العلامة التجارية ما لم تخفض أسعارها بنسبة 10 في المئة من مستوى أول تموز/ يوليو 1930. كما أُبطلت هذه الاتفاقيات في حال كانت اتفاقيات الأسعار تمنع باعة الجملة والتجزئة من منح زبائنهم حسومات إضافية على الأسعار كان يسمح لهم بمنحها في الأول من تموز/ يوليو 1930. واستثنيت بعض السلع من المرسوم الذي حظر أيضًا الإجراءات الجزائية في حق المنظمات، ولا سيما التعاونيات التي تمنح أعضاءها بعض التخفيضات. ولما كان المرسوم مقتصرًا على السلع ذات العلامة التجارية، فإنه لم يؤثر طبعًا في بنية الأسعار بصورة ملموسة.

لهذا السبب، أصدر الرئيس في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1931 مرسوم طوارئ رابعًا، مخفِّضًا جميع الأسعار الثابتة بنسبة 10 في المئة عما كانت عليه في 30 حزيران/ يونيو 1931؛ وفي الوقت نفسه خفضت الأجور المثبّتة باتفاقيات جماعية بنسبة مماثلة. وعيّن مرسوم الطوارئ الرابع هذا مفوضًا للأسعار ليشرف على أسعار تلك السلع والخدمات المهمة في تلبية الحاجات اليومية. وحدد مرسوم تنفيذي صدر في التاريخ نفسه تحديدًا دقيقًا صلاحيات هذا المفوّض. فإذا كانت الأسعار مرتفعة جدًا حُقَّ له أن يخفضها. كما يمكنه أن يعاقب المخالفين بالحبس والغرامات. وكان يحق للمفوض أن

يغلق مصنعًا إذا كان مالكه غير مأمون. كما يحق له أن يأمر بإظهار الأسعار في المصانع والمخازن أو أن توضع بطاقة الأسعار على السلع نفسها. كانت للمفوض صلاحيات كاملة لأن يفعل ما يراه الأفضل في حقل صغير جدًا من السلع والخدمات. لكن هذا النظام كان فاشلًا تمامًا على ما تبيّن؛ إذ رفضت روابط المهن أن تتعاون، وإن لم تعبّر عن هجومها علانية. ويظهر تحليل أحكام المفوّض مثلًا أنه حدّد رسومًا قصوى لمنظّفي المداخن، وهو تنازل لمالكي المنازل الذين كانت الحكومة تحتاج إلى دعمهم. وخفض أسعار البيرة المعبأة في زجاجات والبيرة المسحوبة من برميل، وهذا تنازل للانفصاليين البافاريين الذين يعتبرون البيرة بمنزلة غذاء لهم. ثم خفّض أسعار ورق الجدران، والمياه المعدنية، والأطعمة البحرية. وأصدر عددًا كبيرًا من الأحكام القاضية بعرض قوانين الأسعار والإيضاحات. لكن هذا هو كلّ ما فعله.

باستثناء تخفيض مستوى الأسعار بنسبة 10 في المئة، لم تتخذ الحكومات الثلاث شبه الدكتاتورية ما قبل النازية برئاسة برونينغ، وفون بابن، وفون شلايخر أي إجراءات فعالة ولا كان بمقدورها أن تتخذ مثل هذه الإجراءات. كانت سياستهم سياسة المشي على الحبل فوق الهاوية.

تطهير مخفِّضي الأسعار

وصل النظام النازي إلى السلطة في 30 كانون الثاني/ يناير 1933 وأطلق فورًا سياسة كارتيلات لبّت جميع متطلبات الاتحادات الصناعية. صدر مرسوم الكارتيل الأول في 15 تموز/ يوليو 1933. وبينما كان مرسوم الكارتيل الطارئ الصادر في عام 1930 مجرد قرار طارئ، فإن قانون 15 تموز/ يوليو 1933 غيّر بصورة دائمة قرار الكارتيل الصادر عام 1923؛ إذ أبعد محكمة الكارتيل عن جميع الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها ضد الكارتيلات وقيّد مجالها بالنزاعات بين الأعضاء، وبين الأعضاء والأطراف الخارجية. ولطالما هاجم الصناعيون الألمان القسم 9 من مرسوم الكارتيل، المتعلق بما يسمى الرقابة الوقائية على المقاطعة، وما شابه ذلك من الإجراءات. وغيّر قانون 1933 القسم 9 بإضافة فقرة جديدة:

لا يكون ثمة تقييد غير منطقي للحرية الاقتصادية [للمؤسسة المهدّدة بالمقاطعة] إذا كانت أعمال الجهة المعنية يدبّرها أشخاص لا يمتلكون الموثوقية المطلوبة في الأعمال. وتكون اللاموثوقية قائمة إذا ما كانت السلع والخدمات في أعمال الجهة المعنية... معروضة أو مبيعة بأسعار تُعتَبَر غير مبررة من حيث مصالح أصحاب هذه الأعمال والاقتصاد القومي أو المصلحة المشتركة العامة، وإذا ما كان من الممكن توقع استمرار ممارسات كهذه في الأسعار.

هكذا سمح القانون الجديد للكارتيلات بأن تقضي على المنافسين غير الموثوق بهم بواسطة المقاطعة أو إجراءات مماثلة. وهو يستهدف نبذ جميع رجال الأعمال غير الموثوق بهم من النظام الاقتصادي، ويجد اللاموثوقية حيثما كان المنافس يبيع بأدنى من الأسعار المبررة، حتى وإن لم يكن مرتبطًا بأي اتفاق خاص بالأسعار. هكذا يمكن استئصال من يخفّض الأسعار بالسلطة الخاصة التي يتمتع بها منافسوه بموافقة الدولة. غير أن استئصال من يخفّض الأسعار ليس ملحوظًا على نحو مخطط أو مباشر. فالدولة ليست هي من يطهّر النظام الاقتصادي. فحكم الإعدام يصدر عن مؤسسة خاصة، وإن كان يفترض في رئيس محكمة الكارتيل أن يدلي بموافقته.

يتوجه هذا التطهير حصريًا ضد بائع التجزئة الصغير، وبائع الجملة، وصاحب الحرفة اليدوية. إنها سمة منتظمة من سمات السياسة النازية في إزالة رجل الأعمال غير الفعال، أي رجل الأعمال الذي ليس مصنعه كبيرًا إلى حد يمكنه من تحصيل معيشة لائقة، أو يمكنه ماديًا من أن يساهم في الجهوزية والحرب. وسوف نقتصر، في هذه المرحلة، على لفت الانتباه إلى التطهير الذي أجرته الكارتيلات برضى الدولة، وليس التطهير الذي قامت به الدولة نفسها؛ ويكفي مثلان على ذلك. ينص اتفاق الكارتيل في صناعة الراديو الألمانية الذي عقد في آب/ أغسطس 1934 و شباط/ فبراير 1936[7] على أنه لا يمكن أن يمدّ بأجهزة الاستقبال إلا باعة الجملة والتجزئة المعترف بهم، وأنه لا يمكن القبول

(7) Reichswirtschaftsgerichtrat: W. Rittgen, «Berufsanforderungen im Rundfunkgrosshandel,» *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), pp. 321-333.

بأي تجار جدد. وانخفض جراء ذلك عدد تجار الجملة من حوالى 800 - 900 تاجر عام 1933 إلى 598 تاجر عام 1939، بينما انخفض عدد باعة التجزئة من 31,800 بائع إلى 27,590 بائع خلال عام 1938[8]. ولا يُمنَح الاعتراف إلا لتاجر موثوق به، أي لتاجر موثوق به شخصيًا، واقتصاديًا، وماليًا. وينبغي لتاجر الجملة أن يكون حائزًا على رأس مال أدناه 30.000 مارك كي يكون أهلًا للثقة، كما يجب عليه أن يوفر هذا المبلغ بوسائله الخاصة، ولا يحق له أن يقترضه. وكان الحل في صناعة السجائر متشددًا بالدرجة نفسها. واستنادًا إلى ميثاق الكارتيل الصادر في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1938[9]، لا يحق إلا لباعة الجملة الذين لا يقل متوسط رقم أعمالهم السنوي عن 5000 مارك أن يحصلوا على البضاعة من المصنع مباشرة. في الحالة التي نراجعها، رفضت المحكمة الاقتصادية الفدرالية (التي حلت محل محكمة الكارتيل الذي حُل الآن) منح هذا الحق لسمّان وصاحب نُزُل، مع أنه لم يكن ثمة إلا مركز واحد لبيع التبغ في قريته، وعلى الرغم من أن الطلب كان يحظى بدعم القائد النازي المحلي. ويشير هذان المثلان بوضوح إلى أن القوة التنظيمية التي اكتسبها الكارتيل حديثًا استُعمِلَت لـ«تمشيط صغار رجال الأعمال واستبعادهم».

ازداد وضع رجل الأعمال «غير الموثوق به» خطورة جراء تراجع قوة الرقابة الوقائية. وأعلن مرسوم تنفيذي صدر في 5 أيلول/ سبتمبر 1934 أن تقديم الاستدعاء إلى محكمة الكارتيل، سواء من قبل أعضائه أو من قبل أطراف من غير الأعضاء، ضد إجراءات المقاطعة المَنويّة ما عاد له مفعول التعليق. هكذا ازدادت قوة الكارتيلات التنظيمية زيادة هائلة بفعل قانون 15 تموز/ يوليو 1933.

الكرتلة الإجبارية

في التاريخ نفسه، أُقِرَّ قانون ثان للكارتيل يفرض الكرتلة الإجبارية. مُنح وزير الاقتصاد الفدرالي صلاحية إنشاء كارتيلات إجبارية، لإرغام رجال

(8) A. Kaumann, «Auswirkungen der An-und Aberkennungsrichtlinien,» *Rundfunkhandler* (12 April 1939), p. 297.

(9) قرار المحكمة الاقتصادية الفدرالية في 12 تموز/ يوليو 1939: *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 13.

الأعمال غير المنضمين على الانضمام إلى الكارتيلات القائمة، وحظر إنشاء شركات جديدة وتوسيع الشركات القائمة من حيث الحجم أو القدرة، وتنظيم قدرة المصانع القائمة. ولا يسمح بتقديم أي تعويضات عن الخسائر الناشئة عن أفعال كهذه.

ليست الكرتلة الإجبارية شيئًا جديدًا في التاريخ الاقتصادي الألماني. ونكتفي بذكر كارتيلات الفحم والبوتاس، والكارتيلات الإجبارية للنشاء، وعيدان الثقاب، والحليب، وسكر الشوندر، والملاحة الداخلية، والحنطة. لكن الكارتيلات الإجبارية السابقة كانت تستند دائمًا إلى قوانين خاصة، وكانت بذلك خاضعة للنقاش والتحكم البرلمانيين، بينما يمنح قانون 15 تموز/ يوليو 1933 وزير الاقتصاد صلاحيات اعتباطية غير محدودة للقيام بالكرتلة الإجبارية. ومن غير المستغرب أن نجد قوانين مماثلة في إيطاليا (حزيران/ يونيو 1932) واليابان (نيسان/ أبريل 1931).

ما هي أهداف هذا المرسوم؟ يعزز البيان الصحافي الرسمي نظرتنا القائلة إن الكارتيلات هي أشكال منظمة للهدر. فهو يقول: لقد ضربت الأزمة الحادة التي تخيّم على الاقتصاد الألماني بأقصى شدة الفروع الصناعية ذات القدرة الإنتاجية التي تفوق كثيرًا إمكانات التسويق الحالية. إن اشتداد حدة المنافسة وانخفاض مستوى الأسعار الناتج عنها... باتا يقرّبان الحالة التي تصبح فيها المصانع العزيزة على اقتصادنا مهددة بالانهيار». ولذلك كانت الكرتلة الإجبارية ضرورية. يجب أن تحظى الدولة بمزيد من السلطة كي تحول دون إقفال المصانع وتحطيم الأسعار، وكي تحافظ على المصانع والصناعات التي تهددها المنافسة بالخراب لأنها مفرطة الرسملة وتتمتع بقدرة فائضة عن الحاجة. هكذا أُعطيَ وزير الاقتصاد ثلاث سلطات مختلفة: إنشاء كارتيلات إجبارية جديدة، ضم الخارجيين إلى الكارتيلات القائمة، وحظر إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع قدرات المصانع القائمة. وهكذا حصلت على الاعتراف الرسمي بها منظمات خاصة، مهمتها تقييد القدرة الإنتاجية وإخضاع صناعات بكاملها لرغبات الحكام الاحتكاريين وأوامرهم. وأوصلت الدولة النازية إلى خاتمته المنطقية

تطورًا كان قد بدأ منذ عقود عدة من السنين، ألا وهو أن تنظيم الصناعة في كارتيلات هو شكل من أشكال التنظيم الأفضل والأرفع. وأوجز ذلك اقتصادي نازي قائلًا: «إن النظام الإجباري المقترن بسيادة الدولة يمنح الكارتيل سلطة ما كان لها أن تحصل عليها بطريقة طوعية»[10].

كان مرسوم الكرتلة الإجبارية موجهًا في الأساس ضد صغار رجال الأعمال ومتوسطيهم، أي أولئك المترددين في الانضمام أو الرافضين الانضمام طوعًا إلى الكارتيل، والذين باتوا الآن تحت رحمة أصحاب المصالح الصناعية الكبرى. وصدرت مقاومة الكرتلة أيضًا عن التناقض بين الصناعة البسيطة والمختلطة، أي بين المصانع التي تنتج نوعًا وحيدًا من السلع والمصانع العمودية التي تنتج طيفًا كاملًا من المواد الأولية والسلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية. طُبِّقت سلطة الدولة الجديدة هذه المرة على رجل الأعمال المستقل، وفي هذا مخالفة مباشرة لأيديولوجية الكارتيل الرسمية التي تعتبر الكارتيلات منظمات لحماية صغار رجال الأعمال ومتوسطيهم.

إن من شأن نظرة إلى استقصاء نازي عن تطبيق مرسوم الكرتلة الإجبارية حتى العام 1937 أن تؤكد وجهة نظرنا. ثمة العشرات، لا بل المئات من أمثال هذه المراسيم التي تحظر إنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة، أو التي تنشئ كارتيلات إجبارية. ففي صناعة الأسمنت، مثلًا، تحقق أخيرًا الحلم القديم الذي راود كبار أصحاب مصانع الأسمنت؛ إذ خاضت كارتيلات الأسمنت على مدى السنين معارك ضارية ومكلفة ضد الخارجيين الذين كانوا ينشئون مصانع جديدة أو يهددون بالإقدام على ذلك، تغريهم سهولة الحصول على المواد الأولية ووفرتها وصغر المبالغ المالية اللازمة لإنشاء هذه المصانع. وبذلت الكارتيلات ملايين الماركات لتشتري أمثال هؤلاء المنافسين الفعليين أو المحتملين. في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1940[11] جُمِعَت كارتيلات

(10) Claire Russell, «Die Praxis des Zwangskartellgesetzes,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft,* vol. 97, no. 3 (1937), pp. 499-548, esp. p. 500.

(11) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 335.

الأسمنت المحلية الأربعة في اتحاد شركات الأسمنت الألماني الذي يغطي ألمانيا كلها ويضم جميع المنتجين. كانت صناعة الورق تخضع لحماية مرسوم يحظر إنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة[12]. وتمت حماية صناعة الطباعة التي عانت كثيرًا منذ أن احتكر الدكتور غوبلز الطباعة، بوساطة الكرتلة الإجبارية التي منعت الخارجيين من المضاربة[13]. وفي سياق تطهير تجارة التجزئة والجملة التي سوف نتناولها لاحقًا، حظر مرسوم 15 كانون الثاني/ يناير 1940، مع بعض الاستثناءات القليلة، إقامة مشروعات تجارية جديدة أو ضم بعض هذه المشروعات، وجعل أمثال هذه الأفعال خاضعة لموافقة مسبقة[14]. مُدِّدت حياة جميع كارتيلات الحديد تمديدًا إجباريًا. وثمة أعداد لا تحصى من القيود المشابهة في كل فرع تقريبًا من فروع التجارة، أوردتها بشكلٍ وافٍ دورية *Kartell-Rundschau*.

هكذا نرى أن قانون الكرتلة الإجبارية يصون الأنماط التنظيمية القائمة ويجمّدها. كان الهدف، في المرحلة الأولى من السياسة الاقتصادية النازية ضمان أرباح اتحادات الشركات الصناعية حتى مع تقلّص حجم الإنتاج. ولذلك لم تكن سياسة النازيين، إذًا، تختلف عن سياسة حكومات الأزمة التي سبقت هتلر، بل مضت في تلك السياسات قدمًا إلى خواتمها الجذرية.

الجهوزية، الحرب، والكارتيلات

تغيرت السياسة الاقتصادية النازية مع إقرار خطة السنوات الأربع في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، وباتت الآن تستهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، واستعمال جميع الموارد للجهوزية. وتغير جراء ذلك أيضًا موقع الكارتيلات في الجهوزية واقتصاد الحرب. ويلاحظ أنّ مرسوم خطة السنوات الأربع وجيز جدًا ولا يعطي أي مؤشرات ملموسة على مضمون سياسة الكارتيلات. فهو ينص على:

---

(12) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 337 (Decree of 28 September 1940).

(13) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 82 (Decree of 27 January 1940).

(14) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 42.

إن تحقيق خطة السنوات الأربع التي أعلَنتُها في مؤتمر الحزب، تستلزم توحيد وجهة قوى الشعب الألماني كله وتركيزًا صارمًا لجميع كفاءات الحزب والدولة.

وأنا رئيس الوزراء الكولونيل - الجنرال غورينغ مؤتمن على تنفيذ خطة السنوات الأربع.

وسوف يقوم رئيس الوزراء الكولونيل - الجنرال غورينغ باتخاذ التدابير الضرورية لإنجاز المهمة الموكلة إليه، ويكون لذلك مؤهلًا لإصدار المراسيم التنفيذية والتنظيمات الإدارية العامة. ويحق له أن يستمع وأن يعطي الأوامر للسلطات كافة، وفي جملتها السلطات الفدرالية العليا، وجميع مكاتب الحزب، وأجهزته، والمنظمات المنتمية إليه.

كان هدف خطة السنوات الأربع يتعارض بالضرورة مع الطابع التقليدي للكارتيلات؛ ذلك لأن جوهر اقتصاد الكارتيلات، والسبب الأساس للكرتلة الإجبارية، إنما هما الحد من القدرة الإنتاجية. ولهذا السبب رفض تنظيم الكارتيلات العديد من الصناعيين الألمان البارزين. من ذلك أن الدكتور شاخت، مثلًا، أعلن منذ عام 1903 أن «الكارتيل يعني الركود. التروست يعني التقدم والإنتاج. وليست الكارتيلات إلا روابط تعاونية لتأمين الربح»[15]. ورأى شاخت أن الكارتيلات أدوات لاقتصاد في طور الانحطاط، وهي تتنافى مع نظام اقتصادي في طور التوسع. أما هدف خطة السنوات الأربع فهو، على الضد من ذلك، زيادة الإنتاج والقدرة الإنتاجية والترشيد الكامل للصناعة الألمانية.

خرج هذا التناقض بين الهدف الرسمي للسياسة الاقتصادية والسياسة التقليدية للكارتيلات إلى العلن مرارًا في انفجارات صدرت عن القياديين النازيين. وفي اجتماع لمنظمة الفلاحين الفدرالية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، أعرب وزير الزراعة باكه (Backe)، تفضيله أشكال التنظيم الشاقولية، أي التحوّل الكامل إلى تروستات؛ ففي رأيه أن أمثال هذا التنظيم وحدها

---

(15) *Preussische Jahrbücher*, vol. 110 (1903), p. 7.

تستطيع أن تحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية[16]. وصدر تصريح أبلغ دلالة على لسان الدكتور رودولف برنكمان، وزير الاقتصاد في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1938[17]؛ إذ نظر في خطابه البرنامجي إلى السياسة الاقتصادية برمتها، وإلى العلاقة بين الدولة والاقتصاد، نظرة تتسم بوضوح لا سابق له. انطلق برنكمان من المقولة الشائعة في النظريات الليبرالية كلها، بأن الدولة والاقتصاد نظامان مختلفان لكل منهما مجال نفوذ مختلف عن الآخر، ومهمتان مختلفتان، وتنظيمان مختلفان. سياسة ألمانيا الاقتصادية لم تكن سياسة مركنتيلية، وإن سلّم بشيء من التشابه في الطرق المتبعة وفي مدى النشاط الحكومي في المجال الاقتصادي. والنازية تؤمن بحرية الشخصية العاملة ضمن إطار نظام غير بيروقراطي ولا يجوز أن يكون بيروقراطيًا. غير أنه قبل بأن الدولة مضطرة إلى إيجاد «كثرة مرعبة من الهيئات الإدارية». لكن الكارتيلات، في رأيه، معرّضة لهذا الشر أيضًا. «كلما كانت الغلبة للروح الاقتصادية النازية الأصيلة - وسوف يتبيّن أن الغلبة ستكون لها - زاد الاستعداد للانقياد الطوعي... للضرورة الاقتصادية الأصيلة، **كما أنه سوف يستعاض عن كثير من الهيئات البيروقراطية بالمسؤولية الذاتية في الاقتصاد** [التشديد من برنكمان]. فالاشتراكية الحقّة، والحق يقال، نضال من أجل الفعالية ونضال ضد العسف». دافع الربح لا يزال قويًا وحاسمًا. والمبادرة الحرة مرتبطة، في رأي برنكمان، بوجود صغار رجال الأعمال ومتوسطيهم. غير أنه مضطر إلى الاعتراف بأن المنظمات الخاصة لا تزال قائمة ولا تزال تستعمل سيادة الدولة لتقوية سلطاتها. فالمنظمات الاحتكارية التي تملي الأسعار إنما تعيش فعليًا على المساعدات التي تمدها بها الدولة من جيوب جماهير الشعب.

ينطلق برنكمان من هذا ليصدر إدانة صارمة بحق نظام الكارتيل. فتجميد أسعار الكارتيلات يقود، في اعتقاده، إلى حساسية كبرى في الأسعار الحرّة. ويصبح من المستحيل عندئذٍ تأمين علاقة سليمة بين الأسعار الحرّة والأسعار

---

(16) *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 27/11/1938.

(17) *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 2/11/1938.

المقيّدة. الأسعار المرتفعة التي تفرضها الكارتيلات لا تساهم في تعزيز العقلانية. فكارتيلات الكوتا تحديدًا، تُكره أعضاءها الأكثر عقلانية على العمل وفق خطوط غير عقلانية، إذ تثبّت إنتاجهم تثبيتًا جامدًا. والأسوأ، في رأيه، هو أن نظام الكارتيل يحول في فترة العمالة الكاملة دون التخفيض الآلي والكامل لنفقات الإنتاج، ويعوّق رفع مستوى معيشة جماهير الشعب، ويمنع قيام جيل جديد من رجال الأعمال. وإذا ما استمر نظام الكارتيلات في الإخفاق فسوف تضطر الدولة إلى اللجوء إلى تدابير أشد قسوة. لن تقوم الدولة بتأميم الصناعة لأن النازية لا تؤمن بالتأميم «المادي» للاقتصاد بل بالتأميم «الروحي». ولهذا السبب أعادت الدولة إلى الشركات الخاصة أرصدتها في المصارف الخاصة وفي تروست صناعة الصُّلب المتحدة. ولكن على الدولة أن تتحمل مسؤولية إضافية إذا كان لدافع زيادة الإنتاج والاستخدام الكامل للموارد المتاحة أن يستمر من دون أن يعوّقه نظام الكارتيل.

الكارتيلات والمجموعات

أصبحت الكارتيلات فعلًا أدوات لبلوغ العمالة الكاملة بالتعاون مع الدولة وتحت ضغط منها. وأصبحت كذلك لأنها الآن، وأكثر من أي وقت مضى، قناع يحجب قوة الإمبراطوريات الصناعية التي ضمنت بذلك التحكم بالبنية السياسية للأعمال.

سبقت الإشارة إلى أن التنظيم التشاركي للأعمال أُوقف لأن الكارتيلات استعملت الأيديولوجيا الجديدة للقضاء على الخارجيين وبسط شبكتهم على فروع كاملة من الصناعة والتجارة. وأعرب بعض المعلقين النازيين عن كرههم «عملية الانحطاط والتزوير التي سببها إفساد الكارتيلات للدولة»[18]. وعلى الرغم من أن التنظيم التشاركي تم إيقافه، فإن تسليم الأدوات السياسية للكارتيلات ما زال مستمرًا. ولا بد من تذكر نقطة شديدة الأهمية عند

---

(18) Franz Böhm, *Wettbewerb und Monopolkampf: eine Untersuchung zur Frage des wirtschaftlichen Kampfrechts und zur Frage der rechtlichen Struktur der geltenden Wirtschaftsordnung* (Berlin: Carl Heymanns verlag, 1933), pp. x and 358.

مناقشة العلاقة بين الأعمال وتنظيمها السياسي؛ ففي تنظيمات الكارتيل، وفي التروستات، وفي اتحادات الشركات الصناعية، وفي الشركات المساهمة، لا يُعمَل بمبدأ القيادة. فالأغلبية في هذه المنظمات كلها هي التي تتخذ القرارات. لكن الأغلبية في الكارتيلات ليست أغلبية الأعضاء، بل أغلبية الكوتا (الحصة)، سواء أكانت كوتا الإنتاج أم كوتا المبيعات. فكلما عظمت الكوتا، عظمت قوة التصويت. لذلك، وبحكم الضرورة المنطقية، فإن الكارتيلات تخضع لسيطرة أكبر الأعضاء، فهم الذين يستعملون الشكل شبه الديمقراطي للكارتيل كي يستحوذوا على التنظيم السياسي للأعمال.

كثيرًا ما انتُقد هذا الوضع. والواقع أنه لم يحظَ أي وجه من أوجه التنظيم الاجتماعي على قدر من الانتباه يساوي ما حظي به النفوذ الذي تمارسه الكارتيلات على الهيئات العامة، أو السياسية، أو المراتبية، أو التشاركية، أو الذاتية الإدارة، أو المستقلة للأعمال. «من الصحيح أن هويّة العاملين في الروابط المهنية والكارتيلات قامت بدور ذي أهمية استثنائية في الروابط المهنية [المجموعات]، وتسبّبت، عمليًا، في كون نفوذ المنظمات الرسمية وسلطتها اللذين ينبغي ألا ينظما السوق، قد استعملا لتعزيز قوة الكارتيلات الخاصة» - على ما كتبت صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ[19]. ووصل مراقب من أفضل مراقبي التغيرات البنيوية في الاقتصاد النازي إلى الاستنتاج بأنه:

> يبدو أن ثمة اتحادًا بين الروابط المهنية والكارتيلات، ومن تضمينات ذلك أن المنظمة في مرتبتها الدنيا والحاسمة محكومة منذ البداية بترقية الكارتيلات القائمة. وكانت الحال الحاضرة قد أضعفت كثيرًا موقع الخارجيين، لأن رئيس الرابطة المهنية يمتلك على هذا النحو السلطة المرجعية كممثل لمنظمة إجبارية، ويساهم بذلك في تعزيز سيطرة الكارتيل. وكانت المجموعات قد نظّمت الكارتيلات في بعض الأحيان بصورة مباشرة [كصناعة الكهرباء وتجارة السيارات] كي تتمكن من مباشرةِ إجراءات الكرتلة. ويبدو أن هذه العملية بدأت بصورة خاصة في مختلف قطاعات التجارة التي لم تكن مكرتلة من قبل[20].

(19) *Frankfurter Zeitung*, 18/11/1938.

(20) Leonhard Miksch, in: *Die Wirtschaftskurve*, vol. 15, no. 4 (1936).

تكررت الشكوى مرارًا من أن الكارتيلات تسيطر على المجموعات وليس العكس.

حصلت المجموعات على عدد من الحقوق من الكارتيلات، ويشكّل هذا ما يفهمه الألمان من عبارة «تنظيم السوق». وبات يحق للمجموعات أن تحصل على معلومات من الكارتيلات، وأن تفحص أسعارها، وحصصها، وشروط مبيعاتها، وأن تعترض على جميع قراراتها المخالفة للمبادئ الاقتصادية التي وضعتها المجموعات أو الحكومة الفدرالية[21].

لكن التمييز بين ضبط السوق وتنظيمه يصبح أقل قبولًا نظرًا لأنه يجوز للمجموعات أن تدخل «بصورة شبه يومية»[22] إلى نشاط التسويق بموافقة وزير الاقتصاد، كما أنها تعنى بصورة حيوية بمسائل التجارة الخارجية التي تدخل يقينًا في نطاق تنظيم السوق.

هكذا أصبحت المجموعات فعلًا أدوات للرقابة على الكارتيلات لكنها تحوّلت في الوقت نفسه إلى كارتيلات: ولذلك فمن شبه المستحيل أن يُحدد أين تبدأ مهمة الأولى وأين تنتهي مهمة الأخرى. ويبقى ثمة أمر حاسم مؤكد: الكارتيلات هي التي تتحكم بالمجموعات عبر تداخل العاملين في التنظيمين.

كان من جراء هذا التطور أن وجد وزير الاقتصاد الفدرالي نفسه مضطرًا إلى إصدار قرار يطالب فيه بالفصل «قدر المستطاع» بين وظائف المجموعات والكارتيلات. وحظر قانون 27 شباط/ فبراير 1934 على المجموعات أن تنخرط في نشاط التسويق، كما شدد قرار الثاني من تموز/ يوليو 1936 على أنه يجب على مكاتب قادة المجموعات والكارتيلات ومديريها ألا تبقى في الأيدي نفسها، وذلك «حفاظًا على النزاهة». وأمر الوزير الغرفة الاقتصادية القومية أن ترفع إليه حتى أول نيسان/ أبريل 1937 تقريرًا يبين إلى أي حد

---

(21) Eberhard Barth, *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft*, Gesetz und Wirtschaft; 6 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939), p. 82.

(22) المصدر نفسه، ص 75.

كان العاملون أنفسهم يشغلون المراكز القيادية في المجموعات والكارتيلات، وهل يجب أن يظل الوضع على هذه الحال. ومن اللافت أنه ما عاد يُسمَع أي شيء آخر عن تقارير الغرفة الاقتصادية الفدرالية. وأضاف قرار الوزير أن المجموعات «المبنية على العضوية الإجبارية ومبدأ القيادة، مع مهماتها الاقتصادية العامة، تقف فوق منظمات التسويق وليس إلى جانبها. ولذلك فأنا أنوي أن أستعين بمنظمات الصناعة للإشراف على منظمات التسويق، وهو ما لم أزل أقوم به حتى الآن. وهذا ينطبق على المجموعات والغرف. وسوف تكون الإدارة الذاتية للصناعة مسؤولة عن التأكد من أن منظمات التسويق تتصرف، في إجراءاتها كلها، وفقًا للسياسة الاقتصادية للحكومة الفدرالية»[23]. وأصبحت المجموعات والغرف فعلًا وبصورة متزايدة هيئات رقابة حكومية، لكن سيطرة الكارتيلات والتروستات عليها لم تضعف بل ازدادت قوة. فقانون التركيز الرأسمالي الحديدي ومستلزمات الحرب كانا أشد قوة من الآمال التقية التي أعرب عنها وزير الاقتصاد؛ ذلك أن تداخل الكارتيلات والسلطة السياسية إنما أضحى أكثر كثافة وانتشارًا أثناء الحرب مما كان عليه قبلها. وقد ناقشنا سابقًا تركيب هيئات التوزيع التي تقسم حصص المواد الأولية والمنتوجات شبه الناجزة على المستهلكين ومهماتها. وعلى الرغم من كون هيئات التوزيع قانونيًا من أدوات القانون العام وهيئات لمكاتب الرايخ، فهي تتماهى قانونيًا أو فعليًا مع الكارتيلات. هكذا ظلت الرغبة التي أعرب عنها وزير الاقتصاد والكثير من النقاد الحسني النية أمنية غير متحققة أمام نظام الكارتيل. واليوم يقع أهم نشاط سياسي اقتصادي في ألمانيا - وهو توزيع حصص المواد الأولية - في يدي منظمات خاصة يديرها احتكاريون ذوو نفوذ عظيم.

هذا ليس كل شيء. لقد سعى الصناعيون الألمان إلى تعزيز الصلات بين الكارتيلات والمجموعات. وهذان مثلان يبينان التوجّه: من أحدث الكارتيلات وأشملها اتحاد شركات الملح الألمانية[24]. وينص البيان الذي أعلن إنشاءه

(23) Ruling of 12 November 1936, in: *Kartell-Rundschau*, vol. 34 (1936), pp. 753-760, and Barth, p. 75.

(24) *Der Deutsche Volkswirt*, no. 22 (1941), p. 825.

على أن ميثاق الكارتيل يعتمد مبدأ القيادة، غير أنه يضيف أن القائد منتخب وليس معينًا من فوق. وينص الميثاق على أن قائد المجموعة الفرعية التي تغطي صناعة الملح يصبح نائب قائد الكارتيل بصورة آلية. وفي هذه الحالة تقبل العلاقة الوثيقة بين الكارتيل والمجموعة حتى في ميثاق الكارتيل. أما المثل الثاني، فثمة حالة واحدة معروفة لكاتب هذه السطور تظهر خضوع الكارتيلات الأصيل ظاهريًا للمجموعات: صناعة الزجاج التي كانت تواجه الفوضى التامة بعد ضمّ أكثر مصانع الزجاج الأوروبية تقدمًا في مقاطعة السوديت. وبغية فرض النظام على الفوضى، قام نائب القائد الفدرالي لصناعة الزجاج بتنظيم شركة بإدارة أمناء، تتولى قيادة جميع الكارتيلات وصناعة الزجاج برمّتها[25].

من غير المستغرب أن الكارتيلات سمّيت باسم جديد جراء وضع البنية السياسية للأعمال تحت قيادة الكارتيلات. وزُعِمَ أنّها تمثّل نمطًا جديدًا تمامًا من التنظيم[26].

باتت عملية كرتلة الأعمال الألمانية شبه كاملة. وحصلت الكارتيلات على الاعتراف الكامل. فهي تمارس المهمات السياسية العامة لكنها أعفيت مع ذلك من مبدأ القيادة السياسية وبقيت تحت سيطرة أعضائها. والإحصاءات المتعلقة بالنمو العددي للكارتيلات لا تعني شيئًا، إذ أنشئ عشرون كارتيلًا جديدًا بين اندلاع الحرب الحالية وكانون الأول/ديسمبر 1940، كما انحل عقد ثلاثين كارتيلًا آخر[27]. هذه البيانات عديمة المعنى لأنها لا تأخذ في الحسبان عملية ترشيد نظام الكارتيلات، وضم الكارتيلات الصغرى إلى الكارتيلات الكبرى، وزيادة الحجم الناشئة عن ضم مقاطعة السوديت، والنمسا، والمحمية. وعلى الرغم من أن عدد الكارتيلات لم يزدد ازديادًا كبيرًا، فإن نطاق نشاط هذه الكارتيلات أصبح كاملًا.

(25) Otto Suhr, «Umwälzungen in der Glasindustrie,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 83-92.

(26) Leonhard Miksch, «Bewirtschaftungskartelle,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 24-32.

(27) *Kartell-Rundschau*, vol. 38 (1940), p. 95.

3. نمو الاحتكارات

مَن يحكم الكارتيلات؟ هل الكارتيلات تنظيمات ديمقراطية لرجال أعمال متساوين في النفوذ؟ كلا، حتمًا، فهي أقرب إلى أن تكون القناع الديمقراطي الذي يتقنع به كبار أصحاب المصانع ليموهوا سلطاتهم الاستبدادية. ويحتجب وراء حركة الكارتيلات القوية توجّه نحو المركزية أقوى؛ توجّه بلغ مستوى لم يحلم به أحد من قبل. بنية الكارتيل ليست ديمقراطية بل استبدادية. فقرارات الكارتيل تتخذها أغلبية (الحصص) لا الأصوات. وفي اتحاد شركات الفحم في سيليزيا العليا مثلًا[28]، كل 100,000 طن منتَج تعطي صوتًا واحدًا. وفي عام 1928 بلغ الإنتاج 26,000,000 طن تقاسمتها أربعة مناجم، ينتج كل منها بين أربعة ملايين وخمسة ملايين طن، وخمسة مناجم ينتج كل منها بين مليون ومليوني طن، ومنجم ينتج 200,000 طن. وبذلك تتحكم المناجم الأربعة الكبرى بحوالى 180 صوتًا من أصل 260 صوتًا. وليس هذا بالمثل الشاذ البتّة[29].

تلقت عملية التركيز الاحتكاري تعزيزًا هائلًا من عدد كبير من العوامل. وتبيّن دراسة التغيرات البنيوية أنه لا تكاد توجد أي إجراءات اقتصادية، مهما كانت طبيعتها، لا تفضي في نهاية المطاف إلى التركيز والمركزية.

تبدو العوامل التالية تحديدًا عظيمة الأهمية في هذه العملية العملاقة: الأريَنة؛ الجرمنة؛ التغيرات التكنولوجية؛ استئصال رجال الأعمال الصغار والمتوسطي الحجم؛ والبنية التشاركية. وبمعزل عن هذه العوامل التي سندرس كلًا منها على حدة، هناك في البنية البيروقراطية الجوهرية للدولة والأعمال وفي ندرة الكثير من المواد الأولية، توجّه نحو تشجيع الكبار وتدمير الصغار. فبيروقراطيات الدولة تفضل التعامل مع مصلحة تجارية أو صناعية كبيرة واحدة أو مع بضع من أمثالها بدلًا من التعامل مع المئات من صغارها ومتوسطيها الذين قد يكون لهم مصالح متعددة ومتباينة. فإذا كان لا بد من إقامة نظام من

(28) Karl Euling, *Die Kartelle im oberschlesischen Steinkohlenbergbau* (Jena: Fischer, 1939).

(29) في نقابة فحم منطقة الرور (Ruhr) تكفل كل مئة ألف طن من المبيعات ومئة وخمسين ألف طن من الاستهلاك صوتًا واحدًا.

الأولويات، وإذا كان لا بد من توزيع حصص المواد الأولية، فلا محيد عن حصول المصالح الكبرى على حصص تفوق حصص المصالح الصغرى، كما أن «الاتحادات المختلطة» التي تمتلك قاعدتها الخاصة من المواد الأولية، ستكون أفضل حالًا من الاتحادات «النقية». فلا خلاف في أن من الأهم إمداد الشركات الكبرى التي تستخدم الألوف من العمال بدلًا من إبقاء صغار المصانع قيد العمل.

وسوف يشتد هذا الميل حدّة كلما ازدادت العلاقة بين المصالح الصناعية والتجارية والدولة قوة، وذلك شرط أن تكون المصالح الكبرى هي التي تدير الكارتيلات والمجموعات، كما هي الحال في ألمانيا.

الأرينة

سبقت الإشارة إلى دور الأرينة. يعترف المراقبون النازيون بأن مصادرة الممتلكات اليهودية أدت دورًا مهمًا في توسّع الاتحادات الصناعية، وأنها أدت، في صناعة النسيج مثلًا، إلى نشوء اتحادات صناعية جديدة[30]. كان المستفيدون من الصناعات اليهودية أعظم الصناعيين الألمان نفوذًا بلا استثناء: أوتو فولف[31]، فريدريش فليك[32]، ومانسمان[33]. والظاهر أن رائحة الأرباح التي عادت على المالكين الجدد تصاعدت إلى السماء. ولذلك كان من الضروري إصدار مرسوم خاص لفرض الضريبة على الأرباح الناتجة عن الأرينة. ولكن يبدو أن هذا المرسوم لم يذهب بعيدًا جدًا؛ إذ طالب قرار خاص أصدره وزير المالية في 6 شباط/ فبراير 1941 بضريبة ذات مفعول رجعي على «حالات

---

(30) Günter Keiser, «Der jüngste Konzentrationsprozess,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 18, no. 2 (1939), pp. 136-156 and 214-234, esp. p. 150.

(31) حاز مصانع Thale للحديد والصلب؛ انظر: *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 514.

(32) حاز Rawack and Grünfeld اللتين صارتا تعرفان اليوم باسم A.-G. für Montaninteressen انظر: *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 514.

(33) حاز Wolff-Netter-Jacobi انظر: *Kartell-Rundschau*, vol. 36 (1938), p. 179. وأيضاً مصانع Hahnsche Werke (التي يبلغ رأس مالها 9,900,000 مارك): المصدر المذكور، ص 318.

خاصة من نوع بالغ التفاقم»[34]. هكذا، وجب على السلطات الضريبية إعادة فتح ملف الأرباح التي اعتبرت مفرطة، لكن القرار نصَّ صراحة على حظر أي إعادة فتح لمسألة الأرباح العامة الناتجة عن الأرينة.

الجرمَنة

الأهم من ذلك كانت زيادة قوة الاتحادات الصناعية الألمانية التي تحصلت جراء إدخال المصالح الصناعية القائمة في الأراضي المفتوحة إلى فلكها. ومن شبه اليقيني أن من شأن الاستقصاء الكامل أن يُمِلَّ القارئ. وسبقت الإشارة إلى بعض التقنيات التي استُعملت، وكان أهمها استعمال الكارتيل. والعملية ليست ناجزة بعد. ولم يُمَسّ من جرائها إلا سطح المصالح الصناعية في الأراضي المفتوحة. وليست أعمال هرمان غورينغ وحدها هي التي استفادت من الغزو، بل كبار الصناعيين أيضًا. ومن شأن المثلين التاليين أن يبرزا مدى حصول الملكية الخاصة على مكاسب الغزو وسيطرة رأس المال الألماني على امتداد بلاد أوروبا. المثل الأول هو إنشاء «شركة النفط القارية» في برلين[35]، أي الشركة التي اعتُبرت «أنموذجًا للتنظيم المستقبلي للشركات». فهي شركة قابضة لجميع المصالح النفطية التي تقع خارج أراضي ألمانيا البحتة والتي استولت عليها ألمانيا أو قد تستولي عليها في المستقبل. ويلاحظ التقرير الرسمي أن الاستيلاء على أصول وأرصدة الشركات الفرنسية والبلجيكية القابضة متوقع عما قريب. كان المؤسسون[36] أهم المصارف وشركات النفط الألمانية. واثنان منها شركتان تمتلكهما الدولة. رأس مال الشركة الأساس هو 80,000,000 مارك ألماني، ويمكن أن يزاد حتى 120,000,000 مارك؛ تقسم 50,000,000 مارك منها إلى أسهم شخصية تحمل أصواتًا تعددية، وتباع منها للجمهور أسهم لحامله

---

(34) *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, no. 22 (1941), p. 820.

(35) والحساب مبني على المصادر الآتية: *Frankfurter Zeitung*: 30/3/1941, p. 15 and 19/4/1941, p. 2, and *Bank-Archiv*, no. 7 (1941), p. 151.

(36) شركة بوروسيا (Borussia) المحدودة المسؤولية؛ Deutsche Erdöl, A.-G.; Gewerkschaft Elwerath; Wintershall A.-G.; Preussische Bergwerks- und Hütten A.-G.; I. G. Farbindustrie A.-G.; Braunkohle-Benzin A.-G.; Deutsche Bank; Dresdner Bank; Reichskreditgesellschaft; Berliner Handelgesellschaft.

بقيمة 30,000,000 مارك. وتمنح الأسهم الشخصية التي يحتفظ بها المؤسسون قوة تصويت أقوى خمسين مرة من قوة الأسهم المبيعة إلى الجمهور (أسهم لحاملها)، بحيث إن سيطرة المؤسسين على الشركة تبقى بمنأى عن أن يُمَسّ بها حتى وإن زيد رأس المال على نحو لا يمكن تصوره. ويبدو مجلس الإشراف على هذه الشركة الجديدة بمنزلة قائمة بالنخبة الألمانية الجديدة. فأعضاؤه هم ممثلو الحزب، وزيرا الدولة كبلر ونويمان؛ البيروقراطية العسكرية، الجنرالان توماس وفون هيمزكرك؛ ممثلو الخدمة المدنية، ممثلو منتجي النفط الطبيعي والاصطناعي، صناعة فحم اللغنايت الحجري، المصارف، والمجموعات. ويرئس هذا المجلس وزير الاقتصاد فالتر فونك. وهكذا، فإن مجلس الإشراف يتشكل من خليط من قادة الصناعة، وكبار قياديي الحزب، وممثلي القوات المسلحة، والبيروقراطية الوزارية. ومهمة الشركة الجديدة هي «التحكم بإنتاج حاجات ألمانيا النفطية، واستخدامها، ونقلها» (صحيفة فرانكفورت تزايتونغ). ويتبارى المعلّقون النازيون في الثناء على هذه الهيئة الجديدة، وبصورة خاصة على التعاون بين الحكومة ورجال الأعمال. وهم يفضلونها على الشكل القديم من الشركات المشتركة التي كان رأس المال العام ورأس المال الخاص يتشاركان فيها على القيام بمشروعات جديدة. وهم يعتقدون أن هذه المنظمة، إذ تمنح الحكومة الغلبة في مجلس الإشراف، تستطيع أن تصبح أفضل لخدمة مصالح ألمانيا مما قد تفعل المصالح الرأسمالية للحكومة. وهم ينسون أن هذه الشركة التي لا تحفر الآبار، ولن تحفر الآبار داخل أراضي ألمانيا ذاتها، بمقتضى ميثاقها، ولا تنتج البنزين الاصطناعي ولن تنتجه في ألمانيا تحاشيًا لمنافسة منتجي النفط الألمان، إنما تهتم بصورة حصرية باستثمار النفط في الأراضي المحتلة التي تم الاستيلاء عليها بتعب العمال الألمان ودماء الشعب الألماني. والأرباح تعود حصرًا على هذه الشركة العملاقة التي تشكل فيها الأصوات التعددية ضمانة مطلقة لنفوذ المؤسسين الرأسماليين.

يتسم بالسمات نفسها توزيع معامل الصناعة الثقيلة الفرنسية في منطقة اللورين. فالكتل الخمس: هيكنغن (Heckingen)، رومباخ (Rombach)، كارلزهوته (Carlshütte)، كنويتنغن (Kneutingen)، وهاغندنغن (Hagendingen)، وُزّعت بإنصاف

على خمسة اتحادات ألمانية: شتوم، فليك، روشلنغ، كلوكنر، وأشغال غورينغ. والصناعيون الخمسة هم، والحق يقال، مجرّد أمناء. لكن البيان الرسمي يضيف أنه سوف تتاح للأمناء فرصة حيازة ما ائتمنوا عليه بعد عقد اتفاقية السلام[37].

التغيرات التكنولوجية والاحتكار

فتحت الجرمنة والأرينة مجالات جديدة أمام التوجهات المركزية في الأعمال الألمانية، لكنها ليست المصدر الفعلي. فالاحتكار ناتج، في الدرجة الأولى، عن التغيرات التكنولوجية العميقة التي حصلت منذ عام 1930 تقريبًا[38]. لعلنا نذهب إلى حد الزعم بأن التغيرات التكنولوجية التي حدثت في السنوات العشر الماضية كانت على قدر من الاتساع والعمق بحيث إنها تستحق أن تسمى بالثورة الصناعية. والعمليات الكيميائية الجديدة هي أساس هذه الثورة الصناعية.

لم تزل المصانع المختلطة، أي التي تجمع بين الحديد والفحم الحجري والتعدين والهندسة، حاسمة في الصناعة الألمانية[39]. كان الفحم الحجري ولا يزال قاعدة الإنتاج الصناعي، ولم يزل كل مصنع للفولاذ، وكل مصنع كبير للآلات، يناضل من أجل قاعدة كافية من الفحم الحجري. وسرعان ما جعلت الطرق الجديدة في معالجة الفحم الحجري امتلاك قاعدة كافية منه هدفًا حيويًا للصناعات الكيميائية[40]. كانت الصناعات الثقيلة مفرطة الرسملة؛

---

(37) «Der Montanblock im Westen,» *Frankfurter Zeitung*, 11/7/1941.

حول تغلغل المصارف الألمانية في الأراضي المفتوحة، قارن: «Die Deutschen Banken in Kontinentleuropa,» *Bank-Archiv*, no. 10 (1941), p. 214.

(38) قارن الورقة الممتازة: A. R. L. Gurland, «Technological Trends and Economic Structure under National Socialism,» *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 9, no. 2 (1941), pp. 226-264.

الذي ناقشت معه جميع مسائل هذا القسم من كتابي.

(39) من أمثال: Krupp, Hoesch, Mannesmann, United Steel Trust, Flick, etc.، انظر: *Deutsche Montankonzerne* (Berlin) (1929).

(الأرشيف الخاص بالاقتصاد الألماني، نشرة برعاية مصرف درسدنر).

(40) تناقش الصلة بين الصناعة الكيميائية وتعدين الفحم بالتفصيل في: *Die grossen Chemie-Konzerne Deutschlands* (Berlin: Hoppenstedt, 1929).

وقد شددنا باستمرار على هذا الواقع. ولذلك كان توسعها، أو حتى مجرد بقائها، مشروطًا بمساعدة الدولة واعتماد عمليات تكنولوجية حديثة. وكانت مساعدة الدولة حاصلة بسهولة بين عامي 1930 و1933. وبيّنا أن صيانة بنية الكارتيل والتعرفات خلال هذه الفترة والفترة التي أعقبتها مباشرة كانت، من خلال الدعم، العامل الفعال في إنقاذ البنية الصناعية. وفرت التكنولوجيا الجديدة الأداة الثانية للتقدم. غير أنها لم تبدأ في بيروقراطية الدولة؛ بل انطلقت من الآلية الجوهرية للإنتاج الرأسمالي، مكذبةً اعتقاد الذين يذهبون إلى أن الرأسمالية فقدت ديناميتها. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا الجديدة وإن بدأت داخل هذه الآلية، لم يكن من الممكن أن تُستخدم في داخلها. فالنفقات الأصلية ضخمة. والمخاطر المالية التي تتحملها شركة ما عندما تنطلق في إنشاء مصنع جديد لمعالجة الفحم الحجري لا يُستهان بها. فالمبلغ المستثمر عرضة لأن يذهب هباء، أو ربما لا يعود بأي أرباح مدة سنوات. ولذلك، وحدها الشركات الثرية، وبصورة أخص تلك التي تقوم بنشاط اقتصادي متعدد، تستطيع الإقدام على المخاطرة باستثمارات ضخمة جديدة والانخراط في عمليات جديدة غير مجرَّبة. ولكن ما إن تبدأ عملية كهذه في اتحاد ما حتى تضطر الاتحادات الأخرى إلى اللحاق به. ومن شأن مثال على ذلك أن يوضح الوضع. انطلق اتحاد فنترشال البارز لصناعة البوتاس في إنشاء مصنع لهدرجة الفحم الحجري في وقت كانت مخاطر ذلك في غاية الجدية. كان في وسع هذا الاتحاد أن يقوم بذلك لأن نشاطه كان متنوعًا للغاية (بوتاس، فحم حجري، نفط، ليغنايت، وذخائر). غير أن اتحاد تيسن، المنخرط أصلًا في نشاط التعدين مع قاعدة في الفحم الحجري، كان على شفير الانهيار عندما اضطر إلى البدء في إنشاء معمل خاص به لهدرجة الفحم (بنزين). وأصبح وضعه المالي صعبًا إلى حد أنه اضطر إلى التنازل عن أرصدته وأصوله في النمسا إلى أشغال هرمان غورينغ، مهيئًا الطريق لاستملاك كل أرصدة وأصول تيسن بعد فراره من ألمانيا. إن من شأن هذا المثال أن يوضح لِمَ كان من المستبعد، في أكثر الأحوال، القيام باستثمارات ضخمة جديدة في نظام اقتصادي احتكاري إلى هذا الحد من دون التماس المساعدة من الدولة. ولهذا السبب كانت معونة الدولة أمرًا

تطلبه الصناعة الألمانية وكانت الدولة النازية تلبي هذا الطلب. الحق أن الدولة لم تلبِّ إلا بعد لأيٍ: «إن المطالبة اللامتناهية بضمانات الرايخ إنما هي بمنزلة شهادة فقر حال للمبادرات الخاصة وضعف استعداد المصالح والأعمال الخاصة لتحمل المسؤوليات. فمن المؤكد أنه لا يزال يوجد اليوم، وسوف يظل يوجد في المستقبل، مهمات لا يمكن الإقدام عليها أو القيام بها إلا على وجه جماعي. ولا بد من أن تمنح المصالح والأعمال الخاصة الحصة الكبرى في تنفيذ هذه المهمات. ولكن، سوف نحافظ إلى جانب هذا، على مجال واسع تستطيع فيه المصالح الخاصة ورجال الأعمال أيضًا أن يمارسوا نشاطهم، ولن نكتفي بالمحافظة عليه بعد الحرب، بل سوف نوسعه إلى أقصى حد ممكن». هذه هي نظرة وزير الاقتصاد فالتر فونك[41].

الطرق الجديدة في معالجة الفحم والخشب والقش والنيتروجين والنفط والمعادن هي السمات المركزية للتكنولوجيا الجديدة، وهي كلها تستلزم استثمارات كبيرة جدًا. علاوة على ذلك، فإن نتائج التكنولوجيا الجديدة لا يمكن التنبؤ بها في أغلب الأحيان. والاصطناع الكيميائي هو تحويل بنية المركّب الجزيئي بغية إنتاج مواد جديدة تحتوي فيها الجزيئات على مجموعات مختلفة التركيب (بوليميرات) وإن احتفظت بالبنية الذرية نفسها، أي أجسام كيمائية ذات خصائص كيميائية مختلفة تُستخدم لمختلف غايات الصناعات اليدوية. وتتم عملية البَلمَرة (Polymerization) تحت ضغط مئات عدة من وحدات الضغط الجوي، بوساطة آلات باهظة الأثمان، ونتائجها غير مضمونة. وتقود النفقات المالية اللازمة في الدرجة الأولى إلى تركيز كامل لجميع الصناعات الكيميائية في العالم كله. والنتيجة الثانية هي أن اتحادات الشركات التي تدخل هذه الحقول الجديدة تطالب بالدعم الحكومي وتحصل عليه، وتعزز بذلك قوتها وتوسعها.

لكن هذه العملية نفسها تزيد أيضًا قوة جميع تلك الاتحادات التي تتحكم بالفحم الحجري. فالفحم الحجري يستعمل في صناعة البنزين والزيت[42]،

(41) *Frankfurter Zeitung*, 13/3/1941.

(42) بشأن إنتاج الفحم انظر: Gurland, «Technological Trends and Economic Structure». =

وصناعة المطاط الاصطناعي (بونا)[43]، وإنتاج البلاستيك، كما أنه ضروري لصنع سوى هذه من المواد الاصطناعية. والفحم الذي كان سلعة وفيرة في ما مضى، أصبح نادرًا.

أتاحت العمليات الكيميائية الجديدة اعتماد السيارات في نظام النقل، ووفرت بذلك مستلزمات الحرب الخاطفة. واستلزمت توسيعًا هائلًا لصناعة الآلات[44]، وفرضت في الوقت نفسه اعتماد المزيد من التغيرات التكنولوجية المهمة، ولا سيما الاستعاضة عن الفولاذ الثقيل بمعادن جديدة خفيفة. وكان من نتيجة ذلك، مثلًا، أن وزن محرك ديزل ذي قوة 50 حصانًا يمكن أن يخفض من 175 كغ للحصان الواحد إلى مجرد 60 كغ للحصان الواحد[45].

ثمة، فضلًا عن ذلك، تغيرات تكنولوجية عديدة اتخذت أحجامًا لا يستهان بها وإن لم تكن جديدة. وسبقت الإشارة إلى صناعة الزجاج التي تمر، وفقًا لتقدير مراقب نبيه جدًا[46]، في ثورة صناعة ثانية. وتغيرت صناعة النسيج برمتها تغيرًا ثوريًا، وحازت صناعة صوف الرايون والسيلولوز حصة كبيرة أخرى. فالأسلاك المصنوعة من القش وسوق البطاطا بدأت تُنتج اليوم بكميات لا يستهان بها[47]. واستتبع هذا كله طلبًا هائلًا على الصناعات الكهربائية وصناعة

= بشأن إنتاج البنزين وسواه من المنتوجات النفطية انظر: General Loeb in: *Der Vierjahresplan*, vol. 2 (1938), and *Frankfurter Zeitung*, 18/4/1939.

(43) يقدر Gurland حجم إنتاج البونا بحوالى ربع احتياجات ألمانيا من المطاط أو ثلثها: انظر: «Chemie-Bilanz 1938,» *Deutsche Bergwerks-Zeitung*, 1/1/1939.

(44) بشأن إنتاج الماكنات، انظر: Hans Ilau, «Der Maschinenhunger,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 18 (1939), pp. 19-29.

(45) المصدر نفسه، ص 24.

(46) Suhr, p. 83.

(47) بشأن إنتاج صوف السيلولوز والريون انظر: Friedrich Sarow, «Zellwolle,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 17 (1938), pp. 263-276, and *Wochenbericht*: (9 March 1939) and (15 March 1939).

والمتوقع أن يزيد إنتاج صوف السيلولوز ليصل إلى 200,000 طن في عام 1939، وإلى 275,000 طن في عام 1940. انظر: *Frankfurter Zeitung*, 4/6/1939, and Friedrich Dorn, «Die Zellstoff- und Papierwirtschaft in und nach dem Kriege,» *Der Vierjahresplan*, no. 23 (1940), p. 1033.

الحديد والفولاذ والآلات التي توسّعت بدورها[48]. وأدى هذا الطلب المتزايد على الحديد إلى إنشاء شركة أشغال هرمان غورينغ التي سنعالجها لاحقًا. غير أن الصناعة الخاصة سارت على الخطى نفسها والتفتت أيضًا إلى استغلال الركاز المتدني الدرجة، مغيرة بذلك مرة أخرى عمليات التعدين.

لا يمكننا أن نأمل تقديم صورة ملائمة عن التغيرات التكنولوجية والتقدم التكنولوجي الذي تحقق. والرأسمالية لم تفقد، يقينًا، ديناميتها. وحقبة الاختراعات لم تصل إلى نهايتها. صحيح أن الاختراعات ما عادت فردية، إذا جاز القول، وأن المخترع ما عاد شخصًا فردًا، في المبدأ، بل فريقًا من العاملين المشتغلين لغاية الاختراع تحديدًا. وما عاد من شأن أي اختراع بذاته أن يغير النمط التكنولوجي؛ فالأغلب أن تتسبب سلسلة من الاختراعات المترابطة بثورة في التكنولوجيا. ولا شك في أن التغيرات التكنولوجية تصدر عن المنافسة الرأسمالية، وعن حاجة كل متنافس إلى التوسع باستمرار لئلا يقع في الركود أو الموت. ولذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي ليس مجرد روتين، ولا مجرد تقنية إدارية، فدوافعه الأصلية لا تزال فاعلة.

لكن الفارق الحاسم يكمن في أن عملية الاحتكار نفسها وغلاء نفقة التغيرات التكنولوجية وانعدام اليقين في ما يتعلق بها، جعلت التماس المساعدة من الدولة أمرًا لا بد منه. يقينًا، إنه كان في وسع الدولة لو شاءت أن تستخدم هذا الوضع لتقوم بتأميم الصناعات الجديدة على الأقل. لكن النازية لم تفعل ذلك، بل على العكس، عادت المساعدة المادية التي منحت لإقامة مشروعات جديدة بالمكاسب على الاحتكاريين الأقدم عهدًا.

تمويل الصناعات الجديدة

اتخذت المساعدة المالية التي قدمتها الدولة أشكالًا متنوعة، كضمانات الأرباح أو حجم الأعمال، أو الإذن بشطب الاستثمارات في فترة قصيرة. ولا

---

(48) بشأن إنتاج الحديد والفولاذ والألمنيوم، انظر: Horst Wagenführ, «Kontrollierte N.E.-Metalle auf dem Weltmarkt,» *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 211.

تختلف هذه الوسائل اختلافًا كبيرًا عن الطرق التي يستعملها كل نظام رأسمالي حديث بغية التغلب على تلكؤ رجال الأعمال في الإقدام على مخاطر مجهولة. لكن ألمانيا طوّرت أيضًا طرقًا جديدة في تمويل العمليات التكنولوجية الجديدة، وهذا ما أفضى إلى ما يسمى بالتمويل «الجماعي». وجوهر هذا النوع من التمويل هو إجبار رجل الأعمال الصغير والمتوسط على تمويل توسع رجل الأعمال الكبير.

هكذا أدت التكنولوجيا الجديدة إلى إيجاد أنماط جديدة من الشركات، والمثل الأدل على ذلك هو البنية التشاركية لصناعة صوف السيلولوز الجديدة. لم يكن يوجد في البداية إلا مصنعان لهذا الغرض، أحدهما يديره تروست الصباغ، والآخر يديره اتحاد غلانتزشتوف بيمبرغ لصناعة الريون. بدا أن إنشاء مصانع جديدة أمر لا بد منه، كما كان توزيعها على المناطق ضروريًا لأن مستهلكي صوف السيلولوز موزعون بصورة متساوية تقريبًا على أنحاء الأراضي الفدرالية. وتم جمع رأس المال اللازم لإقامة هذه المصانع من خلال بيع الأسهم على الرغم من ضغوط متفاوتة من مصانع النسيج المحلية. عينت الدولة من ثمّ خبراء لإدارة الشركات الجديدة، وأمنت لذاتها حصة صغيرة من رأس المال الأصلي. لكن الأسهم التي أخذها المؤسسون بعد لَأي، سرعان ما تحولت إلى جائزة لإنها كانت تحمل معها حصة من صوف السيلولوز وتضمن بذلك كمية من المواد الأولية لأصحاب مصانع النسيج. ولما كان كثيرون من صغار صانعي النسيج قد ابتاعوا الأسهم، فإنّها كانت موزعة بصورة عادلة إجمالًا، وسرعان ما أصبح مجلس الإدارة السلطة الحقيقية، واشتدت قوته نظرًا إلى كون امتلاك أسهم جديدة كان يتوقف على موافقة وزير الاقتصاد الذي استعمل سلطته لتعزيز قبضة الاتحادات. وفي أواسط عام 1939، كان ثمة 11 مصنعًا لصوف السيلولوز. وبعد فترة وجيزة جدًا، اندمجت في كارتيلات، ثم في اتحادات، وفي غضون سنة بعد التأسيس لم يبق إلا أربعة من هذه الاتحادات. فإلى جانب تروست الأصباغ واتحاد غلانتزشتوف بيمبرغ، كان ثمة مجموعة فريكسالتي يسيطر عليها اتحاد كريستيان ديريش، بينما لا تزال مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة تسيطر على المجموعة الرابعة.

إن تمويل صناعة هدرجة الليغنايت أكثر من هذا لفتًا للنظر. فمستلزمات رأس المال هائلة، ولم يكن في وسع أحد أن يتجشم مخاطر إنشاء مصنع كهذا إلا اتحاد الأصباغ الثري (ليونا). لذلك، وبقرار صدر في 28 أيلول/سبتمبر 1934، أنشئت «جماعة صناعة الليغنايت الإجبارية» المؤلفة من جميع مناجم الليغنايت التي تنتج 400,000 طن أو أكثر سنويًا. وشكّلت الجماعة من ثمّ شركة مساهمة مشتركة لإنتاج البنزين الاصطناعي من الليغنايت، أي ما عرف بالبنزين البني، ربطت عشرة مصانع، خلافًا لتنظيم صناعة صوف السيلولوز التي تم فيها التنسيق بين مئات المعامل. ويتحكم العشرة الكبار بكامل إنتاج البنزين الاصطناعي من الليغنايت. وباستثناء مصنعين تمتلكهما الدولة، فإن الاتحادات القوية وحدها ممثلة: فنترشال، كونت شافغوتش، فليك، تروستات الفولاذ، وتروست الأصباغ. وتبدو هيئة الإشراف على البنزين البني أيضًا كأنها قائمة بأسماء النخبة الجديدة. ويُحاط القيادي الحزبي، وزير الدولة كبلر، بمندوبين عن الاتحادات الذين هم في أكثر الأحيان قادة لمجموعاتهم الاقتصادية، وبمصرفيين، من أمثال كورت فون شرويدر، الوسيط في تحقيق التفاهم بين بابن وهتلر عام 1933، وببيروقراطيين وزاريين. ولم يكن إلا أربعة أعضاء فقط من موظفي الإدارات العامة أو مندوبي الدولة.

ولا شك في أن التكنولوجيا الجديدة وطرق التمويل الجديدة زادت عملية التحول الاحتكاري حدة.

القضاء على صغار رجال الأعمال

بينما قام نظام الكارتيل بالقضاء على رجال الأعمال غير الأكفياء وغير الموثوق بهم، فتحت الإجراءات القانونية هجومَ مجابهة على الحرفيين وباعة التجزئة غير الأكفياء. إذ صدر مرسومان في هذا الصدد، الأول لـ«تطهير بيع التجزئة» في 16 آذار/مارس 1939[49]، والثاني لـ«تنفيذ خطة السنوات

(49) *Soziale Praxis*, vol. 48 (1939), p. 403.

الأربع في مجال الحرف»، في 22 شباط/فبراير 1939 [50]. كانت أهداف المرسومين مزدوجة: تعزيز موقف المقاولين الأصحاء وكسب القوة العاملة. وبات من الممكن أن تتم تصفية باعة التجزئة والحرفيين إجباريًا من دون التعويض عليهم. والمجموعة الاقتصادية هي التي تقوم بتصفية باعة التجزئة بالتعاون مع القيادي الحزبي المحلي، وبورصة العمل المحلية، وأمين القوى العاملة. أما الحرف «فتطهَّر» بواسطة غرف الحرف. ويصبح باعة التجزئة والحرفيون «المطهّرون» عمالًا يدويين، ويغورون بذلك من مستوى الاستقلالية إلى الدرك الأسفل من البروليتاريا. ففي مؤتمر الحرف في السابع من أيار/مايو 1938، ذكر وزير الاقتصاد فونك أن 90,448 مشغلًا فرديًا من أصل 600,000 مشغل فردي أغلقت في العامين 1936 و1937، وأن هذه العملية لم تشارف قط على نهايتها (صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ، 9 أيار/مايو 1938). وفي شباط/فبراير 1939، ذكر المستشار الوزاري الدكتور مونتز أن عدد المشاغل الفردية التي أغلقت بلغ 104,000، وأضاف أن هذه الموجة سوف تستمر (صحيفة راينيش - فستفاليشه تزايتونغ، 7 شباط/فبراير 1939). وتشير هذه الأرقام إلى الوضع قبل صدور مراسيم التطهير. وصرّح فونك بوضوح أن على الحرف أن تتحمل الزيادة في كلفة الإنتاج عبر تخفيض الأرباح. وانخفض العدد المطلق للمشاغل الحرفية من 1,734,000 في عام 1934 إلى 1,471,000[51] في الأول من نيسان/أبريل 1939. أما الأرقام

(50) *Der Vierjahresplan*, vol. 3 (1939).

(51) إحصاءات الحرف اليدوية:

	تسجيل مشاغل جديدة	انقراض المشاغل	التناقص
1936	104,234	132,109	27.875
1937	75,153	137.726	62.573
1938	59,700	122.642	62.942
	239.087	392.477	153,390

المصدر: *Der Vierjahresplan*, vol. 3 (1939), p. 1029.

المتعلقة بانحطاط تجارة التجزئة، فهي عسيرة على الجمع. لكن المفوض الفدرالي للفحم الذي عيّنه غورينغ لزيادة الفعالية، أعلن أنه يجب أن يخفض عدد باعة التجزئة في تجارة الفحم (70,000) إلى النصف بغية زيادة ربحية أعضاء هذه المهنة الآخرين[52].

تكثفت هذه العملية بفضل إجراءات التحكم بالأسعار التي كثيرًا ما تنقل الأعباء الناتجة عن تخفيضات الأسعار أو تثبيتها إلى بائع الجملة أو بائع التجزئة إما عبر تقليص هامش التجارة وإما عبر تجميده[53].

تحركت هذه الموجة صاعدة بحدّة خلال الحرب الحالية. وأُغلق الكثير من المشاغل في الصناعات الاستهلاكية (النسيج، الجلد، الصابون، الشوكولاته، وما إليها). ومنذ ربيع 1940 تم تسريح مئات ألوف العمال المشتغلين في الصناعات الاستهلاكية وتحويلهم إلى صناعة السلع الإنتاجية وإلى الصناعات المساعدة للجيش (منظمة توت (Todt)، وخدمة العمل). وفي العام 1940 وحده سُرّح 480,000 رجل[54]. ويحصل بعض المشاغل التي أغلقت على مساعدة من الجماعة على أساس مرسوم 19 شباط/ فبراير 1940، وهي مساعدة مالية تُجمَع داخل المجموعات الاقتصادية وبواسطتها. وسمح للآخرين بأن يستمروا كمجرد وكلاء توزيع. كان عليهم أن يتوقفوا عن الإنتاج، مع السماح لهم، بأن يسوِّقوا المنتوجات التي تصنعها مشاغل أكثر فعالية. هكذا يتوافق التوجه السائد في صناعات السلع الاستهلاكية، المنتجة بالتقنين، مع

(52) *Frankfurter Zeitung*, 9/1/1941.

(53) Carl Mölders, ed., *Dasgesamte Recht des Vierjahresplanes: Ergänzbare Sammlung*, 2 vols. (Charlottenburg: H. Luchterhand, [s. d.]), vol. 2, group 6, p. 69.

مرسوم الأسعار وهوامش التجارة في السيارات وقطع الغيار الصادر في 18 شباط/ فبراير، 17 نيسان/ أبريل، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

(54) Erich Käsler, «Stillegung und Wiederaufleben,» *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, nos. 35-36 (1941), pp. 1254-1259.

بالنسبة إلى صناعة الصابون، قارن: مرسوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1939: Mölders, ed., vol. 2, group 6, p. 413.

وحكم مفوض الأسعار رقم 115/ 39 تاريخ 28 تشرين الاول/ أكتوبر 1939 حيث توضع القواعد التنظيمية لإغلاق المشاغل وتحويلها إلى مجرد وكالات مبيعات: Mölders, ed., vol. 2, group 6, p. 414a.

التوجه السائد في صناعات السلع الإنتاجية، وهو التوجه إلى القضاء على صغار رجال الأعمال ومتوسطيهم.

هذه العملية مرغوبة إذا ما اقترنت بضمانات كافية؛ ذلك أن الوضع الاقتصادي لوكالات التوزيع والصناعات الحرفية الصغيرة التي تضخمت تضخمًا هائلًا، أصبح هشًّا وغير قابلًا للشفاء. وميّز عالم الاجتماع الألماني تيودور غايغر في كتابه عن الشرائح الاجتماعية للشعب الألماني بين ثلاثة أنواع من الحرف اليدوية وتجارة التجزئة: النوع الرأسمالي، النوع المتوسط، والنوع الأقرب إلى البروليتاريا. ووجد استنادًا إلى الإحصاء الصناعي للعام 1925 التناسبات التالية بينهم[55]:

الحرف اليدوية: 4.5- 65.5- 30.0

تجارة التجزئة: 2.4- 65.0- 33.5

استنادًا إلى هذه الإحصاءات، كان حوالى ثلث إجمالي تجار التجزئة وأصحاب الحرف اليدوية بروليتاريين من الناحية الاقتصادية، وإن كانوا لا يزالون بحكم رجال الأعمال المستقلين. لم يجد هذا التناقض بين الواقع الاقتصادي ومطلب المكانة الاقتصادية حلًا في ظل جمهورية فايمار. واضطرت النازية إلى القضاء على أصغر جماعات الطبقة الوسطى وأكثرها افتقارًا كي تضمن موافقة بعض قطاعات الطبقة الوسطى على الأقل، وتعيد إليها مكانة اقتصادية سليمة. مهما كانت مرارة الانحدار إلى شريحة البروليتاريا، ومهما كانت وحشية الطريقة التي تمت من خلالها هذه العملية، فإنه لم يكن من الممكن تصور أي طريقة أخرى. لكن المكاسب الناشئة عن ذلك ما عادت على القطاعات الباقية الأخرى من الطبقات الوسطى فحسب، بل وعلى كبار رجال الأعمال أيضًا، إذ استطاعوا جراء تجميد هوامش التجارة على التاجر أو حتى تقليصها، أن يحولوا قسمًا من الأعباء الناتجة عن سياسة الأسعار إلى

---

(55) Theodor Julius Geiger, *Die soziale schichtung des deutschen volkes; soziographischer versuch auf statistischer grundlage*, Soziologische Gegenwartsfragen; 1 (Stuttgart: F. Enke, 1932), p. 74.

أضعف الجماعات في المجتمع، ولم تصل هذه العملية إلى خاتمتها. يبدو أن ثمة نقاشًا حادًا يتعلق بمستقبل تجارة التجزئة والجملة، مثلما يتبين من الدفاع المحموم عن وظيفة التجارة على لسان المدير العام للمجموعة الوطنية التي تغطي التجارة[56].

بنية الشركة

الشكل القانوني الذي اتخذته عملية التحول الاحتكاري هو الشركة المساهمة.

بيّن الباحثان الأميركيان برل ومينز[57]، بالتفصيل كيف تتوصل مبالغ صغيرة من رأس المال إلى السيطرة على اتحادات كبيرة. وعُرِفَت هذه الوسائل ومورست في ألمانيا أيضًا منذ بدأت الشركات المساهمة تقوم بدور كبير. حتى شكل الشركة المساهمة يعتبر شذوذًا عن مبدأ رجل الأعمال الحر، وهذا أمر اعترف به آدم سميث. فالشركة الحديثة، سواء أكانت احتكارية أم لم تكن، غيّرت وظيفة الملكية[58]. فمجرد شكل الشركة المساهمة يؤدي إلى فصل وظيفة رأس المال عن الوظيفة الإدارية وتتولد جراء ذلك البذرة التي تنمو منها البيروقراطية الإدارية، وتقضي بذلك على حجر الزاوية في المنافسة الحرة، أي على رجل الأعمال الذي يجازف برأس ماله وعمله كي يحقق بعض الغايات الاقتصادية. لكنه ليس من المحتوم أن يكون هذا الانفصال مؤذيًا ما دام الرأسماليون، أي أصحاب الأسهم، يتولون التحكم بالإدارة؛ أي ما دامت الشركات المساهمة هيئات ديمقراطية. ولكن ليست هذه هي الحال ولا يمكن أن تكون هذه هي الحال. وكان فالتر راتناو أول من لفت الانتباه، في كراس تحت عنوان *Vom Aktienwesen* (**في طبيعة الأسهم**) إلى أن البنية

---

(56) Otto Ohlendorf, «Kriegswirtschaftliche Gegenwartsfragen im Handel,» *Der Vierjahresplan,* vol. 5 (1941), pp. 513-515.

(57) Adolf A. Berle and Gardiner C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (New York: Macmillan company, 1934).

(58) Rudolf Hilferding, *Das Finanzkapital* (Wien: Volksbuchhandlung, 1923), p. 112.

الديمقراطية للشركات المساهمة تنحل لا محالة وتتحول إلى بنية تسلطية[59]. فالتغيرات نفسها التي تحدث في نظام سياسي ديمقراطي تحدث داخل الشركات المساهمة. ومثلما تصبح الحكومة مستقلة عن البرلمان كذلك يبسط مجلس الإدارة سيادته على المساهمين. فأسهم الأفضلية، والتصويت غير المباشر (حيث تنطوي شروط المصرف الذي أودع فيه المساهم أسهمه على توكيل المصرف)، ومجرد حجم الشركة الذي يجعل من المستحيل عقد جمعيات عامة لألوف المساهمين، ويجعل من المستحيل على المساهمين أن يحضروا الاجتماعات، عملت كلّها، مع عدد من الوسائل الأخرى، على جعل المساهم مجردًا من القوة. وكما يحدث في البرلمان، وهو أن تضمحل قوة النائب الفرد أمام قوة الأحزاب السياسية المقيدة بالانضباط الصارم، كذلك لا يعود اجتماع المساهمين مجرد مناقشة بين رأسماليين صناعيين، بل يتحول إلى صراع بين مجموعات احتكارية قوية تساوم الإدارة وتدعمها عندما تصل إلى أهدافها هي.

استُعملت سلطة الإدارة مرارًا، في ظل جمهورية فايمار، لغايات أنانية بحتة، حتى ضحت بمصالح الشركة وقادتها إلى هلاك قسم كبير من رأس المال. ولا يسعنا أن نعطي هنا إلا لمحة وجيزة عن سوء استعمال سلطة الإدارة التسلطية. آلت أحوال مصنع بيرة شولتهايس الشهيرة في برلين إلى الخراب المالي بسبب رئيسها الذي استعان بالمصارف على احتياز أسهم شركته بغية تسهيل الاندماج مع مؤسسة ذات رأس مال مفرط، تملك خليطًا من المصانع، والمطاحن، ومشاغل الأسمنت، والآلات. وتعيّن على مصنع البيرة أن يتحمل ما نتج عن ذلك من خسارة 70,000,000 مارك، على الرغم من أن أصحاب الأسهم وحتى أعضاء مجلس الإشراف لم يطلعوا على أي شيء من مبادرات الرئيس. كذلك آلت أحوال شركة التأمين الشهيرة فرانكفورت أوبر ماين إلى الإفلاس على أيدي مديريها الذين اعتبروا الشركة مجرد مخزن يسرقون منه قدر ما يستطيعون في أقصر مدة ممكنة. ومن ذلك أن مؤسسة الصوف الشهيرة

---

(59) Walther Rathenau, *Vom Aktienwesen eine geschäftliche Betrachtung* (Berlin: E. Fischer, 1918).

(نوردفوله) وصلت إلى الإفلاس جراء النشاط الإجرامي الذي قام به رؤساؤها والذي بلغت تكلفته أكثر من 200,000,000 مارك. ومن ذلك أن إدارة نورث جرمان لويد اشترت الأسهم في الشركة نفسها بالتعاون مع أعضاء مجلس الإدارة ورمت الخسارة الناتجة عن ذلك علانية على الشركة ذاتها عندما انهارت أسهمها في سوق الأسهم. ومن ذلك أن الصناعي الشهير أوتو فولف باع أسهم شركته الخاصة إلى شركة أخرى يسيطر عليها بسعر يفوق كثيرًا قيمتها الحقيقية، وكسب بذلك مبلغ عشرة ملايين مارك. ومن ذلك أن مديري كارشتات، وهو مخزن بارز من المخازن الكبرى، قاموا بمضاربات عنيفة. وما هذه إلا مجرد أمثلة قليلة على سوء استعمال استقلال الإدارة عن السيطرة لأغراض أنانية.

لهذه الظاهرة دلالة سياسية عميقة أيضًا. فالحزب النازي شنّ في هذه الفترة حملة دعائية عنيفة على الفساد داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي لارتباط بعض قيادييه الفعلي أو المزعوم بمضاربين من أمثال بارماتس، وكوتسيكر، وأشباههم. ولكن في حين حظي النشاط الإجرامي لصغار اللاعبين بتركيز شديد في الصحافة الألمانية وأفضى إلى انعكاسات سياسية قاسية، فإن الحالات الكبيرة فعلًا من سوء استعمال بنية الشركات خدمة لأهداف الإداريين الأنانية لم تخلف عواقب سياسية مماثلة. فحملة محاربة الفساد التي شنّها الحزب النازي لم تتناول إلا الفساد اليهودي والديمقراطي الاجتماعي حصرًا.

تم تكريس حكم مجلس الإدارة، أي مجلس الموظفين الذين يديرون المؤسسة ومجلس الإشراف، بوساطة نظرية «المؤسسة بما هي كذلك»[60]، أي بتداخل النظرية القانونية الفردية بالمذهب المؤسساتي. فهذه النظرية تقضي بأن الشركة إذا ما كانت قوية اقتصاديًا واجتماعيًا، تكون منفصلة عن المساهمين ومجلس الإدارة وتشكل مؤسسة ينبغي ألا يتماهى مصيرها بمصير الأشخاص الذين يمتلكونها أو يديرونها. من ذلك أن راتناو، مثلًا، أوضح أنه ينبغي ألا

---

(60) ملاحظات ممتازة على قانون الشركات الألماني: F. A. Mann, «The New German Company Law and Its Background,» *Journal of Comparative Legislation and International Law*, vol. 19 (November 1937).

يسمح لمصرف مثل دويتشه بنك، بسبب حجمه وأهميته، أن يذهب إلى التصفية الإرادية، لأن المصلحة العامة تقتضي استمرار عملياته.

من وجهة النظر المؤسساتية هذه، كان حق المساهم الفرد مجرّد مصدر للإزعاج، وأصبحت النظرية نتيجة لذلك نظرية مماهاة المؤسسة مع مجلس إدارتها الذي تحرر بفضل هذا من سيطرة المساهمين[61] أيًا كانت. هكذا اعتمدت المحاكم الألمانية تدريجيًا هذا المذهب، وتبنّت وزارة العدل الديمقراطية، في مسودتها لقانون الشركات الجديد، النظرة القائلة إن «مصالح المؤسسة بما هي كذلك تستحق الحماية مثلما تستحق الحماية مصالح المساهمين». ومن الجدير بالتذكير هنا الانتقاد الذي وجهه فقيه ألماني بارز إلى هذه المسودة وإلى ما تستند إليه من فلسفة مؤسساتية.

من المستغرب أن نشاهد كيف تكون عملية التحول الأوليغاركي لشؤون الشركة هدفًا، في عصر الديمقراطية وسيادة الشعب، وكيف تتم عملية تخفيض درجة المساهمين إلى مجرد مساهمين من عامة الفقراء (misera contribuens). حتى عبارة «كيان الشركة» المكرورة الرثة كان لا بد من استعمالها لتمجيد الطغيان الفاشي الذي يمارسه مجلس الإدارة، ناهيك بمصالح الأقليات التي تكثر الخطب الإشارة إليها في جنيف وغيرها اليوم. إن هذه الميول البيروقراطية لا يمكن أن تقاوم بالقوة الكافية. وهي تنشأ عن مبدأ خاطئ كليًا. وكما هي الحال مع الدولة كذلك هي الحال مع الشركة، إذ ينبغي ألا تخدم الشركة أغراضها الخاصة، بل أغراض أعضائها، والسادة أعضاء مجلس الإدارة ليسوا أسيادًا بل خدمًا. فالدولة هي نحن (L'etat, ce sont nous)[62].

في 19 أيلول/ سبتمبر 1931، وبمرسوم صدر عن رئيس الرايخ، تم تغيير قانون الشركات الألماني تحت وقع الفضائح المالية التي أتينا إلى ذكرها للتو.

---

(61) نقد ممتاز بقلم: Arthur Nussbaum, in: *Juristische Wochenschrift* (1932), p. 2585.

(62) Hans Reichel, in: *Juristische Wochenschrift* (1930), p. 1459.

الترجمة من مقالة مان (Mann) حول الطابع الرجعي للنظرية المؤسساتية، انظر: Neumann, «Der Funktionswandel des Gesetzes,» pp. 587-595.

لكن هذا المرسوم لم يكسر قوة مجلس الإدارة، بل اكتفى بطلب المزيد من الشفافية في الميزانيات العمومية (حسابات الربح والخسارة، وتقارير المديرين)، وفرض التدقيق الإجباري بوساطة مدققين محلفين، وجعل الاستيلاء على أسهم الشركة نفسها أصعب، وسمح بتخفيض رأس المال بطريقة أسهل.

ذهب قانون الشركات النازي بهذه المبادئ إلى أبعد من ذلك. كانت أيديولوجية الطبقة الوسطى التي اعتمدتها النازية قد اتخذت موقفًا نقديًا من الشركات المساهمة وطابعها الغُفل. ولذلك سمح قانون صدر عام 1934 بتحويل الشركات المساهمة إلى شركات تضامنية بسيطة أو شركات محدودة المسؤولية بطريقة شبه رسمية. ونص قانون 1937 على أن القيمة الدنيا لرأس مال الشركات المساهمة هو 500,000 مارك، وأن القيمة الاسمية للسهم يجب ألا تقل عن ألف مارك. لكن الاستثناءات مقبولة. كما أن القانون يسمح فوق هذا بحل الشركة التي ينتهك مجلس إدارتها «القانون أو مبادئ الأعمال المسؤولة وطرائقها انتهاكًا فاضحًا». لكن السمة الأساس للقانون الجديد هي إعادة تحديد العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين. وبينما كانت أكاديمية الحقوق الألمانية ترغب في اعتماد مبدأ القيادة، مع انتخاب القائد بدلًا من تعيينه، فإن القانون نفسه لا يذهب إلى هذا الحد، وإن كان يعزّز، مع ذلك موقع مجلس الإدارة «في وجه جمهور المساهمين اللامسؤولين الذين يفتقرون إجمالًا إلى البصيرة الضرورية في موقع الأعمال». فقد المساهمون جراء ذلك معظم حقوقهم. فالحسابات عادةً يقرُّها مجلس الإشراف إذا قبلها مثلما أعدّها مجلس الإدارة. هكذا حرّمت اجتماعات المساهمين من حق قبول الحسابات السنوية أو ردّها إلا إذا قام مجلس الإدارة ومجلس الإشراف بعرضها على الاجتماع، أو إذا رفض مجلس الإشراف مجلس الإدارة. وهذا التغيير إنما يكرّس طبعًا ممارسة فرضت بالأمر الواقع، ذلك لأن اجتماعات المساهمين كانت في الواقع مجرد شكليات. أضف إلى ذلك أنه حُظر رسميًا على اجتماع المساهمين بتّ مسائل الإدارة. ولا تقبل أسهم الأصوات التعددية إلا بإذن وزير الاقتصاد الفدرالي.

بهذا يمنح القانون النازي موافقة قانونية على ميل سائد وظاهر في جميع

الشركات الحديثة. وهو يقرّ الآن التضحية بحقوق المساهمين خدمة لمبدأ قانون الشركات.

انخفض عدد الشركات المساهمة في ظل النازية، لكن متوسط رأس المال المستثمر في كل شركة تزايد[63]. ولذلك، لا شك في أن قانون الشركات الجديد، والقانون الذي يجيز تحول الشركة المساهمة إلى شركة تضامنية بسيطة ساهما ماديًا في عملية التحول الاحتكاري[64]. وبقي المساهمون مجرد أشخاص يعيشون من ريوعهم. فالإدارات المتداخلة، والانتخابات بالواسطة، والأصوات التعددية، وتبادل الأسهم، وتجميع الأرباح، هذه الوسائط المشهورة كلها جعلت من الممكن إقامة نظام من الاتحادات لا يضاهى في أي بلد آخر، ولا حتى الولايات المتحدة.

من هم الاحتكاريون؟

هل الاحتكاريون مجرد مديرين، أم أنّهم رأسماليون خاصّون فحسب أو هم كذلك علاوة على كونهم مديرين؟ الإنجاز الخارق في إنشاء إمبراطورية صناعية هو إنجاز فريدريش فليك، المرتزق الصناعي الذي فاق كل منافس صناعي آخر، وعلى رأسهم فريتز تيسن. سيرته العملية لامعة. انطلق من صناعة الفولاذ الألمانية الوسطى ليصل سريعًا إلى تروست الفولاذ المتحد، فصناعة الفولاذ الألمانية الشمالية (أفران الصهر العالية، لوبيك). استحوذ على قاعدة فحمية (هاربن وإسّن)، ثم سيطر على قاعدة فحم ليغنايت ضخمة (هي

---

(63) تركيز رأس المال في الشركات المساهمة:

	العدد	رأس المال الإجمالي بمليارات الماركات	متوسط رأس المال بملايين الماركات
1931	10,437	24,6	2.25
1938	5,518	18,7	3.39

المصدر: *Wirtschaft und Statistik* (1939), p. 237.

(64) Keiser, p. 154.

المعروفة ببتشيك سابقًا) ثم دخل أخيرًا إلى الصناعة اليدوية ثانية[65]. بدأت هذه العملية عام 1936 وبلغت ذروتها عام 1937.

لعلّ صعود اتحاد كوانت أكثر إثارة للدهشة، وإن لم يكن حجمه ليقارَن بحجم الكبار. دخلت عائلة كوانت، وهم من صغار صنّاع النسيج، بسرعةٍ صناعة الآلات (Accumulatoren Fabrik, Hagen)، ثم الأسلحة والذخائر، ومنها إلى صناعة التعدين، ومنها إلى الكهرباء، والنقل، وصناعة البناء، ففحم الليغنايت، والبوتاس. وفي العام 1939 تولى مديرها العام إدارة أقسام من أشغال هرمان غورينغ[66]. والاتحاد مصلحة عائلية، على غرار اتحاد فليك. كيف يمكن تفسير هذا الصعود العملاق بأنه أمر لا نعرفه. ربما أعان كون قائد الاتحاد زوج السيدة غوبلز السابق على تفسير ذلك بعض الشيء.

ومن الاتحادات التي برزت بروزًا سريعًا اتحاد أوتّو فولف[67]. بدأ فولف في التجارة ثم حاز أسهم أقلية في تروست اتحاد الفولاذ وفي اتحاد مانسفلد للنحاس. لكنه سرعان ما بدّل تلك الأسهم الأقلية مقابل مكتسبات يتحكم بها بصورة حصرية، وأسرع في بناء مملكة إن لم نقل إمبراطورية. حصل على مصانع الفولاذ في تال من أيد يهودية. ثم استولى على أشغال حديد فيزر ومصانع بوخوم للحديد والفولاذ. وكمّل الاتحاد مع النمسا مملكته، من بعد ما كان قد اندفع نحو أراضي السار[68]. كان أوتّو فولف قد قام بدور لا يستهان به في ظل جمهورية فايمار، يوم نسّق تنسيقًا وثيقًا مع الجناح اليميني من حزب الوسط، ممثلًا دور النبيل المثقف، لا بل دور كاتب رواية تاريخية عن سيرة أوفرارد، المرتزق المالي التابع لنابليون. وبلغ اتحاده الذروة عام 1937.

اتحاد مانسمان (Mannesman) مشهور تمامًا عند جميع دارسي العلاقات الدولية. وحقق في ظل النازية حلمًا قديمًا، ألا وهو التوسع من اتحاد متخصص

---

(65) المصدر نفسه، ص 137.

(66) *Freies Deutschland* (27 July 1939).

(67) توفي فولف في عام 1939.

(68) Keiser, p. 215.

إلى اتحاد شامل. كان أبرز المستفيدين من عملية الأريَنة، لكنه ذهب إلى أبعد بكثير من ابتلاع الممتلكات اليهودية. وفي العام 1935 اشترى مصنعُ الأنابيب الفولاذية التابع له معملَ دلفنة للحديد في السار. وفي العام 1936 كمّل مقتنياته في شركة كرونبرينز (Kronprinz). وفي العام 1938 اشترى المزيد من معامل دلفنة الحديد[69]. وليس من قبيل الصدف أن مديره العام، ف. تزانغن (W. Zangen) هو أيضًا قائد مجموعة الصناعة القومية.

عرف اتحاد الكونت بالشتريم (Count Ballestrem) كيف يبسط سيطرته المطلقة على صناعة الحديد في سيليزيا العليا، وكيف يندفع من هناك نحو سيليزيا السفلى، وأسافل النمسا. وحاز من الدولة البروسية على ما تبقى من رأس مال مصانع سيليزيا العليا. وأقلق هذا التوسع مواطنه في سيليزيا العليا الكونت فون شافغوتش[70] (Count von Schaffgotsch) الذي كمّل مقتنياته في مناجم فحم سيليزيا العليا، وصناعة المناجم، مستفيدًا من الأريَنة استفادة كبرى.

لعل الظاهرة الأدعى إلى الالتفات هي صعود اتحاد بوتاس فنترشال (Wintershall). فهو يعطي حجة مقنعة بأن نظام الكارتيلات، إذ ضمن فوارق في الأرباح، تسبب بنشوء اتحاد استثمر مدخراته في عدد كبير من الفروع الأخرى. حتى في ظل جمهورية فايمار كان اتحاد فنترشال ينتج حوالى 50 في المئة من البوتاس المنتج في ألمانيا. في العام 1936، ضم إليه أحد منافسيه، وهو اتحاد بورباخ، وامتد إلى إنتاج النفط، وتكريره، واستخراج الفحم والليغنايت[71]، ثم إلى إنتاج البنزين الاصطناعي. ثم تبعه في ذلك منافسه الباقي الوحيد في إنتاج البوتاس، وهو اتحاد زالتسدتفورت (Salzdethfurth)[72]، إذ عزز موقعه في إنتاج البوتاس، وحاز أرصدة وأصول أوتّو فولف من أسهم النحاس، ودخل أخيرًا إلى استخراج الليغنايت، مستفيدًا من الأرينة أيضًا.

---

(69) *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 448.

(70) *Kartell-Rundschau*, vol. 36 (1938), p. 116.

(71) المصدر نفسه، ص 115 و234.

(72) المصدر نفسه، ص 114، و Keiser, p. 142.

لا نستطيع المضي في هذه القصة. ونحن لم نأت إلى ذكر الاتحادات القديمة من أمثال كروب (Krupp)، هانييل (Haniel)، غوتي هوفنونغز هوته (Gutehoffnungshütte)، كلوكنر، كما أننا لم نتطرق إلى التركيز في صناعة النسيج، وصناعات الكهرباء والزجاج والأسمنت والسيراميك. فالقصة نفسها تتكرر. وهي لا تقتصر على صناعة السلع الإنتاجية، بل تصح أيضًا على صناعات السلع الاستهلاكية. ففي صناعة السجائر ثمة اتحاد واحد هو ريمشتما (Reemstma) الذي لم يزل يؤيد النازية وحصل على الدعم المادي من جمهورية فايمار. وكانت هذه قد منحته إرجاءات لدفع ضرائب السجائر ثم أعفته من دفع مبلغ لا يستهان به. وينتج هذا الاتحاد 95 في المئة من مجموع السجائر[73]. والعملية نفسها تصح بالنسبة إلى المصارف حيث اتخذت أبعادًا هائلة. تناقص عدد المصارف الخاصة بسرعة[74]. ومرة أخرى توسّعت المصارف الكبرى ودخلت الصناعة، مستهترة بالنظرية النازية القائلة إنه ينبغي لرأس المال الخلاق ألا يقع تحت سيطرة الشركات المالية. واستنادًا إلى تقدير معهد دورة الأعمال الألمانية[75]، كانت كل السلع الخام ونصف المصنّعة المنتجة داخل ألمانيا وحوالى نصف السلع الصناعية الناجزة مرتبطة باتفاقيات احتكار أو كارتيل.

لا تصان هذه البنية الاحتكارية بوساطة المديرين العامين وحدهم، بل بوساطة الرأسماليين أيضًا. فأوتو فولف، وفريدريش فليك، وغونتر كوانت ليسوا مديرين، بل رأسماليون ذوو نفوذ. وهم ليسوا أصحاب ريوع يقتطعون في آخر السنة قسائم الأرباح من سندات الأسهم ويقبضون أرباحها. كما أن المديرين أنفسهم ليسوا مجرد مديرين، أي موظفين بمرتبات، إذ اتخذوا منذ زمن طويل دور الرأسماليين نفسه، يستثمرون مدخراتهم في الأسهم ويضاربون في كثير

---

(73) Keiser, p. 147.

في العام 1934 أنتجت ثلاث منشآت 833 في المئة من إجمالي السجائر. انظر: *Kartell-Rundschau*, vol. 36 (1938), p. 235.

صناعة السجائر محمية بمرسوم صادر عن وزير الاقتصاد في 11 آذار/مارس 1938 يحظر إقامة منشآت جديدة. انظر: المصدر المذكور، ص 285.

(74) بشأن إحصاءات المصارف انظر: *Bank-Archiv*, no. 4 (1941), p. 90.

(75) *Wochenbericht*, vol. 9 (1936), p. 198.

من الأحيان بأموال شركاتهم، معززين بذلك قوتهم المالية الخاصة داخل تلك الشركات. علاوة على ذلك، باتت المراكز الإدارية في كثير من الأحيان وراثية كمواقع الرأسماليين أنفسهم.

لا نحتاج في هذه المرحلة إلا إلى إظهار أن الأسواق والمنافسة لم يبطلا. فالصراعات انتقلت إلى مستوى أعلى، كما أن حوافز المنافسة ظلت فعالة. وهزيمة تيسن مثال أعظم. فانحطاطه الاقتصادي كان أمرًا واقعًا قبل فراره من ألمانيا بزمن طويل. وربما كان في الواقع مجرد نتيجة من نتائج هزيمته على أيدي منافسيه، اتحاد فريدريش فليك وهرمان غورينغ.

تكثفت المنافسة جراء ندرة المواد الأولية، كما أن الدولة نفسها انجرّت إلى الصراع بين الاتحادات المتنافسة. فالكرتلة والتحول الاحتكاري لا ينفيان المنافسة، بل هما شكل آخر من أشكالها. وفي مقدورنا أن نميّز، على مذهب بعض الاقتصاديين النازيين، بين ثلاثة من أنماط الاقتصادات القائمة في ألمانيا: اقتصاد تنافسي، اقتصاد احتكاري، واقتصاد أمري[76]؛ كما أننا قد نوافق، استنادًا إلى مادتنا، على ما خلصوا إليه من نتيجة مفادها أن قوة الاقتصاد الاحتكاري تضارع، على الأقل، قوة الاقتصاد الأمري. ولعلّه يجوز لنا أن نذهب إلى أبعد من هذا القول ونزعم أن الكارتيلات تؤكد المنافسة ولا تنفيها إطلاقًا؛ فالصراع على حصص الإنتاج أو المبيعات داخل الكارتيلات - على المواد الأولية، على رأس المال، على المستهلكين - تحدد طبيعة الكارتيل، واستقراره، ومدة بقائه. صحيح أنه كلما كان النظام احتكاريًا كان أقل انفتاحًا على التدقيق. فالحجب تصبح أغلظ ويتخذ تجهيل الأسماء صورًا أكثر تعقيدًا. لكن التنافس، لا بل التنافس التناحري يمضي قدمًا. فالخصوم يضطرون إلى الاستسلام لا جراء تخفيض الأسعار أو المناقصة الخاسرة، بل جراء قطع إمدادات المواد الأولية ورأس المال.

---

(76) Willy Neuling, «Wettbewerb, Monopol und Befehl in der heutigen Wirtschaft,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaf*, vol. 99 (1939), pp. 279-318.

لم تمت المبادرة التي يقدم عليها أصحاب المشروعات؛ بل هي حية مثلما كانت من قبل، وربما أكثر حيوية من ذي قبل. وشدّد كارل لانغه، النائب العام لصنع الآلات، والمدير العام للمجموعة الاقتصادية التي تغطي صناعة الآلات، مرة أخرى في معرض مناقشته أداء صناعة الآلات الألمانية مقارنة بإنكلترا وأميركا[77]، على أن النجاح ما كان ليتحقق لولا تعاون الصناعة الخاصة تعاونًا فعالًا. القوة الدافعة للتوسع هي الربح، وبنية الاقتصاد الألماني هي بنية اقتصاد احتكاري ومُكَرتَل كليًا.

---

(77) «Maschinenindustrie und Kriegspotential,» *Der Vierjahresplan*, vol. 9 (1941), p. 512.

IV

الاقتصاد الأمري

صورة الاقتصاد الألماني التي تقدّم عرضها هي صورة أحادية الجانب، وغير مكتملة. فهي لم تأخذ في الحسبان الاقتصاد الأمري (command economy)؛ أي الدولة التي تتدخل وتفرض التنظيم الصارم. ومن المتوقع أن يؤثر عمق الاقتصاد الأمري ومداه تأثيرًا حاسمًا في تغيير الصورة. وربما كان من شأن ستة أنواع من التدخل أن تقوّض البنية التي أنشأناها.

(1) النشاط الاقتصادي المباشر الذي تقوم به الدولة؛

(2) ذلك الذي يقوم به الحزب؛

(3) التحكم بالأسعار؛

(4) التحكم بالاستثمارات والأرباح؛

(5) التحكم بالتجارة الخارجية؛

(6) التحكّم بالقوى العاملة.

رأينا في ما تقدم وصفًا لما قام به النواب العامون من ترشيد لتوزيع حصص المواد الأولية، وتقنين للسلع الاستهلاكية. وحري بنا أن نلقي نظرة فاحصة على كل من أنواع النشاط الستة كي نحدد هل بلغت ألمانيا مرحلة دكتاتورية المديرين أو رأسمالية الدولة، أم أن تنظيم الدولة تنظيمًا صارمًا هو أمر مصمّم أصلًا لتعزيز الرأسمالية القائمة على الرغم من التغيرات الأساسية التي تعدّ من عواقب التنظيم الصارم المحتومة.

يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية النازية إلى أربع مراحل: مرحلة البداية، خطة شاخت الجديدة، خطة السنوات الأربع، الحرب.

في مرحلة البداية، لم تكن السياسة الاقتصادية تختلف كثيرًا عن أي سياسة أخرى تُعتمد في حال الركود الاقتصادي؛ إذ حاولت التغلّب على البطالة عبر تنشيط المبادرات الخاصة وتوسيع سياسة إحداث الوظائف، تلك السياسة التي اعتمدتها الأنظمة السابقة.

كان عدد من برامج إحداث الوظائف قد أُطلق وأُنجز إلى حد بعيد يوم وصل هتلر إلى السلطة: برنامج برونينغ في حزيران/يونيو 1932 (165,000,000 مارك)؛ برنامج بابن في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 1932 (280,000,000 مارك)؛ برنامج غيريكه للطوارئ (600,000,000 مارك) الذي أُطلق في كانون الثاني/يناير 1933 والذي فاقه برنامج راينهارت النازي إذ بلغ 1,070,000,000 مارك[1]. كان هدف هذه البرامج كلها القضاء على البطالة بتنشيط الميل الصاعد لدورة الأعمال بـ«إشعال الشرارة الأولى»، أو تحريك المضخة الذي يتمكن بعده رجال الأعمال الخاصة من المضي صعودًا. الأشغال العامة والدعم المالي الذي توفره الدولة والإعفاءات الضريبية واستخدام العمال خارج الصناعة الخاصة، تلك كانت الوسائل التي ينبغي اعتمادها. أُنفق القسم الأكبر من المال على الهندسة المدنية. أُسِّست مؤسسات تمويل جديدة تملكها الدولة وجُعِلَ التمويل ممكنًا عبر منح القروض، وفرض الرسوم، أو عبر تمديد الاعتمادات. لا يوجد أي شك في النجاح الموقت لهذه الإجراءات. إذ نشّطت الاستثمارات العامة صناعة السلع الإنتاجية ومعها الاقتصاد كله.

لعلّه لا يقلّ أهمية عن سياسة إحداث الوظائف ما حصل من تعزيز للمواقع الاحتكارية التي سبق لنا أن ناقشناها، وأموال الدعم العلنية أو الخفية

---

(1) مراجعة ممتازة للبرامج: Leo Grebler, «Work Creation Policy in Germany, 1932-1935,» *International Labour Review*, vol. 35, nos. 3-4 (March-April 1937), pp. 331-351 and 505-527.

المدفوعة للصناعة[2]، واستهدفت زيادة الأرباح الصناعية؛ إذ أعفيت من الضريبة الاستثمارات المخصصة لتبديل الأعتدة الصناعية والزراعية (قانون الأول من حزيران/ يونيو 1933)، بحيث يتمكن المقاول من شطب استثماره الجديد فورًا. وبات من الممكن الحصول على إعفاء من الضرائب المستحقة إذا ما أثبت المستثمر قيامه باستثمارات جديدة، كما حصلت الوحدات الصناعية الجديدة على امتيازات ضريبية لتطوير طرق إنتاج جديدة (15 تموز/ يوليو 1933). وحصل مالكو المنازل على دعم مالي وإعفاءات ضريبية للترميمات، بينما حصلت الصناعة ككل على اعتمادات أرخص. وأعفيت السيارات والدراجات النارية الحديثة الترخيص من ضريبة المركبات (10 نيسان/ أبريل 1933) بغية زيادة القوة الشرائية وتنشيط الإنتاج، بينما أجيز لمالكي السيارات القديمة أن يسددوا الضرائب المتراكمة على سياراتهم بدفع مبلغ مقطوع. وتقع في هذه الفئة قروض الزواج التي ناقشناها من قبل، كما أن سياسة الكارتيلات كلها (التي نوقشت آنفًا) تخدم هذه الغاية. كانت هذه المحاولات كلها ناجحة، ولا شك، مثلما هي ناجحة في جميع البلدان التي طبّقت فيها تقريبًا. إذ ارتفع الدخل القومي من 45,175,000,000 مارك عام 1932 إلى 58,660,000,000 مارك عام 1935؛ أي بنسبة 24.7 في المئة. وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة 63.2 في المئة بينما لم يزد حجم الأعمال التجارية في تجارة التجزئة إلا بنسبة 11 في المئة فحسب[3]. وتقلّصت نسبة البطالة جراء امتصاص القوى العاملة في الصناعة، وبرامج الأشغال العامة، وفي الخدمة العملية، وخدمة الأرض، لكن الأسعار بدأت ترتفع معرّضة نجاح الخطّة كلها للخطر.

هل كان سيقيض لهذا النجاح الأولي أن يبلغ مدى النضج ويتحول إلى ازدهار كامل أم لا، هذا ما يستحيل علينا أن نقرره، لأنه في أواخر عام 1934 خيّمت ظلال المرحلة الجديدة من اقتصاد ألمانيا، أي مرحلة الإعداد للحرب، على سياسة إحداث الوظائف.

---

(2) مراجعة جيدة: Gerhard Mackenroth, «Deutsche Industriepolitik, 1933,» *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, vol. 140 (1934), pp. 54-70 and 204-224.

(3) Grebler, p. 518.

في 24 أيلول/سبتمبر 1934، بدأ العمل بخطة شاخت للتحكم بالمستوردات. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1934، أنشئ مكتب مفوض الرايخ لمراقبة الأسعار، للمرة الأولى. وكان من المقرر أن تنتهي صلاحيّة هذا المكتب في الأول من تموز/يوليو 1935. وفي 30 كانون الثاني/يناير 1935، خلف شاخت شميتّ في وزارة الاقتصاد، وفي 16 آذار/مارس 1935 فرضت الخدمة العسكرية الإلزامية. في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1935 تركت ألمانيا عصبة الأمم، معلنة بذلك عزمها على استعادة مركزها العالمي السابق إما بمساعدة القوى العظمى وإما على الرغم من معارضتها. ثم أُعلنت خطة السنوات الأربع في مؤتمر الحزب الذي عقد في أيلول/سبتمبر 1936.

1. القطاع المؤمّم[4]

هل نسخَ اعتماد الاقتصاد الأمري حقًا المنافسةَ والاحتكار؟ الأبرز من بين هذه الأسئلة هو السؤال: هل انخرطت النازية فعلًا في عملية تأميم المصالح والأعمال الخاصة، هل زيد النشاط الاقتصادي المباشر الذي تقوم به الدولة إلى حد تحوّله إلى عامل حاسم؟ إذا كان الأمر كذلك فمن شأن رأسمالية الدولة أن تكون هي الغالبة فعلًا في ألمانيا، لكنها يقينًا ليست كذلك. إن حصة السلطات العامة من المصالح العامة، والإنتاج الصناعي، والنقل، والتأمين لم تزل كبيرة: أكبر من أي بلد آخر. الأشكال التنظيمية تختلف، وهي لا تعنينا هنا. كانت الدولة تقوم بنشاطها الاقتصادي في ظل القانون العام أو القانون الخاص، كمؤسسة عامة أو كشركة خاصة، أو ربما قامت بذلك أحيانًا في صورة شركة مختلطة، يساهم فيها رأس المال العام ورأس المال الخاص. كانت الحكومة الاتحادية، والأقاليم، والمناطق، والبلديات، وروابط البلديات ولا تزال هي الهيئات التي تقوم بهذا النشاط الاقتصادي.

---

(4) المرجعان الأساسان في موضوع المشروعات العامة في ألمانيا الجمهورية هما: Walther Pahl und Kurt Mendelsohn, eds., *Handbuch der öffentlichen Wirtschaft* (Berlin: Verlagsanstalt «Courier», 1930), and Julius Landmann, ed., *Moderne Organisationsformen der öffentlichen Unternehmung*, Schriften des Vereins für Socialpolitik; 176 (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1931-1932), vol. 2: *Deutsches Reich, Mit 11 Beiträgen*.

وتستند روايتي في الدرجة الأولى إلى المرجع الأول لأنه أشمل ولأنني شاركت فيه.

لم تزل السكك الحديد احتكارًا فدراليًا، بتجهيزات رأس مال يقدر بحوالى 25,780,000,000 مارك، وتستخدم 713,119 عاملًا في عام 1929. البريد وخدمة التلغراف أيضًا احتكارٌ فدرالي، برأس مال قدره 2,334,000,000 مارك وباستخدام 331,766 عاملًا. وتدير الحكومة الفدرالية الملاحة في الأقنية والنقل الجوي. والاحتكار الفدرالي لسكك الحديد، والبريد، والتلغراف سياسة ألمانية تقليدية لا ينازعها أي قطاع في البلد، سواء أكان الصناعيون أم الطبقات الوسطى أم العمال. لم تكن هذه الإدارة العامة أدنى من الإدارة الخاصة، بل كانت في وجه من وجوهها على الأقل أرفع منها بكثير، لأنه كان في مقدورها أن تأخذ في حسبانها مصالح المجتمع ككل وكانت تفعل ذلك. ففي سكك الحديد والبريد لم تكن الحكومة في موقع المنافسة قط.

لكن الحكومة الفدرالية سرعان ما استدارت نحو النشاط الصناعي، بحكم الضرورة من جهة وبحكم الصدفة من جهة أخرى. فحتى العام 1914، مثلًا، لم يكن لألمانيا إنتاج ألمنيوم خاص بها، بل كانت تستورد الألمنيوم من سويسرا وفرنسا. وعملت الحرب العالمية الأولى على ولادة صناعة الألمنيوم الألماني القوية. وأُسست شركة أشغال الألمنيوم المتحدة في عام 1917 برأس مال قدره 50,000,000 مارك، نصفه اكتتاب من الرايخ ونصفه من عدة مصالح صناعية خاصة أمدته بالمال والكهرباء. وانتهت الحرب العالمية قبل أن تبدأ جميع المصانع الإنتاج بكامل طاقتها، وبدأ التنافس العالمي يهدد ربحية مصانع الألمنيوم الحديثة. واستولى الخوف على الصناعة الخاصة، فباعت من الرايخ حصتها، بحيث إن كامل إنتاج ألمانيا من الألمنيوم في ظل جمهورية فايمار كان يخرج عمليًا من مصانع شركة واحدة تمتلكها الحكومة. ما من شك في أن هذه الشركة كانت تدار بفعالية بارزة. ولما كانت الحكومة هي المنتج الوحيد للألمنيوم، فإنها سرعان ما اضطرت إلى دخول حقل الكهرباء.

أُنشئت خلال الحرب العالمية الأولى معامل لإنتاج النيتروجين الصناعي. هنا أيضًا، كان الصناعيون مترددين وغير قادرين على المخاطرة بمبالغ على هذا القدر من الضخامة، فرفضوا التوسع. لذلك أنشأت الحكومة الفدرالية مصانع

خاصة بها، لكنها تركت تشغيلها للصناعة الخاصة (اتفاقية 31 آذار/ مارس 1915).

أخيرًا، ظلت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بقايا إنتاج للسلاح من جهة القوى العسكرية. وكانت تُنَسّق في هيئة الأشغال الألمانية (الشركة المساهمة للأعمال الألمانية (1920). واشترت الحكومة عددًا من المقتنيات الصناعية وأسست إضافة إلى ذلك مصرفًا خاصًا بها، هو مصرف الإقراض الصناعي الحكومي. وتمّ أخيرًا تجميع هذه المقتنيات كلها في شركة قابضة واحدة عرفت بالاسم المختصر فياغ (Viag) (الأشغال الصناعية المتحدة).

لكن ليس هذا إلا جزءًا صغيرًا من كامل حقل الشركات العامة. ثم تبعتها الأقاليم والبلديات. وبينما كانت إمبراطورية الحكومة الفدرالية قد بنيت أساسًا على الكهرباء، كان اتحاد بروسيا يقوم أساسًا على الفحم، ويتركز في شركة قابضة واحدة، وهي شركة الكهرباء والمناجم المتحدة المساهمة (المعروفة بالاسم المختصر: فيباغ (Vebag)) التي بلغ رأس مالها 250,000,000 مارك في عام 1929. وكانت أربع مجموعات صناعية ترتبط بفيباغ، وتتفرع كلها باتجاه حقول صناعية عدة. وتوسعت الأقاليم الأخرى على وجه مماثل، وخصوصًا ساكسونيا. وتمتلك البلديات عادة المصالح العامة، والغاز، والماء، والطاقة الكهربائية في كثير من الأحيان، والحافلات، والتراموای، وقطار الأنفاق.

يشهد نظام التأمين العام الواسع الانتشار، والمقتنيات في الأراضي والغابات، والمنظمات الصحية والرياضية، وتوزيع الألبان، وما شابه ذلك، على مدى انتشار القطاع العام في ظل جمهورية فايمار. ولا مجال البتّة للشك في أن هذه المصالح كانت ناجحة. ويُعزى نجاحها إلى فعالية البيروقراطية الوزارية والحميّة التي كان مسؤولو النقابات ينذرون أنفسهم بها لخدمة المصالح العامة العزيزة على قلوبهم.

ماذا الذي حلّ بالقطاع المؤمّم في ظل النازية؟

لم تكن التغيرات جذرية. لكن القطاع المؤمم قُلِّص في كثير من

الحالات. أعيدت مقتنيات الرايخ إلى مالكيها السابقين. وخلال السنوات الأخيرة من جمهورية فايمار، كانت شركة فياغ المساهمة قد اشترت أسهمًا في تروست الفولاذ ومصرف درسدن، لإنقاذ المساهمين من الإفلاس. وعلى الرغم من أن هذه الأسهم اشتُريَت بأسعار أعلى من السعر الرائج، فقد بيعت ثانية من مالكيها الأصليين بخسارة. وباعت فياغ أيضًا شركة راينميتال - بورسيغ من مؤسسة أشغال هرمان غورينغ. وذكرت صحيفة **فرانكفورتر تزايتونغ** الصادرة في أول كانون الثاني/ يناير 1941 أن إعادة خطوط الشحن إلى المالكين الأصليين مسألة تُبحث بحثًا جديًا؛ إذ كانت الحكومة الفدرالية قد اشترت أسهمهم بغية إنقاذهم من الإفلاس. لم يتعرض القطاع المؤمّم لأي تغيرات باستثناء التوجه الذي أشرنا إليه والذي يبين ببساطة أن التأميم ليس هدف النازية ولم يكن يومًا هدفًا لها، على الرغم من برنامجها الحزبي. ففي 31 آذار/ مارس 1937[5] كان رأس المال الاسمي للشركات المساهمة والاتحادات المحدودة المسؤولية 23,300,000,000 مارك، بينما كان رأس المال الاسمي للشركات التي تمتلكها الحكومة الفدرالية والأقاليم وتسيطر عليها 1,774,000,000 مارك، أي حوالى 7 في المئة (وهذا لا يتضمن سكك الحديد، والبريد، والتلغراف والطرق). لكن الأهم هو توزيع رأس المال المستثمر في الشركات التي تمتلكها الدولة على مختلف الفروع. لم تكن إلا 345,000,000 مارك مستثمرة في شركات قابضة، و509,600,000 مارك في الصناعة الثقيلة (299.8 مليون مارك في المناجم، 79 مليون مارك في الطاقة المائية، 75 مليون مارك في الماكنات والأسلحة) بينما استثمرت 611,000,000 مارك في المرافق العامة. ولم يتجاوز رأس المال الإجمالي المستثمر في جميع المشروعات البلدية الألمانية مبلغ 1,553,000,000 مارك في عام 1936.

مع أن من المؤكد أن القطاع المؤمّم لم ينمُ على حساب القطاع الخاص، فإن القطاع الذي كان خاضعًا من قبل للسلطات العامة بات اليوم خاضعًا لإدارة

(5) *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 525.

مشتركة عامة وخاصة. ويبدو أن لا سبب للتغيير؛ وهو لا ينتج إلا عن الصلة المتزايدة القوة بين الرأسماليين والدولة. ففي مجلس الإشراف على شركة فياغ المساهمة، مثلًا، نجد كروب، وممثلين عن مصرف برلينر - هاندلز غيزيلشافت الذي صار آريًا، ومصارف أخرى. ولا يحتوي مجلس الإشراف على مصرف إقراض الرايخ إلا على موظفين رسميين اثنين، أما الأعضاء الآخرون فيمثلون الصناعة والمصارف الخاصة. ونجد ترتيبات مماثلة في بعض الشركات العاملة من بين الشركات البروسية القابضة.

ومن الممكن أن نجمل ذلك بالقول أن لا مبرر للكلام على التأميم في ألمانيا؛ لا بل ثمة على العكس ميل إلى الابتعاد عن التأميم. فكل المواقع الصناعية التي كانت تحتلها السلطات العامة كانت قائمة قبل وصول النازية. وحيثما توسع النازيون فإنما فعلوا ذلك تحت ضغط الضرورات الاقتصادية. والثابت أن رأس المال العام لم يعرّض قوة رأس المال الخاص للتهديد ولم يفتتها؛ لا بل على العكس من ذلك، فإن رأس المال الخاص يقوم بدور حاسم في التحكم بالشركات العامة.

2. القطاع الحزبي[6]

(اتحاد غورينغ)

نهض إلى جانب القطاع المؤمّم، وبسرعة مذهلة، قطاع حزبي ضمّ منذ العام 1937: (1) اتحاد هرمان غورينغ؛ (2) مؤسسة غوستلوف؛ (3) شركة أعمال الجبهة العمالية؛ (4) النشاط التجاري للحزب (طباعة، نشر، عقارات).

جاء نشوء اقتصاد حزبي على خطى النمط المألوف عند رجال العصابات الأميركية الذين يحققون حلمهم بالتحول إلى أشخاص محترمين والدخول

---

(6) ثمة في موضوع شركة مصانع غورينغ مقالان ممتازان بقلم أ. د. غورلند كُتبا تحت الاسم المستعار الذي اتخذه وهو ر. لانغ: *Freies Deutschland*: (30 March 1939) and (6 April 1939).
وبالإنكليزية: Kurt Lachmann, «The Hermann Goring Works,» *Social Research*, vol. 8, no. 1 (Spring 1941), pp. 24-40.

في مجال الأعمال الشرعية، وذلك بعد أن يكونوا قد جمعوا الأموال بالابتزاز وفرض الإتاوات لغرض «الحماية» المزعومة. في حزيران/ يونيو 1937 تأسس عملاق صناعي يحتل اليوم المكانة الأولى في البنية الصناعية الألمانية. وسمّي هذا العملاق في أول الأمر شركة مصانع معالجة ركاز الحديد وصناعة الصلب لهرمان غورينغ، برأس مال بلغ 75,000,000 ماركٍ[7]. ويوم تأسست شركة أشغال هرمان غورينغ فُسِّرَ هذا الأمر فورًا باعتباره خطوة باتجاه تشريك صناعة الحديد الألمانية، لكن المسؤولين الرسميين الألمان سارعوا إلى الاعتراض على تفسير كهذا، ثم أعلن المايجور جنرال فون هانيكن، مدير القسم الأساس في وزارة الاقتصاد والنائب العام لصناعة الحديد والصلب، أمام حشد مختار من منتجي الحديد، أن الصناعة الخاصة «سوف تتملك هذه المصانع في أقرب وقت ممكن»[8]، على الرغم من أن هذا التصريح أُنكر بعد خمسة أيام. ولكن ما لم يُنكر هو التأكيد أن الحكومة الفدرالية لم تنوِ قط «الدخول في منافسة لا تطاق» مع الصناعة الخاصة. في الأصل، كان المؤسسون ينوون استعمال ركاز الحديد المتدني الدرجة، أي ذاك الذي لم تكن الصناعة الخاصة ترغب في استعماله، وكان مطلوبًا، في نظر مكتب خطة السنوات الأربع، لسد النقص في العرض. وبموجب مرسوم صدر في 23 تموز/ يوليو 1937 دُمِجَت حقوق التعدين في زالتسغيتر (القريبة من برونسفيك) بصورة إلزامية وأُسست شركة أشغال هرمان غورينغ لاستخراج الركاز، وبناء أفران تصنيع فحم الكوك واستكمال أعمال الفولاذ. ولو أن شركة أشغال غورينغ تمسّكت بهذا البرنامج لكانت أوجدت شيئًا جديدًا بلا شك، وإن كان من المفترض في هذا المشروع الجديد أن يكون مجرد تدبير موقت على امتداد فترة الاستعداد والحرب.

لكن شركة أشغال غورينغ لم تتقيد بحدود البرنامج الأصلي؛ والواقع أنها سرعان ما تخلّت عنه وتحولّت إلى منظمة قطّاع طرق وراحت تسطو وتسرق من المنظمات بقدر ما تستطيع، في كل فرع من فروع الصناعة. ويبقى صحيحًا

(7) *Kartell-Rundschau*, vol. 37 (1939), p. 513.

(8) *Deutsche Bergwerks-Zeitung*, 12/6/1938.

أن شركة أشغال غورينغ فتحت فعلًا مصنعًا جديدًا للحديد والصلب في برونسفيك. وفي عام 1938 بلغ إنتاج الركاز 413,000 طن، وافتُتح أول فرنين للصهر باستعمال عمليات جديدة للتنقية بالصهر في خريف 1939.

لكن التوسع الأكبر تم بعد الاستيلاء على النمسا. ففي حزيران/ يونيو 1938، استولت هذه الشركة على اتحاد هائل للآلات، والأسلحة، ومصانع السيارات والسكك الحديد، والمناجم. في آذار/ مارس 1939، انتُزعت كبرى المنشآت الصناعية في النمسا، وهي ألبين مونتان، من يدي تيسن. والواقع أن توسع شركة أشغال غورينغ لتبلغ نطاقها الحالي تم على حساب تيسن، مثلما أن إمبراطورية فليك لا تكاد تخطر بالبال لولا انهيار تيسن. إن سرقة الألبين مونتان حادثة مفعمة بالسخرية، لأن هذا الاتحاد الذي لم يكن يعود بأرباح طائلة، كان لا يزال يعمل بفضل تضحيات عظيمة يبذلها تيسن لأسباب وطنية، وكان لا يزال رأس الحربة لمعارضة النازية في النمسا والوحدة مع ألمانيا. كما انتُزِعَ عدد من الأشغال النمساوية من دولة النمسا سابقًا، بينما كانت الفياغ تمدّ أشغال هرمان غورينغ بحقول الحديد ومثلها شركة راينميتال - بورسيغ الآنفة الذكر. هكذا دخلت شركة أشغال غورينغ مجال صناعة الأسلحة في منافسة مباشرة لكروب (Krupp). ووفّرت شركة الدولة البروسية لأشغال غورينغ مناجم الفحم، وأخيرًا لا آخرًا، وفر استملاك مصانع تيسن الفرصة الذهبية للاستيلاء على مصالحه في الفحم وسواها من الأصول التي كان يديرها في بادئ الأمر قائد المنطقة تربوفن، تابع غورينغ الأمين الذي عيِّن لاحقًا مفوضًا فدراليًا على النروج.

ما إن تم هضم الغنائم النمساوية حتى اطّرحت الغاية الأصلية لشركة أشغال هرمان غورينغ. وأعلنت صحيفة بارزة[9] أن من الخطأ أن يفترض المرء أن شركة أشغال هرمان غورينغ كانت تنوي إنشاء مركز جديد للتعدين. اطّرحت المهمة القومية ما إن جُمِعَت أمثال هذه الغنائم. ومن العسير تقصي التوسع الذي حققته هذه الشركة. وفرت مقاطعة السوديت، والمحمية، والنروج، ورومانيا فرصًا جديدة.

(9) *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 2/3/1939.

إن تطور هذه الشركة مذهل. كتبت المجلة الاقتصادية[10] الألمانية البارزة تقول: «اجتازت شركة أشغال هرمان غورينغ هنا في وقت قصير جميع المراحل التي استغرقت صناعة الحديد الخاصة عقودًا عديدة من السنين لتمر فيها. ويبقى مع ذلك فارق جوهري وحيد اليوم: بينما تتمتع اتحادات الحديد الخاصة بقاعدة فحم حجري وفحم كوك خاصة بها، فإن شركة أشغال هرمان غورينغ تتلقى فحمها من الخارج، باستثناء مناجم فحم الليغنايت من ألبين مونتان والمشاركة الجنوبية الشرقية القديمة لشركة سفن الدانوب البخارية». وبطل هذا «الفارق الجوهري» منذ الاستيلاء على أموال تيسن.

لا تحدد بنية هذا الاتحاد أي ضرورة اقتصادية. من الطبيعي أن تريد منشأة لمعالجة ركاز الحديد أن تقتني أفران صهر، ومصنعًا للفولاذ، وقاعدة من الفحم الحجري. لكن شركة أشغال هرمان غورينغ تضم صناعة الماكنات، والذخائر، والنقل، والشحن، والمال، والسيارات، والبوتاس، والنفط، وتشييد الأبنية، وجملة القول إنها تدخل في النشاط الاقتصادي كله تقريبًا. من الصحيح أيضًا أن جميع الاتحادات الألمانية تقريبًا توسعت في هذه الاتجاهات. لكن الاتحاد الخاص يقوم بذلك عادة بسبب ازدياد رأس المال، على غرار ما فعل اتحاد هوغو شتينس خلال تضخم العام 1923. لكن شركة أشغال هرمان غورينغ توسّعت فور تأسيسها مباشرة، ومن دون أن تتكون لديها ادخارات متراكمة.

كيف تمّ تمويل المقتنيات الجديدة إذًا؟ لا يُعرَف إلا القليل عن الطريقة، لكن القليل الذي نعرفه هو هذا: جاء قسم من السرقة العادية على صورة الاستيلاء على الممتلكات (خصوصًا أموال تيسن)، وجاء قسم آخر عبر مبادلة الأسهم أو عبر الشراء. من دفع المال؟ المكلف العادي والصناعة الخاصة. فمن أصل رأس المال البالغ أربعمئة مليون مارك التي كانت تمتلكها شركة أشغال هرمان غورينغ عام 1939، جاءت 245,000,000 مارك من اكتتاب الرايخ و155,000,000 من اكتتاب ترتب على الصناعة الخاصة أن تقوم به، ولا سيما مصانع معالجة الحديد التي أُرغمت على شراء أسهم بقيمة 50 مارك

(10) *Der Deutsches Volkswirt*, no. 23 (1939).

عن كل عامل. ولا تحصل هذه الأسهم على أي عائدات قبل إنجاز الأعمال في مصانع الفولاذ في زالتسغيتر، ولا يكون لها أي قوة اقتراعية حتى عام 1943. وفي العام 1948 ينظر مجلس إدارة الشركة في رد قيمة الأسهم. هكذا كان التمويل حالة نموذجية من سطو العصابات. كان على صناعة الحديد أن تدفع إتاوة للحماية وأن تموّل منافسها.

أما أن شاخت والصناعة الخاصة لم يتحمسا للمشروع الجديد، فأمر مشهور[11]. لكن التهديد بالاستملاك والتجريد من الملكية كان أكبر من أن يتم تجاهله. أضف إلى ذلك أن لا أحد يعلم إلى أي مدى استفادت الاتحادات الكبرى، من أمثال فليك وفولف ومانسمان وتروست الأصباغ وتروست فنترشال، من تعاونها مع شركة أشغال هرمان غورينغ.

يتسم اتحاد هرمان غورينغ الآن بالبنية التنظيمية التالية. فهو يتألف من ثلاث شركات عاملة، تنسق بينها شركة قابضة. ولكن ينبغي أن يفهم أن الشركات العاملة الثلاث تمثل بدورها شبكة من مشروعات فرعية عدة. أهم الشركات العاملة هي شركة أشغال الرايخ للمناجم والمشاغل التي يبلغ رأس مالها 560,000,000 مارك واحتياطي يصل إلى 118,000,000 مارك. وهي تضم بصورة خاصة المناجم والمسابك. الشركة العاملة الثانية تدعى أشغال الرايخ لصناعة الأسلحة والآلات (مصنع الرايخ للأسلحة والآلات، شركة مساهمة) برأس مال يبلغ 80,000,000 مارك و13,500,000 احتياطي. وصغرى هذه الشركات هي أشغال الرايخ للأقنية والشحن، برأس مال 12,500,000 مارك واحتياطي 11,500,000 مارك[12]. والشركة القابضة تدعى أشغال الرايخ لهرمان غورينغ التي جُهّزت في الأساس برأس مال قدره 100,000,000 مارك، ورفع الآن إلى 250,000,000 مارك.

ما هو مسوّغ هذا المشروع العملاق؟ إن من شأن المقارنة بمنظمات

(11) *Frankfurter Zeitung*, 31/10/1937.

(12) *Frankfurter Zeitung*, 18/1/1941.

العصابات أن توضح المسألة. لم تتمكن البنية النازية الرسمية من اختراق التحصينات التي تتحصن وراءها البيروقراطيات الوزارية والصناعية في القطاع المؤمم. فالنفوذ الطاغي لهاتين الجماعتين ما زال سالمًا مثلما كان في ظل جمهورية فايمار. كما أن الحزب لم يتمكن من اختراق الصناعة الخاصة التي ما زالت تتحكم بها المجموعة نفسها من الأشخاص. لم يفلح الحزب في الاستحواذ على سلطة البيروقراطيات في الجيش والبحرية والقضاء والإدارة. فالحزب لا يسيطر إلا على الشرطة، والمنظمات الشبابية، والدعاوة.

لكن هذا ليس كافيًا. رجل العصابات لا يستطيع البقاء إلا إذا أصبح محترمًا. فالإرهاب وحده لا يستطيع أن يعطيه الأمان الكافي. وحدها القاعدة الاقتصادية التي تمدّه بدخل ثابت وتمنحه مكانة اجتماعية، تفتح أمامه الطريق لدخول المجتمع. إن شركة أشغال غورينغ تشكل محاولة الحزب لتأمين القاعدة الاقتصادية لحكم الحزب. كان إنشاء هذه المؤسسة غير ضروري اقتصاديًا منذ البداية. فاستعمال ركاز الحديد المتدني الدرجة ليس امتيازًا لشركة أشغال هرمان غورينغ. ثمة اتحادان آخران موّلهما صناعيون مستقلون للقيام بالمهمة نفسها. فبروز هرمان غورينغ في الصناعة الخاصة ليس ظاهرة اقتصادية، بل ظاهرة سياسية تبتغي تأمين النفوذ السياسي لبيروقراطية الدولة وتعزيزه؛ إنها تفتح مجالات عملية جديدة لقياديي الحزب، وتخلق دخولًا جديدة لكبار مسؤولي الحزب، بحيث تضعهم على المستوى الاجتماعي نفسه الذي يتبوأه قادة الصناعة والخدمة المدنية. وبصورة ملموسة أكثر، إنه جناح غورينغ داخل الحزب، محاولًا شق طريقه إلى المجتمع الراقي، وهو لن يتردد أمام أي شيء كي يحقق ذلك. وسوف يتضح هذا الأمر عندما ندرس جهاز العاملين في هذه الشركات.

من هم المديرون؟ مجلس الإشراف على الشركة القابضة هو برئاسة وزير الدولة بول كورنر. ولد كورنر عام 1893، درس الحقوق ولم يكمل دراسته، انضم إلى الحزب منذ العام 1936، وارتقى إلى منصب قائد الإس إس رفيع الرتبة، وهو عضو مجلس غورينغ في إقليم بروسيا، وعضو في الرايخشتاغ، وبديل لغورينغ كنائب لخطة السنوات الأربع. والأعضاء الآخرون هم: وزير

الدولة الدكتور لاندفريد الذي يتردد اسمه مرارًا وتكرارًا في كثير من الشركات والمكاتب: ولد عام 1884، لتاجر ثري وصاحب مشغل، وهو محام من حيث المهنة، خدم في الجيش، ودخل الإدارة البروسية عام 1920 وارتقى المناصب بسرعة. هو عضو في الحزب النازي موثوق به تمامًا. ونجد أيضًا المستشار الوزاري في وزارة المال، بريكنفلد؛ وهانز كرل، المولود في عام 1900، وهو صاحب مشغل نسيج، ورئيس الغرفة الاقتصادية، وقائد مجموعة صناعة النسيج، ومستشار اقتصادي للحزب في المقاطعة؛ وكارل لانج، دكتاتور الآلات في ألمانيا؛ وتوماس، أحد جنرالات الاقتصاد. أما مديرا الشركة القابضة فهما رونرت الذي عمل سابقًا في اتحاد كوانت، والدكتور غيدو شميدت، وزير خارجية النمسا السابق وصاحب الدور العملي في خيانة النمسا وتسليمها للنازية. ونجد في الشركة العاملة رقم 1 نسبة عليا من قياديي الحزب؛ فإلى جانب كورنر وكبلر، نجد رئيس وزراء برونسفيك ديتريش كلاغز، المولود عام 1891، المدرس في المدرسة الابتدائية والعضو القديم في الحزب. والمديرون هم: بول بلايغر، وهو صاحب مشغل صغير للحديد والمستشار الاقتصادي للحزب في المقاطعة؛ ومستشار الدولة فيلهلم ماينبرغ، المولود عام 1898، وعضو الحزب وعضو في القمصان البنيّة منذ عام 1929، ومنظم رابطة المزارعين النازيين. وفي الشركة العاملة رقم 2، المدير هو الدكتور وليام فوس، المحاسب المجاز والعضو القديم في الحزب. وفي ألبين مونتان، المؤسسة الفرعية في الشركة العاملة رقم 1، نجد في مجلس الإشراف كورنر، والإخوة أيغروبر (النازيين النمساويين)، وكرل، وكبلر، ورونرت، ورئيس وزراء بافاريا لودفيك زيبرت (المحامي من حيث المهنة والنازي القديم)، وبعض البيروقراطيين. وهكذا نجد أن نفوذ القياديين الحزبيين طاغٍ.

مع أن الوضع القانوني لاتحاد غورينغ هو وضع شركة خاضعة للحكومة الفدرالية، ثمّة اتحاد صناعي آخر يخضع من الناحية القانونية خضوعًا كليًا للحزب، ولا سيما مصنع غوستلوف الذي أنشئ على ممتلكات صُودرت لتغدو آرية، مصنع زول للأسلحة. وتكريمًا لفيلهلم غوستلوف، عميل الحزب النازي في سويسرا الذي اغتيل عام 1934، أسس الحزب مؤسسة فيلهلم

غوستلوف التي سرعان ما تحولت إلى اتحاد صناعي لا يستهان به مُكَوَّن من ست شركات، من بينها مصنع هيرتنبرغ النمساوي للذخائر. ويدير هذا الاتحاد حصريًا الحزب، أي قائد مقاطعة تورنجين فريتز زاوكل الذي لم يزل مرتبطًا بالمنظمات العنصرية منذ العام 1919. وتقبع مالية هذه المؤسسة في الظلمة التامة، لأنها لا تنشر أي ميزانية عمومية ولا كشوفًا بالأرباح والخسائر. وهي لا تخضع إلا لرقابة القيادات الحزبية.

مما يدهش أيضًا نمو النشاط التجاري للجبهة العمالية الألمانية. وتدير جبهة العمل الألمانية الآن المؤسسات الآتية:

1. مصرف العمال الألماني، بميزانية تبلغ 513,000,000 مارك و34 فرعًا في عام 1938، والذي يأتي في جملة المصارف الألمانية الأربعة الكبرى

2. الحلقة الألمانية - شركة التأمين على الحياة والصحة

3. شركة التأمين الشعبية على الحياة - فولكفيرزورغه

4. الحلقة الألمانية - شركة التأمين النمساوية على الحياة

5. غيهاغ - شركتان للبناء والإسكان

6. 26 شركة للبناء والإسكان تحت اسم: الموطن الجديد

7. «شركة البناء الألمانية»، وهي مؤسسة لإنشاء المباني

8. 16 دارًا للطباعة والنشر، من بينها نقابة صنّاع الكتب

9. مصانع سيارة الشعب: في طور الإعداد

10. مصانع جرارات الشعب: في طور الإعداد

11. شركة المسرح القومي الألماني

في العام 1938 كانت الجبهة تدير 65 شركة[13]، معظمها (باستثناء الرقمين 9 و10) مسروق من النقابات العمالية. وفي العام 1941، استولت

(13) *Soziale Praxis*, vol. 48 (1939), p. 1070.

الجبهة العمالية على التعاونيات الاستهلاكية، في الأراضي الألمانية وفي النمسا[14].

تلقى توسع أعمال الجبهة العمالية في مجال التأمين دفعًا قويًا من القرار الذي فرض على المهن غير المغطاة بالضمان الاجتماعي الفدرالي أن تحصل على التأمين. وذهبت حصة الأسد إلى شركة الحلقة الألمانية التابعة للجبهة العمالية.

هل يعتبر هذا التطور نفيًا للرأسمالية؟ لا أعتقد ذلك. لا بل على العكس، فهو يبدو توكيدًا لقوة المجتمع الرأسمالي الحيوية؛ ذلك لأن هذا التطور يثبت أنه حتى في دولة يحكمها الحزب الواحد، وتتبجح بغلبة السياسة على الاقتصاد، لا بقاء للسلطة السياسية من دون السلطة الاقتصادية، أي من دون موقع متين في الإنتاج الصناعي. ليس ثمة أدنى شك في أن الرأسمالية الألمانية تكره هذا التطور. لا شك في أن هذه العملية زادت من حدة الاحتقار الذي تكنّه البيروقراطية القديمة والقيادة الصناعية للعصابات النازية التي أنشأت في أقل من أربع سنوات أكبر إمبراطورية صناعية في أوروبا عبر الاستملاك، والسرقة الموصوفة، والابتزاز.

3. السوق والتحكم بالأسعار

يستند القول بأن السوق تم وقفه بفعل التنظيم الإداري، إلى حد بعيد، على وجود التحكم بالأسعار. فثمة، على ما يرد في هذا الحجاج، نظام من الأسعار الإدارية التي يتم تحديدها من فوق وليس بواسطة آلية السوق. لا شك في أن سلطة الدولة على الأسعار، سواء أكانت فعلية أم ممكنة، ازدادت. فالتحكم بالأسعار قائم وهو فعّال على وجه الإجمال. لكن المسألة المهمة هي معرفة هل يلغي نمط التحكم بالأسعار فعالية آليات السوق أم أنَّ آليات السوق تعود إلى الظهور على شكل آخر في نظام التحكم بالأسعار. ولا يسعنا

(14) *Soziale Praxis*, vol. 50 (1941), p. 215.

في هذا الكتاب أن نأمل في تقديم تحليل شامل لإجراءات التحكم بالأسعار، وطريقة عملها وآثارها الاقتصادية. فالأحكام، والتنظيمات، والقرارت تعدّ بالآلاف. وكل ما نستطيع القيام به إنما هو تقديم نبذة وجيزة عن البنية التنظيمية وعرض لمحة مكثفة عن المبادئ والآلية المتحكمة في السوق.

الأصل القانوني للتحكم بالأسعار هو القانون القاضي بتنفيذ خطة السنوات الأربع والصادر في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، وهو الذي أوجد منصب المفوض الفدرالي لتكوين الأسعار. «تم تعيين مفوض فدرالي للتحكم بتكوين أسعار السلع والخدمات من كل نوع، ولا سيما تلك المتعلقة بتلبية ضرورات الحياة اليومية، للإنتاج الزراعي والصناعي كله، ولنقل البضائع والسلع من كل صنف، ولسوى هذه من التعويضات». وتخضع لسلطة هذا المفوض أسعار السلع والخدمات على أنواعها؛ والإيجارات، وأجور النقل، ورسوم الأطباء، وأطباء الأسنان، والمحامين، وبطاقات الدخول إلى المسارح، ودور السينما، والحفلات الموسيقية؛ ورسوم المنظمات؛ والبريد وأجور السكك الحديد؛ والعمولات والرسوم المدرسية، وكامل قطاع الأسعار الزراعية باستثناء العمل الذي يخضع لنظام خاص. وفي 3 حزيران/ يونيو 1939، صدر مرسوم جزائي يحكم بالسجن (حتى خمس سنوات) وغرامات غير محددة على كل انتهاك مقصود أو ناتج عن الإهمال لقانون مفوض الأسعار وأحكامه.

وكان مفوّض الأسعار جوزيف فاغنر، وهو قائد دائرة نازيّ ورئيس مقاطعة، قد أوضح مهماته في خطاب[15] لافت من حيث تعهده بعدم الإخلال بالاقتصاد، ورأيه في أن العرض والطلب لم يعودا ينظمان الأسعار، ورغبته في التعاون الوثيق مع المجموعات والغرف، وتشديده على أن سياسة الأسعار ينبغي أن تؤمّن مستوى معيشة لائقًا لجماهير الشعب.

يقوم مفوض الأسعار بمهماته إما مباشرة وإما بواسطة منظمتين إقليميتين

---

(15) Carl Mölders, ed., *Dasgesamte Recht des Vierjahresplanes: Ergänzbare Sammlung*, 2 vols. (Charlottenburg: H. Luchterhand, [s. d.]), vol. 2, pp. 5-12.

مختلفتين هما: هيئة تكوين الأسعار وهيئة مراقبة الأسعار. وترتبط الهيئة الأولى برؤساء المناطق البروسيين، بالحكام الفدراليين، أو بسوى هؤلاء من الهيئات الإدارية الرفيعة؛ أما الثانية فترتبط برؤساء المناطق المساعدين، وسوى هؤلاء من الأجهزة الإدارية. وجملة القول إن الأولى تحدد الأسعار، أما الثانية فتراقب تطبيق أحكام مفوض الأسعار وهيئات تكوين الأسعار.

لا بد للهدف المرجو من وراء أي سياسة أسعار من هذا القبيل من أن يكون منع التضخم، طبعًا، وأن يضمن عبر ذلك مستويات المعيشة لجماهير الشعب الكبرى. كان من الممكن للتضخم في ألمانيا أن ينجرّ عن واقع اقتصاد الحرب، لأن العرض الكافي من السلع الاستهلاكية الحيوية غير موجود ولم يوجد أصلًا. ونظرًا إلى أن الطلب الفعلي يتجاوز بكثير العرض المتاح، بدت عملية التحكم الشامل بالأسعار أمرًا لا مناص منه. ولهذا الغرض كان القرار الحاسم الأول الذي أصدره مفوض الأسعار قرار «تجميد الأسعار» (إيقاف الأسعار) الصادر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1936[16]. كانت زيادات الأسعار على السلع والخدمات فوق مستوى 18 تشرين الأول/أكتوبر 1936 محظورة. وهكذا جُمِّدَت الأسعار على ما كانت عليه في ذلك التاريخ. ومع ذلك أباح القرار لمكاتب الأسعار أن تمنح بعض الإعفاءات، وهو أمر سرعان ما أصبح قاعدة. يقرر مفوض الأسعار الإعفاءات عادة بالنسبة إلى رسوم المصالح العامة إذا كانت تعمل على كامل رقعة الأقاليم الفدرالية، وكذلك التغيرات في أسعار المؤسسات، بما فيها قطاع الأغذية، وأسعار الكارتيلات، وحالات خاصة عظيمة الأهمية. وكان لا بد لأي إعفاءات أخرى من أن تصدر عن مكاتب تكوين الأسعار[17].

ليس في مقدورنا أن نتابع تطور سياسة الأسعار في ظل خطة السنوات الأربع، وسوف نركز كليًا على سياسة الأسعار خلال الحرب. القرار الأساس، وهو غير مفيد كثيرًا، هو قرار اقتصاد الحرب الصادر في 4 أيلول/سبتمبر

---

(16) Mölders, ed., pp. 17-17a.

(17) Ruling No. 60/39 of 29 June 1939: Mölders, ed., vol. 2, group 6, pp. 20c-20f.

1939 (الفقرات 22 إلى 28). «ينبغي أن تحسب الأسعار والتعويضات للسلع والبضائع من أي نوع وفقًا لمبادئ اقتصاد ملتزم بالحرب»[18].

لا بد لفهم اشتغال إجراءات التحكم بالأسعار، من القيام بالتمييزات التالية، ذلك لأن على الرغم من قرار تجميد الأسعار، ظلت أنواع عدة من الأسعار تُحسب بطرائق مختلفة ويتم التحكم بها بطرائق مختلفة: في وسعنا أن نميز الأسعار «المقيدة»، أي تلك التي تم التوافق عليها (من الكارتيلات أو في اتفاقيات مماثلة)، والأسعار غير المقدّرة، والأسعار المقدّرة، والأسعار الخاصة بطلبيات الحكومة.

أُخضعت الأسعار المقيّدة التي حدّدتها الكارتيلات أو الاتفاقيات المماثلة، لمعاملة خاصة منذ عام 1934؛ إذ طلب قرار 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934 (بعد تعديله في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1934) موافقة مفوض الأسعار على اتفاقيات الأسعار الجديدة والتغييرات في الأسعار القائمة. وكان قرار 29 آذار/ مارس 1935 الإضافي قد استلزم الموافقة المسبقة لأي تفاهم بين المقاولين المتقدمين لالتزام الأشغال العامة. وتم تعليق هذا التشريع برمته وقوننته في قرار 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 الذي بات نافذ المفعول ابتداء من 12 آذار/ مارس 1941[19]. ويقرّ القرار نشاط تنظيم الأسعار الذي تقوم به الكارتيلات ولا ينوي إلا الحؤول دون سوء استعمال هذا النشاط، أي دون الاستعمال الذي يتعارض مع «الأخلاقيات النازية». وتقضي مبادئ هذا القرار بأنه ينبغي لاتفاقيات الأسعار الخاصة أن تضمن أرباحًا كافية للمنشآت الضرورية اقتصاديًا. ولذلك يجب عليها أن تمكن المؤسسات الجيدة المتوسطة الحجم من الوجود بإعطائها الأرباح الملائمة وبمنع المنافسة غير المقيدة؛ علاوة على ذلك، يجب عليها أن تمنح المؤسسة الجيدة «ثوابًا عادلًا على الفعالية». ولذلك فإن الربح

---

(18) Hans Ernst Posse, ed., *Kommentar zur Reichsverteidigungsgesetzgebung*, 4 vols. (München: Beck; Berlin: O. Elsher, [n. d.]), vol. 1: *Kriegswirtschaftsverordnung*, p. 1.

(19) Mölders, ed., p. 451.

ثمة مراجعة شاملة جداً في مقالة: W. Schültz, «Neuregelung des Preisbindungen,» *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, no. 17 (1941), pp. 656-660.

المميز الملازم لأي بنية من بنى الكارتيل، أي ما يسمى بريع الكارتيل، معترف به، لكن من المفترض فيه أن يستعمل لتحسين فعالية المنشأة والتهيئة لتخفيض السعر في المستقبل جراء ذلك. وسوف يتم فحص اتفاقات الأسعار المستقبلية وفقًا لهذه المعايير. وبعد ثلاث سنوات من دخول هذا القرار حيز التنفيذ (أي في 12 آذار/ مارس 1944) تبطل فعالية كل اتفاقيات الأسعار القائمة في 12 آذار/ مارس 1941 ما لم تكن قد تمت المصادقة عليها حديثًا في الفترة الممتدة بين التاريخين. ويستوجب كل تغيير في بنية الأسعار المتفق عليها موافقة مفوض الأسعار الفدرالي.

ويطبق القرار على كل الكارتيلات، وعلى قطاع الأغذية، وعلى اتفاقيات الأسعار المسماة بالعمودية بين المنتجين وباعة الجملة أو باعة الجملة وباعة التجزئة. وهو لا ينطبق على الأسعار فحسب بل وعلى شروط المبايعات أيضًا. ويوسع القرار أيضًا سلطة مفوض الأسعار. ومن الجائز أن يربط موافقته على تغيرات الأسعار بتلبية بعض الشروط، وبخاصة تلك التي تستهدف الترشيد وتحديث المنشآت.

من الواضح - ويشدد محلّلو هذا القرار على هذه النقطة - أن التروستات والاتحادات معفاة منه. فهي تظهر في سوق السلع بصفة مؤسسات فردية ولا تتفق على الأسعار بل تحددها بالنسبة إلى منشآتها. ومن الجائز أن يكون لهذا الإعفاء عواقب حاسمة. فإذا ما استعملت سلطة مفوض الأسعار فعلًا لتخفيض الأسعار المقيدة، فإن من شأن عملية التكثيف والمركزية داخل النظام الاقتصادي أن تتعزز. فتخفيض الأسعار المقيدة لا يمكن أن يكون موجهًا بالضرورة إلا ضد المنشآت ما دون الهامشية، أي ضد أعضاء الكارتيل العاملين بطريقة أقل رشادًا. ذلك أنه كلما انخفضت أسعار الكارتيل، أصبح موقع أعضائه الضعفاء التنافسي أكثر هشاشة، بحيث يقذف في النهاية إلى أحضان شقيقه الأكبر والأكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن الإبقاء على الريع المميز لا يتعرّض للهجوم؛ بل يحظى بالتأييد. وسبقت الإشارة إلى موقف المحللين الرسميين[20]؛ ويشدّد آخرون بلا انقطاع

(20) Schültz, pp. 658-659.

على هذه النقطة. وتذكّر مجلّة غورينغ[21] الدورية الصناعيين بأن «المنشآت المرتفعة التكلفة مُنحت أرباحًا أدنى».

مع ذلك، فالأحرى بنا ألا نغفل عن أن التدخل في الريع المميز ربما يسفر عن التأثير سلبًا في بنية المصالح والأعمال الألمانية. ويذهب أحد المحللين الرسميين[22] إلى أن الهدف الأول للقرارات هو القضاء على «الريوع المميزة غير المسوّغة عبر تخفيض بنية الأسعار» لكل الكارتيلات، إذا كانت بنية الأسعار هذه مرتفعة جدًا لأنها مستندة إلى تكاليف الإنتاج للأعضاء ما دون الهامشيين. وإذا ما قيّض لهذه السياسة أن تنفذ، فإن من شأن الترشيد والتحول الاحتكاري أن يتكثفا.

هكذا يتبين أن العواقب الاقتصادية للتحكم بالأسعار المقيدة بسيطة نسبيًا. فإذا تمت المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار، فإن أعضاء الكارتيل الفعّالين سوف يحصلون على ريوع مميزة تستعمل في التمويل الذاتي وتعزز جراء ذلك القبضة الاحتكارية. وإذا خفضت بنية الأسعار، فإن الأعضاء غير الاقتصاديين سوف يرغمون على الاندماج في الاتحادات. ومن شأن مثل واحد أن يوضح زعمنا؛ إذ خفّض قرار مفوض الأسعار الصادر في 23 آذار/ مارس 1937 سعر نقابة البوتاس بنسبة 30 في المئة. ورُحِّب بهذا القرار باعتباره تعبيرًا عن روح اشتراكية حقيقية. وتم دعم الزراعة لا من طرف الدولة والمكلفين بالضرائب، بل من طرف مجموعة من الصناعيين الذين كانوا مستعدين لتقديم تضحيات كهذه. ولكن ليس من قبيل الصدف البتّة أن النمو الذي لا سابق له الذي شهده اتحادا البوتاس فنترشال وزالتسديتفورت حدث في هذه الفترة تحديدًا.

هكذا، ليس في القرار ما يجعل من الضروري الافتراض بأن أسعار الكارتيل هي أسعار إدارية. فهي مما اتفقت عليه الكارتيلات، وهي تبقى على

---

(21) *Der Vierjahresplan*, vol. 5, no. 9 (1941), p. 527.

(22) مدير الوزارة فلوتمان (Flottmann) وفقًا لـ: *Frankfurter Zeitung*, 17/1/1941.

حالها إجمالًا. صحيح، طبعًا، أن أسعار الماركات التجارية خفِّضت أيضًا بالترابط مع أسعار المجموعات[23]. لكن تكاليف الإنتاج، وتكاليف المبيعات، والتقاليد، والتأثير السياسي في مكاتب التحكم بالأسعار تحدد القدرة التنافسية لكل عضو في الكارتيل، وتحدد الأسعار تاليًا.

هكذا يتبين أن قرار تجميد الأسعار إنما ينطبق على ما يسمى بالأسعار الحرة، أي الأسعار التي لم توافق عليها المنظمات، وهو في الواقع لا ينطبق عليها كلها. فهو لا يمكن أن يطبق منطقيًا إلا على تلك الأسعار التي يمكن التأكد فيها من وجود سعر مجمّد، وهذا أمر قد يكون مستحيلًا. فمن الممكن لمصنع نسيج، مثلًا، ألا تكون لديه أي أسعار لبعض السلع أو كلها منذ 18 تشرين الأول/أكتوبر 1936. زد إلى ذلك أن بعض السلع الجديدة قد تكون أنتجت الآن ولم ينتج مثلها في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1936. ولذلك فإن قرار تجميد الأسعار لا يطبّق حيثما لا توجد أسعار مجمّدة كهذه[24]. وهكذا يضيق نطاق تطبيقه. علاوة على ذلك، فهو يتعرض باستمرار واطراد إلى التعديات الناتجة عن التشريعات التنظيمية التي يصدرها مفوض الأسعار. ثمة تنظيمات عديدة للأسعار في عدد من الفروع كصناعات النسيج[25] والجلد[26]. وثمة أسعار قصوى، ودنيا، ومعتادة (في الحالات التي يتحرك فيها المصنّع بين سعر أقصى وسعر أدنى)، ويحتمل كل من هذه الأنواع المزيد من التمييزات. ولكن حتى ضمن الهامش الضيق جدًا الذي ما زال متروكًا لعمل قرار تجميد الأسعار، فمن الممكن أن يُمْنَح بعض الإعفاءات متى كان «ضروريًا اقتصاديًا

(23) Mölders, ed., vol. 2, group 6, pp. 169, 180, and *Anordnungen*, vol. 1, Sect. D, p. 10.
والمرسوم الأساس هو الصادر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1937.

(24) أحكام مفوض الأسعار: No. 1/37 of 30 January 1937, and No. 37/40 of 3 April 1940: Mölders, ed., vol. 2, group 6, p. 19, and 431 resp.

(25) مرسوم 9 كانون الأول/ديسمبر 1937: Mölders, ed., p. 78a.
وكثير غيره بالنسبة إلى أي نسيج آخر تقريبًا.

(26) مرسوم 29 نيسان/أبريل 1937 وتعديلاته في 18 آب/أغسطس 1937، و25 آب/أغسطس 1938، و4 تموز/يوليو 1939: المصدر نفسه، ص 119، مع العديد من المراسيم التنفيذية.

أو لازمًا على وجه السرعة لتفادي قسوة شديدة»[27]. ولا بد لطلبات كهذه من أن تمر عبر المجموعات الاقتصادية التي يجب عليها أن تراجع الصحة الشكلية والمسوّغ المادي للطلب. ويحق لمفوض الأسعار الفدرالي أن يمنح إعفاء عامًا لجميع السلع التي تنتجها منشأة ما أو ربما منح الإعفاء لسلعة واحدة تنتج في منشأة معينة.

حيثما لا يطبق قرار تجميد الأسعار والتنظيمات الخاصة، ينبغي أن تقدّر الأسعار انطلاقًا من 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. يجب على المنشأة أن تقدّر سعرًا بالظروف التي كانت سائدة في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 وإن كان أساس التقدير قد تغيّر تغيرًا كليًا[28]. وإذا ما تبيّن أن التقدير قاسٍ كثيرًا على المنتج، يحق له أن يتقدم بطلب إعفاء. وإذا ما تبين أن أساس التقدير غير متاح، وجب أن تحدد الأسعار بما يتوافق مع المبادئ التي يحددها مفوض الأسعار الفدرالي.

هذه المبادئ هي المبادئ الاعتيادية للأعمال؛ وهي لا تستلزم أي تضحيات من المصنّعين. فمن الممكن أن تدخل المواد الأولية بسعر التكلفة في بيان النفقات؛ وكذلك الأجور، ضمن حدود المبالغ المسموح بها قانونيًا. وثمة بند للنفقات الثابتة، وللنفقات الخاصة، وحتى للمساهمات المقدمة للحزب وسواه من المنظمات، ولِـ«الربح الملائم». ومن المهم أيضًا تشديد مفوض الأسعار على الاعتبارات التالية: «إذا كان المصنع يتحمل في اشتغاله نفقات مرتفعة جدًا فوق المتوسط، وإذا ما كان سيئ التنظيم أو سيئ الإدارة، فلا يمنح إلا الأرباح الملائمة الدنيا، وفي هذه الحال يتوقع منه أن يتحمل خسارة»[29]. وحيثما تسمح الأحكام بالأرباح الملائمة أو الأرباح المتوسطة الملائمة للفرع، فإن رأي المجموعات الاقتصادية يكون حاسمًا.

---

(27) عن المبادئ والأصول الإجرائية، قارن الحكم رقم 60/ 39 الصادر في 29 حزيران/ يونيو 1939: Mölders, ed., p. 20c.

(28) حكم في الأسعار «المقدّرة»، الحكم رقم 137/ 40 الصادر 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940: Mölders, ed., p. 20g.

(29) Mölders, ed., p. 20n.

يتبين مما تقدم أن لسياسة الأسعار وظائف ترشيدية واحتكارية؛ فهي ترغم المصانع العاملة بصورة غير رشيدة على التحديث أو الهلاك، وإذا كان التحديث مستحيلًا (لانعدام رأس المال مثلًا) يُدفع المصنع ما دون الهامشي للانضمام إلى المنافس الاحتكاري.

أما بالنسبة إلى الطلبيات الحكومية، فثمة تمييز بين السلع التي تتنافس فيها الحكومة مع رجال الأعمال الآخرين من جهة الطلب (مثال ذلك الغذاء والكساء للقوات المسلحة)، والطلب الذي تحتكره الحكومة. في الحالة الأولى تكون تنظيمات الأسعار كلها صالحة؛ أما في الحالة الثانية فإن مبدأ التكلفة زائد الربح الملائم يصبح هو القاعدة. وحددت المبادئ في قرارين[30] يلتزمان إجمالًا بمبادئ الأعمال الاعتيادية. ولا ينتهك القراران مبادئ الأسعار التنافسية لا بل يعفيان أسعار الكارتيلات[31]، ولكن لما كانت الكتلة الكبرى من الطلبيات الحكومية غير تنافسية بطبيعتها (إذ لا وجود لمن ينافس الحكومة على شراء الأسلحة، والدبابات، والذخائر)، فإن معايير القياس تصبح تكلفة الإنتاج زائدًا الأرباح الملائمة. ولكن على أي أساس يتم تحديد التكاليف؟ إذا ما اختير أحدث المصانع، فسوف تفلس المصانع الأخرى؛ وإذا ما اختير المصنع ما دون الهامشي، فإن الآخرين سوف يحصلون على أرباح مميّزة مفرطة الارتفاع، بحيث إنه، كما هي الحال المعتادة في أمثال هذه الأوضاع، يُنتَهَج في الممارسة الخط الوسط، أي طريقة أسعار الجملة الأميركية [حيث تُثبَّت الأسعار على نحو مرتفع بما يكفي لتغطية تكاليف المنتجين الهامشيين وتحفيز الإنتاج].

---

(30) (1) «مرسوم في التأكد من الأسعار للطلبيات الحكومية على أساس تكاليف الإنتاج»، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 (LSO): *Anordnungen*, vol. I, groups A and B, p. 36.
تنظيم جديد: 11 آذار/ مارس 1941: Mölders, ed., vol. 2, pp. 384a-f.
(2) «مرسوم في تشكيل الأسعار للطلبيات الحكومية» 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 (*ÖRP*): المصدر نفسه، ص 52.

(31) Theodor Kuhr, «Der volkswirtschaftlich richtige Preis und die öffentlichen Aufträge,» *FinanzArchiv*, vol. 8 (1940-1941), pp. 70-94, esp. p. 88.

كانت سياسة تحديد الأسعار ناجحة على وجه الإجمال، وإن لم يتم التوصل إلى تجميد الأسعار، أو ربما لم يكن ذلك مرغوبًا. وارتفع مؤشر أسعار الجملة من 90.7 في عام 1933 إلى 110.9 في كانون الأول/ ديسمبر 1940، و111.9 في نيسان/ أبريل 1941 (1913= 100)[32]. ليس هذا بالارتفاع الحاسم في أسعار الجملة، لكننا إذا ما حللنا مؤشر الجملة نجد أنه فيما ظلت أسعار السلع الإنتاجية ثابتة نسبيًا، فإن أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت من 109.2 في عام 1933 إلى 145.0 في كانون الأول/ ديسمبر 1940 و147.3 في نيسان/ أبريل 1941، بحيث إن ارتفاع السعر إنما يؤثر بالدرجة الأولى في المستهلك الأخير. هذه طبعًا سياسة مقصودة لتقليص الاستهلاك. مؤشر الجملة يتطابق مع مؤشر تكلفة المعيشة. وارتفع (من دون ريوع) من 115.9 إلى 134.7 في نيسان/ أبريل 1941 (1913/ 1914 = 100). وارتفع مؤشر

(32) مؤشرات أسعار الجملة، نيسان/ أبريل 1933-1941:

	نيسان/ أبريل 1933	نيسان/ أبريل 1941
السلع كلها	90.7	111.0
منتوجات المزارع	87.8	111.8
المواد الصناعية الخام والمنتوجات شبه المصنوعة	87.0	100.1
الفحم	114.8	
الحديد وركاز الحديد	101.3	
الأنسجة	61.1	
الأسمدة الاصطناعية	71.9	
المنتوجات الصناعية المشغولة يدويًا	111.3	132.7
سلع إنتاجية	114.1	111.3
سلع استهلاكية	109.2	147.3

المصدر: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1934), p. 259, and *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 182.

الألبسة من 105.6 إلى 153.1 في الفترة نفسها[33]. ليس لهذه الأرقام طبعًا إلا دلالة ضئيلة؛ فتدهور السلع لا يؤخذ ولا يمكن أن يؤخذ في الحسبان. يضاف إلى ذلك أن الأسعار في اقتصاد مقنّن لا تبيّن هل السلع متاحة أم لا.

ما هي وظيفة التحكم بالأسعار؟[34]

في اقتصاد تنافسي بحت، تتبلور الأسعار جراء العرض والطلب. فإذا ما افترضنا مستوى معينًا من الأسعار، يكون من شأن الزيادة الاعتباطية في سعر أي سلعة محددة أن تقلّص الطلب كما يكون من شأن أي تخفيض اعتباطي أن يزيد الطلب. فإذا لم يقترن تقلص الطلب بتخفيض في العرض، يحدث فائض في السلع يميل إلى ممارسة الضغط على السعر ويعيد فرض الترابط السابق في الأسعار. الحفاظ على الزيادة في السعر يفترض تخفيضًا في حجم العرض، ويغير لذلك نسب الإنتاج. وبالعكس، لا يمكن تلبية الطلب المتزايد مع تخفيض الأسعار إلا بزيادة الإنتاج؛ فإذا ما كان من الممكن إنتاج المزيد من السلع الرخيصة، تغيرت نسب الإنتاج مرة أخرى. وعندما يتعذر توسع الإنتاج، يعقب ذلك إفراط في القدرة الشرائية يعيد فرض الترابط السابق بين الأسعار أو يفيض نحو مجالات أخرى، مخلًا بتسلسل علاقات الأسعار القائم.

---

(33) مؤشرات تكلفة المعيشة، نيسان/ أبريل 1933 - نيسان/ أبريل 1941:

	نيسان/ أبريل 1933	نيسان/ أبريل 1941
جميع البنود(*)	115.9	132.4
جميع البنود من دون الريع	114.9	134.7
الغذاء	109.5	128.6
الريع	121.2	153.1
الكساء	105.6	153.1

(*) الغذاء، الريع، الوقود، الإنارة، الكساء، متفرقات (لم تدرج الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي هنا).

المصدر: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), pp. 331-332, and *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 182.

(34) أنا مدين للدكتور أ. غرلاند الذي أعانني على صوغ الفقرات التالية المتعلقة بضبط الأسعار.

من الظاهر للعيان أن آلية الأسعار هذه لا يمكن أن تعمل بلا اضطراب إلا في نظام اقتصادي لا قيود فيه على المنافسة. ولا بد لأي قيد على المنافسة - إما جراء نقص طبيعي في عرض عناصر الإنتاج وإما جراء تنظيم اصطناعي للعرض أو الطلب في أي مجال مخصوص - من أن يخلّ بنظام المعادلات الوظيفية التي تكوّن «مستوى السعر»، ويمنع نسب الإنتاج من أن تتبع مباشرة معادلات الأسعار، فضلًا عن منع معادلات الأسعار من أن تعكس بدقة نسب الإنتاج. وتكون هذه هي الحال عندما تحول الاحتكارات دون التنافس في مجالات مخصوصة وعندما تنشأ رقابة مركزية لـ «تثبيت» أي مجموعة من الترابطات بين عناصر عدة من عناصر الإنتاج أو حتى تثبيتها كلها.

غير أن اضطراب «تلقائية» ردات أفعال السوق لا يُبطِل السوق نفسها. وكون ميول هيئات الإنتاج إلى ردات الفعل الملائمة قد ضُبِطَت وأُخضعت للقيود لا يقضي على هذه الميول. فعندما يُمنَع منتج فرد جراء الاحتكار أو جراء التنظيمات الإدارية من جني الأرباح بزيادة الأسعار، فإنه سوف يحاول أن يزيد مبيعاته، أو يقلّص نفقاته، أو ربما يقوم بالأمرين معًا، بغية تحقيق هدفه كمنتج لسلع تُباع. وعندما لا يُسمَح له بتسويق أكثر من كمية محددة من السلع، فسوف يتحتم عليه أن يرفع الأسعار، وعندما تُحَدَّد الأسعار وكوتا المبيعات بموجب التنظيم الصارم أو الاحتكار، يتحتم عليه أن يلجأ إلى المناوبة في تركيبة عناصر التكلفة في عمليات التصنيع عبر الضغط على أسعار المواد الأولية، وتجهيزات التصنيع، وأجور القوى العاملة، ورأس المال المستثمر، إضافة إلى التغييرات في عمليات التصنيع ذاتها، من الناحيتين التنظيمية والتكنولوجية.

وهو إذ يقوم بذلك، يعدّل الترابطات القائمة بين عناصر الإنتاج في جميع مراحل التصنيع والتسويق التي يمكن أن تنفّذ فيها تغييرات في التركيبة السابقة. ولذلك، فإن منظومة المعادلات التي تبدو على سطح علاقات الإنتاج بصورة «السوق» سوف تتأثر بأي خطوة يقدم عليها المنتج الفرد بحريته. وهكذا فإن النشاط الاقتصادي سيشكل نشاط سوق ويثير «تحركات في السوق» ما دام هناك أي نشاط يتمتع المنتجون بحرية الإقدام عليه من تلقاء أنفسهم وبقرارهم الخاص.

في ظل الحكم التوتاليتاري تختلّ آلية علاقات السوق، طبعًا، في كثير من المجالات. ولكن هذا لا يعني أن علاقات السوق انعدمت. فحتى لو صح أن الأسعار ثُبّتت وظلّت مستقرة على مستوى محدد (وهذا ما لا يحصل)، فسوف يظل قائمًا ميل المنتجين للعثور على تعويض ما عبر التغيرات في إمكانات التسويق، وفي تكاليف الإنتاج، وفي عملية التصنيع. ومن شأن أي تغيير من هذا القبيل أن يعدّل منظومة المعادلات الكامنة في تركيبة «الأسعار المثبّتة» وأن يغيّر المعنى الاقتصادي لعلاقات السوق التي يتبين أنها كانت مستقرة بصورة سطحية فحسب.

في الواقع، تحجب الضوابط المركزية على الأسعار وعلى سواها من مكونات العملية الاقتصادية الوقائع الاقتصادية التي تقلب من تلقاء ذاتها الترابط «التلقائي» بين العرض والطلب. فنظام الضوابط التوتاليتارية يحجب اقتصادًا يتوسّع باستمرار على أساس العمالة الكاملة. وهذا يعني أن ثمة طلبًا متزايدًا باستمرار على السلع بينما العرض محدود بحدود القدرة الإنتاجية للجهاز الاقتصادي الخاضع للتركيبة الاقتصادية العامة في أي لحظة معلومة. ولذلك تبدي الأسعار كلها ميلًا إلى الارتفاع. ويؤدي النقص العام في العرض إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار.

من شأن هذا أن يفضي، في نظام اقتصادي تنافسي، إلى تقلّص نهائي في الطلب الذي يعجز عن اللحاق بالارتفاع المطرد في الأسعار، ثم إلى هبوط متفاوت النسبة في الأسعار. أما التوسع، فمن شأنه أن يتوقف بصورة موقتة، ولما لم يكن من شأن ارتفاع الأسعار ولا هبوطها أن يكونا منتظمين، فمن الأرجح أن ينطلق التوسع الجديد من ترابط معدّل في الأسعار الفردية.

الهدف الأساس للضوابط والقيود في ظل الحكم التوتاليتاري هو الحؤول دون أي موانع تلجم التوسع. لكن نظام الضوابط الصارمة، إذ يمنع كل الأسعار من الارتفاع في الوقت ذاته، يبلغ ذروته في تشريعات تجميد الأسعار التي تحول أيضًا دون الهبوط العام الذي يكون محتومًا عندما تقصّر القدرة الشرائية عن تصريف العرض الباهظ الأسعار. ومع ذلك، فإن تجميد الأسعار لا يمنع التغيرات الجوهرية في الترابط بين الأسعار. لا بل، على العكس من ذلك، فإن

القيود المفروضة على الارتفاع الاعتباطي في الأسعار تحمل الهيئات المنتجة على تصيّد التعويضات في شكل التصنيع وفي عناصر تكلفة الإنتاج. وبذلك تتعرض الترابطات الأساسية للأسعار لتغيرات دائمة، وتتكيف بصورة دائمة مع ظروف الإنتاج والتسويق المتغيرة باستمرار. إن ما يحدث في النظام الاقتصادي التنافسي من تصحيح عام بادٍ للعيان يستعاض عنه في النظام التوتاليتاري بتيار مطرد باطن من إعادة التكيف، بحيث تعدّل منظومة معادلات الأسعار عبر اضطرابات تحدث في كل ساعة وكل دقيقة ولا تكاد تبدو للناظر. فالسوق تستمر في عملها الباطن غير المرئي، بدلًا من أن تنعدم جراء هذا التنظيم الصارم، وتستبقي ضمن إطار هذا التنظيم أفواجًا من القرارات الاقتصادية غير المنسقة والمستهترة بإجراءات الضبط والتخطيط.

لا تزال الأسعار تقوم بالدور الحاسم في تحديد من سيقوم بالإنتاج، أو بعبارة أوضح، من سيقوم بالقدر الأكبر من الإنتاج. فتوسع المنشأة سوف يحسّن موقعها التنافسي ويزيد بذلك من أرباحها، وينشط بذلك الميل إلى التوسع. يقينًا، لا يستطيع المستثمر أن يزيد الإنتاج أو أن يقلّصه بصورة اعتباطية. فتقليص الإنتاج في ظل ظروف العمالة الكاملة غير ضروري. لكن التزايد المفرط والمطرد في الطلب بحيث يفوق العرض هو تحديدًا ما يتيح الحوافز القوية للتوسع وجني أرباح أكبر. هذه هي القوة الدافعة للاقتصاد النازي:

> إن من المهمات التي على رئيس المؤسسة أن يقوم بها في زمن السلم تبقى أصغر من تلك التي تقع على عاتقه اقتصاد الحرب. معلوم أن الحرب تستلزم تخطيطًا شاملًا في استعمال الطاقة البشرية، والمواد الأولية، والقدرة الإنتاجية، وتفرض تاليًا بعض القيود التخطيطية على رجال الأعمال. ولكن ينبغي ألا يقود هذا النوع من الاقتصاد الموجّه إلى وضع تعرقل فيه الهيئات التنفيذية للسلطة الحاكمة مبادرة الصناعيين وتوثبهم للعمل. القيود المفرطة على إنتاج السوق الحرة لا تعني لجم المبادرة الاستثمارية؛ **لا بل على العكس من ذلك، فإنه كلما كان رئيس المؤسسة نشيطًا، مقدامًا وواسع الحيلة، تمكن من القيام بمهمته الحربية**[35].

(35) التشديد من المؤلف.

بهذه الكلمات أوجز المايجور جنرال جورج توماس (George Thomas) رئيس قسم الاقتصاد الدفاعي في قيادة الجيش العليا، مهمات المستثمر[36]. فالمنافس الأكثر إقدامًا والأقل رحمة هو الذي يربح وسوف يربح. إن ضوابط الأسعار تنظم وتسرّع عملية الانتقاء الحاصلة في الاقتصاد التنافسي.

لا ينفي ضبط الأسعار دافع الربح بل يزيده حدة. وحتى لو كان حجم الإنتاج ونوعه يخضعان كليًا للتنظيم الصارم، فلن يكون للمستثمر أي هدف آخر إلا الإنتاج المربح، وما من قرار للأسعار ينكر هذا المبدأ[37]. وفي كل اقتصاد تتخلل حركة السلع فيه معاملات مالية، تكون استحالة تحقيق الربح مساوية لحال المنع من الإنتاج. ولما كانت زيادة مستوى الإنتاج أو الحفاظ عليه تتوقف، فضلًا عن هذا، على عرض المواد الأولية والقوة العاملة، وكان ذلك أسهل تحقيقًا على أكثر المصانع فعالية، يصبح تحقيق الربح والمراكمة أشد إلحاحًا من أي وقت آخر. وكل قيد يفرض على المستثمر يساهم في شحذ مهماز الدافع إلى الربح. وكل تنظيم يقوي حاجة رجل الأعمال إلى اكتساب واسطة له لدى السلطات. فالصلات الجيدة مع الهيئات التي تحدد حصص المواد الأولية، ومكاتب تبادل العمال، وهيئات التحكم بالأسعار تصبح في الواقع سلعة لا تثمّن، على ما اعترف بصراحة أحد الاقتصاديين النازيين[38]. ونحن وإن سلّمنا بأن النازية أفلحت في تثبيت الأسعار - وهو أمر لم تحققه - فما من تحكم بسعر رأس المال السائل أو الثابت. وأسعار السلع وإن تحررت كليًا من ضغط العرض والطلب، فإن أسعار رأس المال، والكوتا، والتراخيص، والحصص، والأسهم، والامتيازات، والإجازات سوف تظل حتمًا خاضعةً لهذا الضغط. ومن خلال هذه الطريقة الملتوية، إذا جاز القول، تظل قوانين السوق فاعلة.

إنَّ كون الحكومة هي الشاري الأكبر لا يغير شيئًا في هذا النمط. صحيح

---

(36) *Der Vierjahresplan*, vol. 3, no. 20 (1939), p. 1178.

(37) قارن مناقشة غورلند النيّرة في: *Freies Deutschland*: (30 March 1939) and (6 April 1939).

(38) Kuhr, «Der volkswirtschaftlich richtige Preis».

أيضًا أن الحكومة بصفتها الشاري الأكبر والموزع الأكبر تحصل على حصة هائلة من الطلب الإجمالي، الأمر الذي يمكنها من توجيه الطلب، وتقليصه، وتوسيعه. ولكن حتى في هذه الحالة لا تزال توجد حدود اقتصادية لا يمكن تجاوزها. وإذا افترضنا أن النظام الاجتماعي للنازية مبني على العمالة الكاملة لتفادي معارضة الطبقات العاملة - وهذا ما سنحاول إثباته في الفصل التالي - فإن على الحكومة، في حال قيامها بتقليص الطلب، أن تعوّض عن هذا التقليص بتوسيع الصناعة الخاصة؛ وعلاوة على ذلك فإن القدرة الشرائية للدولة محدودة بحجم الإنتاج وسرعة تدفق السلع. إن طباعة النقود في اقتصاد الإنتاج الكامل لا تزيد الإنتاج ولا تستطيع إلا تغيير وضع التوزيع.

4. الأرباح، الاستثمارات، و«نهاية الرأسمالية المالية»

هل يغير التحكم بالأرباح والاستثمارات هذه الصورة؟ من الجائز أن يكف النظام عن أن يكون رأسماليًا إذا ما كانت الأرباح والاستثمارات مضبوطة بصورة جامدة، وإذا ما كانت آلة التخطيط توجه سيل الاستثمارات وفقًا لمبادئ اجتماعية، وإذا ما تمّت مصادرة الأرباح بوساطة الضرائب.

لكن التحكم بالأرباح لم يوجد من قبل قط ولا هو موجود الآن. ولا يشتمل حتى قانون الحد من العائدات الشهير الصادر عام 1934 على أي تحكم بالأرباح[39]. واستنادًا إلى هذا القانون المسمى بالألمانية Anleihestockgesetz؛ أي قانون سندات الأسهم، يجب على أي شركة مساهمة ألا توزع بين المساهمين أكثر من 6 في المئة (وفي بعض الحالات 8 في المئة). وكان على العائدات التي تزيد على 6 أو 8 في المئة أن تدفع إلى مصرف الحسم الذهبي (Gold Discount Bank) الذي يعيد استثمارها باسم المساهمين في سندات حكومية. كانت هذه السندات تستحق في العام 1938 ويمكن أن تستعمل لتسديد الضرائب في العام 1941 والأعوام اللاحقة. لم يكن في نية القانون إذًا أن يخفض الأرباح

---

(39) مراجعة وجيزة لهذا القرار: Claude William Guillebaud, *The Economic Recovery of Germany from 1933 to the Incorporation of Austria in March 1938* (London: Macmillan and Co., 1939), pp. 77-78 and 252-253.

بل أن يضيق مجال توزيع العائدات على المساهمين الذين كانوا يُعَدّون في نظر الاقتصاديين والفقهاء القانونيين الألمان مجرد إزعاج. وإنما كان قصد القانون من وراء ذلك أن يجعل سوق الأسهم أقل جاذبية ليحول سيل رؤوس الأموال إلى سوق السندات الحكومية. هكذا يتبين أن القانون ينتمي إلى سياسة التحكم بالاستثمارات. كانت سوق رؤوس الأموال، حتى العام 1936، شبه مغلقة أمام الصناعة الخاصة ومخصصة للحكومة، لكن هذا الحظر خُفِّفَ عام 1936 ثم اطُرِّح عمليًا عام 1939. كان تأثير القرار ضئيلًا. ولم يصل مجموع العائدات التراكمي في نهاية العام 1940 إلى 108,000,000 مارك[40]. وباستثناء التحكم بالأسعار والضريبة، لم يكن ثمة أي تحكم بالأرباح.

تغيرت الأوضاع في ربيع العام 1941. وفي 5 و11 آذار/ مارس 1941، صدر مرسومان عن مكتب خطة السنوات الأربع ومكتب مفوض الأسعار بصورة مشتركة. وأنا أقتبس من قرار 11 آذار/ مارس 1941:

> يسمح لمكاتب مراقبة الأسعار أن تأمر بتسليم الأرباح التي جنيت خلافًا لأحكام مرسوم الحرب الصادر في 4 أيلول/ سبتمبر 1939 إلى الحكومة الفدرالية وإن لم ترتكب أي مخالفة للقانون. ويمكن استئناف أمر مكاتب مراقبة الأسعار ضمن مهلة أسبوع أمام مكاتب تكوين الأسعار.
>
> يجوز لمفوض الأسعار ومكاتب تكوين الأسعار أن تغير الأوامر عندما يمكن تسويغ أمر كهذا وفقًا لمبادئ الاقتصاد القومي[41].

تجسّدت هذه التدابير في حكمين، واحد للصناعة وواحد للتجارة[42]. والتفصيلات لا تعنينا هنا. المبدأ هو أنه حيثما تكون الأرباح الفائضة قد تحققت في الماضي، يجب أن تُدفَع للحكومة الفدرالية، كما يجب أن تُخفَض الأسعار

---

(40) المصدر نفسه، ص 77.

(41) *Deutsches Recht* (1941), p. 917.

(42) عن الصناعة: 1 March 1941: Mölders, ed., vol. 2, group 6, p. 5ⁿ, and *Frankfurter Zeitung*, 15/3/1941.

عن التجارة: نيسان/ أبريل: *Frankfurter Zeitung*, 19/4/1941.

في المستقبل. وفي كلتا الحالتين لا تخضع لضريبة الدخل والضريبة التشاركية إلا الأرباح الدنيا. والمقصود بالأرباح عند مفوض الأسعار هو أرباح الشركة كلها، لا الأرباح الناتجة عن سلع مخصوصة، بحيث إن الخسائر والأرباح في أقسام أو سلع مختلفة يمكن أن تتعادل. ولا تحسم تكاليف الاستثمار من الأرباح إلا بإذن خاص من مفوض الأسعار. وينبغي للمصانع ذات نفقات الإنتاج العالية أن تجني أرباحًا أدنى من تلك التي نفقاتها أدنى. «وهكذا يكون الريع التفاضلي مقبولًا»[43]. وينبغي أن تتخذ التدابير كلها بالتنسيق مع المجموعات الاقتصادية المختصة.

لا تلغي القوانين الجديدة، إذًا، إجراءات التحكم بالأسعار التي كانت قائمة من قبل، بل تكملها. وغايتها الأولية هي بلا شك تخفيض بنية الأسعار. وتأتي الأهداف الاجتماعية في الطليعة؛ فأسعار السلع الاستهلاكية هي التي يجب أن تخفض في الدرجة الأولى. لكن القرارات لا تطالب بـ«الانتحار الاقتصادي»[44]، وهي لا تستهدف القضاء على أرباح المؤسسة، بل توجّه في المقام الأول ضد الأرباح المفرطة التي تحققها الأسعار الباهظة. ولكن ثمة تساؤلات وجيهة حول واقع وضع هذه القرارات موضع التنفيذ، وإلى أي مدى كان ذلك.

يوضح خطاب لوزير الاقتصاد فونك توجّه القوانين الجديدة[45]؛ إذ هاجم فونك التمويل الذاتي للصناعة الألمانية كما أعلن أيضًا عن الميل إلى تقليص توزيع الأرباح حتى 6 في المئة، وعن القبول، في الوقت نفسه، باحتمال زيادة القيمة الاسمية للأسهم. وجسّد قرار المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ في 12 حزيران/ يونيو 1941 إعلان فونك بصورة عملية[46]. وحُدِّدت عائدات

---

(43) Mölders, ed., p. 520.

(44) *Der Vierjahresplan*, vol. 5 (1941), p. 527.

(45) *Frankfurter Zeitung*, 13/3/1941.

(46) تستند المناقشة إلى المنشورات التالية: E. W. Schmitt, «Das Gesicht der Aktie,» *Soziale Praxis*, vol. 50 (1941), p. 501; «Selbstfinanzierung und Kapitalmarkt,» *Bank-Archiv*, no. 8 (1941), p. 174; *Frankfurter Zeitung*: 28-29/6/1941, and 5-6 and 13/7/1941; «Dividendenbegrenzung mit oder ohne Kapitalaufwertung,» *Bank-Archiv*, no. 7 (1941), p. 149; «Der Gewinn privat- und =

الأسهم لمدة الحرب بحدود 6 في المئة إلا في حالات الشركات التي دفعت أكثر من 6 في المئة. وتم اعتماد حد أقصى مقداره 8 في المئة بالنسبة إلى العائدات المدفوعة نقدًا، لكن الكسب الفائض يجب أن تستثمره الشركات في السندات الحكومية التي تعتبر وزارة الاقتصاد وصية عليها. ثم إن القرار يفرض، أخيرًا، ضرائب باهظة على العائدات الفائضة. ولكن يبقى من المسموح، وهذه هي الثغرة الكبرى، إعادة تقويم رأس المال. وتُظهر تقارير صحيفة **فرانكفورتر تزايتونغ** أن عددًا كبيرًا من الشركات استفاد من هذه الفرصة. وبيّن رئيس صناعة المجموعة القومية ف. تزانغن أن تحديد العائدات وتجميد الأسعار إنما هما مجرد إجراءات حربية، تُطّرح بعد الحرب (**فرانكفورتر تزايتونغ**، 6 تموز/ يوليو 1941). كما شددت البيانات الصحافية الرسمية على «أنه ليس في مصلحة الاقتصاد أو المؤسسة... أن نعرّي الكثير من الاحتياطي الخفي» لمشروع ما؛ لذلك كان من المحظور التلاعب بالتمويل الذاتي.

التفسيرات في الدوريات والصحافة الألمانية متناقضة جدًا. يذهب بعضها إلى أنه يكفي أن يُزاد رأس المال الاسمي للأسهم. ومن شأن هذا أن يقود إلى مبلغ كبير من العائدات الموزَّعة[47]، وأن تزاد ضرائب الدخل، فتزيد المدخرات في نهاية المطاف. ويلفت بعضها الآخر الانتباه إلى التمويل الذاتي الذي يسرق الضرائب من مكاتب الضريبة ويجعل التحكم الشامل بالاستثمارات مستحيلًا.

ربما كانت القرارات الجديدة موجهة، كما ذكرنا من قبل، ضد التمويل الداخلي (وتعمل، لذلك، بوصفها نوعًا من الضريبة على الأرباح غير الموزَّعة)، وسوف يكون علينا أن نناقش هذه الظاهرة لاحقًا لأنها تشكل أحد المظاهر الحاسمة للحياة الاقتصادية الألمانية. ورأينا أن سوق رؤوس المال أُغلقت في وجه المصالح الجديدة حتى العام 1939 بحيث يكون من الممكن تمويل

volkswirtschaftliche betrachtet,» *Soziale Praxis*, vol. 50 (1941), p. 321, and «Germany's Limitation on Dividends,» *Foreign Commerce Weekly* (16 August 1941).

(47) انظر المناقشة المستفيضة في: «Dividendenbegrenzung mit oder ohne Kapitalaufwertung,» pp. 149-151.

التوسع من الداخل فحسب، استنادًا إلى الأرباح غير الموزَّعة. وفي العام 1933 كانت القوانين قد شجعت، مثلما رأينا آنفًا، التمويل الداخلي عبر الامتيازات والإعفاءات الضريبية. وازدادت بسبب ذلك الأرباح غير الموزَّعة في الأراضي الإقليمية القديمة من 175,000,000 مارك عام 1933 إلى 1,200,000,000 مارك عام 1935، و3,420,000,000 عام 1938، وارتفعت منذ ذلك الزمن ارتفاعًا كبيرًا[48]. وعلينا أن نضيف إلى هذه الأرقام الاستثمارات الداخلية للمؤسسات الفردية والشراكات التي تقدّر بأكثر من 1,000,000,000 مارك بحيث إننا نصل في عام 1938 إلى رقم يقارب 5,000,000,000 مارك من الأرباح غير الموزَّعة، بينما لم يتجاوز مجموع المدخرات المتراكمة في مصارف الادخار في عام 1938 الملياري مارك، كما لم تتجاوز العائدات التي وزعت خلال هذا العام حوالى 1,200,000,000 مارك. وتجعلنا هذه الأرقام ندرك أن تغيرًا حاسمًا قد حدث، ويفوق التغير الذي حدث في الولايات المتحدة الذي كشفت عنه جلسات الاستماع أمام لجنة الاقتصاد القومي الموقتة[49]. وتقول صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ (14 آذار 1941) تعليقًا على هذا الوضع إنه بينما أصبحت ميزانيات الشركات «غير حقيقية» جراء التمويل الذاتي، فإن «الكثير من العائدات أصبحت 'غير طبيعية' إلى درجة أعلى؛ أي متدنية بصورة غير طبيعية، طبعًا». وتذهب الصحيفة نفسها في العاشر من كانون الثاني/ يناير 1941 إلى «أنه مما لا يمكن التغاضي عنه أن المصانع الضرورية لاستمرار الحرب تحديدًا هي التي تمتلك، في الكثير من الحالات، ثروة لا يستهان بها للاستثمارات من قوتها الخاصة وكمية كبرى لا بل متزايدة من السيولة». وما عادت الصناعة مديونة للمصارف؛ فرأس المال الإسمي للشركات متدنٍ، والاحتياطيات مرتفعة ومتزايدة باستمرار.

لكن حتى المساهمين أنفسهم لا يستطيعون أن يتذمروا؛ فمؤشر أسعار الأسهم لصحيفة فرانكفورتر تزايتونغ (في عدد 10 كانون الثاني/ يناير

(48) «Selbstfinanzierung und Kapitalmarkt,» p. 174.

(49) *Investigation of Concentration of Economic Power*, 43 vols. (Washington: U. S. Govt. Print. Off., 1940-1941), Hearings, part 9, Savings and Investment.

1941) ارتفع من 128.22 في أيلول/سبتمبر 1935 إلى 180.97 في تشرين الثاني/نوفمبر 1940. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل ارتفع متوسط العائدات من 4.20 في المئة عام 1935 إلى 6.49 في المئة في عام 1939، بينما ارتفع المردود المتوسط من 3.91 في المئة عام 1935 إلى 5.19 في المئة عام 1939[50].

يشير انتصار التمويل الذاتي على الاقتراض من المصارف، والمصارف الادخارية، ومؤسسات التأمين إلى انحطاط دور مصارف الاستثمار، وتلاشي دور رأس المال المصرفي. إن هذا الانحطاط ميل شامل، وهو فعّال في الولايات المتحدة مثلما هو فعال في ألمانيا. ويبدو أنه ناتج عن هبوط وتيرة التوسع الاقتصادي، وعن بنية الكارتيلات الاحتكارية التي تسهل التراكم الداخلي لرأس المال بمنحها الريوع المميزة، وعن نمو الاستثمارات المؤسساتية، والإنفاق والتمويل الحكوميين.

إن تقدّم التمويل الذاتي على الاقتراض ليس نهاية الرأسمالية ولا هو حتى نهاية الرأسمالية المالية؛ بل يؤشر على أن مقر الرأسمالية المالية انتقل من المصارف إلى الصناعة، أو بالأحرى إلى تآلف المصارف والصناعة. تذهب دورية **أرشيف البنك** (*Bank - Archiv*)[51] إلى التهكّم علانية على محاولة الصناعة الثقيلة إظهار التمويل الذاتي بمظهر نوع من الاشتراكية، وكأنه محاربة للرأسمالية ومبادئ التمويل الرأسمالي. إن ما تهاجمه دورية **أرشيف البنك** إنما هو أساس الأيديولوجيا النازية، ويكشف هذا الهجوم أن العداء الذي تتظاهر به النازية حيال الرأسمالية إنما هو عداء مزيف.

دأبت النازية في مواقفها المناهضة للرأسمالية على استثناء رأس المال المنتج من إدانتها، كما دأبت على إدانة رأس المال «المفترس» (أي المصرفي).

---

(50) *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 219-222.

تنص المادة الرابعة في أرشيف البنك (الحاشية 46) على الأرقام التالية: من أصل 852 سهمًا مطروحة فإن 336، أي حوالى 40 في المئة، توزع أكثر أرباحًا تفوق 6 في المئة.

(51) «Selbstfinanzierung und Kapitalmarkt,» p. 174.

وسبقت الإشارة إلى برنامج الحزب للعام 1920. ولكن حتى محاربة رأس المال المصرفي لم تكن إلا زيفًا. ففي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1930، تقدمت الكتلة البرلمانية النازية بمشروع قانون يطالب بمصادرة لا تعويض عنها لـ «كامل الممتلكات المصرفية، وأرباب سوق الأسهم، واليهود الشرقيين، وسواهم من الأجانب الذين دخلوا بعد الأول من آب/ أغسطس 1914، وجميع الممتلكات الإضافية التي اكتُسبت بالحرب والثورة، والتضخم والانكماش بعد هذا التاريخ». ولما أعلن الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون عزمهم على التصويت لهذا القانون، سارع النازيون إلى سحب اقتراحهم. ومع ذلك فإن التهجم على رأس المال «المفترس» بخلاف رأس المال «المنتج» لم يتوقف، لا بل زاد أضعافًا مضاعفة. كان الشعار شعبيًا ولا شك؛ فالمصرف دائن دائم لصغار رجال الأعمال، ولذلك فهو مكروه كما يُكرَه الدائن عادة. والفوائد على القروض ليست ناتجة، ولا شك في ذلك أيضًا، عن العمل المنتج، وإن كانت ضرورية في النظام الرأسمالي. فرأس المال المالي من حيث تماهيه برأس المال المصرفي، لم يزل تستهدفه جميع الحركات الاشتراكية المزعومة، أي الحركات التي لم تتجرأ يومًا على المساس بأسس المجتمع الرأسمالي بل سعت دائمًا وراء إصلاح من شأنه أن يقتلع الأسنان المسمومة من فك النظام الرأسمالي، وأن يحوِّل نقمة الجماهير العميقة على الاستغلال ويوجهّها ضد بعض الرموز الملموسة. وسواء أكان الرمز المختار جون بيربونت مورغان أم مصرفيًا يهوديًا، فالمستهدف واحد.

تسير النازية، إذ تركّز على رأس المال المفترس، على خطى برودون الذي طالب في كتابه *Idée Générale de la Révolution au 19e Siècle* (**الفكرة العامة للثورة في القرن التاسع عشر**) بتصفية بنك دو فرانس وتحويله إلى مؤسسة لـ «المصلحة العامة» علاوة على تخفيض الفائدة إلى نصف أو ربع بالمائة. وسبق لـ **البيان الشيوعي** أن دان هذا النوع من الاشتراكية، أي ما يسمى بـ «الاشتراكية الحقيقية»، باعتبارها ألمانية على وجه التحديد. سبق لماركس أن

دان بفطنة فائقة، في رسالة وجهها إلى إنغلز في 8 آب/ أغسطس 1851[52]، مناهضة برودون لرأس المال المصرفي والفائدة باعتبارها زيفًا. وكان أوضح أن «التصفية الاجتماعية» المزعومة إنما هي «مجرد وسيلة لإعادة انطلاق جديدة للمجتمع البرجوازي المعافى». وتعبر هذه النظرية عن تطلع كل رأسمالي غير صناعي إلى أن يصبح رأسماليًا صناعيًا، وهي رغبة مفهومة تمامًا. وربما كان في الدعاوة السياسية المناوئة للرأسمالية التمويلية شيء من الحقيقة يوم كان رأس المال المصرفي حاسمًا فعلًا، ويوم كان في وسع المصارف أن تتحكم، وتدمج، وتستحوذ على الصناعات، ويوم كان المال وحده يمثل فعلًا السلطة الاقتصادية. لكن هذه الحقبة غبرت وبات من الضروري أن ندرك أن مناوءة النازية للرأسمالية ومكافحتها لرأس المال المفترس رُفِعَتا إلى مقام المبادئ الاقتصادية العليا في فترة كان فيها رأس المال المصرفي يفقد أهميته، ويوم فقد المصرفي المستثمر صولته، ويوم أضحى المال وحده عاجزًا عن إقامة الإمبراطوريات الاقتصادية، وبكلمة، يوم أصبحت الصناعة شبه مكتفية بذاتها ماليًا، وقادرة ليس على تمويل توسعها الخاص بإمكاناتها الخاصة فحسب، بل أيضًا على التغلغل في المصارف ومؤسسات التأمين وإخضاعها لحاجات الرأسماليين الصناعيين.

من السخرية أن تركيز الدعاوة النازية المناوئة للرأسمالية الحصري أتى بعد النظرية الاقتصادية التي عرضها المنظّر الاجتماعي الديمقراطي البارز، رودولف هيلفردينغ الذي نذر كتابًا كاملًا حقيقًا بالشهرة ليبيّن كيف يصبح رأس المال المصرفي المعزِّز للصناعة و«الحاكم فيها في نهاية المطاف»[53]. وهو يقول «إن من شأن هذا الميل، في نهاية المطاف، أن يقود إلى توصل مصرف واحد أو مجموعة مصارف إلى التحكم بكامل رأس المال التمويلي. ومن شأن

(52) Karl Marx and Friedrich Engels, *Gesamtausgabe*, Abt. 3, vol. 1, p. 239.

راجع الحاشية بقلم هانز شبايار: Hans Speier, «Marx und Engels über die Brechung der Zinsknechtschaft,» *Die Gesellschaft*, vol. 1 (1931), pp. 117-119.

(53) Rudolf Hilferding, *Das Finanzkapital*, Marx-Studien; 3 (Wien: Volksbuchhandlung, 1923), p. 282.

مصرف مركزي كهذا أن يتحكم بكامل الإنتاج الاجتماعي» (ص 218). والنتائج السياسية التي يستخلصها تضارع في أهميتها أساسه النظري؛ «فما إن يتوصل رأس المال المالي إلى التحكم بأهم فروع الإنتاج، حتى يصبح استيلاء المجتمع على رأس المال المالي عبر أداته التنفيذية، عنيت الدولة التي استولت عليها البروليتاريا، كافيًا لتحقيق السيطرة الفورية على أهم فروع الإنتاج» (ص 473). وكان هيلفردينغ قد ذهب منذ عام 1910 إلى أن من شأن الاستيلاء على مصارف برلين الستة الكبرى «أن يعني اليوم الاستيلاء على أهم مجالات الصناعات الكبرى».

لكن النظرية الاقتصادية للحزب الاجتماعي الديمقراطي كانت متخلفة عن الواقع حتى من قبل الحرب العالمية الأولى. ذلك أنه في العام 1910، يوم نشر كتاب هيلفردينغ، ما عادت نظرية تفوّق المصارف على الصناعة صحيحة تمامًا. فإميل كيردورف، أحد قادة الصناعة الثقيلة، وممثل غلاة الصناعيين المتشددين في ألمانيا وصديق هتلر الحميم الذي زاره بمناسبة عيد ميلاده الثمانين وأهدى إليه درع النسر الخاص بالرايخ الثالث، كان قد أعلن منذ عام 1905: «لم تكن صولة المصارف علينا في وقت ما أضعف مما هي اليوم»[54]. وكان كثير من المحللين الاقتصاديين في ألمانيا يشاطرون كيردورف نظرته.

تمر العلاقة بين رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي عبر ثلاث مراحل[55]؛ في المرحلة الأولى من الصناعة الواسعة النطاق لا تكون عملية تكوّن رأس المال في الصناعة كافية للتوسع. فالصناعة تحتاج إلى كميات كبيرة من رأس المال في كتل مفردة. وتقوم المصارف بتنظيم منظومة الاعتماد من خلال استثمار مدخرات الجماهير، وخصوصًا في سكك الحديد. في هذه الفترة يكون الطلب على رأس المال المالي كبيرًا حقًا، وبالتزامن مع ذلك تكون

(54) اقتبسه: Adolf Weber, *Depositenbanken und Spekulationsbanken: ein Vergleich deutschen und englischen Bankwesens*, 2nd ed. (München: Duncker and Humblot, 1915), p. 81.

(55) Henryk Grossmann, *Das Akkumulations- und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems (Zugleich eine Krisentheorie)*, Schriften des Instituts für sozialforschung an der Universität Frankfurt a. M.; 1 (Leipzig: C. L. Hirschfield, 1929), pp. 574-579.

صولة المصارف عظيمة، سواء في صورة المصرفي الاستثماري الخاص كما هي الحال في الولايات المتحدة، أم في صورة الشركات المصرفية المساهمة كما في ألمانيا. أما في المرحلة الثانية، فيتزايد تراكم رأس المال في الصناعة نفسها إلى حد أن الصناعة تصبح شبه مستقلة عن المصارف وقادرة على التوسع استنادًا إلى الأرباح غير الموزعة. وفي المرحلة النهائية، أي مرحلة الاقتصاد الاحتكاري النازي، تكون الصناعة عاجزة في أكثر الأحيان عن استثمار كامل مدخراتها في مصنعها؛ فهي تبدأ في التوسع إلى جميع أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى تقريبًا، لا بل تبدأ في اكتساح المصارف ومؤسسات التأمين وتتخذ لذاتها دور الرأسمالي المموِّل.

ليست مكافحة رأس المال المصرفي من معاداة الرأسمالية في شيء؛ لا بل إنها ضرب من الرأسمالية وفي أكثر الأحيان رأسمالية فاشيّة، لا في ألمانيا فحسب، بل في كل بلد آخر. وأولئك الذين لا يكلّون من مهاجمة هيمنة رأس المال المالي (الذي يقصدون به دائمًا رأس المال المصرفي) إنما يخدمون مصالح أعتى جماعات الاحتكاريين الصناعيين في المجتمع الحديث وأشدّها عدوانية. عندما تُضَخُّ الصرخة ضد سيطرة رأس المال المصرفي في حركة شعبية ما، تكون علامة مؤكدة أن الفاشيّة آتية. ولذلك سخِرت دورية **أرشيف البنك**، الوثيقة الصلة بمجموعة «المصارف الخاصة» الاقتصادية، بحق من الطابع الاشتراكي المزعوم للتمويل الداخلي الذي تصرُّ عليه الصناعات الثقيلة. ومن نكد الحظ أن هذه الدورية تقف عند هذا الحد. ولو أنها خطت خطوة أخرى لكانت اكتشفت زيف الفلسفة الاقتصادية النازية كلها.

الرأسمالية المالية لم تمت؛ إنها واقع، وواقع عظيم القدرة أيضًا. فمراكمة الشركات للأرباح غير الموزعة لم تستعمل لتوسع المنشأة وزيادة المخزون فحسب، بل استعملت بالقدر نفسه لبسط هيمنة الاحتكارات على مؤسسات أخرى. وقد بيّنا هذا بالتفصيل، غير أنه ما زال علينا أن نثبت تآلف رأس المال الصناعي والمصرفي ومدى توغّل رأس المال الصناعي في المصارف. وليس أمامنا من وسيلة للتثبت من هذا إلا بتفحص تركيبة مجلس الإشراف على

المصرف. واخترنا مصرفين، دويتشه بنك (Deutsche Bank) ودرسدنر بنك (Dresdner Bank).

في الدويتشه بنك، يتكون مجلس الإشراف من رئيسين وثلاثين عضوًا، ثلاثة أعضاء منهم فقط ينتمون إلى إدارة المصرف، ومنهم نائب رئيس الرايخشتاغ الدكتور إ. ج. فون شتاوس؛ ويرتبط أربعة منهم بمصارف أخرى؛ ومنهم عضو يمكن أن يعتبر على نحو ما ممثلًا للمصالح العامة؛ أما الباقون فهم مندوبون من الاتحادات الصناعية، كاتحاد هانييل (الصناعة الثقيلة)، وتروست الفولاذ المتحد، واتحاد هيش (الصناعة الثقيلة) واتحاد مانسمان (ممثلًا بقائد صناعة المجموعة القومية، و. تزانغن)، والصناعة الكيميائية (هنكل وبيتش وهو أيضًا رئيس الغرفة الاقتصادية القومية، واتحاد كوانت، وتروست الأصباغ، وصناعة السجائر (ريمتسما) وصناعة البوتاس (زالتزدتفورت)، وصناعة السيارات (دوق ساكس كوبرغ - غوتا). ولا يختلف عن ذلك كثيرًا مجلس مصرف درسدنر الذي كان ملكًا للحكومة الفدرالية سابقًا. ولمجلس الإشراف في درسدنر رئيس وثلاثة نواب، وسبعة وعشرون عضوًا. الرئيس وحده ينتمي إلى مصرف درسدنر بنك تحديدًا؛ واحد من الأعضاء هو عضو في بنك الرايخ، خمسة ينتمون إلى مصارف أخرى، ثلاثة إلى مؤسسات التأمين، ثلاثة إلى اتحاد غورينغ، وينتمي الباقون إلى اتحادات خاصة مثل كروب، يونكرز، فليك، نورث جرمان للويد، وصناعة السيارات، فنترشال وبوش.

يتوغل رأس المال الصناعي أيضًا في شركات التأمين؛ من ذلك توغل كروب وروشلينغ ومانسمان في شركة أليانتز الشهيرة؛ وتروست الفولاذ وكوانت وهيش في اتحاد غيرلينغ، إذا اكتفينا بذكر عدد قليل فحسب. وهم يحاولون بذلك أيضًا السيطرة على الاستثمارات المؤسساتية. وليس هذا كل شيء، فالصناعة الخاصة والمصارف المتحالفة الكبرى توغلت أيضًا في مصارف التسليف التي تموّل الزراعة بإصدار سندات رهن. ففي مصرف رينيش مورتغايج كريديت (مصرف رين للتسليف) نجد ممثلين لروشلينغ، ولمصرف درسدنر وعددًا من المصارف الخاصة. كما أن صناعة السيارات وكروب

ومصرف درسدنر وعدد من المصارف الخاصة دخلت مصرف جرمان سنترال ريل إستايت كرديت بنك (مصرف التسليف العقاري المركزي الألماني). وبالمثل دخلت الصناعة الكيميائية ودويتشه بنك ومصرف درسدنر ومصارف خاصة إلى رينيش فستفاليان ريل إستايت كرديت بنك (مصرف التسليف العقاري الوستفالي). وفي اعتقادي أن لا وجود لأي مصرف كامل الاستقلال في ألمانيا. ولا توجد في ألمانيا أي اتحادات مالية مستقلة على غرار تلك القائمة في الولايات المتحدة - وإن كانت قوتها محدودة - خلافًا للنمسا عام 1931 يوم كان مصرف الاعتماد النمساوي يهيمن على الصناعة، بحيث إن انهياره هدد كامل البنية الصناعية النمساوية تهديدًا جديًا.

لكن المصارف، بالمعنى الصحيح للكلمة، لم تصبح مجرد أدوات في يد الحكومة؛ إذ توسعت هي أيضًا لا بضم المصارف الخاصة فحسب، ولا سيما المصالح المصرفية اليهودية، بل بالاستحواذ أيضًا على عدد من المقتنيات التجارية والصناعية، عبر عملية الأرينة من جهة، وعبر عملية الجرمنة من جهة ثانية؛ فدويتشه بنك، مثلًا، استحوذ على 90 في المئة من رأس مال بانكا كوميرشالا رومانا (المصرف التجاري الروماني) في بوخارست، واضطرت المصالح الفرنسية والبلجيكية إلى الانسحاب. كما وقع مصرفان من المصارف التشيكوسلوفاكية فريسة مصرفي دويتشه ودرسدنر. واستولى عدد من المصارف الألمانية الأخرى على مصارف رومانية ويوغسلافية أخرى، على ما روت صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ باعتزاز في الرابع من حزيران/ يونيو 1941.

مع ذلك، يبقى نفوذ الدولة كبيرًا في التحكم بالمصارف، وهو كبير إلى حد أنه لا بد من الاعتراف بحصول تغيّر فعلي في البنية الاجتماعية - السياسية. وقد أنشأ قانون خاص صدر عام 1934 مجلس إشراف على التسليف مكون من رئيس مديرية بنك الرايخ ونائب رئيسها، وعضو عيّنه هتلر، ووزراء الدولة في وزارة المالية والاقتصاد والتغذية والزراعة والداخلية. ويعود النفوذ الأكبر لبنك الرايخ. يتخذ المجلس قرارات تخدم غاية مزدوجة؛ فهي ترمي إلى الحؤول دون المخالفات التي باتت ظاهرة في النظام المصرفي وكانت من

أسباب الأزمة المصرفية سنة 1931. ولذلك يجوز للمجلس أن يصدر أحكامًا تحدد مبالغ الاحتياطيات، وتنظّم سيولة المصارف، وتتحكّم بمنح التسليفات لموظفي المصرف. لكن مجلس الإشراف يمارس أيضًا الرقابة على الاستثمار. المراقبة الحالية لبنية التسليفات يقوم بها مفوض التسليف الفدرالي الذي ائتُمِنَ على الرقابة الفعلية ضمن إطار أحكام مجلس الإشراف. وتركز مقالة أو. سي. فيشر[56] على الأهمية المطلقة للمجموعة في ضبط التسليفات. لم يقتصر الأمر على انخفاض سلطة المصارف الخاصة جراء أهمية التمويل الداخلي، بل إن المصارف نفسها أقصيت عن الصدارة بسبب المؤسسات التمويلية العامة والتمويل المؤسساتي (مصارف الادخار ومؤسسات التأمين).

مركز بنية التسليف هو، طبعًا، بنك الرايخ الذي ما عاد هيئة مستقلة يتحكم بها المساهمون والمديرية، بل أضحى منذ 30 آب/أغسطس 1934 مجرد هيئة تنفيذية من هيئات الحكومة الفدرالية[57]. وتنصُّ الفقرة السادسة من القانون الجديد على أن «المصرف تديره مديرية بنك الرايخ التي ترجع مباشرة إلى الفوهرر والمستشار؛ وهي تتكون من رئيس والعدد الضروري من الأعضاء. وتقوم مديرية بنك الرايخ خصوصًا بتحديد العملة، والحسم، وسياسات المصرف التسليفية». ويمارس بنك الرايخ بفضل صلاحيته في حسم الكمبيالات تأثيرًا لا يستهان به في المصارف الخاصة. وهو إذ أغلق سوق رأس المال في وجه الصناعة الخاصة، أرغم المصارف على الاستثمار في السندات الحكومية، وهذا ما فعلته المصارف من دون تردد بسبب كثرة السيولة لديها[58]. فمن الصحيح إذًا أن التحكم بالتسليفات ما عاد في يد المصارف. لكن هذا لا يعني أنه بات في يد الحكومة الفدرالية حصرًا، لأن التمويل الداخلي

---

(56) مراجعة وجيزة: Guillebaud, p. 94, and Otto Christian Fischer, «Die Ausübung des Staatseinflusses im deutschen Kreditwesen,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 5 (1938), pp. 408-410 (Formerly of the Reichskreditgesellschaft, now of Merck, Finck & Company, Leader of the National Group Banking).

(57) Arwed Koch, *Das recht der deutschen bankwirtschaft*, unter mitarbeit von dr. jur. W. Roeder, Die Bücher der deutschen bankwirtschaft; 3-4, 2 vols. (Berlin: Der Betriebswirt Franke and Co. k.g., 1938-1940), pp. 14-28.

(58) مناقشة ممتازة في: Poose, ed., pp. 129-38.

يفرض حدًا محددًا، أضف إلى ذلك أن الإنفاق الحكومي يتدفق في معظمه نحو الصناعة الخاصة.

مع ذلك، فإن التحكم بالتسليف يشير إلى حقبة جديدة في تطور البنية السياسية للمجتمع. ففي أوضاع الديمقراطية الليبرالية كان التحكم بآلية التسليف يمنح المصارف معقلًا في الآلة السياسية، بينما كان استقلال المصارف المركزية يستعمل أكثر من مرة لدق عنق أي حكومة تهدد امتيازاتها. ويوفر تاريخ فرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا في العامين 1923 و1924، خصوصًا، عددًا كبيرًا من الشواهد على ذلك.

لكن هذا ما بات رأس المال النقدي الخاص غير قادر على أن يقوم به؛ فالمصارف، ومؤسسات التأمين، ومصارف الادخار، لا تستطيع أن تستثمر أموالها حيثما يحلو لها. وما عاد في وسعها أن تنظم إضرابات للمستثمرين. وما عاد في وسع المصرف المركزي تخريب الآلية المالية، أو شل نظام سياسي؛ إذ غدا للدولة في هذا المجال اليد العليا المطلقة. لكن هذا التفوق لا يعني أن سيل الاستثمارات مبرمج. والواقع أنه يستحيل القول إن تخطيط الاستثمارات موجود في ألمانيا. ولما كان قطاع التمويل الذاتي كبيرًا جدًا، فهو مجرد تمامًا من التنظيم الصارم. كما أن تحكم الدولة في نظام التسليف لا يعني أيضًا أن هذا التحكم يُمارَس خدمة للمصالح العامة. ولا يعني أن المصارف تعارض التحكم بالتسليف. ما عاد صاحب المصرف يحتاج إلى الإضراب ضد الحكومة لأن نسب الفوائد على القروض القصيرة الأجل باتت شبه متساوية بين المصارف والحكومة، فالنظام السياسي يلبي تطلعاتهم.

إن سيطرة السياسة ضمن نظام التسليف، على الرغم من ضآلة أهمية هذا النظام بالنسبة إلى الرأسمالية الصناعية، تجعل إخضاع الآلية السياسية لحاجات رأس المال أمرًا ملحًا. وكلما أمعنت الدولة في التنظيم الصارم، زادت الحاجة إلى القضاء على «الحوادث» الملازمة لكل نظام ديمقراطي، أي إلى جعل النظام السياسي آمنًا بالنسبة إلى رأس المال المصرفي أيضًا. ومما لا تخفى دلالته كون بعض أكثر الشخصيات القيادية نفوذًا في الحزب النازي من المصرفيين البارزين؛

فالدكتور إ. ج. فون شتاوس من دويتشه بنك هو نائب رئيس الرايخشتاغ، وأو. س. فيشر، الذي كان أصلًا في شركة تسليف الرايخ، وبات الآن شريكًا في مصرف قوي خاص استفاد كثيرًا من الأرينة، هو قائد المجموعة القومية للمصارف، وفريدريش راينهارت، مع بنك كومرتز (بنك التجارة)، هو رئيس سوق الأسهم في برلين، وقائد الغرفة التجارية برلين - براندنبرغ، عضو اللجنة المركزية لبنك الرايخ واللجنة المركزية للسكك الحديد. كما أن كورت فون شرويدر من كولن، الوسيط الشهير بين هتلر وبابن وهندنبرغ في كانون الثاني/ يناير 1933، يجلس في جميع مجالس الإشراف المهمة تقريبًا. وفي وسعنا أيضًا أن نشير إلى أن كورت فايغلت، عضو إدارة دويتشه بنك، وعضو المكتب الاستعماري للحزب النازي والمعاون الوثيق للإمبريالي الأعظم فيرنر دايتز يمثلان مصالح مصرفية عظيمة النفوذ، وهم في الوقت نفسه من كبار دعاة النازية المفوّهين.

لم يكن ثمة تحكم بالأرباح قط ولا هو موجود اليوم. حُدِدَت عملية توزيع العائدات بـ 6 في المئة، لا بل من المحتمل أيضًا أن يوجد نوع من الضريبة على الأرباح غير الموزعة تُستَوفى على أساس ما سُمِّي بقرارات تجميد الأرباح الصادرة عن مفوض الأسعار.

هناك تحكم بالتسليفات يتوقف، مع ذلك، أمام مصدر من أهم المصادر ألا وهو التمويل الذاتي، حيث تفرض آليات المجتمع الرأسمالي نفسها فرضًا كليًا. فالتحكم القائم حاليًا في التسليف يقوّي حاجة رجال الأعمال إلى امتلاك السلطة والمزيد من السلطة على جهاز الدولة.

5. التجارة الخارجية، الاكتفاء الذاتي، والإمبريالية

يمكن التجارة الخارجية أن تكون وسيلة لإثراء أمة أرفع وأفضل تنظيمًا على حساب أمة أقل تصنيعًا. هذا هو جوهر التجارة الخارجية حتى في ظل أوضاع المنافسة الحرة. لم يكن ريكاردو من هذا الرأي؛ فهو يحاول في الفصل السابع من كتابه *Principles* (المبادئ) أن يبين أن نسبة الأرباح لا يمكن أن تزاد إلا بتخفيض الأجور، أما التجارة الخارجية فلا تزيد الأرباح أبدًا، وإن كانت مفيدة للبلد. ونحن نعتقد أن تبادل السلع في السوق العالمية لا يتم وفقًا لقيمة هذه السلع بل

أن البلد الأكثر تصنيعًا يقوم، على العكس، بمبادلة كمية من العمل قليلة بكمية أكبر منها. وهكذا فإن التجارة الخارجية، في ظل أوضاع المنافسة الحرة، إنما هي وسيلة لتحويل الأرباح. ولهذا السبب تمثّل التجارة الخارجية وسيلة من الوسائل الحاسمة لمكافحة المخاطر الناشئة عن التراكم المفرط داخليًا والتشبع المفرط للسوق الداخلية. فالصراع على اقتطاع حصة كبرى من التجارة الخارجية يكتسي بذلك أهمية عظمى بالنسبة إلى كل أمة صناعية. أضف إلى ذلك أنها تعود بأرباح إضافية ربما كانت، لفترة من الوقت، المصدر الوحيد للربح. وهذا الدافع الأساس لم يتغير. أما ما تغير فإنما هو السبل المنتهجة لذلك.

ما إن بدأت ألمانيا تهدد احتكار إنكلترا للتجارة الخارجية حتى تغير الوضع برمته تغيرًا حاسمًا في السوق العالمية، وبلغ ذروته في ما حصل من تنظيم الدولة للتجارة الخارجية تنظيمًا صارمًا.

بدأ تفوق إنكلترا يهتز عندما توصلت ألمانيا إلى بنية احتكارية محمية بالرسوم الجمركية. الاحتكار والرسوم الجمركية يؤثران تأثيرًا بالغًا في التجارة الخارجية؛ فهما يفضيان إلى إغراق الأسواق، أي إلى تفاضل بين الأسعار المحلية وأسعار التصدير، وإلى تخفيض أسعار التصدير على أساس بنية أسعار محلية أعلى. «فإذا تحقق التحكم الاحتكاري في السوق المحلية، قد يكون من المربح، متى لم تكف الطلبات المحلية لإشغال المنشآت الإنتاجية، أن تلتمس الطلبات في أسواق أخرى وبأسعار أدنى من تلك التي تستوفي داخل البلد نفسه»[59]، على قول أبرز خبراء أميركا في مسألة الإغراق أو عرض السلع بأقل من سعرها المحلي.

تلك في الحقيقة كانت الحال في ألمانيا منذ أوائل القرن العشرين. كانت إنكلترا، أمّة «الذين يملكون»، بلد التجارة الحرة؛ وكانت ألمانيا، أمة «الذين لا يملكون»، بلد الاحتكارات والحماية. أتاح نظام الكارتيلات لفترة من الزمن

---

(59) Jacob Viner, *Dumping: A Problem in International Trade* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1923), p. 94.

والمناقشة الممتازة بقلم: Milton Gilbert and Paul D. Dickens, *Export Prices and Export Cartels* (Washington: U. S. Govt. print. off., 1940).

التصدير والبيع في السوق العالمية من دون أرباح، لا بل وبخسارة، لأن ريع الكارتيل والرسوم الحمائية كانت تعمل عمل الضرائب غير المباشرة المستوفاة من المستهلكين الداخليين والمدفوعة للكارتيلات، وتعوّض بذلك الصناعات الداخلية عن الخسائر الموقتة في السوق العالمية. هكذا تحوّلت الكارتيلات والرسوم الحمائية من وسيلة لحماية السوق الداخلية إلى وسيلة لاغتنام الأسواق الأجنبية.

تعرضت ممارسة الاحتكارات الألمانية للإغراق لتحقيق فدرالي منذ العام 1902، أي خلال أول تحقيق فدرالي في شؤون الكارتيل، ثم أصبحت بمنزلة الممارسة المعتادة عند الصناعيين الألمان يوم أصبحت الصناعة إمبريالية بصورة سافرة. غير أن هذه العملية تستجر ميولًا مضادة، وفي طليعتها احتكار المواد الأولية في بلدان «الذين يملكون». فالمطاط والصفيح، النفط والنحاس، تفضي، ككل مادة أولية، إلى الاحتكار. والكارتيلات والتجمعات الدولية ترفع الأسعار، تلجم الإنتاج، وتفرض بذلك على «الذين لا يملكون» ضرائب يكون من شأنها أن تخفض أرباحهم تخفيضًا مفرطًا. لقد تعرض احتكار سوق المواد الأولية مرارًا للمناقشة، كما تعرضت الأرباح الفاحشة التي يجنيها الاحتكاريون تكرارًا للهجوم. فمما لا شك فيه أن السيطرة على سوق المواد الأولية تميل إلى تخفيض الأرباح التي يمكن أن تجنى من الإنتاج الصناعي.

لكن لاحتكار المواد الأولية وظيفة أخرى، سياسية. فإذا كان بلد كألمانيا ملتزمًا بالتوسع، فإن السيطرة على المواد الأولية تصبح ضرورة سياسية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية. فاتفاقيات الكارتيل الدولية، وإن شاركت فيها ألمانيا، لن تكون كافية لحماية مصالحها. وعرض المواد الأولية يمكن أن يُقطَع وأن يتعرقل إنتاجها الصناعي في أي لحظة. ولهذا السبب يصبح تأمين الإمداد بالمواد الأولية مسألة يجب على الدولة أن تجد لها حلًا. وعلى السلطة السياسية التي تتمتع بها الدولة أن تتمكن من السيطرة على الأراضي التي توجد فيها هذه المواد الأولية. علاوة على ذلك، استُنفِدَ احتياطي الحكومة من الذهب خلال حقبة جمهورية فايمار، وما عاد من الممكن تسديد ثمن المواد الأولية المستوردة إلا بتصدير

السلع المصنّعة. ولكن لما كان انتشار الحمائية قد جعل تصدير السلع المصنّعة أصعب فأصعب، فإن السيطرة السياسية على الأراضي التي تنتج المواد الأولية كان يبدو أمرًا لا يمكن أن تتجنّبه ألمانيا الملتزمة بالتوسع الخارجي.

ولا يقتصر أمر الحماية السياسية على عرض المواد الأولية وحدها، بل لا بد لتجارة التصدير من أن تعتمد عليها أيضًا. فالاحتكارات والرسوم الجمركية في بلد ما تستولد الاحتكارات والرسوم الجمركية في بلد منافس. والتصدير من أجل الإغراق في دولة ما يستجرّ التصدير من أجل الإغراق في دول أخرى، حتى يحين وقت يجب فيه على السلطة السياسة أن تقرر أي منافس سوف يستغل السوق.

يتلقّى هذا التضافر بين التجارة الخارجية والسياسة تحفيزًا جديدًا من تصدير رأس المال. فتصدير رأس المال ليس مجرد ظاهرة واحدة من ظواهر الرأسمالية، بل هو الظاهرة الحاسمة في مرحلة الرأسمالية الحديثة. فإذا ما أُتخمت السوق الداخلية برؤوس الأموال، وإذا لم يجنَ من الاستثمارات الداخلية عائدات، وإذا ما خفَّ إيقاع التوسع الاقتصادي، وإذا ما أدى الركود الداخلي إلى الإخلال بالاقتصاد، وإذا ما استحال رمي الأعباء برمتها على جماهير الشعب لأن الديمقراطية البرلمانية فعّالة والنقابات ناشطة، عندئذ تزداد حدّة الحاجة إلى تصدير رأس المال. ولا يقتصر تصدير رأس المال على تصدير الأموال، بل يتعداه إلى تصدير المعدات الصناعية أيضًا. وبغية تأمين عائدات كافية وثابتة من الاستثمارات، لا بد من الاعتماد ثانيةً على الوسائل السياسية.

هذا هو الاتجاه الدنيوي في التجارة الخارجية: الاحتكارات الداخلية والرسوم الجمركية الحمائية - الإغراق - استغلال البلاد المنتجة للمواد الأولية استغلالًا احتكاريًا - التحكم بالتجارة الخارجية لإدخال الذهب وتخصيصه لتسديد ثمن المستوردات - تصدير رأس المال - المطالبة بضمانات سياسية للاستثمارات.

على هذه الخلفية يجب أن تفهم تجارة ألمانيا الخارجية. إنها تجارة خارجية بالاسم وحده. التجارة الخارجية والتلاعب بالعملة أصبحا اليوم الوسيلة الفضلى لاستعباد البلدان الأجنبية.

ولذلك كان من العبث الذي لا طائل تحته الزعم بأن ألمانيا تستهدف الاكتفاء الذاتي[60]؛ فالاكتفاء الذاتي ليس من غايات ألمانيا البعيدة الأجل، بل ضرورة سياسية لا بد منها لبلد عازم على خوض الحرب ضد عالم يتحكّم في معظم المواد الأولية الحيوية. والاكتفاء الذاتي هو فلسفة قلعة محصنة توشك أن تحاصر. كان الجدل حول الاكتفاء الذاتي مستعرًا، حتى خلال حقبة جمهورية فايمار، في دوائر علماء الاقتصاد وفي صفوف جماهير الشعب الواسعة. والمناقشات التي كانت دائرة يومها تشي، إذا ما قرأناها اليوم، بانعدام تام للواقعية. فدعاة الاكتفاء الذاتي كـ «فلسفة جديدة في الحياة»، كـ«فكرة أفلاطونية»[61] (على رأي زومبارت وفريد) كانوا يطالبون بأن تكرّس ألمانيا طاقاتها لإعادة الإعمار الداخلي، لا بل إلى العدول عن تطورها الصناعي والانصراف إلى الزراعة أيضًا. وكان القصد من الإحصاءات التي كان يلحقها دعاة الاكتفاء الذاتي بكتبهم إثبات أنّه ما إن تستعمل الموارد الداخلية الألمانية استعمالًا كاملًا (كركاز الحديد المتدني الدرجة، والصناعات التركيبية) حتى تصبح ألمانيا شبه مستقلة عن العالم الخارجي، ولا تعود بها حاجة إلا إلى هامش ضيق من المستوردات التي يمكن أن تسدد أثمانها من تصدير السلع الناجزة. هكذا كان دعاة الاكتفاء الذاتي يطالبون بـ «انسحاب واع من الاقتصاد العالمي». والظاهر أنهم ما كانوا يتوقعون أن تنخرط ألمانيا، بعد سنة واحدة فقط، ببرنامج إعادة تسلّح لم يشهد العالم نظيرًا له من قبل، وأن تتوسع القدرة الصناعية توسعًا هائل الأبعاد، وأن تستورد كميات ضخمة جدًا من المواد الأولية، علاوة على الاستخدام الكامل للموارد الداخلية - بينما يظل تنشيط

---

(60) أكثر دعاة فلسفة الاكتفاء الذاتي ضراوة كانت حلقة تات (Tat) (الفعل)، ولا سيما زعيمها فرديناند فريد الذي كان قد تنبأ سابقًا بأفول نجم الرأسمالية: Ferdinand Fried, *Autarkie*, TAT Schriften (Jena: E. Diederichs, 1932).

وكذلك فيرنر زومبارت الذي كان يعتقد أن مستقبل ألمانيا يكمن في التحوّل ثانية إلى الزراعة: Werner Sombart, *Die zukunft des kapitalismus* (Berlin-Charlottenburg II: Buchholz & Weisswange, Verlagsbuchhandlung g.m.b.h., 1932).

وانظر، في مواجهة هذه التشويهات: Herbert von Beckerath and Fritz Kern, *Autarkie oder internationale Zusammenarbeit?* (Berlin: S. Fischer Verl., 1932).

أما مساهمات الحزب النازي فلا تستحق الذكر.

(61) Fried, p. 41.

الزراعة حلمًا عصيًّا على التحقق لم يراود منامات القيادة النازية باستثناء وحيد هو الدكتور داريه (Darré).

ليس الاكتفاء الذاتي فلسفة جديدة في ألمانيا، وهو لا يعرب عن رغبة القيادة، ولا ينطوي على عكس عملية التصنيع، بل مجرد إجراء حربي يقصد منه جعل ألمانيا مستقلة قدر المستطاع من حيث الغذاء، والعلف، والدهون، والمواد الأولية. غايته القصوى هي الفوز بقواعد المواد الأولية وفتح الأسواق أمام السلع المصدّرة؛ ذلك لأن التجارة الخارجية ما عادت تفتح آفاقًا كهذه. فالعالم مقسم بين دول شديدة البأس، تلتزم كل منها بحماية اقتصادها الخاص. وكلما ازدادت قدرة ألمانيا الصناعية قوة باتت الأسواق الخارجية أكثر ضرورة لاستيعاب الإنتاج. ولن تكفيها حتى أوروبا خاضعة كليًا للنازية. لن يستطيع الرايخ الألماني الأكبر أن يمتص السلع كلها إلا إذا تم عمدًا عكس اتجاه التصنيع في الأراضي المحتلة وربما في أراضي الاتحاد القديمة نفسها أيضًا. حتى مع الافتراض بأن ألمانيا سوف تحتفظ بالسيطرة على أوروبا كلها (باستثناء روسيا)، فلا بد للنظام الجديد من أن يعتمد على استيراد الأغذية، والأعلاف، والمواد الأولية، على ما بيّنته بصورة مقنعة دراسة لمؤسسة بروكينغز[62]. ولكن

(62) Cleona Lewis, *Nazi Europe and World Trade*, Assisted by John C. McClelland, Institute of Economics of the Brookings Institution Publication; no. 86 (Washington, DC: Brookings Institution, 1941).

الجدول المدرج في الصفحة 178 من الكتاب المذكور هو جدول مهم:

	الإقليم القديم (بمليارات الدولارات)		أوروبا النازية (وفيها ألمانيا وباستثناء روسيا)	
1937				
الغذاء، مستوردات صافية	607,4		648,2	
مواد خام، مستوردات صافية	931,4		2594,7	
		1538,8		3242,9
صادرات المصنّعين الصافية		1716,7		1941,0
إجمالي الصادرات الصافية		177,9		......
إجمالي المستوردات الصافية		.....		1301,9

حتى الأرقام التي توردها هذه الدراسة ربما كانت بلا معنى إلى حد ما، على ما يقرُّ به المؤلف. فهي لا تأخذ في الحسبان ولا تستطيع أن تأخذ في الحسبان مقدار الخراب الذي حلّ بأوروبا. وهي لا تستطيع التنبؤ هل ستحظى أوروبا النازية بالتعاون أم بالعداوة من بقية العالم. لكن عاملًا واحدًا سوف يظل فاعلًا. سوف تحتاج ألمانيا إلى كميات هائلة من المواد الأولية لإبقاء آلتها الصناعية عاملة، وكلما كانت هذه الآلة الصناعية أضخم، كانت حاجتها إلى هذه المواد أعظم، وكانت حاجتها إلى التجارة الخارجية مع بقية العالم أشد إلحاحًا.

هذا ما اشتمل عليه خطاب الوزير فونك في 12 حزيران/يونيو 1941، في فيينا أمام جمعية أوروبا الجنوبية الشرقية التي يرئسها بالدور فون شيراخ؛ إذ شدّد على أن الغلو في الاكتفاء الذاتي سوف يفضي إلى افتقار ألمانيا، ولا بد لذلك من اطّراح الغلو في تقسيم العمل الدولي. فالاقتصادات الواسعة الرقعة والتجارة العالمية لا يتنافيان في رأيه، وألمانيا إنما تطالب بـ «الوصول غير المعوّق إلى أسواق البلدان كلها». وهذا لا يتضمن، في نظره، استبعاد المنافسين الآخرين استبعادًا تعسفيًا[63]. والحق أن أشمل تحليل لسياسة ألمانيا الخارجية تمّ حتى الآن[64] يصل إلى تفنيد كلّي لفلسفة الاكتفاء الذاتي.

يتنافى الاكتفاء الذاتي مع سياسة ألمانيا السكانية الإمبريالية. فالاكتفاء الذاتي يتضمن تخفيض مستوى المعيشة إلى أدنى حد «وهو لذلك وسيلة لجعل أي سياسة سكانية ناشطة مستحيلة»[65]. والاكتفاء الذاتي يتنافى مع مذهب الإمبريالية الاجتماعية، الموجّهة، على ما سبق أن حاولنا تبيينه، ضد الأنكلو أميركيين «الذين يملكون». ولذلك فهو مجرد ظاهرة عابرة، وليست بالكاملة أصلًا، سواء في ذلك أكان اقتصاد اكتفاء ذاتي صغير الرقعة أم كبيرها.

النتيجة هي أن ألمانيا ستُدفع إلى الفوز بالسوق العالمية، لأنه مما لا جدال فيه أن الكتلة الكبرى من السلع الفائضة لن يتم امتصاصها عبر التجارة الخارجية

---

(63) *Frankfurter Zeitung*, 13/6/1941, and *Neue Züricher Zeitung* (Handelsteil), 14/6/1941.

(64) Albrecht Forstmann, *Der Kampf um den Aussenhandel* (Berlin: [s. n.], 1935).

(65) المصدر نفسه، ص 178.

مع الدول المستعمرة، أو شبه المستعمرة، أو غير المصنّعة، بل عبر التجارة مع الأمم الصناعية. فالمتاجرة الناجحة معها، أي لمبادلة كمية من العمل أقل بكمية منه أكبر، لا يمكن أن تتم بعد عبر التبادل الاقتصادي البحت فحسب، بل عبر الاستعانة بالسيطرة السياسية التي تدرج الدول في نظام العملة الألماني.

لم تزل النازية تعترف بالأهمية القصوى للتجارة الخارجية[66]. «نحن نعلم أن الموقع الجغرافي، لألمانيا الفقيرة بالمواد الأولية، لا يسمح بالاكتفاء الذاتي الكلي لرايخنا. لا بد من التشديد مرارًا وتكرارًا على أن الحكومة الفدرالية بعيدة كل البعد عن معاداة التصدير إلى الخارج. نحن نعلم أننا نحتاج إلى صلات مع العالم وأن مبيع السلع الألمانية يغذّي ملايين الألمان». تلك كانت نظرة أدولف هتلر في 23 آذار/ مارس 1933[67].

شجعت سياسة ألمانيا التجارية التصدير حيثما استطاعت ذلك. وأنشئ مجلس فدرالي للتجارة الخارجية (تشرين الأول/ أكتوبر 1933) كهيئة اتصال لوزارتي الاقتصاد والشؤون الخارجية. وكان يعاونه مجلس للتجارة الخارجية مكوّن من أشد ممثلي التجارة الخارجية نفوذًا. وبات التأمين على الصادرات الفدرالية في عهدة الدولة بعد أن كان في أيدي شركات تأمين خاصة. ولطالما حظيت التجارة مع روسيا بالأفضلية، وكثيرًا ما كانت ألمانيا تسلّف المال لروسيا. وعقدت اتفاقيات مماثلة مع دول البلقان. كما وفّر تخفيض أجور النقل، والامتيازات الضريبية، والدعم المباشر عبر الماركات المرصودة، والرسوم الجماعية المجباة داخل المجموعات الاقتصادية (28 حزيران/ يونيو 1935) منشطات إضافية.

---

(66) مراجعة جيدة: Allen Thomas Bonnell, *German Control over International Economic Relations, 1930-1940*, Illinois Studies in the Social Sciences; vol. 26, no. 1 (Urbana: University of Illinois Press, 1940), pp. 93-114.

مراجعة ممتازة: Howard S. Ellis, *Exchange Control in Central Europe* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941), pp. 191-269.

(67) Adolf Hitler, *Die reden Hitlers als kanzler: Das junge Deutschland will arbeit und frieden*, 4th ed. (München: F. Eher nachf., gmbh., 1934), p. 21.

كانت هذه السياسة ناجحة على وجه الإجمال، وإن كان ضم النمسا قد تسبب في تردّي أوضاع التجارة الخارجية[68]. جرى استخدام عدد من الطرق لتأمين المواد الأولية والفوز بأسواق خارجية، والتحكم، تحديدًا، بالعملات الأجنبية، والتلاعب باتفاقيات المخالصة، وأساليب تجارة المقايضة. إن هذه الأوجه من السياسة النازية هي الأشهر بالنسبة إلى العالم الخارجي[69]. فالتحكم بالعملات الأجنبية كان وسيلة ممتازة للتخلص من الديون الخارجية. ومن المتعارف أن الدين كلما كان أكبر كان موقع الدائن أقوى. أن تكون لك ديون باهظة هو أمر يمنح القوة، وهذا من مفارقات كل نظام تسليف. ومن الخطر أن يصرّ الدائن على تسديد دين ضخم، خصوصًا إذا كان هذا الإصرار يفضي إلى القضاء على المدين كليًا. فمن الضروري معاملة كبار المدينين برفق، ويجب أن يعامَلوا معاملة الدجاجة التي تبيض ذهبًا، في المستقبل. وإلى هذه الملاحظة العامة يجب أن ينضاف تضامن الرأسمالية الدولية؛ فالإصرار على أن تسدّد ألمانيا كامل ديونها ربما أدّى، في نظر الدائنين، إلى دفع النازية إلى أحضان البلشفية. والواقع أن هذه هي المعزوفة التي كان شاخت يجيد عزفها.

كانت مديونية ألمانيا الخارجية ضخمة، قدّرتها لجنة ليتون - ويغن بحوالى 23,000,000,000 مارك: 8,000,000,000 في قروض طويلة الأجل، و9,000,000,000 في قروض قصيرة الأجل، و6,000,000,000

---

(68) في شأن إحصاءات التجارة الخارجية الألمانية من 1929 إلى أيار/مايو 1939، انظر: *Wochenbericht* (27 July 1939), p. 76; Bonnell, p.120, and Ellis, pp. 380-387.

(69) انظر المراجع المذكورة في الحاشية رقم 66 والتصريح الشعبي الحصيف الذي أدلى به دغلاس ميلر: Douglas Phillips Miller, *You Can't Do Business with Hitler* (Boston: Little, Brown and Company, 1941), esp. Chs. 4-7.

انظر أيضًا: Hans Staudinger, «The Future of Totalitarian Barter Trade,» *Social Research*, vol. 7, no. 4 (Winter 1940), pp. 410-433; Thomas Balogh, «Foreign Exchange and Export Trade Policy,» *Economic Journal*, vol. 50 (March 1940), p. 15; John C. De Wilde, «Germany's Controlled Economy,» *Foreign Policy Report*, vol. 14, no. 24 (March 1939), esp. pp. 294-301, and Melchior Palyi, «Economic Foundations of the German Totalitarian State,» *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 469-486.

عن نص تقرير لجنة ويغن (Wiggin Committee) انظر: *International Conciliation*, no. 280 (May 1932).

في استثمارات مختلفة أخرى(70). وجعل الركود الاقتصادي وانهيار التجارة الخارجية تدفق الذهب من ألمانيا وتسديد التعويضات أمرًا عسيرًا للغاية. لكن هذه الصعوبة تم تذليلها بفضل موراتوريوم هوفر (Hoover) (تأجيل دفع الديون المستحقة) الذي صادق عليه الكونغرس في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1931. كما أن تعويضات الحرب انتهت أواسط عام 1931. لكن هذه المدفوعات لم تشكل قط نزفًا كبيرًا للموارد الألمانية. وتم تسديد 11,400,000,000 مارك بين عام 1924 وتموز/ يوليو 1933(71) وإن كان ثمة شك في هذا الرقم باعتباره مرتفعًا جدًّا. ومن الممكن استنتاج محدودية تعويضات الحرب من كون المدخرات الداخلية بين العامين 1925 و1928 بلغت 25,000,000,000 مارك، كما بلغت المدخرات الداخلية بين العامين 1925 و1930 حوالى 45,000,000,000 مارك(72).

بينما انتهت تعويضات الحرب على هذا النحو، ظل تسديد الديون الخاصة مشكلة. وكانت الوسيلة القانونية لوقفها مرسوم ضبط العملة الخارجية الذي أصدره الرئيس فون هندنبرغ على أساس المادة 48 من الدستور في 15 تموز/ يوليو 1931؛ واستُخدِمَ هذا المرسوم بدوره أساسًا لعدد من المراسيم الأخرى التي نُظِّمت أخيرًا في منظومة شاملة(73)؛ إذ أوكل ضبط العملة إلى بنك الرايخ الذي أُعفي أسوة بغولد دسكاونت (بنك الحسم الذهبي) من الرقابة. كان على كل الآخرين أن يستحصلوا على الإذن للشراء أو البيع، أو التصرف على أي نحو بمقتنياتهم وأوراقهم المالية أكثر من مبلغ معيّن. وكان يتعيّن أن تصدر الإعفاءات عن رايخسبنك. حُظِرَ التداول المستقبلي بالعملات الأجنبية وبات

---

(70) Carl T. Schmidt, *German Business Cycles, 1924-1933*, Publications of the National Bureau of Economic Research; no. 25 (New York: National Bureau of Economic Research, 1934), p. 87, and Bonnell, p. 19.

(71) تعويضات الحرب من 1924-1932 = 11,464 مليون مارك: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich*: (1931), pp. 534-535 and (1933), pp. 498-499.

(72) James W. Angell, *The Recovery of Germany*, Publications of the Council on Foreign Relations (New Haven: Yale university press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1929), p. 326; *Die Wirtschaftskurve*, vol. 17 (1938), pp. 301-305, and Schmidt, p. 78.

(73) مرسوم أول آب/ أغسطس 1931 النافذ المفعول منذ 4 آب/ أغسطس 1931.

لا بد من إخطار رايخسبنك باقتناء الأوراق النقدية بعد تاريخ محدد. وتبيّن أن هذا الإجراء كان محدود الفعالية. واستمر تسرّب الذهب والعملات الأجنبية، وانخفض احتياطي رايخسبنك من حوالى 3,000,000,000 مارك أواسط عام 1930 إلى 991,000,000 مارك في كانون الأول/ ديسمبر 1932، ثم إلى 78,000,000 مارك عام 1939. وهذا على الرغم من اتفاقيات التثبيت التي عقدت بين المدينين الألمان والدائنين الأجانب، في آب/ أغسطس 1931 أولًا وتم تجديدها وتغييرها في تواريخ أخرى عديدة.

رفضت الحكومة الديمقراطية في ألمانيا أن تسير على طريق تخفيض قيمة المارك أسوة بما فعلته بريطانيا العظمى في عام 1931 بعملتها الخاصة. ولعل هذا الرفض لم يصدر عن أسباب اقتصادية بقدر صدوره عن أسباب نفسية؛ فالرعب الذي تسبب به تضخم العام 1923 لم يمّح من الذاكرة. لا بل كان ثمة بعض الجماعات السياسية التي كانت تهلل للتضخم وتحارب إعادة تقويم المارك. حاولت الحكومة لجم تسرّب العملات الأجنبية عبر التشدد في تشريعات تضبط تداولها[74]. وبات من اللازم الآن الحصول على إذن لتسديد ثمن المستوردات، والخدمات الخارجية، وتأجيل الفوائد على الديون الخارجية.

أثرت التشريعات الجديدة الخاصة بالعملات الأجنبية، بطبيعة الحال، في التجارة الخارجية؛ إذ بات من صلاحية سلطات التحكم بالعملات الأجنبية ضبط تدفق المستوردات وتوزيع حصص المواد الأولية تاليًا.

تلك كانت الحال عندما وصلت النازية إلى السلطة. كانت مشكلة تعويضات الحرب قد زالت من الوجود، ولكن العجز في المدفوعات الرأسمالية كان لا يزال ثقيلًا. كان لا يزال من الممكن تصحيحه عبر فائض الصادرات الألمانية البالغ حوالى 1,000,000,000 مارك. لكن كان من المشكوك فيه، لا بل غير المحتمل، أن يتم الحفاظ على فائض الصادرات. كما أن تخفيض قيمة المارك كان أبعد احتمالًا في ذهن النازية، لأن الدعاوة السياسية النازية

(74) Bonnell, pp. 42-44.

كانت قد ازدهرت سنوات عدة على التنديد بالأحزاب الديمقراطية وتحميلها مسؤولية التضخم عام 1923. بدأ النظام الجديد بموراتوريوم خاص بالتحويل ما لبث أن عقبه تأجيل كامل لدفع الديون في العام 1934. بات على المدينين الألمان أن يسددوا التزاماتهم الدولية لمكتب تحويل الديون الأجنبية الذي كانت له سلطة اعتباطية في تسديد تلك الديون للدائنين الأجانب. ولم يمس الإعفاء إلا بنك الرايخ والالتزامات الناشئة عن اتفاقيات التثبيت، مع العلم بأن بعض هذه الدول الدائنة أو تلك كانت تنتزع بعض التنازلات بين حين وآخر. وفي الوقت نفسه كان التحكم بالعملات الأجنبية قد تم تحويله إلى هيئة خاصة إلى أن بدأ العمل بخطة شاخت الجديدة في 24 أيلول/ سبتمبر 1934، وأصبح التلاعب بالعملة الأجنبية كليًا من وظائف التجارة الخارجية. تحكمت مجالس الإشراف، ومن بعدها مكاتب الرايخ، بتدفق المستوردات. أسِّس مكتب للمخالصة وتمّ رد بعض الالتزامات؛ فقد خفّضت ديون اتفاقيات التثبيت تخفيضًا كبيرًا عبر التلاعب الحاذق بسوق الأسهم والسندات (إلى 4,100,000,000 مارك في شباط/ فبراير 1933) بينما عملت اتفاقيات التثبيت اللاحقة وتشريعات العملات الأجنبية على تشديد التحكّم وسد ثغرات التسرب القائمة.

تحوّل ضبط العملات الأجنبية من وسيلة لدعم العملة الألمانية المترنّحة إلى وسيلة جبارة للتحكم بالتجارة الخارجية، وإخضاع البلدان الأجنبية عبر ذلك للسيطرة الألمانية. وبات في مستطاع مكاتب ضبط العملات الأجنبية ومكاتب الرايخ أن توقف الاستيراد من أي بلد كان لتتمكن من تلطيفه. وأتاح قانون حماية تصدير السلع الألمانية الصادر في 22 أيلول/ سبتمبر 1933 إقرار كوتا الاستيراد، علمًا بأن حصص الكوتا تحدد بانتظام في ضوء المعاملة التي تلقاها السلع الألمانية.

في غضون فترة قصيرة جدًا أصبحت اتفاقيات التجارة الثنائية هي القاعدة. وكانت أسعار الصادرات والمستوردات تحدد بصورة اعتباطية في أكثر الأحيان[75]. كانت أسعار المواد الغذائية التي يجب استيرادها، ولا سيما

(75) Paul Einzig, «Why Defend Nazi Trade Methods,» *Banker*, no. 184 (May 1941).

تلك التي كانت تمنح لفلاحي البلقان، مرتفعة حقًا بالقياس إلى العملة المحلية، لكن الغاية من ذلك، وهي غاية دعاوية طبعًا، كانت كسب جماهير الفلاحين إلى جانب ألمانيا. وأمّا السيطرة التي كانت تمارسها ألمانيا على معظم البلدان الأوروبية المصدّرة بفضل التحكم بالعملات الأجنبية والاستيراد، فتعزّزت جراء اتفاقيات المخالصة وعقود المقايضة. وجوهر اتفاقيات المخالصة الذي سرعان ما أصبح الشرط الذي لا تعقد اتفاقيات التجارة من دونه، هو كما يلي: المدينون الألمان يدفعون لرايخسبنك أو لحساب مخالصة بينما يدفع المستوردون الأجانب لوكالاتهم المركزية. ثم تصحح الأرصدة. فإذا كان لألمانيا فائض بالنسبة إلى بلد آخر، استعمل فائض العملة هذا لتسديد ديونها لبلد أجنبي ثالث ثمنًا للمواد الأولية. كان جزء من الاتفاقيات يعقد مع الحكومات المركزية، والجزء الآخر مع المصارف المركزية. ووصف دغلاس ميلر وظيفة اتفاقيات المخالصة فأجاد[76].

> يشحن المصدرون الألمان إلى يوغسلافيا، مثلًا، ويحتسبون قيمة شحناتهم بالمارك في الرايخسبنك الألماني. ويحتسب المصدرون اليوغسلاف قيمة صادراتهم بالدينار في المصرف المركزي ببلغراد، مع قيام المصرفين بموازنة الحسابين. تحسب الدفعة للمصدرين في كل من البلدين بالعملة المحلية، وفي وقت ما من السنة ينقل الرصيد لمصلحة هذا البلد أو ذاك ليستعمل مقابل معاملات السنة التالية.

هكذا أصبح هدف سياسة ألمانيا التجارية في غاية البساطة: الشراء من بلد ما بقدر ما تستطيع؛ ابتياع كامل محصول هذا البلد مثلًا، ولكن من دون تسديد الثمن. حتى إنَّ زيادة الاستيراد أفضت إلى استيراد السلع الناجزة ومنافسة الصناعة الألمانية[77]. أصبحت ألمانيا جراء هذه السياسة في طور التحول إلى أمة مدينة بديون ضخمة، اعتمادًا على حسابات المخالصة. وسبق لنا أن أتينا إلى ذكر حالة الدانمارك في ظل الاحتلال الألماني وتراكم الديون اليوم داخل

---

(76) Miller, p. 73.

(77) Staudinger, p. 415.

أوروبا الخاضعة للنازية مسألة بسيطة. ولكن حتى من قبل ذلك كان الوضع الاقتصادي لبعض البلدان، وبخاصة دول البلقان وبعض دول أميركا الوسطى والجنوبية مؤاتيًا لسياسة ألمانيا[78]. لم يكن ثمة من مستهلكين لفائض إنتاج هذه البلدان إلا ألمانيا. كانت الديمقراطيات الغربية التي ظلت تنتهج سياسة التهدئة، عاجزة أو غير راغبة في الاعتراف بأن القتال ضد النازية يجب أن يخاض على جميع الجبهات، والجبهة الاقتصادية ليست أقلها شأنًا، وأن الحرب الاقتصادية لا يمكن أن تخاض إلا باقتناء فائض الإنتاج من الأمم المهددة.

لم تكتف ألمانيا بالحصول على مدد كاف من بعض المواد الخام والمواد الغذائية عبر نظام المخالصة، بل أفلحت أيضًا في إخضاع البلدان التي أقامت معها هذه التجارة اقتصاديًا. لذلك وصف الاقتصاديون النازيون نظام المخالصة بأنه أقوى الأدوات في سياسة التحكم بالعملات الأجنبية والتجارة الخارجية[79]. وأصبحت برلين مركز المخالصة، وبولغ في تقويم المارك الألماني عمدًا بالقياس إلى عملات هولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. وبذلك أصبحت المخالصة أساس ما سمي بـ «تبادل السلع المُخطَّط»[80].

أتاحت المقايضة والمخالصة أيضًا وسيلة ممتازة لإغراق البلد الذي كانت له مطالب على ألمانيا في حساب المخالصة بسلع تصديرية مبالغ في تقويمها أو مخفضة الأسعار، بحيث إن البلد الدائن كثيرًا ما يبتهج بالحصول على ذلك، على الأقل.

هذه إذًا، هي سيرة سياسة ألمانيا في التجارة الخارجية بأوجز عرض ممكن. وفيها يتجلى طابع ألمانيا الإمبريالي بأجلى صورة. وهنا يظهر التغير في طرائق الرأسمالية الألمانية كأظهر ما يكون. وهنا يصبح التلاؤم بين الاقتصاد والسياسة تماهيًا تامًا في المصالح والأهداف.

---

(78) Balogh, «Foreign Exchange and Export Trade Policy,» p. 15.

(79) Friedrich Sarow, «Verrechnungszentrum Berlin,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 181-190.

(80) المصدر نفسه، ص 188.

من العبث، نكرر هنا القول، الاعتقاد بأن ألمانيا تستهدف الاكتفاء الذاتي وتنبذ الأسواق الخارجية. فالاكتفاء الذاتي، على العكس، هو مجرد تهيئة لغزو أسواق العالم. ولما كانت السوق العالمية مقسمة بين دول قوية متنافسة، ما عاد من الممكن غزوها بالتجارة والاستثمارات، بل بالوسائل السياسية وحدها. ولما كانت التجارة الخارجية بين الدول الصناعية هي جوهر التجارة الخارجية، فإن الغزو السياسي للعالم هو هدف ألمانيا النازية، ولا بد له من أن يكون ذلك إذا ما أرادت أن تبقى بلدًا متقدمًا صناعيًا. إذا كانت ألمانيا راغبة في تحويل أوروبا إلى دولة زراعية في الدرجة الأولى، وإذا كانت مستعدة لتخفيض مستوى معيشة الجماهير في أوروبا، فهي قد تتخلى حقًا عن غزو العالم. ولكن هل يعقل أن تقوم دولة متقدمة صناعيًا بالتخلي إراديًا عن التقدم الاقتصادي؟ نحن نرى أن هذا غير معقول. إن ألمانيا إذا ما هزمت قد تضطر إلى الانسحاب من جماعة الدول المتقدمة صناعيًا، ولكن ليست هذه، يقينًا، سياسة حكومتها الحالية. فمن شأن سياسة كهذه أن تكون تنكرًا كليًا لكامل تاريخ الرأسمالية الصناعية الألمانية. لا بل على العكس، فإن الإنتاجية العالية لجهازها الصناعي، والضغط لكسب أسواق أجنبية، والحاجة إلى تلبية المصالح المادية الحيوية لجماهيرها، هي التي دفعت بألمانيا إلى انتهاج سياسة الغزو، وسوف تظل تدفعها إلى مزيد من التوسع إلى أن تُهزم أو تتوصل إلى تحقيق أهدافها. إنها دينامية بلد شاب إجمالًا، مقدام، وخاضع لنظام الاحتكار؛ إن هذه الدينامية هي المحرك الأول لتوسع ألمانيا.

6. التحكم بالقوى العاملة

إن أشد ما يفرق النازية عن المجتمعات الديمقراطية هو التحكم بالقوى العاملة. فليس للعامل حقوق في ظل نظامها. والسلطة الفعلية والممكنة للدولة على سوق القوى العاملة هي كأشمل ما يمكن أن يكون. فالدولة بلغت هنا الحد الأقصى من التحكم بسوق العمل.

لذلك، من الجائز القول إنه لما كانت حرية التعاقد في سوق العمل قد زالت من الوجود، فإن الرأسمالية زالت أيضًا من الوجود في ألمانيا. فالرأسمالية، على هذا القول، إنما تُبنى على حرية العمل، وحرية العمل تميّز

النظام الرأسمالي عن أي نظام اقتصادي سابق. وهذه هي نظرة كل الاقتصاديين، من كارل ماركس إلى ماكس فيبر. وهي، يقينًا، نظرة صحيحة. غير أن علينا أن نحدد ما نعنيه بحرية العمل، وحرية عقد العمل. ثمة ثلاثة تصورات مختلفة لحرية العمل، تعبر عن مختلف مراحل تطور الرأسمالية.

يمكن أن تعني الحرية حق العامل الفرد في أن يتساوم مع رب عمله على أساس المساواة القانونية. هذه الحرية هي التي وسمت الرأسمالية الليبرالية ووجدت خير تعبير عنها في قانون لو شابلييه في الثورة الفرنسية. ثمة، على ما قال لو شابلييه في 14 حزيران/ يونيو 1791، «مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فحسب، ولا يحق لأحد أن يستميل المواطنين وراء أي مصالح تتعارض مع هاتين المصلحتين وتعدل بهما عن خدمة الدولة بوساطة مصالح التكتلات (كوربورات)». إن هذه الحرية المعادية للنقابات الحرفية والمساومات الجماعية، كانت تسم السياسات الأوروبية الخاصة بالقوى العاملة على مدى عقود: في فرنسا حتى عام 1864، وفي ألمانيا حتى عام 1869، وفي إنكلترا حتى عام 1871. وكانت تراوح بين الحظر الصريح للنقابات ومجرد التساهل معها. كان هذا القانون يعطي العامل صوريًا سلطة تحديد ثمن قدرته على العمل، لكنه كان يقصر عن أن يأخذ في الاعتبار أن رب العمل هو دائمًا احتكاري في علاقته مع العامل، وأن الحرية إنما تحجب الاستغلال أيضًا.

ويمكن أن تعني حرية التعاقد على العمل أيضًا الحق المادي للعامل بأن يحدد ثمن قدرته على العمل، من خلال التنظيم والمساومة الجماعيين. وهذه الحرية المادية لا تنفي الحرية الشكلية، بل هي تحققها؛ فالحرية الشكلية والحرية المادية لا تتناقضان بل تتكاملان. إن حرية العمال المادية في مساومة رب العمل على أساس المساواة الواقعية إنما تحققت بانتصار الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الأولى. ولا يوجد أي من نوعي الحرية هذين في ظل النازية.

لكن ثمة نوعًا ثالثًا من الحرية ينبني عليه نوعا الحرية الآخران: الحرية المتمثلة في رفض العبودية والتبعية. إن تصور حرية العمل تصور صدامي، يتوجه ضد أي نوع من أنواع التبعية. العقد الإقطاعي كان عقدًا مبنيًا على

الإيمان، يطاول كامل شخصية العامل من دون تمييز بين العمل والراحة. وهذا العقد مما لا يمكن احتسابه ولا التنبؤ بموجباته، فهو يتحكم بالإنسان من نواحيه كافة ويستلزم التبعية الكاملة. والعامل في عقد كهذا لا يبيع نفسه لقاء خدمات محددة ولوقت محدد، بل لقاء أي خدمة يمكن أن تطلب ولوقته كله. ظلت بقايا علاقات إقطاعية كهذه في بروسيا حتى نهاية عام 1918. فالأوامر التنظيمية (Gesindeordnungen) الشهيرة المتعلقة بالعاملين في الخدمة المنزلية والزراعية، كانت تمنح الشرطة الحق بأن تعيد العمال إلى أرباب عملهم إذا ما غادروا خدماتهم منتهكين التزاماتهم التعاقدية.

حرية عقد العمل تعني إذًا تمييزًا أساسًا بين العمل ووقت الراحة، وتُدخِل عنصر قابلية الحساب والتنبؤ في علاقات العمل. إنها تعني أن العامل يبيع قدرته على العمل لفترة محدودة فحسب، يتم التوافق عليها أو تحددها القوانين. وهي تعني أيضًا، وإن لم تعن هذا أساسًا، أن العمال يبيعون وقتهم لإنجاز مهمات محددة يتم تحديدها بالاتفاق، أو القانون، أو العرف وأنهم ليسوا مجبرين على القيام بأي نوع من العمل قد يعنّ لمستخدمهم أن يحدده لهم تعسفًا. وهذا النوع من الحرية يغلب في فترة التراكم البدئي.

إن حرية التعاقد على العمل هذه لا تزال موجودة في ألمانيا. فعقد العمل لا يزال هو الشكل الناظم لعلاقات العمل. والتمييز بين العمل والراحة حاد في ألمانيا مثلما هو في أي نظام ديمقراطي آخر، وإن كان النظام النازي يحاول التحكم بوقت راحة العامل. وسوف تتاح لنا في الفصل التالي أن نعالج تطور قانون العمل، وسوف نحاول إقامة الدليل على أن كل ما بذله الفقهاء القانونيون النازيون من محاولات لنسخ عقد العمل بوثيقة قانونية أخرى (مثل علاقات الجماعة) أخفق، وأن العلاقات بين أرباب العمل والعمال لا تزال علاقات تعاقدية.

يقينًا، إن هوية النمط الأساس لا تنبئ بالكثير عن الطريقة الفعلية لعمل سوق العمل، وهنا يكمن أشد أنواع الفرق حدّة بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة التوتاليتارية.

سوق العمل الحرة لا توجد، طبعًا، بمجرد قيام النقابات بعملية المساومة الجماعية؛ فسعر قوة العمل لا ينتج عن مجرد العرض والطلب، والضغط الناشئ عن الجيش الصناعي الاحتياطي يتم التغلب عليه جزئيًا. فالأجور تحددها أيضًا القوة الاجتماعية التي تتمتع بها النقابات. فالمنظمات العمالية تحاول أن تحوّل مجرد الواقع القانوني للعقد الحر إلى حرية مادية أصيلة. ومع ذلك ينبغي لنا ألا نبالغ في تقدير قوة النقابات. فحتّى لو لم يكن نشاطها مستتبعًا لمصالح جماعات أرستقراطية صغيرة داخل الحركة العمالية، وكانت تناضل حقًا لتحسين الأجور وشروط عمل الطبقة العاملة، تبقى قدرتها محدودة للغاية. ونحن نرى أن قدرتها ذات طابع دفاعي في المقام الأول، ولا قبل لنا بإقامة الدليل على هذه الأطروحة هنا. ولا بد لي من أن أكتفي بالزعم العاري الذي أعتقد صحته والذي يمكن للاستقصاء أن يثبت صحته. في دائرة الأعمال الصاعدة تتزايد الأجور عادة. لكن الزيادة، في جملتها، إنما تعزى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية. والأرجح أن قوة النقابات إنما تتجلى في فترات الانكماش الاقتصادي ويظهر نفوذها للعيان. الدفاع عن موقع ما أسهل دائمًا من احتلال موقع جديد. وسياسة النقابات الألمانية خلال الركود الاقتصادي في العامين 1931 و1932 تثبت زعمي على الرغم من أنها لم تكن قادرة على الحؤول دون تخفيض الأجور، فقد كان في مقدورها أن تمنع، وقد منعت، تصحيح الأجور على أدنى درجات دورة الأعمال، كما أن قدرتها الدفاعية تحديدًا هي التي جعلتها هدفًا للصناعيين. هذا الوجه من وجوه السيطرة على سوق العمل هو ما دمرته النازية. غير أنه ما عاد ضروريًا في ظل أوضاع العمالة الكاملة. فإذا كان الطلب الفعلي على اليد العاملة يفوق العرض كثيرًا، فلا حاجة إلى تنظيمات دفاعية لمنع هبوط الأجور؛ والمطلوب بدلًا عن ذلك هو نقابات هجومية تناضل من أجل تصحيح سلّم الأجور بحسب القدرة الكاملة. إن وظيفة السياسة النازية هي الحؤول دون تصحيح كهذا.

ذلك أن القوى العاملة، وخلافًا لرجال الأعمال، لا تملك تنظيمًا خاصًا بها. لا توجد منظمة مستقلة للطبقات العاملة توازي منظمة رجال الأعمال. ولا توجد منظمة للقوى العاملة للسيطرة على سوق العمل توازي الكارتيلات.

فجبهة القوى العاملة الألمانية ليست منظمة مستقلة للعمال، لأنها لا تتكوّن حصرًا من العمال والمستخدمين، ولا هي منظمة للتسويق. وسوف نتناول وظائفها لاحقًا.

إن أهداف سياسة سوق العمل النازية واضحة وبيّنة. ولما كان ثمة روايتان عن هذه السياسة[81]، فمن غير الضروري أن نضيف رواية ثالثة. إن ما يعنينا بالدرجة الأولى هو الوظائف التي تقوم بها هذه السياسة ومبادئها. ويمكن أن نحددها كما يلي: (1) الاستخدام الكامل للقوى البشرية لأغراض إنتاجية؛ (2) زيادة إنتاجية العامل الفرد وتثبيت مستوى الأجور بالتزامن مع ذلك.

استخدام القوى البشرية

استخدام القوى البشرية يعني أمرين مختلفين: إدخال أكبر عدد ممكن من الأشخاص في سلك العمل المأجور ممن لم يستخدموا في أي عمل مأجور، والتحوّل داخل صفوف المستخدمين في عمل مأجور من الصناعات والحرف التي لا تحتاج إلى العمال إلى فروع أخرى تشكو من النقص.

ارتفع عدد المستخدمين بأعمال مأجورة، طبعًا، من 17,817,000 مستخدم في عام 1929 إلى 22,617,000 مستخدم في كانون الثاني/ يناير 1941[82].

---

(81) L. Hamburger, *How Nazi Germany Has Mobilized and Controlled Labor*, Pamphlet Series; no. 24 (Washington, DC: Brookings Institution, 1940), and C. W. Guillebaud, *The Social Policy of Nazi Germany* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1941).

(82) إحصاءات العمالة:

I. العمال والمستخدمون بالآلاف

1929	17870
1932	12580
1937	18370
1938 (آب/ أغسطس)	19518
1941 (كانون الثاني/ يناير) عدد تقديري	22670

=

أدّى الإعداد للحرب أيضًا إلى زيادة في تشغيل النساء، خصوصًا في المواصلات والصناعة. فبينما كانت النساء يشكّلن 37.3 في المئة من مجموع العاملين في الصناعة، وتقلّصت نسبتهن إلى 31.8 في المئة عام 1936، فإن نسبتهن بلغت 37.1 في المئة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1940. وبالأعداد المطلقة، ارتفع عدد النساء العاملات من 4,700,000 عاملة في عام 1933 إلى 6,300,000 عاملة في عام 1938، ثم إلى 8,420,000 عاملة في كانون الثاني/ يناير 1941[83]. واحتياطي القوى العاملة الذي تمثله النساء لم يستنفد، ذلك لأن العدد الإجمالي للنساء القادرات على العمل يقدر بحوالى 10,000,000 و12,000,000، ولهذا السبب فإن سبل تعبئة احتياطي النساء ووسائلها تناقش بصورة متزايدة اليوم[84].

ازداد عرض القوى العاملة أيضًا جراء التخلّص من الحرفيين وباعة التجزئة، على ما سبق وصفه، وجرّاء إغلاق المنشآت التي تنتج السلع الاستهلاكية. ويجب أن تضاف إلى هذه الأرقام أعداد العمال الأجانب المكونين

II. ساعات العمل التي أنجزت في الصناعة
100 = 1936

	المجموع	سلع إنتاجية	سلع استهلاكية
1929	103.6	94,9	117,0
1932	54,8	42,6	74,7
1936	100.0	100,0	100,0
1938 (آب/ أغسطس)	116.7	123,8	105,8
1939 (أيار/ مايو)	128.2	131,4	124,0

المصدر: *Halbjahrsberichte zur Wirtschaftslage*, vol. 13 (1938-1939), p. 119.

عن العام 1941: *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 100, and *Statistik des In- und Auslands* (Hamburg), vol. 14, no. 2 (1939-1940), p. 39.

(83) *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 101.

(84) «Die Reserve an weiblicher Arbeitskraft,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 21 (1941), pp. 148-150.

في قسم منهم من عمال تم استيرادهم إلى ألمانيا على أساس اتفاقيات دولية (1,100,000 عامل في تشرين الأول/أكتوبر 1940)[85] ومن أسرى الحرب في قسم آخر[86].

لا شك في أن على الرغم من ندرة احتياطي القوى العاملة، فهي لم تستنفد، ومن الممكن أن تدخل ثلاثة ملايين امرأة إضافية العملية الإنتاجية. ومن الممكن أن تغلق المزيد من المنشآت التي تنتج سلعًا استهلاكية، كما أنه من الممكن نقل المزيد من العمال من الأراضي المحتلة للعمل ضمن أراضي ألمانيا نفسها.

---

(85) وزير الخارجية الدكتور سيروب استنادًا إلى: *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp.209-211. و *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 101.

يذكر 820,000 عامل أجنبي مستخدمين خارج الزراعة، 300,000 فقط في أشغال البناء.

(86) في الزراعة يعمل العمال الأجانب الآتية أصنافهم:

بولنديون (من غير أسرى الحرب)	469,000
أجانب آخرون (خلال عام 1940):	
إيطاليون	47,000
سلوفاكيون	32,000
يوغسلاف	4,400
هولنديون	4,650
هنغاريون	2,000
سوى ذلك	2,000
أسرى حرب من الحملة على بولندا والغرب (أيلول/سبتمبر 1940)	650,000
أسرى حرب سابقون من بولندا (آخر عام 1940)	180,000
المجموع	1,391,050

المصدر: *Wirtschaft und Statistik*, vol. 21 (1941), p. 100, According to: *International Labour Review*, vol. 43, no. 5 (1941), p. 584.

يكاد عدد الإيطاليين العاملين في ألمانيا يبلغ عما قريب 264,000 عامل.

العمال البلجيكيون: 83,000 (تشرين الثاني/نوفمبر 1941)، انظر: *Neue internationale Rundschau der Arbeit*, vol. 1 (1941), p. 201.

لكن سياسة استخدام القوى العاملة المتاحة إلى أقصى حد تنطوي على زيادة عرض العمال المهرة، وهذا بدوره يعني إعادة العمال المهرة من فروع أخرى في الحرف والصناعة، والتدريب الإلزامي وتقصير مدة التدرّب.

انتُهِجَت سياسة تحويل الناس إلى العمل المنتج بصورة وحشية من دون النظر إلى الاعتبارات الإنسانية. والمراسيم التشريعية التي استندت إليها هذه السلطة تزايدت صرامتها؛ إذ بدأت بمرسوم توفير القوى العاملة الصادر في 22 حزيران/ يونيو 1938 الذي أصدره مكتب خطة السنوات الأربع ملزمًا كل مواطن ألماني أن يعمل في مكان ثابت لمدة ثابتة أو يخضع للتدريب المهني الإلزامي. لم يكن هذا المرسوم فعالًا بدرجة كافية، وسرعان ما نسخ بمرسوم 13 شباط/ فبراير 1939 [87] الذي وسع الإلزام ليشمل جميع سكان الأراضي الفدرالية وجعل الخدمة إلزامية لفترات غير محددة. أجاز هذا المرسوم استدعاء كل مقيم في هذه الأراضي، سواء أكان أجنبيًا أم مواطنًا، مستخدمًا حاليًا أم غير مستخدم، رجلًا أم امرأة، يافعًا أم بالغًا، للقيام بأي نوع من أنواع العمل المنتج لفترة محددة من الوقت أو لفترة غير محددة. فإذا ما استدعي لفترة محددة وكان يقوم بعمل ما يظل عقد العمل نافذ المفعول؛ أما إذا ما استدعي لفترة غير محددة فيسقط عقد العمل. وتتم الخدمة الإلزامية بمقتضى عقد عمل. فما إن يتلقى الفرد أمرًا باستدعائه للعمل عند رب عمل معين، حتى يعتبر عقد العمل بينه وبين رب عمله نافذًا. ويخضع هذا العقد لجميع النصوص القانونية والإدارية التي تعقد بموجبها عقود العمل الحرة. ولكن لا يمكن أن ينتهي عقد العمل هذا إلا بموافقة مكتب تبادل العمال.

عزز المرسوم نفسه التشريعات المستهدفة الحؤول دون قيام العمال بتغيير مكان عملهم بتمكين وزير العمل من جعل فسخ عقد العمل مرتبطًا بموافقة مكتب تبادل العمال [88]. كما حظر مرسوم لاحق فسخ كلا الطرفين عقد العمل

(87) Posse, ed., vol. 1, part 2, Dienstpflicht, pp. 3-66.

(88) أول أيلول/ سبتمبر 1939، انظر: Posse, ed., vol. 1, Arbeitsplatzwechsel, pp.1-4e.

من دون موافقة مكتب تبادل العمال؛ وموافقة هذا المكتب لازمة في استئجار العمال، باستثناء عمال المناجم، والعمال المنزليين والأولاد الذين تقل سنّهم عن 14 سنة[89].

استُكمِلَ هذا التنظيم بتنظيمات أخرى أبعد مدى. من ذلك أنه بينما يستهدف هذا المرسوم زيادة القوى العاملة في الدائرة الاقتصادية، فإن مرسوم الخدمة الطارئة الصادر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1938[90] منح السلطات الحق في استدعاء «سكان الأراضي الفدرالية في أحوال الطوارئ العامة أو لغايات التدريب لفترة محدودة». واستنادًا إلى حكم نائب خطة السنوات الأربع، فإن الشرطة هي التي حصلت على هذه السلطات في الدرجة الأولى. ولما كانت خدمة الطوارئ وظيفة سياسية، فإنها لا تستند إلى عقد العمل. واللافت أن القرار يكشف أن النظام يجعل العمال فوق المسؤولين النازيين، وموظفي الإدارات العامة، أو المهن الحرة. فإذا ما استدعي عامل للخدمة الطارئة لفترة تزيد على ثلاثة أيام يحق لمكتب مبادلة العمال أن يحتج. ولكن إذا ما استدعي موظفو الإدارات العامة، أو قياديو الحزب، أو موظفو مكاتبه، أو موظفو الخدمات الصحية أو المحامون للعمل، فلا حاجة حتى لإرسال إخطار إلى مكتب مبادلة العمال. ولا يستثنى من هذه الخدمة إلا الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم الخامسة عشرة أو تزيد على سبعين، وأمهات الأولاد القصّر في أوضاع معينة، والنساء الحوامل، وذوو العاهات. وفي المحمية، لا يستثنى من خدمة الطوارئ إلا رئيس المحمية، ورئيس الحكومة وأعضاؤها. ويستثنى عناصر الجيش، وسريتا الحماية، والعاملون في قوة الحماية من الغارات الجوية نظرًا إلى طبيعة عملهم[91]. ويحصل العاملون في خدمة الطوارئ على بعض الأتعاب والمخصصات العائلية، تتفاوت بدقة تبعًا للدخل الذي كان يتقاضاه العامل قبل استدعائه للخدمة.

---

(89) المرسوم التنفيذي الأول، انظر: المصدر نفسه، ص 14.

(90) Posse, ed., vol. 1, Notdienst.

(91) المصدر نفسه، ص 5.

لذلك يمكننا القول باختصار إن العامل لا يتمتع بأي حرية. فهو لا يستطيع اختيار مكان عمله أو نوع عمله، وهو لا يستطيع أن يغادر عندما يشاء، لكنه لا يمكن أن يصرف من الخدمة، عادة، من دون موافقة مكتب مبادلة العمال، وهي حماية لا ضرورة لها اليوم.

الهيئة التنفيذية المعنية باستخدام القوى العاملة استخدامًا كاملًا هي مكتب مبادلة العمال الذي ينسق عمله عمل الهيئات الأخرى مفوّض الدفاع. ويحتكر مكتب مبادلة العمال الآن (منذ 28 حزيران/ يونيو 1935) احتكارًا مطلقًا مهمة التوظيف بحيث يتمم تطورًا كان قد بدأ في ظل جمهورية فايمار.

في الأصل كان المعهد الفدرالي لتبادل العمال والتأمين ضد البطالة هيئة شبه مستقلة (قانون 16 تموز/ يوليو 1927) تديرها النقابات ومنظمات أرباب العمل وممثلو أرباب العمل وممثلو السلطات العامة، تحت رقابة وزير العمل. وكان له تركيب مناطقي ومحلي. غيّرت النازية البنية من القمة إلى القاعدة. فمكاتب مبادلة العمال المناطقية والمحلية باتت الآن مجرد هيئات تنفيذية لوزارة العمل (25 آذار/ مارس 1939) بينما دمج المقر العام في وزارة العمل. وعُيِّن رئيس هذه المكاتب (الدكتور سيروب الذي لا بد منه) وزير دولة في وزارة العمل. وحدها الإدارة المالية تخضع لهيئة منفصلة، وتعمل لغايات المحاسبة وحدها.

الأداة التي يمارس الضبط من خلالها هي سجل العمل الذي تم توسيعه بالتدريج ليشمل كل فرع من فروع الحرف والصنائع. وعلى كل عامل أن يكون حائزًا سجل عمل تدوّن فيه كل البيانات اللازمة عن مهنته، كالتدرّج، والتدريب، والوظيفة التي كان يشغلها سابقًا. وينبغي أن يبين هذا السجل خبرة الطيران، والتدريب، والخبرة في العمل الزراعي. فقد سجل العمل، طبعًا، دلالته كشرط لا بد منه للحصول على عمل، لكنه طريقة كاملة التطور لترويع العامل؛ وهو يوفر في الوقت نفسه وسيلة للتحكم إحصائيًا بعرض القوى العاملة. وعزز النظام أيضًا سلطة أمين العمل، إن من ناحية صلاحيته في إصدار قواعد

الأجور[92] أم من ناحية مرجعيته في فرض الغرامات على من ينتهك أي من أحكامه وأوامره[93].

الكفاح لرفع الإنتاجية

في حين تحققت عملية تعبئة القوى العاملة المتاحة بنجاح، يبقى النجاح في زيادة إنتاجية القوى العاملة أمرًا مشكوكًا فيه، وغامضًا حقًا. ذلك لأن في هذا تحديدًا لا تزال بقايا آليات السوق فاعلة؛ فليس في مقدور النظام أن يضع وراء كل عامل رجلًا من الإس إس يصوّب إليه بندقيته ليجبره على أن يكدَّ أكثر ويعمل أسرع. ولذلك ظهرت، في ما يبدو، طرق جديدة من الحرب الصناعية لم تكن معروفة عند العمال الألمان، طرق أشبه بالحركة النقابية الثورية منها بالاتحاد العمالي الألماني. برزت في ألمانيا مقاومة باردة، أشبه بالتباطؤ في العمل (Ca`canny)، وهي من أفعل طرائق الحرب النقابية التي جرّبها للمرة الأولى عمال سكك الحديد الإيطاليون على نطاق واسع عام 1895، ودعا إليها إميل بوجيه وفرناند بلوتييه من الحركة النقابية الفرنسية، وطبّقها بنجاح عمال سكك الحديد النمساويون في الأعوام 1905 و1906 و1907 على صورة الامتثال الدقيق لجميع قواعد سلامة المرور. ليس التباطؤ الذي نفّذه العمال الألمان، يقينًا، سياسة معلنة أو بارزة جدًا، من شأنها أن تعني الموت للقادة ومعسكرات الاعتقال للأتباع، بل هي تتلخص في رفض تكريس كل الطاقة للعمل، وأحيانًا التصميم على تقديم ما هو أقل من المعتاد.

من الصعب، طبعًا، أن نثبت زعمنا لأن أي تقويم إحصائي لمتوسط إنتاج العامل أمر يداني المستحيل؛ يضاف إلى ذلك أنه ما من شيء في النظام الحاكم أخفى ولا أكثر إحاطة بالكتمان من ردة فعل الطبقات العاملة عليه. ومع ذلك فلدينا دليل واحد: تباطؤ عمال المناجم في العامين 1938 و1939 وما نشأ عنه من تغيرات في سياسة الأجور التي يتبعها النظام؛ إذ انخفضت إنتاجية

(92) مرسوم أول أيلول/ سبتمبر 1939: Posse, ed., vol. 1, Arbeitsrecht, II, pp. 1-2.

(93) المرسوم التنفيذي الثالث لمرسوم أجور الحرب الصادر في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1939: Posse, ed., vol. 1, Kriegslöhne, II, pp. 23-30.

عمال المناجم في مقاطعة الرور من 2199 كغ عام 1936 إلى 1964 كغ عام 1939[94]، وانخفض معها إنتاج الفحم بكامله. وعُيّن جراء ذلك نائب خاص لزيادة الإنتاجية في صناعة الفحم. ومُدِّدَ العمل تحت الأرض من 8 ساعات إلى 8 ساعات و45 دقيقة، ولكن كان لا بد من زيادة أجرة العمل بالقطعة والعمل الإضافي بمرسوم خاص صدر في 2 آذار/مارس 1939[95]. ولم يقتصر المرسوم على منح عمال المناجم 25 في المئة من الأجر زيادة للعمل الإضافي بل أعطاهم علاوة 200 في المئة على زيادة الإنتاجية.

لكن يبدو أن جماهير العمال حققت انتصارًا أكبر خلال هذه الحرب.

نصّ مرسوم اقتصاد الحرب الصادر في 4 أيلول/سبتمبر 1939 لا على تجميد الأسعار فحسب، بل على تجميد الأجور أيضًا[96]. ولا بد لفهم مرسوم تجميد الأجور من مقدمة وجيزة. كان قانون التنظيم القومي للعمل الصادر في 20 كانون الثاني/يناير 1934[97]، ميثاق العمل في ألمانيا، قد أحدث مكتب أمين العمل، وهو موظف إداري فدرالي حلّ محلّ الاتفاقات الجماعية بين الاتحادات العمالية ومنظمات أرباب العمل. ومُنِحَ أمناء العمل الحق في إنفاذ تعرفات، أي أحكام تحتوي على سلالم للأجور وشروط العمل في صناعة ما بكاملها داخل إقليمهم. كانت التعرفات الجديدة، في مجملها، شبيهة بالاتفاقيات الجماعية ولكن مع فارق أنها لا تنطبق على الأفراد المنظمين في الفريقين المتعاقدين، بل على كل رب عمل وعامل يعمل في هذا الفرع من الصناعة أو الحرفة. كانت التعرفات، نتيجة لذلك، قواعد للحد الأدنى تترك للاتفاق المفرد المعقود بين رب العمل والعامل أو الاتفاقيات المعقودة بين منشأة وعمالها أمر تحسين شروط العمل.

(94) «Die Bergarbeiterfrage,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 18 (1939), pp. 303-309.

(95) Mölders, ed., vol. 1, Group 4, pp. 31-32.

(96) Posse, ed., vol. 1, Kriegslöhne, p. 1.

(97) للاطلاع على تحليل، انظر: Franz L. Neumann, *European Trade Unionism and Politics*, Edited by Carl Raushenbush with a Preface by Harold J. Laski, L. I. D. Pamphlet Series (New York: League for Industrial Democracy, 1936), pp. 43-49.

كان مرسوم نائب خطة السنوات الأربع الصادر في 25 حزيران/ يونيو 1938 قد أباح لهؤلاء الأمناء أن يحددوا في بعض الحرف (البناء والمعادن) لا الحد الأدنى للأجور فحسب بل أيضًا الحد الأعلى لها، بغية الحؤول دون استغلال العمال وأرباب العمال على السواء النقص في اليد العاملة. أما الآن فمُنِحَ بند تجميد الأجور في مرسوم اقتصاد الحرب الأمناء السلطة «لأن يصححوا فورًا ووفقًا لأوامر وزارة العمل دخول العمال بمقتضى الأوضاع التي أوجدتها الحرب، وأن يفرضوا الحدود العليا للأجور والمرتبات وسوى هذه من ظروف العمل». هكذا مكّن المرسوم الأمناء من التدخل اعتباطيًا في بنية الأجور وظروف العمل المعمول بهما من دون أي اعتبار للالتزامات القائمة.

منذ ذلك التاريخ ما عادت القاعدة أن يتم تحديد الحد الأدنى للأجور بل الحد الأقصى لها.

لكن سرعان ما اعتُبرت هذه السلطة الجديدة الممنوحة للأمناء غير كافية. فقد عمل عدد كبير من القوانين تدريجًا على تحميل العمال الأعباء الناشئة عن مستلزمات الحرب. فإذا ما تبيّن خلال عملية إغلاق المنشآت أن صرف العمال من الخدمة أمر ضروري، جاز للأمناء (وهم يقومون بذلك بانتظام) أن يقصروا فترات الإنذار الملحوظة في القانون، وقواعد التعرفة، أو العقود الفردية[98]. ونصّت هذه القوانين صراحة على منع أرباب العمل من أن يدفعوا وفقًا لأحكام الأجور بدل الساعات الإضافية، وأيام الآحاد، والعطل الرسمية، والعمل الليلي، وأبطلت جميع الأحكام المنصوص عليها في القوانين، وقواعد التعرفة، أو الاتفاقيات الفردية التي تمنح أيام تعطيل بأجر أو من دون أجر، مقوّضة بذلك إنجازًا دأبت النازية على التفاخر به. علاوة على ذلك خوّلت وزير العمل سلطة تغيير كل البنود المتعلقة بتنظيم أوقات العمل.

مع ذلك، بُذِلَت محاولة وحيدة في الأقل لمنع أرباب العمل من جني المكاسب من إبطال أجور الساعات الإضافية وسواها من التنظيمات؛ إذ أُجبِروا

---

(98) المرسوم التنفيذي الأول لمرسوم أجور الحرب، 16 أيلول/ سبتمبر 1939: Posse, ed., pp. 6-11.

على تسليم أمثال هذه الأرباح لمكاتب الضريبة الفدرالية، مع أن هذا الإلزام نُسِخَ في معظمه لاحقًا[99].

لكن هذا كله لم يُعتَبر كافيًا، وجاء مرسوم تنفيذي آخر يضع سقفًا للأجور[100] وتُمنَع بموجبه الزيادات في الأجور والمرتبات وسواها من المكافآت والتغييرات في أحكام العمل بالقطعة. أما مدى التشدد في تنفيذ مرسوم تجميد الأجور، فيمكن تحصيله من تنظيمات التعرفة التي وضعها أمين العمل في برلين، لتثبيت مرتبات العاملين في حقل التجارة في العاصمة[101]. لم يقتصر الحظر على زيادة المرتبات، بل حظر تصحيح المرتبات التي تقل عن سلّم المرتبات الجديد حظرًا صريحًا. حتى منَح عيد الميلاد حددت بحيث لا تتجاوز المبالغ التي دفعت في السنة الماضية[102].

لم تتوقف تشريعات الحرب عند الأجور وحدها، بل تعدّت ذلك لتقوّض مجمل تشريعات حماية العمال التي كانت ألمانيا محقّة في المفاخرة بها؛ إذ أبطلت القوانين والنظم التي تحدّد الحد الأقصى لعمل العمال والمستخدمين الذكور الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة بقرار المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ[103]، وأجيز للهيئات الإدارية أن تشذّ عن مجمل تشريعات أوقات العمل في ما يتعلق بالناشئين بين 16 و18 سنة. إذ جوّزت، في الحالات الملحّة، أن يُستَخدَموا لفترة تصل إلى عشر ساعات يوميًا، على أن لا يتجاوز مجموع الساعات الخمسين ساعة أسبوعيًا[104]. أما الأحداث الذين تقل سنّهم عن السادسة عشرة فربما يستخدمون في الحالات الملحّة، إذا كانوا يداومون في

---

(99) مرسوم الرابع من أيلول/ سبتمبر 1939: المصدر نفسه، ص 12-14.

(100) المرسوم التنفيذي الثاني لمرسوم أجور الحرب، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1939: Posse, ed., pp. 14-18a.

(101) 4 شباط/ فبراير 1941، انظر: *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, no. 22 (1941), p. 822.

(102) قرار وزير العمل، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939: Posse, ed., p. 21.

(103) مرسوم الأول من أيلول/ سبتمبر 1939، الصادر عن المجلس الوزاري للدفاع عن البلاد؛ انظر: Posse, ed., vol. 1, Arbeitsschutz, pp. 1-13.

(104) 11 أيلول/ سبتمبر 1939: المصدر نفسه، ص 12-13.

إحدى المدارس المهنية أو الحرفية التدريبية، حتى عشر ساعات، وفي الحالات التي لا يكون فيها تدريب، حتى 48 ساعة أسبوعيًا؛ وعلّقت عمليًا جميع القواعد والنظم التي تحظر عمل الأحداث أيام الآحاد والأعياد.

بالتزامن مع هذا التعديل المتردي للأجور والمرتبات وظروف العمل، جاء تقويض التأمين ضد البطالة. فهو، وإن كان قليل القيمة العملية في فترة العمالة الكاملة، ربما اكتسى أهمية كبرى في أي لحظة. فالمرسوم الجديد الصادر عن المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ[105] ما عاد يعتبر دعم العاطلين من العمل تأمينًا بل مساعدة، وهو لذلك يجعلها متوقفة على اختبار جامد للوسائل. صحيح أن المرسوم الجديد يحتوي على بعض التحسينات بالنسبة إلى القانون السابق، حيث ألغي الحد الزمني وفترة الانتظار. ولكن لما كانت المكاسب قد خفّضت كثيرًا، ولما كان اختبار الوسائل يطبق بشكل جامد، ولما كان من الممكن رفض منح المساعدة إذا ما رفض العاطل عن العمل عرض العمل المقدم له، فإن الالتزامات المالية المستحقة للعاطل عن العمل ليست كبيرة[106]. لكن المكاسب التي تعود على الحكومة من مساهمات صندوق البطالة هائلة. فالمساهمات المشتركة التي تحصّل من أرباب العمل والعمال والتي زيدت في عام 1930 من 3 إلى 6.5 في المئة من الأجور الاسمية، استبقيت. كان إجمالي الإنفاق في عام 1937، في فترة لم يتم التوصل فيها إلى العمالة الكاملة، هي 1,058,000,000 مارك، منها 9,600,000 مارك أنفقت على تأمين ذوي العاهات، و674,300,000 مارك على استحداث الوظائف، و6,200,000 مارك لدعم منطقة السار (Saar)، بينما دفعت 368,800,000 للحكومة الفدرالية[107]. وفي السنوات الأخيرة ذهب الدخل كله مباشرةً إلى خزينة الحكومة الفدرالية.

هكذا يتضح أن نية النظام عند اندلاع الحرب لم تكن إقامة سقف للأجور

---

(105) أول أيلول/ سبتمبر 1939؛ Posse, ed., vol. 1, Arbeitslosenhilfe, II, pp. 1-74.

(106) وقد تم تبسيط هذا النظام مرة أخرى وتغييره في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1940، انظر: *International Labour Review*, vol. 43, no. 5 (1941), p. 586.

(107) *Die Wirtschaftskurve*, vol. 17 (1938), p. 292.

فحسب بل وإبطال جميع المكاسب الاجتماعية التي تحققت بعد عقود من النضال الاجتماعي.

لكن يبدو أن المقاومة الباردة بدأت على نطاق واسع عند هذه اللحظة. كان على النظام أن يتراجع ويستسلم على جميع الجبهات تقريبًا. ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1939[108] أعاد العمل بالمدفوعات الإضافية الخاصة بالعمل الإضافي، والليلي، وأيام الأعياد، والآحاد. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1939[109] أعاد العمل بالعطل المدفوعة الأجر، بل أمر أيضًا بمكافآت للعمال عن الخسائر السابقة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 1939[110] كان على النظام أن يسنّ أخيرًا قانونًا جديدًا لوقت العمل، وأن يعزز حماية النساء، والأحداث، والعمال بصورة عامة. أصبحت مدة العمل النظامية الآن عشر ساعات في اليوم، أو ستين ساعة أسبوعية، وإن كان تمديد وقت العمل قد أجيز في عدد من الحالات. وحظر استخدام النساء والأحداث أكثر من الحدود الملحوظة في قانون حماية الأحداث الصادر في 30 نيسان/أبريل 1938. وما عاد العمل الليلي مسموحًا الآن إلا في الحالات الاستثنائية، وبات حتى في هذه الحالات بحاجة إلى إذن خاص. أجر العمل الإضافي هو 25 في المئة. ولا نستطيع هنا أن نغوص في تفصيلات التنظيمات الجديدة التي تم تعديلها بين حين وآخر[111]. وهي في رأيي تعني هزيمة النظام وانتصار الطبقات العاملة. ويمكن أن يشاهد هذا في ألفاظ المرسوم الذي أعاد تطبيق قواعد العمل الإضافي. فهو يعزو إعادة العمل بالمكافآت إلى التعتيم وقت الحرب ويسوّغها به؛ ويؤكد أن العمل يوم الأحد يفرض مشقّات خاصة على العمال؛ وأن إلغاء المدفوعات الإضافية لم يكن إلا إجراء موقتًا. لو كان التعتيم أكثر من مجرد ذريعة إذًا لما كان من الضروري إعادة

---

(108) Posse, ed., vol. I, Kriegslöhne, p. 20.

(109) المصدر نفسه، ص 21-22.

(110) Posse, ed., vol. 1, Arbeitsschutz, pp. 15-25.

(111) مثل عمال المعادن، حيث تردت الأحوال ثانية. فإذا كان المصنع يعمل 24 ساعة بصورة متواصلة، وجب أن يستعاض عن نظام النوبات الثلاث بنظام النوبتين؛ أي 12 ساعة يوميًا و72 ساعة أسبوعيًا. انظر: *International Labour Review*, vol. 43, no. 5 (1941), p. 585.

العمل بمدفوعات الساعات الإضافية في الإقليم بكامله. فالألفاظ التي صيغ فيها المرسوم يقصد منها حجب هزيمة النظام.

من الجائز أن تكون الإعادة الجزئية لحقوق العمال ناتجة في أساسها عن حرب العام 1939 «المزيفة» التي جعلت المطالبة بالتضحيات الجسام أمرًا غير ضروري. ويبدو أن إصدار مرسوم لمساعدة العمال العاملين بدوام جزئي يدعم هذا الرأي[112]. والظاهر أن النظام كان يتوقع أن تضطره الحرب على الجبهة الغربية إلى إغلاق الكثير من المنشآت في الغرب؛ وأنه سوف يضطر جرّاء ذلك إلى زيادة الإنتاج في منشآت أخرى، وأن يمدّد وقت العمل إلى أقصى حد، وأن تُلحَظ أحكام للذين سوف يصبحون عاطلين عن العمل كليًا أو جزئيًا بسبب الإغلاق، غير أن هذا لم يحدث، إذ ظلّت المنشآت القائمة في ألمانيا الغربية تعمل بكامل طاقتها، وبات من الممكن تخفيف وطأة القوانين الصارمة.

لم يلجأ النظام إلى الإرهاب والدعاوة وحدهما لزيادة إنتاجية العمل، بل استخدم أيضًا حوافز الأجور المعتادة.

استعمل النظام أيضًا طرائق أخرى؛ إذ اقتضى التحول من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية[113] والزيادة في حجم الإنتاج تحولًا في المهن

(112) مرسوم 18 أيلول/ سبتمبر 1939: Posse, ed., vol. 1, Kurzarbeiterunterstützung, pp. 1-29.

(113) I. حجم الإنتاج الصناعي

1928 = 100

	1933	1936	1938	أيار/ مايو 1939
المجموع	65.5	106,7	124,7	130.1
من دون الغذاء	61,5	107.8	128.0	132,6
سلع إنتاجية	53.7	112.9	135.9	148.9
سلع استثمارية	44.9	116,6	140,3	152.8
سلع استهلاكية	82.9	97.5	107.8	116.1

المصدر: *Wochenbericht* (22 February 1939), and *Statistik des In- und Auslands* (Hamburg), vol. 14, no. 2 (1939-1940). =

داخل الطبقات العاملة. كان على المتدرجين أن يتمرّنوا، ولذلك بات التدريب المهني إلزاميًا. وكان على بعض الفروع كالبناء والهندسة أن تكتري المتدرجين وفقًا لنسبة ثابتة ما بين المتدرجين والمياومين. وكان على العمال المهرة الذين هجروا صنائعهم إلى حرف أخرى خلال الأزمة الكبرى أن يعودوا إليها. ونشأ عن ذلك انخفاض حاد في عدد العمال الزراعيين. وأظهر إحصاء العام 1939 أن اليد العاملة المستخدمة في الزراعة والغابات انخفضت بمقدار 1,145,000 عامل، أي بنسبة تفوق 10 في المئة[114]. وكان لا بد من أن يسدّ النقص بأسرى الحرب والعمال المدنيين الأجانب.

مع ذلك، يبقى السؤال الحاسم المتعلق بالارتفاع متوسط إنتاجية العمل من دون جواب. ونحن نعتقد أن على الرغم من الترشيد وزيادة حجم الإنتاج، فإن متوسط إنتاجية العامل ستكون أدنى مما كانت عليه عام 1929 بسبب إجهاد العمال، واستخدام أشخاص يافعين أو مسنين، واستخدام عمال لم يتلقوا التدريب الكافي.

وقعت القوى العاملة تحت السيطرة التسلطية على أتمّ نحوٍ ممكن، وأُخضعت السوق للتنظيم الصارم.

= II. حصة إنتاج السلع في الإنتاج الصناعي، بأسعار عام 1928

	النسبة المئوية
1929	61
1932	47
1936	63
1938	65

المصدر: *Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung*, no. 1 (1939-1940).

(114) «Europas Menschenmagnet,» *Die Wirtschaftskurve*, vol. 19 (1940), pp. 209-211.

للاطلاع على تحليل لهذا التشريع أكثر تفصيلًا، انظر: Hamburger, pp. 14-31.

7. خاتمة

وصلنا إلى نهاية رحلتنا المتعبة في أرجاء اقتصاديات النظام النازي. ونحن لم نستكشف كل درب وسكة، ولا مسسنا بمسائل الأسواق الزراعية ولا بوضعية الغذاء. إن مناقشة الأخيرة ضرورية فعلًا اليوم، لأنها غدت مجرد هيئة حكومية لا تتمتع بأي استقلالية؛ أما الوضع الاجتماعي للفلاح فسوف نعالجه في الفصل التالي. نحن لم نناقش تمويل الحرب. وليكفنا القول هنا أن المشكلات ذُلِّلت، وإن كانت هائلة. فتمويل الحرب يتم عبر عائدات تتكون في الدرجة الأولى من ضريبة الدخل إضافة إلى ضريبة الحرب الإضافية التي تبلغ 50 في المئة، شرط ألا تزيد قيمة الضريبتين على 65 في المئة من مجموع الدخل؛ ضريبة الحرب الإضافية على السلع الاستهلاكية (البيرة، الشمبانيا، والمشروبات الكحولية، والتبغ)؛ المساهمات المرتفعة التي تقدمها البلديات والأقاليم للحكومة الفدرالية؛ ضريبة الشركات التي كانت تُجبى أصلًا منذ ما قبل الحرب؛ إصدار سندات حكومية؛ استباق عائدات الضريبة المستقبلية؛ الاقتراض القصير الأجل. توفّر هذه كلها وسواها القاعدة المالية للحرب. وعملت عوامل عدة، منها العمالة الكاملة وتدني الإعفاءات من ضريبة الدخل، وارتفاع نسبة السيولة في المصارف، ومصارف الاسترهان، ومؤسسات التأمين الخاصة والعامة، وقبضة الحكومة الشديدة على بنية التسليف، متعاضدة على جعل تمويل الحرب مهمة غير بالغة الصعوبة. وارتفع الدخل القومي ارتفاعًا ملحوظًا جراء العمالة الكاملة[115] ولكن لا بد من أن نذكر هنا أن ضريبة الحرب

---

(115) الدخل القومي بملايين الماركات:

1929	75,449	(*)1935	58,662
1932	45,175	1936	64,884
1933	46,514	1937	72,590
1934	52,710	1938	79,722

(*) منذ عام 1935: يضم منطقة السار (Saar). تصل تقديرات العام 1939 إلى قرابة 90 مليار مارك.

المصدر: = *Wirtschaft und Statistik*, nos. 21-22 (1939), p. 705.

الإضافية البالغة 50 في المئة لم تكن تؤثر بالأجراء الذين تقل دخولهم الشهرية عن 234 ماركًا، أو 54 ماركًا أسبوعيًا، أو 9 ماركات يوميًا، وهم يشكلون قطاعًا ضخمًا من الأجراء. بعبارة أخرى، لم تلقِ السياسة الضريبية أعباء تمويل الحرب على عاتق الجماهير الكبرى، من ذوي الأجور والمرتبات. والواقع أن ضريبة الأجور والمرتبات المجباة منذ عام 1919 لم تزد بعد قيام النظام النازي. ولم تزد المساهمات في مؤسسات الضمان الاجتماعي منذ العام 1930. وحدها المساهمات في عضوية الحزب والمنظمات التابعة له شكلت عبئًا ثقيلًا، على ما سوف نراه لاحقًا. وفي أي حال، لم يأت تقييد الاستهلاك نتيجة للضرائب.

نحن نعتقد أننا تناولنا معظم الظواهر الكبرى في الاقتصاد الألماني، وبتنا، وإن لم نستهدف الكمال، قادرين على جمع الكثير من الأجزاء بعضها إلى بعض لتشكيل صورة كلية. ثلاث مشكلات ما زالت تواجهنا مرارًا وتكرارًا.

كيف يشتغل التنظيم؟

ما هي القوة المولِّدة للنظام الاقتصادي؟

ما هي بنيته؟

الفعالية

ما كان لفعالية التنظيم أن تكون كما هي الآن لولا الكمال والسلاسة في البنية التنظيمية للأعمال التي تم تحقيقها في ظل جمهورية فايمار. فالمجموعات والغرف عملت، منذ عقود، عمل المراكز التي جُمِعَت فيها المعرفة التجارية، والمالية والتكنولوجية، وعمِّقت، ونُظِّمَت. فالمجموعات والغرف هي

= استناداً إلى وزير الدولة برنكمان (Brinkmann): *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 2/11/1938.
ارتفعت حصة الضرائب، والتعرفات، والمساهمات في مؤسسات الضمان الاجتماعي من الدخل القومي من 11.3 في المئة عام 1913 إلى 22.2 في المئة عام 1925 إلى 30.6 في المئة عام 1932 إلى 33.5 في المئة عام 1937. وانظر أيضاً مراجعة البنية المالية حتى أواسط عام 1939 في: *Economic Conditions in Germany: In the Middle of the Year 1939* (Berlin: Reichs-Kredit-Gesellschaft, 1939), pp. 42-59; and Critical: De Wilde, pp. 301-303, and Thomas Balogh, «The Economic Background in Germany,» *International Affairs*, vol. 18 (March 1939), p. 231.

الوسطاء بين بيروقراطية الدولة والمبادرة الفردية. وتنشط هذه المجموعات والغرف في تقنين المواد الخام، والسلع الاستهلاكية، وفي الترشيد، وتوزيع الطلبيات الحكومية على رجال الأعمال، وفي الرقابة على الأسعار، والرقابة على التسليف، والتجارة الخارجية، ويكون نشاطها في قسم منه نشاط هيئات استشارية وفي قسم آخر نشاط هيئات تنفيذية فوّضت إليها الدولة سلطة الإكراه.

كان كمال تنظيم الكارتيلات الذي تم في ظل جمهورية فايمار أيضًا من العوامل المؤثرة الأخرى. كانت الكارتيلات، باعتبارها منظمات للتسويق، قد درست الأسواق عن كثب وعلى مدى عقود، فتابعت كل تموج وباتت تستطيع أن تضع خبرتها الطويلة في تصرف الحكومة. وأصبحت الكارتيلات جراء ذلك، في أثناء الحرب، هيئات عامة تسيطر عليها مصالح خاصة، ولا سيما في عملية توزيع حصص المواد الأولية.

تدين فعالية التنظيم أيضًا بالكثير للبيروقراطية الوزارية والغياب التام لـ«يد الخزينة الثقيلة». لم تزل البيروقراطية الوزارية الألمانية رفيعة الكفاءة، كما أن الخبرة التي اكتسبتها في مؤسستي السكك الحديد والخدمات البريدية، وفي بنك الرايخ وسواه من المؤسسات المالية، وفي مكاتب مراقبة العملة، وفي المنظمات الصناعية التي تملكها الأقاليم والتي تملكها الدولة، كانت لها اليد الطولى في تهيئتها للمهمة العملاقة المتمثلة في إدارة اقتصاد حرب من هذا الحجم. ولا بد من الاعتراف أيضًا - وربما وجب الاعتراف بهذا العامل أكثر من غيره - بحسن تدريب، وعلو مهارة العامل الألماني ونظام التدريب المهني خلال التدرّب، في المدارس المهنية، والمدارس التقنية، وكل ذلك كانت قد حققته الأقاليم، والبلديات، والنقابات المهنية، وبدرجة أقل الصناعة، في ظل جمهورية فايمار.

أما مساهمة الحزب النازي في نجاح اقتصاد الحرب، فإنها معدومة. فالحزب لم يقدم أي شخص ذي كفاءة استثنائية، ولا هو ساهم بأي أيديولوجيا أو فكرة تنظيمية لم يسبق أن تمّ تطويرها كليًا في ظل جمهورية فايمار.

لكن مهمة إظهار كيفية اشتغال هذه الآلة بالتفصيل أمر أصعب بكثير. وسوف أحاول، في ما يلي، أن أحلل بضع حالات نموذجية.

لنأخذ رجل أعمال متوسط الحجم. عليه أن يكون عضوًا في مجموعته وفي الغرفة المحلية للصناعة والتجارة، وقد يكون أو لا يكون عضوًا في كارتيل. إذا كان يعمل بصورة غير عقلانية، أي إذا كانت نفقات الإنتاج عنده مرتفعة جدًا، ترتب على ذلك عدد من الأمور. فقد يكلّف النائب العام، بموجب خطة السنوات الأربع، مجموعته بالتحقيق. وتقوم المجموعة برفع تقرير وتوصيات بإغلاق المنشأة أو بتحديثها أو بتركها تعمل كما هي. فإذا ما دان التقرير المنشأة، يجوز للنائب العام أن ينفذ الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإذا كان رجل الأعمال يريد مواد أولية فإن مكتب الرايخ أو هيئة التوزيع (الكارتيل أو المجموعة) أو مكتب الحصص (وهو المجموعة، عادة) لن يستجيب لطلبه، أو ربما قام النائب العام بتلبيته فورًا. وقد يتصل هو أو المجموعة بوزير الاقتصاد ثم يقوم وزير الاقتصاد باستعمال الصلاحية المفوضة إليه بموجب مرسوم الكارتيل. إذا لم يكن رجل الأعمال عضوًا في كارتيل، فربما أجبر على الانضمام إليه وعندها ربما أعطاه الكارتيل كوتا (حصة) أو حصة غير كافية؛ أو ربما اختار وزير الاقتصاد إغلاق المنشأة.

إذا ما أوصى تقرير المجموعة بتحديث المنشأة، تبدأ المفاوضات مع مصرف للحصول على رأس المال اللازم، وقد يكون متوفرًا أو غير متوفر. ومن الجائز أن يتم التوصل إلى النتيجة نفسها عبر قيام مفوض الأسعار أو مكاتب تكوين الأسعار بتخفيض بنية الأسعار. وإذا ما كان رجل الأعمال يرغب في الحصول على طلبيات من الحكومة أو يعتمد عليها، فقد يحصل أو لا يحصل على حصة من الطلبيات الحكومية بوساطة مكتب المخالصة في الغرفة التجارية المناطقية، وقد لا يكون قادرًا على قبول هذه الطلبيات لأنه لا يستطيع أن ينتج بربحية في ظل الأسعار التي تسمح بها المراسيم الحكومية.

إذا كان رجل الأعمال يدير مصنعًا للسلع الاستهلاكية (للأحذية مثلًا) فينبغي لمخزونه من الجلد أن يرتبط بمكتب الرايخ للجلد[116]. وإذا كان يريد أن يستمر في الإنتاج، فينبغي له أن يتقدم بطلب من هيئة الكوتا، أي مكتب

(116) Posse, ed., vol. 2, Lederwirtschaft, IV, p. 3.

الرايخ أو لمجموعته الفرعية للحصول على شيك جلد (leather cheque)[117]. إذا كانت المنشأة على قدر كافٍ من الكبر وتدار بطريقة فعالة، فمن الجائز تلبية الطلب. وإذا ما رفض فعليه أن يغلق مصنعه ويستفيد من مساعدة المجتمع. فإذا كان يصنع الصابون فعليه أن ينتج نوعًا واحدًا من أربعة أنواع من الصابون، إما «الصابون الفدرالي المعتاد» للجسم، وإما صابون الحلاقة، وإما أحد نوعين من صابون الغسيل الموجود[118]. إذا رفض مكتب الرايخ إمداده بالمواد الأولية لأن مجموعته تشهد بأنه غير فعال، فعليه أن يتوقف عن الإنتاج ولكن قد يسمح له بالاستمرار بصفة تاجر يعتاش فعليًا من العمولة[119].

لكن ثمة طرقًا أخرى لتشغيل الآلة. فإذا كان يجب إنشاء مصنع جديد ضروري للحرب، أو إذا كان يجب أن يوسع مصنع قائم أصلًا، فسوف يقوم مكتب تبادل العمال بمسح داخل منطقته ليعرف أي المنشآت الأخرى يمكن أن «تمشّط». وهو يطلب من المجموعة أن ترفع تقريرًا، ويقوم مفوض الدفاع بتنسيق أنواع النشاط، وسوف يطلب مكتب مبادلة العمال من العمال أن يتركوا عملهم في المنشآت غير الضرورية ويلتحقوا بمصنع آخر.

إذا كان رجل الأعمال بائع أحذية بالتجزئة ويحتاج إلى أحذية ليسلمها إلى زبائنه، فيجب عليه أن يتقدم بطلب من مكتب الرايخ للحصول على بطاقات تقنين، لا تسلّم إليه إلا بالتنسيق مع المكتب الاقتصادي المناطقي. وقد يواجه بالرفض ويكون عرضة لـ «التمشيط» من غرفة الصناعة، ما يعني التخلّص منه. إذا كان إسكافيًا ويحتاج إلى الجلد للتصليحات، فعليه أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقات للطلبيات من رئيس نقابته الحرفية الذي قد يعطيه ذلك أو يحجبه عنه[120]. ومن الجائز عندئذٍ أن يتعرض لـ «تمشيط» غرفة الحرف ثم يحوّل إلى البروليتاريا.

---

(117) المصدر نفسه، ص 11-13.

(118) Posse, ed., vol. 2, Seife und Waschmittel, p. 1.

(119) عن الجلد؛ مثل: Posse, ed., vol. 2, Schuhhandel, Lederwirtschaft, IV, p. 4.

(120) Posse, ed., vol. 2, Schuhausbesserung, p. 5.

إذا ظهرت الحاجة إلى منشآت صناعية، فإن النائب العام يقوم، بموجب خطة السنوات الأربع، باستقصاء الوضع بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد وربما بالتعاون مع المكتب الفدرالي لأبحاث المكان والموقع. تتم مناقشة المشكلات التقنية مع المجموعة ثم تستمر المناقشة مع الاتحاد الرائد. ومن الممكن أن يكون الاتحاد راغبًا في إنشاء هذه المنشأة الجديدة أو لا يكون. فإذا أعرب عن هذه الرغبة عندئذٍ تبحث مسألة التمويل. ويقرر بنك الرايخ والمصارف الخاصة بالتعاون مع الاتحاد هل يجب أن يموّل المصنع من الأرباح غير الموزعة أم يجب أن تدفع المصارف المال، أم يجب التوجه إلى سوق رؤوس الأموال، أم يجب أخيرًا إصدار مرسوم يقضي بتمويل المجتمع للمشروع الجديد. أما مشكلات التجهيز التقني، والموقع، والتمويل فتُبحث في المجموعات والكارتيلات والاتحادات ومع المسؤولين الاتحاديين. وسوف يطلب من مكتب الرايخ المعني أن يوضح مسألة الإمداد بالمواد الأولية، كما يقوم مكتب مبادلة العمال بتوضيح الإمداد باليد العاملة. وما إن يتم التوصل إلى قرار، توضع الآلة قيد التشغيل.

يتضح من هذا العرض الموجز أن تشابك المصالح التجارية والصناعية وهيئات الحكم الذاتي والهيئات الحكومية كان يحقق ما يظهر من الخارج بمظهر درجة عليا من الفعالية التنظيمية، وإن كان ثمة، طبعًا، بعض التناقضات والصراعات تحت السطح.

دافع الربح

لكن، ما هي القوة الدافعة لهذا الاقتصاد: الوطنية، أم السلطة، أم الأرباح؟ نعتقد أننا قد بيّنا أن دافع الربح هو الذي يجمع أجزاء الآلة بعضها إلى بعض. لكن الأرباح في نظام احتكاري لا يمكن أن تجنى ولا أن تحفظ من دون سلطة سياسية توتاليتارية، وهذه هي السمة المميزة للنازية، فلو أن السلطة السياسية التوتاليتارية لم تلغ حرية التعاقد لانهار نظام الكارتيلات. ولو أن سوق العمل لم تكن خاضعة لتحكم الوسائل التسلطية، لتعرّض النظام الاحتكاري للخطر؛ ولو أن المواد الأولية والعرض والتحكم بالأسعار وهيئات الترشيد ومكاتب التحكم

بالعملات في أيدي معادية للاحتكارات، لانهار نظام الربح. وكان النظام قد أمعن في الاحتكار إلى درجة أنه أصبح بطبيعته شديد الحساسية حيال التغيرات الدورية، ولذلك كان لا بد من تحاشي أمثال هذه الاضطرابات. ولتحقيق ذلك كان التحكم بالمال، والتسليف، والقوى العاملة، والأسعار ضروريًا.

باختصار، الديمقراطية خطر يهدد نظام الاحتكار الكامل. وجوهر التوتاليتارية يتمثل في إرساء هذا النظام وترسيخه. وهذه، بالطبع، ليست الوظيفة الوحيدة للنظام. فالحزب النازي معني حصرًا بإقامة حكم يدوم ألف عام، ولتحقيق هذا الهدف، لا يسع الحزب إلا أن يحمي نظام الاحتكار الذي يمدّه بالقاعدة الاقتصادية اللازمة للتوسع السياسي. وهذا هو الوضع القائم راهنًا.

إن القوة المحركة للنظام الاقتصادي تتمثل في الشركات الألمانية الكبرى، وهي شركات عدوانية إمبريالية، ذات روح توسعية، شركات فالتة من أي قيود واعتبارات للمنافسين الصغار، أو أي اعتبار للطبقات الوسطى، فالتة من ضوابط البنوك، متحررة من ضغوط نقابات العمال. بناء عليه، فإن الأرباح، والمزيد من الأرباح، هي القوة المحرّكة بهذه الشركات. وبتعبير الجنرال توماس، فإن الصناعي الأكثر نشاطًا والأكثر إقدامًا هو الذي يقود، ولسوف يفوز حتمًا. ويبدو أن فكرة ماندفيل القائلة بأن الرذائل الخاصة هي فضائل عامة رُفعت إلى مصاف مبدأ سام لا من أجل الجماهير، ولا باعة المفرق أو باعة الجملة، أو الحرفيين، لا من أجّل صغار ومتوسطي رجال الأعمال، بل من أجل المجمّعات الصناعية العملاقة. وما إن ينتشر النسق الصارم للنظام، وما إن تفعل نواظم الأسعار فعلها، وتكتمل الضوابط الناظمة للإقراض وسوق الأموال، وتعزز الحكومة احتكارها لأسواق رأس المال، وتتحول التجارة الخارجية إلى عملية سياسية، حتى تنمو الحاجة الماسّة لجني الأرباح باطراد. الأرباح ليست العائدات. الأرباح هي، قبل أي شيء، مرتبات، ومنح، وعمولات لخدمات خاصة، وبراءات اختراع مبالغ في تقويمها، ورخص، وصلات، وصيت حسن. الأرباح هي بصورة خاصة أرباح غير موزعة.

كل تدبير من تدابير التنظيم الصارم يميل إلى خدمة مصالح المستفيدين

من الاحتكار. كل عملية تكنولوجية، كل اختراع، كل إجراء ترشيدي يقوي سلطتهم؛ من ذلك أن استخراج الفحم الألماني، مثلًا، يقف اليوم على عتبة ثورة صناعية تتمثل في استعمال ما يسمى بـ «عامل المنجم الحديدي»، غير أن الدوريات الألمانية تصرّ[121] على أن المنشآت الكبرى وحدها سوف تستطيع القيام بالمكننة الكاملة.

لا يتدخل الحزب في هذا كله؛ إذ ولّت حقبة تدخل الحزب في الاقتصاد منذ زمن بعيد.

تنظيم الاقتصاد هو مؤسسة أدنى من الدولة. وهو ليس مجموعة أو منظمة تابعة للحزب. وهذا لا يعني التعبير عن عدم اهتمام الحزب. فهذا الاهتمام يصدر أساسًا عن كون الاقتصاد بكليته ملزمًا أيضًا بانتهاج الفلسفة النازية في الحياة، بل إنه يعني أن الحزب يقتصر على مسائل فلسفة الحياة، وانتقاء الشخصيات القيادية في تنظيم الاقتصاد، وأنه يترك جميع المسائل التقنية في تفصيلات السياسة الاقتصادية للدولة. إنّ تخصيص عملات أجنبية وطلبات منح للمخالصات الدولية، وتشجيع تجارة التعويض الخارجية أو بدلًا من ذلك تشجيع عمل التجارة التصديرية المعتاد، والتصدير وكيفيّته... والاقتراض أو التمويل الذاتي... هذه المسائل كلها وسواها الكثير من المسائل التقنية والتنظيمية يجب أن يعود أمر بتّها إلى الدولة[122].

تلك هي نظرة المحلل الرسمي الناطق بلسان المنظمة الاقتصادية النازية. الحزب يحصل على الإطراء، لكن يجب ألا يتدخل في الاقتصاد. والعلاقة بين الحزب والاقتصاد شبيهة بالعلاقة بين الحزب والإدارة الداخلية، تلك العلاقة التي وجدت خير تعبير لها في المرسوم الذي أولى قيادة معنويات الشعب للحزب والآلة الإكراهية للإدارات الرسمية. ولذلك من الخطأ الافتراض

---

(121) Frankfurter Zeitung, 12/6/1941.

يقال إن متوسط الإنتاجية في منجم أنموذجي ممكنن هو 8.93 طن لكل عامل ونوبة، مقابل طنّين في منطقة الرور، و2.4 في سيليزيا العليا غير المممكننة.

(122) Eberhard Barth, *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft*, Gesetz und Wirtschaft; 6 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939), p. 12.

بأن ثمة حكمًا مزدوجًا في الاقتصاد، حكمًا للحزب وحكمًا للدولة. في رأينا أن مجرّد استبعاد الحزب هذا الاستبعاد الكلي عن التحكم بمواقع السلطة الاقتصادية هو الذي أدّى إلى تأسيس شركة أشغال غورينغ.

البنية

ما هي بنية النظام الاقتصادي؟ ربما كان من المفيد أن نترجم افتتاحية **الاقتصاد السياسي الألماني** (*Deutsche Volkswirt*)[123] التي نشرت بمناسبة تأسيس شركة النفط القارية:

لقد شدّد أكفأ ممثلي الدولة الألمانية الجديدة وأوفى حفظة المُثل النازية العليا منذ البداية على أنه ليس على الدولة سوى أن توجه الاقتصاد وتترك الاقتصاد نفسه لمبادرة رجل الأعمال المقدام، مستندة في ذلك إلى مبدأ الملكية الخاصة والفعالية. إن من شأن التلميح إلى هذه التصريحات أن يكون مملًا لو لم يكن وضوح المبدأ الساطع يقف في تضادٍ غريب مع الشكوك الدائمة البروز في شأن المصير الفعلي للاقتصاد الخاص.

تؤكد الدراسة الواقعية للوضع أن الأعمال الصغيرة، لا بل التجارة ككل (باستثناء ممكن لبعض المهمات في التجارة الخارجية) والحرف هي المجال الحصري للنشاط الخاص. ولكن حتى في القطاع الصناعي، وبصورة تشمل المنشآت الوسطى الكبيرة الحجم، لا تعترض وضع رجل الأعمال الخاص أي عوائق ولا تتهدده أي مخاطر؛ ولطالما كان نشاط السلطات العامة المعزول في هذا الحقل، منذ البداية، هو الاستثناء الذي يثبّت القاعدة. وحده مجال المؤسسات الكبرى والمنشآت العملاقة هو الذي يبدي بعض الظواهر التي قد تقودنا إلى التعبير عن قلق أساس في شأن الاقتصاد الخاص.

... ثمة تطوران يتجليان في أماكن عديدة ويثيران شكوكًا في قدرة مبدأ الاقتصاد الخاص على البقاء في مجال الصناعات الكبرى. يأتي الأول من أعلى ويُعنى بعلاقة الاقتصاد الخاص المباشرة بالدولة. كان الرايخ الألماني

---

(123) *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, no. 27 (1941), pp. 995-996.

الأكبر قد اضطر في تنفيذ برنامجه إلى أن يطلب من الاقتصاد أداء... يتخطى القدرات التي تتمتع بها حتى المشروعات الكبرى الخاصة... وتكفينا الإشارة هنا إلى شركة أشغال غورينغ، وشركة أشغال سيارة الشعب، والآن شركة أشغال الجرارات كأمثلة على ما نعنيه. ولكن حل المشكلات الاقتصادية **الجديدة**...، في ما يقال مرارًا، هو ما يشكل صلب مجال المبادرات الخاصة... فإذا كانت المطالب التي تلقي بها الدولة على عاتق قطاع الصناعة العملاقة تتخطى قدرات النشاط الخاص، أفلا يعني هذا نهاية الصناعة الخاصة الكبرى؟ أمِنَ الممكن ألا تكون المشروعات الصناعية التابعة للدولة، على قلة عددها، مجرد استثناءات عن القاعدة، بل أوائل أعراض تطوّر جوهري جديد؟

يأتي التطور الثاني من أسفل. وهو يُعنى بالعلاقة بين الشركة والمساهمين... من الوقائع أن الصلات الحية بين... الشركة المساهمة والشريحة الواسعة من صغار المساهمين الأحرار تراخت تدريجيًا. والصلة الوحيدة الباقية هي توزيع الأرباح سنويًا؛ غير أن سياسة العائدات أصبحت متزايدة الاستقلال عن السياسة الاقتصادية الفعلية. فلا يكاد يكون من الممكن أن يجري دم جديد وأسهم جديدة في الشركات. جُرِّدَ اهتمام المساهمين في الشركات من طابعه الحي واختُزِلَ إلى مجرد شبح لبناء حقوقي...

هكذا ترانا نشهد استيلاء الدولة على مهمات رجال الأعمال، من أعلى؛ ونشهد من أسفل انحلال الصلات المبنية على مفهوم الملكية الخاصة بين الصناعة الكبرى والجمهور.

لكن بيان وزير الاقتصاد الفدرالي في اجتماع المساهمين في بنك الرايخ يشير إلى انقطاع في التطور الذي يتهدد وجود الصناعة الكبرى الخاصة:

> إن توضيح البنية الرأسمالية للشركات المساهمة سوف يقضي على المفاهيم المشوشة التي تراود أذهان الجمهور الأوسع... وسوف يزيد بذلك من اهتمامه بالشركات[124]. **وسوف يتعزز هذا الانقطاع ويتوسع بفضل** تدبير إيجابي لافت تقدم عليه السياسة الاقتصادية النازية بإنشاء شركة عملاقة هي **شركة النفط**

(124) المقصود هو الخطاب الذي سبق أن ذكرناه، وحاول فيه فنك أن يبيّن أن من المحتمل أن ترتفع القيمة الاسمية لرأس المال.

القارية التي تولى رئاسة مجلس الرقابة فيها وزير الاقتصاد ويشكل فيها كبار الصناعيين وصغار أصحاب رؤوس الأموال جبهة موحّدة[125].

إن النظرة القائلة بأن تأسيس شركة النفط القارية عزز الاقتصاد الخاص في قطاع الصناعة الكبرى لا يناقضها كون الدولة نفسها ساهمت بنشاط في هذا التأسيس، وذلك لسببين. فشركة النفط القارية لن تكون معنية بإنتاج الوقود في أراضي الفدرالية القديمة بيد الصناعة الخاصة. إن مهمات الشركة الجديدة تقع أبعد من حدود الرايخ... وهذه المهمات تستلزم تسوية بين المصالح الخاصة ... والمصالح السياسية. علاوة على ذلك، فإن أهمية النفط السياسية والعوامل الجيولوجية... تسبّب مخاطر[126] لا قبل للاقتصاد الخاص بأن يتحملها بمفرده...

إن الأسباب نفسها التي تسوّغ مشاركة الدولة مشاركة ناشطة في شركة النفط القارية تضيف مزيداً من الوضوح إلى الأهمية الجوهرية التي تكتسيها المشاركة الحاسمة لكبريات الشركات الألمانية في الصناعة والفحم... ذلك لأنه بات من البيّن الآن أن النظام السياسي الجديد في المستقبل... سوف يمنح [الصناعة الخاصة] الإمكانات والمهمات للتعاون البعيد المدى...

نعتذر عن اقتباس على هذا القدر من الطول، غير أن له مزية إظهار التوجه بقدر من الوضوح لا ضرورة معه إلى التعليق.

إخفاق التخطيط الديمقراطي

هنا يُطرح السؤال لماذا لا يجري مثل هذا الاقتصاد الموجّه أو الخاضع للتحكم، أو هذا الاقتصاد «المخطَّط»، إذا جاز استعمال الكلمة، في ظل أوضاع ديمقراطية وبوسائل ديمقراطية. يبدو أن أسباب إخفاق التخطيط الديمقراطي والجماعية (collectivism) في ألمانيا هي أسباب اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه. فـ «التخطيط» يصبح ضروريًا (وهذا أيضًا مشار إليه في الاقتباس السابق) لأن الصناعيين يرفضون القيام باستثمارات جديدة تستلزم رؤوس الأموال

(125) التشديد في الأصل.

(126) التشديد في الأصل.

الضخمة وتنطوي فوق ذلك على مخاطر مفرطة. فالمخاطر الممكنة مزدوجة: انعدام اليقين السياسي الذي يؤدي إلى انعدام اليقين الاقتصادي، والركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تفكك الديمقراطية السياسية.

النظام البرلماني معرض دائمًا لأن يوصل إلى السلطة قوى سياسية معادية للاحتكاريين الذين يشعرون دائمًا أنهم مهدّدون بالضرائب الباهظة، خصوصًا الضرائب على الأرباح غير الموزعة، وبتخفيف نظام الحماية الجمركية، وبمحاربة التروستات، وباحتمال النزاعات الصناعية. ويقود هذا كله إلى ما يُعْرَفُ بإضراب المستثمرين، أي رفض التوسع لأن اللايقين السياسي قد يهدد العائدات على الاستثمار. واللايقين السياسي يخلق عدم استقرار اقتصادي. إذا لم تتحكم الدولة كليًا بالعملة، والتسليف، والتجارة الخارجية، فلا سبيل إلى استقرار الدورة الاقتصادية. ومن شأن هزة هابطة أن تقود إلى انهيار بنية الاحتكار المفرطة الرسملة. في مثل هذه الأوضاع يبدو تنسيق جميع تدابير التنظيم الصارم على يد الدولة أمرًا ضروريًا ومحتومًا.

ثمة، طبعًا، إمكان مجرد لإيكال أمر تنسيق كهذا إلى البرلمان. واقترحت الاتحادات المهنية الألمانية عددًا من أمثال هذه الخطط؛ ووضعت الجبهة الشعبية الفرنسية وحزب العمال البلجيكي خططًا مشابهة، والصفقة الجديدة (New Deal) التي اقترحها روزفلت طبقها جزئيًا. أخفقت جميع المحاولات الأوروبية ونجح اقتراح روزفلت جزئيًا لأن بلده غني والاحتياطيات التي لم تستخدم إلا جزئيًا كانت بعيدة عن الاستنفاد.

أخفق التخطيط الديمقراطي لأن على التخطيط الديمقراطي أن يلبي احتياجات الجماهير الكبرى؛ ولهذا السبب تحديدًا ينبغي للديمقراطية أن تعتمد التخطيط. لكن تلبية احتياجات الجماهير الكبرى تعني توسيع صناعة السلع الاستهلاكية أو على الأقل الإبقاء عليها؛ ومن شأن هذا بذاته أن يحد من أرباح الصناعات الثقيلة. علاوة على ذلك، يمكن لأي إنجاز تحققه الجماهير، ضمن دينامية النظام الديمقراطي، أن يقود إلى مطالب إضافية. مثال على ذلك: في ظل أوضاع ديمقراطية لن يقبل صناعي رجعي متصلّب مثل كروب أن يمنح عماله

التنازلات التي يطالبون بها. فمن شأن تنازلات كهذه أن تمسّ بكونه السيد في منزله الخاص. ومن شأنها أن تفسح المجال أمام نشوء المزيد من المطالب. أمّا في ظل الأوضاع التوتاليتارية، فلن يتردد كروب في تلبية بعض المطالب، لأن الآليات الديمقراطية توقفت عن العمل.

لا بد للتخطيط الديمقراطي من أن ينسّق المصالح الكثيرة الخاصة بباعة التجزئة، والحرفيين، وصغار رجال الأعمال وكبارهم ومتوسطيهم، بالفلاحين، وموظفي الإدارات الحكومية، والعمال، والأجراء. فالديمقراطية لا تستطيع أن تبيد، أو «تمشط»، المنتج والتاجر غير الكفء. وهي لا تستطيع أن تستعبد العمال. كما أنها لا تستطيع أن تحول الناس من الطبقة الوسطى إلى البروليتاريا؛ فمن شأن أفعال كهذه أن تقوّي التيارات المعادية للديمقراطية وتساهم في نمو الفاشية.

أضف إلى ذلك كله أن التخطيط الديمقراطي يوسّع سلطة الدولة؛ فهو يضيف احتكار الإكراه الاقتصادي إلى احتكار الإكراه السياسي. كلما أصبحت أداة ما أقوى أصبحت أنفس. فمن شأن الاحتكاريين أن يخشوا من أن تعمل الجماعات الديمقراطية، إذا ما تسلمت السلطة في الدولة، على تحسين أوضاع الجماهير وتقليص أرباحهم.

في حالة ألمانيا، ثمة أسباب إضافية أيضًا: إفلاس الأحزاب السياسية الرائدة، أي الديمقراطيين الاجتماعيين، والاتحادات المهنية التي كان يحركها الجبن، ويقودها قادة غير أكفياء، والتي فضّلت الاستسلام على القتال. ولا بد لنا من أن نذكر هنا أن حزب الوسط الكاثوليكي الذي لم يكن يومًا كتلة متجانسة، اكتشف في عام 1930 أن فيه جناحًا رجعيًا وآخر ديمقراطيًا؛ وأن الليبرالية السياسية في ألمانيا كانت قد ماتت منذ سنوات عديدة؛ وأن الحزب الشيوعي المفتقر إلى قيادة كفوءة كان يتردد بين دكتاتورية البروليتاريا والعمل النقابي الثوري، والبلشفية القومية، وأنه أضعف بتردده هذا الطبقات العاملة. ومما لا يخلو من الدلالة أيضًا أن الجيش، والقضاء، والإدارات الحكومية نظمت ثورة مضادة في اليوم الذي اندلعت فيه ثورة 1918.

رفضت الطبقات الحاكمة أن تولي السلطة على الاقتصاد إلى نظام ديمقراطي؛ فالديمقراطية، في نظرها، كانت تبدو «بمنزلة نوع الترف الاجتماعي»، على حد تعبير كارل بيكر[127]، لكن هذه الطبقات لم تتردد في إيلاء السلطة الاقتصادية إلى نظام توتاليتاري. وفي عام 1932، سدد تيسن[128] وكيردورف، وسواهما، ديون الحزب النازي، واليوم ما عاد تمويل الصناعيين للحزب في الماضي سرًا من الأسرار؛ فهذا مما يُقَرُّ به علانية في مجلة **الاقتصاد السياسي الألماني**[129]. كانت منازل القادة الصناعيين مفتوحة أمام هتلر ولِيه، وأمام غورينغ وتربوفن. وقام البارون فون شرويدر، مالك مصرف كولن المعروف بـ ج. هـ. شتاين، بتنظيم لقاء المصالحة بين هتلر وبابن وهندنبرغ في الرابع من كانون الثاني/ يناير 1933. ومن الصحيح القول، طبعًا، إن النازية لم تف بوعودها للقادة الصناعيين. وهذا ما تبين على الأقل لتيسن الذي لم يكن يومًا ذكيًا حقًا والذي قبِل ترّهات من مثل دولة الروابط المهنية والملكية الاجتماعية على ظاهر معناها.

نسّقت النازية التدخلات المتنوعة والمتناقضة التي كانت تقوم بها الدولة ونظمتها في منظومة موحدة ذات هدف وحيد: الإعداد للحرب الإمبريالية. قد يبدو هذا من البدهيات اليوم، لكنه ظل طوال سنوات لا يبدو كذلك للعالم الخارجي. وإنه لمما يبعث الرضا في نفس كاتب هذه السطور أنه صاغ، منذ العام 1935، غاية النازية بالكلمات الآتية: «الفاشية هي دكتاتورية الحزب [النازي] الفاشي، والبيروقراطية، والجيش، وكبار الصناعيين على كامل الشعب من أجل تنظيم الأمة وتعبئتها للحرب الإمبريالية»[130]. وما إن يتم التعرف إلى هذا الهدف حتى تتضح البنية الاقتصادية. فالإعداد للحرب الإمبريالية يستلزم توسيعًا هائلًا لصناعة السلع الإنتاجية، ولا سيما صناعة السلع الاستثمارية،

---

(127) Carl L. Becker, *Modern Democracy* (New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1941), p. 11.

(128) *Life*, 29/4/1940.

(129) *Der Deutsches Volkswirt* , vol. 14 (1940), pp. 1712-1713.

(130) Neumann, p. 35.

ويجعل التضحية بكل مصلحة اقتصادية تتناقض مع هذا الهدف أمرًا ضروريًا. وهذا ينطوي على تنظيم النظام الاقتصادي، ودمج الاقتصاد بكامله في البنية الاحتكارية، كما ينطوي على التخطيط، وإن كنا نستعمل اللفظ على مضض. معنى هذا أن آلية الرأسمالية الحرة، الهشة والعابرة حتى في ظل نظام رأسمالي احتكاري ديمقراطي، قُيّدت تقييدًا صارمًا. ولكن الرأسمالية تبقى.

كان في وسع النازية، طبعًا، أن تؤمم الصناعة الخاصة. لكنها لم تفعل ذلك ولم تكن تريد أن تفعله. ولِمَ تفعل؟ فللنازية وكبار الصناعيين المصالح نفسها بالنسبة إلى التوسع الإمبريالي. النازية تسعى وراء المجد وتثبيت حكمها، والصناعيون يسعون إلى الاستعمال الكامل لطاقاتهم وغزو الأسواق الأجنبية. كان الصناعيون الألمان على استعداد للتعاون إلى أقصى حد. فهم ما كانوا يستسيغون الديمقراطية يومًا، ولا الحقوق المدنية، ولا الاتحادات المهنية، ولا المناقشات العامة. استعملت النازية إقدام القيادات الصناعية ومعرفتها وعدوانيتها، بينما استعملت القيادات الصناعية عداء الحزب النازي للديمقراطية والليبرالية، وللاتحادات النقابية كما استعملت التقنيات التي طورها للتحكم بالجماهير والسيطرة عليها. أما البيروقراطية فسارت، مثلما دأبت، مع القوى المنتصرة، وللمرة الأولى في تاريخ ألمانيا حصل الجيش على كل ما يريده.

هكذا نجد أن أربع مجموعات متمايزة تتمثل في الطبقة الحاكمة الألمانية: كبار الصناعيين، الحزب، البيروقراطية، والقوات المسلحة. هل اندمجوا في وحدة واحدة؟ هل الطبقة الحاكمة جسم متراص واحد؟ هل حكمهم متكامل داخليًا ومقبول عند الجماهير؟ ما هي طرقهم في السيطرة على الشعب؟ هذه هي المسائل الأخيرة التي يجب علينا أن ننظر فيها.

القسم الثالث

المجتمع الجديد

I

الطبقة الحاكمة

إذا كان ثمة من يعتقد أن اقتصاد ألمانيا ما عاد اقتصادًا رأسماليًا في ظل النازية، فمن السهل أن يعتقد بعد هذا أن مجتمعها قد أصبح مجتمعًا لاطبقيًا. هذه هي أطروحة الراحل إميل لديرير[1]. سنبدأ بتحليل موجز لكتابه كمقدمة لمناقشتنا المجتمع الألماني الجديد.

يرفض لديرير تعريف النازية بأنها خط الدفاع الأخير عن الرأسمالية، وحكم الرجل القوي، وتمرد الطبقات الوسطى، وسيطرة الجيش، أو سيادة العديمي الكفاءة. فالنازية في نظره «نظام سياسي حديث يقوم على الجماهير العديمة الشكل». إنها الجماهير «التي تقذف بالدكتاتور إلى السلطة وتبقيه هناك» (ص 18). الجماهير إذًا هي الجهة الفاعلة وهي ليست أدوات للطبقة الحاكمة.

لكن من هي الجماهير؟ إنها نقيض الطبقات. وهي لا تستطيع أن تتحد إلا عبر العواطف (ص 31)؛ وهي تميل إلى أن «تنفجر في أفعال فجائية» (ص 38)، ولما كانت هلامية الشكل فلا بد لها من أن تندمج على يد قائد يستطيع الإفصاح عن عواطفها (ص 39). وتشكل الجماهير، من حيث هي نقيض للطبقات، مجتمعًا لاطبقيًا. إن سياسة النازية هي تحويل مجتمع متراتب طبقيًا إلى جماهير بإبقاء هذه الجماهير في حال توتر مستمر (ص105). ولما كان لا

---

(1) Emil Lederer, *State of the Masses: The Threat of the Classless Society* (New York: W. W. Norton and company, 1940).

بد للنظام الحاكم من أن يلبّي المطالب المادية للجماهير فهو ينطلق في عملية إنفاق عام واسعة النطاق ويحقق بذلك العمالة الكاملة. فالنازية تدرك أن «الناس مشحونون بالحسد، والحقد على الأغنياء والناجحين» (ص 110-111). ولا تبقى العواطف متأججة إلا في حقل الشؤون الخارجية؛ ذلك لأن السياسة الخارجية المقدامة والإعداد للحرب الخارجية يمنعان «استيقاظ الفكر ثانية والانضواء في جماعات اجتماعية» (ص 123).

هكذا يتكون المجتمع النازي من الحزب الحاكم والجماهير الهلامية الشكل (ص 127). التمييزات الأخرى أزيلت كلّها. «على هذا الأساس السيكولوجي بُني الحزب الفاشي. وهو يجتذب بنجاحه حشد الجماهير الذين يُستبَقون في حال من الانفعال ولا يستطيعون العودة إلى طرائق عيشهم السابقة. حتى تماسك العائلة يفصم، وتستكمل عملية طحن المجتمع. الجماهير تصنع الدكتاتور، والدكتاتور يجعل الجماهير الأساس الدائم للدولة» (ص 131). لذلك كان التراتب الاجتماعي على أعلى درجة من الأهمية، وكانت النظرية الماركسية القائلة بمجتمع لاطبقي على ذاك القدر من الخطورة (ص 138). تقوّض النازية قوة الجماعات الطبقية تمام التقويض وتقيم مجتمعًا لاطبقيًا.

إذا كان تحليل لديرير صحيحًا، فلا بد أن تكون مناقشتنا السابقة مخطئة تمامًا. وفي هذه الحال لا تكون الإمبريالية الاجتماعية وسيلة للإيقاع بالجماهير بل للإفصاح عن تطلعاتها العفوية. ولا تكون العنصرية شأنًا يعني جماعات صغيرة بل تكون متأصلة في الجماهير. وتكون عبادة القائد ظاهرة شبه دينية أصيلة لا مجرد وسيلة للحؤول دون الاستبصار بالآليات الاجتماعية الاقتصادية. أخيرًا، تكون الرأسمالية قد ماتت لأن جميع الجماعات ذات المصالح الخاصة تكون قد قُوّضت ولم يبق إلا القادة والجماهير.

غير أن لديرير مخطئ، وإن كان قليل من الحق يتسرّب إلى بعض صياغاته. وربما شعر المرء أحيانًا أنه هو نفسه (لديرير) يدرك أن عفوية الجماهير المزعومة، ومشاركتها النشطة في النازية ليستا إلا تلبيسًا، وأن دور الشعب إنما هو أن يستعمل أداة للجماعة الحاكمة. ولعل هذه المشكلة هي الأعصى

على الحل في تحليل النازية. فالمصاعب لا تكمن في ندرة المعلومات وعدم ملاءمة المقولات السوسيولوجية فحسب، بل وفي شدة تعقيد نمط العلاقات الاجتماعية نفسها. فالبنية الطبقية هي غير التمايز الاجتماعي، والعجز عن إدراك هذه النقطة هو الخطأ الأساس الكامن في تحليل لديرير. فمن الجائز أن ينقسم مجتمع ما إلى طبقات من دون أن يكون متمايزًا اجتماعيًا من أي ناحية أخرى. من جهة ثانية، من الجائز أن يتصف مجتمع لاطبقي بتمايزات حادة[2].

يتمثّل جوهر السياسة الاجتماعية للنازية في التسليم بالطابع الطبقي الغالب على المجتمع الألماني وتقويته في محاولة لتعزيز طبقته الحاكمة في عملية تذرير الشرائح الدنيا عبر القضاء على كل تركيبة جماعية تتوسط بينها وبين الدولة، وخلق نظام من البيروقراطيات المستبدة المتدخلة في العلاقات الإنسانية كافة. وتمتد عملية التذرير في جزء منها حتى إلى الطبقة الحاكمة. فهي تسير يدًا بيد مع عملية تمايز داخل كتلة الحزب وداخل المجتمع يكون من شأنها خلق نخب موثوق بها في كل قطاع. ويقوم النظام، عبر هذه النخب، بتأليب جماعة على جماعة ويمكّن أقلية من إرهاب الأكثرية[3].

لم تخلق النازية الجماهير، غير أنها أكملت عملية خلقهم، وقضت على أي مؤسسة من شأنها أن تعيق العملية. فعليًا، إن عملية تحوّل الناس إلى الجماهير إنما هي من عواقب الرأسمالية الصناعية وديمقراطية الجماهير. منذ أكثر من قرن من الزمان، ذهب أصحاب الثورة المضادة الفرنسيون من أمثال دو ميستر وبونالد والإسباني دونوسو كورتيس، إلى أن الليبرالية والبروتستانتية والديمقراطية التي يكرهونها، تحمل بذور رجل الجماهير الذي تحركه عواطفه وانفعالاته، ومن شأنها أن تستولد دكتاتورية السيف. ديمقراطية الجماهير والرأسمالية الاحتكارية أوصلتا هذه البذور إلى الإثمار. فقد حبست الإنسان

(2) أشار إلى ذلك غوتز بريفس (Goetz Briefs) في نقده لكتاب لديرير، انظر: Goetz Briefs, «Intellectual Tragedy,» *Commonweal* (25 October 1940).

(3) Franz L. Neumann, *European Trade Unionism and Politics*, Edited by Carl Raushenbush with a Preface by Harold J. Laski, L. I. D. Pamphlet Series (New York: League for Industrial Democracy, 1936). (British Edition, London, 1935).

في شبكة من المنظمات شبه السلطوية التي تتحكم بحياته من المهد إلى اللحد، راحت تحوّل الثقافة إلى دعاوة وسلع تُبَاع.

تزعم النازية أنها أوقفت هذا الاتجاه وأوجدت مجتمعًا متمايزًا لا من حيث الطبقات، بل من حيث المهن والتدريب. هذا غير صحيح على الإطلاق. فالواقع أن النازية دفعت إلى أعلى درجات التمام التطور الذي تزعم مهاجمته. ومحقت كل مؤسسة تحفظ، في ظل أوضاع ديمقراطية، أي بقية من بقايا العفوية الإنسانية: خصوصية الفرد وحميمية العائلة، والنقابات، والأحزاب السياسية، والكنيسة، وتنظيم أوقات الفراغ من العمل. والنازية إذ ذرّرت رعاياها من السكان (وإلى حد ما الحكام أيضًا)، لم تلغ العلاقات الطبقية؛ بل عملت، على العكس من ذلك، على جَعل التناقضات أشدّ صلابة.

لا بد للنازية من أن تدفع إلى أقصى درجاتها العملية التي تميّز بنية المجتمع المعاصر، ألا وهي البَقْرَطَة. واللفظة لا تعني، في الأدبيات المناهضة للبيروقراطية الحديثة، أكثر من مجرد التزايد العددي للموظفين الرسميين، ولا سيما موظفي الإدارات العامة. فيصوّر المجتمع باعتباره مكونًا من أناس أحرار ومنظمات ذات استقلالية من جهة، ومن طبقة بيروقراطية مغلقة راحت تستولي تدريجيًا على المزيد من السلطة السياسية، من جهة ثانية. هذه الصورة غير دقيقة، لأن المجتمع ليس حرًّا بكامله ولا غير بيروقراطي كليًا، كما أن البيروقراطية الرسمية ليست حامل السلطة السياسية والاجتماعية الوحيد.

إن عملية البَقْرَطَة، إذا ما حُمِلَت على معناها الصحيح، إنما هي عملية تتم في المجالين العام والخاص، أي في الدولة كما في المجتمع. وهي تعني أن العلاقات البشرية باتت تفقد طابعها المباشر وتصبح علاقات غير مباشرة يتحكّم فيها طرف ثالث هو موظفون عامّون أو خاصّون، متمركزون في مواقع السلطة والمرجعية بأمان نسبي، ويملون على المرء سلوكه. وهي عملية متجاذبة إلى حد بعيد، تقدمية ورجعية في الوقت نفسه. وتنامي البيروقراطية في الحياة العامة لا يتعارض بالضرورة مع الديمقراطية إذا لم تقتصر أهداف الديمقراطية على صيانة الحقوق الفردية، بل تعدتها لتشتمل على الارتقاء ببعض الأهداف

الاجتماعية. حتى في المجال الاجتماعي، ليس نمو المنظمات الخاصة رجعيًا بالضرورة. فهي تدخل نوعًا من التنظيم في المجتمع، وتقوم عبر ذلك بترشيد العلاقات الإنسانية التي كان من شأنها لولا ذلك أن تكون عرضية ولاعقلانية.

إذا قرر أعضاء نقابة مهنية ما أن يغيّروا أحوال عملهم، فهم إنما يفعلون ذلك عبر التسليم بتوصيات مسؤوليهم الذين يقع القرار بين أيديهم. وعندما يقرر حزب سياسي أن يصوغ سياسة ما، فإن الهرم الحزبي هو الذي يقوم بذلك. في المنظمات الرياضية، تقوم آليّة الرؤساء ونواب الرؤساء والأمناء العامون وأمناء المالية بترتيب المباريات وتنفيذ سوى ذلك من صنوف نشاط المجموعة. وتمتد عملية التوسّط ونفي الصفة الشخصية هذه إلى مجال الثقافة أيضًا. فتنظيم الموسيقى يقع في يدي أمناء السر المهنيين الذين قد لا يكونون من الموسيقيين. والراديو يحدد بدقة كمية الثقافة التي يجب على الجمهور أن يهضمها، كمية الموسيقى الكلاسيكية، وكمية الموسيقى الخفيفة؛ كمية الكلام وكمية الأنباء. وتمتد سلطات البيروقراطية إلى أكثر علاقات الإنسان حميمية، إلى الأسرة. فثمة منظمات للأسر الكبيرة، ومنظمات لغير المتزوجين، وأخرى لتحديد النسل، ومجالس لتعزيز سعادة الأسرة، وتعاونيات استهلاكية، وسلاسل عملاقة من المطاعم تحوّل حرية اختيار المستهلك المزعومة إلى مسخرة من المساخر.

ثمة، باختصار، شبكة هائلة من المنظمات التي تكاد تغطي كل ناحية من نواحي حياة الإنسان، يدير كل منها رؤساء ونواب رؤساء، وأمناء عامون، وأمناء مالية، وتستخدم كل منها وكالات إعلان ورجال دعاية، وتنطلق كلها للتدخل والتوسّط في العلاقات بين الإنسان والإنسان. وتفقد الحريات المدنية الكثير من الوظائف التي كانت لها في مجتمع ليبرالي. حتى ممارسة الحقوق المدنية تميل لأن تصبح أكثر فأكثر خضوعًا لوساطة المنظمات الخاصة. وسواء أكان الأمر يتعلق بالدفاع في محاكمة سياسية أم يتعلق بحماية حقوق العمال أو بمكافحة الضرائب الجائرة، فإنه لا خيار أمام الإنسان العادي المفتقر إلى الوسائل الكافية إلا أن يوكل حقوقه إلى منظمة ما. في ظل أوضاع ديمقراطية

لا تؤدي هذه الوساطة، عادة، إلى القضاء على حقوقه، لأن الفرد يظل محتفظًا بحرية الاختيار ما بين منظمات متزاحمة. أما في المجتمع التوتاليتاري، فإن حقوقه وإن كانت معترفًا بها على الورق، فهي تحت رحمة بيروقراطيين معينين.

إن ما فعلته النازية إنما هو الاستيلاء على المنظمات الخاصة التي لا تزال تمنح الفرد فرصة للنشاط العفوي وتحويلها إلى هيئات سلطوية. فالبَقرَطَة هي تجريد كامل للعلاقات الإنسانية من سماتها الشخصية. فهي تصبح مجردة وعديمة الاسم. وعلى بنية المجتمع هذه تفرض النازية أيديولوجيتين مناقضتين لها كليًا: أيديولوجية الجماعة ومبدأ القيادة.

1. البيروقراطية الوزارية

ازداد العدد الإجمالي لموظفي الإدارات العامة زيادة كبيرة في ظل نظام الحكم النازي[4]. ضُمَّ ضباط الجيش النظامي وأفراده إلى الخدمة المدنية، كما ضُمّت الشرطة الموسعة (كتشكيلتي الإس إس المسلحتين)، وقادة خدمة العمل، والمسؤولون الرسميون في المنظمات الاقتصادية الجديدة. علاوة على ذلك، شهد ما كان يسمى تقليديًا بالخدمة المدنية أيضًا زيادة ملموسة.

لا تشكل البيروقراطية جسمًا موحدًا متكاملًا. وهي لم تكن يومًا كذلك، ولم تفلح جميع محاولات النازيين لكسر التراتب إلا في خدش السطح. ثمة فارق أساس بين الموظفين الإداريين الذين يمارسون وظائف سياسية والذين لا يمارسون وظائف كهذه. ولا بد من أن يرسم في داخل الإدارات المدنية السياسية خط يفصل بين الذين يصوغون القرارات السياسية والذين هم مجرد أدوات لتنفيذها. وخير مثال على الأوائل البيروقراطية الوزارية، وخير مثال على الثواني الشرطة والهيئات الإدارية الدنيا. وتضم الإدارات المدنية غير السياسية قطاعًا كبيرًا لا يمكن تمييزه أساسًا من بقية العمال والأجراء. من ذلك أن مسؤولي السكك الحديد والبريد يصنفون في جملة موظفي الإدارات المدنية

---

(4) بشأن الإحصاءات السكانية والمهنية للعامين 1933 و1939، انظر: *Wirtschaft und Statistik*, vol. 20 (1940), p. 336.

في القانون الألماني، ولكن كلا الفريقين لا يمارس السلطة السياسية ولا يقوم بمهمات لا يمكن القيام بها على النحو نفسه بمقتضى عقد العمل. فهم يخدمون الجمهور مباشرة في مهمات اقتصادية واجتماعية حيوية، ولذلك لا ينتمون إلى البيروقراطية بالمعنى الدقيق للكلمة.

على امتداد هيكلية الخدمة المدنية كلها يمتد تناقض اجتماعي بين ما يسمى بالقطاعات الأكاديمية (التدريب الجامعي وامتحانات الدولة) والقطاعات غير الأكاديمية. ولعل هذا التمييز هو الأقوى من حيث خلق هوة بين شرائح البيروقراطية. وهذا مما لم يمسه النظام الجديد، وإن كان من العسير أن نقول هل هذا يعني الرضا التام عنه أم مجرد التسليم به. في العام 1933 أقدمت الحكومة على خطوة ثورية بإيلاء وزارة العدل البروسية لهانس كيرل، وهو موظف رسمي غير أكاديمي متوسط الرتبة في الإدارة القضائية. لكن كيرل سرعان ما اضطر إلى التخلي عن منصبه، ولم يضطرب حبل الاحتكار الأكاديمي للهرم القضائي منذ ذلك اليوم.

تحتل البيروقراطية الوزارية المناصب الأساس داخل الإدارات المدنية الأكاديمية: المقوّمون، المستشارون الحكوميون، المستشارون الوزاريون، والمديرون الوزاريون، ووكلاء الوزارة. كان نفوذهم قد تنامى في السنوات الأخيرة من جمهورية فايمار إذ استجلب انحطاط الديمقراطية البرلمانية ممارسات التشريع بالتفويض، والتشريع الطارئ، ومناعة فعلية لموظفي الموازنة والإدارة حيال الرقابة البرلمانية.

البيروقراطية الوزارية هي طبقة مغلقة (caste). في ظل جمهورية فايمار، كان العاملون فيها لا يناوئون الديمقراطية صراحة ولا يؤيدونها، ولا يبدون كبيرَ اهتمام بأشكال الدولة والحكومة. نظرة كبار الموظفين الرسميين إلى الدولة أشبه بنظرتهم إلى مشروع تجاري لا بد من أن يدار بفعالية. ويتصف المدير من هذه الرتبة بوقاحة رجل الأعمال الناجح، باستثناء أن الفعالية الإدارية تحتل عنده محل الربح كغاية قصوى. والمشكلات السياسية عنده تختزل إلى مجرد مشكلات تقنية إدارية. وعملت عوامل، كعدم كفاية الرقابة البرلمانية وضعف

القادة الوزاريين وقلة خبرتهم، على تقوية هذه النظرة التكنوقراطية والعدمية إلى حد ما. وهي، طبعًا، نظرة لاديمقراطية في جوهرها، وتسلطية. وهي نظرة تثمّن النجاح أكثر من الحق أو العدالة الاجتماعية. السلطة محل إجلال لأنها تضمن الفعالية. كانت البيروقراطية الوزارية، الفعالة وغير الفاسدة بالمعنى المألوف، مركز كل حركة لاديمقراطية في جمهورية فايمار.

كان عدد المسؤولين الرسميين الاشتراكيين في الإدارة الفدرالية قليلًا. لم يكن يقدم على تعيينات كهذه إلا الوزراء الاشتراكيون، وكانوا خجلين للغاية في سياسة تعيينات العاملين التي اعتمدوها. فهم ما كانوا يرون سببًا لصرف موظف ذي رتبة إلا إذا كان يتواطأ علانية مع الرجعية. وفي الوزارات النازية الحالية تتكون البيروقراطية من عدد مذهل من الموظفين الذين يحتلون المواقع نفسها التي كانوا يحتلونها أيام الجمهورية (فايمار)، أو أعلى منها. وثمة فوارق بين وزارة ووزارة طبعًا (فوزارتا الدعاوة والجو هما وزارتان جديدتان كليًا). وفي وسعنا أن نفترض باطمئنان، أن الطابع الرجعي للوزارة بلغ ذروته أيام الجمهورية في المواضع التي كان التغيير فيها على أدنى درجاته. واحتفظت أكثر الوزارات رجعية، وهي وزارة العدل الفدرالية، بموظفيها كما كانوا، على الرغم من تعزيزها بالمكتب البروسي. ما من رئيس دائرة من الدوائر الأساسية السبع أو الفرعية الثلاث جديد في الخدمة. وكيل واحد من وكلاء الوزارة جديد، وهو الدكتور فرايسلر[5]. ويصح الشيء نفسه على مكتب رئاسة الجمهورية[6]. فالدكتور مايسنر خدم إيرت بإخلاص كما خدم هندنبرغ، والآن هتلر. اثنان فقط من العاملين معه جدد. حتى في المستشارية، حيث الوضع مختلف، فإن الرئيس هو هانز هاينريش لامرز، وهو موظف قديم كان في وزارة الداخلية سابقًا (منذ عام 1922). حدثت تغيرات كثيرة في وزارة الخارجية، لكنها في معظمها مناقلات من منصب إلى آخر، وهي من خصائص كل وزارة خارجية. التغيير السياسي المهم الوحيد هو تعيين إرنست فيلهلم بوله (Ernst Wilhelm Bohle)

---

(5) Franz Sauer, *Das Reichsjustizministerium* (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1939), pp. 54-60.

(6) على أساس مقارنة بين Handbuch für das Deutsche Reich للعامين 1931 و1936 (برلين). أما النشرات اللاحقة، إذا وجدت، فليس لي وصول إليها.

لرئاسة دائرة الألمان المغتربين. فبولِه الذي ولد في برادفورد، في إنكلترا، من أب كان أستاذًا في جامعة كيبتاون، هو أيضًا مدير مكتب الحزب النازي للألمان المغتربين.

يمكن أن تُكَرَّر القصة نفسها بالنسبة إلى وزارة الداخلية و«مؤسسة القيصر فيلهلم لتقدم العلوم» الملحقة بها، وبالنسبة إلى وزارة المالية، ومكتب الإحصاء الفدرالي، وحتى في وزارة العمل التي لم تزل مشهورة باحتوائها على كثير من الديمقراطيين الراسخين العاملين فيها. حدث انقلاب كامل في قمة وزارة الاقتصاد التي خضعت لعملية إعادة هيكلة أساسية. وهي تنقسم الآن، استنادًا إلى آخر التقارير، إلى خمس دوائر رئيسة[7]: (1) دائرة العاملين والإدارة، برئاسة هانز إلغنر؛ (2) دائرة الصناعة، برئاسة اللوتنانت جنرال هرمان فون هانيكن؛ (3) تنظيم الاقتصاد، بإدارة شمير؛ (4) المالية، برئاسة المدير الوزاري كلوكي؛ (5) التجارة والعملة، برئاسة وكيل وزير الدولة، غيرهارد فون ياغفيتس. وكيل وزير الدولة هو فريدريش و. لاندفريد. ورؤساء الدوائر كلهم رجال جدد. أما باقي العاملين فهم عمليًا لم يغيّروا.

لا تخلو التغييرات التي حدثت من دلالة. فمعظم وكلاء وزارة الدولة جدد، من أمثال لاندفريد في وزارة الاقتصاد، فرايسلر في وزارة العدل، باكه في وزارة التغذية والزراعة، فريتز راينهارت في وزارة المال. وهم ممن عينهم الوزراء النازيون. أما في وزارة العمل فالشخصية الجديدة البارزة هي الدكتور فيرنر مانسفلد، المستشار السابق لمنظمات أرباب العمل في منطقة الرور، وعضو منظمة شتالهلم (الخوذة الفولاذية) التي كان يرئسها وزير العمل زيلتِه، وهو الذي سلّمها إلى النازيين. مانسفلد هو الأنموذج الكامل لجيل ما بعد الحرب العدمي. فهو بوصفه رئيسًا لقسم قانون العمل، لم يخن قط سادته الصناعيين.

الساعد الأيمن لوزير الاقتصاد لاندفريد هو هانيكن، منظم صناعة الحديد والصُلب، وجنرال اقتصادي نموذجي. وهانيكن هو صهر دكتاتور الآلات

---

(7) *Frankfurter Zeitung*, 5/1/1941.

الألماني، كارل لانغه، مدير مجموعة «ماشين» الاقتصادية. هو أيضًا انتهج بإخلاص سياسة الدعم الكامل لمصالح الصناعة الخاصة في وجه تدخلات الحزب. «الأجنبي» الوحيد والنازي الوحيد في الوزارة هو مستشار الدولة رودولف شمير، المسؤول عن التنظيم الاقتصادي. فبعد أن عمل شمير كمتدرج في الصناعة الكهربائية، أصبح ناشطًا في صفوف الحزب النازي عام 1922. وحكم عليه جيش الاحتلال البلجيكي بالسجن جراء أعمال التخريب في منطقة الرور عام 1923، لكنه لم ينفذ العقوبة قط. في العام 1930 انتخب عضوًا في الرايخشتاغ ثم أصبح لاحقًا نائب زعيم الجبهة العمالية. ولكن حتى شمير اتبع السياسة التقليدية للوزارة. ففي توطئة لكتاب بارت عن التنظيم الاقتصادي، أعرب عن موافقته الكاملة على إصرار بارت بأن ليس للحزب النازي أي مكان في الحياة الاقتصادية[8].

وتبيّن المقارنة المفصلة لتركيبة البيروقراطيات في عام 1931 وفي عام 1936 (وحتى عام 1939 في بعض الحالات) أن ثبات البيروقراطية الأكاديمية يمتد حتى إلى رؤساء المنظمات المالية المناطقية والمحلية، وإلى أعضاء المحاكم الفدرالية والمناطقية، والمحاكم المدنية والجنائية، وإلى نسبة مئوية كبيرة من الموظفين الإداريين (باستثناء بروسيا).

البيروقراطية الوزارية طبقة مغلقة (caste) لا تقبل القادمين من خارجها. أعضاؤها تقنيون، ذوو فعالية على وجه الإجمال، شديدو الطموح وقليلو الاكتراث بالقيم السياسية والاجتماعية. رغبتهم الكبرى هي في المكوث حيث هم، أو على وجه أصحّ، هي في الترقي بأسرع ما يمكن. وهم ليسوا مع النازية ولا ضدها، بل هم مع البيروقراطية الوزارية. وهم يسيرون، على دأبهم في الماضي، مع الجيش الأقوى، من الملكية إلى الجمهورية إلى النازية. ولن يترددوا في التخلي عن الفوهرر إذا ما لاحت علائم الوهن الحقيقي على النظام الحالي.

لم تخذل البيروقراطية الوزارية الرأسمالية الصناعية قط. أما محاربو

---

(8) انظر: Eberhard Barth, *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft*, Gesetz und Wirtschaft; 6 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939), pp. 7-8.

التروستات الشرفاء القلائل (من أمثال جوستن في وزارة الاقتصاد) فلم يقوموا بأي دور في جمهورية فايمار وهم لا يقومون بأي دور الآن. فخدمة المصالح الصناعية بإخلاص ربما أفضت يومًا، بعد التقاعد، إلى تعيين في اتحاد صناعي كبير براتب أرفع ومكانة اجتماعية أفضل. فمجالس الرقابة الصناعية مملوءة بوكلاء الوزارة والمديرين الوزاريين السابقين. البيروقراطية اليوم أهم هيئة في صياغة السياسة، ولا سيما في المجالات الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والزراعية. والمشرّع المعتاد هو المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ، وهو يعتمد على مسودات المراسيم والأوامر التنفيذية التي تعدّها البيروقراطية الوزارية. باتت سلطة هذه البيروقراطية غير محدودة، لأن عليها أن تنافس سواها من بيروقراطيات الحزب، والقوات المسلحة، والصناعة.

2. التراتب الهرمي في الحزب

الحزب النازي هو قبل كل شيء آخر آلة بيروقراطية هائلة. تتكون الجماعة التي تحكمها من هتلر، ونائبه (وهو بورمان الآن)، مرشدي الرايخ الذين يرئسون مختلف الدوائر داخل إدارة الحزب المركزية، وخليفة الفوهرر، هرمان غورينغ معاون هتلر، وقادة الولايات والوزراء النازيين في الحكومة ووكلاء الوزارة الذين لا يحتلون مناصب معينة داخل هرم الحزب.

نفوذ مرشدي الرايخ حاسم. قلة من المرشدين هم من الوزراء، ويحتل آخرون مناصب رفيعة في الوزارات، ويشغل آخرون مراكز إدارية قيادية. أحدهم يسيطر على الصحافة، والآخر الشبيبة، والثالث العمال. ويهتم بعضهم، من أمثال فرانز شفارتز، في المقام الأول بإدارة الحزب[9].

بدأ قادة الولايات الحزبيون الثلاثة والثلاثون يكتسون أهمية متزايدة[10]. وهم يملأون كثيرًا من مكاتب الحكومة الجديدة. كما أنهم يُبتعثون إلى الأراضي المغتنمة، ويعملون حكامًا عليها، أو حكامًا فدراليين، أو رؤساء مقاطعات، أو

(9) *Nationalsozialistiches Jahrbuch* (1939).

(10) استناداً إلى المصدر نفسه (1938 و1939).

التراتب الهرمي في الحزب: مرشدو الرايخ

الاسم	سنة الولادة	التحصيل المدرسي	الرتبة 1914-1918	التحق بالحزب	المهنة أو الصنعة	بعض المراكز الحالية
ماكس أمان Max Amann	1891	ابتدائي ومدرسة مهنية	نائب ضابط	1921	لا شيء	صحافة، رئيس غرفة الصحافة
أ. أكسمان A. Axmann	1912	؟	–	؟	؟	الشبيبة
فيليب بوهلر Philipp Bouhler	1899	ثانوي «فيلق التدريب»	ملازم	1921	متدرج، دور نشر	نائب رئيس، مستشارية قائد الحزب
فالتر بوخ Walter Buch	1883	ثانوي	ملازم	1922	سكرتير منظمات المحاربين	رئيس محكمة الحزب العليا
أوتو ديتريش Otto Dietrich	1897	جامعي دكتوراه اقتصاد	ملازم	؟	سكرتير غرفة التجارة	رئيس الصحافة الاتحادية
فرانتس إكس. فون إب Franz X. von Epp	1868	ثانوي	فريق	1928	ضابط محترف؛ قائد الفيلق الحر	مكتب المستعمرات؛ حاكم بافاريا
كارل فيلر Karl Fiehler	1895	متوسط	ملازم	1923	موظف مكتبي	بلديات

يتبع

تابع

هانز فرانك Hans Frank	1900	خريج جامعة	الفيلق الحر، Epp	1920	محام	قانون؛ وزير من دون حقيبة؛ حاكم بولندا العام
فيلهلم فريك Wilhelm Frick	1877	خريج جامعة	–	1923	موظف رسمي رفيع المستوى	رئيس المجموعة البرلمانية؛ وزير الداخلية
يوسف غوبلز Joseph Goebbels	1897	جامعي دكتوراه	–	1922	صحافي الحزب	وزير الدعاوة/ البروباغندا
فيلهلم غريم Wilhelm Grimm	1899	ابتدائي، ومهني	نائب ضابط	1920	محترف، وموظف رسمي نائب ضابط لاحقًا	نائب ضابط، محكمة الحزب العليا
هاينريش هملر Heinrich Himmler	1900	الكلية التقنية	(طالب كلية حربية) لبضعة أشهر	1925	يطلق على نفسه لقب «مزارع»	سرايا الحماية SS رئيس الشرطة الفدرالية
كونستانتين هيرل Konstantin Hierl	1875	ثانوي	عقيد؛ قائد الفيلق الحر	1929	ضابط	خدمة العمل
أدولف هوهنلاين Adolph Hühnlein	1881	؟	ضابط	؟	؟	الفيلق الآلي SN
روبرت ليه Robert Ley	1890	جامعي دكتوراه	ملازم	1924	كيميائي	رئيس التنظيم (PO)؛ قائد الجبهة العمالية

يتبع

تابع

فكتور لوتزه Victor Lutze	1890	ثانوي	الفيلق الحر؛ نائب ضابط	1919	منظمات عرقية (تجارة، بريد،... إلخ)	قائد فرقة العاصفة؛ رئيس منطقة
ألفرد روزنبرغ Alfred Rosenberg	1893	كلية تقنية	-	1921	«مهندس معماري»	سياسة خارجية، محرر، Völkischer Beobachter (- 1921)
فرانتس إكس. شفارتز Franz X. Schwartz	1875	ابتدائي ومهني	ضابط صف	1922	ضابط صف وموظف رسمي متوسط الرتبة	أمين صندوق؛ ورئيس إدارة الحزب
خليفة الفوهرر						
هرمان غورينغ Hermann Göring	1893	مدرسة التدريب	نقيب	1922	ضابط	من دون منصب حزبي
نائب الفوهرر						
مارتن بورمان Martin Bormann	؟	؟	؟	؟	مزارع	

يتبع

تابع

مساعد الفوهرر						
فريدريش و. بروكنر Friedrich W. Brückner	1884	جامعي (لم يكتمل)	ضابط؛ الفيلق الحر	1923	ضابط	
وزراء الحكومة النازيون (لم يُذكَروا آنفًا)						
يواكيم فون ريبنتروب Joachim von Ribbentrop	1893	جامعي	ضابط	1930	وكيل تجاري متجول	شؤون خارجية
فالتر فونك Walther Funk	1890	جامعي	(لا خدمة في الجبهة)	1930	صحافة اقتصادية	اقتصاد
ريتشارد و. داريه Richard W. Darré	1895	جامعي والكلية الاستعمارية	ملازم	1930	مزارع	زعيم الفلاحين الفدرالي؛ زراعة
برنهارد روست Bernhard Rust	1883	جامعي	ملازم	1922	مدرّس ثانوي	تربية

يتبع

تابع

هانز كيرل (توفي مؤخرًا) Hans Kerrl	1887	ثانوي	ملازم	؟	خدمة مدنية متوسطة	كنائس
فريتز توت Fritz Todt	1891	كلية تقنية	ضابط	1923	مدير أعمال بناء	طرق سيارات؛ ذخائر؛ كهرباء
هربرت باكيه Herbert Backe	1896	جامعي	أسير حرب في روسيا	؟	مدير زراعي	مدير زراعي
إرنست بوهله Ernst Bohle	1903	جامعي	-	1931	وكيل وزارة الزراعة	وكيل وزارة، وزارة الخارجية
كورت دالويغه Kurt Daluege	1897	جامعي	الجبهة؛ الفيلق الحر	1922	مدير إنشاءات مبان	رئيس في شرطة النظام
فيلهلم كبلر Wilhelm Keppler	1882	كلية التقنية	ملازم	؟	مهندس	وكيل وزارة، وباحث في معهد التربة
بول كورنر Paul Körner	1893	جامعي (غير مكتمل)	جندي (؟)	1926	مدير صناعي	وكيل وزارة، وزارة خطة السنوات الأربع

يتبع

تابع

فريدريش و. لاندفريد Friedrich W. Landfried	1884	خريج جامعة	نقيب	1933(؟)	موظف رسمي رفيع الرتبة	وكيل وزارة، المالية
فيرنر مانسفلد Werner Mansfeld	1893	خريج جامعة	ملازم	1934(؟)	مستشار، منظمة أرباب العمل	مدير وزاري، وزارة العمل
إرهارد مليش Erhard Milch	1892	جامعي، وكلية التقنية	ضابط	1933(؟)	النقل الجوي	وكيل وزارة الجو
راينهارد هيدريش Reinhard Heydrich	1904	ثانوي	-	1920 (الحركة العنصرية)	ضابط بحرية	رئيس في الشرطة الأمنية
فريتز راينهارت Fritz Reinhardt	1895	متوسط، ومهني	أسير مدني في روسيا	1928	مستشار في الضريبة	وكيل وزارة، المالية
فيلهلم شتوكارت Wilhelm Stuckart	1902	خريج جامعة	-	1920	قاض مساعد فرقة العاصفة SA، وفي سرية الحماية SS	وكيل وزارة، وزارة الداخلية
رولاند فرايسلر Roland Freisler	1893	خريج جامعة	حرب	1924 (عنصري)	محام	وكيل وزارة، العدل

وزراء دولة. وأهم قادة الولايات اليوم هو يوليوس شترايخر (Julius Streicher)، وأكثر اللاساميين تطرفًا هم روبرت فاغنر في بادن، وجوزيف بوركيل في السار واللورين، وفريتز زاوكل في تورينجيا (Fritz Sauckel of Thuringia)، ومفوّض الأسعار الفدرالي جوزيف فاغنر، وتربوفن (Terboven) في النروج، وهـ. لوزه (H. Lohse) حاكم دول البلطيق، وبلدور فون شيراخ قائد الشبيبة السابق الذي أصبح اليوم حاكمًا فدراليًا في فيينا. وتبيّن الصورة المركّبة لقائد الولاية أنه ولد حوالى عام 1890، وتلقى التعليم في مدرسة متوسطة، وخدم بصفة ضابط في الحرب العالمية الأولى، وكان مدرّسًا - هذا إذا ما زاول أي مهنة ثابتة - والتحق بالحزب في أوائل سنواته. إن عدد المدرسين الابتدائيين في هرم الحزب مرتفع بصورة مدهشة: روست، شترايخر، والفاغنريان (Two Wagners)، وبوركل، قادة ولاية سيليزيا، وهملر[11]. وترفع قيادة الجبهة العمالية، وقطاع الأغذية النازية، وقادة الفلاحين المناطقيين، وأمناء العمل الأربعة عشر العدد الإجمالي للهرم الحزبي إلى حوالى 120. وهم كمجموعة يتسمون إجمالًا بالسمات نفسها وينطلقون من خلفية قادة الولايات نفسها. وجملة القول إنهم ساسة محترفون، مهرة ومتدربون على التحكم بالجماهير.

على الرغم من تركّز إدارة الحزب في ميونخ، فثمة مركز خاص في برلين بقيادة نائب الفوهرر. ويرتبط بمنظمة برلين كل مكاتب الحزب التي تقيم علاقات مباشرة مع الوزارات والتي غالبًا ما يرئسها بيروقراطي وزاري أو موظف رسمي آخر رفيع المستوى. دائرة السياسة الخارجية خير مثال على ذلك. فهي برئاسة إ. بولِه، وكيل الوزارة في وزارة الخارجية. مثال آخر على ذلك هو دائرة التكنولوجيا برئاسة ف. توت، وهو من أمضى النازيين نفوذًا. وهناك دوائر للقضايا العرقية، والجامعات، والمالية والضرائب (برئاسة فريتز راينهارت الذي يشغل في الوقت نفسه منصب وكيل وزارة في وزارة المالية)، وأدبيات الحزب (بقيادة الرقيب الأعلى بولر).

---

(11) استنادًا إلى: *Das deutsche Führerlexikon 1934/1935* (Berlin: Otto Stollberg g.m.b.h., 1934), and Hans Gerth, «The Nazi Party: Its Leadership and Composition,» *American Journal of Sociology*, vol. 45, no. 4 (January 1940), pp. 517-541, esp. p. 525.

تخدم ازدواجية البيروقراطية غاية مزدوجة. فلا شيء يزعج البيروقراطية الحكومية في عملها السلس، وهي تحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن القرارات الإدارية والسياسية. وفي الوقت نفسه، يظل نفوذ الحزب مضمونًا عبر ضباط الاتصال.

لا يكاد الهرم الحزبي يعتبر جماعة مغلقة جيدة الاندماج. ففيه أجنحة مختلفة، يختلف نفوذها باختلاف المناسبات. فانعدام أي نظرية متماسكة يتيح للحزب أن يُبرِز إلى دائرة الضوء، وفي أي لحظة، قادة «متطرفين» أو «معتدلين»، عناصر «اشتراكية» أو «رأسمالية»، «إرهابية» أو «محبة للإنسانية». فالخفايا والمكائد التي تحاك في جماعة مغلقة هرمية التراتب، ومتمحورة حول قائد ما، تحول دون ذلك التجانس الذي لا بد منه للحكم الشعبي.

3. الإدارات الحكومية والحزب[12]

لم يكن موظفو الإدارات الحكومية يومًا من مؤيدي ديمقراطية فايمار المتحمسين. كانوا ينظرون إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحادات العمالية نظرتهم إلى «مجرمين» فاسدين متعطشين إلى الوظائف، خانوا النظام الملكي عام 1918 لأسباب أنانية بحت. وهم وإن لم يكونوا نازيين صراحة، فإن اتحادهم، المسمى DBB، نحا نحو المزيد من الرجعية مع انحطاط مكانة الديمقراطية.

ليس موقف الإدارات الحكومية الحالي واضحًا على الإطلاق. فالحزب النازي يسيطر في ما يظهر على منظمة مدرّسي المرحلة الابتدائية. ففي عامي 1936 و1937 جاء 160,000 موظف حزبي من مهنة التعليم، ولا سيما من المدارس الابتدائية (22.9 بالمئة من مجموع 700,000 قيادي سياسي)[13]. وتدرب كثير من هؤلاء المعلمين خلال الفترة الإمبراطورية، وتبرهن مشاركتهم في النظام النازي على التردي الكامل لمذهب المثالية الألمانية الفلسفي كما كان يُدَرَّس رسميًا. والأنكى من هذا كله أن الفصل ما بين فلسفة كانط القانونية

---

(12) on the constitutional relation between party and civil srevce, see above p. 65.

(13) Gerth, p. 525.

والسياسية، مع ما تنطويان عليه من تشديد على الواجب، وبقية مذهبه أتاح الوسيلة لإحاطة كل خديعة بهالة المثالية. أصبحت الجمل الرنانة قواقع خاوية تحجب عبادة القوة[14]. هذا الميل يكمن في صميم بنية المثالية الألمانية. فإذ أقصى كانط فكرة القانون إلى المجال المتعالي، ترك «القانون الفعلي والأخلاقيات الفعلية تحت رحمة التجريبيين وقوى التقاليد العمياء»[15].

الأسوأ هو أن أغلبية المدرّسين النازيين تلقت تعليمها في ظل جمهورية فايمار. ولا يمكن للعقل أن يتصور إدانة أشدّ من هذه لفلسفة التربية وسياسات الديمقراطية، وربما لكل ما سمي بالتربية التقدمية. فحتى خلال عهد الجمهورية، كانت قطاعات من مدرّسي المرحلة الابتدائية قد برزت بروز أعند أعداء النظام، وأشد الشوفينيين حمية، وأكثر اللاساميين تعصبًا. ينتمي مدرّس المدرسة الابتدائية إلى القطاع غير الأكاديمي من الوظائف الرسمية وتفصل ثغرة اجتماعية عميقة بينه وبين الأستاذ الثانوي المتميز بثقافته الجامعية وشهادته الأكاديمية. ودخْل مدرّس الابتدائي متدن ومكانته الاجتماعية ليست أفضل من أي موظف حكومي غير أكاديمي متدني الرتبة. لكن الخدمة العسكرية منحته، في ظل الإمبراطورية، نوعًا من الكرامة التعويضية. كان في وسعه أن يمارس، بصفته رتيبًا أو ضابطًا احتياطيًا، السلطة على رجل أعلى منه مرتبة في السلم الاجتماعي. جاءت فايمار وألغت هذا التعويض. لذلك اندفع نحو فرقة العاصفة والإس إس، والشتالهلم (الخوذة الفولاذية)، بينما تُرِكَت الميليشيا الجمهورية (رايخسبنر (Reichsbanner)) في معظمها للعمال. هكذا أتاحت نزعة المساواة المزيفة التي اتسمت بها النازية وجيشها الخاص متنفسًا ممتازًا لكل مشاعر المرارة المتراكمة خلال حياة الجمهورية المسالمة.

لا تمتد العلاقة بين مدرّسي المرحلة الابتدائية والحزب إلى الخدمة المدنية في جملتها. ومن نكد الحظ أننا لا نملك الإحصاءات الملائمة عن التمايزات

---

(14) تحليل ممتاز لهذه الظاهرة: Hermann Herrigel, «Politik und Idealismus,» *Kant-Studien*, vol. 26, nos. 1-2 (January 1921), pp. 52-73.

(15) Morris Ginsberg, «Stammler's Philosophy of Law,» in: *Modern Theories of Law* (London: Oxford University Press; H. Milford, 1933), p. 51.

داخل أعضاء الحزب. ويُظهر تقرير أعده هرمان نيف، زعيم منظمة الخدمة المدنية أو الوظائف الرسمية، لمؤتمر 1939 أن من أصل مليون ونصف مليون موظف، كلهم أعضاء في منظمته، ينتمي 28.2 في المئة إلى الحزب النازي[16]؛ و8.3 في المئة من مجموع الموظفين (102,619) كانوا قياديين سياسيين؛ و7.2 في المئة (98,860) ينتمون إلى فرقة العاصفة؛ و1.1 بالمئة (14,122) ينتمون إلى الإس إس؛ و 1.1 في المئة (13,144) ينتمون إلى الفيلق الآلي النازي؛ و1.6 في المئة (19,857) إلى الفيلق الجوي النازي.

تم تسرّب الحزب النازي إلى الوظائف الحكومية من خلال طرائق ثلاث: القانون الثوري المزعوم الذي صدر عام 1933 وطرد غير الآريين وسواهم من العناصر غير الجديرة بالثقة، وتلقين العقيدة للعاملين، واحتكار الحزب لكل فرص العمل في الوظائف الحكومية. أدت الطريقة الأولى إلى صرف 211 موظفًا من الخدمة وإلى تخفيض رتبة 258 من كبار الموظفين الحكوميين أو نقلهم إلى وظائف أخرى في بروسيا، و1.13 في المئة و2.33 في المئة على التوالي من إجمالي 2,339 موظفًا في الأقاليم الأخرى[17]. وتكشف هذه الأرقام ضآلة العنصر الديمقراطي الحقيقي.

أهم من هذا بكثير كان تلقين جمهور الموظفين الحكوميين. ويبدو أن هذا التلقين كان أنجح مع الأجيال الشابة مما كان مع الأجيال الأكبر سنًا. ففي بنية هرمية التراتب كالخدمة المدنية يكون في وسع الرئيس، متى كانت له سلطة غير محدودة، أن يشكّل مواقف المرؤوسين. واستولى النازيون على المراكز القيادية في وزارة الداخلية البروسية، ومراكز الرؤساء المناطقيين والرؤساء المناطقيين الفرعيين، ومراكز مديري الدوائر. وتمت الاستعاضة عن كل واحد من الرؤساء المناطقيين الاثني عشر بعضو في الحزب النازي (وهو عادة قائد

---

(16) *Deutsches Beamtenjahrbuch Baden-Württemberg* (Regensburg; Berlin: Walhalla-Fachverl, 1939), p. 171.

(17) Hans Pfundtner, *Dr. Wilhelm Frick und sein Ministerium: aus Anlass des 60. Geburtstages des Reichs- und Preussischen Ministers des Innern, Dr. Wilhelm Frick am 12. März 1937* (München: Zentralverlag der NSDAP, F. Eher Nachf., 1937), p. 48.

مقاطعة)، باستثاء واحد كان قد انضم إلى الحزب قبل العام 1933. أما الرؤساء المناطقيون الفرعيون الأربعة والثلاثون، فمنهم 31 رئيسًا جديدًا (وكان 19 منهم قد انضموا إلى الحزب قبل العام 1933)[18].

لا تقل أهمية عن هذا أعداد المتدربين، أي الذين اجتازوا بنجاح الامتحان الرسمي الأول في القانون أو الإدارة، والذين يصبحون، بعد فترة تدريبية تدوم ثلاث سنوات أو أربع سنوات وامتحان رسمي ثان، مستشارين مساعدين ويجوز لهم عندها أن يمارسوا المحاماة أو الالتحاق بالوظائف الرسمية أو القضاء. ومن أصل 293 مستشارًا جديدًا عينوا بين عامي 1933 و1936 كان 99 في المئة من أعضاء الحزب، وكان 66 في المئة منهم قد انضموا إلى الحزب بين عامي 1922 و1933[19]. فالأساس القانوني للتعيين هو الآن قانون الخدمة المدنية الصادر في 26 كانون الثاني/ يناير 1937، والقاضي بأن يكون الموظف الحكومي «مسترشدًا في كامل سلوكه بكون الحزب، في اتحاده بالشعب اتحادًا لا تنفصم عراه، هو الحامل لفكرة الدولة الألمانية» وأن يدين كل شخص وكل فعل «من شأنه أن يعرّض للخطر موقع الرايخ أو الحزب»[20].

رأينا آنفًا أنه يجوز للموظف الحكومي ومن دون الحصول على موافقة رئيسه أن يقبل منصبًا حزبيًا بلا مُرتب، وإن كان يظل في عمله الإداري تابعًا لأوامر رئيسه في التراتب الهرمي البيروقراطي وليس لأي أحد آخر. وتم التشديد على هذا المبدأ في الحكم الصادر في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1939 حول إدارة مكاتب المقاطعة التي تقصر دور الحزب على قيادة الشعب، أي بعبارة أخرى، على مشكلات المعنويات الشعبية.

المعنويات النازية إذًا هي الهم الأساس للحزب في بنية الإدارات المدنية. كانت هذه المهمة قد أوكلت في الأصل إلى الـ «فيركشارين»، أي فرق العمل

---

(18) المصدر نفسه ص 54-56.

(19) المصدر نفسه.

(20) James K. Pollock and Alfred V. Boerner, *The German Civil Service Act* (Chicago: Civil Service Assembly of the United States and Canada, 1938).

التابعة للنازية في كل منشأة عامة، وإلى الـ «بوليتيشه شتوستروبن»، أي فرق الصدام السياسية في الهيئات والمكاتب الإدارية. هذا التنظيم المزدوج اطُّرح الآن. فبموجب اتفاق عقد بين الدكتور ليه، قائد المنظمات السياسية في الحزب، وكورنر، قائد مكتب «الطاقة والنقل» في إدارة الحزب، تم توحيد جميع القوى النازية في الهيئات الإدارية، والمكاتب، والمشروعات العامة[21]. ونظمت في خلايا نازية، ثم قسّمت إلى «كتل» عند الضرورة. ويعين قادة الخلايا والكتل مسؤولَ الحزب بتوصية من قائد الجبهة العمالية، والمسؤول المحلي لمنظمة الموظفين الحكوميين، والمسؤول الحزبي المحلي. وينبغي أن يختارهم إما رئيس المنشأة في الجبهة العمالية وإما الرئيس المحلي لمنظمة الموظفين الحكوميين، تبعًا لأي الفريقين تكون الأغلبية.

الترتيب التنظيمي الجديد هو خطوة في اتجاهين: تقويض التمايزات الاجتماعية وتشكيل نُخَب داخل الإدارات المدنية. ففي المحكمة القانونية، مثلًا، يكون رئيس المنشأة إجمالًا موظفًا متوسط أو متدني الرتبة، ونادرًا ما يكون قاضيًا. وتضم الخلية النازية في هذه المحكمة مجموع العاملين، وحتى الخادمات النهاريات من النساء. لا يكاد يوجد تقويض أشمل من هذا للفوارق الاجتماعية في المظاهر الخارجية. غير أن هذه عملية تحول ديمقراطي مزيفة لأن الفوارق في المكانة والسلطة تظل كما هي من دون أي تغيير. والمثل الأفضل من هذا هو مشغل تصليح السكك الحديد الذي يستخدم موظفين أكاديميين وغير أكاديميين من موظفي الإدارات الحكومية إضافة إلى عمال يدويين. فيكون للمنشأة رئيسان، رئيس للعمال تعينه الجبهة العمالية المحلية، وآخر لموظفي الإدارات الحكومية تعينه منظمتهم المحلية. واستنادًا إلى اتفاقية ليه - كورنر، فإن جميع العاملين يشكلون خلية واحدة وتكون القيادة من نصيب رئيس العمال إذا كانت الأغلبية للعمال، والأرجح أن تكون هذه هي الحال. وهكذا لا تقتصر الديمقراطية المزيفة على الإدارات المدنية، بل تمتد لتشمل التمييز بين العامل اليدوي والموظف في هذه الإدارات، ولكن من دون أن تغيّر الفوارق المالية،

(21) *Frankfurter Zeitung*, 12/1/1941.

والاجتماعية، والسياسية الواقعية أدنى تغيير. ويشمخ فوق الفريقين، بعد هذا، نخبة موثوق بها، تعمل كهيئة إرهاب ضد كل من يتهاون في التعبير عن إيمانه بالحزب أو يتمنع عن المشاركة في المساعدة الشتوية وسوى هذه من المبادرات.

العلاقة بين الحزب والإدارات الحكومية ليست بسيطة على الإطلاق. فالبيروقراطيات الوزارية خالية نسبيًا من الأعضاء الحزبيين القدامى. وعلاقتهم بالحزب تقوم عبر ضباط اتصال، أو كما هي الحال في الشرطة، والشبيبة، وهيئات الدعاوة السياسية بتكليف الحزب مباشرةَ القيام بمهمات الدولة. من ناحية ثانية، يمسك الحزب بالتراتبيات الهرمية الوسطى والدنيا، بينما يتم ترهيب الأكثرية غير الحزبية من موظفي الإدارات الحكومية أو تلقينها عبر الخلايا. وللحزب سيطرة لا شك فيها على الترقيات وهو يملأ المناصب الجديدة من صفوف أعضائه الموثوق بهم. ويتم إغراق الإدارات الحكومية بالحزبيين بأقصى سرعة.

4. القوات المسلحة والحزب

الأرجح أن قيادة الجيش الألماني ليست، على غرار البيروقراطية الوزارية، نازية بالمعنى الدقيق. لا أحد يعلم في الحقيقة شيئًا عن العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة. وكل تخمين في هذا الشأن يساوي غيره. لكن إدراكنا لبعض الاتجاهات ربما أعاننا على تكوين رأي معقول.

ليس صحيحًا أن الجيش يحكم ألمانيا. فهو لم يحكمها في الماضي ولا هو يحكمها الآن. والواقع أنه اليوم أبعد عن ذلك مما كان في أي حرب سابقة. وفي الوقت نفسه، فإن الجيش في ألمانيا اليوم هو الهيئة الوحيدة التي عرفت كيف تبقي نفسها بمنأى عن تدخلات الحزب النازي. فالواقع أن الجيش تعدّى من خلال جنرالاته الاقتصاديين على البيروقراطيات الحزبية والمدنية. بيروقراطية الجيش هي أشد أنصار «الرأسمالية الحرة» حماسة في وجه جميع محاولات قيادات الحزب النازي توسيع سلطة الدولة. لم يكن الجيش الألماني في ظل القيصر القوة الدافعة إلى الإمبريالية (وربما خالف البحرية في هذا). وقاوم،

في ظل القيصر، برنامجًا لتوسيع الجيش يهدد بإدخال الديمقراطية فيه. أما في ظل جمهورية فايمار، فاهتم الجيش في الدرجة الأولى بتأدية الدور الأساس في الدولة والانتقام من هزيمة 1918. ولا نجانب الصواب إذا افترضنا أن قيادته الحالية توافق كليًا على مواقف النازية في ما يتعلق بإعادة ألمانيا إلى حدودها عام 1914 واستعادة المستعمرات. كما أن علاقاته برأس المال الصناعي تميل إلى جعل الجيش الألماني الساعد الأقوى للتوسع الإمبريالي.

لم تزل الصلات وثيقة للغاية بين الجيش والقيادة الصناعية والقيادة الزراعية، بحيث إنها توحي بمظهر طبقة مغلقة (caste) واسعة؛ إذ رأى الصناعيون أن من المفيد أن يضموا الأميرالات والجنرالات (ككبار الموظفين الحكوميين السابقين) إلى مجالس الإشراف على مصانعهم. والمصالح القريبة الأجل هي نفسها في ظل النظام النازي: فالصناعة حققت أرباحًا، وتم إنقاذ الشركات الزراعية المفلسة، واكتسب سلك الضباط مكانة اجتماعية ونفوذًا سياسيًا، واستطاع أبناء المزارعين والصناعيين أن يجدوا ثانية مهنًا تليق بمكانتهم الاجتماعية.

كانت الانتقادات السابقة لسلك الضباط البروسي توجه دائمًا ضد غلبة النبلاء، ولا سيما ملّاك الأراضي منهم. ونحن نعلم الآن أن هذا الانتقاد لم يكن صحيحًا كليًا. فعلى الرغم من أن الأرستقراطية من ملّاك الأرض كانت في أرجح الظن الأكثر استنارة والأكثر رجعية في المجتمع البروسي، فهي لم تكن الأكثر عدوانية وليست كذلك الآن؛ إذ احتفظت بشيء من سمات النظام الإقطاعي المحترمة، كالتشوق إلى الثقافة، وإن على سبيل الترف، والروح الرفاقية، والإيمان. تلاشت هذه الصفات لتحل محلها نزعة إلى المساواة المزيفة تحجب احتقارًا كليًا للجماهير وعدوانية وحشية في صفوف الضباط الشباب خصوصًا. كان حقيقًا بتجارب من نوع عمليات التطهير التي حدثت في 30 حزيران/ يونيو 1934 أن تبدد الأوهام الشائعة في العالم الخارجي حول الاستقامة، والرفاقية، «والتقاليد البروسية»، وسواها من الصفات الحميدة التي يتصف بها سلك الضباط الألمان. إن الضابط في الجيش الألماني اليوم مجرد تقني لا يعنيه إلا إبقاء آلة الجيش قيد الاشتغال. ردة فعل الرايخسفير (Reichswehr) (الجيش الألماني) على

اغتيال رفيقيهم شلايخر وبريدوف تظهر عمق التغير الذي حدث. لو أن وزارة في جمهورية فايمار أقدمت على مجرد إهانة جنرال، إذًا لكان سلك الضباط بكامله ثار لذلك غضبًا. أما الإقدام على اغتيال جنرالين ممن عملوا أكثر من أي ضابط آخر لترقية المصالح العسكرية أيام جمهورية فايمار، فقوبل بانصياع الجيش كله أمام القاضي الأعلى، أدولف هتلر.

لم يكن في وسع الجيش أن يفعل شيئًا آخر غير هذا. كان التطهير الدموي موجهًا في الدرجة الأولى ضد قائد فرق العاصفة روهم الذي كان يدعو إلى ثورة ثانية ويسعى إلى إدخال كامل فرق العاصفة التابعة له في الجيش، وإحلال نفسه وزيرًا للحرب. في مواجهة هذه الطموحات نظّم هتلر عملية التطهير والأرجح أنه فعل ذلك بمعرفة سابقة من جنرالات الجيش بل وبدعم منهم. انتهى «الإيمان الألماني» حيث بدأت المصالح الأنانية. في 4 كانون الثاني/ يناير 1938 منيت قيادة الجيش بهزيمة ثانية كبرى يوم أدى زواج بلومبرغ من زوجة أدنى اجتماعيًا إلى الاستعاضة عن فريتش وكثيرين سواه من كبار الضباط بقيادة كايتل وبراوخيتش الأكثر تذللًا. وخان الجيش أيضًا الكنيسة والتدين اللذين كانا في ما مضى حجر الزاوية والمرتكز الذي ترتكز عليه قوته الروحية. وما عاد قَسَم الجيش النازي يتسم بأي سمة دينية: إذ أُحِلَّ الفوهرر محل الله.

تحتكر فرق العاصفة التدريب ما بعد العسكري (مرسوم 19 كانون الثاني/ يناير 1939)؛ فهي تبقي الذكور في حال من اللياقة البدنية في ما يدعى «الدفاع الباسل» بينما يقتصر الجيش على التدريب العسكري البحت. وأدخلت نزعة المساواة المزيفة إلى منظمة الضباط المتقاعدين، الجامعة القومية للضباط الألمان. وتغير اسمها عام 1939 ليصبح جماعة رعاية الضباط، ووضعت تحت سيطرة رابطة المحاربين القومية. وتستمد عضوية هذه الرابطة في غالبيتها من الجنود والرتباء.

ثمة طبعًا حدود لا يمكن الجيش أن يسمح لتدخلات الحزب بأن تتجاوزها. فالجيش يعمل بمقتضى نوع من العقلانية يجعل من المستحيل عليه أن يسلّم جماع أمره لقيادة الحزب. فالتنافر المعترف به قانونيًا بين العضوية في الجيش

والنشاط الحزبي، الذي ناقشناه سابقًا في سياق آخر، بقي سالمًا على الرغم من تحديات متكررة أقدم عليها الضباط الأصغر سنًا. وأخفقت محاولات هملر اكتساب الولاية على الجيش إخفاقًا كاملًا. ومن ناحية ثانية، فإن سرايا الحماية تعمل بموازاة السلطات العسكرية، وأحيانًا كثيرة على خلافها، في الأراضي المغتنمة، حتى حيث يكون النمط السياسي هو نمط الحكم العسكري. وربما كانت اعتراضات الجيش على الأساليب الإرهابية ضد السكان المدنيين هي السبب في تفضيل الحكم المدني على الحكم العسكري في معظم البلدان المحتلة.

من الصعب إجمالًا التكهن بموقف القوات المسلحة؛ إذ انقادت القيادة لسيطرة الحزب السياسية وسمحت بتقويض أقدس تقاليدها. ثمة هدف واحد مباشر يسيطر على الحزب والجيش والصناعيين: أما وأن الحرب قد وقعت، فالمطلوب هو تحاشي الهزيمة مهما كانت الأثمان. أما افتراض استمرار وحدة التوجه في ما وراء هذا الهدف فأمر مشكوك فيه. فالجيش يقاتل من أجل الحفاظ على وجوده، ومكانته الاجتماعية والسياسية، ولن يتخلى عن هذا الموقع مهما كان مجرى الحرب ومآلها.

5. القيادات الصناعية

خلافًا للاعتقاد السائد في هذا البلد، فإن القيادات الصناعية في ألمانيا النازية ليست حكرًا على «المديرين». فعلى امتداد التركيبة الصناعية، ولا سيّما الأقسام الحيوية منها كصناعة الآلات، تبقى السيطرة بصورة طاغية في يَدَي صاحب المشروع الخاص أو في أيدي العائلة، ولا يكون المديرون أكثر من مجرد أجراء يتلقون الأوامر من أصحاب المصانع.

إن استمرار وجود جماعة من الرأسماليين العظيمي النفوذ لا يتعارض مع الميل نحو تزايد الطابع البيروقراطي للاقتصاد. وينبغي ألا يتم الخلط بين المسألتين. فمن الجائز أن يكون نظام اقتصادي ما بيروقراطيًا؛ ومن الجائز أن يندمج في شبكة من المنظمات، من الكارتيلات، والمجموعات والغرف التي يسيطر عليها موظفون حكوميون دائمون؛ ومن الجائز أن تتزاحم في ما بينها من

أجل السيطرة؛ ومن الجائز أن تعرّف الشركة الحديثة بأنها بنية هرمية في ذاتها، ويبقى مع ذلك النظام الرأسمالي الخاص قائمًا. فالرأسمالية الخاصة والطابع البيروقراطي للاقتصاد ليسا غير متنافرين فحسب، بل إنهما يكملان أحدهما الآخر في مرحلة معينة من تطور الرأسمالية الاحتكارية.

أما بَقرَطة الحياة الخاصة، وفق ما تم تحديده من قبل، فإنما تعني تدخّل المنظمات المهنية في العلاقات الإنسانية المباشرة. وهي في المجال الاقتصادي تعني أن شريحة من الموظفين الحكوميين تقف بين المالك وعالم الدولة المحيط، والمستهلك، والعامل، والمنافس لتمارس وظيفة المالك تحت إشراف هذا الأخير. فسيطرة البيروقراطية وإن قوّضت العلاقة المباشرة بين الملكية والعالم المحيط، فهي لا تقوض مؤسسة الملكية الخاصة. ولا خطأ أعظم من تسمية النازية بالنظام الإقطاعي[22]، ذلك لأن جوهر الإقطاعية، من وجهة النظر السوسيولوجية، هو العلاقات الإنسانية المباشرة المعبر عنها من دون وساطة السوق. أما سيطرة البيروقراطية على الاقتصاد، فتستتبع نزع الصفة الشخصية بصورة كلية عن جميع علاقات الملكية. حتى اقتصاد السوق التقليدي يترك عددًا كبيرًا من العلاقات الإنسانية قائمًا. والنازية في جوهرها تقويض لهذه العلاقات التي بقيت.

إن قدرًا معينًا من السيطرة البيروقراطية على الاقتصاد أمر لا يمكن تحاشيه في مجتمعنا. فالشركة المساهمة، والكارتيل، والاتحاد هي كلها أشكال بيروقراطية. ومع تزايد الاحتكار، وسعي المصالح الرأسمالية إلى كسب المزيد من السيطرة على الدولة، تضطر إلى تطوير المزيد من أشكال الضغط السياسي البالغة. وبدورها، فإن الدولة إذ يزيد تدخلها في الحياة الاقتصادية، يزيد نمو الجماعات الضاغطة. هذا كله يعني المزيد من التنظيم الصارم، بحيث يجد الفرد نفسه عاجزًا من دون منظمات تتوسط بينه وبين الدولة، والمنافس، والمستهلك، أو العامل. هكذا يتم الوصول إلى غاية الترشيد الشكلي. وتصبح العلاقات الإنسانية مجردة تمامًا ومغفلة الأسماء. وتخدم عملية نزع الصفة الشخصية

---

(22) أقر بأنني ارتكبت خطأ هذا التفسير أيضًا. انظر: Neumann, *European Trade Unionism.*

عن العلاقات أيضًا في عملية حجب الموقع الحقيقي للسلطة الاقتصادية؛ أي الحكام الاقتصاديين الحقيقيين الذين يعملون وراء وفرة المنظمات المحيطة بالملكية الخاصة. على هذه العملية تقع مسؤولية التفسير المغلوط لسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد باعتبارها تلاشيًا للملكية الخاصة.

ثمة أيضًا سبب ثان لعدم تنافي العمليتين. فالمدير قد يتحول إلى رأسمالي. والواقع أن عبارة «مدير» (manager) عبارة فضفاضة، تعني واحدًا من ثلاثة أشياء؛ فهو يمكن أن يكون مجرد موظف يتقاضى أجرًا كبيرًا فيدير المشروع وفقًا لتعليمات محددة. والنوع الثاني هو المدير الذي ارتفع من صفوف الأجراء البارزين أو النوع الثالث، كان في ما سبق رأسماليًا واستولى على قيادة المشروع بطريقة ما. ويمكننا أن نطلق على رجل كهذا صفة رأسمالي - مدير. وهو سرعان ما يُقبَل في صفوف الرأسماليين ويصعب عمليًا تمييزه عنهم، فيشاركهم في الزعامة الصناعية.

يجب أن نميِّز بوضوح حتى داخل جماعة المديرين الخالصة بين مدير الشركة ومدير المنظمة. فالأول يدير مشروعًا أو اتحادًا ويحتل موقعًا أرفع من مدير منظمة مهنية كالكارتيل، أو الرابطة، أو الغرفة. فالمسؤول في رابطة مهنية أو سكرتير الكارتيل يحدوه طموح واحد: أن ينتقل إلى مشروع صناعي بمرتب أكبر ومكانة اجتماعية فضلى. وبسبب حضور هذا الهدف الدائم نصب عينيه تراه أداة طيّعة في يد صاحب النفوذ الأقوى والثروة الكبرى من بين أعضاء المنظمة.

وهناك فارق من أكثر الفوارق الأساسية بين سكرتير النقابة المهنية ومدير المنظمة. فالأول إما أن يكون ندًا لأنداد أو متمتعًا بمكانة اجتماعية أرفع من بقية الأعضاء. وهو ربما تملّق الأعضاء ليعزز قوته، لكن الغالب هو أن يمضي المسؤولون عن النقابات المهنية في سياساتهم الخاصة كما يرونها هم، ومن دون كثير مبالاة برغبات الأعضاء وأمانيهم. أما مدير المنظمة فهو يواجه، وخلافًا لسكرتير النقابة، فوارق هائلة في الثروة والنفوذ، بين أعضاء منظمته. وهو بحكم العديم الكيان؛ وهدفه الأوحد هو إرضاء أقوى الأعضاء. ولذلك كانت سلطته أقل بكثير من المسؤول في نقابة مهنية وهو أقل استقلالًا منه

بكثير. وكثيرًا ما يكون رأسمالي الذهنية أكثر من الرأسماليين أنفسهم وأحدَّ إدراكًا لرب العمل. إن ما سمّاه ماكس فيبر «مزيّة الأعداد الصغيرة» يعمل هنا كعامل مؤهل: كلما كان عدد الأعضاء أكبر كان القادة والمنظمون المهنيون أكثر استقلالًا. ولذلك نجد المسؤولين التنفيذيين في روابط باعة التجزئة، مثلًا، أكبر نفوذًا مقارنة بنظرائهم في صناعة التعدين والصناعات الثقيلة ممن لا تكاد تكون لهم أهمية تذكر.

ينبغي لهذه الفوارق بين الرأسمالي، والرأسمالي - المدير، ومدير الشركة، ومدير المنظمة أن تظل حاضرة في أذهاننا عند تحليل تركيبة القيادة الصناعية[23]. وخير طريقة لدراسة تركيبة القيادة هي من خلال المجموعات والغرف. فأدوات الإدارة الذاتية هي الهيئات الوسيطة بين الدولة والمصالح التجارية. فهي تتعاون في تشكيل القرارات الاقتصادية أو في تنفيذها على الأقل. وهي تمثل محاولة لدمج كل المصالح التجارية والصناعية في كتلة واحدة قادرة على تنفيذ أي قرار بطريقة فعالة. وهي تترجم السلطة الاقتصادية للمصالح الكبرى إلى سلطة سياسية. فالمنظمات المستقلة للمصالح الاقتصادية الألمانية يديرها إذًا خليط من الرأسماليين، والرأسماليين المديرين، ومديري الشركات، ويساندهم فريق من الخبراء مكون في معظمه من المحامين والاقتصاديين الذين تولّوا مراكز كهذه في ظل جمهورية فايمار.

يرئس الغرفة الاقتصادية القومية ألبرت بيتش الذي يرئس أيضًا غرفة صناعة وتجارة ميونخ وغرفة بافاريا الاقتصادية. درس بيتش الذي ولد في عام 1874 الهندسة في كلية درسدن التقنية، وتلقى تدريبه العملي في مصنع كيميائي، واخترع عمليات جديدة متنوعة. وفي العام 1910 أسس المصانع

---

(23) يستند هذا التحليل إلى المنشورات الآتية: *Die Organisation der gewerblichen Wirtschaft; Verzeichnis der Mitglieder der Reichswirtschaftskammer und deren Untergliederungen* (Berlin: Hoppenstedt, 1939); Hermann Teschemacher, ed., *Handbuch Des Aufbaus Der Gewerblichen Wirtschaft* (Leipzig: Lühe, 1935-1937), vol. 1: *Reichsgruppe Industrie, Reichsgruppe Energiewirtschaft, Reichsgruppe Banken, Reichsgruppe Versicherungen*, vol. 2: *Reichsgruppe Handel* and vol. 3: *Reichswirtschaftskammer, Wirtschaftskammern, Industrie- und Handelskammern*, and *Handbuch der deutschen Aktiengesellschaften* (1938) and (1939).

توفر هذه الكتب البيانات عن انتماء العاملين في المجموعات والغرف إلى الشركات.

الإلكتروكيميائية في ميونخ، وهو لا يزال يسيطر عليها ويديرها. انضم إلى الحزب في عام 1925 انتقامًا لاستبعاده من مجتمع ميونخ الراقي. تولّى بين عامي 1933 و1936 منصب الخبير الاقتصادي في مجلس أركان نائب الفوهرر. ومما يكتسي دلالة خاصة أن سكرتيره التنفيذي في المنظمة القومية مدير تنظيمي أنموذجي، هو الدكتور غيرهارد إردمان. خدم إردمان، المحامي من حيث المهنة والعضو في الحزب النازي، كضابط خلال الحرب العالمية الأولى وترأس دائرة هامة في اتحاد منظمات أرباب العمل الألمانية حتى حلّ هذا الاتحاد عام 1933.

يبين الجدول الآتي تركيبة قيادة المجموعات القومية كلها، ومجموعات المواصلات الست، والمجموعات الاقتصادية كلها، والمجموعات الفرعية في مجموعة الصناعة القومية.

ممثلو الشركات العامة	13
الرأسماليون (ومعظمهم قياديون)	20
رأسماليون - مديرون (ومعظمهم قياديون)	17
مديرو شركات (ومعظمهم قياديون)	31
مديرو منظمات وأمناء	27
موظفون حكوميون	9
لا بيانات متاحة عن سيرة الحياة	56
المجموع	173
ضباط سابقون في الجيش	31
أعضاء في الحزب النازي معلنون	21

يتمثل كل اتحاد صناعي هام في قيادة المجموعات. والشخصية الأبرز بلا شك هي فيلهلم تزانغن، المدير العام لاتحاد مانسمان ورئيس مجموعة الصناعة القومية الذي يظهر اسمه في عدد من مجالس الإشراف الهامة لشركات صناعية، ومصارف، وشركات تأمين، وشركات عامة وشبه عامة. يليه قائد

المجموعة المصرفية القومية، أوتو كريستيان فيشر الذي كان يرتبط سابقًا بشركة التسليف القومية وأصبح اليوم شريكًا في مصرف خاص بميونخ. الاتحادات الأخرى المتمثلة في قيادة المجموعات هي تروست الفولاذ المتحد، واتحاد زالتسديتفورت للبوتاس، واتحاد غورينغ ومعامل «بيت الأمل الصالح»، وشركة زايس، واتحاد أسمنت بورتلاند، واتحاد السيلولوز. ويأتي عدد كبير من القادة من مصالح تجارية وصناعية متوسطة الحجم، طبعًا، لأن كثيرًا من المجموعات تتكون من صناعات صغرى، كالآلات، والبناء، والنسيج، والجلد، والمهن، والحرف اليدوية.

تختلف الصورة في الغرف الاقتصادية المناطقية. وخير لنا أن ندرس تركيبة القيادة في الغرف الاقتصادية، بدلًا من تحليل غرف الصناعة والتجارة المئة وغرف الحرف السبعين، ذلك لأن وظائف الغرف الاقتصادية أشمل بكثير. من ذلك، مثلًا، أنها هي التي توزع الطلبيات الحكومية بين رجال الأعمال في أراضيها.

القيادة في 17 غرفة اقتصادية مناطقية

I. القادة		II. المديرون	
رأسماليون	10	موظفون حكوميون	1
رأسماليون - مديرون	3	مديرون تنظيميون	11
مديرو شركات	3	مسؤولون حزبيون	1
لا بيانات عن سيرة الحياة	1	لا بيانات عن سيرة الحياة	4
مسؤولون حزبيون	2		
ضباط في الجيش	13	ضباط	8(*)
عضوية الحزب المعلنة	14	عضوية الحزب المعلنة	7(*)
ممثلو الاتحادات الصناعية	5		
مالكو مشروعات مستقلون	7		
مصرفيون	2		

(*) ربما هناك ضباط وحزبيون آخرون لم تُشِر إليهم السِّير المتاحة.

القيادة في الغرف المناطقية تقع، إذًا، في أيدي رجال الأعمال المستقلين ذوي الإمكانات ممن انضموا إلى الحزب قبل العام 1933 وكانوا ضباط احتياط في الحرب العالمية الأولى. وكان تعيينهم مكافأة على خدمة الحزب بإخلاص. كل رئيس غرفة مناطقية هو في الوقت نفسه رئيس لغرفة الصناعة والتجارة المحلية. خمسة قادة فقط يمثلون الاتحادات: اثنان هم من المسؤولين الحزبيين، واثنان من أصحاب المصارف (فريدريش راينهارت وكورت فون شرويدر). وكان معظم المديرين أيضًا ضباط احتياط وأعضاء في الحزب النازي قبل العام 1933. خبرتهم السابقة كانت في غرف التجارة، والكارتيلات، أو في المنظمات العليا القديمة. وبعضهم أيضًا من المسؤولين الحزبيين.

قادة الغرف الاقتصادية ومدراؤها

الإقليم	اسم القائد ثم المدير	ر	ر.م	م.ش	م.م	ض	ع	مناصب أخرى	الانتماء
بروسيا الشرقية (East Prussia)	ريس (Ries)	؟	؟	؟	؟	؟	؟	مدير غرفة الصناعة	تزيلشتوف فالدهوف (Zellstoff Waldhof)
	مدير				√	√			
سيليزيا (Silesia)	فيتزنر (Fitzner)		√			√	√	قائد: المجموعة الاقتصادية 3	غيشه كول (Giesche Coal)
	مدير	؟	؟	؟	؟	؟	؟		
برلين - براندنبرغ Berlin-Brandenburg	راينهارت (Reinhart)	√						قائد: المجموعة الاقتصادية	مصرفي كومرتزبنك (Commerz Bank)
	مدير	موظف حكومي							
بوميرانيا (Pomerania)	فنغلر (Fengler)	√				؟	؟		مالك
	مدير	؟	؟	؟	؟	؟	؟		

يتبع

تابع

نوردمارك (Nordmark)	دو لا كامب (De La Camp)	√				√	√	رئيس غرفة الصناعة	مالك
	مدير				√	√			
بريمن (Bremen)	بولمير (Bollmeyer)			√		√	√	؟	مالك
	مدير				؟	√	√		
سكسونيا السفلى (Lower Saxony)	هيكر(Hecker)			√		√	√	عدة مجالس إشراف	إلسيدر هوته (Ilseder Hütte)
	مدير				√		√		
دوسلدورف (Düsseldorf)	تسوكر (Zucker)		√			√	√		هيدرو-أبارته (Hydro-Apparate)
	مدير	؟	؟	؟	؟	؟	؟		
فستفاليا (Westfalia)	فرانكه(Franke)		√			√	√	مستشار اقتصادي للحزب في المنطقة	
	مدير				√		√	مسؤول رسمي حزبي	
كولونيا (Cologne)	ف. شرودر (V.Schröder)	√				√	√	مجالس إشراف عدة	مصرفي (I.H. von Stein)
	مدير				√	√	√		
هسه ناساو (Hesse Nassau)	لوير (Lüer)			√		√	√	ميرة حزبية	آدم أوبل للسيارات
	مدير				√		√	مسؤول رسمي حزبي	
ماغديبرغ (Magdeburg)	فارنهولتز (Fahrenholz)	√				√	√	نائب قائد المجموعة الاقتصادية	مالك
	مدير				√	√	√	مؤلف	
تورينجيا (Thuringia)	تيل(Thiel)	√				√	√		مالك
	مدير	؟	؟	؟	؟	؟	؟		

يتبع

تابع

سكسونيا (Saxony)	فولفارت (Wohlfarth)			√		√	√		تزايس - إيكون (Zeiss-Ikon)
	مدير				√	√	√		
بافاريا (Bavaria)	بيتش (Pietzsch)	√				√	√		
	مدير	مسؤول رسمي حزبي							
بادينيا (Badenia)	كولر (Köhler)	√	مسؤول رسمي حزبي					رئيس وزراء	
	مدير				√	√	√		
فورتنبرغ (Würtenberg)	كين (Kiehn)	√				√	√		مالك
	مدير				√	√			

ملاحظة: تفسير الرموز:

ر = رأسمالي — ر. م = رأسمالي- مدير — م. ش = مدير شركة

م.م. = مدير تنظيمي أو أمين — ض. = ضباط — ع = عضو في الحزب النازي

تختلف القيادة الصناعية اليوم من ثلاثة أوجه عن نظيرتها أيام جمهورية فايمار. فرأس المال التجاري ما عاد ممثلًا، والتاجر الحر ظاهرة من ظواهر الماضي. وباتت التجارة وظيفة من وظائف المنتجين الاحتكاريين الذين أنشأوا جهازهم التوزيعي الخاص أو حوّلوا تاجر الجملة وتاجر التجزئة إلى وكلاء إداريين لهم. ثانيًا، فقد رأس المال المصرفي موقعه، على ما بيّناه من قبل. كما أن السيطرة الحصرية السابقة التي كانت تمارسها الصناعة الثقيلة على المنتجين الاحتكاريين تمّ تقييدها إلى حد ما. فالصناعات الكيميائية وبعض الصناعات التعدينية برزت إلى الواجهة وتغيّر طابعها؛ إذ أصبحت هي أيضًا صناعات ثقيلة. فتروست الأصباغ اليوم بات اتحادًا لاستخراج المعادن بقدر ما هو اتحاد كيميائي. والاتحاد الرأسي من الفحم (أو الليغنايت) إلى الصناعة هو النمط الذي يمثل القيادة الصناعية خير تمثيل. وهكذا، فإن هذه القيادة أقل عددًا، وأوثق اندماجًا ونفوذًا من ذي قبل. ومن خلال وسيلة الحكم الذاتي في الصناعة تم ضمّ الاقتصاد برمته إلى حكم المنتجين الاحتكاريين، وذلك بصورة قانونية لا فعلية فحسب.

6. القيادات الزراعية

كان ملّاك العقارات الكبرى أعظم حلفاء الصناعة الثقيلة خطرًا في الصراع ضد الديمقراطية، ولا سيما أولئك في حزام الجاودار في شرق ألمانيا وشمالها. عمل التضخم في الفترة 1921-1923 على تحرير الزراعة من مديونيتها، ولكن لفترة عابرة فحسب. ولكن بعد موسمي 1924 و1925، وقع الفلاحون تحت وطأة الدَّين ثانية. ففي أواخر خريف 1925 راحوا يبيعون محاصيلهم بأي سعر ليحصلوا على السيولة. وانخفضت الأسعار تحت مستوى الأسواق العالمية، مع انعدام التسليفات الطويلة الأجل انعدامًا تامًا. ثم بدأت أموال الدعم تتدفق وأعيد تنظيم نظام التسليف في محاولة للجم التدهور. ومن نكد الحظ أن برنامج الحكومة كان يفتقر إلى التخطيط. فالتعرفة المرتفعة ونظام الدعم منعا ترشيد صناعة مشتقات اللبن والخضار، خلافًا لهولندا والدنمارك مثلًا. ولنكتفِ بمثال واحد: كان في وسع الحكومة الألمانية أن تقدم للمزارعين المعتنين بصناعة مشتقات اللبن مساعدة كبرى لو أنها نشّطت إنتاج الأعلاف، لكنها بدلًا من ذلك استبقت التعرفة على الحبوب وحمت بذلك أغلى فروع الإنتاج الزراعي وأكثرها رأسمالية.

تركت سياسة الاستعمار الداخلي التي انتهجتها فايمار كبار ملّاك الأرض بعيدًا عن متناولها. فقد منح قانون 11 آب/ أغسطس 1919 الحكومة الحق في أن تصادر العقارات بأسعار أدنى من أسعار السوق، لكن المحكمة العليا الفدرالية قضت بأن هذا القانون غير دستوري. عندها لجأت إدارة توطين الفلاحين إلى الشراء المباشر. وتمت مقابلة القليل الذي كان من الممكن تحقيقه للفلاحين (19,000 أسرة أعيد توطينها بين عامي 1919 و1925) بتوسيع متناسب لحصة العقارات الكبرى. كان في وسع ملّاك هذا الصنف الأخير من العقارات أن يقتنوا المزيد من المزارع الصغرى بسرعة واطراد، وذلك بفضل نسبة أرباحهم الأرفع وموقعهم الحصين. زيادة على ذلك، كانت مؤسسات التسليف الزراعي كلها تفضل العقارات الكبرى بنسب فوائد أدنى (تمامًا كحال المصارف التي كانت تمنح المصالح الصناعية الكبرى تنازلات خاصة).

لا مراء في أن أزمة ركود 1929 أصابت الزراعة بأقسى مما أصابت الصناعة. انخفضت أسعار المزارع بينما ظلت الأسعار الصناعية على حالها، بحيث اتسعت شقة اللامساواة وتعمّقت. تمرّد الفلاحون وشن الإقطاعيون البروسيون، اليونكرز، هجومهم النهائي على الديمقراطية. كانت لهندنبرغ صلات وثيقة باليونكرز من الألب الشرقي، ولم تجرؤ أي من حكومات ما قبل هتلر، من برونينغ، إلى بابن، إلى شلايخر، على الاستفادة من الركود الزراعي لتقسيم الإقطاعيات الكبرى (اللاتيفونديين) على صغار المزارعين. لا بل على الضد من ذلك، فإن المساعدة المالية من الحكومات الفدرالية والمحلية إنما استعملت للحفاظ على امتيازات العقارات الكبرى. من ذلك أن قانون المساعدة الشرقية الصادر في 31 آذار/ مارس 1931 الذي أصدرته حكومة برونينغ للتخفيف ظاهريًا من معاناة السكان في الأقاليم الشرقية، إنما تحول إلى وسيلة لصون المكانة الاجتماعية والاقتصادية لليونكرز. ويوم أمر شلايخر بالتحقيق في نظام الدعم المالي للفوز بالمساندة السياسية من النقابات، شجبته زمرة اليونكرز أمام الرئيس باعتباره بلشفيًا زراعيًا، وأجبر على الاستقالة. هكذا يتبيّن أن المسببات المباشرة لتعيين هتلر إنما كانت إحياء النفوذ السياسي لطبقة الإقطاعيين البروسيين، اليونكرز.

أفلحت هيئة الغذاء النازية في تنظيم إنتاج الغذاء وتوزيعه على أساس رأسي، من دون أن تهمل أي مجال من مجالات الزراعة. وحددت الحكومة أسعار منتوجات المزارع. ودعم الفلاح ماليًا ورُسِّخَت أقدامه في «الدم والتراب». وهذا أرفع ما تعتز به النازية وتفتخر؛ إذ أصبح الفلاح مكونًا لـ«نبالة الدم والتراب الجديدة» و«فاتح الطريق أمام التبادل العضوي للسلع»[24].

قضى قانون العقارات الوراثية الذي بدأ العمل به منذ أول تشرين الأول/ أكتوبر 1933 بأن يرتبط الفلاح بالأرض (متى كان آريًا نقيّ العنصر، طبعًا). وعند وفاته ينتقل الميراث إلى وريث واحد، من دون تقسيم أو تثقيل. وتحدَّد

---

(24) Richard Walther Darré: *Neuadel aus Blut und Boden*, new ed. (München: J. F. Lehmann, 1941), and *Ziel und Weg der nationalsozialistischen Agrarpolitik*, Hier spricht das neue Deutschland; 5 (München: F. Eher nachf., 1934), p. 18.

ترتيب الوراثة: الابن، ذرّيته، الأب، الإخوة أو البنات وذرّيتهم، الأخوات. وكي يكون المرء فلاحًا وراثيًا، عليه أن يكون ملمًا بالزراعة، أي قادرًا على إدارة مزرعة. وينبغي ألا يزيد حجم العقار على 125 هكتارًا من حيث المبدأ، وإن كان يجوز لفلاح واحد أن يمتلك مزارع عدة تزيد مساحتها الإجمالية على هذا الحد. أما الحجم الأدنى فيختلف من حيث خصوبة الأرض استنادًا إلى مبدأ أنه لا بد للمزرعة من أن تكون كافية لإعالة أسرة. كان العدد الإجمالي للعقارات الوراثية 684,997 في عام 1938 على مساحة 15,562,000,000 هكتار من الأرض، أو 37 في المئة من كامل المساحة الزراعية والغابات الخاضعة للاستثمار[25].

إن من شأن بعض الأرقام أن تبدد بسرعة أي اعتقاد بأن النازية أعادت النظر في عملية تزايد المركزية الزراعية أو حتى حاولت صدّها، أو حققت المثال الرومنطيقي للفلاح المتوسط المتجذر في أرضه. فكما هذه الحال في الصناعة، انتقلت الزراعة الألمانية باطراد باتجاه العقارات المتزايدة الكبر[26]. إن توقع قيام النازية بالتضحية بالفعالية لمصلحة المفارقة التاريخية أمر مجانب تمامًا للصواب. وحدها الأيديولوجيا ظلّت رومنطيقية، ومخالفة للواقع، كالمعتاد.

خضعت بنية ملكية الأرض لتغير لا يستهان به؛ إذ زاد حجم العقارات الوراثية التي يحميها قانون 1933 من 12.3 هكتار عام 1933 إلى 22.3 هكتار عام 1939[27]. وجُرِّد الفلاحون الصغار من ممتلكاتهم وباتوا من ضحايا المركزية الزراعية. وحتى في صفوف الفلاحين الوراثيين حدث تحول نحو المركزية الزراعية.

باتت عملية التوطين الداخلي أتفه من أن تستحق الذكر. وتراجع عدد المزارع الجديدة المعطاة للفلاحين من 4931 مزرعة عام 1934 إلى 798

(25) *Soziale Praxis*, vol. 48 (1939), p. 405.

(26) بشأن علاقات الملكية في الزراعة والغابات، انظر: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 85.

(27) *Der Deutsches Volkswirt*, vol. 15, no. 20 (1941), p. 775.

مزرعة عام 1939[28]. كما أن الأرقام الأقدم عهدًا لا تعني أن عقيدة المفارقة التاريخية سادت في صفوف القادة النازيين لفترة من الزمن، فمجموع الأراضي التي استُملكت أو وضِعت تحت تصرف المستوطنين الجدد، وعددهم 4931 مستوطنًا، بلغ 148,000 هكتار، منها 6,000 هكتار من أراضي البراح، و23,000 هكتار اقتطعت من ممتلكات الدولة، و109,000 هكتار من عقارات خاصة تزيد على 100 هكتار، و15,000 هكتار من مزارع صغرى خاصة[29]. في العام 1934 كانت المساحة الإجمالية للمزارع التي تزيد على 100 هكتار أو أكثر تبلغ حوالى 20,000,000 هكتار، بحيث إن أرقام التوطين حتى في أوج تلك العملية كانت تافهة بصورة محبطة. والدخل الصافي يزيد بشكل متناسب مع حجم المزرعة. وكان ماكس سيرينغ، الاقتصادي الزراعي الألماني البارز، قد نشر أرقامًا تبيّن أن على الرغم من أن المزارع الكبرى عانت خسائر في عام 1924، فإن عائداتها الصافية في عام 1935 كانت 53 ماركًا لكل هكتار مزروع، مقابل 49 ماركًا للمزارع المتوسطة الحجم، ومجرد 28 ماركًا للمزارع الصغرى[30].

---

(28) *Wirtschaft und Statistik*, no. 5 (1939).

(29) الأرقام من: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 90.

(30) الدخل الصافي بالمارك من كل هكتار أرض مزروعة:

	صغير	متوسط	كبير
5/1924	9	9	18-
9/1928	36	41	25
2/1931	10-	5	8
3/1932	4-	19	28
4/1933	28	49	53

مزرعة صغيرة في ألمانيا الشرقية	5-50 هكتار
مزرعة صغيرة في ألمانيا الغربية	5-20 هكتار
مزرعة متوسطة في ألمانيا الشرقية	50-200 هكتار
مزرعة متوسطة في ألمانيا الغربية	20-100 هكتار

=

مزارع وراثية

فئات الحجم (بالهكتارات)	العدد	النسبة المئوية لجميع المزارع الوراثية	المساحة الإجمالية بالهكتار	النسبة المئوية لجميع المزارع الوراثية
أقل من 7.5	20,067	2.9	135,000	0.9
7.5 - أقل من 10	99,786	14.6	875,000	5.6
10 - أقل من 15	175,444	25.6	2,168,000	13.9
15 - أقل من 20	118,741	17.3	2,053,000	13.2
20 - أقل من 25	75,696	11.0	1,692,000	10.9
25 - أقل من 50	145,057	21.2	4,969,000	31.9
50 - أقل من 75	33,120	4.8	1,975,000	12.7
75 - أقل من 100	11,320	1.7	965,000	6.2
100 - أقل من 125	4,680	0.7	520,000	3.4
أكثر من 125	1,086	0.2	209,000	1.3
	684,997	100	15,561,000	100

لكن المزارع الصغير المستقل لم يغب عن الوجود؛ فهو لا يزال يكوّن نسبة تصل إلى 40 في المئة من مجموع المستقلين[31]. ولكن عملية التركيز الاقتصادية في صفوف المزارعين تتوازى اجتماعيًا مع عملية تكوّن نخبة. فالنازية تكوّن عمدًا نخبة موثوق بها من الفلاحين الأثرياء على حساب المزارع الصغير. والفلاحون الوراثيون السبعمئة ألف يكوّنون كتلة ذات

المصدر: Max Sering, «Die agrarischen Grundlagen der Sozialverfassung,» in: *Deutschen Institut für Bankwissenschaft und Bankwesen, Probleme des deutschen Wirtschaftslebens, Erstrebtes und Erreichtes; eine Sammlung von Abhandlungen* (Berlin: M. de Gruyter, 1937), p. 854. =

(31) في العام 1933 كان ثمة 5,337,900 مستقل (في جملتهم أجراء بارزون، وموظفون حكوميون بارزون)، ومنهم 2,188,000 في الزراعة والغابات: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 27.

امتيازات: لا شيء يعوّق عقاراتهم؛ وفي وسعهم أن يوسعوا مقتنياتهم؛ وأسعارهم محمية.

وتتكون هذه النخبة الفلاحية من دون تقويض البنية الإقطاعية أو حتى تقسيم العقارات المحصورة الميراث باليونكر. واستَبقَت النازية نظام الوراثة (المسمى نظام التعاقب (Fideikommisse)) الذي أبطلته ثورة 1789 في فرنسا وفي الأنحاء الغربية من ألمانيا بعد الفتح النابليوني. فالعقار المحصور الميراث يعود إلى العائلة كمالك أعلى بينما يتولى رأس العائلة إدارته، وإن كان لا يستطيع أن يعوّقه برهن أو امتياز ولا أن ينقل ملكيته إلى الغير. كان دستور فايمار قد دعا إلى حلّ العقارات المحصورة الميراث، كما أن الحكومة البروسية شكلت هيئة خاصة عام 1919 لتنفيذ هذا البند. ولكن لم يحدث كبير شيء من هذا القبيل. ثمة تشابه بيِّن، وإن كان سطحيًا، بين عقارات اليونكرز المحصورة الميراث وعقارات الفلاحين الوراثية. والتقط النازيون قانون حصر الميراث كي يمنحوا اليونكرز، أي السادة الإقطاعيين، الحماية التي يمنحها القانون للعقارات الوراثية، وهو القانون الذي سُنَّ ظاهريًا لحماية الفلاحين[32]. هكذا سددوا لطبقة اليونكر ثمن مساندتها الكبيرة لهم في إيصال نظامهم الجديد إلى السلطة.

لا يزال نفوذ اليونكرز السياسي قويًا، وإن ما عاد حاسمًا. فهم أقوياء في هيئة الغذاء، وفي شركات التمويل والتسليف الزراعي، في الجيش، في البيروقراطية الوزارية، وحتى في حاشية الفوهرر. وبذلك تمت المحافظة على مفارقتين تاريخيتين: طبقة اليونكر والفلاحين الوراثيين: الأولى تمثّل بقايا طبقة حاكمة في طور الاحتضار، والثانية تمثّل النخبة في صفوف الفلاحين المستقلين.

7. شركة النفط القارية بوصفها أنموذجًا للطبقة الحاكمة الجديدة

الطبقة الحاكمة في ألمانيا النازية بعيدة كل البعد عن التجانس. فهناك من المصالح بقدر ما هناك من الفئات. ولا شيء يجمع بينها إلا حكم الإرهاب

---

(32) مرسوم السادس من تموز/يوليو 1938 والمرسوم التنفيذي الصادر في 20 آذار/مارس 1939.

والخوف من أن يفضي انهيار النظام إلى القضاء عليهم جميعًا. وبُذِلَت بعض المحاولات لدمج الفئات الهرمية الأربع في نخبة متكاملة واحدة، كما في مجلس الإشراف على شركة النفط القارية التي يمكن أن تصبح، في ظل أوضاع معينة، الأنموذج لطبقة حاكمة جديدة مكونة من الحزب، والجيش، والبيروقراطية، والصناعة. ولكن، كما يتبين من هذه الشركة نفسها، فإن وحدة الفئات الحاكمة إنما تقوم على ظلم البلدان الأجنبية والشعب الألماني واستغلالهم في الوقت نفسه. لا بد لألمانيا من أن تغزو كي تتمكن الفئات الأربع من جني الأرباح. هذا هو جوهر شركة النفط القارية التي يطنب الحكام في الثناء عليها؛ إنها الصلة الوحيدة التي تربط أجزاء الطبقة الحاكمة بعضها ببعض.

ماذا لو أخفقت محاولات الغزو؟ هل ستتمكن وحدة المصالح القصيرة الأجل من الصمود في وجه ضغط الأنانية الطاغية من جهة والكراهية الشعبية للنازية من جهة ثانية؟ الأرجح أنها لن تستطيع. فالصناعة كانت تريد التخلص من المنافسة غير المقيدة ومن النقابات، لكنها كانت أبعد ما تكون عن الرغبة في نظام السيطرة الحزبية الحالي. باعة التجزئة والحرفيون كانوا يطلبون سحق قوة المصارف والمنافسين اليهود، لكنهم ما كانوا يتمنون عمليات التطهير التي يتعرضون لها. البيروقراطية كانت ممتنة لإلغاء الرقابة البرلمانية والقضاء على المسؤولين الرسميين عن نقابات الحزب الاجتماعي الديمقراطي، لكنها لا تستسيغ الإشراف الفوقي الذي يقوم به ذوو الحمية الحزبية من قياديي الحزب النازي. الضباط كانوا يريدون برنامجًا ضخمًا لتوسيع الجيش، لكنهم يكرهون تدخل الحزب.

لا يجمع هذه الشرائح المتنوعة أي ولاء مشترك. ثم، لمن تراهم يدينون بولاء كهذا؟ فلا ولاء للدولة، لأنها أُبطلت أيديولوجيًا بل وواقعيًا إلى حد ما. والقاعدة الأيديولوجية التي كان يرتكز عليها الجيش والبيروقراطية سابقًا قوضت. وعبادة الفوهرر ليست بديلًا ملائمًا، لأن الكاريزما التي يتمتع بها الفوهرر سوف تتبدد إن لم يتمكن من إثبات قدرته، أي إن لم ينتصر. علاوة على ذلك، فعبادة القيادة تتناقض مع عملية نمو البيروقراطية ونزع الصفة الشخصية

تناقضًا على قدر من العمق، بحيث إن مجرد افتراض تدامج الجماعة بفضل الفوهرر غير كاف. وبالمثل، فإن النزعة البروليتارية العرقية تستند هي أيضًا إلى النصر النهائي. أما مفاهيم كالحرية والمساواة، فمن المشكوك فيه أنها كانت يومًا أساسًا للولاء المشترك، ومن المحقق أنها ليست أساسًا له اليوم. التراث الملكي انقرض؛ حتى زعيم انقلاب كاب الرجعي عام 1920 فصل نفسه بعناية عن الأهداف الملكية. أما الدين فهو من أخف اهتمامات الحزب، وثمة انقسام جاد في صفوف الإكليروس.

لم يتبقّ أي شيء سوى الأرباح، والسلطة، والمكانة، والخوف فوق كل شيء. إن الفئات الحاكمة التي تعدم أي ولاء مشترك، والتي لا يهمها إلا الحفاظ على مصالحها، سوف تتفسخ وينفرط عقدها ما إن يواجه الفوهرر صانع المعجزات خصمًا جديراً به. وفي الوقت الحاضر، يحتاج كل فريق منها إلى الفرقاء الآخرين. الجيش يحتاج إلى الحزب لأن الحرب كليّانية (توتاليتارية)، والجيش لا يستطيع أن ينظم المجتمع «كليًا»، وهو يترك ذلك للحزب. والحزب، من جهة ثانية، يحتاج إلى الجيش للانتصار في الحرب بغية تثبيت سلطته لا بل وزيادة حجم هذه السلطة. وكلاهما يحتاج إلى الصناعة لضمان التوسع المتواصل. والثلاثة يحتاجون إلى البيروقراطية لتحقيق الترشيد التقني الذي لا يستطيع النظام أن يعمل من دونه. كل فئة من هذه الفئات الأربع ذات سيادة، ومتسلطة؛ وكل واحدة منها مجهزة بالقوة القانونية، والإدارية، والقضائية الخاصة بها؛ ولذلك تستطيع كل منها أن تقوم بسرعة وبلا رحمة بإيجاد التسويات الضرورية بين الأربع.

8. تجديد الطبقة الحاكمة

إن عملية تجديد الطبقة الحاكمة تصبح يومًا بعد يوم حكرًا على الحزب، من الناحية التنظيمية على الأقل. فالقيادة الاقتصادية وإن كانت لا تزال وراثية في الغالب الأعم - وهذا يصح على المراكز الإدارية في الشركات مثلما يصح على الملكية - فإن القيادة السياسية هي في يد الحزب قانونيًا وفعليًا. كل شاب، مثلًا، عضو في شبيبة هتلر التي يسيطر عليها قياديو الحزب الذين يستخدمون

جهاز الدولة لتنفيذ أهداف الحزب. لكن العائلة والكنيسة لا تزالان تشكلان الهيئتين المعاندتين، إذ تعيشان في تقاليد الماضي. ويجب أن تعدَّ العداوات التي ينتجها الحزب النازي (والتي نناقشها لاحقًا) عاملًا منافسًا.

المدارس الابتدائية، والمدارس الثانوية، والجامعات تخضع لسيطرة متنامية[33]. وأنشأ الحزب لتدريب موظفيه مدارس أدولف هتلر (مدرسة لكل إقليم)، ومدارس لخدمات العمل، ولفرقة العاصفة، والإس إس. ثم هناك ما يطلق عليه اسم «حصون النظام» (Ordensburgen) التي تأسست وتدار وفقًا للمبادئ التي يضعها الكاهن الأيديولوجي الأعظم، ألفرد روزنبرغ:

قررت الحركة النازية أن تنتقي من كتلة السبعين مليون نسمة نواة من الرجال وتوحِّدها وتعهد إليها بالمهمة الخاصة المتمثلة بقيادة الدولة، نواة ينمو أعضاؤها منذ الصبا على فكرة سياسة عضوية... ولذلك فإن الدولة النازية هي، إذا شئنا استعمال المفاهيم القديمة لوصف بنيتها، نظام ملكي على أساس جمهوري.

من شأن هذا كله أن يتحقق عبر خلق نظام نازي، على قول روزنبرغ[34]. غير أن هذا النظام لم يخلق، ولا نعرف إن كان سوف يخلق يومًا أم لا، ولكن ركائزه ترسى في ما يُدعى «حصون النظام»، حيث تمضي نخبة الحزب أربع سنوات من التدريب.

---

(33) ثمة عدد كبير من الكتب التي تتناول التربية النازية، آخرها هو كتاب الذي يحمل الأيديولوجيا النازية على محمل الجد: George F. Kneller, *The Educational Philosophy of National Socialism* (New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford university press, 1941).

انظر أيضًا: Isaac Leon Kandel, *The Making of Nazis* (New York: Teachers college, Columbia University, 1935), and Fritz Brennecke, *The Nazi Primer; Official Handbook for Schooling the Hitler Youth*, Translated from the Original German with a Preface by Harwood L. Childs; with a Commentary by William E. Dodd (New York; London: Harper and Brothers, 1938).

للجامعات: Edward Yarnall Hartshorne, *The German Universities and National Socialism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1937).

يحتوي كتاب كنلر على بيبليوغرافيا وافية.

(34) Alfred Rosenberg, *Der deutsche Ordensstaat: ein neuer Abschnitt in der Entwicklung des nationalsozialistischen Staatsgedankens*, Hier spricht das neue Deutschland; 6 (München: Zentralverlag der N.S.D.A.P., F. Eher Nachf., 1934), p. 11.

وهذا ليس كل شيء. فثمة جامعة نازية تركز على اللاسامية. وثمة مدارس لقادة المصانع (دورة من أربعة أسابيع)[35] وما إلى ذلك. في هذه المشروعات تجد الطبقات الوسطى وحتى قطاعات من الطبقة العاملة تعويضها عن فقدان الآفاق الاقتصادية. فالحرفي وصاحب المتجر الصغير، الفلاح المجرد من ملكيته، والعامل الذي ما عاد يستطيع التقدم في صفوف حزبه ونقابته يمكن أن يرتقوا سلم التراتب الهرمي الحزبي الجديد، طبعًا إذا كانوا آريين أقحاحًا، ومتميزين بدنيًا، وطيّعين سياسيًا.

إن المقارنة ما بين التركيب الاجتماعي للجامعات وتركيب الحزب لا يخلو من دلالة؛ فخلال جمهورية فايمار كان 34.1 في المئة من طلاب الجامعات يتحدرون من الطبقات العليا، و59.2 في المئة من الطبقة الوسطى، و5.9 في المئة فقط من الطبقات الدنيا، بحيث إن أولاد العمال لم يمثلوا إلا 3.2 في المئة من مجموع عدد طلاب الجامعات[36]. لا وجود لتحليل سوسيولوجي كهذا في ظل النازية[37]، ولكن لا سبب للافتراض بأنه تغير، فالجامعة ما عادت لبّ النظام التربوي أصلًا؛ إذ انخفض الانتساب انخفاضًا حادًا، جراء سياسة مقصودة، من 97,576 طالبًا في عام 1932 إلى 51,527 طالبًا في عام 1938 (وبالنسبة إلى النساء من 18,578 إلى 6,346 خلال الفترة نفسها)[38]. أكثر من 90 في المئة من الطلاب منظمون ضمن رابطة الطلاب النازيين (Deutsche Studentenshaft).

استنادًا إلى الإحصاءات الرسمية، يأتي حوالى ثلث أعضاء الحزب

---

(35) *Frankfurter Zeitung*, 26/6/1941.

(36) *Deutsche Hochschulstatistik Sommer-Semester 1931*, as Published by: Svend Riemer, «Sozialer Aufstieg und Klassenschichtung,» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, vol. 67 (1932), pp. 531-560, esp. p.553.

(37) قارن: Hartshorne, p. 86.
حيث لا تذكر إلا بعض «التغييرات الطفيفة».

(38) ثمة إحصاءات حتى العام 1937 في مقالة تشارلوت لوتكنز Charlotte Luetkens, «Enrolments at German Universities since 1933,» *Sociological Review*, vol. 31, no. 2 (April 1939), pp. 194-209. For 1938, see: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 602.

النازي من الطبقات العاملة، 20.6 منهم موظفون بمرتبات، ويتوزع الباقون بين المستقلين، والفلاحين، والرسميين، وسواهم[39]. وارتفعت نسبة موظفي الإدارات المدنية الحكومية من 6.7 بالمئة عام 1933 إلى 13.0 بالمئة عام 1935؛ ذلك أنّ البيروقراطية تسير في ركاب المنتصرين[40].

(39) التركيبة الاجتماعية للحزب النازي في عام 1933 وعام 1935 (في المئة):

	1933	1935
عمال يدويون	31.5	32.1
أجراء	21.1	20.6
مستقلون (باستثناء الفلاحين)	17.6	20.2
فلاحون	12.6	10.7
موظفون رسميون	6.7	13.0
سوى ذلك	10.5	3.4
	100	100

المصدر: Gerth, p. 527.

(40) وجد البروفسور ثيودور آبل، استناداً إلى سير حياة النازيين التي جمعها في ألمانيا عام 1933، أن جدوله يتكون من 35 في المئة من العمال، 51 في المئة من أفراد الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى، و7 في المئة من الشرائح العليا من الطبقات الوسطى الأرستقراطية، و7 في المئة من الفلاحين. إن هذه الأرقام وإن لم تكن قط تمثل عضوية الحزب بصورة عامة، فهي مع ذلك تشير إلى كبر حصة الطبقات الدنيا، بحيث إن ارتقاء السلم الاجتماعي سيعود بالنفع على هذه الفئات في المجتمع. انظر: Theodore Fred Abel, *Why Hitler Came into Power: An Answer Based on the Original Life Stories of Six Hundred of his Followers* (New York: Prentice-Hall, inc., 1938), p. 5.

II
الطبقات المحكومة

1. مبادئ التنظيم النازية

يعمل المجتمع الديمقراطي استنادًا إلى المبدأ التعددي لتنافس المنظمات الاجتماعية التي يتحدد نطاقها وطابعها بمقتضى الاختلافات الطبيعية الناشئة من المجتمع الحديث: الطبقة، المهنة، النسب، الدين، الاهتمامات الثقافية، وإلى ما هنالك. ولا يزال هذا التنافس يحتفظ بشيء من تلقائية الإنسان مهما بلغ تنظيم المجتمع من التمام. ولكن لما كان لا وجود لأيّ سلطة قادرة على إملاء سلوك المنظمات الجماهيرية، فإن إقامة التوازن الاجتماعي تستلزم قيام مختلف المنظمات الاجتماعية بمواءمة مصالحها المتعارضة عبر الاتفاقات. أما التناقضات، الإضرابات، الخلافات، إقفال أرباب المصانع مصانعهم، الاضطرابات السياسية، فيمكن أن يسمح بوجودها بأمان في الديمقراطية ما دام المجتمع يستطيع أن يعتمد على الإرادة الطيبة عند قيادات المنظمات الاجتماعية وعناصرها، وعلى استعدادهم للقيام بتسويات.

لا تثق النازية بالمجتمع، وهي لا تثق بطيب إرادته. النازية لا تثق بقدرة مختلف المنظمات على تسوية خلافاتها على نحو يترك سلطة النازية من دون إزعاج. وهي تتخوف من الهيئات شبه المستقلة في داخلها، وتنظر إليها باعتبارها بؤرًا للاستياء والمقاومة. لهذا السبب تطوي النازية جميع المنظمات تحت جناحيها وتحولها إلى هيئات إدارية رسمية. وتستعيض عن المبدأ

التعددي بالتنظيم الأحادي، الكلي، والتسلطي. هذا هو المبدأ الأول من مبادئ التنظيم الاجتماعي النازي.

المبدأ الثاني هو تذرير الفرد، حيث تُقوَّض عمدًا الجماعات من أمثال الأسرة، الكنيسة، والتضامن الناشئ من العمل المشترك في المصانع، والمتاجر، والمكاتب. ويُبْرِزُ التعامل مع الأطفال اللاشرعيين والقوادة، مثلًا، الانهيار التام للقيم التقليدية. فولادة الأطفال غير الشرعيين تلقى التشجيع، بالرغم من كون قداسة الأسرة حجر الزاوية المفترض في «الفلسفة المنزلية» للحزب النازي[1]. من ذلك أنه لما تحتّم على محكمة العمل الفدرالية العليا أن تقرر هل يجوز لرب العمل أن يصرف من الخدمة امرأة حامل غير متزوجة من دون إنذار، حكمت سلبًا على أساس أن حملًا كهذا ما عاد يعتبر «لاأخلاقيًا ومُلامًا»[2] حُكمًا. ويضيف المحلل:

> على آرائنا الحالية المبنية على تصور للأخلاق يتناغم مع الطبيعة والقوة الحيوية وإرادة العيش العرقية، حين تؤكّد الدافع [الجنسي]، أن تؤكد أيضًا العاقبة المرادة طبيعيًا، أو بعبارة أصح، الغاية المرادة طبيعيًا. فهذه الأخيرة وحدها هي التي تبرر الدافع وتقدسّه.

علينا ألا ننسى هنا أن هذا الموقف ليس جزءًا من سياسة تقدمية لتحسين النسل. بل هو، على العكس من ذلك، موقف نفاقي كليًا، وإمبريالي مترافق مع التمجيد الأيديولوجي للأسرة.

ولعل المثل الثاني أكثر تدليلًا على تقويض الحياة الأسرية، بل وعلى ابتذال القضاء؛ إذ كانت المحاكم ما قبل النازية تحكم إجمالًا بأنّ تغاضي ذوي الخطيبين عن العلاقة الجنسية بينهما يعاقب باعتباره ضربًا من القوادة وتسهيل الفاحشة. ولكن المحاكم عكست قراراتها تحت وطأة ضغط النظام، ولا سيّما ضغط صحيفة **الفيلق الأسود** (*Schwarze Korps*) المعبرة عن الإس إس. ويذهب

(1) يجد القارئ مناقشة ممتازة لهذا الأمر، في: Clifford Kirkpatrick, *Nazi Germany: Its Women and Family Life* (Indianapolis; New York: Bobbs-Merrill Company, 1938).

(2) *Juristische Wochenschrift* (1937), p. 3057 (Decision 21 August 1937).

أحد القرارات إلى الاستشهاد بالانتقادات اللاذعة التي تزخر بها هذه الصحيفة في تسويغ عكس القرارات[3]. مرة ثانية، ليست هذه فلسفة جديدة ومستقيمة للمجتمع، بل إنها مجرد وظيفة لإمبريالية الحزب المعززة بالرغبة البوهيمية في إدهاش البرجوازيين.

يجب ألا يجري أي تواصل اجتماعي خارج المنظمات التوتاليتارية المفروضة؛ فيجب على العمال ألا يتحادثوا في ما بينهم، بل أن يسيروا معًا في ظل الانضباط العسكري. وعلى الآباء والأمهات، والأولاد ألا يتناقشوا في الأمور التي تعنيهم أكثر ما تعنيهم، وفي طليعتها عملهم. ويجب على الموظّف الحكومي ألا يتحدث عن وظيفته، كما يجب على العامل ألا يخبر أسرته بما ينتج. وعلى الكنيسة ألا تتدخل في المشكلات الزمنية. ويُسْتَعَاض عن العمل الخيري الخاص، حتى ذاك الذي يتصف بالصفة الشخصية الخالصة، بالمساعدة الشتوية، أو بأي من المنظمات الحكومية (والتوتاليتارية) الأخرى الخاصة بالرعاية الاجتماعية. حتى وقت الراحة نظِّم تنظيمًا كاملًا، نزولًا حتى تفصيلات صغيرة من أمثال وسائل المواصلات التي توفرها منظمة «القوة عبر الفرح». واستنادًا إلى الحجة القائلة بأنه كلما كانت المنظمة أكبر صغرت أهمية العضو الفرد وعظمت أهمية البيروقراطية، عملت النازية على زيادة حجم منظماتها الاجتماعية إلى الحد الأقصى. من ذلك أن عدد أعضاء «الجبهة العمالية» يصل إلى حوالى خمسة وعشرين مليون عضو. فأي وزن للعضو الفرد فيها؟ البيروقراطية هي كل شيء.

بنية المجتمع الطبيعية تُفَكَّك ويُستعاض عنها بـ «جماعة الشعب» المجردة. وهي عملية تحجب تجريد العلاقات الإنسانية من طابعها الشخصي تجريدًا تامًا، وعزل الإنسان عن الإنسان. وفي وسع المرء أن يقول، من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي التحليلي، إن النازية تسعى إلى تشكيل شخصية سادية - مازوكية متماثلة، نمط من الرجال يتحدد بفعل عزلته وانعدام قيمته، رجل يدفعه واقعه هذا إلى الكتلة الجماعية التي يشارك من خلالها في قوة الوسيط الذي صار جزءًا منه ومجده.

(3) المصدر نفسه، ص 2387.

لكن من شأن كتلة متجانسة على هذا القدر من الضخامة أن تخلق مشكلات جديدة؛ إذ لا يمكن التحكم بها بواسطة آلة بيروقراطية عادية. لذلك عملت النازية على أن تكوِّن من الجماهير بعض النخب التي تحصل على معاملة مفضّلة، ومكاسب مادية أكبر، ومكانة اجتماعية أرفع، وبعض الامتيازات السياسية. وبالمقابل، فإن هذه النخب تعمل عمل رأس حربة للنظام الحاكم داخل الجماهير العديمة الشكل، كما يمكن أن تؤلّب فئة على فئة عند الضرورة. الألمان العرقيون هم النخبة بالقياس إلى الشعوب المقيمة من حولهم. الحزب النازي هو النخبة داخل الجماعة العرقية الألمانية. داخل الحزب، تشكّل القوات المسلحة (من فرق العاصفة والإس إس) نخبًا أرفع. وحتى داخل الإس إس، ثمة نخب داخل النخبة. ويصح الشيء نفسه على شبيبة هتلر والجبهة العمالية والإدارات الحكومية. ولا يحافظ مبدأ النخبة على التمييز بين العمال اليدويين والعمال ذوي الياقات البيض فحسب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويميّز بين الطبقات العاملة أيضًا. فئة صغيرة من العمال المهرة تُرْفَع فوق مستوى العمال غير المهرة وأنصاف المهرة. ليست أي شريحة من هذه الشرائح نتيجة طبيعية لمجتمع مبني على تقسيم العمل؛ بل هي ناتجة من سياسة مقصودة ومصممة لتعزيز قبضة القيادة على الجماهير. هكذا يشكّل التمييز وتكوين النُخب المبدأ الثالث للتنظيم الاجتماعي النازي.

لا بد لمنع الجماهير من التفكير من إبقائها في حال دائمة من التوتر. وهذا ما يتحقق بوساطة الدعاوة السياسية. والأيديولوجيا هي عملية متواصلة من التغير والتأقلم مع المشاعر السائدة بين الجماهير. وتحويل الثقافة إلى دعاوة سياسية وسرعة زوال الشعارات يشكلان المبدأ الرابع من مبادئ التنظيم الاجتماعي النازي.

غير أن الدعاوة تُستهلك، وهي تُستهلك بسرعة متزايدة مع سرعة تغيّر الشعارات. ولذلك فهي تُشفع بالإرهاب. فالعنف ليس مجرد ظاهرة نافلة في بنية المجتمع النازي، بل هو الأساس الذي ينهض عليه هذا المجتمع. فالعنف لا يُرهِب فحسب، بل يَجذب أيضًا. وهذا هو المبدأ الخامس والأخير من مبادئ تنظيم المجتمع النازي.

2. الطبقة العاملة في ظل جمهورية فايمار

وحده وضع الطبقات العاملة من بين الطبقات المحكومة سوف يُحَلَّل في ما يلي، وذلك بغية التدليل على طرائق التحكم بالجماهير وحال الرعايا من السكان. ولكن لا بد أولًا من درس بعض التيارات التاريخية والاعتبارات السوسيولوجية العامة لتوفير الخلفية الضرورية.

ليست الملكية مجرد السيطرة على أشياء مادية[4]؛ إنها علاقة بين البشر عبر وساطة الأشياء، وهي تمنح سلطة على الكائنات البشرية أيضًا. فصاحب الملكية في وسائل الإنتاج يتحكم بالأفراد من حيث هم عمال، ومستهلكون، ومواطنون. الملكية الوحيدة التي يمتلكها العامل هي قوة عمله. فهو منفصل عن وسائل الإنتاج، ومع ذلك لا يستطيع أن يحوِّل قدرته على العمل إلى شيء مفيد إلا عبر ربطها بوسائل الإنتاج التي ليست ملكه والتي لا قول له في شأنها. فملكية وسائل الإنتاج تمارس إذًا تأثيرًا مزدوجًا في العامل: هي تجذبه إلى مدارها وتتحكم به، فما إن يجتاز بوابة المصنع حتى يتنازل عن حريته الشخصية ويضع نفسه تحت تصرف سلطة خارجية.

صاحب الملكية يتحكم بالعامل في خمسة مجالات: المنشأة (الوحدة التقنية)، المشروع (الوحدة الاقتصادية حيث يتم الوصول إلى القرارات الخاصة بالأعمال)، سوق العمل، سوق السلع، والدولة. تتسبب قدرة الملكية على اجتذاب الناس إلى عقود العمل على إملاء سلوكهم في أثناء العمل، بسلسلة من المشكلات للطبقة العاملة وللدولة. والمشكلة الكبرى هي كيف يمكن الاستعاضة عن سلطة رب العمل الدكتاتورية بسلطة ديمقراطية يستطيع العمال أن يشاركوا فيها أيضًا. هذه هي مهمة الاتحادات المهنية. ويمكن أن تقسم وظيفتها إلى ثلاثة رؤوس. فهي تعمل أولًا، كجمعيات ودودة (أو نافعة). وهي

(4) راجع: Franz L. Neumann, *European Trade Unionism and Politics*, Edited by Carl Raushenbush with a Preface by Harold J. Laski, L. I. D. Pamphlet Series (New York: League for Industrial Democracy, 1936), pp. 9-34 (British Edition, London, 1935).

مراجعة موثوقة لعلاقات العمال الألمان الديمقراطية في: Nathan Reich, *Labour Relations in Republican Germany: An Experiment in Industrial Democracy, 1918-1933* (New York: Oxford University Press, 1938).

توفر مكاسب تتعلق بالمرض والحوادث، وأجور أيام الإضراب وأيام إغلاق المصنع، ومعاشات للشيخوخة، ومساعدات قانونية. كل أنظمة الدولة الخاصة بالإغاثة من البطالة، ومكاتب مبادلة العمال، وضمان حوادث العمل والمرض إنما شكلت بعد أن قامت النقابات أصلًا بتصميم ترتيبات كهذه. ودفعت هذه المجموعة من أشكال نشاط النقابات (الوظيفة الداخلية للنقابات) إلى أبعد من هذا في إنكلترا بحيث أثّر نموذجها تأثيرًا بالغًا في الحركة النقابية الألمانية.

الوظيفة الثانية للنقابة هي التسويق أو المساومة الجماعية؛ فالنقابة تسعى إلى السيطرة على سوق العمل، ومواجهة قوة الملكية الخاصة بقوة العمال المنظمين إما عبر تحديد ظروف العمل والأجور وإما، حيثما تنظم الدولة هذه الأوضاع، التأكد من أن التنظيمات الحكومية تنفذ في الواقع ما نظّمته. الأهم من الاثنين هو الاتفاق الجماعي المدعوم بالتهديد بالإضراب.

أخيرًا، النقابات هي هيئات سياسية تمارس الضغط على الدولة في الوظائف الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن المستحيل أن نجزم أي نوع من أنواع نشاط النقابات هو الأهم، لأن الإجابة تتوقف على الوضع التاريخي والسياسي والاقتصادي الخاص لكل حالة. فمحاولة التأثير في الدولة قائمة دائمًا وأساسية دائمًا، ولكن جزئيًا، لأن الدولة يمكن أن تؤثر كثيرًا في وظيفة المكاسب ووظيفة السوق اللتين تمارسهما المنظمات العمالية.

يمكننا أن نميّز أربع مراحل في التطور التاريخي للعلاقة بين النقابات والدولة، مع شيء من التداخل والتكرار. كانت النقابات غير شرعية في الفترة الأولى من الرأسمالية. كانت كل دولة تحظر أي تكتل عمالي يتكون من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، كما في قانون لو شابلييه الذي صدر في أوائل أيام الثورة الفرنسية في 14 حزيران/ يونيو 1791. وفي إنكلترا أيضًا أخافت الثورة الفرنسية الطبقة الحاكمة إلى حد أنها قمعت النقابات لدرء خطر الثورة. كما منع القانون البروسي المدني العام التوقف عن العمل أيام العمل، وحال بذلك دون استعمال سلاح النقابات الأساس، ألا وهو الإضراب. كانت العقود الجماعية المنظمة لشروط الاستخدام باطلة ولاغية خلال تلك الفترة

المبكرة. حُلَّت النقابات العمالية بالقوة وأصبحت عضويتها مخالفة يعاقب عليها القانون.

على الرغم من المعارضة كلها، استمرت الحركة النقابية في النمو بحيث اضطرت كل دولة من الدول، عند نقطة معينة، إلى التراجع عن القوانين التي تحظر التكتل. ظهرت أوائل علامات هذه المرحلة الثانية في إنكلترا عام 1824. أما في فرنسا، فاعترف قانون 25 أيار/مايو 1864 بحرية العمال في التنظيم، على الرغم من الإبقاء، مثلما كانت الحال في إنكلترا، على القوانين الجنائية المقيدة. أما في ألمانيا، فاستمرت مرحلة الحظر حتى العام 1869؛ إذ رفع قانون الصناعة الفدرالية الألمانية الشمالية الذي اعتمد في أيار/مايو من ذلك العام، الحظر عن تكتلات العمال أول مرة، لكنه اقتصر على العمال الصناعيين. أما العمال الزراعيون، والخدم المنزليون، والبحارة، وموظفو الدولة، فَحُرِموا من هذا الامتياز. وظلت القوانين الجنائية تفرض عقبات كأداء.

أتاح إبطال قوانين بسمارك المناوئة للاشتراكية وإقرار قانون الصناعة عام 1890 إنشاء الهيئة المركزية للنقابات «الحرة» أو الاشتراكية Generalkommission der Gewerkschaften. وفي العام 1919 تحوّلت هذه المنظمة إلى اتحاد عام لعمال ألمانيا Allgemeine Deutsche Gewerkschaftsbund شبيه بالمؤتمر البريطاني للنقابات المهنية، أو الاتحاد الفدرالي الأميركي للعمال.

السمة الغالبة على هذه المرحلة، أي حقبة التسامح، هي أن القوة الاجتماعية لحركة الطبقة العمالية أرغمت الدولة على اطّراح الحظر المباشر للحركة النقابية واللجوء إلى التدخل غير المباشر عبر سلسلة كاملة من الأحكام الخاصة، وبعض البنود في القانون الجزائي، والمحاكم القانونية، وخصوصًا قوات الشرطة. واختزل فيليب لوتمار، الرائد في قانون العمل الألماني، الوضع بالكلمات التالية: «النقابات حرة، لكنها حرة بقدر حرية الخارج على القانون».

أدى انتصار الديمقراطية إلى الاعتراف بالنقابات؛ إذ منحها وضعًا جديدًا وتم الاعتراف بوظيفتها المثلثة من دون تقييد. وظهر أوضح تعبير عن هذه المرحلة في ألمانيا، وإنكلترا، والنمسا.

للحركة النقابية الألمانية تاريخ قصير وعاصف يرقى إلى العام 1877. ومنح الدستور الألماني الصادر في 11 آب/أغسطس 1919 النقابات اعترافًا خاصًا. واعترفت المادتان 159 و165 بوجودها كهيئات حرة تجاه الدولة. لم يكن يحق للحكومة، ولا للبرلمان، ولا للشرطة أن تحل النقابات. وبالمقابل، كانت النقابات مدعوة إلى القيام ببعض المهمات الإيجابية؛ إذ قامت بالدور الحاسم في ظل الجماعية التعددية التي اتصفت بها فايمار. وكانت هي، وليس الأحزاب السياسية، حاملة الشكل الجديد للتنظيم الاجتماعي، والجسر بين بيروقراطية الدولة والشعب، والهيئة العاملة على تطوير الديمقراطية السياسية لتصبح ديمقراطية اجتماعية.

وأدخل قانون صدر في 11 شباط/فبراير 1920، نظام مجالس الأعمال الذي قيّد سلطة رب العمل (في مقارنة بين المصنع والدولة) واعتمدَ عناصر الحكم الدستوري في المنشأة[5]. بات للمشروع الصناعي ثلاث سلطات، على غرار سلطات الدولة: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية. قبل اعتماد قانون مجالس الأعمال كان رب العمل يمارس السلطات الثلاث كلها: كان هو المشرّع الذي يضع قواعد العمل في المصنع؛ والمنفذ الذي يستخدم ويصرف من الخدمة؛ والحكم الوحيد الذي ينزل العقوبات على مخالفة قواعد المصنع. وضعت مجالس الأعمال السلطة التشريعية في يدي رب العمل ويديها بصورة مشتركة. كان أعضاء المجلس ينتخبون بالتصويت السري وفقًا لمبادئ التمثيل النسبي، مع تنافس لوائح النقابات المختلفة من دون أي تأثير من الدولة أو من رب العمل. فإن لم يتم التوصل إلى التوافق بين مجلس الأعمال ورب العمل، يجري - اللجوء إلى مجلس تحكيمي (هو الذي بات يسمى بمحكمة العمل) فيتولى وضع قواعد المصنع.

كان لمجلس الأعمال أيضًا دور في إدارة المصنع، وإن كان دورًا محدودًا. فإذا ما أيّدت اعتراض العامل المصروف من الخدمة، مثلًا، استطاع

(5) عن مجالس الأشغال، انظر: Claude William Guillebaud, *The Works Council: A German Experiment in Industrial Democracy* (Cambridge: Cambridge University press, 1928).

هذا العامل الادّعاء أمام محكمة العمل من أجل إعادته إلى العمل أو التعويض عليه ماليًا. وكان المجلس يشرف أيضًا على تنفيذ العقود الجماعية والالتزام بقواعد المصنع، ويقوم بحماية العمال إجمالًا. وكان له الحق في إيفاد مندوبين لحضور اجتماعات مجلس إدارة الشركة وتفحص الميزانية العمومية وبيانات الربح والخسارة. لكن هذه البنود لم تكن ذات أهمية عملية كبرى.

وُصِفَت مجالس الأعمال بأنها «أذرع النقابات الطويلة»؛ فهي وإن كانت مستقلة عن النقابات شكليًا، كانت تعتمد على مساعدتها باستمرار في تنفيذ مهماتها. كان أعضاء المجلس يتدربون في مدارس النقابات ويتلقون دعمها في كل نزاع ينشأ مع أرباب العمل. وبدورها، كانت النقابات تعتمد بقوة على المجالس في مهمّات كتنفيذ تشريعات الحد الأقصى من ساعات العمل.

بصورة عامة، لم تنجح محاولة منح الطبقة العاملة تأثيرًا مباشرًا في مجال المشروعات الخاصة ذلك النجاح المميّز. فالرجعية التي كانت عاجزة يوم سن القانون في أوائل عام 1920، سرعان ما استعادت قوتها. كان تأثير النقابات في مجال سوق السلع ضعيفًا أيضًا، إلا في صناعتي الفحم والبوتاس حيث نصت قوانين خاصة (سمّيت خطأ قوانين اشتراكية) على مشاركة الدولة الجزئية في الإدارة. كان يحق لنقابات الفحم والبوتاس أن توفد ممثلين لها إلى مجالس الإدارة العامة، وكانت تشارك إلى حد ما في الإدارة.

كان التأثير الأكبر الذي مارسته النقابات في مجال سوق العمل. من ذلك أن المرسوم الصادر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1918 عن مجلس نواب الشعب اعترف بالعقود الجماعية وسائل شرعية لتحديد الأجور وشروط الاستخدام. وحيثما توصلت النقابات المهنية وروابط أرباب العمل إلى اتفاقات جماعية، باتت بنود الاتفاق جزءًا من عقد الاستخدام بين رب العمل وعماله. وكان لها قوة القانون الموضوعي. ولم يكن من الممكن الانحراف عنها في عقد العمل الفردي إلا إذا كان ذلك لمصلحة العامل. وشكلت هذه البنود القانونية حجر الزاوية الذي ارتكزت عليه بنية علاقات العمل في الجمهورية الألمانية. لكن هذه الاتفاقات لم تكن تؤثر إلا في العمال

وأرباب العمل المنظمين. ولدرء خطر قيام أرباب العمل باستخدام العمال غير النقابيين حصرًا، سمح القانون نفسه لوزير العمل أن يوسع دائرة تطبيق اتفاق ما على كامل صناعة أو مهنة معينة بقرار يصدره وفق استنسابه. وتكرر استخدام هذه الصلاحية حتى العام 1931.

عندما كان يتعذر التوصل إلى اتفاق إرادي، كان في وسع الدولة، المحايدة نظريًا، أن تتدخل؛ إذ أنشئت مجالس تحكيمية بمرسوم صدر عام 1923[6]. كان من المفترض أن يكون رئيس مجلس كهذا مسؤولًا حكوميًا شرط أن يتوزع الأعضاء على ممثلي العمال وأرباب العمل بالتساوي. فإذا رفض أي من الفريقين قرار المجلس التحكيمي، كان يحق لمسؤول الرايخ أن يصدر حكمًا ملزمًا، ويفرض اتفاقًا خاصًا بأجور العمل بين رابطة أرباب العمل ونقابات العمال.

ما خلا بعض الاستثناءات غير المهمة، كان نظام ضمان البطالة الألماني الشهير صنيعة دستور فايمار والنقابات. ونص القانون الأساسي لعام 1927 أيضًا على تنظيم مكاتب مبادلة العمال، فوضع النظام بكامله تحت إشراف مجلس الرايخ لتأمين مبادلات العمال والبطالة، وقسّمه إلى مجلس مركزي واحد، و13 مجلسًا إقليميًا، و361 مجلسًا محليًا. وكان لكل مجلس منها عدد متساو من ممثلي أرباب العمل والعمال والهيئات الرسمية (الأقاليم، والبلديات، إلخ...) برئاسة مسؤول حكومي محايد. وكان الإشراف الأعلى يقع بين يدي وزير العمل. أمامنا هنا تعبير آخر عن الديمقراطية الجماعية، تعبير تقوم الدولة من خلاله بدعوة الجماعات الخاصة إلى المساعدة في تسيير عمل الحكومة بصورة فعالة.

إن تنظيم معدلات الأجور وأوضاع العمالة لا يمكن أن يكون فعالًا إلا إذا صاحبته إعانات بطالة عالية إلى حد كاف للحؤول دون انخفاض حاد في الأجور. بعد نضالات ونزاعات قانونية عدة، أفلحت النقابات في إقرار المبدأ

---

(6) عن التحكيم: Frieda Wunderlich, *Labor under German Democracy, Arbitration 1918-1933*, Social Research. Supplement II; 1940 (New York: Graduate Faculty of Political and Social Science, New School for Social Research, 1940).

القائل بوجوب دفع سلم أجور النقابة لعمال الإغاثة بغية درء الضغط لتخفيض أجور العمال العاملين. وشُفِعَ هذا النظام كله بتأمينات موسعة ضد حوادث العمل والمرض والشيخوخة للعمال اليدويين والمهنيين على السواء.

المجال الخامس والأخير الذي يبرز فيه تحكّم الملكية هو مجال الدولة. لم يكن في وسع النقابات أن تشارك مباشرة في عملية التشريع لأن صانعي الدستور كانوا قد رفضوا اقتراح مجلس ثان منظم وفق مبادئ التمثيل المهني والحرفي. ومع ذلك، كان في وسع النقابات أن تمارس تأثيرًا لا يستهان به. ففي العام 1920، مثلًا، هزمت النقابات انقلاب كاب من خلال إضراب عام فعال جدًا. علاوة على ذلك، كانت النقابات كلها ترتبط بأحزاب سياسية وتمارس دورًا سياسيًا قويًا من هذا الباب. كانت النقابات الحرة ترتبط بالحزب الديمقراطي الاجتماعي، والنقابات الديمقراطية بالحزب الديمقراطي. أما النقابات المسيحية، فكانت ترتبط بحزب الوسط، وإن كانت أجنحة الياقات البيض، والمهنيين فيها أشدّ ارتباطًا بالحزب القومي الألماني، ثم بالحزب النازي لاحقًا.

كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي يعتمد ماليًا على النقابات، وزادت وتيرة الانتخابات هذه التبعية. وكان من جراء ذلك أن وجد عدد كبير من موظفي النقابات طريقه إلى الرايخشتاغ. وهناك دافعوا طبعًا عن سياسة النقابات، والإصلاح الاجتماعي، وتسببوا أحيانًا بأوضاع فريدة. ففي عام 1930، مثلًا، اضطرت حكومة الرايخ، برئاسة الديمقراطي الاجتماعي هرمان مولر، إلى الاستقالة بطلب من النقابات الحرة لأن الأحزاب الأخرى في التحالف لم تكن راغبة في زيادة المساهمات المالية في تأمين البطالة. لم يكن أي قرار سياسي مهم يتخذ من دون النقابات. والواقع أن تأثيرها كان دائمًا أقوى من تأثير الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

في المجال القضائي كانت النقابات تشارك مشاركة فعالة في تطبيق قانون العمل. وكان لها تأثير كبير في محاكم العمل بفعل قانون 1927 الخاص بتسوية النزاعات بين أرباب العمل والعمال، وبين أرباب العمل ومجالس الأعمال،

والمستخدمين في العمل الجماعي. وكانت كل واحدة من المحاكم الثلاث، البداية والاستئناف والتمييز، تتألف من قاض وعدد متساو من ممثلي النقابات وروابط أرباب العمل. ولم يكن يحق إلا لمسؤولي النقابات أن يمثلوا العمال في محكمة البداية؛ وكان في وسع العامل أن يختار مسؤولًا نقابيًا أو وكيلًا في الاستئناف؛ ولكن لم تكن متابعة الدعوى في التمييز تحق إلا لمحام. هكذا، كانت النقابات مدعوة، بصفتها الممثلة المعترف بها للعمال، إلى أن تستشار في شؤون الدولة في هذا المجال أيضًا.

يجب أن يقال ختامًا أن هذا النظام الواسع من الديمقراطية الجماعية لم يطبق بحذافيره قطّ؛ إذ وعد الدستور به، لكن استمرار سلطة الرجعية وتناميها حال دون تحقيق الوعد. تمكنت جمهورية فايمار، أي ديمقراطية الحزب الديمقراطي الاجتماعي والنقابات، من تحقيق أمرين: أحرزت للإنسان العامل مستوى ثقافيًا رفيعًا نسبيًا، كما أنها بدأت تمنحه مكانة سياسية واجتماعية جديدة.

وقع تطوران أساسيان خلال فترة الاعتراف بالنقابات. تحول الاقتصاد الرأسمالي التنافسي تحولًا تامًا إلى نظام احتكاري، وتحولت الدولة الدستورية إلى ديمقراطية جماهيرية (mass democracy). وغيّر هذان التطوران كليًا بنية الدولة والمجتمع؛ إذ تمتع نفوذ الدولة بنمو لا ينقطع، وتولّت الدولة نفسها وظائف اقتصادية واسعة النطاق. كما أنها اكتسبت نفوذًا متزايد الأهمية في مجال السياسة الاجتماعية بعد أن بات ممثلوها موجودين في جميع مجالس تعديل الأجور، خصوصًا لأنه كان من النادر جدًا أن يتوصل الفريقان إلى اتفاق من تلقاء نفسيهما.

قوّت الديمقراطية الجماهيرية وعي الطبقة العاملة السياسي. وجعلت الحرب العالمية الأولى الطبقة العاملة في العالم كله تدرك حاجاتها وقوتها. وعملت أخيرًا على فصل حركة الطبقة العاملة عن الأحزاب السياسية البرجوازية.

تأثرت طريقة عمل النقابات جديًا بكل من هذه التطورات؛ إذ أحدث

اعتماد طرق الإنتاج العلمية المتطورة الواسع النطاق بطالة تكنولوجية. وغيّر تنميط الصناعة وترشيدها تركيبة السكّان العاملين. وأوجد نشوء الكارتيلات والتروستات والاتحادات الصناعية بيروقراطية جديدة. فازداد عدد العمال المكتبيين والمستخدمين والمسؤولين الرسميين والمشرفين التقنيين. ونشأت طفرة في نسبة العمال غير المهرة وأنصاف المهرة (ولا سيّما النساء) على حساب العمال المهرة. إن تقلّص الأسواق والمنافسة الشديدة يستلزمان جهاز توزيع أكبر، بحيث يزداد عدد العمال في هذا المجال وتزداد نسبتهم.

سهّلت التشريعات الاجتماعية الميل نحو تركيز رأس المال، مع كل ما استجرّه هذا التركيز في أعقابه؛ ذلك أنه من شأن ترافق ارتفاع الأجور وتقصير ساعات العمل وتحسين ظروف العمل أن تلقي بأعباء مالية باهظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما المشروعات الواسعة النطاق فتنجو من ذلك لأنها تستخدم عددًا أقل نسبيًا من العمال والمزيد من الآلات. وأدت كل زيادة إلزامية للأجور وكل زيادة في النفقات ناشئة من مطالب التشريعات الاجتماعية إلى إجبار المنتج على الادخار في مواضع أخرى. وعادةً ما اتخذ «الادخار» شكل وسائل الادخار في مجال العمل.

شاركت النقابات الألمانية عمدًا في نشر عملية الترشيد هذه لأنها كانت تعتقد، في كثير من التفاؤل المفرط، أن الإزاحة التكنولوجية للعمال سوف تقود إلى المزيد من العمالة في صناعات السلع الرأسمالية، وأن ما سوف ينجم عن ذلك من ارتفاع في القدرة الشرائية سوف يزيد الإنتاج بعامة ويقود إلى إعادة استخدام العاطلين عن العمل في صناعات السلع الاستهلاكية.

احتاجت النقابات إلى المساعدة من الدولة في مواجهة المعارضة الاحتكارية القوية. لكن النمو في النشاط الاقتصادي الحكومي أدى في الوقت نفسه إلى صراع جديد. فالدولة إذ شاركت في الصناعة كمنتج ومالك أسهم، أصبحت في كثير من الأحيان خصمًا للنقابات في مسائل الأجور وظروف العمل.

أدى تغير تركيبة السكّان العاملين والبطالة المزمنة الناجمة عن حقبة

الركود إلى إضعاف جاذبية النقابات إضعافًا ملموسًا. هبطت نسبة العضوية فيها واستنزفت البطالة خزائنها. واضطرت إلى تخفيض مدفوعاتها من المكاسب، وجاء ذلك تحديدًا في الوقت الذي استجرّت فيه البطالة الواسعة النطاق تخفيضًا حادًا في حجم مدفوعات الدولة للعاطلين عن العمل وفي عدد هذه المدفوعات.

ازدادت نسبة العمال غير المهرة والمفتشين، والمسؤولين الإداريين والمساعدين في المتاجر والنساء العاملات وهؤلاء هم ممن يصعب تنظيمهم للغاية. وعمل تنامي دور المراكز المهنية والمأجورة على تعزيز أهمية نقاباتهم المهنية، لكن نظرة معظم هذه النقابات كانت نظرة الطبقة الوسطى إلى الأشياء. لم يكن الأجير والمهني يريدان أن «تخفّض مكانتهما إلى مرتبة الجماهير». وناضلا من أجل الحفاظ على امتيازاتهما ومكانتهما الهشة كعضوين في الطبقة الوسطى، وأفلحا. كان ذوو الياقات البيض والعمال اليدويون يعاملون بطرائق مختلفة في التشريعات الاجتماعية. كانت مكاسب الضمان الاجتماعي التي يحصل عليها الأوائل أعلى. كما كانت فترة الإنذار الممنوحة لهم قبل الصرف من الخدمة أطول. لم يكن أي حزب يتجرأ على معارضة مطالبهم ومطالب صغار موظفي الحكومة الذين كان التابعون الانتهازيون منهم حاضرين في جميع الفصائل السياسية. أما موقف أصحاب رأس المال، فكان بسيطًا: فرّق تسد؛ إمنح الامتيازات لفئة صغيرة على حساب الفئة الكبرى. هكذا أصبحت «الطبقة الوسطى الجديدة» معقل النازيين.

حتى لجوء النقابات إلى المصالح المهنية للعمال تعرّض للإضعاف جراء النشاط الحكومي في تنظيم الأجور وظروف العمل؛ إذ عملت عوامل، منها نظام التحكيم والتوسيع القانوني لاتفاقات الأجور الجماعية لتشمل العمال غير المنظمين وتأمين البطالة وجميع لواحق الضمان الاجتماعي، على جعل العامل يشعر بأنه ما عاد يحتاج إلى نقابته. «إذا كانت الدولة تهتم بهذه الأمور كلها، فما نفع النقابات؟» ذلك ما كانت تلهج به ألسنة الناس في ألمانيا.

تناقص عدد الإضرابات باطّراد. ولم يشهد العام 1931 أي إضراب

هجومي تدعو إليه نقابة ألمانية؛ إذ أصبحت مخاطر الإضراب أكثر وحظوظ النجاح أقل. وحدها الإضرابات التضامنية الضخمة كانت تنطوي على أمل حقيقي بإحراز النصر. بات من شأن أي إضراب أن يقود بسهولة إلى حرب أهلية، أولًا بسبب الأزمة السياسية الحادة، وثانيًا لأن الإضراب في ظل نظام اقتصادي احتكاري يؤثر في النظام الاقتصادي كله كما يؤثر في الدولة نفسها.

أخيرًا، تربط الديمقراطية الجماعية النقابات والدولة بعلاقة أوثق. فالنقابات وإن ظلّت حرة ومستقلة، تقودها صلاتها الوثيقة بالدولة إلى تكوين تبعية في موقفها النفسي تثنيها عن التفكير في الإضرابات.

لم تكن النقابات ولا الأحزاب السياسية قادرة على التعامل مع الوضع الجديد. كان الفريقان قد أصبحا هيئات بيروقراطية مرتبطة بالدولة بروابط لا تحصى. وفي العام 1928 افتخر الحزب الديمقراطي الاجتماعي بإنجازاته الباهرة في الحكومة. وعُنونت الخلاصة الإحصائية التالية بعنوان «أرقامٌ على مسؤول رسمي أن يعرفها»[7].

33 منظمة إقليمية
152 نائبًا ديمقراطيًا اجتماعيًا في الرايخشتاغ
419 نائبًا مناطقيًا ديمقراطيًا اجتماعيًا
353 عضوًا ديمقراطيًا اجتماعيًا في المجالس البلدية/ المحلية
947 عمدة مدينة ديمقراطيًا اجتماعيًا
1109 رئيس قرية ديمقراطيًا اجتماعيًا (Gemeindevorsteher)
4278 نائبًا ديمقراطيًا اجتماعيًا في الكرايشتاغ (Kreistag) (الهيئات المناطقية الفرعية)
9057 نائبًا ديمقراطيًا اجتماعيًا في المجالس البلدية الإقليمية
9544 منظمة محلية
37,709 نواب قرى ديمقراطيين اجتماعيين

---

(7) *Jahrbuch der deutschen Sozialdemokratie für das Jahr, 1929* (Berlin: Dietz, 1929), p. 187.

1,021,777 عضوًا حزبيًا (803,442 من الرجال، و218,335 من النساء)
9,151,059 صوتًا ديمقراطيًا اجتماعيًا (انتخابات الرايخشتاغ عام 1928)

وانجرّ الحزب الشيوعي أيضًا إلى تفاخر مماثل:

360,000 عضو

33 صحيفة

20 مطبعة

13 نائبًا في البرلمان

57 نائبًا في مجالس الولايات

761 نائبًا في البلديات

1362 نائبًا في القرى(8)

ليس هذا كل شيء. كانت بيروقراطية النقابات أقوى نفوذًا من نظيرتها بيروقراطية الحزب. ولم يقتصر الأمر على وجود الكثير من الوظائف داخل النقابات، بل كان ثمة وظائف في مصرف العمال وشركات البناء، والشركات العقارية ودور الطباعة والنشر ومنظمات التأمين التابعة للنقابات. وكان ثمة مصنع نقابي للدراجات. وكان ثمة تعاونيات تابعة للحزب الديمقراطي الاجتماعي والنقابات. كما كان ثمة عدد لا يحصى من الوظائف الحكومية: في محاكم العمل، في هيئات الضمان الاجتماعي، في منظمات الفحم والبوتاس، وفي منظومة السكك الحديد. كان بعض مسؤولي النقابات الرسميين يتولى خمسة أو ستة أو حتى عشرة مناصب في الوقت نفسه، وكثيرًا ما كان هؤلاء يجمعون المناصب السياسية والنقابية.

ولما كانت النقابات والحزب مرتبطين برباط وثيق إلى هذا الحد بالنظام القائم، ولما كانت البيروقراطية قد غلبت فيهما كليًا، فقد الفريقان حرية الحركة.

(8) W. Pieck, in: *Jahrbuch für Wirtschaft, Politik und Arbeiterbewegung* (Hamburg: Verlag der Kommunistischen Internationale, 1923), p. 649.

فهما وإن لم يتجرآ صراحة على التعاون التام مع برونينغ أو بابن، أو شلايخر الذين قيّدت حكوماتهم الحريات المدنية والعملية الديمقراطية بعامة تقييدًا صارمًا وخفضت الأجور وأوضاع المعيشة، فإن أيًا منهما لم يستطع معارضة هذه الأنظمة. ربما كان من شأن المعارضة الحقيقية أن تعني الإضرابات، أو حتى إضرابًا عامًا وحربًا أهلية. لم تكن الحركة مهيأة أيديولوجيًا ولا تنظيميًا للصراع الجذري. ولم يكن في وسعها حتى أن تقوم بوظائفها النقابية الداخلية. أما ما تبقى من أموال قليلة بعد الأزمة المالية، واستُثمر في مبانٍ جميلة للمكاتب، ومدارس النقابات، والعقارات، وشركات البناء، ومنشآت الطباعة. ولم يبق ما يكفي لأعضائها العاطلين عن العمل.

كان النظام الاجتماعي التعددي لجمهورية فايمار قد تهاوى تمامًا بحلول العام 1932. ما عاد في مقدور أي منظمة أن تحقق أهدافها. وما عادت الآلية الاجتماعية تعمل. تمت التضحية بتلقائية الطبقات العاملة من أجل المنظمات البيروقراطية العاجزة عن إنجاز وعدها بتحقيق حرية كل فرد عبر دمج حقوق الأفراد في منظمات جماعية. وفي هذه الحاضنة نشأت النازية.

3. الجبهة العمالية

كانت خطة الحزب النازي عند إمساكه بالسلطة أن يترك منظمات النقابات تعمل، ويدمج الأجنحة المختلفة الثلاثة، ويضع المجموعة الموحدة تحت قيادته. بدأ النازيون، عبر منظمة خلايا العمال التابعة لهم (NSBO)، المفاوضات مع القيادة النقابية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. كان رئيسا النقابات الحرة، لايبارت وغراسمان، متعاونين. وافقا على التنازل عن منصبيهما إذا استبقيت بنية النقابات. أعلنا حل تحالف النقابات مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي ووعدا بالتزام الحركة النقابية بالحياد السياسي في المستقبل. ويوم أعلن النظام الجديد الأول من أيار/مايو عيدًا قوميًا عام 1933، أصدرت النقابات الحرة قرارًا بتأييد ذلك، واعتبرت أن هذه الخطوة هي تحقيق لحلم قديم من أحلام الطبقة العاملة.

لم تكن خيانة التقليد القائم منذ عقد من الزمان في محاولة لإنقاذ منظمات النقابات من الدمار التام مجرد جبن. كانت عجزًا كاملًا عن إدراك الطبيعة الحقيقية للنازية، كما أنها فتحت أعين النازيين؛ إذ رأوا أن ذلك القدر الضئيل من القوة الذي كانوا يظنون أن النقابات تتمتع به إنما هو وهم. علاوة على ذلك، لم يثق الصناعيون الألمان كثيرًا بمنظمة خلايا العمال النازية. ألم تكن تحرض في الماضي على الإضرابات وتدعمها، وإن لأهداف الدعاوة السياسية؟ لذلك قرر الدكتور ليه الطَموح، الذي يرئس منظمة الحزب السياسية، الاستيلاء على مقدرات النقابات.

في الأول من أيار/مايو 1933 تم الاحتفال بالعيد القومي الجديد. شارك عدد من المسؤولين الرسميين في النقابات وبعض الأعضاء الذين كانوا يرتجون إنقاذ بنيتهم التنظيمية في الاحتفال جنبًا إلى جنب مع النازيين. في اليوم التالي أغارت شاحنات مشحونة بالقمصان السمر والقمصان السود على المقار العامة لجميع النقابات، فاعتقلت القادة، واستولت على الأموال، وولّت المسؤولية للنازيين. كان الدكتور ليه في هذه الأثناء قد أنشأ تحت رئاسته «لجنة عمل» مكونة من القمصان البنية والقمصان السود، ومسؤولين رسميين في الحزب، وممثلين عن منظمة خلايا العمال النازية NSBO[9]. لم يستغرق انهيار بنية النقابات الهائلة إلا ثلاثين دقيقة على وجه الدقة. لم تحدث أي مقاومة؛ ولا أي إضراب عام، ولا حتى أي مظاهرة يؤبه لها. أي دليل يحتاج إليه المرء أكثر من هذا على أن تنظيمات النقابات عُمِّرَت مدة تفوق مدة صلاحيتها؟ كانت قد أصبحت آلات بلا حماسة ولا مرونة، حتى إنها ما عادت تؤمن بذواتها.

في 12 أيار/مايو 1933، أُلحقت ممتلكات النقابات والمنظمات التابعة لها بالنائب العام ببرلين - ولم يتمكن أحد قط من تفسير الأساس القانوني لهذه الخطوة - وعيّن الدكتور ليه أمينًا. وكان قد عُيّن قائدًا للجبهة العمالية الألمانية

(9) نص الأمر الصادر عن الدكتور ليه بالاستيلاء على النقابات مثبت في: Willy Müller, *Das soziale leben im neuen Deutschland, unter besonderer berücksichtigung der Deutschen arbeitsfront* (Berlin: E. S. Mittler and sohn, 1938), p. 51.

قبل يومين. في 24 حزيران احتُلَّت مكاتب النقابات المسيحية، وفي 30 تشرين الثاني قرر اتحاد منظمات أرباب العمل الألمان حلّ نفسه.

كان النازيون قد خططوا أصلًا، وتحت تأثير الأفكار التشاركية، تنظيم الجبهة العمالية وتركيزها على ثلاثة أركان: الأجراء، العمال، وأرباب العمل. ولهذه الغاية أُعلن عن بنية تنظيمية مبسطة في أول تموز/يوليو 1933، مع انقسام العمال إلى أربع عشرة منظمة والأجراء إلى تسع، كل منها بقيادة قائد ومجلس. لكن التركيبة التشاركية سرعان ما اطّرحت في ألمانيا. كان ذلك على جانب كبير من الخطورة على النظام في المجال العمالي لأنه إذ ينظّم الطبقة العاملة في هيئات متميزة ومنفصلة عن أرباب العمل، يقبل ضمنًا بالفوارق التي يحدثها تقسيم العمل في المجتمع. كانت إيطاليا قد استَبْقَت الأشكال الخارجية، على الأقل، للبنية النقابية والتشاركية؛ أما ألمانيا فلم تبق منها أثرًا. ويبدو أن الأسباب هي أن الطبقة العاملة الألمانية أكبر عددًا بكثير وأرفع تدريبًا من الطبقة العاملة الإيطالية وأقل انقيادًا بكثير للسيطرة التسلطية وإن لم تكن تحركها النزعة النضالية التي تحرك بعض الفئات من الحركة العمالية الإيطالية.

بعد الخطوة الخاطئة الأولى، كانت «الجبهة العمالية الألمانية» مصمَّمة عمدًا للقضاء على التمايزات الطبيعية التي يولدها تقسيم العمل. حدث التغيير الأول في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1933 الذي أطلق عملية التحول إلى «جماعات المنشأة الفدرالية» (Reichsbetriebsgemeinschaften). وتمهيدًا للطريق، لم يسمح لأي أعضاء جدد بالانتساب إلى الجبهة العمالية[10]. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر حُلَّت أخيرًا المنظمات القديمة.

الجبهة العمالية اليوم تنظيم يضمّ حوالى 25,000,000 عضو، وهو يضم كل شخص مستقل وكل شخص عامل خارج الخدمة الاجتماعية أو الإدارة المدنية الحكومية. وهي التعبير الأجلى عن عملية تذرير الطبقات العاملة

---

(10) المصدر نفسه، ص 78.

مراجعة جيدة لتطور الجبهة العمالية في: Taylor Cole, «The Evolution of the German Labor Front,» *Political Science Quarterly;* vol. 52, no. 4 (December 1937), pp. 532-558, and Robert A. Brady, *The Spirit and Structure of German Fascism* (New York: Viking press, 1937), pp. 127-139.

الألمانية تذريرًا كاملًا. ويقسم هذا التنظيم إلى ست عشرة جماعة منشأة فدرالية: الغذاء، النسيج، الكساء والجلد، البناء، الأخشاب، المعادن، الكيمياء، الورق والطباعة، النقل والمشروعات العامة، التعدين، المصارف والتأمين، المهن الحرة، الزراعة، الحجارة والأرض، التجارة، والحرف. والنقطة الأساسية هي أن العمال الأفراد ليسوا أعضاء في جماعات المنشأة الفدرالية، بل هم أعضاء في التنظيم الكلي، أي الجبهة العمالية نفسها، بصورة حصرية. فجماعات المنشأة ليست وحدات تنظيمية أدنى من التنظيم العام المكوّن منها، أي الجبهة العمالية؛ بل هي مجرد دوائر إدارية داخل الجبهة العمالية تنظم المنشآت لا الأفراد. ذلكم مدى خشية النظام الحاكم من أن يؤدي التمفصل، حتى على المستوى المهني، إلى المعارضة.

القانون الأساسي هو مرسوم الفوهرر الصادر في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1934. رُقِّيَت الجبهة العمالية إلى مستوى تجمع حزبي ورُقِّيَت قيادتها إلى مستوى قيادة حزبية. يتربّع على رأس التنظيم قائد المنظمة السياسية في الحزب، الدكتور ليه الذي يولّي ويعزل القيادة الأدنى رتبة والمنتقاة في معظمها من منظمة خلايا العمال النازية، وفرق العاصفة .S.A، والإس إس. وتخضع مالية الجبهة العمالية لإشراف صندوق الحزب. ولها مكتب مركزي ينقسم إلى عدد من الدوائر. الدوائر الأولى إلى الخامسة تضم أقرب معاوني القائد، موظفي الإشراف المركزي، ودائرة المعلومات والدائرة القانونية، ودائرة التدريب، وما إلى ذلك. الدائرة السادسة تسمى دائرة «تأمين السلم الاجتماعي»، وهي تنقسم إلى مكاتب للسياسة الاجتماعية، والإدارة الذاتية الاجتماعية، ومكتب الشبيبة والنساء، ودائرة جماعات المنشأة الفدرالية الست عشرة. الدائرة السابعة تُعنى بـ«رفع مستويات المعيشة». والفرع الأهم فيها هو مكتب «القوة عبر الفرح» مع دوائره الفرعية الخاصة. الدوائر 8 إلى 10 تُعنى بالتدريب المهني، والمحاكم التأديبية التابعة للجبهة العمالية، وجنود المنشأة.

للمكتب المركزي مكاتب ملحقة أيضًا كمعهد علوم العمل، ومعهد التكنولوجيا، ومكتب لتنفيذ خطة السنوات الأربع. وثمة منظمات إقليمية ومحلية تنقسم تبعًا لمبادئ جغرافية (كتلة، شارع) ووظيفية (كتل، منشآت).

حتى هذه البنية العملاقة لا تفِ بالصورة الكاملة. وفي محاكاة لمنظمات الأعمال المستقلة محاكاة القردة، أنشأ النازيون غرفة قومية للعمل وغرفًا إقليمية. يتكون التنظيم القومي من قادة جماعات المنشآت الفدرالية، والزعماء المناطقيين، ورؤساء الدوائر الأساسية في الجبهة العمالية، وبعض الأفراد الآخرين. لكنه لم يعمل قطّ. وللغرف المناطقية تركيبة مماثلة وهي لا تعمل أيضًا.

تحددت مهمات الجبهة العمالية في اتفاق لايبتزيغ الشهير المعقود في 21 آذار/ مارس 1935 بين قائد الجبهة العمالية ووزراء العمل والاقتصاد[11]. ودخل وزير المواصلات طرفًا في الاتفاق في 22 تموز/ يوليو 1935، كما دخلت هيئة الغذاء في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. والاتفاق وثيقة كاشفة للغاية، إذ إنها تسلّم، عبر بنود محددة، كامل نشاط الجبهة العمالية الاقتصادي إلى الغرفة الاقتصادية القومية ووزارة الاقتصاد. وقُبِلَت غرفة الاقتصاد القومي كهيئة في الجبهة العمالية، مما يعني أن جميع المجموعات الاقتصادية، وكل غرفة صناعة وتجارة، وكل غرفة للحرف، وجميع الغرف الاقتصادية المناطقية باتت منتسبة كهيئات. وكذلك هي حال مجموعات المواصلات القومية الست وهيئة الغذاء.

بغية تعويض الجبهة العمالية عن فقدان الاستقلال هذا، أُنشئ على الورق كيان مُحْكَم آخر، هو مجلس الأشغال والاقتصاد القومي المكوَّن من مجالس غرف الاقتصاد القومية وغرف العمل القومية. لم يعمل هذا الكيان قط. وتم تحديد مهماته في اتفاق لايبتزيغ وفي مرسوم الدكتور ليه التنفيذي الصادر في 19 حزيران/ يونيو 1935 كما يلي:

أ - معالجة المهمات التي تفوضها الجبهة العمالية الألمانية، وغرفة الاقتصاد القومي إليه؛

ب - التشاور المشترك للإجابة عن، وتوضيح، وإعداد... الأسئلة الجوهرية والأساسية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية؛

---

(11) Brady, pp. 147-149, and Müller, pp. 129 and 135-140.

ج - تلقي تصريحات الحكومة الفدرالية، والجبهة العمالية الألمانية، وغرفة الاقتصاد القومية.

لا يمكن أي تزييف أن يكون أظهر من هذا للعيان. الغاية الوحيدة من وراء هذه الآلية المنمقة إنما هي الإيحاء بأن للجبهة العمالية تنظيمًا ومهمات مماثلين لتنظيم أرباب العمل ومهماته. أما في واقع الحال، فإن الجبهة العمالية لا تمارس أي وظائف اقتصادية أو سياسية أصيلة. فهي ليست منظمة تسويق، لأن لا علاقة لها بتنظيم الأجور ولا ظروف العمل. وهي ليست منظمة سياسية للعمال ولا حتى مجرد منظمة حصرية للعمال. مهماتها خمس: تشريب العمال الأيديولوجية النازية؛ استيفاء الضرائب من الطبقة العاملة الألمانية؛ تأمين مناصب لأعضاء الحزب الموثوق بهم؛ تذرير الطبقات العاملة الألمانية؛ وممارسة بعض الوظائف النقابية الداخلية. أما رجال الأعمال، من جهة ثانية، فإن لهم منظمة عاملة بذاتها على أساس إقليمي ووظيفي؛ بينما يعدم العمال نظيرها. فالجبهة العمالية ليست إلا منظمة أخرى للشعب الألماني بأسره من دون تمييز من حيث المهنة، أو التدريب، أو المكانة الاجتماعية.

المهمة الأولى للجبهة العمالية هي تشريب الطبقة العاملة الألمانية المذهب النازي والقضاء على آخر بقايا الاشتراكية والماركسية، والحركة النقابية الكاثوليكية والديمقراطية. وعُهِدَ بهذه المهمة إلى الجبهة العمالية تحديدًا من خلال مسؤوليها الرسميين الذين لا يحصيهم عدّ في المكاتب المركزية، والإقليمية، والمحلية، ولا سيما عبر ما يسمى بفرق المنشأة، أي أعضاء الحزب الموثوق بهم في كل منشأة، والعاملين كعملاء للإرهاب النازي، وعبر فرق الصدام السياسي[12]. وفرق الصدام، حسب تعبير الدكتور ليه، هم «النواة شبه العسكرية لجماعة المنشأة، النواة التي تطيع الفوهرر طاعة عمياء. وشعارها هو 'الفوهرر دائمًا على حق'»[13]. وفرق الصدام غير

---

(12) *New York Times*, 14/2/1940.

(13) Ernst Fraenkel, *The Dual State: A Contribution to the Theory of Dictatorship*, Translate from the German by E. A. Shils in collaboration with E. Lowenstein and K. Knorr (New York: Oxford University Press, 1941), p. 194.

منصهرين في منظمة قومية؛ بل تخضع كل مجموعة منهم للمنظمة الحزبية المحلية بالتضافر مع الجبهة العمالية المحلية، وتشرف عليها الدائرة الرئيسة لفرق المنشأة.

حُلَّت منظمة خلايا العمال النازية NSBO، منظمة الحزب الأصلية في المنشآت، والمتاجر، والمكاتب. وشاركتها المصير نفسه منظمات خلايا الحرف وتجارة التجزئة (NS Hago). كانت هاتان المنظمتان تشكلان الطليعة النضالية للحركة في صفوف الطبقات العمالية وصغار رجال الأعمال. كانتا منظمتين محليتين مفرطتين في محليتهما ولذلك كانتا غير متناغمتين مع سياسة التذرير النازية. وكان يكمن فيهما خطر التحول إلى مراكز للسخط والمعارضة عبر الاتصال بين العمال في مختلف المنشآت ورجال الأعمال من مختلف القرى والبلدات. كان لا بد من أن تذهبا.

لم يبق سوى الجبهة العمالية وحدها لأعضاء الحزب ولغير الأعضاء على السواء. وعلى الرغم من أنه لا وجود لإلزام قانوني بالانضمام إلى الجبهة العمالية، فإن الضغط غالبًا ما يكون على درجة من القوة بحيث إنه لا يُنْصَح أحد بالبقاء خارجها. يجب على الأعضاء أن يحضروا الاجتماعات، ولكن يجب عليهم ألا ينخرطوا في المناقشات. ويجوز لهم أن يتقدموا بأسئلة ولكن ليس لهم الحق في الإصرار على الإجابة. صحف الجبهة ودورياتها بدائل هزيلة عن منشورات النقابات في عهد الجمهورية. فهي مملوءة بصور الفوهرر وحاشيته، وصور الحرب، وخطب القيادة، ووصف فردوسي للحياة في ألمانيا الجديدة، وتمجيد للحزب والرايخ، والقليل من سوى ذلك: القليل، بالطبع، من المعلومات المتعلقة بأحوال العمل والعمال.

ما عاد من الممكن للطبقات العاملة أن تعبر عن الصلات المتولدة عن العمل المشترك والتدريب المشترك. ثمة منظمات خاصة للأطباء، وأطباء الأسنان، والمحامين؛ وثمة روابط حرفية، ومجموعات، وغرف للتجارة والصناعة، وغرف للحرف ولرجال الأعمال، ولكن العمال والأجراء الألمان وحدهم من بين قطاعات السكان كافة، يفتقرون إلى منظمة مبنية على الاختلافات والتشابهات الطبيعية في العمل والمهنة. ذهبت الجبهة العمالية بعملية البيروقراطية إلى أقصاها. فالبيروقراطية لا تتوسط في العلاقات بين

المؤسسة والعامل فحسب، بل غَدَت العلاقات بين العمال أنفسهم تمرّ اليوم من خلال بيروقراطية مستبدة.

4. قانون العمل(14)

جماعة المنشأة وقائد المنشأة

لم تواجه الأيديولوجيا النازية المتعلقة بالجماعة والقيادة من المصاعب في أي حقل من الحقول ما واجهته في قانون العمل. أساس قانون العمل وعلاقات العمل هو العقد الفردي الذي يبيع بمقتضاه الأجير قدرته على

(14) تستند روايتي إلى المصادر التالية: Theodor Rohlfing and Rudolf Schraut, eds., *Die arbeitsgesetze der gegenwart*, Guttentagsche sammlung deutscher reichsgesetze; 210 (Berlin; Leipzig: W. de Gruyter, 1938); Alfred Hueck, Hans Carl Nipperdey and Rolf Dietz, eds., *Gesetz zur Ordnung der nationalen Arbeit und Gesetz zur Ordnung der Arbeit in öffentlichen Verwaltungen und Betrieben, mit den Durchführungsverordnungen, den Einführungsverordnungen für die Ostmark und die sudetendeutschen Gebiete, der Verordnung über die Lohngestaltung und anderen einschlägigen Vorschriften*, 3rd ed. (München: Beck, 1939); Rolf Dietz, *Gesetz zur ordnung der nationalen arbeit und Gesetz zur ordnung der arbeit in öffentlichen verwaltungen und betrieben nebst ihren durchführungsverordnungen*, 4th ed. (München; Berlin: Beck, 1936); Arthur Nikisch, *Arbeitsrecht*, Grundrisse des deutschen Rechts; 3, 2 vols. (Tübingen: Mohr, 1936-1938); Gerhard Hachtmann, *Die Wandlungen des industriellen Arbeitsverhältnisses: ein Vergleich kapitalistischer und nationalsozialistischer Arbeitsverfassung* (Bleicherode am Harz: Nieft, 1936); Erich Burkhardt, *Zehn jahre arbeitsgericht; wichtige fragen aus dem arbeitsrecht* (Berlin; Leipzig: Walter de Gruyter and co., 1937); Werner Mansfeld [et al.], eds., *Die Ordnung der nationalen Arbeit; Kommentar zu dem Gesetz zur Ordnung der nationalen Arbeit und zu dem Gesetz zur Ordnung der Arbeit in öffentlichen Verwaltungen und Betrieben unter Berücksichtigung aller Durchführungsbestimmungen*, 2nd ed. (Berlin: Deutsches Druck- und Verlagshaus, 1934); Deutsche Arbeitsfront, Sozialamt, *Deutsche Sozialpolitik* (Berlin: Deutsche Arbeitsfront, 1937); Alfred Hueck, *Entwurf eines Gesetzes über das Arbeitsverhältnis*, Adademie für deutsches recht.; Arbeitsberichte (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1938); Fritz Meystre, *Allgemeine Sozialpolitik*, mit einem Vorwort von Ludwig Brucker, Recht der deutschen Arbeit; 6 (München: Heerschild-Verlag, 1934); Fritz Seldte, *Sozialpolitik im Dritten Reich* (Berlin: [s. n.], 1935-1938); Wolfgang Siebert: *Das Arbeitsverhältnis in der Ordnung der nationalen Arbeit*, Der Deutsche Staat der Gegenwart; 18 (Hamburg, Hanseatische Verlagsanstalt, 1935), and «Grundfragen des Arbeitsverhältnisses im Lichte der neueren Rechtsprechung» *Juristiche Wochenschrift* (1937), pp. 1103-1111; Angela Meister, *Die deutsche Industriearbeiterin: ein Beitrag zum Problem der Frauenerwerbsarbeit*, Münchener volkswirtschaftliche Studien, Neue Folge; 27 (Jena: G. Fischer, 1939), and *Jahrbuch*, 2 vols. (Berlin: [s. n.], 1938-1939).

وثمة بعد هذا عدد من المقالات وقرارات المحاكم التي ذكر بعضها، ومجموعة المواد التشريعية المذكورة في ..... p. 500 هناك مناقشتان موثوقتان بالإنكليزية لمسائل محددة: Taylor Cole, «National Socialism and the German Labor Courts,» *Journal of Politics*, vol. 3, no. 2 (May 1941), pp. 169-197, and Nathan Albert Pelcovitz, «The Social Courts of Honor of Nazi Germany,» *Political Science Quarterly*, vol. 53 (1938), pp. 350-371.

العمل لفترة محددة، وسعر محدد، وأداء محدد، ومكان محدد. وحتى في نظام جماعي كليًا لقانون العمل ينتظم فيه كل عامل، توجد اتفاقات فردية يتأسس عليها العقد الجماعي. فالاتفاق الفردي يبقى الأساس الذي لا بد منه لكل علاقات العمل. ذلك لأن الاتفاق الجماعي لا يصبح ساري المفعول إلا إذا وجدت اتفاقات فردية، سواء أكانت مفروضة على رب العمل أم على العامل أم على كليهما. وعقد العمل الفردي يحجب، طبعًا، كون العامل خاضعًا لسلطة رب العمل، ولكنه مع ذلك أداة عقلانية تفصل العمل عن وقت الفراغ وتحدد بوضوح سلطة رب العمل في المكان، والزمان، والوظيفة. ولا بد لأي مجتمع حديث من أن يعتبر قوة العمل سلعة، وإن لم تكن سلعة فحسب.

هذا الاعتبار البسيط كان عرضة لرفض شديد من النازيين الذين أصرّوا على أن قوة العمل ليست سلعة[15]. فمفهوم عقد العمل الفردي نفسه هو مفهوم روماني (Romanistic)[16]. «إن علاقة العمل هي علاقة خاصة بالجماعة وتستند إلى الشرف، والإيمان، والعناية. إنها علاقة يستعمل فيها التابع قوة عمله لصالح صاحب مشروع، إما في منشأة الأخير وإما على نحو آخر في خدمته. وعقد العمل هو الاتفاق الذي ينشئ علاقة العمل ويصوغها»[17].

إن أساس علاقات العمل هي «فكرة الإيمان الأخلاقية»[18]. «ما هو حاسم في علاقة العمل ليس الفكرة الرومانية المادية 'استئجار شغل العمال' (locatio conductio operarum) بل البنية الجرمانية لعقد الإيمان... فالتابع يدخل في خدمة صاحب المشروع ولا يحصل على العوض فحسب بل وعلى الحماية والعناية قبل كل شيء. وهو لا يؤدي بالعمل فحسب بل يعد بالإيمان والعمل الذي يعتبر تجسيدًا له إذا جاز القول»[19].

(15) Meystre, p. 42.

(16) Seldte, p. 31.

(17) Hueck, *Entwurf eines Gesetzes*, Section 1.

(18) Mansfeld [et al.], eds., p. 12.

(19) Dietz, *Gesetz zur ordnung der nationalen arbeit*, p. 5.

يمكن أن تكرر هذه الاقتباسات إلى ما لا نهاية. ويشكل الساسة والفلاسفة النازيون جوقة تنشد أنَّ العمل ليس سلعة؛ العمل شرف؛ والعلاقة بين رب العمل والعامل هي علاقة جماعية.

يبدأ ما سمي بميثاق العمل (القانون الذي ينظم العمل القومي، 20 كانون الثاني/ يناير 1934) بالبند الآتي: «في المنشأة، يعمل صاحب المشروع، بوصفه قائد المنشأة، والأجراء والعمال، بوصفهم تابعين، معًا لتحقيق أهداف المنشأة والمنفعة العامة للشعب والدولة». إن أيديولوجية جماعة المنشأة تشبه عن كثب نظرية «المشروع كمشروع» وتقوم بالوظيفة نفسها. وبينما تسلّم النظرية الأخيرة الشركة إلى مجلسها، فإن نظرية جماعة المنشأة تسلم العمال إلى سلطة المالك.

إن أيديولوجية الجماعة في علاقات العمل هي من أسوأ مواريث الجمهورية وأبرزها دلالة. نصت الفقرة 615 من القانون المدني الإمبراطوري على أنه يجب أن يحصل كل موظف يقدم عمله لرب عمل على أجوره حتى عندما يتعذر على الأخير أن يشغّله إما بسبب من الأخطاء التقنية في المصنع وإما بسبب الأوضاع الاقتصادية أو الإضراب في مصنع آخر. وذهب المشترعون في تسويغ ذلك إلى القول بأن على رب العمل باعتباره مالكًا أن يتحمل كامل المخاطر التي ينطوي عليها تشغيل مؤسسته. وعكست المحكمة الفدرالية العليا هذا النص القانوني عام 1921، محتجة بأن إنشاء مجالس الأعمال أوجد جماعة المنشأة التي بات فيها المُسْتَخْدَم «حلقة حية» وترتب عليه لذلك مشاطرة المخاطر[20]. وأشير على المحاكم الأدنى مرتبة بأن تتحرى الإنصاف في كل حالة على حدة. فإذا كان الاضطراب ناشئًا عن إضرابات، مثلًا، لا يكون رب العمل ملزمًا بدفع الأجور وإن حصل التوقف في مشروع لا علاقة له كليًا.

كان ما سمي بجماعة المنشأة جماعة غريبة جدًا حتى أيام الجمهورية. كانت جماعة تشترك في الغُرم لا في الغُنم قطّ. ولم تصل أي محكمة قطّ، لا أيام الجمهورية ولا بعدها، إلى النتيجة المنطقية بأن الأرباح الكبرى يجب أن

(20) راجع تحليل هذا الاتجاه في: Franz L. Neumann, *Die politische und soziale Bedeutung der arbeitsgerichtlichen Rechtsprechung* (Berlin: E. Laub, 1929), pp. 29-33.

تقود بصورة آلية إلى أجور كبرى. لم تكن نظرية جماعة المنشأة شيئًا إلا مجرد مذهب لا ديمقراطي خرّب من خلاله القضاء تشريعات العمل التقدمية.

إن للقيادة في علاقات العمل معنى مختلفًا ووظيفة مختلفة عن القيادة في السياسة أو الأعمال. القادة السياسيون كلهم يُخْتَارون من فوق. أمّا رب العمل فهو قائد المنشأة لا لشيء إلا لأنه المالك أو المدير. إن ملكية وسائل الإنتاج تعني بصورة تلقائية السيطرة التسلطية على العمال، و«الجماعة» التي تنشأ على هذا النحو أشبه بالثكنة. وتبيّن الفقرة الثانية من ميثاق العمل النازي هذا الأمر بيانًا لا لبس فيه:

«يتخذ قائد المنشأة القرارات مقابل كافة التابعين، في كل الأمور المتعلقة بالمنشأة ما دام ينظّمها القانون.

«وعليه أن يرعى مصالح الأتباع، بينما على هؤلاء أن يلتزموا بالثقة فيه استنادًا إلى جماعة المنشأة».

أما المحاولات التي بذلها الخبراء القانونيون النازيون لإحلال نظرية الجماعة محل نظرية عقد العمل فباءت كلها بالفشل. إذ عجزوا عن أن يجدوا قاعدة قانونية لعلاقات العمل لا تشبه عقد العمل الليبرالي، الروماني، المادي والفردي المدان. وبعد اليأس من ذلك أقرّ الشارح الرئيس بأن عقد العمل جوهري لإقامة الجماعة[21]. لكن لغة نظرية الجماعة ما زالت قائمة، كما أن الأعباء الملقاة على كواهل العمال زيدت كثيرًا.

واجب رب العمل بالسهر على مصلحة العمال ليس بدعة تنفرد بها النازية؛ إذ نُصَّ عليه في الفقرات 616-618 من القانون المدني الصادر عام 1900 استنادًا إلى تصوّر لعقد العمل بوصفه ليس مجرد علاقة تبادل، بل علاقة قوة يضع إنسانًا تحت سلطان إنسان آخر. والسلطة تستجر واجبات، وهذا ما كان قد تيسر إدراكه لواضعي القانون المدني «المادي» و«الروماني». وواجب رب العمل الحؤول دون الحوادث، والاعتناء بصحة عماله وأجرائه وأمنهم لا يلزم

---

(21) Hueck, Nipperdey and Dietz, eds., note 17 to Section I, and note 1 before Section 26.

عن أي جماعة مزعومة، بل عن كون المالك يتحكم بوسائل الإنتاج. لم تضف أيديولوجية الجماعة التي جاءت بها النازية شيئًا هنا. وأنا لم أستطع أن أجد قرارًا واحدًا صادرًا عن محكمة العمل العليا يحسن بصورة ملموسة حماية العامل مستوحيًا أيديولوجية الجماعة[22]. غير أنني وجدت حالات لا تحصى استعملت فيها هذه النظرية لحرمان العمال والأجراء من بقية ما تبقى من تلك الحقوق التي منحهم إياها الطابع العقلاني لعقد العمل الفردي.

يكمن جوهر القانون العقلاني في تحديد الحقوق والواجبات تحديدًا واضحًا. وما جرى هو أنّه تمت التضحية بهذه العقلانية تضحية شبه كلية. في المجتمع الليبرالي يبيع العامل قدرته على العمل لفترة ما من الوقت، في مكان ما، وأداء ما، وثمن ما. أما في ظل النازية فزالت جميع الحدود إلا متى كانت محددة بالقانون، أو بفضل أمين العمل، أو قواعد المنشأة. والنظرية الجديدة القائلة بأن العامل ملزم بالثقة تعني، بإجماع آراء الفقهاء القانونيين النازيين، أنه ملزم بالقبول بأي عمل يطلبه رب العمل ضمن المعقول، سواء أكان متفقًا عليه سابقًا أم لم يكن؛ وأن عليه أن يعمل في أي مكان يحدده رب العمل ضمن المعقول، سواء أكان متفقًا عليه أم لم يكن؛ وأن عليه أن يقبل بأيّ أجور يحددها رب العمل بإنصاف، إلا إذا كانت محددة بقواعد الأمين أو المنشأة[23].

جملة القول، إن نظرية القيادة والجماعة في علاقات العمل تستعمل مصطلحات من القرون الوسطى لتحجب تسليم حقوق العامل تسليمًا كاملًا لرب العمل عبر تقويض عقلانية عقد العمل الفردي. ويتضح مدى مناقضة هذه الأيديولوجيا للواقع عندما نتذكر المناقشات المتعلقة بالتحكم بسوق العمل. فالتوطين القسري، والتدريب الإلزامي، والطرد، يصعب أن تكون وسائل ناجعة

---

(22) من الأحكام الأنموذجية قرار محكمة العمل العليا الصادر في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1940 الذي يرفض أن يمنح لرجل مسلول أجر الأيام الثلاثة الأولى بعد بدء مرضه، بحجة أنه يجب لنظرية جماعة المنشأة النازية الجديدة ألا تقود إلى إعادة تأويل الفقرة 616 من القانون المدني، وهي تنص على واجب رب العمل أن يدفع الأجور إذا كان العامل لا يستطيع العمل «لفترة من الوقت قصيرة نسبيًا». وقد قضت المحكمة بأن هذا الشرط لا يمكن أن يطّرح اليوم. انظر: *Deutsches Recht* (1941), p. 893.

(23) Hueck, Nipperdey and Dietz, eds., notes 19-22 to Section 2, and Nikisch, vol. 2, p. 78.

لإيقاظ روح الجماعة في المنشأة. وعمال النسيج أو الأجراء العاملون في متجر بيع التجزئة الذين شحنوا في الشاحنات وقطارات الشحن إلى مناطق نائية من الرايخ الألماني الأكبر ثم أكرهوا على العمل في مهن جديدة، لا يمكن أن تنمو لديهم مشاعر جماعة المنشأة.

المنشأة

أتاحت ديمقراطية فايمار للعمال أن يختاروا، عبر مجالس الأعمال، ممثليهم في المنشأة بانتخابات سرية يتنافس فيها المرشحون. قمعت النازية مجالس الأعمال واستعاضت عنها بما سمي بمجالس الثقة التي كانت تشكل على الطريقة النازية النموذجية. يسمّي قائد المنشأة (أي رب العمل أو مدير أعماله)، بالاشتراك مع رئيس منظمة خلايا العمال النازية، أعضاء اللائحة (عضوان إلى عشرة أعضاء بحسب حجم المنشأة)، ويقوم العمال كل شهر آذار/مارس بالموافقة عليها أو رفضها في ما يُسمّى بالانتخابات. لا يسمح بوضع لائحة أخرى، طبعًا. والمجلس، بعد هذا، هو «مجلس قائد»[24]، وتحدد الفقرة السادسة من ميثاق العمل هذه العبارة لتعني أنه تحت قيادة رب العمل. ومهمة المجلس هي «تعميق الثقة المتبادلة داخل جماعة المنشأة»؛ مناقشة الإجراءات «المتعلقة بتحسين الفعالية»؛ إيجاد ظروف العمل العامة وتنفيذها؛ والاهتمام بحماية العمال وتسوية النزاعات. يمكن لأمين العمل أن يعزل عضو المجلس، لكنّه لا يمكن أن يُصْرَف من عمله إلا إذا أُغلقت المنشأة أو إذا أُنهي عقد عمله لسبب وجيه. إذا كان ربُّ العمل يمتلك منشآت عدة في الوحدة التقنية أو الاقتصادية نفسها، وإذا لم يكن يديرها كلها بنفسه، فعليه أن ينشئ مجلسًا للمؤسسة مكونًا من أعضاء مختلف مجالس المنشآت ليستشيرهم في شؤون السياسة الاجتماعية.

كان من شأن سيطرة الجبهة العمالية شبه الكلية (المدعومة بفرق المنشأة)، ومعها ربُّ العمل، على تركيبة «مجلس الثقة» أن توحي بما يشبه الضمانة ضد تحول أمثال هذه المجالس إلى مراكز للمعارضة. لكن الظاهر أن المجالس

---

(24) Hueck, Nipperdey and Dietz, eds., note 15 to Section 5.

كانت في كثير من الحالات تخضع لسيطرة نقابيين مخضرمين وتحوّلت فعلًا إلى رؤوس حراب للمعارضة. ولم تكن النازية قادرة على قهر العامل اليدوي أو حتى فئة الأجراء بكاملها. ولا بد للتمكن من تقويم آراء الطبقات العاملة في ظل جمهورية فايمار من تسليط الانتباه بصورة خاصة على انتخابات مجالس الأعمال. ولعلها أهم من الانتخابات البرلمانية، لأن العمال عند اختيارهم أعضاء المجالس كانوا يرتكزون في قرارهم على التجربة الاجتماعية الفعلية بصورة شبه حصرية. ومن هذا الباب نجد أن تركيبة مجالس الأعمال عام 1930 وعام 1931 لافتة؛ إذ لا نجد أي عضو نازي في عام 1930، ولا نجد إلا 710 أعضاء فقط من أصل 138,000 عضو في عام 1931:

تركيبة مجالس الأعمال للعمال اليدويين في عامي 1930 و1931
(منقولة عن نقابة ADGB الاشتراكية)[25]

نوع النقابة	1930	1931
ديمقراطي اجتماعي	135689	115671
كاثوليكي	11333	10956
ديمقراطي	1561	1560
شيوعي	2374	4664
نازي	...	710
تنظيمات أخرى	1025	1282
غير منظمين	4163	3575
المجموع	156145	138418

(25) W. Woytinsky in: Ludwig Heyde, ed., *Internationales handwörterbuch des gewerkschaftswesens*, in gemeinschaft mit Anton Erkelenz [et al.], 2 vols. (Berlin: Berlin: Werk und wirtschaft verlagsaktiengesellschaft, 1930-1932), p. 1590.

للاطلاع على نتائج مماثلة في صناعة المعادن، انظر: *Protokoll der II Konferenz des Reichsbeirats der Betriebsräte und Konzernvertreter der Metallindustrie* (Berlin: Verlagsgesellschaft des Deutschen Metallarbeiter-Verbandes, 1932), p. 142.

تُظهر أرقام الانتخابات البرلمانية الشيء نفسه، متى تم تحليلها تحليلًا دقيقًا. ففي انتخابات 31 تموز/ يوليو 1932، يوم أحرز الحزب النازي أعظم انتصار برلماني له في ظل أوضاع ديمقراطية، حصل الديمقراطيون الاجتماعيون والشيوعيون على 13,241,000 صوتًا. وكان في ألمانيا في ذلك الوقت حوالى 18,267,000 من العمال اليدويين والعمال ذوي الياقات البيض. ومع أن الناخبين اليساريين لم يكونوا من العمال كلهم، إلا أن معظمهم كان كذلك. ويمكن تبيين ذلك بمقارنة النتائج في مقاطعة صناعية وزراعية تضم أقلية كاثوليكية لا يستهان بها (هيسن - ناساو)، ومقاطعة متقدمة صناعيًا وبروتستانتية في معظمها (ساكسونيا)، ومقاطعة زراعية وبروتستانتية في معظمها (بروسيا الشرقية)، ومقاطعة كاثوليكية وزراعية في معظمها (بادن)[26]. ويجوز لنا أن نستنتج بأمان أن حوالى 65 في المئة من العمال والأجراء صوتوا للحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الشيوعي في أواسط العام 1932. حتى في انتخابات 5 آذار/ مارس 1933، يوم صار الحزب الشيوعي غير شرعي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي مقموعًا تمامًا، كانت حصة الحزبين مجتمعين 30.6 في المئة من الأصوات؛ والوسط الكاثوليكي 11.2؛ والقوميين 8.0؛ وحزب الشعب 1.1؛ وحزب الشعب البافاري 2.7؛ والحزب النازي 43.9 في المئة.

أذاع النظام النازي إحصاءات رسمية عن الانتخابات لمجالس الثقة، لكن الإحصاءات تلك لا تفصح عن النتائج الحقيقية. إلا أننا نملك مؤشرًا بسيطًا ومضمونًا عن النتائج، هو أنّه لم تجر أي انتخابات منذ آذار/ مارس 1936[27]. ولا تزال ولايات أعضاء المجالس تمدد سنة بعد سنة، كما أن التبدلات تتم عبر التعيين من أمناء العمل. بعبارة أخرى، لم يبق للعمال ظل تمثيل في المنشأة، على الرغم من الكلام المنمق في ميثاق العمل. فمجالس الثقة ليست إلا مجرد أدوات لفرق المنشأة والجبهة العمالية، وهي تستعمل لإرهاب العمال ورب العمل على السواء، ولزيادة الفعالية.

---

(26) عن نسبة الأصوات الاجتماعية الديمقراطية والشيوعية إلى عدد العمال انظر: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1932), pp. 542 and p. 18.

(27) Hueck, Nipperdey and Dietz, eds., note 1a to Section 9.

تتعزّز عملية عزل العامل وإرهابه من خلال توسيع مفهوم الخيانة. فكل وثيقة، أو رسم، أو شيء أو «واقعة أو أنباء عنها» يمكن أن تعتبر سرًّا من أسرار الدولة وفقًا للقانون الجزائي. وإفشاء معلومات كهذه لشخص ثالث، لا لحكومة أجنبية بالضرورة، يشكل خيانة للبلد. كل تحضير للإفشاء يعاقب بالإعدام، والإفشاء غير المتعمد يعاقب بالسجن حتى ثلاث سنوات. ولما كانت معظم المنشآت منخرطة في العمل الحربي في إطار اقتصاد الحرب والاستعداد لها، فإن جميع أسرار المصانع تصبح فعليًا أسرار دولة، ويخيّم خطر السجن، أومعسكرات الاعتقال، أو الموت على رؤوس معظم العمال وعائلاتهم. وبذلك تكتمل عزلة العامل. وليس هذا كل شيء. فقرار اقتصاد الحرب الصادر في 4 أيلول 1939 يقضي بالسجن أو الإعدام لكل «من يتلف، أو يضع جانبًا، أو يحتفظ بمواد أولية أو منتوجات يُحْتَاج إليها لتلبية حاجات الشعب الحيوية، ويعرّض بسوء نية تلبية هذه الحاجات للخطر» (الفقرة الأولى)[28]. شُدِّد قانون العقوبات وأُنشئت محاكم خاصة.

ينبغي أن نصل إلى الاستنتاج بأن نظرية الجماعة، وقيادة المنشأة، ومجالس الثقة، والجبهة العمالية، وفرق المنشأة إنما تقوم بوظيفة واحدة: إنها حيل للتلاعب بالطبقات العاملة، وبسط السيطرة التسلطية، وتقويض الاختلافات الطبيعية التي ينشئها العمل، والتدريب، والمهنة، وعزل كل عامل فرد عن عائلته، وخلق النخب. وليست مستلزمات الحرب هي المسؤولة؛ بل بنية العمل نفسه وبنية سواها من العلاقات الاجتماعية.

شرف العمل ومحاكم العمل

ينص مرسومٌ على أن أصحاب المشروعات والمديرين المنتمين إلى المجموعات والغرف ملزمون بأن يكونوا لائقين وشرفاء في نشاطهم الاقتصادي. الانتهاك الفاضح يعاقب بالإنذار، فالتوبيخ، أو الغرامة، أو فقدان الحق في عضوية المجموعات والغرف، وهي عقوبات لا تؤذي صاحب

---

(28) Hans Ernst Posse, ed., *Kommentar zur Reichsverteidigungsgesetzgebung*, 4 vols. (München: Beck; Berlin: O. Elsher, [s. d.]), vol. 1, Kriegswirtsschaftsverordnung, p. 2.

المشروع اقتصاديًا بل تمس بمكانته السياسية. وشُكِّلت محاكم تأديبية خاصة لكل غرفة اقتصادية مناطقية ومحكمة فدرالية استئنافية واحدة. وهي محاكم أنداد، تتكون من اثنين من أصحاب المشروعات أو المديرين، ورئيس يعينه وزير الاقتصاد بتوصية من رئيس الغرفة الاقتصادية القومية (أما محكمة الاستئناف فتتكون من أربعة من أصحاب المشروعات أو المديرين ورئيس)[29].

إنَّ التعارض مع المحاكم الاجتماعية المتعلقة بالشرف في علاقات العمل كاشف بصورة صارخة؛ إذ ينص ميثاق العمل على «أن كل عضو في جماعة المنشأة يتحمل المسؤولية عن تنفيذ مهمات الجماعة تنفيذًا يرضي الضمير». ويعتبر أرباب العمل منتهكين للشرف الاجتماعي إذا ما «أساؤوا عمدًا استعمال مركز سلطتهم في المصنع لاستغلال قوة عمل التابعين أو للمساس بشرفهم». ويعاقب الأجراء عندما يعرّضون سلام العمل للخطر عبر تحريض التابعين على التمرد»؛ وعندما يغتصب أعضاء المجلس لأنفسهم حق التدخل في شؤون الإدارة عمدًا؛ وعندما يخلّون باستقرار روح الشراكة؛ أو«عندما يكررون مناشدة أمين العمل بخفة أو يخالفون أوامره بشدة»؛ أو عندما يفشون أسرار المنشأة. ويجوز أن يعاقب أرباب العمل بإنذار، أو توبيخ، أو غرامة تصل إلى 10,000 مارك، أو فقدان الحق بمركز قيادة المنشأة. الجزاء الأقصى بحق الأجير هو الصرف من الخدمة.

محاكم الشرف الاجتماعي ليست محاكم أنداد. المحاكم المناطقية تتكون من قاض تعينه وزارتا العمل والعدل، وقائد منشأة وعضو مجلس يُختار من قائمة تعدّها الجبهة العمالية. أما محكمة الاستئناف الفدرالية فتتكون من ثلاثة قضاة، وقائد منشأة، وعضو مجلس واحد. تأثير العمال معدوم. وعقابهم أشد قسوة، لأن الصرف من الخدمة يهدد مورد عيشهم، بينما الجزاء الأقصى الذي ينزل برب العمل، وهو فقدان صفة قيادة المنشأة، يترك ملكيتها سالمة. والأكثر من ذلك أن محكمة الشرف الفدرالية حكمت بأن رب العمل يمكن أن يحرم

---

(29) وقد استعملت شرح رولف ديتز في: Rolf Dietz, *Ehrengerichtsordnung der gewerblichen wirtschaft vom 20. januar 1937: textausgabe mit einleitung, erläuterungen und sachverzeichnis* (München; Berlin: C. H. Beck, 1937).

من قيادة المنشأة لفترة محدودة من الزمن، ولمنشأة واحدة فقط إذا كان يملك أكثر من واحدة[30].

والواقع أن هذه الآلة القضائية الخاصة لم تكن أكثر من مجرد زخرف. في العام 1937 لم تسجل سوى 342 دعوى، و232 في العام 1938، و142 في العام 1939. وكان عدد المحاكمات 156 في عام 1939، وُزِّعَت كما يلي[31]:

ضد قادة منشآت، 119

نواب، 1

قيمين، 19

تابعين، 14

كي لا يتسبب ارتفاع عدد المحاكمات التي تناولت أرباب العمل والقيمين في محاكم الشرف بتضليل القارئ، لا بد من تفصيل مضمونها في ما يلي:

ضد منشآت حرف يدوية، 32

مشاريع زراعية، 32

منشآت صناعية، 12

باعة تجزئة، 9

مؤسسات للمواصلات، 4

أصحاب حانات ومطاعم، 4

مؤسسات للبناء، 16

غير ذلك، 4

(30) قرار 17 كانون الثاني/يناير 1940: *Deutsches Recht* (1940), p. 2125.

(31) «Soziale Ehrengerichtsbarkeit 1939,» *Soziale Praxis*, vol. 49 (1940), pp. 458-459.

من الواضح أنَّ الكثرة الكاثرة هي من صغار رجال الأعمال. وهم دائمًا منتهكو تشريعات العمل، لا لأنهم خبثاء بصورة فريدة، بل لأن المنشآت الكبرى أقدر منهم بكثير على هضم أعباء الإصلاح الاجتماعي. أخيرًا، في سبع حالات فحسب حُرِمَ قادة المنشآت فعليًا من الحق في أن يكونوا قادة منشآت.

كان ثمة حوالى 20,000,000 أجير من ذوي الياقات الزرق وذوي الياقات البيض مستخدمين في عام 1939، ولم تسجل إلا 14 دعوى ضد «التابعين». يبدو هذا الأمر مذهلًا، لكن التفسير بسيط وبالغ الدلالة. فالآلة الإرهابية أشد وطأة وشمولًا ضد التابعين مما هي ضد أي شريحة أخرى في المجتمع. لِمَ كان على الشرطة، أو الجبهة العمالية، أو رب العمل أن يتجشّم عبء إجراءات قضية مزعجة أمام محاكم الشرف عندما تتاح أمامه وسيلة أرخص، وأسرع، وأفعل؟ فثمة جهاز الجيش، وخدمة العمل، والاعتقال الاحتياطي (وهي العبارة المهذبة المعبرة عن معسكرات الاعتقال) التي لا تستلزم أي إجراءات على الإطلاق، ثم إن أمامه في الأحوال الطارئة المحاكم الجنائية الخاصة التي تستطيع إصدار قراراتها خلال أربع وعشرين ساعة. ولئن كان لمحاكم الشرف الاجتماعي أي دور فإنما هو التوبيخ على مخالفة عابرة يقوم بها واحد من صغار رجال الأعمال، فيبرهن للعمال عن الوعي الاجتماعي للنظام.

أما محاكم قانون العمل، وهي المساهمة البارزة التي قدمتها جمهورية فايمار لعلاقات العمل العقلانية، فتظل قائمة مع تعديلات لا تكاد تذكر في بنيتها[32]. لكنها فقدت، ككل محكمة أخرى، معظم وظائفها. ولما لم تعد توجد عقود جماعية، فلا مجال لقيام دعاوى قانونية بين النقابات ومنظمات أرباب العمل. ما عاد ثمة مجالس أعمال ولذلك ما عاد من الممكن أن تنشأ نزاعات بين المجالس وأرباب العمل. لم يبق إلا نزاعات فردية بين أجير ورب عمله. ولما كان من كبرى مهمات دوائر المساعدة القانونية في الجبهة العمالية المفاوضة على التسويات، بات فعليًا من غير الممكن أن ترفع إلى المحاكم أي دعوى من دون موافقة الجبهة العمالية. عندما توافق الجبهة العمالية فهي تعمل

(32) مذكور في: Cole, «National Socialism and the German Labor Courts».

مستشارة لكلا الفريقين وهي صاحبة القرار الوحيدة في مسألة القبول بموكلين أو عدم القبول بهم[33].

بدأ إقصاء الموكلين المحترفين عن قضايا العمل كخطوة تقدمية في ظل جمهورية فايمار. كان أمام الأجير أن يرافع عن نفسه أو أن يستعين بوكيل من النقابة للدفاع عنه. وأثّر ما عقب ذلك من احتكار النقابة للتمثيل القانوني في محاكم البداية في تشجيع العمال على الانضمام إلى النقابات، وإن احتفظوا بالاختيار في ما بين النقابات المتنافسة، وحتى لو ظلوا غير منتسبين إلى أي نقابة، كانوا يتمتعون بمكاسب العقود الجماعية المعقودة بين النقابات ومنظمات أرباب العمل. واليوم يؤدي احتكار المساعدة القانونية من قبل هيئة تسلطية إلى القضاء التام على ما تبقى من حقوق العمال.

5. التنظيم الصارم لأوقات الفراغ

بينما تذهب النظريات الليبرالية، ولا سيّما مذهب المنفعة، إلى أن العمل ألم والفراغ من العمل لذة، فإن أوقات الفراغ من العمل تكرَّس، في المجتمع الحديث، وبصورة شبه كاملة، لإعادة إنتاج القوة المستهلكة في العمل. وفي الديمقراطية الجماهيرية، أصبحت أوقات الفراغ خاضعة تمامًا للقوى الاحتكارية. فالأشكال الأساسية للتسلية - الإذاعة، والسينما، والمجلات المثيرة، والرياضة - تخضع كلها للمصالح المالية. وهي نمطية في انتقاء الموضوعات ومعالجتها، وفي تخصيص الوقت لها.

لكن في ظل أوضاع ديمقراطية، تستمر العائلة والكنيسة والنقابة في توفير حوافز أخرى معاكسة تمامًا لأوضاع الحياة السائدة، سواء في العمل أو في أوقات الفراغ. كانت هذه التوجهات التقدمية بيّنة بوضوح في نشاط أوقات الفراغ الذي كانت ترعاه الحركة العمالية الألمانية، سواء الكاثوليكية منها أو الديمقراطية الاجتماعية. المؤسف أن توجهًا آخر كان بيّنًا أيضًا: الحسد من ثقافة

---

(33) بشأن نشاط محاكم العمل انظر: *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 617.

البرجوازية الصغيرة والرغبة في محاكاتها، لا بل في محاكاة أسوأ عناصرها. ففي حقل التربية العمالية، مثلًا، نجد أن برنامج الهيئة النقابية المركزية، ADGB، يتوجه في المقام الأول نحو حوافز رومنطيقية وبرجوازية صغيرة. ولذلك لا نفاجأ إذا رأينا أن جميع المدرّسين السابقين في مدارس ADGB هم أعضاء في الحزب النازي اليوم؛ وبعضهم كان بالفعل أعضاء سريين في الحزب النازي منذ العام 1931. من ناحية ثانية نجد أن البرنامج التربوي لكثير من النقابات المنتسبة، وعلى رأسها نقابة عمال المعادن، كانت على النقيض التام من ذلك. فنشاط التربية وأوقات الفراغ عند هذه الجماعة كان مصممًا لدفع الناس إلى أن يكونوا نقديين حيال ظروف العمل الحالية. والصراع بين المبدأين داخل حركة تربية العمال لم يصل إلى حل قطّ.

كان الوضع نفسه يسود في النشاط الثقافي الآخر للحركة العمالية. كانت بعض روابط الكتاب، وروابط المسرح، وروابط الإذاعة التابعة للنقابات من النوع التجريبي. لم تكن تعتبر وقت الفراغ أساسًا لإعادة إنتاج قوة العمل، ولا الثقافة هي الثقافة الجماهيرية. وهنا أيضًا كان ثمة صراعات وعدم استقرار ناتج منها. ومع ذلك، احتفظت المجموعات العمالية الألمانية التربوية والثقافية بحيوية بارزة. وكانت في الأوساط الكاثوليكية وغير الكاثوليكية على السواء أقوى ترياق في وجه الثقافة الجماهيرية المنمطة التي تمليها الاحتكارات الخاصة. ومع مرور الزمن راحت سياسة النقابات حيال أوقات الفراغ تستهدف تغيير ظروف العمل أكثر من استهداف الاسترخاء واستعادة القوة البدنية لمزيد من الفعالية.

أوقات الفراغ الحرة تناقض النازية. فهي تترك قسمًا كبيرًا من حياة الإنسان خارج السيطرة. «فمن أصل 8760 ساعة سنويًا، 2100 ساعة فحسب (أي 24 في المئة) هي ساعات عمل، بينما 6660 ساعة هي أوقات فراغ. ولو أسقطنا 8 ساعات يوميًا للنوم من أصل أوقات الفراغ هذه، يبقى 3740 ساعة من أوقات الفراغ في السنة»[34]. هذا هو حساب الجبهة العمالية الرسمي.

---

(34) *Jahrbuch* (1938), vol. 1, p. 91.

النظرية النازية في العلاقة بين العمل وأوقات الفراغ متقنة تمامًا. وفي وسعنا أن نكتفي بمثال للتحليل، هو التدريب المهني للمتدرجين. لا بد أولًا من تحذير مبدئي: تشي التصريحات الرسمية للجبهة العمالية الموجهة إلى العمال بكثير من القلق حيال مسألة أوقات الفراغ. فالفراغ ليس مجرد إعداد للعمل، على قولهم؛ بل إن الإثنين ليسا نقيضين بل هما مترابطان. «ينبغي للسياسة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أن تعمل لبلوغ الغاية التالية: أن لا يحتاج المرء إلى الكلام على 'حياة الشعب العملية' بل على الحياة العرقية بما هي كذلك»[35]. أما في المنشورات والمذكرات الموجهة إلى المربّين المحترفين والمنظمين، فيختلف الكلام اختلافًا بيّنًا؛ إذ يكتب الخبير الأبرز في السياسة الاجتماعية للجبهة العمالية ما يلي: «اكتساب القوة للعمل اليومي هو الغرض النهائي الذي تطمح إليه الخليقة الجديدة. ولذلك تحوّلت منظمة أوقات الفراغ المعروفة باسم 'ما بعد العمل' إلى الجماعة النازية المعروفة باسم 'القوة عبر الفرح'»[36].

منسّق نشاط التدريب المهني كله في الرايخ هو ك. أرنهولد[37]. عند تأسيس الدينتا، أي المعهد الألماني للتدريب على العمل التقني[38]، عام 1925، أعلن أرنهولد، مدير هذا المعهد، أن هدفه هو تولّي «قيادة الجميع من الطفولة المبكرة إلى أكبر الشيوخ سنًا، لا لأهداف اجتماعية - وعلي أن أشدد على هذا مرة أخرى - بل من وجهة نظر الإنتاجية. أنا أعتبر أن الإنسان هو العامل الأهم الذي ينبغي للصناعة أن تغذيه وتقوده»[39]. كان الدينتا الذي يديره أكثر علماء النفس والاجتماع الألمان رجعية أثناء جمهورية فايمار، ألدّ أعداء الحركة النقابية مهما كان نوعها. كان يدعم اتحادات الشركات التي

(35) المصدر نفسه، ص 99.

(36) Müller, p. 176.

(37) *Soziale Praxis*, vol. 49 (1940), p. 687.

(38) Brady, pp. 151-152 and 161-162.

(39) Karl Arnhold: *Der Betriebsingenieur als Menschenführer Vortr. geh. in d. Monatsversammlung d. Berliner Bezirksvereins Deutscher Ingenieure am 2. März 1927* ([Düsseldorf]: Dintahaus, 1927), p. 3, and «Lehrling-einst und jetzt,» *Soziale praxis* (23 July 1937), and Brady, p. 164.

كانت تلزم المتدرجين الصناعيين أن ينتسبوا إلى مدارس الدينتا. وقد استولت الجبهة العمالية على الدينتا، وبات الآن يُدْعى المعهد الألماني للتدريب التقني النازي. وفي أواخر عام 1936 كان ثمة 400 مركز تدريب للمتدرجين فضلًا عن 150 مركزًا آخر قيد الإنشاء. كان ثمة 113 صحيفة مصنع تابعة للدينتا توزع ما مجموعه 1,500,000 نسخة مقارنة بـ 95 نشرة للجبهة العمالية توزع 350,000 نسخة فقط[40] (وكان ثمة صحف أخرى للجبهة العمالية تنشر لفروع كاملة من الصناعة أو للجبهة العمالية كلها).

يكمّل عملَ الدينتا المعهدُ الفدرالي للتدريب المهني في الصنائع والحرف اليدوية وعدد من المعاهد العلمية الملحقة باتحادات صناعية. ويمكن التمثيل على النوع الأخير بجمعية سيمنز لعلم النفس التطبيقي المرتبطة بأعظم الاتحادات الكهربائية الألمانية قوة. وتصوغ منشورات هذه الجمعية مشكلتنا على النحو التالي: «صحيح أن ثمة فصلًا بيّنًا... بين العمل ووقت الفراغ... فالإنسان كثيرًا ما يستعمل... وقت الفراغ للعمل الإبداعي... في الحديقة ولتربية شخصيته. ومع الاعتراف الكامل بحماسة وطاقة [أمثال هذه الاهتمامات]... لا بد من الإشارة إلى أن **أهم هدف لوقت الفراغ هو الاسترخاء لاستجماع القوة**». و«من المستحيل أن ننقل جوهر وجودنا من عالم العمل إلى أي عالم آخر»[41]، لذلك كان على التربية أن تكون تربية على العمل. و«يجب أن يشرّب مفهوم الواجب حتى للتلامذة الذين يتعلمون الألفباء»[42].

إن اختزال وقت الفراغ إلى مجرد رديف للعمل هي فلسفة وقت الفراغ النازية. وتبرز وحشيتها من خلال تضافرها مع المبدأ النازي للتنظيم الاجتماعي: سَوْق العمال إلى منظمات هائلة يغرقون فيها، ويفقدون فرادتهم، يسيرون معًا، ينشدون معًا، ويتسكعون معًا لكنهم لا يفكرون معًا أبدًا. ومن هنا كان افتخار الجبهة العمالية بالإنجاز الوحيد لمنظماتها المعروفة بـ «القوة

(40) Müller, p. 175.

(41) Werner Fritzsche, *Das arbeitsethos; der mansch und seine arbeit* (Bad Homburg v. d. H.: Siemens, [1936]), pp. 87-88.

(42) المصدر نفسه، ص 96.

عبر الفرح»؛ ألا وهي المسابقة السنوية للفعالية بين الصبيان والبنات (في العام 1936 كان ثمة 720 مهنة شارك فيها 1,500,000 مشارك؛ وفي العام 1937 كان ثمة 1,800,000 مشارك). والمنشآت التي تطور أنجح معاهد التدريب المهني تتلقى من الدكتور ليه ميدالية الفعالية. وهي ميدالية مصممة على هيئة عجلة مسنّنة تحيط بالصليب المعقوف فوق مطرقة عليها الأحرف DAF (الجبهة العمالية الألمانية) وتحتها الكلمات «منشأة تدريب مهني معترف بها»[43].

تستخدم منظمة «القوة عبر الفرح» مكتشفات علم النفس التطبيقي استخدامًا تامًا لتملي بالتفصيل الطرائق الصحيحة، والتوقيت والمضمون الصحيحين لوقت الفراغ، وذلك لغاية واحدة هي تعزيز إنتاجية العامل. وتخدم الغاية نفسها دائرة «جمال العمل» في الجبهة العمالية، والتي تنحصر مهمتها في تجميل المصانع ومطاعمها. وقدمت هذه المنظمات مكاسب مادية، طبعًا، لكثير من جماعات الطبقة العاملة. لكن مهما استطاعت جوقات الأغاني الصغيرة، والأوركسترات، وفرق البيسبول تحسين حال السجناء، فهي لا تقطّع القضبان.

6. الأجور والدخول وسائل للتحكم بالجماهير

تخدم سياسة الأجور، كنظيرتها السياسة الاجتماعية، الغرض نفسه في التحكم بالإنسان وعزله عن الإنسان الآخر. النازية مبنية على العمالة الكاملة. هذه هديتها الوحيدة للجماهير، وعلينا عدم الاستهانة بدلالتها. لم يوضع حد لدورة الأعمال، طبعًا، ولا تحرر النظام الاقتصادي من بعض فترات الانكماش. لكن سيطرة الدولة على التسليف والمال وسوق العمل تمنع الانتكاسات من أن تتحول إلى بطالة واسعة النطاق. وعلى الرغم من أنه كان حتميًا أن يتراجع الإنتاج بعد الحرب وأن تحول تناقضات نظام الاحتكار الرأسمالي دون توجيه تدفق رأس المال نحو السلع الاستهلاكية، فإن المرجّح هو أن لا تحدث

---

(43) في العام 1938 حضر في مسارح «القوة عبر الفرح» 14 مليون مشاهد، وبلغ عدد المكتبات 5260 مكتبة، وشهد المباريات الرياضية 22.5 مليون مشاهد، وشارك 10 ملايين مشارك في الرحلات. انظر: *Soziale Praxis*, vol. 48 (1939), p. 911.

عمليات صرف جماعية من الخدمة. تعاد النساء إلى المطابخ وذوو العاهات إلى معاشاتهم. ويُجْبَر العمال الذين تجاوزوا السن على التقاعد المستند إلى هبات هزيلة. يعاد سجناء الحرب والعمال الأجانب إلى أوطانهم. ولئن كان الأمر ضروريًا، يوزع العمل ثانية وتقصّر مدة العمل، ويتوقف التقدم التقني أو ربما ينعكس، وتخفّض الأجور وترفع الأسعار. ثمة العشرات من هذه الحيل المتاحة في جعبة نظام تسلطي. لكن لبّ المسألة هو الحؤول دون البطالة بغية الإبقاء على هذه الصلة الوحيدة التي لا تزال تصل بين الجماهير والطبقة المتحكمة بها.

تُشْفَع العمالة الكاملة ببرنامج ضمان اجتماعي متطور؛ إذ تم تهذيب النظام الذي وضعته ديمقراطية فايمار ووضعه تحت السيطرة التسلطية. مساعدات البطالة، التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث، معاشات لذوي العاهات والشيخوخة: هكذا تفوز النازية برضى الجماهير السلبي عنها في الوقت الراهن. والضمان الاجتماعي هو شعارها الدعاوي الوحيد المبني على حقيقة، وربما كان السلاح الأمضى الوحيد في آلتها الدعاوية.

كانت سياسة الأجور لدى النقابات الاشتراكية في جمهورية فايمار تستهدف زيادة حصة العامل من الدخل القومي وتحقيق أجر طبقي. كانت تسعى إلى تسوية الفوارق في الأجور بين العمال غير المهرة، وأنصاف المهرة، والمهرة في كل فرع من فروع الصناعة وداخل الصناعة ككل. حتى المتدرّبون اعتُبروا من جملة المشمولين بهذا المسعى. وحُوِّلَت فترة التدرّب إلى عقد عمل حقيقي بأجور أصيلة. كانت الحركة النقابية تعادي تدابير كالعلاوات العائلية لأنها قد تُخرج الرجل المتزوج المعيل، ولأنها تتناقض مع نظرية الأجر الطبقي. وحارب أرباب العمل سياسة الحركة النقابية بشدة، وتعمّدوا محاولة تأليب أرستقراطية العمال ضد عوامّهم بمنح بعض التنازلات للعمال المهرة وتحسين معاملة الأجراء.

استطاعت النازية تحقيق العمالة الكاملة والضمان الاجتماعي على حساب معدلات الأجور ومستوى معيشة الجماهير تاليًا، أو في الأقل، على

حساب أولئك الذين لم يواجهوا البطالة خلال عهد الجمهورية. والأجور هي عنصر من عناصر الكلفة. وهي الأساس لإعادة إنتاج قوة العمل على نحو ملائم، وطريقة لتوزيع العمال على مختلف فروع الصنائع والمهن. واستعيض عن الأجر الطبقي الذي دعت إليه النقابات الاشتراكية بـ«الأجر الأدائي» (Leistungslohn) الذي تم تحديده في الفقرة 29 من ميثاق العمل[44]. «المبدأ الحديدي لقيادة الحزب النازي»، على ما قال هتلر في مؤتمر الشرف الذي عقده الحزب، «هو أن لا يسمح بأيّ زيادة في معدلات الأجور على الساعة بل زيادة الدخل عبر زيادة الأداء فحسب». القاعدة في سياسة الأجور هي التفضيل الواضح للعمل بالقطعة، والمكافآت، حتى لليافعين من العمال[45]. إن سياسة كهذه تحطّم المعنويات كليًا، لأنها تخاطب أكثر الغرائز أنانية، وتزيد نسبة حوادث العمل زيادة حادة.

فقد المتدربون صفتهم كعمال، وما عاد عقدهم عقد عمل بل «اتفاق تربوي». ولذلك حكمت محكمة العمل الفدرالية العليا بأنه لا يحق للمتدرّب أن يتقاضى أجرًا عن ساعات العمل الإضافية، كما لا يجوز لرب العمل أن يحسم من الأجر لقاء الوقت الضائع[46] (وليس هذا الأمر مشكلة في فترة العمالة الكاملة، في جميع الأحوال). زيدت سلطة أمناء العمل بمقتضى مرسوم اقتصاد الحرب الصادر في 4 أيلول/ سبتمبر 1939، بحيث بات يجوز لهم لا أن يصدروا أنظمة للتعرفات في فروع كاملة من الصناعة فحسب، بل وأنظمة محددة لكل منشأة، وحتى لفروع من المنشأة من دون أي التفات إلى الالتزامات القائمة[47]. وبذلك مُحِقَت مكاسب عقدين من التقدم محقًا كليًا.

---

(44) الأدبيات المستعملة: Werner Mansfeld: «Grundsätze der Lohngestaltung,» *Der Vierjahresplan*, vol. 2 (1938), pp. 520-522, and «Leistungssteigerung und Sozialpolitik,» *Der Vierjahresplan*, vol. 3 (1939), pp. 656-659; *Jahrbuch* (1939), p. 77, and Friedrich Sitzler, «Probleme der Lohngestaltung,» and G. Horedt, «Zur Neugestaltung der Löhne,» *Soziale Praxis*, vol. 50 (1941), pp. 3-7 and 259-263 resp.

(45) *Soziale Praxis*, vol. 50 (1941), p. 251.

(46) محكمة العمل الفدرالية العليا في 13 أيلول/ سبتمبر 1939 في: *Soziale Praxis*, vol. 49 (1940), p. 372.

(47) Posse, ed., vol. 1, Kriegslöhne, p. 1.

وضعت غلبة أجر الأداء مشكلة فوارق الأجر في طليعة مشكلات السياسة الاجتماعية. ومن الحيوي أن تفهم هذه المشكلة لا من حيث هي مشكلة اقتصادية فحسب بل من حيث هي أيضًا المشكلة الجوهرية المتمثلة في السيطرة على الجماهير. لا تقول إحصاءات معدلات الأجور الرسمية شيئًا عن ذلك، لكن ثمة أدلة وافية على أن عملية التمايز بين الأجور جارية على قدم وساق[48]. ولا تكشف أسعار الأجور على الساعة شيئًا عن عملية التمايز في نظام يستند أساسًا إلى أجر الأداء[49]. وتبيّن مؤشرات الدخل من العمل[50] أن على الرغم من استقرار الفوارق في أسعار الأجور على الساعة، فإن الفجوة بين الكسب الحقيقي للعمال المهرة وأنصاف المهرة اتسعت اتساعًا ملحوظًا. ومن شأن هذه النزعة أن تصبح أوضح إذا ما أخذت في الحسبان الأرقام المتعلقة بالعمال غير المهرة، لأن هذه الفئة من الأُجَراء شهدت الزيادة العددية الكبرى. وثمة فوق هذا تنوع كبير في الفوارق داخل كل فئة من الفئات الثلاث[51].

التمايز في الأجور هو لب لباب سياسة الأجور النازية. ويتضح هذا في ضوء النقاش الذي دار على مدى السنتين الماضيتين تمهيدًا لمرسوم فدرالي

---

(48) لكن حتى قبل الحرب كانت عملية التمايز متطورة بصورة لافتة. وقام معهد البحوث الاجتماعية بتحليل يستند إلى استقصاء تم سرًا في ألمانيا خلال العام 1938. وتناول الاستقصاء بعض المناطق الألمانية وبعض الصناعات كصناعة البناء، الطباعة، الهندسة، مصانع صهر الحديد، صناعة الخشب، الصناعات الكيميائية، النسيج، الأحذية، والسكر. وتبيّن أن الفوارق بين العمال غير المهرة، وأنصاف المهرة، والمهرة تزايدت بصورة ملموسة من عام 1931 إلى عام 1938. وأنا لا أنشر الأرقام هنا لأن غرضي هو الاستناد إلى المصادر الألمانية حصرًا.

(49) *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 339, for 1938: *Wirtschaft und Statistik*, vol. 19 (1939), p. 24.

(50) *Statistisches Jahrbuch für das Deutsche Reich* (1938), p. 338.

عن أجور النساء انظر أيضًا: Meister, pp. 93-100.

ويشتكي الكتاب من التمييز ضد عمل النساء غير أنه يستند كليًا إلى تعرفة الأجور بالساعة، وهو لذلك بلا قيمة.

(51) ويبدو التمايز أيضًا ظاهرًا للعيان من إحصاءات المساهمات الأسبوعية في تأمين العجز، والمساهمات الشهرية في تأمين الأجراء. انظر: *Vierteljahrshefte zur Statistik des Deutschen Reiches* (1937), p. 97; *Wirtschaft und Statistik* (1938), p. 652, and Maxine Yaple Sweezy, «Distribution of Wealth and Income under the Nazis,» *Review of Economic Statistics*, vol. 21, no. 4 (November 1939), pp. 178-184.

متوقع خاص بالأجور. «ما عاد مبلغ الأجور مسألة حصة ملائمة يحصل عليها التابعون (العمال) من أرباح المنشأة، بل مسألة دمج رفيق الشعب في نظام الدخل العرقي وفقًا لأدائه من أجل جماعة الشعب»[52]. واضح أن الدكتور زيتسلر، الذي كان يومًا مديرًا وزاريًا ديمقراطيًا في وزارة العمل وبات الآن محررًا لمجلة *Praxis Soziale* **(الممارسة الاجتماعية)**، أتقن لغة النازية إتقانًا جيدًا. فهو لا يترك مجالًا للشك في أن سياسة الأجور موجهة عمدًا نحو التلاعب بعقول الجماهير. أما خَلَفُه في وزارة العمل مانسفلد، الذي تولى هذا المنصب بعد أن كان يعمل في منظمة لأرباب العمل، فيقول بصراحة إن مشكلة النازية الوحيدة في هذا الحقل هي إيجاد أساس قانوني للأجر بحسب الأداء. وفي دراسة مفصلة، يقترح مؤلف آخر سبع فئات للأجور تفصل كل واحدة منها أكثر وفق جنس العامل، وسنّه، ووضعه العائلي، وإقليمه، وأيّ مقولة أخرى من شأنها أن تقسّم الطبقات العاملة[53].

لا بد لمعاملة بعض الفئات الصغيرة معاملة مميزة من أن تستمد، طبعًا، من جيوب جماهير العمال والأجراء. وتبيّن هذا بصورة كافية في توزيع الدخل القومي[54]. في الجدول التالي اعتمدنا العام 1929 أساسًا للمقارنة وهو آخر عام ازدهار في فترة جمهورية فايمار؛ إذ ارتفع عدد العاملين بنسبة 9.2 في المئة (العمود 2)؛ وارتفع الدخل القومي بنسبة 5 في المئة (العمود 4)، وحجم الإنتاج بنسبة 23.6 في المئة (العمود 5). بعبارة أخرى زادت إنتاجية العمل أكثر من الزيادة في عدد العمال المستخدمين وأكثر من الدخل القومي. انخفض الدخل القومي لكل شخص بنسبة 1.8 في المئة (العمود 7)، ويُظهر توزيع هذا الدخل أن الاقتصاد توسع على حساب العمال والأجراء (العمود 8). في العام 1929، كان الدخل من الرواتب والأجور 56.7 في المئة من إجمالي الدخل القومي، وفي العام 1932، 56.9 في المئة. وعلى الرغم من أن العام 1932 كان أسوأ أعوام الركود الاقتصادي، فإن الدخل من رأس المال انخفض أكثر من

---

(52) Sitzler, p. 3.

(53) Horedt, «Zur Neugestaltung der Löhne».

(54) Sweezy, pp. 178-184.

الدخل من الرواتب والأجور، وفي هذا دليل ساطع على قوة النقابات الدفاعية. أما في ظل النازية، فعلى الرغم من زيادة عدد المستخدمين، وزيادة حجم الإنتاج، والدخل القومي، فإن حصة الرواتب والأجور انخفضت إلى 53.6 في المئة. ونظرًا إلى القضاء على البطالة، فإن مدفوعات المعاش والمساعدات في العام 1938 لم تشكل إلا 9.5 في المئة من الدخل القومي مقابل 12.1 في المئة في العام 1929، و20.7 في العام 1932 (العمود 9). وجملة القول: إن استغلال العمال تكثف بصورة ملموسة.

هذه الأرقام لا تعني أن مستوى استهلاك الطبقات العاملة تدنى قبل اندلاع الحرب. ولا حاجة بنا إلى الاهتمام بهذه المشكلة هنا، لأنها مشكلة منفصلة عن التمايز داخل مختلف الفئات في المجتمع.

واللازمة التي تلزم عن تناقص حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي هي التزايد في نسبة أخرى. ويبين العمود 10 من الجدول أن الدخل من رأس المال هبط جراء سياسة العائدات الجديدة، بينما ارتفعت نسبة الدخل من الصناعة، والتجارة، والأرباح غير الموزعة ارتفاعًا كبيرًا (العمودان 11 و12). ونحن إن دمجنا الدخل من الأجور، والرواتب، والمعاشات (العمود 13)، وقارنا الثلاثة كلها بالدخل من رأس المال، والتجارة، والصناعة، والأرباح غير الموزعة (العمود 14)، وجدنا أن الأوائل انخفضت من 68.8 في المئة سنة 1929 و 77.6 في المئة عام 1932 إلى 63.1 في المئة عام 1938، بينما ارتفعت الأواخر من 21.0 في المئة عام 1929 و 17.4 في المئة عام 1932 إلى 26.6 في المئة عام 1938[55].

تبرز اللامساواة المتنامية بروزًا أقوى إذا ما اختيرت للمقارنة عام 1932، أسوأ الأعوام في تاريخ الجمهورية. ارتفع الدخل من الرواتب والأجور بنسبة 66.1 في المئة بين عامي 1932 و1938، بينما ارتفع الدخل الآخر بنسبة 146.4 في المئة. وارتفعت نسبة العمالة بنسبة 55.2 في المئة في الفترة نفسها.

---

(55) يمكن القارئ أن يجد الأرقام عن عدد العمال المستخدمين وعدد المستخدمين من ذوي المعاش في مواضع سابقة من هذا الكتاب. وكذلك الأرقام المتعلقة بحجم الإنتاج. أمّا باقي الأرقام، فانظر: *Wirtschaft und Statistik*: no. 8 (1939), and nos. 21-22 (1939).

توزيع الدخل

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
	العمال والمستخدمون ذوو المعاش		الدخل الوطني الإجمالي		حجم الإنتاج	الدخل الوطني الاسمي للفرد		الدخل من					الدخل من	
								1 الأجور والرواتب	2 المعاشات والإغاثة	3 رأس المال	4 الصناعة والتجارة	5 شركات غير موزعة	2 + 1	5 + 4 + 3
	.000 محذوف	= 1929 100	RM ,000.000 محذوف	= 1929 100	= 1929 100	RM	= 1929 100	كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي					كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي	
								٪					٪	
1929	17,870	100.0	75.949	100.0	100.0	1.187	100.0	56.7	12.1	4.3	15.5	1.2	68.8	21.0
1932	12.580	70.4	45,175	59.5	58.2	696	58.6	56.9	20.7	5.1	13.3	−1.0	77.6	17.4
1937	18,370	102.8	72,590	95.6	115.8	1,070	90.1	53.6	10.2	3.9	17.9	3.4	63.8	25.2
1938	19,518	109.2	79,722	105.0	123.6	1,166	98.2	53.6	9.5	3.7	18.6	4.3	63.1	26.6

ولذلك حصل العامل اليدوي والأبيض الياقة على حصة فردية من الدخل القومي أكبر مما حصل عليه في العام 1932، أسوأ أعوام الأزمة؛ لا لشيء إلا لأن عدد ساعات عمله كان أكبر. ارتفع حجم الإنتاج بنسبة 112.4 في المئة وزيدت ساعات العمل في الصناعة بنسبة 117 في المئة، أي إن الإنتاجية قد نافت على الضعفين بينما لم يرتفع الدخل إلا بنسبة 66.1 في المئة.

العام	دخل من				الأجراء وذوو الرواتب المستخدمون			حجم الإنتاج	ساعات العمل (عمال الصناعة فقط)
	رواتب وأجور		رأس المال، الصناعة والتجارة، أرباح الشركات غير الموزعة		عمال	موظفون ذوو رواتب	المجموع	100=1932	
	RM ,000,000 محذوف	1932 100=	RM ,000,000 محذوف	100=1932	100=1932				
1932	25711	100.0	7848	100.0			100.0	100.0	100
1937	38907	151.3	16580	211.3			146.0	199.0	202
1938	42717	166.1	19340	246.4			155.2	212.4	217

7. الدعاوة والعنف

يلاحظ ب. جانيل مؤرّخ إنكلترا الكاثوليكية، أن الملك هنري الثامن تخلّص من معارضي ادّعائه السيادة الملكية عبر «العنف المُنزَل بالأنفس، أي بالبروباغندا»[56]. والدعاوة، أو البروباغندا، هي العنف المرتكب ضد النفس. البروباغندا ليست بديلًا من العنف، بل هي وجه من وجوهه. وللاثنين غاية واحدة هي جعل الناس أطوع انقيادًا للتحكّم بهم من فوق[57]. يسير الإرهاب

(56) Pierre Janelle, *L'Angleterre catholique à la veille du schisme* (Paris: Beauchesne, 1935), p. 185.

أنا مدين بهذه الإحالة إلى كتاب فرانكلين لو فان باومر (Franklin le van Baumer) الممتاز: Franklin Le Van Baumer, *The Early Tudor Theory of Kingship*, Yale Historical Publications. Miscellany; 35 (New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1940), p. 211.

(57) Harold D. Lasswell, «The Study and Practice of Propaganda,» in: Harold D. Lasswell, Ralph D. Casey and Bruce Lannes Smith, eds., *Propaganda and Promotional Activities: An Annotated Bibliography* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1935), pp. 3-37, esp. p. 3.

وتجلّيه في البروباغندا يدًا بيد. هذه هي ثيمة المنظّر الأعظم للدعاوة النازية ودكتاتور الإذاعة الألمانية، أ. هداموفسكي[58].

لا تستطيع البروباغندا في ذاتها أبداً أن تغيّر الأوضاع الاجتماعية والسياسية؛ بل هي تعمل بالتضافر مع عوامل أخرى أهم منها بكثير. البروباغندا النازية لم تقوّض ديمقراطية فايمار، ولا كان في مقدور أفضل بروباغندا مضادة تقوم بها الأحزاب والمجموعات الديمقراطية أن تنقذ الجمهورية. فلا الأسهم الثلاثة التي اخترعها الحزب الديمقراطي الاجتماعي كرمز مضاد للصليب المعقوف، ولا مجموعات المطرقة التي أنشئت داخل الميليشيا الديمقراطية (Reichsbanner)، ولا تشكيل «الجبهة الحديدية» في داخل هذه الميليشيا وسواها من المنظمات الفرعية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي استطاعت أن تغير شيئًا؛ فهي لم تكن ترمز إلى سياسة حيوية وواقعية. لم تكن القيادة مستعدة لركوب المخاطر، وكانت السياسة الديمقراطية قد أصبحت متحجرة. كانت البروباغندا النازية، وحري بنا ألا ننسى ذلك، تسير يدًا بيد الإرهاب الذي ترتكبه فرق الصاعقة والإس إس ويتساهل فيه القضاء الألماني وكثير من الولايات غير الألمانية. ولا قِبل لحركة ديمقراطية أن تقضي على الإرهاب بالإرهاب المضاد؛ ولا بد لها من أن تعتمد على آلة الدولة لقمع الإرهاب. إن إخفاق القيادات الجمهورية في جرّ آلة الدولة إلى وضع حد للإرهاب النازي سيبقى الإدانة العظمى لجمهورية فايمار؛ إذ تهاوت الديمقراطية أساسًا، جرّاء خَرَق الحركة الديمقراطية وقوة الرجعية. ومؤخّرًا، لم تُهزم فرنسا جرّاء البروباغندا[59]، بل كان انهيارها من عواقب انحلال المعنويات الفرنسية وتفوّق الجيش الألماني عسكريًا.

إن ما فعلته النازية بوساطة دعاوتها إنما هو استغلال مواطن الضعف في الجسم الاجتماعي. وهذه هي التقنية التي طورتها منتهى التطوير. إن أمثال

---

(58) Eugen Hadamovsky, *Propaganda und Nationale Macht: Die Organisation der öffentlichen Meinung für die nationale Politik* (Oldenburg, IO: G. Stalling, 1933).

(59) راجع تحليل إدموند تايلر الممتاز في: Edmond Taylor, *The Strategy of Terror: Europe's Inner Front* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1940).

كتاب تايلر مثال بارز على ما يستطيع مراسل صحافي أميركي أن يقوم به.

مواطن الضعف هذه مرئية في كل كيان اجتماعي. فثمة صراع طبقات من فوق ومن تحت؛ وثمة تناقضات دينية وعرقية، ومصالح اقتصادية متضاربة، وجماعات سياسية متنافسة؛ وكلها أتربة خصبة لآلة بروباغندا ماهرة.

يكمن تفوق البروباغندا النازية على البروباغندا الديمقراطية في تحويل الثقافة تحويلًا كليًا إلى سلعة للبيع. لا قِبَلَ للديمقراطية أبدًا أن تفصل فصلًا كاملًا بين البروباغندا والحقيقة لأن فيها عدة آلات بروباغندا متنافسة ولا بد لأي منها من أن تثبت قيمتها عبر الأداء الفعلي في الحياة الاجتماعية لأمة من الأمم. ليس للنازية أي نظرية سياسية أو اجتماعية. وليس لها فلسفة ولا التفات إلى الحقيقة. ففي وضع معيّن تقبل بأيّ نظرية من شأنها أن تكون مفيدة؛ وسوف تطّرح هذه النظرية حالما يتغيّر الوضع. فالنازية رأسمالية ومعادية للرأسمالية. وهي تسلطية ومعادية للتسلطية. وهي تتعاون مع أي جماعة في الجيش أو في البيروقراطية يمكن أن تنقاد للبروباغندا النازية، لكنها لا تتردد في التودد إلى الحركات المعادية للتسلطية عندما يكون ذلك أخدَمَ لمصالحها. ومن شأنها أن تعد الأقليات العرقية بالتحرر وتضحّي بأيّ أقلية إذا ما أبدت حكومة البلد المعني استعدادًا للتعاون مع ألمانيا. والنازية تؤيد الإصلاح الزراعي وتناوئه، وهي مع الملكية الخاصة وضدها، مع المثالية وضدها.

إن هذه المرونة الزئبقية مما لا يمكن بلوغه في الديمقراطية. والبروباغندا النازية متفوقة دومًا لأن الثقافة النازية هي بروباغندا ولا شيء سوى ذلك، بينما الثقافة الديمقراطية خليط. البروباغندا النازية لا تُهزَم ببروباغندا ديمقراطية متفوقة، بل بسياسة ديمقراطية متفوقة تتخلص من مواطن الضعف.

الأسوأ من ذلك هو أن محاولات محاربة الفاشية باللجوء أساسًا إلى طرائق البروباغندا ترتبط بلا استثناء بالتخلي عن القناعات الديمقراطية. وخير مثال على ذلك كتاب حديث وضعه سيرج تشاكوتين[60]؛ فهو يقسم السكان إلى 10 في المئة يمتلكون موقفًا ناشطًا و90 في المئة «بليدي العقول أو متعبين،

---

(60) Serge Chakotin, *The Rape of the Masses: The Psychology of Totalitarian Political Propaganda*, Translated by E. W. Dickes (New York: Alliance Book Corporation, 1940).

أو منصرفي الانتباه كليًا إلى مصاعب الحياة اليومية»، ولذلك يُخْتَزَلون إلى المستوى البيولوجي البحت. إذا كان للديمقراطية أن تبقى على هذا المستوى البيولوجي، وكان للـ 90 في المئة ألا يكونوا شيئًا إلا مجرد أدوات تتحكم بها البروباغندا، فإن القوة والسلطة تكونان من مستلزمات النجاح الأساسية. ويسلّم تشاكوتين بهذا.

أما داخل ألمانيا نفسها، فإن للبروباغندا النازية أهدافًا غير مجرد اختراق مواطن الضعف. فالنازية تخضع الشعب الألماني لتوترات لا تتوقف وذلك عبر تنسيقها ضروب النشاط الثقافية كافة. فالإلحاح على النشاط بديلًا من التفكير إنما يعني أن الناس لن يتمتعوا بالحرية ولن يكون لهم الوقت اللازم للتفكير في أنفسهم. والنشاط والفعل من دون تفكير غير ممكنين إلا إذا كانا موجَّهين وخاضعين للتحكم، ما خلا بعض أويقات العفوية الجماهيرية الأصيلة. والفعل، متى كان خاضعًا للتحكم على هذا النحو، ليس إلا فعلًا مزيفًا، لأن الفاعل ليس الإنسان بل الآلة البيروقراطية. هذه هي تقنية الحزب النازي: جعل أفعال الجهاز التسلطي تبدو وكأنها نشاط الجماهير العفوي. كان تطويرها قد جرى في اللقاء الجماهيري الأول الذي نظمه الحزب النازي. يقول هتلر في كتابه كفاحي:

> اللقاء الجماهيري ضروري ولو لمجرد أنَّ الفرد، بتحوّله إلى عضو في حركة جديدة، يشعر فيه بالوحدة ويستولي عليه الخوف من أن يكون وحده، فيتلقى للمرة الأولى صورة جماعة كبرى، وهو أمر يخلّف أثرًا مقوّيًا ومشجعًا في أكثر الناس... فإذا ما خرج للمرة الأولى من مشغله الصغير أو من المصنع الكبير الذي يشعر فيه أنه صغير جدًا، إلى اللقاء الجماهيري حيث تحيط به الألوف والألوف من الناس الذين يشاطرونه المعتقد ذاته... وقع فريسة التأثير السحري لما نسميه بالإيحاء الجماهيري[61].

البروباغندا النازية هي إذًا تعبير عن الظاهرتين اللتين تبرزان في كل وجه من أوجه النظام: القضاء على آخر ما تبقى من العفوية ودمج السكان في الآلة

(61) Adolf Hitler, *Mein kampf* (New York: Reynal and Hitchcock, 1939), pp. 715-716, and Erich Fromm, *Escape from Freedom* (New York: Farrar and Rinehart, inc., 1941), p. 223.

الكبرى. ويُزْعم أن الآلة الكبرى تسير بقيادة قوة الطبيعة القاهرة، بقيادة العناية الإلهية، أو بقيادة القدر الأقوى من أي من الأفراد، وأيّ من الجماعات، أو أي أمة أجنبية: قوة توصل إلى انتصار ألمانيا النهائي. ويصبح السحر من اهتمامات الثقافة النازية الكبرى. فالعالم يمكن أن يخضع لتحكم ممارسات وعبارات؛ والواقع أن هذه الممارسات والكلمات تغيّر، إذا ما استعملت على وجهها الصحيح، الأشياء بصورة آلية. والسر هو في امتلاك القيادة النازية. كانت الاحتفالات السحرية تتم في مناسبات عدة وتذكّر بطقوس القبائل البدائية. من ذلك أن حفل استقبال شبيبة هتلر في الحزب النازي هو نظير طقوس التكريس البدائية. الألفاظ المستعملة في اللقاءات الجماهيرية تحمل في ذاتها وسائل تغيير الطبيعة والمجتمع[62]. كما أن لمس راية ميونخ المدمّاة(*) واللمس من الفوهرر هما ممارستان عجائبيتان تصنعان المعجزات.

غيّر التركيز على السحر اللغةَ نفسها؛ إذ راح الاسم يحل محل الفعل. فالأشياء تحدث، ولا تُصنع. القدر، العناية الإلهية، القوى الطبيعية الموضوعية تنتج الأشياء: الانتصارات الألمانية. ويتم التعبير عن تلاشي دور الإنسان الفاعل في المجتمع بلغة تنفي الفعالية وتركّز على لا شخصانية الاسم، ونائب الفاعل وضمير الغائب[63].

8. القانون النازي والإرهاب النازي

إن من شأن الفقيه القانوني العادي أن يشمئز من فكرة وجود نظام قانوني لا يتعدى كونه أداة لإرهاب الناس. وسوف يشير إلى أن مئات الألوف،

---

(62) Clifford Kirkpatrick, *Nazi Germany: Its Women and Family Life* (Indianapolis; New York: Bobbs-Merrill Company, 1938), p. 32.

(*) الراية المدماة، بالألمانية Blutfahne، هي راية الصليب المعقوف النازية التي استُعملت في محاولة الانقلاب النازية في ميونخ، بألمانيا، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923 وغمست في دماء أعضاء الحزب النازي الذين قتلوا برصاص شرطة ميونخ، وأصبحت بمنزلة ذخر مقدس في الحزب النازي. (المترجم)

(63) أنا مدين بهذا الاستبصار لورقة بقلم الدكتور هنري بايشتر (Henry Paechter) ألقاها في معهد البحوث الاجتماعية في صيف 1941. ويعد الدكتور بايشتر الآن مقالة في هذا الموضوع.

وربما ملايين المعاملات تجرى في ألمانيا وفقًا لقواعد يمكن توقعها والتنبؤ بنتائجها. هذا صحيح. وأيّ مجتمع مبني على تقسيم العمل لا بدّ أن ينتج صلاحيات، وولايات قانونية، وأصولاً تُبرز مظهر نظام قانوني قيد الاشتغال. ولا بد لقواعد المرور من أن تلزم السائقين بالسير على اليمين أو على اليسار؛ ولا بد للمنازل من أن تُطلى بالأخضر أو الأبيض؛ كما أن من شأن المجموعات والغرف أن تستوفي هذا الرسم أو ذاك. هذه المسائل والألوف غيرها تعالج بعقلانية، حتى في ما يسمى دولة «الامتيازات»: الإس إس، فرق العاصفة، والغستابو (الشرطة السرية). لكنها، على قول أستاذي الراحل ماكس إ. ماير، «قواعد محايدة ثقافيًا» تتسم بطابع تقني في مجمله[64]. وقد تكتسي أهمية سياسية أو اقتصادية في أي لحظة (مثال ذلك أن قوانين المرور قد تؤدي دورًا هامًا في الصراع الاقتصادي بين السكك الحديد والسيارات)، لكنها تكون محايدة ثقافيًا في الأحوال العادية. وينمو حجم أمثال هذه القواعد التقنية باطّراد مع تزايد تركيب المجتمع المعاصر، وتنمو من جراء ذلك أيضًا الآليات القانونية والإدارية.

لكن، هل نعني أمثال هذه القواعد التقنية حقًا عندما نتحدث عن القانون؟ لا بد من التمييز بين مفهومين للقانون، مفهوم سياسي ومفهوم عقلاني[65]. فالقانون، بالمعنى السياسي، هو كل إجراء تقوم به سلطة ذات سيادة، بقطع النظر عن صورته ومضمونه. فإعلان الحرب أو السلم، قوانين الضرائب والقوانين المدنية، تدابير الشرطة وملحقات المحاكم، قرارات المحاكم

---

(64) Max Ernst Mayer, *Rechtsnormen und Kulturnormen*, Strafrechtliche Abhandlungen ... n.F.; 50 (Breslau: Schletter, 1903), p. 27.

(65) تتبع المناقشة التالية عن كثب مقالتي: Franz L. Neumann, «Der Funktionswandel des Gesetzes im Recht der bürgerlichen,» *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 6 (1937), pp. 542-596, and «The Change in the Function of Law in Modern Society,» trans. by Klaus Knorr and Edward Shils in: *Second-Year Course in the Study of Contemporary Society (Social Science II): Selected Readings*, 8th ed. (Chicago, Ill: University of Chicago Bookstore, 1939).

وتجد تحليلًا ممتازًا ومفصلًا للنظام القانوني النازي في: Fraenkel, *The Dual State*.

أنا لا أوافق على تحليل فرانكل النظري، كما يبدو بوضوح، غير أن المادة وكثيراً من المناقشات يجعلان الكتاب قيّمًا.

والأصول القانونية المعتمدة في القرارات، هذه كلها من القوانين لا لشيء إلا لأنها تعبّر عن السيادة. فالقانون إذًا هو إرادة ولا شيء غير هذا. أما المفهوم العقلاني للقانون فهو، من ناحية ثانية، يتحدد بصورته ومضمونه لا بمنشئه. فما كل فعل يقوم به حامل السيادة قانون. والقانون بهذا المعنى هو معيار مقبول عند العقل، مفتوح على الفهم النظري، ومشتمل على مسلّمة أخلاقية، ألا وهي العدالة في الأساس. فالقانون إذًا عقل وإرادة. ويذهب كثير من منظّري القانون الطبيعي إلى فصل القانون فصلًا كليًا عن إرادة حامل السيادة. والقانون في نظرهم هو منظومة من المعايير التي تظل صالحة وإن تجاهلها قانون الدولة الوضعي.

ثمة طريقتان لتحديد العقل الكامن في القانون: المادية والصورية. الأولى هي طريقة القانون الطبيعي التي تفترض أن على القانون أن يتجاوب مع بعض المطالب المادية: الحرية، المساواة، والأمن. والثانية تذهب إلى أن القانون لا يمكن أن يعبر عنه إلا بعبارات عامة وكلية.

بدأ القانون الطبيعي يتلاشى في بداية الحقبة الليبرالية (إنكلترا القرن السابع عشر، فرنسا أواخر القرن الثامن عشر، وألمانيا أوائل القرن التاسع عشر) مع انتشار الديمقراطية ونظرية العقد الاجتماعي. عندها بدأ الطابع العام للقانون الوضعي يحتل مركز القلب في الأنظمة والمذاهب القانونية. وحده القانون الذي يتصف بالعموم يعتبر قانونًا، والبنية الصورية للقانون أصبحت حاسمة. وإذا ما جاز للحقوق ألا تنتهك إلا داخل إطار القانون أو عبر إجراءات قانونية صحيحة، أو إذا لم يكن القانون نفسه شيئًا أكثر من مجرد انتهاك للحرية والملكية، وهذا ما لا تكل النظرية الدستورية الليبرالية عن تكراره، فإنه يترتب على ذلك أن تكون صورة الانتهاك مهمة بقدر مضمون الانتهاك نفسه. بعبارة أخرى باتت البنية الصورية للقانون تحظى بأهمية مستقلة عن مضمونه.

الطابع العام للقانون، في الحقبة الليبرالية، هو ذلك العنصر الذي يجسد وحده العقل. ما عادت معقولية القانون تتحدد بمعقولية المجتمع الذي يُعْمَل فيه بهذا القانون، مثلما كانت الحال في القانون الطبيعي عند توما الأكويني، بل

بنيته الصورية. هكذا تصبح المعقولية عقلانية، ولكنها عقلانية صورية وتقنية، أي خاضعة للحسبان وقابلة للتنبؤ. يقول روسو:

> عندما أقول إن موضوع القوانين عام دائمًا أعني أن القانون ينظر إلى الرعايا بمجموعهم (en masse). والأفعال في تجريدها، وليس أي شخص مخصوص أو فعل مخصوص. من ذلك أن القانون قد ينص على وجود امتيازات، لكنه لا يستطيع أن يمنحها لأي كان بالاسم. كما أنه من الجائز أن ينشئ القانون طبقات عدة من المواطنين، لا بل وأن ينص على المؤهلات المطلوبة للعضوية في هذه الطبقات، لكنه لا يستطيع أن يسمي زيدًا أو عمرًا من الناس أعضاء فيها[66].

ليس المحدِّد الذي يضعه روسو كافيًا، لأنه لا بد للعمومية من أن تُصَاغ بألفاظ مخصوصة. ولا بد، لبلورة العنصر الثاني، من أن يتم التمييز بين القواعد القانونية (Rechtssätze) والمبادئ القانونية العامة أو الأصول الإجرائية القانونية (Generalklauseln). وتُعْتَبَر العقود المخالفة للسياسة العامة، أو العقود غير المعقولة، أو المخالفة للأخلاق الحميدة باطلة. «من يقوم بفعل يعاقب عليه القانون أو يستحق العقوبة وفقًا للشعور العرقي السليم يجب أن يُعَاقَب» (الفقرة الثانية من القانون الجزائي الألماني في صياغة 28 حزيران/ يونيو 1935). إن أحكامًا كهذه ليست قواعد قانونية، لأنها ليست عقلانية وتتصف بطابع كلي مزيف على الرغم مما تتصف به صياغتها من عمومية. وكثيرًا ما لا ينعقد الإجماع في المجتمع المعاصر على إمكان اعتبار فعل معين مخالفًا للأخلاق الحميدة أو غير معقول، أو على كون عقوبة معينة تنسجم مع الشعور العرقي السليم أم لا. بعبارة أخرى، تفتقر هذه المفاهيم إلى مضمون لا لبس فيه. والنظام القانوني الذي يبني العناصر الأساسية لقواعده من هذه المبادئ العامة أو الأصول الإجرائية القانونية المزعومة ليس إلا مجرد قوقعة تحجب تدابير فردية.

---

(66) Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract and Discourses*, Everyman's Library: Philosophy and Theology; 660 ([London: J. M. Dent; New York; E. P. Dutton, s. d.]).

لا بد للبنية الصورية للقاعدة العامة - وهذا هو العنصر الثالث من عناصر الطابع الكلي - من أن تشتمل على حد أدنى من التعيّن المادي. فهو يضمن للقاضي حدًا أدنى من الاستقلال، لأنه لا يلزمه بالانقياد للتدابير الفردية التي يتخذها حامل السيادة.

اللازمة التي تلزم عن نظرية البنية الصورية للقانون هذه هي نظرية مخصوصة في علاقة القاضي بالقانون. عندما يكون القانون هو الحاكم ويحكم وحده، تكون مهمة القاضي الوحيدة أن يدرك القانون. وفي عبارة مونتسكيو، ليس القاضي إلا مجرد «الفم الذي ينطق بكلمة القانون، إنه كائن غير حي». ولذلك كانت الأفعال القضائية «بمعنى ما، لا شيء»[67]. وهذا المذهب «الفونوغرافي»، وفق تسمية موريس كوهين[68]، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية فصل السلطات، والمذهب القائل إن وضع القوانين يتماهى بالتشريع وأن القانون لا يمكن أن يوضع من خارج عملية التشريع، إما على أيدي قضاة وإما على أيدي هيئات خاصة تصنع القوانين. ولا بد من التذكير هنا بأن فصل السلطات لا يعني المساواة بين السلطات الثلاث، بل سيادة السلطة التشريعية. وكان حق السلطة القضائية في مراجعة القوانين قد أُنْكِر على امتداد القسم الأكبر من القرن التاسع عشر (وفي ألمانيا حتى العام 1919). والنظام القضائي في النظام الليبرالي هو نظام يُفْتَرَض فيه الكمال، وما على القاضي فيه إلا أن يطبّقه.

ما هي الدلالة الاجتماعية لنظرية حكم القانون، وإنكار القانون الطبيعي، وإخضاع القاضي إخضاعًا مطلقًا للقانون؟

حكم القانون ضروري لتلبية احتياجات النظام الرأسمالي التنافسي الذي يسعى إلى خلق الأرباح عبر المشروعات الرأسمالية العقلانية المتواصلة. والتنافس الحرّ يستلزم قانونًا عامًا لأن هذا يمثل الدرجة العليا من العقلانية الصورية. والتنافس الحرّ يرتكز على وجود عدد كبير من المتنافسين المتساوين

---

(67) Charles-Louis de Secondat Montesquieu, *L'Esprit des lois*, livre XI, p. 6.

(68) Morris Raphael Cohen, *Law and the Social Order: Essays in Legal Philosophy* (New York: Harcourt, Brace and company, 1933), pp. 112.

إلى حد ما الذين يتلاقون في السوق الحرة؛ فحرية سوق السلع، وحرية سوق القوى العاملة، وحرية الاختيار داخل مجموعة رجال الأعمال، وحرية التعاقد، وفوق هذا كله القدرة على توقع مجرى الأمور القضائية هي المستلزمات الجوهرية. وواجب الدولة الأول هو إيجاد نظام قانوني يضمن تنفيذ العقود. ولا بد لتوقع تنفيذ العقود من أن يكون توقعًا يدخل في الحسبان. وعندما يوجد متنافسون متساوون في القوة تقريبًا، تنشأ ضرورة القوانين العامة لضمان إمكان التوقعات. ولا بدّ لهذه القوانين من أن تكون محددة إلى درجة كافية داخل تجريدها بحيث تحدُّ من قدرة القاضي على الاستنساب إلى أقصى حدٍّ ممكن. يجب ألا يرجع القاضي إلى مبادئ عامة. وعندما تتدخل الدولة في الحرية والملكية لا بدّ للتدخل من أن يكون تدخلًا يمكن حسبانه. وعلى هذا التدخل ألا يكون ذا مفعول رجعي، لأن من شأنه عندئذ أن يبطل التوقعات القائمة أصلًا. كما ينبغي للدولة ألا تتدخل من دون قانون، لأن التدخل يصبح عندئذ خارجًا عن التوقعات. والتدخل عبر تدابير فردية غير مقبول لأنه يقوّض المساواة الأساسية بين المتنافسين. أخيرًا لا بدّ للقاضي نفسه من أن يكون مستقلًا، أي يجب أن تكون سلطات الدولة المختلفة منفصلة تمامًا بعضها عن بعض[69].

للقانون العام أيضًا وظيفة أخلاقية، عبّرت عنها فلسفة روسو القانونية بأوضح عبارة. ومن المفارقات أن هذه الوظيفة الأخلاقية تكمن في الفصل الصارم بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي. (الإنجاز الباقي الذي حققته الليبرالية هو أنها حررت الأحكام القانونية من الأحكام الأخلاقية). إن من شأن الرجل العامي، في أرجح الظن، أن يعتبر الفصل حقيقًا بالشجب، وأن يعتبر تداخل القانون والأخلاق أمرًا مثاليًا. والرجل العامل ينتقد دائمًا صورية النظام القانوني، وصرامته، وبُعده عن الاعتبارات الأخلاقية. ومع ذلك، فإن هذا الفصل هو الذي يتيح للقانون أن يصبح أداة للتوافق الاجتماعي. والفصل هذا يرقى في تاريخه إلى رجل تقي في تدينه، هو هوغو غروتيوس، مؤسس القانون الطبيعي الحديث. فقوانين الطبيعة، على ما رأى، تظل سارية وإن لم

(69) Max Weber, «Wirtschaft und Gesellschaft,» *Grundriss der sozialökonomik* (Tübingen), vol. 3, no. 1 (1921), p. 166.

يكن الله موجودًا. وبلور كل من هوبز، وبفندورف، وكريستيان توماسيوس على أكمل وجه نظامًا قانونيًا مستقلًا عن المعايير الأخلاقية. فمن رأيهم، أن القانون الطبيعي الإلهي كان إما إلزامًا غير كامل وإما مجرد نصيحة. وتمّم كانط تطوير هذا النظام واعتبر القيمة القانونية والقيمة الأخلاقية قيمتين منفصلتين، بحيث إن الأولى تعنى بالواجبات الخارجية، والأخرى بالواجبات الداخلية.

حقًّا، إن وحدة القانون والأخلاق لا يمكن أن تصان إلا في مجتمع متجانس كليًا، كما هي الحال في فرقة دينية، مثلًا، تحكمها منظومة قيم مقبولة عند الجميع. في هذه الحال يستطيع القانون ألا يقتصر على تنظيم السلوك الخارجي فحسب بل يتعداه إلى تنظيم القناعات الداخلية، وتستطيع الأخلاق أن تنظّم كلا الضمير والواجبات الخارجية. وعندئذ يكون القانون والأخلاق متماهيين. أما في المجتمع المتخاصم الذي تتضارب فيه القناعات الأخلاقية دائمًا، فلا يعدو التماهي المزعوم بين النظامين المعياريين أن يكون وسيلة لإرهاب ضمير المرء. وعبّر كارل تيودور فيلكر، أحد مؤسسي نظرية الـ Rechtsstaat (دولة القانون)، عن ذلك تعبيرًا مقنعًا جدًا:

> لئن قيّض لقانون أحادي الوجه أن يُفرض على الناس الأحرار، سواء أكان ذلك بصوت واحد أم بأغلبية الأصوات، ولئن قيّض له أن يُفرض بالإكراه، كما هي العادة في الدولة، فإن ذلك يكون طغيانًا. وما التذرّع بأن فرضه إنما هو لخدمة الأخلاق سوى استهانة بالعقل. ولن يلبث الأشخاص المستنيرون أن يمزقوا الهالة المحيطة بالنبي المزيف ويروا من ورائها الطاغية[70].

إن عمومية القانون وما يتصف به من تجريد يضمنان، مع استقلال القاضي، حدًا أدنى من الحرية الشخصية والسياسية. أما قولة فولتير إن الحرية تعني عدم التبعية لشيء إلا للقانون، فلا معنى لها إلا إذا كان القانون يتصف بالعمومية[71]. القانون العام يؤسس المساواة الشخصية. فالقانون، في النهاية، هو المرتكز لكل

---

(70) Carl Theodor Welcker, *Die letzten Gründe von recht, staat und strafe, philosophisch und nach den gesetzen der merkwürdigsten völker rechtshistorisch* entwickelt (Giessen: Heyer, 1813), p. 31.

(71) «La Liberté consiste à ne dépendre que des lois,» dans: *Pensées sur le gouvernement* (Paris: Garnier, 1877-1885), tome 23, p. 526.

تدخل في الحرية والملكية. ولا يمكن أن تُضْمَن الحرية إلا متى كان تدخل كهذا خاضعًا لقواعد القوانين العامة، لأن مبدأ المساواة مصون. وإذا ما جاز لحامل السيادة أن يصدر مراسيم فردية، لاعتقال هذا الرجل أو ذاك، ومصادر هذه القطعة من الممتلكات أو تلك، يكون استقلال القاضي قد انعدم. فالقاضي الذي يُلزم بتنفيذ مراسيم كهذه يصبح مجرد شرطي. وجملة القول، إن لعمومية القانون، واستقلال القضاء، وفصل السلطات غايات تتجاوز مستلزمات المنافسة الحرة.

يقينًا، المساواة أمام القانون ليست إلا صورية أو سلبية، لكنها تحتوي على ضمانة دنيا للحرية، وينبغي ألا تطّرح. إن كلتا وظيفتي عمومية القانون، أي قابلية النظام الاقتصادي للحسبان وضمان حد أدنى من الحرية والمساواة، تتساوى في الأهمية؛ وليست الأهمية للأولى فحسب كما تذهب نظريات الدولة التوتاليتارية. فإذا ما قبل المرء برأيهم في أن عمومية القانون ليست إلا طريقة لتلبية حاجات التنافس الحر، فلا مناص من قبول النتيجة القائلة بأن الاستعاضة عن التنافس الحر برأسمالية الدولة المنظمة تستلزم الاستعاضة بآمرية الفوهرر أو المبدأ العام عن القانون العام، والقضاء المستقل، وفصل السلطات.

عمومية القانون تستتبع رفض القوانين ذات المفعول الرجعي (ex post facto). «المفعول الرجعي هو أسوأ اعتداء يمكن أن يرتكبه القانون. وهو يعني تمزيق العقد الاجتماعي، وتقويض الشروط التي يستند إليها المجتمع للتمتع بحق مطالبة الفرد بالطاعة، لأنه يحرمه من الضمانات التي كفلها له المجتمع والتي كانت بمنزلة التعويض عن التضحيات التي استلزمتها طاعته. المفعول الرجعي يجرد القانون من طابعه القانوني الحقيقي. القانون ذو المفعول الرجعي ليس قانونًا على الإطلاق». تؤكد كلمات بنجامن كونستنت هذه القناعة الليبرالية المُجْمَع عليها. من ذلك أن دستور فايمار حظر المفعول الرجعي في القانون الجنائي تحديدًا. القانون ذو المفعول الرجعي لا يواجه بعدد غير محدد من الأنماط الملموسة، بل بعدد محدد من الحالات المتجسدة تمامًا في الماضي. ولذلك فهو إجراء فردي.

تعرضت النظرية والممارسة القانونية لتغير حاسم في حقبة الرأسمالية الاحتكارية. ما عاد حكم القانون العام ممكنًا؛ فعندما لا تواجه الدولة إلا طرفًا واحدًا، أي الاحتكار، يكون وضع المعايير العامة عديم المعنى. ويصبح الإجراء الفردي التعبير الملائم الوحيد عن حامل السيادة. وهو لا يقوّض مبدأ المساواة أمام القانون لأن المشرّع لا يواجه إلا حالة فردية. ولذلك اعتمد التشريع الألماني في حقبة فايمار تدابير خاصة بمشروعات احتكارية بعينها، كما في المرسوم الطارئ الصادر عن رئيس الرايخ في 13 تموز/يوليو 1931، والقاضي بتطبيق أحكام الإفلاس على مصرف دارمشتيتر. واعتُمِد إجراء خاص لاحتكار جبّار لأن هذا المصرف وحده كان في خطر واعتبر استمرار وجوده أمرًا ضروريًا.

ظلّت المناقشات حول البنية الشكلية للقانون في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى تدور داخل المجال النظري لأن المراجعة القضائية للتشريع لم يكن معترفًا بها. ولكن المحكمة العليا الألمانية مارست فجأة، بعد الحرب، حق المراجعة، وأصبح ما كان من قَبل مناقشة أكاديمية مشكلة سياسية حيوية[72]. كانت دواعي المحكمة العليا في مسارها الجديد تصدر عن الرغبة في تكريس نظام الملكية القائم. وكانت كل قراراتها في هذه الوجهة معنية بمسألة هل يمكن لقانون ما أن يتداخل مع المادة 153 من دستور فايمار التي تكفل حقوق الملكية[73].

بعد الحرب، أصبحت المقاربة الوضعية المعتمدة في الفترة السابقة تمثل تهديدًا لموقع الاحتكارات. أصبح القانون الطبيعي نقطة مركزية في النقاش ثانية. من ذلك أن كارل شميت، مثلًا، سعى إلى الاستيلاء على المذهب الأميركي القاضي بـ«وجود قيود جوهرية على السلطة التي تقوم بالتعديل». وانتهج قضاة

(72) قرار المحكمة الفدرالية العليا في الشؤون المدنية: المجموعة الرسمية، مج 102، ص 161.

(73) تحليل ممتاز بقلم: Otto Kirchheimer, *Die grenzen der enteignung; ein beitrag zur entiwicklungsgeschichte des enteignungsinstituts und zur auslegung des art* (Berlin; Leipzig: W. de Gruyter and co., 1932).

المحكمة العليا الألمانية نهجًا فكريًا مماثلًا عام 1924، يوم ناقشوا، في اجتماع (ليس بجلسة نظامية للمحكمة)، مرسوم الضريبة الطارئة وقرروا:

> إن فكرة الثقة والإيمان هذه تقع خارج القانون المخصوص، وخارج أي نص قانوني وضعي بعينه. ولا يمكن لأي نظام قانوني حقيق بهذا الاسم المشرّف أن يوجد خارج هذا المبدأ. ولهذا السبب ينبغي للسلطة التشريعية ألا تستعمل سلطتها لتصدّ عملًا تتطلبه الثقة والإيمان تطلبًا مطلقًا. إن خسارة أي شخص أسّسَ دعواه على قانون جديد، جراء كون إشارته إلى القانون قد تنتهك الثقة والإيمان، تشكل اعتداءً صارخًا على مكانة النظام وعلى روح العدالة[74].

وأعلنوا، من ثَمَّ، أن من شأن الراهِن (المدين) الذي أسّسَ دعواه على قانون الضريبة الطارئة أن يخسر دعواه لأن قضيته ضد المرتهَن (الدائن) ستكون غير أخلاقية.

هكذا بات القانون الطبيعي غير المعلن يطبّق من دون قيد أو شرط. واتسمت الفترة الممتدة من عام 1918 إلى عام 1932 بالقبول شبه الكلي بعقيدة مدرسة القانون الحر (Freirechtsschule)، كما اتسمت بانهيار عقلانية القانون وقابليته للحسبان، وبتقييد نظام العقود (الذي استعيض عنه بفكرة الأمر)، وبانتصار قواعد الإجراءات القانونية على المعايير القانونية الحقيقية. وغيّرت قواعد الإجراءات القانونية النظام القانوني كله، إذ قوّضت عقلانية القانون الصورية بإحالاتها إلى قيم من خارج القانون. فهي منحت القاضي صلاحيات استنسابية على قدر مذهل من الاتساع، وأزالت الخط الفاصل بين القضاء والإدارة، بحيث إن القرارات الإدارية السياسية باتت تتخذ صورة قرارات المحاكم العادية.

تخدم قواعد الإجراءات القانونية الاحتكاريين. والمعيار الفردي يخضع للحسبان عند الاحتكاري لأن له من القوة قدرًا كافيًا لإعفائه من العقلانية الصورية. وليس القانون العقلاني عنده غير ضروري فحسب، بل هو في كثير من الأحوال بمنزلة قيد يفرض على تنمية قدرته الإنتاجية الكاملة، أو يُفْرَض،

---

(74) *Juristische Wochenschrift* (1924), p. 90.

في مزيد من الأحوال، على الحدود التي قد يرغب فيها؛ فالقانون العقلاني يفيد في حماية الضعيف أيضًا. والاحتكاري يستطيع الاستغناء عن الاستعانة بالمحاكم لأنه يجد في قدرته على إصدار الأوامر بديلًا مرضيًا؛ فقدرته الاقتصادية تمكنه من فرض رغباته على المستهلكين والعمال حتى ضمن الصورة التعاقدية. والعقود الاحتكارية المعتادة تحوّل كل المخاطر التي تخطر بالبال إلى المستهلك الذي يتوجب عليه أن يفي بإلزامات القانون كافة.

تقضي النازية على عمومية القانون ومعها استقلال القضاء وتحريم المفعول الرجعي. وتكتسي قواعد الإجراءات القانونية أهمية أكبر من ذي قبل، إذ رُفِعَت حتى القيود التي كانت الديمقراطية البرلمانية قد فرضتها على مطالب الاحتكار، وإن كانت غير كافية. وبسبب من غموضها ذاته، عملت قواعد الإجراءات القانونية على جعل القانون الوضعي ما قبل النازي أطوع لمتطلبات الحكّام الجدد. فالنازية تفترض انقياد القاضي انقيادًا تامًا للقانون، لكن قواعد الإجراءات القانونية تمكّنه من إدخال عناصر سياسية حتى عندما تتناقض مع القانون الوضعي. «إن مبادئ النازية صالحة فورًا وحصرًا لتطبيق وممارسة قواعد الإجراءات القانونية على يدي القاضي، الوكيل، أو مدرّس القانون»[75]. هكذا اختُزِل القاضي إلى مجرد مسؤول في الشرطة.

هناك إجماع تام في الأدبيات على أن القانون ليس شيئًا أكثر من أمر الفوهرر، بحيث إن قوانين «ما قبل الثورة» لا تصلح إلا من خلال إرادته. «كل السلطة السياسية للعرق الألماني تتوحد في الفوهرر، وهي في يديه. ولذلك كانت كل القوانين تُسْتَمَد منه»[76].

---

(75) Carl Schmitt, *Fünf Leitsätze für die Rechtspraxis* (Berlin: Dt. Rechts- u. Wirtschafts-Wissenschaft Verlags-Ges. m. b. H., 1933), Rule 4, and Wolfgang Siebert, *Vom Wesen des Rechtsmissbrauchs: über die konkrete Gestaltung der Rechte* (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935), p. 15.

اعتمدت المحاكم هذه النظرة بصورة كلية: من ذلك قرار كبار قضاة المحكمة الفدرالية العليا في 13 آذار/ مارس 1936 في: *Juristische Wochenschrift* (1936), p. 1281.

(76) Hans Frank, in: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 4 (1936), p. 290.

سُنَّ كثيرٌ من الإجراءات الفردية المتسمة بسمة الامتيازات. وما عاد المفعول الرجعي محظورًا. حتى مبدأ المساواة أمام القانون، المبدأ الأساس لدولة القانون، نُبِذ. فالنظرية القانونية النازية تستعيض عن الشخص القانوني بـ «الشخصية الملموسة»[77]، متذرعة بصورة غوغائية بأن مرجعها في ذلك هو هيغل، متناسية أن هيغل نفسه كان قد رفض اطّراح المساواة الصورية أمام القانون على الرغم من أنه كان يدرك طابعها السلبي إدراكًا تامًا. ولما كان القانون يتماهى بإرادة الفوهرر، ولما كان الفوهرر يستطيع أن يرسل المعارضين السياسيين إلى الإعدام من دون أي إجراءات قانونية، ولما كان هذا الفعل يُمَجَّد باعتباره أرفع تجسيد للعدالة[78]، فلا يمكننا أن نتحدث بعد الآن عن طابع خاص بالقانون. بات القانون الآن وسيلة تقنية لتحقيق أهداف سياسية محددة. وهو مجرد أمر يصدر عن حامل السيادة. وبهذه النسبة، تكون النظرية الفقهية للدولة الفاشية مدرسة نظرية القرار (decisionism). ولا يكون القانون إلا مجرد أداة من أدوات السيطرة (arcanum dominationis)، أو وسيلة لتثبيت السلطة.

الأيديولوجيا الفقهية للدولة النازية مختلفة جدًا عن هذا التحليل، طبعًا؛ فهي تتخذ صورة المؤسساتية، أو كما يسميّها كارل شميت وكثير غيره «فكر نظام وبنيةٍ [أو جماعة] ملموسين»[79]. والمؤسساتية تتعارض مع القرارية (decisionism) والوضعية المعيارية (normative positivism). فالوضعيون يرون أن كل قانون هو قانون تشريعي، وأن النظام القانوني هو نظام مغلق ومتماسك منطقيًا لمعايير عامة، وأن ما على القاضي إلا أن يطبق نظام القيم هذا لتحقيق إرادة المشرّع، وأن هذه المعايير تسود في نقاوتها التامة على الرغم من أن الإنسان هو الذي يطبقها. المفاهيم الأساسية للنظام الوضعي هي الشخص القانوني، الطبيعي والفقهي؛ الحق الذاتي الخاص المعبِّر عن حرية الشخص

(77) Karl Larenz, *Rechtsperson und subjektives Recht zur Wandlung der Rechtsgrundbegriffe*, Grundfragen der neuen Rechtswissenschaft (Berlin: Junker & Dünnhaupt, 1935), p. 9.

(78) Carl Schmitt, «Der Führer Schützt das Recht,» *Deutsche Juristenzeitung*, vol. 29 (1934), p. 945.

(79) Carl Schmitt, *Über die drei Arten des rechtswissenschaftlichen Denkens*, Schriften der Akademie für deutsches Recht (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1934).

الموجود قبل القانون الموضوعي (وأرفع تعبير عنه هو قانون الملكية)؛ العقد الذي تصدر عنه العلاقات الإنسانية كلها: الدولة والرابطة، الزواج والبيع، الكنيسة والنقابة. الدولة شخص قانوني، والسيادة لا تحملها جماعات اجتماعية بل شخص الدولة ذاته العامل من خلال هيئاته. وللفرد حقوق ذاتية عامة في وجه الدولة.

الواقع أن مفهوم الشخص القانوني هو القناع الاقتصادي لعلاقات الملكية؛ فهو يحجب كون الملكية هي أكثر من مجرد حق ذاتي، وكونها أيضًا علاقة سيّد ومَسود. والعقد، وهو الضمانة المساعدة للملكية، هو عقد بين أشخاص قانونيين أحرار ومتساوين. غير أن هذه الحرية والمساواة ليستا كذلك إلا من الناحية القانونية. المساواة المجردة بين أطراف العقد تحجب لامساواتهم الاقتصادية. فعقد العمل تخصيصًا هو عقد بين العامل المتساوي قانونيًا ورب العمل المتساوي قانونيًا أيضًا. وهو في شكله لا يشير بأدنى إشارة إلى كون رب العمل مسودًا على العامل؛ ذلك أن الدولة بما هي دولة يجب أن تكون حامل السيادة الوحيد، والنظرية الوضعية ترفض الاعتراف بسيادة هيئات الدولة. وهذا يحجب كون الجماعات الاجتماعية والأفراد يسودون على الآخرين.

تتخذ النظرية المؤسساتية مقاربة مختلفة جدًا؛ فالمؤسسة، على قول رينار، داعية هذا المذهب[80]، هي كائن عضوي، بنية فقهية تخدم المصلحة العامة، وهي أكثر من مجرد علاقة؛ إنها كائن. إنها كلٌّ تتكامل فيه الأجزاء الفردية. «العلاقة المؤسساتية علاقة استدخال، اتحاد، تناوب أعضاء (invicem membra)»[81]. هكذا تُفْصَل المنشأة عن صاحب المنشأة، والمشروع عن صاحب المشروع، والشركة المساهمة عن مجلس الإدارة وعن المساهمين. وتطّرح في الوقت نفسه مفاهيم كالدولة بما هي دولة وكذلك سيادتها[82].

---

(80) Georges Renard, *L'Institution: Fondement d'une rénovation de l'ordre social* (Paris: Flammarion, 1933).

(81) المصدر نفسه، ص 178.

(82) Reinhard Höhn, *Die Wandlung im staatsrechtlichen Denken*, Deutsche Staat der Gegenwart; 5 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1934).

الدولة تصبح مؤسسة فيها متوازي أضلاع للقوى. وتصبح جماعة تستوي عضويًا فوق جماعات دنيا. والسلطة التي تمارسها الدولة ليست سلطة خارجية بل سلطة الجماعة المنظمة نفسها، بحيث إن السيادة تتلاشى. لا فصل أساسيًا بين القانون العام والقانون الخاص. والنظام القانوني كله إنما هو نظام الجماعة القانوني المتكامل(83). ولما كان القانون الاجتماعي هو قانون التنظيم الاجتماعي نفسه، المسمى قانونًا مستقلًا، فلا بد من أن تغيّر أيضًا نظرية مصادر القانون. كانت الدولة هي المصدر الوحيد عند أصحاب المذهب الوضعي، أما المذهب المؤسساتي، فيضم أيضًا القانون المستقل والقانون القضائي. تنبذ المؤسساتية النظرة الميكانيكية التي تجعل القاضي مجرد ناطق بلسان القانون، وتقبل بالأطروحة القائلة إن القاضي يخلق القانون.

تبقى التغيرات في نظرية الملكية أهم من هذه؛ ففي المذهب الوضعي تعتبر المنشأة وحدة تقنية يقوم فيها صاحب الملكية بالإنتاج، بينما المشروع هو وحدة اقتصادية يتابع فيه سياسة أعماله. المذهب المؤسساتي يحوِّل المنشأة إلى جماعة اجتماعية. يصبح المشروع منظمة اجتماعية والشركة المساهمة تتحول من رابطة لأشخاص قانونيين لهم ملكية إلى مؤسسة أو هيئة (Anstalt). وجملة القول إن الملكية تتغير من حق ذاتي يعود لشخص قانوني إلى مؤسسة، إلى علاقة اجتماعية مُشَيَّأة. والعقد لا يُسْتَبْعَد في الممارسة فحسب، بل يفقد دوره في الأيديولوجيا القانونية أيضًا. ولا تعود الحقوق والواجبات مرتبطة بإرادة أشخاص قانونيين متساوين بل بوقائع موضوعية. وتصبح مكانة الإنسان في المجتمع حاسمة. هكذا تُعْكَس صيغة السِّير هنري ماين القائلة بأن القانون يتطور من المكانة إلى العقد.

كانت للمفاهيم الأساسية في المذهب القانوني الوضعي وظائف حاجبة. فمفهوم الشخص القانوني، على ما رأينا، قناع اجتماعي. فهو يحجب حامله

---

(83) Heinrich Lange, *Liberalismus, Nationalsozialismus und bürgerliches Recht: ein Vortrag*, Recht und Staat; 102 (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1933), and Franz Wieacker, *Wandlungen der Eigentumsverfassung*, Deutsche Staat der Gegenwart; 13 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935), p. 23.

لكنه لا يلغيه، إذ يظل من الممكن تخمينه. ولم يكن من الضروري في حقبة التنافس أن يختفي صاحب الملكية، لأنه لم يكن، كفرد، يمارس أي سلطة اقتصادية أو اجتماعية كبيرة. وحده تكتل الأفراد، أي النظام، كان يمارس السلطة على الناس. أما في النظام الرأسمالي الاحتكاري، فقد تركزت في أيدي زمرة قليلة سلطة آمرة عظيمة. ومن شأن هذا الوضع أن ينكشف على حقيقته إذا ما رُفِعَ القناع.

تبيح المؤسساتية، النظرية القانونية لدولة الاحتكار، زوال قناع النظرية القانونية كما تبيح زوال حامله، أي صاحب الملكية، معه. فالمؤسساتيون لا يتحدثون عن صاحب الملكية بل عن المؤسسة. وهم لا يتحدثون عن الشخص القانوني بل عن المنشأة والمشروع. كما تختفي الدولة بما هي دولة أيضًا، لأن هذا المفهوم، في المذهب الوضعي، يحجب كون جماعة اجتماعية معينة تمارس بالفعل السيادة المنسوبة إلى الدولة. وعندما تتركز السلطة بقدر ما هي مركزة في الدولة الفاشية، يُنْصَح بأن يستعاض عن مفهوم الدولة وسيادتها بجماعة الشعب والفوهرر. باتت الدولة توصف بأنها شكل (Gestalt)، «شكل سياسي» للشعب الألماني.

وحيثما يكون الاقتصاد الاحتكاري في ظل أشكال ديمقراطية للحكم، يمكن أن تعتمد العناصر التقدمية، ولا سيما النقابات، النظرية المؤسساتية بوصفها تسويغًا للإصلاح الاجتماعي، لأنها تبدو أقرب إلى الواقع من النظرية الوضعية في الفقه القانوني. فعندما يُعتبر المصنع، والمشروع، والشركة المساهمة، والاحتكار مؤسسات اجتماعية، فهذه طريقة في التعبير عن أن الملكية ما عادت شأنًا شخصيًا، بل أضحت مؤسسة اجتماعية لها حيثيتها. غير أن هذا التقريب من الواقع أحادي الجانب، لأنه ينطوي على خطر أن تنفصل المؤسسة عن علاقة السلطة الاجتماعية وتصبح غير مفهومة. إن جميع مذاهب قانون العمل للنقابات كافة خارج الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية تم تطويرها من مفاهيم مؤسساتية. ففي إنكلترا، وتحت تأثير نظرية غيركه المعروفة بنظرية الجمعية التعاونية، أخذ المحافظون والفابيون النظرية المؤسساتية ليبنوا علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع. أما في فرنسا، فقد

اتخذها التومائيون المُحْدَثون أساسًا بدفع من الإرشاد البابوي المعروف بـ«السنة الأربعين» (Quadragesimo Anno).

تُكمِلُ النازية فصل المؤسسة عن العلاقة الاجتماعية. يقول منظّر ألماني بارز: «يتّسم الميل المؤسساتي إلى التمفصل بكون التشكيلات الجماعية الديالكتيكية الهدّامة في جسم الشعب: كالعامل وصاحب المشروع، المؤجِّر والمستأجر، المدينة والبلد، تنفصل وتُرفَع جوهريًا عبر التمفصلات التركيبية ولا سيما تمفصلات الدولة. وتجد البنية القانونية المستمدة من مبدأ البناء هذا مسوّغها في أن الجبهات والمهن إنما هي تمفصلات لتراتب الناس الطبيعي، تظهر فيها سلسلة من القوانين الناشئة عن فئات مهنية ووضعيات وكأنها المبدأ الأمثل لنمو القانون نموًا إراديًا ومنظمًا»(84). ويتحاشى النازيون أساسًا استعمال كلمة مؤسساتية «بغية إبقاء شيء من المسافة بينهم وبين التومائية المحدثة»(85). وهم يفضلون «فكر النظام والبنية [أو الجماعة]»، أو الفكر المصوغ بالأشياء (Sachgestaltungsdenken)، أي الفكر المتشكل بضرورات الوضع الملموس. وهم يقبلون، بصورة ضمنية، على الأقل، صلةً وثيقة بالرأسمالية الاحتكارية.

لكن النظرية المؤسساتية لا تحتل الحقل وحدها في الدولة الفاشية، بل يبقى بعض عناصر النظرية القرارية، ويكتسب قوة هائلة من الاستعاضة عن القانون العقلاني بالأوامر السياسية. فالمؤسساتية لا تستطيع أبدًا أن تحدّد أي مؤسسة هي «بدائية» وأي مؤسسة هي «هادفة» في أي وضع محدد. وهي لا تستطيع أن تحدّد أبدًا أي تدخل وأي معيار يتلاءمان مع الوضع الملموس. وهي لا تستطيع أن تحدّد الموقف الملموس للرفقاء العرقيين، مثلًا. فهذه القرارات تتخذها مختلف الأجهزة، الحزب، الجيش، البيروقراطية، والصناعة، عبر قادتها.

---

(84) Wieacker, p. 126.

(85) Schmitt, *Über die drei Arten des rechtswissenschaftlichen Denkens*, p. 57.

إذا كان القانون العام هو الشكل الأساس للحق، وإذا لم يكن القانون مجرد إرادة (voluntas) بل عقلًا (ratio) أيضًا، فعلينا إذًا أن ننكر وجود القانون في الدولة الفاشية. فالقانون، بما هو متميز عن الأمر السياسي الصادر عن حامل السيادة، لا يمكن تصوره إلا إذا كان متجليًا في القانون العام، غير أن العمومية الحقيقية ليست ممكنة في مجتمع لا يستطيع التخلي عن القوة. وحتى في مجتمع كهذا، فإن عمومية القانون المحدودة والصورية والسلبية في ظل الليبرالية لا تقتصر على السماح بقابلية التنبوء الرأسمالية فحسب، بل إنها تضمن أيضًا حدًا أدنى من الحرية لأن القانون العام ذو وجهين ويسمح للضعيف بأن يستبقي بعض الفرص القانونية على الأقل. ولهذا السبب، فإن القانون وحقوق الحرية يدخلان في نزاع مع الاقتصاد الاحتكاري. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تظل سالمة غير ممسوسة، ولكن القانون العام والعقد يزولان في مرحلة معينة ويستعاض عنهما بالتدابير الفردية.

الإنكار المطلق لعمومية القانون هو النقطة المركزية في النظرية القانونية النازية. ولذلك لا يمكن أن يقوم أي فصل بين السلطات؛ فسلطة الدولة تشكل كلًا واحدًا غير منقسم وغير قابل للانقسام، ويتم تصور هذا الكل بمقتضى مقولة «وحدة القيادة»[86]. لا يوجد شخصان ولا حالتان تطبق عليهما القاعدة نفسها. فكل شخص وكل حالة ملموسة يجب أن تُعَالَج بقاعدة خاصة بها، أو بحسب لغتنا، بقرارات فردية. الوظيفة الأساسية للقانون النازي هي الحفاظ على الوجود العرقي. ولذلك عليها أن تشدد على الاختلافات البيولوجية، وأن تنكر المساواة الاجتماعية أو القانونية والحقوق المدنية. لا يمكن أن توجد سلطة قضائية من دون قواعد عامة تسترشد بها. أما الآن فإن سلطة القاضي ترتكز إلى ما يعلنه الفوهرر.

التقنية الأيديولوجية التي تعتمدها النظرية القانونية الجديدة واضحة، مثلما هي الحال دائمًا. النازية تستغل نواقص الأفكار الليبرالية حول الحرية

---

(86) Siegfried Grundmann, «Die richterliche Nachprüfung von politischen Führungsakten nach geltendem deutschem Verfassungsrecht,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft,* vol. 100, no. 4 (1940), pp. 511-544, esp. p. 513.

والمساواة. وهي تزعم أن الحرية والمساواة حجب يحتجب الاستغلال وراءها. لكن النازية لا تشهر سيوفها على أصناف اللامساواة القائمة بل على ذلك النزر اليسير من الحماية الذي لا تزال المساواة القانونية تمنحه للفرد. المساواة الجديدة التي تقدمها النازية هي مساواة في الواجبات لا في الحقوق.

لم تحظ هذه المبادئ بعدُ بالبلورة الكاملة. ولا يزال القانون في حال تماوج، كما أن السلطة القضائية ليست في حال تناغم تام. لكن التوجهات لا تكاد تخفى على ذي بصيرة، ووصل القانون خلال الحرب إلى ذروة تطوره كأداة للعنف.

يرقى ما يسمى بـ «الاعتقال الاحتياطي» إلى مرسوم الرئيس فون هندنبرغ الصادر في 28 شباط/ فبراير 1933 الذي علّق الحريات المدنية (مرسوم حريق الرايخشتاغ)[87]. وتنص الفقرة السابعة من المرسوم البروسي الصادر في 10 شباط/ فبراير 1936 والذي يجعل الغستابو جهازًا تنفيذيًا لمكتب المدعي العام، على أنه «لا يخضع أي أمر أو شأن من أمور الغستابو وشؤونه لرقابة المحاكم الإدارية». كما أن المرسوم نفسه نقل مسؤولية معسكرات الاعتقال إلى الغستابو. ولذلك بات يجوز للأخير أن يسوق أيًا كان إلى الاعتقال الاحتياطي، أي يدخله إلى معسكر الاعتقال، ويبقيه فيه طوال فترة تروقه [أي تروق الغستابو]، وإن كانت محكمة جنائية قد أخلت سبيله سابقًا وبرّأت ساحته من أي تهمة، أو حتى إن أمضى مدة عقوبته في السجن. ولا يتاح لضحية إجراء كهذا اللجوء حتى إلى تصحيح الوضع عبر طريقة غير مباشرة كمطالبة الدولة البروسية بالعطل والضرر[88]. في البداية، حاول بعض القضاة تقييد سلطة الشرطة الاستنسابية، واحتج بأن مرسوم حريق الرايخشتاغ إنما كان يستهدف حماية الدولة «من أعمال العنف الشيوعية المهددة لأمن الدولة» (وهذا اقتباس حرفي من مقدمة المرسوم)،

---

(87) أنا أستعمل كتاب فيرنر شبور الملائم: Werner Spohr, *Das Recht der Schutzhaft*, Stilkes Rechtsbibliothek; 157 (Berlin: G. Stilke, 1937), and Franz L. Neumann, *Das gesamte Pressenotrecht vom 4. Februar 1933: mit Anhang: Das Pressenotrecht vom 28. Februar 1933* (Berlin: Dietz, 1933).

والأخير الذي حظره الغستابو يوم إصداره.

(88) طبع عدد من أمثال هذه القرارات في: Spohr, pp. 67-111, and Fraenkel, pp. 20-32.

ولذلك كانت الأفعال التي يتجاوز بها الغستابو هذه الغاية باطلة. ومن نافل القول إن سلطة الغستابو المطلقة والاستنسابية على الحريات الشخصية كافة ما عادت محل نزاع أمام أي محكمة اليوم[89].

إن تمجيد مرسوم كهذا بتسميته قانونًا لأنه صادر عن السلطة حاملة السيادة داخل الدولة يبدو أمرًا عبثيًا. ولا ينطوي مرسوم حريق الرايخشتاغ، كما هو مفسر اليوم، على أي عنصر ملموس يتيح للمرء أن يتنبأ بما إذا كان هذا الرجل أو ذاك سيُحْرَم من حريته، وفي ظل أي أوضاع، وإلى متى. فهو يقول للغستابو بكل بساطة: افعلوا ما يروقكم؛ عالجوا كل حالة خاصة على النحو الذي ترونه ملائمًا. وليست قاعدة كهذه من القانون في شيء، بل إنها قرارية استنسابية سافرة.

تبدو عملية التلاعب بالجماهير عبر الإرهاب المقنّع بقناع القانون جليّة في القانون الجنائي تحديدًا[90]؛ إذ تحول القانون الجنائي النازي، كما هي الحال في النظرية السياسية، من فكرة الدولة التوتاليتارية إلى فكرة الإمبريالية العرقية. في الفترة الأولى كان تسلطيًا فحسب. وكانت مقاربته للجريمة تعتمد النظرية الإرادية (volitional)[91]. فالإرادة الذاتية هي ما يجعل الإنسان مجرمًا وليس الواقع الموضوعي. ولذلك لا يوجد أي تمييز بين المحاولة الإجرامية والجرم الناجز.

عندما اطّرحت عقيدة الدولة التسلطية، اطرحت معها النظرية الإرادية أيضًا. فأهم مدرسة في القانون الجنائي اليوم - وإن لم تكن معتمدة رسميًا بعد - هي ما يسمى بالمدرسة الظاهراتية (phenomenological) التي تمزج النظرية الحيوية

---

(89) Spohr, p. 16.

(90) خير تحليل للقانون الجنائي هو: Otto Kirchheimer, «Criminal Law in National Socialist Germany,» *Studies in Philosophy and Social Science*, vol. 8, no. 3 (1939), pp. 444-463.

حول السياسة الجنائية للنازية: Georg Rusche and Otto Kirchheimer, *Punishment and Social Structure*, with a Foreword by Thorsten Sellin (New York: Columbia University Press, 1939), pp. 177-182.

(91) Roland Freisler, in: *Das kommende deutsche Strafrecht*, 2 vols., 2nd ed. (Berlin: F. Vahlen, 1935-1936), vol. 1: *Allgemeiner Teil*, p. 26, and Kirchheimer, «Criminal Law in National Socialist,» p. 444.

مع «التفكير في الأنظمة الملموسة»[92] لدى كارل شميت. لنأخذ السرقة مثلًا. يعرّف القانون الجنائي التقليدي اللص بأفعاله وبنيّته. أما المدرسة الظاهراتية فتعرّفه بشخصيته. فاللصّ هو من كان في جوهره لصًّا (wer seinem Wesen nach ein Dieb ist). وعلى القاضي أن يقرر بحدسه هل يدينه أم لا. لا يمكن أن يوجد نفي لعقلانية القانون أكمل من هذا، ولا وسيلة خير منه لإرهاب الجماهير من دون قيد القواعد التي يمكن التنبؤ بها.

النظرية الرسمية المأخوذ بها حتى اندلاع الحرب في عام 1939، خليط من القانون الجنائي التقليدي، والتوجهات التسلطية، وقواعد الإجراءات القانونية. ويولى اهتمام خاص لـ «شعور الناس السليم». أزيل الخط الفاصل بين القانون والأخلاق وبات كل فعل يقوم به القضاء يُحَاط بهالة الأخلاق.

حاولت المحكمة الفدرالية العليا أن تحول دون القضاء التام على العقلانية، خصوصًا حيث كان الأمر يتعلق بالكنائس[93]. لكن دورها تراجع، لهذا السبب، بسرعة واطّراد. خطوة خطوة حرم القضاء من ضمانات استقلاله المؤسساتية. شُنَّت حملة تطهير عام 1933، غير أنها لم تكن مهمّة حقًا، لأن عدد الديمقراطيين الحقيقيين وغير الآريين في صفوف القضاة لم يزل ضئيلًا أصلًا. أما الأخطر من هذه بكثير فكان إلغاء الحكم الذاتي داخل الجسم القضائي، وهو ميل بلغ ذروته في قانون 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937[94]. في السابق كان رئيس المحكمة وممثلو أعضاء المحكمة يتوزعون المناصب

(92) Georg Dahm [et al.], *Grundfragen der neuen rechtswissenschaft* (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935), and Friedrich Schaffstein, *Politische strafrechtswissenschaft* (Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1934).

أنشط المعارضين هم: Erich Schwinge, *Wesensschau und konkretes ordnungsdenken im strafrecht* (Bonn: L. Röhrscheid, 1937).

انظر أيضًا مراجعتي في: *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 6 (1937), pp. 706-707.

(93) قرار لافت للنظر في 9 أيلول/ سبتمبر 1937 (قضايا مدنية): التزام إحدى البلديات الاستمرار في مدفوعاتها لرعية إحدى الكنائس لا يمكن أن يلغى عبر الاستعانة بمبادئ برنامج الحزب، في: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht* (1938), p. 25.

(94) Eduard Kern, «Die Selbstverwaltung der Gerichte,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht* (1939), pp. 47-50.

في ما بينهم من دون تدخل الحكومة. أما الآن فإن وزارة العدل لا تقتصر على تعيين القضاة كما دأبت أن تفعل من قبل، بل صارت تحدد المناصب أيضًا. فمنذ 18 حزيران/يونيو 1935، تم تعيين «كبار الشيوخ» داخل المحكمة الفدرالية العليا. كان المستشار منذ البداية يقوم بالتعيينات في محاكم الشعب بناء على توصية من وزارة العدل. ولكن مع صدور مرسوم العام 1937، بات مبدأ القيادة يتحكم كليًا بالقضاء.

علاوة على ذلك، يخضع القضاة للفقرة 71 من قانون الخدمة المدنية الذي ينص على أنه يجوز أن يُكْرَه كل موظف رسمي على التقاعد أو التوقف عن العمل إذا ما اشتُبِهَ بأنه لا يتصرف دائمًا بما يخدم مصلحة الدولة النازية. والقرار يعود إلى الفوهرر بناء على توصية من الرئيس الوزاري بعد إجراء تحقيق (ولكن ليس بعد محاكمة تأديبية). نظريًا، لا يمكن أن يكره قاض على التقاعد جراء مضامين أحكامه، ولكن من البيّن أنه يستحيل رسم خطٍ فاصل واضح[95]. ولا يساعد القضاة في هذا المجال كونهم هدفًا لهجمات صحيفة **الفيلق الأسود** التابعة للإس إس. زد على ذلك أنهم باتوا، منذ 26 آب/أغسطس 1938، عرضة للنقل التعسفي من منصبهم تبعًا لاستنساب الرئيس الوزاري.

لم يبق شيء من المبدأ القاضي بأنه لا عقوبة من دون قانون ولا جريمة من دون قانون، وهو القاعدة الأساسية لأي نظام قانوني. كانت المحكمة العليا الألمانية متشددة في التزامها بهذه القاعدة؛ إذ رفضت في قضية نظرت فيها عام 1890، مثلًا، أن تصدر حكمًا على رجال اتهموا بسرقة الطاقة الكهربائية لأن نص القانون الجنائي لم يشر إلا إلى سرقة أشياء مادية بينما كانت الكهرباء يومها تعتبر مجرد قوة. وكان تعليل القضاة يومها مماثلًا لتعليل القاضي هولمز في قضية رفضت فيها المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن تطبق قانون المركبات المتحركة (السيارات) الصادر عام 1919 على الطائرات. كتب القاضي هولمز: «عندما تصاغ قاعدة إجرائية بكلمات لا تستدعي في ذهن

(95) Kirchheimer, «Criminal Law in National Socialist Germany,» p. 452.

الإنسان العادي إلا صورة مركبة تتحرك على الأرض، ينبغي ألا يوسع القانون ليشمل الطائرات»[96].

تعرّض القرار الألماني عبثًا للسخرية باعتباره دليلًا على عقم النظرية الوضعية القانونية الكامل. لكنه يستحق أعلى درجات الثناء لأن لا شيء إلا التطبيق الصارم لمبدأ «لا جريمة من دون قانون» يمكن أن يمنع إساءة استعمال السلطة القضائية في القضايا الجنائية. وقامت المحكمة الدائمة للعدالة الدولية بمراجعة مسألة التطابق بين قانون دانتزيغ الجنائي الذي صدر في أول أيلول/ سبتمبر 1935 والذي يحاكي محاكاة القردة الفقرة الثانية من القانون الألماني الجديد، وبين دستور دانتزيغ الذي يحتوي على الضمانات المعتادة للحريات الشخصية، وأفتت في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1935 بأن الوثيقتين لا تتلاءمان لأن الفقرة الثانية «تغطي حقلًا كاملًا من الاعتبارات التي لا علاقة لها بالقانون والتي تتناول موضوع التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ استنادًا إلى منظومة الشخص الأخلاقية أو آرائه الدينية». بعبارة أخرى، قوّض القانون الجنائي الألماني الضمانات كافة.

تقوم عملية تقسيم القضاء النازي تقسيمًا مفرطًا وبعثرة الولايات القضائية بتكميل الصورة؛ إذ أُنشئ عدد لا يحصى من المحاكم الخاصة لحالات خاصة بشرائح مخصوصة من السكان. ولكل واحدة من الآلات الأربع: الحزب، الجيش، الدولة، والصناعة، نظام قضائي واسع خاص بها، مع ما يلحق ذلك من قوانين، ومراسيم، ومحاكم، وجلادين، وسعاة محاكم. ولا تقتصر السلطة التي تمتلكها الإس إس على حق سجن الأشخاص من دون قرار قضائي فحسب، بل وعلى حق إعدامهم أيضًا. وباتت الصحف الألمانية تحتوي باطراد على النبأ المنمّط التالي: «يعلن قائد الإس إس في الرايخ، ورئيس الشرطة الألمانية ما يلي: في 30 نيسان/ أبريل 1941 أطلقت النار على لودفيغ كوخ فأردته قتيلًا بسبب المقاومة» (صحيفة فرانكفورتر تزايتونغ في 18 أيار/ مايو 1941، و10

---

(96) McBoyle v. u.s. 283 U.S. 25; excellent analysis by: Jerome Hall, «Nulla Poena sine Lege,» *Yale Law Journal*, vol. 47, no. 2 (December 1937), pp. 165-193.

حزيران/ يونيو 1941). لا شيء آخر يعبر بأفضل من هذا عن الإنكار التام لكلية القانون أو يقدم وسيلة فضلى لمعالجة كل حالة مخصوصة وكل فئة مخصوصة بطريقة مختلفة بغية التلاعب بهم كلهم وفق المزاج. ثمة محكمتان تأديبيتان منفصلتان للحزب، ولفرقة العاصفة SA، إس إس، وللجبهة العمالية. وثمة محاكم شرف اجتماعي لأرباب العمل والموظفين، ومحاكم تأديبية للأعمال. ولخدمة العمل أيضًا محاكمها الخاصة. كما أُعيد إنشاء المحاكم العسكرية. وثمة فوق هذا كله محاكم الشعب (قانون 24 نيسان/ أبريل 1934) المكونة، على قول نائب رئيس محكمة برلين، من قضاة «هم ساسة أساسًا ومن بعد هذا قضاة»[97]. ومن العسير فعلًا أن نسمي أعضاء هذه المحاكم قضاة؛ فاثنان منهم فقط جاءا من القضاء، أما الباقون فهم مسؤولون رسميون في الإس إس، أو ضباط في الجيش. وليس للمُدافع في هذه المحاكم أي حق في انتقاء مستشار، أو تقديم بيّنات، أو الاستئناف، أو الحصول على محاكمة علانية. واستُحْدِثَت أخيرًا محاكم خاصة تسمى بهذا الاسم فعلًا (Sondergerichte). ولم تزل ولاية هذه المحاكم التي أنشئت في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 تتوسع باستمرار بحيث بات للمدعي العام الآن أن يحوّل إليها أي قضية يروقه تحويلها. وهنا أيضًا باتت حقوق المُدافع شبه معدومة تمامًا.

تسارعت هذه التطورات منذ اندلاع الحرب. واستحدث مرسوم صدر في 11 أيلول/ سبتمبر 1939 قسمًا خاصًا داخل المحكمة الفدرالية العليا يجوّز للمدعي العام أن يحوّل إليه، بأمر من الفوهرر، أي قضية جنائية يراها على قدر من الأهمية يسوّغ تجاوز المحاكم الأدنى درجة. ويجوز للمدعي العام أيضًا أن يطلب من هذا القسم الخاص أن يعيد فتح أي قضية (إلا إذا كانت محكمة الشعب قد نظرت فيها) ضمن مهلة سنة بعد صدور القرار النهائي وذلك إذا كان للقيادة اعتراضات جادة على الحكم. ولهذا الطلب صفة الإلزام للمحكمة

(97) Karl Engert, «Stellung und Aufgaben des Volksgerichtshofes,» *Deutsches Recht* (1939), p. 485.

ومن الحري بالاهتمام أيضًا: Lämmle, «Die Rechtsstellung des Volksgerichtshofs in der deutschen Rechtspflege,» *Juristische Wochenschrift* (1938), pp. 2569-2572.

بحيث إن المدعي العام هو الذي يحدد فعليًا الحكم النهائي الذي غالبًا ما يكون بالإعدام. والقضية الأولى التي عرضت على القسم الخاص كانت قضية اغتصاب ارتكبها رجل لوطي. وذكر المعلّق الرسمي أن مطالبة المدعي العام بعقوبة الإعدام لُبّيت امتثالًا لمبدأ القيادة على الرغم من أن المتهم كان قد حُكِمَ سابقًا بعقوبة أخفّ[98].

اختفى القضاة المدنيون كليًا من حقل العدالة الجنائية، إلا في محاكم الشعب. وما عاد لما يسمى بهيئة المحلفين، المكونة من ثلاثة قضاة وستة محلفين، أي وجود. أُبطلت فعليًا حقوق الاستعانة بمحام للدفاع وازداد القانون الجنائي وحشية حتى ضد الأحداث (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1939)[99]. استُحدثت جرائم جديدة عديدة وجُعلت عقوبتها الإعدام إجمالًا. باتت كل محاولة، أو إعداد لجريمة سياسية يعاقب عليها بالإعدام. وبمقتضى مرسوم الأول من أيلول/ سبتمبر 1939، بات الاستماع إلى بث الإذاعات الأجنبية يعاقب بالسجن أو بالإعدام، وأفتت المحكمة الفدرالية العليا بأن الاستماع إلى الموسيقى الأجنبية يعتبر جرمًا ضمن معنى المرسوم[100]. وتوعّد مرسوم آخر (5 كانون الأول/ ديسمبر 1939) يتناول مرتكبي الجرائم العنيفة (Gewaltverbrecher)، بعقوبة الإعدام كل «مجرم ينجر وراء أنانيته غير الاجتماعية بوسائل عنيفة ويستعمل لهذا الغرض بعض الأسلحة أو سواها من الوسائل الخطرة»[101]. ولا يميّز المرسوم بين مرتكب الجرم والمشارك فيه، ولا بين المحاولة والفعل الناجز.

بات المفعول الرجعي وإبطال المبدأ الإقليمي شاملين الآن؛ ذلك أن

---

(98) قرار 6 كانون الأول/ ديسمبر 1939 في: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht* (1940), p. 48.

(99) مراجعة بقلم: Edmund Mezger, «Kriegsstrafrecht und Kriegsstrafverfahrensrecht,» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 7 (1940), pp. 59-62.

(100) قرار 27 آب/ أغسطس 1940: *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*, vol. 7 (1940), p. 376.

(101) Alfred Kayser, «Schärfster Kampf dem Gewaltverbrecher,» *Deutsches Recht* (1940), p. 345.

المحكمة الفدرالية العليا، في تطبيقها للفقرة الثانية الشائنة وتفسيرها على هدي عقائد الإمبريالية العرقية، دفعت القانون الجنائي الألماني بعيدًا وراء حدود ألمانيا؛ إذ سمح مرسوم 20 أيار/مايو 1940 بملاحقة أعداء ألمانيا الذين يقعون في يديها، بقطع النظر عن قوميتهم أو مواطنيتهم.

انتصر دعاة المدرسة الظاهراتية انتصارًا تامًا؛ فهم لا يعرِّفون أبداً أي جريمة، بل يكتفون بوصف أصناف المجرمين كالمجرم الوحشي، والمجرم الخطر، والشاب، والانتهازي الذي يستغل الحرب، ويعاقبون تبعًا للوصف. فمن ذلك أنه كان على محكمة في شتوتغارت أن تنظر في قضية مجرم صغير سرق 65 ماركًا بعد أن هاجم المعتدى عليه بقبضته. واستنبطت المحكمة من سيرة حياة المتهم (عوقب في السابق على جنح طفيفة مرتين) ومن طريقته في مهاجمة الضحية أنه كان لصًا موصوفًا ومجرمًا محترفًا. وصدر الحكم بالإعدام على الرغم من أن مرسوم 5 كانون الأول/ديسمبر 1939 لا يطبق إلا إذا استعمل المجرم سلاحًا خطرًا[102].

كان المرجع النازي البارز في القانون الجنائي على حق يوم قال إن «نشاط المحكمة الجنائية أصبح سياسيًا أكثر فأكثر»[103]. كما أنه أصاب يوم قال إن عقوبة الإعدام ما عادت تقوم بوظيفة الانتقام العادل لجريمة محددة؛ بل أصبحت رادعًا، وما عادت لمسألة عدالتها في أي قضية بعينها أهمية كبرى. وهو مصيب إذ يقول إنه قد بات من الصعب أكثر فأكثر أن يميز المرء بين العقوبة وسواها من التدابير، خصوصاً في معاملة الأحداث، وأن «تدخل السلطات السياسية الرفيعة المستوى في الإجراءات القانونية» يتزايد باطّراد، وأن السمة الغالبة هي التزايد المطرد لسلطة المدعي العام، وأن نفوذ القضاء يتناقص جراء إلغاء الإدارة الذاتية من جهة، وجرّاء بعثرة الولايات القضائية من جهة أكبر. وهو يتنبأ بأن القانون والإجراءات الجنائية سوف يتحولان

---

(102) أول شباط/فبراير 1940: *Deutsches Recht* (1940), p. 441.

(103) Georg Dahm, «Richtermacht und Gerichtsverfassung im Strafrecht,» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 101, no. 2 (1941), pp. 287-308, esp. p. 292.

قريبًا إلى مجرد عدالة إدارية وأن القاضي سوف يصبح مجرد موظف إداري آخر.

هل يستحق نظام كهذا أن يسمى قانونًا؟ نعم، إذا كان القانون لا يعدو أن يكون تعبيرًا عن إرادة حامل السيادة؛ لا، يقينًا، إذا كان لا بد للقانون من أن يكون عقلانيًا في الصورة أو في المضمون، خلافًا لأمر حامل السيادة. ليس النظام القانوني النازي إلا مجرد تقنية للتحكم بالجماهير عبر الإرهاب. فالمحاكم الجنائية، ومعها الغستابو، والمدعي العام، والجلادون، إنما هم مجرد محترفين للعنف. أما المحاكم المدنية، فهي أساسًا وكيلة لتنفيذ أوامر مؤسسات الأعمال الاحتكارية.

البهيموت

فرغنا من مناقشتنا، ولم نفرغ قط من تغطية المساحة كلها، لكن البيّنات التي جمعناها ربما تكون كافية لتضمن تفسيرنا للأوجه الحاسمة في النازية.

1. هل لألمانيا نظرية سياسية؟

كل نظام سياسي يمكن أن يوسم بنظريته السياسية التي تعبّر عن بنيته وأهدافه. لكن إذا ما طلب منا تعريف النظرية السياسية النازية نقع في حرج كبير؛ فالنازية مضادة للديمقراطية، ومضادة لليبرالية، ومضادة للعقل بعمق. ولذلك فهي لا تستطيع أن تستعمل أي فكر سياسي سابق. حتى نظرية هوبز السياسية لا تنطبق عليها. فالدولة النازية ليست لوياثان. لكن هوبز كتب، فضلًا عن كتابه **اللوياثان** كتابًا بعنوان **البهيموت، أو البرلمان الطويل** (*Behemoth, or the Long Parliament*) الذي حققه فرديناند تونيز أول مرة من المخطوطة الأصلية عام 1889 في لندن. كان قصد هوبز من كتابة **البهيموت** الذي وصف أحوال إنكلترا إبان حقبة **البرلمان الطويل**، أن يمثل وضع اللادولة، وهو وضع يتسم بغياب تام للقانون. فاللوياثان وإن كان يبتلع المجتمع، فإنه لا يبتلعه كليًا؛ فسلطته العليا تستند إلى موافقة الإنسان، وتسويغه لا يزال عقلانيًا، وهو لذلك يتنافر مع نظام سياسي يضحي بالفرد تضحية كلية. كان هذا جليًا في نظر الملك تشارلز الثاني الذي أمر بإحراق كتاب **اللوياثان**؛ إذ كان كلارندن اختصر له الكتاب بالعبارات الآتية: «لم أقرأ قط كتابًا يحتوي على هذا القدر من الفتنة، والخيانة، واللاتقوى». وكان هذا الأمر جليًا لمعاصري هوبز، ولا سيّما المنظر السياسي الألماني الرجعي، يوهان فريدريش هورن، الذي رأى التضمينات الثورية لنظرية

سياسية تُستمد سلطة السيادة فيها من موافقة البشر. ويحتفظ **لوياثان** هوبز أيضًا ببقايا حكم القانون. على القانون أن يكون عامًا وألا يكون ذا مفعول رجعي. وسلطة حامل السيادة كلها هي، في نظر هوبز، جزء من صفقة يجب على حامل السيادة أن يفي فيها بالتزاماته، أي أن يحافظ على الأمن والنظام بحيث يمكن أن تتحقق فيهما «حرية الشراء والبيع والتعاقد بين الناس؛ واختيار منازلهم، ومآكلهم ومشاربهم، ونمط حيواتهم، وتربية أولادهم على النحو الذي يرونه لائقًا»[1]. فإذا لم يستطع حامل السيادة أن يفي بتعهداته من العقد، فقد حقّه في السيادة. ليس لنظرية كهذه شيء مشترك كبيرٌ مع النازية في منحاها الاستبدادي المطلق.

لا تستطيع النازية أيضًا أن تستمد فلسفتها من كُتّاب الثورة المضادة الفرنسيين، الإسبانيين، الألمان، والإنكليز، من أمثال دو ميستر، بونالد، دونوسو كورتس، أو بيرك، وف. ج. شتال. ففلسفاتهم تشاطر النازية بعض السمات المشتركة، خصوصًا النظرة المتشائمة إلى الإنسان. من ذلك أن بيرك، مثلًا، يعتبر البشر «أغنامًا بائسة» يجب أن تنقاد لرعاتها[2]، فإذا هجرها رعاتها وقعت ضحية أهواء أخرى وباتت «فريسة الدجّالين». أما دو مايستر، فهو يشاطر النازية رفض الديمقراطية والاستهانة بالجهد الفردي: «إن من شأن الإنسان إذا ما انتصب على قدميه أن يتسبب بالقذارة، والفوضى والخراب»[3]. «ليس العقل البشري إذا ما اختزل إلى قواه الفردية إلا وحشًا لا بد من القضاء عليه بكل الوسائل»[4]. وينكر بونالد أن السلطة السياسية تقع في أيدي الناس، وهو يعتبر الناس طموحين وأشرارًا[5]. «الحرية، المساواة، والإخاء، أو الموت

(1) Thomas Hobbes, *Leviathan*, Edited by William Molesworth, vol. 3, Part 2, chap. 21, p. 199.
تستند الملاحظات الآتية حول الفكر السياسي النازي على مخطوطتي غير المنشورة بعنوان *The Governance of the Rule of Law* (إدارة حكم القانون)، المكتوبة عام 1936 والموجودة في جامعة لندن، ص 561.

(2) Edmund Burke, *The Works*, vol. 3, p. 63.

(3) Xavier de Maistre, *Oeuvre complète* (Lyon: [s. n.], 1891-1892), vol. 2, p. 167.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 367.

(5) Louis de Bonald, *Mélanges littéraires, politiques et philosophiques*, 2 vols. (Paris: A. Le Clère et Cie., 1852-1854), vol. 2, p. 410.

كانت دارجة إبان الثورة. استعملت الحرية لتغطية فرنسا بالسجون؛ والمساواة لمضاعفة الألقاب والأوسمة؛ والإخاء لتقسيمنا؛ لم يفلح إلا الموت»[6]. ذلك كان تحليله لإنجازات الثورة الفرنسية. وسبق لنا أن ناقشنا إدانة دونوسو كورتس لليبرالية والديمقراطية وفلسفة الإنسان التي تنطوي عليها. أما فريدريش يوليوس شتال، مؤسس نظرية الحاكم الفرد البروسية، فرأى أن التاريخ كله صراع بين قوتين: قوة الثورة وقوة الثورة المضادة، وهو يعتقد أن الثورة كامنة في أي نظرية سياسية تستمد سلطة الدولة من عقل الإنسان. «إن وضع المجتمع المدني في موقع النقيض لحال الطبيعة وتحرير الإنسان بذلك من جميع تقاليد القانون والعرف، واختزال المجتمع المنظم إلى الفوضى الأولية واتخاذ المعايير التي يقاس بها النظام الاجتماعي من تلك الفوضى إنما هو عمل ثوري. ومن العمل الثوري أيضًا تقويض البنية العامة للدولة بكاملها، ونظام الأمة الأخلاقي بكامله وعدم استبقاء شيء إلا حقوق الأفراد وأمنهم المتبادل. وأخيرًا، فإن من جوهر الثورة إنكار السلطة المرجعية ذاتها، وتأسيسها على إرادة الشعب. والقانون الطبيعي من غروتيوس إلى كانط هو الأساس العلمي للثورة»[7]. هذا الرفض للعقل، وللحقوق المدنية، وللمساواة، وتقرير المصير للشعب تتشاطره النازية كلّه مع دعاة الثورة المضادة، ومع ذلك فثمة هوة لا قرار لها بين الاثنين. من ذلك، مثلًا؛ إن بيرك لم يطلب تغيير أسس المجتمع الإنكليزي، بل كان يريد صيانتها. أما دو ميستر، وبونالد، ودونوسو كورتس فكانوا مسيحيين من ذوي الحميّة الكاثوليكية. فالسيادة كانت عندهم في يد الكنيسة لا في يد السلطات الدنيوية، ونظرياتهم كانت عقلانية، تاليًا، على الرغم من نكهتها الأوغسطينية. لم يكن في وسعهم أن ينكروا، ولا هم أنكروا، أن الإنسان، وإن كان شريرًا اليوم، يمكن أن يصبح حرًّا في جوهره بعد تأسيس سلطان الكنيسة على أسس راسخة. أما شتال[8]، فكان من دعاة النظرية الوضعية في القانون، وكان يرى أن

---

(6) المصدر نفسه، و «Pensées sur divers sujets,» dans: *Du Divorce* (Paris: [s. n.], 1856), p. 360.

(7) Carl Friedrich Stahl, *Die gegenwärtigen Parteien in Staat und Kirche: neunundzwanzig akademische Vorlesungen* (Berlin: W. Hertz, 1883), p. 23.

(8) حول شتال (Stahl)، انظر: Herbert Marcuse, *Reason and Revolution: Hegel and the Rise of* =

للحكم الملكي وللكنيسة البروتستانتية المصالح عينها، وهو يستمد صلاحية الدولة من وحدة المصالح هذه، كما أنه لم ينكر قط الحاجة إلى دولة القانون التي تكفل عدم المساس بحقوق الأفراد. فنظريات الثورة المضادة المسيحية أيضًا لا تتلاءم مع النازية. أصبح من المستحيل، جراء عملية العلمنة، تسويغ السلطة السياسية بالإحالة إلى الله والكنيسة. والمحاولة الحديثة الوحيدة لتأسيس السلطة السياسية على الله هي محاولة الدستور النمساوي الذي أعلنه في أول أيار/ مايو 1934 دُلفس الذي أصبح، كما قيل، بمنزلة «خليفة الله على الأرض». وتهافتت هذه المحاولة داخليًا حتى من قبل أن تُغزى النمسا. لكن المسيحية والنازية تتنافيان جوهريًا لا عرضيًا، بصرف النظر عن عملية العلمنة. فالبشر عند النازيين غير متساوين ولا عقلانيين، وهذا يفصل هؤلاء الأواخر حتى عن أقل أنواع اللاهوت المسيحي عقلانية، عند القديس أوغسطين وكالفن.

تقترب النازية أكثر ما تقترب من النظرية السياسية التي اعتمدها دعاة عودة الملكية (وهي الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية)، ولا سيّما نظرية ك. ل. فون هالر[9] التي تعتبر الدولة واقعًا ومؤسسة إلهية في الوقت نفسه، وتقبل بسيطرة القوي على الضعيف وترفض الحقوق المدنية، والبرلمانات، والعقل البشري. وسبق لهيغل أن شهّر بهذا النوع من الفلسفة السياسية باعتباره «تعصبًا، وحمقًا فكريًا، ونفاقًا»[10]، ولكن حتى حماقات هالر لا تزال، مثل جميع النظريات المحافظة الأخرى، أكثر عقلانية بكثير من النازية. فهالر لا يزال يعترف ببنية المجتمع «الطبيعية» وإن كانت مما عفّى عليه الزمن. وهذا يتناقض تمامًا مع قيام النازية باستئصال بقايا البنية الإقطاعية في المجتمع استئصالاً كاملاً.

لا تتلاءم أي نظرية استبدادية أو من نظريات الثورة المضادة المعروفة مع

= *Social Theory* (London; New York: Oxford University Press, 1941), pp. 360-373.

(9) Carl Ludwig von Haller, *Restauration der Staats-Wissenschaft oder Theorie des natürlich-geselligen Zustands der Chimäre des künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt* (Winterthur: Steiner, 1816-1820).

(10) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Hegel's Philosophy of Right*, Translated by S. W. Dyde (London: George Bell and Sons, 1896), sec. 258, p. 244, the note.

النازية، لأن للنازية سمات تفصلها فصلًا جذريًا عنها ولأنها لا تمتلك أي نظرية للمجتمع. فالأيديولوجيا النازية تشتمل على عناصر من المثالية، والوضعية، والبراغماتية، والحيوية، والكونية، والمؤسساتية - أي إن فيها عناصر من كل فلسفة يمكن تصورها. لكن هذه العناصر المتنوعة ليست مندمجة، بل تستعمل مجرد حيل لبسط السلطة وتوسيع رقعتها وترويج الدعاوة. وتعاني التأويلات الحالية للنازية خطأين كبيرين في فهمها؛ الأول هو مماهاة النازية بالهيغلية. وكنّا قد بيّنا تنافي فلسفة هيغل السياسية العقلانية مع النازية، ويقدم كتاب هربرت ماركوزه تفنيدًا لامعًا لهذا التأويل الخاطئ.

كما ينبغي لنا ألا نقع في الخطأ الثاني، أي مماهاة النازية بالمذهب النسبي والمذهب الوضعي أو البراغماتي. صحيح أن موسوليني اعترف بمديونيته للمذهب النسبي والبراغماتي قائلًا:

«المذهب النسبي في ألمانيا هو بناء فكري جريء جدًا وهدّام (ولعله انتقام ألمانيا الفلسفي الذي ربما أنبأ بانتقامها العسكري). أما في إيطاليا فالمذهب النسبي هو مجرد واقع. الفاشية حركة نسبية فائقة لأنها لم تحاول قط أن تكسو موقفها المعقد والقوي بأي برنامج محدد، بل أفلحت باتباع حدسها الشخصي الدائم التغير. كل ما قلته وفعلته في السنوات الماضية إنما هو نسبية بالحدس. لئن كان المذهب النسبي يعني نهاية الإيمان بالعلم، وتفكك هذه الأسطورة المسماة 'العلم'، بوصفه اكتشاف الحقيقة المطلقة، ففي وسعي أن أفتخر بأنني طبقت النسبية على تحليل الاشتراكية. وإذا كانت النسبية تعني الازدراء بالمقولات والأشخاص الذين يزعمون أنهم حَمَلة الحقيقة الخارجية الموضوعية... فلا وجود لشيء أكثر نسبية من المواقف الفاشية والنشاط الفاشي... لم نزل، نحن الفاشيين نعرب عن لامبالاتنا الكاملة حيال النظريات... ونحن الفاشيين تجرأنا على اطّراح جميع النظريات السياسية التقليدية، نحن أرستقراطيون وديمقراطيون، ثوريون ورجعيون، بروليتاريون ومعادون للبروليتاريا، دعاة سلام ومعادون لدعاة السلام. يكفي أن يكون لنا نقطة ثابتة واحدة: الأمة. أما الباقي فهو ظاهر بيّن... فمن واقع أن الأيديولوجيات كلها تتساوى من حيث القيمة، وأن الأيديولوجيات كلها

ليست إلا توهمات، يستنبط النسبي الحديث أن كل إنسان حرٌّ في اختلاق أيديولوجيته وفي محاولة تطبيقها بكل ما أوتي من طاقة»[11].

إن هذا الاقتباس من موسوليني لاقتباس منوِّر حقًا، وبصورة فائقة. فهو يبيّن أن ما يدعوه نسبيته التي لا تكاد تمت بأي صلة إلى المذهب الفلسفي الوضعي ولا إلى المذهب الفلسفي البراغماتي، ليس شيئًا غير النزعة الكلبية (cynicism) والنزعة العدمية (nihilism). إن ما تعنيه الفاشية بثنائها على المذهب النسبي هو أنها تستعمل النظريات أدوات. ونحن نعلم أيضًا من سيرة حياة موسوليني التي كتبها غاودنز ميغارو[12] أن قيام الزعيم الفاشي بالإشارة إلى بعض النماذج الكبرى إنما هو مجرد ذر للرماد في العيون، وأن هذه النماذج إنما تُستَدعى بين الفينة والفينة لا لشيء إلا لإضفاء مسحة من المكانة الأكاديمية على المذهب الفاشي.

صحيح أن المذهب النسبي والمذهب البراغماتي يحتويان على عناصر تسلطية؛ فهما إذ ينفيان صحة الحقيقة الموضوعية ربما يمهدان الطريق إلى عبادة ما هو قائم، لكنهما في الوقت نفسه نظريتان فاضحتان للزيف؛ هما مذهبان نقديان يكشفان زيف مزاعم المثالية المتغطرسة ما بعد الكانطية التي تحجب، على ما بيّناه آنفًا، القبول بالوقائع المعطاة بنقل المسائل الحاسمة كلها إلى عالم الميتافيزيقا. فالمذهبان الوضعي والبراغماتي لا ينحنيان إلا أمام الوقائع، ويطالبان، عبر ذلك، بحرية تحليلها والتثبت منها. إن حرية كهذه لهي مما تمنحه النازية، ولكن لعلوم الطبيعة وحدها، لا للإنسانيات ولا للعلوم الاجتماعية. لا يمكن أن تعدَّ أي فلسفة مسؤولة عن النازية.

النازية تتنافى، نكرر القول، مع أي فلسفة سياسية عقلانية، أي مع أي مذهب سياسي يستمد السلطة السياسية من إرادة الناس أو احتياجاتهم. أما

---

(11) Benito Mussolini, *Diuturna*, prefazione di Vincenzo Morello (Milano: Imperia, 1924), «Relativismo e Fascismo», pp. 374-377.

(12) Gaudens Megaro, *Mussolini in the Making* (Boston; New York: Houghton Mifflin Co., 1938).

السبب في ذلك فيعود إلى بنية المجتمع النازي. ثمة تنافر أساس بين إنتاجية الصناعة الألمانية، وقدرتها على تعزيز رفاهية الشعب من جهة، وإنجازاتها الفعلية من جهة ثانية، وهذا التنافر يزداد حدّة باطراد؛ إذ تمّ منذ ثماني سنوات تشغيل آلة صناعية هائلة متزايدة الاتساع، ولكن تشغيلها هذا انحصر في صناعة الدمار. الوعود التي قطعها النظام للجماهير هي وعود معسولة، لا شك في ذلك، لكن الكثير منها حُنِثَ به، وكل نقطة جوهرية من برنامج الحزب ضُحّي بها. ولا بد للجماهير أن تدرك هذا التنافر، لأنها ليست مجرد جماعة من الأطفال المتروكين في الغابة، بل إن لها تراثًا طويلًا حافلًا بالروح النقدية التي جعلتها تعي أن الواقع الأساس للحضارة الحديثة هو، تحديدًا، هذا التناقض بين اقتصاد قادر على الإنتاج بوفرة للرفاهية، ولكنه لا يفعل ذلك إلا للدمار.

الفكر، في وضع كهذا، قاتل للنظام. ويتفق على هذه النقطة مفكر وضعي بارز ومفكر بارز آخر معاد للمذهب الوضعي[13]. فالفكر إذا ما سمح به سينقلب ضد القهر والظلم. ويوم كتب جون ستيورات مِل مقالته حول جيريمي بنتام، عنون أحد فصولها بعنوان «خطر السؤال لماذا»[14]؛ إذ رفض مذهبَ بنتام النفعي مجتمعٌ شعر بأن التحليل النقدي يمثل خطرًا على وجوده. وفي ألمانيا النازية، لا بد للفكر أيًا كان نوعه، وضعيًا أكان أم براغماتيًا، وسواء أكان مثاليًا أم لم يكن، من أن يخلّف أثرًا نقديًا وثوريًا.

ليس للنازية أي نظرية سياسية عقلانية. ولكن هل تملك نظرية معادية للعقلانية؟ وهل يوجد شيء اسمه نظرية لاعقلانية؟ لا نعتقد ذلك. ثمة نظريات دينية لا عقلانية وثمة سحر لاعقلاني. ولكن لا يمكن لنظرية سياسية أن تكون لاعقلانية. فإن زعمت أنها لاعقلانية، فهذه حيلة واعية. «نهض... الدم في وجه العقل الصوري؛ العرق في وجه العقلانية الهادفة؛ الشرف في وجه الربح؛

---

(13) Bertrand Russell, «The Revolt against Reason,» *Political Quarterly*, vol. 6, no. 1 (January 1935), p. 5, and Max Horkheimer, «Zum Rationalismusstreit in der gegenwärtigen Philosophie,» *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 3 (1934), p. 1.

(14) John Stuart Mill, *Dissertations and Discussions*, 4 vols., 3rd ed. (London: Longmans, Green, Reader and Dyer, 1875), vol. 1, p. 332.

الوحدة في وجه التفكك الناشئ عن الفردية؛ الفضيلة الحربية في وجه الأمان البرجوازي؛ الشعب في وجه الفرد والجماهير»[15]. يمكن أن نعتبر هذا الوصف لفلسفة النازية من أحد أبرز فلاسفة النازية، وهو إرنست كريك، الأستاذ في جامعة هايدلبرغ اليوم، وصفًا مرجعيًا. وحاولنا أن نبيّن في مناسبات عدة أن المفاهيم اللاعقلانية المزعومة كالدم، والجماعة، والشعب إنما هي وسائل لإخفاء تركيبة السلطة وللتلاعب بعقول الجماهير. كما أنّ كاريزما الفوهرر، وتفوّق عرق السادة، ونضال العرق البروليتاري ضد البلوتوقراطيات، واحتجاج الشعب (الفولك) على الدولة، كل ذلك حيل مطبّقة بصورة مدروسة. ولا نبالغ إذا قلنا إن النازية تتصرف وفقًا لخطة في غاية العقلانية، وإن كل تصريح من تصريحات قادتها محسوب تمامًا، وإن تأثيره في الجماهير والعالم المحيط يوزن بعناية مسبقًا.

تمتاز النازية من الأنظمة السياسية السابقة التي كانت تفتقر إلى التسويغ النظري والتي سادت فترة تأسيس الدول المدن الإيطالية في أوائل القرن السابع عشر، بجاذبيتها لجماهير الشعب[16]. رأينا أن النازية ارتقت سدة السلطة بدعم من الجماهير. فبعد أن مرّ المجتمع بمرحلة الديمقراطية الواسعة النطاق أصبحت مناشدة الجماهير وطلب تأييدها أمرًا لا مندوحة عنه. لا قِبَلَ لأي نظام سياسي أن يشيّد على لا شيء أو أن يمحو الماضي كليًا. لا بد لكل نظام سياسي جديد من أن يدمج بعض ملامح الماضي. من ذلك أن النازية حوّلت ديمقراطية جمهورية فايمار المؤسساتية إلى ديمقراطية احتفالية وسحرية، وهذا تطوّر حتمته مستلزمات الحرب التوتاليتارية التي أُبطلت فيها التمييزات بين المدنيين والعسكريين، ويعاني فيها المدنيون أكثر من العسكريين. فتحويل الخطر إلى شيء اجتماعي، تبعًا لوصف هارولد لاسويل الحاذق لهذا الوضع[17]، بات

---

(15) Ernst Krieck, *Nationalpolitische Erziehung*, 14th ed. (Leipzig: Armanen-verlag, 1933), p. 68.

(16) لحظ هذه الظاهرة كارلتون ج. هـ . هايز في: Carlton J. H. Hayes, «The Novelty of Totalitarianism in the History of Western Civilization,» *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 82, no. 1: *Symposium on the Totalitarian State* (February 1940), pp. 91-102.

(17) Harold D. Lasswell, «The Garison State,» *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455-468, esp. p. 462.

يستلزم أكثر من أي وقت مضى سيطرة كلية على كامل جماهير الشعب وعلى كل وجه من أوجه حيواتهم الفردية. أخيرًا، كي يتمكن المرء من التلاعب بالجماهير، وكي يتحكم بهم، ويحولهم إلى ذرات، ويرهبهم، لا بد له من الاستحواذ عليهم أيديولوجيًا.

أحيَت النازية الطرائق التي كانت شائعة في القرن الرابع عشر، يوم ظهرت أوائل الدول الحديثة، الدول المدن الإيطالية. وعادت إلى الفترة المبكرة من إحلال الدولة من التبعات، يوم كانت «النظرية» مجرّد وسيلة للهيمنة (dominationis arcanum)، وسيلة خارجة عن حدود الصواب والخطأ، مجموعة أحابيل لتثبيت السلطة. كان قادة الدول المدن الإيطالية في القرن الرابع عشر، مكيافيلي، والفقهاء القانونيون الألمان في أوائل القرن السابع عشر (من أمثال أرنولد كلابمار)، متفوقين في هذا الفن. ومن شأن دراسة كتاب أرنولد كلابمار *De arcanis rerum publicarum* (**في حيل تدبير الشأن العام**) (1605) أن تكشف أوجه تشابه صارخة بينه وبين النازية في تحويل الفكر إلى تقنيات للدعاوة السياسية.

من اللافت أن القرن الرابع عشر شهد المحاولة الأولى لإقامة نظام دكتاتوري فاشي. وتمت هذه المحاولة في روما يوم كانت المدينة تمر بأزمة اقتصادية حادة جراء نقل البابوية إلى أفينيون (بفرنسا)، وكانت فريسةً للإمبراطور الألماني وحاكم نابولي (بإيطاليا). لما كانت تمزقها الصراعات بين العائلتين النبيلتين كولونا وأورسيني، وتسكن فيها جماهير فقيرة رثّة تتذكّر ماضيها المجيد، أصبحت روما أرضًا خصبة لنشاط الزعيم الغوغائي كولا دي رينزو. كان كولا ابنًا لصاحب خان فقير وامرأة غسّالة، ورجلًا علّم نفسه بنفسه. وأصبح عالمًا بفضل جِده وكده، وكان أول من استكشف خرائب روما. حظيت خطته للاستيلاء على السلطة بدعم مالي من الأغنياء؛ كما أنه عني عناية كبيرة بتنمية صِلاته بالبابا كما عني بإخفائها بعناية أيضًا. وفي الوقت نفسه استغل بحذق إحباطات قطاعات واسعة من أهالي روما، وكانت الدعاوة السياسية من أخطر الأسلحة التي استعملها للسيطرة على الجماهير. تصاوير رمزية ضخمة على جدران المنازل، تظاهرات في الشوارع، إحياء احتفالات سحرية، خطب

محمومة وعنيفة مشحونة بالإحالات الرمزية والتاريخية إلى أمجاد روما، وعود بالإنقاذ من سيطرة النبلاء، تلك كانت أساليبه. اتسمت سيرة حياة كولا دي رينزو العملية كلها بالمزيج نفسه من المكر والهوى الشديدين اللذين نستطيع ملاحظتهما في تاريخ ألمانيا مؤخّرًا.

رفض نبلاء روما أن يحملوه على محمل الجد، على الرغم من أنه - أو ربما لأنه - كان يعرب عن أهدافه بصراحة. لكن البرجوازية رأت فيه منقذًا من الدمار والاضطراب. من ذلك أن أبناء التجار الأغنياء الذين لم يقبلهم النبلاء، انحازوا إليه. وفي أحد العنصرة من العام 1347، دعا كولا ما سماه برلمان الشعب في روما وأعلن حكمه الدكتاتوري، بصورة دستورية. وطرائقه في الاستيلاء على السلطة وممارستها أقرب إلى النمط المألوف عند النازية: قوانين صارمة، عمليات تطهير جذرية للقضاء وذوي الوظائف البيروقراطية، تشكيل جيش قوي. كما أنه أمر بسَوْق الموظفين الإداريين الفاسدين في الشوارع بعد إلباسهم ثيابًا مضحكة، وتعريضهم لاستهزاء الجمهور. ملئت السجون، عملت المحاكم الخاصة بعد الدوام، تكاثرت أحكام الإعدام. انحنى النبلاء لحكمه وأدّوا الطاعة. بدت وحدة الشعب الروماني كأنها استرجعت، ولا سيما بعد إلغاء امتيازات النبلاء. في النهاية انقلبت عليه وخلعته الطبقات التي وعد بالقضاء عليها، لكنه قوّاها فعليًا. تآمر بعد خلعه مع الرهبان الفرنسيسكان واعتمد مذهب يواكيم دو فلوريس، وعمل على تحقيق «الإمبراطورية الثالثة»، أي ملكوت الروح.

ثمة سوابق تاريخية أخرى، وإن لم يكن أي منها حريًا بالاهتمام الذي يستحقه حكم كولا دي رينزو القصير العهد، لأنه وقع عند بزوغ فجر الدولة الحديثة. اتسمت دكتاتورية نابليون الثالث التي أعلنت في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1851، أيضًا بالإطراء الأيديولوجي للجماهير المترافق مع عزلهم الفعلي وطحنهم. السيطرة التسلطية على روابط العمال، واعتماد سجل العمل، واستحداث مشروعات الأشغال العامة كانت تسير يدًا بيد مع تصريحات الإمبراطور المتواصلة عن محبته للعمال.

نجد في هاتين الحالتين - وفي عدد من الحالات الأخرى[18] - جماهير أصبحت أوضاعها لا تطاق. وتبدي هذه الجماهير ميولًا ثورية وتتزايد نقمتها على حكامها مع إدراكها لإحباطاتها. يوجّه الزعيم الفاشي الحديث النقمة على نحو يترك الأسس المادية للمجتمع من دون أن تمسّ. ولا يمكن أن يتم ذلك، في زمننا هذا، إلا بإحلال الاحتفالات السحرية محل التفكير، وما ذلك في الاحتفالات العامة فحسب، بل في الحياة اليومية أيضًا. ولتحقيق هذه الغاية، تُكَثَّف عملية عزل الفرد المميزة للمجتمع الحديث إلى أقصى حد بمعونة شبكة واسعة من المنظمات البيروقراطية وبفضل أيديولوجيا انتهازية مطاطة إلى ما لانهاية.

تقودنا هذه الاعتبارات إلى استنتاج أنه ليس للنازية نظرية سياسية خاصة بها، وأن الأيديولوجيات التي تستعملها أو تطّرحها ليست إلا مجرد وسائل لتثبيت الهيمنة. فإذا صح هذا فلا بد من التسليم، في رأيي، بأن القيادة الألمانية هي الجماعة الوحيدة في المجتمع الألماني الحالي التي لا تحمل تصريحاتها الأيديولوجية على محمل الجد، وأنها تدرك إدراكًا تامًا طبيعتها الدعاوية الصرف.

2. هل ألمانيا دولة؟

إن لم تكن للنازية نظرية سياسية، فهل نظامها السياسي دولة؟ إذا كانت الدولة تتسم بحكم القانون، فإن جوابنا عن هذا السؤال سيكون بالنفي، لأننا ننكر أن القانون قائم في ألمانيا. وقد يجوز لقائل أن يقول إن الدولة والقانون لا يتماهيان، وإن من الممكن أن توجد دول بلا قانون. غير أن الدول، على نحو ما نشأت في إيطاليا، إنما تُتصوّر باعتبارها آلات تحتكر السلطة القاهرة وتعمل بصورة عقلانية. فالدولة تتسم أيديولوجيًا بوحدة السلطة السياسية التي تمتلكها.

(18) راجع تحليل ماكس هوركهايمر الممتاز: Max Horkheimer, «Egoismus und Freiheitsbewegung,» *Zeitschrift für Sozialforschung*, vol. 5 (1936), pp. 161-231.

أنا أشكّ في أن ثمة في ألمانيا دولة حتى بهذا المعنى الضيق الذي بيّنته. لقد ذهب بعضهم إلى أن النازية دولة مزدوجة، أي إنها في الواقع دولة واحدة يعمل فيها نظامان، أحدهما بمقتضى القانون المعياري، والآخر بمقتضى الإجراءات الفردية؛ أحدهما عقلاني، والآخر هو عالم الامتيازات(19). نحن لا نشاطر هؤلاء هذا الرأي لأننا نعتقد أن لا وجود لمجال القانون في ألمانيا، وإن وُجِدَت الآلاف من القواعد التقنية التي يمكن التنبؤ بأحكامها. وفي اعتقادنا أن الاحتكاريين يعتمدون، في تعاملهم مع غير الاحتكاريين على تدابير فردية، ويعتمدون في علاقاتهم مع الدولة والمنافسين على تسويات تتحدد بفعاليتها لا بأحكام القانون. علاوة على هذا، فمن المشكوك فيه أن النازية تمتلك آلة موحدة للقسر، إلا إذا سلمنا باعتبار نظرية القيادة مذهبًا حقيقيًا. فالحزب مستقل عن الدولة في الشؤون المتعلقة بالشرطة والشبيبة، لكن الدولة قائمة فوق الحزب في كل موضع آخر. فالجيش سيد نفسه في كثير من المجالات؛ والبيروقراطية غير ملجمة؛ أما الصناعيون فقد أفلحوا في احتلال مواقع عدة. وقد يذهب بعضهم إلى أن تناقضات كهذه تسم الديمقراطية بقدر ما تسم النازية. ولكن حتى مع تسليمنا بهذا، يبقى أن ثمة فرقًا حاسمًا بين الاثنين. ففي الديمقراطية كما في أي نظام دستوري آخر، لا بد لتناقضات كهذه ضمن الجماعات الحاكمة من أن تسوّى على نحو ملزم كليًا. والملك في النظام الملكي المطلق هو المشرع الحقيقي، وفي شخصه يتوحد فعليًا التشريع، والإدارة، والقضاء. وعندما تصطدم مطالب حكمه المطلق بالواقع تتفكك الدولة، على نحو ما حدث في فرنسا قبل ثورة 1789، حين ما عاد الملك ملكًا مطلقًا إلا بالاسم فحسب، بينما كانت السلطة الفعلية في أيدي البيروقراطية، والإقطاعيين، والمحاكم، والبرجوازية العليا، وكانت هذه الفئات كلها تتناحر بضراوة في ما بينها. وفي نظام الحكم الملكي المطلق، وفي النظام الدستوري، وفي الديمقراطية تدّعي التسويات بين مختلف الفئات صلاحية كلية وتتسم بها.

---

(19) Ernst Fraenkel, *The Dual State: A Contribution to the Theory of Dictatorship*, Translate from the German by E. A. Shils in collaboration with E. Lowenstein and K. Knorr (New York: Oxford University Press, 1941).

وإذا كانت الدولة محتاجة إلى تنسيق واستيعاب المئات والآلاف من الصراعات الفردية والفئوية، فلا بد للعملية من أن تتم على نحو ملزم كليًا، أي عبر القانون العقلاني المجرد أو عبر بيروقراطية تعمل بصورة عقلانية. أما في ظل النازية، فإن المجتمع برمته منظم في أربع فئات مركزية صلبة، تعمل كل منها وفق مبدأ القيادة، ولكل منها سلطتها التشريعية والإدارية والقضائية الخاصة. ولا حاجة للتكامل بينها لا إلى القانون الكلي ولا إلى البيروقراطية العاملة بصورة عقلانية. فالتسويات بين الهيئات التسلطية الأربع لا تحتاج إلى أن تصاغ في وثيقة قانونية ولا وجوب لمأسستها (كاتفاقات «الجنتلمن» بين الصناعات الاحتكارية). يكفي أن تتوافق قيادات الأجنحة الأربعة بصورة غير رسمية على سياسة معينة. ومن ثم تقوم الهيئات التوتاليتارية الأربع بفرضها عبر الآلة الخاضعة لسيطرتها. لا حاجة إلى دولة قائمة فوق الفئات كلها؛ لا بل إن الدولة ربما كانت عقبة في وجه التسويات والتحكم بالطبقات المحكومة. أما قرارات الفوهرر فما هي إلا نتيجة التسويات بين القيادات الأربع. وليس للمجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ أي جهاز تنفيذي مختلف عن الجهاز التنفيذي الذي لأجنحة الطبقات الحاكمة الأربعة.

لذلك كان من المستحيل أن يكتشف المرء في بنية النظام السياسي النازي أي جهاز من الأجهزة هو الذي يحتكر السلطة السياسية.

يرفض أكثر الفقهاء القانونيين النازيين تقدمًا، راينهارد هون[20] وغوتفريد نيسّه[21]، مفهوم الدولة أصلًا، وتحظى أفكارهما بتأييد واسع[22]. كلاهما يرفض مفهوم شخصية الدولة باعتبارها مجرد اصطناع ليبرالي، ذلك لأن تصوّر الدولة إذا ما قُبِلَ، على قولهم، فإن أولئك الذين يمارسون سلطتها إنما هم مجرّد

(20) Reinhard Höhn, *Die Wandlung im staatsrechtlichen Denken*, Deutsche Staat der Gegenwart; 5 (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1934).

(21) Gottfried Neesse, *Führergewalt; die Entwicklung und Gestaltung der hoheitlichen Gewalt im Deutschen Reiche*, Beiträge zum öffentlichen Recht der Gegenwart; 7 (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1940).

(22) Roger Dienner, «Reichsproblem und Hegemonie,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 551-566.

أجهزة لها. وفي رأيهم أن سلطة ألمانيا السياسية تكمن في الفوهرر، وهو ليس جهازًا للدولة، بل هو الجماعة، وهو لا يتصرف باعتباره جهازها، بل بوصفه تجسيدًا لها. ويميّز نيسّه ثلاث سلطات مستقلة متساوية في الرتبة، الحزب والجيش والدولة (وهو يعني بها البيروقراطية)؛ وينهض فوق الثلاثة الفوهرر «الذي يتصرف لا باسم الشعب وبالنيابة عنه، بل بصفته الشعب نفسه»[23]. وهو يستعمل الحزب والجيش والدولة أدوات له، لأنه لا يستطيع أن يفعل كل شيء بنفسه. لا تعنينا سفسطة نظرية التحوّل الأسطورية الجديدة هذه التي تنطوي عليها مماهاة الفوهرر بالشعب، وجلّ ما يعنينا هو النتائج التي تنجرّ عن نظرية كهذه. إن هذه النظرية الدستورية النازية المتقدمة، تقبل بوضوح، وعلى الرغم من مهاجمتها حتى من جهة كارل شميت[24]، بأن الدولة ليست هي التي توحد السلطة السياسية، بل إن ثمة ثلاث (وفي رأينا أربع) سلطات سياسية متعايشة، لا توجد أي مأسَسة لتوحيدها، بل تتجسّد في شخص الفوهرر فحسب. قد يكون من المقبول في القانون الدستوري، كما في أي حقل آخر، أن تكون نظريات جماعة الشعب والقيادة مجرد درع يغطي سلطات الآلات البيروقراطية التي تضخمت تضخمًا هائلًا. ولكن ثمة في هذه النظريات ذرة من الحقيقة على الأقل؛ والدليل هو أنه من العسير إطلاق اسم الدولة على أربع جماعات تدخل في مساومة. والواقع أنه، لولا سلطة الفوهرر الكاريزمية، لانتفى وجود أي مرجعية قادرة على تنسيق السلطات الأربع، ووجود أي مكان يمكن فيه للتسوية بينها أن توضع على أساس كلي صالح.

لكن إذا لم تكن البنية النازية دولة، فما هي إذًا؟ أخاطر بالقول إننا أمام شكل من المجتمع تقوم فيه الجماعات الحاكمة بالسيطرة المباشرة على الشعب، من دون وساطة ذلك الجهاز العقلاني والقسري المعروف حتى الآن باسم الدولة. إن هذا الشكل الاجتماعي الجديد ليس متحققًا تمامًا، غير أن النزوع إلى ذلك قائم وهو يحدد جوهر النظام نفسه.

---

(23) Neesse, p. 54.

(24) Carl Schmitt, «Der Reichsbegriff im Völkerrecht,» *Deutsches Recht* (1939), pp. 341-344.

3. ما هي اتجاهات التطور في هذه البنية؟

أن يكون ثمة تناقضات عميقة داخل الطبقات الحاكمة، فذلك أمرٌ بيّناه آنفًا. لا وجود لولاءات مشتركة. وما يجمع هذه الطبقات الحاكمة هو الربح، والسلطة، وفوق هذا وتلك، الخوف من الجماهير المقهورة. ولكن لما كان الأمر على هذه الحال، فربما يحدث أن تقوم جماعة بابتلاع جماعة أو بابتلاع الجماعات الأخرى كلها. ومن الجائز أن تكون النازية في طريقها لتصبح «دولة عسكرية»، يعرّفها هارولد لاسويل[25] بأنها دولة يديرها بصورة حصرية محترفو العنف. وقد يحدث أن يقوم الحزب، في حال نشوب نزاع مع الصناعة، بمصادرتها. هل يعني هذا نهاية الرأسمالية؟ لا أعتقد ذلك. إن ألمانيا تدخل مجددًا مرحلة جديدة من التراكم البدئي، مرحلة يتراكم فيها رأس المال لا بوساطة عملية الإنتاج، بل بوساطة العنف والإرهاب فحسب، أي بوسائل سياسية. واليوم أيضًا يبدي النظام الكثير من ملامح التراكم البدئي، نظير الأريَنَة، والجرمنة، وتأسيس شركة أشغال غورينغ. وسوف تنشأ طبقة جديدة من الرأسماليين وتصبح سلطة الحزب السياسية مترسخة تمامًا في عملية الإنتاج. وعندئذٍ تصبح الطبقة الحاكمة بنية تسووية لا بين الفئات الأربع، بل بين فئتين فحسب، الحزب والجيش.

ما نفهمه من التراكم البدئي كان قد آذن في ما مضى بعملية توسع عملاقة، وعملية انعتاق لا مثيل لها لجميع القوى الإنتاجية، بينما يشير التراكم البدئي الفاشي إلى نهاية هذه العملية. إن الاستيلاء على السلطة الاقتصادية بوساطة وسائل إرهابية بحتة تصبح ضرورية لأنه يستحيل، للأسباب الكثيرة التي أوردناها، أن يرتقي المرء مراقي السلم الاجتماعي بمجرد العمل الشاق والمال.

إن تطورًا كهذا، وإن كان ممكنًا، يبقى مستبعدًا. فالجيش ليس فئة نازية، مهما تذلل قادة الجيش أمام هتلر. فهو لا يزال خاضعًا لعقلانية خاصة به. كما أن صلاته الوثيقة بالصناعة الاحتكارية وبأرباب الزراعة والبيروقراطية الوزارية الرفيعة معروفة، وتمت مناقشتها. إذا ما قيّض لألمانيا أن تنتصر في الحرب،

---

(25) Lasswell, «The Garison State».

فإن مكانة الجيش وسلطته سوف تتعززان بصورة هائلة، ولن يتجرأ الحزب على المضي في طريق استملاك الصناعة بكاملها. قد يسقط هذا الاحتكاري أو ذاك، مثل تيسن، ويكون ذلك بمنزلة إنذار للآخرين وتنازل للحزب، ولكن من المستبعد أن تتغير البنية المادية الحالية للمجتمع الألماني في حال النصر.

الأهم من هذا بكثير هو التناقضات بين الحكام والمحكومين، فثمة تناقض عميق بين الطبقتين موضوعيًا. أما هل سينفجر هذا التناقض، ومتى سيكون انفجاره فلا نعلم. غير أن من الممكن أن يتلمس المرء داخل هذا التناقض الطبقي العام صدوعًا لا تحصى في النظام، ولا بد من ذكرها. الصراع الأعمق سوف ينشأ جراء التناقض بين الطابع السحري للدعاوة، ولاشخصانية المجتمع وعقلانيته التامة. عملية الإنتاج ليست سحرية بل عقلانية. التغيرات في عملية الإنتاج لا تحدث بلمس الراية ولا بتمتمة كلمات شعائرية، بل بالعمل، وهي لا تحدث من تلقاء ذاتها، بل هي من صنع الإنسان. حاول النظام وسوف يحاول منع نشوء أيديولوجيا توازي عمليات الإنتاج العقلانية، لكن محاولته بلا أفق. وهي لا تستثير إلا الازدراء والاستهتار الكلبي. ويذهب بعض المراقبين إلى أن ألمانيا النازية بلغت المرحلة التي بات فيها تأليه القيادة والجماعة ينظر إليه على حقيقته، أي على أنّه مجرّد هراء.

إلى جانب هذا التناقض العام ثمة شقوق أخرى في نظام التحكم بالجماهير، وفي طليعتها النزاع بين فرق الصدام والجماهير العديمة الشكل. وتنشط هذه العملية في الجيش وفي الصناعة، وربما بلغت أبعادًا لا يستهان بها. لقد أشار اثنان من أذكى محللي الحرب الحديثة إلى النزاع الجوهري بين تنامي أهمية مبادرة أنفار الجنود وبَقرَطة الجيش الضخم[26]. لا بد للحرب النازية من أن تعتمد، بدرجة متزايدة، على مهارة الجندي العادي وضابط الصف على مبادرتيهما وجرأتيهما، ولكنها، في الوقت نفسه، تمارس التسلطية الكاملة، أي التحكم الجامد من فوق.

---

(26) Max Werner, *Battle for the World, the Strategy and Diplomacy of the Second World War*, Translated by Heinz and Ruth Norden (London: V. Gollancz ltd, 1941), p. 12, and Tom Wintringham, *New Ways of War* (Harmondsworth, Middlesex; New York: Penguin Books, 1940).

تُلَاحظ ظاهرة مشابهة في عملية الإنتاج. وذهب بعضهم إلى أن ألمانيا هي أرض المهندسين، وأن مهارة المهندس الإبداعية والتنظيمية ما عاد يعوّقها دافع الربح[27]. هذا صحيح جزئيًا؛ والأهم أنّه لا يعني أن المهندس هو الحاكم وأن الرأسمالية وصلت إلى نهايتها، بل يعبر عن حاجة اقتصاد مفتقر إلى المواد الأولية والقوى العاملة إلى أن يخلق مواد بديلة ويعقلن العملية الإنتاجية مهما كانت النفقات. لكننا وإن افترضنا أن المهندس لم يكن مقيدًا خلال السنوات الثماني الماضية، فهو سوف يشكل لاحقًا (مع افتراض انتصار ألمانيا) أهم صدع في نظام الحكم. فالمهندس يزاول المهنة الأكثر عقلانية، وهو يعرف ماهية الطاقات النافعة التي تتحكم بها آلات الإنتاج. ويشهد كل يوم يمر كيف تصبح هذه الآلات أداة للدمار بدلًا من أن تكون أداة للازدهار. الصراع بين القوة والفعل، الإمكان والواقع، يجري أمام عينيه. ولئن قيّض لألمانيا، حتى من بعد هزيمة إنكلترا وروسيا، أن تمضي في التسلح لتغزو العالم - وكنّا قد حاولنا أن نبيّن أن التوسع العدواني المستمر هو من جوهر النظام كله- فإن هذا التناقض سوف يصبح أشد تهديدًا يومًا بعد يوم. ولكن لئن قيض لألمانيا بعد هزيمة المعارضة أن تصبح داجنة وتنبذ المزيد من التوسع، فإن طاقات المهندس سوف تلجم ثانية، والأرجح أن تعكس مسيرة التقدم التكنولوجي بغية إتاحة المجال لعمالة كافية. ونحن نعتقد أن التناقض بين المهندس، ونعني به جميع التقنيين والمشرفين على العمال، والرأسمالية الاحتكارية التوتاليتارية سيكون من أخطر مواطن ضعف نظام الحكم.

يمضي هذا النزاع متعمقًا ويشمل الطبقة العاملة برمتها. إذ تنامت طاقة العامل الماهر. وأصبح، حقًا، قابلًا للمبادلة أكثر فأكثر. العلاقة بين قطعة العمل المنتجة وعمله ذابت كليًا في آلات على درجة عالية من العقلانية، لكن العلاقة بينه وبين عملية العمل لم تذب. التناقض الذي يعانيه المهندس يتكرر على نطاق واسع. إن عدد العمال المهرة وإن كان قد تناقص وواصلت نسبة العمال غير المهرة وأنصاف المهرة تزايدها، فإن قوة العمال المهرة تنمو، لأنها

(27) Carl Dreher, «Why Hitler Wins: A Lesson in Technological Politics for Americans,» *Harper's Magazine* (October 1940).

تمسك بالمواقع الأساسية في الآلة الصناعية. يمكن النظام أن يلجأ إلى رشوة العمال المهرة، ومحاولة إرضاء مطالبهم على حساب جموع جماهير العمال غير المهرة. سوف يواصل تحطيم التضامن حيثما يلقاه. وسوف يقضي على كل تآلف ينشأ من العمل المشترك. لكن هل سينجح؟ هل سيرضى العامل الرفيع المهارة، المدرك إمكان مبادلته، والعارف بإمكانات الجهاز الصناعي، بنظام سياسي يستعمل هذه الإمكانات للقهر والإرهاب؟ إذا كنا نعتقد أن الإنسان سيئ في جوهره، وإذا كانت الأنانية هي الدافع الوحيد للإنسان، فالأفق مظلم حقًا. ولكن الإنسان ليس سيئًا ولا خيّرًا، بل هو يتشكل بتجربته الثقافية والسياسية.

ما هي هذه التجربة؟ إن لتحويل الثقافة إلى دعاوة سياسية عواقب بعيدة الأثر بالنسبة إلى النظام السياسي؛ عواقب لا يرغب فيها هذا النظام لكنه لا يستطيع الإفلات منها. فلا بد للتضارب بين الأيديولوجيا الاشتراكية المزيفة والوقائع العارية للرأسمالية الاحتكارية التسلطية من أن يتعمق. فالدعاوة السياسية المعادية للرأسمالية تحتوي على ديناميّات داخلية يمكن صدّها برهة من الزمن بحيل مختلفة، ولكن لا يمكن إيقافها بصورة دائمة، وحتى تأميم الاقتصاد لن يكون عندئذ كافيًا. فلن يجدي نفعًا نقل الملكية إلى الدولة والإبقاء على النظام الاجتماعي السياسي. إن أيديولوجية الجماعة مهما كانت مزيفة، وأيديولوجية معاداة الدولة مهما كانت وهمية، هما على ما ذكرنا، شكلان من أشكال نظرية المجتمع اللاطبقي، وإن كانا شكلين منحطين. إن هذا النظام إذ يعتمد على البروباغندا المعادية للرأسمالية والمعادية للدولة يروّج من حيث لا يشعر لتوجهات اشتراكية أصيلة.

ينطبق هذا أيضًا على نزعة المساواتية المزيفة. حتى المساواتية المزيفة سوف تخلف انطباعات لا تمحى في نفوس من تمارس هذه النزعة لأجلهم. لقد وصف المراسل وليام شيرر[28] في تقرير له المساواة في المعاملة بين البحارة والضباط على متون السفن الحربية الألمانية. وأخبرَنا عديدٌ من

(28) William L. Shirer, *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent, 1934-1941* (New York: A. A. Knopf, 1941).

المراسلين أن الانضباط الصارم للجيش الألماني خارج أوقات الخدمة أضحى أمرًا من الماضي الغابر، وأن الضباط والجنود يتعاشرون اجتماعيًا، وأن أنفار الجنود ما عادوا يحتاجون إلى النهوض والتأهب عندما يدخل الضباط إلى المطاعم. كما أننا نعلم أيضًا أن كثيرًا من الأنظمة التراتبية تلاشت، لا في الجيش فحسب، بل وفي الإدارة المدنية أيضًا. فإذا ما كُلِّف الجندي أو ضابط الصف بمهمة يكون مسؤولًا أمام نفسه فحسب ولا حاجة به إلى تحمل أي تدخل من أي رئيس، باستثناء ذاك الذي أصدر أمر المهمة. وبيّنا أن الخلايا النازية في الإدارات المدنية تحطم الحواجز بين الإدارات المدنية الأكاديمية والإدارات غير الأكاديمية، وأن منظمات الضباط دُمجت بالمنظمات العسكرية المكونة في معظمها من أنفار الجنود. فرقة العاصفة والإس إس هيئتان تسودهما المساواة المزيفة؛ وكذلك الجيش على نطاق أوسع.

هذه كلها هيئات تسودها المساواة المزيفة، لأن لا شيء من متطلبات المساواة الحقيقية تحقق. وعلى الرغم من تكرار عبارة «المساواة بين جميع الألمان العرقيين»، فإن القضاء التام على البقايا الإقطاعية لا بد من أن يقود في النهاية إلى المطالبة بالمساواة الكاملة والحقيقية. فالموظف في الإدارة المدنية المتمتع بصفات أعلى من رئيسه الأكاديمي لن يرضى بمجرد الجلوس في الخلية نفسها أو حتى بالحصول على مرتبة أعلى في منظمة موظفي الإدارات المدنية، بل سوف يطالب بتقويض جميع العوائق والإحالة إلى المساواة بين الألمان العرقيين كافة. وربما طالب أنفار الجنود باستخلاص النتائج النهائية من التخالط الودي بين الضباط والجنود. لا يمكن لأحد أن يستعين بالآلهة ويظل بلا عقاب.

التناقض نفسه شائع في الثقافة أيضًا. من ذلك أن «القوة عبر الفرح» هي منظمة لأوقات الفراغ تستعمل وقت الفراغ للعمل، لكن هذه المنظمة سوف تستحدث المطالبة بالثقافة الحقيقية التي لا قِبَل لأي دولة عسكرية بأن تلبيها. فالثقافة لا تستطيع أن تتوالد إلا في ظل الحرية، ومن شأن الحرية أن تخضع عملية العمل للانتقاد. مرة أخرى، الإمكانات التي تنطوي عليها حركة

«القوة عبر الفرح» هي على قدر من الاتساع، والإنجازات الفعلية على قدر من الضآلة والانتكاس، بحيث إن بروز التناقض يومًا إلى العلن بروزًا كاملًا أمر لا مندوحة عنه.

هذا هو الوضع الثقافي الذي سيشكل وعي الطبقات العاملة، ومن جملتها العامل الماهر، والمشرف، والمهندس خصوصًا.

ومن شأن هذه التناقضات أن تتقاطع مع النزعة القومية الجديدة في الأراضي المغزوّة، وهي نزعة من شأنها أن تزداد قوة وخطورة يومًا بعد يوم. أما وأن روسيا دخلت الحرب، فإن من شأن القضيتين «القومية» و«الاجتماعية» عند الجماهير الفقيرة في أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية أن تمتزجا في شعور واحد عميق بالكراهية ضد الغازي الألماني.

تلك هي مواطن ضعف هذا النظام، ولا بد لها من أن تتطور حتى من بعد انتصار ألمانيا في الحرب الدائرة حاليًا.

ماذا لو هُزِمَت ألمانيا؟ هل يمكن أن تهزَم؟ هذا ممكن يقينًا. لكن لا بد من تخطيط الهزيمة، لا أن تكون مجرد عمل عسكري واقتصادي، بل وسيكولوجي أيضًا. حاولنا أن نبيّن في ما تقدم أن ثورة ألمانيا عام 1918 لم تنشأ عن مجرد التفوق العسكري للقوى الحليفة جراء دخول أميركا الحرب، بل عن تفوّق حرية وودرو ويلسون الجديدة على نظرية الحاكم الفرد السياسية التي ما عاد أحد يؤمن بها منذ زمن بعيد، أيضًا. لقد احتُفي بويلسون لا في إيطاليا وفرنسا وإنكلترا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا فحسب، واحتفي به لا باعتباره رئيسًا للولايات المتحدة فحسب، بل باعتباره الرجل الذي أعطى الفكرة الديمقراطية الليبرالية صياغتها الأكثر دقة وتجسيدًا. **ألمانيا ما عادت تؤمن بهذه الأيديولوجيا.** وهذا واقع ينبغي للحرب السيكولوجية أن تأخذه بعين الاعتبار. إن فكرة حق الشعب في تقرير مصيره لم تخذلها ألمانيا الجمهورية، بل القوى الغربية. قُمِعت الأقليات في أوروبا الشرقية ولم تفعل القوى الغربية شيئًا. انهارت عصبة الأمم، ولكن لم يحدث ذلك جراء خطأ ألمانيا الديمقراطية. خُذِلَت الديمقراطية على أيدي الديمقراطيين الألمان من ليبراليين وديمقراطيين اجتماعيين وكاثوليك.

الديمقراطية السياسية وحدها لن تكون مقبولة عند الشعب الألماني، وهذا ما استطاع النقد الماركسي والنازي لليبرالية والديمقراطية إنجازه فعلاً. يعلم الألماني أن الظلم الاقتصادي ربما اختبأ وراء الديمقراطية السياسية. ولن تفلح الحرب النفسية ضد ألمانيا إذا ما كانت استدامة الحال القائمة هي الغاية القصوى[29]. لا بد من إعادة تنظيم أوروبا. لا يجوز أن تظل منقسمة إلى دول متعادية ومتحاربة. ينبغي لإمكانات أوروبا موحدة أن تشغّل لمصلحة الجماهير الكبرى. لا يجوز أن تقسم ألمانيا وتستعبد. وحاولنا أن نبيّن أن ليس في الشعب الألماني سمة مخصوصة للعدوان والإمبريالية، ولكن هذه الإمبريالية كامنة في بنية الاقتصاد الاحتكاري الألماني، ونظام الحزب الواحد، والجيش، والبيروقراطية. لا بد للقضاء على العدوان من تحطيم الاقتصاد الاحتكاري، ولا بد من تغيير بنية ألمانيا الاقتصادية تغييرًا عميقًا، وذلك علاوة على استئصال سلطة الحزب، والجيش، والبيروقراطية الرفيعة المستوى.

إن الألماني مهما تشوّق إلى السلم والحرية، إلى العدالة والمساواة، ومهما كره معسكرات الاعتقال وفأس الجلاد، والإس إس، ومهما سخر من القيادة والجماعة المزيفة، فهو لن يرضى باستدامة الحال القائمة التي تسلمه إلى الأوضاع الفوضوية التي سادت الأزمة الاقتصادية الكبرى.

لا يمكن أن تُهزم النازية في الميدان السيكولوجي إلا بنظرية سياسية تستطيع أن تكون فعالة بقدر فعالية النازية من دون أن تضحي بحريات الإنسان. هذه هي المسلّمة الثانية للحرب السيكولوجية ضد ألمانيا، والنازيون يعرفون هذا أيضًا. فالحملة المتواصلة التي تشنها آلة البروباغندا النازية يوميًا على الولايات المتحدة وإنكلترا لا تستهدف إلا أمرًا واحدًا: إقناع الشعب الألماني بأن إنكلترا والولايات المتحدة ليستا ديمقراطيتين، وأن وراء الواجهة الديمقراطية تكمن سلطة الرأسمالية، الجوع والمعاناة، اللامساواة والاستغلال. وتدرك القيادة النازية أنه ما إن تظهر الديمقراطيتان الإنكليزية والأميركية على قدر من الفعالية

---

(29) انظر التحليل الممتاز: «War Aims in War Propaganda,» *Propaganda Analysis*, vol. 4, no. 27 (March 1941).

مساوٍ أو ربما متفوّق على النازية، مع الاحتفاظ بالديمقراطية أو حتى تعميقها، فإن الاعتقاد بالنازية، وهو اعتقاد قائم على الخوف واليأس، سوف ينهار في نهاية المطاف. ولذلك، فالشرط الأولي للحرب النفسية على ألمانيا هو ألا يُضَحّى بعملية التحول الديمقراطي، بل أن يُشَجّع تقدمها. نحن نعلم أن هذا عسير، فتنمية إمكانات أمة من الأمم على أساس ديمقراطي أصعب من تنميتها على أساس تسلطي؛ ومع ذلك، فإن للنموذج الديمقراطي العامل بفعالية من التأثير في استئصال النازية من أذهان الشعب الألماني نظير ما هو لتأثير جيش جبار.

لن تقود التصدعات والشقوق في النظام ولا حتى هزيمة ألمانيا العسكرية إلى انهيار النظام الحاكم بصورة آلية، فهو لن يُخلع إلا بالعمل السياسي الواعي الذي تقوم به الجماهير المقهورة مستغلة تصدعات النظام.



الملحق

القسم الأول

النمط السياسي للاشتراكية القومية (النازية)

I

الدولة التوتاليتارية في الحرب

(يتبع ص 96)

1. القيادة القومية

ليس للتغيرات في القيادة القومية للرايخ الألماني الأكبر أكثر من أهمية ضئيلة. فالسلطة التشريعية لا تزال في يد الهيئات التي تناولناها في ص [58].

أما التراتبية فهي كما يلي:

زعيم الرايخ: هتلر

مكتب الرئيس: مايسنر

مكتب المستشار: لامرز

مستشارية زعيم الحزب: بورمان

مستشارية الحزب: بوهلر

ماريشال الرايخ ووريث هتلر: غورينغ

المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ:

الرئيس: غورينغ

الأعضاء: لامرز (مدبّر)، كايتل، هِملر، فونك، بورمان.

مفوضو الرايخ، المفتشون العامون، ورئيس الإدارة المدنية في أوروبا المحتلة.

وثمة أيضًا مجلس وزراء خاص، ورايخشتاغ (برلمان)، غير أن الاثنين مجرد زخرف.

2. تكوّن الإرادة السياسية

ثمة واقعة مهمة يجب ألا تغيب عن ذهننا، وهي أن المؤسسات المشار إليها كلها، من مجلس وزاري، ومجلس خاص، ورايخشتاغ، لا تعمل. ولا تكاد أيٌّ منها تعقد اجتماعًا. والسلطة السياسية لا تقع في يد أي مؤسسة بمعزل عن هتلر نفسه. فالرايخشتاغ مجرد زخرف، حتى إن السيد فريتز تيسن يروي في كتابه أنه يوم دعي إلى انعقاد الرايخشتاغ في الجلسة الشهيرة لإعلان الحرب، دُعي مسؤولو الحزب ليأخذوا أماكن أعضاء الرايخشتاغ الذين لم يتمكنوا من الحضور. والتشريعات الصادرة عن المجلس الوزاري يعدّها عادةً الوزير المختص ذو الولاية في هذا الحقل؛ وترسل المسودة إلى لامرز الذي يوزعها ثم يُصدر المرسوم.

هكذا تتسم الحياة الدستورية الألمانية بانعدام تام للشكل، خلافًا لإيطاليا قبل سقوط موسوليني. فالمجلس الأكبر للفاشية والملك كانا مؤسستين منفصلتين تمامًا ومتميزتين عن الدوتشي (أي موسوليني)؛ وفيهما تم التخطيط لإطاحته. أما في ألمانيا فمن المستحيل أن نشير إلى أي مؤسسة نازية وأن نسميها باعتبارها المؤسسة (بالتعريف) التي تُصنع فيها القرارات.

كيف يتم التوصل إلى القرارات إذًا؟ واضح أن القرارات الكبرى هي وحدها التي ينفرد بها هتلر، وحتى في هذه فهو إنما يعبر عن تسوية بين مختلف القوى داخل الطبقة الحاكمة. القرارات السياسية تُصنع كما تُصنع الصفقات. وربما يبدو هذا مثيرًا للدهشة بالنظر إلى الأيديولوجيا المضادة لليبرالية التي

يعتمدها النظام، وطابعه التوتاليتاري. ولكن ينبني على هذا أنه، وهذا رأينا، من المشكوك فيه أن يكون من الممكن وصف ألمانيا بأنها دولة. فهي أشبه كثيرًا بالعصابة التي يضطر فيها الزعماء دومًا إلى التوافق بعد الخلاف. والواقع أن ثمة كثيراً من الاتفاقات بين الزعماء. ونقتصر منها على ما يلي:

(1) اتفاق لايبزغ بين زعيم الجبهة العمالية (ليه) ووزارتي العمل والاقتصاد، وتبعته اتفاقات مماثلة.

(2) الاتفاق بين زعيم خدمة العمل في الرايخ (هيرل) والقيادة العليا للقوات المسلحة والذي وضع بموجبه خدمة العمل تحت تصرف القوات المسلحة طوال مدة الحرب.

(3) الاتفاق بين «منظمة توت» (Todt) (منظمة الموت) والقيادة العليا للقوات المسلحة والذي وُضعت بموجبه منظمة توت تحت تصرف القوات المسلحة طوال مدة الحرب.

(4) الاتفاق بين مكتب خارجية الحزب (روزنبرغ) والقيادة العليا للقوات المسلحة والذي قضى بأن تتم تنشئة أفراد القوات المسلحة وفقًا لمبادئ الحزب.

(5) الاتفاق بين المفوض العام للإمداد بالعاملين (ساوكل) وزعيم الجبهة العمالية (ليه) في شأن الاهتمام بالعمال الأجانب والسيطرة عليهم.

(6) الاتفاق بين قائد شبيبة هتلر (أكسمان) والقائد الفدرالي للإس إس (هملر) والذي يقضي بأن تستمد عناصر الإس إس من شبيبة هتلر أولًا.

(7) «اتفاق الشرف» بين قاضي الحزب (بوخ) وقيادة الجيش العليا، والذي ينص على وجوب تسوية النزاعات بين الضباط ومسؤولي الحزب تسوية حبية، وحظر المبارزات، وتشكيل لجنة شرف مشتركة.

(8) الاتفاق بين الحزب والقوات المسلحة على أن يُسمح للجنود طوال مدة الحرب، وعلى الرغم من الفقرة 26 من قانون القوات المسلحة، بأن

يحضروا اجتماعات الحزب السياسية أو اجتماعات المنظمات التابعة له.

(9) الاتفاق بين شبيبة هتلر وقيادة الجيش العليا الذي ينص على خدمة عسكرية رديفة لشبيبة هتلر وعلى تعيين ضباط اتصال من الجيش. وعقدت شبيبة هتلر اتفاقات مماثلة مع البحرية وسلاح الجو.

ثمة الكثير الكثير من أمثال هذه الاتفاقات. وهي تُنشر عادة في الصحافة النازية، وربما نُشرت أحيانًا في الجريدة الرسمية، وهي كلها تعتبر بمنزلة «قوانين».

سبق أن ذكرنا التعددية، أكثر من مرة، باعتبارها داء جمهورية فايمار. وأشرنا إلى أن ردة الفعل الألمانية، خصوصًا ردة فعل الحزب النازي، أفادت إفادة كبرى من وضع كانت الإرادة السياسية الموحدة فيه غائبة، وكانت الأحزاب، والمنظمات الاجتماعية، وسواها من تكتلات القوى تشكل ما يشبه الكيانات ذات السيادة داخل الجسم السياسي. وبيّنا أيضًا أن النظرية الدستورية النازية، ولا سيّما نظرية كارل شميت، نددت بتعددية جمهورية فايمار، وامتدحت النازية على وحدتها. أما الآن، فإن الفقهاء الدستوريين النازيين يبدون أحيانًا شكوكًا خطرة. من ذلك أن أحدهم[1] يقول: «ناضل الشعب الألماني طويلًا من أجل وحدته القانونية الكاملة. فهل يخضع تشكيل المحاكم اليوم لما أجازف بتسميته التعددية الرأسية؟». ويشير المؤلف إلى التعدد المفرط في أقسام القضاء، تعايش كثير من الولايات القضائية ومنظومات المحاكم، وهي ظواهر تعبر عن الهلامية نفسها في الحياة الدستورية النازية.

من الخطأ القاتل اعتبار هذه الهلامية علامة على الضعف. فهي في الواقع من مواطن قوة النظام؛ إذ تجعل من المستحيل على أي معارضة أن تطيح النظام بمجرد احتلال إحدى المؤسسات أو حتى عدد منها؛ إذ ليس لأي منها أي سلطة، بل إن كلًا منها لا تملك السلطة إلا بالتنسيق مع عدد كبير من

---

(1) Fritz Baur, *Die Bindung an Entscheidungen unter besonderer Berücksichtigung des Reichserbhofrechts*, Grundrisse des des deutschen Rechts (Tübingen: Mohr, 1940).

المؤسسات الأخرى. وهي أيضًا تتيح للفوهرر أن يؤلب فريقًا على فريق من دون أن يضطر إلى اللجوء إلى أي مؤسسة بعينها أو حتى من دون الاضطرار إلى تغيير الترتيبات المؤسساتية.

يعتمد نظام الحكم، فضلًا عن هذا، على آليات أخرى لتشغيل هذا النظام السياسي. وتتراتب هذه الآليات على النحو الآتي تقريبًا:

(1) الإرهاب ضد الشعب الألماني. فآلة الإرهاب مركزية تمامًا ولا يمكن التنبؤ بها نهائيًا.

(2) المكاسب المادية من غنائم الأرينة والجرمنة. إذ ارتبطت بالنظام جماعات لا يستهان بحجمها، ومن جملتها أقوى الجماعات، لأنها استفادت منه.

(3) الإرهاب ضد الأشخاص الأجانب داخل ألمانيا وخارجها. وبات المزيد من الجماعات الألمانية مضطراً إلى ممارسة الإرهاب. وكلما زاد حجم الجماعة التي تقوم بذلك زاد عدد مؤيدي النظام طوعًا أو كرهًا. فالخوف إذًا يكره حتى الذين يكرهون الإرهاب على مسايرته.

(4) القضاء على الجماعات التقليدية في المجتمع (ولا سيّما الأحزاب والنقابات).

(5) تذرير العلاقات الإنسانية كلها واستحالة تنظيم الذين يتشاطرون المشاعر والأفكار ذاتها.

(6) مخالطة النازيين لجميع الجماعات - بصورة ظاهرة أو خفية - بحيث يستحيل أن يثق أي كان بأي كان.

في وضع كهذا يمكن المجتمع السياسي أن يكون عديم التنظيم كليًا، وأن تكون المؤسسات السياسية بلا شكل ولا هيئة. ويستفيد المتلاعبون بالناس في قمة الهرم من انعدام أي قيود مؤسساتية على سلطتهم الاستنسابية. ولا تظهر عيوب النظام إلا عند انهياره. ومن الجائز أن يفضي انهياره، عندئذٍ، إلى الفوضى التامة.

3. المفتشون العامون، المفوضون، والحكومة

يلزم عما تقدم أن الألقاب الرنانة وحتى الوزارات لا تفيد أي مؤشرات على السلطة الحقيقية التي يتمتع بها صاحب اللقب أو المنصب. من بين مرؤوسي هتلر، يتمتع بورمان بسلطة مؤكدة، وهي سلطة أعظم من السلطة التي كانت لِهس[2]، بينما يدبّر لامرز، بلا شك جميع الشؤون الإدارية والتشريعية التي لا بد لهتلر من أن يعنى بها. ولا تستند سلطة غورينغ على أي منصب حزبي بل على تكتل السلطة في وزارة الطيران، وخطة السنوات الأربع، وعلاقاته الوثيقة بهيملر من جهة، وبالصناعة من جهة ثانية.

يتمتع المفوضون والمفتشون العامون بسلطات متفاوتة؛ ففرلين (Werlin) مثلًا، لا يملك آلة تنفيذية، بل هو يسدي المشورة لهتلر في مسائل صناعة المركبات المتحركة ويتمتع بحق الاستقصاء. شبير، من ناحية أخرى، وباعتباره مفتشًا عامًا للطرق، والمياه، والطاقة، ورئيس منظمة توت، ووزير التسلح والإنتاج الحربي، يتمتع بسلطة لا حدود لها على الاقتصاد، وسوف نصفها أدناه. أما ليه، باعتباره مفوضًا للإسكان، فله صلاحيات محدودة، ولا يتمتع كاوفمان، باعتباره مفوضًا للشحن إلا بمهمات تقنية فحسب. ولا يمتلك أي من رؤساء الإدارات المدنية أو من مفوضي الأراضي المحتلة سلطة. وسوف يبين الفصل الخاص بالرايخ الألماني الأكبر كيف أن الاقتصاد، والقوى العاملة، وسيطرة الشرطة على أوروبا المحتلة إنما يتم التحكم بها بصورة مركزية من برلين.

الحكومة بوصفها مؤسسة هي غير موجودة، وكثيرًا ما يسيطر الأعضاء على قواقع خاوية. ولا يتمتع بالسلطة الحقيقية كوزراء في الحكومة إلا ريبنتروب، وغوبلز، وهملر، وشبير. فوزارة المالية اليوم هي مجرد وزارة «تقنية»، من دون أي صلاحية لرسم السياسات. ووزير المالية مجرد صورة، بينما تقع البقية

---

(2) عن بورمان، انظر: Konrad Heiden, *Der Fuehrer: Hitler's Rise to Power* (New York: H. Fertig, 1944), p. 742.

الباقية من السلطة المتركزة هناك في وكيل وزارته النازي فريتز راينهارت. وزارة العدل هي مجرد ملحق بشرطة هملر. ووزارة العمل قوقعة، ويقع القسم المعني بالإسكان منها تحت إمرة ليه. أما الأقسام المتعلقة بمدد القوى العاملة، والأجور، ومعايير العمل، فهي بإمرة غاولايتر فريتز ساوكل باعتباره دكتاتور مدد القوى العاملة في خطة السنوات الأربع (انظر أدناه). وفقدت وزارة المواصلات أقسامها المتعلقة بالنقل على الطرق، والطاقة، والمياه لمصلحة شبير النهم، وهي فوق هذا وزارة «تقنية». ويطغى وكيل الوزارة النازي المتّقد غانتزنمولر على الوزارة بحيث يحجب رئيسه. وليس لوزارة الكنيسة حتى وزير دولة يرئسها، كما أن وزارة الزراعة إنما هي بمنزلة خادمة منزلية عند شبير.

الوزارة القوية الوحيدة في الشؤون كلها باستثناء الدعاوة السياسية، والشؤون الخارجية، والاقتصاد، هي وزارة داخلية الرايخ. ففيها تجتمع كل أسلاك التحكم بالآلة الإدارية في ألمانيا وأوروبا المحتلة.

4. وزارة الداخلية

وزارة الداخلية ليست وزارة الشرطة فحسب (وسوف نناقشها من حيث هي كذلك أدناه)؛ فهي توفر الإطار للإدارة برمتها. وصلاحيات وزير الرايخ هملر لا حدود لها. ومساعده الأساس (خارج أمور الشرطة) هو وكيل الوزارة، فيلهلم شتوكارت.

يرتبط عدد لا يستهان به من المؤسسات بالوزارة: محكمة الرايخ الإدارية؛ مكتب الرايخ الخاص بالأنساب؛ مكتب صحة الرايخ بقيادة الدكتور ل. كونتي؛ أرشيف الرايخ؛ هيئة الرايخ للمسح الأرضي؛ غرف أطباء الرايخ، وبياطرته، وصيادلته، وصليبه الأحمر؛ ومجلس البلديات الألمانية. ويشغل هذه المؤسسات كلها - ومن جملتها الصليب الأحمر - كبار قادة الإس إس، ولذلك فهي ترتبط بهملر بروابط الخدمة المدنية والإس إس. الدائرتان الأولى والثانية في الوزارة هما هيئتان لدمج جميع الأراضي المحتلة، والمضمومة، والملحقة إداريًا بالرايخ. وسوف نناقش ذلك أدناه.

5. التنظيم الإقليمي للرايخ

على الرغم من ذلك، فالإدارة لا تجري على المستوى القومي، بل على المستويين الإقليمي والمحلي المتسمين بالأهمية العظمى. وهنا تمارس وزارة الداخلية أعظم سلطة لها وأكثرها تركيزًا. وتحقق ذلك هيكليًا جراء تقويض بروسيا كدولة، وخصاء بقية الأقاليم (Länder) خصاء كليًا، وإنشاء الرايخسغاوي (Reichsgaue) (قادة الرايخ) وتعيين جميع قادة الولايات الاثنين والأربعين في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 مفوضي دفاع قوميين.

توقفت بروسيا عن الوجود بوصفها دولة، وتحللت إلى الولايات التي تكوّنها. ثمة وزارة بروسية واحدة، هي وزارة المالية التي تدير البقايا البائسة من أملاك الدولة البروسية ومباني إدارتها. وثمة، اسميًا، وهذا صحيح، رئيس وزراء بروسي؛ لكن غورينغ الذي يحتل هذا المنصب أيضًا، كان بلا حكومة ولا وظائف. أما بقية الوزارات البروسية فدُمِجَت في وزارات الرايخ المناظرة لها، خصوصًا وزارتي العدل والداخلية.

تتحكم وزارة داخلية الرايخ مباشرة بالرؤساء (Oberpräsidenten) البروسيين، والرؤساء الإقليميين، من دون وساطة غورينغ أو وزير الاقتصاد البروسي. هكذا باتت الأقاليم البروسية الأحد عشر[3] من جملة تقسيمات الرايخ السياسية.

صارت الولايات الأربع عشرة بمنزلة المناطق البروسية، وصار الحكام الفدراليون تحت إمرة وزارة داخلية الرايخ أسوة بالرؤساء المناطقيين.

ولايات الرايخ هي النمط الثالث الجديد من التنظيم الإقليمي. وأنشئت المناصب الآتية:

- بوركل قائد وحاكم فستمارك الفدرالي
- فون شيراخ قائد وحاكم فيينا الفدرالي

---

(3) ثمة الآن ثلاث عشرة منطقة، إذ قسمت هسن – ناساو (Hessen - Nassau) وزاخسن (Sachsen) إلى منطقتين.

- الدكتور ف. راينر قائد وحاكم كارينثيا الفدرالي
- الدكتور هـ. يوري قائد وحاكم الدانوب الأسفل الفدرالي (فيينا)
- أ. أيغروبر، قائد وحاكم الدانوب الأعلى الفدرالي (لنتز)
- ج. أ. شيل قائد وحاكم زالتسبرغ الفدرالي (زالتسبرغ)
- الدكتور س. ويبررايتر قائد وحاكم شتيريا الفدرالي
- ف. هوفر قائد وحاكم التيرول الفدرالي - فورارلبرغ
- أدولف هنلاين قائد وحاكم فدرالي للسوديت
- ألبرت فوشتر، قائد وحاكم فدرالي لدانتزيغ - بروسيا الغربية
- أ. ك. غرايزر قائد وحاكم فارلاند

هكذا باتت ولايات الرايخ تضم أراضي جديدة لم تُزَد إلى تقسيمات ألمانيا السياسية القائمة (إلا في بعض الحالات التي سوف نناقشها في الفصل المتعلق بالرايخ الألماني الأكبر)، وهي نوع جديد كليًا من التقسيمات السياسية. ويبدي هذا النوع الجديد سمتين مميزتين جدًا: التنسيق التام بين سيطرة الحزب والحكومة، وتركيز جميع السلطات في يدي قائد الولاية - الحاكم الفدرالي. البنية الحكومية والحزبية تكاد تكون هي نفسها؛ إذ أصبحت الهيئات الإدارية كلها الواقعة داخل ولاية الرايخ، وبصرف النظر عن كونها تخضع لولاية وزارة داخلية الرايخ أو لولاية أي وزارة أخرى، وكذلك هيئات الحكم الذاتي كافة، تخضع لسلطة قائد الولاية - الحاكم. أما في المناطق البروسية وفي الأقاليم، مثلًا، فيستطيع وزير عمل الرايخ أن يصدر أوامر مباشرة إلى مكاتب تبادل العمال التابعة له بينما لا يستطيع أن يفعل ذلك في ولايات الرايخ، بل يجب عليه أن يحصل على موافقة قائد الولاية - الحاكم.

6. التوحيد، شطط الولايات، ومفوضو الدفاع القوميون

كان هذا التمييز الثلاثي - منطقة، إقليم، ولاية الرايخ - غير مرض بلا شك، ولا شيء إلا ضرورات الحرب منع النازيين من إلغاء المناطق والأقاليم

وتحويل الوحدات السياسية كلها إلى ولايات للرايخ على أساس تقسيمات الحزب إلى ولايات.

كان لا بد من اتخاذ إجراءات انتقالية بغية المساواة بين الأنواع الثلاثة. وكان القانون الخاص بتوحيد بنية الهيئات الإدارية الصادر في 5 تموز/ يوليو 1939 الخطوة الحاسمة الأولى في هذا الاتجاه؛ إذ أُعلِنَ أن أجهزة الأقاليم كانت في الوقت نفسه أجهزة الرايخ. وحظر القانون أيضًا إنشاء أجهزة إدارية منفصلة على المستوى الإقليمي وشدّد على وجوب نقل المهمات الإدارية الجديدة إلى الأجهزة القائمة (رؤساء المناطق والحكومة وإدارات الأقاليم). لكن فريك الضعيف لم يتمكن من إنجاز ذلك. تكاثرت الهيئات الإدارية الجديدة على المستوى الإقليمي. ثم جاء تعيين 16 حاكم ولاية بمنصب مفوضين للدفاع القومي، بمنزلة أجهزة تابعة للمجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ. لكن هؤلاء تم تعيينهم لكل دائرة فيلق (Wehrkreis)، أي لمساحة من الأرض أوسع بكثير من تقسيمات ألمانيا السياسية القائمة. وهذا ما جعل السيطرة الفعالة على التقسيمات السياسية القائمة عسيرًا، وأثار سخط كثير من قادة الولايات الذين لم يكونوا من جملة مفوضي الدفاع. ولذلك، عيّن أربعة عشر قائد ولاية نوابًا للدفاع، في تشرين الأول/ أكتوبر 1939.

كان الاختلاط على المستوى الإقليمي واسع النطاق. ثم اختير قائد الولاية الحزبي النازي تدريجيًا وباطراد نموذجًا للتنسيق بين مختلف أشكال النشاط الإداري. اتخذ ليه، بصفته مفوضًا للإسكان، قادة الولايات الاثنين والأربعين نوابًا له؛ ثم تبعه في ذلك زاوكل، مفوض الإمداد بالقوى العاملة؛ وتحوّلت الغرف الاقتصادية إلى غرف اقتصادية للولاية، ومكاتب مبادلة العمال الإقليمية إلى مكاتب مبادلة عمال للولاية (انظر أدناه).

أخيرًا، وبمقتضى مرسوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، عيّن قادة الولايات الاثنان والأربعون جميعًا مفوضين للدفاع القومي، وشكلت 42 قيادة لاقتصاد الحرب بديلًا من لجان الدفاع المنحلة. وبصفتهم مفوضين للدفاع، كان قادة الولايات مفوضين سياسيين فوق الهيئات الإدارية القائمة،

فهم ينسقون مدد القوى العاملة، والإسكان، ومكتب مبادلة العمال في الولاية، وأمناء العمل، وإدارة الجبهة العمالية على مستوى الولاية، ومكاتب الاقتصاد، والغذاء والغابات، والأخشاب الإقليمية، ونواب المواصلات داخل المدن، ولجان التسلح؛ ذلك أن ما نشأ عن الهزائم في روسيا، وإيطاليا، وفي الجو، من ضرورة التنسيق الكامل لجميع السلطات، استلزم رقابة سياسية مركزية كاملة على الإدارة. ومع ذلك، فما إن أنشئت هذه الضوابط السياسية، حتى برز منافس جدي في الآلة الجديدة التي أوجدتها وزارة شبير.

II

الحزب بوصفه آلة

(يتبع ص 82 و 378)

الحزب النازي هو اليوم المنظمة التي تبقي المجتمع الألماني متماسكًا. ومن دون الحزب تنهار ألمانيا. فالحزب، والدولة، والمجتمع باتوا في ظل أوضاع الحرب متماهين. الحزب يوفر القيادة الأيديولوجية؛ ويوفر نظام الإرهاب الهائل؛ ويدير الأراضي المحتلة؛ ويمد ضحايا الغارات الجوية بالخبز، والمأوى والملبس والخدمات الطبية؛ ويسيطر على الإدارة؛ ويدير القوى العاملة ويوفر المساكن؛ ويشرف على ملايين العمال الأجانب. وباختصار، فهو يسيطر على كل شيء ما عدا حقلين: جبهات القتال، والاقتصاد. ولذلك كان من الضروري أن نقدم صورة واضحة عن بنيته وتركيبته. وثمة إلى جانب الحزب تشكيلاته، وملحقاته، والمنظمات الخاضعة لإشرافه.

1. قادة الرايخ

بينما يتولى هتلر منصب قيادة الحزب، فإن نائب الفوهرر مارتن بورمان، خليفة هس، ووزير المال فرانتس شفارتز هما اللذان يمارسان السلطة الإدارية. أما سلطة قائد منظمة الرايخ (P.O.) روبرت ليه فمحلُّ شك. كما لا يمكن أن يقال إن الحكام الفدراليين يمارسون نفوذًا سياسيًا عميقًا، لمجرد أنهم يديرون مكاتب قومية في قمة الآلة الحزبية.

بالدور فون شيراخ، قائد شبيبة هتلر، محدود النفوذ، وتقلّص نفوذه أكثر بعد أن أدمجت شبيبة هتلر اليوم في الجيش، وفي ملحقاته، وفي هيئة الحماية

من الغارات الجوية تحت إمرة الشرطة، أو في العمل. ثم إن شيراخ ما عاد فعليًا قائد شبيبة هتلر (خليفته هو أ. أكسمان)، بل هو حاكم فدرالي وقائد ولاية فيينا.

أما قائد الفيلق الآلي إرفين كراوس فهو مثله عديم الأهمية. فالفيلق الآلي أُدمِجَ اليوم في منظمة توت (الموت) التي بات ينظم إمداداتها، أو هو في الجيش، حيث أصبح جزءًا من برنامج تدريب القوات المدرعة.

أما السلطة العليا لقائد الإس إس، هاينريش هملر فسبق وصفها.

قائد فرق العاصفة فيلهلم شيبمان الذي خلف لوتزه، يملك القليل من السلطة، جراء الانحطاط المطرد لفرق العاصفة، على الرغم من المحاولات المتعددة التي بُذلت لإحياء هذا الحرس البروليتاري. ففي 19 كانون الثاني/ يناير 1939[1] تم تكليف فرق العاصفة بجميع أنواع التدريب السابق واللاحق للتدريب العسكري باستثناء الذين يلتحقون بالإس إس أو المنتمين إليها، أو الفيلق الآلي أو فيلق الحماية. كما يجب على الجنود المحتملين والسابقين كافة أن يُخضعوا للتدريب على أيدي فرق العاصفة وإن لم يكن واجبًا عليهم الالتحاق بها. وكان مرسوم سابق قد منح فرق العاصفة محاكم خاصة. ومع ذلك لم يفلح هذا المرسوم، ولا الحماية التي بسطها غورينغ على هذه الفرق في لجم انحطاطها. من ذلك أن تشكيل الحرس الريفي والمديني الذي نصفه أدناه آل إلى الإس إس والشرطة، على الرغم من أنه استند إلى مرسوم العام 1939. وتحاول فرق العاصفة يائسةً إحياء التقاليد والمكانة، لكنها لا تقوم اليوم إلا بالأعمال اليدوية القذرة: كجمع النفايات، والمساعدة الشتوية، وحراسة العمال الأجانب. أما جهاز الإرهاب فلا يزال يقع بأمان بين أيدي الإس إس.

أما الحاكم الفدرالي المكلف برسم السياسة البلدية، كارل فيلر، فهو لا شيء.

---

(1) يستند ما يلي إلى: Hans Snyckers, *SA.-wehrmannschaften-wehrbereites volk; die bedeutung des erlasses des Führers und Reichskanzlers vom 19. januar 1939 über die vor- und nachmilitärische SA.-wehrerziehung*, 5th ed. (München: F. Eher nachf., 1941).

قائد خدمة العمل الرايخ (R.A.D.) كونستانتين هيرل، وإن رفّع إلى مرتبة وزير في الحكومة بمرسوم 24 آب/ أغسطس 1943، لا يزال من دون سلطة تُذكَر. فمع اندلاع الحرب، وضع أعضاء خدمة عمل الرايخ تحت تصرف القيادة العليا للقوات المسلحة وأرسلت الأغلبية العظمى من الشباب إلى الجبهات لمساعدة الجيش، خصوصًا في حل مشكلات الإمداد في الجبهة الشرقية. وهكذا بات جهاز .R.A.D برمته تحت الولاية العسكرية، وإن احتفظ بتشكيلاته الخاصة. ولهذا الجهاز بنية مزدوجة: في ألمانيا ينقسم إلى ولايات خدمة العمل؛ أما في خدمة الجبهة، فيكون التقسيم وفقًا لعمال البناء (Abschnittsbaustäbe) وما يوازيها من وحدات دنيا.

لا نكاد نحتاج إلى التذكير بأن قائد المجموعة البرلمانية النازية في الرايخشتاغ فيلهلم فريك هو مجرد زخرف. كما أن مكتب المستعمرات برئاسة الحاكم الفدرالي فرانتس ريتر فون إب أُغلِقَ عام 1943 حتى انتهاء الحرب.

ولا يزال ألفرد روزنبرغ يمارس نفوذًا لا يستهان به كقائد فدرالي مكلف بالتدريب الفكري والسياسة الخارجية. وتعزز نفوذه جراء تعيينه وزيرًا فدراليًا للأراضي الشرقية المحتلة، لكنه يتناقص مع تقلّص إمبراطوريته تحت وطأة الهجوم الروماني.

القائد الفدرالي لأهالي الريف (*Landvolk*)، فالتر داريه، مُنِحَ إجازة منذ العام 1942 ولا يؤتى إلى ذكره قطَ لا بصفته قائدًا فدراليًا ولا بصفته وزيرًا للغذاء والزراعة. من الجائز أن يكون هربرت باكه، وكيل الوزارة، قد حل محله (عيّن الآن وزيرًا).

رئيس الصحافة، أوتو ديتريش، ارتكب أخطاء فاضحة، وصفها هاورد سميث في كتابه *Last Train from Berlin* **(القطار الأخير من برلين)**، ومع ذلك يبدو أن نفوذه لا يزال غير منقوص. وهو يحتل فوق هذا منصب رئيس الصحافة في الحكومة الفدرالية، برتبة وزير في الحكومة.

يمتلك قائد الصحافة ورئيس الناشرين، ماكس أمان، نفوذًا واسعًا في

صحافة الحزب التي زاد تأثيرها منذ أن وضع قانون التعبئة العمالية، في كانون الثاني/يناير 1943، حدًا لكثير من الصحف غير النازية، ومنها الفرانكفورتر تزايتونغ. كما أنَّ سلطة فالتر بوخ، القاضي الحزبي الأعلى، سلطة واضحة لا تحتاج تأكيدًا.

يجمع جوزيف غوبلز منصب القائد الفدرالي المكلف بالدعاوة السياسية إلى منصب وزير التنوير والبروباغندا، ووالي برلين ومفوض الدفاع عنها. وهو لا يزال وسوف يظل الأداة التي لا بد منها لنظام مضطر أكثر من ذي قبل إلى الاعتماد على التلاعب بعقول الجماهير. إن إمامته التي لا تنازع في هذا الفن تضعه إلى جانب هملر، غورينغ، بورمان، وشبير من أبرز الشخصيات في حاشية هتلر.

لا تكاد سلطة فيليب بوهلر، كقائد فدرالي مكلف بمستشارية هتلر، وقائد حزبي، ورقيب حزبي أعلى، تخضع للقياس.

هكذا، يجوز القول إن من بين الرسميين في قيادة الحزب العليا، لا يتمتع بالنفوذ السياسي الحقيقي إلا بورمان، شفارتز، هِملر، روزنبرغ، أمان، غوبلز، بوخ، وبوهلر، وربما ليه. ولكن في كل حالة من هذه الحالات تقريبًا (باستثناء شفارتز، بوخ، وبوهلر)، يستند هذا النفوذ لا على الموقع السياسي داخل الحزب، بل على مواقع داخل الحكومة وعلى التحكم بممتلكات (شفارتز وأمان).

2. نازيون بارزون في الحكومة

ثمة إلى جانب القادة الفدراليين القلائل والولاة الذين سوف نناقشهم أدناه، بعض النازيين الذين يملكون سلطة عظيمة لأنهم يشكلون صلة الوصل بين الحزب والقطاعات الأخرى في الطبقة الحاكمة. أبرز هؤلاء هو هرمان غورينغ. فهو عضو عادي في الحزب، ولكنه وريث هتلر المسمّى. وهو يستمد نفوذه من المناصب الحكومية التي يتولاها والعلاقة الحميمة مع قطاعي الخدمات والصناعة. هو ماريشال الرايخ: والماريشال الوحيد؛ ونائب هتلر في

خطة السنوات الأربع، والمكلف لا بالاقتصاد الألماني وحده بل والأوروبي أيضًا؛ وهو رئيس المجلس الوزاري للدفاع عن الإمبراطورية، وهو بذلك المشرّع الأرفع بعد هتلر؛ وهو وزير الطيران والقائد الأعلى للقوات الجوية؛ وحامي اتحاد غورينغ.

ويأتي بعد غورينغ في النفوذ ألبرت شبير، خليفة توت. وهو من بين بنّائي المدن المفضل عند هتلر، والمكلف بالإنتاج كله.

ليس ليواكيم فون ريبنتروب، وزير الخارجية، أي منصب حزبي. ومع ذلك يمكن اعتباره من أقوى النازيين نفوذًا. وربما لم يكن لتيراك، وزير العدل، أهمية من الدرجة الأولى، لكنه لا يزال يتحكم بالقضاء الألماني، وإن لم يكن تحكمه تامًا. غانتزنمولر هو وكيل وزارة في وزارة المواصلات. فريتز راينهارت هو وكيل وزارة في وزارة المالية. فرانتس هايلر هو قائد لواء الإس إس ووكيل الوزارة الجديد في وزارة الاقتصاد(2). بول كورنر هو وكيل وزارة خطة السنوات الأربع. فيلهلم شتوكارت هو وكيل وزارة في وزارة الداخلية. رولاند فرايسلر هو رئيس محكمة الشعب. غونتر كورتن هو رئيس أركان القوات الألمانية المسلحة، وهو من الجنرالات القلائل الذين ثبتت قناعاتهم النازية. إرهارد ملش هو ماريشال البر ووكيل وزارة الطيران. هـ. هـ. لامرز هو وزير في الحكومة، ورئيس المستشارية، وعضو المجلس الوزاري وسكرتيره. ربما كان فالتر فونك، وزير الاقتصاد، لا يزال قوي النفوذ، وإن اضطر إلى تسليم شبير ولايته على الإنتاج. يستمد ياكوب فيرلن، المفوض العام للنقل بالمركبات الآلية نفوذه من صداقته لهتلر في المقام الأول. الدكتور كارل برانت، قيصر الصحة الألمانية، هو طبيب هتلر الشخصي.

مع إضافة رئيسي فرعي الشرطة دالويغي وكالتنبرونر، وبعض قادة الإس إس، تتكون لدينا صورة كاملة عن النازيين في القيادة القومية للحزب و/ أو في قيادة الحكومة.

---

(2) خلف ف. و. لاندفريد (F. W. Landfried) عام 1944.

ثمة، إضافة إلى ذلك، نازيون معروفون على صعيد ألمانيا لا تقع سلطتهم في مواقعهم الحكومية أو الحزبية، بل في السيطرة على وسائل الإنتاج. وسوف نتناول هؤلاء لاحقًا.

3. الولاة

لب الحزب النازي هو الوالي. ثمة 43 ولاية، لكن إحداها تتماهى بمنظمة الحزب الخارجية (.A.O) بقيادة إ. و. بوهله. وسوف تناقش أدناه.

الولايات الحالية وولاتها:

	الولاية (Gau)	الوالي (Gauleiter)	عاصمة الولاية
.1	بادن (Baden)	روبرت فاغنر (Robert Wagner)	كارلزروهي (Karlsruhe)
.2	بايروت (Bayreuth)	فريتز فاشتلر (Fritz Wächtler)	بايروت (Bayreuth)
.3	برلين	جوزيف غوبلز (Joseph Goebbels) أرثر غورليتزر، نائب (Arthur Görlitzer)	برلين
.4	دانتزيغ - فستبرويسن (Danzig-Westpreusen)	ألبرت فورستر (Albert Forster)	دانتزيغ (Danzig)
.5	دوسلدورف (Düsseldorf)	فريدريش ك. فلوريان (Friedrich K. Florian)	دوسلدورف (Düsseldorf)
.6	إسن (Essen)	جوزيف تربوفن (Josef Terboven)	إسن (Essen)
.7	فرانكن (Franken)	كارل هولتز، بالتكليف (Carl Holz)	نورنبرغ (Nürnberg)

يتبع

تابع

.8	هالّه – مرسيبرغ (Halle-Merseburg)	يواكيم إغلينغ (Joachim Eggeling)	هالّه (Halle)
.9	هامبرغ (Hamburg)	كارل كاوفمان (Karl Kaufmann)	هامبرغ (Hamburg)
.10	هسن-ناساو (Hessen-Nassau)	ياكوب شبرينغر (Jakob Sprenger)	فرانكفورت (.Frankfurt o.M)
.11	كيرنتن (Kärnten)	الدكتور فريدريش راينر (Dr. Friedrich Rainer)	كلاغنفورت (Klagenfurt)
.12	كولن - آخن (Köln-Aachen)	جوزيف غروهي (Josef Grohé)	كولن (Köln)
.13	كورهيسن (Kurhessen)	كارل غيرلند، بالتكليف (Karl Gerland)	كاسل (Kassel)
.14	ماغدبرغ-أنهلت (Magdeburg-Anhalt)	رودولف يوردان (Rudolf Jordan)	ديساو (Dessau)
.15	ماينفرانكن (Mainfranken)	الدكتور أوتو هلموت (Dr. Otto Hellmuth)	فورتزبرغ (Würzburg)
.16	مارك براندنبرغ (Mark Brandenburg)	إميل شتورتز (Emil Stürtz)	برلين
.17	ميكلنبرغ (Mecklenburg)	فريدريش هيلدبراند (Friedrich Hildebrand)	شفيرين (Schwerin)
.18	موزلاند (Moselland)	غوستاف سيمون (Gustav Simon)	كوبلنتز (Koblenz)
.19	ميونخ-أوبربايرن (München-Oberbayern)	بول غيسلر (Paul Giesler)	ميونخ (München)
.20	نيدر دوناو (Niederdonau)	دكتور هوغو يوري (Dr. Hugo Jury)	فين (فيينا) (Wien)
.21	نيدرشليزين (Niederschlesien)	كارل هانكه (Karl Hanke)	بريسلاو (Breslau)

يتبع

تابع

.22	أوبردوناو (Oberdonau)	أوغست أيغروبر (August Eigruber)	لينتز (Linz)
.23	أوبرشليزين (Oberschlesien)	فريتز براخت (Fritz Bracht)	كاتوفيتز (Kattowitz)
.24	أوستهانوفر (Osthannover)	أوتو تلشوف (Otto Telschow)	لونيبرغ (Lüneburg)
.25	أوستبرويسن (Ostpreussen)	إريش كوخ (Erich Koch)	كونيغزبرغ (Königsburg)
.26	بومرن (Pommern)	فرانتس شفيدي-كوبرغ (Franz Schwede-Coburg)	شتيتين (Stettin)
.27	زاخسن (Sachsen)	مارتن موتشهان (Martin Mutschmann)	درسدن (Dresden)
.28	زالتسبرغ (Salzburg)	دكتور غوستاف أدولف شيل (Gustav Adolf Scheel)	زالتسبرغ (Salzburg)
.29	شليزفيغ-هولستاين (Schleswig-Holstein)	هاينريش لوهزه (Heinrich Lohse)	كيل (Kiel)
.30	شفابن (Schwaben)	كارل فاهل (Karl Wahl)	أوغسبرغ (Augsburg) [534]
.31	شتيرمارك (Steiermark)	دكتور زيغفريد ويبرّايتر (Dr. Siegfried Uiberreither)	غراتز (Graz)
.32	زودهانوفر-براونشفايغ (Südhannover-Braunschweig)	هارتمان لاوترباخر (Hartmann Lauterbacher)	هانوفر (Hannover)
.33	زوديتنلاند (Südetenland)	أدولف هنلاين (Adolf Henlein)	رايخنبرغ (Reichenberg)
.34	ثورنغن (Thüringen)	فريتز زاوكل (Fritz Sauckel)	فايهار (Weimar)
.35	تيرول - فورارلبرغ (Tirol-Vorarlberg)	فرانتس هوفر (Franz Hofer)	إنسبروك (Innsbruck)

يتبع

تابع

.36	فارتيلاند (Wartheland)	(Arthur Karl Greiser)	بوزن (Posen)
.37	فيزر- إمز (Weser-Ems)	بول فيغينر (Paul Wegener)	أولدنبرغ (Oldenburg)
.38	فيستفالن نورد (Westfalen-Nord)	الدكتور ألفرد ميير (Dr. Alfred Meyer)	مونستر (Münster)
.39	فيستفالن زود (Westfalen-Süd)	ألبرت هوفمان (Albert Hoffmann)	بوخوم (Bochum)
.40	فيستمارك (Westmark)	جوزيف بوركل (Josef Bürckel)	نويشتات (Neustadt a.d.H.)
.41	فين (فيينا) (Wien)	بلدور فون شيراخ (Baldur von Schirach)	فين (فيينا) (Wien)
.42	فورتنبرغ (Württenberg)	فيلهلم مور (Wilhelm Murr)	شتوتغارت (Stuttgart)
.43	منظمة الحزب الخارجية (A.O.)	إ. و. بوهله (E. W. Bohle)	برلين

واضح أن المستوى الإقليمي لا القومي يكتسي الأهمية العظمى بالنسبة إلى عضوية الحزب والشعب. ذلك أنَّ الولاة المسؤولين عن جهاز الحزب الإقليمي يتولون التلاعب بعقول الجماهير تحت عنوان الإرشاد (Menschenführung). فالقيادة السياسية موضوعة كليًا بين أيديهم. وكنّا قد بيّنا أنه ينبغي للحزب ألا يتولى وظائف إدارية بحتة. والواقع أن التمييز بين الإدارة وإرشاد الجماهير كثيرًا ما يحصل وكثيرًا ما يُكَرَّر مبدأ قرار 28 كانون الأول/ديسمبر 1939. لكن إرشاد الجماهير الناجح في مجتمع توتاليتاري يستلزم مع ذلك التحكم بجميع المواقع الإدارية الأساسية. وكلما تضاءلت آفاق النصر تزايدت أهمية التحكم بجميع مجالات الإدارة للتمكن من توجيه آلة الدولة في الوجهة الصحيحة واستخدام وظائفها الإرهابية والرعائية للتحكم بالجماهير.

لذلك تعاظمت سلطة الولاة مع تدهور الوضع العسكري. فأكثر من 30 منهم باتوا رؤساء مناطق وحكامًا فدراليين.

في ولايات الرايخ، أي في فيينا، نيدردوناو (الدانوب الأسفل)، أوبردوناو (الدانوب الأعلى)، كارنتن، شتايرمارك، زالتسبرغ، تيرول، زوديتنلاند،[3] فارتيلاند، دانتزيغ - فيستبرويسن (بروسيا الغربية)، وفستمارك، يتولى الولاة كلهم منصب الحاكم الفدرالي، والتقارب بين الولاية والإدارة الحكومية هو أقرب ما يكون. ومن الصعب هنا التمييز بين الحزب والدولة. ومع ذلك ربما يُعتبر هذا حالة استثنائية، لأن ولايات الرايخ الإحدى عشرة تشتمل على أراضي مضمومة.

بيد أن الولاية أصبحت أيضًا وحدة للغرف (انظر أدناه) ومكاتب مبادلة العمال (انظر أدناه)، بحيث قوّضت التقسيمات الإدارية القديمة. فمستشار الحزب الاقتصادي في الولاية (Gauwirtschaftsberater)، وهو رجل أعمال واسع النفوذ عادة، يسيطر على الغرف الاقتصادية في الولاية إلى حد بعيد. علاوة على ذلك، عيّن الولاة كلهم مستشارين للدفاع القومي (Reichsverteidigungskommissare) مكلفين بما سمي أركان اقتصاد الحرب (Kriegswritschaftsstäbe) (التي سوف تناقش أدناه). وعندما أصبحت مشكلة توافر اليد العاملة حاسمة في ربيع العام 1942، أصبح جميع الولاة مكلّفين بالإمداد بالقوى العاملة، وبتنسيق الإمداد بالعمال في الولاية. ويوم تفاقمت مشكلة الإسكان جراء الغارات الجوية، عيّنوا مفوضين للإسكان في الولاية. السيطرة على أوروبا المحتلة تستلزم طاقمًا بشريًا. وحيثما أقيم الحكم المدني، دُعي حكام الولاة إلى تمثيل السيادة الألمانية: في النروج، جوزيف تربوفن؛ في أوستلاند، هاينريش لوزه؛ في أوكرانيا، إريش كوخ. نائب روزنبرغ كوزير للأراضي الشرقية المحتلة هو الوالي الدكتور ألفرد ماير. ويتولى روبرت فاغنر رئاسة الإدارة المدنية للألزاس، وجوزيف بوركل اللورين، وغوستاف سيمون اللكسمبرغ، س. ويبرايتر شتيريا السفلى، ف. راينر كارنيولا العليا.

---

(3) وهذا استثناء إلى حد ما.

بعض الولاة هم شخصيات بارزة في الإدارة القومية. غوبلز وزير الدعاية، زاوكل مفوض عام للإمداد بالقوى العاملة، شيراخ قائد مكتب شبيبة الحزب، وشيل قائد الطلاب.

بعض الولاة الأصليين اختفوا. فشترايخر ربما كان يعالج في مصحّة؛ أدولف فاغنر والي بافاريا توفي، أما جوزيف فاغنر، فتَمَّت التضحية به لمصلحة رجال الأعمال في أوائل 1942 بعد تجربته البائسة كمفوض للأسعار، وما عاد يُسمع به منذئذ. لكن رجال الحاشية، في جملتهم، لا يزالون هم هم يوم تولى هتلر السلطة. وثمة المزيد منهم اليوم جراء زيادة أراضي الدولة.

الولاة هم لب لباب الحزب. آذانهم لصيقة بأرض الواقع، وهم يتحملون عبء حملات البروباغندا، ويركزون لديهم الإغاثة الجوية، وهم على وجه الجملة يوفرون الدافع السياسي للمجتمع الألماني في الحرب. ولا تعرف سلطتهم الحدود الواضحة إلا في حقلين: الأعمال والقوات المسلحة.

ضاعفت أشهر الحرب الجوية السلطات المتراكمة على المستوى الإقليمي ضعفين وثلاثة أضعاف. وما عاد من الممكن اتخاذ القرارات المركزية وتنفيذها. فلامركزية التنفيذ وحتى صنع السياسات أمر حيوي للتعامل مع المشكلات الرهيبة التي أوجدها القصف الجوي. لم يتمكن جميع الولاة من السيطرة على الأوضاع، لكن معظمهم تمكن، بمساعدة منظمة الرعاية النازية والشريحة الإقليمية لجهاز السيطرة الاقتصادية، من توفير حد أدنى من السوية.

4. الحزب خارج ألمانيا

منظمة الخارج[4]

ثمة داخل قيادة الرايخ الحزبية، ومن ضمن المستشارية، دائرة للشؤون الخارجية يطلق عليها اسم *Auslandsorganisation (A.O.)* (منظمة الخارج). على المستوى الإقليمي، يطلق على منظمة الخارج (A.O.) اسم الولاية 43 بقيادة

(4) يستند هذا الفصل جزئياً إلى: Emil Ehrich, *Die Auslandsorganisation der NSDAP* (Berlin: Junker und Dunnhaupt, 1937).

الوالي إ. و. بوهله مساعد وكيل الوزارة في وزارة الشؤون الخارجية. وتنظم هذه المنظمة المواطنين الألمان ذوي الدم الألماني المقيمين في الخارج، دون ذوي الدم الألماني من غير المواطنين، أي إنها لا تعنى بالألمان الدوليين (Volksdeutsche). كل عضو نازي ألماني ينقل مقر إقامته من ألمانيا إلى الخارج ملزم بأن يلتحق بالوحدة الإقليمية الملائمة من وحدات منظمة الخارج بينما يحوّل من هذه المنظمة إلى إحدى الولايات الاثنتين والأربعين الأخرى عندما يعود إلى ألمانيا. الإصرار على عضوية المواطنين الألمان حصرًا تعزى كليًا إلى اعتبارات السياسة الخارجية، وذلك لتفادي التعقيدات مع القوى الأجنبية.

الصلة بين منظمة الخارج وحكومة الرايخ وثيقة جدًا. فهي لا تستند إلى موقع بوهله المزدوج وحده، بل وإلى دمج العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي عام 1935 في هذه المنظمة، بحيث إن وزارة الخارجية الألمانية ترعى فعليًا مصالح الرايخ بقدر ما ترعى مصالح الحزب. وفي عام 1937 تم تنسيق السلكين الدبلوماسي والقنصلي في فرع محلي واحد من منظمة الخارج.

تنقسم هذه المنظمة إقليميًا إلى مجموعات إقليمية، وتنقسم هذه بدورها إلى مقاطعات (Landeskreise)، وفروع محلية (Ortsgruppen)، وخلايا (Zellen)، ونقاط ارتكاز (Stützpunkte). أما البحّارة فتنظمهم دائرة البحارة، وتعتبر السفن فروعًا محلية أو نقاط ارتكاز (وفقًا لحجمها).

هناك اتصال وثيق بين منظمة الخارج وجميع المنظمات التابعة للحزب، ولا سيّما الجبهة العمالية التي تقوم بالعمل الاجتماعي لمصلحة المنظمة في الخارج. وتقوم أقسام وظيفية عدة داخل المنظمة (موظفي الحكومة، التجارة الخارجية، الثقافة، الصحافة، القانون، دائرة المتحدثين، دائرة الألمان العائدين) بإكمال مهمة رأس الحربة هذا في تشكيل طوابير خامسة في سائر أنحاء العالم.

الحزب في أوروبا المحتلة

وضعت السيطرة على مناطق واسعة من أوروبا مهمات جديدة أمام الحزب. وهي تساهم بقدر كبير في تشكيل السياسات والإدارة الفعلية. وتم نقل دائرة

الشؤون الخارجية في الحزب (بقيادة أ. روزنبرغ، وتوابعها من مكتب الشؤون الشرقية (Ostamt)، ومدرسة التدريب على السياسة الخارجية (aussenpolitisches Schulunghaus)، ومكتب المهمات الخاصة (Amt für Sonderaufgaben) بقيادة فيرنر ديتز[5]، نقلًا يكاد يكون جسديًا إلى وزارة الأراضي الشرقية المحتلة، وكثير من إداريي الأراضي الشرقية هم من خريجي مدرسة روزنبرغ التدريبية.

لكن هذا لم يحل مشكلة تعزيز سيطرة الحزب على مئات وألوف الألمان المستخدمين في أوروبا المحتلة كرسميين حكوميين وحزبيين، ورجال أعمال، وموظفين. لم يكن في وسع منظمة الخارج أن تتعامل مع هذه المهمة، والأرجح أنه لم يسمح لها بأن تفعل. واستحدث لتحقيق ذلك وبلوغ الدمج التام لنشاط كلٍّ من الحكومة والحزب في أوروبا المحتلة، قسم إقليمي جديد هو قسم مجالات النشاط (Arbeitsbereiche) في الحزب النازي. ولا يخضع هذا القسم لبوهله بل لهتلر مباشرة؛ أي لمستشارية الحزب برئاسة مارتن بورمان. ويدير كل مجال من مجالات النشاط مدير لمجال النشاط (Bereichsleite). وأنشئ مجال النشاط الأول في الحكومة العامة في 6 أيار/ مايو 1940 بإدارة الحاكم العام هانز فرانك. وهو ينقسم إلى محافظات توازي محافظات الحكومة العامة، ثم إلى فروع محلية، وكتل، وخلايا، ونقاط ارتكاز. ويكاد يكون رؤساء مجالات النشاط جميعهم مسؤولين في إدارة الحكومة العامة.

لا يحول استحداث مجالات النشاط، طبعًا، دون وجود تشكيلات حزبية، وملحقات حزبية، وروابط خاضعة للمراقبة في أوروبا المحتلة، لا بل إنه يشجعها، وهي تعمل كلها (فرقة العاصفة، شبيبة هتلر... إلخ).

في الشرق المحتل، يدير روزنبرغ مجال نشاط الشرق الذي ينقسم إلى قسمين وفقًا لتقسيم وزارة روزنبرغ: أوستلاند وأوكرانيا. في هولندا نما مجال النشاط انطلاقًا من مجموعة متطورة جدًا من منظمة الخارج كانت قائمة قبل الغزو. ويدير مجال النشاط هذا فيلي ريتربوش، المفوض العام للمهمات

---

(5) انظر ص [171-173، 326 و495-496] من هذا الكتاب.

الخاصة في مكتب مفوض الرايخ لهولندا المحتلة. أما في النروج، فلم يتشكل أي مجال نشاط ولكن مجموعة منظمة الخارج لا تزال قائمة. ولعل السبب في ذلك هو مغازلة (غير إرادية بل مفروضة جراء المقاومة النروجية العنيدة) كويزلنغ وحزبه النازي، المسمى Nasjonal Samling[6].

قسّمت المحمية بين أربع ولايات: السوديت، الدانوب الأعلى، الدانوب الأسفل، بايروت.

لا يوجد في فرنسا وبلجيكا أي مجال نشاط، وإن وجدت بعض مجموعات منظمة الخارج، لأن هذين البلدين يقعان تحت الحكم العسكري المباشر. ولا وجود لأي مجال نشاط في الدنمارك بل مجرد مجموعات إقليمية (Landesgruppe)، لأن الدنمارك تقع، وفقًا للأيديولوجيا الألمانية التي سنشرحها أدناه، تحت «إدارة التحالف».

5. عضوية الحزب

في كانون الأول/ ديسمبر 1943 كشفت صحيفة **فولكيشه بياوباختر** (المراقب الشعبي) قوة الحزب. وكانت قد فعلت ذلك لتبرهن أن الحزب أدى واجبه خلال الحرب وأن عضويته والمزيد من الوظائف الرسمية فيه فرضا واجبات حربية تفوق تلك التي ترتبت على غير الأعضاء. وذهبت الصحيفة إلى أن في الحزب 6,500,000 عضو من الذكور، 40 في المئة منهم يخدمون في القوات المسلحة. وأن من أصل 85,500 مسؤول رسمي في مكاتب الحزب الرئيسة، كان 48,600 عضو يخدمون في القوات المسلحة. ونحن إذا ما افترضنا أن عدد النساء المنظمات في الحزب يصل إلى حوالى 3,000,000، فإن ذلك يعني أن عدد أعضاء الحزب يناهز عشرة ملايين عضو، وهو عدد كبير إلى حد يخرج عن المألوف.

(6) انظر ص [175] من هذا الكتاب.

III

صعود همِلر

الشرطة والإس إس

(يتبع ص 82)

في 24 آب/أغسطس 1943، أعفى هتلر فون نويرات من منصبه كحام فدرالي لبوهيميا ومورافيا، وعيّن وزير الداخلية فيلهلم فريك محله، وجعل هاينريش همِلر قائد الإس إس الفدرالي وقائد الشرطة الألمانية، وزيرًا للداخلية ومفوضًا عامًا للإدارة في المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ. سحب قائد شرطة النظام، قائد الإس إس دالويغه من المحمية؛ كما أعفي مساعد وكيل وزارة الداخلية بفونتنر من مهماته؛ بينما منح القائد العمالي الفدرالي كونستانتين هيرل في الوقت نفسه لقب وزير الرايخ ووضع تحت إمرة هتلر المباشرة، لا تحت سلطة وزارة الداخلية مثلما كانت الحال حتى الآن.

كرّس القرار صعود همِلر إلى ذروة السلطة العليا في السياسة الداخلية، وآذن بانحطاط رتبة فريك. وكان ذلك حطًا من الرتبة فعلًا؛ فريك مجرد رئيس صوري في المحمية، إذ كانت السلطة في يد كارل هرمان فرانك، الألماني السوديتي الذي عين وزير دولة ألمانيًا في حكومة المحمية، برتبة مساوية لرتبة وزير فدرالي.

وبصفته وزيرًا للداخلية، يتولى همِلر كامل جهاز الإدارة المدنية، لا في الرايخ نفسه بل في الأراضي المضمومة والملحقة. وهو يتحكم عبر هذا المنصب بكامل آلة الحزب، نظرًا إلى كون الولاة رؤساء أو رؤساء حكومة، أو حكامًا مناطقيين ومفوضي دفاع (من بين مناصب أخرى)، وكون القادة

المحليين يسيطرون على رؤساء البلديات وأعضاء المجالس الريفية (Landrate). وهو يمسك بالسيطرة على أهم أدوات النظام النازي: الشرطة.

باعتباره قائدًا فدراليًا للإس إس يتحكم هملر بآلة الإرهاب الداخلي الواسعة الرقعة، ويمتد نفوذه من خلال الإس إس القتالية إلى قلب ولاية القيادة العليا للجيش. وباعتباره مفوضًا عامًا لإدارة الرايخ، يتمتع بالقول الفصل في جميع الشؤون التشريعية، وهو الرئيس السياسي لوزارة العدل الفدرالية. وبصفته مفوضًا فدراليًا لتقوية الشعب الألماني (Reichskommissar fur die Festigung des deutschen Volkstums)، فإنه مسؤول عن جرمنة الأراضي المحتلة، والمضمومة، والملحقة، وهو يسيطر على الألمان العرقيين في أوروبا، أي ذوي الدم الألماني من غير المواطنين.

1. الشرطة[1]

تنقسم الشرطة الألمانية اليوم إلى جناحين: شرطة النظام (Ordnungspolizei) وشرطة الأمن (Sicherheitspolizei).

تشتمل شرطة النظام بقيادة الكولونيل جنرال كورت دالويغي[2]، قائد الشرطة وسرايا الدفاع، على: شرطة الحماية؛ الدرك؛ والشرطة الإدارية.

شرطة الحماية هي الشرطة المبزّزة بالبزة الرسمية في المدن، أما الدرك فللمناطق الريفية، بينما تقوم الشرطة الإدارية بتشكيلة من الوظائف تصدر في معظمها عن التصور الألماني لدولة الشرطة.

تنقسم شرطة الأمن، بقيادة القائد فرانتس كالتنبرونر، وهو نمساوي خلف راينهارد هايدريش بعد اغتياله في المحمية، إلى: الشرطة الجنائية؛ شرطة الدولة السرية (Geheime Staatspolizei الشهيرة بالغستابو)؛ وجهاز أمن القائد الفدرالي للإس إس.

---

(1) يستند هذا القسم إلى: Werner Best, *Die Deutsche Polizei*, Forschungen zum Staats- und Verwaltungsrecht; 5 (Darmstadt: L.C. Wittich, 1941).

(2) يظهر أن دالويغي استحوذ على الشرطة بكاملها. ويسود هملر الآن بصفة القائد الفدرالي لسرية الحماية، ووزير للداخلية. ويبدو أن قائد شرطة النظام هو فونتبرغ (Wünnenberg).

يعمل قائد الشرطة الألمانية عبر ثلاثة مكاتب أساسية، هي شرطة النظام، وشرطة الأمن، والموازنة والأبنية. لكنه لا يكتفي بقبضة غير مباشرة على ذوي المراتب الدنيا من رجال الشرطة، بل يتحكم مباشرة في جميع تشكيلات الشرطة والإس إس على المستوى الإقليمي عبر القيادة العليا للشرطة والإس إس. ثمة ثلاثة أنواع من القيادة العليا للشرطة والإس إس: في ألمانيا، قيادة لكل دائرة فيلق (Wehrkreis)؛ خارج ألمانيا، قيادة لكل أرض محتلة تقريبًا؛ وقيادة للأغراض الخاصة. وتتحكم كل منها، داخل منطقتها، في جميع تشكيلات شرطة النظام والأمن، وجهاز الأمن، والإس إس العامة. وهي قد تتولى القيادة المباشرة لأي من هذه التشكيلات، أو لجميعها، عندما تعتبر ذلك ضروريًا. وهكذا تتحقق أكمل سيطرة ممكنة على سلطات الشرطة والإس إس في أي دائرة فيلق.

شرطة النظام

تنقسم قيادة شرطة النظام إلى المكتب الرئيس لشرطة النظام (Hauptamt)، ومكتب الإدارة والقانون. وينقسم المكتب الرئيس إلى المكتب الفدرالي للطوارئ التقنية (Technische Nothilfe)؛ مكتب فرقة الإطفاء التطوعية؛ مستشفى الشرطة الحكومي؛ مكتب مصحّات الشرطة؛ مراكز الدولة لتدريب كلاب الشرطة؛ ومدارس شرطة النظام. ويضمن قائد شرطة النظام سيطرته على مرؤوسيه كلهم من خلال المفتشين العامين (Generalinspekteure) لشرطة الحماية، والدرك، والشرطة البلدية، ومدارس الشرطة. علاوة على ذلك، فهو يضمن السيطرة على جميع تشكيلات شرطة النظام في أي دائرة فيلق عبر مفتشي شرطة النظام (Inspekteure der Ordnungspolizei) المكلفين بكل فروع شرطة النظام في منطقته. ويكون المفتش (ومثله مفتش شرطة الأمن، وجهاز الأمن) عضوًا في هيئة أركان القائد الأعلى للشرطة والإس إس.

في المدن، يتولى قائد الشرطة منصب المحافظ كرئيس للحكم المحلي. أما في المدن الكبرى، فكانت إدارات شرطة الدولة قد تشكلت في ظل جمهورية فايمار. وكل ما يتبقى للمحافظ في هذه المدن هو الشرطة الإدارية.

وتكون إدارات الشرطة الإقليمية إمّا رئاسات شرطة - في المدن الكبرى - وإما مديريات شرطة - في المدن المتوسطة - وإما مكاتب شرطة.

تشرف على سلطات الشرطة المحلية سلطات الشرطة الأعلى منها، أي أعضاء المجالس الريفية، رؤساء مناطق في بروسيا وبافاريا، والحكام الفدراليون في بقية الولايات. ويرئس سلطات الشرطة العليا وزير الداخلية الفدرالي.

يقع نشاط شرطة النظام تحت سيطرة سلطات الشرطة العليا التي قد تمارس مباشرة وظائف الشرطة، وهي كثيرًا ما تقوم بذلك عندما يسمح لها القانون. لكن هذه الوظائف توكل عادة إما إلى سلطات الشرطة الإقليمية (Landespolizeibehorden) (رؤساء المناطق، حكومات الأقاليم، أو الحكام الفدراليون) وإما إلى سلطات شرطة المقاطعة (Kreispolizeibehorden) (أعضاء المجالس الريفية في البقاع الريفية، المحافظون في المدن، وإدارات الشرطة الإقليمية)؛ بحيث إنها سلطات شرطة محلية وإقليمية في الوقت نفسه.

الشرطة المبزّزة يستعملها الرايخ (Schutzpolizei des Reiches) أو البلديات، أو إنها الدرك، أو شرطة الحماية من الحرائق (Feuerschutzpolizei). هذه التشكيلات كلها معسكرة، وفي أثناء الحرب باتت تخضع للقانون العسكري الذي تفرضه الإس إس ومحاكم الشرطة. ويتخللها كلها النازيون بكثافة وذلك لأنه لا يتم ملء الشواغر إلا من الإس إس القتالية والقوات المسلحة، بينما يجب على ضباط الشرطة كافة أن يتخرجوا في مدارس ضباط الإس إس. ويرتدي رجال الشرطة المبزّزون ياقات الإس إس وعلامتها دلالة على سيطرة الإس إس على الشرطة.

إن الشرطة البلدية المبزّزة وإن خلت من الكثافة النازية نفسها الغالبة على الشرطة الإقليمية، فهي مع ذلك هيئة نازية موثوقة. ويوجد اليوم جهاز مركزي يخصص الشرطة البلدية بعناصر يمكن نقلهم إلى تشكيلات الشرطة الإقليمية، بينما يمكن عناصر الأخيرة أن يُحَوَّلوا إلى الشرطة البلدية. هكذا اختزلت الفوارق بين تشكيلات الشرطة الإقليمية والشرطة البلدية إلى اعتبارات مالية بحتة: فالأولى تتقاضى مرتباتها من الرايخ، والثانية من البلديات.

من المحتمل أن يكون الدرك أدنى القطاعات كثافة نازية، لأن التعيينات في هذه الشرطة الريفية تستلزم عشر سنوات من الخدمة في شرطة الحماية، وهو شرط لا يستطيع تلبيته إلا قلة.

شرطة الحماية من الحرائق تابعة للرايخ منذ صدور قانون الحماية من الحرائق في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938. جميع عناصر فرقة الإطفاء (من بين محترفين ومتطوعين) تابعون لرقابة الرايخ، المحترفون هم رجال الشرطة؛ والمتطوعون هم رجال الشرطة الرديفة. يتخرّج جميع الضباط اليوم في مدرسة خاصة في إيبرزفالده قرب برلين. وإثر اتفاق تم بين قائد شبيبة هتلر وهملر، يتم تدريب شبيبة هتلر اليوم لجهاز شرطة مكافحة الحريق. وهم الذين يقومون عادةً بمكافحة الحرائق الناشئة عن الغارات الجوية. وهم يمنحون شارة شبيبة مكافحة الحرائق بعد تلقي التدريب الملائم.

تُستَمَد شرطة الحماية من الغارات الجوية من جميع تشكيلات الشرطة الآنفة الذكر، يساندها الحزب، وجهاز الإنذار والحماية من الغارات الجوية، ونقابة الإنذار والحماية من الغارات الجوية، ينسق بينها قائد للحماية من الغارات الجوية، وتخضع شرطة الحماية من الغارات الجوية كليًا لقيادة هملر، ولم تعد تحت قيادة غورينغ.

تأسس جهاز المعونة التقنية الطارئة عام 1919 كمنظمة لكسر الإضراب مكونة من تقنيين وطلاب تقنيين لتشغيل السكك الحديد والمرافق العامة خلال النزاعات الصناعية. كان هذا الجهاز واحدًا من الهيئات المضادة للثورة التي شكلتها الجمهورية. وهو اليوم جزء من شرطة النظام، وإن لم يزل مكونًا في معظمه من متطوعين من النوع نفسه وللغاية نفسها، ولا سيما إصلاح المرافق بعد التدمير الجوي وفي أوروبا المحتلة. وهو تحت إمرة شميلشر قائد لواء الإس إس.

لشرطة النظام ولاية على تشكيلة هائلة من الشؤون: مراقبة المرور وصيانة الطرق وتنظيفها؛ مراقبة الأقنية والأنهر والمرافئ؛ مكافحة الحرائق والحماية من الغارات الجوية؛ مراقبة الأشغال العامة والبناء؛ إصدار التراخيص والأذونات للمهن والحرف المرخصة؛ الرقابة الصحية والبيطرية؛ مراقبة المسارح ودور

السينما والرقابة عليها؛ تسجيل الألمان. وهي تعاون شرطة الأمن، طبعًا والغستابو، والشرطة الجنائية في تنفيذ مهماتها، وتراقب وتدرب تشكيلات الشرطة الرديفة التي أنشأها قرار هملر الصادر في 11 شباط/ فبراير 1942، وتحديدًا الحرس الريفي (Landwacht) وحرس المدن (Stadtwacht).

يبدو أن تشكيلات خاصة من الشرطة، كشرطة السكك الحديد وشرطة حماية المياه، قد أُخضعت لإمرة هملر بينما كانت الأولى تحت إمرة وزارة النقل والثانية تابعة لهيئات إدارية متنوعة أدنى درجة.

شرطة الأمن وجهاز الأمن

إن ما ينذر به لفظ الشرطة النازية من شؤم مستمد لا من شرطة النظام بقدر ما هو مستمد من شرطة الأمن وعلاقتها الوثيقة بأجهزة أمن الإس إس.

تقع الآمرية في يد قائد شرطة الأمن وجهاز الأمن الذي ليس الآمر المباشر لجميع الفروع التي نصفها أدناه، بل المسيطر بصورة غير مباشرة على قوى الشرطة البلدية التي يشرف على تدريبها ونشاطها كشرطة سياسية وجنائية. وهو يعمل على المستوى القومي عبر المقر الرئيس لأمن الرايخ (Reichssicherheitshauptamt) المقسم إلى ستة أقسام: (1) الإدارة والقانون؛ (2) استقصاء الأعداء (Gegnererforschung)؛ (3) مجالات الحياة الألمانية (Lebensgebiete Deutsche)؛ (4) مكافحة الأعداء (Gegnerbekämpfung)؛ (5) مكافحة الجريمة؛ و(6) البلدان الأجنبية. كان القسم (4) يسمى سابقًا شرطة الدولة السرية (غستابو ;Geheime Staatspolize) ولا يزال يدير عمل الغستابو. وترتبط مدارس التدريب بالمقر الرئيس.

يعمل قائد شرطة الأمن إقليميًا عبر مفتشي شرطة الأمن أو جهاز الأمن التابعين لأركان قيادة الإس إس العليا في كل منطقة عسكرية.

بذلك تشمل شرطة الأمن الشرطة الجنائية التي يتحكم بها على المستوى القومي القسم 5 من المقر العام، وتعمل إقليميًا عبر 18 مديرية للشرطة الجنائية (Leitstellen)، 46 مكتبًا للشرطة الجنائية (inalpolizeistellenKrim)، و64 دائرة

جنائية. وبينما تقع الهيئتان الإقليميتان الأوليان تحت إدارة وحدات الشرطة الإقليمية التي توجدان في منطقتها، فإن الأخيرة ليست إلا دوائر إدارية في وحدات الشرطة الإقليمية.

تميل الشرطة الجنائية إلى أن تطغى على دور النائب العام. عناصر الشرطة الجنائية هم، وفق الأصول الإجرائية الجنائية، مجرد «أعوان للنائب العام»، ويخضعون لتوجيهاته. وتنحصر مهمتهم في مد مكتبه بالمعلومات اللازمة للائحته الاتهامية. أثارت حال التبعية هذه غضب الدكتور فيرنر بست الذي كان مكلفًا بالقسم (1) من المقر الرئيس للأمن والذي أضحى الآن المتصرف المطلق باسم هتلر في الدنمارك. حاول إلغاء النائب العام وإعداد اللائحة الاتهامية والدفاع عنها خلال المحاكمة بوساطة الشرطة الجنائية. لم يحدث هذا ولم تتغير الأصول، من الوجهة القانونية، وربما كان ذلك يعزى إلى أن تعيين هملر مفوضًا عامًا للإدارة وضع وزارة العدل (التي أدخل فيها النواب العامون) تحت ولايته. ولكن لا مجال للشك في أن ظل الشرطة الجنائية يطغى على النائب العام الذي ما عاد اليوم أكثر من صنيعة للشرطة.

ينسّق القسم (4) من المقر الرئيس للأمن الشرطة السرية للدولة (الغستابو) التي تعمل إقليميًا عبر 17 مديرية لشرطة الدولة (Leitstellen)، و52 مكتبًا لشرطة الدولة (Staatspolizeistellen). ولا حدود لسلطات الغستابو، على ما سبق أن بيّناه.

يشغّل الغستابو أيضًا شرطة الحدود (Grenzpolizei) الذين يتدربون في مدرسة خاصة لهذه المهمة، بينما يتخرّج جميع ضباط الغستابو، طبعًا، من مدارس ضباط الإس إس.

جهاز أمن القائد الفدرالي لقوات الإس إس هو أكثر بكثير مما يدل عليه الاسم؛ إذ كان في الأصل جهاز استخبارات وتجسس تابعًا لهملر. لكن هتلر منحه في 9 حزيران/ يونيو 1934 احتكار الحزب وجميع تشكيلاته وتوابعه، بينما شكّل لاحقًا منظمة الاستخبارات والتجسس لمصلحة الحكومة، باستثناء الاستخبارات العسكرية التي لا تزال مركزة في الأبفير (Abwehr) بقيادة الأدميرال كاناريس. وهكذا يحتكر فرع من الإس إس. الاستخبارات والتجسس للحزب والحكومة كليهما، ولا شيء أدلّ من ذلك على أهميته العظمى.

على المستوى القومي، يعمل جهاز الأمن عبر المقر الرئيس للأمن، وعلى المستوى الإقليمي عبر 57 قسمًا (S. D. Abschnitte). أما طاقم العاملين فهو في سواده الأعظم غير مهني، ويتألف من ألوف العملاء المنتشرين في جميع أنحاء أوروبا والمكلفين بنقل أدق التغيرات في أمزجة الناس إلى الغستابو والمسؤولين الحزبيين المحليين، والإقليميين، والقوميين، إما لاتخاذ الإجراءات القمعية وإما لأغراض وضع خطوط جديدة للدعاوة السياسية.

هذا هو نظام الشرطة في ألمانيا. روحه روح الإس إس. وهذا التشكيل الحزبي الكلّي الأهمية هو ما ينبغي لنا أن نناقشه الآن.

2. الإس إس (S.S.)[3]

يرقى تاريخ الإس إس إلى العام 1923. ووضعت تحت قيادة هملر في 6 كانون الثاني/يناير 1929. ووصل عدد أفرادها في 30 كانون الثاني/يناير 1933 إلى 52,000. وفي 20 تموز/يوليو 1934 أصبحت من تشكيلات الحزب المستقلة بعدما كانت قبل ذلك مجرد فرع خاص من فروع فرقة العاصفة. ومهد اغتيال روهم الطريق أمام صعود الإس إس.

في القيادة القومية، يعمل قائد الإس إس الفدرالي عبر المكاتب الرئيسة التالية:

(أ) تطورت هيئة العاملين في القيادة القومية للإس إس من الـ Adjutantur أو المعاونين. وهي تتكون من المكاتب التالية: المعاون الرئيس، معاون الشرطة، الصحافة؛ الثقافة (ويندرج تحتها معمل الخزفيات الصينية في ألّاخ)؛ ثكن الإس إس؛ تنسيق جميع طلاب الإس إس؛ المساعدة الاقتصادية؛ البحوث الثقافية (كالحفريات، والواقع أن حفريات التيبت تمت على أيدي علماء من الإس إس؛ Ahnenerbe أو تراث الماضي؛ رابطة Lebensborn للأمهات الكثيرات الولدان؛ مكتب خطة السنوات الأربع (لتنسيق أنشطة الإس إس الاقتصادية مع

(3) يستند وصف بنية الإس إس إلى: Gunter D'Alquen, *Die SS; geschichte, aufgabe und organisation der Schutzstaffeln der NSDAP* (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1939).

خطة الرايخ الرباعية)؛ وضباط الاتصال بالحكومة والحزب وقيادة الإس إس العامة، والإس إس القتالية، وجهاز الأمن.

(ب) رئيس محكمة الإس إس. تذهب صلاحيات محاكم الإس إس إلى أبعد من محاكم الحزب، فرقة العاصفة، أو محاكم خدمة العمل. فاستنادًا إلى مرسومي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1939 و17 نيسان/ أبريل 1940، تعتبر الإس إس وتشكيلات الشرطة المقاتلة بصفة إس إس أو وحدات شرطة داخل الجيش الألماني معفاة من أي محاكم ولا تمثل إلا أمام محاكم الإس إس. وكذلك يكون حكم موظفي هملر المتفرغين، وأعضاء القيادة العليا للإس إس والشرطة، وأفراد القوات الموضوعة في تصرف تشكيلات رأس الموت، ومدارس اليونكر، والشرطة المستخدمة استخدامًا خاصًا. ولذلك، فالواقع أن أفراد الإس إس العامة في ألمانيا أو رجال الإس إس المقاتلين كجنود في الجيش، لا في تشكيلات الإس إس، هم وحدهم الذين يخضعون للمحاكم العامة أو العسكرية.

(ج) المقر الرئيس للإس إس. كان له (ومن الجائز أنه ما زال له) 13 مكتبًا فرعيًا للتدريب، والإدارة، والإمدادات، والتعبئة، والاحتياطيات، والتدريب البدني... إلخ. وثمة داخل المقر الرئيس للإس إس: مفتش الجنود الجاهزين؛ قائد تشكيل رأس الموت؛ مفتش وحدات حرس الحدود؛ مفتش فرسان الإس إس؛ مفتش مدارس يونكر الإس إس؛ ومفتش مدارس فرسان الإس إس.

(د) المقر الرئيس للعرق والاستيطان. ويقوم هذا المقر بدور كبير في تحديد سياسات الاحتلال في أوروبا. وهو يمتلك ممتلكات شاسعة، ولا سيما في الشرق، وذلك جراء كون هملر يحتل منصب مفوض الرايخ لتعزيز القومية الألمانية.

(هـ)، (و) المقران الرئيسان للعاملين والإدارة والاقتصاد اللذان لا ضرورة لشرح وظائفهما.

(ز) المقر الرئيس للأمن، وهو جهاز الأمن نفسه المذكور آنفًا.

تتركز القيادة الإقليمية في القيادة العليا للإس إس والشرطة في كل منطقة عسكرية. وهي تقود الإس إس العامة، مع قائد أركان الإس إس العامة، وتقود

الإس إس القتالية، ووحدات الإس إس الخاصة، وجهاز الأمن الذي يديره مفتش، وتعمل من خلال قادة أقسام الإس إس. ولما كانت القيادة العليا للإس إس والشرطة موجودة في جميع أرجاء أوروبا المحتلة، فإن صلاحياتها لا تشبه صلاحيات أي مسؤول على المستوى الإقليمي.

تنقسم الرتب الدنيا من الإس إس إلى 20 (Oberabschnitte) (قطاعًا رئيسًا يوازي فيلق الجيش في منطقة فيلق) و43 (Abschnitte) (قطاعًا). وتراوح رتب قادة هذه الوحدات[4] من الـ Oberführer إلى الـ Obergruppenführer، والوحدات الدنيا، مع قادتها، هي على النحو التالي:

Standarte (144)	فوج	عقيد (Standartenführer)
Sturmbann	كتيبة	رائد (Sturmbannführer)
Sturm	سرية	نقيب (Sturmführer)
Trupp	فصيلة	ملازم (Truppführer)
Schar	زمرة	ضابط صف (Scharführer)

ما عاد للإس إس العامة إلا أهمية صغرى اليوم. فهي تستعمل كخزان للإس إس القتالية. وهي مكونة من رجال تراوح سنّهم بين 18 و35 سنة يتلقون في أوقات فراغهم بعض التدريبات العسكرية ويقومون ببعض الوظائف البسيطة. بعد الخامسة والثلاثين يلتحقون باحتياطي الإس إس؛ وبعد الخامسة والأربعين يلتحقون بالإس إس (Stammabteilung).

نشأت الإس إس القتالية[5] من تشكيلات رأس الموت (Totenkopf) وقوات الإس إس الجاهزة للتصرف. كما أن هذه الأخيرة، بدورها، نشأت من الفوج الخاص لحماية هتلر، بقيادة الراحل سيب ديتريش. وكانت وحدات مشابهة قد نُظِّمَت لحمايته في أنحاء الرايخ، وهي تحديدًا وحدة ألمانيا إس إس في ميونخ،

(4) ويبدو أن دالويغه (Daluege) وشفارتز (Schwarz) وحدهما يحملان رتبة Oberstgruppenführer.

(5) للاطلاع على مزيد من التفصيلات، انظر الدراسة الممتازة: Alfred Vagts, *Hitler's Second Army* (Washington, DC: Infantry journal, 1943).

وجرمانيا في هامبرغ، وكتيبة هندسة الإس إس في درسدن، وكتيبة الاتصالات في تولتز وبرونسفيك، وفي عام 1938 الفوج الرابع المسمّى در فوهرر في فيينا، وكلاغنفرت، وغراتز. وكانت تشكيلات رأس الموت ولا تزال حرس معسكرات الاعتقال.

هكذا كان فرعا الإس إس القتالية يعنيان حتى العام 1939 بأمن الفوهرر وانعدام أمن معارضيه السياسيين داخل معسكرات الاعتقال، كما كانا يشكلان ذراعًا متحركة لسحق الاضطرابات الداخلية. وعلى الرغم من النزاعات مع الجيش، استمر تسليح الإس إس القتالية وتوسيع نطاقها، ولا سيّما بعدما أظهرت قيمتها في احتلال النمسا وتشيكوسلوفاكيا. هكذا بدأت في عام 1939 تتسلح بالمدفعية. ويوم اندلعت الحرب قاومت إدماجها في الجيش، وتابعت توسعها حتى بلغت عددًا من الفرق تضم كل منها 3 أفواج، بعضها موثق في الصحافة الألمانية: فرقة رأس الموت؛ فرقة *Leibstandarte Adolf Hitler*؛ فرقة بانتزر لرماة القنابل المسماة Das Reich؛ فرقة فايكنغ؛ وفرقة الشرطة. لكن القوات المسلحة الألمانية أثبتت أنها منافسة هائلة للمجندين الجدد. ولذلك بدأت الإس إس تبحث عن مجندين جدد خارج ألمانيا. ووجدتهم في الـ Volksdeutschen أو الألمان الدوليين. وأُدمِجَ بعض هؤلاء في وحدات الإس إس القائمة؛ ونُظِمَ سواهم، ولا سيّما المتحدرين من البلقان، في فرقة خاصة، سميت بالأمير يوجين. ولكن حتى الأجانب من ذوي الدم غير الألماني أدخلوا في وحدات الإس إس. من ذلك أن النروجيين والسويديين ألحقوا بوحدة الإس إس نوردلاند (التي باتت الآن جزءًا من فرقة الفايكينغ)، ووحدة الإس إس المدرعة نورغه. وينظّم الهولنديون في وحدة فستلاند، بينما يشكل الدانمركيون فيلقًا خاصًا هو فيلق شلبرغ. ولم يقتصر الأمر على مشاركة كل بلد من بلدان أوروبا المحتلة في الإس إس القتالية، بل شارك فيها المحايدون كالسويد، وسويسرا، وإسبانيا؛ وثمة حتى مفرزة من المسلمين.

إن الإس إس القتالية وإن قاتلت، فهي إنما تقاتل تحت إمرة قادتها، لكن داخل الإطار العام للجيش النظامي. وهي، على ما بيّناه، معفاة من المحاكم العسكرية كي تحافظ كليًا على هويتها وولائها الوحيد لهملر.

IV

اللاسامية

(يتبع ص 188)

سلط خطاب هتلر في 30 كانون الثاني/ يناير 1944 الضوء على الأهمية القصوى التي تكتسيها اللاسامية. اكتملت الآن التشريعات المعادية لليهود. ولم تُتخذ إلا بضعة إجراءات جديدة منذ عام 1941؛ إذ أوجب مرسوم 25 آذار/ مارس 1942[1] الاستحصال على إذن وزارة الداخلية لمغادرة الجالية اليهودية. وقضى مرسوم آخر صدر في الأول من تموز/ يوليو 1943[2] باعتبار اليهود خوارج على القانون. والجرائم التي يرتكبها اليهود ما عادت تقع تحت ولاية المحاكم العادية، بل تحت ولاية محاكم الإس إس والشرطة. واعتبر الرايخ أيضًا وريثًا لعقارات اليهود، وإن لحظ التعويض على الآريين من ورثة اليهود. ونُفِّذَت التشريعات المعادية لليهود في جميع البلدان الأوروبية الخاضعة لسيطرة النازية.

يمكن المرء أن يتبين انحطاط عدد السكان اليهود ومصير السكان المتناقص من خلال جدولين أعدهما معهد الشؤون اليهودية[3]. تبدو التقديرات جديرة بالثقة نظرًا إلى كون النشرات الألمانية، على تبعثرها، تظهر صورة مشابهة.

---

(1) *Reichsgesèlzblatt*, vol. 1 (1943), p. 161.

(2) المصدر نفسه، ص 372.

(3) انظر Boris Shub, ed., *Hitler's Ten-Year War on the Jews* (New York: Institute of Jewish affairs of the American Jewish congress, World Jewish congress, 1943).

إن قسوة هذه السياسة وتصلب البروباغندا اللاسامية يطرحان ثانية السؤال، لماذا؟

إن أي محاولة لفهم اللاسامية تصطدم بنظرية كبش المحرقة الشائعة القبول، والقائلة بأن اليهود إنما يُستعملون أكباش محرقة لكل شرور المجتمع. لكن ذبح كبش المحرقة ونبذه يمثلان في الميثولوجيا النهاية لعملية معينة، بينما اضطهاد اليهود على النحو الذي مارسته النازية، ليس إلا تمهيدًا لفظائع أشد وأقسى. من ذلك أن تجريد اليهود من ممتلكاتهم ما لبث أن عقبه تجريد البولنديين، والتشيكيين، والهولنديين، والفرنسيين، والألمان المناوئين للنازية، والطبقات الوسطى. لم يوضع اليهود وحدهم في معسكرات الاعتقال، بل وضع معهم دعاة السلام، والمحافظون، والاشتراكيون، والكاثوليكيون، والبروتستانتيون، والمفكرون الأحرار، وأفراد الشعوب المحتلة. لم يقع اليهود وحدهم تحت سيف الجلاد، بل لاقت المصير نفسه أعراق وجنسيات وعقائد وأديان عديدة أخرى. فاللاسامية إذًا رأس حربة الإرهاب، واستُعمِلَ اليهود فئران اختبار لتجربة وسائل القمع.

لكن اليهود وحدهم يستطيعون القيام بهذا الدور. فالنازية التي أبطلت الصراع الطبقي، في ما تزعم، تحتاج إلى عدو يستطيع، بمجرد وجوده، دمج الجماعات المتناقضة داخل هذا المجتمع. وينبغي لهذا العدو ألا يكون ضعيفًا جدًا. فلو كان ضعيفًا جدًا، لاستحال جعله العدو الأعظم في أعين الناس. كما ينبغي له بوضوح ألا يكون قويًا جدًا لأن النازيين سوف يضطرون إلى خوض صراع جدي ضد عدو جبار. ولهذا السبب لم ترفع الكنيسة الكاثوليكية إلى مرتبة العدو الأعظم. ولذلك كان اليهود هم الأنسب للقيام بهذا الدور.

يلزم عن هذا أن إبادة اليهود في الأيديولوجيا اللاسامية هذه وفي ممارستها، ليست إلا الوسيلة لبلوغ الغاية القصوى، ألا وهي تقويض المؤسسات، والمعتقدات، والجماعات الحرة. ويمكن لهذا أن يسمى نظرية رأس الحربة في تفسير اللاسامية.

إن اللاسامية وإن لم تزل سياسة ثابتة ومتماسكة تنتهجها النازية، فإن

مظاهرها تغيرت تغيرًا لا يستهان به بين عامي 1933 و1943. وإن الإبادة الجسدية لليهود في ربيع 1943 تثبت الأطروحة المعروضة في صفحات آنفة من هذا الكتاب تناولت موضوع اللاسامية. وكان قانون تعبئة العمال الصادر في 27 كانون الثاني/ يناير 1943 قد حرم من جديد مئات الألوف من رجال الطبقة الوسطى من استقلالهم. فالوضع السياسي كان كأصعب ما يستطيع المرء أن يتخيله. والتناقضات داخل المجتمع الألماني لا يمكن أن تحجبها إلا آلة إرهابية شاملة. فالتنديد بالبلشفية، والاشتراكية، والديمقراطية، والليبرالية، والرأسمالية باعتبارها يهودية مع التخطيط لإبادة اليهود يستهدف الأهداف الآتية:

1. عرف الدكتور فيرنر بست (Werner Best)، في العام 1942، بوضوح وظيفة اللاسامية بأنها للاستهلاك في الخارج. قال إن البلد الذي يستسلم للاسامية يتنازل بالفعل نفسه عن تقاليده الليبرالية؛ إذ يتخلّى عن تحصيناته ضد التوتاليتارية ويكون على طريقه لأن يصبح مجتمعًا توتاليتاريًا.

2. داخليًا، اللاسامية هي حقل اختبار للوسائل الإرهابية الكلية الموجهة ضد جميع الجماعات والمؤسسات التي لا تنقاد انقيادًا تامًا للنظام النازي.

3. اضطهاد اليهود الذي تمارسه شرائح متزايدة الحجم من الشعب الألماني بأمر من النازيين، يورط هذه الشرائح كلها في إثم جماعي. إن المشاركة في جريمة على هذا القدر من الضخامة، أي إبادة اليهود الشرقيين، يجعل الجيش الألماني، والإدارة المدنية، والجماهير الواسعة مرتكبة لهذا الجرم ومتواطئة فيه، ويجعل لذلك من المستحيل عليها أن تغادر السفينة النازية.

V

نطاق الرايخ الألماني الأعظم وطابعه

(يتبع ص 259)

أحلام النظام الجديد تبددت. الدفاع عن أوروبا الحصن، والآن الدفاع حتى عن ألمانيا وحدها، حلّ محلّ المطامح الخيالية للأيديولوجيين النازيين. فالجيش الأحمر، وغزو شمال أفريقيا وإيطاليا، وسلاح الجو الملكي (البريطاني)، والأسطول الجوي الأميركي مزقوا معًا الأمل بتحويل أوروبا إلى حقل يستغله العرق الألماني السيد. تهاوت نظرية النظام الألماني الجديد، وبات من الممكن الآن أن نكتب تاريخها.

1. أنماط الأراضي الواقعة تحت السيطرة الألمانية: مسح

يتكون الرايخ الألماني الأعظم من ألمانيا والنمسا وبعض الأراضي المضمومة. لفظ «النمسا» محظور طبعًا. ولكن حتى كلمة أوستمارك *Ostmark* (الحدود الشرقية) أضحت محظورة الآن، والعبارة الوحيدة المسموحة هي عبارة ألبن ودوناو رايخسغاوه *Alpen and Donau Reichsgaue* (ولاية جبال الألب ونهر الدانوب)، بما يوضح أنه ينبغي عدم الإشارة إلى النمسا باعتبارها كيانًا سياسيًا.

أ- الأراضي المضمومة والمدمجة هي: السوديت (تشيكوسلوفاكيا)؛ ميميللاند (ليتوانيا)؛ سوفالكي، سيخانوف، دانتزيغ، بومورتزه، بوتزنان،

سيليزيا (بولندا)؛ أويبن، مالميدي، موريزنت (بلجيكا). بعض هذه الأراضي دُمِجَت في التقسيمات الإدارية القائمة في ألمانيا وألحقت بالمناطق البروسية أي الميميللاند؛ سوفالكي، سيخانوف، سيليزيا البولندية؛ وأويبن، مالميدي، موريزنت. وانتظمت الأراضي الباقية في ولايات جديدة Reichsgaue لا تشكل جزءًا من الدولة البروسية، بل أجزاء لا تتجزأ من الرايخ الألماني. ويصح هذا على السوديت الذي صار يعتبر الآن ولاية السوديت. وحوِّلت مدينة دانتزيغ الحرة وبومورتزه إلى ولاية دانتزيغ وغرب بروسيا. أما بوتزنان وأجزاء من لوتز ووارسو فتشكل ولاية فارتيلاند.

ب- أُدمجت ست مناطق فعليًا في الرايخ الألماني الأعظم. وغُيِّرت أنظمتها الإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية تغييرًا شبه كامل كي تشبه تلك القائمة في ألمانيا الكبرى، وإن ظلّت إداراتها تحت إدارة رؤساء الإدارة المدنية المسؤولين أمام هتلر مباشرة. وتقع الأراضي التالية في هذه الفئة:

1- محافظة بياليستوك تحت إدارة إريش كوخ، رئيس منطقة بروسيا الشرقية. فعليًا، أُدْمِجَ نصف المحافظة في المنطقة البروسية المعروفة ببروسيا الشرقية في 4 آذار/ مارس 1942، ومنحت الوضع القانوني لمحافظة ذات حكومة.

2- لكسمبورغ، تحت حكم القائد غوستاف سيمون.

3- ألزاس تحت حكم القائد والوالي روبر فاغنر.

4- لورين، تحت حكم القائد جوزف بوركل والي الفستمارك.

5- ستيريا السفلى، تحت حكم القائد والوالي الدكتور ويبررايتر.

6- كارنيولا العليا، تحت حكم القائد والي كارينتيا الدكتور ف. راينر.

ج- ثمة منطقتان يشار إليهما في القانون الدستوري الألماني بعبارة نيبنلاندر، أي الأراضي التابعة. وهذه هي المسماة بـ«المحمية» التي تضم منطقتي

بوهيميا ومورافيا والحكومة العامة المشتملة على جزء من جمهورية بولندا. وهي أراض تابعة، لأن تشيكوسلوفاكيا وبولندا كفّتا عن الوجود كدولتين استنادًا إلى القانون الدستوري الألماني. هكذا تعتبر المحمية والحكومة العامة جزءًا من الرايخ الألماني الأكبر، وإن لم تتمتعا بوضع الأقاليم أو الولايات، بل بوضع أدنى حتمًا. ويمكن أن توصف هذه الأراضي بأنها «أراضٍ تابعة».

ومن الضروري لهذه الفئة أن تقسم لأن معاملة كل منهما تختلف عن الأخرى اختلافًا لا يستهان به. فبينما تخضع المحمية إلى حد ما لما يمكن تسميته بالحكم غير المباشر، فإن الحكومة العامة تخضع مباشرة لحكم السلطات الألمانية المباشر. ثمة في المحمية تقسيمًا للعمل بين ما يسمى بالحكم الذاتي والسلطات الألمانية ممثلة بالحامي الفدرالي Reichsprotector ووزير الدولة الألماني.

د- يتكون القسم الأكبر من الأراضي الواقعة تحت السيطرة الألمانية من الفئة الموصوفة بـ«الأراضي المحتلة». وتنطوي هذه الفئة على أربعة أقسام كبرى:

1- الأراضي الواقعة تحت الإدارة المدنية. النروج وهولندا تقعان تحت الإدارة الألمانية المدنية. وتقع سلطة حامل السيادة في أيدي مفوضي الرايخ المسؤولين أمام هتلر مباشرة. ويشبه وضع الجيش الألماني في هذه الأراضي وضعه في ألمانيا نفسها. وعلى الرغم من أن السيطرة الألمانية في النروج تُمَارَس جزئيًا من خلال حكومة نروجية محلية، فالحال مختلفة في هولندا، حيث الحكم الذاتي غير موجود، وإن تمّ الاحتفاظ بالآلة الإدارية المركزية المحلية كما هي.

2- الأراضي الخاضعة للحكم العسكري: (أ) بلجيكا وشمال فرنسا تخضعان لحكم القائد العسكري لبلجيكا وشمال فرنسا الجنرال

ألكسندر فون فالكنهاوزن[1] Alexander von Falkenhausen؛ (ب) فرنسا المحتلة تحت حكم الجنرال أوتو فون شتولبناغل؛ صربيا، اليونان، وجزر تشانل.

وعلى الرغم من أن فرنسا وصربيا واليونان تتمتع بالحكم الذاتي، فإن بلجيكا وجزر تشانل لا تتمتعان بذلك، وإن استعملت السلطات الألمانية فيها الآلة الإدارية المركزية نفسها.

3- الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري ولكن من دون حكم عسكري: الدنمارك المحتلة من قوات تحت إمرة الجنرال هرمان فون هانكن، لكنها غير خاضعة للحكم العسكري؛ وفرنسا «غير المحتلة».

4- الإدارة الاستعمارية في مفوضيتي الرايخ أوستلاند وأوكرانيا. ويرجع مفوضا الرايخ هنريش لوهزه وإريش كوخ، على التوالي، لولاية وزارة الأراضي الشرقية المحتلة التي يرئسها ألفرد روزنبرغ.

2. نظرية الحكم العسكري النازية

عند مراجعة مختلف الأنماط التي سبق وصفها بإيجاز، يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال عن سبب اعتماد الألمان هذه الأنماط المتنوعة من الإدارة في المناطق الواقعة تحت سلطتهم. ويبدو يقينًا أن الاعتبارات العسكرية الاستراتيجية لا تحدد شكل السيطرة الألمانية على أوروبا المحتلة. ويتضح هذا الأمر إذا ما تفحصنا الفارق بين هولندا وبلجيكا. فسواحل هولندا وبلجيكا تتشابهان تشابهًا صارخًا؛ ومن شأن الاعتبارات الاستراتيجية أن تستلزم معاملة البلدين المحتلين المعاملة نفسها، بينما اختير في الواقع نمطان متباينان من الحكم.

من الجائز أن يكون أنموذج الإمبراطورية البريطانية أحد العوامل المؤثرة

(1) استُعيض عنه في تموز/ يوليو 1944 بالوالي غروهي (Gauleiter Grohé).

في هذا التباين. كان تأثير ألفرد روزنبرغ في التخطيط للحكم العسكري ملموسًا جدًا. مشاعر الحب - الكره التي يكنها هتلر وروزنبرغ لإنكلترا معروفة جيدًا. ولم تزل التصورات الإمبراطورية البريطانية تستحوذ على اهتمام الطبقات الألمانية الحاكمة.

تطور في الإمبراطورية البريطانية مفهومان أساسان، مفهوم كومنولث الأمم ومفهوم الحكم غير المباشر. فبريطانيا العظمى ومجموع الدومينيون يشكلان كومنولث من الأمم؛ «إنها مجتمعات ذاتية الحكم ضمن الإمبراطورية البريطانية، متساوية في المكانة، لا تخضع أي منها بأي شكل للأخرى في أي وجه من وجوه شؤونها الداخلية أو الخارجية، وإن كانت متحدة في ولائها المشترك للتاج وتترابط بحرية كأعضاء من كومنولث الأمم البريطاني»[2]. ويمكن تفسير الوضع التفضيلي الممنوح للنروج وهولندا بالرغبة النازية في ربط هؤلاء الإخوة النورديين بالرايخ الألماني عبر الولاء لهتلر المعتبر حاصلًا على مكانة شبيهة بمكانة التاج البريطاني.

المفهوم الأساس الثاني هو مفهوم الحكم غير المباشر كما طوّره لورد لغارد:

السمة الجوهرية لنظام [الحكم غير المباشر] هو أن الزعماء المحليين يُتخذون جزءًا لا يتجزأ من آلة الإدارة. فلا يوجد منظومتان من الحكام - بريطانيين ومحليين - تعملان منفصلتين أو بالتعاون، بل حكومة واحدة يتمتع فيها الزعماء المحليون بواجبات محددة ومكانة معترف بها مساوية للمسؤولين الرسميين البريطانيين. وينبغي لواجباتهم ألا تتعارض البتة، كما ينبغي لها ألا تتداخل إلا بأدنى حد ممكن. يجب أن يكمل أحدهما الآخر ويجب على الزعيم نفسه أن يفهم أن لا حق له في المكانة والسلطة إلا إذا أدى خدمته الخاصة للدولة[3].

---

(2) Arthur Berriedale Keith, *The King and the Imperial Crown: The Powers and Duties of His Majesty* (London; New York: Longmans, Green and co., 1936), p. 425.

(3) Frederick John Dealtry Lugard, *Representative Forms of Government and «Indirect Rule» in British Africa* (Edinburgh; London: W. Blackwood and sons, ltdd., 1928).

ويتضح فورًا أن للحكم الذاتي الذي تتمتع به المحمية الوظائف نفسها التي يلتزم بها الزعماء المحليون في نظام لورد لغارد. وتبدي التطورات اللاحقة في سياسة الاحتلال الألماني التي نصفها أدناه توسيعًا جزئيًا لهذا المبدأ بحيث يشمل الدول الشرقية. وهو يطبق أيضًا، إلى حد ما على الدول المستحدثة والدائرة في فلك ألمانيا كسلوفاكيا، وكرواتيا، وصربيا، ولذلك لا يمكن تكوين أي قاعدة عامة في شأن السلطة السياسية التي يمارسها أي حكم ذاتي.

يضاف إلى ذلك أن مفهوم الحكم الإمبراطوري البريطاني يتلاءم مع الحكم العسكري الألماني. فاستنادًا إلى هذا المفهوم، يعتبر دم الألمان، والهولنديين، والنروجيين، والدنماركيين هو نفسه. وهم لذلك يحتلون المرتبة العليا في تراتبية الأعراق النازية. ولذلك أيضًا لا بدّ لهذه البلدان أن تحتل المرتبة العليا في أنماط الحكم العسكري، والمكانة التي تميزها عن سائر البلدان الأخرى. الشعوب الناطقة بلغات الرومانس، وفقًا للمفاهيم النازية، مختلفة عرقيًا وإن لم تكن أدنى بالضرورة. ولذلك يجب أن تخضع فرنسا وبلجيكا للحكم العسكري الذي لا يشكل إلا مرحلة انتقالية فحسب؛ إذ كان من المقرر أن تتوحد الشعوب الناطقة بهذه اللغات في كتلة الرومانس الواحدة التي يفترض أن تكون لها حياة سياسية خاصة بها، تحت الهيمنة الألمانية طبعًا. الشعوب السلافية متدنية عرقيًا، ويحتل الروس منها المرتبة الدنيا في سلم الأعراق. وينجرّ عن ذلك وجوب معاملتهم معاملة الشعوب المستعمرة التي ينبغي أن تُحْمَل إليهم بركات الثقافة الألمانية. علاوة على ذلك، تشكل الشعوب السلافية خطرًا مباشرًا على وجود ألمانيا بسبب الضغط السكاني الكبير الذي تمارسه هذه البلدان، بينما لا ينشأ خطر مماثل عن البلدان التي تتناقص نسبة الولادات فيها، كالشعوب الناطقة بلغات الرومانس.

بناء على هذه النظرية كان من اللازم أن تقسم بلجيكا إلى قسمين: الفليميش والوالون. الفليميش هم طبعًا أشبه عرقيًا بالألمان، ويمكن تقصي السوابق على معاملتهم بصورة فضلى في الحرب العالمية الأولى، يوم ساند الألمان بقوة

حركة الفليميش الانفصالية ضد سيطرة الوالون. ولكن هذا لم يتكرر. والأرجح أن تقسيم بلجيكا لم ينفذ بسبب وجود الإمبراطورية الاستعمارية البلجيكية. فلو تم تقسيم بلجيكا إذًا لبات المصير القانوني للإمبراطورية غامضًا، ولمّا كان الألمان يأملون في بسط هيمنتهم على المستعمرات من خلال بلجيكا، تم تحاشي تقسيم بلجيكا.

لكن النظرية العرقية الألمانية امتزجت بمفاهيم جيوسياسية. من ذلك أن نظرية هاوسهوفر اتسمت أصلًا بميل لا يستهان به إلى التمييز العرقي، خلافًا للجيوسياسيين الخُلَّص. وأفضى هذا المزج بين التمييز العرقي والجيوسياسة إلى إعادة تعريف القانون الدولي الألماني. وتمّ التوليف بين المفاهيم الثلاثة - التمييز العرقي، والجيوسياسة، والقانون الدولي الجديد - أخيرًا في كتابات فيرنر دايتز.

استنادًا إلى هذه المناقشات قام فيرنر بست[4] بوضع نظرية مخصوصة لحكم أوروبا عسكريًا. فالمجال الواسع يعني في نظر بست المجال الكامل الذي يمتد وراء المجال العرقي لشعب قائد يقوم بتحويل هذا المجال بصورة واعية إلى وحدات جديدة، وتحدّه مجالات واسعة أخرى أو له علاقات بها.

ينطلق بست من ملاحظة أنه يستحيل على الشعب القائد أن يجد في صفوفه عددًا كافيًا من الإداريين لإدارة المجال الواسع. لذلك، ولما لم يكن من الممكن ملء المناصب القيادية إلا بالإداريين المأخوذين من صفوف الشعب القائد، فإن فكرة فصل السلطات يجب أن تطّرح كليًا. ولا بدّ لسن القوانين والإدارة أن يتركزا في شخص واحد. ولا بدّ للتمييز بين السلطات السياسية والتنفيذية الذي تضاءل في ألمانيا، أن يترك باعتباره غير ملائم البتة لاحتياجات إدارة المجالات الواسعة. ولا بدّ للشعب الرائد، أو شعب المجال الواسع، أن

(4) Werner Best: «Grossraumordnung und Grossraumverwaltung,» *Zeitschrift für Politik*, vol. 32 (1941), and «Grundfragen einer deutschen Grossraumverwaltung,» in: *Festgabe für Heinrich Himmler* (Darmstadt: L. C. Wittich, 1941), pp. 33 ff.

عن فيرنر بست انظر مراجع هذا الكتاب.

يصون حياته الخاصة، من دون أن تستوعبه الشعوب الأخرى. هذه مهمة من كبريات مهمات الإدارة. والمبدأ الذي يجب أن تُبْنَى عليه الإدارة يجب أن يكون مبدأ فرايهر فون شتاين القائل «أقل ما يمكن، أرخص ما يمكن، وفي مصلحة الشعب». وينبغي ألا تكون الإدارة شيئًا أكثر من القيام بالتصحيحات الضرورية وإسداء التوجيهات لسلطات الحكم الذاتي التي يجب أن تصان وتقوّى. فإن لم يحدث ذلك فلن يكون أمام الشعوب المستتبعة إلا خياران غير مستحبين: العبودية أو الاندماج.

انطلاقًا من هذه المقولات النظرية التمهيدية يتم تطوير التصنيف التالي لإدارة الإمبراطوريات الواسعة المجال.

أ- إدارة بالتحالف؛ على الرغم من أنه يفترض في الاستقلال الاسمي للدولة المكرهة على هذا النوع من التحالف أن يظل سالمًا، فلا بد من أن يؤكد بوضوح أن العلاقات الخارجية هي امتياز تختص به الأمة «القائدة». ولا بدّ لممثل الأمة القائدة أن يتفوّق لا بقدراته الدبلوماسية بل بعبقريته الإدارية. ولكن لا بدّ للدولة القائدة أن تحترس كثيرًا من اللجوء إلى تدابير قاسية شرط أن تتقيد الإدارة المحلية، طبعًا، بالواجبات الضرورية لانضمامها إلى «منظومة المجال الواسع». ويجوز للأمّة المتحالفة أن يكون لها جيش خاص بها تحت قيادة الدولة القائدة.

من الواضح أن هذا النمط ينطبق على تحكّم ألمانيا في الدنمارك، والظاهر أن بست قد صمّم نظرية لسياسته الخاصة في الدنمارك، وهي سياسة أخفقت إخفاقًا مخزيًا.

وهي تنطبق أيضًا على سلوفاكيا التي كانت تعتبر، مثل الدنمارك، دولة محمية[5]، نظرًا إلى كون رئيس الدولة السلوفاكية ورئيس وزرائها كان قد

(5) Wilhelm Stuckart and Rolf Schiedermair, *Neues staatsrecht*, Neugestaltung von Recht und Wirtschaft; 13, 2 vols. (Leipzig: W. Kohlhammer, Abteilung Schaeffer, 1943), vol. 2: *Die errichtung des Grossdeutschen reiches*, p. 121.

وضعها تحت حماية ألمانيا في برقيته إلى هتلر في 16 آذار/ مارس 1939 وفي معاهدة 23 آذار/ مارس 1939.

ب- إدارة إشرافية، لا تستمد من معاهدة بل من أمر أحادي صادر عن حكومة الأمة القائدة. ويمثل مفوض الدولة القائدة القيادة السياسية. لا بدّ لهذا التمثيل أن يكون موحدًا. ولا يحق للحكومة المحلية، من حيث المبدأ، أن تتخذ جيشًا، لكن مواطني الأمة المُشْرَف عليها يستطيعون تحت رقابة ملائمة أن يلتحقوا بجيش الأمة القائدة.

ويطبق هذا النمط على النروج وهولندا، المعتبرتين دولتين محميتين.

ج- إدارة حكم، وهي نوع السلطة التي تحتل فيها الأمة القائدة المواقع الإدارية الرئيسة وتترك الهيئات الإدارية الأدنى درجة للسكان المحليين. غير أن بست ينبّه إلى أن سياسة الأمة القائدة يجب أن تحرص على إيقاظ مشاعر الودّ في الشعب المحكوم الذي لا يزال يعيش ويشعر كأمة ومن شأنه أن يقوم بردة فعل قوية على الإجراءات المعادية لوجوده. أما بالنسبة إلى الجيش، فيجب أن يطبق المبدأ نفسه الذي يطبق في (ب) أعلاه. ويطبق هذا النمط بوضوح على المحمية.

د- الإدارة الاستعمارية، النمط الرابع والأخير، تركز السلطات الإدارية كلها في أيدي الأمة القائدة. لا يحتفظ السكان المحليون بأي سلطة إدارية. وهذه هي السياسة التي يجب انتهاجها حيال الشعوب التي ليست أممًا. ولكن لا بدّ للأمة القائدة أن تأخذ في الحسبان أن الشعوب المحلية وإن لم تمارس مقاومة فعالة، قد يأتي ردّها من خلال «الانقراض». ولما كانت الهوة العرقية بين الأمة القائدة والسكان المحليين واسعة جدًا، فلا يمكن أن يؤخذ أي منهم في جيش الأولى. والواضح أن المقصود من هذا النمط أن يطبق على الأراضي الشرقية المحتلة وعلى الحكومة العامة.

كان لنظرية بست تأثير عظيم. ومن المميز في هذه النظرية أن الأراضي الواقعة تحت الحكم العسكري بالمعنى الضيق لا تظهر أبدًا، وذلك لأسباب سبق لنا أن فسرناها.

3. السيطرة الإدارية على الأراضي المحتلة

وزارة داخلية الرايخ بوصفها هيئة تنسيق

على الرغم من تنوع أنماط السيطرة على أوروبا المحتلة، فإن السيطرة الاقتصادية، والسيطرة على القوى العاملة، والشرطة موحدة تمامًا. وثمة، علاوة على هذا، مؤسسة واحدة توفر التوحيد في جميع الحقول الإدارية، إنها وزارة داخلية الرايخ. برزت هذه الوزارة بوصفها صلة الوصل الموحدة لتنسيق الإدارات في الأراضي المحتلة عند دمج النمسا؛ إذ قضى حكم صادر في 16 آذار/مارس 1938 بإنشاء «مكتب الرايخ المركزي لإعادة التوحيد» وتكليف وزارة داخلية الرايخ بمهمات المكتب المركزي. كان عليه تنسيق جميع التدابير القانونية والتنظيمية الصادرة عن الرايخ لدمج النمسا. كما كلف المكتب المركزي بصورة خاصة بإقامة بنية إدارية موحدة، وتأمين وحدة الإجراءات التي يتخذها الرايخ في الحقل القانوني. كان من واجبه إعداد الأحكام التشريعية والإدارية في الأراضي المضمومة، وأخيرًا تأمين التوافق مع مفوض الرايخ في النمسا. ولذلك فإن المكتب المركزي ليس منظمة مخصوصة بل هو وزارة الداخلية. وظل قائمًا بعد إلغاء منصب مفوض الرايخ في النمسا، واحتفظ بهذه الوظيفة حيال جميع الأراضي المضمومة، والملحقة، والمحتلة حتى اليوم.

الأراضي المضمومة والمُدْمَجة

تشكل الأراضي المضمومة والمُدْمَجة جزءًا من الرايخ.

(أ) السوديت. استنادًا إلى النظرية الدستورية الألمانية، يشكل اتفاق ميونخ في 29 أيلول/سبتمبر 1938 الأساس القانوني لدمج السوديت في ألمانيا. ونص هذا الاتفاق على إجلاء التشيكوسلوفاكيين وعلى حلول القوات المسلحة الألمانية. وأُجبرت الحكومة التشيكية على أن تطلق خلال أربعة أسابيع سراح جميع الألمان السوديت من المنظمات العسكرية والسياسية، وأن تحرر جميع الألمان السوديت المحتجزين بسبب جرائم سياسية.

بدأت القوات الألمانية الاحتلال في أول تشرين الأول/أكتوبر 1938 وبحلول 10 تشرين الأول/أكتوبر كانت الوحدات العسكرية الألمانية الخمس قد أكملته. واستنادًا إلى النظرية الألمانية، يعتبر العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر علامة على دمج السوديت في ألمانيا. ويحدد هذا التاريخ التغيير في المواطنية. وتمت شرعنة الدمج بمقتضى قانون إعادة التوحيد الصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1938، وانتخابات الرايخشتاغ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1938 التي منحت السكان، استنادًا إلى النظرة الألمانية، فرصة تثبيت الدمج؛ ذلك أنَّ 98.78 في المئة منحوا أصواتهم «للفوهرر والرايخ الألماني الأكبر». ولذلك تزعم ألمانيا أن السوديت أصبحت جزءًا من الرايخ الألماني وفقًا لمبادئ القانون الدولي والمحلي.

خلال ما سمي بالعمليات العسكرية، انحصرت السلطة التنفيذية في الجيش الألماني الذي عمل من خلال قادة الوحدات العسكرية الخمس. وبمرسوم صادر عن هتلر في أول تشرين الأول/أكتوبر 1938، وضع على رأس السوديت مفوض الرايخ الفدرالي وجُعِلَ مقرّه رايخنبرغ. كانت مهمات مفوض الرايخ شبيهة بالحكام الفدراليين في الولايات: كان يرئس الجهاز الإداري ويقوم بالقيادة السياسية. كان في وسعه أن ينسق النشاط الإداري كله في المنطقة وأن يصدر الأوامر إلى المؤسسات المستقلة وشبه المستقلة. وكان مكلفًا لا بالإدارات العامة فحسب، بل والخاصة أيضًا، كالإدارة القضائية، والمالية، والبريدية والسكك الحديد، وكان يعاونه أخصائيون في هذه الحقول. وكان مفوض الرايخ مسؤولًا أمام هتلر مباشرة. ولكن في الوقت نفسه، وبوساطة مرسوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1938، اتُّخذت وزارة الداخلية مرة ثانية مكتبًا مركزيًا لتنسيق الإجراءات التي يقوم بها مفوض الرايخ مع إجراءات الحكومة الألمانية. ولذلك، لم تكن التشريعات الصادرة في الرايخ الألماني تحديدًا قابلة للتطبيق في السوديت ما دامت تحت حكم مفوض الرايخ، لم تكن لتصبح قابلة للتطبيق إلا متى أنفذها المفوض في دائرة ولايته. أما إنفاذها أو عدم إنفاذها فكان يتوقف على التوجيهات الصادرة عن المكتب المركزي.

أُنْجِزَ دمج السوديت بصورة نهائية بفضل قانون 25 آذار/ مارس 1939. وبمقتضى هذا القانون أصبحت ولاية من ولايات الرايخ، مماثلة لولاية الحزب. وتمَّ بعض التغييرات الإقليمية. وتحددت بنية ولاية السوديت بمقتضى قانون ولاية السوديت المعروف الصادر في 14 نيسان/ أبريل 1939.

(ب) ميميللاند. تم دمج الميميللاند بمعاهدة دولية عقدت بين ليتوانيا وألمانيا. كانت ميميل تحكم بموجب قانون ميميل الصادر في 8 أيار/ مايو 1924 الذي صادق عليه البرلمان الليتواني في 30 تموز/ يوليو 1924. ومنح القانون حكومة ميميل إدارة ذاتية تبلغ ذروتها في دستور خاص بها. كان الزعم الألماني أن الحكومة الليتوانية لم تف بما وعد به قانون ميميل. وقررت الحكومة الليتوانية، تحت الضغط الألماني، أن تعيد ميميل إلى ألمانيا في 21 آذار/ مارس 1939. في 23 آذار احتلت القوات الألمانية البلد استنادًا إلى معاهدة 22 آذار/ مارس 1939 الدولية. وصدر قانون يغطي إعادة توحيد ميميل بألمانيا في 23 آذار/ مارس. وتمت عملية التوحيد، مرة أخرى، بوساطة وزارة الداخلية باعتبارها المكتب المركزي، وعُيِّنَ رئيس منطقة بروسيا الشرقية (مفوضًا مرحليًا). وعيّنت كل من ليتوانيا وألمانيا ما سمي بالمفوضين الانتقاليين، وعمل المفوض الانتقالي الألماني تحت سلطة المفوض المرحلي. وأُدمجت ميميللاند في منطقة بروسيا الشرقية وباتت تابعة لمحافظة غومبينن. وترتب على ذلك أنه لم يطرأ نظام حكم انتقالي في الفترة الممتدة بين تنازل ليتوانيا عن ميميللاند وبين دمجها في ألمانيا. أصبحت الميميللاند فورًا جزءًا من الرايخ الألماني، وفي الأول من أيار/ مايو 1939 صارت مجموعة القوانين الألمانية والبروسية تطبق في الميميللاند.

(ج) دانتزيغ. في حين كان ثمة شبهة من الشرعية في دمج السوديتلاند والميميللاند، فإن ليس هناك حتى لشبهة من الشرعية في دمج دانتزيغ. وقام الكاتب الألماني شبه الرسمي فيلهلم شتوكارت بصوغ ذلك على النحو التالي: «عندما اقتربت الأزمة مع بولندا من ذروتها، أصدرت دانتزيغ قانون 23 آب/ أغسطس 1939 الذي أبطل البنود المقيدة في القانون الدولي والقانون

الدستوري، وأنشأت رأسًا للدولة غير منصوص عليه في الدستور الحالي، وفوّضت إليه ممارسة سلطات السيادة»[6]. ويتبين من هذا أن دمج دانتزيغ في جملة الرايخ لا يستند إلى القانون، بل إلى العنف. وقام والي إقليم دانتزيغ المعيّن حديثًا، الوالي فورستر، في الأول من أيلول/ سبتمبر 1939 بإصدار قانون دستوري أساسي (Staatsgrundgesetz) ينص على إعادة توحيد دانتزيغ بألمانيا. كما أقر الرايخشتاغ الألماني قانون دانتزيغ الدستوري في التاريخ نفسه، ونصّ القانونان على أن تصبح دانتزيغ جزءًا من الرايخ الألماني، وأن دستور مدينة دانتزيغ الحرة نُسِخ بذلك. صارت القوانين الألمانية كلها، بصورة آلية، قابلة للتطبيق في دانتزيغ، إلا إذا نصّت على خلاف ذلك بنود خاصة. مرة ثانية، كانت وزارة الداخلية تعمل عمل المكتب المركزي للتنسيق بين الرايخ وإدارات دانتزيغ.

بعد احتلال بولندا أدمجت دانتزيغ في ولاية دانتزيغ - بروسيا الشرقية.

(د) الأراضي الشرقية المُدْمَجة. لا أساس قانونيًا لدمج الأراضي البولندية السابقة في ألمانيا. واستنادًا إلى النظرية الألمانية «أَمْكَنَ لعملية الدمج هذه أن تتم، من وجهة نظر القانون البلدي والدولي، لأن الدولة البولندية هلكت»[7]؛ فالأساس، إذًا، هو القانون البلدي الألماني حصرًا، أي مرسوم هتلر الصادر في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، بعد بسط الحكم العسكري كليًا على الأراضي البولندية. وتم الدمج بوساطة وزارة داخلية الرايخ العاملة عمل المكتب المركزي.

الشكل الإداري الجديد هو، مرة ثانية، الولاية، باستثناء سيليزيا العليا وبعض البقاع الصغيرة. تنقسم ولاية دانتزيغ - بروسيا الشرقية إلى محافظات دانتزيغ، برومبرغ، وماريينفردر. وأُخِذَت الأخيرة من إقليم بروسيا الشرقية. وتنقسم ولاية فارتيلاند إلى محافظات هوهينزالتزا، بوزن، ولودز (ليتزمانشتات). نسّقت

(6) Stuckart and Schiedermair, p. 68.

(7) المصدر نفسه، ص 72.

منطقة سيليزيا الصناعية بحيث أصبحت جزءًا من محافظة كاتوفيسه وأدمجت في إقليم سيليزيا العليا. المنطقة المحيطة بمدينة تزيشيناو حوّلت إلى محافظة تزيشيناو وأُدمجت في إقليم بروسيا الشرقية. المواطنية في هذه البقاع المدمجة تتحدد بمقتضى المرسوم الخاص «بقائمة الفولك الألماني والمواطنية الألمانية في الأراضي الشرقية المدمجة» الصادر في 4 آذار/ مارس 1941.

(هـ) أويبن، مالميدي، وموريزنيت. لا أساس قانونيًا لدمج هذه الأراضي البلجيكية بألمانيا. ويقول البيان شبه الرسمي:

> عند تقويم «مرسوم الفوهرر والمستشار حول إعادة توحيد أراضي أويبن، مالميدي، وموريزنيت بالرايخ الألماني» الصادر في 18 أيار/ مايو 1940، من وجهة القانون الدولي والبلدي، على المرء أن يأخذ في الاعتبار أنها أراض سُلِخَت بصورة غير شرعية عن ألمانيا ولم تزل متصلة بها بالفطرة. ولذلك، لم يكن ثمة من سبب لمعاملة هذه الأراضي باعتبارها أراضي عدوة محتلة، وإن لفترة انتقالية فحسب، بل إن إعادة توحيدها الواقعية بالرايخ يمكن أن تتأسس فورًا في القانون الدستوري[8].

ويلزم عمّا تقدم أن كامل الأساس القانوني لادماج أويبن، مالميدي، وموريزنيت هو النظرة الألمانية المعروفة المتعلقة بطبيعة معاهدة فرساي.

تمت عملية الدمج بمقتضى مرسوم الفوهرر الآنف الذكر، وكانت وزارة داخلية الرايخ، مرة ثانية، مكلفة بمهمات مكتب مركزي. ولذلك فإن أويبن، مالميدي، وموريزنيت هي جزء من الأراضي الألمانية وممثلة (بحسب قانون 4 شباط/ فبراير 1941) بنائب في الرايخشتاغ. أُدمجت هذه الأراضي كلها في محافظة آخن من أقليم الراين البروسي. وأصبح سكانها مواطنين ألمان[9]، وأصبح القانون الألماني والبروسي نافذ المفعول في أول أيلول/ سبتمبر

---

(8) Stuckart and Schiedermair, p. 78.

(9) بشأن التفصيلات انظر مرسومي 23 أيلول/ سبتمبر 1941، و28 أيلول/ سبتمبر 1942، والأحكام التنفيذية لوزارة داخلية الرايخ في 10 شباط/ فبراير 1942 و28 أيلول/ سبتمبر 1942.

1940. لم يكن ثمة إذًا أي خطوة انتقالية بين الاحتلال الالماني الذي لم يدم إلا بضعة أيام، والدمج الكامل لهذه الأراضي بألمانيا.

أراض في طور الضم والدمج

الأساس القانوني لدمج الأراضي التالية غير موجود، حتى إن الفقهاء الدستوريين الألمان يُحْرَجون عند مناقشة الوضع القانوني الحالي لأراضي الألزاس واللورين، واللوكسمبورغ. في حالة بولندا، تذرّع هؤلاء على الأقل بأن الدولة البولندية زالت من الوجود. أما في حال فرنسا، فلا يمكن الاستعانة بأيديولوجيا كهذه، ولا سيما مع العلم بأن فرنسا استسلمت لألمانيا بموجب اتفاق هدنة يغطي العلاقات الدولية بين البلدين. ولذلك فإن النظرية الألمانية هي الآتية:

لم تتم حتى الآن عملية الدمج على أساس القانون الدستوري لأن العلاقات الدولية بين الرايخ وفرنسا تحددت لتاريخه بمقتضى اتفاقية الهدنة. لكن الرايخ أوضح أنه لا يعتبر إعادة احتلال الألزاس واللورين مجرد وضع عابر ناتج من خسائر الحرب، بل كجزء من النظام النهائي المستقبلي[10].

ولهذا السبب تعتبر ألمانيا الألزاس واللورين من جملة الأراضي المدمجة (eingegliederte Gebiete).

مع ذلك، فإن إدارة هذه الأراضي تتسم بفوارق قانونية بارزة عن الأراضي المدمجة الآنف ذكرها. ويمكن القول تقريبًا أن إدارة الأراضي التي هي في طور الضم مماثلة لوضع السوديت قبل قانون 25 آذار/مارس 1939، أي مشابهة لإدارة السوديت من قبل مفوّض فدرالي. ولذلك فالقانون الألماني لا يطبق بصورة آلية عليها. ولا بد للقوانين الألمانية من أن تنفذ فيه بوساطة كل من رئيسي الإدارة المدنية.

أ- الألزاس. يدير الألزاس رئيس الإدارة المدنية (Chef der Zivilverwaltung)

---

(10) Stuckart and Schiedermair, p. 80.

الوالي روبرت فاغنر المسؤول أمام هتلر مباشرة. لكن وزارة داخلية الرايخ تنسق إدارة الألزاس مع إدارة الرايخ. كل فروع الإدارة العامة في الألزاس تتحد في شخص رئيس الإدارة المدنية خلافًا للبنية الإدارية التقليدية في ألمانيا. فرئيس الإدارة المدنية هو الذي ينفذ التشريعات المنشورة في Verordnungsblatt des Chefs der Zivilverwaltung (صحيفة تنظيم رئيس الإدارة المدنية). من الناحية السياسية، تشكل الألزاس وبادن ولاية واحدة في الحزب النازي. ويعمل رئيس الإدارة المدنية على المستوى المحلي عبر مفوضين ريفيين يوازون أعضاء المجالس الريفية في بقية أنحاء الرايخ. وتشكل المدن الكبرى الثلاث ستراسبرغ، مولهوز، وكولمار، دوائر بلديات يديرها أعضاء المجالس البلدية الأرفع رتبة (Oberstadtkommissare).

ب- اللورين. يدير اللورين رئيس الإدارة المدنية، الوالي جوزيف بوركيل. وهي تشكل مع السار Saar ولاية حزبية واحدة. لكن مقرّ الإدارة المدنية ليس ميتز بل ساربروكن. ويعمل رئيس الإدارة المدنية عبر أعضاء المجالس الريفية. وحدها مدينة ميتز تعتبر دائرة بلدية.

ج- لوكسمبورغ. الأساس القانوني لدمج اللوكسمبورغ مهتز كالأساس القانوني لدمج الألزاس واللورين. يترتب على ذلك أن الألمان يعتبرون أن اللوكسمبورغ أدمجت «إداريًا في الرايخ الألماني وأن ألمانيا تعتبر أرض اللوكسمبورغ جزءًا من الرايخ الألماني»[11]. ويحكمها رئيس للإدارة المدنية هو الوالي سيمون. سياسيًا تشكل اللوكسمبورغ وولاية كوبلنتز - ترير ولاية موزيللاند. وتنقسم ولاية اللوكسمبورغ إلى ثلاث مقاطعات ريفية يديرها أعضاء مجالس بلدية، ودائرة بلدية مدينة اللوكسمبورغ. وتتبع المواطنية فيها نمط اللورين.

د- ستيريا السفلى وكارنيولا العليا. بعد حرب البلقان عام 1941، أدمجت ألمانيا جزأَي يوغسلافيا ابتداء من نيسان/ أبريل 1941. ويدير هذين

---

(11) المصدر نفسه، ص 86.

الجزأين رئيسان للإدارة المدنية وهما يتبعان من حيث التنظيم نموذج ولاية الرايخ. جميع المواطنين اليوغسلافيين المتحدرين من أصول ألمانية (Volksdeutsche) أصبحوا مواطنين ألمانًا؛ المواطنون اليوغسلافيون الآخرون ذوو الدم اليوغسلافي حصلوا على مواطنية قابلة للإلغاء، واعتُبر الآخرون كلهم «مواطنين محميين»[12].

الأراضي الملحقة

(أ) محمية بوهيميا ومورافيا. لم يتغير شيء في بنية المحمية منذ أن نُشِرَ هذا الكتاب أول مرة. ولذلك نكتفي بملخص للوضع الحالي. القانون الأساسي، أي مرسوم الفوهرر الصادر في 16 آذار/مارس 1939، ما زال هو هو. المبادئ هي: المحمية هي من مستحدثات النازية «المبتكرة»[13]. وهي لا تندرج تحت أي وضع معروف في القانون الدولي بل ينتظمها القانون البلدي الألماني حصرًا. بوهيميا ومورافيا تنتميان إلى الرايخ الألماني الأكبر. السيادة عليهما للرايخ، متمثلًا في الفوهرر. لذلك أُلغيت الجمارك بين ألمانيا والمحمية. والمحمية، مع ذلك، «مستقلة» لكنها تحت «حماية» الرايخ. هذا ما جعل لها رئيس دولة، يعتمد على ثقة الفوهرر. الشؤون الخارجية تعالجها ألمانيا. وتتمثل المحمية في ألمانيا بوساطة وزير ليس له صفة دبلوماسية. تقدم ألمانيا «الحماية العسكرية». وتتمثل المصالح الألمانية في المحمية من خلال الحامي الفدرالي، ومنذ عام 1943 من خلال وزير دولة ألماني.

الحامي الفدرالي الحالي هو وزير داخلية الرايخ السابق، فيلهلم فريك الذي خلف نوْيْرات عام 1943. والظاهر أن نوْيْرات كان رجلًا عليلًا، ولم يفعل كبير شيء. فكان من جراء ذلك أن تولى السلطة الفعلية نائبه، ر.هايدريش، قائد شرطة الأمن الألمانية، وقائد مفرزة أقدم في الإس إس. وبعد اغتيال هايدريش في أيار/مايو 1942، عيّن مكانه القائد الأعلى لمفرزة الإس إس كورت

---

(12) مراسيم 14 أيلول/سبتمبر 1941 والأحكام التنفيذية الصادرة في 10 شباط/فبراير و19 حزيران/يونيو 1942.

(13) Stuckart and Schiedermair, p. 91.

دالويغه. غير أن تعيين هِملر وزيرًا للداخلية في 24 آب/ أغسطس 1943 أفضى إلى إعادة تنظيم كاملة. عيّن فريك حاميًا، ولكن الألماني السوديتي، كارل هرمان فرانك الذي كان مجرد وكيل وزارة في مكتب الحامي، عين وزير دولة ألماني في المحمية، وأصبح الرأس السياسي الفعلي في المحمية بينما سُحِبَ دالويغه[14]. واحتفظ فرانك أيضًا بموقعه كقائد أعلى الإس إس والشرطة في المحمية.

يعمل الحامي إقليميًا من خلال كبار أعضاء المجالس البلدية في سبع محافظات. ويشرف هؤلاء الأعضاء على الإدارة على المستوى الإقليمي. سلطات الحامي غير محدودة فعليًا. فهو ممثل هتلر؛ وهو الذي يثبّت أعضاء «الحكم الذاتي» ويقيلهم بمحض استنسابه؛ ولا بد من إطلاعه على جميع الإجراءات؛ وله أن ينقض كل الإجراءات؛ وله أن يصدر التوجيهات، وأن يلجأ، عند الضرورة، إلى الإجراءات الإدارية المباشرة، معطلًا سلطات الحكم الذاتي كلها.

ويقوم أدنى منه حكم «ذاتيٌّ» مكوَّن من رئيس دولة (الدكتور إميل هاشا)، ورئيس حكومة، ووزراء عدة. والمنصب الأساس، وزارة الاقتصاد والعمل، يتولاه رجل من الرايخ الألماني، بينما يتولى الوزارات الأخرى تشيكيون.

تنقسم المحمية إلى إقليمين، هما بوهيميا (وعاصمتها الإدارية براغ) ومورافيا (برون). وينقسم الإقليمان إلى محافظات (63 في بوهيميا، و27 في مورافيا) توازي المناطق الريفية الألمانية.

وتنفذ الإدارة «الذاتية» في الوقت نفسه تعليمات الإدارة الألمانية «المفوّضة» (Auftragsverwaltung)، بحيث تكون، في الوقت نفسه، أدوات إدارية ألمانية، بمعزل عن المهمات الإشرافية التي يمارسها الحامي الألماني. نتيجة لذلك يلحق الموظفون الإداريون المدنيون الألمان بالإدارة الذاتية ويجعلونها، إلى حد ما، تزييفًا كاملًا.

---

(14) وضعه غير واضح. ربما كان رئيس الشرطة.

ثمة نوعان من المواطنية في المحمية:

- المواطنون التشيكوسلوفاكيون المتحدرون من أصل ألماني (Volksdeutsche) أصبحوا مواطنين ألمان ابتداء من 16 آذار/ مارس 1939، مع بعض الاستثناءات.

- تشيكيون أصبحوا مواطنين في المحمية[15]. يدل تنظيم المحمية على أنها بلد محتل وأن الحكم الذاتي المزعوم لا يتعدى ما تتمتع به بلدية ألمانية في ظل قانون البلديات النازي.

(ب) الحكومة العامة. تعتبر البقاع الخاضعة للحكومة العامة جزءًا منتميًا «بصورة غير مباشرة» (mittelbar) إلى ألمانيا بينما تعتبر المحمية جزءًا منتميًا «بصورة مباشرة» (unmittelbar) إلى الرايخ. ليس لها إذًا إدارة «ذاتية»، وهي دستوريًا خاضعة للحكم، أي مستعمرة ألمانية.

لم يتغير إلا القليل في إدارة الحكومة العامة التي تبدو بصورة بيانية كما يلي:

الإدارة المركزية في كراكوف

الحاكم العام	:	هانز فرانك
رئيس الحكومة	:	بيهلر
نائب الرئـيس	:	بوبّل
سكرتارية الإقليم	:	بيهلر
نائب	:	بوبّل
مدير مستشارية الحاكم	:	كَيت
مدير مستشارية الحكومة	:	فولسيغر

(15) حكم وزير داخلية الرايخ 7 حزيران/ يونيو 1940. بشأن اليهود، انظر مرسوم 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942.

علاوة على هؤلاء، هناك: مكاتب لرئيس الصحافة؛ التجارة الخارجية؛ التشريع؛ مراقبة الأسعار؛ التخطيط الإقليمي؛ العاملين، الصيانة، الأرشيفات؛ الإحصاءات.

ينقسم كل من الدوائر الأساسية بحيث إن الإدارة المركزية للحكومة العامة تشبه تمامًا الإدارة المركزية الألمانية. وتعمل الحكومة المركزية إقليميًا عبر خمسة محافظين (في وارسو؛ كراكوف؛ رادوم؛ لوبلين؛ لفوف) يعاونهم عدد يكبر أو يصغر من المسؤولين الألمان. وتنقسم المحافظات إلى مناطق/ أقضية يديرها رؤساء أقضية أو رؤساء مدن. وتأتي أدنى منهم وحدات الإدارة المحلية. واستنادًا إلى مرسوم 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 يعيّن الرؤساء على أدنى مستويات الوحدات المحلية من الجماعة القومية الأكثرية، بحيث أن البولنديين، والأوكرانيين، والروس البيض، والغوراليين يمثّلون على المستوى الأدنى.

الحاكم العام هو ممثل هتلر، وهو لذلك بمنزلة «وزير فدرالي إقليمي». سلطاته لا حدود لها. وهو يركّز السلطات كلها في يديه ولذلك لا توجد أي إدارة خاصة لا تنقاد لأوامره. هذه هي الحال نظريًا، وإن كان الفصل التالي سيبيّن أن الممارسة تختلف تمامًا. والحاكم العام، بعد هذا، هو القائد الحزبي في الحكومة العامة، ويعمل الحزب، على ما بيّناه من قبل، في مجال النشاط. كذلك تنظم الشبيبة الألمانية في شبيبة هتلر.

الأراضي المحتلة

(أ) الأراضي الخاضعة للسيطرة المدنية - النروج وهولندا.

تغيرت الإدارة النروجية على نحو أساسٍ واحد: بروز فيدكن أبراهام كويزلنغ رئيسًا للدولة والحزب.

مكتب مفوض الرايخ للأراضي النروجية المحتلة (جوزيف تربوفن) بات الآن منظمًا على النحو التالي: النائب هو هانز هـ. نويْمان، وهو قائد الحزب النازي في النروج أيضًا. ثمة دوائر للإدارة؛ والاقتصاد؛ والدعاوة السياسية؛ الإعمار والتكنولوجيا؛ خدمة العمل؛ البريد والبرق؛ والشرطة. الأرجح أن

الشخص الأوسع نفوذًا في النروج هو قائد الشرطة والإس إس، جنرال الشرطة ريديس. يعمل مفوض الرايخ، إقليميًا، عبر عدد من المكاتب الفرعية في المدن النروجية الكبرى.

في الأول من شباط/ فبراير 1942، وخلال احتفال خاص (ما سُمِّيَ «قانون الدولة») عيّن كويزلنغ أخيرًا رئيسًا للوزراء وبدأ تشكيل حكومته المستقلة ذاتيًا، وفق نموذج حكومة هتلر. فهو الآن، على غرار هتلر، رئيس الدولة والحزب القومي، وله لذلك مستشاريتان. وتتكون حكومته من عدد من الوزراء لا يقل عن 13 عضوًا. ومذ ذاك باتت مقولة الدكتور بست عن الإدارة الإشرافية تطبق على النروج، إذا ما فهمنا من هذا اللفظ أن التدخل الألماني المباشر إجراء لا يتم اللجوء إليه، ما دامت حكومة كويزلنغ نفسها تتولى تنفيذ رغبات الفاتح الألماني. وبات ذلك ممكنًا لأن كويزلنغ انطلق، استنادًا إلى مرسوم 16 نيسان/ أبريل 1942، في عملية تطهير شاملة للإدارة النروجية وحوّلها من إدارة ديمقراطية إلى إدارة تسلطية.

يعتبر الحزب القومي، استنادًا إلى قوانين 12 آذار/ مارس 1942، «حزب الحكومة في النروج، وهو يرتبط ارتباطًا ثابتًا بالدولة. ويقوم زعيم الحزب القومي بتقرير هيكلية الحزب ونشاطه». صيغة القانون مماثلة تمامًا للقانون الألماني المتعلق بوحدة الحزب والدولة. واتخذ الحزب النازي النروجي سمات الأخ النازي الألماني الأكبر قدوة يقتدي بها. فأنشأ محكمة حزبية، ومنظمة نسائية؛ وشبيبة؛ وخدمة عمل؛ وخدمة للأرض؛ وفوق هذا كله منظمة شبه عسكرية هي الهيرد (Hird)، بقيادة طورفالد طرونسن، وهي تتكون من الهيرد ذاته، وبَحْرية الهيرد، وقوات الهيرد الجوية؛ كما أن للهيرد، إس إس خاصة به هي: الإس إس الجرمانية النرويجية (Germanske S.S. Norge). لكن وضع الحزب القومي هشّ، كما هو معروف، لأن جزءًا ضئيلًا من الشعب النروجي يدعمه.

تختلف الحال في هولندا[16] عما هي عليه في النروج لأنه لا وجود

(16) انظر الوصف الألماني الكامل: Arthur Seyss-Inquart and R. Kreiss, «Der Reichskommissar für die Besetzten Niederlandischen Gebiete,» *Zeitschrift fur völkische Verfassung und Verwaltung*, vol. 3 (1942).

لحكم ذاتي في هذه الحال. عدا عن ذلك، التركيبة متماثلة تمامًا؛ إذ أقامت ألمانيا إدارة «إشرافية». ومفوض الرايخ لا يزال النازي النمساوي الدكتور زيس - إنكوارت، يعاونه مفوضون عامون ألمان للإدارة والعدل؛ الشرطة، المالية والاقتصاد؛ وللمهمات الخاصة. الإدارة المحلية مركّزة في الأمناء العامين الهولنديين المكلفين بمختلف الوزارات الهولندية، والمتمتعين بحق إصدار القوانين بمراسيم. وتحاول منظمة نازية محلية يقودها موسرت أن تساند الحكم الألماني.

(ب) الأراضي الخاضعة للسيطرة العسكرية. لم يتغير الحكم العسكري في بلجيكا وشمال فرنسا (بقيادة الجنرال فون فالكنهاوزن Falkenhausen)[17] وفي فرنسا المحتلة (الجنرال فون شتولبناغل) منذ نشر هذا الكتاب. ومن شأن بعض التفصيلات أن تكمّل الصورة. تنقسم أركان القادة العسكريين إلى قسمين: أركان القيادة وأركان الإدارة. وينقسم القسم الثاني عادة إلى دوائر تتناول المشكلات العامة، والإدارة، والاقتصاد. وتتكون أركان الإدارة من العاملين المدنيين في خدمة الجيش وتتناول جميع المشكلات التي لا تعني الجيش أو الشرطة. ويتكرر هذا التقسيم ذاته على المستويات الإقليمية الدنيا.

(ج) الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري وغير الخاضعة للحكم العسكري. كانت الدنمارك الأنموذج المثالي لما أسماه بست إدارة «التحالف». عندما اجتازت القوات الألمانية الحدود الدنماركية في 9 نيسان/ أبريل 1940، رفع الوزير الألماني فون رنته - فينك مذكرة حكومته التي تنص على تكفل ألمانيا بحماية الدنمارك عسكريًا والوعد بعدم التدخل في المؤسسات السياسية. تحت الضغط والاعتراض، قبل الملك والحكومة الحماية الألمانية. ومنذ ذلك التاريخ حتى 29 آب/ أغسطس 1943، كانت الإدارة «بالتحالف» واقعًا جزئيًا. ظل الملك، والبرلمان، والحكومة على رأس عملهم، ويقوم بست برعاية المصالح الألمانية بصفته ممثل هتلر المطلق الصلاحية أمام الملك، في حين يعمل الصناعي - الجنرال هرمان فون هانّكن - قائدًا أعلى للقوات المسلحة

(17) الآن الوالي غروهي (Grohé).

الألمانية. وتمرّ مطالب ألمانيا من الدنمارك من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة.

في 29 آب/أغسطس 1943، وبعد أن بلغ التخريب الدنماركي ذروة جديدة، جُرّدت الوحدات العسكرية الدنماركية من سلاحها وأعلن هانّكن حال الطوارئ العسكرية. فاستقالت الحكومة الدنماركية برئاسة سكافنيوس. وعندما غدا واضحًا أن إجراءات هانّكن عقيمة، وأن لا إمكانية للعثور على كويزلنغ آخر في الدنمارك، ندم الألمان على خطواتهم. لكن الندم كان أكثر عقمًا. ومنذ ذلك الوقت، صار خير وصف للسيطرة الألمانية على الدنمارك هو أنها شكل متخفّ من أشكال الحكم العسكري. فلا وجود لحكم عسكري كما نعرفه في فرنسا وبلجيكا، ومع ذلك يتم الحفاظ على وهم الإدارة بالتحالف، الهيئات الإدارية الدنماركية لا تزال تعمل، لكن لا وجود لحكومة دنماركية يتقدم إليها بست بالمطالب الألمانية. ويضطر الألمان إلى أن يتقدموا بمطالبهم بصورة شبه سرية من الهيئات الإدارية الدنماركية.

(د) الإدارة الألمانية في روسيا المحتلة. حصلت وزارة الرايخ للأراضي الشرقية المحتلة، برئاسة وزير الرايخ روزنبرغ وممثله الدائم مبير، على سلطات سيادية عامة من الفوهرر. وتتركب الوزارة من عدد من الرسميين المتنوعين للاتصال أو لأغراض خاصة، في جملة المعاونين المباشرين للوزير، ومن بنية نظامية. وتنقسم البنية النظامية إلى دائرة مركزية وثلاث دوائر رئيسة للسياسة، والإدارة، والاقتصاد. تقوم الدائرة المركزية بمهمات الإدارة داخل الوزارة. وتنقسم الدائرة الرئيسة الخاصة بالسياسة إلى أقسام وظيفيًا وإقليميًا. وللدائرة الرئيسة الخاصة بالإدارة أقسام تعالج الأوجه الروتينية للشؤون المدنية: المالية، العدل، الصحة، الرعاية الشعبية، العلم والثقافة، والإدارة بالوصاية. أما الدائرة الرئيسة الخاصة بالاقتصاد فكان المخطط لها أن تكون وحدة نظامية للسيطرة الاقتصادية على أساس دائم، لكن على امتداد فترة الحرب وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية في الوزارة في يد هيئة قيادة السياسة الاقتصادية التي نظمت بحيث توازي الهيئة الاقتصادية للشرق.

تمثّل مفوضيتا الرايخ الخاصتان بالأراضي الشرقية (Ostland) وأوكرانيا سلطة وزارة الرايخ في هذه الأراضي. تقع مفوضية الرايخ للأراضي الشرقية تحت قيادة مفوض الرايخ (الوالي هـ. لوهزه) المخوّل سلطات سيادية في تلك الأراضي بتفويض من وزير الرايخ للشرق المحتل. والبنية التنظيمية لمفوضية الرايخ توازي البنية التنظيمية لوزارة الرايخ. كانت مفوضية الرايخ لأوكرانيا بقيادة الوالي إ. كوخ منظمة أصلًا على نحو مشابه، ولكن في الأول من شباط/ فبراير 1943 أعيد تنظيمها وتقسيمها إلى 11 دائرة أساسية من أجل استغلالها استغلالًا أكثف.

المفوضون العامون في الأراضي الشرقية وأوكرانيا يمثلون مفوضي الرايخ في أراضيهم.

ثمة أربع محافظات عامة في الأراضي الشرقية، تديرها هيئات إدارية شبيهة بإدارة مفوضية الرايخ لهذه الأراضي. المحافظات العامة منظمة على المستوى القومي وتشكل محور تركيز الإدارة الألمانية. توجد في كل محافظة عامة إدارات قومية محلية تعينها الإدارة المدنية الألمانية وتفوض إليها بعض السلطات الاستشارية والتنفيذية. وهي تشكل الأساس لسياسة التحرر القومي المركزة على الانخراط العسكري القومي في إستونيا ولاتفيا.

كان ثمة ست محافظات عامة في أوكرانيا، وهي مسماة بأسماء الوحدات الإدارية السوفياتية السابقة التي تضمها من دون أن تحاول اتباع حدودها. ويوازي تنظيم المفوضية العامة تنظيم مفوضية الرايخ في أوكرانيا.

ثمة 31 ناحية (Gebiete) في الأراضي الشرقية، منظمة بقيادة المفوضين الإقليميين الذين يبدو أنهم استغنوا عن التنظيم الوظيفي المعتاد في المستويات العليا وباتوا يستخدمون موظفين لغايات خاصة بدلًا من استعمال الدوائر. ثمة 114 إقليمًا/ منطقة في أوكرانيا؛ وهي مستحدثات اعتباطية تشكل محور الإدارة الألمانية. والمفوضية الإقليمية تشكل أدنى مستويات الإدارة الألمانية.

الإدارة المحلية في كلتا أوستلاند وأوكرانيا هي في أيدي الزعماء

المحليين، وهم مسؤولون عن أداء وظائفهم أمام المفوضين الإقليميين كما أن الألمان يعيّنون ذوي الفئات العليا منهم في وظائفهم. ويقوم القادة الزراعيون الإقليميون والمحليون الألمان بمهمات إدارية هامة.

نُزِعَ بعض المجالات من ولاية إدارة الأراضي المحتلة ووُضِعَ في أيدي هيئات الرايخ المركزية مباشرة. ثمة تنظيم عسكري نظامي لهذه الأراضي بقيادة آمر قوات الدفاع (Wehrmachtsbefehlshaber) في الأراضي الشرقية وآمر قوات الدفاع في أوكرانيا، للميدان، والمقاطعة، والقادة المحليين. علاوة على حصتها في هذه الإدارة العسكرية النظامية، مُنِحَت ليتوانيا صفة Sicherungsgebiet (بلد الأمان)، وأنشئ مكتب للقائد العام لبلد الأمان ليتوانيا.

كُلِّفَ شبير بجميع الشؤون التقنية، بصفته وزير الرايخ للتسلّح والإنتاج الحربي، والمفتش العام للطرق، والمفتش العام للمياه والطاقة، والمفتش العام للإعمار، ورئيس منظمة توت.

عُهِدَ إلى وزارة النقل الفدرالية بإدارة السكك الحديد، والنقل البري، والشحن؛ وإلى وزارة البريد بإدارة خدمات البريد والبرق.

تقوم هيئات الرايخ المركزية بأهم وظائف الإدارة المدنية عبر إطار الإدارة الإقليمية. ويسيطر الحزب النازي على المواطنين وذوي الأصل الألماني عبر منظمة مجال النشاط في الشرق. ويعمل الحزب من خلال التنظيم الإقليمي للإدارة، نظرًا إلى وجود تماهٍ تام بين قادة الحزب الإقليميين والمفوضين الإداريين نزولًا حتى مستوى الناحية (Gebiete).

يتمثل قائد الإس إس الفدرالي وقائد الشرطة في جميع هيئات المفوضين في الأراضي الشرقية المحتلة. ويخضع ممثلوه في الوقت نفسه للمفوضين المعنيين. ويتبع تنظيم الشرطة الألمانية في الأراضي الشرقية المحتلة نمط تنظيمها في الرايخ، ذلك لأن لكل قائد من قادة الإس إس والشرطة إمرة على من دونه من آمري شرطة النظام والأمن. وتخضع وحدات الشرطة المحلية لإمرة الشرطة الألمانية.

يعمل في كل من ليتوانيا وأوكرانيا مفوض الرايخ لتعزيز التجذّر المحلي الألماني) وشركة إدارة الاستيطان الألماني لتشجيع النشاط الاستعماري.

ثمة هيئات متنوعة للسيطرة الاقتصادية. ويمارس السيطرة العامة مكتب خطة السنوات الأربع المسؤول بمعيّة وزير الرايخ للأراضي الشرقية المحتلة عن جميع الممتلكات الواقعة تحت الوصاية، مع التركيز الخاص على تخصيص المواد الأولية التي لأجلها عُيِّنَ مفتش عام لجمع وتسليم المواد الأولية في الأراضي الشرقية المحتلة كمفوض خاص ضمن مكتب الخطة. وتتمتع هيئات متنوعة أخرى من هيئات الرايخ بالولاية على دمج مختلف أشكال النشاط الاقتصادي في الأراضي الشرقية المحتلة بحقول نشاطها الخاص في الرايخ، وذلك من خلال إدارة هذه الأراضي. ولوزارة الغذاء والزراعة الفدرالية سلطة على الإنتاج الزراعي من خلال عاملين مُعَارين لدوائر الزراعة في الأراضي المحتلة، ومن خلال إشرافها على شركة إدارة الزراعة الألمانية الشرقية، ودائرتها الخاصة بصيد السمك في أنهر المجال الشرقي. ويتمتع شبير بالولاية على علاقة الاقتصاد بالقوات المسلحة (Wehrmacht) من خلال سيطرته على (أعضاء هيئة الأركان الاقتصادية في الشرق) التي تتحكم بكامل اقتصاد الأراضي الخاضعة للإدارة العسكرية وتحافظ على اتصال وثيق بالإدارة المدنية؛ وله أيضًا سلطة على إعادة الإعمار الصناعي من خلال قدراته التقنية المتنوعة وقيادته لمنظمة توت (الموت). ويخضع الإنتاج الصناعي لمختلف مجموعات الرايخ من خلال اللجان الشرقية، كلجنة صناعة الحجر والصلصال والزجاج والسيراميك. وتتركّز التجارة في مجموعة الرايخ للتجارة، أما المعاملات المصرفية والمالية فتخضع لسيطرة مصرف الرايخ. ضوابط العمل تمارسها منظمة توت، وخدمة العمل، والمفوض العام للإمداد بالقوى العاملة.

النشاط الاقتصادي يديره مباشرة أوصياء لمصلحة الرايخ. وبينما يستند مبدأ الوصاية شكليًا إلى استيلاء الرايخ على الممتلكات العامة للاتحاد السوفياتي، فإن الوزن الراجح لهذه الممتلكات في الحياة الاقتصادية للمنطقة أتاح للأوصياء أن يتولوا الإدارة العامة لحقول مصالحهم الإنتاجية. وبينما كان كثير من الأوصياء

في بداية الأمر مجرد إداريين مرتجلين، نشأت مع الأيام، وبالتضافر مع نشاط هيئات الرايخ المعنية، شبكة من شركات الوصاية الاحتكارية تغطي جميع فروع الإنتاج والتوزيع، ويقع مقر إدارتها في الأراضي المحتلة. وأُدْخِلت الشركات الألمانية الخاصة إلى الأراضي الشرقية المحتلة ضمن إطار شركات الوصاية، وهي تسمى منشآت الوصاية (Patenbetriebe)، وتعمل على أساس التعاقد مع شركة الوصاية المعنية. ويقتصر النشاط الاقتصادي المحلي على مجال الحرف وتجارة التجزئة. وأُدْخِلَت الشركات الخاصة الألمانية إلى بلدان البلطيق في وقت مبكر أكثر من الأماكن الأخرى في الأراضي السوفياتية المحتلة، إذ بقي فيها قاعدة للاقتصاد الخاص. وعملت منشآت الوصاية على أسس مختلفة في بلدان البلطيق أيضًا: فبينما كُلِّفَت الشركات الألمانية بالنشاط التجاري العام في محافظة معينة من روسيا المحتلة، فإنها لم تُكَلَّف في بلدان البلطيق إلا بفروع مخصوصة من التجارة في المنطقة بكاملها. ويشرف على ذلك كله مفوض الرايخ الذي شكل أنظمة كاملة من التنظيمات الاقتصادية والإدارة الذاتية لهذه الغاية. يتخذ ذلك في الأراضي الشرقية شكل الروابط الاقتصادية للمنظمات الوظيفية والغرف الاقتصادية للمنظمات الجغرافية. في أوكرانيا شكلت روابط اقتصادية على أساس وظيفي لإدارة الصناعة. تخضع هذه المنظمات كلها لسيطرة الألمان ولإشراف مفوضية الرايخ المباشر. كانت الحرف اليدوية في بلدان البلطيق منظمة في الأرتيل (Artel) السوفياتي وأعيد تنظيمها في ما سمي بمركز الروابط الحرفية، المبني على مبدأ القيادة، تحت سيطرة مفوض خاص من جملة معاوني مفوض الرايخ. واستُبْقِيَت منظمات محلية أخرى أيضًا في حياة بلدان البلطيق الاقتصادية على نطاق ضيق، كالتعاونيات، وأُخْضِعَت أيضًا لعملية إعادة تنظيم استُحْدِثَت فيها مراكز مسؤولة أمام الألمان في شأن بعض المهمات الإدارية الروتينية.

يخضع النشاط المالي لضبط نظام مصرفي ألماني مزدوج منظم على مستوى مفوضية الرايخ. لكل مفوضية من مفوضيات الرايخ مصرف إصدار ونظام مصرفي عام، وهما منظمان مباشرة تحت سلطة مفوض الرايخ لكنهما متصلان عبر وحدة العاملين، والعملة، وإجراءات المقاصة مع مصرف الرايخ.

بناء على الأساس القانوني الذي تشكله مراسيم التجنيد العام الصادرة عن وزير الرايخ للأراضي الشرقية المحتلة والتي تكملها المراسيم التنفيذية الصادرة عن مفوضي الرايخ ذوي الصلة، تقوم مكاتب العمل ولجان الاستخدام بتشغيل العمال المحليين والألمان للخدمة في منظمة توت (Todt)، وخدمة العمل في ألمانيا والأراضي الشرقية المحتلة. ونُظِّمَت في أوكرانيا منظمة خدمة العمل للخدمة الفورية. وهي مكونة من العمال المحليين لكن الألمان هم قادة الوحدات.

تقع المسائل الإدارية الروتينية التي لا صلة لها بمصالح الرايخ ضمن إطار إدارة الأراضي المحتلة بصورة كلية. ويُدَار معظم هذه المسائل إدارة مباشرة بواسطة دوائر المفوضية المعنية.

أُنْشِئَت في مقر كل مفوض للرايخ محكمة عليا ألمانية، ومحكمة ألمانية في مقر كل مفوض عام. علاوة على ذلك، أُنشئت محكمة خاصة قرب كل محكمة ألمانية عادية. ولهذه المحاكم الألمانية صلاحيات بتّ القضايا المدنية والجزائية في جميع الحالات التي تعني الرايخ أو أبناء العرق الألماني أو مصالح الرايخ الألماني، في كلّ ولاية قضائية أخرى تختص بها بموجب مرسوم. وهي تطبق قوانين الرايخ. إضافة إلى ذلك يتمتع المفوض العام والمفوضون الإقليميون بصلاحيات قضائية في القضايا الجزائية البسيطة. وتدير القوات المسلحة محاكم عسكرية، كما تدير شرطة الأمن محاكم عسكرية مستعجلة. وفي بلدان البلطيق أعيد إحياء البنية القضائية ما قبل السوفياتية بكاملها، استنادًا إلى القانون المحلي، لكن المرسوم الذي أعاد العمل بها نص بوضوح على وجوب عملها ضمن الحدود التي يضعها النظام القضائي الألماني. ففي إستونيا أعيد فتح المحكمة العسكرية تحت إشراف المفتش العام للقوات الإستونية المسلحة الذي عيّنه الألمان. وفي المناطق الروسية القديمة، جرت محاولة لإعادة فتح المحاكم المحلية ولكن على المستوى المحلي فحسب، وحتى هذه المحاولة لم تتقدم بعيدًا؛ إذ أعيد العمل بالقانون القيصري. أما بالنسبة إلى الباقي فوُضِعَت الإدارة القانونية في أوكرانيا في أيدي وسطاء محليين لا صلاحية لهم إلا في

القضايا البسيطة، أما في الحالات المشكوك فيها فهم يطبقون القانون الألماني. وتبت المحاكم الألمانية في أوكرانيا، بموجب مرسوم، كل قضية مدنية وجزائية هامة، وتستطيع المكاتب القانونية للإدارة المدنية أن تحول إليها أي قضية ترى تحويلها.

4. استغلال أوروبا المحتلة

الضوابط السياسية

ينبغي ألا يقودنا تنوع أنماط السيطرة على أوروبا المحتلة قط إلى الاعتقاد بأن أهداف هذه التخطيطات المتنوعة مختلفة. فهذه الأشكال كلها لا تخدم إلا غاية واحدة: استعمال موارد أوروبا من حيث المواد الأولية، والقوى العاملة، والقدرات الإنتاجية لخدمة ألمانيا. لن يستطيع وصف التفصيلات الإدارية مهما كان مفصلًا أن يكشف عن هذا. لكن أنماط التحكم بالقوى العاملة والاقتصادات تُظْهِر بوضوح أنه يتجاوز الاختلافات في أنماط الإدارة وأن القوى العاملة والضوابطَ الاقتصادية يتم التحكم بها والتلاعب بها بصورة مركزية من برلين، من دون الالتفات إلى النظريات الجميلة في الحكم العسكري والنظام الجديد مما قد تقدم وصفه هنا وفي متن النص الأصلي.

لا بد للتحكّم السياسي من أن يكون كليًا، آمنًا، وموحدًا بغية ضمان الاستغلال الأكمل للقوى العاملة والموارد الاقتصادية. ولا يتحقق هذا التحكم عبر الأجهزة الإدارية التي تم وصفها، بل عبر هيئتين: الحزب النازي في أوروبا المحتلة تعاونه المجموعات الشعبية من الألمان العرقيين، والإس إس والشرطة.

لقد نوقشت طريقة عمل المجموعات الشعبية بالتفصيل. كما تم تحليل دور الحزب النازي في أوروبا المحتلة في هذا الملحق. ويبقى علينا أن نضيف القليل إلى تحليل دورالشرطة والإس إس في الأراضي المحتلة. ينشط هِملر في ألمانيا وفي أوروبا المحتلة من خلال القيادات العليا للإس إس والشرطة في كل دائرة فيلق. وهم يوجدون في كل أرض محتلة حيث يشغلون عادة منصبين: أحدهما القائد الأعلى للإس إس والشرطة، والثاني المسؤول الرسمي المكلف

بالسلامة العامة في الآلة الإدارية المركزية للمنطقة المحتلة. ففي الحكومة العامة وكيل الوزارة للسلامة العامة في مكتب الحاكم العام هو القائد الأعلى للإس إس والشرطة. وفي المحمية، وزير الدولة ك. هـ. فرانك هو القائد الأعلى للإس إس والشرطة. وفي النروج، شدّدنا آنفًا على دور ريديس، جنرال الشرطة. وفي هولندا، المفوض العام للمهمات الخاصة هو القائد الأعلى للإس إس والشرطة، وعلى ذلك فقِس (عن روسيا المحتلة، أنظر أعلاه). واللافت أن القيادة العليا للإس إس والشرطة تتلقى الأوامر المباشرة من هِملر، من دون وساطة الآلة المركزية في المنطقة المحتلة، بقطع النظر عمّن يحكم فيها. وثمة نص صريح[18] على هذا في الدوريات الألمانية. ويسود الوضع نفسه بالنسبة إلى القوات المسلحة الألمانية في أوروبا المحتلة.

الضوابط الاقتصادية[19]

يصح هذا أيضًا بالنسبة إلى الضوابط الاقتصادية الألمانية في أوروبا المحتلة. فهي متماثلة الشكل، وتتجاوز اختلافات الوضع القانوني لمختلف الأراضي المحتلة، وتخضع للتحكم المركزي والتلاعب بها من برلين. إن من شأن وصفها بالتفصيل أن ينوف على نطاق هذا الملحق، ولا يمكننا هنا أن نرسم لها أكثر من مخطط موجز.

تستند الضوابط الاقتصادية في ألمانيا إلى تكامل المؤسسات الحكومية والمؤسسات ذات الحكم الذاتي. فالغرف والمجموعات الإلزامية لكل رجل أعمال، والعاملة بمقتضى مبدأ القيادة تمنح الحكومة النازية إمكانية تنفيذ سياساتها بأقل عدد ممكن من العاملين والقدر الأكبر من الفعالية. ونظرًا إلى هذه السمة الثنائية التي تتسم بها الضوابط الاقتصادية في ألمانيا، كان تكييف المؤسسات الاقتصادية في البلدان المحتلة إلزاميًا، كما أنه نُفِّذَ في الواقع أيضًا. كان لا بد لهذا التكييف من أن يمتد إلى القطاعين العام والخاص من الأنظمة

(18) *Neue Ordnung*, 29/8/1943 - 5/9/1943.

(19) بالنسبة إلى روسيا المحتلة، انظر أعلاه.

الاقتصادية المحلية. ولذلك، كان لا بد في كل بلد محتل من القيام بأمرين إما على أيدي الألمان أنفسهم (كما في بولندا وروسيا) وإما على أيدي الحكومات المحلية: إقامة هيئات لتخصيص حصص المواد الأولية؛ وإنشاء غرف و/أو روابط تجارية ومهنية إلزامية. ونُفِّذَ الإجراءان في كلّ موضع.

في هولندا، تم تشكيل مجلس للتنظيم الصناعي (Raad van Bedrijfsleven) من ست مجموعات اقتصادية وغرفة للتجارة. ويوازي هذا المجلس بوضوح غرفة الاقتصاد القومية الألمانية. وتنقسم المجموعات الصناعية وفقًا للأنموذج الألماني: العضوية الإلزامية ومبدأ القيادة. وأُنْشِئَت مكاتب قومية (Ryksbureaus) لتخصيص حصص المواد الأولية، على غرار مكاتب الرايخ الألمانية. واستحدثت عقب هيئة الغذاء، هيئة للأرض مقسمة إلى أربع دوائر (الشعب والتربة؛ الإنتاج؛ التموين الغذائي؛ الإدارة والتعليم والإحصاء)، بينما يقوم مكتب قومي زراعي بتخصيص الحصص الغذائية.

في بلجيكا، تعتبر اللجنة المركزية الصناعية (Comité Central Industriel) نظيرة للغرفة الاقتصادية القومية الألمانية. وهي تتألف من مجموعات. إنّ المؤسسة القومية للزراعة والغذاء (Corporation Nationale de l'Agriculture et de l'Alimentation - C.N.A.A.) هي هيئة الغذاء البلجيكية. والمكاتب المركزية للبضائع هي مكاتب تخصيص حصص المواد الأولية.

تحت إدارة بيشلونّ وزير الإنتاج (ووزير العمل موقتًا)، أنشأت حكومة فرنسا فيشي منظومة من مكاتب تخصيص الحصص وشبكة معقدة من الروابط التسلطية للتجارة والمهن، وهي المسماة بلجان التنظيم (حوالى 190)، كما حوّلت غرف تجارتها إلى غرف اقتصادية.

في النروج، أُنْشِئَت عشر مجموعات مهنية (للتجارة، والحرف اليدوية، والمصارف، وصيد السمك، والتأمين، والفنادق والمطاعم، والشحن البحري، والنقل). ونُظِّمَت الزراعة إلزاميًا في الروابط الزراعية (Bondesamband).

تتكون الغرفة البولندية المركزية للاقتصاد برمته من أربع مجموعات

أساسية هي: الصناعة والنقل؛ الغذاء والزراعة؛ الخشب والنجارة؛ والعمال. وتنقسم كل من المجموعات إلى روابط مهنية مختصة (مجموعات اقتصادية). وتتركز السيطرة على المواد الأولية في مجالس (الحديد والفولاذ؛ الفحم؛ المعادن؛ الجلد والفرو؛ النسيج؛ المنتوجات الكيميائية؛ الذهب وسواه من المعادن الثمينة؛ المواد المستعملة؛ مواد البناء؛ الورق وسواه من السلع).

للمحمية تنظيم مزدوج. ففي وزارة الدولة الألمانية (فرانك)، ثمة مجلس للفحم يعنى بتخصيص حصص الفحم والخشب ونوّاب لتخصيص حصص بقية المواد والتحكم بالنقل. وللحكومة الذاتية الاستقلال مجلس إشراف برئاسة وزير الاقتصاد، بيرتش. ويُنَظِّم مجال الأعمال إلزاميًا في اتحادات مركزية (للصناعة، والتجارة، والحرف، والمصارف... إلخ) تنقسم إلى مجموعات اقتصادية ومهنية. والمنظمة الزراعية العليا هي الرابطة المركزية للزراعة والثروة الحرجية، المكونة من روابط إقليمية لبوهيميا ومورافيا ذات الأقسام الوظيفية.

يمكننا الاكتفاء بهذه الأمثلة. إن إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية المحلية يوفر التربة التي يمكن للضوابط الألمانية أن تنمو فيها.

هذه الضوابط الألمانية هي، مرّة أخرى، على نوعين: من خلال هيئات الصناعة الألمانية الذاتية الإدارة ومن خلال الهيئات الحكومية الألمانية.

تتمثل الصناعة الألمانية في كل بلد محتل بوساطة غرفة التجارة الألمانية في الخارج. وتتمثل أهم الشركات الألمانية في مجالس إدارتها؛ وتوجد 37 غرفة كهذه في الخارج، 15 منها في القارة الأوروبية وحدها. وظيفتها بيّنة. الغرفة الألمانية في هولندا تعترف صراحة بأنها تعتبر تحويل القوى العاملة الهولندية إلى الأراضي الشرقية المحتلة من أهم مهماتها[20]. منظمتها المركزية هي الغرفة الاقتصادية القومية الألمانية.

المجموعات الألمانية تساند نشاط الغرف الألمانية. وتقيم مجموعات عدةٌ

---

(20) *Deutsche Bergwerkszeitung*, 6/4/1943.

مكاتب لها في أوروبا المحتلة لمساعدة الهيئات الألمانية على إقامة علاقات مع نظيراتها المحلية وضمان سير أعمال أعضائها. اتحادات الرايخ الألماني، أي الكارتيلات القومية العليا في حقول الفحم والحديد والفولاذ والألياف الكيميائية والقنّب التي ستناقش أدناه إنما صُمِّمَت بغية «تنظيم» الموارد الأوروبية. ولا تكاد تعوزنا الإشارة إلى أن الشركات الألمانية، متى سمح لها حجمها بذلك، تستمر في تشغيل فروعها، بينما كانت روسيا، على ما بيّناه آنفًا، حقلًا جديدًا كليًا للاستغلال. أضيفت إلى جميع منظمات الأعمال الألمانية هذه - من غرف، ومجموعات، وكارتيلات، وشركات - إضافة هامة عام 1942، ألا وهي اللجان الرئيسة التابعة لوزارة الأسلحة والإنتاج الحربي بقيادة شبير. تتولى هذه اللجان المكونة من مهندسي شركات خاصة «تنسيق» الإنتاج عبر تنميطه وترشيده، ويقيم الكثير من أمثال هذه اللجان بعثات له في الخارج. وفي كثير من الحقول، تُنَسَّق الهيئات الذاتية الإدارة للصناعة الألمانية في هيئة واحدة.

تهتم هيئات حكومية ألمانية لا تحصى بنهب أوروبا المحتلة. ثمة، طبعًا، وفي الطليعة، الدوائر الاقتصادية في الإدارة المدنية أو العسكرية للبلد المحتل. ولكنها، في المقام الأول، مجرد أدوات تنفيذية للسياسات التي ترسمها الهيئات القومية الألمانية التي تتخذ لها أيضًا تمثيلًا مباشرًا في الخارج.

في ذروة الأهمية يأتي مفتشو الأسلحة منذ عام 1942 تحت ولاية وزارة التسلح والإنتاج الحربي بقيادة شبير. ثمة من حيث المبدأ مفتش واحد لكل منطقة محتلة، أما في فرنسا فثمة ثلاثة منهم. ويتم التنسيق بينهم في هيئة أركان اقتصاد الحرب والتسلح لفرنسا. وتنقسم مفتشيات التسلح إلى قيادات التسلح. ويرئس كلتيهما ضباط متقاعدون في معظمهم ومتمرنون في الاقتصاد أو الهندسة. ويقع الضبط المركزي لهؤلاء كلهم في مكتب التسلح التابع لوزارة شبير.

لمعظم المفوضين والمفتشين العامين وكلاء في أوروبا المحتلة، وللمفوض العام لإنشاء المباني وكلاء في كل بلد، وللمفتش العام وكلاء للشحن البحري في كل مرفأ أجنبي. وثمة وكلاء كذلك لوزارتي النقل والبريد. وليس من وراء عرض قوائم شاملة لجميع الوكالات طائل يرجى.

عملت ألمانيا من أجل هدفين أساسيين في أوروبا المحتلة: تحويل المواد الأولية والآلات إلى ألمانيا واستعمال القدرات الإنتاجية لأوروبا المحتلة. تحويل السلع من فرنسا كان أمرًا مطلوبًا، في جزء منه، بمقتضى اتفاقية الهدنة، على أن تُرْفَع الطلبات بوساطة لجنة الهدنة التي تستعمل آلة الحاكم العسكري الألماني لتنفيذ طلباتها. لكن الأرجح أن هذا هو الوجه الأدنى أهمية من مسألة الاستغلال. فالأهم اقتصاديًا هو المعاملات المموّهة على شكل عقود بين ألمانيا وأوروبا المحتلة.

وُضِعَت السلطة التامة لاستغلال أوروبا المحتلة في يدي غورينغ باعتباره مندوب هتلر لخطة السنوات الأربع. وعُنْوِنَ الإذن الصادر في 26 آب/ أغسطس 1940 بعنوان «مرسوم حول الاستعمال المخطط للأراضي الغربية المحتلة لخدمة اقتصاد الحرب الألماني»، ثم عُنْوِنَ مرسوم 15 آب/ أغسطس 1941 أيضًا بعنوان «مرسوم حول استعمال الأراضي الشرقية المحتلة لخدمة اقتصاد الحرب الألماني». وصدر عدد كبير من المراسيم التنفيذية على أساس هذين الإذنين. وهي تتركز حول مسألتين أساسيتين: تحويل الطلبيات الألمانية من ألمانيا إلى أوروبا المحتلة وتحويل المواد الأولية.

خدمة لغاية تسجيل الطلبيات (Auftragsverlagerung)، أُنشئ ما سمي بوكالات الطلبيات المركزية (Zentralauftragsstellen) في بروكسل - لبلجيكا وفرنسا الشمالية؛ وفي باريس - لفرنسا؛ وفي لاهاي - لهولندا؛ وفي أوسلو - للنروج؛ وفي بلغراد - لصربيا؛ وفي كوبنهاغن - للدنمارك.

شُكِّلَت هذه الوكالات المعروفة عادة باسم تزاست (Zasts) على أعلى مستويات السلطات المدنية أو العسكرية في البقعة المحتلة لكنها تُدار بصورة مركزية من برلين مباشرة. ولا يمكن تسجيل أي طلبية من دون موافقتها. ويحض رجال الأعمال الألمان على تحويل الطلبات إلى أوروبا المحتلة. ولكن يُحَظَّر عليهم أن يقوموا بذلك مباشرة. فعليهم أولًا أن يتقدموا من روابطهم المهنية (أي مجموعاتهم) التي تتقدم بطلب من التزاست الذي يبدأ، بدوره، المفاوضات مع الروابط المهنية المحلية في منطقته، وهي أخيرًا تقوم

بتوزيع الطلبيات على أعضائها. هكذا تتضح أهمية الهيئات الذاتية الإدارة في ألمانيا وأوروبا المحتلة. فمن دون وساطتها كان من شأن التزاست أن تحتاج إلى عدد هائل من العاملين، بينما يمكن أن يكون عددهم قليلًا جدًا، وهو فعلًا كذلك، جراء تفويض السلطة إلى المجموعات والغرف.

أفضت السيطرة على تسجيل الطلبيات بالضرورة إلى التحكم بتدفق المواد الأولية. وفي 21 آب/ أغسطس 1942، جُعِلَت التزاست المراجع العليا للمعاملات التالية: التحكم بتدفق المواد الأولية من أوروبا إلى ألمانيا؛ ومن ألمانيا إلى أوروبا المحتلة؛ وبين الأراضي المحتلة؛ وبين الأراضي المحتلة والخارج. كل معاملة للمواد الأولية تحتاج إلى موافقة التزاست.

يلزم عما تقدم أن الهيئات القومية الألمانية، ولا سيّما وزارة التسلح والإنتاج الحربي، تتحكم كليًا في حياة أوروبا الاقتصادية بينما لا يعدو القادة المدنيون والعسكريون في الأراضي المحتلة أن يكونوا مجرد وكلاء يتوجب عليهم أن يؤازروا الهيئات القومية الألمانية بكل ما أوتوا من سلطات وعاملين.

اعتمدت طرائق مماثلة في مجال ضوابط القوى العاملة. الهمّ الأول للألمان هو إما استحداث مكاتب مبادلة العمل وإما تغييرها. كان لا بد من استحداث مكاتب مبادلة العمال في بولندا وروسيا. أما في بقية أنحاء أوروبا المحتلة، فقد منحت الحكومات المحلية مكاتب مبادلة العمال سلطات كبرى ووضعتها تحت ضوابط أشد صرامة من فوق. لكن الألمان كانوا أقل حظًا في محاولاتهم لتشجيع استحداث جبهات عمالية محلية. من ذلك أن U.T.M.I في بلجيكا، وN.A.F. في هولندا ليستا أكثر من مجرد ظلال شاحبة للجبهة العمالية الألمانية، بينما أخفقت المحاولة كليًا في النروج. يتخذ المفوض الألماني العام للإمداد بالقوى العاملة، ف. زاوكل وكلاء له في كل أرض محتلة، ويستعمل دوائر الاقتصاد أو العمل في الإدارة العسكرية أو المدنية لترحيل العمال المحليين إلى ألمانيا.

تتلقى ألمانيا باستمرار مساهمات وقروضًا من أوروبا المحتلة والحليفة، وقد بلغت قيمتها الآن حوالى 20 مليار مارك سنويًا. وتتكون هذه الدخول من

تكاليف الاحتلال، والضرائب، والزيادة في مخالصة الديون الألمانية، وبيع الأوراق الحكومية الألمانية من المصارف الأجنبية. ولما كانت ألمانيا عاجزة عن تصدير ما يكفي من الصادرات، فإن أرصدة المخالصة تستمر في التزايد.

5. بحثًا عن التعاون مع أوروبا المحتلة

أيًا كان الوجه الذي نتناوله من أوجه الحكم العسكري الألماني، فإنها كلها تخدم غاية واحدة: استغلال أوروبا. الطرق الأخرى ألطف مذهبًا وأرهف من تلك التي تقدَّم وصفها. فالملكية تنتقل من الأجانب إلى المالكين الألمان من خلال أي من الحيل الموصوفة سابقًا. والدعاوة السياسية تتدفق بلا انقطاع على أوروبا المحتلة من خلال حيل شبيهة بتلك المستعملة للتحكم بالاقتصادات، ولا سيّما من خلال إقامة غرف الثقافة وعمل العملاء الألمان. ويتم إفساد الجماعات والأفراد المحليين إفسادًا منظمًا. وتُسْتَعْمَل اللاسامية والاستيلاء على ممتلكات اليهود طُعمًا تغرى به الجماعات في أوروبا الغربية المحتلة. ويتدفق المال بسهولة على أمثال كويزلينغ. ويُدْعَى رجال الأعمال وأصحاب المزارع في الدنمارك والنروج وبلجيكا وفرنسا إلى مشاطرة أسلاب أوروبا الشرقية المحتلة كتجار وصناعيين أو مزارعين. وتُدْعَى المصارف الأجنبية إلى الولوغ في الاستغلال المالي لشعوبها والشعوب الأخرى. وتستوعب الإس إس رجال العصابات والمثقفين المقتلَعين، بينما تتيح الأحزاب الفاشية المحلية ملاذًا آمنًا لأولئك الذين ما كانوا ليتمكنوا قط من كسب أرزاقهم في ظل أوضاع سوية.

أُغْرِقَت الأمم الجرمانية والأمم الناطقة باللغات الرومانسية يومًا بعد يوم بوعود المستقبل الباهر كشركاء لألمانيا في إقامة النظام الجديد. وفي حين سَيُكْتَب يومًا تاريخ نظائر كويزلينغ الأوروبيين، من البيّن الآن أن نظرية النظام الجديد والحكم العسكري الألمانية منيت بالإخفاق تحديدًا في تلك البلدان التي صُمِّمَت من أجلها: في الدنمارك، وهولندا، والنروج. ذلك أن «الأخوية الجرمانية» عارضت النازية في كل صورها، المستورد منها والمحلي. وتحوّل الناس المسالمون إلى أناس حاقدين متحمسين ومقاتلين عازمين على القتال.

إن الهزائم التي حدثت في روسيا، وغزو شمال أفريقيا وإيطاليا، والغارات الجوية لم تؤد إلى اطّراح أيديولوجية النظام الجديد والاستعاضة عنها بشعار الدفاع عن أوروبا الحصن فحسب، بل وإلى انتباذ ممارسة الحكم العسكري أيضًا.

> غلبنا وطوّرنا كل الذين وقفوا في وجهنا لكن لمّا نكسَبهم. إذا أردنا أن نكون نزهاء وأن نمتنع عن المبالغة في تقدير عدد الذين هم إلى جانبنا، علينا أن نقرّ بهذا. قد يقول بعضهم: دعهم يكرهونا ما داموا يخافوننا وينقادون لنا. هل للروح فرصة في عملية تحسم بالقوة؟ نحن نقول نعم، ولكن مع تحفظات. فحكومتا ألمانيا واليابان تقران بهذا التأكيد من دون إهمال الناحية العسكرية والسياسية. إن درجة استقلال بلداننا تتوقف على استعدادها للتعاون مع ألمانيا. كرواتيا حليفة؛ هولندا وبلجيكا تتمتعان بإدارة إشرافية تستند إلى حركات مؤيدة لألمانيا كحركات موسرت، إلياس، وديغريل، وللنروج حكومة برئاسة كويزلينغ مشكلة كليًا من النروجيين؛ ومُنِحَت فرنسا وصربيا الحكم الذاتي؛ ونحن ننتهج، حتى في الشرق، سياسة كسب الناس لا مجرد الغلبة والتنمية. فأما الشعب البولندي فطابعه الخاص يستدعي الحَجْر؛ وأما شعوب البلطيق فأُعيد إليها قسم كبير من استقلاليتها. كان نابليون قد أفلح في شن حملته الروسية بجنود من أعدائه السابقين، لكنه لم يتمكن من الاحتفاظ بهم. فإذا كان من الممكن على الإطلاق كسب النفوس المغلوبة والمحتلة، فإن السؤال هو هل تأخّر الوقت كثيرًا أم ما زال الوقت مبكرًا لأمر كهذا. والجواب هو أن الوقت بات متأخرًا بالنسبة إلى بعض الإجراءات، غير أنه ليس متأخرًا كثيرًا جدًا. ومع ذلك، فالوقت مبكر جدًا لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى، وإلى أن يحين الوقت فإن مهمة الحكم في الرقاب تأتي قبل مهمة كسب النفوس. فنحن ندرك بوضوح تام أن استمالة قلوب الناس مسألة لا تزال أصعب من التغلّب على البلاد وتنميتها، وهي تستلزم وقتًا طويلًا وصبرًا أطول...

هذه هي الافتتاحية في صحيفة نازية رسمية نشرت في 5 أيلول/ سبتمبر 1943 تحت عنوان «أُغزُ، نمّ، اكسب النفوس».

الواقع أن ثمة محاولات لاستمالة الشعوب المنهوبة، حتى تلك التي تكاد تعدّ أدنى من مرتبة الإنسان.

القسم الثاني

الاقتصاد الاحتكاري التوتاليتاري

مقدمة

إعادة التنظيم في عام 1942 ومرسوم 2 أيلول/سبتمبر 1943

أدت الهزائم التي منيت بها ألمانيا على أيدي الجيش الأحمر خلال شتاء 1941-1942 إلى إعادة تنظيم للاقتصاد الألماني بدأت في أواخر عام 1941 وانتهت في أوائل صيف 1942. كما أدت الهزائم اللاحقة على الجبهة الشرقية، وعمليات الإنزال في شمال أفريقيا وإيطاليا، وتكاثف الحرب الجوية إلى إعادة تنظيم كلية أخرى للاقتصاد في أيلول/ سبتمبر 1943. يرسم الفصل التالي الخطوط العريضة للتغييرات التنظيمية التي اعتمدت عام 1942، كما يتناول بمزيد من التفصيل تشريعات 1943.

المشكلة التي واجهتها ألمانيا في 1941 - 1942 كانت باختصار كما يلي: تزايدت الخسائر في القوى البشرية والعتاد الحربي تزايدًا سريعًا وبدأت تستنزف الاحتياطيات الألمانية المتاحة. لذلك، بات من الضروري استدعاء المزيد من الرجال إلى الخدمة. ولكن كان لا بد من الاحتياط بحيث يتم تجنب تجنيد العمال الضروريين للصناعات الحربية. فكان من جراء ذلك أن استدعي أصحاب الدكاكين، والحرفيين، وموظفي الإدارات الحكومية، والأجراء، وباتت

حملة إغلاقات أخرى أمرًا محتمًا. وأفضى ذلك إلى تخفيض عدد العاملين المتوافرين لهيئات الضبط والرقابة الاقتصادية، وصار تشديد القيود على حرية رجال الأعمال والمقاولين ضروريًا. ووُجِد الحل في تقوية القطاع «الذاتي الإدارة» في دوائر الأعمال الألمانية، وتبسيط الرقابة على الأسعار والأرباح، وتكثيف الترشيد، وفوق هذا كله إعادة تنظيم جهاز تخصيص حصص المواد الأولية بتفويض المزيد من المهمات إلى المجموعات وإلى الكارتيلات القومية المستحدثة، أي تلك التي أطلق عليها اسم اتحادات الرايخ.

بدأت، في الوقت نفسه، وزارة التسلح والذخائر تعيد تنظيم آلتها. تولى ألبرت شبير الذي خلف ف. توت مكتب اقتصاد الحرب والتسلح (Wehrwirtschafts und Rustungsamt) في القيادة العليا للقوات المسلحة بآلته الإقليمية، وبدأ في بناء قطاعه الخاص «الذاتي الإدارة» - ألا وهو «اللجان الأساسية» والحلقات الصناعية (Industrieringe) المشكلة من المهندسين ورجال الإعمار المستمدين من أقوى الشركات الصناعية. ومنذ العام 1942 فصاعدًا باتت توجد منظمتان متنافستان: منظمة فونك، مع ما تشتمل عليه من وزارة اقتصاد، ومجموعات، وكارتيلات قومية، ومجالس قومية للتحكم بالمواد الأولية، ومكاتب اقتصادية؛ ومنظمة شبير، مع ما تضمه من وزارة تسلح وذخيرة، ومكتب اقتصاد حرب وتسلح، ولجان أساسية.

ولا عجب أن ينشأ التنازع على الصلاحيات. وسرعان ما بات المراقب الخارجي ورجل الأعمال الألماني يعجزان كلاهما عن معرفة من يتولى تحديد حصص المواد الأولية، وتحديد حصص الطلبيات، أو تمشيط العمال الفائضين.

هذا ما وُضِعَ له حد في 2 أيلول/ سبتمبر 1943 بمرسوم صادر عن هتلر[1]، كلف بموجبه شبير بضبط الإنتاج ولم يترك لفونك إلا المالية، والتسليف، والتجارة الخارجية.

---

(1) *Reichsgesetzblatt*, vol 1 (1943), p. 529.

I

مؤسسات الضبط

1. الضوابط الاقتصادية المركزية ووزارة التسلح والإنتاج الحربي

مكاتب التخطيط

تغير عنوان وزارة شبير جراء ذلك وأصبح وزارة التسلح والإنتاج الحربي، وتم تغيير عدد من العاملين. أهم هؤلاء هم:

هانز كيرل (Hans Kehrl) الذي خلف فون هانكن عام 1942 كرئيس للدائرة الأساسية رقم 2 في وزارة الاقتصاد، حُوِّلَ من وزارة شبير ووُلِّيَ على مكتب شبير الجديد الخاص بالمواد الأولية. أعفي الدكتور فريدريش فالتر لاندفريد وكيل الوزارة في وزارة الاقتصاد، من مهماته في كانون الأول/ ديسمبر 1943 وخلفه قائد لواء الإس. إس. الدكتور فرانتس هايلر، قائد المجموعة القومية «تجارة». وشغل مكان هانز كيرل في وزارة الاقتصاد قائد الإس إس أوتو أوهلندورف المدير الأعلى للمجموعة القومية «تجارة».

يقع تحت قيادة غورينغ بصفته مفوضًا لخطة السنوات الأربع، مكتب للتخطيط المركزي (Zentrale Planung). وهو يتكون من: غورينغ كرئيس؛ بول كورنر، وكيل وزارة في مكتب خطة السنوات الأربع؛ إرهارد ميلش، وكيل وزارة في وزارة الطيران وماريشال البر؛ فالتر فونك، وزير الاقتصاد؛ وألبرت شبير، وزير التسلح والإنتاج الحربي. وسوف تظل وظائف هذه اللجنة محدودة

جدًا. لا يكاد التخطيط البعيد المدى يكون ممكنًا في فترة تفرض فيها القرارات الاقتصادية على ألمانيا وتصبح فيها السرعة جوهر الإدارة. ومع ذلك فمن الجائز للمرء أن يفترض أن القرارات الأساسية (كنقل صناعات بكاملها... إلخ) ربما كان يتخذ في مكتب التخطيط المركزي.

يعمل شبير بصفة مزدوجة. فهو، كوزير للتسلح والإنتاج الحربي، مسؤول عن المصانع والمنشآت المنخرطة في الإنتاج الحربي. وأكدت الصحف الألمانية أن فونك يتحكم بخمسة وتسعين ألف مؤسسة وأن شبير يتحكم بتسعين ألفًا منها، وإن كان قطاع فونك يعمل فعليًا لمصلحة الإنتاج الحربي. لكن شبير هو أيضًا المفوض العام لمهمات التسلح في خطة السنوات الأربع، وأصبحت صفته الآن لـ «مهمات التسلح والإنتاج الحربي». وهو مكلف، بهذه الصفة، بأن يكيف الاقتصاد في قطاعات لا تدخل مباشرة تحت سلطته وفقًا لمقتضيات اقتصاد الحرب. ولهذه المهمة استحدث غورينغ مكتبًا للتخطيط (Planungsamt) وأوكل إدارته إلى كيرل الآنف الذكر. هنا تتخذ القرارات النهائية حول تخصيص حصص المواد الأولية على أساس الطلبات الواردة من أصحاب الكوتات، كالقوات المسلحة، منظمة توت، الإس. إس. والشرطة، وزارة الاقتصاد للقطاع المدني... إلخ.

وزارة التسلح والإنتاج الحربي

تنقسم الوزارة إلى قطاع إداري (يشتمل على المكتب المركزي، ومكتب التسلح، ومكتب للشؤون الاقتصادية والمالية) والدوائر المسماة بدوائر الإنتاج. بصورة عامة يقال إن مهمات الوزارة تدور حول ثلاثة أشياء: التنسيق، الإنتاج، والاتصال. ضابط اتصال شبير مع بقية الهيئات، خصوصًا وزارة الاتصال، هو ك. أ. هيتلاغه من مصرف كومرتزبنك (Commerzbank).

هكذا تصبح المجموعات والكارتيلات القومية، على الرغم من بقائها تحت إشراف فونك إداريًا، بمنزلة الوكالات لوزارة شبير. ولا يقتصر الأمر على المجموعات بل يتعداه إلى الهيئات الإقليمية لوزارات تنظيم الاقتصادات والغذاء - أي المكاتب الاقتصادية الإقليمية ورابطة المزارعين الإقليمية

تحديدًا - التي جعِلَت خاضعة لوزارة شبير التي أصبحت على هذا النحو تتحكم بجميع الهيئات على المستوى الإقليمي. كذلك أصبح حال جميع الهيئات المعنية بضبط المواد الأولية، وهو أمر تم التعبير عنه بتعيين كيرل كرئيس لدائرة المواد الأولية. ووُضِعَ كارتيل الفحم القومي بكامله تحت إمرة شبير. كما أنه تولى التحكم بالقوى العاملة عبر تعيين مهندس للإمداد بقوى الرايخ العاملة هو ج. فريدريش من هيئة مهندسي الإمداد بالقوى العاملة وهيئة مهندسي الإمداد بالقوى العاملة الإقليمية لجميع المنشآت التي تستخدم 800 عامل أو أكثر.

بموازاة تقوية الضوابط البيروقراطية في وزارة شبير، مضت عملية توسيع قطاعها الذاتي الإدارة. فاللجان الأساسية المقسمة إلى لجان خاصة والمكونة منها، والحلقات الصناعية تولت سلطات كبرى وباتت الآن تحجب المجموعات والغرف.

أُجريت تغييرات مهمة جدًا ولا تزال تُجرى على المستوى الإقليمي. ويتضح بصورة متزايدة أن الوحدة المحورية للتحكم بالاقتصاد تصبح شيئًا فشيئًا الـ Rüstungsbezirk أو «تفقّد الأسلحة» التي تتطابق، بدورها، مع دائرة الفيلق. واستثنيت الولاية الإقليمية لمهندسي الإمداد بالقوى العاملة. ومن نتائج ذلك أن صار جميع وكلاء شبير، بصفته وزيرًا ومفتشًا عامًا للمياه، والطاقة، والطرق، يعملون في مناطق تفقّد الأسلحة. ولما كانت ضوابط الإنتاج هي الحاسمة في اقتصاد الحرب، برزت دائرة الفيلق بروز وحدة سياسية محورية.

نظرة إلى وزارة الرايخ للتسلح والإنتاج الحربي

الوزير: ألبرت شبير

وكيل الوزارة: شولتزه - فيليتز

تنظيم الوزارة على المستوى القومي

التنظيم البيروقراطي:

المكتب المركزي: رئيس بلدية نورمبرغ، ليبل

مكتب التسلح: الليوتنانت جنرال فيغير

الشؤون الاقتصادية والمالية: الدكتور ك. أ. هيتلاغه مصرف كومرتزبنك

دوائر الإنتاج:

المواد الأولية: هانز كيرل

تموين الأسلحة: الدكتور فالتر شيبر

الهندسة بالنسبة إلى مواد القتال الناجزة: زاوِر

إنتاج المواد الاستهلاكية: المهندس زيباور

البناء: شتوبه – ديتليفسن[2]

الإمداد بالطاقة: شولتزه – فيليتز

القطاع الذاتي الإدارة:

اللجان الأساسية (المقسمة إلى لجان خاصة)

1 – القوات المسلحة والتجيهزات العامة: فيلهلم تزانغن (مانسمان)

2 – العربات المدرعة والجرارات: المهندس فالتر روهلاند (أوغ. تيسن هوِته) المتعاون مع: لجنة العربات المدرعة (لجنة المدرعات) الدكتور بورشه وغودريان.

3 – بناء السفن

4 – الذخائر – البروفسور الدكتور ألبرت فولف (مصانع الأسلحة والذخيرة الألمانية) (Deutsche Waffen und Munitionsfabriken).

5 – هياكل الطائرات – المهندس كارل فرايداغ (مصنع هنشل للطائرات) (Henschel Flugzeugwerke A.G.).

---

(2) عُزل.

6 - محركات الطائرات

7 - تجهيزات الطائرات

8 - المحركات (Triebwerke) - الدكتور وليام فيرنر (Auto Union)

9 - الآلات - كارل لانغه (المجموعة الاقتصادية، صناعة الآلات)

10 - التجهيزات الكهربائية هي أيضًا حلقة الصناعة (Industriering) - الدكتور لوشن (اتحاد سيمنز)

11 - مركبات السكك الحديد - غيرهارد ديغنكولب

12 - الإنشاءات الخشبية والثكن

13 - الإعمار - المهندس برونو غيرتنر (فايس وفرايتاغ)

14 - الطاقة والمتفجرات

15 - لجنة الاتجار بالأسلحة (Arbeitsgemeinschaft Ruestungshandel) - المتمتعة بحقوق مساوية لحقوق اللجان الأساسية - كونزل هومل.

شركات:

روستونغزكونتور، شركة محدودة المسؤولية. المدير: الدكتور هيتلاغه، لتخليص حصص الفولاذ والمعاملات المالية الناتجة عن الحجز الاحتياطي الدوري على الأسهم.

غينيراتوركرافت أ. غ.، أسستها الشركة السابقة أصلًا، لكنها أصبحت ملكًا لصناعة الخشب (50 في المئة)، الرايخ (22.5 في المئة)، صناعة الفحم (10 في المئة)، وصناعة الوقود النباتي والنفط (17.5 في المئة).

فستكرافتشتوف أ. غ.، أسستها 1 و2، لترويج الوقود الصلب للعربات المؤللة.

هيريس - روستونغزكريديت أ. غ. لإدارة التسليفات الطويلة الأمد للصناعة.

يتعزز الركن البيروقراطي بركن «الإدارة الذاتية» من الوزارة، الذي تمثله اللجان والحلقات. ومثلما تعمل وزارة الاقتصاد عبر الوكلاء البيروقراطيين وعبر الإدارة الذاتية في الصناعة (المجموعات والغرف)، كذلك تعمل وزارة شبير.

جاء تأسيس اللجان والحلقات نتيجة لإخفاق نظام الضبط الألماني الذي راح يتّضح تدريجيًا خلال شتاء 1941 - 1942، أي تحت وطأة الهزائم التي منيت بها ألمانيا على الجبهة الروسية. وُجِّهَ الجهد كله عندئذٍ لترشيد اقتصاد الحرب الألماني، أي لتحقيق ناتج أكبر بتوظيف كمية أقل من القوى العاملة، والآلات، والمواد الأولية.

تحقيقًا لهذا الهدف أنشأت وزارة شبير اللجان الأساسية والحلقات الصناعية. كانت المبادئ التنظيمية الكامنة في النظام الاقتصادي الألماني تتحدد تبعًا للفروع الصناعية، وهي لا تزال تتحدد بها بقدر ما يتعلق الأمر بضبط المواد الأولية. أما اللجان الأساسية والحلقات، فهي تتحدد بالمنتوجات (دبابات، محركات ديزل، محامل كريات، براشم... إلخ). إذا كان المنتوج الناجز، كالدبابة مثلًا، يتكون من عدد من الأجزاء المختلفة التي تنتجها فروع عدة من الصناعة، تشكل لأجله لجنة أساسية.

أما إذا كان المنتوج يستعمل في عدد من المشروعات الصناعية (مثل محامل الكريات التي تستعمل في الدبابات وسواها من المنتوجات)، فتشكل عندئذٍ حلقة صناعية. بينما تضم اللجنة الأساسية الصناعات التي تصنع أجزاء من منتوج ناجز، فإن الحلقة تضم جميع الصناعات التي تستعمل منتوجًا مخصوصًا. وتتألف اللجان والحلقات حصريًا من مهندسين، ورجال بناء، ولا يدخل فيها المحامون، والإداريون، والخبراء الماليون.

اعُتِبَر تشكيل هذه الهيئات دليلًا على أن الرأسمالية هلكت في ألمانيا وأن

دافع الربح انعدم. لكن الحكمة تقتضي منا أن نتذكر، استنادًا إلى استقصاء أجري برعاية و. تزانغن، قائد مجموعة العمل الصناعية ورئيس اتحاد مانسمان، أن 143 عضوًا من إدارات 35 شركة صناعية في محافظة الرور كانوا يتوزعون كما يلي: 85 تقنيًا، 47 تاجرًا، و11 فقيهًا قانونيًا. يلزم عن هذا أن المهندسين كانوا وما زالوا الأكثرية في مجالس إدارة الشركات الصناعية الألمانية، لأن الجيل الأول من الرأسماليين اهتموا دائمًا بمنح أبنائهم تربية تقنية لا تجارية. ويحتل كثير من هؤلاء الرجال مقاعد في اللجان الأساسية والحلقات.

تعمل إحدى وعشرون لجنة أساسية في الوقت الحاضر. أهمها اللجنة الأساسية للقوات المسلحة والتجهيزات العامة برئاسة تزانغن. وتُعنَى هذه اللجنة الأساسية بثلاثة حقول: (1) الأسلحة عمومًا؛ (2) لوازم القوات المسلحة المماثلة للوازم المدنيين (كالمطارق، والمجارف، والثكن)؛ و(3) المبادئ العامة لترشيد إنتاج الأسلحة.

غاية اللجان والحلقات هي اعتصار أكثر ما يمكن من عملية الإنتاج. هذه المنظمات هي التي تناقش الآن الجوانب التقنية لطلبيات الأسلحة مع ممثلي القوات المسلحة. وحصلت أيضًا على تنظيم إقليمي بغية تمكين الحكومة من إقامة التعاون بين وزارة شبير وسواها من الوزارات والمنظمات الصناعية على المستوى الإقليمي. ويطلق على رؤساء اللجان والحلقات على المستوى الإقليمي اسم (رؤساء التسلح)، ويعيّنهم في منصبهم هذا شبير. ويأتي دونهم رؤساء المكاتب. وللجان والحلقات مكاتب في الأراضي المحتلة.

2. مكتب اقتصاد الحرب والتسلّح التابع للقيادة العليا للقوات المسلحة

كانت القوات المسلحة الألمانية كلها تابعة لوزارة الدفاع عن الرايخ حتى وصول هتلر إلى السلطة. أسس النازيون في عام 1935 ثلاث قيادات لمختلف القوات، قيادة للجيش، وقيادة البحرية، ووزارة الطيران. كان التنسيق بين القوات المختلفة يتم عبر وزارة حربية الرايخ. وفيها كان ثمة مكتب يسمى مكتب قوة الدفاع، مكون من ضباط من القوات الثلاث ومكلف بتوحيد التخطيط

والقيادة. وحوّل مرسوم 4 شباط/ فبراير 1938 مكتب قوة الدفاع إلى القيادة العليا للقوات المسلحة. توقفت الوزارة عن الوجود نظرًا إلى تولي قادة القيادة العليا (.O.K.W) والقوات الثلاث مهماتها بعد أن صاروا برتبة وزراء في الحكومة وباتوا يحضرون اجتماعاتها.

في داخل القيادة العليا للقوات المسلحة التي شُكِّلَت على هذا النحو، أنشئ مكتب لأركان اقتصاد الحرب (Wehrwirtschaftsstab Amtsgruppe). ثم تم تحويله في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 إلى مكتب اقتصاد الحرب والتسلح (Wehrwirtschafts und Rüstungsamt) المختزل بـ Wi Rü بقيادة الجنرال جورج توماس. وزيدت مهمات هذا المكتب زيادة كبيرة ثم أصبح مسؤولًا كليًا عن قطاع الحرب في الاقتصاد الألماني حتى توسيع وزارة شبير في ربيع 1942. وصار قسم التسلح الآن تابعًا لوزارة شبير ويعمل قسم ضبط الأسعار فيه بالتعاون مع مكتب مفوض الأسعار.

أهم الوظائف في مكتب اقتصاد الحرب والتسلح وظيفة مفتشي الأسلحة الذين باتوا الآن تابعين لوزارة شبير. لكنهم يعملون أيضًا بصفة مفتشي اقتصاد الحرب بقيادة مكتب اقتصاد الحرب والتسلح. وهم يتولون بالتضافر مع اللجان والحلقات الإشراف على إنتاج مواد القتال، والجدولة، وعقد العقود. وهم يرئسون أيضًا لجان التسلح.

3. مكتب خطة السنوات الأربع

لا بد من التمييز بين خطة السنوات الأربع ومكتب خطة السنوات الأربع. فالأولى هي مبدأ يجسد الحاجة إلى استخدام الاقتصاد الألماني للاستعداد للحرب وخوضها، أما الثاني فهو مؤسسة. فمكتب هذه الخطة ليس إلا إحدى المؤسسات التي من خلالها يتم تكييف الاقتصاد الألماني للاستعداد والحرب. والواقع، أنه لا غلو في القول إن أهمية مكتب خطة السنوات الأربع تضاءلت بالقياس، مثلًا، إلى أهمية وزارة الاقتصاد للقطاع المدني ووزارة التسلح والذخيرة للقطاع العسكري.

4. مفوضون مسؤولون أمام هتلر مباشرة

ثمة ستة مفوضين فدراليين تابعين لأدولف هتلر مباشرة. ومن الجائز تصورهم وكلاءَ للتوفيق بين المستلزمات العسكرية والمدنية. وهم:

البروفسور كارل برانت، نائب هتلر الشخصي في مسائل الصحة العامة. ياكوب فيرلين، وهو مهندس ناجح ورجل أعمال، ويقال إنه يدير استثمارات هتلر في مصانع سيارات دايملر - بنز، وعُيِّنَ مفتشًا عامًا للنقل الآلي. ألبرت شبير الذي خلف توت وعُيِّنَ مفتشًا عامًا لمفوضية الطرق، وهي أقدم مفوضية عامة تابعة لهتلر مباشرة. روبرت ليه، قائد الجبهة العمالية، عين مفوضًا فدراليًا للإسكان (Reichswohnungskommissar) في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1942. وغدا استحداث هذا المنصب ضروريًا جراء الدمار الهائل الذي أنزله القصف الجوي بالمساكن. كان تنسيق الجهد كله في هذا الحقل أمرًا لا بد منه. ويستعمل الدكتور ليه لمهماته منظمة الإسكان القديمة القائمة ضمن وزارة العمل، الدائرة الأساسية «IV»، وكذلك جميع مؤسسات المناطق البروسية، والأقاليم، والبلديات، وجميع المنظمات العامة وشبه العامة. وعليه تقع كامل مسؤولية التوطين، وتوزيع الأراضي، وتخطيط المدن، وتخصيص الأموال لهذه الغايات. وهو يعمل على المستوى الإقليمي من خلال الولاة الذين مُنحوا لقب مفوضي الإسكان في الولاية.

في 5 تموز/ يوليو 1942، عُيِّنَ والي هامبورغ كارل كاوفمان مفوضًا فدراليًا للشحن البحري لتنسيق الهيئات كافة المنخرطة في بناء السفن العابرة للمحيطات، وتسريع عملية التحميل والتفريغ.

يتولى شبير أيضًا منصب المفتش العام للمياه والطاقة الذي بات الآن مُدمَجًا بالوزارة نفسها.

5. وزارة الاقتصاد

عانت هذه الوزارة في ظل فونك من انحطاط حاسم في السلطة. ولا حاجة بنا إلى التوقف عند التغييرات البنيوية. كبار العاملين باتوا كلهم الآن من النازيين.

6. وزارة الغذاء والزراعة

استولت وزارة الغذاء والزراعة عند اندلاع الحرب على هيئة الغذاء. وهي تنقسم وظيفيًا إلى كارتيلات وتنقسم إقليميًا إلى 30 منظمة إقليمية للفلاحين تنقسم بدورها إلى وحدات صغرى تعرف باسم منظمات الناحية وعددها 710، ومنظمات محلية وعددها 60,000. وفي صيف العام 1942، تم إلغاء الدائرة الأساسية 1 (صحيفة *Der Mensch*) من هيئة الغذاء، والمعنية باستمالة الفلاحين.

ألزم وزير الغذاء والزراعة المنتجين والموزعين الزراعيين بالالتحاق بالاتحادات الرئيسة المنقسمة إلى روابط اقتصادية إقليمية، من أجل تنظيم السوق (الأسعار، شروط البيع، هوامش الأسعار... إلخ). ذلك أن الاتحادات الرئيسة، أو الكارتيلات الإلزامية، هي أدوات التخطيط للإنتاج والتوزيع. فهي تضع، بموافقة وزير الغذاء والزراعة، خطط الاستهلاك المدني، وخطط استهلاك القوات المسلحة. وهي أيضًا توفر المنتوجات الزراعية الضرورية للمصانع (للإنتاج) ولجهاز التوزيع. ثمة تسعة اتحادات رئيسة: اقتصاد الحبوب؛ اقتصاد الحليب والدهون والبيض؛ اقتصاد المواشي؛ اقتصاد البطاطا؛ اقتصاد السكر والسكاكر؛ البستنة وزراعة الكروم؛ صناعة الجعة؛ الخمر والبراندي؛ اقتصاد السمك.

7. ضوابط النقل والطاقة والإعمار

هذه الحقول الثلاثة غاية في الأهمية لكل اقتصاد حرب. واكتسبت أهمية عظمى في ألمانيا ووقعت لذلك تحت سلطة شبير. وأدى تزايد سيطرة شبير على الإنتاج إلى تعاظم نفوذه في قطاع النقل؛ إذ أُدمِجَ مَكتب تنظيم النقل في الـوزارة وكُـلِّفَ بوضع تنظيم «فعال» للنقل.

يعمل المكتب الجديد عبر 32 لجنة أساسية للنقل منظمة على غرار اللجان الأساسية. وهي تمتلك سلطة تحديد «المسافات الحدّيّة» التي لا يجوز تجاوزها. وتم تثبيت أمثال مسافات النقل القصوى هذه بالنسبة إلى جميع السلع. وينسّق نواب النقل لكلِّ منطقة من مناطق التفتيش الدفاعي نشاط وسائل النقل فيها.

سعى شبير طويلًا إلى فرض تحويل جميع المركبات العاملة بوساطة الوقود السائل إلى الوقود الصلب أو الغاز. ولكن قبل فرض التحويل الإلزامي، كان لا بد من إنتاج مولدات ملائمة، ووضع خطة لتوزيع الوقود الصلب والغاز. وأُنشئ مكتب مركزي للمولدات في مكتب خطة السنوات الأربع برئاسة الدكتور شبير لتنفيذ هذه المهمات. في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1943 أمر شبير بصفته المفوض العام لمهمات التسلح بتحويل جميع العربات العاملة بوساطة الوقود السائل.

يتوزع التحكم بالطاقة بين: (1) المجلس القومي للكهرباء (2) المفتش العام للمياه والطاقة (شبير)؛ و(3) مكتب الطاقة في وزارة شبير. وعلى الرغم من أن (2) و (3) يحتفظان بهوية اسمية، فهما ممتزجان عمليًا، كما أن رئيس قسم الطاقة في مكتب المفتش العام هو في الوقت نفسه رئيس الدائرة النظيرة في وزارة شبير.

يقوم المجلس القومي للكهرباء منذ مرسوم 3 أيلول/ سبتمبر 1939 بوظيفة موزع حمولة كهرباء الرايخ، المنخرط بصورة أساسية في توسيع الشبكة وتحسينها. وأضيف إلى ذلك إصلاح الأضرار في محطات الطاقة وتشغيل المحطات القديمة أو المغلقة. ويعمل موزع حمولة كهرباء الرايخ عبر فروع إقليمية ومحلية. أما التخطيط الفعلي للإنتاج والاستهلاك، فيقع حصريًا في يد المفتش العام أي في وزارة شبير تاليًا. وهو يعمل من خلال مكتب تخطيط الطاقة، المكون من خبراء بارزين في مجال الطاقة، ومن اللجنتين الأساسية والخاصة المنخرطتين أساسًا في إنتاج محطات التوليد والأسلاك. وتقسم ألمانيا لأغراض الضبط البيروقراطي إلى 13 محافظة للطاقة يدير كل منها نائب. وينسق بينها نائب شبير الخاص للاقتصاد في الطاقة، فينسق بين مهندسي الطاقة الذين يجب أن تستخدمهم جميع المنشآت التي تستهلك أكثر من 5000 طن من الفحم، أو 200,000 كيلوواط/ ساعة من الكهرباء، أو 100,000 أوم (ohms) من الغاز.

أدت السلطات الزائدة التي مُنِحَت للمهندسين إلى إعادة تنظيم كاملة للرقابة على إنشاء الأبنية؛ إذ تم تقليص صلاحيات المفوض العام بموجب

خطة السنوات الأربع لإنشاء الأبنية تقليصًا صارمًا دَفَعَ شبير إلى الاستقالة من هذا المنصب؛ وفي الوقت نفسه زيدت صلاحيات اللجنة الأساسية للإعمار. وكان من نتائج ذلك أيضًا أن التمييز بين مقاولي البناء الصناعي (المنظمين في مجموعة البناء الاقتصادية) والبنائين الحرفيين (المنظمين في رابطة الرايخ) أصبح فارغًا من المعنى وتحولت المنظمتان إلى مجرد وكيلتين للجنة الأساس.

8. الإدارة الذاتية للصناعة

ألغيت الأشكال التقليدية للإدارة الذاتية إلى حد بعيد جراء تشكيل اللجان الأساسية والحلقات. كما أن تغييرات حاسمة طرأت على تنظيم الغرفة؛ إذ استُحدِثَ بموجب مرسوم 30 أيار/ مايو 1942 تنظيم جديد كليًا للغرفة. أُنشئت غرف الولاية الاقتصادية ومُنِحَ وزير الاقتصاد صلاحية إلغاء أي غرف للصناعة والتجارة وسواها من غرف الحرفيين والغرف الاقتصادية يرى من الملائم إلغاءها. وتمت جراء هذا المرسوم التغييرات الآتية: بدلًا من 209 غرف (111 غرفة صناعة وتجارة، 71 غرفة حرفية، 27 غرفة اقتصادية) لم تُستَبقَ إلا 42 غرفة ولاية اقتصادية و18 غرفة اقتصادية. وتعمل الغرف الاقتصادية إلى حد ما عمل فروع لغرفة الولاية الاقتصادية. استُبقِيَ كثير من رؤساء الغرف القديمة لكن القادة الجدد جميعًا من رجال الأعمال النازيين الثقات الوثيقي الصلة بالمستشارين الاقتصاديين للولاية الذين يجب أن يُدعوا لحضور اجتماعات الغرفة. ومع ذلك، فإن السلطة الاجتماعية السياسية للغرف تظل غير ذات مضمون. والأولَى أن يقال إن الغرف حُوِّلَت إلى غرف نازية لأنها كانت الأداة لإغلاق متاجر الحرفيين وباعة التجزئة. وبذلك تبينت السيطرة الحزبية المشددة على هذا القطاع.

ظل العاملون في المجموعات، في معظمهم، غير متأثرين بإعادة التنظيم المتكررة، وإن كانت المجموعات فقدت السلطة التي تمتلكها لمصلحة الأدوات التكنوقراطية. وقلصت سلطة إدارة المجموعة جراء تعيين مجالس مكونة من أنشط رجال الأعمال. أما اليوم فأصبحت المجموعات مجرد تنظيمات رديفة لتخصيص حصص المواد الأولية.

9. الكارتيلات

فكرة الضبط الحكومي الأقوى للكارتيلات هي الفكرة الكامنة وراء تشريعات 1941 - 1943. ففي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1942 سُنّ التشريع الآتي:

> يُوَلّى وزير الاقتصاد... سلطة إصدار أوامر عامة أو خاصة إلى المؤسسات التي تؤثر جوهريًا في السوق جراء وضعها القانوني أو الواقعي... إذا ما أضرت، جراء استعمال نفوذها، بالاقتصاد القومي أو بأي مؤسسة أخرى.
>
> ويُوَلّى الوزير أيضًا سلطة جعل عقد اتفاقيات الكارتيل مشروطة بموافقته. ولوزير الاقتصاد أن يتدخل في اتفاقيات الكارتيل القائمة.

هكذا تكتمل الضوابط القانونية؛ إذ أضحى من الممكن الآن إصدار الأوامر الفردية أو العامة إلى التروستات، والكارتيلات، والاحتكارات مهما كان شكل تنظيمها. وللوزير الحق في أن يتدخل حتى في اتفاقيات الكارتيل القائمة.

استعملت السلطات الجديدة لـ«ترشيد نظام الكارتيلات». حُلّ كثير من الكارتيلات البالغ عددها 2300، أو أُدمجت بالأحرى في وحدات كبرى؛ أي إن نظام الكارتيلات أُخضِعَ للتبسيط. والمتوقع ألا يبقى إلا 500 كارتيل.

أهم التغيرات حدث في كارتيل الفولاذ، قلب القوة الصناعية. حُلَّت شركة روهشتال التي أسسها إميل كيردورف. تم تأسيس «شركة أشغال الحديد والفولاذ في كارتيل الحديد» بوصفها رابطة مركزية تقوم ببيع الحديد والفولاذ للمستهلكين، وتحدد الأسعار، وتضبط الصادرات والواردات، وتدخل في اتفاقيات الكارتيل مع كارتيلات أخرى. أُدمجَ كارتيل الفولاذ الجديد في رابطة الحديد القومية لكنه ظل مستقلًا إلى حد ما. والتغيير في القيادة لافت، إذ أقصي رئيس تروست الفولاذ المتحد (بونسغن). كان قد عزل من منصبه كقائد لمجموعة صناعة الحديد الاقتصادية، ولم يعين رئيسًا لرابطة الحديد القومية، بينما عين في هذا المنصب صناعي من منطقة السار هو هـ. روشلنغ. أما قائد كارتيل الفولاذ، فهو فيلهلم تزانغن، رئيس مانسمان، ويعاونه جيل شاب

من أرباب الفولاذ، من أكبر الاتحادات: تروست الفولاذ، فليك، هوش، أربد، واتحاد من المحمية. وعُيِّن بونسغن رئيسًا فخريًا.

أبطل مرسوم آخر أصدره تزانغن حصص الكارتيل. وتم تسويغ ذلك بكون الكوتات قد فقدت معناها في فترة من الإنتاج الكامل. وحدها إنتاجية عضو الكارتيل، وليس حقه المكتسب، هي من الآن وصاعدًا المعيار لتوزيع حصص الإنتاج داخل الكارتيلات. والمرسوم لا يخلق وضعًا اقتصاديًا جديدًا، لأن نظام الكوتا كان تراجع منذ زمن أمام مستلزمات العمالة الكاملة. كان لذلك عواقب وخيمة على العمليات المالية الداخلية للكارتيلات. فهي ما عادت تُلزِم أعضاء الكارتيل الذين يتجاوزون الكوتا أن يدفعوا تعويضات إلى خزانة الكارتيل، بينما ما عاد الأعضاء الذين لا يصلون إلى حدود كوتاتهم مؤهلين للحصول على تعويض من خزانة الكارتيل. ولما كانت عملية التمشيط قد أضرت أساسًا بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ترتب على هؤلاء أن يتحملوا الأعباء المالية الناتجة من إبطال الكوتات.

استجر ترشيد بنية الكارتيل إعادة تعريف العلاقة بين الكارتيل والمجموعة. وتحقق ذلك بمرسوم تطهير الكارتيلات الصادر في 20 أيار/ مايو 1943. رأينا آنفًا أنه بينما لم يكن يُسمَح للكارتيلات أن تمارس مهماتٍ إدارية، كان من المحظور على المجموعات أن تنخرط في نشاط تسويقي. سقط هذا الحظر وتولت المجموعات وظائف الكارتيلات المنحلة. وهكذا انتهى عمليًا أمر التمييز بين الكارتيلات والمجموعات.

10. الكارتيلات القومية (Reichsvereinigungen)

يتحقق الاندماج التام بين الكارتيل والمجموعة عبر الكارتيلات القومية التي تغطي صناعات بأكمها. وقد أُنشئ ما يلي:

رابطة الفحم القومية، بإدارة بول بلايغر من اتحاد غورينغ المعين من غورينغ مباشرة. ويعاونه مجلس إشراف مكون من 13 عضوًا. المهمات الكبرى لكارتيل الفحم القومي هي زيادة الإنتاجية؛ وضبط التوزيع والنقل؛

وتنفيذ جميع تدابير الحكومة في مجال استخراج الفحم؛ وهي الهيئة الأساس لعقد الاتفاقات الدولية في مجال الفحم.

رابطة الحديد القومية يديرها صناعي السار روشلينغ، بمساعدة مجلس مكون من أهم صناعيي الفولاذ، ومجلس إداري يتمثل فيه عدد أقل من الصناعيين. مهمة كارتيل الحديد القومي هي ترشيد الإنتاج وزيادته. وهو يضع الخطط للإنتاج ولتخصيص حصص المواد الأولية واستيراد الحديد، والفولاذ، والخردة... إلخ، وتصديرها. وهو يخطط أيضًا لنقل منتوجاته. ومن مهماته الإشراف على كارتيلات الفولاذ القائمة؛ تنظيم الأسعار، تسوية النزاعات بين الأعضاء، واتخاذ القرار في شأن إغلاق المؤسسات النافلة في هذا الحقل. وتحقيقًا للتطوير التكنولوجي، أبطل الكارتيل القومي ما كان يسمى بـ «أسرار المصنع»، بحيث يضع الخبرات التكنولوجية لكل عضو من الأعضاء في تصرف بقية الأعضاء.

رابطة الألياف الكيميائية القومية تخضع لسيطرة الدكتور إ. هـ. فيتس، رئيس مصانع غلانتزشتوف المتحدة. ويعاونه مجلس رئاسي من ثمانية أعضاء. هذا الكارتيل القومي هو كارتيل قابض لكارتيلات الرايون وألياف صوف السيلولوز القائمة. وهو ينظم تسويق المنتوجات ومعايرة نوعيتها، كما أنه يُعنى بضبط الأسعار ويعقد الاتفاقات الدولية.

يدير رابطة القنب القومية الدكتور غروبر. وتشبه وظائف هذ الرابطة وظائف كارتيل الألياف الكيميائية.

أما الرابطة القومية لمعالجة الأنسجة فتختلف عن الروابط السابقة من حيث كون ضبط وزير الاقتصاد لها هو الأضعف. هدفها الأولي هو ترشيد نظام الكارتيل في فرع صقل الأنسجة، ولا سيّما دمج الكارتيلات القائمة، وهي مهمة أفلح هذا الكارتيل في إنجازها.

فضلًا عن هذه الكارتيلات القومية الألمانية الخمسة، تم تأسيس عدد من المنظمات المشابهة التي وإن لم تسم باسم الكارتيلات القومية، تستهدف

عمليًا الأهداف عينها. نذكر منها رابطة الحبال السلكية الألمانية التي تأسست في 1 كانون الثاني/يناير 1943، ورابطة أشغال الغابات التي تستهدف ترقية المكننة والاستغلال الأمثل للمواد، وجمعية الأحذية، وما شابهها من المنظمات.

تقوم الكارتيلات القومية بعدد من المهمات. فهي كالكارتيلات من حيث انخراطها في تنظيم ظروف التسويق. وهي إلى حد ما هيئات لتخصيص حصص المواد الأولية، استولت بهذه الصفة على مهمات مكاتب الرايخ (المجالس القومية لضبط المواد الأولية). كما تولت أيضًا مهمات المجموعات من حيث إنها تضبط الكارتيلات الأدنى منها. وهي أخيرًا هيئات لتخصيص حصص الطلبيات، ولا سيما الطلبيات الحكومية، بين أعضائها. ولذلك فهي تشكل ذروة خمس تيارات كانت قد أصبحت بادية للعيان في الاقتصاد الألماني منذ عام 1939، ألا وهي: دمج عدد مفرط من الكارتيلات في أي فرع من فروع الصناعة في كارتيل قابض أو أعلى، أي التخلص من الكرتلة المفرطة؛ استحداث كارتيلات قومية في الفروع التي تبين أن الكرتلة متخلفة فيها، أي التخلص من ضعف الكرتلة؛ نقل السيطرة على المواد الأولية إلى الكارتيلات؛ استعمال الكارتيل للإنتاج الجماعي؛ ودمج الكارتيل والمجموعة.

II

طرائق الضبط

1. الرقابة على المواد الأولية

في 25 شباط/ فبراير 1943 وُضعَ نظام الرقابة على المواد الأولية برمته على أساس جديد، وتم تأسيس ما سمي «بدوائر التوجيه». وسبق ذلك مرسومان آخران: مرسوم 11 كانون الأول/ ديسمبر 1942 الذي قضى بجعل رؤساء مجالس المواد الأولية السابقين مفوضين فدراليين، ومرسوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1942 الذي أنشأ مكاتب اقتصادية.

كانت المجالس الفدرالية الهيئات الوحيدة للرقابة على المواد الأولية. فهذه المجالس التي تأسست عام 1934 بموجب خطة شاخت الجديدة، كانت يومها تسمى مجالس إشراف، وكانت أصلًا هيئات لضبط العملة عبر إقامة كوتات الاستيراد. ما عادت دوائر التوجيه موجهة نحو المواد الأولية، بل نحو المنتوجات الناجزة، وهي بذلك تنظّم الاقتصاد الألماني برمته تنظيمًا رأسيًا. والغاية من المكاتب الاقتصادية هي ألا تكون للمصنع معاملات في المستقبل إلا مع هيئة واحدة. وهكذا ينبغي أن يكون مكتب الاقتصاد الهيئة الوحيدة التي يتعامل معها المصنع لتأمين المواد الأولية. وخُوِّل مديرو دوائر التوجيه أن يفوّضوا إلى مكاتب الاقتصاد عددًا من المهمات، ألا وهي (أ) تخصيص حصص المواد الأولية والمنتوجات شبه الناجزة؛ (ب) بلورة خطط الإنتاج التي يضعها مديرو دوائر التوجيه؛ (ج) تنميط معايير السلع بغية تخصيص مهمات

إنتاجية محددة لمصانع محددة؛ (د) ضبط المبيعات ومراقبتها؛ (هـ) إصدار أوامر محددة لمصانع محددة بالنسبة إلى الإنتاج. ومكاتب الاقتصاد هي بصورة عامة كارتيلات أو مجموعات اقتصادية، حرفية، أو حرفية فرعية.

أقدم كثير من مكاتب الاقتصاد على استحداث مكاتب لتوزيع الطلبيات لحقولها الخاصة. وتقوم هذه الهيئات بتوزيع الطلبيات التي تسلمتها من مختلف الهيئات الحكومية أو المؤسسات الخاصة على أعضاء الكارتيل، أو المجموعة وفقًا لقدرة أي منها على إنتاج أكفأ، وأسرع، وأرخص.

ثمة ثلاثة أنماط من دوائر التوجيه: النمط الأول يسيطر عليه مفوضون فدراليون. وهم عادة من مديري المجالس الفدرالية السابقين، وإن كان بعضهم قد استعيض عنه بعدد من رجال الأعمال في ربيع 1943. ويتمتع المفوضون الفدراليون، بمعنى ما، بالسيادة في حقلهم الخاص. وهم لا يرجعون إلى مجالسهم الاستشارية. النمط الثاني يسيطر عليه مديرو المجالس الاقتصادية الذين مُنحوا، بهذه الصفة، لقب نوّاب (Bevollmaechtigte). النمط الثالث تسيطر عليه الكارتيلات القومية.

يجري التوفيق الأقصى بين المتطلبات العسكرية والمستلزمات المدنية والخطوط العريضة لخطط الإنتاج في مكتب شبير، على يدي رئيس المواد الأولية، قطب صناعة النسيج النازي، هانز كيرل. وما إن تُتَّخذ هذه القرارات حتى تقوم إدارات دوائر التوجيه الاثنتين والعشرين بوضع خطط الإنتاج وتخصيص الحصص لحقولها الخاصة؛ كذلك تفعل روابط التسويق التابعة لهيئة الغذاء. وتُعتَمَد الطريقة المتبعة الآن في تخصيص حصص الحديد والفولاذ بصورة عامة، وإن اتسم تخصيص حصص الحديد بسمات خاصة؛ إذ أُسست شركة مكتب مخالصة لتحديد حصص الحديد والفولاذ. تحصل كل هيئة تطلب الحديد والفولاذ على حساب. وتتصرف المؤسسات التي تستعمل الحديد والفولاذ بوساطة شيكات الحديد. وتتم المصادقة على هذه الشيكات من طريق مكتب مخالصة، وبنهاية هذه المعاملة ينتهي عمل الهيئة الحكومية. أما المعاملات الباقية فهي خاصة؛ فصاحب شيكات الحديد يصدر على

مسؤوليته الخاصة شيكات لتحويل الحديد إلى مقاولين ثانويين يتعامل معهم. وإذا ما احتاج المقاول الثانوي، بدوره، إلى كميات صغرى من منتوجات الحديد والفولاذ، فعليه أن يستحصل من غرفته على طوابع حديد. وتتم المحاسبة على أساس فصلي. ويحتوي شيك الحديد على إشعار يبين الحاجة إلى الحديد والفولاذ في الفصل التالي من السنة.

هذه هي الطريقة الأكثر استعمالًا في جميع مجالات التخطيط. وهي تختزل التدخل الحكومي إلى حده الأدنى وتمنح فعليًا السيطرة على المواد الأولية للاتحادات الكبرى.

2. ضبط الأسعار والأرباح

تساءلنا في متن النص هل يمكن لمفوض الأسعار السابق جوزيف فاغنر أن يضع أحكامه في الرقابة على الأرباح موضع التنفيذ. كان قد أنفذها ليستخلص زبدة الأرباح الفائقة التي تجنيها الصناعة الألمانية. ولكن في أواخر 1941، عُزِلَ فاغنر من منصبه وعُيّنَ الدكتور هانز فيشبوك، المصرفي النمساوي والمفوّض العام في هولندا المحتلة بديلًا عنه. ألغى فيشبوك تشريعات فاغنر كليًا واستبدل بها تشريعات وصفتها صحيفة ناطقة بلسان الصناعة الألمانية، هي دويتشه ألغماينه تزايتونغ صراحة بأنها «مفاجأة سارة». أعيد النظر كليًا في تشريعات الرقابة على كلٍّ من الأسعار والأرباح.

كانت المشكلة الأساس هي الأسعار الخاصة بالطلبيات الحكومية. فإذا طرحنا جانبًا جميع المشكلات غير ذات الصلة، نجد ثلاثة أنظمة لتسعير الطلبيات الحكومية: (1) الأسعار الإدارية التي حددها مفوض الأسعار، أي للأنسجة والجلود؛ (2) أسعار الكارتيلات التي لا يمكن أن تُغَيَّر إلا بموافقة مفوض الأسعار المسبقة؛ و(3) الأسعار الموحدة وأسعار المجموعات على ما أقرته مراسيم 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1941 و2 شباط/فبراير 1942. لا بد من تفسير لكيفية عمل الأسعار الموحدة وأسعار المجموعات، لأنها أصبحت عوامل كبرى في تحقيق تركيز المنشآت. فقبل مراسيم أسعار المجموعات،

كانت التكلفة زائدًا نسبة الربح هي القاعدة لطلبيات الحكومة. لكن عيوب نظام التسعير هذا ظاهرة للعيان. وساق الحكومة إلى إبطاله اعتباران. فنقص اليد العاملة جعل من الضروري إقفال المصانع غير الفعالة، كما أن تصاعد تكاليف الحرب أوجب تخفيض الأسعار.

هكذا تُثبّت الأسعار الموحدة بالتضافر بين لجنة اتصال مشكّلة من مسؤولين من مكتب مفوض الأسعار ووزارة شبير لكامل أراضي الرايخ ولعدد كبير من السلع. وتستند الأسعار إلى تكاليف إنتاج المقاول «الجيد» لا إلى تكاليف المنتج المتوسط. ويجب على الذي لا يستطيع أن ينتج بالأسعار الجديدة أن يغلق مصنعه. لكن ثمة استثناءات متى كانت الفوارق في تكاليف الإنتاج كبيرة جدًا. فقد تكون مشروطة، كأن يكون موقع المنشأة غير اقتصادي لكنه مُستَحسَن لأسباب استراتيجية. ولذلك، اعتُمَدَت أيضًا أسعار المجموعات (حتى خمس مجموعات)، المجموعة 1 تمثل أدنى الأسعار، والمجموعة 5 أعلاها. وحيثما تُعتَمَد أسعار المجموعة يستطيع المقاول أن يختار المجموعة التي يريد الانضمام إليها. فإذا انضم إلى المجموعة 1، أي أرخص المجموعات، فهو يُعفى من ضريبة الربح الزائد التي فرضت في 31 آذار/ مارس 1942 على جميع التسليمات المتفق عليها بمقتضى أسعار المجموعة 1. ويتكامل تشريع ضبط الأرباح الجديد تكاملًا وثيقًا مع نظام التسعير الجديد.

III

تركيز رأس المال

عمل استمرار التدخل الحكومي وتكاثفه، ولا سيّما نظام الأسعار الموحدة وأسعار المجموعات، ومثله تدابير الرقابة على الأرباح، وتمشيط المؤسسات غير الفعالة، والترشيد على تنشيط عملية تركيز رأس المال. وغالبًا ما يجري في الأدبيات الألمانية تسمية جميع التدابير الآيلة إلى التركيز بأنها «ترشيد». لذلك كان تحليل هذا المصطلح تحليلًا أدق أمرًا مطلوبًا.

1. الترشيد

ينطوي مصطلح الترشيد، وهو مصطلح يعشقه الألمان كثيرًا، على خمس مسائل مختلفة عادة. فهو يعني: (أ) إدارة المصانع إدارة علمية؛ (ب) تبسيط الضوابط الاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) تركيب آلات تقتصد الجهد؛ (د) تنميط السلع؛ (هـ) التركيز المادي للمصانع، أي تحويل الكوتات من المصانع الأقل فعالية إلى تلك الأكثر فعالية. ولا بد من التمييز بين نمطين من الترشيد داخل هذه الفئات الخمس. ويمكننا أن نطلق عليهما: الترشيد الداخلي والترشيد الفوقي.

ينحصر الأول في مصنع، أو مؤسسة، أو اتحاد واحد محدد، وهو ينتج عادة عن ضرورات المنافسة. ولذلك فهو غير مخطط له؛ أي إنه يحدث أو لا يحدث تبعًا لمتطلبات المنافسة. ولا تدخل اعتبارات الاقتصاد بكامله في أمثال سياسات الترشيد هذه. الحافز على الترشيد الداخلي هو التنظيم المفرط

للاقتصاد النازي. تحمل الرقابة الصارمة على الأسعار، أي تخفيض أسعار الكارتيلات، المؤسسات على زيادة أرباحها بالترشيد. وتحملها ندرة المواد الأولية على إلغاء الهدر. وربما كانت ندرة القوى العاملة هي الحافز الأعظم على الإدارة العلمية والاستعانة بالوسائل التي توفر الجهد. ولا نكاد نحتاج إلى إضافة أن المركزية والتركيز يتزايدان من جراء ذلك. فالمتطلبات الرأسمالية لتركيب الوسائل المقتصدة للجهد تميل إلى التزايد، بحيث إن المؤسسات الغنية وحدها تستطيع أن تتحمل القيام بذلك ومن بينها تظل الاتحادات الرأسية في أفضل الأوضاع لتقوم بذلك.

بينما لا يطرح هذا الوجه من الترشيد أي مشكلات جديدة، فإن الوجه الآخر، أي الوجه الفوقي للترشيد، هو الذي برز إلى الواجهة في ظل النازية. لكن هذا يواجه عقبات خطرة، ما لم تكن السيطرة على عالم الأعمال كلية. وكان ترشيد فرع كامل من الصناعة، أو كامل الجهاز الصناعي أمرًا لا يعقل في ظل جمهورية فايمار.

لكن العقبات الحائلة دون بسط الترشيد على نطاق الأمة بكاملها تختفي عندما تكون منظمات عالم الأعمال مستقرة بصورة مطلقة ولا يستطيع أحد أن يغادرها، كما لا يستطيع أي مرجع خارجي أن يهدد اتفاق الترشيد القائم. وتحقق هذان الشرطان في ظل النازية. فقانون الكارتيل الإلزامي، والعضوية الإلزامية في المجموعات، ومبدأ القيادة أوجدت هذا الأمان الذي تستطيع الاحتكارات في كنفه أن تتوصل إلى اتفاقات كهذه.

تقع مهمة الترشيد الفوقي في أيدي عدد من الهيئات، ومنها مكتب خطة السنوات الأربع؛ إذ عيّن غورينغ فونك مفوضًا عامًا للترشيد، وهو تعيين شكلي بحت. ونقل فونك هذه الصلاحيات إلى و. تزانغن، قائد مجموعة الصناعة القومية. كانت سلطة الترشيد الحقيقية تقع أصلًا في يدي النواب العامين في خطة السنوات الأربع. ومن الهيئات الهامة الأخرى في عملية الترشيد، ثمّة المجالس القومية للرقابة على المواد الأولية وضبطها؛ إذ أصدرت في عدد لا يحصى من الحالات أحكامًا بالحظر أو بالأمر، كحظر استعمال بعض المواد

أو صنع بعض السلع، أو أمر أصحاب المصانع باستعمال بعض المواد وبعض المواد المركّبة.

في العام 1921 أقامت الاتحادات الخاصة والحكومة المجلس القومي للفعالية بقصد الارتقاء بالترشيد وإسداء النصح لرجال الأعمال حول أفضل الطرق لتنفيذ إجراءات الترشيد. أنشأت مختلف الروابط في المنظمات العليا عددًا من لجان المقايسة التي كانت توصي أعضاءها بين الحين والحين باعتماد تدابير مخصوصة في الإدارة العلمية، ووسائل الاقتصاد في الجهد، ومعايرة السلع. وتمتلك جميع المجموعات الاقتصادية والحرفية والمجموعات الحرفية الفرعية أمثال هذه اللجان التي لا تزال تعمل في هذا الاتجاه. لكن توصياتها ما كانت تترجم إلى تشريعات إلى أن رسم وزير الاقتصاد عام 1939 مرسومًا يخوّله سلطة إعلان كونها صالحة لجميع المنتجين، وباعة الجملة وباعة التجزئة. وكان من نتيجة ذلك أن صدر كثير من أمثال هذه المراسيم عن وزير الاقتصاد. ولا يكاد يوجد حقل من الحقول، وفي القطاع المدني من الاقتصاد، لم يتأثر بلجان المقايسة التابعة للمجموعات.

أما اليوم، فإن أهم الهيئات المعنية بترشيد مواد القتال وما يتصل بها من السلع هي اللجان الأساسية والحلقات الصناعية التي نوقشت آنفًا. ويجوز لقائل أن يقول اليوم إن اللجان الأساسية والحلقات الصناعية تولت الآن المسؤولية الحصرية عن معايرة السلع في القطاع العسكري من الاقتصاد. وهي تتولى أيضًا مسؤولية تكثيف الإنتاج في المصانع الأكثر فعالية. وأصبحت الكارتيلات القومية الخمسة منذ إنشائها مهمة جدًا في مجال الترشيد.

أُدمجت جميع هيئات المعايرة أو المقايسة التي تقدم ذكرها في ما يسمى: العمل القياسي الألماني. وتتمثل مصالح مختلف الهيئات الحكومية في لجنة وزارية حديثة التشكيل تتولى عملية المقايسة.

2. التمشيط

تكتسي عملية تركيز المنشآت وإغلاق المصانع غير الفعالة ونقل آلاتها وكوتاتها إلى منشآت أكثر فعالية أهميةً قصوى داخل نطاق عملية الترشيد، وهي

لذلك تستحق إشارة خاصة. لا بد من التمييز بين وجهين داخل هذا المجال. لم تزل عملية التركيز جارية في الصناعات الألمانية منذ عقود عدة من الزمن، وتسارعت وتيرتها في ظل النازية. وهي ناتجة من بنية الاقتصاد الألماني، وليست ناتجة من الأوامر التي فرضتها الحكومة الألمانية على الاقتصاد. وسبق أن نوقش هذا الوجه من التركيز، سابقًا وسوف نتوسع فيه أدناه.

هناك صناعات كصناعة النسيج، حيث لا يخلّف الإغلاق كبير أثر نظرًا إلى انعدام المنشآت الصناعية الكبرى. ولذلك كان الاستعمال الكامل للمنشآت القائمة، في أمثال هذه الحالات، وإن كانت صغيرة، بالغ الدلالة. ولتحقيق هذه الغاية يجب تحسين إنتاجية المنشآت الصغرى. ومن الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك إقامة «مصانع نموذجية»، أي مصانع ينوف إنتاجها على إنتاج منافسيها. وتُجبَر المصانع الأنموذجية على مساعدة المنشآت الأخرى بإسداء النصائح التقنية لها ووضع المنجزات التقنية في تصرفها. وبالمقابل تحصل المصانع النموذجية على معاملة تفضيلية بالنسبة إلى المواد الأولية، والماكنات، والقوى العاملة.

منح قانون الكارتيل الإلزامي، الصادر في 15 تموز/يوليو 1933، وزير الاقتصاد سلطة إقامة الكارتيلات إلزاميًا... إلخ[1].

تتميز من هذه المراسيم الصادرة تحت خطة السنوات الأربع تميزًا حادًا المراسيم التي تغلق متاجر أصحاب الحرف اليدوية وباعة التجزئة بمقتضى مرسوم تعبئة القوى العاملة الصادر في 27 كانون الثاني/يناير 1943. في هذه الحالة يقع تنفيذ المرسوم في أيدي مفوضي الدفاع الفدراليين (الولاة) الذين يصدرون الأوامر إلى المجموعات الاقتصادية لتقديم اقتراحات والذين ينفذون المقترحات أو يعدلونها تبعًا لاستنسابهم. الغاية الأساسية لقانون تعبئة القوى العاملة الصادر عام 1943 هو الفوز بالمزيد من مدد اليد العاملة. وثمة فارق حاد

(1) للاطلاع على تفصيلات المشكلة كلها، انظر: A. R. L. Gurland, Otto Kirchheimer and Franz L. Neumann, *The Fate of Small Business in Nazi Germany* (Washington, DC: U. S. Govt. print. off., 1943).

بين تدابير العام 1939 المذكورة أعلاه وتدابير العام 1943. تدابير العام 1939 تستهدف تطهير باعة التجزئة وأصحاب الحرف اليدوية وإقصاءهم نهائيًا من الحياة الاقتصادية. أما قانون تعبئة اليد العاملة فهو (حسب البيانات الرسمية على الأقل) إجراء موقت. فباعة التجزئة، وباعة الجملة، وأصحاب الحرف اليدوية وعِدوا بأن تعاد إليهم مصالحهم بعد الحرب. ولذلك تقضي التشريعات القانونية بألا يزول اسم المؤسسة. وبينما لم ينص التطهير الذي جرى في عام 1939 على تقديم أي دعم (أو نوع من التعاضد) لمصالح باعة التجزئة والحرفيين المغلقة، فإن قانون تعبئة القوى العاملة الصادر في عام 1943 والمراسيم التنفيذية ينصان على مساعدة كهذه.

لا يؤثر قانون تعبئة القوى العاملة الصادر في عام 1943 في الصناعة بذاتها لأن عملية التركيز الصناعي كانت أقسى من عملية تركيز المهن والحرف اليدوية. إذ كانت بدأت بقوة في ربيع 1942، يوم بدأت عملية إعادة تنظيم الاقتصاد الألماني. والإجراءات التي اتبعت في الإغلاق حافظت في الأساس على حقوق صغار الصناعيين. كان لا بد من تحريك آلة معقدة للحصول على أمر بالإغلاق. ولكن في وقت لاحق من العام 1943، يوم ارتفعت الحرب الجوية على ألمانيا إلى ذرى أعلى، اطّرحت آلة الحماية برمتها ونقلت سلطة الإغلاق إلى اللجان الأساسية، بينما مُنِحَت سلطة الأمر بنقل المنشآت إلى مناطق أكثر أمانًا لكبار أصحاب الكوتا (الجيش، البحرية، والقوات الجوية... إلخ).

سُمِحَ للمنشآت الصناعية المغلقة بالحصول على المساعدة البلدية[2] (Gemeinschafthilfe) المحصّلة بوساطة المجموعة القومية للصناعة من أعضائها والمعطاة للضحايا لإجراء الإصلاحات وصيانة المباني والآلات، وللتدفئة، والإنارة، والإيجار، والتأمين، وحراسة المنشآت. ومن الواضح أن المساعدة لم تكن تشكل كبير شيء.

---

(2) مرسوم 19 شباط/ فبراير 1940: *Reichgesetzblatt*, vol. 1 (1943), p. 395.

3. الاتحادات والشركات

(أ) الاتحادات. شهدت الاتحادات نموًا إضافيًا. من المستحيل أن نتتبع هذه العملية، لكن بعض الأمثلة المنتقاة عشوائيًا ربما يكفي لإظهار مقدار هذا النمو. النتيجة الأساسية هي زوال مناجم الفحم «الحرة» مع شراء كروب مناجم غيلسينكيرشن. فبينما كانت 50 في المئة من جميع المناجم لا تزال حرة في عام 1914، لم يبق اليوم منها مناجم حرة إلا أقل من 10 في المئة؛ أما سوادها الأعظم فبات مِلْك الاتحادات؛ ولا أعني اتحادات الفولاذ فحسب بل إ. ج. فاربن مثلًا التي ما عادت مجرد تروست للكيماويات بل للصناعات الثقيلة أيضًا. وتستحق المعاملات التالية أن تدوّن.

اشترى كلوكنر من اتحاد غورينغ مصانع زيميرنغ - باوك - غراتزر. واشترى كروب مناجم غيلسينكيرشن من اتحاد فينترشال. واتفق الاتحادان أيضًا على سياسة مشتركة. ومن الاتحادات الجديدة شركة ميشال التي أفلحت في تعزيز مقتنياتها في مناجم الفحم. ووسع اتحاد شتولبرغر تزنك مقتنياته. اندمجت شركة الكهربائيات العامة (AEG) بشركة المشروعات الكهربائية. واندمجت شركتا إلين وشورش في فيينا وشكلتا رابع أضخم اتحاد كهربائي. كما اندمج اتحادا فندل وريناني للملاحة الداخلية.

(ب) الشركات والتمويل الذاتي. لا تجد عملية التركيز إلا تعبيرًا غير دقيق عنها في إحصاءات الشركات. ويكشف مسحٌ ورد في **الاقتصاد والإحصاءات**[3] (*Wirtschaft und Statistik*) أن تأسيس المؤسسات الجديدة تناقص في أنحاء ألمانيا الكبرى خلال العام 1942. ففي ذلك العام تم تسجيل 14,180 مؤسسة تجارية جديدة (وفي جملة ذلك أوستلاند)، مقابل 15,764 خلال العام السابق، و11,429 في عام 1940. القسم الأكبر منها هي مؤسسات ذات مسؤولية فردية، ومنها 1093 مؤسسة هي شركات محدودة. ومن ناحية ثانية تم تحويل 201 (318 في عام 1941) شركة فقط إلى مؤسسات ذات مسؤولية فردية. لم تتأسس إلا 41 (46) شركة أسهم، بينما تم حل 170 (221) وصارت 19

(3) من: *Neue Zürcher Zeitung*, 4/5/1943.

(35) مؤسسة يمتلكها أفراد. ووصل العدد الإجمالي للمؤسسات المسجلة في أواخر عام 1942 إلى 353,373 مؤسسة، مقابل 347,061؛ 342,447؛ و337,243 على التوالي للسنوات الثلاث السابقة.

تُظهِر شركات الأسهم ميلًا متزايدًا نحو تركيز رأس المال. في العام 1938 كان ثمة 5518 شركة أسهم يبلغ رأس مالها 18.75 مليار مارك، ورأس مال متوسط يقارب 3.4 مليون. بحلول العام 1941 كان عدد هذه الشركات قد انخفض إلى 5418 بينما ارتفع رأسمالها الإجمالي إلى 24.91 مليار ووصل متوسط رأس مال الواحدة منها إلى 4.6 مليون. وفي أواخر العام 1942 لم يبق إلا 5404 من شركات الأسهم برأس مال إجمالي يقارب 29 مليارًا ورأس مال متوسط يبلغ 5.4 مليون. وأقدم كثير من الشركات على عمليات تطهير فأُدمِجَ كثير من المؤسسات الفرعية بالمؤسسة الأم.

تأثر رأس المال الإجمالي طبعًا بسياسة زيادة رأس المال التي زادت بموجبها 1256 شركة أسهم رأس مالها حتى أواسط عام 1943 بنسبة متوسطها 48.5 بالمئة، من 9020 إلى 13397 مليون مارك، على حساب الاحتياطيات المعلنة والسرية؛ علاوة على ذلك، كان ثمة زيادات حقيقية في رأس المال في عام 1942 تصل إلى 1293 (954) مليون مارك. ويمكن أن يلمس تركيز رأس المال من كون 107 (89 في العام 1941) من شركات الأسهم برأس مال قدره 50 مليون مارك من الأسهم، تسيطر على قرابة نصف إجمالي رأس مال الأسهم.

في ظل أوضاع الحرب، لا تستطيع البقاء إلا المؤسسات الكبرى، لأنها قادرة على رفع مالياتها الخاصة عندما تكون سوق رأس المال مستغرقة تمامًا في الحاجات الحكومية. ففضلًا عن المدفوعات المسبقة التي لا يتجاوز متوسطها اليوم حوالى 1.5 مليار مارك شهريًا، مقابل متوسط سابق قدره 5 مليارات، يساهم الرايخ أيضًا في التمويل الصناعي إلى حد حوالى 1.5 أو ملياري مارك بوضعه تحت تصرف الصناعة آلات تخص الرايخ. ويتم التعويض عن هذا المبلغ بتخفيض الأسعار الذي يمنح الرايخ وفرًا سنويًا يناهز الملياري مارك. وعلى

الرغم من الطلب الهائل الذي يفرضه اقتصاد الحرب على الصناعة، فإن إجمالي المديونية الصناعية لم يرتفع إلا ارتفاعًا طفيفًا فوق مستوى العام 1939. ومن نهاية عام 1939 إلى نهاية عام 1941، ارتفع تداول القروض الصناعية والالتزامات المماثلة لها في ألمانيا من 3.2 مليارات إلى 3.9 مليارات مارك (وصل إلى 4 مليارات عام 1940). كانت 647 مليون مارك فقط من أصل هذا المبلغ على صورة قروض خارجية، بينما كانت القروض الخارجية تصل حتى 827 مليونًا في عام 1939. وهكذا، كان القسم الغالب من جميع استثمارات زمن الحرب يُغَطّى بوساطة التمويل الصناعي الذاتي، وليس باللجوء إلى سوق رؤوس الأموال أو إلى الرايخ نفسه، ويبين الجدول رقم 1 تطور الشركات المساهمة في ألمانيا. ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس رأس مال جميع الشركات يقع اليوم في قبضة كبار مالكي الأسهم والاتحادات.

الجدول (1)

الشركات المساهمة بحسب رأس المال (مارك)

الشركات المساهمة بحسب رأس المال (مارك)	1927	1931	1941		1942	
	عدد	عدد	عدد	رأس مال بملايين الماركات	عدد	رأس مال بملايين الماركات
حتى 5000	604	342	23	صفر	19	0,1
5000 -50,000	1635	1126	137	3,3	127	0,3
50,000-100,000	1367	1152	208	12,3	182	10,9
100,000-500,000	3802	3340	1645	392,6	1515	354,0
500,000-1,000,000	1482	1352	845	542,3	841	546,8
1,000,000-5,000,000	2378	2255	1781	3758,5	1843	3978,3
5,000,000-20,000,000	540	578	549	4913,3	617	5609,6
20,000,000-50,000,000	98	121	141	4076,7	153	4417,6
50,000,000-وما فوق	60	71	89	11209,2	107	14140,6
المجموع	11966	10437	5418	24908,2	5404	29058,2

(ج) الشركات المحدودة المسؤولية والشراكات. حدث تطور مماثل بالنسبة إلى الشركات المحدودة؛ إذ اعتمد كثير من مصانع الأسلحة هذا النوع من التنظيم للتهرب من العلانية الإلزامية. وفي نهاية العام 1942 كان في ألمانيا 23,498 (23,195 في العام الذي قبله) شركة محدودة المسؤولية برأس مال أصلي يبلغ 7,3 (6,1) مليارات مارك. ويتجلّى الميل نحو شركات محدودة متزايدة الكبر في أن 1,091 مؤسسة جديدة عام 1942 كانت تملك رأس مال يبلغ 335 مليون مارك إلماني، قياسًا بالعام الذي سبقه حيث كانت 1,193 مؤسسة جديدة تملك رأس مال إجماليًا قدره 255 مليون مارك.

تقدم القائمة التالية عينة متواضعة منتقاة من الشركات المحدودة المسؤولية التي تأسست حديثًا أو التي تحولت من شركات مساهمة إلى هذه الصفة:

ميتلشتال (Mittelstahl) (اتحاد فليك (Flick))، رأس مالها 50 مليون مارك.

غودولا (Godulla) (اتحاد شافغوتش (Schaffgotsch))، رأس مالها 40 مليون مارك.

توبيس - تونبيلد سينديكات (Tobis-Tonbild Syndikat) رأس مالها 5.4 ملايين مارك.

دويتشه فولمانوفاكتور (Deutsche Wollmanufaktor)

ديماغ (Demag) (صناعة الآلات)

بنك فور إندوستريفرته (Bank für Industriewerte)

شركات تابعة لمانسمان (Mannesmann)

من بين الشركات الأقدم عهدًا في صورة (GmbH) اتحاد روشلنغ .(Röchling)

فضلت شركات أخرى الشراكة ذات الطابع الشخصي أو الشراكة المحدودة. والمثال البارز هو أكبر اتحاد ألماني، اتحاد فريدريك فليك، الرأسمالي «المالي» البارز وصديق غورينغ المقرّب. إذ حول شركته القابضة

زيغنر أيزناندوستري (شركة زيغنر للفولاذ)، إلى شركة اتحاد فريديريك فليك ذات الشراكة المحدودة التي تمتلك 99 في المئة من شركة ميتلشتال (التي أضحت الآن شركة محدودة المسؤولية) التي تمتلك بدورها مصانع آلات وقطارات، و90 في المئة من مناجم فحم وليغنايت.

وجد منافسه، ألفرد كروب، طريقة فضلى؛ إذ أصدر هتلر نفسه في عام 1943 مرسومًا يمنح أسرة كروب حق التحرر من شكل الشركة المساهمة لتحديد خط الوراثة، وإبقاء المؤسسة كمؤسسة عائلية من ذلك التاريخ فصاعدًا. ويمتلك كروب الشاب، ألفرد كروب فون بوهلن أوند هالباخ، مصانع كروب كميراث عائلي.

ليست أسباب تفضيل الشركة المحدودة المسؤولية والشراكات أسبابًا عميقة الغور؛ فهي لتحاشي التدقيق العام، وهذا اعتبار حيوي في وقت تتنامى فيه قوة الاتحادات ويتم تمشيط السوق وتطهيرها من صغار رجال الأعمال. زد على ذلك أن شكل الشركة المساهمة يصبح غير ضروري عندما يصل التمويل الذاتي إلى أحجام تجعل الاستعانة بسوق رؤوس الأموال أمرًا لا حاجة إليه.

إليك ما يراه صغار الصناعيين في عملية تركيز رأس المال[4]. فهذه الرسالة الموجهة إلى صحيفة ألمانية ردًا على مقالة عن «العمالقة» تفسر التغيرات في ألمانيا خيرًا من أي تحليل إحصائي.

منذ بضعة أشهر جلس ستة صناعيين - من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم - معًا في وكر روسي شمالي سمولنسك - وجميعهم تقريبًا من المتطوعين - يتحدثون عما سيحل بهم، أو على الأقل بالمصانع التي يمتلكونها أو يديرونها، بعد الحرب. تذكرتُ المناقشة الطويلة والجادة بين هؤلاء الرجال، وكلهم من المتفائلين الناشطين كليًا (وأثبتوا ذلك عبر إعادة بناء منشآتهم أو توسعتها بين العامين 1918 و1930) عندما وقع نظري على مقالتكم الموسومة «العمالقة». ينبغي أن نقرّ أولًا أن ليس من شيم أي صناعي

(4) *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 16/11/1942.

خاص ومسؤول ومتفهم لمهمته (وكان عليك أن تكون هكذا على امتداد السنوات الماضية إذا أردت لمؤسستك أن تقف في وجه ضغط الاتحادات العملاقة وبيروقراطية الإدارة الاقتصادية) أن يطلب إجراءات لحمايته من المؤسسات والاتحادات الكبرى. فمن شأن هذا أن يتناقض مع مفاهيمه الأساسية عن تكافؤ المسوغات والقيمة المتساوية للنشاط الاقتصادي كله، وهذه مسلّمة جوهرية. ومن ناحية ثانية، فهو يطالب بمعاملة متماثلة للجميع، ما يعني أنه يجب ألا يكون ثمة دعم أحادي الجانب وترقية للصناعات الكبرى كما هو حاصل الآن فعليًا، وإن لم يكن بصورة قانونية.

الجندي يراقب التطورات

نحن جنود حاليًا، لكننا نتابع بأعين مفتوحة التطورات الاقتصادية الأخيرة، ونتبيّن بوضوح تام عواقب المراسيم والإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية، ونفهمها اليوم بصورة أفضل بعد أن بتنا على مسافة كافية. فسواء أكنا نتحدث عن إغلاق المنشآت، أم عن تعيين قادة للحلقات الاقتصادية ومهماتها، أم عن توسيع صلاحيات بعض المجموعات الاقتصادية، أو تأسيس منظمات الرايخ، نجد أننا، ثانية وتكرارًا، أمام إجراءات تتعارض، في التحليل الأخير، مع مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هل سمع أحد عند إغلاق مؤسسة متدنية المربحية، أن آلاتها، وعمالها، وطلبياتها حُوِّلَت إلى مصنع متوسط أو صغير؟ أو أن قائد حلقة صناعية ما حوّل عملًا مهمًا ومربحًا لمنشآت صغيرة أو متوسطة الحجم وعملًا أقل رِبحًا للمؤسسات الكبيرة الحجم؟ لا طائل من الحديث عن هذا. فوق هذا كله، نحن في حال الحرب، وينبغي لرغباتنا الشخصية أن تنتهي في هذه الحرب، ثانيًا، الرجال الذين يتولون ما يسمى بالإدارة الاقتصادية الذاتية ما هم إلا بشر...

ما من صناعي عاقل يماري في أن وجود المؤسسات الكبرى ضروري ومسوّغ، ونحن نوافقكم كليًا عندما تكتبون أن المؤسسات الكبرى هي الحل الممكن الوحيد في كثير من حقول الإنتاج المهمة. لكن الأمر يختلف في حال الاتحادات. لقد اجتزنا كلنا بعيون مفتوحة عبر روسيا وعاينا العواقب الرهيبة

للقضاء على أصحاب المبادرات المستقلة. زد على ذلك أنه لا جدال في أن كثيرًا من المنتوجات، والآلات والأدوات يمكن أن تنتج بصورة أوفر اقتصاديًا وأفضل تقنيًا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويلزم عن هذا أن جميع أشكال المؤسسات متساوية في القيمة وأنها سوف تستمر في الوجود إذا ما عوملت كلها معاملة متساوية وعادلة.

لكن هذا كله لن يكون ممكنًا إلا بعد نهاية الحرب. ونحن نعتقد، على الرغم من هذا، أن القيادة السياسية تمتلك الآن فرصة لتستعمل، من أجل غاياتها، كل مثالية الصناعي الصغير والمتوسط الحجم وكل نشاطه، وأن تستفيد من موقفه الإيجابي البنّاء ودافعه العنيد إلى العمل، وطاقته العظيمة وإرادته لتحمل المسؤولية غير المشروطة. في وسع هذه القيادة أن تستعمل ذلك كله في إعادة بناء الشرق. هنا تتاح أمام القيادة السياسية فرصة عظيمة. وفي الوقت نفسه يستطيع المقاول الحقيقي المبادر أن يثبت أن وجوده ما زال مسوّغًا.

هل من الضروري أن تصبح المصانع الروسية الجديدة التي يتم إنشاؤها على صورة مشروعات مدعومة، تابعة للاتحادات والمؤسسات الكبرى؟ وهل تعتقد السلطات المسؤولة أن العاملين في المؤسسات الكبرى من اقتصاديين نظريين، ومحامين، يستطيعون أن يقوموا بالعمل الريادي الذي يواجهنا على نحو أفضل منا نحن أصحاب المبادرات الفردية؟ نحن نعتقد أن العديد من الصناعيين الذين كانوا يملكون أو يديرون المنشآت التي أغلقت والذين باتوا اليوم يعملون في المؤسسات الكبرى، سيسرون كثيرًا لو استطاعوا أن يمضوا في عملية إعادة الإعمار هذه، مستخدمين معرفتهم، وخبرتهم، ومهارتهم، وطاقتهم، بينما هم ينظرون اليوم إلى مهماتهم الحالية باعتبارها عملًا حقيقًا بالعبيد...

قابلية التكيّف والقدرة على مواجهة الأوضاع المستجدة

قد يقول قائل إن الاتحادات أو المؤسسات الكبرى تستطيع أن تضمن إعادة الإعمار السريعة كما هو مطلوب اليوم. وعلى هذا القول نرد بأن المقاول المسؤول يظل دائمًا، بفضل قابليته الكبيرة للتكيّف وقدرته على التأقلم بسرعة

مع الأوضاع المستجدة، متفوقًا على موظف المؤسسات الكبرى. كما أنه أقرب إلى الارتضاء بعدد من العاملين أقل من موظف الصناعات الكبرى المعتاد على الروتين الإداري...

(د) الرقابة على الأسهم. نص مرسوم 26 شباط/ فبراير 1942 على أنه يجب على المساهمين أن يسجلوا ما يملكونه من الأسهم التي اقتنوها بين أول أيلول/ سبتمبر 1939 و15 آذار/ مارس 1942، أي منذ اندلاع الحرب، إذا كانت قيمتها الإجمالية وفقًا للسعر المعروض في السوق في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1942 يتجاوز 100,000 مارك. كما ينبغي أن يتم إشعار الرايخسبنك بالأسهم المشتراة بعد 15 آذار/ مارس 1942 إذا كانت قيمة مجموع الأسهم التي اقتناها شخص ما منذ اندلاع الحرب يبلغ أو يفوق المئة ألف مارك. ولا يجوز للأسهم المسجلة والمقتناة حديثًا من هذه الفئة أن تباع إلا بعد أن تعرض على الرايخسبنك ويرفضها هذا الأخير. ومنحت وزارة اقتصاد الرايخ حق وضع اليد على الأسهم المسجلة؛ ويكون الدفع وفقًا لسعرها الرسمي المعروض في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1941 بسندات خزينة مودعة لدى الرايخسبنك ولا يسمح ببيعها إلا على أسس مقبولة. ولما كانت أسعار السوق قد ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا بعد 31 كانون الأول/ ديسمبر 1941، فإن وضع اليد سوف يتسبب حتمًا بخسائر على مالكي الأسهم.

في حزيران/ يونيو 1942 أُعلِنَ أن الحكومة سوف تعمد الآن إلى وضع يدها على الأسهم المسجلة، مع النظر في كل حالة على حدة. والمقصود هو استعمال الأسهم المقتناة للتلاعب بميل الأسعار المعروضة في السوق أو الإفراج عنها بكميات صغيرة لأغراض الاستثمار.

لم يؤثر التسجيل إلا في 5 في المئة من الأسهم كلها، وفقًا للبيان الرسمي. وكانت النسبة المئوية للأسهم الثابتة الملكية تقدر بحوالى 80 في المئة، وكانت هذه المقتنيات معفاة من التسجيل، من حيث المبدأ، لأنه كان من الممكن الافتراض بأنه تم اقتناؤها قبل الحرب. ويلزم عن هذا أن الغرض من الإجراءات الجديدة لم يكن ضمان رقابة الدولة على الصناعة، بل كان المستهدف الوحيد

هو المضارب الذي يريد أن يفر من انخفاض قيمة العملة عبر ابتياع الأسهم. والواقع أن الإجراء أثر في الرأسمالي الصغير، لأن ابتياع أكثرية الأسهم بعد اندلاع الحرب اعتُبِرَ مسوّغًا في أرجح الظن. وتمّ تعزيز السيطرة القائمة التي يتمتع بها أصحاب أكثرية الأسهم على الشركات وذلك بجعل ابتياع كميات كبيرة من الأسهم مستحيلًا. من ناحية ثانية، أتاح قيام الرايخسبنك ببيع الأسهم الواقعة تحت يده إمكانيات متنوعة لممارسة المحاباة، والتأثير في توزيع السيطرة... إلخ. أدت هذه الإجراءات إلى تقليص حجم التعامل بالأسهم في البورصة، لكن صار من الضروري وضع حد لأسعار التعامل بالأسهم داخل السوق وخارجها. واعتُمِدَ تثبيت الأسعار في 29 أيلول/ سبتمبر 1943. وأفلح هذا الإجراء في تثبيت الأسعار المعروضة في السوق. لكن هذه السياسة إنما تشهد على إخفاق مرسوم التنازل عن أرباح الأسهم الصادر عام 1941؛ إذ حد المرسوم الأرباح بستة في المئة، لكنه سمح للشركات بأن تزيد رأس مالها وأن توزع الستة بالمئة على رأس المال المزيد. كان المأمول أن تعمل زيادات رأس المال على مد السوق بأسهم جديدة بحيث تخفف من ندرة الأسهم، وأن يبتاع الأسهم الجديدة أفراد مستثمرون. لكن هذا لم يحدث. وسبق لنا أن بيّنا إلى أي مدى كانت الشركات الألمانية تلجأ إلى زيادات رأس المال، ولكن كبار أصحاب الأسهم والاتحادات ابتلعت القدر الأعظم من الأسهم الجديدة. وحيثما كان يوجد أي خطر من أن تذهب الأسهم الجديدة إلى أفراد المستثمرين، لم تحصل أي زيادة في رأس المال، ولا سيّما في أي. جي. فاربن، والصناعات البحرية الثقيلة، واتحادات المنتوجات التقنية الكهربائية والهندسة الثقيلة، أو طبعًا في الشركات المحدودة المسؤولية (التي لا يمكن المتاجرة بأسهمها في البورصة)، والشراكات.

IV
ضوابط العمل

أُدخلت تغييرات أساسية في منظومة ضوابط العمل. ويشكّل العمل أهم عامل مفرد في النظام النازي، أكان من ناحية كونه سلعة أم من الناحية السياسية[1].

يمكن تمييز ثماني مراحل في تطور الصلاحيات التشريعية والإدارية الممنوحة للهيئات الحكومية على القوى العاملة: (1) مكافحة البطالة بصورة عامة، 1933 - 1934؛ (2) قانون 15 أيار/ مايو 1934 لتنظيم الإمداد بالقوى العاملة ومرسوم 10 آب/ أغسطس 1934 حول توزيع القوى العاملة؛ (3) مراسيم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 السبعة الصادرة بسلطة مكتب خطة السنوات الأربع؛ (4) مرسوم 22 حزيران 1938 القاضي بتأمين مدد كاف من القوى العاملة للمهمات ذات الأهمية السياسية الكبرى؛ (5) مرسوم الحرب الصادر عن المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ في أول أيلول/ سبتمبر 1939؛ (6) تعيين نائب عام للإمداد بالقوى العاملة بمقتضى سلطة خطة السنوات الأربع في 28 آذار/ مارس 1942؛ (7) قانون تعبئة القوى العاملة الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1943 (التعبئة العامة)؛ (8) تعيين مهندس إمداد بالقوى العاملة في الرايخ، في وزارة شبير.

---

(1) للاطلاع على معلومات مفصلة، انظر: Franz L. Neumann, «Labor Mobilization in the National Socialist New Order,» *Law and Contemporary Problems*, vol. 9 (Summer 1942), pp. 544-566, and Rene Livchen, «Wartime Development in German Wage Policy,» *International Labour Review*, vol. 46, no. 2 (August 1942), pp. 136-165.

1. هيئات الضبط العليا

تتولى الضبط الأعلى للعمل (خارج حقل الضمان الاجتماعي) هيئاتٌ ثلاث: (1) الجبهة العمالية الألمانية (روبرت ليه)؛ (2) المفوض العام للإمداد بالقوى العاملة في خطة السنوات الأربع (فريتز زاوكل)؛ وزارة الرايخ للتسلح والإنتاج الحربي (ألبرت شبير).

تتحكم كل من هذه الهيئات في وجه محدد من وجوه علاقات العمل. فللجبهة العمالية اليد العليا في حقل التلاعب بعقول العمال بقصد استمالتهم. المفوض العام للإمداد بالقوى العاملة هو سوّاق العبيد الأعلى للعمال الألمان والأجانب. وتم تعيينه بموجب مرسوم صادر عن هتلر في 21 آذار/ مارس 1942[2]. وعيّن هذا المرسوم فريتز زاوكل وكيلًا أعلى في حقل الإمداد بالأيدي العاملة في خطة السنوات الأربع وأخضع لسلطته الدوائر الأساسية الثالثة (الأجور وظروف العمل)، والخامسة (الإمداد باليد العاملة) في وزارة العمل الفدرالية والهيئات الخاضعة لها.

حلّ حكم تنفيذي أصدره غورينغ في 27 آذار/ مارس 1942، جراء ذلك، قسم الإمداد بالقوى العاملة في مكتب خطة السنوات الأربع وأوضح أن سلطة زاوكل وسعت لتشمل الأجور وظروف العمل، بحيث إن عمل أمناء العمل أصبح تحت إدارة زاوكل وإشرافه. وهكذا صار زاوكل يتحكم بالعمال الألمان والأجانب. وأضيف علاوة على الضوابط القائمة، ألا وهي وزارة العمل، ومكاتب مبادلة العمال الإقليمية والمحلية السابقة، وأمناء العمل. وهو يزاول عمله من خلال الهيئات التالية:

عُيِّنَ البروفسور يونغ مفتشًا عامًا للإمداد بالقوى العاملة. ولذلك كان يونغ الرئيس الإداري الفعلي لمكتب المفوض العام. ومن أجل التحكم المركزي في العمال الأجانب، أُنشئ مكتب تفتيش مركزي للإشراف على العمال الأجانب بمقتضى اتفاق عُقِدَ مع الجبهة العمالية الألمانية. وفي 6 نيسان/ أبريل 1942

(2) RGBI, I, 179.

عيّن زاوكل الولاة نوابًا له على الولايات لشؤون الإمداد بالأيدي العاملة وكلّفهم بتنسيق جميع إجراءات الإمداد بالأيدي العاملة الواقعة تحت ولايتهم القانونية. كما أصدرت التعليمات إلى مكاتب مبادلة العمال الإقليمية القائمة بالامتثال لأوامر الولاة.

هكذا وضع تعيين المفوّض العام للإمداد بالأيدي العاملة رجلًا من رجال الحزب في المنصب الأعلى للتحكم بالعمل. وبات الحزب يسيطر، جراء ذلك، على العمل سيطرة إدارية من خلال المفوض العام، فضلًا عن السيطرة السياسية عبر الجبهة العمالية. ولا شك في أن تعبئة القوى العاملة والتحكم بالعمال هما من الإجراءات الأقل شعبية في ألمانيا. ويستلزم تنفيذ هذين الإجراءين قسوة كاملة واستهتارًا مطلقًا بالحقوق المكتسبة والاعتبارات الإنسانية. وكان على الوالي زاوكل أن يتولى هذه المهمة في أحوال غاية في الخطورة، أي بعد حملة شتاء 1941-1942، يوم كان الألمان يعانون من الهزائم النكراء في الجبهة الشرقية.

ثمّ إن تكثيف الغارات الجوية، والمزيد من النكسات على الجبهة الشرقية، والإبرار في إيطاليا، واحتلال صقلية، كل ذلك ضاعف المشكلات في وجه تنظيم الإمداد بالقوى العاملة الألمانية.

فيما كان زاوكل يتولى السيطرة على القوى العاملة، كان شبير يبدأ ارتقاء مراقي الهيمنة العليا على الصناعة. وبدا من المرجح أن يتولى شبير، في نهاية المطاف، السيطرة على العمال أيضًا. وتحقق ذلك في 26 حزيران/يونيو 1943. عيّنت وزارة تسلّح الرايخ والإنتاج الحربي مهندسًا فدراليًا للإمداد بالقوى العاملة في الرايخ. ويقع تحت سلطة هذا المهندس مهندسون إقليميون للإمداد بالقوى العاملة. ويقع تحت هؤلاء المهندسين الإقليميين مهندسون أدنى. وأُلزم كل مصنع يستخدم 300 عامل أو أكثر بتعيين مهندس كهذا، بينما يقوم مهندسون جوّالون بالإشراف على عدد من المصانع الصغرى. ويقوم بتعيين مهندسي الإمداد بالقوى العاملة رؤساء لجان التسلح بناء على اقتراح أولياء العمل. وهم بذلك موظفون في المصانع التي يعملون فيها وليسوا مسؤولين في وزارة شبير. ويجوز مقارنتهم بمهندسي الطاقة.

تم تعريف العلاقة بين زاوكل والمهندس الفدرالي للإمداد بالقوى العاملة في الرايخ على النحو التالي: «المفوض العام يقدم الرجال، ويتوجب على المهندس الفدرالي للإمداد بالقوى العاملة في الرايخ أن يتأكد من استخدامهم على الوجه الأمثل»[3]. يكشف هذا البيان بوضوح ما بعده وضوح علو رتبة شبير على رتبة زاوكل، لأنه يعني أن غاية مهمة الأخير هي الامتثال لطلبات آلة التحكم الجديدة في القوى العاملة، أي توفير العمال عندما تنشأ الحاجة إليهم، ونقلهم إلى حيث نشأت تلك الحاجة امتثالًا لطلب مهندس مدد القوى العاملة.

2. مكاتب مبادلة العمال وأمناء العمل

أدت متطلبات التلاعب بالعقول إلى إجراءين جديدين في تنظيم مكاتب مبادلة العمال. إذ نص مرسوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1942 على وجوب تكييف دوائر أمناء العمل ومكاتب مبادلة العمال الإقليمية مع الدوائر الاقتصادية الإقليمية التي كان عددها 30، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تمد دائرة عمالية واحدة دوائر اقتصادية عدة. لم توضع هذه الخطة بكاملها موضع التنفيذ، وإن بدأت إرهاصاتها خلال الأشهر التالية عبر تقسيم بعض المناطق الكبرى، كبلاد الراين، وبافاريا، وجنوب غرب ألمانيا، بحيث ارتفع عدد الدوائر إلى 26. وفي صيف 1943، وبُعَيد تعيين زاوكل مفوضًا عامًا، أعلن أن الإدارة الإقليمية للقوى العاملة سوف تكيّف بمقتضى ولايات الحزب. ولم تقتصر دلالة هذا على أن نظام المناطق الاقتصادية الكبرى سوف يطّرح لمصلحة تقسيم آخر إلى 42 دائرة مختلفة الأشكال، بل كان يعني ضرورة قيام صلة وثيقة بين إدارة الحزب وإدارة الدولة، أي نفوذ أكبر لقادة ولايات الحزب وبيروقراطيتهم على إدارة القوى العاملة. أولًا، تم دمج مكاتب الأمناء ورؤساء مكاتب المبادلة الإقليمية دمجًا رسميًا؛ أي إن حقل إدارة القوى العاملة برمته، باستثناء تفتيش المصانع، وضع تحت إشراف هيئة واحدة. ثانيًا، تم الإعلان رسميًا أنه لما كان تنظيم ظروف العمل وتوزيع القوى العاملة لا يشكل مهمة إدارية بحتة، بل

(3) *Deutsche Allgemeine Zeitung*, 25/10/1943.

مهمة «سياسية» بالدرجة الأولى، كان لا بد من الآن فصاعدًا أن يشكلا فرعًا من «الإدارة السياسية». وعَنَت هذه التدابير أن على الحزب أن يقوم بدور هام في تشكيل سياسات العمل، وأن على الأمناء أن يحافظوا باستمرار على صلة وثيقة وشخصية بوالي الدائرة، وأن يطلعوه على جميع مستجدات العمل في المحافظة. فإدارة القوى العاملة وإن لم تدمج رسميًا بالحزب، أصبحت بذلك فرعًا من الإدارة الحكومية التي بلغت فيها عملية الدمج ما بين الشخصي والسياسي في الحزب مرحلة متقدمة جدًا.

لم يكد تقويض البنية القديمة لمبادلة العمال يُستكمل كليًا حتى اكتشف زاوكل أن الرقعة الصغيرة لولاية الحزب لم تكن ملائمة. ولذلك، تمت في أوائل عام 1944 عملية تنسيق مكاتب مبادلة العمال في ولايات حزبية عدة في مفتشيات للعمل برئاسة المفتش العام يونغ الآنف ذكره.

3. غرف العمل في الجبهة العمالية الألمانية

ناقشنا سابقًا اتفاق لايبتزيغ في 19 حزيران/ يونيو 1935 ونظام غرف العمال الذي أنشئ بموجبه. وهو لم ينفذ قطّ. وأعيد إحياؤه، في ما زعم، بمرسوم أصدره ليه في 2 آذار/ مارس 1943. وينص هذا المرسوم على إعادة تنظيم كلية لنظام غرف العمال، حيث تنشأ في كل ولاية حزبية غرفة عمال، برئاسة رئيس الجبهة العمالية في الولاية. ثمة مجلس استشاري أعضاؤه هم أشخاص مهمون في إدارة الحزب والدولة، كأمين العمل، رئيس الغرفة الاقتصادية في الولاية الحزبية، رئيس مفتشية التسلح، رؤساء دوائر مكتب الجبهة العمالية في الولاية الحزبية... إلخ، وثلاثة قادة من «مشروعات أنموذجية» من الدائرة، بصفة أعضاء. ويتم تعيين هؤلاء من حاكم الولاية وهم مفوّضون أن يتشاوروا في المسائل الهامة التي تعني الأوضاع الاقتصادية والعمل في الولاية، مثال ذلك الأوضاع الناشئة عن غارة جوية.

تنقسم كل غرفة إلى أربع غرف فرعية، تُنَظَّم بدورها بصورة جماعات عاملة ولجان عاملة. ويقال إن هذه تشكل أساس البنية كلها، لكن الغريب في الأمر

أن لا شيء يقال عن تركيبتها. وتُنَظَّم هذه الغرف الفرعية بصورة منتظمة للرايخ بأكمله وتتلقى تعليماتها بانتظام من غرفة العمل الفدرالية التي أعلن عن قرب إعادة تنظيمها. ويتم الإشراف المركزي على تنظيم الغرف ونشاطها بوساطة دائرة خاصة في المكتب المركزي للجبهة العمالية تدعى «دائرة المسؤولية الاجتماعية الذاتية». ولا دليل حتى الآن على أن النظام الجديد اكتسب أي أهمية عملية تفوق تلك التي كانت للنظام الذي كان قبله وحل محله.

4. العمال الأجانب

بشّر تعيين زاوكل بتكثيف الاستعانة بالعمال الأجانب في ألمانيا. ففي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942، كان النازيون يستخدمون، في ما قيل، 5,000,000 عامل أجنبي. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1942، كان 17 في المئة من مجموع العمال الصناعيين من العمال الأجانب. وفي كانون الثاني/ يناير 1943، قيل إن عدد العمال كان يراوح بين ستة ملايين وسبعة ملايين عامل. ومن الجائز أن يكون حوالى 8,000,000 عامل أجنبي يعملون اليوم في ألمانيا (ألمانيا الكبرى)، وفي جملتهم أسرى الحرب. والمجموعات القومية الكبرى هي الفرنسيون (حوالى 1,200,000)، والبولنديون (حوالى 1,300,000)، والروس (حوالى 1,500,000). كانت ظروف الاستخدام تتأثر أول الأمر بنظرية «جماعة الشعب» وكانت تتفاوت بتفاوت النسب العرقي؛ إذ يقع في أسفل التراتبية من يسمون بالعمال الشرقيين (Ostarbeiter)[(4)]. وهم كل أولئك العمال القادمين من مفوضيات «روثينيا البيضاء»، ومفوضية الرايخ في أوكرانيا، وبعض الأراضي الواقعة شرقي إستونيا ولاتفيا. ويجب على هؤلاء العمال الشرقيين كافة أن يرتدوا رقعة كُتبت عليها كلمة «شرق».

وتتألف الفئة الثانية من العمال القادمين من الحكومة العامة، والبولنديين، وسواهم من رعايا دول المحور والدول الميالة إلى المحور.

---

(4) Hans Küppers and Rudolf Bannier, *Einsatzbedingungen der Ostarbeiter sowie der sowjetrussischen Kriegsgefangenen*, Sonderveröffentlichung des Reichsarbeitsblattes (Berlin: [s. n.], 1942).

تقع مسؤولية العمال الأجانب بين يدي الجبهة العمالية الألمانية، والمخيمات العشرون ألفًا التي تؤويهم تقع الآن تحت ولايتها القانونية الحصرية. ويحصل العمال الأجانب، سوى أولئك القادمين من الشرق، على أجور مساوية لأجور العمال الألمان، أما العمال الشرقيون، والقادمون من دول البلطيق، والحكومة العامة فلا يحصلون على ذلك. لكن تغيرًا ملحوظًا طرأ على معاملة العمال الأجانب؛ إذ كان المرسوم السابق الصادر في 20 كانون الثاني/ يناير 1942 ينص على أن عقد العمال الشرقيين ليس عقد العمل العادي، بل هو «علاقة استخدام خاصة». وكان من جرائه أن لا تُطَبَّق معايير العمل والأجور السائدة على العمال الشرقيين إلا إذا خصصوا بها تحديدًا. وكانت تُفْرَض عليهم ضريبة باهظة من أجل منعهم من الحصول على دخل يتجاوز 15-17 ماركًا في الأسبوع. وكانت تُحْسَم من هذا المبلغ 10.5 ماركات للسكن وبقية الاحتياجات، بحيث إن مبلغ الدخل الصافي المتبقي لهم كان لا يتجاوز 6.5 ماركات أسبوعيًا.

يقر الألمان بأن تشريعاتهم أخفقت في توفير حوافز كافية. ولذلك أصدر المجلس الوزاري للدفاع عن الرايخ مرسومًا جديدًا في 30 حزيران/ يونيو 1942 مع سلسلة للأجور تحسن هذا الوضع الاقتصادي تحسينًا لا يستهان به. وتحسنت ظروف العمل منذ ذلك التاريخ، وإن كان التمييز الصارم والتنكر التام لجميع الحقوق ما زالا يمارسان.

أخيرًا، في نيسان/ أبريل 1944 تراجع المجلس الوزاري عن التشريعات التمييزية في الأجور حيال العمال الشرقيين الذين باتوا الآن يحصلون على أجور مساوية للعمال الألمان، ولكن من دون أن ينتموا إلى «جماعة المنشأة».

القسم الثالث

المجتمع الجديد

لئن كانت التغيرات الاقتصادية كبيرة، فإن التغيرات الاجتماعية كانت ثورية. وهي تكتسي أهمية غالبةً بالنسبة إلى أيٍّ إعادة إعمارٍ لأوروبا ولأي سياسة قد يرى جيش الاحتلال أن ينتهجها. إن إعادة بناء أوروبا ترتكز ارتكازًا واضحًا على تراتب الشرائح الاجتماعية، والتيارات الأيديولوجية، والأُهْبَة السيكولوجية للشعوب الأوروبية.

إن من شأن مجتمع ديمقراطي ليبرالي (يُعتبر من وجهة النظر الأميركية الشكل المثالي للتنظيم الاجتماعي والسياسي) يعمل ضمن الحدود الدنيا للقسر أن يستلزم نوعًا من التراتب يمكن أن نفسره على النحو التالي. إذا كان لدينا مجتمع متراتب طبقيًا (والمجتمع الألماني متراتب طبقيًا)، متمتعًا، بعد هذا، بقدر مقبول من الوعي الطبقي، فإن النظام الاجتماعي والسياسي الليبرالي الديمقراطي لا يمكن أن ينشأ إلا إذا كان المجتمع منظمًا على هيئة هرم، بحيث يقوم بين القاعدة (الجماهير الكبرى) والقمة (الطبقة الحاكمة) عدد وافٍ من الطبقات الوسطى لتتوسط بين الاثنتين، وهذا من الأمور المتعارَفة. لكن الجماهير الألمانية والحكام واعون طبقيًا، وبذل النازيون محاولات يائسة لاجتثاث الوعي الطبقي بتدابير مساواتية زائفة. وسبق أن أوردنا السبب في كون المساواتية الزائفة التي اعتمدها النازيون خطرة عليهم.

ثمة شرط ثان لحسن سير مجتمع ديمقراطي ليبرالي (في أوضاع حديثة)، وهو أن توجد إدارة مدنية تعمل بصورة فعالة وموضوعية أيضًا، لا يحكمها

إلا مفهوم الواجب، ولا تخضع إلا لقواعد عامة مجرّدة لا لأوامر استنسابية. كما يجب أن توجد ثالثًا سلطة قضائية ترى أن مهمتها هي الحفاظ على حقوق الأفراد، لا خدمة الدولة أو أي جماعة مزعومة.

1. التراتب الاجتماعي وفقًا لإحصاء عام 1939

الجدول (1)

ألمانيا - السكان الناشطون اقتصاديًا وغير الناشطين

	1882	1895	1907	1925	1933	1939 (الأراضي الجديدة)(*)
إجمالي عدد السكان بالآلاف						
العمال الكسبة	16,885	19.756	25.156	32,009	32,296	39,792
الأشخاص المستقلون اقتصاديًا من دون عمل (**)	1,225	1,937	3,078	3,844	5,821	7,461
التابعون اقتصاديًا (***)	21,724	24,232	26.757	26,557	27,101	30,819
الأشخاص المجندون في القوات المسلحة وخدمة العمل (****)	....	....	....	....	....	....
مجموع السكان	39,834	45,925	54.991	62,410	65,218	79,375
توزع النسب المئوية لمجموع السكان						
العمال الكسبة	42.4	43.0	45.7	51.3	59.5	50.1
الأشخاص المستقلون اقتصاديًا من دون عمل (**)	3.1	4.2	5.6	6.2	8.9	9.4
التابعون اقتصاديًا (***)	54.5	52.8	48.7	42.5	41.6	38.9
الأشخاص المجندون في القوات المسلحة وخدمة العمل (****)	....	....	....	....	......	1.6
مجموع السكان	100.0	100.0	100.1	100.1	100.1	100.1

ملاحظات: (*) ألمانيا الكبرى ابتداء من عام 1939، ومن جملتها النمسا والسوديت، باستثناء ميمل، دانتزيغ، والأراضي التي ضمت إبان الحرب.

(**) أشخاص يعتاشون من الضمان الاجتماعي، ومعاشات المسنين، السجناء، ونزلاء المصحات... إلخ.

(***) التابعون للأشخاص الناشطين اقتصاديًا وغير الناشطين معًا.

(****) احتسبت البيانات حول الأشخاص تحت الخدمة باستثناء الضباط الدائمين وضباط الصف في القوات المسلحة وخدمة العمل من فائض المقيمين على السكان الدائمين. الأرقام غير دقيقة وعرضة للتصحيح.

المصدر: A. R. L. Gurland, Otto Kirchheimer and Franz L. Neumann, *The Fate of Small Business in Nazi Germany* (Washington, DC: U. S. Govt. print. off., 1943).

تبين هذه الجداول والجداول التي تليها الصورة المألوفة لمجتمع مغرق في الاحتكار والبيروقراطية حيث يبدي الأجراء، وموظفو الإدارات الرسمية، والأشخاص العديمو المهنة (المتعيّشين من المعاشات) الزيادة العظمى. وبالطبع، فإن الحرب غيّرت هذه الصورة تغييرًا جذريًا.

2. الطبقات الوسطى

الجدول (2)
ألمانيا - السكان،
من حيث الفئات الاجتماعية للعمال الكسَبة

	1882	1895	1907	1925	1933	1939	
						الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة(*)
مجموع السكان (العمال الكسَبة وعيالهم) بالآلاف							
مالكون، مديرون	14,732	15,038	13,868	12,161	11,446	9,612	11,437
عمال عائليون غير مأجورين	1,721	1,862	3,871	5,565	5,446	5,837	6,950
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	2,721	4,532	6,966	10,632	10,193	12,095	13,561
أجراء	17,327	20,117	24,274	27,001	28,074	31,742	35,762
عمال منزليون(**)	1,482	1,555	1,572	1,389	1,252	31,742	35,762
مستقلون من دون مهنة	1,851	2,821	4,440	5,662	8,807	8,842	10,361
مجموع السكان(***)	39,834	45,925	54,991	62,410	65,218	68,128	78,072

يتبع

تابع

توزع النسب المئوية لمجموع السكان							
مالكون، مديرون	37.0	32.7	25.2	19.5	17.6	14.1	14.4
عمال عائليون غير مأجورين	4.3	4.1	7.0	8.9	8.4	8.6	8.9
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	6.8	9.9	12.7	17.0	15.6	17.8	17.4
أجراء	43.5	43.8	44.1	43.3	43.0	46.6	45.7
عمال منزليون(**)	3.7	3.4	2.9	2.2	1.9	46.6	45.7
مستقلون من دون مهنة	4.7	6.1	8.1	9.1	13.5	13.0	13.3
مجموع السكان(***)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
مجموع السكان (العمال الكسَبَة وعيالهم) الأرقام المؤشرة 100=1882							
مالكون، مديرون	100	102.1	94.1	82.5	77.7	65.2	77.6
عمال عائليون غير مأجورين	100	108.2	224.9	323.4	316.4	339.2	403.8
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	100	166.6	256.0	390.7	374.6	444.5	498.4
أجراء	100	116.1	140.1	155.8	162.0	168.8	190.1
عمال منزليون(**)	100	104.9	106.1	93.7	84.5	168.8	190.1
مستقلون من دون مهنة	100	152.4	239.9	305.9	475.8	477.7	559.8
مجموع السكان(***)	100	115.3	138.1	156.7	163.7	171.0	196.0

ملاحظات: (*) ألمانيا الكبرى ابتداء من عام 1939، ومن جملتها النمسا والسوديت، باستثناء ميمل، دانتزيغ، والأراضي التي ضمت إبان الحرب.

(**) لم يحتسب عمال الخدمة المنزلية على حدة في إحصاء عام 1939. ومجموع عدد الموظفين بمرتبات والعمال المنزليين لا يتطابق تمامًا مع فئة «الموظفين بمرتبات» في إحصاء عام 1939، لأن قسمًا صغيرًا من الأشخاص المعدودين عمالًا منزليين قد احتسبوا في جملة فئة «الموظفين بمرتبات». ولكن من الممكن إهمال التباينات لأغراض المقارنة العملية.

(***) السكان الدائمون فقط، باستثناء الأشخاص المجندين في القوات المسلحة وخدمة العمل عام 1939.

المصدر: عن عام 1882 حتى عام 1933: «Berufszählung. Die berufliche und soziale Gliederung des deutschen Volkes (Volks-, Berufs-, und Betriebzählung vom 16 Juni 1933),» *Statistik des deutschen Reichs*, vol. 458 (1937), p. 20.

عن عام 1939: *Wirtschaft und Statistik*: vol. 20, no. 16 (August 1940), p. 336 and vol. 21, no. 3 (February 1941), passim.

احتسبت أرقام النسب المئوية والأرقام المؤشرة للعام 1939 استنادًا إلى البيانات الواردة في المصادر أعلاه.

الجدول (3)

ألمانيا - العمال الكسبة، من حيث الفئات الاجتماعية

	1882	1895	1907	1925	1933	1939	
						الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة(*)
العمال الكَسَبَة بالآلاف							
مالكون، مديرون	4,331	4,619	4,749	5,095	5.303	4,784	5,679
عمال عائليون غير مأجورين	1,676	1,790	3.773	5,437	5,312	5,628	6,747
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	1,183	2,115	3,311	5,442	5,513	6,482	7,360
أجراء	8,344	9,804	11,874	14,709	14,950	17,375	20,007
عمال منزليون(**)	1.351	1,428	1,449	1,326	1,218	17,375	20,007
كل العمال الكَسَبَة	16,885	19,756	25,156	32,009	32,296	34,269	39,793
توزع النسب المئوية للعمال الكَسَبَة							
مالكون، مديرون	25.7	23.4	18.9	15.9	16.4	14.0	14.3
عمال عائليون غير مأجورين	9.9	9.1	15.0	17.0	16.4	16.4	17
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	7.0	10.7	13.2	17.0	17.1	18.9	18.5
أجراء	49.4	49.6	47.2	46.0	46.3	50.7	50.2
عمال منزليون(**)	8.0	7.2	5.7	4.1	3.8	50.7	50.2
كل العمال الكَسَبَة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
العمال الكَسَبَة، الأرقام المؤشرة							
مالكون، مديرون	100	106.6	109.7	117.6	122.4	110.5	131.1
عمال عائليون غير مأجورين	100	106.8	225.1	324.4	316.9	335.8	402.6
موظفون بمرتبات وموظفون رسميون	100	178.8	279.9	460.0	466.0	547.9	622.1
أجراء	100	117.5	142.3	176.3	179.2	179.2	206.4
عمال منزليون(**)	100	105.7	107.3	98.1	90.2	179.2	206.4
كل العمال الكَسَبَة	100	117.0	149.0	189.6	191.3	203.0	235.7

ملاحظات: (*) ألمانيا الكبرى ابتداء من عام 1939، ومن جملتها النمسا والسوديت، باستثناء ميمل، دانتزيغ. والأراضي التي ضمت إبان الحرب.

(**) لم يحتسب عمال الخدمة المنزلية على حدة في إحصاء عام 1939. ومجموع عدد الموظفين بمرتبات والعمال المنزليين لا يتطابق تمامًا مع فئة «الموظفين بمرتبات» في إحصاء عام 1939 لأن قسمًا صغيرًا من الأشخاص المعدودين عمالًا منزليين احتسبوا في جملة فئة «الموظفين بمرتبات». ولكن من الممكن إهمال التباينات لأغراض المقارنة العملية.

الطبقات الوسطى المكونة من صغار رجال الأعمال وأواسطهم (حرفيون، صناعيون، باعة تجزئة، باعة جملة) زالت من الوجود أو هي في طريقها إلى الزوال عما قريب. والرسالة التي كتبها صناعيون مستقلون من الجبهة الروسية تثبت هلاك السواد الأعظم من الطبقات الوسطى وترديها الأخلاقي. ولا تقتصر السمات الملازمة للأعمال الصغيرة على مصير أصحابها الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى موقفهم كبشر فانين. فالرسالة تبيّن أن صغار رجال الأعمال يأملون أن ينتصبوا مجددًا على أقدامهم عبر نهب أوروبا الشرقية. **إذا سلبتمونا استقلالنا الاقتصادي فدعونا نستغل البولنديين والروس في الأقل. ولكن حتى هذا لا تسمحون لنا أن نقوم به!** هكذا يمكن التعبير عن مشاعر الطبقات الوسطى في ألمانيا. وليس في هذا أي مفاجأة. فما من جماعة في ألمانيا أفسد من الطبقات الوسطى. فهي لم تتمسك بالليبرالية يومًا. ولم يزل الـ «burgher» (البرجوازي) على امتداد تاريخ ألمانيا يسعى إلى تحقيق رغد العيش على حساب الآخرين، سواء أكان الآخرون هم العمال الألمان أم أبناء الأمم الأخرى. وفي كل وضع حاسم تشهده ألمانيا (1813، 1848، 1862-1866، 1914) وقف المواطن يبيع الليبرالية بالغزو الخارجي والثورة المضادة.

الواقع أنه عما قريب لن يبقى في ألمانيا إلا القليل من الحرفيين المستقلين، وباعة التجزئة، وباعة الجملة، كما لن يبقى صناعيون مستقلون أو يكاد. فهم لن يكونوا قد فقدوا مصالحهم فحسب، بل إن منشآتهم سوف تزول من الوجود المادي أيضًا.

ماذا حل بالطبقات الوسطى المفتقرة؟

سوادها الأعظم صار من العمال. وربما كان كثير منهم أسعد في مهنهم الجديدة، شرط أن يظلوا في عمل ثابت. إن تحوّل البرغر إلى عمال ينطبق على جميع البلدان الأوروبية ويعني أن حجم الطبقات العاملة ازداد كثيرًا جدًا. وسوف تشتد هذه الزيادة ظهورًا إذا ما عاد الجنود إلى منازلهم.

قطاع صغير منهم انضم إلى محترفي العنف، بحسب عبارة هارولد لاسويل الموفّقة. امتصت الإس إس الألمانية كثيرًا من رجال الأعمال المفتقرين،

وأصحاب المهن المحبطين، والأبناء الثواني لمزارعين وراثيين. لكن الأمر نفسه يصح على أوروبا المحتلة. فالإس إس الفليميش، والإس إس نورسك، والإس إس الدنماركي، والإس إس البلطيقي، والجماعات الفاشية في مختلف أنحاء أوروبا مكونة في معظمها من هذه الفئات.

انضمت جماعة صغيرة أخرى إلى الطفيليين؛ فبينما كانوا يتاجرون بالبضائع سابقًا باتوا الآن يتاجرون بالسمعة الحسنة، بالسطوة والنفوذ، بشهادات النسب الآري، والرذيلة، والسوق السوداء.

الطبقات الوسطى في طريقها إلى الزوال من حيث هي شريحة يمكن أن يبنى منها مجتمع ديمقراطي. وحيث لا تزال بقية من ذهنية الطبقة الوسطى باقية (في الفئات المهنية والإنتليجنتسيا، ولا سيّما في أوروبا الرازحة تحت الاحتلال النازي) فإن إبادتها على أيدي النازية متوقعة متى أزفت ساعة الهزيمة.

3. الخدمة الاجتماعية

النازية عازمة على تقويض الخدمة الاجتماعية التقليدية في أوروبا. عاطفيًا، كانت للنازية السطوة الأقوى على قلوب ما يسمى الخدمة الاجتماعية الوسطى، أي الموظف الحكومي «غير الأكاديمي» الذي يحتل مرتبة متوسطة بين الكاتب المختزل العادي والموظف الأكاديمي (الحقوقي عادة). وكثير من القادة النازيين يأتون من هذه الشريحة. ولا تكاد الكتلة الكبرى من موظفي الإدارات الرسمية - عمال السكك الحديد والبريد - تتميز عن الموظف العادي الأجير. الأرجح أن الموظف الرسمي الأكاديمي في الحقبة ما قبل النازية كان غير مؤيد للنازية ولا معارضًا لها. وربما جاز للمرء أن يصف كبار موظفي الإدارات الرسمية الألمانية بأنهم تكنوقراطيون عدميون مستعدون لخدمة أي حكومة قوية وقادرة أن تضمن إدارة فعالة.

لا جدال في أن الإدارات الرسمية ليست قوة داعمة للديمقراطية الليبرالية ولم تكن، ولن تكون. لكن تقاليد الإدارات الرسمية جعلت هذه الفئة محصنة إلى حد ما حيال أقسى تدابير النازية وأكثرها تعسفًا. واحتفظت الخدمة

الاجتماعية بعقلانية خاصة بها. فبعض بقايا التقاليد البروسية لا تزال فاعلة، وأتاحت الإمكان، ضمن إطار الاستنسابية النازية، لاستبقاء ضرب من الإدارة العقلانية المرتكزة إلى مفهوم الواجب.

هذه البقية الباقية هي التي تتعرض للمحق الآن، أي منذ أيلول/ سبتمبر 1942. وبدأ هذا التطور في أوائل 1942 مع تعيين زاوكل نائبًا عامًا للإمداد بالقوى العاملة. حتى ذلك التاريخ كان دور الحزب يقتصر على التلاعب بعقول الجماهير، بينما كانت شؤون الإدارة من امتياز الخدمة الاجتماعية. أدت الإجراءات التي اتخذت في خريف 1942 إلى محو المعقل الأخير لبنية الخدمة الاجتماعية التقليدية. والنموذج التنظيمي الجديد هو الولاية الحزبية. بات مفوضو الدفاع، ومكاتب مبادلة العمال المناطقية، والمكاتب الاقتصادية المناطقية لتقنين السلع الاستهلاكية، والغرف الاقتصادية في المحافظات، بات هؤلاء كلهم يأتمّون بنموذج الولاية الحزبية، وبات الوالي هو الآمر الناهي في جميع مجالات الإدارة تقريبًا. والاستثناء الوحيد هي لجان التسلح التي ما زال يسيطر عليها مفتشو التسلّح بإمرة شبير.

4. السلطة القضائية

في العام 1941 توفي غورتنر، وزير العدل الفدرالي. وظل هذا المنصب شاغرًا ردحًا طويلًا من الزمن، لكن الوزارة كانت تدار على يدي وكيل الوزارة الدكتور شليغلبرغر، وهو بقية من بقايا حقبة فايمار: موظف رسمي فعّال، رجعي، ضيق الأفق، لكنه غير نازي بما يشبه اليقين. خلافًا للتوقعات، لم يعيَّن هانز فرانك، قائد الفقهاء الألمان وحاكم بولندا العام، على الرغم من أنه كان مستشار هتلر المفضل خلال جمهورية فايمار. في آب/ أغسطس 1942 عيّن غيورغ تيراك، رئيس محكمة الشعب، وزيرًا للرايخ؛ وتولّى رولاند فرايسلر، وكيل الوزارة منصب الأخير؛ وعيّن س. ف. روتنبرغر، رئيس محكمة استئناف هامبورغ وكيلًا للوزارة، لكنه استقال في أوائل عام 1944. وخلفه الدكتور كلم (Klemm) من مكتب بورمان. كما كان على فرانك أن يتنازل عن منصبه كرئيس لأكاديمية القانون الألمانية الذي تولاّه تيراك أيضًا.

عرض هتلر الفكرة الرائدة لإعادة تنظيم القضاء الألماني في خطاب ألقاه في 26 نيسان/ أبريل 1942. ندد هتلر بتساهل القضاء الألماني وطالب بلهجة متوعدة بإعادة تنظيمه. ومنذ عام 1942 فصاعدًا تسارعت عملية إسباغ السمات النازية على القانون وعلى القضاة. عُيّن كثير من الرؤساء النازيون في محاكم الاستئناف ومناصب المدعين العامين. ومنذ تعيين هملر مفوضًا لإدارة الرايخ[1] وأحكام الإعدام تترى، الواحد تلو الآخر. إن «أزمة القضاء الألماني» التي أعرب عنها تيراك بصراحة، تمّ حلها بالتخلي شبه الكلي عن القانون العقلاني في جميع المجالات، والاستعاضة عنه بالإملاءات التعسفية.

لتحقيق ذلك، اقترح تيراك تخفيضٍ عدد القضاة من 14,000 إلى 5,000 وزيادة مرتبات الباقين ومكانتهم. هكذا أُعلِنَ عن عملية تطهير جماعية لم يُسمَع بمثلها. ومُلئت الشواغر بطرق متنوعة: دمج محاكم محلية صغيرة عدة؛ اعتماد رجال عاديين قضاةَ صلح للتعامل مع القضايا الصغيرة. ولم تتبع هذه السياسة الجريئة إلا إلى حد محدود على الرغم من شلال الخطب التي ألقاها روتنبرغر. ويبدو من الواضح أن عجز روتنبرغر عن الوفاء بما وعد به تسبب بسقوطه والاستعاضة عنه برجل من رجال الحزب الخلّص. وباتت الإصلاحات البعيدة الأثر في بنية القضاء متوقعة الآن.

كانت قد تمت إصلاحات بعيدة الأثر أصلًا في معالجة جنوح الأحداث. واستُحدِثَ احتجاز الأحداث بموجب مرسوم 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1940[2]. وصار من الممكن الاستعاضة عن الغرامات والعقوبات القصيرة الأجل بالاحتجاز الإداري لمرتكبي الجنح من الأحداث لمدة تتراوح بين عطلة نهاية الأسبوع إلى شهر. واستحدثت شبيبة هتلر عقوبة احتجاز الجانحين للخدمة. وشددت سلسلة من المراسيم النصوص الجرمية ضد مرتكبي الجنح من الأحداث، كما نظّم مرسوم قانون الشبيبة الجنائي الصادر في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943 أخيرًا جميع التغييرات وأعلن قانونًا جديدًا لمحكمة

(1) *Reichsgesetzblatt*, vol. 1 (1943), p. 336.

(2) المصدر نفسه، ص 536.

شبيبة الرايخ. وتتمتع محاكم الأحداث عادة بالولاية القانونية على الأحداث المتراوحة سنّهم بين 14 و18 عامًا. لكن الأحداث البالغين 12 عامًا يمكن أن يمثلوا أمام المحكمة إذا كانت خطورة الجنحة تستوجب المحاكمة لـ«حماية الشعب». وكان قرار الشرطة الخاص بحماية الشبيبة والصادر في 9 آذار/ مارس 1940 قد سمح للشرطة أن تحد من حرية الشباب. وهكذا يبدو أن سيطرة الشرطة والمحاكم على الشباب مُحكمة - نظريًا - وإن كان جنوح الأحداث يشكل اليوم مشكلة كبرى للنظام.

5. الطبقة الحاكمة

تتكون الطبقة الحاكمة من الذين يتحكمون في وسائل العنف (المادي والمعنوي)، ووسائل الإنتاج، والذين يمتلكون المهارة الإدارية. فثمة إذًا أربع فئات: القيادة النازية التي تسيطر على الشرطة والبروباغندا؛ قيادة الجيش؛ الهرمية الصناعية؛ وكبار الموظفين الرسميين.

من بين هؤلاء لم تزل سلطة كبار الموظفين الرسميين في انحطاط مطّرد ويمكن أن تمحى كليًا من الصورة.

قيادة الجيش لا تزال متميزة تمامًا عن الحزب، وإن لم يلزم عن هذا أي تناقض بين الجيش والحزب. والعلاقة بين الجيش والحزب وكبار الصناعيين لا تزال محكومة بالوصف الوارد آنفًا. أما استقلال الجيش عن الحزب فصحيح على الرغم من أنه بات يوجد اليوم المزيد من مقرّبي الحزب في قيادة الجيش (من أمثال تزايتزلر كرئيس لهيئة أركان الجيش، وكورتن كرئيس لهيئة أركان القوات الجوية، ودونيتز كقائد أعلى للبحرية)، وعلى الرغم من أن الإس إس القتالية تقع خارج ولاية الجيش وأن منظمة توت تقع تحت إمرة شبير. القيادة في الميدان لا تزال في أيدي ضباط هم ضباط أولًا وأخيرًا، وليسوا «زعماء» حزبيين.

لكن تغيرات لا يستهان بها طرأت داخل القيادة الصناعية. كثير من قدامى الرأسماليين البارزين يلزمون الصمت، أو أنهم غادروا مواقعهم (على غرار

بلوم، باني السفن)، بينما تماهى آخرون مع النازيين وكل ما يمثلونه، ولا سيّما عائلة كروب وعائلة روشلينغ. وشهدت فئة رجال الأعمال النازيين توسعًا كبيرًا عبر غرف الغاو (الولاية الحزبية) الصناعية. فجميع رؤساء هذه الغرف ونواب رؤسائها وأعضائها ومجالسها الاستشارية هم من النازيين.

يميل محترفو العنف إلى التحوّل إلى رجال أعمال، ورجال الأعمال إلى محترفين للعنف. صار كثير من الصناعيين البارزين من كبار قادة الإس إس، ولا سيّما قادة فرق كبار يوازون قادة الفيالق: بارون فون شرويدر (صاحب مصرف)؛ و.ماينبرغ (اتحاد غورينغ)؛ هـ. تنغلمان (هيبرنيا)؛ و. تزانغن مانسمان، ويمكن أن نذكر كثيرين غير هؤلاء. وتولى عدد كبير من الإرهابيين مراكز صناعية عظيمة النفوذ من أمثال هانز كرل (اتحاد فريكس للصوف الصناعي ووزارة شبير)؛ ب. بلايغر وو. رونرت من اتحاد غورينغ؛ ف. زاوكل من اتحاد غستلوف؛ ف. هايلر (بيع التجزئة ووزارة الاقتصاد). وهذا التواشج ليس تواشجًا عرضيًا، بل هو من جوهر تركيبة ألمانيا النازية. النازية معنية بزيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى. ولتحقيق ذلك ثمة طريقان؛ أحدهما أن تعزز الضوابط البيروقراطية فتحصل على زيادة الإنتاج بالإكراه، وهذا ما لا تستطيع النازية أن تفعله وإن أرادت. فهي تفتقر إلى جهاز من العاملين المتمرسين وسوف تفتقر إلى المزيد منهم مع امتصاص القوات المسلحة مزيدًا من القوى العاملة. أما الطريق الوحيدة التي تستطيع أن تسلكها فهي تفويض عملية تشغيل الاقتصاد لأعتى الاحتكاريين، وتعزيز سلطاتهم، وإدماج الحياة الصناعية بأكملها في بنية المنظمات الاحتكارية والتسلطية. هذا هو جوهر التغيرات التي طرأت منذ ربيع 1942، وعلّة وجود الكارتيلات القومية.

لكن هذا التطور نفسه يستولد مشكلات اجتماعية خطرة؛ إذ ترتب على صغار رجال الأعمال وأواسطهم أن يعانوا المزيد من المشقات. ولا بد للعمال من أن يتعرّضوا لمزيد من الترويع ليحققوا أداء أفضل. ولذلك كان تعيين زاوكل في منصبه. فمن أوائل المراسيم التي أصدرها منحه أولياء الأعمال سلطات تأديبية إضافية. وهذه هي دلالة غرف الغاو (الولاية الحزبية) الاقتصادية وزوال

غرف الحرفيين. كان على الغرف أن «تمشّط» باعة التجزئة والحرفيين وكان عليها أن تخضع لسيطرة الحزب كي تضع سطوته بكاملها إلى جانبها. هذه هي دلالة تدمير الإدارات الرسمية وتخريب القضاء. هيمنة محترفي العنف هي في صميم أشرس عملية تحول احتكاري يشهدها مجتمع في العصر الحديث. لكن الإرهابيين يريدون أن يرسوا أسس هيمنتهم لا في العنف وحده، بل في الإنتاج الصناعي أيضًا، من ذلك كان اتحاد غورينغ الصناعي. ولهذا السبب يمسي قادة الإس إس رجال أعمال.

المجتمع الألماني مكون إذًا من:

فئة صغيرة من الصناعيين، والمتمولين، والاحتكاريين الزراعيين الشديدي الصولة، والميالين إلى الائتلاف مع فئة من قيادات الحزب النازي والتواشج معهم في كتلة واحدة متحكمة بوسائل الإنتاج ووسائل العنف.

جماهير العمال والأجراء الواسعة التي تعدم أي نوع من التنظيم وأي وسيلة أخرى للتعبير عن آرائها ومشاعرها.

أمّا الوساطة بين الطبقتين فيقوم بها عدد متزايد من الإرهابيين، وعدد متزايد من الطفيليين الذين يحترفون الجلوزة والفساد.

المراجع

Books

Abel, Theodore Fred. *Why Hitler Came into Power: An Answer Based on the Original Life Stories of Six Hundred of his Followers*. New York: Prentice-Hall, inc., 1938.

Albrecht, Gerhard [et al.]. *Grundriss der Sozialökonomik, IX. Abt.: Das soziale System des Kapitalismus*. Tübingen: Mohr, 1926-1927.

Aldag, Peter. *Juden in England.* Berlin: Nordland-Verlag, 1940-1942.

vol. 1: *Juden erobern England.*

vol. 2: *Juden beherrschen England.*

American Jewish Year Book, 5701. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1940.

Angell, James W. *The Recovery of Germany*. New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford university press, 1929. (Publications of the Council on Foreign Relations)

Arnhold, Karl. *Der Betriebsingenieur als Menschenführer Vortr. geh. in d. Monatsversammlung d. Berliner Bezirksvereins Deutscher Ingenieure am 2. März 1927*. [Düsseldorf]: Dintahaus, 1927.

Ascoli, Max. *Georges Sorel.* Avant-propos par Edouard Berth. Paris: P. Delesalle, 1921.

Banse, Ewald. *Germany Prepares for War*. Trans. by Alan Harris. New York: Harcourt, Brace and Co., 1934.

_______. *Was der Deutsche vom Auslande wissen muss: eine weltkundliche fibel.* Leipzig: W. R. Lindner, 1934.

Barker, Ernest. *The National Character and the Factors of its Formation.* London: [s. n.], 1917.

_______. *Political Theory in England from Herbert Spencer to the Present Day.* New York: Everyman's Library, 1915.

Barth, Eberhard. *Wesen und Aufgaben der Organisation der gewerblichen Wirtschaft.* Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939. (Gesetz und Wirtschaft; 6)

Bauer, Otto. *Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie.* Wien: Verlag der Wiener Volksbuchhandlung, 1924. (Marx-Studien. Blätter zur Theorie und Politik des wissenschaftlichen Sozialismus; 2)

Baumer, Franklin Le Van. *The Early Tudor Theory of Kingship.* New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1940. (Yale Historical Publications. Miscellany: 35)

Baur, Fritz. *Die Bindung an Entscheidungen unter besonderer Berücksichtigung des Reichserbhofrechts.* Tübingen: Mohr, 1940. (Grundrisse des des deutschen Rechts)

Becker, Carl L. *Modern Democracy.* New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1941.

Beckerath, Erwin von. *Wesen und werden des fascistischen staates.* Berlin: J. Springer, 1927.

Beckerath, Herbert von and Fritz Kern. *Autarkie oder internationale Zusammenarbeit?.* Berlin: S. Fischer Verl., 1932.

Benedict, Ruth. *Race: Science and Politics.* New York: Modern Age Books, 1940.

Berle, Adolf A. and Gardiner C. Means. *The Modern Corporation and Private Property.* New York: Macmillan company, 1934.

Bernstein, Eduard. *Die voraussetzungen des sozialismus und die aufgaben der sozialdemokratie.*

Best, Werner. *Die Deutsche Polizei.* Darmstadt: L. C. Wittich, 1941. (Forschungen zum Staats- und Verwaltungsrecht; 5)

Biermann, Wilhelm Eduard. *Karl Georg Winkelblech, (Karl Marlo), Sein Leben und sein Werk.* Leipzig: A. Deichert'sche Verlagsbuchhandlung Nachf.; Georg Böhme, 1909. 2 vols.

Bismarck, Otto. *Gedanken und Erinnerungen.* Stuttgart: J. G. Cotta'schen Buchhandlung Nachfolger, 1898. 2 vols.

Bloch, Marc. *Les Rois thaumaturges: Etude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre.* Strasbourg; Istra; Paris: Humphrey Milford; Oxford University Press, 1924. (Publications de la faculté des lettres de l'université de Strasbourg; Fascicule 19)

Boehm, Max Hildebert. *Das eigenständige Volk: Volkstheoretische Grundlagen der Ethnopolitik und Geisteswissenschaften.* Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1932.

Böhm, Franz. *Wettbewerb und Monopolkampf; eine Untersuchung zur Frage des wirtschaftlichen Kampfrechts und zur Frage der rechtlichen Struktur der geltenden Wirtschaftsordnung.* Berlin: Carl Heymanns verlag, 1933.

Bonald, Louis de. *Mélanges littéraires, politiques et philosophiques.* Paris: A. Le Clère et Cie., 1852-1854. 2 vols.

Bonnell, Allen Thomas. *German Control over International Economic Relations, 1930-1940.* Urbana: University of Illinois Press, 1940. (Illinois Studies in the Social Sciences; vol. 26, no. 1)

Borchard, Edwin. *The Diplomatic Protection of Citizens Abroad.* New York: Banks Law Publishing co., 1919.

_______ and William Potter Lage. *Neutrality for the United States.* New Haven: Yale University Press, 1937.

Borgese, Giuseppe Antonio. *Goliath; the March of Fascism.* New York: Viking Press, 1937.

Brady, Robert A. *The Rationalization Movement in German Industry: A Study in the Evolution of Economic Planning.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1933.

_______ . *The Spirit and Structure of German Fascism.* New York: Viking Press, 1937.

Braun, Otto. *Von Weimar zu Hitler.* 2nd ed. New York: Europa Verlag, 1940.

Brennecke, Fritz. *The Nazi Primer; Official Handbook for Schooling the Hitler Youth.* Translated from the Original German with a Preface by Harwood L. Childs; with a Commentary by William E. Dodd. New York; London: Harper and Brothers, 1938.

Briefs, Goetz A. (ed.). *Die wandlungen der wirtschaft im kapitalistischen zeitalter; ein sammelwerk der Internationalen vereinigung für rechtsund wirtschaftsphilosophie.* Berlin-Grunewald: W. Rothschild, 1932.

_______. *Untergang des abendlandes, christentum und sozialismus.* eine auseinandersetzung mit Oswald Spengler. Freiburg im Breisgau: Herder and Co., G.M.B.H., 1920.

Brinton, Crane. *Nietzsche.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941. (Makers of Modern Europe)

The British Year Book of International Law. London: H. Frowde: Hooder and Stoughton, 1936.

Bruns, Viktor. *Völkerrecht und Politik.* Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1934. (Schriften der Deutschen Hochschule für Politik. I. Idee und Gestalt des Nationalsozialismus; 10)

Bukharin, Nikolai. *Imperialism and World Economy.* With an Introd. by V. I. Lenin. New York: International Publishers, 1929.

Burke, Edmund. *The Works.*

Burkhardt, Erich. *Zehn jahre arbeitsgericht; wichtige fragen aus dem arbeitsrecht.* Berlin; Leipzig: Walter de Gruyter and co., 1937.

Burnham, James. *The Managerial Revolution; what Is Happening in the World.* New York: John Day company, 1941.

Carré de Malberg, Raymond. *Contribution à la théorie générale de l'État spécialement d'après les données fournies par le droit constitutionnel français.* Paris: Recueil Sirey, 1920-1922. 2 vols.

Chakotin, Serge. *The Rape of the Masses: The Psychology of Totalitarian Political Propaganda.* Translated by E. W. Dickes. New York: Alliance Book Corporation, 1940.

Chamberlain, Austen. *Politics from Inside: An Epistolary Chronicle, 1906-1914.* New Haven: Yale University Press, 1937.

Chamberlain, Houston Stewart. *Die Grundlagen des neunzehnten Jahrhunderts.* Trans. by John Lees. New York: [s. n.], 1912.

_______. *The Foundations of the Nineteenth Century.* A Translation from the German by John Lees; with an Introduction by Lord Redesdale. London; New York: J. Lane, 1911. 2 vols.

Chenevière, Marc-Edouard. *La Pensée politique de Calvin.* Genève: Editions Labor: Editions «Je sers», 1937.

Cohen, Morris Raphael. *Law and the Social Order: Essays in Legal Philosophy.* New York: Harcourt, Brace and Company, 1933.

Coker, Francis W. *Recent Political Thought.* New York; London: D. Appleton-Century Company, 1934. (Century Political Science Series)

Congress of the European National Minorities: London Meeting 14th - 15th July 1937. Wien: Wilhelm Braumüller, 1938.

Corradini, Enrico. *Discorsi politici (1902-1924).* Firenze: Vallecchi, 1923.

_______. *Il nazionalismo italiano.* Milano: Fratelli Treves, 1914.

_______. *La Vita nazionale.* Siena: S. Bernardino, 1923.

Cortés, Juan Donoso. *Oeuvres.* 3ème éd. Lyon: Briday, 1876. 3 vols.

Costamagna, Carlo. *Faschismus: Entwicklung und Lehre.* Berlin: A. Limbach, 1939. (Archiv für Rechts- und Sozialphilosophie; Beiheft 36)

_______. *Storia e dottrina del fascismo.* Torino: Unione tipografico-editrice torinese, 1938.

Crothers, George D. *The German Elections of 1907.* New York: [s. n.], 1941.

Cunow, Heinrich. *Parteizusammenbruch?: Ein offenes Wort zum inneren Parteistreit.* Berlin: Verl. Buchh. Vorwärts Singer, 1915.

Dahm, Georg [et al.]. *Grundfragen der neuen rechtswissenschaft.* Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935.

Daitz, Werner. *Das Selbstbestimmungsrecht Europas.* Dresden: [s. n.], 1940.

_______. *Der Weg zur völkischen Wirtschaft und zur europäischen Grossraumwirtschaft.* Dresden: [Meinhold Verlagsgesellschaft], 1938.

D'Alquen, Gunter. *Die SS; geschichte, aufgabe und organisation der Schutzstaffeln der NSDAP.* Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1939.

Darré, Richard Walther. *Neuadel aus Blut und Boden.* New ed. München: J. F. Lehmann, 1941.

_______. *Ziel und Weg der nationalsozialistischen Agrarpolitik.* München: F. Eher nachf., 1934. (Hier spricht das neue Deutschland; 5)

Das deutsche Führerlexikon 1934/1935. Berlin: Otto Stollberg g.m.b.h.. 1934.

Das kommende deutsche Strafrecht. 2nd ed. Berlin: F. Vahlen, 1935-1936. 2 vols.

vol. 1: *Allgemeiner Teil.*

Das Judentum in der Rechtswissenschaft. Berlin: [s. n., s. d.]. 9 pamphlets..

Dennis, Lawrence. *The Dynamics of War and Revolution*. New York: Weekly Foreign Letter, 1940.

Deutsche Arbeitsfront, Sozialamt. *Deutsche Sozialpolitik*. Berlin: Deutsche Arbeitsfront, 1937.

Deutschen Institut für Bankwissenschaft und Bankwesen, Probleme des deutschen Wirtschaftslebens, Erstrebtes und Erreichtes; eine Sammlung von Abhandlungen. Berlin: M. de Gruyter, 1937.

Deutsches Beamtenjahrbuch Baden-Württemberg. Regensburg; Berlin: Walhalla-Fachverl, 1939.

Die grossen Chemie-Konzerne Deutschlands. Berlin: Hoppenstedt, 1929.

Die Organisation der gewerblichen Wirtschaft; Verzeichnis der Mitglieder der Reichswirtschaftskammer und deren Untergliederungen. Berlin: Hoppenstedt, 1939.

Dietz, Rolf. *Ehrengerichtsordnung der gewerblichen wirtschaft vom 20. januar 1937: textausgabe mit einleitung, erläuterungen und sachverzeichnis*. München; Berlin: C. H. Beck, 1937.

_______. *Gesetz zur ordnung der nationalen arbeit und Gesetz zur ordnung der arbeit in öffentlichen verwaltungen und betrieben nebst ihren durchführungsverordnungen.* 4th ed. München; Berlin: Beck, 1936.

Disraeli, Benjamin. *Whigs and Whiggism: Political Writings*. Ed., with an Introduction by William Hutcheon. London: J. Murray, 1913.

Drucker, Peter D. *The End of Economic Man: A Study of the New Totalitarianism*. New York: The John Day Co., 1939.

Du Divorce. Paris: [s. n.], 1856.

Economic Conditions in Germany: In the Middle of the Year 1939. Berlin: Reichs-Kredit-Gesellschaft, 1939.

Ehrich, Emil. *Die Auslandsorganisation der NSDAP*. Berlin: Junker und Dunnhaupt, 1937.

Elliott, William Yandell. *The Pragmatic Revolt in Politics; Syndicalism, Fascism, and the Constitutional State*. New York: Macmillan, 1928.

Ellis, Howard S. *Exchange Control in Central Europe*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941.

Elster, Ludwig, Adolf Weber and Friedrich Wieser (eds.). *Handwörterbuch der Staatswissenschaften*. 8 vols. 4th ed. Jena: G. Fischer, 1939.

Emge, Carl August. *Ideen zu einer philosophie des führertums; vortrag, gehalten 1934 in der gesellschaft für gemeinnützige tätigkeit in Lübeck*. Berlin: Verlag für Staatswissenschaften und geschichte g.m.b.h., 1936.

Euling, Karl. *Die Kartelle im oberschlesischen Steinkohlenbergbau*. Jena: Fischer, 1939.

Feder, Gottfried. *Das Programm der NSDAP und seine weltanschaulichen Grundgedanken*. München: F. Eher nachf, 1937. (Nationalsozialistische Bibliothek; 1)

_______. *Der Deutsche staat auf nationaler und sozialer grundlage*. 13th ed. München: F. Eher nachf, 1933. (Nationalsozialistische Bibliothek; 35)

Festgabe für Heinrich Himmler. Darmstadt: L. C. Wittich, 1941.

Fichte, Johann Gottlieb. *Addresses to the German Nation*. Translated by R. F. Jones and G. H. Turnbull. Chicago; London: Open Court Publishing Company, 1922.

Forsthoff, Ernst. *Der totale Staat*. Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1933.

_______ (ed.). *Deutsche Geschichte seit 1918 in Dokumenten*. 2nd ed. Stuttgart: A. Kröner, 1938. (Kröners Taschenausgabe; 113)

Forstmann, Albrecht. *Der Kampf um den Aussenhandel*. Berlin: [s. n.], 1935.

Fraenkel, Ernst. *The Dual State: A Contribution to the Theory of Dictatorship*. Translate from the German by E. A. Shils in collaboration with E. Lowenstein and K. Knorr. New York: Oxford University Press, 1941.

Frank, Hans. *Nationalsozialistisches Handbuch für Recht und Gesetzgebung*. 2nd ed. München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1935.

Frank, Walter. *Hofprediger Adolf Stoecker und die christlichsoziale Bewegung*. 2nd ed. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935.

_______. *«Höre Israel!»: Harden, Rathenau und die moderne Judenfrage*. Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1939.

_______. *Nationalismus und Demokratie im Frankreich der dritten Republik, 1871-1918*. Hamburg: Hanseatische Verl.-Anst., 1933.

Frauendorfer, Max. *Der Ständische Gedanke im Nationalsozialismus*. 3rd ed. München: F. Eher, 1933. (Nationalsozialistische Bibliothek; 40)

Frazer, James George. *The Golden Bough; a Study in Magic and Religion*.

Frick, Wilhelm. *Der Neubau des Dritten Reiches: Vortrag gehalten vor Offizieren der Reichswehr am 15. November 1934*. Berlin: Heymann, [1934].

_______. *Die Rassengesetzgebung des Dritten Reiches*. München: Eher, 1934. (Hier spricht das neue Deutschland; 4)

Fried, Ferdinand. *Autarkie*. Jena: E. Diederichs, 1932. (TAT Schriften)

_______. *Das ende des kapitalismus*. Jena: E. Diederichs, 1931. (Tat Schriften)

_______. *Wende der Weltwirtschaft*. Leipzig: W. Goldmann, 1939.

Friedrichs, Axel (ed.). *Die nationalsozialistische revolution, 1933*. Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935. (Dokumente der deutschen politik; 1)

Fritzsche, Rolf. *Aufbau der Wirtschaft im dritten Reich*. Berlin-Charlottenburg: Verlag Volksbuch g.m.b.h., 1934.

Fritzsche, Werner. *Das arbeitsethos; der mansch und seine arbeit*. Bad Homburg v. d. H.: Siemens, [1936].

Fromm, Erich. *Escape from Freedom*. New York: Farrar and Rinehart, inc., 1941.

Fuller, Lon L. *The Law in Quest of Itself; Being a Series of Three Lectures Provided by the Julius Rosenthal Foundation for General Law, and Delivered at the Law School of Northwestern University at Chicago in April, 1940*. Chicago: Foundation Press, Inc., 1940.

Gabriel, Ralph Henry. *The Course of American Democratic Thought; an Intellectual History since 1815*. New York: Ronald Press Company, 1940. (Ronald Series in History)

Gall, August Freiherr von. *Basileia tou theou: Eine religionsgeschichtliche Studie zur vorkirchlichen Eschatologie*. Heidelberg: C. Winter, 1926. (Religionswissenschaftliche bibliothek; 7)

Gehl, Walther (ed.). *Der nationalsozialistische staat; grunlagen und gestaltung*. Breslau: F. Hirt, 1933.

Geiger, Theodor Julius. *Die soziale schichtung des deutschen volkes; soziographischer versuch auf statistischer grundlage*. Stuttgart: F. Enke, 1932. (Soziologische Gegenwartsfragen; 1)

Gentile, Giovanni. *Che cosa è il fascismo; discorsi e polemiche*. Firenze: Vallecchi, 1925. (Uomini e idee)

Gerber, Hans. *Staatsrechtliche Grundlagen des Neuen Reiches*. Tübingen: [s. n.], 1933.

Germany, Statistisches Reichsamt. *Deutsche Wirtschaftskunde; ein Abriss der deutschen Reichsstatistik*. 2nd ed. Berlin: R. Hobbing, 1933.

Gilbert, Milton and Paul D. Dickens. *Export Prices and Export Cartels*. Washington: U. S. Govt. print. off., 1940.

Glass, David Victor. *Population Policies and Movements in Europe*. Oxford: Clarendon Press, 1940.

Gobineau, Arthur. *The Inequality of Human Races*. New York: G. P. Putnam's sons, 1915.

Grau, Wilhelm. *Die Judenfrage als Aufgabe der neuen Geschichtsforschung*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935. (Schriften des Reichsinstituts für Geschichte des neuen Deutschlands)

_______. *Wilhelm von Humboldt und das Problem des Juden*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935.

Grossmann, Henryk. *Das Akkumulations- und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems (Zugleich eine Krisentheorie)*. Leipzig: C. L. Hirschfield, 1929. (Schriften des Instituts für sozialforschung an der Universität Frankfurt a. M.; 1)

Gruber, Martin. *Der Dolchstoss-Prozess in München, Oktober-November 1925; eine Ehrenrettung des deutschen Volkes*. München: G. Birk, 1925.

Guillebaud, Claude William. *The Economic Recovery of Germany from 1933 to the Incorporation of Austria in March 1938*. London: Macmillan and Co., 1939.

_______. *The Social Policy of Nazi Germany*. Cambridge, England: Cambridge University Press, 1941.

_______. *The Works Council: A German Experiment in Industrial Democracy*. Cambridge: Cambridge University press, 1928.

Gumbel, Emil Julius. *«Lasst Köpfe rollen»: faschistische Morde 1924-1931.* Berlin: Deutsche Liga für Menschenrechte E.V., 1931.

______. *«Verräter verfallen der Feme»: Opfer, Mörder, Richter, 1919-1929.* Unter Mitwirkung von Berthold Jacob und Ernst Falck. Berlin: Malik-Verlag, 1929.

______. *Vier Jahre Politischer Mord.* Berlin-Fichtenau: Verlag der Neuen Gesellschaft, 1922.

Gürke, Norbert. *Volk und völkerrecht.* Tübingen: Mohr, 1935. (Beiträge zum öffentlichen recht der gegenwart: 5)

______. *Volk und völkerrecht: Grundzüge des Völkerrechts.* Berlin: Spaeth und Linde, 1936.

Gurland, A. R. L., Otto Kirchheimer and Franz L. Neumann. *The Fate of Small Business in Nazi Germany.* Washington, DC: U. S. Govt. print. off., 1943.

Hachtmann, Gerhard. *Die Wandlungen des industriellen Arbeitsverhältnisses: ein Vergleich kapitalistischer und nationalsozialistischer Arbeitsverfassung.* Bleicherode am Harz: Nieft, 1936.

Hadamovsky, Eugen. *Propaganda und Nationale Macht: Die Organisation der öffentlichen Meinung für die nationale Politik.* Oldenburg, IO: G. Stalling, 1933.

Haller, Carl Ludwig von. *Restauration der Staats-Wissenschaft oder Theorie des natürlich-geselligen Zustands der Chimäre des künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt.* Winterthur: Steiner, 1816-1820.

Hamburger, L. *How Nazi Germany Has Mobilized and Controlled Labor.* Washington, DC: Brookings Institution, 1940. (Pamphlet Series; no. 24)

Härtle, Heinrich. *Nietzsche und der Nationalsozialismus.* München: Zentralverlag der NSDAP, 1937.

Hartshorne, Edward Yarnall. *The German Universities and National Socialism.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1937.

Haushofer, Karl and Kurt Trampler. *Deutschlands weg an der zeitenwende.* München: H. Hugendubel, 1931.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Hegel's Philosophy of Right.* Translated by S. W. Dyde. London: George Bell and Sons, 1896.

______. *Philosophy of Right*. Translated by S.W. Dyde.

Heiden, Konrad. *Der Fuehrer: Hitler's Rise to Power.* New York: H. Fertig, 1944.

Heller, Hermann. *Rechtsstaat oder Diktatur?.* Tübingen: Mohr, 1930. (Recht und Staat in Geschichte und Gegenwart; 68)

Henderhoff, Julius and Paul Wentzcke. *Deutscher Liberalismus im Zeitalter Bismarcks.*

Herder, Johann Gottfried. *Outlines of a Philosophy of the History of Man.* Trans. by T. O. Churchill. London: L. Hansard, 1800.

Herz, John H. *Die Völkerrechtslehre des Nationalsozialismus.* Zürich: Europa-Verlag, 1938.

Herzfeld, Hans. *Die deutsche Rüstungspolitik vor dem Weltkriege.* Bonn; Leipzig: K. Schroeder, 1923.

Heyde, Ludwig (ed.). *Internationales handwörterbuch des gewerkschaftswesens.* in gemeinschaft mit Anton Erkelenz [et al.]. Berlin: Werk und wirtschaft verlagsaktiengesellschaft, 1930-1932. 2 vols.

Hilferding, Rudolf. *Das Finanzkapital.* Wien: Volksbuchhandlung, 1923. (Marx-Studien; 3)

Himmler, Heinrich. *Die Schutzstaffel als antibolschewistische Kampforganisation.* München: F. Eher Nachf., 1936.

Hitler, Adolf. *Die reden Hitlers als kanzler: Das junge Deutschland will arbeit und frieden.* 4th ed. München: F. Eher nachf., gmbh., 1934.

______. *Die Reden Hitlers am Parteitag der Freiheit 1935.* München: F. Eher Nachf., 1935.

______. *Mein kampf.* New York: Reynal and Hitchcock, 1939.

______. *Vortrag Adolf Hitlers vor westdeutschen Wirtschaftlern im Industrie-Klub zu Düsseldorf am 27 Januar 1932.* München: Eher, 1932.

Hobbes, Thomas. *Leviathan.* Edited by William Molesworth.

Hobhouse, Leonard T. *The Metaphysical Theory of the State.* London: George Allen and Unwin Ltd., 1926.

Hobson, John Atkinson. *Imperialism.* London: G. Allen and Unwin Ltd., 1938.

Hocart, A. M. *Kingship.* London: Oxford University Press; H. Milford, 1927.

Hoffmann, Max. *Die Aufzeichnungen des General-majors Max Hoffmann*. Edited by Karl Friedrich Nowak. Berlin: Kulturpolitik, 1929. 2 vols.

Höhn, Reinhard. *Die Wandlung im staatsrechtlichen Denken*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1934. (Deutsche Staat der Gegenwart; 5)

Huber, Ernst Rudolf. *Verfassungsrecht des Großdeutschen Reiches*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939. (Grundzüge der Rechts- und Wirtschafts-Wissenschaft. Reihe A: Rechtswissenschaft)

Hueck, Alfred. *Entwurf eines Gesetzes über das Arbeitsverhältnis*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1938. (Adademie für deutsches recht.; Arbeitsberichte)

_______. Hans Carl Nipperdey and Rolf Dietz (eds.). *Gesetz zur Ordnung der nationalen Arbeit und Gesetz zur Ordnung der Arbeit in öffentlichen Verwaltungen und Betrieben, mit den Durchführungsverordnungen, den Einführungsverordnungen für die Ostmark und die sudetendeutschen Gebiete, der Verordnung über die Lohngestaltung und anderen einschlägigen Vorschriften*. 3rd ed. München: Beck, 1939.

Investigation of Concentration of Economic Power. Washington: U. S. Govt. Print. Off., 1940-1941. 43 vols.

Jahrbuch. Berlin: [s. n.], 1938-1939. 2 vols.

Jahrbuch der Akademie des Deutschen Rechts, 1938. Berlin; Munich: [s. n.], 1938.

Jahrbuch der deutschen Sozialdemokratie für das Jahr, 1929. Berlin: Dietz, 1929.

Jahrbuch der deutschen Sozialdemokratie für das Jahr, 1930. Berlin: Dietz, 1930.

Jahrbuch des öffentlichen Rechts der Gegenwart. Tübingen: J. C. B. Mohr, 1937. (Das öffentliche Recht der Gegenwart)

Jahrbuch für Soziologie. Karlsruhe: G. Braun, 1927.

Jahrbuch für Wirtschaft, Politik und Arbeiterbewegung. Hamburg: Verlag der Kommunistischen Internationale, 1923.

Janelle, Pierre. *L'Angleterre catholique à la veille du schisme*. Paris: Beauchesne, 1935.

Jessup, Philip C. [et al.]. *Neutrality, its History, Economics and Law*. New York: Columbia University Press, 1935-1936. 4 vols.

vol. 3: *The World War Period.* by Edgar Turlington.

Josephson, Matthew. *The President Makers; the Culture of Politics and Leadership in an Age of Enlightenment, 1896-1919.* New York: Harcourt, Brace and Company, 1940.

Kaerst, Julius. *Studien zur Entwicklung und theoretischen Begründung der Monarchie im Altertum.* München: Oldenbourg, 1898. (Historische Bibliothek; 6)

Kandel, Isaac Leon. *The Making of Nazis.* New York: Teachers college, Columbia University, 1935.

Kehr, Eckart. *Schlachtflottenbau und Parteipolitik, 1894-1901: Versuch eines Querschnitts durch die innenpolitischen, sozialen und ideologischen Voraussetzungen des deutschen Imperialismus.* Berlin: Ebering, 1930. (Historische Studien; 197)

Keith, Arthur Berriedale. *The King and the Imperial Crown: The Powers and Duties of His Majesty.* London; New York: Longmans, Green and co., 1936.

Keller, Hans K. E. L. *Abschied vom Völkerrecht.* Berlin: F. Vahlen, 1938. (Das recht der völker; 1)

Kelsen, Hans. *Reine rechtslehre; einleitung in die rechtswissenschaftliche problematic.* Leipzig und Wien: F. Deuticke, 1934.

_______. *Vom Wesen und Wert der Demokratie.* 2nd ed. Tübingen: J. C. B. Mohr, 1929.

Kern, Fritz. *Gottesgnadentum und widerstandsrecht im früheren mittelalter; zur entwicklungsgeschichte der monarchie.* Leipzig: K. F. Koehler, 1914. (Mittelalterliche Studien; 1-2)

_______. *Humana civilitas (staat, kirche und kultur).* Leipzig: K. F. Koehler, 1913.

Kirchheimer, Otto. *Die grenzen der enteignung; ein beitrag zur entiwicklungsgeschichte des enteignungsinstituts und zur auslegung des art.* Berlin; Leipzig: W. de Gruyter and co., 1932.

_______. *Weimar... und was dann?: Entstehung und Gegenwart der Weimarer Verfassung.* Berlin: Laub, 1930. (Jungsozialistische Schriftenreihe)

Kirkpatrick, Clifford. *Nazi Germany: Its Women and Family Life.* Indianapolis; New York: Bobbs-Merrill Company, 1938.

Kjellén, Rudolf. *Der staat als lebensform.* 4th ed. Berlin-Grunewald: K. Vowinckel, 1924.

______. *Die grossmächte vor und nach dem weltkriege.* 22nd ed. Leipzig; Berlin: B. G. Teubner, 1930.

Kneller, George F. *The Educational Philosophy of National Socialism.* New Haven: Yale University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1941.

Koch, Arwed. *Das recht der deutschen bankwirtschaft.* Unter mitarbeit von dr. jur. W. Roeder. Berlin: Der Betriebswirt Franke and Co. k.g., 1938-1940. 2 vols. (Die Bücher der deutschen bankwirtschaft; 3-4)

Koellreutter, Otto. *Der deutsche führerstaat.* Tübingen: J. C. B. Mohr, 1934.

______. *Volk und Staat in der Weltanschauung des Nationalsozialismus.* Berlin: Pan-Verlagsgesellschaft, 1935.

______. *Vom Sinn und Wesen der nationalen Revolution.* Tübingen: J. C. B. Mohr, 1933. (Recht und Staat in Geschichte und Gegenwart; 101)

Krieck, Ernst. *Nationalpolitische Erziehung.* 14th ed. Leipzig: Armanen-verlag, 1933.

Kuczynski, Robert René. *Living-Space and Population Problems.* Oxford: Clarendon Press, 1939. (Oxford Pamphlets on World Affairs; no. 8)

Küppers, Hans and Rudolf Bannier. *Einsatzbedingungen der Ostarbeiter sowie der sowjetrussischen Kriegsgefangenen.* Berlin: [s. n.], 1942. (Sonderveröffentlichung des Reichsarbeitsblattes)

Lagarde, Georges de. *Recherches sur l'esprit politique de la Réforme.* Paris: Editions A. Picard, 1936.

Lagarde, Paul de. *Schriften für das deutsche Volk.* München: J. F. Lehmann's Verlag, 1924. 2 vols.

vol. 1: *Deutsche Schriften.* herausgegeben von Karl August Fischer.

Landmann, Julius (ed.). *Moderne Organisationsformen der öffentlichen Unternehmung.* München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1931-1932. (Schriften des Vereins für Socialpolitik; 176).

Vol. 2: *Deutsches Reich, Mit 11 Beiträgen*

Lange, Heinrich. *Liberalismus, Nationalsozialismus und bürgerliches Recht: ein Vortrag.* Tübingen: J. C. B. Mohr, 1933.

Langer, William L. *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*. New York; London: A. A. Knopf, 1935. 2 vols.

Langhans-Ratzeburg, Manfred. *Die grossen Mächte; geojuristisch Betrachtet*. München; Berlin: R. Oldenbourg, 1931.

Larenz, Karl. *Rechtsperson und subjektives Recht zur Wandlung der Rechtsgrundbegriffe*. Berlin: Junker and Dünnhaupt, 1935. (Grundfragen der neuen Rechtswissenschaft)

Lasswell, Harold D., Ralph D. Casey and Bruce Lannes Smith (eds.). *Propaganda and Promotional Activities: An Annotated Bibliography*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1935.

Lederer, Emil. *State of the Masses: The Threat of the Classless Society*. New York: W. W. Norton and Company, 1940.

Lensch, Paul. *Die deutsche sozialdemokratie und der weltkrieg; eine politische studie*. 2nd ed. Berlin: Buchhandlung Vorwärts, 1915.

_______. *Drei jahre weltrevolution*. Berlin: S. Fischer, 1917.

Lettres de Jean Calvin: Lettres françaises. Recueillies pour la première fois et publ. d'après les ms. originaux par Jules Bonnet. Paris: C. Meyrueis, 1854. 2 vols.

Lewis, Cleona. *Nazi Europe and World Trade*. Assisted by John C. McClelland. Washington, DC: Brookings Institution, 1941. (Institute of Economics of the Brookings Institution Publication; no. 86)

Lingg, Anton. *Die Verwaltung der Nationalsozialistischen Deutschen Arbeiterpartei*. 2nd ed. München: Eher, 1940.

Linton, Ralph. *The Study of Man; an Introduction*. Student's ed. New York: D. Appleton-Century Co., 1936. (Century Social Science Series).

List, Friedrich. *The National System of Political Economy*. Trans. by Sampson S. Lloyd; with an Introduction by J. Shield Nicholson. London; New York: Longmans, Green, and Co., 1909.

_______. *Schriften, reden, briefe*. Berlin: R. Hobbing, 1927-1936. 10 vols. in 12.

Liszt, Franz von. *Ein mitteleuropäischer Staatenverband als nächstes Ziel der deutschen auswärtigen Politik*. Leipzig: S. Hirzel, 1914.

Loewenfeld, Philipp. *Das Strafrecht als politische Waffe*. Berlin: J. H. W. Dietz Nachf, 1933. (Sozialistische Rechtsidee; 1)

Luden, Heinrich. *Ueber Sinn und Inhalt des Handbuchs der Staatsweisheit.* Jena: Frommann, 1811.

Ludendorff, Erich. *Der totale krieg.* München: Ludendorffs verlag, g.m.b.h., [1935].

Lugard, Frederick John Dealtry. *Representative Forms of Government and «Indirect Rule» in British Africa.* Edinburgh; London: W. Blackwood and sons, ltdd., 1928.

Luther, Martin. *Works of Martin Luther, with Introductions and Notes.* Philadelphia: A. J. Holman Company, 1915-1932. 6 vols.

Lutzeyer, August. *Die Anordnungen zur Durchführung des Vierjahresplans.* Berlin: A. Lutzeyer, [s. d.]. 3 vols.

Maistre, Xavier de. *Oeuvre complete.* Lyon: [s. n.], 1891-1892.

Malaparte, Curzio. *Coup d'etat: The Technique of Revolution.* Translated by Sylvia Saunders. New York: E. P. Dutton and co., inc., 1932.

Mandelstam, André N. *L'Interprétation du pacte Briand-Kellogg par les gouvernements et les parlements des états signataires.* Paris: A. Pedone, 1934.

Mansfeld, Werner [et al.] (eds.). *Die Ordnung der nationalen Arbeit; Kommentar zu dem Gesetz zur Ordnung der nationalen Arbeit und zu dem Gesetz zur Ordnung der Arbeit in öffentlichen Verwaltungen und Betrieben unter Berücksichtigung aller Durchführungsbestimmungen.* 2nd ed. Berlin: Deutsches Druck- und Verlagshaus, 1934.

Marcus, Alfred. *Die wirtschaftliche Krise des deutschen Juden, eine soziologische Untersuchung.* Berlin: G. Stilke, 1931.

Marcuse, Herbert. *Reason and Revolution; Hegel and the Rise of Social Theory.* London; New York: Oxford University Press, 1941.

Maritain, Jacques. *Anti-semitism.* London: Geoffrey Bles, 1939.

Marlo, Karl. *Untersuchungen über die Organisation der Arbeit oder System der Weltökonomie.* 2nd ed. Tübingen: Laupp, 1884-1886.

vol. 1: *Historische Einleitung in die Oekonomie.*

vol. 2: *Geschichte und Kritik der ökonomischen Systeme.*

Martin, Alfred Wilhelm Otto von. *Nietzsche und Burckhardt.* München: E. Reinhardt, 1941.

Marx, Fritz Morstein. *Government in the Third Reich.* With a Foreword by W. Y. Elliott. 2nd ed. Rev. and Enl. New York; London: McGraw-Hill Book Company, 1937. (McGraw-Hill Studies in Political Science)

Marx, Karl and Friedrich Engels. *Gesamtausgabe.*

Mayer, Max Ernst. *Rechtsnormen und Kulturnormen.* Breslau: Schletter, 1903. (Strafrechtliche Abhandlungen ... n.F.; 50)

Mayer, Otto. *Deutsches Verwaltungsrecht.* 2nd ed. München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1914-1917. (Systematisches Handbuch der deutschen Rechtswissenschaft; Abt. 6, Bd. 1-2. Making of modern law: Foreign, comparative and international law, 1600-1926)

Medicus, Franz Albrecht. *Programm der Reichsregierung und Ermächtigungsgesetz.* Berlin: C. Heymann, 1933. (Recht der nationalen Revolution; 1)

Megaro, Gaudens. *Mussolini in the Making.* Boston; New York: Houghton Mifflin Co., 1938.

Meinecke, Friedrich. *Weltbürgertum und Nationalstaat: Studien zur Genesis des deutschen Nationalstaates.* 6th ed. München: R. Oldenbourg, 1922.

Meister, Angela. *Die deutsche Industriearbeiterin: ein Beitrag zum Problem der Frauenerwerbsarbeit.* Jena: G. Fischer, 1939. (Münchener volkswirtschaftliche Studien, Neue Folge; 27)

Mendelsohn, Kurt. *Kapitalistisches wirtschaftschaos oder sozialistische planwirtschaft?.* Berlin: J. H. W. Dietz nachf, 1932.

Meystre, Fritz. *Allgemeine Sozialpolitik.* Mit einem Vorwort von Ludwig Brucker. München: Heerschild-Verlag, 1934. (Recht der deutschen Arbeit; 6)

Mill, John Stuart. *Dissertations and Discussions.* 3rd ed. London: Longmans, Green, Reader and Dyer, 1875. 4 vols.

Miller, Douglas Phillips. *You Can't Do Business with Hitler.* Boston: Little, Brown and Company, 1941.

Modern Theories of Law. London: Oxford University Press; H. Milford, 1933.

Moeller van den Bruck, Arthur. *Das dritte reich.* 3rd ed. Ed. by Hans Schwarz. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1931. (Die ringbücherei der Hanseatischen verlagsanstalt).

_______. *Das ewige Reich*. Breslau: W. G. Korn, 1932-1935. 3 vols.

vol. 1: *Die politischen Kräfte.*

vol. 2: *Die geistigen Kräfte,*

_______. *Germany's Third Empire*. Translated by E. O. Lorimer. New York: [s. n.], 1941.

_______. *Sozialismus und Aussenpolitik*. hrsg. von Hans Schwarz. Breslau: W. G. Korn, 1933.

Mohl, Robert von. *Die Polizei-Wissenschaft nach den Grundsätzen des Rechtsstaates*. Laupp: [s. n.], 1832.

Mölders, Carl (ed.). *Dasgesamte Recht des Vierjahresplanes: Ergänzbare Sammlung*. Charlottenburg: H. Luchterhand, [s. d.].

Montesquieu, Charles-Louis de Secondat. *L'Esprit des lois.*

Müller, Adam Heinrich. *Ausgewählte Abhandlungen*. Mit erklärenden anmerkungen herausgegeben von dr. Jakob Baxa; mit einem Geleitwort von dr. Othmar Spann. 2nd ed. Jena: G. Fischer, 1931. (Die Herdflamme, Sammlung der gesellschaftswissenschaftlichen Grundwerke aller Zeiten und Völker; 19)

Müller, Willy. *Das soziale leben im neuen Deutschland, unter besonderer berücksichtigung der Deutschen arbeitsfront*. Berlin: E. S. Mittler and Sohn, 1938.

Munk, Frank. *The Economics of Force*. New York: G.W. Stewart, 1940.

Mussolini, Benito. *Diuturna*. Prefazione di Vincenzo Morello. Milano: Imperia, 1924.

_______. *The Political and Social Doctrine of Fascism*. An Authorized Translation by Jane Soames. London: L. and Virginia Woolf at the Hogarth Press, 1933. (Day to Day Pamphlets; no. 18)

Naumann, Friedrich. *Central Europe*. Translated by C. M. Meredith; with an Introduction by W. J. Ashley. London: P. S. King, 1916.

_______. *Mitteleuropa*. Berlin: G. Reimer, 1915.

Neesse, Gottfried. *Führergewalt, die Entwicklung und Gestaltung der hoheitlichen Gewalt im Deutschen Reiche*. Tübingen: J. C. B. Mohr, 1940. (Beiträge zum öffentlichen Recht der Gegenwart; 7)

Neumann, Franz L. *Das gesamte Pressenotrecht vom 4. Februar 1933: mit Anhang: Das Pressenotrecht vom 28. Februar 1933*. Berlin: Dietz, 1933.

_______. *Die politische und soziale Bedeutung der arbeitsgerichtlichen Rechtsprechung*. Berlin: E. Laub, 1929.

_______. *European Trade Unionism and Politics*. Edited by Carl Raushenbush with a Preface by Harold J. Laski. New York: League for Industrial Democracy, 1936. (L. I. D. Pamphlet Series)

_______. *Koalitionsfreiheit und Reichsverfassung, die Stellung der Gewerkschaften im Verfassungssystem*. Berlin: C. Heymann, 1932.

_______. *Tarifrecht auf der Grundlage der Rechtsprechung des Reichsarbeitsgerichts*. Berlin: Verlag Deutscher Baugewerksbund, 1931.

Neumann, Friedrich Julius. *Volk und Nation, eine Studie*. Leipzig: Duncker und Humblot, 1888.

Nicolai, Helmut. *Die rassengesetzliche Rechtslehre; Grundzüge einer nationalsozialistischen Rechtsphilosophie*. 2nd ed. München: F. Eher, 1933. (Nationalsozialistische Bibliothek; 39)

Nietzsche, Friedrich Wilhelm. *The Complete Works of Friedrich Nietzsche*. Edited by Oscar Levy. First Complete and Authorised English Translation. Edinburgh; London: J. N. Foulis, 1909-1913. 18 vols.

vol. 13: *The Genealogy of Morals*. Translated by Horace B. Samuel.

Nikisch, Arthur. *Arbeitsrecht*. Tübingen: Mohr, 1936-1938. 2 vols. (Grundrisse des deutschen Rechts; 3)

Norway Does not yield; the Story of the First Year. With an Introduction by J. Borden Harriman. New York: American Friends of German Freedom, 1941.

Oesterley, W. O. E. *The Evolution of the Messianic Idea: A Study in Comparative Religion*. London: Sir I. Pitman, 1908.

Orano, Paolo. *Gli ebrei in Italia*. Roma: Casa editrice Pinciana, 1937.

Otto, Rudolf. *The Idea of the Holy: An Inquiry into the Non-Rational Factor in the Idea of the Divine and its Relation to the Rational*. Translated by John W. Harvey. 3rd Impression Rev. with Additions. London: New York: H. Milford; Oxford University Press, 1925.

Pahl, Walther und Kurt Mendelsohn (eds.). *Handbuch der öffentlichen Wirtschaft.* Berlin: Verlagsanstalt «Courier», 1930.

Panunzio, Sergio. *Allgemeine Theorie des faschistischen Staates.* Aus dem Ital. übers. v. Harald Fick. Berlin: W. de Gruyter, 1934.

Parkes, James W. *The Jewish Problem in the Modern World.* London: T. Butterworth Ltd., 1939. (Home University Library)

Parvus. *Die Kolonialpolitik und der Zusammenbruch.* Leipzig: Verlag de Leipziger Buchdr. Aktiengesellschaft, 1907.

Pensées sur le gouvernement. Paris: Garnier, 1877-1885.

Pfundtner, Hans. *Dr. Wilhelm Frick und sein Ministerium: aus Anlass des 60. Geburtstages des Reichs- und Preussischen Ministers des Innern, Dr. Wilhelm Frick am 12. März 1937.* München: Zentralverlag der NSDAP, F. Eher Nachf., 1937.

Policraticus sive de nugis curialium et vestigiis philosophorum. Recogn. et prolegomenis, apparatu critico, commentario, indicibus instruxit Clemens C. J. Webb. Oxford: [s. n.], 1909. 2 vols.

Pollock, James K. and Alfred V. Boerner. *The German Civil Service Act.* Chicago: Civil Service Assembly of the United States and Canada, 1938.

Posse, Hans Ernst (ed.). *Kommentar zur Reichsverteidigungsgesetzgebung.* München: Beck; Berlin: O. Elsher, [s. d.]. 4 vols.

Pretzsch, Paul (ed.). *Cosima Wagner und Houston Stewart Chamberlain im Briefwechsel 1888-1908.* Leipzig: Philipp Reclam jun, 1934.

Protokoll der 11 Konferenz des Reichsbeirats der Betriebsräte und Konzernvertreter der Metallindustrie. Berlin: Verlagsgesellschaft des Deutschen Metallarbeiter-Verbandes, 1932.

Raas, Emil and Georges Brunschvig. *Vernichtung einer Fälschung: der Prozess um die erfundenen «Weisen von Zion».* Zürich: Verlag «Die Gestaltung», 1938.

Raglan, Baron. *The Hero; a Study in Tradition, Myth, and Drama.* New York: Oxford University Press, 1937.

Rathenau, Walther. *Vom Aktienwesen eine geschäftliche Betrachtung.* Berlin: E. Fischer, 1918.

Ratzel, Friedrich. *Anthropogeographie.* 2nd ed. Stuttgart: J. Engelhorn, 1899. (Bibliothek geographischer Handbücher).

vol. 1: *Grundzüge der Anwendung der Erdkunde auf dis Geschichte.*

_______. *Der Lebensraum. Eine biographische Studie.* Festgaben für Albert Schäffle zur 70. Wiederkehr seines Geburtstages. Tübingen: H. Laupp, 1911.

_______. *Politische geographie; oder, Die geographie der staaten, des verkehres und des krieges.* 2nd ed. München: R. Oldenbourg, 1903.

Rau, Karl Heinrich. *Lehrbuch der politischen Ökonomie.* Heidelberg: C. F. Winter 1826-1837.

Reich, Nathan. *Labour Relations in Republican Germany: An Experiment in Industrial Democracy, 1918-1933.* New York: Oxford University Press, 1938.

Renan, Ernest. *Qu'est-ce qu'une nation?: Conférence faite en Sorbonne, le 11 Mars 1882.* 2nd ed. Paris: C. Lévy, 1882.

Renard, Georges. *L'Institution: Fondement d'une rénovation de l'ordre social.* Paris: Flammarion, 1933.

Renner, Karl. *Die Rechtsinstitute des Privatrechts und ihre soziale Funktion: ein Beitrag zur Kritik des bürgerlichen Rechts.* Tübingen: Mohr, 1929.

Reppy, Alison (ed.). *Law, a Century of Progress, 1835-1935: Contributions in Celebration of the 100th Anniversary of the Founding of the School of Law of New York University.* New York: New York University Press; London: Humphrey Milford; Oxford University Press, 1937. 3 vols.

vol. 2: *Public Law and Jurisprudence.*

Ritterbusch, Paul (ed.). *Politische Wissenschaft.* Berlin; Wien: Deutscher Rechtsverl., 1940.

Rizzi, Bruno. *La Bureaucratisation du monde: Le Collectivisme bureaucratique. Quo vadis América?.* Paris: [L'Auteur], 1939.

Rocco, Alfredo. *La dottrina del fascism.* Roma: Stab. Tip. «Aurora», 1925.

Rogge, Heinrich. *Hitlers friedenspolitik und das völkerrecht.* Berlin: Schlieffen Verlag, 1935.

______. *Nationale Friedenspolitik. Handbuch des Friedensproblems und seiner Wissenschaft auf der Grundlage systematischer Völkerrechtspolitik.* Berlin: Junker, 1934.

Rohlfing, Theodor and Rudolf Schraut (eds.). *Die arbeitsgesetze der gegenwart.* Berlin; Leipzig: W. de Gruyter, 1938. (Guttentagsche sammlung deutscher reichsgesetze; 210)

Rosenberg, Alfred. *Der deutsche Ordensstaat: ein neuer Abschnitt in der Entwicklung des nationalsozialistischen Staatsgedankens.* München: Zentralverlag der N.S.D.A.P., F. Eher Nachf., 1934. (Hier spricht das neue Deutschland; 6)

______. *Der Mythus des 20. Jahrhunderts. Eine Wertung der seelisch-geistigen Gestaltenkämpfe unserer Zeit.* 7th ed. München: Hoheneichen-Verlag, 1933.

______. *Der zukunftsweg einer deutschen aussenpolitik.* München: F. Eher nachf., 1927.

______. *Gestaltung der Idee: Reden und Aufsätze von 1933-1935.* Herausgegeben von Thilo von Trotha. München: Zentralverlag der NSDAP, Franz Eher Nachf., 1936. (Blut und Ehre; 2)

Rosenberg, Arthur. *A History of the German Republic.* Translated by Ian F. D. Morrow and L. Marie Sieveking. London: Methuen, 1936.

Rosinski, Herbert. *The German Army.* New York: [Frederick A. Praeger], 1939.

Rousseau, Jean-Jacques. *The Social Contract and Discourses.* [London: J. M. Dent; New York: E. P. Dutton, s. d.]. (Everyman's Library: Philosophy and Theology; 660)

Royal Institute of International Affairs. *Nationalism; a Report.* London; New York: Oxford University Press, 1939.

Rusche, Georg and Otto Kirchheimer. *Punishment and Social Structure.* With a Foreword by Thorsten Sellin. New York: Columbia University Press, 1939.

Salomon, Felix. *Die deutschen Parteiprogramme.* 4th ed. Leipzig: Teubner, 1926.

Samuel, Maurice. *The Great Hatred.* New York: A. A. Knopf, 1940.

Sauer, Franz. *Das Reichsjustizministerium.* Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1939.

Schaffstein, Friedrich. *Politische strafrechtswissenschaft.* Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1934.

Schecher, Ludwig. *Deutsches Aussenstaatsrecht*. Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1933.

Schippel, Max. *Grundzüge der handelspolitik. Zur orientierung in den wirtschaftlichen kämpfen*. Berlin: Akademischer Verlag für sociale wissenschaften, 1902.

Schlegel, Friedrich von. *The Philosophy of History; in a Course of Lectures, Delivered at Vienna*. Trans. by James Burton Robertson. 7th ed. London: G. Bell and sons, 1888.

Schmidt, Carl T. *German Business Cycles, 1924-1933*. New York: National Bureau of Economic Research, 1934. (Publications of the National Bureau of Economic Research; no. 25)

Schmidt, Kurt Dietrich (ed.). *Die bekenntnisse und grundsätzlichen äusserungen zur kirchenfrage des jahres 1933*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1934.

Schmitt, Carl. *Das Reichsstatthaltergesetz*. Berlin: C. Heymann, 1933. (Recht der nationalen Revolution; 3)

_______ (ed.). *Der Begriff des Politischen*. New ed. München: Duncker and Humblot, 1932. (Wissenschaftliche Abhandlungen und Reden zur Philosophie, Politik und Geistesgeschichte; 10)

_______. *Die geistesgeschichtliche Lage des heutigen Parlamentarismus*. 2nd ed. München: Duncker and Humblot, 1926.

_______. *Die Hüter der Verfassung*. Tübingen: Mohr, 1931. (Beiträge zum öffentlichen Recht der Gegenwart; 1)

_______. *Die Wendung zum diskriminierenden Kriegsbegriff*. München: Duncker and Humblot, 1938. (Schriften der Akademie für Deutsches Recht; 5)

_______. *Fünf Leitsätze für die Rechtspraxis*. Berlin: Dt. Rechts- u. Wirtschafts-Wissenschaft Verlags-Ges. m. b. H., 1933.

_______. *Legalität und Legitimität*. München: Duncker and Humblot, 1932.

_______. *Nationalsozialismus und Völkerrecht*. Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1934. (Schriften der Deutschen Hochschule für Politik; 9)

_______. *Staat, Bewegung, Volk: die Dreigliederung der politischen Einheit*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1933. (Deutsche Staat der Gegenwart; 1)

______. *Über die drei Arten des rechtswissenschaftlichen Denkens.* Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1934. (Schriften der Akademie für deutsches Recht)

______. *Völkerrechtliche Grossraumordnung mit Interventionsverbot für raumfremde Mächte: ein Beitrag zum Reichsbegriff im Völkerrecht.* Berlin: Wien Deutscher Rechtsverlag, 1939.

Schneider, Fedor. *Rom und Romgedanke im Mittelalter die geistigen Grundlagen der Renaissance.* München. Drei Masken-Verl., 1926.

Schröter, Manfred. *Der Streit um Spengler: Kritik seiner Kritiker.* München: Beck, 1922.

Schuman, Frederick L. *Europe on the Eve; the Crises of Diplomacy, 1933-1939.* New York; London: A. A. Knopf, 1939.

______. *The Nazi Dictatorship: A Study in Social Pathology and the Politics of Fascism.* 2nd ed. New York: A. A. Knopf, 1939.

Schwinge, Erich. *Wesensschau und konkretes ordnungsdenken im strafrecht.* Bonn: L. Röhrscheid, 1937.

Second-Year Course in the Study of Contemporary Society (Social Science II): Selected Readings. 8th ed. Chicago, Ill: University of Chicago Bookstore, 1939.

Seldte, Fritz. *Sozialpolitik im Dritten Reich.* Berlin: [s. n.], 1935-1938.

Shirer, William L. *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent, 1934-1941.* New York: A. A. Knopf, 1941.

Shotwell, James T. (ed.). *Governments of Continental Europe.* New York: Macmillan company, 1940.

______. *War as an Instrument of National Policy and its Renunciation in the Pact of Paris.* New York: Harcourt, Brace, 1929.

Shub, Boris (ed.) *Hitler's Ten-Year War on the Jews.* New York: Institute of Jewish Affairs of the American Jewish Congress, World Jewish Congress, 1943.

Siebert, Wolfgang. *Das Arbeitsverhältnis in der Ordnung der nationalen Arbeit.* Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935. (Der Deutsche Staat der Gegenwart; 18).

______. *Vom Wesen des Rechtsmissbrauchs: über die konkrete Gestaltung der Rechte.* Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1935.

Silone, Ignazio. *Der fascismus, seine entstehung und seine entwicklung*. Zürich: Europa-verlag, 1934.

Sinzheimer, Hugo. *Das Rätesystem: zwei Vorträge zur Einführung in den Rätegedanken*. Frankfurt am Main: Union-Dr. und Verl.-Anst., 1919.

Smith, Adam. *Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms*. Reported by a Student in 1763 and Edited with an Introduction and Notes by Edwin Cannan. Oxford: Clarendon Press, 1890.

_______. *The Theory of Moral Sentiments*. 6th ed. London: A. Strahan; T. Cadell, 1790. 2 vols.

_______. *The Wealth of Nations*.

Snyckers, Hans. *SA.-wehrmannschaften-wehrbereites volk; die bedeutung des erlasses des Führers und Reichskanzlers vom 19. januar 1939 über die vor- und nachmilitärische SA.-wehrerziehung*. 5th ed. München: F. Eher nachf., 1941.

Sohm, Rudolf. *Kirchengeschichte im Grundriss*. 20th ed. [s. l.: s. n.], 1867.

_______. *Kirchenrecht*. München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1923. 2 vols.

vol. 1: *Die geschichtlichen Grundlagen*.

vol. 2: *Katholisches Kirchenrecht*.

Sombart, Werner. *Die zukunft des kapitalismus*. Berlin-Charlottenburg II: Buchholz & Weisswange, Verlagsbuchhandlung g.m.b.h., 1932.

Sozialdemokratischen Partei Deutschlands, Landesausschuss Bayern. *Hitler und Kahr, die bayerischen Napoleongrössen von 1923; ein im Untersuchungsausschuss des bayerischen Landtags aufgedeckter Justizskandal*. München: G. Birk, 1928. 2 vols.

Sozialdemokratischer Parteitag 1927 in Kiel: Protokoll mit dem Bericht der Frauenkonferenz. Berlin: J. H. W. Dietz Nachf, 1927.

Sozialdemokratischer Parteitag in Leipzig 1931 vom 31. Mai bis 5. Juni im Volkshaus: Protokoll, Sozialdemokratischer Parteitag: Protokolle über die Verhandlungen des Parteitages der SPD. Berlin: Dietz, 1931.

Spann, Othmar. *Der wahre Staat: Vorlesungen über Abbruch und Neubau der Gesellschaft*. 3rd ed. Jena: G. Fischer, 1931.

_______. *Gesellschaftslehre*. 3rd ed. Leipzig: Quelle and Meyer, 1930.

Spengler, Oswald. *The Decline of the West*. Trans. by Charles Francis Atkinson. New York: A. A. Knopf, 1939.

vol. 1: *Form and Actuality*.

vol. 2: *Perspectives of World History*.

_______. *The Hour of Decision, Part One: Germany and World-Historical Evolution*. Translated from the German for the First Time by Charles Francis Atkinson. New York: A. A. Knopf, 1934.

_______. *Man and Technics*. Translated from the German by Charles Francis Atkinson. London: G. Allen and Unwin, 1932.

_______. *Neubau des Deutschen Reiches*. München: Beck, 1924.

_______. *Preussentum und Sozialismus*. München: Beck, 1920.

Spohr, Werner. *Das Recht der Schutzhaft*. Berlin: G. Stilke, 1937. (Stilkes Rechtsbibliothek; 157)

Stahl, Carl Friedrich. *Die gegenwärtigen Parteien in Staat und Kirche: neunundzwanzig akademische Vorlesungen*. Berlin: W. Hertz, 1883.

Steding, Christoph. *Das Reich und die Krankheit der europäischen Kultur*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1938. (Schriften der Reichsinstituts für geschichte des neuen Deyrschlands)

Stillich, Oskar. *Die Politischen Parteien in Deutschland. II, Der Liberalismus*. Leipzig: W. Klinkhardt, 1911.

Strong, Josiah. *Our Country: Its Possible Future and its Present Crisis*. With an Introd. by Austin Phelps. New York: Baker and Taylor, 1885.

Stuckart, Wilhelm and Rolf Schiedermair. *Neues staatsrecht*. Leipzig: W. Kohlhammer, Abteilung Schaeffer, 1943. 2 vols. (Neugestaltung von Recht und Wirtschaft; 13).

vol. 2: *Die errichtung des Grossdeutschen reiches*.

Syme, Ronald. *The Roman Revolution*. Oxford: Oxford University Press, 1939.

Taylor, Edmond. *The Strategy of Terror: Europe's Inner Front*. Boston: Houghton Mifflin Company, 1940.

Teschemacher, Hermann (ed.). *Handbuch Des Aufbaus Der Gewerblichen Wirtschaft*. Leipzig: Lühe, 1935-1937.

vol. 1: *Reichsgruppe Industrie, Reichsgruppe Energiewirtschaft, Reichsgruppe Banken, Reichsgruppe Versicherungen.*

vol. 2: *Reichsgruppe Handel.*

vol. 3: *Reichswirtschaftskammer, Wirtschaftskammern, Industrie- und Handelskammern.*

Thudichum, Friedrich von. *Über unzulängliche Beschränkungen des Rechts der Vereblichung.* [s. l.: s. n.], 1866.

Tirpitz, Alfred von. *My Memoirs.* New York: Dodd, Mead, & Co., 1919. 2 vols.

Toynbee, Arnold. *A Study of History.* London: Oxford University Press, 1934-1939. 6 vols.

Treitschke, Heinrich von. *Deutsche geschichte im neunzehnten jahrhundert.* 3rd ed. Leipzig: S. Hirzel, 1882-1899. 5 vols.

_______. *Politics.* Translated from the German by Blanche Dugdale and Torben de Bille; with an Introduction by the Rt. Hon. Arthur James Balfour and a Foreword by A. Lawrence Lowell. New York: Macmillan Company, 1916. 2 vols.

Triepel, Heinrich. *Die hegemonie: ein buch von führenden staaten.* Stuttgart: Verlag von W. Kohlhammer, 1938.

Tyndale, William. *Doctrinal Treatises and Introductions to Different Portions of the Holy Scriptures.* Edited by H. Walter. Cambridge, [Eng.]: Cambridge University Press, 1843.

Vagts, Alfred. *A History of Militarism; Romance and Realities of a Profession.* New York: W. W. Norton and Company, 1937.

_______. *Hitler's Second Army.* Washington, DC: Infantry journal, 1943.

Valentin, Veit. *Geschichte der deutschen Revolution von 1848-49.* Berlin: Ullstein, 1930.

vol. 1: *Bis zum Zusammentritt des Frankfurter Parlaments.*

Veblen, Thorstein. *Imperial Germany and the Industrial Revolution.* With an Introduction by Joseph Dorfman. New ed. New York: Viking Press, 1939.

Viner, Jacob. *Dumping: A Problem in International Trade.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1923.

Vöchting, Friedrich. *Die Romagna: eine studie über Halbpacht und Landarberiterwesen in Italien.* Mit enem Begleitworte von Robert Michels. Karlsruhe: Braun, 1927. (Wirtschaftsstudien; 8)

Wagemann, Ernst. *Der neue Balkan; altes land- junge wirtschaft.* Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1939.

Wagner, Adolf. *Elsass und Lothringen und ihre Wiedergewinnung für Deutschland.* 2nd ed. Leipzig: Duncker and Humblot, 1870.

_______. *Grundlegung der politischen Ökonomie.* 3rd ed. Leipzig: Winter, 1892.

_______. *Vom territorialstaat zur weltmacht.* Berlin: [s. n.], 1900.

Wagner, Richard. *König Ludwig II. und Richard Wagner: Briefwechsel.* Mit vielen anderen Urkunden in vier Bänden herausgegeben vom Wittelsbacher Ausgleichs-Fonds und von Winifred Wagner. Bearbeitet von Otto Strobel. Mit 16 Handschriftennachbildungen und 16 Bildbeilagen. Karlsruhe: G. Braun, 1936-1939. 5 vols.

Walz, Gustav Adolf. *Artgleichheit gegen gleichartigkeit: die beiden grundprobleme des rechts.* Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1938. (Schriften der Akademie für deutsches recht; 8)

Watkins, Frederick Mundell. *The Failure of Constitutional Emergency Powers under the German Republic.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1939. (Harvard Political Studies)

Wawrzinek, Kurt. *Die Entstehung der deutschen Antisemitenparteien, 1873-1890.* Berlin: Ebering, 1927.

Weber, Adolf. *Depositenbanken und Spekulationsbanken: ein Vergleich deutschen und englischen Bankwesens.* 2nd ed. München: Duncker and Humblot, 1915.

Weber, Max. *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte.* Tübingen: Mohr, 1924.

Weinberg, Albert K. *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansionism in American History.* Baltimore: Johns Hopkins Press, 1935.

Weinhold, C. A. *Von der Ueberbevölkerung in Mittel-Europa und deren Folgen auf die Staaten und ihre Civilisation.* Halle: [s. n.], 1827.

Welcker, Carl Theodor. *Die letzten Gründe von recht, staat und strafe, philosophisch und nach den gesetzen der merkwürdigsten völker rechtshistorisch entwickelt.* Giessen: Heyer, 1813.

Werner, Max. *Battle for the World, the Strategy and Diplomacy of the Second World War*. Translated by Heinz and Ruth Norden. London: V. Gollancz ltd, 1941.

Wertheimer, Mildred S. *The Pan-German League, 1890-1914*. New York: [s. n.], 1924.

Westarp, Kuno Friedrich. *Konservative Politik im letzten Jahrzehnt des Kaiserreiches*. Berlin: Deutche Verlagsgesellschaft, 1935. 2 vols.

vol. 1: *Von 1908 bis 1914*.

vol. 2: *Von 1914 bis 1918*.

Wieacker, Franz. *Wandlungen der Eigentumsverfassung*. Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1935. (Deutsche Staat der Gegenwart; 13).

Winnig, August. *Vom proletariat zum arbeitertum*. Hamburg: Hanseatische verlagsanstalt, 1930.

Wintringham, Tom. *New Ways of War*. Harmondsworth, Middlesex; New York: Penguin Books, 1940.

Wirsing, Giselher. *Zwischeneuropa und die deutsche zukunft*. Jena: E. Diederichs, 1932. (Tat schriften)

Wirtschaftspolitik im Dritten Reich. München: Eher, 1934.

Wolters, Friedrich. *Stefan George und die Blatter fur die Kunst*. Berlin: Georg Bondi, 1930.

Wolzendorff, Kurt. *Staatsrecht und naturrecht in der lehre vom widerstandsrecht des volkes gegen rechtswidrige ausübung der staatsgewalt; zugleich ein beitrag zur entwicklungsgeschichte des modernen staatsgedankens*. Breslau: M. and H. Marcus, 1916.

Wunderlich, Frieda. *Labor under German Democracy, Arbitration 1918-1933*. New York: Graduate Faculty of Political and Social Science, New School for Social Research, 1940. (Social Research. Supplement II; 1940)

Zangara, Vincenzo. *Il partito e lo stato*. Catania: Studio editoriale moderno, 1935.

Periodicals

Agronsky, Martin. «Racism in Italy.» *Foreign Affairs*: vol. 17, January 1939.

«Ansprache des Herrn Reichsminister des Innern Dr. Frick.» *Schriftenreihe des Reichsausschusses für Volksgesundheitsdienst* (Berlin): vol. 1, 1933.

Balogh, Thomas. «The Economic Background in Germany.» *International Affairs*: vol. 18, March 1939.

Balogh, Thomas. «Foreign Exchange and Export Trade Policy.» *Economic Journal*: vol. 50, March 1940.

Bälz. «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorate Böhmen-Mähren.» *Deutsches Recht*: 1940.

Bank-Archiv: no. 4, 1941 and no. 7, 1941.

Becker, Carl L. «The Old Disorder in Europe.» *Yale Review*: vol. 30, 1941.

Becker, Erich. «Die Rechtsstellung der deutschen Länder in der Gegenwart.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 97, 1937.

«Berufszählung. Die berufliche und soziale Gliederung des deutschen Volkes (Volks-, Berufs-, und Betriebzählung vom 16 Juni 1933).» *Statistik des deutschen Reichs*: vol. 458, 1937.

Bernstein, Eduard. «Die heutige Sozialdemokratie in Theorie und Praxis.» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*: vol. 25, 1907.

Best, Werner. «Die neue Gliederung und Verwaltung des emaligen polnischen Staatsgebietes.» *Deutsches Recht*: 1939.

_______. «Die Schutzstaffel der NSDAP und die Deutsche Polizei.» *Deutsches Recht*: vol. 9, 1939.

_______. «Grossraumordnung und Grossraumverwaltung.» *Zeitschrift für Politik*: vol. 32, 1941.

_______. «Rechtsbegriff und Gesetzgebung.» *Deutsches Recht*: 1939.

_______. «Rechtsbegriff und Verfassung.» *Deutsches Recht*: 1939.

_______. «Rechtsbegriff und Völkerrecht.» *Deutsches Recht*: 1939.

Bilfinger, Carl. «Die Kriegserklärungen der Westmächte und der Kellogpakt.» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*: vol. 10, 1940.

Bilfinger, Carl. «Englische Völkerrechtspolitik, ein Rückblick.» *Deutsches Recht*: 1941.

Brady, Robert A. «Policies of National Manufacturing Spitzenverbande.» *Political Science Quarterly*: vol. 56, 1941.

Brigadeführer, S. S. «Rechtsbegriff und Völkerrecht.» *Deutsches Recht*: 1939.

Brinkmann, Carl. «Die wirtschaftliche Gestaltung des europäischen Grossraumes.» *Bank-Archiv*: no. 3, 1941.

Burnham, James. «The Theory of the Managerial Revolution.» *Partisan Review*: vol. 8, no. 3, May-June 1941.

Calwer, R. «Der 25 Januar.» *Sozialistische Monatshefte*: vol. 11, 1907.

Chalmers, Henry. «Impact of War upon Trade Policies of Foreign Countries.» *International Reference Service* (U.S. Department of Commerce): vol. 1, no. 6, 1941.

Clark, Evelyn A. «Adolf Wagner: From National Economist to National Socialist.» *Political Science Quarterly*: vol. 55, no. 3, 1940.

Cohen, Israel. «Jews in Italy.» *Political Quarterly*: vol. 10, no. 3, July 1939.

Cole, Taylor. «Corporative Organization of the Third Reich.» *Review of Politics*: vol. 2, no. 4, October 1940.

_______. «The Evolution of the German Labor Front.» *Political Science Quarterly*: vol. 52, no. 4, December 1937.

_______. «National Socialism and the German Labor Courts.» *Journal of Politics*: vol. 3, no. 2, May 1941.

Csikos-Nagy, Bela. «Zur Neuordnung der europäischen Wirtschaft.» *Weltwirtschaftliches Archiv*: vol. 53, 1941.

Dahm, Georg. «Richtermacht und Gerichtsverfassung im Strafrecht.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 101, no. 2, 1941.

Daitz, Werner. «Das neue Europa, seine Lebenseinheit und Rechtsordnung.» *Deutsches Recht*: vol. 10, 1940.

Das Judentum in der Rechtswissenschaft. Berlin: [s. n., n.d.]. 9 pamphlets.

«Das Verbrechen der Rassenschande.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: vol. 10, 1937.

De Wilde, John C. «Germany's Controlled Economy.» *Foreign Policy Report*: vol. 14, no. 24, March 1939.

Der Deutsches Volkswirt: vol. 12, no. 41, 1938; no. 23, 1939; vol. 14, 1940; vol. 15, no. 22, 1941; vol. 15, no. 27, 1941.

«Der Gewinn privat- und volkswirtschaftliche betrachtet.» *Soziale Praxis*: vol. 50, 1941.

Der Vierjahresplan: no. 2, 1938; vol. 3, no. 20, 1939; vol. 5, 1941 and vol. 5, no. 9, 1941.

«Die Bergarbeiterfrage.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 18, 1939.

«Die Deutschen Banken in Kontinentleuropa.» *Bank-Archiv*: no. 10, 1941.

Die Justiz: vol. 6, 1932.

«Die Parteigerichtsbarkeit.» *Deutsches Recht*: 1934.

«Die Reserve an weiblicher Arbeitskraft.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 21, 1941.

Die Wirtschaftskurve: vol. 15, no. 4, 1936; vol. 17, 1938 and vol. 19, 1940.

Diener, Roger. «Reichsproblem und Hegemonie.» *Deutsches Recht*: 1939.

Dietze, Hans-Helmut. «Die verfassungsrechtliche Stellung der Hitler-Jugend.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 101, 1941.

«Dividendenbegrenzung mit oder ohne Kapitalaufwertung.» *Bank-Archiv*: no. 7, 1941.

Dorn, Friedrich. «Die Zellstoff- und Papierwirtschaft in und nach dem Kriege.» *Der Vierjahresplan*: no. 23, 1940.

Dreher, Carl. «Why Hitler Wins: A Lesson in Technological Politics for Americans.» *Harper's Magazine*: October 1940.

Dumas, Gustave. «Documents from Occupied France.» *Thought*: vol. 16, no. 1, March 1941.

East, W. G. «The Nature of Political Geography.» *Politica*: vol. 2, 1937.

Einzig, Paul. «Why Defend Nazi Trade Methods.» *Banker*: no. 184, May 1941.

Emil, Karl. «Der deutsche Imperialismus und die innere Politik.» *Die Neue Zeit*: vol. 26, no. 1, October 1907.

Engert, Karl. «Stellung und Aufgaben des Volksgerichtshofes.» *Deutsches Recht*: 1939.

Europäische Revue: vol. 15, 1939.

«Europas Menschenmagnet.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 19, 1940.

Fischer, Otto Christian. «Die Ausübung des Staatseinflusses im deutschen Kreditwesen.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: vol. 5, 1938.

Fraenkel, Ernst. «German-Russian Relations Since 1918: From Brest-Litovsk to Moscow.» *Review of Politics*: vol. 2, no. 1, January 1940.

Franges, Otto von. «Der Vierjahresplan und die industrialisierung der südosteuropäischen Agrarstaaten.» *Europäische Revue*: vol. 15, 1939.

_______. «Die Donaustaaten Südosteuropas und der deutsche Grosswirtschaftsraum.» *Weltwirtschaftliches Archiv*: vol. 53, 1941.

_______. «Jugoslawiens Interesse am Vierjahresplan.» *Der Vierjahresplan*: vol. 1, no. 18, 1937.

Frank, Hans. «Die Aufgaben des Rechts.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: vol. 5, 1938.

Freytagh-Loringhoven, Freiherr von. «Politik und Recht.» *Europäische Revue*: vol. 17, 1941.

Frick, Wilhelm. «Partei und Staat.» *Deutsche Verwaltung*: nos. 15-16, 1934.

Friedrich, Carl J. «Democracy and Dissent.» *Political Quarterly*: vol. 10, 1939.

Gerth, Hans. «The Nazi Party: Its Leadership and Composition.» *American Journal of Sociology*: vol. 45, no. 4, January 1940.

Grebler, Leo. «Work Creation Policy in Germany, 1932-1935.» *International Labour Review*: vol. 35, nos. 3-4, March-April 1937.

Griswold, A. Whitney. «Paving the Way for Hitler.» *Atlantic*: March 1941.

Grundmann, Siegfried. «Die richterliche Nachprüfung von politischen Führungsakten nach geltendem deutschem Verfassungsrecht.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 100, no. 4, 1940.

Gumbel, Emil Julius. «Landesverratstatistik.» *Die Menschenrechte*: vol. 3, 1928.

Gürke, Norbert. «Der Staats- und Volksbegriff im Völkerrecht.» *Deutsches Recht*: 1934.

Gurland, A. R. L. «Technological Trends and Economic Structure under National Socialism.» *Studies in Philosophy and Social Science*: vol. 9, no. 2, 1941.

Halbjahrsberichte zur Wirtschaftslage: vol. 13, 1938-1939.

Hall, Jerome. «Nulla Poena sine Lege.» *Yale Law Journal*: vol. 47, no. 2, December 1937.

Halle, Ernst von. «Weltmachtpolitik und Sozialreform.» *Volks- und Weltwirtschaft*: vol. 2, 1899.

Hambro, Edvard. «Das Neutralitätsrecht der nordischen Staaten.» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*: vol. 8, 1938.

Hasselblatt, Werner. «Die sudetendeutschen Anträge über Volksgruppenrecht.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: 1937.

_______. «Volkspolitische Wende in Europa.» *Europäische Revue*: vol. 15, 1939.

Haussleiter, Otto. «Rudolf Kjelléns empirische Staatslehre und ihre Wurzeln in politischer Geographie und Staatenkunde.» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*: vol. 54, 1925.

Hayes, Carlton J. H. «The Novelty of Totalitarianism in the History of Western Civilization.» *Proceedings of the American Philosophical Society*: vol. 82, no. 1: *Symposium on the Totalitarian State*, February 1940.

Herrigel, Hermann. «Politik und Idealismus.» *Kant-Studien*: vol. 26, nos. 1-2, January 1921.

Hilferding, Rudolf. «Zwischen den Entscheidungen.» *Die Gesellschaft*: vol. 10, no. 1, January 1933.

Höhn, Reinhard. «Der Führerbegriff im Staatsrecht.» *Deutsches Recht*: 1935.

_______. «Führer oder Staatsperson?.» *Deutsche Juristen-Zeitung*: 1935.

Horedt, G. «Zur Neugestaltung der Löhne.» *Soziale Praxis*: vol. 50, 1941.

Horkheimer, Max. «Egoismus und Freiheitsbewegung.» *Zeitschrift für Sozialforschung*: vol. 5, 1936.

_______. «Zum Rationalismusstreit in der gegenwärtigen Philosophie.» *Zeitschrift für Sozialforschung*: vol. 3, 1934.

Houde, Brynjolf J. «Socialist Theories of Imperialism Prior to the Great War.» *Journal of Political Economy*: vol. 36, 1928.

Höver. «Entjudungsfragen.» *Deutsches Recht*: 1941.

Huber, Ernst Rudolf. «Das Staatsoberhaupt des Deutschen Reichs.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 95, 1935.

______. «Der Bedeutungswandel der Grundrechte.» *Archiv für öffentliches Recht*: vol. 23, 1932.

______. «Die deutsche Staatswissenschaft.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 95, 1935.

______. «Die Rechtsgestalt der NSDAP.» *Deutsche Rechtswissenschaft*: vol. 4, 1939.

______. «Die Totalität des völkischen Staates.» *Die Tat*: vol. 26, no. 1, 1934.

Ilau, Hans. «Der Maschinenhunger.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 18, 1939.

International Conciliation: no. 280, May 1932.

International Labour Review: vol. 43, no. 5, 1941.

Ipsen, Hans Peter. «Vom Begriff der Partei.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 100, 1940.

Janowsky, Oscar I. «The Treatment of Minorities.» *International Conciliation*: no. 369, 1941.

Kartell-Rundschau: vol. 34, 1936; vol. 36, 1938; vol. 37, 1939 and vol. 38, 1940.

Käsler, Erich. «Stillegung und Wiederaufleben.» *Der Deutsches Volkswirt*: vol. 15, nos. 35-36, 1941.

Kayser, Alfred. «Schärfster Kampf dem Gewaltverbrecher.» *Deutsches Recht*: 1940.

Kehr, Eckart. «Das soziale System der Reaktion in Preussen unter dem Ministerium Puttkamer.» *Die Gesellschaft* (Berlin): vol. 11, 1929.

______. «Deutsch-englisches Bündnisproblem der Jahrhundertwende.» *Die Gesellschaft*: vol. 2, 1928.

______. «Englandhass und Weltpolitik.» *Zeitschrift für Politik*: vol. 17, 1928.

______. «Zur Genesis des Kgl. preussischen ReserveofEziers.» *Die Gesellschaft:* vol. 2, 1928.

Keiser, Günter. «Der jüngste Konzentrationsprozess.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 18, no. 2, 1939.

Kern, Eduard. «Die Selbstverwaltung der Gerichte.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: 1939.

Key: vol. 2, 1940.

Kier, Herbert. «Über die Gestaltung eines Volksgruppenrechts.» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*: vol. 7, 1937.

Kirchheimer, Otto. «Criminal Law in National Socialist Germany.» *Studies in Philosophy and Social Science*: vol. 8, no. 3, 1939.

Kohlrausch, Eduard. «Rasseverrat im Ausland.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: vol. 5, 1938.

Kraaz, Günther. «Nationalsozialisches Völkerrechtsdenken.» *Reichs-und Preussisches Verwaltungsblatt*: vol. 55, 1934.

Krieser, H. «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorat Böhmen und Mähren: Ausübung und Umfang.» *Deutsches Recht*: 1940.

Kruszewski, Charles. «Germany's Lebensraum.» *American Political Science Review*: vol. 34, no. 5, October 1940.

Kuhr, Theodor. «Der volkswirtschaftlich richtige Preis und die öffentlichen Aufträge.» *FinanzArchiv*: vol. 8, 1940-1941.

Lachmann, Kurt. «The Hermann Goring Works.» *Social Research*: vol. 8, no. 1, Spring 1941.

Lämmle. «Die Rechtsstellung des Volksgerichtshofs in der deutschen Rechtspflege.» *Juristische Wochenschrift*: 1938.

Larenz, Karl. «Die Bedeutung der völkischen Sitte in Hegels Staatsphilosophie.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 98, 1938.

Lasswell, Harold D. «The Garison State.» *American Journal of Sociology*: vol. 46, no. 4, January 1941.

_______. «The Psychology of Hitlerism.» *Political Quarterly*: vol. 3, no. 3, July 1933.

Lepenies, W. «Das Devisenrecht in den besetzten Gebieten and im Generalgouvernement.» *Deutsches Recht*: 1941.

Life: April 1940.

Lindsay, A. B. «The State in Recent Political Theory.» *Political Quarterly*: vol. 1, 1914.

Livchen, Rene. «Wartime Development in German Wage Policy.» *International Labour Review*: vol. 46, no. 2, August 1942.

Luetkens, Charlotte. «Enrolments at German Universities since 1933.» *Sociological Review*: vol. 31, no. 2, April 1939.

Macdonald, Dwight. «The End of Capitalism in Germany.» *Partisan Review*: vol. 8, no. 3, May-June 1941.

Mackenroth, Gerhard. «Deutsche Industriepolitik, 1933.» *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*: vol. 140, 1934.

Mackinder, Halford J. «The Geographical Pivot of History.» *Geographical Journal*: vol. 23, no. 4, April 1904.

Mann, F. A. «The New German Company Law and Its Background.» *Journal of Comparative Legislation and International Law*: vol. 19, November 1937.

Mansfeld, Werner. «Grundsätze der Lohngestaltung.» *Der Vierjahresplan*: vol. 2, 1938.

_______. «Leistungssteigerung und Sozialpolitik.» *Der Vierjahresplan*: vol. 3, 1939.

Marcuse, Herbert. «Der Kampf gegen den Liberalismus in der totalitären Staatsauffassung.» *Zeitschrift für Sozialforschung*: vol. 3, 1934.

«Maschinenindustrie und Kriegspotential.» *Der Vierjahresplan*: vol. 9, 1941.

Medeazza, Julius von. «Ein Jahr Generalgouvernement.» *Deutsches Recht*: 1940.

Mezger, Edmund. «Kriegsstrafrecht und Kriegsstrafverfahrensrecht.» *Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht*: vol. 7, 1940.

Miksch, Leonhard. «Bewirtschaftungskartelle.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 19, 1940.

_______. «Brauchen wir noch Unternehmer?.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 20, 1941.

Münchner Neueste Nachrichten: nos. 319-320, November 1938.

Neesse, Gottfried. «Die Rechtsnatur der NSDAP.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 95, 1935.

_______. «Die Verfassungsrechtliche Gestaltung der Ein-Partei.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*: vol. 98, 1938.

Neue internationale Rundschau der Arbeit: vol. 1, 1941.

Neuling, Willy. «Wettbewerb, Monopol und Befehl in der heutigen Wirtschaft.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaf*: vol. 99, 1939.

Neumann, Franz L. «Der Funktionswandel des Gesetzes im Recht der bürgerlichen Gesellschaft.» *Zeitschrift für Sozialforschung*: vol. 6, 1937.

_______. «Gegen ein Gesetz über Nachprüfung der Verfassungsmässigkeit von Reichsgesetzen,» *Die Gesellschaft*: vol. 1, 1929.

_______. «Labor Mobilization in the National Socialist New Order.» *Law and Contemporary Problems*: vol. 9, Summer 1942.

_______. «Types of Natural Law.» *Studies in Philosophy and Social Science*: vol. 8, no. 3, 1940.

Nüsslein, Dr. «Die deutsche Gerichtsbarkeit im Protektorate Böhmen-Mähren', Strafrechtspflege.» *Deutsches Recht*: 1940.

Ohlendorf, Otto. «Kriegswirtschaftliche Gegenwartsfragen im Handel.» *Der Vierjahresplan*: vol. 5, 1941.

Palyi, Melchior. «Economic Foundations of the German Totalitarian State.» *American Journal of Sociology*: vol. 46, no. 4, January 1941.

Pelcovitz, Nathan Albert. «The Social Courts of Honor of Nazi Germany.» *Political Science Quarterly*: vol. 53, 1938.

Poetzsch-Heffter, Fritz, Carl-Hermann Ule and Carl Dernedde. «Vom Deutschen Staatsleben.» *Jahrbuch des öffentlichen Rechts*: vol. 22, 1935.

Pollock, Frederick. «State Capitalism: Its Possibilities and Limitations.» *Studies in Philosophy and Social Science*: vol. 9, no. 2, 1941.

Predöhl, Andreas. «Die sogenannten Handelshemmnisse und der Neuaufbau der Weltwirtschaft.» *Weltwirtschaftliches Archiv*: vol. 52, no. 2, 1940.

Preuss, Lawrence. «National Socialist Conceptions of International Law.» *American Political Science Review*: vol. 29, no. 4, August 1935.

Preussische Jahrbücher: vol. 21, 1868 and vol. 110, 1903.

Quessel, Ludwig. «Der Wert unserer Kolonien.» *Sozialistische Monatshefte*: vol. 16, 1912.

Redelsberger, Oskar. «Von der NSDAP betreute Organisation - ein neues Rechtsgebilde.» *Deutsche Verwaltung*: vol. 16, 1939.

Riemer, Svend. «Sozialer Aufstieg und Klassenschichtung.» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*: vol. 67, 1932.

Rilk, Otto. «Der Judentum und Wirtschaft in der neuen deutschen Rechtsprechung.» *Juristische Wochenschrift*: 1938

Rittgen, W. «Berufsanforderungen im Rundfunkgrosshandel.» *Kartell-Rundschau*: vol. 38, 1940.

Russell, Bertrand. «The Revolt against Reason.» *Political Quarterly*: vol. 6, no. 1, January 1935.

Russell, Claire. «Die Praxis des Zwangskartellgesetzes.» *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft:* vol. 97, no. 3, 1937.

Sarow, Friedrich. «Verrechnungszentrum Berlin.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 19, 1940.

_______. «Zellwolle.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 17, 1938.

Scheuner, Ulrich. «Der Gedanke der Sicherheit Amerikas auf den Konferenzen von Panama und Habana und die Monroedoktrin.» *Zeitschrift für Völkerrecht*: vol. 24, 1940.

Schindler, Dietrich. «Die schweizerische Neutralität, 1920-1938.» *Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht*: vol. 8, 1938.

Schippel, Max. «Die Handels- und Wirtschaftspolitik und die Arbeiter.» *Sozialistische Monatshefte*: vol. 4, 1900.

Schmitt, Carl. «Das neue Vae Neutris.» *Völkerbund und Völkerrecht*: vol. 4, 1937-1938.

_______. «Der Führer Schützt das Recht.» *Deutsche Juristenzeitung*: vol. 29, 1934.

_______. «Der Reichsbegriff im Völkerrecht.» *Deutsches Recht*: 1939.

_______. «Neutralität und Neutralisierung. Zu Christoph Steding.» *Deutsche Rechtswissenschaft*: vol. 4, 1939.

______. «Raum und Grossraum im Völkerrecht.» *Zeitschrift für Völkerrecht*: vol. 24, 1940.

______. «Sowjet-Union und Genfer Völkerbund.» *Völkerbund und Völkerrecht*: vol. 1, 1934-1935.

______. «Starker Staat und gesunde Wirtschaft: Ein Vortrag vor Wirtschaftsfuhrern.» *Volk und Reich*: no. 2, 1933.

Schmitt, E. W. «Das Gesicht der Aktie.» *Soziale Praxis*: vol. 50, 1941.

Schültz, W. «Neuregelung des Preisbindungen.» *Der Deutsches Volkswirt*: vol. 15, no. 17, 1941.

«Selbstfinanzierung und Kapitalmarkt.» *Bank-Archiv*: no. 8, 1941.

Seyss-Inquart, Arthur and R. Kreiss. «Der Reichskommissar fur die Besetzten Niederlandischen Gebiete.» *Zeitschrift fur völkische Verfassung und Verwaltung*: vol. 3, 1942.

Siebert, Wolfgang. «Grundfragen des Arbeitsverhältnisses im Lichte der neueren Rechtsprechung.» *Juristiche Wochenschrift*: 1937.

Sitzler, Friedrich. «Probleme der Lohngestaltung.» *Soziale Praxis*: vol. 50, 1941.

Smith, H. A. «Grossbritannien und die belgische Neutralität.» *Völkerbund und Völkerrecht*: vol. 3, 1936-1937.

«Soziale Ehrengerichtsbarkeit 1939.» *Soziale Praxis*: vol. 49, 1940.

Soziale Praxis: vol. 48, 1939; vol. 49, 1940 and vol. 50, 1941.

Speier, Hans. «Germany in Danger (Concerning Oswald Spengler's Latest Book).» *Social Research*: vol. 1, no. 2, Summer 1934.

______. «Marx und Engels über die Brechung der Zinsknechtschaft.» *Die Gesellschaft*: vol. 1, 1931.

______. «The Salaried Employee in Modern Society.» *Social Research*: vol. 1, no. 1, February 1934.

Statistik des Im-und Auslands (Hamburg): vol. 14, no 2, 1939-1940.

Staudinger, Hans. «The Future of Totalitarian Barter Trade.» *Social Research*: vol. 7, no. 4, Winter 1940.

Stolzenburg. «Entwicklung der Kriminalität.» *Deutsche Justiz*: 1938.

Studies in Philosophy and Social Science: vol. 8, 1939 and 1940.

Suhr, Otto. «Umwälzungen in der Glasindustrie.» *Die Wirtschaftskurve*: vol. 19, 1940.

Sweezy, Maxine Yaple. «Distribution of Wealth and Income under the Nazis.» *Review of Economic Statistics*: vol. 21, no. 4, November 1939.

Tansill, Charles Callan. «Racial Theories from Herder to Hitler.» *Thought*: vol. 15, 1940.

Terboven, Josef. «Neuordnung und Zusammenarbeit in Norwegen.» *Europäische Revue*: vol. 17, 1941.

Verwaltungsblatt: no. 147, 1939.

Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung: no. 1, 1939-1940.

Wagenführ, Horst. «Kontrollierte N.E.-Metalle auf dem Weltmarkt.» *Kartell-Rundschau*: vol. 37, 1939.

«War Aims in War Propaganda.» *Propaganda Analysis*: vol. 4, no. 27, March 1941.

Weber, Max. «Wirtschaft und Gesellschaft.» *Grundriss der sozialökonomik* (Tübingen): vol. 3, no. 1, 1921.

Weh, Albert. «Das Recht des Generalgouvernements.» *Deutsches Recht*: vol. 35, 1940.

Wilson, Charles H. «The Basis of Kelsen's Theory of Law.» *Politica*: no. 1, 1934.

______. «The Separation of Powers under Democracy and Fascism.» *Political Science Quarterly*: vol. 52, no. 4, December 1937.

Winslow, E. M. «Marxian, Liberal, and Sociological Theories of Imperialism.» *Journal of Political Economy*: vol. 39, no. 6, December 1931.

Wirtschaft und Statistik: 1938; no. 5, 1939; no. 8, 1939, vol. 19, 1939; nos. 21-22, 1939; vol. 20, 1940 and vol. 21, 1941.

Wolgast, Ernst. «Nationalsozialismus und internationales Recht.» *Deutsches Recht*: vol. 4 1934.

Wright, Quincy. «Fundamental Problems of International Organizations.» *International Conciliation*: no. 369, 1941.

______. «Rights and Duties Under International Law: As Affected by the United States Neutrality Act and the Resolutions of Panama.» *American Journal of International Law*; vol. 34, no. 2, April 1940.

Zeitschrift der Akademie für Deutsches Recht: vol. 4, 1936; vol. 5, 1938 and 1940.

Zeitschrift für Geopolitik: vol. 17, 1940.

Zeitschrift für Sozialforschung: vol. 6, 1937.

Thesis

Mandelbaum, Kurt. «Die Erörterung innerhalb der Sozialdemokratie über das Problem des Imperialismus.» (Ph. D. Dissertation, Frankfurt a/M., 1930).

فهرس عام

-ت-

-غ-

-ف-

-ق-

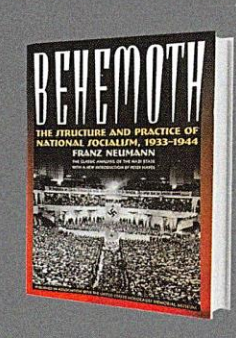
-ك-

-م-

-ن-

-هـ-

هذا الكتاب



ليس كتاب فرانز نويمان، **البهيموت: بنية الاشتراكية القومية وممارستها**، تحليلًا محددًا للرايخ الألماني فحسب، بل هو مساهمة أساسية في علم الاجتماع السياسي. والبهيموت هو الكائن الوحشي الذي ورد ذكره في الكتاب المقدس. وكان المفكر الإنكليزي توماس هوبز، صاحب **اللوياثان**، قد استخدمه عنوانًا لكتابه الآخر. وفي حين يشير اللوياثان إلى وحش الدولة المقيّد، يدل البهيموت على وحش الدولة المتفلت من كل قيد. وما يطرحه نويمان هنا هو أن التنظيم النازي للمجتمع ينطوي على تدمير الأفكار التقليدية عن الدولة والأيديولوجيا والقانون، بل على تدمير أي عقلانية يقوم عليها ذلك كله.

المؤلف

فرانز ليوبولد نويمان (1900-1954) مناضل سياسي ورجل قانون ومنظر ماركسي يهودي ألماني، من أعضاء ما يدعى "مدرسة فرانكفورت"، أو "النظرية النقدية" المعروفة، ومن أوائل مفكريها الذين اهتموا بتفحص المؤسسات السياسية. مع صعود النازيين إلى السلطة واندلاع الحرب، تحوّل اهتمامه إلى تحليل القوة الاقتصادية وعلم النفس السياسي. يبقى كتابه **البهيموت: بنية الاشتراكية القومية وممارستها** هو الأشهر. في منفاه الأميركي، أصبح عالمًا سياسيًا، بل واحدًا من مؤسسي العلوم السياسية الحديثة.

المترجم

حسني زينة كاتب ومحقق ومترجم لبناني. من مؤلفاته **العقل عند المعتزلة** (1980)، و**جغرافيا الوهم** (1989). ترجم **ثروة الأمم** لآدم سميث، و**فكرة التاريخ عند العرب** لطريف خالدي.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنتروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 30 دولارًا

ISBN 978-614-445-125-0





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies